

4

- كتاب النكاح  
باب سؤال النكاح عن رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم في السر  
أحاديث رد التملك  
باب نكاح النكاح  
باب نكاح النبي عن الج  
حديث لا يملك الرجل على خطبة أبيه  
باب نكاح المحرم  
باب نكاح الشغار  
باب الشروط في النكاح  
باب أمثلة النكاح في النكاح  
باب تزويجه صلى الله عليه وسلم عائشة  
باب فصل الولي من له على المرأة ملك أو بنوة الج  
باب فصل والولاية قسما عامة وخاصة الج  
باب النظر إلى المخطوبة  
باب الصدق  
باب أحاديث قدر صدقته صلى الله عليه وسلم  
باب فضيلة اعتناق الأمة ثم تزويجها  
باب تزويجه صلى الله عليه وسلم لزينب بنت جحش  
باب اجابة الدعوة  
باب البتات وذوق العسيلة  
باب ما يستحب أن يقال عند الجماع  
باب أحاديث تحريم هجر المرأة فراش زوجها  
باب وعيد من يغشى سرا امرأته  
باب العزل  
باب كتاب الرضاع  
باب ما يحرم من عدد الرضعات  
باب رضاع الكبير  
باب هدم السبي للنكاح  
باب الولد للفراش وللعاهر الحجر  
باب العمل بالقافة

- ٨٤ باب القسم بين الزوجات  
 ٨٩ أحاديث اللذان وجبن أنفسهن لرسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ٩١ باب قوله صلى الله عليه وسلم تنكح المرأة لأربع  
 ٩٤ باب الترغيب في نكاح الأبكار  
 ١٠١ كتاب الطلاق  
 ١١٠ باب السكينة في الطلاق  
 ١١٠ كتاب الإيلاء  
 ١١٠ باب حكم النفقة والسكنى للطلقة  
 ١٢٤ باب انقضاء عدة المتوفى عنها  
 ١٣٠ باب وجوب الاحداد  
 ١٣٥ كتاب اللعان  
 ١٥١ أحاديث لا ينفى الوالد بمشاة لغيره  
 ١٥٢ كتاب العتق  
 ١٥٦ باب لولاء  
 ١٥٨ أحاديث تنهى عن بيع الولاء  
 ١٦٠ باب فضل العتق  
 ١٧٢ كتاب البيوع  
 ١٧٨ أحاديث لا يبيع بعضكم على بيع بعض  
 ١٧٩ باب النهي عن التلقي  
 ١٨٤ باب المصراة  
 ١٨٩ باب النهي عن بيع الطعام قبل قبضه  
 ١٩٤ كتاب الحيار  
 ١٩٨ باب من جندع في البيوع  
 ١٩٩ باب النهي عن بيع الثمار قبل بدو صلاحها  
 ٢٠٥ كتاب العاربة  
 ٢١٠ باب دبيع الحائض لمن تسكرن امره  
 ٢١١ حديث مال العبد  
 ٢١٥ كتاب الاكرية  
 ٢١٩ أحاديث النهي عن كراء الارض بالطعام  
 ٢٢٠ أحاديث المزارعة  
 ٢٢٢ كتاب المساقاة  
 ٢٣٠ باب فضل الفراس والزرع

- ٢٣١ كتاب الجوامع  
 ٢٤٠ كتاب التيمس  
 ٢٤٣ باب فضل انتظار المعسر  
 ٢٤٤ كتاب الحوالة  
 ١٤٦ باب النهي عن بيع فضل الماء  
 ٢٤٨ - د النهي عن ثمن "الكلب  
 ٢٥٢ د الامر بقتل الكلاب  
 ٢٥٦ د اباحه كسب الخجام  
 ٢٥٧ د تحريم بيع الخمر  
 ٢٦٢ كتاب الصرف  
 ٢٦٨ حديث الآنية وصحريم التفاضل  
 ٢٧١ حديث العالدة  
 ٢٧٩ باب لعن آكل الربا  
 ٢٨٠ د أخذ الحلال وترك الشبهات  
 ٢٨٧ د بيع الدابة واستثناء ركوبها  
 ٢٩١ د من استسلم فقتل خير منه  
 ٢٩٥ د بيع العبد بعد دين  
 ٢٩٦ كتاب السلم  
 ٣٠٤ باب المحكرة  
 ٣٠٥ باب النهي عن الحلف في البيع  
 ٣٠٦ كتاب الشفعة  
 ٣١٠ باب متى الجار أن يمنع جاره أن يعمر حشبه في حائطه  
 ٣١٣ باب من ظلم شبرا من الارض  
 ٣١٥ باب الاختلاف في الطريق  
 ٣١٧ كتاب العرائض  
 ٣١٩ باب ارن الكلالنة  
 ٣٢٤ كتاب الصدقة  
 ٣٢٨ كتاب كراهة اعطاء بعض البين دوس بعض  
 ٣٣٣ باب العمري  
 ٣٣٧ كتاب الوصايا  
 ٣٣٩ أحاديث الثلث والثلث كثير  
 ٣٤٤ باب الصدقة عن العير



٣٥٧ كتاب الحسن  
 ٣٥٨ رسالة النبي صلى الله عليه وسلم عند موته الخ  
 ٣٥٩ كتاب التدوير  
 ٣٦٠ لا تغرق بمصيبة ولا في الأيمان ابن آدم  
 ٣٦١ نذر المني إلى مكة  
 ٣٦٥ كتاب الأيمان  
 ٣٦٩ من حلف على عين مرأى غيرها خبرها  
 ٣٧٤ العين على نية المصنف  
 ٣٧٥ الاستثناء في العين وغيرها  
 ٣٨١ النبي عن الأصرار على الحلف الخ  
 ٣٨٢ نذر الكافر وما يفعل فيه الخ  
 ٣٨٣ كتاب حجة ملك العيون وطعامه ولباسه  
 ٣٨٨ نصح العبد سيده  
 ٣٨٩ التقويم في العبد في العتق  
 ٣٩٠ العتق بالقرعة  
 ٣٩٢ كتاب المدبر  
 ٣٩٣ كتاب الحدود  
 ٤٠٨ كتاب المحار بين  
 ٤١٣ باب القصاص  
 ٤١٦ القصاص في الجراح  
 ٤١٧ ما يباح به دم المسلم  
 ٤١٨ ثم من سن القتل  
 ٤٢٠ أحاديث أن الزمان قد استدار كهيئته الخ  
 ٤٢٦ الاقرار بالقتل  
 ٤٢٩ دية الجنين  
 ٤٣٢ كتاب السرقة  
 ٤٤٣ باب قطع الشريف وغیره والنهي عن  
 الشفاعة في الحدود

٤٤٤ كتاب الرجم  
 ٤٥٥ حديث الغامدية التي زنت  
 ٤٥٨ حديث الذي زنا بأمرأة من أسد  
 ٤٦٢ حديث رجم اليهوديين  
 ٤٦٦ حديث إقامة السيد المدعى  
 ٤٦٩ أحاديث الحد في الحر  
 ٤٧٦ باب قدر الضرب في الأدب  
 ٤٧٧ أحاديث الحدود كمعارات لأهلها  
 ٤٧٨ باب قوله صلى الله عليه وسلم  
 جرحا جبار

( الجزء الرابع من )

# مكتبات

صحيح الامام الملقب أنى الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم بن ورد بن كوشان  
القشيري النيسابوري المتوفى عشية يوم الاحد سنة ٢٦١ المذنبون بنصر آباد  
ظاهر نيسابور مع شرحه المسمى بالكمال اكمال المعلم للامام أنى عبد الله محمد بن  
خليفة الوشتاني الأبي المالكي المتوفى سنة ٨٢٧ أو سنة ٨٢٨ وشرح المسمى  
بمكمل اكمال الاكمال للامام أنى عبد الله محمد بن محمد بن يوسف السنوسى  
الحسنى المتوفى سنة ٨٩٥ رحم الله الجميع وأسكنهم من جناته المحل الرفيع

( تنبيه ) جعلنا من صحيح الامام مسلم بصدر الصيغة وبذيلها شرح السنوسى مفصلاً  
بينهما بجدول الى كتاب الايمان ومنه جعلنا من الصحيح بالهامش وشرح  
الأبى بصدر الصيغة وبذيلها شرح السنوسى

على نفقة سلطان المغرب الاقصى جلالة أمير المؤمنين وحامى حوزة الدين فرع  
الشجرة النبوية وخلاصة السلالة الطاهرة العلوية سيدنا ومولانا  
ابن السلطان مولاي الحسن ابن السلطان سيدى محمد خلد الله ملكه

بتوكيل الحاج محمد بن العباس بن شقرون خديم المقام العالى بالله الآن بنفرت طبعة  
ووكيل دولة المغرب الاقصى سابقا بمصر على يد نجلة الحاج عبد السلام بن شقرون

لا يجوز لاحد أن يطبع شرح السنوسى أو الأبى على مسلم وكل من يطبع أى كتاب منهما  
يكون مكلفاً بأرأصل قديم ثبت أنه طبع منه والا فيكون مسؤولاً عن التعويض قانوناً

( تنبيه ) لوجود نسخة من شرح الامام الأبى فى المكتبة الخديوية المصرية التزمنا  
مقابلة النسخة الواردة من المغرب على تلك النسخة وان كانت النسخة المغربية أصح منها  
احتياطاً وطمأنينة للبال

( الطبعة الأولى - سنة ١٣٢٨ - ٥ )

منزلة السعادة بحجراته

# كتاب النكاح

بسم الله الرحمن الرحيم

## ﴿ كتاب النكاح ﴾

(د) النكاح لغة الضم \* الزواج ويطلق في كلام العرب على العقد والوطء قال وترتيب ن ك ح على هذا الترتيب لزوم شئ لشيء را كبا عليه \* ثم اختلف قطع المتولى وغيره بأنه حقيقة في العقد عاز في الوطء وبه جاء القرآن \* وعكس ذلك أبو حنيفة وقيل هو مشترك \* وقال الفراء النكح بضم النون البضع والبضع الفرج فعنى نكحها أصحاب نكحها أى فرجها \* وقال الفارسي فرقت العرب بين الوطء والعقد فرقا لطيفا فاذا قالوا نكح فلان بنت فلان يعنون عقد عليها واذا قالوا نكح امرأته لم يعنوه الا الوطء \* قلت \* فقول الفارسي يرجع الى أنه مشترك ويتعين المقصود بالقراين التي ذكر \* وقال بعضهم أصل النكاح العقد واستعمل للجماع \* وأما العكس

## ﴿ كتاب النكاح ﴾

﴿ش﴾ النكاح لغة الضم \* الزواج ويطلق في كلام العرب على العقد والوطء قال وتركيب نون كاف حاء على هذا الترتيب لزوم شئ لشيء را كبا عليه هو \* ثم اختلف قطع المتولى وغيره بأنه حقيقة في العقد ومجاز في الوطء وبه جاء القرآن \* وعكس ذلك أبو حنيفة وقيل مشترك وقال الفراء النكح بضم النون البضع والبضع الفرج فعنى نكحها أصاب نكحها أى فرجها \* وقال الفارسي فرقت العرب بين العقد والوطء فرقا لطيفا فاذا قالوا نكح فلان بنت فلان يعنون عقد عليها واذا قال نكح امرأته لم يعنوا الا الوطء (ب) وقال بعضهم أصل النكاح العقد واستعمل للجماع \* وأما لعكس فحال لان أسماء النكاح

في الصحيح فثبت من غير ما حقه السكاح شرط فقال ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 عليه من زوج من غير ما حقه السكاح شرط فقال ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 الصحيح فثبت من غير ما حقه السكاح شرط فقال ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 السكاح أن كان العقد الأول والزوج والزوج هو العقد الثاني فقال ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 لا يكتفى به كراهة إلا بمعنى العقد الأول كجميع أجزائه ورد عليه أن الأجزاء التي يكتفى  
 به كراهة من الحد إنما هي الأجزاء العقد التي يصح حل كل واحد منها على الحقيقة كغيره  
 والناطقة بالنسبة إلى الإنسان وأما الأجزاء الحسية كالأعضاء والطين والحجر والنسبة إلى البيت فإنه  
 لا يكتفى بذكرها إذا لم يصح حل كل واحد منها على البيت فلا يقال البيت حجر ويقال الإنسان  
 حيوان وروى عنه الشيخ بأنه عقد على محرمة التلذذ بأهنية غير موجهة فيمنه بنية قبله  
 غير عالم عاقدها حرماً أن حرماً الكتاب على المشهور والاجماع على الآخر فبقوله غير  
 موجهة فيمنه بنية وطه الأمة إذا وقع بنية وبقوله بنية قبله أي قبل التلذذ وحل  
 ما عقد وتأخرت فيه البنية عن العقد لأن البنية إنما هي شرط في الدخول لا في العقد وبقوله  
 غير عالم حرماً أي حرمة المتعة (قوله الأثر وجك) (د) فيه استصحاب عرض الرجل مثل هذا على  
 صاحبه الذي ليست له وجه بهذه الصيغة وهو صالح للأرجاء (هـ) قلت (ح) جعله عرضاً وقيل  
 أنه تخصيص والفرق بينهما اعتبار الأرقام الاعرابية منه كورق كتبها وأما الفرق باعتبار المعنى  
 فتقدير ما أتى كد الطلب فيه تخصيص وما لم يأت كعرض وقيل ما كان المحثوث عليه من عند المتكلم  
 وهو عرض وما كان لا من عنده فهو تخصيص والجار به هنا ليست من عند عثمان في الظاهر فهو  
 تخصيص (قوله شابة) (د) فيه استصحاب تزوج الشابة لأنها المحصلة لمقاصد السكاح أحسن استقناعاً  
 وأطيب نسكته وأرغب في الاستمتاع وأحسن عشرة وأفكه محادثة وأجل منظر وألين لمسا وأقرب

حاشا يحيى بن يحيى  
 الغمي وأبو بكر بن أبي  
 شيبة ومحمد بن الملاء الهمداني  
 جميعاً عن أبي معاوية واللفظ  
 لمحي قال يحيى أحسن ما أو  
 معاوية عن الأعمش عن  
 إراهم عن علقمة قال  
 كتب أشي مع عبد الله  
 يحيى فقبض عثمان فقام معه  
 يحسنه فقال له عثمان يابا  
 عبد الرحمن الأثرى وجك  
 جارية شابة



ومن لم يستطع فعله بالصوم

لا يستطيع الجماع الاحتجاج بالصوم **قلت** **﴿** ويصح أن يكون المراد في الحديث الجماع ويكون  
مفني ومن لم يستطع أن من قدر على الجماع لكن لا يستطيع الوصول إليه وأوجب داود النكاح لهذا  
الحديث والمشهور من مذهب فقهاء الامصار انه منسب ثم يعرض له سائر الاحكام الخمسة (ح) داود  
ومن شايه من أهل الظاهر انها وجوبه مرة في العمر والواجب عندهم المقد لا الدخول المطلق  
لا مرة وحكي بعضهم أنهم انما وجوبه على من خشى العنت لا على العموم وهذا ان جمع من مذهبه  
فليس بخلاف للسكافة **( قوله عليه بالصوم )** (ب) أحال على الصوم لما فيه من كسر الشهوة فان  
شهوة النكاح نابعة لشهوة الاكل تقوى بقوته وتضعف بضغفه **قلت** **﴿** قال أبو عبيدة عليه  
الصوم اغرا غائب ولا تسكد العرب تقوى الا الشاهد يقول عليك زيد او دونك ولا تقول عليه زيد







[illegible]

يسمى منه الناس **(قول)** فمن رغب عن ستي فليس مني) احتج به من أوجب النكاح (ب) أما الاحتجاج به لوجوب فلا ولو سلم أنه ذلك النكاح فقط لأنه لا تعامل على ذم تركه إذا تركه رغبة عن السنة وأما أنه يدل على أن النكاح أفضل من التخلي لعبادة فسلم أنه لا هو ولا قصد ذلك والنبي صلى الله عليه وسلم رد عليهم وأكذلك بأن خلافة رغبة عن السنة (ط) وما دللت عليه الأحاديث من راجحة النكاح هو أحد القولين وهذا حين كان في النساء المعونة على الدين والدنيا وقلة التكلف والشقة على الأولاد وأما في هذه الأزمنة فعوز بالله من الشيطان ومن النساء فوافقه الذي لا اله الا هو لقد حلت العزلة والعزبة ويتعين القرار منهن ولا حول ولا قوة الا بالله (ب) الاحتجاج لترجيح التمتع بأهـأ كل القضاء بالرب لايم لأنه لم يثبت أنه أدام فعل ذلك وفعل شيء من ذلك المرأة والمرتين لا يصدق عليه تمتع فليس مطابق لمصر رجل الزاع وأيضا فله ليدل على الجواز والخصه وكذلك الاحتجاج بقوله تعالى قل

### أحاديث رد التبتل

(م) أصل التبتل التطوع ومنه صدقة تبتل أي مستطعة عن تصرف مالها أو منه قيسل لفاطمة البتول لا تطلقها عن النساء فضلا ودينا وحسبا فالتبتل ترك النساء لخطي العباد ومنه قوله لا رجبة في الدين ولا تبتل (ع) وقال الطبري التبتل ترك مستلزمات الدنيا والانقطاع إلى العبادة ومنه قيسل لحریم البتول لا تطلقها للعبادة فالتبتل عن النساء حرام ومن الناس من هو أصح له (ج) قلت (ج) قال في الدين نهي عن التبتل هنا وأمر به في قوله تعالى وتبتل إليه تبتلا ووجه الجمع أن النبي صغبر المأمور به فلا يمرض فالتبتل عنه ترك النساء وما انضم ليمن الغلو في الدين مما هو داخل في جنب التطوع والمأمور به ملازمة العبادة ولا أكثر من قيام الليل وترتيل القرآن ولم يقصد به ترك النساء فقد كان النكاح موجودا مع ذلك ويؤخذ من الحديث منع ما هو داخل في هذا الباب مما يفعله جماعة من المزهدين (قوله ولو أذن له لا خفتنا) (ط) التبتل ترك النساء والاختصاص لشق على الاثنين واتراعهما فان قيل من أين يلزم من جواز التبتل جواز الاختصاص في التطوع قطع التبتل وإبلاص النفس ولا يجوز إبلاصها وتعرض النفس للهلاكه لأجيب بأن التبتل ترك النساء والاختصاص بقطع شهوة النساء فكأنه ممن سعى التبتل وأمان فيه إبلاص النفس ولا يجوز إبلاصها لمصلحة ترجحها من حفظ الدين جائزة كقطع اليد لانه خفيف منها وكالشيء والباط وأمان فيه اتلاف النفس فذلك نادر يشهد لذلك خصاء الحيوان هذا كأنه حصل الحياء حقيقة ويحصل أن يريده لنا من أنفسنا من النساء منع الخنثى والظاهر هو الأول وهذا كما بالنسبة إلى سعد وأما اليوم فلا يجوز الاحتصاص بمال (ج) قلت (ج) ويحصل أنه مغالاة لا حقيقة ويخرج مما تقدم أن النكاح صورنا. أحاديث متفق على أفضلية ترك النكاح فيها وهي حيث يكون النكاح شاغلا عن العبادة ولا يفتنى العنت من تركه وصوره مختلف في ذلك فيها وهي أن لا يكون شاغلا ولا يفتنى الفتى هذه اختلف

التبتل ولو أذن له لا خفتنا  
 وحديثي أبو عمران محمد  
 ابن جعفر بن زياد تبتلنا  
 إبراهيم بن سعد عن ابن  
 شهاب الزهري عن سعيد  
 ابن المسيب قال سمعت  
 عبد الله يقول روي عن ابن

ق من حرم بنة الله لأن الغائل مروجية التمتع لم يقبل أن التمتع حرام (قوله التبتل) (م) التبتل القطع ومنه قيسل لفاطمة البتول لا تطلقها عن النساء فضلا ودينا وحسبا فالتبتل ترك النساء لخطي العباد ومنه قوله لا رجبة في الدين ولا تبتل (ع) قال الطبري التبتل ترك مستلزمات الدنيا والانقطاع إلى العبادة ومنه قيسل لحریم البتول لا تطلقها للعبادة فالتبتل عن النساء حرام ومن النساء من هو أصح له (ب) قال في الدين نهي عن التبتل هنا وأمر به في قوله تعالى وتبتل إليه تبتلا ووجه الجمع أن النبي صغبر المأمور به فلا يمرض فالتبتل عنه ترك النساء وما انضم ليمن الغلو في الدين مما هو داخل في جنب التطوع والمأمور به ملازمة العبادة ولا أكثر من قيام الليل وترتيل القرآن ولم يقصد به ترك النساء فقد كان النكاح موجودا مع ذلك ويؤخذ من الحديث منع ما هو داخل في هذا الباب مما يفعله جماعة من المزهدين (قوله ولو أذن له لا خفتنا) كان من حق الظاهر أن يقال لو أذن لتبتلنا بعدل إلى قوله لا خفتنا إرادة السلامة لو أذن له لالتفات التبتل حتى الاختصاص والتبتل الانقطاع عن النساء وترك النكاح وإمرة أن يقول منقطعة عن الرجال لا شهوة لها ومن سميت فاطمة البتول لا تطلقها عن النساء الأئمة الإزدني وحسبا وكان التبتل من نهي به الصاري نهي النبي صلى الله عليه وسلم عنه ليكثر التبتل ويديم الجهاد وفي الحديث دليل على علوه الأصحاب رضوان الله تعالى عليهم وإن ما يتعاطون من أمور الدنيا ليس بمقصود عندهم لذاته (ط) التبتل ترك النساء والاختصاص لشق على الاثنين واتراعهما فان قيل من أين يلزم من جواز التبتل جواز

أيما أفضل السكاح أو تزكيت الحديث حجة لأفضلية النكاح فيها (قوله في الآخر رأى امرأة) (ط)  
كان النساء لا ينجبن منه صلى الله عليه وسلم وكان إذا أحبته امرأة فرغب فيها ثم على زوجها  
اسما كما كذا ذكر أبو الهادي ع قلت هو على هذا لا يحتاج إلى تأويل أن يكون زنا حلالا وكان  
الشئح يحميه على أنها نظرة العبداء وأنه مع كونها حلالا لا بد من التأويل لأن نظرة العبداء قد توضع  
في النفس وتأويله بتقديم ابن العربي الحديث غريب المعنى فإن الذي جرى منه شيء لا يلهه إلا الله  
فما إلى تأويله أذاعه للتعليم وما وقع في نفسه من إعجاب المرأة بفرد واحد ولا ينقص من منزلته وهو من  
مقتضى الحيلة والشهوة لا آدمي وغلها بالصحة فأتى أهلها ليقضي حق الإعجاب والشهوة لا آدمي  
والإستقام والصفة أنه ع قلت هو وانظر هل ظاهره أنه صلى الله عليه وسلم أعلمهم بأنها محبته وأنه  
أتى أهلها ولا يكون هذان أمسا من المرأة التي عهدها يأتي لأن ذلك تصدرا يأتي ولا سماع ما رتب  
على هذا الإخبار من المصلحة (قوله خمس) (م) أي تدبوع وأصل الجنس ذلك الملبس الذي يفتح المم  
وكسر النون والمد الجاء أول ما يوضع في الدبغ الكسائي يسمى مبتعدا في الدبغ ما أوعيد  
الجدي يسمى أول ما يدبغ منته على وزن مبهلة ثم أيقن فتح الهزلة وكسر العا وجده أم ثم هو رديم  
(قوله قضى حاجته) ع قلت هو علم ذلك لأن إحاراه صلى الله عليه وسلم أنه قضى حاجته لم يلبس من  
الاحتشاء وفي الاحتشاء قطع النسل وإلام الجنس ولا يجوز إيلاء ما يتعرص الجنس لأهلها أحب  
ما أن التقتل ترك النساء والمصاحبة مع شهوة لا سماع كما من مسمى التقتل وأما في إيلاء  
الجنس ولا يجوز إيلاءها المصلحة راجحة من حفظ الدين حائرة كقطع اليد لا كما حبت مهابدا كسبي  
والط وأما في إيلاء ذلك من ذلك ما ذكره في ذلك حساب الحيوان وهذا كله من إيلاء النساء  
حقيقة ويحفل أن يري به لعلها إيلاء من النساء منع المنتهى والبالغ الأول وهذا كما قاله في  
سعدو أماليوم ولا يجوز الاحتشاء بحال (ح) قال المعنى وكذا يحرم خفي كل حرام زنا  
لأن كل هذه زنا ماؤه في صغر ويحرم في كره والله إلى أظم (ب) وهو من إيلاء  
يكون إيلاء لا يجمع ربح محرم مما تقدم إن السكاح صورين أحدهما على تأويل رؤى - سكاح  
فما هو حبيب كون السكاح شأنه من الصادق لا ينجس من تركه العبداء وهو من إيلاء  
فما هو شيء أن لا يكون شاعرا ولا ينجس العبداء فهذا استلزامه أفضل السكاح أو تركه  
لأصل السكاح بها (قوله فرد عا به التل) صاهم به (قوله أي امرأة) أي امرأة  
لا ينجس به عليه السلام وكان إذا أحبته امرأة فرغب فيها ثم على زوجها  
المعاني (ب) وعلى هذا لا يحتاج إلى تأويل أن يكون زنا حلالا وط السكاح زنا حلالا  
مع كونها حلالا لا بد من التأويل لأن مرة واحدة قد تقع في العبداء وتأويله ما تقدم من أسرى  
الحديث غريب المعنى فإن الذي جرى منه شيء لا يلهه إلا الله والظاهر أنه صلى الله عليه وسلم  
من إعجاب المرأة بفرد واحد ولا ينقص من منزلته وهو من مقتضى الحيلة  
والصفة فأتى أهلها ليقضي حق الإعجاب والشهوة لا آدمي وغلها بالصحة فأتى  
مقدمهم من أصل الجنس ذلك الملبس الذي يفتح المم وكسر النون والمد الجاء  
أول ما يوضع في الدبغ الكسائي يسمى مبتعدا في الدبغ ما أوعيد الجدي  
يسمى أول ما يدبغ منته على وزن مبهلة ثم أيقن فتح الهزلة وكسر العا وجده  
أم ثم هو رديم (قوله خمس) (م) أي تدبوع وأصل الجنس ذلك الملبس الذي يفتح المم

مطمون التبتل ولو أذنه  
لاحتصيا به حدثا محمد بن  
رافع ثنا محمد بن النخعي ثنا  
ليث عن عقيل عن ابن  
شهاب أنه قال أخبرني سعيد  
ابن المسيب أنه سمع سعد  
ابن أبي وقاص يقول أراد  
عقيل بن مطعم أن يتبتل  
فنهاه رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ولو أجاز له ذلك  
لاحتصيا به حدثا عمر بن  
علي ثنا عبد الله بن  
هشام بن أبي عبد الله عن  
أبي الربيع عن حارث  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم رأى امرأة فأتى امرأته  
بب وهو خمس مائة  
لما قضى حاجته ثم ح

[illegible]

صلى الله عليه وسلم لما جاء من الهى عن افشاء الرجل سراجه في ذلك (قوله في سورة الشيطان)  
أى في حق ما تدعو اليه من الفتنة في الخلقين بما ركب سبحانه في الطباع من الميل اليه كما تدعو  
الشيطان بوسوسته وتزيينه (قلت) جعل صورة الشيطان طرفة الابصار ما ملقه على سبيل  
الجر يدلان قبل ما يدع للإنسان الى استراق النظر اليها كأنه يطأ الهوى الى الشر والوسواس  
وعلى هذا ادباره لان الطرف رائد القلب فيستلحق القلب بها عند الادبار فيضيل الوصول اليها كما  
قال الشاعر الجاسي



يوم حير وتصر بها يومئذ صحيح لا شك فيه لكن لفظ الحديث في رواية سفيان نهي عن التمتع وعن  
لحوم الجرب يوم خيبر فقال بعضهم هذا الكلام فيه انفصال ويوم خيبر إنما هو نظري للحرم لحوم  
الجرب خاصة وتصر به المتعة من سبل لم ين وقت وقال هذا الموافق غيره من الروايات قال وهو الاتساع في  
تفصيله المتعة لأن تصر بها كان بركة وهذا حسن لو ساعدته الروايات عن سفيان وفي حديث سلمة أنه  
حرما يوم وأطاس وفي حديث مسلم أنه أباحها يوم فتح مكة يوم حرما وفي غيره مسلم أنه نهي عنها في تنوكة  
والأولى حل ما جاء في تصر بها بخبر وأطاس ويوم الفتح ويوم تبوك على أنه تجديد للحرم لكن  
يبقى ما جاء من أباحها يوم الفتح وأطاس فيصقل أنه أباحها لم يلحظ فيه رتبة بعد التصريم ثم حرما تخرجا  
فوجد أحرمها يوم حير ثم أباحها يوم الفتح للضرورة ثم حرما أيضا يوم الفتح تصر بما يؤيد وتسقط  
رواية أنها حرام في حجة الوداع ما تقدم وقد قال بعضهم إن المتعة مما تناولها الإباحة والتصريم والتسخير  
مرتبتان فالتحق في العيلة (د) هذا أن الأماحة والتصريم كانا مرتبتين كانت حلالة حير ثم حرمت  
يوم خيبر ثم أبحت يوم الفتح وهو يوم وأطاس ثم حرمت يومئذ بعد ثلاثة أيام تصر بما يؤيد ولا يجوز  
أن يقال إن الإباحة مخفية بما قبل حير والتصريم يوم خيبر وإن الذي وقع يوم الفتح تجديد لتصريم  
دون تقديم الإباحة كما أحار الماردي لا في الرواية التي ذكرها سلم في أباحها يوم الفتح صريحة في  
ذلك قلت قال ابن العربي في مسالك المتع من غير باب الشرع أباح ثم حرمت ثم أباح ثم حرمت فالأماحة  
الأولى إن الله سكت عنها في صدر الدين جهرى الناس في فعلها على عادتهم ثم حرمت يوم حير على ما ورد  
في ذلك ثم أبحت يوم الفتح وأطاس على حديث جابر وغيره ثم حرمت تصر بما يؤيد أباحها يوم الفتح على  
حديث مسلم وأما يوم الفتح خمسة عشر ثلاثين بين يوم وليلة فأدنى لنافي متعة النساء فلم يخرج حتى  
حرمه بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أنى به قلبه وهذا حال ما حكي القاضي عن بعضهم أنه لا يجوز  
أن يكون الإباحة مخفية بما قبل حير (ع) ولم يختلف أن مسالك المتعة كان نكاحا إلى أهل تقع العرقه  
وهنا بعض الأماحة من غير طلاق ولا مبرا به أو أجمعا على حير به ولم يصاب في ذلك إلا الرافض وما  
روى عن ابن عباس أن أبا هريرة رجع مؤجعا على ما وقع يسمع من النساء وبه الاماروى عن  
وفرن أنه إذا وقع في السكاح ما لم يدر في ذلك أن الله من باب الشر وط العاصدة إذا  
قاربت السكاح بالاعتدال ويعنى السكاح لا هت ومن المدونة كاح التمتع بأنه السكاح إلى  
أهل كباد كروطاه حتى لو دخلها في بلادهم حرما وحدهما باللعن وسواء كان ضرب  
الأهل من الرحل والمرأ ابن حير ومعه أهل المرافرة وحل ما أتت وعلى أنه السكاح إلى  
أهل وقال ابن زيد لا بد منه من اليد والولى وأنما عاقب الصبح في الاجل وسقوط الميراث وعلى  
اعتداله هذا أفتى في رحل من أهل العلم تزوج امرأة مسكاح متعة وشبهه رجلي لم تثبت عدالتهما  
وأقر بوطئانهما بمحدو رحل من أحسن والأحدو قد مر بعد الحدو راجعا ويصن طويلا  
عن جماعة من أصحابنا ما من فت من سماء أتى بكر ومار وإن عيان وإن مسعود ومعاوية  
وعمر بن حنبل رأيت شيئا رأى ولم يولد له من أمه من سلف وراه جابر عن جمع من الصحابة  
(ب) وهذا ما ذكره في صدر الدين في حرقه لا في الإجماع إنما هو فيما بعد (ع) روى  
رحم الله عن أحمد بن حنبل في حديثه أنه كان في حجره رجل في السفر والفرو وعند  
عدم الزمان قال ما بين حنبل وبينه من (ب) وهذا ما لا في الأصل الأول قال ابن  
أمرى في كتابه المتع من غير ما ذكره في حرقه لا في الإجماع إنما هو فيما بعد (ع) روى



الا كرم قال خرج علينا بنادق رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد اذن لكم ان تستقوا مني  
 منة النساء وحدثني أمية بن بسطام العبدي ثنا زيدي بن زريع ثنا روح وهو ابن القاسم عن عمرو بن دينار عن الحسن بن  
 محمد بن سلمة بن الأكوع وجابر بن عبد الله ثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم اننا اذن لنا في المنة وحدثنا الحسن بن علي  
 الحلواني ثنا عبد الرزاق أخبرنا ابن جريح قال قال عطاء بن جابر بن عبد الله سمعت ابا جابر في منزله قال القوم عن أشياء ثم  
 ذكروا المنة فقال نعم استقنا على عهد رسول الله (١٥) صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وحدثني محمد بن

رافع ثنا عبد الرزاق أخبرنا  
 ابن جريح أخبرني أبو الزبير  
 قال سمعت جابر بن عبد  
 الله يقول كنا نستفتح  
 بالمنة من الغزو والديق  
 الايلم على عهد رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم وأبي بكر  
 حتى نهي عنه عمر في شأن  
 عمرو بن حريث وحدثنا  
 حابس بن عمر البكري اوى ثنا  
 عبد الواحد يعني ابن زياد  
 عن عاصم عن أبي بصرة  
 قال كنت عند جابر بن عبد  
 الله فانه قال قال ابن  
 عباس وابن الزبير احتلما  
 في المنتين فقال جابر فلما هما  
 مع رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم هما ما عنهما  
 لم يزلوا حتى اوى بكر  
 ان في شبة ساوئس بن  
 محمد ثنا عبد الواحد بن زياد  
 ثنا أبو عيسى عن ابياس بن  
 سلمة عن أبيه قال رخص  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم عام أو طاس في المنة  
 ثلاثا ثم نهي عنها وحدثنا  
 قتيبة بن سعيد قال سمعت

عن اسمعيل وجري بن جابر فاما ثنت كذلك للعنري وأبي سعيد وابن أبي حفرة وسقط  
 حرير عند الممرقدي واثبا بخطأ واما جري في حديث عثمان كما تقدم واصله كان عمر جابده  
 وكيع فخط فخره بعد اسمعيل وقوله في سند الآخر حدثني روح عن عمرو بن دينار عن سلمة وجابر  
 (م) قال بعضهم لابن ماهان روح عن عمرو بن دينار عن الحسن بن محمد عن سلمة وجابر واما سقط  
 الحسن بن محمد عند الخوادي واسقاطهم لان الحديث حديث الحسن (ع) قال بعضهم انطرقوه  
 عن الحسن عن سلمة ولم يذكره (قوله) حرج عيسى ما دى رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله) قلت هذا  
 كان عام الصبح وليست هي الا مائة الاوى على ما تقدم لان العري واما هي الا مائة الثانية التي  
 عنها العريم الموقود واما الاوى ما تقدم لان العري (قوله) وأبي بكر وعمر (د) محفل أن الذي  
 استفتح على عهد همام بيانه المنة (قوله) بالمنة من الغزو والديق (قوله) انطرقوه يقال الرحمة  
 فيه حتى في عوصه أو يقال جاء على منتهى لم يدرى شرط المصاب أى الريح ديار (قوله) حتى نهي عنه  
 عمر في شأن عمرو بن حريث (قوله) قيل كان بهبه عن ذلك في آخر خلافته وقيل في أناسها  
 وقال لا أوثى رحل تمنع وهو ممن الاربعته ولا رحل تمنع وهو غير ممن الاربعته وفضة عمرو  
 ابن حويرة ان من تمنع امرأه على عهد صلى الله عليه وسلم ودام ذلك حتى خلافة عمر فبطل ذلك عامها  
 والمعامات نعم قال من شهد قال عطاء فأما قالت أمها وأحاديثها قال لا غير همام في عن ذلك  
 (قوله) كأنها بكره عطاء (ع) السكره العن من الابل يعني شاه والعطاء المنة الطويلة المنة

المنة المنة على ذلك ما ثبت في نسخة (قوله) وحديث أمية بن بسطام) تكسر الباء وفتح  
 وعاء وصره وعاء ممر وله في ما بين المنة والريح فتح الزاوية كسر الباء ابن جريح فتح لساب  
 وكسر الباء المنة وان في نسخة مع لعين له منة كسر الباء المنة (قوله) وأبي بكر وعمر  
 (ح) ان الذي استفتح على عهد همام لم يدرى المنة (قوله) بالمنة من الغزو والديق (قوله) انطرقوه  
 لسمه ومع قل الممرقدي القصة بالمصم ما مضى على من نهي فقال عطاء قبضه من سويق أو غير  
 و (قوله) ثنا عمرو بن حريث) قصته ان تمنع امرأه على عهد صلى الله عليه وسلم ودام ذلك  
 حتى نهي عمر رعى الله عنه من ذلك عمر عطاء فاما قالت نعم قال من شهد قال عطاء فأما  
 قالت أمها وأحاديثها قال لا غير همام في عن ذلك (قوله) عام أو طاس (قوله) هو يوم فجع مكر واحد  
 ووطاس إذا بالاه بصره ولا بصره (قوله) كأنها بكره عطاء) السكره العن من القصة

المنه المنة على ذلك ما ثبت في نسخة (قوله) وحديث أمية بن بسطام) تكسر الباء وفتح  
 وعاء وصره وعاء ممر وله في ما بين المنة والريح فتح الزاوية كسر الباء ابن جريح فتح لساب  
 وكسر الباء المنة وان في نسخة مع لعين له منة كسر الباء المنة (قوله) وأبي بكر وعمر  
 (ح) ان الذي استفتح على عهد همام لم يدرى المنة (قوله) بالمنة من الغزو والديق (قوله) انطرقوه  
 لسمه ومع قل الممرقدي القصة بالمصم ما مضى على من نهي فقال عطاء قبضه من سويق أو غير  
 و (قوله) ثنا عمرو بن حريث) قصته ان تمنع امرأه على عهد صلى الله عليه وسلم ودام ذلك  
 حتى نهي عمر رعى الله عنه من ذلك عمر عطاء فاما قالت نعم قال من شهد قال عطاء فأما  
 قالت أمها وأحاديثها قال لا غير همام في عن ذلك (قوله) عام أو طاس (قوله) هو يوم فجع مكر واحد  
 ووطاس إذا بالاه بصره ولا بصره (قوله) كأنها بكره عطاء) السكره العن من القصة



[illegible]

سمعت عن عبد الملك بن الريح بن سبرة الجهني عن أبيه عن جده قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالتمتع عام الفتح حين دخلنا مكة فلم يخرج حتى نهانا عنها • وحدثنا يحيى بن يحيى أخبرنا عبد العزيز بن الريح بن سبرة بن معبد قال سمعت أبي ربيع بن سبرة يحدث عن أبيه سبرة بن معبد أن النبي صلى الله عليه وسلم فتح مكة أمر أصحابه بالتمتع من النساء قال فخرجت أنا وصاحب لي من بني سليم حتى وجدنا جارية من بني عامر كأنها بكرة عطاء فخطبناها إلى نفسها وعرضا عليها ربونا فجعلت تنظر فتراني أجمل من صاحبي وزرى برد صاحبي أحسن من بردى فأمرت نفسها ساعة ثم اختارتني على صاحبي فكن معنا ثلاثا ثم أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم هراقرن • وحدثنا عمر والنافذيان غير قالنا ثنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن الريح بن سبرة عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن نكاح التمتع • وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا ابن علية عن معمر عن الزهري عن ربيع بن سبرة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى يوم الفتح عن تمتع النساء • وحدثني حسن الحلواني وعبد بن جدي عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد ثنا أبي عن صالح أخبرنا ابن شهاب عن الريح بن سبرة الجهني عن أبيه أنه أخبرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم

في كتابه في آخره من قوله (ب) فيه انكار احد الخصال اذا كان  
 هذا الكلام لان هذا كان في خلافة ابن الزبير والامام ابو المظالم يظا  
 علم يقتضي الدليل والعلم يقول ابو الحسين البصري في الجواب عن جواب  
 يقول وامامنا في الكلام وتعامله فهو مقام سبابة وشتمه ولسانه فتكون  
 الاغلاط بالقول على المعتزلة فعل ابن الزبير هذا بطريق اخرى (قوله الجاف) (م) قال  
 ابن السكيت الخلف الجاف ذكره مع اختلاف الخطا كيدوا الجافي الخلف وجاف معناه على الله  
 عليه وسلم بالجافي ولا المهيمن أي ليس بالخطا ولا الخضر والجاف في الناس التباعد ويقال ليس  
 فلان بالناس يخفوا عنه وأصل الخلف الشدة الخوخة بل رأس ولا قوامه يقال للدين أصناف  
 وذكر ابن خالويه ان الجافي من صفات الاسد (قوله لار جنتك باحبارك) (د) هذا يدل أنه بلغه  
 التاسع وأنه لم يشك في عمر بما قال ان فلت بعد ذلك كنت زانيا ورجلتك بالاخبار التي رجم بها  
 الزانية (ط) ويحتج بمن وجب حدنا كبح المتعة ويجعل أنه ينفق في الزجر (قوله ابن سيف) (ع)  
 هو خالد بن الوليد الخمر ويومئى بذلك لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم في سيف من سيوف  
 الله سله الله على الكفار ونسبته بذلك مشهور (قوله قال ابن أبي عمرة انها كانت رخصة) (ع)  
 كذا لم وفي كتاب البصري قال ابن أبي عمروا وهو خطأ أحسن (قوله عن عمر بن عبد  
 العزيز قال حدثني الربيع بن سبرة) (ع) كذا في الأصول وهو الصحيح وكان في كتب شيئا أبي على  
 الصدوق ابن أبي سبرة وكذا اضطلعه عنه فقال انه خطأ (قوله نبى عن شقة النساء يوم خيبر وعن  
 كل لحوم الجرا النسبة) (ع) وروىناه لجمعهم فتح المميز والنون وواو بعضهم يكسر المميز  
 يمرض برجل يريمان عباس وكان قد هي في آخر عمره (ب) فيه انكار احد الخصال اذا كان  
 ذا امره على منظاره يمثل هذا الكلام لان هذا كان في خلافة ابن الزبير والامام ابو المظالم يظا  
 في الرد على المعتزلة اثر ما رد عليهم يقتضي الدليل والعلم يقول ابو الحسين البصري في الجواب عن رد  
 الامام الجواب كذا ثم يقول وامامنا في الاغلاط في الكلام وتعامله فهو مقام سبابة وشتمه ولسانه فتكون  
 حجة لامام في الاغلاط بالقول على المعتزلة فعل ابن الزبير هذا بطريق اخرى (قوله الجاف) (م) قال  
 ابن السكيت الخلف هو الجافي وكرره مع اختلاف الخطا كيدوا الجافي الخلف وجاف معناه على الله  
 عليه وسلم بالجافي ولا المهيمن أي ليس بالخطا ولا الخضر والجاف في الناس التباعد ويقال ليس  
 فلان بالناس يخفوا عنه وأصل الخلف الشدة الخوخة بل رأس ولا قوامه يقال للدين أصناف  
 وذكر ابن خالويه ان الجافي من صفات الاسد (قوله لار جنتك باحبارك) (د) هذا يدل أنه بلغه  
 التاسع وأنه لم يشك في عمر بما قال ان فلت بعد ذلك كنت زانيا ورجلتك بالاخبار التي رجم بها  
 الزانية (ط) ويحتج بمن وجب حدنا كبح المتعة ويجعل أنه ينفق في الزجر (قوله ابن سيف) (ع)  
 هو خالد بن الوليد الخمر ويومئى بذلك لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم في سيف من سيوف  
 الله سله الله على الكفار ونسبته بذلك مشهور (قوله قال ابن أبي عمرة انها كانت رخصة) (ع)  
 كذا لم وفي كتاب البصري قال ابن أبي عمروا وهو خطأ أحسن (قوله عن عمر بن عبد  
 العزيز قال حدثني الربيع بن سبرة) (ع) كذا في الأصول وهو الصحيح وكان في كتب شيئا أبي على  
 الصدوق ابن أبي سبرة وكذا اضطلعه عنه فقال انه خطأ (قوله نبى عن شقة النساء يوم خيبر وعن  
 كل لحوم الجرا النسبة) (ع) وروىناه لجمعهم فتح المميز والنون وواو بعضهم يكسر المميز

( ٣ - شرح الابن والسوسى - رابع ) عن عمر بن عبد العزيز قال سئل الربيع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المتعة وقال ألا تنأها من يومك هذا إلى يوم القيامة ومن كان أعطى شيئاً فلا يأخذه . حدثنا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن ابن شهاب عن عبد الله والحسن ابني محمد بن علي عن أبي سمان عن علي بن أبي طالب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن متعة النساء يوم خيبر وعن كل لحوم الحر الأنسية . وحدثنا عبد الله بن محمد بن أسباط الضبي ناخو . روى عن مالك هذا

[illegible]

﴿ أحاديث النعمى عن الجمع ﴾

(قوله) لا يجمع بين المرأة وعملها ولا بين المرأة وخالتها (ط) سواء كان ذلك في عقد أو عقدن أيهما  
مقتضى وقد بين ذلك في الترمذي بقوله لا تنكح المرأة على عمتها والعمه على بنت أخيها والمرأة على  
خالها والخالة على بنت أخيها ولا تنكح الصغرى على الكبرى ولا الكبرى على الصغرى وقيل فيه  
حديث حسن صحيح والكبرى العمه والصغرى بنت الاخ والكبرى في قوله ولا تنكح الصغرى من  
عظمت التصبر على جهة التأكيذ (ع) وأجمع المسلمون على الأخذ بهذا النهي الاطاعته من الخوانج  
لا تنكح البهائم وانجسوا قوله تعالى وأن تجمعوا بين الاختين ثم قال تعالى وأحل لكم ما وراء ذلكم  
قالوا والحديث خير واحد والاحاد لا تنخص القرآن ولا تنسخ وفي المسئلة خلاف بين الأصوليين  
والصحيح جواز الأمرين لان السنة تبين ملجأ به عن الله تعالى ولان عامة المنع من الجمع بين الاختين  
وجهي ما تحمل عليه الفيرة من التقاطع والتدابير بين ذوي الرحم موجودة في ذلك \* وقاس بعض  
السلف عليه جلة القرابة فخرج الجمع بين بنتي العم وبنتي العمه والخالة والعمو وزعي خلافة وقصر  
التصريح على ما ورد نص فيه أو ما ينطلق عليه لفظه من العمات والخالات وان علون على ما يأتي (قوله)  
قال ابن شهاب فزى خاله أيها وعمه أيها بنتك المنزل (ع) وهذا صحيح لان كلاهما ينطلق عليه  
عمه وخالة وان علون لان العمه هي كل امرأة تكون أختا لرجل له عليك ولادة والخالة كل امرأة  
هي أخت لسلك امرأة لها عليك ولادة فأخت الجد لاب عمه وأخت الجد لام خاله (د) العمه حقيقة

[illegible]

الله عليه وسلم هي عن أربع نسوة أن يجمع بين المرأة وعمتها والمرأة وأختها \* وحدثننا عبد الله بن مسعود بن قنعب ثنا عبد الرحمن بن عبد العزيز قال بن مسعود مدني من الانصار من ولد أبي أمامة بن سهل بن حنيف عن ابن شهاب عن قبيصة بن ذؤيب عن أبي هريرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تكبح العممة على بنت الاخ ولا ابنة الاخت على الخالة \* وحدثنني حملة بن يحيى أخبرنا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب أخبرني قبيصة بن ذؤيب الكعبي انه سمع ابا هريرة يقول هي رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يجمع الرجل بين المرأة وعمتها وبين المرأة وأختها قال ابن شهاب فتدري خالة أيها وعممة أيها بتلك المنزلة \* وحدثننا أبو يعن الرقاشي ثنا عبد بن الحرث ثنا هشام عن يحيى أنه كتب الي عن أبي سلمة

این کتاب را می توان به عنوان یک راهنمای جامع برای دانشجویان و محققان در زمینه های مختلف مدیریت و بازاریابی توصیف کرد. این کتاب به گونه ای نوشته شده است که به خواننده کمک کند تا با مفاهیم و روش های مختلف مدیریت و بازاریابی آشنا شود و بتواند از این دانش در دنیای واقعی استفاده کند.

فصل في إبطال الفرج النكاح: قال مالك ما يقع من ذلك يقع بملكه فصح أن الفرج هو ما يقع  
والذي يملكه الفرج منه فأي كائن من الأم والأب ومن غطى في وعاء الرضاع والمهر والعان  
والنكاح في المدة فصرح بالرجوع من النسب والمهر أو بغيره فله الأب والابن ويحرمان  
للنكاح الثالثة الرجة والرجوع للعقد على الأصل بالدخول فيها اتفاقاً في الرأى أم لا رجة وصرح بالعقد  
على تنهاى قول الجمهور وقال محامداً عصرم بالدخول بالثبوت وبسبب الطلاق أنه لو أمهرت فأنكح  
هل قبل الدخول للنساء الأخريات أو النساء في المهرتين والاول أرجح لان الاستتاع عند جميع  
الاصوليين يرجع لأقرب مذكور وهو أيضاً حاصل النكاح أنه اذا عطف امرأتان أو ثلث المتعزوة  
أو اتفق امرأتان واختلف العامل أنه لا يجوز الجمع بين دعوى واحدة واختلف العامل لان النساء الاولين  
مخصوصات بالامانة والنساء الثانية مخصوصات بحرف الجر والثالثة باللاعنة ويتأدعصر بها بعد  
خلاف والرابعة المتروكة حتى العدة ٥ واختلف هل يتأدعصر بها أو لا لما يتأدعصر فيه  
ما يرجع الى العدد كالحامسة ومنه ما يرجع الى الجمع كالجمع بين الاختين ومنه ما يرجع الى غير ذلك  
كالنجوسة والمزودة ذات الزوج وغير ذلك وضابط ما يمنع الجمع فيه أن يقال كل امرأتين بينهما  
قربة لو كانت احدهما ذكراً أو غير ذلك وضابط ما يمنع الجمع فيه أن يقال كل امرأتين لو كانت  
احدهما ذكراً أو غير ذلك وضابط ما يمنع الجمع فيه أن يقال كل امرأتين لو كانت  
الثاني لصرح المراءور ببيتها فان الجمع بينهما جائز لا تهماً حنينتان ولا بدور التعريم فيه من الطرفين  
وتدخل فيه عمه الأب وخالتهم وشبه ذلك من الأباة لان العقد شغل على ذلك

﴿ فصل ٢٠ ﴾ (م) وحل الناس على أن ما منع جمعه في النكاح يمنع جمعه في الوطء بالملك لقوله تعالى وأن تجمعوا بين الاثنين فهم وقيل أنه جائز لقوله تعالى أو ما ملك أيانكم فهم وآية لنساء أولى لانها زلت في بيان المحرمات فهي أولى من آية زلت في مدح قوم حفظوا فر وجههم الأعلى أز واجهم وأيضا فان آية الملك الممين خصت بمن ملأ من ذوات المحارم والعام اذا خصص ضعف الاحتجاج به (ع) قول به ض السلف أنه جائز انقضى الإجماع على خلافه الاطابقة من المحارم لا يلتفت اليها ﴿ قلت ﴾ في الاحتجاج العام بعد تخصيصه جس مذاهب للاصوليين والعصم انه حجة

﴿ حدیث قوالہ صلی اللہ علیہ وسلم لا یخطب الرجل علی خطبة أخیه ﴾

هو في جميع النسخ بالرفع على انه خبر في معنى التي وهو أبلغ من صريح التي (ع) المنع انما هو بعد  
الركون لحديث طائفة ثبت قيس حين أخبرته انه خطبها ثلاثة فلم ينكر دخول بعضهم على بعض  
\* واحتلف في حد الركون هل هو الرضا بالزوج أو تسعة الصداق فقال الشافعي انما التي اذا أدت  
للولي أن يعقد عليها من رجل بعينه فلا يحل لأحد أن يخطف حتى يأذن الخاطب الاول وقال ابن القاسم  
التي انما هو في غير العاسق وأما العاسق فيخطف على خطبته **قلت** قال ابن العربي وكذلك اذا  
كان الخاطب الاول غير مشا كل للشطوبة فان للشا كل أن يخطف على خطبته غير المشا كل قال ولا  
ينبغي أن يختلف في هذا انتهى والمراد بالفسق ما يمنع العدالة ويمنع الخاطب الثاني على علمه فسق الاول  
أعني في صحة القدوم على الخطبة وأما في عدم فسق نكاحه فمخفى ثبت عدم فسق الاول ولو خطب

### بذلك مشهورة



من عاينهم في هذه العجوة الشريفة والبيع مطلق في التاميم (قوله لا يسأل المرء طلاق  
 حتى يفسخ البيع) فاعلموا كتب الله لها (د) لا يسأل من يفسخ بيعه حتى يفسخ  
 بيعه يعني يفسخ أن يسأل المرء أن يطلق زوجته ويحضره زوجها فيفسخ بيعه (ع) ولفظ بيعه  
 أخصها فسك ما عداها لا يفسخها أو يفسخها بغيرها فاعلموا كتب الله لها (د) لا يسأل من يفسخ  
 بيعه (أ) كتاب الله كتبته وكفاهنا به أبو عبد الله والمصنف خاصة إذا قيل لا يفسخها غيره  
 فسك ما عداها طلبت خطا أخصها إلى نفسها وقدر أنه كتابه عن الجامع الرعنى كثر الأولاد  
 (ع) قلت (ج) والمراد لأختها هو أعم من كونها مطلقا أو غير مطلقا كالنمرة الأولى في المصنف كالأخت  
 ومن الباب أن يقول الولي لا طلاق انتهى حتى تعارق من في عصمتك وليس من الباب أن يشترط  
 على الزوج في العقد طلاق من تزوج على وليته لأن عصمة الداهية عليه لا تنسب إليه وليس منه أيضا  
 أن يسأل المراء أن يبيع جاريته والفرق وقوع الضرر بالشئ والطلاق من وقوع الرجم فافهم  
 من وهم الطلاق وقيل لا تزوج بخلاف الجارية فاعلموا كتب الله لها (ع) قلت (ج) هو بيان لالقاء  
 بالمفرد فلا ضرر يفسخها (قوله في الآخر فاعلموا كتب الله لها) (ع) قلت (ج) هو بيان لالقاء  
 ما عدا غيره من النساء

(أحاديث تحريم نكاح المحرم)

(قوله في الحديث من طريق مالك بن شيبة بن حدير وقيل فيه من طريق أيوب بن شيبة بن عثمان) (م) أبو داود وهم مالك والصاب بن شيبة بن عثمان \* وقال الداودي ليس بهم لانها ابنة شيبة ابن حدير بن عثمان الحلي (ع) قل من قال بن حدير نسبها الى أبيها من قال بن عثمان نسبها الى جدّها (قوله) محض ذلك فيه استعجاب الاستئذان لحضور العبد (قوله) ولا يترك (ع) لانه مانع

حجة المروزي الذي يقول الخطبة على خطبة الكتابي جائز والجمهور وعلى خلافه فيكون قوله على خطبة أخيه خرج مخرج لغالب **(قوله)** ولأنسأل المرأة إطلاقاً أنها لتسكن في محضتها أي ليعملوا وقرع ما فيها لنفسها وهو كناية عن اختصاصها بتنافع الزوج (ب) والمراد بالاختلاف ما هو أعم من كونها معها في الصفة كالضرة أولاً في الأجنبية ومن الباب أن يقول الولي لا أعطي بك ابنتي حتى تقارن من في عصمتك وليس من الباب أن يشترط على الزوج طلاق من تزوج على وليته وليس منه أيضاً أن تسأل المرأة أن يبيع جاريته **(قوله)** ولتسكن تجزى بالاستعارة وحيث ينبغي أن يناسب التعيب والبغض قوله صلى الله عليه وسلم فإن طلاقاً فسد لها **(قوله)** فأما لما كتب هو بيان للنساء ما اعتبرته السائلة **(قلت)** وقوله ولتسكن معطوف على قوله لتسكن في محضتها أي لتسكن في محضها وتسكن زوجها

أخبرنا بذلك عثمان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم \* وحدثني أبو غسان المصمعي ثنا عبد الأعلى ح  
مصمعي ثنا محمد بن سواد الجعفي ثنا سعيد عن مطر ويعلى بن حكيم عن نافع عن نعيم بن وهب عن أبي  
غسان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا ينكح \* وحدثنا أبو بكر بن أبي  
بن سوب جعيا عن ابن عتبة قال زهر ثنا صفيان بن عيسى عن أيوب بن موسى عن نعيم بن وهب

ذلك فقال له ابن الأوزاعي  
هو عبد الله بن عباس  
فكان من عتق رسول الله  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم لا يبيعكم المحرم ولا يبيعكم  
أبو بكر بن أبي شيبة وابن  
عمر وابن الحنفلي جميعا  
عن ابن شبة قال ابن عمر  
ثنا سليمان بن عيسى عن  
عمر بن دينار عن أبي  
الشباهة ابن عباس أخبره  
أن النبي صلى الله عليه  
وسلم تزوج ميمونة وهو  
محرم زاد ابن عمر حديثه  
الحرثي قال آخرى يزيد  
ابن الأصم أنه تكلمها وهو  
حلال \* وحدثنني بن  
يحيى أخبرنا داود بن عبد  
الرحمن عن عمرو بن دينار  
عن جابر بن زيد أبي الشفاء  
عن ابن عباس أنه قال  
تزوج رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ميمونة وهو محرم  
\* حدثنا أبو بكر بن أبي  
شبة ثنا يحيى بن آدم ثنا  
جرير بن حازم ثنا أبو فرارة  
عن يزيد بن الأصم قال  
حدثني ميمونة بنت الحارث  
أن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم تزوجها وهو حلال  
قال وكانت حالي وخاله ابن

عمر بن الخطاب منعه أن يبعدها عنه وشاء أن يبعدها عن أبيه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يبيعكم المحرم ولا يبيعكم أبو بكر بن أبي شيبة وابن عمر وابن الحنفلي جميعا  
عن ابن شبة قال ابن عمر  
ثنا سليمان بن عيسى عن  
عمر بن دينار عن أبي  
الشباهة ابن عباس أخبره  
أن النبي صلى الله عليه  
وسلم تزوج ميمونة وهو  
محرم زاد ابن عمر حديثه  
الحرثي قال آخرى يزيد  
ابن الأصم أنه تكلمها وهو  
حلال \* وحدثنني بن  
يحيى أخبرنا داود بن عبد  
الرحمن عن عمرو بن دينار  
عن جابر بن زيد أبي الشفاء  
عن ابن عباس أنه قال  
تزوج رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ميمونة وهو محرم  
\* حدثنا أبو بكر بن أبي  
شبة ثنا يحيى بن آدم ثنا  
جرير بن حازم ثنا أبو فرارة  
عن يزيد بن الأصم قال  
حدثني ميمونة بنت الحارث  
أن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم تزوجها وهو حلال  
قال وكانت حالي وخاله ابن

باب نكاح المحرم

(ث) نيه بضم أوله (قوله تزوج ميمونة وهو محرم) محبة لابي حنيفة والكوفيين على صحة نكاح  
المحرم ومنعه الاكثر لا حديث السابق المتع أرجح لان دليله قول ودليلهم فعل وإذا فاعضا فالقول  
مقدم لانه يتعدي الغير والفعل لا يتعدي بل يكون مقعورا عليه وقد خص صلى الله عليه وسلم في  
النكاح ما شاء وأيضار دانه تزوجها وهو حلال فصار الفعل مختلفا في ثبوته والقول متفق عليه فهو  
أقوى وقد يجمع بين الراشدين أن يكون معنى وهو محرم أي حال المحرم يقال أحرم إذا دخل في المحرم

عباس \* وحدثننا قتيبة بن سعيد ثنا ليث ح وثنا محمد بن رعم أخبرنا الليث عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم  
قال لا يبيع بعضكم على بيع بعض ولا يخطب بعضكم على خطبة بعض \* وحدثنني زهير بن حرب ومحمد بن مثنى جميعا عن يحيى القطان  
قال زهير ثنا يحيى عن عبيد الله أخبرني نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع الرجل على بيع أخيه ولا يخطب

من جهة أخرى، فإنّ هذه الدراسة قد تساهم في إثراء المعرفة حول دور المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال إبراز التحديات التي تواجهها في هذا المجال، وتقديم مقترحات للتغلب على هذه التحديات.

أَبُو وَقْتِيْبَةَ وَابْنُ حَبْرٍ جِيعَا عَنْ إِبْرَاهِيْمَ بْنِ جَعْفَرٍ قَالَ ابْنُ أَبِي نُوبٍ نَحْنُ إِسْمَاعِيْلُ أَخْبَرَنِي الْعَلَاءُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ







[illegible]

(أحاديث الشروطين في النكاح)

(قوله أحق) (ع) معناه عند الكافة أولى وحله بعض العلماء على الوجوب **﴿قلت﴾** هو الظاهر لأنه على الأول لازم أن لا يحس شرط مطلقاً لأنه إذا كان الشرط يستباح به الفرج ليس واجباً

أن يكون للمسي لها الاكثر من المسمى أو صدق المثل لصدق المثل ولما تصدح هذا في نفس بعضهم فيها بذلك فقال لها الاكثر ونقض قوله في وجه الشغار أنه يضعف قبل البناء بقوله في ييوع الآجال ان يمتد عبدك بعشرة على أن يبيعك عبده بعشرة من سكة واحدة فان شرط اخراج الذهبين لم يجز والاجاز لان العشرة بالعشرة مقاصة وكان يبيع عبدك بعشرة (ب) وتقدير المناقضة بمثل المالين ان اوجب الغاءهما بوجوب المقاصة وصرفت المعاوضة الى ما مذهبنا لم يزم صرف وجه الشغار الى صرفه لان الخسرين بالخسرين مقاصة ويبقى يضعف خاليا وان لم يوجب ذلك وجب فساد بيع العبدين كالمو شرط اخراج المالكين \* وأجيب بان اتحاد المالك في العبدين أو وجب المقاصة فيتمتعين صرف المعاوضة الى العبدين واختلاف المالك في مسئلة الشغار منع منهما فان صرفت المعاوضة الى المجموع بالمجموع

﴿باب الشروط في النكاح﴾

(ث) (قوله أحق الشرط) معناه عند الجمهور رأوى وحله بعض العلماء على الوجوب والحق التفسير (ب) الخطاب في الحديث إلى الأرواح والشرط انما هي من قبل المرأة فهي ان اشترطت ما يقضي النكاح مما يرجع الى الصداق ولا يناقض المقدألى ذاتها كشرطها أن لا يضر بها في نفس ولا نفقة جاز الشرط ولزم وان شرطت ما هو خارج عن ذلك ولا يناقض العقد كشرطها أن لا تزوج عليها ولا يتسمى ولا يخسر جهام بلدها واختلف في القدوم عليه (ع) فقال مالك لا يحل







فان كنت انى عليه  
 قول من يكره  
 فانه يفسد عاقبة  
 ما استمرى الله على  
 عليه وسلم عن الجارية  
 فكيف اهلها  
 ثم لا قال الحارث بن  
 على الله عليه وسلم  
 فاستأمر فقال عائشة  
 فقلت لها انها تسمى فقال  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم فقلت انما اذا نهي  
 سكنت \* حدثنا سعيد بن  
 منصور وقتيبة بن سعيد  
 ثنا مالك و ثنا يحيى بن  
 يحيى واللفظ له قال  
 قلت لما لك حديثك  
 عبد الله بن الفضل عن نافع  
 ابن جبير عن ابن عباس  
 أن النبي صلى الله عليه وسلم  
 قال لا يم أحق بنفسها من  
 ولها والبركر تستأذن في  
 نفسها واذا نهاها قالتا قال  
 نعم \* وحدنا قتيبة بن  
 سعيد ثنا سفيان عن زياد  
 ابن سعد عن عبد الله بن  
 الفضل سمع نافع بن جبير  
 يخبر عن ابن عباس أن  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 قال الثيب أحق بنفسها

فان كنت انى عليه  
 قول من يكره  
 فانه يفسد عاقبة  
 ما استمرى الله على  
 عليه وسلم عن الجارية  
 فكيف اهلها  
 ثم لا قال الحارث بن  
 على الله عليه وسلم  
 فاستأمر فقال عائشة  
 فقلت لها انها تسمى فقال  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم فقلت انما اذا نهي  
 سكنت \* حدثنا سعيد بن  
 منصور وقتيبة بن سعيد  
 ثنا مالك و ثنا يحيى بن  
 يحيى واللفظ له قال  
 قلت لما لك حديثك  
 عبد الله بن الفضل عن نافع  
 ابن جبير عن ابن عباس  
 أن النبي صلى الله عليه وسلم  
 قال لا يم أحق بنفسها من  
 ولها والبركر تستأذن في  
 نفسها واذا نهاها قالتا قال  
 نعم \* وحدنا قتيبة بن  
 سعيد ثنا سفيان عن زياد  
 ابن سعد عن عبد الله بن  
 الفضل سمع نافع بن جبير  
 يخبر عن ابن عباس أن  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 قال الثيب أحق بنفسها

بالقول بخلاف البركر

باب تزويجه صلى الله عليه وسلم عائشة

من ولها والبركر دستأمر واذا نهاها كوتها \* وحدنا ابن أبي عمر ثنا سفيان هذا الاسناد وقال الثيب أحق بنفسها من ولها والبركر  
 يستأذن أبوها في نفسها واذا نهاها كوتها \* وحدنا أبو بكر بن محمد بن العلاء ثنا أبو أسامة ح و ثنا أبو  
 بكر بن أبي شيبة

[illegible]

فصل في قلت الولي من له على المرأة ملك أو نسوة أو أمة أو عصب أو ولاء أو إيهاء أو  
كهالة أو سلطة أو ذؤا و اسلام (ع) و شرط الولي أن يكون ذكرا حرا بالغا فاعلار شيئا أسدافلا  
مقد المرأة على أتى و لا ذكرا و لا خلاف بين الحجازين في ذلك وهو الذي يعتقد عليه من قول مالك  
الامار وى عنه أنها اذا عقدت على الذكركمضى و فى قوله لا نسكاح الا ترى ما يقتضى أن الولاية خاصة  
بالذكرا لانهم القوامون عليهم قلت هذا خلاف ماله فى التنيها قال فى المدونة و لا تعقد المرأة  
على أحد من الناس قال فى التنيها ظاهره التسوية بين الذكور و الاناث وهو قول حكا  
عبد الوهاب و المعروف انها لا تعقد على النساء و اما الذكور فتعقد على من تليه أو على كاه أو وكلت  
على انكاحه وكذلك العبد و النصرانى فى الوجهين انتهى و اذالم تعقد فاتها توكل من يعقد لها أو غيره  
(ع) لا يعقد الصغير و لا المجنون و لا الهن و لا الكافرا لابنته الكافرة و المشهور جواز عقده لامته  
بحق الملك و المشهور عن سد أن العدة ليست بشرط و اشترطها الشافعى فأبطل الولاية بالفسق  
قلت قال ابن بشير مال اللخمى الى صحة عقد الصغير المميز و الذى قال اللخمى هو قوله لوقيل  
بصحة عقد من ناهز الحلم ما بعد لا اختلاف فى معنى أفعاله

﴿فصل ٢٠﴾ (م) والولاية قسمان عامة وخاصة فالعلمة ولاية الاسلام والخاصة ولاية النسب وماحل محله كالوصى أو ما يشبهه كالمولى الاعلى أو أقامه الشرع نائباً عنه كالسلطان ﴿قلت﴾ المولى الاعلى من له المتافه وهو ائمه الولاية اذا عدم ولى النسب على ما أتى من ترتيب ولى النسب فيما ذكر ابن الحاجب ويظهر فى غير موضع من المدونة أنه كاحد اولياء النسب وعند ابن حبيب تخفيف اذا كان أهل النسب يسوا بذي قرابة قريبة وأما المولى الاسفل وهو من عليه المتافه فقال ابن الحاجب لا ولاية له على الاصح ﴿ابن عبد السلام﴾ فمر شراح المدونة جميع ماله فى النكاح الاول انه أحد الاولياء ولم يذهب أحد الى ما ذهب اليه ابن الحاجب من سقوطه عن درجة الاعتبار فضلاً عن أن يكون هو الاصح (ع) واختلف عندنا من هم الاولياء الذين لهم النكاح أهم البطن أم الفخذ أم العشيرة ﴿قلت﴾ قال اللخمي عصة الرجل أقارب به من أقارب الرجل ثم فوق العصة وأوسع منها البطن ثم فوق البطن الفخذ بأسكان الحاء وفوق الفخذ القبيلة فالعشيرة فى كلام القاضى هى القبيلة فى



في أصولها من العبد ومن الرجل من السوط وعلى ما ذكرنا من الأصول والخصائص في  
الولاية العامة وقيل أصولها من الرجل من العبد ومن الرجل من العبد ومن الرجل من العبد  
في العشرة لقوله صلى الله عليه وسلم يولي القوم بينهم ولا خلاف بينهم ولا خلاف في السلطان والدين  
في النسب يسكن لعله لا يشهد به غيره في الحاضر بغير كسرهما (ع) قال أبو عمر واختلاف في المولى وفي  
دعي الرأي والسلطان مع اتفاقهم أن السلطان أولى من لا ولي له ولا خلاف عندنا في الوصي كالولي وأما  
اختلاف من أحق بالعقد على السكره أو الولي وأما التيب فكانت هاتين طائفتين من النظر لمقتضى  
قول أبي عمر واختلف في المولى إلى آخر ما هو هذا الخلاف وتعلم أنه من أهل الولاية الخاصة وتقدم  
الكلام على الولي ورأى قول عمر لا تسكح المرأة إلا بأذن ولها الذي رأى من أهلها واختلف في تفسير  
حتى الرأي فقيل الرجل له الصلاح وقيل هو الوجهة التي له رأى ويرجع إليه في الأمور وواختلف  
في معنى كونه من أهلها فقيل هو كونه من العصبة وقيل هو من العشرة وقيل من السلطان وكرون الوصي  
كالولي إنما ذلك إذا لم يجعل له الجبر وللوصي صور الأولى أي وصي له يصيرها إلى النكاح من معين  
أو يقول زوجها منه فالشهور يصيرها وقيل لا يصيرها وقيل إن كان الانكاح بالقرب جبرها  
الثانية أن بوصي له يصيرها على النكاح دون تعيين أو يقول زوجها ممن أحبب فالشهور يصيرها  
وقال أصبغ وسنكون لا يصيرها الثالثة أن يقول هو وصي على انكاح بناتي ابن بشير في خبر أخر  
على النكاح قولان الرابعة أن يقول هو وصي فقط ففي هذه لا يصيرها وفي كونه وليا لكل من الوصي  
عليه ولاية ولغووه مطلعا وأنوه في الثبوت راسعا الولي أولى منه

﴿ فصل ٤٤ ﴾ (ع) واتفقوا على أن المراد بالولي المذكور في الحديث ذو الولاية الخاصة وأما الولاية التي هي شرط في صحة المقدّم ومستحبة عند الغائب بالاستصحاب فاحتفظوا أهل المراد بها لولاية بطلاً أو خاصة ومشهور المذهب أنها لولاية القرابة وإن ولاية الإسلام إنما تكون عند عدمها والمشهور اعتبار المقدّم في ولاية القرابة فيقدم الاقدم فالأقدم وبه قال الشافعي وأحد بعض أصحابنا لم يجعل للمقدم حقاً. وقال كل من يقع عليه اسم الولي له أن ينكح وبه قال أبو ثور واحتجوا بقول عمر لا تنكح المرأة إلا بأذن وليها وأذى الرأي من أهلها والسلطان فحملوه على التسوية وجهه الآخرون على الترتيب. قلت. وعلى اعتبار القمء فالأقدم بالحرة الابن وإن سفل ثم الأب ديناً وقيل الأب ثم الابن (ع) والابن عندنا ولي بكل حال وإن لم يكن في عصبه لأم. وقال الخطابي ليس بولي إلا أن يكون من عصبتها. قلت. قال ابن عبد السلام اختار بعض أشياخ أسياخ مذهب الشافعي أن لا ولاية للابن إلا أن يكون من عشيرة أمه ابن عبد السلام وهو العباس ثم بعد الأب الأخ شقيقاً كان أولاً وأما اختلف هل الشقيق أولاً أو محاسن فقيل الشقيق وفي المدونة من رواية عليهما سواء فأخ اللأم أقوه المتطلى وروى علي أن زوج الأخ اللأم ثم الجد ثم الأم ثم ابنه على ترتيبهم في الارث وفي تقديم الشقيق من المم وابن علي الآخر القولان وتعمت الأقوال الثلاثة في آخر درجات ولي النسب ثم المولى الأعلى ثم عصبه المولى من الأب والابناء ثم المولى الأسفل وتقدم ما في ذلك (ع) وأما دخل الولي في السكاح لينفي عن نسبته المعرفة أن تضع نفسها في غير كفؤ. قلت. الكفاءة هي المماثلة والمقاربة المطلوبة ثم اختلف فقيل هي حق الولي والزوج وقيل للزوج الثيب دون ولها فلها إسقاطها وحق لله تعالى فيمنع إسقاطها. وقال بعض الموقنين ثبت فيها كالسكر لا ينقطع لاسقاطها

[illegible]

حسنة أقوال فمن ابن القاسم فمترقى الحال والمال المتطلى وابن قنوح ورويه الحكم \* ابن الماجشون  
فمترقى فهاوى الدين وقيل فى الحال والدين وقيل فى الدين فقط وفى نازل ابن الحاج وتعليقه  
الطرطوشى ذكر أصحابنا ان المعتبر فى الكفاءة ستة الدين والحرية والنسب واليسار والحرفة  
والسلامة من النيوب الاربعه \* ابن قنوح \* ليس السلامة من العيوب الاربعه من الكفاءة وانما  
ذلك المرأة \* ابن الحاجب المعتبر الدين والحرية والنسب والقدر والحال والمال \* واختلف فى الجميع الا  
الاسلام \* ابن عبد السلام الكفاءة حقيقة مر كمن الستة فيحصل أن ير بد بالدين الاسلام مع  
السلامة من الفسق كان مثله فى الصلاح أو دونها ويحصل أن ير بد الصلاح حتى لو كان دونها فيه  
لم تحصل الكفاءة \* ابن بشر ولا خلاف أن فسق الجوارح مانع فان زوجه الاب من فاسق قلها أو  
لم قام بها فسقه قال وكان بعض أشياخى يهرب من الفتيا بمثل هذا لا يؤدي الى فسق كثير من  
الانكحة \* ابن عبد السلام والا قرب التفسير فان كان يحشى أن يخلط بطلاقها ويحتمل ثم نادى  
أو يحشى عليها أن تطيع بطباعه فيضخ والأفلا وتقدم ما فى الحرية \* وأما النسب فقال ابن عبد السلام  
أن أب يدان يكون الزوج معلوم النسب فى حق من هى معاومة النسب فظاهر وإن أب يده أن  
يستوى فى الشرف فهو يعود الى القدر ولا يصح أن يراده كونه من قبيلة واحدة انتهى قوله وقال  
ابن قنوح وقال بعض أصحابنا ليس العجماء كفاءة للعرب ولا العرب لقريش ولا قريش لى هاشم  
وبنو هاشم وبنو المطلب شئ واحد لقوله صلى الله عليه وسلم فى نقل البخارى \* وأما القدر فقال ابن  
عبد السلام الظاهر ان المراد به مساواة لحافى الشرف والجاه على أن ردا لجاه الى الحال أولى ويمكن أن  
يفسر الحال بما يرجع الى حسن العشرة وطيب الخلق ويمكن أن يراده ما يرجع الى صحة الجسم وأما  
المال فتقدم ما فيه \* فر وع \* ابن القاسم من رضى بكفى فى الحال والمال والقدر فأباه الولى زوجته  
الامام على هذا المالك وأصحابه \* اللخمي أن زوجه اذا كسب حرام أو من كثير الحلف بالطلاق

وهو ان زوجهما من مري به دون ثبوته رداً كسكاه وان زوجهما من في مال فذهب عن قرب ولا حرفة  
له النظر تركه هرق منع الام المطلقة انسكاح ابتها في مري بمسيرة مسافة خمسة ايام قولان للدودي  
وبعض المتقين المتطلي عن ابن زيدا ليس على المفسق أن يسأل الشهود من أين يملكون الكفاءة  
وكان الشيخ يقول ليس له أن يسألهم اذا كانوا من أهل العلم ولو عارضت بينة بكفاءة بينة بنفيها قدمت  
راجحة العدالة وان استوى ياقبل تقدم بينة النفي وقيل ان يثبت بما هو غير كفاء وان أجبت قدمته  
المتينة حكاه ابن حديد عن جماعة من الشيوخ في المصنف ويستحب للولي أن يجنب ذا الشلل وشبهه  
ولو زوجهما بقل من مهر مثلها أو من ضرباً أو غائب أو على ضرة أو بمن هو أدنى منها حالاً أو مالا أو من  
فجع مع والده علم بنيت ولا يزوجهما من محبون يخاف منه ولا من أبرص متسلخ ولا من مجذوم متقطع  
فان فعل لم يأنكح أحدهم

فصل في قدامت ما تقدم ان الولاية ركن في النكاح وانها تنقسم الى عامة وخاصة وان العامة  
انما تكون عند عدم الخاصة وان أحداً أقسام الخاصة ولاية القرابة وعلت ان المشهور باعتبار القعد  
في القرابة وان الأقرب الابن على ما تقدم (ع) فان تزوجت امرأة دون ولي والنزوحان يعتقدان  
جواز ذلك أو يجهلان الحكم لم يحدوا كذلك لو كانا يعتقدان حرمة لم يكن فيه حد أيضاً الا بعد الصبر في  
من الشافعية وطرد قوله فاقط فيه الصداق ولم يلحق فيه الولد وأخرج بحديث الرانية هي من  
أنكحت نفسها وبان وجود الخلاف لا يسقط الحد كما لا يقتضيه حد شارب النبيذ والجواب  
عن الحديث انه محمول على المبالغة في الزجر وأما عن مسئلة اليد في المرق بان شار به يحدون  
اعتقد حليته ولو اعتقد حلية النكاح بغير ولي لم يحد \* قال بعض الناس وأما حد شارب النبيذ  
وان اعتقد حليته لانه من مسائل الأصول التي لا يدور فيها طرق الاجتهاد المختلفة وفي قوله من  
مسائل الأصول عندى دخل لان جعله مناصراً وقرق الى ان كان النكاح بغير ولي له أصل يرجع  
اليه وهو النكاح الصحيح وانما استدلالاً خلال شرطه واليد ليس له أصل مائة مع الله فماذا  
فرق منه في الحد

فصل في طهر تزوجت بالولاية العامة مع وجود الولاية الخاصة به وليس للولي الخاص احازة من مكي  
البغداديون عن مالك قولاً آخر انه يرضى الآن تضع نفسها في غير كف \* فليخاص نفسه \* ولما قد  
من المعرفة وعن مالك قول ثالث مشهور بمضى في الدنية عند الضرورة ويرد في ذلك القدر وعلى ذلك  
الخلاف بأن مالك في المدونة من توفقه في اجازته وفسخه \* واختلاف أصحابه في منع الولي من احازة  
ذلك ومراعاة طول الاقامة بعد الدخول بما على ان الولاية حق لله تعالى وليس للولي أن يجيز أو يحظر  
له ويجيز \* فليحصل في فسخ ما عتقد بالولاية العامة منع وجود خاصتها تالها المسمى \* رده في  
في ذات القدر وبمضى في الدنية ورأبها الوصف \* واحتلف في مدة على الوصف صيل بوصف هل يجوز اذا  
احازة الولي وقيل انما توفقه هل يصح وان اجازة الولي وكلامه على انه موضوع الخلاف في الدنية  
وذا القدر والمسئلة في المدونة انما هي مروضة في الدنية التي لاوى لها مال فيها دوا كمال الدنية  
كالتمتع والماله وداء المسئلة أجابهم وحدهم وهي يبالا في الدنية فيه أو يبالا في الدنية فيه أو يبالا في الدنية فيه  
ولاوى لها اجازة ذلك كانت ترى \* والله ولاوى لها في المدونة في ذات القدر طهره ان يحد \* رده في  
هي والزوج المسمى وحدها انما هو ادا يمكن ولم السبب ان المهر وانما ان له المهر والله  
لا يجوز وان أسأله من المهر

فصل في (ع) وان تزوجت بولاية لا يصح مع وجود الانحراف في الدنية فسخ عن كل حال







أول الهجرة وقبل النبي **(قوله في الآخر تزوجني في شوال)** (ع) كانت العرب تكثره أن تزوج فيه ويتخيرون به لقوله سألت فاعتنم وشالت النوق بأذنائها (ط) وتخيروا بذلك لأن شوال من الشول وهو الرفع والازالة ومن شالت النوق بأذنائها أي رفعت وقد جلاوه كناية عن الهلاك فإذا قالوا سألت لاعتنم فاعتنم ذلك كواعن آخرهم فكانوا يتزوجون أن تزوجين فيه تنفع بهنم البضاعة تزوج أي تزول فخلوتهن من عند الزوج **(قوله فأي نسائه كان أحظى عنده مني)** (ط) قصد بذلك الرد على ما كانت العرب تكره وتطير من الزواج فيه فالحق أني تزوجت فيه ولم يصرفني ذلك بل كنت عددها - غلى من غيري **(قلت)** قال ابن العربي وفي ذلك نظر وما لدخول حديثي ولا نهى عن روي في ذلك شيئا هو كاذب أو عمل به فهو عاص وفي طريقه ابن عاتق الحطبة يوم الجمعة بعد العصر لقرب من الليل وسكون الناس تركه صدر النهار لما فيه من التفرق والانتشار ويستحب العقد في شوال والبناء فيه لأن عائشة حدثت أنه صلى الله عليه وسلم تزوج بها في \* وقد سكت أنه صلى الله عليه وسلم كان يسحب النكاح في رمضان رجا البركة وأنه صلى الله عليه وسلم تزوج عائشة فيه أبو عبيد والأول أصح

### ❦ أحاديث النظر إلى المخطوبة ❦

**(قوله فاذهب فاطر البها)** (ط) هذا امر ارشادي مصلحه لا امر وجوب وبخالف البيع لأنه مبني على المكاتبه والنكاح من المكاتبه لذلك جاز به حر ومن الجهالات كثر ويجهل امرأه لا يعرفها **(قلت)** \* وقيل انه امر مبني للاحد اثبات الأمر به وقيد ذلك بما دار على الاجابة وما لم يرد بها (م) ومحملة أن ينظر لما ليس بعورة كالوجه والكممين الآن يحاف من النظر إليها ثم يستمع حوفا لا امره (د) في الوجه يستدل على الجمال ولا يدور يستدل على خضوبة اللحم (ع) أبجد داود النظر إلى جميع البدن ظاهر العظ وهو سطا طائر البهائم والإجماع وكبره آخر ذلك كذا وقد علمت المسألة والإجماع على حوال النظر الحاجه كالتسليم

لهم واد كمرى المال لي عليها فلا عيب **(قوله تزوجني في شوال)** رخصا كلبه العرب تترجم في الترويح في سرور من زروع العدا بين الزوجين لأن شوال من المول وهو الرفع والازالة ومن شالت النوق بأذنائها أي رفعت وقد جلاوه كناية عن الهلاك فإذا قالوا سألت لاعتنم فاعتنم ذلك كواعن آخرهم فكانوا يتزوجون أن تزوجين فيه تنفع بهنم البضاعة تزوج أي تزول فخلوتهن من عند الزوج **(قوله فأي نسائه كان أحظى عنده مني)** (ط) قصد بذلك الرد على ما كانت العرب تكره وتطير من الزواج فيه فالحق أني تزوجت فيه ولم يصرفني ذلك بل كنت عددها - غلى من غيري **(قلت)** قال ابن العربي وفي ذلك نظر وما لدخول حديثي ولا نهى عن روي في ذلك شيئا هو كاذب أو عمل به فهو عاص وفي طريقه ابن عاتق الحطبة يوم الجمعة بعد العصر لقرب من الليل وسكون الناس تركه صدر النهار لما فيه من التفرق والانتشار ويستحب العقد في شوال والبناء فيه لأن عائشة حدثت أنه صلى الله عليه وسلم تزوج بها في \* وقد سكت أنه صلى الله عليه وسلم كان يسحب النكاح في رمضان رجا البركة وأنه صلى الله عليه وسلم تزوج عائشة فيه أبو عبيد والأول أصح

### ❦ باب النظر إلى المخطوبة ❦

ترجم في الترويح في سرور من زروع العدا بين الزوجين لأن شوال من المول وهو الرفع والازالة ومن شالت النوق بأذنائها أي رفعت وقد جلاوه كناية عن الهلاك فإذا قالوا سألت لاعتنم فاعتنم ذلك كواعن آخرهم فكانوا يتزوجون أن تزوجين فيه تنفع بهنم البضاعة تزوج أي تزول فخلوتهن من عند الزوج **(قوله فأي نسائه كان أحظى عنده مني)** (ط) قصد بذلك الرد على ما كانت العرب تكره وتطير من الزواج فيه فالحق أني تزوجت فيه ولم يصرفني ذلك بل كنت عددها - غلى من غيري **(قلت)** قال ابن العربي وفي ذلك نظر وما لدخول حديثي ولا نهى عن روي في ذلك شيئا هو كاذب أو عمل به فهو عاص وفي طريقه ابن عاتق الحطبة يوم الجمعة بعد العصر لقرب من الليل وسكون الناس تركه صدر النهار لما فيه من التفرق والانتشار ويستحب العقد في شوال والبناء فيه لأن عائشة حدثت أنه صلى الله عليه وسلم تزوج بها في \* وقد سكت أنه صلى الله عليه وسلم كان يسحب النكاح في رمضان رجا البركة وأنه صلى الله عليه وسلم تزوج عائشة فيه أبو عبيد والأول أصح

تزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي بنت ست وبني بها وهي بنت تسع ومات عنها وهي بنت ثمان عشرة حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وهو ابن حرب واللعن لثوب قالوا لنا وكيع ثنا سفيان عن اسمعيل بن أبيه عن عبد الله بن عمرو عن عروة عن عائشة قالت تزوجني رسول الله صلى الله عليه وسلم في شوال وبني بي في شوال فأي سائر رسول الله صلى الله عليه وسلم كان أحظى عنده مني قال وكانت عائشة تنسب أن تدخل نسائها في شوال هو حديثه ابن خزيمة في شوال ثمانية هذا بنو الاسناد ولم يذكره من عائشة \* حدثنا ابن أبي عمير ثنا سفيان عن يزيد بن كيسان عن أبي حازم عن أبي هريرة قال كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم فانه وجدل فحدثني أنه تزوج امرأته من الأصر فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم انظر إليها قال لا قال فاذهب فاطر البها

قلت يا مال بن بعلال اني جواز النظر الى جميع البدن وقد كرم عبد الرزاق ان امر خطب  
الى علي بن ابي طالب ام كنتم وكانت قد ولدت قبل وفاته صلى الله عليه وسلم فذكره علي بن حنبل في المعجم  
انه قد روى ذلك فادعه فقال اما ابنتها اليك فان رزيت اليها امرأتك فبعث بها اليه فكشف عن  
ساقها فقال له انسل فلولا انك امير المؤمنين لم كنت عني وكذا ابن عمر فبعث معها رداء وقال لها  
حقولي هذا الذي قلت لك عليه فقال لها عمر فولي رزيت به فلما أدبرت كشف عن ساقها فقال له  
ما تقدم وفي رواية فلما رجعت الى ابنتها قالت له بعثتني الى شيخ سوء هبل كذا وكذا فقال لها وزوجك  
يا بنتي زاد ابو عمر ففادهم الى مجلس المهاجرين فجلس اليهم فقال روفى فقالوا يا امير المؤمنين فقال  
تزوجت ام كنتم بنت علي معتمرا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول كل سبب ونسب وصهر ينقطع  
يوم القيامة الا نبي ونسي وصهرى وكان في منه السبب والنسب واراد ان يجمع اليها الصهر فرفوه  
وروى انه تزوجها على اربعين الفا (ع) وكرو ملكا ينسب عليها خوف ان يرى ما هو عورة  
قلت يا اجاز ابن وهب ان يستعملها واحتراب ابن الفضل وعن مالك لا بأس بالنظر اليها وعليها ثيابها  
وقال ابن القاسم لا ينبغي للبايع له ريد استغفالا (ع) ونظر اليها ناديا او بعبرادها وتأول بعض  
شيوخنا من مالك انه لا ينظر اليها الا بالثوب لا يحق لها وليس بشيء (د) هذا ضعيف لانه صلى الله عليه  
وسلم اذن في ذلك ولم ينسب له استغفالا ولا ما نسخته لبايع الاذن ولا ما تآدى بذلك لانه قد يرى  
مالا يجبه ومنزكا فيفسد كسر فاما بذلك ولذلك استجب بعض اصحابنا ان يكون نظر اليها قبل الحطة  
فان بعض اصحابنا اذا لم يحكمه النظر استجب له ان يبعث امرأته تنظر اليها ويجبره قبل الحطة  
(قوله قال في عين الانصار شيئا) (د) قيل صرة وقيل زرقه (ط) وقيل رصا (ع) وليس هذا من  
الغيب لانه على الجملة من غير تعيين وايضا هو من الصبغ لا من رصا (قوله والله الى صلى الله عليه  
وسلم على اربع اواق كما تمانتون الفضة من رص هذا الحديث) (ط) ليس بالكافي في هذا  
في الحديث مطلقا صلى الله عليه وسلم اصدق ساءه من رصهم والاربع اواق انما هي راحة  
وسون درهمان اما ما سكر ما نسبته الى هذا الرجل كانه رافى في ذلك الحلة الواحد صلى  
الله عليه وسلم لا يسأل بها هذا قال ما عدا ما عدا عليل ثم انه صلى الله عليه وسلم لا يكره حلاله حين  
اكره قلبه بقوله ولكن عسى ان يبعثك الله في امره فليمره وعصبه - - - - -  
امرأة لا يمر بها (ب) وقيل انه امر اسد بن امرئ القيس فادركته في داره فادركته  
الاحابة واما الدار رحاها (م) وعلمه ان ينظر الى مالها رصا كماله في الاصحاح من  
النظر ليدان فيمتنع (ح) فبالو - - - - - بالدين يستند على رصه في المعجم (ع)  
اجار داود النظر الى جميع البدن لظاهر اللفظ وهو خطأ ظاهر من الحديث في الاصحاح وكذا رص  
ذلك كما ورد عليهم السلام والاجماع على حوار النظر للحاجه كالشهادة (ب) ما ان يطال  
حوار المرأتين جميعا - - - - - وكرو ملكا ان يستعملها وحذر من النظر - - - - -  
ادها (ع) وتأول بعض من جاعل مالك انه لا ينظر اليها لانه قد يرى من رصه في المعجم (ع)  
في عين الادب شيئا (ح) فبالو - - - - - بالدين يستند على رصه في المعجم (ع)  
على احواله في غير دينه انما من النسيب لا من رصا (قوله كما عصى في رصه في المعجم (ع)  
الما تقدر من رصه في المعجم (ع) فبالو - - - - - بالدين يستند على رصه في المعجم (ع)  
واحدة والقصد ذكر كراهة الاحالة في اصناف النساء الى رصه في المعجم (ع)

كان في عين الانصار شيئا  
وحدثني يحيى بن معين ثنا  
مروان بن معاوية الغزالي  
ثنا يزيد بن كيسان عن  
ابي حازم عن ابي هريرة  
قال جاء رجل الى النبي  
صلى الله عليه وسلم فقال اني  
الانصار فقال له النبي صلى  
الله عليه وسلم هل يطعن  
الانصار في عيون الانصار  
سأله فلما طرب اليها قال  
على كم رخصتها قال على  
اربع اواق فقال له النبي  
صلى الله عليه وسلم على  
اربع اواق كما تمانتون  
الفضة من عرض هذا  
الحديث ما عدا ما عدا عليل  
ولكن عسى ان يبعثك الله  
في امره فليمره وعصبه  
فادركته في داره فادركته  
الاحابة واما الدار رحاها  
النظر ليدان فيمتنع  
اجار داود النظر الى  
ذلك كما ورد عليهم  
حوار المرأتين جميعا  
ادها  
في عين الادب شيئا  
على احواله في غير دينه  
الما تقدر من رصه  
واحدة والقصد



١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠

● أحاديث الصدّيق وما يجوز أن يكون ●

(قوله) حيث لم يثبت نصي (ع) فيه استصحاب من قرأ الآية صلى الله عليه وسلم على الرجل الصالح (وقلت) محمد بن  
 محمد بن أبيه على وجه السكاح بغير عرض خاص بمصلى الله عليه وسلم لقوله تعالى ما يملك من ذنوب  
 المؤمنين فلا يجب عليه إظهاره بالهonor ولا يضره لكن اختلاف من بعد ذلك في وجهه صلى الله عليه  
 وسلم (د) قيل عندنا بعد بلفظ الآية والحديث وقيل لا ينفرد باللفظ الزوجان (ع) قيل في الآية والله  
 عليه وسلم المعروف لا يفسح قبل البواشنة القول بعينه ويكره كالعرض (ه) وأختلف هل يفتحه  
 بعد البناء فقال ابن حبيب أن عواها المعتبر السكاح ولم يزوجها معقود المهر ففتح قبل البناء وباب  
 بعده وفيه صدق المتن وأما عواها السكاح بغير عرض لم يجز ثم إن فرض لها ربع دينار كثر  
 لزموه وعهدهن شيوا حالاً لأنهما أنفسهما لا على وجه السكاح هو شاح يشبه فيه الحدوا على الخلاف  
 إذا قرأ فيها السكاح (وقلت) محمد بن عثمان أنه قرأ الآية نفسها على رجل على وجه السكاح بغير عرض  
 خاص بمصلى الله عليه وسلم كاتقدم والثانية هل ينفذ السكاح بين الزوجين بلفظ الآية ويأتي  
 الكلام عليها إن شاء الله تعالى (ب) بن العربي والمرأة وهبت نفسها صلى الله عليه وسلم فأخاف الناس  
 في ذلك فقيل إنها أعطته نفسها بغير صدق وذلك خاص بمصلى الله عليه وسلم وقيل إنها عقدت  
 نكاحها معه بلفظ الآية (قوله) فصد النظر فيها (وصوبه) (ع) فيه جواز النظر لرد الزوجه وبها وتأمل  
 محاسنها (قوله) ثم طأ طأ رأسه (ع) فيه أنه يستحب لمن طلبت منه حاجة لا يمكنه فضاهاً أن يسكت  
 سكوناً يفهم السائل ولا يجعله بالنع (قوله) جلست) فيه حسن أدبها إذ لم تلح عليه وتركته ونظيره  
 (قوله) أن لم يكن لك بها حاجة فز وجبها) (ع) دليل على ما تقدم من أن الآية خاصة بمصلى الله عليه  
 وسلم إذ لم يقل هيبتها في قول الرجل ذلك دليل على جواز الخطبة على الخطبة ما لم يترأ كذا لما ظهر من  
 زوجه صلى الله عليه وسلم فيها العيب وفيه جواز ذلك إذا كان باستئذان النائم وعندي أن

قال ما من امرأء الى رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
فقال يا رسول الله خب  
أهك لك نعمي فنظر اليها  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فصفه النظر فيها ووجه  
ثم طار رسول الله صلى الله  
عليه وسلم رأسه فلما رأب  
المرأة أتته بمض فيها شيئاً  
جلست فقام رجل من  
أصحابه فقال يا رسول الله  
إن لم يكن لك بها حاجة  
فزوجها

﴿باب العداق﴾

﴿ش﴾ عبد الرحمن القاري يتشديد الياء منسوب الى القارة قبيلة معروفه ومحمد بن عبيد العبري  
بضم العين المهملة وقح الباء الموحدة والخضعة وآخره امرأهملة (قوله جئت أهبك نفسي) (ح)  
فيه استعجاب عرض المرأة نفسها على الرجل الصالح (ب) هبة المرأة نفسها على وجه النكاح بغير  
عروض خاص به صلى الله عليه وسلم (قوله ضعد الظرفها) وضوبه) بتشديد العين وتشديد الواو  
ومعنى ضعد رفع ومعنى ضوب خفض وفيه جواز لتناظر الراد تزويجها وتأمل محاسنها (قوله ثم طأطأ  
رأسه) فيه أنه يستعجب لمن طلبت منه حاجة لا يمكنه قضاؤها أن يسكت سكوتاً يفهم السائل ولا يفتخره  
بالتع (قوله جلست) فيه حسن أدبها إذ لم تلج عليه وتركته ونظيره

فقال له هل عرفت من شيء  
 فقال لا والله يا رسول الله  
 فقال اذهب الى أهلنا فانظر  
 هل تجد شيئا فنبهت ثم  
 رجع فقال لا والله ما وجدت  
 شيئا فقال رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم انظر ولو  
 خافنا من حديث فلنعب ثم  
 رجع فقال لا والله يا رسول  
 الله ولا خافنا من حديث  
 ولكن هذا انزاري قال  
 سهل ما له رداء فلما انصفه  
 فقال رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم ما نصنع بازراك

[illegible]

ان لمسته لم يكن عليها منه  
 شيء وان لمسته لم يكن عليك  
 شيء من مجلس الرجل حق  
 اذا طال مجلسه قام فقرأ  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم مولياً فأمره فمدى  
 فادبأه قال بادئك من  
 القرآن قال بى سورة  
 كذا وسورة كذا عددتها  
 فقال تعرفون عن ظهر  
 قلبك قال نعم قال اذهب  
 فتمسك كتابك

بأقل من ربع دينار و يروى بنصب خاتم وهو واضح والرفع أى ولو حضر خاتم (قوله ملكتها) رواه الأكثر بضم الميم منيا للفعول وعبر الخشي بقضها وفيه انعقاد السكاح بغير لفظ الانكاح والتزويج وقال الشافعي لا ينعد الا بهما \* واختلف هل ينعد بلفظ الهبة كقوله وهبتك ابنتي بكذا فغنه الشافعي وأبو حنيفة والمغيرة وابن دينار وغيرهم وحكى ابن المواز نحوه عن مالك وقالوا لا ينعد الا بلفظ السكاح والتزويج وروى ابن القاسم عن مالك جوازه وقال به ابن القصار وألحق بالهبة الصدقة والبيع اذ انقضى النكاح ذكره والصدائق وأطلقوه ولم يختلف العائلون بالنوع في أنه يفسح قبل البناء \* واختلفوا في فضه بعده فأما هو أبو حنيفة وقال الشافعي يفسح أبدا \* ابن القصار ولا ينعد بلفظ الاجارة والعارية والرهن والوصية \* قال ومن أهمها ما من قال ينعد بلفظ الاباحة والاحلال (ب) ينعد بكل لفظ يدل على التأييد كأنك كفت وزوجت وما كنت وأبعت وأحللت وكذا وهبت بسمية الصدائق وأنعقد بالهبة بسمية الصدائق لان الهبة ظاهرة في سقوط العوض \* قال قلت \* وكذا أبعت وأحللت عندي من أجاز العقد بهما

1990

[illegible]

• أجيب بانه وان كانتا ظاهرين في سقوط العوض فهما لا ينفيهما بخلاف الهبة فانه لا ينافيه وانما لا ينعقد بلفظ الاجارة وما بعدها الا قضاء الأولين التوقيت ولا قضاء الثالث التوقيد دون تعليق وعدم لزوم الرابع الذي هو الوصية (قولهم عامعن القرآن) الباء العوض أى بأن تصرفها ذلك لا للسبب أى لأجل ما معك من القرآن أى أكرام الله لك لانها تعتبر كالموهوبة وذلك خاص به صلى الله عليه وسلم (ح) وذهب الطحاوى والبيهق ومكحول والأهري الى أن الباء السبب وان ذلك ينزله صلى الله عليه وسلم دون غيره لأنه لما جازته الموهوبة جاز له أن يهبها وان ذلك لما حكمه ولم يشاورها

هذا حديث من القصار  
هذا حديث ابن أبي حازم  
وعنه يعقوب بن علي  
في الأسطوخودوس  
علي بن هشام ثنا حازم  
ابن زيد ح وعنه  
زهير بن حرب ثنا سفيان  
ابن عيينة ح وثنا اسحق  
ابن ابراهيم عن الدراودي  
ح وثنا أبو بكر بن أبي  
شيبه ثنا حسين بن علي  
عن زائدة كلهم عن أبي  
حازم عن سهل بن سعد هذا  
الحديث زيد بعضهم على  
بعض غير ان في حديث  
زائدة قال انطلق فقص  
زو حكيها فملها من  
القرآن ح حدثنا اسحق  
ابن ابراهيم أخبرنا عبد  
الغزير بن محمد ثنا يزيد  
ابن عبد الله بن أسامة بن  
المهاجر ح وثني محمد بن أبي  
عمر المكي والفضالة ثنا  
عبد الغزير بن يزيد عن  
محمد بن ابراهيم عن أبي

فلا يكفأ قال فقلت لزمه لشكاح فلو قال لأرضى لم يستجيب على البيع فانه يصح ولا يلزمه قال  
ابن المسيب ثلاث ليس بين لعب هن من جسد السكاح والطلاق والتأقي فانت ترى كيف احتج على  
لزوم السكاح بقول ابن المسيب ذلك (م) وليد كوفي الحديث معرفة الزوج فهم المرأة ولأنه  
اقتبرها ومجمله على أن افهام لتستقر به (ع) وفيه حوازي الاجارة على تحفيظ القرآن لانه لم يذ كر  
مدة وانما شرط التلم وهو حجة لا كما في اجارتهم أخذ الاجرة على قلم القرآن ومع ذلك أوجبته  
الاخر ورده وقد احتج في أخذ الاجرة على افعال الركا لصلا والادان فنها أبو حنيفة وابن حبيب  
والاد زاهي وقال لاصلا له واجزها مالك في الادان وكره في غيره وعنه أيضا ما كرهها في النعل  
وأجارها في العرص لانه لا بد من فعله فلو تفرز الاجارة فيه واستدل به بمصهم - لي ان الامام اذا وثق  
المرأة أمرها وأولى من الولي ولا يجتبه فيناه صلى الله عليه وسلم ليس كغيره وهو أولى بالمؤمنين  
من أنفسهم ليس في الحديث انها كانت ذات ولي ولا خلاف في سند ان ولي المرأة أولى من  
السلطان واحتج اذا كان بعيد لقربة كالرحل من البطن وظاهر المذهب انه أولى وقال عبد الملك  
السلطان أولى قبل وفي الحديث دليل على حوازي سكاح المرأة دون أن تسئل هل هي في عهده أم لا  
والحكم يصحون عن ذلك احتياطاً قيل وفيه ان سكوت من عقد عليه عقد في جاسة لازم له اذ لم  
يجمع من الاذ كالرحل في أوجياه أو آفة في سمع أو فهم

### في أحاديث قدر صدقته صلى الله عليه وسلم

(قوله وثنا) (ع) مره في الحديث بأنه مصدق وقال الخطابي هو اسم لهذا القدر وأيسر  
شئ من شئ وهما كراع شئ نصف شئ ولا خلاف أنه لا حد كثر الصدق وانما اختلف في أقله  
على ما تقدم كره عمر المبالاة فيه وقال لو كان مكرمة لكان الأولى به النبي صلى الله عليه وسلم ولا  
يخص عن هذا بأن صدق أم حبيبة كان أربعة آلاف وأربعة مائة لأن العائشي هو الذي دفع  
ذلك من ماله نفسه كرام الله صلى الله عليه وسلم لم يذ كر أنه صلى الله عليه وسلم ولا دفعه من ماله  
(قوله في آخر رأى على عهده) رجع أرمعة جمال ما هذا (ع) فيه افتداد الكبراهة وسؤاله  
عما يصح عليه من العلم وليس من كثرة لسؤال النبي عنه (ع) هذا ابتداء على انه ليس سؤال  
استكشاف قال النبي بعض انه نكاح لا نهى عن الجمع والطيب فاجابه بأنه ينفعهم وانما لم ينه عن  
لحم من (قوله أرمعة) (ع) أدى ما ضرب به امهات لم يجده أو شو به من طيب العروس وفي  
حديث وهو رد عن رجع ان أثره وليس مداح في النبي عن رجع الرجال لار ذلك ما قصد به  
بالنسأ وقيل انه شئ من ذلك وأنه رجع فيه للعروس أو عسندوا كانوا رخصون في ذلك  
للشباب أيام عرسه وقيل اعلم سكره عليه لا كان يسير وقبل كان في أول الاسلام من يرد على ليس

على الأول ما لم يمتح به من يمدح في المداق أريكو في منافع وعندها في الحوازي والكرامة وفي  
حوال الاختراع على علم امرأه وأجره العلماء ومعه أبو حنيفة والاصح وهو (قوله ماله) سون  
هذه من ماله مائة مائة (قوله مصدقاً) بفتح ياء (قوله اثره مرة) (ع) أولى  
ما هو ربه به ما ندق بمسألة شو به من طيب العروس وهو في حديث وهو رد عن رجع ان أثره  
و ليس مداح في النبي عن رجع الرجال لان في ذلك ما ندق به المشه بالنسأ وقيل انه شئ من  
ذلك ما رجع في امره أو عسندوا كانوا رخصون في ذلك للشباب أيام عرسه وقيل اعلم سكر  
عليه لا كان يسير وقبل كان في أول الاسلام من يرد على ليس فواجبه مصرة علامة للسرور وهذا

سلمة بن عبد الرحمن أنه  
قال سألت عائشة زوج  
النبي صلى الله عليه وسلم كم  
كان صدق رسول الله صلى  
الله عليه وسلم قالت كان  
صدقاً لا زواجه ثمن  
عشرة أوقية ونسأ قالت  
أثمري ما فاش قال قلت  
لأقالت نصف أوقية ثمنك  
خمسائة درهم فهذا صدق  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم لا زواجه حدثنا  
يحيى بن يحيى نفى وأبو  
الربيع سليمان بن داود  
العمشكي وثقة بن سعيد  
واللفظ ليعي ما يحيى  
أحضرنا قال الأثرنا  
جاء بن زيد من ثمنه عن  
أنس بن مالك أن النبي  
صلى الله عليه وسلم رأى  
على عبد الرحمن بن عوف  
أرمعة ماله ما قال  
يلرسول الله اني تزوج

لواقيهم صرة علامته ووردها غير معروف وبمنهم جعله أول ما قبل ومنهم جعله جواز ليس  
 الثياب المزخرفة وحكمها بالدين عن حمزة المديني وابن عمر بن الخطاب والحدود ابن عمر بن الخطاب رضي الله عنه  
 وسلم كان يصنع بالعمرة وسكن ابن حسان حكراته ذلك في الحجة وكرهه الشافعي وأبو حنيفة في  
 الحجبة والثوب بقدر من الكلام على ذلك في أول الملح وبأى منه في الناس إساءة لله تعالى (قوله)  
 عن ابن نوة من ذهب (ع) قال الخطابي وأبو وهب لا تكرأ وأما من حجة دراهم كآل الأوبئة  
 اسم لا ربع درهم أو عبيدولم يكن هناك ذهب وأما من حجة دراهم كآل الأوبئة وقيل المراد بها  
 نواة تمر أي على وزنها ذهباً والأول ظهوره وروى في حديث عبد الرحمن بن نواة من ذهب ثلاثة  
 دراهم وربع وأراد أن يجمع هذا بأنه أقل المداق وهذا لا يصح لأنه لا قال من ذهب وذلك أن  
 دينار ذهباً ولم يقله أحد وأما من غلظته قاله بل فيه حجة على من يقول لا يكون أقل من عشرة  
 دراهم وقدره الله الأودي رواية بن روى وزن نواة من ذهب والجمع سدو نواة ولهم منه على كل  
 تصنيف لا قال كانت نواة تمر كما قال أبو كلس أو نواة من ذهب في درهمين أو نواة من ذهب في درهمين  
 فيه وزن كذا (ع) قال علي احتلف في نواة لم يصب ولا وزنها  
 لا يصب فلا يشهد وقيل النواة اسم لحصة درهم كآل النش اسم لعشر من درهم والأوبئة اسم  
 لاربعة دراهم في المعنى قولاً أحدهم أن المداق ما يبدل حصة درهم من درهم فسمى ثلاثة  
 مثاقيل ذهباً وصب والآخرة من الذهب تكون قيمة حصة درهم وهذا يبعد من اللطاف  
 (قوله) شارك الله (ع) حجة فيما يقال للروح تصدق الله (قوله) أول (ع) لولية طعام  
 السكاح وقيل طعام الأملاك حاصراً قال أصحابنا الأملاك طعام امرئ والمرص يصم الحامل  
 معاد الصاد الممثلة طعام الولادة والاعداد بكسر الهمزة والمعين المهملة واللام المهملة طعام الحسان  
 والوكيدة طعام لسان لبيعة طعام يوم المسافر الحجة طعام جامع المولود والوضعية بفتح الواو  
 وكسر الصاد الممثلة طعام الحجة المأدبة يصم لسان وقصها بمصيبة (د) وقال لغني المأدبة كل  
 طعام يصح لدعوة بقر قلبه أنه العشرى في لسان

كل طعام يشبهه في المرص ولا يدرى الكيدة

وأشد غيرة كل الطعام يشبهه في المرص ولا يدرى القيمة

(ع) الولية - ما يدرى - صفة واداد والناس في ش - يعول على ما يدرى الحديث لم يدرى

غير معروف، فمنهم جعله أول ما قبل ومنهم جعله أول ما قبل ومنهم جعله أول ما قبل ومنهم جعله أول ما قبل  
 عنه المديني وهو أحسن ما يدرى ابن عمر بن الخطاب وابن عمر بن الخطاب رضي الله عنه  
 وكرهه الشافعي وروى عن أبي حنيفة والحدود (قوله) عن ابن نواة من ذهب (ع) قال الخطابي وأبو وهب لا تكرأ  
 ولا تكرأ وأما من حجة دراهم كآل الأوبئة وقيل المراد بها نواة تمر أي على وزنها ذهباً والأول ظهوره وروى في حديث عبد الرحمن بن نواة من ذهب ثلاثة  
 دراهم وربع وأراد أن يجمع هذا بأنه أقل المداق وهذا لا يصح لأنه لا قال من ذهب وذلك أن  
 دينار ذهباً ولم يقله أحد وأما من غلظته قاله بل فيه حجة على من يقول لا يكون أقل من عشرة  
 دراهم وقدره الله الأودي رواية بن روى وزن نواة من ذهب والجمع سدو نواة ولهم منه على كل  
 تصنيف لا قال كانت نواة تمر كما قال أبو كلس أو نواة من ذهب في درهمين أو نواة من ذهب في درهمين  
 فيه وزن كذا (ع) قال علي احتلف في نواة لم يصب ولا وزنها  
 لا يصب فلا يشهد وقيل النواة اسم لحصة درهم كآل النش اسم لعشر من درهم والأوبئة اسم  
 لاربعة دراهم في المعنى قولاً أحدهم أن المداق ما يبدل حصة درهم من درهم فسمى ثلاثة  
 مثاقيل ذهباً وصب والآخرة من الذهب تكون قيمة حصة درهم وهذا يبعد من اللطاف  
 (قوله) شارك الله (ع) حجة فيما يقال للروح تصدق الله (قوله) أول (ع) لولية طعام  
 السكاح وقيل طعام الأملاك حاصراً قال أصحابنا الأملاك طعام امرئ والمرص يصم الحامل  
 معاد الصاد الممثلة طعام الولادة والاعداد بكسر الهمزة والمعين المهملة واللام المهملة طعام الحسان  
 والوكيدة طعام لسان لبيعة طعام يوم المسافر الحجة طعام جامع المولود والوضعية بفتح الواو  
 وكسر الصاد الممثلة طعام الحجة المأدبة يصم لسان وقصها بمصيبة (د) وقال لغني المأدبة كل  
 طعام يصح لدعوة بقر قلبه أنه العشرى في لسان

أمرأة على وزن نواة من  
 ذهب قال مبارك الله لك  
 أول

فذهب وأن النبي صلى الله عليه وسلم قال له أدم ولو بشاة • وحدثنا محمد بن منفي ثنا أبو داود وحنا محمد بن رافع وهو بن عبد الله قال ثنا وهب بن جرير وثننا أحمد بن خراش ثنا شبابة كلهم عن شعبة عن جده بهذا الاسناد غير أن في حديث وهب قال قال عبد الرحمن تروحت امرأه • وحدثنا اسحق بن ابراهيم ومحمد بن قدامة فلا خبرنا النضر ابن شميل ثنا شعبة ثنا عبد العزيز بن صهيب قال سمعت أنس يقول قال عبد الرحمن بن عوف رأي رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى شاة أن رس فقلت تروحت امرأته من الانصار فقال كم أصدقها فقلت نوافي حديث اسحق من ذهب • وحدثنا ابن شني ثنا أبو داود الطيالسي ثنا شعبة عن أبي حمزة قال شعبة وأمه عبد الرحمن بن أبي عبد الله عن أنس بن مالك أن عبد الرحمن تروج

في أحاديث فضيلة اعتناق الأمة ثم ترويحها  
 (قوله صلينا بعد صلاة العشاء) (د) فيه حجة تسميتها لغدا وكرمه من أهمنا والصواب  
 الأول، (قوله رديف) (د) فيه جواز لادغامه أن أطلقته لبابه (قوله فاجري) (د) فيه حوار  
 الإجراء وأنه لا يثبت المروءة ولا سيما عند المخاطبة، (قوله رابعة الدالة) (د) والسرير المص (قوله  
 طامع يصيب للشفقة المشهور) وأن وليمة السكاح حسنة وأمرها النامي وداود قال إن سهل  
 والله رب نبقى بها على الرجوع وفيها النقص ثلاثة بعد الساء قبل في العقد وبها النامع  
 وهو قول ابن حبان (قوله يشاء لـ) على الرح والسود

[illegible]

والجواب على هذا الخبر انهم لم يكن لهم قبل هذا الخبر من الاصول ولا من الاسانيد  
فلا بد من ذلك من رتبة الحديث بل من اخبار الاربعة (قوله) انما امرهم بغير خبر (ع)  
يعمل بطول حديثهم مع قوله انما الخبرات القوي والضعف والمزور والممكن الغافل  
والزور الخيال لانها لم تأمر بغير وكان يصححونها بالصل وأخذوا بغير كثير الميم وتظاهروا  
بالزور والتأني والحدوث من القبح وقيل تعاقبوا بها من انما لم يسمعوه ولا يفعل انه خبر  
على وجه الدعاء بحراجه وبأى الكلام على بعد الحديث في الجهاد ان شاء الله تعالى وفيه  
الكبر عند الظهور والقروا وروية الخلال والاشراق على الحديث لانها لم تأمر على الله تعالى  
ولا أدى من فضله (قوله) والجنس (ع) هو قسم السبع (م) معنى جسد الانسنة أقسام  
بفلسفة ومادة وبصفة وبسيرة وقلب وقيل لانهم يحسمون العالم في (ع) وهذا يدل على هذا  
الاسم كان في الجاهلية ولا تخمس حيث لا يشرع (قوله) وأصنافها عشرة (ع) بأى الكلام  
على ذلك وبيان ما أصيب منها عنوة وصلحا (قوله) اذهب لخدجارية (د) يدل أن ذلك على وجه  
الكارية لا البيع لانها لم تخسر ولم يرها وما عارضه عنها الالتطيف نفسه بالمعوض (ع) قلت  
وعلى انها كارية فهي هبة جبروت وملكيت فلا يتم الاعتدال بأن المعاوضة تطيب للنفس (ع) صفة  
لم تكن فينا وانما أخذت حصة لانها من حصن الموصوع وهو ما أخذ عنوة بفعل اعطاؤه لها بعد  
أن صارت للخمس أو كان قبل القسم على أن يحاسب بها في الخمس لكن يأتي في الآخر أنها خرجت في  
سهمه ووجه الجمع بين الحديثين أن يجعل السهم بغير القسم لأن من خلص له شيء يقال له ذلك والاولى  
عندى صفة انها في الخمس ويضعها الامام حيث يرى لانها كانت زوجة كنانة في الربيع  
من آل أبي الحقيق كانوا اصحابوا النبي صلى الله عليه وسلم وشرط عليهم أن لا يكفوه خبرا فان كفوه فلا  
ذمتهم فسلمهم عن كثر حبي بن أعطب فكفوه وقالوا ذهبت به التفات ثم ظهر عندهم فاستباحهم  
وكانت صفة من سئاهم كذا ذكر أبو عبيد (ط) ولا يحتاج الى شيء من هذه التأويلات وقد أزال  
اشكال هذه الرواية بالحديث الآتي وانها صارت لخدمة بالقسم وانه اشتراها منه بسبعة أروس وبني  
الظرفي قوله لخدجارية من السبي فاما بنى به خذها بالقسم وفهم ذلك حصة بالقرآن أو بقول





ابن الحجاج بن انس كلهم عن النبي صلى الله عليه وسلم انه اُتِيَ صفيّة وجعل عتقها صداقها وفي حديث معاذ بن أنس تزوج صفيّة وأصدقها عتقها \* وحديث يحيى بن عمار \* (٤٩) \* قال ابن عبد الله بن مطرف عن جابر عن أبي بردة عن أبي موسى قال قال رسول الله

يؤكل وقال ابن وضاح الخيس التمر بنزع نومه ويخط بالسويق والاول المعروف (قوله في الآخرة أحران) تقدم ما في ذلك في كتاب الايمان (قوله وقت في سهم حية جارية جيلة فاشترها رسول الله صلى الله عليه وسلم بسبعة أروس) \* قلت \* تقدم ما في الجمع بينها وبين الطريق الاول فالنظر في جعل هذا الحديث الاصل ورد الاول اليه (قوله وتعتدق بينها) (ع) أي تستبرأ لانها مسبية ويعني بيننايت أم سليم والطعام والواو والمراد تستبرأ ثم قصها في تزويجها بين المرأة مالم يقترب منها بينها عزم كوصل الشعر والوشم (قوله فحسب الارض أاجيص) (ع) أي كنف القرب عن أعلاها وحفرن حفرا يسر التبعيل الانطباع في المحصور ويبس فيها الماء ليكن ولا يخرج من حوائبها وأصل الفحص الكشف عن الأمر وفحص المائر في المايض والا فاجيص واحدها أغفوص (قوله قالوا ان عجبها في امراته) \* قلت \* بدل ان الوليمة عندهم حتى في التبري لأن هذه الوليمة كانت وقت فلو كانت خاصة بالنكاح لا كنعوا في انهار وحة بذلك (ع) واجبه بعضهم على انها غير صداق كالوهو لو نكحها على أن عتقها صداقها كما بقوله الخالف ونظمه أنس لم يصح عليهم أنهاز وحة حتى يقولوا ذلك (ما) وهذا أيضا بدل لم ينكح امرأته ولا أشهدهم على نكاحها فيكون حجة لما لا وجعنا من العادة ولنا بد من على هذه العقاد لنكاح بغير شهود اذا أعلن وقال الشافعي وأوجبه وأجدل يصح الإشهاد من الآن أما حصة لا يشترط العدالة \* قلت \* ليس الاعلان شرط في هذه العقد وانما هو مصحح له وانما هو شرط في سقوط الحد على ما يأتي وفي الحديث لا نكاح الا بولي وصداق وشاهدي عدل فالولي شرط في هذه العقد وهو الصداق شرط في الدخول لصحة نكاح التفويض \* واحتلف في الشهادة مردها مال إلى الصداق وردا الخالف إلى الولي الآن أما حصة لا يشترط العدالة حتى لو كانا مسلمين أو عهودين أو رجلا وامرأتين (ع) وانما يقع الجمع على انها شرط في الدخول \* قلت \* كان دخل قبلها يصح في اللغة ثمانية أمامة طلبة فلا ان المقدح صحيح وكل علة - نكاح صحيح لانما بغير الطلاق وأما بانة فلا طلاق أو حقه الحاكم وكل طلاق وقع لما كان الاطلاق المولى والمصر بالمعقوب والموكره رمان لم يكن من الرقة في نكاح لم يثبت وهل يقع فيه حد \* ان عبد السلام والشافعي على حوا - علة - نكاح العش والجهالة وعلى سقوط عدو حودهما \* واحتلف دارحد أحد الوصيين قال والأقرب ان

موسى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الذي يمتق جاريته ثم تزوجها له أجران \* حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة ثنا عثمان بن حماد بن سلمة ثنا ثابت عن أنس قال كنت ردو إلى طلحة يوم خيبر وقد هيئتم رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فأتيناهم حين بزغت الشمس وقد أغرجوا مواشيهم وخرحوا بؤسهم ومكثناهم ومروهم فقالوا محمد والنس قال وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم حرب بن جيسر انا ذاك لما دنا مني فوساها صاح المدبر بن قال وهزمهم الله ووتعت في سهم دجة حاربه جيهة فاستأها رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم نزلوا من مدنها إلى م - ماله ونهيتها قال أحسنه ما وقع في يديا وهي صعبة من حين قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وسلم ليتها الدر والادب والمعن حسب الارض أاجيص وهي بالادب فوصفت بها رجلا فخطب والمعن فشح الدس قال وقال

وقال ابن وضاح الخيس التمر بنزع نومه ويخط بالسويق والاول المعروف (قوله فحسب الارض أاجيص) هو بضم الصاد وكسر الحاء المهملة المخففة أي كنف المرأة من أعلاها وعرض شيا جبر التبعيل الانطباع في المحصور وصبها الممن فيثبت ولا يخرج من حوائبها وأصل الفحص الكشف والا فاجيص جمع أغفوص (قوله قالوا ان عجبها في امراته) (ب) بدل ان الوليمة عندهم حتى في التبري فلو كانت خاصة بالنكاح لا كنعوا في انهار وحة بذلك (ع) يدل انه لم يبين لم امرأته ولا أشهدهم على نكاحها فيكون حجة لما لا وجعنا من العادة ولنا بد من على هذه العقاد لنكاح بغير شهود اذا أعلن وقال الشافعي وأوجبه وأجدل يصح الإشهاد من الآن

(٧ - شرح الاي والسوسي - رابع)

اجبها في امراته وان لم يجبهها هي أم رلد فلما أراد أن يركبها نزلت على غير ما نزلت فوالهون ورجعها ما نزلت من المدينة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم

ودفعنا قال حضرت الناقة العباب ونذر رسول الله صلى الله عليه وسلم وندت فقام فسترها وقد أشرقت النساء فقلن أبعد الله اليهودية قال قلت يا أبا جزة أوقع رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أي والله لقد وقع قال أنس وشهدت ولم يقترب فأشيع الناس خبزا ولحما وكان يبخن فادعوا الناس فلما فرغ قام (٥٠) وتبعته فظفر حلال أناس هما الحديث لم

يخبر جليلي عمر على نسائه فيسلم على كل واحدة منهن سلام عليكم كيف أنتم يا أهل البيت فيقولون بخير يا رسول الله كيف وجدت أمك فيقول بخير فلما فرغ رجوع ورجعت معه فلما بلغ الباب إذا هو بالرجلين قد أسانس هما الحديث فلما رآه فدرج قائما فخر جادوا الله ما أدرى أنا خبره أم أنزل عليه الوحي بأنهما قد جارا رجوع ورجعت معه فلما وضع رحله في أسكفة الباب أرى العجائب يني وينيه فأمر الله هذه الآية لأنه حلوا سيوب النبي الآن يؤذن لكم الآية وحديثا أبو بكر بن أبي نسيه ثنا شاة ثنا ساجان عن ثابت عن أنس بن مالك عن أبيه عن الله بن هاشم بن جابر والله له شاهرنا ساجان ابن المغيرة عن ثابت ثنا أنس قال صار صعبه لدحية في مقعد فجعلوا يحذونهم بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ويقولون ما رايان السي مثله قال فعدت إلى دحية

الحد واجب الا عند الفشو أو قيام شاهد واحد فيكون ذلك شبهة (ع) واتصوا على ان نكاح السر لا يصلح ويفسخ \* واحتلف في كونه نكاحا سر مع الشاهدين فقال الجمهور ويحيى من أصحابنا يشي بنكاحا سر وقال مالك نكاحا سر \* قلت \* اختلف في نكاح السر ما يشهرونه المتواصي بكفانه وان شديده سواء توافوا الناس مطلقا أو عن بعض أو في بعض الأزمنة أو في بعض الأمكنة ما بين حبيب ان اتفق الولي والزوجة لم يعلم الشهود فهو نكاحا سر قال بعضهم وان لم يعلم ذلك الزوج لم يكن له تأثير \* أشبه ان عقدتم استحكم البينة فان لم تكن في ذلك العقد فلا بأس وان عقدوا فضعفه ذلك في عارقه ابن رشد عارقه أصابها لتونسي وجوانها وقال أصبغ ان لم يكن الا الضعيف فلا يرى ان يفسد النكاح لأنه لا بأس أن يزوجه ونفيه ان عارقه والقول المقابل للشهور هو قول الأكر ويحيى المتقدم \* قال يحيى ما شديده عدلان فليس بنكاحا سر وانما نكاحا سر ما دخل ولم يشهده ووجهه الصادق نكاحا سر انه ما قاض للاعلان المشرع وفي النكاح الآتري انه عليه اله لا ذل السلام حين سمع صوت الجوارى وضرب من بالفر بال هذا النكاح لا السماح فجعل الاعلان فرقا بين الحلال والحرام وعلى انه المتواصي بكفه فاشهروا به وان طال وبطل لا يفسخ ان طال وقال بعض شيخ المذهب يضي بالمقدوم بل في نكاحه وحضر الشيخ أبو علي بن فلاح وغيره من متأخري التواصيين عقد نكاح فلما شهدوا ثبت نكاحهم ما شالان يكاد ذلك فخر حوا وحاصلنا عن كل من يلقيه انهما نكاحا سر عقد نكاح فلان وعلى انه ما دخل ولم يشهده بهه ان دخل ولم يشهد ما تقدم \* واحتلف في القوبة بسبب نكاح السر فقال مالك وابن تهاب يعاقب الزوجان والبيته وقال مالك ان أت البيته ذلك على علم انه لا يصلح عوقبت وان جهات لم تعاقب \* وقال ابن حبيب انما يعاقب الساكح والسكح واحد فيه (قوله) ونذر رسول الله صلى الله عليه وسلم ما السكح (ع) وأصل الدور والزوج ومنه نوادر الكلام \* (قوله) وسقوطه صلى الله عليه وسلم هو كثر الامر من البيته التي هو فيها كبره فلا راحة لقول ثابت أن نذر رسول الله صلى الله عليه وسلم الا ان يكون نكاحا سر لتكبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك (قوله) فيسلم على كل واحد (د) في هذه الجملة واذا شيعه استجاب أن يسلم الرجل على امرأته وأهلها ورعا أمعه كغير من الجاهل وفيه انه يسلم على الواحد حاطه بلفظ الجماعة فيقول السلام عليكم ليعلم الملائكة الذين معه ربه سؤال الرجل من الله عن عالمه بعد يكون في نفس المرأة حاجة تنسحق أو تبتدى بها اذا سألها بنسطة \* كراحتها (قوله) أسكفة (الباب) (د) هي بضم همزة الطلع واسكان السين (قوله) سوادا حسا (ع) السواد كل شخص طاهر الآن أنا حبيبه لا يشترط الصدق (قوله) مبر (ب) بفتح ثاء (قوله) وما لي بأي - عطر وأصل البذر والخروج والاصرد (قوله) أسكفة (ب) بضم همزة الطلع وكذا السين (قوله) سوادا حسا (ع) السواد كل شخص طاهر وسواد الشيء عن شدة حمي أهم محاولا ذلك سباط هرقا دانه

الكلبي فأعطاهما ما أراد ثم دفعها إلى أي فقال أصحبا قال ثم خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في داحلها في ظهره نزل ثم ضرب عليها القبة فلما خرج قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان عنده حمل راد عليها فانه جعل الزحل يحيى بعض نقره وفصل السويق حتى جعلوا من ذلك سوادا حسا ما لا يأكلون من ذلك الحامس وسرين من حياض

إلى جميعهم من ماء السماء فقال أنس فذكرت ذلك لرسول الله (صلى الله عليه وسلم) فقال صلى الله عليه وسلم عليه السلام فإنا لنحتاجي إذا رأينا

جبر المدينة ههنا إليها  
فدعنا ما ينادي رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
مطيعه قال وصفي حقه  
قد أرفها رسول الله صلى  
الله عليه وسلم قال فمريت  
مطيع رسول الله صلى الله

وسواد الثقی فخصه یعنی آنها را چون ذرات سواد اراق قلمی من آرضه  
(قوله حشالیا) (ع) هو بفتح الحاء وسد الشین وفي بعض النسخ حشنا بشتین الأولى منها  
مكسورة مخففة ومعناه نطناو بدرنا من أدمح فاللقاه الثلاثین وعلى القمن يقول حزن سبی وهی  
لقه بنی بكر بن وائل ورواه بعضهم حشابقع الهاء على القمن يقول ظلت أفضل كذا ای ظلت  
وعن السمری بكسر الهاء وسكون الشین ووجهه من هاش ووش وهو بمعنى قولهم حشناه قال  
شمر هاش بمعنى طرب كما قال • فكبرالرو يلو هاش نواده • (قوله نخرج حواری سانه)  
بمعنی الصغار

قال فليس أحد من الناس  
ينظر اليه ولا إليها حتى  
قام رسول الله صلى الله  
عليه وسلم فسترها قال  
فأثنيته فقال لم يضر قال  
فدخلنا المدينة فخرج  
جوارى سائله بترأفها  
ووشعت نصرعتها حتى  
محو من آسم من يمبون لنا  
هزح ونى محمد بن رافع  
نسا أو الضرع هاتم بن  
العاصم فالاجيما لاسلمان  
بن الجبره عن ثابت عن  
أس وهذا حديث هر  
قال! لغبت عدة زينب  
قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ليرد عدا كرها  
على قال فاطم بن زحقي

﴿ حديث تزويجه صلى الله عليه وسلم لثرب ﴾  
 (قوله فادكرها علي) (د) يعني اخضعها لي من نفسي وفيه جواز بنت الرجل من كان زوج المرأة  
 يظبط لها اذا علم اولا بكرة ذلك (قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دكرها) (ع) هو بيع  
 الهمز و يعني انها عظمت في عينه من اجل ارادة رسول الله صلى الله عليه وسلم زواجها فاصلاها بمعاملته  
 من تزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم (ط) وتعمد هاجبها بمعناه جعلت فيه الخيرة وتوليته ايلاها  
 ظهر مع ان العجب لم يكن زل صباه لقلبه من التعلق بها (قوله فماتت الى مسجدنا) أي الى موضع  
 صلاتهم بينما (د) فيه الاستفارة - في في الامر الظاهر بملئته وخبره ولعلها اسفارت خوف  
 النفس في حق صلى الله عليه وسلم (قوله فدخل عليها بغير اذن) (ع) دخل دون اذن لانه بعد زل  
 فله اقضى زيد الآية فادخل الاعلى زوجته وفي خر وحصل صلى الله عليه وسلم ودوراه على سائه - في  
 ومنه سواد العراق لعلم من أرضه (ح) المراد هاجبتي جلاؤ من ذلك كومات احصاهم فعما  
 لفظ طوه وجعلوه حيا (قوله هشا) (ح) هكذا هو في النسخ بفتح الهاء وتشدد الشين المعجمة ثم  
 نور وفي بعضها شينين الاولى مكسورة مخففة ومساء شطنها العاصي ومن ادغم فلاتماء لثلين  
 وهي لغة كثر بن وائل وعن الصدري بكسر الهاء وسكون الشين من هاشم بن هش بن هش قال  
 تمرخ من عني طرب (قوله فخرج حوازي بسائه) أي صغير الاسنان من سائه (قوله ويشمتان)  
 مع الياء والهمز (قوله بصرعنا) بفتح لماد أي سخطنا عن طهر الباقه

باب تزویجہ صلی اللہ علیہ وسلم زینب بنت جحش ﴿

انما هو في نعمه عجبنا ان  
لما رأيتها عشت في  
صدرى حتى ما استطع  
ان اطرأ لها ان رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
ذكرها فوليها طهرى  
وركعت على حقى هات  
ينف رسول الله

فارس (قوله اد کرهالی) ای اسطهانی من مهابود مجواز نعمت الرحمن کز روج  
امر اقله طه اعلیٰ انما بیکره ذلك (قوله) ان رسول الله صلی الله علیه وسلم (کرها) (ع) هو مخ  
لمعزیه ای اعلیٰ نعمت فی مبین من احد و اذ رسول الله صلی الله علیه وسلم و احبا عالمه امامه  
من روحها رسول الله صلی الله علیه وسلم (قوله) رکعتی ای رکعت (ط) یخبرها عجیب مهابه  
جعلت فی حور رولیتها عاظمه مع ان الجلباب یکن ول صیانه لعقب من التمسها (قوله) دعاءت  
لی مهابه ای الی الی بود مع صلاته من بینها (ح) ذیه الامه تعاره حتی فی الامر الماهر صلحه حیره  
ولعالمه استعاره حیره قصبر فی حقه صلی الله علیه وسلم (قوله) فدخل علیها بعد ان قال لا اله الا الله تعالیٰ

رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكره أن ينام مع شبايح حتى قام ربي فصامت إلى مبوعها وزل القرآن وحام رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال

عليه وسلم ١٥١٩ عسها بعد اذان قال فقال

٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠

ثم بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم  
مبعوثاً من بني النضير فأتاهم  
فأخبرهم بما فعل المشركون  
فأتاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فأخبرهم بما فعل المشركون  
فأتاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فأخبرهم بما فعل المشركون

يقوم الخالص بحسن الأدب والاعتدال الأدي وما كان عليه من حسن الخلق لانه كره حالهم على  
 أمرهم بالقيام بل تطلب ما يؤم بالخروج فتطلب أولا بالتزويج ليعموا فلما رأهم لم يقبلوا طلب  
 بالخروج وحبسه كراهية فطلب الخالص عند المروءين وعند من يعلم انه شغل (قوله) ما أؤلم على  
 زينب (ع) بحمل أمي شكرا لله تعالى في أنه ما نزل وجهها ما سوى لاوى ولا شهود بخلاف  
 غيرهما من نساء المشهور عندنا هذه فكانه صلى الله عليه وسلم بلاوى ولا صداق ولا شهود لعدم  
 الحاجة الى ذلك في حقه صلى الله عليه وسلم وهذا الخلاف في غير زينب واما زينب فمخصوص عليها  
 (قوله) تمرؤك السلام وتقول ان هذا الثمن قليل (د) فيه الاعتدال الى الميمون اليه واستحب  
 بيع السلام الى صاحب الفضل من الباعث لكن يحسن اذا كان بعيدا والتور بالثاء  
 زوجه ايها (قوله) ولقد رأينا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم هو بفتح الميمونة من أن (قوله)  
 حتى امتد النهار (أى ارتفع) (قوله) ما أؤلم على زينب (ع) بحمل أن يكون شكر الله تعالى في أن زوجه  
 ايها ما سوى لاوى ولا شهود بخلاف غيرهما من نساء (ع) والمشهور عندنا هذه فكانه صلى الله عليه وسلم  
 بلاوى ولا شهود لعدم الحاجة الى ذلك في حقه وهذا الخلاف في غير زينب واما زينب فمخصوص  
 عليها (قوله) وتقول ان هذا الثمن قليل) فيه استحباب اعادة التزوج على وليته والتور بالثاء المثناة من  
 فوق وسكون الواو اوائه من حجر شبه القدرح (قوله) ثنا ابو حمزة بكسر الميم واسكان الجيم وقع اللام

الذي صلى الله عليه وسلم أنهم قد اطلقوا قال بجاء حتى دخل فذهب أدخل فألقى الحجاب بيني وبينه قال فأنزل الله عز وجل  
يا أيها الذين آمنوا لا تَدْخُلُوا بيوت الرِّجالِ إلى أن يؤذنَ لكم إلى طعام غيرِ ناظرين إناه إلى قولِه ان ذلكم كان عند الله عظيماً ۝ وحديثي  
عمر والنافع ثنا يعقوب بن ابراهيم بن سعد ثنا أبي عن صالح قال ابن شهاب ان أنس بن مالك قال أنا أعلم الناس بالحجاب لقد كان أبي  
ابن كعب يسألني عنه قال أنس أصح رسول الله صلى الله عليه وسلم عرو وسانن بنت جحش قال وكان تزوجها بالبدنة فدخل الناس  
للطعام بعد ارتفاع النهار فجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم وجلس معه رجال بعد ما قام القوم حتى قام رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فمشى فمشيت حتى بلغ باب حجرة عائشة ثم ظن أنهم قد خرجوا فرجع فرجعت معه فاذا هم جلوس مكاتهم فرجع فرجعت  
الثانية حتى بلغ حجرة عائشة فرجع فرجعت فاذا هم قد قاموا فاضرب بيني وبينه بالستر وأنزل الله آية الحجاب ۝ حدثنا قتيبة  
ثنا جعفر بن يعقوب بن سليمان عن الجعد أبي عثمان عن أنس بن مالك قال تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم فدخل بأهله قال  
فصنعت أم سلمة حجاباً فجعلته في نور فقالت يا أنس اذهب بهذا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت بهذا إليك  
أمي وهي تقول السلام وتقول ان هذا لك من قبل يارسول الله قال فذهبت به إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت ان أمي  
تقول السلام وتقول ان هذا لك من قبل يارسول الله فقال صنعته قال اذهب

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١

بعدها زاي وحكى فتح الميم واسمه لاحق بن جيد (قوله زهاء ثلاثائة) أى قدر ثلاثائة (قوله يأنس هات التور) بكسر التاء من هات (قوله ظنوا أنهم قد بلغوا عليه) بضم الفاء المقتضفة

﴿ش﴾ (ح) دعوة الطعام بفتح الدال ودعوة لنسب بكسر الكاف هاء اقول جمهور العرب وعكسه تيم  
الرباب بكسر الراء فقلوا الطعام بالاكسر والنسب بالفتح وأما قول قطرب في المثلث ان دعوة الطعام

عن عبد الله بن مسعود قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان الله يحب المجتهد في امره ومن اجتهد في امره لم يخطئ عليه وسلم قال اذا دعى احدكم الى الوليمة فليجب عليه ان يذهب اليه ولو لم يذهب اليه فليجيبه عليه ولو لم يذهب اليه فليجيبه عليه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دعى احدكم الى الوليمة فليجب عليه ان يذهب اليه ولو لم يذهب اليه فليجيبه عليه

أحاديث اجابة الدعوة

(قوله اذا دعى احدكم الى الوليمة فليجب) (ع) لم يثبت في وجوب اجابة الدعوة في الدنيا بل في الآخرة هذا في طلمع الرجل في الدنيا وهذا في الآخرة وهذا في الدنيا وهذا في الآخرة لم يثبت في وجوب اجابة الدعوة في الدنيا بل في الآخرة هذا في طلمع الرجل في الدنيا وهذا في الآخرة وهذا في الدنيا وهذا في الآخرة

عرس أو نحوه فليجب عليه وسلم اثروا الدعوة اذا دعيتهم وحدثني هرون بن عبد الله ثنا حجاج بن محمد عن ابن جريح قال أخبرني موسى بن عقبة عن نافع قال سمعت عبد الله بن عمر يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اجيبوا هذه الدعوة اذا

ما من كراهة في الوجوه من ماله على الفصل الاجابة كل طعام يحدون اليه وتاثيره يفسد  
 من غير الوجوه واولاه على غير طعام اسباب الضرر والعتيق (قوله) وكان عليه الله  
 بالاجابة وهو صام (د) المولى لا يمنع من الاجابة فقد كان ابن عمر ياتي وهو صائم من كل  
 صوم واحد لم يحزه الفطر وان كان في طريق جاز له الفطر الا ان يشقوع على صاحب الوجوه  
 فيكون له الفطر افضل (قوله) اذا دعى أحدكم الى طعام فليص فان شاء طعم وان شاء ترك (ع)  
 الظاهر به في وجوب الاكل من الوجوه قولان في وجهما الباقي على المذهب من قول مالك واصحابه  
 في قلت (ه) اذا فرغنا على ما تقدم من وجوب الاجابة قبل يجب الاكل فقال الباقي لم اجد فيها نصا  
 لاحصائها في المذهب مسائل تقتضي القولين الذين للمصنف خارج المذهب (ع) وكذلك تختلف  
 قول الظاهر به في وجوب الاكل من كل دهن متناه على وجوب الاجابة عندهم فيها (قوله في الآخر  
 فان كان صائما فليصل وان كان مفطرا فليطعم) (ع) اخذ الشافعي بالحديث فقال ان كان مفطرا  
 اكل وان كان صائما دعا لأهل البيت بالمغفرة والبركة وقال مالك يجب وان لم يأكل وان  
 كان صائما دعا وخفف (ص) أصح في اجابة الصائم وراى أن الاجابة انما تبين لذلك فظاهره وجوب  
 الاكل عندهم (ق) قال الباقي وهل على الصائم أن يجب فمالك في كتاب محمد ارى أن  
 يجب وقال اصبح ليس ذلك بل وكيدانه لطيف (ق) قال الباقي فقول مالك على أن الاكل ليس  
 بواجب وقول اصبح على انه واجب لانه انما يجب الدعوة ولو وجوب الاكل فلا يسقط الاكل الذي  
 هو المقصود وسقط الوسيلة فانظر بناء الباقي قول مالك على عدم وجوب الاكل مع قول القاضي  
 وناظره عندهم وجوب الاكل (ط) حاصل اقوال العلماء ان الاكل اولى لما بين من ادخال السرور  
 وتطبيب القلوب ولما في تركه من نقض ذلك وهذا علم تكن في الطعام شبهة أو تعلق فيه منه أو يقارنه  
 منكر فلا يجوز الحضور ولا الاكل (ق) في هذا الحديث بين الذي قبله تعارض لان  
 في الذي قبله خبر المفطر في الاكل وقال في هذا وان كان مفطرا فليطعم (قوله في الآخر) بش  
 الطعام طعام الوجوه يدعى له الاغنياء وترك المساكين (ط) الاكثر ما روي عنه وهو موقوف على أبي  
 حنيفة والثاني تسبب والثالث تكره (قوله) وان كان صائما فليصل أي طيع أحده الشافعي  
 فاسقط الاجابة على الصائم وانما يطلب منه أن يدعو لاهل البيت بالمغفرة والبركة وقال اصبح ليست  
 اجابة لما ثبت وكيدانه لطيف وقال مالك في كتاب محمد ارى أن يجب (ق) قال الباقي فقول مالك  
 على أن الاكل ليس بواجب وقول اصبح على انه واجب فاذا سقط الصوم فقد سقطت وسيلته وهو  
 الاجابة (ط) حاصل قول العلماء ان الاكل اولى لما فيه من ادخال السرور وتطبيب القلوب ولما في  
 تركه من نقض ذلك وهذا علم تكن في الطعام شبهة أو تعلق فيه منه أو يقارنه منكر فلا يجوز  
 الحضور ولا الاكل (قوله) يدعى له الاغنياء وترك المساكين (روى موقوف فومر فواعتكم رفعه  
 على الصحيح (ع) كره العلماء اختصام الاغنياء بالدعوة واحتجوا اذا فعل ذلك فقال ابن مسعود  
 اذا خص الاغنياء أمر بأن لا يجب وقال ابن حبيب من فارق السنة في دعواه فلا اجابة له وفي الحديث

ما من كراهة في الوجوه من ماله على الفصل الاجابة كل طعام يحدون اليه وتاثيره يفسد  
 من غير الوجوه واولاه على غير طعام اسباب الضرر والعتيق (قوله) وكان عليه الله  
 بالاجابة وهو صام (د) المولى لا يمنع من الاجابة فقد كان ابن عمر ياتي وهو صائم من كل  
 صوم واحد لم يحزه الفطر وان كان في طريق جاز له الفطر الا ان يشقوع على صاحب الوجوه  
 فيكون له الفطر افضل (قوله) اذا دعى أحدكم الى طعام فليص فان شاء طعم وان شاء ترك (ع)  
 الظاهر به في وجوب الاكل من الوجوه قولان في وجهما الباقي على المذهب من قول مالك واصحابه  
 في قلت (ه) اذا فرغنا على ما تقدم من وجوب الاجابة قبل يجب الاكل فقال الباقي لم اجد فيها نصا  
 لاحصائها في المذهب مسائل تقتضي القولين الذين للمصنف خارج المذهب (ع) وكذلك تختلف  
 قول الظاهر به في وجوب الاكل من كل دهن متناه على وجوب الاجابة عندهم فيها (قوله في الآخر  
 فان كان صائما فليصل وان كان مفطرا فليطعم) (ع) اخذ الشافعي بالحديث فقال ان كان مفطرا  
 اكل وان كان صائما دعا لأهل البيت بالمغفرة والبركة وقال مالك يجب وان لم يأكل وان  
 كان صائما دعا وخفف (ص) أصح في اجابة الصائم وراى أن الاجابة انما تبين لذلك فظاهره وجوب  
 الاكل عندهم (ق) قال الباقي وهل على الصائم أن يجب فمالك في كتاب محمد ارى أن  
 يجب وقال اصبح ليس ذلك بل وكيدانه لطيف (ق) قال الباقي فقول مالك على أن الاكل ليس  
 بواجب وقول اصبح على انه واجب لانه انما يجب الدعوة ولو وجوب الاكل فلا يسقط الاكل الذي  
 هو المقصود وسقط الوسيلة فانظر بناء الباقي قول مالك على عدم وجوب الاكل مع قول القاضي  
 وناظره عندهم وجوب الاكل (ط) حاصل اقوال العلماء ان الاكل اولى لما بين من ادخال السرور  
 وتطبيب القلوب ولما في تركه من نقض ذلك وهذا علم تكن في الطعام شبهة أو تعلق فيه منه أو يقارنه  
 منكر فلا يجوز الحضور ولا الاكل (ق) في هذا الحديث بين الذي قبله تعارض لان  
 في الذي قبله خبر المفطر في الاكل وقال في هذا وان كان مفطرا فليطعم (قوله في الآخر) بش  
 الطعام طعام الوجوه يدعى له الاغنياء وترك المساكين (ط) الاكثر ما روي عنه وهو موقوف على أبي  
 حنيفة والثاني تسبب والثالث تكره (قوله) وان كان صائما فليصل أي طيع أحده الشافعي  
 فاسقط الاجابة على الصائم وانما يطلب منه أن يدعو لاهل البيت بالمغفرة والبركة وقال اصبح ليست  
 اجابة لما ثبت وكيدانه لطيف وقال مالك في كتاب محمد ارى أن يجب (ق) قال الباقي فقول مالك  
 على أن الاكل ليس بواجب وقول اصبح على انه واجب فاذا سقط الصوم فقد سقطت وسيلته وهو  
 الاجابة (ط) حاصل قول العلماء ان الاكل اولى لما فيه من ادخال السرور وتطبيب القلوب ولما في  
 تركه من نقض ذلك وهذا علم تكن في الطعام شبهة أو تعلق فيه منه أو يقارنه منكر فلا يجوز  
 الحضور ولا الاكل (قوله) يدعى له الاغنياء وترك المساكين (روى موقوف فومر فواعتكم رفعه  
 على الصحيح (ع) كره العلماء اختصام الاغنياء بالدعوة واحتجوا اذا فعل ذلك فقال ابن مسعود  
 اذا خص الاغنياء أمر بأن لا يجب وقال ابن حبيب من فارق السنة في دعواه فلا اجابة له وفي الحديث

قال ليس هو شر الطعام طعام الاغنياء قال سفيان وكان أبي غنيا فاقرعني هذا الحديث حين سمعت به فأنأت عنه الزهري  
 فقال حدثني عبد الرحمن الاعرج أنه سمع أباه روى يقول شر الطعام طعام الوجوه ثم ذكر مثل حديث مالك \* وحدثني محمد بن  
 رافع وعبد بن جهمد عن عبد الرزاق أخبرنا معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب وعن الاعرج عن أبي هريرة قال شر



هريرة أو غيره وقع زيد بن سعد عن الأعرج عن أبي هريرة وهو أمام نقعة مع أن الواقفين له وكبروا  
فيما يدل على رفعه وهو قوله ومن لم يحب السعة فقد عصى أبا القاسم فإن هذا القول هو الراوي من  
نفسه (د) قد قدمنا أن الحديث إذا روي وقروا ومروا حكم ربه على الصبي لانهما زينة عدل  
وقدين في الحديث وجه كونه نشر الطعام وهو أنه يدعيه النبي عن كل واحد من الفقير المحتاج لا كله  
والأولى العكس وليس في الحديث ما يدل على حرمة الأكل اذ لم يقل أحد بصحة الإجابة وإنما هو من  
باب ترك الأولى كقوله جبر صوفي الرجال أولها وشرفها آخرها ولم يقل أحد أن الصلاة في الصف  
الأخر حرام والمقصود من الحديث الحضي على دعوة لقراء وأن لا يتصرف على الأغنياء ودعا ابن  
عمر في ليلة الأغنياء والآخر أجلس الفقراء على حدود وقال ههنا لا تنفسوا عليهم شيئا فطعمكم  
ممايا كلون (ع) كره العلماء احتصاص الأغنياء بالدعوة وحثوا إذا فعل ذلك فقال ابن سعد  
إذا حص الأغنياء أمر نال لا ينجب وقال ابن حبيب من فارق السنة في دعوته فلا يجابله ودعا ابن  
عمر في ليلة الأغنياء والفقراء فقامت قريش ومعهما مسكين فقال ابن عمر ههنا جالسوا لا تنفسوا  
عليهم شيئا فطعمكم ممايا كلون وفي الحديث مجزأة لانه أخبر عن مغيب وقع كعاد كزلان  
هذائن الناس اليوم (قوله) بينهما من يأتيها يعني الفقراء لأن حاجتهم إلى الأكل تدعوهم إلى الاتيان  
والنبي يأبى لعدم حاجة إلى الأكل ورجا أن يأكل كل

### أحاديث البتات وذوق الصيلة

(قوله) فت طلاق (قوله) قال في الدين نطقه إياه بالبتات يحذف أبا مال الثلاث ويجعل إياه  
بأحر طقة ويجعل إياه بكباية تقتضي اليونة عند قائمها وليس في الحديث ما يدل على الثلاث احتالات  
وإنما يؤخذ ذلك من أحاديث أخرى من أحج الحديث على واحد منها لم يصب لأنه إنما جعل على مطاى البت  
(قوله) أحاديث الباب يغسر بعضها مناه وقد فسرت في الأحاديث الآتية أنه طلبها بأحر الطلية أن  
الثلاث ولا ينبغي أن يحمل على أنه أرسل الثلاث منه لأنه ليس به إلا السنة (قوله) عبد الرحمن بن  
الزبير (ع) هو بفتح زاي وكسر الهمزة بلا خلاف وهو الزبير بن باطيا بن بردى وعبد الرحمن صحابي  
والزبيرقة وهو دياق غزو وخبره هذا الذي ذكر أبو عمر وغيره البخاري ابن قتيبة وأبو ذؤيب  
نسبه إلى مالك بن الأوس فجعلوا من الانصار والصواب الأول (قوله) مثل هذبة (ع) هذبة الثوب  
طرفه الذي لم ينسج الحرفى وهذبة الثوب حتى ينسج من طرفه ويقطع فأن غيره يشبه هذبة العين  
وهو شعرها الذي على شعرها (قوله) فتبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم (ع) تبسمه يجعل إياه  
أمره أن مرادها لحروع لزوجها الأولى وبجدة لانه من معها بما يدعى سمى التسمانة (قوله)  
أريدن أن ترحى إلى رفاعه (ع) حجة الكعبة في المرأته الذي سجد الوطء لخطها في ذلك وقال  
مجزأة لانه خبر مغيب وقع كعاد كزلان هذائن الناس اليوم (قوله) بينهما من يأتيها يعني الفقراء  
لأن حاجتهم إلى الأكل تدعوهم إلى الاتيان ولقيى نبي لعدم حاجته إلى الأكل ورجا أن يأكل كل

### باب البتات وذوق الصيلة

(قوله) عبد الرحمن بن الزبير هو بفتح الزاي وكسر الهمزة وهو الزبير بن باطيا  
البردي وعبد الرحمن صحابي والزبير مثل ياء في غرو وحبير (قوله) مثل هذبة لثوب (ع) هذبة  
الثوب طرفه الذي لم ينسج (قوله) فتبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم (ع) تبسمه يجعل إياه

الطعام طعام الولية نحو  
حديث مالك \* وحدنا  
ابن أبي عمر ثنائيان عن  
أبي الزناد عن الأعرج  
عن أبي هريرة نحو ذلك  
\* وحدنا ابن أبي عمر  
ثنائيان قال سمعت  
زيد بن سعد قال سمعت  
ثابت الأعرج يحدث عن  
أبي هريرة أن النبي  
صلى الله عليه وسلم  
قال نشر الطعام طعام لولي  
بينهما من يأتيها ويدعي إليها  
من يأبىها ومن لم يحب  
الدعوة فقد عصى الله  
ورسوله وحدنا أبو بكر  
بن أبي شيبة وعمر والباقر  
والهنا لعمر وقال ثنائيان  
سفیان عن الزهري عن  
عمرو بن عاصم قال  
باعت امرأه رفاعه إلى النبي  
صلى الله عليه وسلم فقالت  
كنت عند رفاعه فطقتني  
بت طلاق فزوجت عبد  
لرحمن بن الزبير وأتبعه  
مثل هذبة الثوب فتبسم  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم وقال زيد بن أبي  
رحمى إلى رفاعه

دارود لا تطلق **•** واحتج بالحديث قال لأنه صلى الله عليه وسلم لم يطلقها وليس كما قال بل الحديث صحيح عليه  
 لأنه صلى الله عليه وسلم قبل شكواها ألا ترى أن عبد الرحمن نكحها فاني البضاري أنها لما قالت وأما  
 بمثل الهدية قال كذبت والله أني لأغضبها فغضب الأديم ومافي الموطأ أنه طلقها الخبر مما انفق بعد  
 هذا المجلس ثم إذا كان القيام بحقتها في ذلك قد ذهب مالك والسكافة أنها لا تطلق حتى تؤجل الزوج  
 سنة لاحتبار حاله وقال بعض السلف أنها تؤجل عشرة أشهر والتأجيل إنما يكون فيمن يرجى منه  
 لوطه وأما من لا يرجى منه فأنها تطلق عليه ولا تؤجل ثم إذا أجل على مذهب السكافة فأنما يؤجل إذا  
 لم يقع منه الوطء جلة وأما من وطئ مرة فلاحق لها في القيام **•** وقال بعضهم ونحوه لأبي نورة كذا  
 أمسك عن الوطء أجل كما يؤجل العنين **•** قلت **•** ترك الزوج الوطء أن كان لغيره **•** قال ابن  
 حبيب من قامت عليه زوجته وذكر أن لا يطأ من غير بين ولا عدراً أعذر إليه مرة بعد أخرى  
 فإن وطئها وأطلقت عليه لأنه مضار إلا أن يكون شيئاً لا يستطيع الجماع أو نزل به عذر يمنعه فلا يفرق  
 بينهما وإن شغلته العادة لم يمنع من عبادته وقيل له تصالح بها في كل أربع ليال ليلة وهو قسم المرأة مع  
 ضرأها **•** حديث **•** ولم يملك في ذلك حداً وقال أن جامع والافرق بينهما **•** قلت **•** هو قوله في المدونة  
 ومن سرمد العادة وترك الوطء قيل له أما لا تطأ ولا تطلقها عليك وفي طريق ابن عاب يقضي للرجل  
 على زوجته إذا نكحها كأربع مرات في اليوم وأربع في الليل وأما من أمتع لغيره وأتى في الأيلاء  
 وإن امتنع لئلا فداء الرجل في الفرج ما يمنع الوطء كالجلب والحصاة والنسوة والاعتراض كحجوب  
 المقطوع ذكره وأنتباه والحصى المقطوع أحدهما والعنين من له ذكر لا يتأني به الوطء لم يفره  
 والمعترض من له آلة الجماع ولكن لا ينتشر وقد يفسر العنين المعترض **•** ففي الجلب، الحصاء  
 بقطع الذكر والمنة الخيار للزوجة وفي الحصاء بقطع الانثيين خاصة قولان والاسعد بأصول المذهب  
 أنه بوجوب الخيار لأنه لا ينزل وإذا لم يكن للزوج أن يعزل إلا بإذن الزوجة فهذا أولى وأما المعترض  
 فيؤجل سنة من يوم ترفع لفر عليه الفصول الأربع لأن الدواة لا تنفع في بعض العيول فإذا صرت  
 عليه الأربع ولم يبرأ غلب على الظن أو يشك من برائه وهو لا يعرف أنه ذو حمل يقول إنما يؤجل  
 عشرة أشهر **•** واحتلف في العبد يرى أنه مثل الحر في ذلك واختاره هذه الرواية المأخوذة من روى  
 أنه إنما يؤجل سبب سنة وهذه الرواية المشهورة أنه سبب في الإلحاق المشطر فإذا شطر الملقط شطر  
 سببه فإذا ادعى المعترض أنه أصاب في الاجل فالمشهور أن لا يول قوله مع يمينه وروى غيره بين  
 ونزلت بالمدينة وأميرها هو مشد الحسن بن زيد بن الحسن بن علي فاستخضرتهم المدينة مالك وعبد  
 العزيز بن أبي سلمة وابن شبرمة وابن أبي ذئب ومحمد بن عمر الطلحي وكان من قضاء المدبسة واستشارهم  
 وبدأ بالقرشين **•** فقال ابن أبي ذئب يعني أيا ما وعد لا يخرج البيت فان خرج ويؤده قطعة فيها  
 طقة فالقول قوله وإن لم يكن كذلك فالتقول قولها **•** وقال ابن شبرمة بطح ذكره زعفران  
 ثم يرسل عليها ثم تدخل عدلتان فان وجدنا زعفران في داخل المخرج وجهه لا يوصل إلى  
 ذلك إلا بالمسبس فالقول قوله وإن لم يكن ذلك فالتقول قولها قال محمد بن عمر يعني وأما معها  
 عدلتان فان اعتسلت فالقول قوله وإن لم تعتسل فالقول قولها إذا لتهن مدعيتها فراق زوجها  
 ثم أقبل الأمير على مالك وابن أبي سلمة فقالا مائة ولان فقالا القول قوله دون بين وهذا ما اتفق  
 الرجال عليه كما اتفق النساء على أنهما روى الوليد بن **•** لم عن مالك أنه تصدق امرأته إلى

أن مرادها تزوجها الأولى وبمقتضى أنه لتصر بمهما ييسرهما

فرجها هل فيه من وري الوافدي يجعل امرأتهما تنظر إليها إذا غشيا وتكني في ذلك المرأة  
 الواحدة وعلى المشهور أن القول قول المعتز بيمين فإن شكل حلفت وقرق بينهما وإن حلف  
 بيمينته زوجة كسائر الحقوق ولا فرق في ذلك بين السكر والتيبور. وعن مالك أنه لا يكون القول  
 قول الزوج في البكر لأن هناك ما يدل على صدق الحق وكذب المبطول ولا يرجع إلى قول الزوج لأنه  
 كالرحوم في الظن مع القدرة على التعيين واختاره بعض الشيوخ وزاد فقال وأما التيب فمستل  
 فإن قالت لا ينشر نظري من فوق ثوب هل ينشر وإن قالت ينشر فإدائها في ذهب فيترجع أن  
 يطلب دليل ذلك ما يأمراه كاد كرا الوافدي وأما بصره كما قال ابن شبرمه ثم إذا ثبت الاعتراض ولم  
 ترض الزوج بالقيام فيومر الزوج أن يطلق لأن الطلاق بيده فلا يرقمه غيره فإن أبي طلق عليه الحاكم  
 طلقها بثبوت في أحكام أهل اختلاف بين الشيوخ في هذه المسئلة (قوله) حتى تدوق عسيلته ويدوق  
 عسيلتك (ع) قال تطلب كى عن حلاوة الجماع بالمسيلة وأنت لأن لعسل ثبوت ويدكره ابن أنث  
 قال في تصغير عسيلة وقيل أنه على معنى الطعة وقيل على معنى العطة من العسل ووجهه لا  
 يثبت أنها لا تعمل إلا بوطه متكرر وقال بعضهم بشرط دوق الزوجين لأن وطأها وهي نائمة لا يعملها  
 لأنها لم تدق بشرط الذوق فجعل كثرة أنها لا تعمل بالقدوة ثم إذا بن المسبب فقال أنها تفعل بالقدوة  
 وحل حتى تسكنز وغايره على القدوة الآية وإن احتجفت بالحدث مخصص وسيل للرد بالكلح  
 فيها (ع) قال بعضهم ولم يلزم بلفظه الحديث ولم يقل بقوله إلا طأها من الحواجر وشذ في قوله ذلك  
 كما ساد الحسن في قوله لا يعملها إلا بوطه فيد أنزال رعيها معنى العسيلة واحتجف عندنا هل يعمل بالوطه  
 العاصد في العقد الصحيح فيعمل لأنه يسمى نكاحا وقد وجد فيه اللذة وقيل اللذة وقيل لا يعمل  
 إلا ألتا على شارح اعتمد على ما يصح في الشرع (د) اتفق العلماء على أن دميمة الحشمة يحلل  
 المثناة لأن بدخول الحشمة تحصل العسيلة وشذ الحسن فقال إنما العسيلة بالانزال فقلت قال ابن  
 العربي مغيب الحشمة يحصل العسيلة وأما الارال فهو الوسيلة لذلك أن الرجل يكون في لذة الملاعبة  
 فإذا أوطع فقد غسل ثم يتعاطى بعد ذلك ما فيه علو نفسه وانما نفسه وزفقه واضع أي أعصاه  
 فهو إلى الحشمة أفرس. إلى الله لأنه لا يملكه وأمنه وختم بالتمني وهذا منه ذهاب إلى أن ما قبل  
 الانزال أشنع من ساعة الارال وإلى هذا كان يذهب الشبه ويقول من له دوق يعرف ذلك قال  
 الغزالي أن ساعة الارال ألدل من الدنيا ولو أنها دامت قلت وهذا يصح إلى ما قال الحسن وعلى  
 قول الأكثران مغيب الحشمة كاف للمعتبر فيها من ذكر مطلقا ومغيب قد هان مقطوعا  
 منتشرة من بالغ عادل في نكاح صحيح لازم في فرج مباح طؤه. يندفع قول ابن دكر مطلقا لا يدخل  
 مغيبا من هان الله كرمق طوع المحسن وإن كان لا يبرل ويحكي بعضهم قولنا ليسم قائمه أنه لا يعمل  
 وقولنا منتشرة لأنه يشترط في الإلاج لذكر أن يكون حاملا لا ماط ولو أدخل على غيره الحال  
 قالت بورأها لا تعمل وقيل تعمل وقولنا لم بالغ لأن وطه غير بالغ وإن قدر على الجماع لا يعمل نص  
 على ذلك في المدونة وقولنا عا فلا حرج من المحن فإن ابن القاسم وأصحابه يشترطون اللذة معه  
 وإن الماشحون لا يشترطها ورجح ابن عدا. بلام قال لأن المسئلة ليس من نكاح المعصم  
 لحشة حتى يشترط بها العقل وإنما هي من خطاب الوضع والاحسان ولا يشترط بها العقل واتفق  
 ابن القاسم وأصحابه على أنه لا يشترط سلامة الارال حين مسه ثم اخذوا فقال ابن القاسم بشرط في

حتى تدوق عسيلته  
 ويدوق عسيلتك هل  
 وأبو بكر عنده وحال  
 بالباب ينتظر أن يؤدله  
 فادى بالابكر

باب ما يستحب أن يقال عند الجماع

الأنصع ههنا ما تهر به عند رسول الله صلى الله عليه وسلم . حدثني أبو الطاهر وحملته بن بصري واللفظ حرمة قال أبو الطاهر ثنا وقال حرسه أحسبنا بن وهب قال أخبرني يونس عن ابن شهاب قال شئ عروة بن الزبير أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أخبرته أن رفاعَةَ القرظي طلق امرأته فطلقها فزوجت بعده عبد الرحمن بن الزبير فقامت النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله إنها كانت تحت رفاعَةَ طلقها آخر ثلاث تطلقان فتزوجت بعده عبد الرحمن بن الزبير والله ما معه الا نسل المدة وأخت هدية من جلبابها قال فبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم ضاحكا وقال لك تزيد بن أنزجى الى رفاعَةَ لا حتى يذوق عسيتك وتذوق عسيتي وأبو بكر الصديق جالس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وخالد بن سعيد بن العاص جالس يباب الجفرة لم يؤذن له قال فطعق خالد بما دى أبا بكر الأثر جرحه ههنا ما تهر به عند رسول الله صلى الله عليه وسلم . حدثنا عبد بن جيد أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة أن رفاعَةَ القرظي طلق امرأته فتزوجها عبد الرحمن بن الزبير فقامت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت ( ٥٩ ) يا رسول الله ان رفاعَةَ طلقها آخر ثلاث تطلقان مثل

حديث يونس • حدثنا  
 محمد بن العلاء الحمدي ثنا  
 أبو أسامة عن هشام عن  
 أبيه عن عائشة أن رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم سئل  
 عن المراهية زوجها الجل  
 فبطلها فزوج رجلا  
 فبطلها فقبل أن يدخل بها  
 أنحل زوجه الأول قال  
 لا حتى يذوق عسلها  
 • حدثنا أبو بكر بن أبي  
 شامة ثنا ابن فضيل  
 ح وثنا أبو كريب ثنا  
 أبو معاوية جميعا عن  
 هشام هذا الإسناد حدثنا  
 أبو بكر بن أبي شامة ثنا  
 علي بن مهزيب عن عبيد  
 الله بن عمر عن العامر  
 ابن محمد عن عائشة

المراة خاصة وقال أشهب هو شرط في الزوج خاصة وقولنا في نكاح احترازا من مضيا بآل فاتها  
لا تحصل بوطه السيد ولا بوط من انتحل ملكها ليسع أو غيره وقولنا صرح احترازا من النكاح  
العائد فاتها لا تحصل بالوط فيه وقولنا لازم احترازا من غير اللازم كنكاح لمبدفيرا من سيده  
ونكاح ذي العتوداب العيب وقولنا في فرج لاتها لو غابت في غيره لم يعمل ومولنا مباح وطؤه حينئذ  
احترازا من وطئها وهي حائض أو متسككة أو وطئها وهو صائم أو متسكك فاتها لا يعمل على الشهور  
(قوله) ألا تسمع هذه ما تنجز به عند رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله) قال ابن عمر في طلب  
المراة حقها عنه المأكل لم يسع بما في الرزوة ولا للحياء المحمود لأن المقصود من النكاح الوطء فإذا  
طلبت علم الجميع أنها تعبه إذا تناذر جاز طلبها له ذبا وحسن مروة (قوله) فبسم رسول الله صلى  
الله عليه وسلم (د) قيل بسم تعبا من تعصم يحرم هذا لقول الذي يستحي إقامته أو زغبته في  
زوحها الاول وذكر اهة الثاني

﴿ما يستحب أن يقال عند الجماع﴾

(قوله لو ان أحدكم اذ اراد ان يأكل قال بسم الله الحديث الى آخره) (ع) قل معنى لن نصره  
لي يتقبله ، فيرد له بطهر في خاتمه عنه الولادة الطعمه التي يسهل بها صار غلام لم يحمله أحد  
على العموم في جميع الضرر والوسوسة **بطل** في قول ابن رجب لم يتقبل أنه على العموم والاطلاق  
**بطل** في قوله (قوله من نصره الشيطان) (ب) قال في الدين يحصل العموم ويدخل فيه الضرر والدين  
وجله على الخصوص والضرر على البدني أولى يعني ان الشيطان لا يتخذ ولا يجالطه في عقله وان  
كان الحصوص على خلاف الاصل لانوا حلهاء على العموم ، افضى أن يكون الواه مصوماً من

[illegible]

على ان لا يصير به الا حجة من غير ان يعطى السلام يقول لها ان اعطيت الحق والحق الشيطان  
 لا يرحمك ومن طبعه يصير له طعن كذا في ان الاول لا يصير به ذلك والثاني لا يصير به ذلك  
 الاول فيه ذلك يصير الشيطان في قلبه ودينه لم يزل يورثه اسم الله تعالى والتموه وهو العبد  
 اليهودي من حديث قولهم من اتى العبد ذلك ولا يمان الشيطان الرجم ولا يمان من الحديث  
 في الوسوسة والصرع قد يكون ذلك كله ولا يصير في عقله ودينه وعاقبة امره ﴿قلت﴾ قال في  
 الدين يحفل العموم فيدخل فيه الصرع والدين وحله على المحصرين والصرع على البدني اولى بمعنى  
 ان الشيطان لا يخط ولا يخالطه في عقله وان كان المحصر على الاطلاق لا يصل الا بالزوجة وعلى  
 العموم القضي ان يكون الولد منصوصا من الذنوب وقد لا يتفق فيه ذلك ولا من صدق منه على  
 الله عليه وسلم واذا جاز على المحصرين فلا يقوم دليل على عدمه وليس الصرع على وجه الصرع ولو  
 قصده الشيطان لم يكن منه ما عاوه على وجه الاختيار كما خصه القدر لمع حاله

**• احاديث قوله تعالى نسأوك حرث لكم •**

﴿قوله﴾ كانت اليهود تقول الحديث الى آخره ﴿قلت﴾ كان هذا حديثا لان قول المصطفى زل  
 كذا في كذا من قبيل المسند (م) واختلاف في وطء النساء في اديارهن واجمع الجهن بظاهر الآية  
 راجع المحرم بانها ازيلت بسبب الرد على اليهود فتصير عليه لان العام اذا خرج على سبب يقصر عليه  
 عند بعض الاصوليين وان قيل بتمديه وردت احاديث بصرى به فتكون محصنة للعموم الآية وانتصر  
 بعضهم للصرم بان قال اجمعا على تحريم المرأة قبل العقد واختلفنا بعد العقد في اباحتها هذا العضو  
 فيستصحب الاجماع حتى ثبت الناقص وعكس الآخر فقال اجمعا على ان النكاح اباح المرأة  
 بالاطلاق فيستصحب ذلك حتى ثبت استثناء هذا العضو (ع) الحرث في الآية مستعار من الحرث  
 في الارض فالمطوب من كل منهما الفاء فكأن الحرث في الارض لا يكون الا في الموضع المنبت  
 فكذلك لا يكون في المرأة الا في الموضع الذي يربى منه الولد وهو القبل والآية وان احققت ان  
 يدون فيها كلمة اتي بمعنى ابن او بمعنى كيف والسياق والسبب يعينان انها بمعنى كيف فالتصريح في صورة

تسمية بن سعيد وابو بكر  
 ابن ابي شيبة ومهر الناقد  
 واللفظ لابي بكر قالوا تنا  
 يقين عن ابن المنكر  
 مع جابر يقول كانت  
 يهود تقول اذا اتى الرجل

لذنوب وقد لا يتفق فيه ذلك ولا بد من صدق خبره صلى الله عليه وسلم (ط) القول بقصره على الضبط  
 والصرع ليس بشئ وانما مقصود الحديث ان الولد المقول فيه ذلك لا يصير الشيطان في قلبه ودينه  
 لصالح ابو يهوه كسم الله تعالى والتموه به والجلاليه ولا يفهم من الحديث في الوسوسة والصرع  
 قد يكون ذلك كله ولا يصير في عقله ودينه وعاقبة امره

**• باب قوله تعالى نسأوك حرث لكم •**

﴿ش﴾ اختلاف العلماء في اباحتهم وطء الدبر وجهه وهم على الصريح وهو المشهور من مذهب مالك  
 • ابن العربي وقسأت الشهيد الا كبر فقال له ان الله حرم وطء الحائض لعنه ان يفرجها اذى وهو  
 الدم فاذا حرم المحل الحلال لطريان الاذى عليه فوضع لا يفارقه الاذى احرى ان يحرم وهذا الجواب  
 عنه • قلت ويزاد في الاخر ويقان اذى القبل وهو الدم اخف من اذى الدبر الذي هو العذرة  
 ﴿قوله﴾ كانت اليهود تقول (ح) هكذا هو في النسخ يهود غيبه مصر وف لان المراد قبيلة اليهود

المجلس الأعلى للدراسات والبحوث في جامعة القاهرة  
 المجلس الأعلى للدراسات والبحوث في جامعة القاهرة

[illegible]

روى عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «أبانت المرأة هاجرة ففراش زوجها لعنتها الملائكة حتى تصعب من حديد» يعني ابن الحرفن ناشبة بهذا الاسناد وقال حتى ترجع • حدثنا ابن أبي عمير قال سمعنا عن ابن زياد

عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دعا رجل قومًا فلهما ثلاثة أنواع إما ينفعهم أو يضرهم أو يخلط بينهما وإذا دعا قومًا لغيرهم فلا ينفعهم ولا يضرهم ولا يخلط بينهم

في وقت من هذه المرات جعل النبي صلى الله عليه وسلم في السماء الله والجلال كما قال في الخبر أن الملائكة تلمع في وقت من المرات في قوله الذي في السماء يعني في العلو والجلال لأن الله سبحانه لا يحصر به مكان فكيف يكون مخاطبه وهذا كرم الله عز وجل السواد حين سأله أن الله فأشارت إلى السماء في الجلال والرفعة

﴿أحاديث وعيد من يقضي سر امرأته﴾

(قوله ان من أشر الناس) (ع) كذا الرواية بالألف وأهل العو يقولون لا يجوز أن يقال أشر وأخبر وإنما يقال شردون ألف وهو شبر وكلام العرب قال تعالى من هو شر مكانا (قوله ثم ينشر سرها) (ع) المراد السر وصف ما يجري بين الزوجين من أمور الاستمتاع وما يجري من المرافعة قول أو فعل حاله الجامع في النبي عنه أحاديث كثيرة وعيد شديد لانه من كشف العورة إذا لافرق بين كشفها بالنظر أو الوصف أو ما عرّده ذكر الجماعة والخبر عنها على الجملة فيمنكر إذا دعت إلى ذكره ضرورة كقولها أي لأفعله أنا وهذه وكقولها وهل عرستم وألم تعب ضرورة فلا بد أن يفسر فليس من مكلم الأخلاق ولا حديث أهل المروءة (ط) فان دعت إلى ذكره ضرورة فاعلم أن ذكرهما كقولها فقلت أنا وهذه (قوله) ومن الضرورة ما تقدم من رأى امرأته فاجتنب فليأت أهله

﴿أحاديث الزل﴾

﴿باب تحريم هجر المرأة فراش زوجها﴾

(قوله الا كان الذي في السماء) (قوله) (ش) كذا روى بالهمزة والصواب عند أهل التصو حذفها (قوله) ينشر سرها أي ما يجري بينهما من أمور الاستمتاع وما يجري من المرافعة من قول أو فعل حاله الجامع (ع) جاءت في النبي عنه أحاديث كثيرة وعيد شديد لانه من كشف العورة إذا لافرق بين كشفها بالنظر أو الوصف أو ما عرّده ذكر الجماعة والخبر عنها فيمنكر إذا دعت إلى ذكره ضرورة (ط) فان دعت إلى ذكره ضرورة فاعلم أن ذكرهما

﴿باب وعيد من يقضي سر امرأته﴾

(قوله ان من أشر) كذا روى بالهمزة والصواب عند أهل التصو حذفها (قوله) ينشر سرها أي ما يجري بينهما من أمور الاستمتاع وما يجري من المرافعة من قول أو فعل حاله الجامع (ع) جاءت في النبي عنه أحاديث كثيرة وعيد شديد لانه من كشف العورة إذا لافرق بين كشفها بالنظر أو الوصف أو ما عرّده ذكر الجماعة والخبر عنها فيمنكر إذا دعت إلى ذكره ضرورة (ط) فان دعت إلى ذكره ضرورة فاعلم أن ذكرهما

عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دعا رجل قومًا فلهما ثلاثة أنواع إما ينفعهم أو يضرهم أو يخلط بينهما وإذا دعا قومًا لغيرهم فلا ينفعهم ولا يضرهم ولا يخلط بينهم

اسمعيل بن جعفر قال أخبرني ربيعة عن محمد بن يحيى بن جبان عن ابن محبر زانه قال دخلت أنا وأبو الصرمة على أبي سعيد الخدري فسأله أبو الصرمة فقال يا أبا سعيد هل سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يذكر الزل فقال نعم غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم

[illegible]

(باب العزل)

عش ﴿قوله﴾ فسينا كرائم العرب أى النفيسات منهم والخيار جمع كرمه فيه حجة الجمهور  
جواز استرقاق العرب ومنعه الشافعى وأبو حنيفة وابن وهب من أعيانها قولا أو لتقبل منهم الجزية  
فان أسلموا واقتتلوا ﴿قوله﴾ ورغبناى الفداء أى وخضنا ووطننا أن تحمل النساء فيصرن أمهات  
الاولاد يمتنع علينا يمتنع بنوا المصطلق قوم وثنيون ولا نوطأ غير الكتابية بالملك حتى نعلم وظاهر  
هذا الحديث خلافه وقد أنظرنا طائوس وابن المسيب واختلف فيه قول عطاء ومجاهد ومنع ذلك  
الجمهور لقوله تعالى ولا تتكسحوا للمشركين حتى يؤمنوا وأجابوا عن هذا الحديث بأنهم كانوا يدينون  
بدين أهل الكتاب وقيل لأنهم كانوا أسلموا ولا يصح لقوله ورغبناى الفداء إذا لاق بال هذا  
فبين أسلم وقيل كان هذا فى أول الاسلام فمنهم من لم يصح لان هذا يحتاج الى دليل (ط) وبحملهم

غزوة بالمصطلق فنيشما  
كراثم العرب فطالت علينا  
العزبة ورغبنا في الفداء







فأعلاه (قوله في الآخر من زيد بن جبر) (م) خير هذا بضم الحاء المجهمة هو خير الرحي بفتح  
 الراء والحاء المهملة بعد هاء موحدة من أمثلة ما سوي إلى بني ربيعة بطن من جبر وهو ربيعة  
 ابن زرع بن سبالا صفران كعب بن زيد بن شهل (ع) وجدت هذا الاسم مقبولا بين اثنين المجهمة  
 وأراه الصحيح (قوله أي امرأة) (ح) ضبطه بفتح المعزة أي امرأة (قوله صحيح) (د) الجمع  
 بضم الميم وكسر الجيم بعدها حاء مهملة مشددة هي القرينة الموضع والفسطاط الخباء (د) وهو بيت  
 الشعر وفيه ست لغات فسطاط بطاء بن وبائل الأولى تاء وبفتحها جيلة لكن مع شد السين بضم  
 الفاء وكسر هاء الثلاث (قوله لم بها) أي بطوها (قوله لقد هممت أن أئمنه) (م) غاظ صلى الله عليه  
 وسلم في ذلك لما استقر من سر به من النبي عن وطء الحامل وهو مثل قوله من كان يؤمن بالله واليوم  
 الآخر فلا يسقط ماءه زرع غيره (ع) وهذا حكم كل حامل من وطء صحيح واختلف في الحامل من زنا  
 فكره مالك وغيره من أصحابنا زوجها أن يطأها وأجازها أشهب وانفقوا على منعه في ماء الزنا إذا لم يتبين  
 الحمل وإنما لا تحرم عليه أن يفعل ذلك وانفقوا على أنها لا تزوج في استبراء الزنا أو حمله فإن فعل فقبل  
 تحريم كالمثلية وقيل لا تحرم أو تحرم في الحمل دون غيره ثلاثة أقوال (ط) ظاهر الحديث سواء كان الحن  
 من وطء صحيح أو فاسدا ومن زنا لانه صلى الله عليه وسلم لم يستفسر وهو موضع لا يصح فيه تأخير  
 البيان فعمد الأحاديث ترد قول أشهب قال ظاهره سواء كان الحمل من وطء صحيح أو فاسدا ومن  
 زنا أو علم بوقع ما لم يله لم يكن تقدم منه نهي في ذلك وأما بعد هذا فالعالم تعرض للمنع لم يدخل  
 معه فيه حتى يوصله إلى حمم (قوله كيف يورثه وهو لا يعلم كيف يستعمله وهو لا يعلم له) (ع)  
 لأن الطهارة تفي الجنين فيصير الوطء نكاحا وإذا حصلت الشبهة مع استعمال الاستددام (د)  
 هذا ضعيف أو باطل لأنه لا يلزم التوريت مع هذا التأويل وأما ما قيل أنه قد يتأخر أياها فهاست أسهر  
 بحيث يمكن أن يكون من هذا الثاني أو من الأول فإذا استلحقه وجعله أبه فكيف يورثه وهو مجهول  
 أن يكون للأول وان لم يستلحقه فكيف يجعله عبدا ويستعمله أسه ماء الرقيق وهو مجهول أن  
 يكون به

(قوله عن زيد بن جبر) بضم الحاء المجهمة (قوله أي امرأة) (ح) ضبطه بفتح المعزة أي امرأة (قوله صحيح) (د) الجمع  
 بضم الميم وكسر الجيم بعدها حاء مهملة مشددة وهي القرينة الموضع والفسطاط الخباء (د) وهو بيت  
 الشعر وفيه ست لغات فسطاط بطاء بن وبائل الأولى تاء وبفتحها جيلة لكن مع شد السين بضم  
 الفاء وكسر هاء الثلاث (قوله لم بها) أي بطوها (قوله لقد هممت أن أئمنه) (م) غاظ صلى الله عليه  
 وسلم في ذلك لما استقر من سر به من النبي عن وطء الحامل وهو مثل قوله من كان يؤمن بالله واليوم  
 الآخر فلا يسقط ماءه زرع غيره (ع) وهذا حكم كل حامل من وطء صحيح واختلف في الحامل من زنا  
 فكره مالك وغيره من أصحابنا زوجها أن يطأها وأجازها أشهب وانفقوا على منعه في ماء الزنا إذا لم يتبين  
 الحمل وإنما لا تحرم عليه أن يفعل ذلك وانفقوا على أنها لا تزوج في استبراء الزنا أو حمله فإن فعل فقبل  
 تحريم كالمثلية وقيل لا تحرم أو تحرم في الحمل دون غيره ثلاثة أقوال (ط) ظاهر الحديث سواء كان الحن  
 من وطء صحيح أو فاسدا ومن زنا لانه صلى الله عليه وسلم لم يستفسر وهو موضع لا يصح فيه تأخير  
 البيان فعمد الأحاديث ترد قول أشهب قال ظاهره سواء كان الحمل من وطء صحيح أو فاسدا ومن  
 زنا أو علم بوقع ما لم يله لم يكن تقدم منه نهي في ذلك وأما بعد هذا فالعالم تعرض للمنع لم يدخل  
 معه فيه حتى يوصله إلى حمم (قوله كيف يورثه وهو لا يعلم كيف يستعمله وهو لا يعلم له) (ع)  
 لأن الطهارة تفي الجنين فيصير الوطء نكاحا وإذا حصلت الشبهة مع استعمال الاستددام (د)  
 هذا ضعيف أو باطل لأنه لا يلزم التوريت مع هذا التأويل وأما ما قيل أنه قد يتأخر أياها فهاست أسهر  
 بحيث يمكن أن يكون من هذا الثاني أو من الأول فإذا استلحقه وجعله أبه فكيف يورثه وهو مجهول  
 أن يكون للأول وان لم يستلحقه فكيف يجعله عبدا ويستعمله أسه ماء الرقيق وهو مجهول أن  
 يكون به

وقال أبو بكر ثنا سفيان  
 عن حمير وعن عطاء حسن  
 جابر بن عبد الله قال كنا  
 فنزل والعرآن ينزل زاد  
 اسحق قال سفيان لو كان  
 شيئا ينهى عنها لكانه  
 القرآن وحدثني سفيان  
 ابن شبيب ثنا الحسن بن  
 أميئد ثنا عطاء عن عطاء  
 قال سمعت جابرا يقول  
 لقد كنا نزل على عهد  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم وحدثني أبو غسان  
 المصمعي ثنا معاذ بن أبي  
 هشام ثني أي عن أبي الزبير  
 عن جابر قال كنا نزل  
 على عهد النبي صلى الله عليه  
 وسلم فبلغ ذلك نبي الله  
 صلى الله عليه وسلم فلم ينهنا  
 وحدثني محمد بن مني ثنا  
 محمد بن جعفر ثنا سفيان  
 بن زيد بن جبر قال سمعت

زيد الرحمن بن جبر يحدث  
 عن أبيه عن أبي العرداء  
 عن النبي صلى الله عليه  
 وسلم أنه أي امرأة صحيح  
 على باب فسطاط فقال له  
 زيد أن يلها فماتوا  
 فقال رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم لقد هممت أن  
 أئمنه لما يدخل بها فوره  
 كيف يورثه وهو لا يعلم  
 كيف يستعمله وهو لا يعلم  
 له وحدثنا أبو بكر بن  
 أبي شيبة ثنا زيد بن جبر

## كتاب الرضاع

(قوله في السند خدمة بنت وهب أخت عكاشة) (م) أما خدمة فقد كرسلم خلافاً للقال والصحيح أنها مهجة وأما أنها بنت وهب فقال الطبري هي خدمة بنت جندب بن حبيب بن هاشم الفخري والمحدثون يقولون فيها بنت وهب وأما أنها أخت عكاشة فقال بعضهم لماله أخو عكاشة بن حصن المشهور وقيل إنها أخت رجل آخر يقال له عكاشة بن وهب ليس عكاشة بن حصن المشهور (د) الصواب ما في الأم أنها بنت وهب أخت عكاشة المشهور وتكون أخت من أمه (قوله الغيلة) (ع) الغيلة بكسر العين وبالياء اسم من الميل يقعها والغيل بكسر هاء الغيلة فتح الغنن وبالياء مرة الواحدة وقال بعض اللغويين لا تقع العين إلا مع حذف الهاء وذلك كراين سراج الوجهين في الغيلة المذكور في الرضاع وأما الغيلة المذكورة في القتل غيلة فالكسر لا غير (م) واختفى في حقيقتها عر فاقيل هي وطه المرضع يقال منه أغيل وأغيل إذا فعل فلان وقال ابن السكيت هي أرضاع الحامل يقال منه غالت وأغالت (ع) بالاول فمرها مالك وهو قول الأصمعي وغيره من اللغويين فوجه كراهته خوف مضر نه لان الماء يكثر الذين يقد يضره والأطباء يقولون في ذلك إلا ابن انداء والعرب يتقيه ولا يقد يكون عنه حل ولا يهطن له إلا يهرج إلى أرضاع الحامل المتفق على مضرته ابن حبيب سواء أنزل الرجل أو لم ينزل لأنه لم ينزل عند نزل المرأة فيضرب ذلك اللبن ابن أبي زئب وغيره إنما يعطين الضرب يقال خفت غائلته أي ضربه وهذا بعيد لان هذا الحرف إذا كان من الضرب فهو من ذوات الواو قال تعالى لا يهاجول أي لا يصيبهم فيها ثم قلت في اختلاف ما المراد بالغيلة في الحديث فقيل وطه المرضع أنزل أم لا وقيل إذا أنزل وأمان له ينزل فليس من العادة يقول المراد أرضاع الحامل به وأصح من قل أنها وطه المرضع بان أرضاع الحامل مضر ودليله العيان فلا يصح حل الحديث عليه لان الغيلة التي فيه لا تضر وهذه نصر (ع) وفيه من المصنف جواز ذلك لأنه من غننه رأى الجموح لا يضره وإن أصبر بالطين وأخذ بالواو أبداً من ماله أن لا حلو كان صار الضرع فارس والروم ويرى أضراره من ضارب يضر بمعنى ضربه ويدها صلى الله عليه وسلم يحكم بأحبابه وفيه خلاف بين الأصوليين ويستقدم على قلت في وجه الإسناد فيه وهو صحيح بل إن يكن للواو وإن لم يستلحه فكيف يجهله داءه استلحام الرمي وهو بعض أن يكون به

## باب جواز الغيلة وهي وطه المرضع

(قوله من جده بنت وهب) د كرسلم اختلاف الروايات هي نازل المهمة أو المائل المهمة قال والصحيح للقال بن المهمة والجهة مهمة بلا حلاي (قوله أخت عكاشة) (ع) قال بعضهم لماله أخو عكاشة (ح) أو اختار أم أجدها بنت وهب الأسدية أخت عكاشة بن حصن المشهور الأسدي وتكون أخته من أمه وفي عكاة تشديد الكاف ويحذفها والثاني لا يسمع وأما (قوله عن أمه) بكسر العين وبالياء اسم من الغيل يقعها واختفى في حقيقتها هي وطه المرضع المذموم إذا فعل ذلك وقال ابن السكيت هي رمة الشارب والاول فمرها مالك ولا يصح وغيره من اللغويين فوجه كراهته وهو مصره الولد لدار الماء نكر المثل وذبحه الأطباء يقولون في ذلك إلا ابن انداء فعر يتبعه ولا قد يكون حل ولا

ح وثنا محمد بن بشار ثنا أبو داود جميعاً عن شعبة في هذا الإسناد وحديثنا خفي بن هشام ثنا مالك بن أنس ح وثنا يحيى بن يحيى واللفظ له قال قرأت على مالك عن محمد بن عبد الرحمن بن نوفل عن عروه عن عائشة عن جدها أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لعدهمت أن أمهي عن الغيلة حتى ذكر ابن الروم وذابن يستعملون ذلك فلا يضر أولادهم في قال مسلم في وأما خفي فقال عن خدمة الأسدية والصحيح ما قاله يحيى بن عبد الله بن محمد بن أبي عمير قالنا أنظرى لنا سعيد بن أبي أيوب بن أبي الأسود عن عروه عن عائشة عن خدمة بنت وهب أخت عكاشة قالت حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم في ناس وهو يسير لعدهمت أن أمهي عن الغيلة فخر في الروم

فارس فاذا هم يفسلون  
ولادهم فلا يضروا ولادهم  
بشيء ثم سأله عن العزل  
قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ذلك الوادان في  
إد عبيد الله في حديثه  
بن المقرئ وهي واذا  
لوودة سئلت وحديثه  
بوكبر بن أبي شيبة نا  
هي بن اسحق ثنا يحيى  
بن أيوب عن محمد بن عبد  
رحمن بن نوفل القسري  
ن عمر وبن عائشة عن  
طهامة بن وهب الاسدي  
ها قالت سمعت رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
كرب مثل حديث حميد  
بن أيوب في العزل  
الغيلة غير أنه قال الغيال  
حدثني محمد بن عبد الله  
بن غير وزهير بن حرب  
اللفظ لابن غير قال أنا  
بدا لله بن زيد المقرئ

أنه لم ير رأى أو استخاضه أنه لا يضروا فارس والروم قال العرب عليهم لا شتر في الحقيقة (قوله)  
ذلك الوادان في (م) الوادان دفن البنت حية وفيه نزل واذا المودة سئلت وجاء حديث في لبي  
عن وأد الثبات قال بعضهم وميت مودة لا تها تنقل بالتراب يقال منه وادت ولدها واذا (ط)  
كانت العرب تدفن البنت حية غيره عليها ومنهم من يفعل ذلك في الذكور والآنك خوف الفقر  
وفيه نزل ولا تنقلوا أولادكم خشية املاق (ع) ونشبه العزل بالواد ليس يقتضى للعزيم والعامة  
التشبيه بالواد كقوله الرياء الشرك الخفي فهو يقتضى الكراهة لا التحريم (ط) ووجه التشبيه  
أن الوادان اتلاف المولود والعزل اتلاف أصل الولد فهو مقتضى التحريم لكن لما كان قتل النفس  
أعظم فمهم بعضهم من التشبيه الكراهة وبالجملة فأحدث الباب تعارض في العزل والمذهب على ما يأتي  
أنه لا يميزل عن الحرية الإباحة ولا عن الأمة المزوجة الإباحة فجمع بين أحاديث الباب بهذا  
فأحدث الجواز معناها إذا أفذن من له الأذن وأحدث الكراهة معناها إذا لم يأذن قلت (ب)  
وتقدم بالعلماء من الأقوال الثلاثة في العزل وأما اعتبار المذهب فالمشهور جوازها على الصفة  
المذكورة من الأذن وعن مالك كراهته (ع) واختلف هل للمرأة في ذلك حق فراه مالك والحنفية  
والشافعية للحرمة والأمة المتزوجة فلا يميزل عن الحرية الإباحة في الولد وفي الوطء لأن الأتزال من  
تمام لذتها ولا يميزل عن الأمة المتزوجة الإباحة لأنها لا يميزل عن الحرية الإباحة في الولد قال بعض متأخري شيوخنا ولفظها  
في الوطء أيضا بعد النكاح بخلاف وطئها بالملك قلت (ب) هذا المتأخر هو البايع ابن عبد السلام  
واحتار بعض الأدليين أن حق المرأة في ذلك كحقها في القسم فقال ولما رأنا نأخذ من زوجها  
ملا على أن يميزل عنها إلى أجل معلوم قال ولما أن رجوع في ذلك متى أحببت وزد جميع ما أخذت  
ابن عبد السلام وهذا عندى ضعيف لانه إجراء ولا يجري معاوضات ثم نقض ذلك من وجهين  
أحدهما جعل لها الرجوع والثاني أنها إذا رجعت ردت الجميع والقياس أن ترد بقدر ما تفتنه من  
يعرف به يرجع إلى إرضاع الحامل المتفق على مضرة واذا فسرناه بوطء الموضع فقيل بشرط الأتزال  
وقال ابن حبيب سواء أنزل الرجل أولا لأنه أن لم ينزل فقد ينزل المرأة فيضرب ذلك بالابن واحتج من  
قال أيضا بوطء الموضع بأن إرضاع الحامل مضر ودليله البيان فلا يصح حمل الحديث عليه لأن الغيلة  
التي فيه لا تضرب وهذه تضرب وتعلم من الأول لا تراه أن لا يضرب الأكثر وإن أضرب بالقليل وفيه  
أنه صلى الله عليه وسلم يحكم بجناحه وفيه خلاف بين الأصوليين (قوله فاذا هم يفسلون) هو بضم  
الياء من أغل ينيل كما سبق (قوله ذلك الوادان في) والواد دفن البنت وهي حية وكانت العرب  
تدفن خشية الاملاق روى عنه أبو حنيفة وخوف المار والمعنى أن العزل يشبه الوادان والاتلاف  
(ط) فهو مقتضى التحريم لكن لما كان قتل النفس أعظم فمهم بعضهم من التشبيه الكراهة وبالجملة  
فأحدث الباب تعارض في العزل والمذهب على ما يأتي أنه لا يميزل عن الحرية الإباحة ولا عن الأمة  
المزوجة الإباحة فجمع بين أحاديث الباب بهذا فأحدث الجواز معناها إذا أفذن من له الأذن  
وأحدث الكراهة معناها إذا لم يأذن (ب) المشهور في المذهب جوازها على الصفة المذكورة من  
الأذن وعن مالك كراهته (ط) أما جعل العزل وأد أخفى لانه في إضاعته الطهارة إلى هيأها  
الله تعالى لا يكون ذلك بمسب ما جرى من حادثة حل وعلا بته اهلاك الولد ودد حسبا لكن  
لا يثبت في أنه دونها إذا جبهه خفاء واستدلالا بمن استدله على تحريم العزل ضعيف لا يلزم من  
تحريم الوادان الحقيقي حرمة ما يضاف به بوجه ليس هو حرمة المرأة التي هي أرقا الروح وصل النفس









بنت أبي جعفر بنت أم  
 سلمة فتنم قال رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم لو  
 أنهم تسكن ربييتي في  
 حجرى ما حلت لي أنما بنت  
 أمي من الرضاة أرضعتني  
 وأبأسنة نوبة فلا  
 تعرض علي بناتكن ولا  
 أخواتكن وحدثني عبد  
 الملك بن شعيب بن الليث  
 ثني أبي عن جدي ثني  
 حبيب بن خالد ح وثنا  
 عبد بن حيد أخبرني  
 يعقوب بن إبراهيم الزهري  
 ثنا محمد بن عبد الله بن مسلم  
 كلاهما عن الزهري بإسناد  
 ابن أبي حبيب عنه نحو  
 حديثه ولم يسم أحدهم  
 في حديثه عن غيره يريده  
 ابن أبي حبيب \* حدثني  
 زهير بن حرب ثنا معجل  
 ابن إبراهيم ح وثنا محمد  
 ابن عبد الله بن نمير ثنا  
 اسمعيل ح وثني سويد  
 ابن سعيد ثنا معه - ربن  
 سليمان كلاهما عن أنس  
 عن ابن أبي مليكة عن عبد  
 الله بن الزبير عن عائشة  
 قالت قال رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم وقال سويد  
 وزهيران السبي صلى الله  
 عليه وسلم قال لا تحرم الممة  
 والمهتان \* حدثنا يحيى

ابن أبي جعفر بنع النال للمجمة (ط) وكانوهم (قوله) لو لم تسكن ربييتي في حجرى ما حلت لي  
 (ع) تنيد حوسة الرينة يكونها في حجر زوج أمها تسكن به داود فقال لا تحرم إلا إذا كانت في  
 حجره وليس ذلك بشرط عند الجمهور والتقييد بذلك في الآية والحديث خرج مخرج الغالب  
 والحديث نص في أن اللبن للفعل (قوله) أرضعتني وأبأسنة نوبة (ع) نوبة هو بضم الناء المثلثة وقع  
 الواو بعدها ما التصغير وهي جارية أبي لهب (ط) هو تصغير نوبة للمرة الواحدة من نأب إذا رجع  
 يقال نأب ثوبا ونوبة فلاجل أرضاعها النبي صلى الله عليه وسلم سقى أبو لهب نطفة ماء في النار وذلك  
 أنه جاء في الصحيح أنه روي في المنام فقيل له ما فعل الله بك قال سميت مثل هذه وأشار إلى نطفة إمامه  
 (قوله) فلا تعرض علي بناتكن ولا أخواتكن (ع) إشارة إلى امرأتين المذكورتين عزرة ودرة  
 وعزرة هذه تعرف في بنات أبي سفيان الأمن هذا الحديث (ط) أي بهما بلفظ الجمع وإن كانتا اثنتين  
 زجرا أن يموله أحد مثل ذلك

(أحاديث ما يحرم من عدد الرضعات)

(قوله) لا تحرم الممة والمهتان (م) المهتان الممة الواحدة تحرم لقوله تعالى وأمهاتكم التي  
 أرضعنكم فاطلق قالوا في الجواب وأنما ين الاستدلال أن لو كانت التلاوة والى أرضعنكم أمهاتكم  
 \* وأحيوا بان المعنى وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم محرمان لاجل أنهن أرضعنكم فيعود الكلام إلى  
 معنى ما قالوا ويوجب تعليق الحكم بأقل ما يسمى رضاعا وقال داود لا يحرم أقل من ثلاث رضعات  
 لنص الحديث لا تحرم الممة والمهتان قال وإن سلم أن ظاهر القرآن الإطلاق فالتسنة بينه \* قال  
 وأيضاً فحديث أنما الرضاة ما فحق الامعاء وحديث أنما الرضاة ما نشر اللحم يروي بالراء والزاى ومعنى  
 الراء ما نشره وأبأه من نشر الله الميت إذا أحياه ومعنى الزاى ما راقه وعلمه من التشوز وهو  
 الارتفاع \* وأجاب أصحابنا بأن الممة الواحدة لها حظ في شق الإماء وأشار الإجماع وقال الشافعي لا يحرم  
 أقل من خمس رضعات لحديث عائشة التي كان بها أول من أزل من القرآن عشر رضعات ولو ما يحرم من  
 ثم نسخ بخمس معلوم متوفى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ما يقرأ من القرآن وتذهب به فقال  
 لا يحرم أقل من عشرة لقولها في الحديث كان ما يقرأ عشر رضعات \* وأبى الكلام على

فتح الدال تصغير لاشك فيه (قوله) ابنة أم سلمة \* هذا سؤال احتياطي في أحبال إرادة غيرها  
 (قوله) لو لم تسكن ربييتي في حجرى ما حلت لي \* معناه أمهاتكم أمهاتكم أمهاتكم أمهاتكم أمهاتكم  
 فلو فتد أحد السبين حوت بالآخر (قوله) في حجرى \* حجج داود في قوله أن الرينة لا تحرم إلا إذا  
 كانت في حجره وليس ذلك بشرط عند الجمهور والتقييد بذلك في الآية والحديث خرج مخرج الغالب  
 الغالب (قوله) وأبأسنة نوبة \* أبأ بالموحدة أي أرضعت أو أرضعت نوبة بناء مثله ضمومة  
 ثم واو مفتوحة ثناء التصغير معناه وحده وهي ولا تاني له \* (قوله) تعرض علي بناتكن ولا  
 أخواتكن \* يعنى الناء وكسر الزاى وكس الناء وقع \* والاسارة إلى أحكام حادثة وبنت أم  
 سلمة واسم أحد أم حبيبة - هذه عزرة بجمع السنين \* لا بد من أم سلمة بنات أم سلمة (ط) أي فبهما  
 الفقد الجمع وإن كان الله عز وجل أن يموله أحد مثل ذلك

في باب ما يحرم من عدد الرضعات

(س) \* (قوله) لا تحرم الممة والمهتان \* إذا كانت الواحدة منهن رضعت من لبن واحد أو رضعت من لبنين

ابن يحيى وهو والثالث واسمق بن ابراهيم كلهم عن المعمر واللفظ يعني قال اخبرنا المعمر بن سليمان عن ابيوب بصحت عن ابي  
 الخليل عن عبد الله بن الحرث عن أم الفضل قالت دخل اعرابي على نبي الله صلى الله عليه وسلم وهو في بيتي فقال يا نبي الله اني كنت  
 في امرأة فزوجت عليها أخرى فزعمت امرأتى الاولى انها رضعت امرأتى الحديث رخصة أو رخصة بنى الله صلى الله عليه  
 وسلم لا يحرم الاملاجة والاملاجات قال عمر وفي روايته عن عبد الله بن الحرث بن نوفل : وحدثني أبو غسان المسمعي ثابعا  
 ح وثنا ابن منقث وابن بشار قال ثنا معاذ بن هشام ثنا ( ٧٣ ) أبي عن قتادة عن صالح بن أبي محرز عن أبي الخليل

عن عبد الله بن الحرث  
 عن أم الفضل ان رجلا من  
 بني عامر بن صعصعة قال  
 يا نبي الله هل يحرم الرضعة  
 الواحدة قال لا \* حدثنا  
 أبو بكر بن أبي شيبة ثنا  
 محمد بن بشر ثنا سعد بن  
 أبي عروبة عن قتادة عن  
 أبي الخليل عن عبد الله  
 بن الحرث أن أم الفضل  
 حدثت أن نبي الله صلى  
 الله عليه وسلم قال لا يحرم  
 الرضعة أو الرضعتان أو  
 الحمة أو الحمتان \* وحدثنا  
 أبو بكر بن أبي شيبة  
 واسحق بن ابراهيم جميعا  
 عن عبيد بن سليمان عن  
 ابن أبي شربة بهذا  
 الاسناد أما ما نقل  
 كرزاه ابن بشر أو  
 الرضعتان أو الحمتان وأما  
 ابن أبي شربة ما نقله  
 والمصنف \* وحدثنا ابن  
 أبي عمير ثنا بشر بن  
 السري ثنا جابر بن سعة  
 عن قتادة عن أبي الخليل  
 عن عبد الله بن الحرث  
 ابن نوفل عن أم الفضل

نعم راستدلهم به في عمله ان شاء الله تعالى (م) ولا حجة لهم فيه لانهم ثبتت الامن طريقها والقرآن  
 لا يثبت الا احاد \* فان قيل وان لم يثبت كونه قرآنا فيصع به في عدد الرضعات لان المسائل العلمية يصح  
 التمسك فيها بالاحاد \* قيل هذا وان قال به بعض الأصوليين فقد أنكره حذافهم قالوا انها لم ترفع فليس  
 بقرآن ولا حديث وأصلهم تركه على انه حديث وأيضاً ورد بطريق الاحاد في اجرة المادة فيه أن  
 يتوارى وخبر الاحاد اطرف اليه القواعد حقه اعتباراً \* هل قالوا كان قرآناً ولم يتوارى لانه نسخ  
 \* فقايد اجبت أنفسكم بالنسوخ لا يعمل به وكذلك قول عائشة وهو ما يثبت قرآننا في قرآننا ما نوحنا  
 (ع) وقال بعضهم في حديث لا يحرم الحمة والمصتن لعل هذا حين كان يشترط في العريم عشر  
 رضعات فلما انتسخ ارتفع الحكم وأما من قدح فيه بأنه من قول عائشة فلا يسلم له لانه ثبت رخص من  
 طرق صحاح وقد ذكره مسلم من رواية أم الفضل وعده بعضهم بأنه اضطرب فيه أحاديث الرضاع  
 عن عائشة فقال ابن الزبير حديثها من امره وعنها مرة عن أبيه ومرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال  
 وادار جسنالي القرآن فلا عدي في القرآن وقد نزله صلى الله عليه وسلم بركة النسب ولا عدي في النسب  
 الا مجرد الوجود (ط) انص مالم يلف في الباب حديث لا يحرم الحمة والمصتن ويمكن حمله على ما اذا  
 لم يعلم وصول اللبن الى جوف الرضيع ويشهد لهذا التأويل قوله عشر رضعات معلومات فوضفها  
 بالمعلومات تحريزاً عما يشك في وصوله (قوله الاملاجة) (ع) قال أبو عبيد بن المصنف والملح المصنوع  
 الصبي أسه بملجها وأما الرضاعة والرضاع في رضع الصبي فقال ابن السكيت وغيره في الرضاع  
 والكسر وأما رضع بضم الصاد فهو راضع فنهنا اذا كان ثماوي يجمع على رضع ومنه قول سبعة  
 أن ابن الاكوع واليوم يوم الرضع أي يوم هلاك الثمام (ط) ويقال فيه الاملاحة بالحاء المهملة (قوله  
 في سند الآخر جبان) (م) هذا هو بفتح الحاء المهملة وبالباء الموحدة وهو جبان بن هلال بن أبي  
 البصري برى عن هشام وسعيد وغيرهما (قوله عن عائشة كان نعايتي قرآناً عشر رمل  
 يحرم الحديث الى آخره) \* قلت قد تقدم انه اخبر به في التائيل الجهر وسيد الغائل ما نشر  
 ثلاث انظار هذا الحديث وقال الشافعي لا يحرم أقل من خمس وتندب به فقال لا يحرم أول من  
 عشرة (قوله امرأتى الحديث) بضم الحاء واسكان الدال أي الحديث (قوله الاملاجة) بكسر المزة  
 وبالجمجمة المحقة وهي المصة يقال ملج الصبي أمه وأبنته (قوله حدثنا صالح حدثنا عطاء \* هو  
 حبان بن هلال بفتح الحاء وبالوحدة (قوله كانه أنزل من القرآن الى آخره) (ب) قد تقدم انه اخبر  
 به الشافعي القائل بالحق وغيره العائن بالشرع فالتأني يجعل الفهريق قوله وهي رآه الى

( ١٠ - شرح الابن والسنوي - رابع )  
 \* حدثني أحمد بن سعيد الدارمي ثنا جابر ثنا عطاء عن أبي الخليل عن ... بن حرث - أم الفضل - أخرج الي  
 صلى الله عليه وسلم أحرم المصة فقال لا \* حدثنا يحيى بن يحيى قال سمرأث على ذلك بن ع. ر. الله \* أبي بكر بن حمزة عن عائشة  
 أنها قالت كان فيما أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرم من سمن يمتد به مملوك فتنزل رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم وهن فيما يفسر من القرآن \* حدثنا عبد الله بن مسعود العنسي ثنا سليمان بن دلال عن يحيى ودران بن عبيد عن مرة

فالشاهد بجعل الضمير في قوله وهي تقرأ جمع إلى الجنس لأنها أقرب فالمعنى أن العشر تسمن بنفس ولكن هذا النسخ تأخر جدوا وتأخره جدا وفي معنى الله عليه وسلم وبعض الناس لم يبلغه النسخ لقرب عبد النسخ فكان يتلوه قرأنا فلهذا النسخ ترك ويكون العشر على قولنا منسوخة الحكم والتلاوة والجنس منسوخة التلاوة قط كآية الرجم ومن يجمع على العشر بجعل الضمير عائدا على العشر ويكون من يقرؤها لم يبلغه أيضا النسخ وليس المعنى أن تلاوتها كانت ثابتة وتركها لأن القرآن محفوظ (ع) ولا حجة علم فيه وقد تقدم

### وأحاديث رضاع الكبير

(قوله جاءته سهلة بنت سهيل) (ع) وقيل إن اسمها سلمى بنت عمار أنصارية (قوله من دخول سالم) (ط) سالم هو سالم بن معقل مولى سلمى بنت عمار الأنصارية وزوجة أبي حذيفة وقيل سهلة بنت سهيل وقيل اسمها غير هذا وكان أبو حذيفة يتناهى على عادة العرب ونشأ في حجر أبي حذيفة وزوجته نشأة الابن فلما نزل ادعواهم لأنهم بطل حكم التبن وبقي سالم على دخوله على سهلة بحكم الصغر فلما بلغ مبلغ الرجال وجد أبو حذيفة وزوجته في نفوسهما كراهية دخوله وشق عليهما أن ينعاه الدخول لسابق الالفة فسألت سهلة كذا كذا (قوله) ذكر جماعة من المؤرخين أنه لما طعن عمر وقيل له لو استخلفت يا أمير المؤمنين فقال رضوان الله عليه أن ترككم فقد ترككم من هو خير مني وإن استخفتم فقد استخفتم من هو خير مني لو كان أبو عبيدة جيا استخفتم فإن سألني ربي قلت سمعت نبيك صلى الله عليه وسلم يقول أنه أمين هذه الأمة ولو كان سالم مولى أبي حذيفة جيا استخفتم فإن سألني ربي أقول إن سالم يحب الله جال ولم يخف الله ما عاص فقيل له لو عهدت إلى ابنك عبد الله فإنه لما أهله فله ودينه وقدم اسلامه فقال بحسب آل الخطاب أن يحاسب منهم عن أمر هذه الأمة رجل واحد ولو ددت أني خرجت من هذا الأمر كما فعلت على ولاني (قوله) وكيف أرضعه وهو رجل كبير (م) الجمهور أن رضاع الكبير لا يؤثر في حرمة ولا رفع حجاب وقال داود يؤثر في رفع الحجاب خاصة (ع)

الجنس لأنها أقرب ومن يجمع به على العشر بجعل الضمير عائدا على العشر

### باب رضاع الكبير

(قوله من دخول سالم) (ط) هو سالم بن معقل مولى سلمى بنت أبي إمار الأنصارية وزوجة أبي حذيفة وقيل سلمى بنت سهيل وقيل اسمها غير هذا وكان أبو حذيفة يتناهى على عادة العرب ونشأ في حجر أبي حذيفة وزوجته نشأة الابن فلما نزل ادعواهم لأنهم بطل حكم التبن وبقي سالم على دخوله على سهلة بحكم الصغر فلما بلغ مبلغ الرجال وجد أبو حذيفة وزوجته في نفوسهما كراهية دخوله وشق عليهما أن ينعاه الدخول لسابق الالفة فسألت سهلة كذا كذا (قوله) ذكر جماعة من المؤرخين أنه لما طعن عمر وقيل له لو استخلفت يا أمير المؤمنين فقال إن ترككم فقد ترككم من هو خير مني وإن استخفتم فقد استخفتم من هو خير مني لو كان أبو عبيدة جيا استخفتم فإن سألني ربي قلت سمعت نبيك صلى الله عليه وسلم يقول أنه أمين هذه الأمة ولو كان سالم مولى أبي حذيفة جيا استخفتم فإن سألني ربي أقول إن سالم يحب الله جال ولم يخف الله ما عاص فقيل له لو عهدت إلى ابنك عبد الله فإنه لما أهله فله ودينه وقدم اسلامه فقال بحسب آل الخطاب أن يحاسب منهم عن أمر هذه الأمة رجل واحد (قوله) وكيف أرضعه وهو رجل كبير (م) الجمهور أن رضاع الكبير لا يؤثر في حرمة ولا رفع حجاب

أنها سمعت عائشة تقول وهي تذكروا الذي يحرم من الرضاعة قالت حمرة قتلت عائشة نزل في القرآن عشر رضعات معلومات ثم نزل أيضا خمس معلومات وحديثه محمد بن مني ثنا عبد الوهاب سمعت يحيى بن سعيد قال أخبرني حمرة أنها سمعت عائشة تقول بثلثة حديثنا عمر والباقي وابن أبي عمر قالانسانان بن عينة عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة قالت جاءت سهلة بنت سهيل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله أني أرى في وجه أبي حذيفة من دخول سالم وهو حليفه فقال النبي صلى الله عليه وسلم أرضعيه قالت وكيف أرضعه وهو رجل كبير فتبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال قد علمت أنه رجل كبير زاد عمره في حديثه وكان قد شهد بدرًا وفي رواية ابن أبي عمر فضصل رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو جالس اسحق بن إبراهيم الحديث محمد بن أبي عمر جيعان

وقال ابن الموارث ملخص من أخذه عاملا عائشة ومن أخذه في رفع الحجاب لم أحب إلى  
 الباجي وانفرد الإجماع على أنه لا يحرم يعني والخلاف إنما كان ولائم قطع (ط) وفيما ذكر ابن  
 الموارث عن عائشة نظر في حديث الموطأ نص في أنها إنما كانت تأخذ به في رفع الحجاب (ع) قال  
 بعضهم وهو دليل مذهبه الأثرى قولها فكنت تأمر بهن فبأن يدخل عليهن الرجال (م) ووجه  
 الجمهور قوله تعالى والوالدان برضعن أولادهن الآية وحديث مسلم الأثرى إنما الرضاة من الجماعة وما  
 في غير مسلم من قوله لا يحرم من الرضاة إلا ما بقي الأمعاء فإن الآية منمت أن يكون ما بعد الحولين  
 تحكم على الحولين والحديثان ينفان رضاع الكبريلان رضاعه لا ينفى الجوع ولا يفتق الأمعاء  
 واحتج داود بحديث سهل هذا وحده الجمهور على أنه خاص بسلم وكذلك حله أزواجه صلى الله عليه  
 وسلم ولكن نعت أن يدخل عليهن أحد هذه الرضاة يقتل لعائشة أنه خاص بسلم وأيضا قضية سالم  
 قضية في عين ثمان في غيره واحتفت بها في بنتا التني وصفان لا يوجد في غيره ولما أنجب بابور  
 متاخر فهو ناسخ لما عداه مع الملامات المؤننين من شدة الحكم في الحجاب والتخليط فيه (ط) ساق  
 مالك حديث سهل هذا في الموطأ أحسن مساقود كرهه جلد من الفرائض المدة على خصوصيته  
 بسلم **قلت** قال ابن العربي ذهب إلى ما ذهب إليه عائشة أن رضاع الكبريل يحرم عطاء واليت  
 لحديث سهل هذا قال ولعمري إنه لقوى ولو كان خاصا بسلم لقال لما ولا يكون لاحد بعدك كما قال  
 لأبي ردة في شأن الجذعة **هـ** أو عمرت امرأته إلى اليت وقال إني أريد الحج وليس معي  
 ذو عرم فقال لها ذهبي إلى زوجي وتحمل وتضع فيكون زوجا لي فصحبني معه وإنما كان رضاع  
 الكبريل لا يحرم لأن شرط الرضيع أن يكون محتاجا إلى الرضاع والمحتاج من كان في الحولين أو بعدهما  
 بمدة قريبة وهو متصل الرضاع أو بعده يوم أو يومين من فصاه (م) وفي نسخة بالمدة القريبة عندنا  
 اضطراب في المذهب هل هي الأيام البسيرة أو الشهر وقيل غير ذلك وهو عندي خلاف في حال وهو  
 القدر الذي جرت العادة أن يستفي الرضيع بالطعام فيها وقال أبو حنيفة أقصى الرضاع ثلاثون شهرا  
 وأمس كما قال وقوله تعالى وحله وفهالة ثلاثون شهرا تأخر بيان لاهل الحل وأكثر الرضاع فلامعى  
 لا يتباهى في الرضاع حاء قال زمر أمهات ثلاث سنين والتعقيق ما قلناه خلاف في حال على أصل  
 المذهب **ج** فقلت المصنف في تفسير المدة أو مدة أقوال فسر هاء في المدة بالأيام البسيرة وقيل شهر  
 وقيل شهران وقيل ثلاثة وكلها وإيان عن مالك ومعنى قوله أنه خلاف في حال أن العادة جرت في  
 الرضيع أنه لا يلم في يوم واحد بل يتدرج في أيامه وأول فيها طامه حكمها حكم الحولين فحدها مالك  
 بالأيام البسيرة والاقوال الأخر **(قوله)** فرجعت فقالت إني قد أرضعته (ع) المنعني الرضاع ورسول  
 اللين إلى الحوف ولو نصبه في الحلق ولعل رضاع لم كان هكذا ادلاجوز روية لثدي ولاسه  
 ببعض الأعضاء **(قوله)** فكنت سنة وأفر بياضها لأحدث به ربه (ع) أي من الحوف وانصب على

الثغني قال ابن أبي هرثمة  
 عبد الوهاب الثغني عن  
 أبوب عن ابن أبي مليكة  
 عن القاسم عن عائشة أن  
 سالما مولى أبي حذيفة  
 كان مع أبي حذيفة وأهله  
 في بيتهم فأتت ثغني سهلة بنت  
 سهل النبي صلى الله عليه  
 وسلم فقالت إن سالما قد بلغ  
 ما يبلغ الرجال وعقل ما عاقلوا  
 أنه يدخل علينا وإن أظن  
 أن في نفس أبي حذيفة  
 من ذلك شيء فقال لها النبي  
 صلى الله عليه وسلم أرضعيه  
 فصرخ عليه وذهب  
 الذي في نفس أبي حذيفة  
 فرجعت فقالت إني قد  
 أرضعته فذهب الذي في  
 نفس أبي حذيفة وحدثنا  
 أحمد بن إبراهيم ومحمد  
 ابن رافع واللفظ لابن  
 رافع قال لنا عبد الرزاق  
 أخبرنا ابن جريح أخبرنا  
 ابن أبي مليكة أن القاسم  
 ابن محمد بن أبي بكر أخبره  
 أن عائشة أخبرته أن سهلة  
 بنت سهل بن عمرو  
 جاءت النبي صلى الله عليه  
 وسلم فقالت يا رسول الله  
 إن سالما سالم مولى أبي  
 حذيفة متنافي يتساوق  
 بلغ ما يبلغ الرجال وسلم  
 ما لم الرجل قال أرضعيه  
 فصرخ عليه قال فكنت  
 سهلة وأفر بياضها لأحدث  
 به وهته ثم أبيت القاسم

وقال داود في رفع الحجاب خاصة (ح) وقال ابن الموارث لأعلم أن أحسنه عاملا عائشة ومن أخذه في  
 رفع الحجاب لم أحب ورکه أحب إلى الباجي وانفرد الإجماع على أنه لا يحرم يعني والمخلاف فيه إنما كان  
 أولا ثم قطع (ط) وفيما ذكر ابن الموارث عن عائشة نظر في حديث الموطأ نص في أنها كانت تأخذ به في  
 رفع الحجاب خاصة (م) واحتج داود بحديث سهل هذا وحده الجمهور على أنه خاص بسلم وأيضا قضية سالم  
 قضية في عين ثمان في غيره واحتفت بها في بنتا التني وصفان لا يوجد في غيره ولما أنجب بابور  
 متاخر فهو ناسخ لما عداه مع الملامات المؤننين من شدة الحكم في الحجاب والتخليط فيه (ط) ساق  
 مالك حديث سهل هذا في الموطأ أحسن مساقود كرهه جلد من الفرائض المدة على خصوصيته  
 بسلم **قلت** قال ابن العربي ذهب إلى ما ذهب إليه عائشة أن رضاع الكبريل يحرم عطاء واليت  
 لحديث سهل هذا قال ولعمري إنه لقوى ولو كان خاصا بسلم لقال لما ولا يكون لاحد بعدك كما قال  
 لأبي ردة في شأن الجذعة **هـ** أو عمرت امرأته إلى اليت وقال إني أريد الحج وليس معي  
 ذو عرم فقال لها ذهبي إلى زوجي وتحمل وتضع فيكون زوجا لي فصحبني معه وإنما كان رضاع  
 الكبريل لا يحرم لأن شرط الرضيع أن يكون محتاجا إلى الرضاع والمحتاج من كان في الحولين أو بعدهما  
 بمدة قريبة وهو متصل الرضاع أو بعده يوم أو يومين من فصاه (م) وفي نسخة بالمدة القريبة عندنا  
 اضطراب في المذهب هل هي الأيام البسيرة أو الشهر وقيل غير ذلك وهو عندي خلاف في حال وهو  
 القدر الذي جرت العادة أن يستفي الرضيع بالطعام فيها وقال أبو حنيفة أقصى الرضاع ثلاثون شهرا  
 وأمس كما قال وقوله تعالى وحله وفهالة ثلاثون شهرا تأخر بيان لاهل الحل وأكثر الرضاع فلامعى  
 لا يتباهى في الرضاع حاء قال زمر أمهات ثلاث سنين والتعقيق ما قلناه خلاف في حال على أصل  
 المذهب **ج** فقلت المصنف في تفسير المدة أو مدة أقوال فسر هاء في المدة بالأيام البسيرة وقيل شهر  
 وقيل شهران وقيل ثلاثة وكلها وإيان عن مالك ومعنى قوله أنه خلاف في حال أن العادة جرت في  
 الرضيع أنه لا يلم في يوم واحد بل يتدرج في أيامه وأول فيها طامه حكمها حكم الحولين فحدها مالك  
 بالأيام البسيرة والاقوال الأخر **(قوله)** فرجعت فقالت إني قد أرضعته (ع) المنعني الرضاع ورسول  
 اللين إلى الحوف ولو نصبه في الحلق ولعل رضاع لم كان هكذا ادلاجوز روية لثدي ولاسه  
 ببعض الأعضاء **(قوله)** فكنت سنة وأفر بياضها لأحدث به ربه (ع) أي من الحوف وانصب على

فَقَالَتْ لَهُ قَدْ حَدَّثَنِي حَدِيثًا جَدِيدًا فَخَبَّرَهُ قَالَ فَخَبَّرَنِي أَنَّ هَذِهِ تِلْكَ الْحَدِيثُ وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَعْنٍ ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ثَنَا شُعْبَةُ بْنُ حِجْلٍ نَافِعٌ عَنْ زَيْنَبَ بِنْتِ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ قَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ ثَلَاثَةَ أَمْثَلِهَا عَلَيَّكَ الْغُلَامُ الْإِبْرَاهِيمُ الَّذِي مَالِحِبَانٌ يَدْخُلُ عَلَى قَالِهَا ثَلَاثَ عَشْرَةَ أَمْثَلًا فِي رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَسْوَةٌ قَالَتْ إِنَّ أُمَّيْ حَدِيثُهَا قَالَتْ يَرْسُولُ اللَّهُ أَنَّ سَلَامًا يَدْخُلُ عَلَى وَهُوَ رَجُلٌ فِي نَفْسِ أَبِي حَنِيفَةَ مَثْنَى فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرْضِعِي حَتَّى يَدْخُلَ عَلَيْكَ وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَهْرُونَ بْنُ سَعِيدٍ الْإِبِلِيُّ وَالْفُطَيْحِيُّ وَهْرُونَ قَالَا ثَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي عُمَرَةُ بْنُ كَبْرٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ سَمِعْتُ جَدِّينَ نَافِعٍ يَقُولُ سَمِعْتُ زَيْنَبَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ تَقُولُ سَمِعْتُ أُمَّ سَلَمَةَ (٧٦) زَوْجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَقُولُ لثَلَاثَةَ وَاللَّهِ

مَا نَطْبِقُ نَفْسِي أَنْ رَأَيْتُ  
الْغُلَامَ قَدْ اسْتَفْنَى عَنْ  
الرِّضَاعَةِ فَهَاتَتْ لَمْ قَدْ جَاءَ  
سَهْلَةً بِنْتُ سَهْلٍ إِلَى رَسُولِ  
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
فَقَالَتْ يَارَسُولَ اللَّهِ وَاللَّهِ إِنِّي  
لَأَرَى فِي وَجْهِ أَبِي حَنِيفَةَ  
مِنْ دُخُولِ سَلَامٍ قَالَتْ فَقَالَ  
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
وَسَلَّمَ أَرْضِعِي فَقَالَتْ أَنَا ذُو  
لِحْيَةٍ فَقَالَ أَرْضِعِي بِذِهِ  
مَافِي وَجْهِ أَبِي حَنِيفَةَ  
فَقَالَتْ وَاللَّهِ مَا عَرَفْتُهُ فِي  
وَجْهِ أَبِي حَنِيفَةَ وَحَدَّثَنِي  
عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ  
الْبَيْهَقِيُّ عَنْ أَبِي عَدَى  
نُفَيْ عَقِيلِ بْنِ خَالِدٍ عَنْ  
ابْنِ شِهَابٍ أَنَّهُ أَخْبَرَنِي  
أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ  
زَيْدٍ أَنَّ أَسْمَ بْنَ زَيْنَبَ  
أُمِّي سَلَمَةَ أَخْبَرَتْهُ أَنَّ أُمَّهَا  
سَلَمَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
وَسَلَّمَ كَانَتْ تَقُولُ أَبِي سَائِرٍ

أَزْوَاجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَيْ يَدْخُلْنَ عَلَيْهِنَّ أَحَدًا ثَلَاثَ الرِّضَاعَةِ وَقُلْنَ لثَلَاثَةَ وَاللَّهِ مَا رَأَيْتُ هَذَا إِلَّا رَحِمَهُ يَارَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَسَامًا حَاسَةً فَخَبَّرَنِي أَنَّ هَذِهِ تِلْكَ الْحَدِيثُ وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَعْنٍ ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ثَنَا شُعْبَةُ بْنُ حِجْلٍ نَافِعٌ عَنْ زَيْنَبَ بِنْتِ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ قَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ ثَلَاثَةَ أَمْثَلِهَا عَلَيَّكَ الْغُلَامُ الْإِبْرَاهِيمُ الَّذِي مَالِحِبَانٌ يَدْخُلُ عَلَى قَالِهَا ثَلَاثَ عَشْرَةَ أَمْثَلًا فِي رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَسْوَةٌ قَالَتْ إِنَّ أُمَّيْ حَدِيثُهَا قَالَتْ يَرْسُولُ اللَّهُ أَنَّ سَلَامًا يَدْخُلُ عَلَى وَهُوَ رَجُلٌ فِي نَفْسِ أَبِي حَنِيفَةَ مَثْنَى فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرْضِعِي حَتَّى يَدْخُلَ عَلَيْكَ وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَهْرُونَ بْنُ سَعِيدٍ الْإِبِلِيُّ وَالْفُطَيْحِيُّ وَهْرُونَ قَالَا ثَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي عُمَرَةُ بْنُ كَبْرٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ سَمِعْتُ جَدِّينَ نَافِعٍ يَقُولُ سَمِعْتُ زَيْنَبَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ تَقُولُ سَمِعْتُ أُمَّ سَلَمَةَ (٧٦) زَوْجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَقُولُ لثَلَاثَةَ وَاللَّهِ مَا نَطْبِقُ نَفْسِي أَنْ رَأَيْتُ

## ﴿ أحاديث السبي يهدم النكاح ﴾

(قوله بعث جيشا إلى أوطاس يوم حنين) (ع) كذا الرواية وعند ابن الحنفية يوم خير باراء وهو يوم  
(قوله تخرج جوانم غشيانهم من أجل أزواجهن من المشركين) (م) المشهور أن السبي يهدم  
النكاح سيما ما وقع في روى ابن بكير أن سبيهما واسترق الرجل أقرأ على نكاحهما بهجة  
الجمهور الآية وأبى القياس لأنه إذا سبيهما ملكت رقابهما ومنافهما فيسقط ملك الزوج لاستئصال  
ملك واحد من الملكين وأيضا لو قدمت بأمان ثم سبي الزوج كان غيبته منها يعبه على سيده وليس له  
منعه من بيعه عليه ولهذا لم يفرق الحال في المشهور ووجه رواية ابن بكير أنها إذا سبوا واسترق  
الزوج حصل له عندنا عهد فلها العهد كان أحق بهما من المالك ويحفل أن وجه لانهما لا أقرأ أقر  
جميع ما يهدم الزوج ومن جهة ما يهدم العصمة وهي مما لا ينزع في ثاني حال (ع) يذهب الحسن أن  
الهدم فسخ بغير طلاق وقيل بطلاق ﴿ قلت ﴾ لما كنت تزوجة الرجل محرمة على غيره تخرجوا  
من وطء المسبيات ذوات الأزواج فزلت الآية في جوابهم يستثنى فيهن ذوات الأزواج ما ملكت  
الايان والمسيبات ذوات الأزواج داخلان في عموم ما ملكت الايمان وحصل بعض الشيوخ فيها  
أربعة أقوال المشهور ورواية ابن بكير والثالث أن السبي يهدم النكاح الآن يقدم أحدهما بأمان  
والرابع أنهم ما على نكاحهما الآن تسمى هي وبهوتها سيدها بوطء قبل أن يقدم زوجها وبهوتها  
طريق غير هذه في جعل الله هب (م) واختلف في الأمة ذات الزوج إذا بيعت فقال بعض  
الصحابة يبيعها بفسخ نكاحها العموم الآية وأبى مالك والجمهور والتحقيق أن الآية عموم خرج على  
سبب فإن قصر على سببه لم تكن لم في الآية بهجة وإن أقي على عموم الحديث برتبته فأن  
عائشة استترها ولم يفسخ نكاحها بل جبرها صلى الله عليه وسلم حين عتقت لكونه خبر واحد وفي  
تخصيص عموم القرآن به خلاف لأهل الأصول وفرق بعضهم بين السبي والشراء بأن السبي ملك  
حادث لم يكن والشراء انتقال ملك الأول وترتقا فأن في النكاح والثاني لم يحس ملكا لم يتر (ط)

لا يحرم (ب) قوله انظر انحوال الكفار انكار وغضبه صلى الله عليه وسلم في ذلك قوي فيما مضى  
ما تقدم من استدلاله على أنه يحرم حديثه به ولا جواب الآن تكون سمعت هذا قبل ورأى  
أن حديثه سهل ناسخ له وروا غيرهما من زواجه صلى الله عليه وسلم حاصبا لم كما قيل أو أن حرة  
أزواجه صلى الله عليه وسلم في تعدد الخدم بالحجاب لست كبرها كما قيل لما تقدم

## ﴿ باب هدم السبي للنكاح ﴾

(قوله بعد شالي أوطاس) هو موضع عند الطائف يعرف ولا يعرف (م) المشهور  
أن السبي يهدم النكاح سيما ما ذكره روى ابن بكير أن سبيهما واسترق الرجل أقرأ على  
نكاحهما (ب) وحصل بعض السبي فيها أربعة أقوال المشهور ورواية ابن بكير والثالث أن السبي  
يهدم النكاح الآن يقدم أحدهما بأمان والرابع ابعثهما على نكاحهما الآن تسمى هي وبهوتها سيدها  
بوطء قبل أن يقدم زوجها (م) واختلف في الأمة ذات الزوج إذا بيعت فقال بعض الصحابة يبيعها  
بفسخ نكاحها العموم الآية وأبى مالك والجمهور وحديث برتبته فأن عموم الآية أن لم  
يعصره على ما به الآن في تخصيص عموم القرآن بتعداده لا خلا ولا فرق بينهما بين السبي والشراء

أى الحليل عن أبي عقبة  
الهائمي عن أبي سعيد  
الخريري أن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يوم  
حنين بعث جيشا إلى  
أوطاس ففقدوا عداقتنا ولم  
ظهر وأصلهم وأصلهم  
سببا فكان ناسا من  
أصحاب رسول الله صلى  
الله عليه وسلم تخرج جوانم  
غشيانهم من أجل  
أزواجهن من المشركين  
فأنزل الله عز وجل في  
ذلك والمصنات من النساء  
الاملاكت أيمانكم أى

والخلاف في جهنم وانتم اوتيتهم واعتقها كاهن في يمينها (قوله) فمن لكم حلال إذا اتفقت حديثهم (ع) يدل على صحة أنكم أهل الفرق ولحق النسب فيها وهو قول الشافعي وأبي حنيفة \* وقال مالك نكاحهم منسوخ إذا أسلموا أقر وعلى نكاحهم مالم يكن محرما علينا كزوى المحرم ولولا ذلك لم يصح إلى عدة (ط) يعني بعدتهم الاستبراء بمحض من ماء الكافر لأن أنكحهم فأسدة على المشهور وخلوها من سر وط الصفة وعلى قول الشافعي وأبي حنيفة أن أنكحهم حصية فتستد عدة الوفاة وهل تعد على من بعد عدة الحرة والأمنفة ينذر على أصولهم (قوله) في سند شعبة عن أبي الخليل عن أبي سعيد (دون ذكر أبي علقمة (م) قال بعضهم كدها في نسخة الجاودي وابن مهران وكذا خرجه النسقي وفي نسخة ابن الخدازة كراي علقمة كما في حديث ابن أبي عمرو قبله (ع) بعضهم هذا هو الجاني وقال غيره إنابته هو الصواب

### أحاديث الولد للفراس وللأمر الجهر

(قوله اختصم) (ع) سبب هذا الاختصام أنهم كانوا في الجاهلية يثبتون النسب بالزنا ويتعاون الجوارى ويستأجر وهن للوطء قال ألحقته الفرزني بها الولد بأحد وأدعاه الزاني ولم ينزعه فيه أحد ألحق به فلما جاء الإسلام أبطل ذلك وألحق الولد بالعمود والصبيحة والأفرزة الثابتة (ط) وكان عتبة ابن أبي وقاص وقع بأمة فمعت فحملت فولد غلاما ثم مات عنه على سره فزار ع في السلام سعد وعبد وعنه وأخت سعدا متلحقا أحبه على عادتهم وأخت عبد فراس أياه وكانه سمع أن الشرع أثبت حكم العرائس والألم نسكن عادة في الإلحاق به ففهمى حتى أتته عليه وسلم بالولد لصاحب العرائس وقطع الإلحاق بالزنا بقوله وللأمر الجهر (قوله) فرأى شهاب بن عتبة فقال (ع) فيه أن النسب لا يعمل به في الإلحاق عند وجود ما هو أقوى سلافة الفداء وألحق بالفراس كما ألحقه في حديث اللعان وأعماله في حديث العاقلة أنه ليس ثم مراض أقزى منه والرواية في عبد الله سادى وقع لبعض بان السى ملك حاد لم يكن والشرع أن قال لك (ط) واللا في جهنم وانتم اوتيتهم واعتقها كاهن في يمينها (قوله) حلال إذا اتفقت حديثهم (ط) يعني منهن لا استبراء لأن أنكحهم بأمره على المشهور وعلى قول الشافعي وأبي حنيفة أن أنكحهم حصية فتستد عدة الوفاة وهل عدة حرة وأما فيه نظر على أصولهم

### باب الولد للفراس وللأمر الجهر

(قوله اختصم) (ع) سبب هذا الاختصام أنهم كانوا في الجاهلية يثبتون النسب بالزنا ويتعاون الجوارى ويستأجر وهن للوطء قال ألحقته الفرزني بها الولد بأحد وأدعاه الزاني ولم ينزعه فيه أحد ألحق به فلما جاء الإسلام أبطل ذلك وألحق الولد بالعمود والصبيحة والأفرزة الثابتة (ط) وكان عتبة بن أبي وقاص وقع بأمة فمعت فحملت فولد غلاما ثم مات عنه على سره فزار ع في السلام سعد وعبد وعنه وأخت سعدا متلحقا أحبه على عادتهم وأخت عبد فراس أياه وكانه سمع أن الشرع أثبت حكم العرائس والألم نسكن عادة في الإلحاق به ففهمى حتى أتته عليه وسلم بالولد لصاحب العرائس وقطع الإلحاق بالزنا بقوله وللأمر الجهر (قوله) فرأى شهاب بن عتبة فقال (ع) فيه أن النسب لا يعمل به في الإلحاق عند وجود ما هو أقوى سلافة الفداء وألحق بالفراس كما ألحقه في حديث اللعان وأعماله في حديث العاقلة أنه ليس ثم مراض أقزى منه والرواية في عبد الله سادى وقع لبعض بان السى ملك حاد لم يكن والشرع أن قال لك (ط) واللا في جهنم وانتم اوتيتهم واعتقها كاهن في يمينها (قوله) حلال إذا اتفقت حديثهم (ط) يعني منهن لا استبراء لأن أنكحهم بأمره على المشهور وعلى قول الشافعي وأبي حنيفة أن أنكحهم حصية فتستد عدة الوفاة وهل عدة حرة وأما فيه نظر على أصولهم

الأعلى عن سعيد بن قتادة عن أبي الخليل أن أبا علقمة الهاتمي حدث أن أبا سعيد الخدري حدثه أن نبي الله صلى الله عليه وسلم بعث يوم حنين سرية يعني حديث يزيد بن زريع غيره قال لا مملكت أيمانكم منهن حلال لكم ولم يذكر إذا قتبت عنتن \* وحديثه يصح بن حبيب الحارثي ثنا خالد بن يحيى بن الحرث ثنا شعبة عن قتادة \* هذا الاسناد نحوه وحديثه يصح بن حبيب الحارثي ثنا خالد بن الحرث ثنا شعبة عن قتادة عن أبي الخليل عن أبي سعيد قال أصابوا بباي يوم أو طاس لمن أزواج فنصروا فارتلت هذه الآية والخصام من النساء الا مملكت أيمانكم \* وحديثه يصح بن حبيب ثنا خالد بن يحيى بن الحرث ثنا سعيد بن قتادة بهذا الاسناد نحوه \* حديثه قتيبة بن سعيد ثابته ح وثنا محمد بن ربح أخبرنا الليث عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة أنها قالت اختصم سعد بن أبي وقاص وعبد بن ربيعة في عمام فقال سعد هذا رسول الله ابن أخي عتبة بن أبي وقاص عهد لي أنه إن أظفر شابه وقال عبد بن ربيعة هذا أخي رسول الله عهد لي أنه إن أظفر شابه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى شهاب فرأى شهاب أن عتبة بن أبي

الحفصة عبيد بن يامس نوافي ذلك حين روي عليهم قالوا وانما ملكه اياه لانه ابن امة ايسم لانه الخفة  
بأبيه وليس كازعم ان ال رواية انما هي عبيد بالياء وعلى تسليم اسقاطها لعبيدنا علم العلم بحذف ع  
حرف اللام ومنه يوسف أعرض عن هذا أي يابوسف (قوله الولد الفرائش) (ع) المراد بالفرائش  
الفرائش المهود أي الولد الحال الذي يكون فيها الفرائش أي التثنية في الوطء وحده الحفصة على  
حذف صاف والمراد صاحب الفرائش ولذلك لم يشترطوا المكان الوطء في الحرقة على ما يأتي واحتجوا  
بقول جرير

بانت فصاقه وبانت فراشا • خلق العباءة في الدماء قبلا

أي صاحب فراشا يعني زوجها والفرائش وان مع التعبير بمعنى الزوج والوجه فاعلم المراد به هنا  
الفرائش المهود كما تقدم وقد قيل ان ايقاع الفرائش على الزوج لا يفي في القصة (قوله وللماهر الجبر)  
(ع) الماهر الزاني اسم فاعل من عهر الرجل المرأة بهر هاذا اناها الفجور وعهرت هي وقهرت  
اذا زنت ثم اختلف فقيل عني بالجر رجم المحسن وقيل المجرها كناية عن الخفية أي لاحظه في الولد  
والعرب يجعل هذا شلا في الخفية يقولون له التراب اذ اراوا الخفية والنهر اذ اراؤهم الحديث اللهم  
أبدل المهر بالعباءة (قوله) كان ابو العيناء الشاعر الا مهي كثير العباءة وسد الانتراع من الآيات  
والحديث فتزاد له ولقد بقي بعض من ير يدعات فيها بالولد ووضع بين رجليه حجرا وذهب فلما  
تخذاً ابو العيناء يصرخ وجدا لجرير بين رجليه فقال من وضع هذه فقيل فلان فقال عرس والله ابن  
العائلة قال صلى الله عليه وسلم الولد الفرائش وللماهر الجبر (قوله واحصى منه ياسودة) امرها  
بالاحجاب منه مع انه احوها ثم عا (ع) قيل هو على وجه الدب لاسيما في حق أزواجه صلى الله عليه  
وسلم وتخليص امر الحجاب: زيادته على غيره من فيه (د) وكقوله لعائشة فوطاة في امران أم  
مكدم أفيدوا بان انا السائب ربه وقال العاطمة بنت قيس اتعتلى الى بيت ابن أم مكتوم فضعين  
ثيابك عنده فاحب لها من لآز واجه (م) اتفقوا على ان الحرفة فرائش بالقد (ع) بشرط ان كان  
لوطه ولحرق الولد وهو ان تأل به لسة أشهر فأكرم (م) وأما اذمة فاعلم ان يكون هو ابا لوط  
اذا ثبت بينه أو اعتراف فبات في من ولد لحق به لان يفي به بدعوى الاحتباء • واذا في  
بينه في ذلك على قولين والفرق بين الأمت والحرفة في ذلك ون الحرفة ما كتبه ر دالا لوطه  
جاء من امرع العدة نية ازالة لوطه لامة فتزوي لوجوه كثيرة فلا تكون فرائش حتى ثبت  
الوطء وصحة هذا الفرق قاذ بعض شيوخنا حتى رعم ان السباب العريضا شري عليه راد  
غالب الا لوطه وظهر من الحال انها يسلكهم لاسيما لمر به انها تكون فرائشا وان لم يثبت لوطه لان  
هذه الأوصاف الخفية الحرفة ورائتهم بعضهم لهذا بما في كتاب العدد من انه اذا مات السيد  
والزوج وجعل الأول وكان بين المرتين أكثر من شهرين وخمس لبال ان عليها أقصى الأجل  
الالحاق بزوج وجوده مدة أربعة منه (قوله الولد الفرائش) أي الحالة التي يكون فيها الفرائش أي  
التثنية في الوطء أي ولد لست أشهر فأكرم ذلك جلته الحفصة على حذف مصفى أي صا -  
الفرائش ولذلك لم يشترطوا ان كان لوطه في الحرفة (قوله وللماهر الجبر) العاشر في شهر  
الرجل المرأة بهر هاذا اناها الفجور • كما اختلف فقيل عني بالجر رجم المحسن وقيل المجرها  
كناية عن الخفية أي لاحظه في الولد (قوله واحصى منه ياسودة) امرها بالدب با و احصاها  
نظم حرمة أزواجه صلى الله عليه وسلم وزادته في نقايا امر الحجاب على غيره من وذهب بعض

الولد الفرائش وللماهر  
الجبر واحصى منه  
ياسودة بنت زبعة قالت  
فلم ير سودة قط ولم يذكر  
محمد بن ربح قوله يا عبد  
• حدثنا سعيد بن منصور  
وأبو بكر بن أبي شيبة  
وعمر والشافع قالوا ثنا  
سفيان بن عيينة ح وثنا  
عبد بن جند أحسن عبيد  
الزقاق أحدثنا معمر  
كلاهما عن الزهري بهذا  
الاسناد نحوه غير ان معمر  
وابن عيينة في حديثهما  
لولد الفرائش ولم يذكر  
للماهر الجبر • وحدثني  
محمد بن رافع وعبد بن جند  
قال ابن رافع ثنا عبد  
الزقاق ثنا معمر عن  
الزهري عن سعيد بن  
السيد وأبي سلمة عن أبي  
هريرة أن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم قال الولد  
للفرائش وللماهر الجبر  
• وحدثنا سعيد بن منصور  
وزهير بن حرب وعبد  
الاعلى بن حماد وعمر  
الناقد قالوا ثنا عفان عن  
الزهري أن ابن منصور  
قال عن سعيد عن أبي  
هريرة وأما عبد الاعلى  
فقال عن أبي سلمة أو عن  
سعيد عن أبي هريرة وقال



مع حيفته لانه علق على امكان حليقة وطه السيد احكام الوطه . واجاب بعضهم عن هذا بان أم الولد  
صارن كمراته لسيدها لما تقسم من ايلادها فلها لم يعتبر اعترافها بالوطه بعد رجوعها اليه من عصية  
زوجها بخلاف الأمت التي لم تلد قط وشذا وخيفته في الأمة وقال لا تكون فراشا لا بولد واستلحقه لها  
تأتي به بعد ذلك من ولد فهو له الآن بنفيه واحتج بان الأمة لو كانت فراشا بالوطه لكانت فراشا  
بملك وتسلقت بها احكام الحرمة على صاحب الفراش وما قاله غير صحيح لان الحرمة كانت لا ترد الا  
للوطه جعل الشرع العقد فيها بمنزلة الوطه على ما تقدم في تقرير العرف وتنازع المالكية والخنفية  
الحديث فقالت المالكية هو رد على الخنفية فانه الحق الولد زمة ولم يثبت انها ولدت منه فيها قبل  
وقالت الخنفية هو ايضا رد عليكم فانه الحق زمة ولم يذكر انه اعترف بوطنها وهذا الظاهر لم يقل  
به أحد لا منا ولا منكم فوجب أن يسقط تعلقا للجميع بالحديث والجواب بأنه محمول على أن زمة  
عرف ووطوه لها لا اعترافه عنده صلى الله عليه وسلم أو باستعاضة وهذا التأويل اضطررنا اليه ما ذكرتم  
من اتعاقب الجميع على منع الحاق الولد بابيه الآن يثبت بسبب واختلافنا في السبب فقلنا ثبت الوطه  
وقم استلحاق ولد سابق ولد سابق معانهم انه لم يكن وثب الوطه لا يعلم عدمه فاستنعنا بكم  
وأمكن تأويلنا فوجب حمل الحديث عليه (ع) واحتج بالحديث أحد والثوري والأوزاعي أن الرنا  
يحرّم الحلال وجعلوا الامر بالايجاب واجبا وهو أحد قولين مالك والصحيح من قوله وقول الشافعي  
أن الرنا لا يحرّم حلالا لا ما جرى لهم من قولهم انه لا يعمل للزاني كاح ابنته المخالفة من مائة العاصد  
وأحياه ابن الماجشون طرد الاصل وابطال الحكم الحرام وقال المرفي انما أمرها بالايجاب  
منه لأنها أحقية منه ولست بأخت له والي صلى الله عليه وسلم لم يحكم في بارلهم انما علمهم بالحكم أن  
لو ادعى ولدا صاحب فراش وزان وليس الامر هنا كذلك لان عتبه عدالم مدع أحدهما شيئا ولا يلزم  
أحد همد دعوى غيره فلا يلزم عتبه دعوى أخيه ولا زمة دعوى انتموا الى هذا ذهب الباغي وقال انه  
أصح الأقوال وقال معنى قوله هو لك باعسداى هو لك ملك لانه لم يثبت بسبه وانما أقرله عبد الأخوة  
فيه في ملكه لانه ابن أمة أي عولم يكن بذلك أخا سودة لان زمة تلمس بسببه قال ولو كان استلحقه  
لزمة لما تمى عنه سودة ولا أمرها بقطع رجها وقول عائشة لما رأى من شبهة عتبه تأويل منها اذ يكون  
على تأكيد المنع بالايجاب عند هؤلاء على الوحوب لادعى الاحتياط لعلت أما مسألة أن الرنا  
يحرّم الحلال في التهذيب ونزى بأمر زوجته حرمت عليه رجحه وفي الموطأ لا يحرم الرنا حلالا  
وأحماه على ما في الموطأ لا اختلاف بينهم فيه انتهى وتعب عن الرادى بان اعطها في الأم فليعارفها  
والأسر بالعراق قد يكون على وجه السبب يرجع الى الكراهة والاكثروا قعود الرادى أن  
مراده بالأمر بالعراق على الوحوب وهو الذي نص عليه في كتابه ان حبيب قال عليه ما ملك  
وبعضهم حمل المدونة على الكراهة فيحصل ثلاثة أقوال صوابا يحرّم قال ابو حنيفة وعمران بن حصين  
في حواصن التابعين وبانه لا يحرم قال الشافعي واكرهه قال ابن الموارى وأما مسئلة احتجاب سودة  
كل واجبا فقال ابن عمر في لعانونه لا يبق بمراتهم لا سيما المردى في حمله صلى الله عليه وسلم لم يحكم  
في بارلة القوم فانه لا يبق عمره بل لم يحكم الا بمرم وقد يمكن عدمه من أحد العلام وحجب سودة عن  
الحديث الى أنه أمرها بالاحتجاب لا بأس على من عمل أن سبب لانه لا يكون فراشا  
بل لا يكون فراشا لا بولد واستلحقه بها تأويل مدلل وأدله ذاتيية لم يجعل قوله  
صلى الله عليه وسلم هو لك باعسداى ما كانت بسببه لأنه أعاك (اب) فان توالى الشاعر الاعمى

الخطبة الخمسة بالاعوة ولم يراع شهاولو راعاه لراعاه في الالحاق

﴿ فصل ﴾ (ع) وفي حكمه صلى الله عليه وسلم بالولد للفراش وحكمه بالاحتجاب لاجل الشبه  
القضاء بحكمين في مسئلة الاحتجاب انما هو نوب واحتياط لأزواجه صلى الله عليه وسلم كما تقدم  
﴿ قلت ﴾ قال نفي الدين جعل بعض المالكية الحديث دليلا لقاعدته من قواعدهم هي أن  
الفرع اذا أشبه أصلين ودار بينهما على حكمين لانه لو أعطى حكم أحدهما فقط لزم الغناء  
شبه بالآخر والعرض انه أشبهه وبياته من الحديث انه أعطى حكم الفراش فألحق بالنسب ولم يحضه  
فأمرها بالاحتجاب وأعطى حكم النسب فأمرها بالاحتجاب ولم يحضه فألحق بالولد بالفراش وقال  
ويعترض على أحدهم هذان الحديثان صورة الزاوع في تلك القاعدة انما هي اذا دار العرض بين  
أصلين شرعيين يقتضي الشرع الحاقه بكل واحد منهما والشبه هاهنا لا يقتضي الشرع الحاقه  
بعضه وانما أمرها بالاحتجاب احتياطا ولرشادا الى مصلحته وجوبه لا على وجوب حكم شرعي

﴿ فصل ﴾ (ع) ويتعلق بالحديث الكلام على استلحاق الأخ لأخيه فتمنع مالك وعنه الشافعي  
اذا لم يكن ثم وارث غيره وأخرج بالحديث لأن زعمه لم يستلحق ولا اعترف بالوطء فليس الاستلحاق  
أخيه والحواب أنه بقي وجه ثالث أن يكون ثبت عنده وطء زعمه باستعاضة أو غيرها فلا يحتاج الى  
اعتراف وانما يصعب هذا على الحنفية العاقلين بانه لا يثبت الفرائض الا بالولد سابق كما تقدم ولا ولد  
سابق ولهذا ضافت الحال عليهم في الحديث بما قرر فقال بعضهم انما الرأية في الحديث ههنا عبد  
باسقاط الياء أي هو لك ملك كما قلنا وتقدم الحواب عنه وأيضاهو يشترط في استلحاق الأخ لأخيه  
أن لا يكون وارثا غيره فان كان فجنى واهه جميع الاولاد وعده ثم وارث غيره وهي سودة ولم  
تستلحق معه فسقط تعاقبه بالحديث وأجاب أصحابه بأن زعمه توفي كافر أو سودة مسلمة لا تر فيه  
فصار كالمسلم فصار عده كانه كل الورثة وأجاب أصحابها بأنها وان مات الميراث هي ابنته فلا بد  
من رصاها لاداليلق أخوها علمان لم ترضه وقد سلم ان له ماله ما يقول ان جميع الورثة اد  
اتقوا على الحاق نسبها لثقة وان لم يكونوا عدا ولا وزعم المذهب والقياس خلافه  
وهذا هو منه على المذهب وانما هو مذهب الشافعي كما تقدم فعده أن الورثة اذا اجتمعوا على العمل  
الميت ورد عليهم بعض أصحابها بأباه لولا عمله في الاستلحاق لولا عمله في نفي حله وطء الميت  
وهذا لا يلزمهم لان هذا العمل أحد الورثة وهو يشترط أن يجمع فيه بين واجماع جميعهم في الاستلحاق  
يمكن ولا يمكن في نفي العمل ولعل ان القصار رأى شيئا في المذهب فتأول منه على المذهب ما قبله عنه

﴿ فصل ﴾ (ع) ويتعلق بماتن فيه أن يقرأ أحد الورثة بوارث كاحوين أحدهما اثالث  
فقبل عدنا عليه فاضل اسكاره على اقراره وقيل تساويا في ما يسده في الاسكار له او سده في  
النسب وقيل يقسم المقر له بقية الورثة فاضل الاسكار كمال تداهاه انه ان وجهه عددي لازا مقر  
سلمه فيقول بقية الورثة بعد أن سلمته يرجع ملكا لبيت ترثه ورثته ومن رثته فيقول المار له

كثير الدعاية وشبهه الا تراعى من الآيات والحديث وترايد له ولقد فاني بعض من يمد دعائه بهاد لولد  
ووضع بين رحليه حجرا فلما أحد أو العيا به صرنا وحدا لخر بين رحليا قال من وضع هذه وقيل  
فلان فقال عرض والله بن ابن العاعة قال صلى الله عليه وسلم لو ساعى من ولده حر لحر

﴿ باب العمل بالقافة ﴾

﴿ من يترك أسار رحمة بعض التاء وضع الرأية نفي وتنفية برسر لسرور والمرض والاسار بر

[illegible]

(أحاديث القافة)

(قوله) ثم قال أسرار وجهه (ع) الأسرار الخطوط التي تتكون الجبهة وأعضاءها وسر روافد أسرار وأسار جمع الجمع وفي صفة حصى التنعليه وسمله وروق الجبال يطرد في أسره وجهه غير كتابة عن إطلاق وجهه الملبك وجران ماء البشر والحنن في مختلف المقضب والخزبن (قوله) حمزا (ع) المعروف والذي ضبطه الحفاظ أنه يقع الحيم وكسر الميم الأولى هو اختلافه عن ابن جرج في كتاب الدار فطن عنه أنه كان يقول بفتح الزاي والذي قديمه أبو عمر تصاميمه ساكنة ورواها مسكورة والصواب الأول لأنه روي أنه أنعم لمي حمزا لأنه كان إذا أخذ أسرار حمز ناصيته وقال الزبير بن بكار خلق لحيتيه وكان من بني مدج وكانت القياقة فهم وفي بني أسد قلت قال في الدين اختلاف قول السلف في القياقة هل هي تخمته بني مدج أم لا لأن المراهي فيها إنما هو أراك الشبه وذلك غير خاص بهم أو يقال إن لهم في ذلك قوة ليست للغيرهم وكان يقال في علوم العرب ثلاثة السياقة والبقاقة والقياقة فالسياقة ثم زاب الأرض فيعلم بها الاستقامة على الطريق أو ألتجوج عنها والبقاقة زجر الطير والطيرة والغاؤل ونحو ذلك والقياقة اعتبار الشبه بالخلق النسب (قوله) ان بعض هذه الأقدام لبعض (م) ذكر أبو داود عن أحمد بن صالح أن أسامة

كان شديد السواد وكان أبوه أبيض من الطعن فكانت الجاهلية تعين في نسبته لذلك فلما قال القائل ذلك وكانت العرب تسمى لقول القائل سري صلى الله عليه وسلم بذلك لأنه كاف لهم من الطعن (ع) زيد بن حارثة عربي صريح من كلب أصابه سبي فاشتراه حكيم بن حزام لعنته خطيئة بنت خويلد فوهبته للنبي صلى الله عليه وسلم فبناه فكان يدعى زيد بن محمد حتى زلت أدمعهم لأبائهم فقيل زيد بن حارثة وابنه أسامة وأمه أم أيمن واسمها بركة وتدعى أم القليظة أيضا ولم أر من المؤرخين من ذكر أنها كانت سوداء إلا أحمد بن سعيد الصيرفي فإنه ذكر في تاريخه بسنده إلى ابن سيرين أنها كانت سوداء وأراه ليس بصحيح لأنه لو صح لم ينكر الناس لونه إذ لا يبعد أن يولد الأبيض الأسود من السوداء وقد رفع الناس نسبها إلى العمان \* وذكر مسلم في كتاب الجهاد عن ابن شهاب أن أم أيمن كانت من الحبشة وصيفة لعبد الله والد النبي صلى الله عليه وسلم وكذا ذكر الواقدي إلا أن يكون معنى قول ابن شهاب حبشية أنها من مهاجرة الحبشة فإنها كانت منهم كما قال عمر لاسماء بنت عميس الحبشية هذه \* وكانت للنبي صلى الله عليه وسلم حبشية أخرى أيضا تسمى بركة كانت تخدم أم حبيبة فلعنه اختلط أمرها لاشتباه اسمهما \* وذكر بعض المؤرخين أن أم أيمن هذه من سبي جيش أبرهة صاحب الفيل لما نهزم من مكة أخذها عبد المطلب من نضل عسكره وهذا يؤكدهما ذكر ابن سيرين (م) أثبت العمل بالقافة الشامي ونفاه أبو حنيفة والمشهور عن مالك أنبأه في الاماء دون الحرائر \* وروى عنه ابن وهب أنبأه في الحرائر \* ووجه الاتيان الحديث لأنه صلى الله عليه وسلم استبشر بذلك ولا يستبشر بباطل وقوله احتجبي منه ياسودة إنما قاله رعا للشبهة معتبة \* وأصح النافي بأنه لامن في قضية الجاهلي ولم ينتظر حتى تقع وينظر الشبه وأيضا فقال في قضية الجاهلي فإن جاءت به على صفة كذا فهو لعلان بجانب به على الصفة المذكورة ولم يقض الحكم ولا حدها فذلك على الغاء الشبه \* وأجيب بأننا فرأى يرجع إليه فهو مقدم على الشبه فلم ينقض الحكم المبني عليه بظاهره وما يضافه مما يمتنع عن درجته كالأينة من الحكم بالنسب إذا وجد ما يضافه \* ووجه الرقي أن الحرائر فرأى يرجع إليه وهو أقوى من الشبه والامراض في الاماء فافتقرت فيه إلى صراحة الشبه \* ولعلنا قد علمنا أن السنة أحد الأدلة الخمسة والسنة هي ما استدللنا عليه صلى الله عليه وسلم أو فعله أو أقراره ولا نزاع في أن امرأته دليل إذا بقى على محرم وإذا تحقق الاقرار فابعد من الخلاف في بعض الأمور إنما هو خلاف في بعض مناهل واحد في تلك الأمور أقرار أم لا \* فأصح الشافعي على العمل بالقافة بقضية عجز المذهب هذا لأنه صلى الله عليه وسلم لم يفر بل صدر منه ما هو أخص من الاقرار وهو سروره صلى الله عليه وسلم \* واعترض عليه القاضي ابن الباقلاني بأنه إنما ينكره لأنه وافق الحق الذي هو امرأتها وإنما استبشر لأن المضافين كانوا يظنون في نسب أسامة لسواده وبياض زيد ركاز صلى الله عليه وسلم يتأذى من ولهم ذلك فلهذا قال عجز ذلك وهم يعتقدون حكم القافة استبشر لآلهم أنه ابنه ونسب كدبهم على ما يستندون من صحة الامناء بالقافة \* وأجاب ابن الخياط في كتابه الاصل عن هذا الاعتراض بما تركته خشية الإطالة (ع) ولا خلاف عند القائلين بالقافة أنها إنما تكون فباء شكل من فراتين

الاماء دون الحرائر وروى ابن وهب أنبأه في الحرائر (ع) ولا خلاف عند القائلين بالقافة أنها إنما تكون فباء شكل من فراتين ثابتين كما يطورها البائع والمشتري في طهر واحد قبل الاستبراء من وطء البائع فأنى لولده أن يكون من سته أسهر من وطء المشتري وأن من أنص الحن من وطء البائع

ثابتين كامة يطوها البائع والمشتري في طهر واحد قبل الاستبراء من وطء البائع ثلثي بولاء كثر من ستة أشهر من وطء المشتري وأقل من أقصى الحمل من وطء البائع فالمشتري وإن كان ممنوعاً من الوطء له شبهة تسلط الملك وحصة العدة ولهذا افرق مالك بين السكاح والمكاف هذا إذا لم يصح عقد النكاح في العدة ويصح عقد الاستبراء في الاستبراء ولم يضر النكاح في العدة بالجمل والعفلة لأنه يجب عليه أن يمضف فرجح العدة الصحيح والوطء فيه دون غيره ورأى في القول الآخر أن الجمل يحكم السكاح في العدة والنسيان عنده يوجب العرائش حكماً كالأول يمكن فرائش قد تقدم مع فساد العقد وتصريم الوطء في لحوق الولد لنسبه العقد \* واحتج إذا ألحقته القافة بالوطء بما بدعيه مما فقال ممنوعون يكون ابنهما وقال وعمر ومالك يترك حتى يكبر فيؤا إلى أبيهما شاء وقال ابن مسleme وان الماحسون يلحق بأكثرها شها قال ابن مسleme الآن يعلم الأول فليحق به واختلف الخعية الآبون من القافة إذا تنازع الرجلان وأشكك فقال أبو حنيفة يلحق بالرجلين والمرأتين وكذا في الموازنة وقال أبو يوسف يلحق بالرجلين ولا يلحق بالمرأتين وقال محمد بن الحسن نحوه يلحق بالآباء وان كثروا ولا يلحق بالإبام واحدة وقال اسحق والشافعي في القديم يقرع بينهم

### باب أحاديث القسم بين الزوجات

(قوله في السدي حديث يحيى بن سعيد عن سفیان عن محمد بن أبي بكر عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن أبيه عن أم سامة) (ع) كذا في أصولنا وفي بعض النسخ اختلال لا يلتصق إليه ونقصه الدار فطلى على مسلم فقال أسنمن طريقي يحيى هـ وطريقي حصن بن غياث بعده وأرسله من طريق عبد الله بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن رسول الله صلى الله عليه وسلم (ع) ولا تعقب على مسلم لأنه بن علة وهذا يدل على ما ذكرناه أول الكتاب أو ما عده من ذكره على الحديث وقد وفي به وذكره في الأبواب خلاف قول من ذهب إلى أنه مانع من تمام الكتاب على ما ذهب إليه الحاكم (قوله أنه ليس بك على أهلها حران) (ط) الضعيف في أنه صغير أمر وشأن أي الأمر والشأن وهو أن الاحتقار ويسى بالأهل نفسه صلى الله عليه وسلم وكل من الزوجين أهل (قوله لا طعنا على الله عليه وسلم بهذا الكلام الحسن عيباً للفتنة في الاقتصار على الثلاث أي ليس اقتصاري على الثلاث وهو أن على ولا لعدم رغبة فيه ولا كمالاً له لئلا يتركهم ثم خيرها بين الثلاث ولا قضاء له به أو بين السبع ويقضى لقية أو واجه على به على القضاء على ما أتى فاختار الثلاث ليقرب رجوعه إليها لأن في قضاء السبع لتفريقها طوعاً وبغيرها وقيل المراد ما أهلها قبلتها لأن الأعراس عن المرأة وعدم المبالاة ما يدل على عدم المبالاة ما أهلها طالباً على الأول متعلقه هو أن وهي على الثاني السبب أي لا يلحق أهلها هو أن

### باب القسم بين الزوجات

(قوله في السدي حديث يحيى بن سعيد عن سفیان عن محمد بن أبي بكر عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن أبيه عن أم سامة) (ع) كذا في أصولنا وفي بعض النسخ اختلال لا يلتصق إليه ونقصه الدار فطلى على مسلم فقال أسنمن طريقي يحيى هـ وطريقي حصن بن غياث بعده وأرسله من طريق عبد الله بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن رسول الله صلى الله عليه وسلم (ع) ولا تعقب على مسلم لأنه بن علة وهذا يدل على ما ذكرناه أول الكتاب أو ما عده من ذكره على الحديث وقد وفي به وذكره في الأبواب خلاف قول من ذهب إلى أنه مانع من تمام الكتاب على ما ذهب إليه الحاكم (قوله أنه ليس بك على أهلها حران) (ط) الضعيف في أنه صغير أمر وشأن أي الأمر والشأن وهو أن الاحتقار ويسى بالأهل نفسه صلى الله عليه وسلم وكل من الزوجين أهل (قوله لا طعنا على الله عليه وسلم بهذا الكلام الحسن عيباً للفتنة في الاقتصار على الثلاث أي ليس اقتصاري على الثلاث وهو أن على ولا لعدم رغبة فيه ولا كمالاً له لئلا يتركهم ثم خيرها بين الثلاث ولا قضاء له به أو بين السبع ويقضى لقية أو واجه على به على القضاء على ما أتى فاختار الثلاث ليقرب رجوعه إليها لأن في قضاء السبع لتفريقها طوعاً وبغيرها وقيل المراد ما أهلها قبلتها لأن الأعراس عن المرأة وعدم المبالاة ما يدل على عدم المبالاة ما أهلها طالباً على الأول متعلقه هو أن وهي على الثاني السبب أي لا يلحق أهلها هو أن

وبدت أقدمهما فقال إن هذه الأقدام بينهما من بعضه وحدثناه منصور بن أبي مزاحم ثنا إبراهيم بن سعد عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت دخل قائم ورسول الله صلى الله عليه وسلم شاهد وأمانة بن زيد بن حارثة مضطربان فقال إن هذه الأقدام بينهما من بعض فسر بذلك النبي صلى الله عليه وسلم وأعجبه وأحمر به عائشة وحدثني حرملة بن يحيى أخبرنا ابن وهب أخبرني يونس بن عتبة عن عبد بن جبر أن ابن عبد الله زاق أخبرنا عمر بن الخطاب عن الزهري بهذا الإسناد يعني حديثهم وزاد في حديث يونس وكان مجز زفافاً وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ومحمد بن حاتم ويعقوب بن إبراهيم واللفظ لابي بكر قالوا ثنا يحيى بن سعيد عن سفیان عن محمد بن أبي بكر عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن أبيه عن أم سامة) (ع) كذا في أصولنا وفي بعض النسخ اختلال لا يلتصق إليه ونقصه الدار فطلى على مسلم فقال أسنمن طريقي يحيى هـ وطريقي حصن بن غياث بعده وأرسله من طريق عبد الله بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن رسول الله صلى الله عليه وسلم (ع) ولا تعقب على مسلم لأنه بن علة وهذا يدل على ما ذكرناه أول الكتاب أو ما عده من ذكره على الحديث وقد وفي به وذكره في الأبواب خلاف قول من ذهب إلى أنه مانع من تمام الكتاب على ما ذهب إليه الحاكم (قوله أنه ليس بك على أهلها حران) (ط) الضعيف في أنه صغير أمر وشأن أي الأمر والشأن وهو أن الاحتقار ويسى بالأهل نفسه صلى الله عليه وسلم وكل من الزوجين أهل (قوله لا طعنا على الله عليه وسلم بهذا الكلام الحسن عيباً للفتنة في الاقتصار على الثلاث أي ليس اقتصاري على الثلاث وهو أن على ولا لعدم رغبة فيه ولا كمالاً له لئلا يتركهم ثم خيرها بين الثلاث ولا قضاء له به أو بين السبع ويقضى لقية أو واجه على به على القضاء على ما أتى فاختار الثلاث ليقرب رجوعه إليها لأن في قضاء السبع لتفريقها طوعاً وبغيرها وقيل المراد ما أهلها قبلتها لأن الأعراس عن المرأة وعدم المبالاة ما يدل على عدم المبالاة ما أهلها طالباً على الأول متعلقه هو أن وهي على الثاني السبب أي لا يلحق أهلها هو أن

سبعك (قوله ان شئت سبع لك وان سبعت لك سبعت الناسي) (قلت) اشتقوا فعل من الواحد الى العشرة بمعنى سبع اقام سبعا وثلاث اقام ثلاثا وسبع الاناء اذا غسله سبعا واختف بعد التسبيح والتثنية هل يقسم لأزواجه بحسب ذلك أو يستألف القوم يوما (م) فمدناه يتدنى القسم ولا يقضى للأزواج ولا بحسب الجديدة وقال أبو حنيفة يحاسب ورأي أن العدل واجب ابتداء واستدامة وأصح بالحديث وبالظواهر الأمر بالعدل والحديث يرد عليه لأن الإلزام في قوله للبكر للقليل ملك الانسان لا بحسب به \* وأيضاً لو حوسبت لم يقم للفرق بين البكر والثيب وجوباً للفرق بين السبع والثلاث وبين سائر الأعداد \* وقال الخطابي لا حجة له في الحديث لأنه لم يسع لما ولو كان ذلك لم يكن للتصير معنى اذ لا يميز الانسان في جميع حقوه بعضه واختلف عند ادائها طلب الثيب أن يسع لها \* ثم روى ابن الموار لا يحاسب الى ذلك وكأنه رأى ذلك من خصائصه صلى الله عليه وسلم ولم يقل ابن العصار يحاسب الى ذلك وتحاسب فيسبع لبرها قال وليس في محاسبها سقاط لحقها في الثلاث لأن الثلاث إنما هي لما بشرط أن لا يختار السبع هل اختارها سقاط حقها في الثلاث قال ولا يحد في وجوب شيء على صحة بعدم الوجوب بالعدم لك الله \* (قلت) بوجه احتياج أبي حنيفة بالحديث هو أنه لو كانت الثلاث حقاً للثيب خالصة لها ولو شئت لكانت من حقها أن يدور عليهن أر بما لا يلا الثلاث حق لها والجواب ما قاله ابن القصار من أنها ما هي لما بشرط أن لا يختار السبع وأيضا فان معناه عدلاً أكثر بهت لك بعد التثنية ويكون الحديث حجة للقول بأن الثيب اذا طلبت التسبيح تسع به (ط) وتسميه صلى الله عليه وسلم لبرها من أزواجه إنما هو ذليل لها لو جهن والافهم غير واجب عليه لقوله تعالى ترجى من نساء الآية وبأنى الكلام عليه (م) وأما القسم على غيره فواجب لقوله تعالى ولن تستطيعوا أن تعدوا الآية وفي الحديث من كانت عند امرأتك يمل لأحدكما باها يوم القيامة وشقة ماثل وفي الرمدى ساقط وكل صلى الله عليه وسلم يقول اللهم هذا قسمي فيما أملك فلا تلمني فيها فملك ولا مولي وفي أبي داود يعني قلبه عليه الصلاة والسلام (م) وسدى أن المشار اليه في قوله تعالى ولن تستطيعوا أي لا تدلي في حبه القلب لأن هذا غير مكسب وكذلك الجماع اذا لم يقصد ذلك لا استحسانه احداهما على الأخرى لأنه مبرك. ب (قوله ان شئت ثلث ثم درج) (ع) حجة على المخالف في أنه لا يحاسب الثيب بالثلاث وذلك لذكر ما يسع لاهم في دينه ما روى ابن قولبة وان شئت سبعت لك وسبعت لنسائي وفيه أيضا حجة لما لك أن القسم لا يكون الا يوما يوما وأحد الشاذي ومين ومين

على الثاني لا يجب أي لا يلحق أهلك هو ان سبعتك (قوله وان سبعت لك سبعت الناسي) (ب) استقوا فعل من الواحد الى العشرة بمعنى سبع اقام سبعا وثلاث اقام ثلاثا وسبع الاناء اذا غسله سبع مرات واحتلوا بعد التسبيح والتثنية هل يقسم لأزواجه بهت ذلك أو يستألف القوم يوما (م) فمدناه يتدنى القسم ولا يقضى للأزواج ولا بحسب الجديدة وقال أبو حنيفة يحاسب ورأي أن العدل واجب ابتداء واستدامة وأصح بالحديث وبالظواهر الأمر بالعدل والحديث يرد عليه لأن الإلزام في قوله للبكر للقليل ملك الانسان لا بحسب به \* وأيضاً لو حوسبت لم يقم للفرق بين البكر والثيب وجوباً للفرق بين السبع والثلاث وبين سائر الأعداد \* وقال الخطابي لا حجة له في الحديث لأنه لم يسع لما ولو كان ذلك لم يكن للتصير معنى اذ لا يميز الانسان في جميع حقوه بعضه واختلف عند ادائها طلب الثيب أن يسع لها \* ثم روى ابن الموار لا يحاسب الى ذلك وكأنه رأى ذلك من خصائصه صلى الله عليه وسلم ولم يقل ابن العصار يحاسب الى ذلك وتحاسب فيسبع لبرها قال وليس في محاسبها سقاط لحقها في الثلاث لأن الثلاث إنما هي لما بشرط أن لا يختار السبع هل اختارها سقاط حقها في الثلاث قال ولا يحد في وجوب شيء على صحة بعدم الوجوب بالعدم لك الله \* (قلت) بوجه احتياج أبي حنيفة بالحديث هو أنه لو كانت الثلاث حقاً للثيب خالصة لها ولو شئت لكانت من حقها أن يدور عليهن أر بما لا يلا الثلاث حق لها والجواب ما قاله ابن القصار من أنها ما هي لما بشرط أن لا يختار السبع وأيضا فان معناه عدلاً أكثر بهت لك بعد التثنية ويكون الحديث حجة للقول بأن الثيب اذا طلبت التسبيح تسع به (ط) وتسميه صلى الله عليه وسلم لبرها من أزواجه إنما هو ذليل لها لو جهن والافهم غير واجب عليه لقوله تعالى ترجى من نساء الآية وبأنى الكلام عليه (م) وأما القسم على غيره فواجب لقوله تعالى ولن تستطيعوا أن تعدوا الآية وفي الحديث من كانت عند امرأتك يمل لأحدكما باها يوم القيامة وشقة ماثل وفي الرمدى ساقط وكل صلى الله عليه وسلم يقول اللهم هذا قسمي فيما أملك فلا تلمني فيها فملك ولا مولي وفي أبي داود يعني قلبه عليه الصلاة والسلام (م) وسدى أن المشار اليه في قوله تعالى ولن تستطيعوا أي لا تدلي في حبه القلب لأن هذا غير مكسب وكذلك الجماع اذا لم يقصد ذلك لا استحسانه احداهما على الأخرى لأنه مبرك. ب (قوله ان شئت ثلث ثم درج) (ع) حجة على المخالف في أنه لا يحاسب الثيب بالثلاث وذلك لذكر ما يسع لاهم في دينه ما روى ابن قولبة وان شئت سبعت لك وسبعت لنسائي وفيه أيضا حجة لما لك أن القسم لا يكون الا يوما يوما وأحد الشاذي ومين ومين

ان شئت سبعت لك وان  
سبعت لك سبعت الناسي  
• حدثنا يحيى بن يحيى  
قال قرأت على مالك عن  
عبد الله بن أبي بكر عن  
عبد الملك بن أبي بكر بن  
عبد الرحمن أن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم حين  
زوج أم سلمة وأصبحت  
عنده فقال لها ليس بك  
على أهلك هو ان شئت  
سبعت عدلك وان شئت  
ثلثت ثم درجت قالت



إذا كانت له أخرى ومن يقول انه يستأنف القسم ولا يحاسب وهو قول مالك والشافعي وأحمد  
وقال الظاهرية إذا أقام عند هاتفه يحاسبهما بأقام عندها (قوله في الآخر أنس قال من السنة  
أن يقيم عند البكر سبعا) (ع) قول الصحابي من السنة كذا هو عند الطاعين قيل المسند  
لانه لا يمتنع بالسنة الاستعصاء على الله عليه وسلم وقدره غير واحد من أنس (د) كونه من قبيل  
المسند هو قولنا وقول المحدثين وصحاح السلف والخلف وجعله بعضهم موقوفاً وليس بشئ (قلت) **﴿**  
قال تقي الدين واحتمل أن يكون الصحابي قاله من اجتهاد الاظهر خلافاً لانه انما ينصرف لسنة

صلى الله عليه وسلم (قوله ولو شئت قلت رفعه) (د) معناه أن هذا اللفظ وهو قوله من  
السنة كذا صريح في الرفع فلو شئت أن أقولها بناء على أن (أ) رواية للمنفى لقتها ولو قلنا لكننت  
صادقاً (قلت) **﴿** قال تقي الدين يحفل قوله ذلك وجهين يحفل أنه كان في ظنه أن أنس رفعه أملاً  
ونصر من ذلك تورعاً ويحفل أنه لما كان عنده في حكم المسند فلو شئت صرح برفعه بناء على  
ما اعتقد أنه في حكم المرفوع (قوله كان لني صلى الله عليه وسلم تسع سوة) (قلت) **﴿** يعني بالتسع  
ما جقق في زمان واحد والافتد كان صلى الله عليه وسلم غير التسع والنسح من عائشة وأم سلمة  
وزينب وحصة وسودة وجور بنة الحارث وصفية وأم حبيبة وميمونة (م) قال الشافعي  
حسن الله سبحانه رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن فرض عليه أشياء مخفياً على غيره زيادة في تعديده  
صلى الله عليه وسلم وأما له أشياء حرمها على غيره زيادة في تكريمه ورفعه من هذا النوع الزيادة  
على الأربع أيعتد بزيادة في نفوس العرب اجلاً ولا نغامة فيها كانت تتماخر بالقدر على السكاح  
وأيضاً فانه كان صلى الله عليه وسلم من كمال القوة واعتدال المزاج بالمزلة التي عهدت بكالها أذكرك  
ومن كان كذلك كانت دواعي هذا الباب أغلب عليه وأبداً ما منع غيره من الزيادة على أربع  
خوفاً من عدم العدل كما أشار إليه آية فان حتم أن لا تعدلوا فواحدة وهذه العلامات مع في حق  
صلى الله عليه وسلم ويشهد لأن هذه علامة للمع في غيره أن الله سبحانه أباح لفريق من الاماء ما يقدر  
عليه لقوله تعالى أو ما ملكت أيمانكم لا يمكن للائمة حق في الوطء فيما عدم العدل فيه وأيضاً  
لا يجوز عليه الاستمتاع بما جعل له ولا التطلع الى ما في أيدي الرجال وكانت الحلال حينئذ لم تع  
لكسب الاماء وحليف في الحرائر واختاره أفضل النوعين وبهذا قال بعض السلف لا يجوز له  
سكاح حرائر الغنياب بخلاف غيره من أمته قال غيره وانه لا يكون السكاح لئلا للزومين (قوله  
لا ينبغي الى المرأة الاولى في نسح) (ط) كذا الرواية باسقاط الاو وقع في بعض نسخ لئلا في نسح  
وهو أصوب وأوضح معنى فتأمل (قوله) **﴿** ولكن يجتمع كل ليلة في بيت النبي يا (أ) (ع) فبأنه لا  
غير صاحبه القسم في بيته لتفسير ضروره وأما اجتماعهم في بيته بجائز برضاها ولا افتاء المنع (قوله  
عندها) (قلت) **﴿** قال ابن بزيه الأطهر أن الضمير راجع لزينب ويحتمل أنه عائشة وكعب  
الرواية المعنى لقتها أو قلت كنت صادقاً (قوله) **﴿** كان لني صلى الله عليه وسلم تسع سوة (قوله) **﴿** في زمان  
ما جقق في زمان واحد والافتد كان صلى الله عليه وسلم غير التسع والنسح من عائشة وأم سلمة  
وزينب وحصة وجور بنة الحارث وصفية وأم حبيبة وميمونة (قوله) **﴿** لا ينبغي الى المرأة الاولى في نسح  
معنى فإله (قوله) **﴿** فكن يجتمع كل ليلة في بيت النبي يا (أ) (ع) فبأنه لا  
عندها (ب) قال ابن بزيه الأطهر أن الضمير راجع لزيدة وميمونة ما لا يثبت في ذلك

ولكنه قال السنة كذلك  
وحدثني محمد بن رافع ثنا  
عبد الرزاق أخبرنا سفيان  
عن أيوب وخالد الخداه  
عن أي قلاب عن أنس  
قال من السنة أن يقيم عند  
البكر سبعا قال خالد ولو  
شئت قلت رفعه الى النبي  
صلى الله عليه وسلم حدثنا  
أبو بكر بن أبي شيبة ثنا  
شباب بن سوار ثنا سلمان  
ابن المغيرة عن بابت عن  
أنس قال كان لني صلى  
الله عليه وسلم تسع سوة  
فكانوا هم منهن لا ينبغي  
الى المرأة الاولى الا في نسح  
فكن يجتمع كل ليلة في  
بيت النبي يا (أ) (ع) فبأنه لا  
بيت عائشة فجاء زينب  
عندها



الذي لا يدخل فيه من غير ان يكون له في البيت ما يشبه البيت

المنزلة ويحصل القصد ولكن كان القصد عليه غير واحد  
ان هذا البيت لم يكن مصابيح له لئلا يلبط طنا بها فتصاحبه الشمس حينئذ لا يسمع  
واحدة في رسم الأخرى من طين في مديده على المذهب ان لم يكن لأرادة الوط  
لأنه لا يجوز للزوج أن يطلأ واحدة بمحضرة الأخرى ولا وهي معه في البيت وان لم يسمع ولا  
بمحضرة حيوان ندبا وكان ابن عمر يخرج حتى الرضيع والمذهب أيضا أنه لا يجمع بين ضربتين  
في فراش واحد وان وضعا ولا يجمع بيت من الدار ويدعو اليه كل واحد في يومه لان  
في ذلك نقضا لظهور لا يسكنهما في دار واحدة الارضين ولا في فراش (قوله) فتناولنا حتى  
استعينا (ع) حتى تناولنا زاحما القول من أجل التغير واستعينا هو عند التكاه بالقاء  
للحمة بعد ما يولد الموحدة مفتوحين من المصعب وهو اختلاط الاصوات وارتفاعها يقال  
أيضا بالصاد ووقع السمير قندي بالحاء الموحدة يسدها الثاء المثنية بعد ما يولد المثناة من تحت  
ومعناه ان لم يكن نصفا تحت كل واحدة منهما التراب في وجه الأخرى (ط) وصوابه  
استقاط الباء المثناة من تحت على ما عتد السمير قندي (قوله) وأقيمت الصلاة (ط) يدل ان  
المقاولة كانت قرب الصبح ودامت الى اقامة الصلاة (ع) ولا يجمع به الكوفيون لمذهبهم  
ان اللس لا ينقض الرضوء لانه ليس فيه لئس وانما هو كقاصد الذئبة بقبله ولم يمس ولم يمس (ط)  
أوانه كان من فوق حائل أو كان غير متوضئ (قوله) واحت في أفواههن التراب (ع) هو بالغة في  
التسكيت (ط) وزجرهن في رفع أصواتهن بمحضرة رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله) في مسلاخها  
(ع) أي في جلدها حقيقة ذلك انها عنت أن تكون هي والافان أحدا لا يكون في جلده غيره (ط)  
عنت أن تكون على مثل حالها في الأوصاف التي استعنت منها لانها كانت حديدة القلب حازمة  
مع عقل ودين (قوله) من امرأة فيها حدة (ع) من هنالبيان ولا ستفتاح الكلام بالمرجوع من

لدخول زنب وعلى انه لم ينب فحصل انه لم يعلم عنها الغلام البيت وان لم تكن حينئذ مصابيح ويحصل  
انه علمه ولكن كان القصد عليه غير واجب (قوله) فقالت هذه زنب (ع) كان هذا حين لم تكن  
مصابيح مديده لم ينب طنا انها عاتشة صاحبة القهم (ب) يتعين في مديده على المذهب انه لم يكن لأرادة  
الوطء لأنه لا يجوز للزوج أن يطلأ واحدة بمحضرة الأخرى ولا وهي معه في البيت وان لم يسمع ولا  
بمحضرة حيوان ندبا وكان ابن عمر يخرج حتى الرضيع والمذهب أيضا أنه لا يجمع بين ضربتين في بيت وان  
رضينا ولا يجمع بيت من الدار ويدعو اليه كل واحد في يومه لان في ذلك نقضا عليها ولا يسكنهما  
في دار واحدة الارضين (قوله) فتناولنا حتى استعينا (قوله) فتناولنا حتى استعينا  
المصعب وهو اختلاط الاصوات وارتفاعها يقال بالصاد ووقع السمير قندي بالحاء المهمة بعد ما يولد  
الثاء المثنية بعد ما يولد المثناة من تحت ومعناه ان لم يكن نصفا تحت كل واحدة منهما التراب في  
وجه الأخرى (قوله) وأقيمت الصلاة (ط) يدل ان المقاولة كانت قبل الصبح ودامت الى اقامة  
الصلاة (قوله) واحت في أفواههن التراب (ع) بالغة في التسكيت (ط) وزجرهن في رفع أصواتهن  
بمحضرة رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله) ما رأيت امرأة أحب الى أن أكون في مسلاخها من  
سودة بنت زمعة من امرأة فيها حدة (ع) المسلاخ بكسر الميم وانحاء المجمة وهو الجلد أي في جلدها

مما لم يسمع عليه ريت  
عنهك النبي صلى الله  
عليه وسلم قد تناولنا  
حتى استعينا وأقيمت  
الصلاة ثم أوى بكر على  
ذلك فسمع أصواتها ما عاتل  
أخرج يارسول الله الى  
الصلاة واحت في أفواههن  
التراب ثم خرج النبي صلى  
الله عليه وسلم فقالت عائشة  
الآن يقضى النبي صلى الله  
عليه وسلم صلاته فيمضي أبو  
بكر ففعل بي و يفعل فلما  
قضى النبي صلى الله عليه  
وسلم صلاته أتانا أبو بكر  
فقال لما قولنا شديدا وقال  
أقصعين هذا وحدثنا  
زهير بن حرب ثنا جرير  
عن هشام بن عروة عن  
أبيه عن عائشة قالت  
ما رأيت امرأة أحب الى  
أن أكون في مسلاخها  
من سودة بنت زمعة من  
امرأة فيها حدة قالت فلما

كبرت عقلت وذهبت  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 عائشة قالت سئل رسول الله  
 قد جلت يومى منك لعائشة  
 فكان رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم قسم لعائشة  
 يومين يوارى يوم سودة  
 وأحدنا ما أبو بكر بن أبي  
 شيبة ثنا عقيب بن خالد ح  
 وثنا عمر والثاقفة الأسود  
 ابن عامر ثنا زهير ح وثنا  
 مجاهد بن موسى ثنا وثن  
 ابن محمد ثنا مريك كلهم  
 عن هشام هذا الإسناد  
 أن سودة لما كبرت بمعنى  
 حديث جرير وزاد في  
 حديث مريك قالت  
 وكانت أول امرأة تزوجها  
 بعدى يحدث أبو كريب  
 محمد بن العلاء ثنا أبو أسامة  
 عن هشام عن أبيه عن  
 عائشة قالت كنت أغار  
 على اللاتي وهن أنفسهن  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم وأقول ونهب المرأة

﴿ أحاديث اللاتي وهبن أنفسهن لرسول الله صلى الله عليه وسلم وزول قوله تعالى ﴿

ترجي من نشاء منهن الآية ﴾

﴿ قوله كنت أغار على اللاتي وهبن ﴾ قال الطيبي معناه أعيب عليهن لأن من غار عاب وبذل عليها قولها في الآخر أما نسختي أن تهب المرأة نفسها للرجل وهو هنا تتبع وتتغيرك لا تهب النساء أنفسهن له صلى الله عليه وسلم في فكر النساء عنده (ط) وأوجب هذا القول منها الفجرة والاقتداء علمت أن الله سبحانه أباح له هنا خاصة وأن النساء مذكورات ومشكورات في ذلك العظيم بركته صلى

واللهي غفرت أن تكون هي (ط) غفرت أن تكون على مثل حالها في الأوصاف التي استصنفت منها لانها كانت حديدية القلب عازمة مع عقل ودين ﴿ قوله من امرأة فيها حدة ﴾ (ع) من هن اللاتي لا يستفتح الكلام بالخرج من وصف الى ما يتخالفه ولم تقصد عيبها ولا نقصها وكثير من الناس يخافون بها ويحسمها منقبه وضدها فتولد وخبر الأمور وأسطها (ب) انظر قوله لاستفتح الكلام بالخرج من وصف الى ما يتخالفه والمعروف في ذلك انما هو ما يبدو بعده وهذا الى هذا انتهى ﴿ قلت ﴾ الظاهر ان من زائدة وان كان الكلام مشتقاً على مذهب الأخفص والمعنى هي امرأة فيها حدة فهو خبر مستأنف لذكر بعض محاسن سودة رضي الله تعالى عنها والتبعية على سبب تمهيد أن تكون اياها ويحتمل أن تكون بياناً لامرأة النكرة في أول الكلام والمعنى ما رأيت امرأة أعنى امرأة فيها حدة أعني أن أكون اياها مثل سودة فتكون فضلتها على النساء اللاتي ائمنن بقوة النفس وجودة القربى وهو معنى الحدة هنا والله أعلم ﴿ قوله كنت أغار على اللاتي وهبن ﴾ قال الطيبي معناه أعيب لأن من غار عاب وبذل عليه قولها في الآخر أما نسختي أن تهب المرأة نفسها للرجل وهو هنا تتبع وتتغيرك لا تهب النساء أنفسهن له فكثيرا النساء عنده (ط) وأوجب هذا القول منها الفجرة والا

فقد علمت ان الله سبحانه اباح هذا خاصة وان النساء معذورات ومشكورات في ذلك لعظيم بركة  
صلى الله عليه وسلم وأي منزلة أشرف من القرب منه لاسيا غاطلة الحوم ومشاركة الاعضاء ومن  
حق النظر في ذلك علم أنه لم يحصل لاحد من أهل العلم ما حصل لزوجاته صلى الله عليه وسلم (قلت) هو  
كلام حق وقد تنافس الصابة والسلف في تقريب مالمسه من ثوب ونحوه والتمسح به وكانوا يكادون  
يقتلون على وضوءه والتبرك بكل أمر من آثاره وابن ذلك كامن هذا القرب العظيم وهو الذي لم  
يفسكن منه دنيا ولا أخرى سوى زواجه رضى الله تعالى عنهن وزادهن من فضله فهي منزلة يغبطهن  
فيها جميع الأئمة وقد نقل عن بعض من معنى من العلماء أنه ذكر زواجه صلى الله عليه وسلم ففتى أن  
يكون واحدة منهن وحق ذلك وابن التمسك منه يوم اهودونه بكبير وقد نهي أكار السلف وتنافس  
أكابر الصابة فيها هو أدنى من تلك المنزلة وأدنى مراتب كثيرة نسبته سبحانه أن يمن علينا وعلى  
آبائنا وأمهاتنا وأخواننا وفرننا وأحبتنا بمجاورة هذا النبي الشريف صلى الله عليه وسلم في جنّة  
الفرديوس بلا عنة في الدنيا ولا في الآخرة متولين اليه في ذلك بعظيم حرمة صلى الله عليه وسلم  
ما ذكره الذكر ونغفل عن ذكره الغافلون (قوله) ترجى من تشاء منهن قيل تؤخر من تشاء  
عن مضاجعتك ومضاجع من تشاء وقيل تطلق من تشاء وتسلم من تشاء وقيل تترك زوجك من تشاء  
وتترجى من تشاء قيل ان هذه الآية ماسة لقوله تعالى لا يجعل لك النساء من بعد وقيل إنما الناسخ لها  
السنة (قوله) فقلت ان ربك ليسارع لك في هواك (ط) هذا الكلام أبرز زنة البيرة والادلال  
والافاضة الهوى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم مباحدا لم يجب على الخلق من تعظيمه وتوقيره فانه  
صلى الله عليه وسلم منزّه عن الهوى لقوله تعالى وما ينطق عن الهوى وهو بمنى النفس عن الهوى  
ولو ألدت هواك بمضاتك كان أولى (قوله) بمصرف (فتح السين المهمة وكسر الراء وهو موضع  
على ستة أميال من مكة وقيل سبعة وقيل اثني عشر (قوله) فلا تزغ عوا (ح) فيه تنبيه

فقد علمت ان الله سبحانه اباح هذا خاصة وان النساء معذورات ومشكورات في ذلك لعظيم بركة  
صلى الله عليه وسلم وأي منزلة أشرف من القرب منه لاسيا غاطلة الحوم ومشاركة الاعضاء ومن  
حق النظر في ذلك علم أنه لم يحصل لاحد من أهل العلم ما حصل لزوجاته صلى الله عليه وسلم (قلت) هو  
كلام حق وقد تنافس الصابة والسلف في تقريب مالمسه من ثوب ونحوه والتمسح به وكانوا يكادون  
يقتلون على وضوءه والتبرك بكل أمر من آثاره وابن ذلك كامن هذا القرب العظيم وهو الذي لم  
يفسكن منه دنيا ولا أخرى سوى زواجه رضى الله تعالى عنهن وزادهن من فضله فهي منزلة يغبطهن  
فيها جميع الأئمة وقد نقل عن بعض من معنى من العلماء أنه ذكر زواجه صلى الله عليه وسلم ففتى أن  
يكون واحدة منهن وحق ذلك وابن التمسك منه يوم اهودونه بكبير وقد نهي أكار السلف وتنافس  
أكابر الصابة فيها هو أدنى من تلك المنزلة وأدنى مراتب كثيرة نسبته سبحانه أن يمن علينا وعلى  
آبائنا وأمهاتنا وأخواننا وفرننا وأحبتنا بمجاورة هذا النبي الشريف صلى الله عليه وسلم في جنّة  
الفرديوس بلا عنة في الدنيا ولا في الآخرة متولين اليه في ذلك بعظيم حرمة صلى الله عليه وسلم  
ما ذكره الذكر ونغفل عن ذكره الغافلون (قوله) ترجى من تشاء منهن قيل تؤخر من تشاء  
عن مضاجعتك ومضاجع من تشاء وقيل تطلق من تشاء وتسلم من تشاء وقيل تترك زوجك من تشاء  
وتترجى من تشاء قيل ان هذه الآية ماسة لقوله تعالى لا يجعل لك النساء من بعد وقيل إنما الناسخ لها  
السنة (قوله) فقلت ان ربك ليسارع لك في هواك (ط) هذا الكلام أبرز زنة البيرة والادلال  
والافاضة الهوى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم مباحدا لم يجب على الخلق من تعظيمه وتوقيره فانه  
صلى الله عليه وسلم منزّه عن الهوى لقوله تعالى وما ينطق عن الهوى وهو بمنى النفس عن الهوى  
ولو ألدت هواك بمضاتك كان أولى (قوله) بمصرف (فتح السين المهمة وكسر الراء وهو موضع  
على ستة أميال من مكة وقيل سبعة وقيل اثني عشر (قوله) فلا تزغ عوا (ح) فيه تنبيه

رسول الله صلى الله عليه  
وسلم تسع سنين بقبم  
أثان ولا يسم لأوسع قال  
عطاه إلى الأيسم لما صغى  
نبت حنى بن أخطب  
• جندنا محمد بن رافع  
وعبد بن خيد جعاعن  
عبد الرزاق عن ابن جريج  
هذا الأسناد وزاد قال  
سطاه وكانت آخرهن مونا  
ماتت بالمدينة • جندنا زهير  
ابن حرب ومحمد بن مشي  
وعبد الله بن سعيد قالوا  
ثنا يحيى بن سعيد عن عبد  
الله أخبرني سعيد بن أبي  
سعيد عن أبيه عن أبي  
هريرة عن النبي صلى الله  
عليه وسلم قال تسكح  
المرأة لأربع ما لها ولحسبها

(ع) الداودي هو خير مما يبيع نفسه ويضعونه لانه امر بذلك **قوله** يعني ان المشرمين عاديهم ان يبعوا احدهم احدى هذه الاربع **(قوله لما)** **قوله** هو يدل من اربع فاعاد الخافض وكرر له ليدان بان كلام الاربع مستقل بالعرض (ع) وهو حجة لنا في ان الزوج اذا رفع في الصداق الى السوق له الزوجة من الجهاز الذي جرت به عادة مثلها وجاء الامر بخلافه فيعطى من الصداق الزيادة التي زادها لأجل الجهاز على الأصح عندنا اذا كان الجهاز في حكم البيع لاستباحة البضع من اشترى سلتين فاستعقت أذا هما فانه انما ينتقض البيع في المسقة خاصة قبل وفيه ان للزوج ان يستعير عيال المرأة والا كانت المرأة كالفقيرة ولم يكن لهذا الكلام فائدة فان سمعت بذلك حل له والا فلا بقدر ما يدل من الصداق وعلى هذا اختل فواهل تخير على ان تعجز بصدقتها لقال مالك تخير ولا تقضي منه ديناً ولا تتعقب في غير جهاز الا الشيء اليسير من الكثير وقال الكوفيون لا تخير وهو ما لم يتفضل به انشاء **(قوله وحسبها)** (ع) الحسب الشرف والرفعة وأصله من الحساب الذي هو العدد لان الشريف يعد لنفسه ولا يأتها ما تزرجه له وخصلا تسمى بنة والحسب يكون على ما يجب من احترام أزواجه صلى الله عليه وسلم لشرف منزلتهن **(قوله)** وزاد قال عطاه كانت آخرهن موتاً ماتت بالمدنية (ع) ظاهره انه يعني مبعونة المذكورة أمانتها آخرهن موتاً فقيل انها توفيت سنة ثلاث وستين وقيل سنة ست وستين وقيل احدى وخمسين قبل عائشة فان عائشة توفيت سنة سبع وخمسين وقيل سنة ثمان وخمسين فلي هذا فاعائشة آخرهن موتاً وأما صفه فماتت سنة خمسين وتوفيت مبعونة آخر أيام عمر وأمانتها توفيت بالمدنية فوهم اذ اخلاف ان مبعونة توفيت بسرف (ط) الا ان يعني بالمدنية مكة وهو بعيد وان عني صفه فقدموه ايضا لانها لم تكن آخرهن موتاً

يقصد أحدهم إحدى هذه الأربع (قوله المالحا) هو بدل من أربع بأعاده الحافض وذكره لآبانه

فانما كان القصد من النكاح قصر الطريق الى الغزاة على  
 القصد الذي اجمعت له التي تقصر على الماوردى في مشيرون في ذلك  
 ولن تصادف مري ممرها أبدا \* الا وجدته به آثار متنجع

**(قوله)** فانظر بذات الدين تربت يداك \* هو فاسد من عادة المتوخين لاحدى الاربع ان  
 يؤخر واذات الدين والايق العكس ان تقدم ذات الدين فانها تكسب منافع الدارين ولما كانوا  
 كذلك ارشد اليه وامره به بعد النظر الذي هو الفوز بالجنة ومنهى الاختيار **(قوله)** تربت يداك  
 \* قلت \* هو دعاء في الاصل من ترب الرجل اذا ملق بالقراب الا ان العرب نسبت فعله لمان امر  
 كالماتبة والانسكار والتعجب وتعظيم الامر والحث على الشيء وهو المراد لما تقدم من انه لا يفتي فهو  
 كقولهم اذارا او بعد اتمام الحرب قالوا فانه الله ما تشعبر يدون بذلك ما يرد في قوته وبصاحته  
 وقيل هو دعاء حقيقة لتعبد ذات الدين أى تربت يداك ان تفعل والاول اوجه \* قال رجل  
 الحسن ان لي ابنة احميا وحطها بغير واحد فاشير على قالز وجها برجل بقي الله فانه ان  
 احميا يكرهها وان ايضا لم ينلها هو يبارك والديع الله بن المبارك ارسله سيده لاصانة الزمان  
 ثم بعد مدة خرج سيده الى الحائط وقال له اتقي برمانه فأتاه بها فوجدها حاضنة فأمره ان ياتيه  
 بأخرى فأتاه فوجدها كذلك فقال عجب لك يا غلام لك في الحائط شهران ولا تعرف حلوه من حاضنه  
 فقال له أنت انما قلت لي من ولم تقبل من وكل فوالله لا أعرف حلوه من حاضنه فلما رأى السليم  
 دينه ما رأى قال يبارك ان لي ابنة كجاءت وقد رغبت فيها الامراء وأنا الآن استشيرك فيها  
 فقال ياسيدي تعرف ان الناس في هذا على ثلاثة فئاس يرغبون في مصاهرة ذوى الحسب وهم العرب  
 وناس في ذوى المال وهم أبناء زمانك وناس في ذوى الدين وهو ما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم  
 وأصحابه فاختر لا ينتكز أى الانقسام ثبت فقال لا اختار الا ما كان عليه الصعابة وقد رأت من دينك  
 ما رأيت وأنا أحب أن زوجها منك فقال ياسيدي أو نهز أبى فقال لا والله منى لاهز أولكم قم بنا  
 نستشير في هذا الامر فدخل سيده على أم ابنته ففر بها بما رأى وبما عرض عليه فقالت له أنت وما

ولما لها ولدينها فانظر  
 بذات الدين تربت يداك

بان كلامن الأربع مستقل بالغرض **(قوله)** ولما لها (ب) لما كان القصد من النكاح قصر  
 الطريق الى الغزاة ينبغى أن تقصد ذات الجلال لهما التي تقصره \* وقال الماوردى كانوا يمشون  
 وينشدون في ذلك

ولن تصادف مري ممرها أبدا \* الا وجدته به آثار متنجع  
**(قوله)** فانظر بذات الدين (ب) جوت عادة المتوخين لاحدى الاربع ان يؤخر واذات الدين والايق  
 العكس ان تقدم ذات الدين فانها تكسب منافع الدارين ولما كانوا كذلك ارشد اليه فأمره به  
 وعبر بالنظر الذي هو الفوز بالجنة ومنهى الاختيار **(قوله)** قوله فانظر جزاء شرط محذوف  
 أى اذا تحققت ما فعلت لك تفصيلا ينافي فانظر أيها المسترشد بذات الدين فانها تكسب منافع الدارين  
 وفقر بها وفيه الحث على محبة الصلاح في كل شئ لان من صاحبهم استفاد من أخلاقهم وبركهم حسن  
 طرائفهم ويأمن المفسدة من جهنم **(قوله)** تربت يداك (ب) هو دعاء في الاصل من ترب الرجل  
 اذا ألق بالقراب الا ان العرب نسبت فعله لعنى آخر كالماتبة والانسكار والتعجب وتعظيم الامر والحث



وحدثنا محمد بن عبد الله  
 بن يونس قال سمعت عبد الله  
 بن أبي سليمان بن عطاء  
 بن جابر بن عبد الله  
 قال تزوجت امرأة في  
 عهد رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم فقلت النبي  
 صلى الله عليه وسلم قال  
 يا جابر تزوجت قلت نعم  
 قال أكرام ثوب قلت ب  
 قال فها لك أكرام ثوب  
 يا رسول الله أني أخوات  
 نكحت أن تدخل بي  
 وبين قال فذاك إذا ان  
 المرأة تنكح على دينها  
 وما لها جالها فليكن بذات  
 الدين تربت يداك حدثنا  
 عيسى بن عطاء بن معاذ ثنا  
 أبي ثناء شعبة عن معاذ بن  
 عن جابر بن عبد الله قال  
 تزوجت امرأة فقال لي  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم هل تزوجت قلت  
 نعم قال أكرام أم نيا قالت

وحدثنا محمد بن عبد الله بن يونس قال سمعت عبد الله بن أبي سليمان بن عطاء بن جابر بن عبد الله قال تزوجت امرأة في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت النبي صلى الله عليه وسلم قال يا جابر تزوجت قلت نعم قال أكرام ثوب قلت ب قال فها لك أكرام ثوب يا رسول الله أني أخوات نكحت أن تدخل بي وبين قال فذاك إذا ان المرأة تنكح على دينها وما لها جالها فليكن بذات الدين تربت يداك حدثنا عيسى بن عطاء بن معاذ ثنا أبي ثناء شعبة عن معاذ بن عن جابر بن عبد الله قال تزوجت امرأة فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم هل تزوجت قلت نعم قال أكرام أم نيا قالت

### الترغيب في نكاح الأبكار

(قوله فقال يا جابر تزوجت نعم) (ع) فيه سؤال الإمام رعيته عن أموالهم وتنفق أحوالهم  
 (قوله أكرام) أي هلا تزوجت بكرا (ع) فيه ترجيح زواج الأبكار لأسباب الشبان (قلت) يعني  
 لصاحبة الزمان ثم بعدة خرج سيده إلى الحائط وقال لثني رمانة فأناه فها هو جد حاضنة فأمره أن  
 يأتي بأخرى فأناه فوجدتها كذلك فقال عيال بك يا غلامك في الحائط شهران ولم تعرف حلوه من  
 حاضنة فقال له أنت إنما قلت صن ولم تقل لي صن وكل فواتك لا أعرف حلوه من حاضنة فلما رأى  
 السيد من دينه ما رأى قال يا مبارك لي ابنة بكاء عت وقد رغبت فيها الأمراء وأنا الآن استشيرك  
 فيها فقال يا سيدي تعرف إن الناس فيها على ثلاثة فئاس رغبتون في مصاهرة ذوى الحسب وهم العرب  
 وناس في ذوى المال وهم أبناء زمانك وناس في ذوى الدين وهو ما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم  
 وأصحابه فاختر لا ينتك أي الاقسام شئت فقال لا أختر إلا ما كان عليه الصعبة وقد رأيت من دينك  
 ما رأيت وأنا أحب أن أزوجه منك يا سيدي أو تهزأ بي فقال والله لي لا يهزأ ولكن في نكاحك تستشير  
 في هذا الأمر فدخل سيده على أم الائمة ففرها عماراً وما عزم عليه فقالت أنت وما رأيت فقال  
 وإن رضيت فقد لا ترساه الابنة قوى فاعرضي عليها فعرضت عليها فقالت لا أمر لي بمكافرة وجهامنه  
 فزأله منها وله فيها عبد الله بن المبارك الذي طبق الأفاق بضله وزهده وكرمه وعلو رايته  
 وفقية ابن السبب في تزويجه ابنته من ابن ودعان بدرهمين بعد أن خطبها منه الخطاف فنعاهنهم  
 مشورة (قوله أكرام أم نيا) (ب) قال الغزالي من فوائد نكاح البكر أنها تحب الزواج لأنفسه

رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله والحياء ما يظهر من محبة بدنتك أنت لعلم بنفسك واذا فكر  
 ما تكلم به الاولون

إذا الرجال ولدت أولادها • وبليت من كبر أجسادها

وجعلت أسقامها اعتادها • تلك زروع قدونا حمادها

فما قرأ عبد الملك الكتاب بكى حتى ابتل طرف نوبه وقال لقد صدق ولو كتب الينا بقية هذا كان  
أرق قال الغزالي ومن فوائد نكاح البكر أنها تحب الزوج الاول لتألفه فان الطباع مجبولة على الانس  
باول ما لوف بخلاف الثيب التي مارست الرجال فلها قد لا ترضى بعض الصفات التي تحالف ما ألفت من  
الاول فتبغضه انتهى وفي بعض الكتب انه كان رجل وفي ظني انه كان من بني اسرائيل لقي من النساء  
شرا فاقسم أن لا تزوج حتى يشاؤا ومائة فشاؤا وتسعة وتسعين فخرج يلتمس رجلا يكمل به المائة  
وأخبر أنه يشاؤا لأول لاقه فلقى رجلا را كبا على قصبة ملطخ الرأس بطين والصبيان محدقون به

فان الطباع مجبولة على الانس بأول ما لوف بخلاف الثيب التي مارست الرجال فانها قد لا ترضى بهض الصفات التي تخالف ما للغب من الزوج الأول قبضه انتهى \* وحكى ان رجلا أقسم أن لا يتزوج حتى يشاؤ رمائة فشاؤ رستعة وتسعين فخرج بلبس رجلا يكمل به المائة وأضرأ أنه يشاؤ وأول لاق له فلقى رجلا را كبا على قصبة يطلعخ الرأس بالطين والصبيان محذوقن به فوقه مع الصبيان فقال له تع كذا لبر محك فرسى فانتظر حتى تفرق الصبيان عنه فقال له أصاحك الله أسألك عن مسئلة فقال سل ولا تطل وسل عما يعينك واترك ما لا يعينك فقال انى رجل لقيت من النساء ثم أفاقصت أن لا تزوج حتى أشاؤ رمائة فشاؤ رت تسعة وتسعين وأجبت تكمله المائة بك فقال لتعرف ان النساء ثلاث واحدة لك واحدة عليك واحدة لالك ولا عليك فأما التي لك فالبكر التي لم ترغبك ان رأت خيرا حمدت الله تعالى وان رأت شرا قالت هكذا الرجل أجمع وأما التي عليك فذات الولد من غيرك وأما التي لالك ولا عليك فالثيب فانها ان رأت خيرا قالت هكذا يجمل بى وان رأت شرا حنت الى الأول فقال لقد رأيت من علمك ما رأيت فبالله عرفى بحالك هذا وما أفضى بك اليه فقال ألم بشرط عليك أن لا تسأل عما لا هنك فألم عليه فى السؤال فقال انى رجل طلبت للقضاء فاستعت فلما خفت الجبر عليه





50

[illegible]

عيسى عليه السلام أما وحق الحق لو افساد الزمان لحكمت بغير ذلك الفعل لكن هذا زمان  
عيسى عليه السلام في العزلة عن الخلق والترهب الحق وعن ابن عباس قلت لعائشة قولك في زوج كركر غيرك قالت  
قلت يا رسول الله لو ربنا وادناه مجرد لكل منا وجع فكل منا في كل ما في أيها كرت في زوجك فبكرت قال  
في التي لم يؤكل منها فني اتمت زوج كركر غيرها (قوله) تلاعبوا وتلاعبك (م) بمحمل انهم التلاعب  
بضم اللام وهو الزنى ويدل عليه ما في الآخر من قوله فأن أنت من العسراء ولما بها فانه في  
الضاري من رواية المستقلى بالضم (ع) اما جملة الاكثر على انهم اللعب بدليل قوله في الرواية  
الأخرى تضاحكها وتضاحكك وفي رواية أبي عبيد تداعبها وتداعبها والرواية في لعبها الآتي انما هي  
بالكسر مصدر لا عب لعا با كقاتل قتالا (قوله) يتبعها انهم للعب بالضم لان تلاعبا متفاعلة  
من الجانبين والبكر لا ترغب في ريق الرجل وترغب في مناجسته ومن حيث انه خرج عخرج  
التبديل لترجع نكاح البكر فكل من التبيلين صالح (قوله) ان عبد الله هلك (ط) قتل يوم أحد  
اختلفت عليه أسياف المسلمين يظنون انه كافرا جابري يقول أبي أبي فلم يسمعه حتى استشهد فصدق جابر بدينه  
علي المسلمين (ع) وفي نصوبه صلى الله عليه وسلم اعتذار ترجع مصالح لنفس والاولاد  
على لذات الدنيا وشواتها وفيه ما لمز المرأة من القيام بمصالح زوجها وماتت يد اليه من بر أهله (قوله)  
في الآخر أقبلنا (ع) كذا الرواية بالهمز والوجه قطعا تلاعبا وهذه الرواية تحذف اللام مفتوحة  
أي أقبلنا النبي صلى الله عليه وسلم لانه يقال قتل الجيش أي رجع وأفضله الأبر ومحمل أنها ساكنة  
أي أقبل بعضنا بعضا ورواه ابن زيان أقبلا بالياء الموحدة من تحت من الأقبال (قوله) قطوف  
(م) القطوف الذي يقارب الخطوف بسرعة \* الثعالي اذا كان الفرس عشي وثبافه وقطوف وان  
كان يرفع يديه ويقوم على رجليه فهو شوب وان كان يلتوي برا كبه حتى يسقط عنه فهو  
دروس وان كان مانعا ظاهره فهو تموس (ط) وقال أبو زيد القطوف هو بطن المشي المتقارب الخطا  
عيسى عليه السلام أما وحق الحق لو افساد الزمان لحكمت بغير ذلك الفعل لكن هذا زمان  
عيسى عليه السلام في العزلة عن الخلق والترهب الحق (قوله) تلاعبوا وتلاعبك (م) بمحمل انهم  
للعاب بضم اللام وهو الزنى ويدل عليه في الآخر من قوله فأن أنت من العسراء ولما بها فانه في  
الضاري من رواية المستقلى بالضم (ع) اما جملة الاكثر على انه اللعب بدليل قوله في الرواية الأخرى  
تضاحكها وتضاحكك وفي رواية أبي عبيد تداعبها وتداعبك والرواية في لعبها الآتي انما هي  
بالكسر مصدر لا عب لعا با كقاتل قتالا (قوله) ان عبد الله هلك (ط) قتل يوم أحد اختلفت  
عليه أسياف المسلمين يظنون انه الكفار جابر يقول أبي أبي فلم يسمعه حتى استشهد فصدق جابر بدينه  
علي المسلمين (قوله) فلما أقبلنا (ج) هكذا هو في نسخ بلاد بالياء وكذا نقله القاضي عن رواية  
سفيان عن مسلم قال وفي رواية ابن ماعان أقبلا بالماء قال وجه الكلام قتلنا أي رجعا غالا ويصح  
أقبلا بفتح اللام أي أقبلنا النبي صلى الله عليه وسلم وأقبلنا بضم الهمزة متبينا للفعل (قوله) قطوف

[illegible]

رجعت فأمر بلالا أن يزن لي أوقية فوزن لي بلال فارحج في الميزان قال فانظفت فلما وليت قال ادع لي جابرا فذعبت ضللت الآن  
يرد علي الجمل ولم يكن شيء أبغض الي مني فقال خذ جملك والآن منه وحدتنا محمد بن عبد الأعلى ثنا المغيرة قال سمعت أبي ثنا أبو  
نضرة عن جابر بن عبد الله قال كنت في سبيرة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا على ناقه أتاهم في آخرها الناس قال فضر به رسول

[illegible]

عبد الله بن عمرو قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال النبي صلى الله عليه وسلم قال الدنيا للمرأة والمآلة \* وحشني حمنة بن يحيى الخزازي وهاشم بن يونس عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان المرأة كالضلع اذا ذهب تقهها كمرنها وان تركها اسقتت بها وفيها عوج \* وحديثه زهير بن حرب وعبد بن حيد كلاهما عن يعقوب بن ابراهيم بن سعد عن ابن ابي الزمري عن حماد بن اسناد مثله سواء \* حدثنا عمرو الفافو وابن أبي عمرو واللفظ لابن ابي عمر قالنا تخفيان عن أبي الزناد عن الاعرج عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان المرأة خلق من ضلع لن تستقيم لك على طريقة فان اسقتت بها اسقتت بها وها عوج

عن سنة العباد من غير وقف في الصلاة ( قوله في الأمر الدنيا ما ) وهو منعها المرأة الصالحة  
في طلب كل المتاع المستطاع فمن شاع الدنيا قبل الله أو كثر ولا يصدأها آثار إلى أن يتمتعت  
الدنيا حينئذ لا يؤرمها وذلك لما ذكره المصنفه أسنان حقا ما في قوله تعالى ومن الناس  
الذين قال بعد ذلك والله عبيد حسن المآب ونحن من المرأة وقيد بالصالحين ومن بها لهم  
منها إذا لم تكن تلك الصفة وفي حديث أسامة بن زيد رضي الله عنه أنه قال سمعت رسول الله  
ﷺ يقول بلغ ابن الحبيب من العمر عاين سنة وودعت أحدي عيبيه ولم ير مثله بين سنة  
الأمين دلالة إلى المسجد وكان يقول لأخاف على نفسي ما أخاف عليها النساء وقوله في ذلك  
الحديث أضر من النساء يبدل الزوجه مع زوجها فاما إذا منعها المصالح كانت عين المقدسة فلا  
تأمر زوجها ولا تحفه الا على شر وأقل ذلك أن رغبه في الدنيا حتى يتألف فيها وأى شر أضر من  
ذلك فالحبيب من معنى ما تقدم من حديث فاطمة بن زيد الدين ترب بذلك وحديث تغير والطفكم  
وحديث ياكم وخضراء الدين قبل وخضراء الدين قال المرأة الحسنة في منبت السوء ه أساء  
بعض ولد أبي الاسود الدؤلي إليه فقال يا بني لم تسي إلى وقد أحسنت اليك من قبل أن تخلق فقال  
يا بني وكف أحسنت إلى قبل أن أخلق فأنشد

فأول إحسانى إليك تخيرى • لمأجدة الأعراق بادعائها

(قوله في الآخر خلقت من ضلع) (ط) هذا يؤيد ما ذكره المفسرون من أنها خلقت من آخر الدنيا متاع وخبر متاعها المرأة الصالحة المتاع ما يستحق به من متاع الدنيا قليلاً وأكثرها (ب) ولا يبعد أنه إشارة إلى أن متعمات الدنيا حقيرة لا يؤوبها وقيد المرأة بالصالح ليؤدون أنها بشر متاعها إذا لم تكن بتلك الصفة وفي حديث أسامة بن مكي أنه رأى أمة من آل علي بن أبي طالب من النساء الغزالي بغ ابن الحبيب من العمر ثمانين سنة وذهب إحدى عينيه ولم يمتدأر بعين سنة الأمن داره إلى المسجد وكان يقول لا أخاف على نفسي ما أخاف عليهن النساء وقوله في ذلك الحديث أضر من النساء يتناول الزوجة مع زوجها فنها إذا لم يمنعها الصلاح كانت عين المفسدة فلا تأمن زوجها ولا تحسنه الأعلى شر وأقل ذلك أن ترغب في الدنيا حتى ينالك فيها وأى شيء أضر من ذلك والحديث من معنى ما تقدم فاطفر بذات الدين تربت يداك وحديث تخيير والتفكير وحديث أياكم وخضراء الدين (قوله خلقت من ضلع) (ط) أى أخرجت كما تخرج الخلة من النواة ويجعل أنه تمثيل أى مثل ضلع احتلف حتى خلقت من ضلع آدم قيل قبل دخوله الجنة وقيل في الجنة ابن عباس وصحبت حواء بالمد لانها أم كل حى وقيل انها ولدت لآدم أربعين ولداً في عشرين بطناً في كل بطن ذكر وأنثى

وإن ذهب تقيها كسرناهو كسر عا طلقها وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا حسين بن علي عن زائدة عن مسعدة عن أبي حازم عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فذاشدها أمرا فليتكلم بخيرا وأليست واستوصوا بالنساء فإن المرأة خلق من ضلع وإن أعوج شيء في الخلق أعلاه إن ذهب تقيها كسرناهو كسر تركه لم يزل أعوج

اضلاع آدم عليه السلام وهي القصباء ومنى خلقت أي أخرجت من الخلق من النواة  
 ويحصل أنه تمثيل أي مثل ضلع في كالمضلع ويشهد له قوله لن تستقيم للعل على طريقة فان  
 استقيمت بها استقيمت وبها عوج وان ذهبت تمهها كسرهما وكسرهما طلاقها والعوج بفتح  
 العين في الاجسام وكسرهما في المعاني (د) اختلف متى خلقت من ضلع آدم عليه الصلاة  
 والسلام قيل قبل دخوله الجنة وقيل في الجنة \* ابن عباس وميت حواء لها هم كل حي وقيل  
 انها ولدت لآدم أربعين ولدا في عشرين بطناً في كل بطن ذكر وأنثى ﴿قلت﴾ قال تعالى لما سكن  
 الله آدم الجنة كان يمشي فيها وحشاً لم يكن من يؤانسه فاتى الله عليه اليوم فنام فأخذ القصباء من  
 اضلاعه دون أن يجد آدم المثلث فخلق منها حواء ثم البهاوزينها انواع الزينة وأجلسها عند  
 رأسه فلما انتبه وجدها عند رأسه فسأته الملائكة عنها لمحضوا عليه ففرهم باسها وما خلقت له  
 ﴿قوله﴾ في الآخر استوصوا بالنساء خيراً ﴿قلت﴾ الاستيعاء قبول الوصية فالمنى أو صيكم بهن  
 خيراً فاقبلوا وصيتي فبن هاهن خفن من ضلع أوعج فلا يتأتى الانتفاع بهن الا بعد اراتهن ويجوز  
 أن يكون من الخطاب العام أي ليوصل بكم مضاهن ويجعل أن تكون السين للطلب بمبالغة  
 أي اطلبوا الوصية من أنفسكم في ضمن ﴿قوله﴾ لا يفرك مؤمن مؤمنة (ع) هو خبر لانهي أي  
 لا يفيض الرجل بفضاها ما وبقي أن بعض الرجال للنساء بفضاها بعض النساء الرجال الا ترى كيف  
 قال ن كره ما خطا رضى منها آخر واستعمال لمر في الرجال مجاز وانما هو حقيقة في النساء  
 كما قال في الحديث المعروف حسن افلا ترك معاه لا تفيض ﴿قلت﴾ العرك بكسر الهمزة وفتح  
 أحد الزرجين لأحر قيل هو متوفى في معنى التي أي لا ينفك في الرجل أن يفيضها اذا رأى منها ما يكره  
 لانه ان كره منها خطا رضى بها أحر فيقابل هذا بك ﴿قوله﴾ لولا حواء لم تكن أنثى زوجها (ع)  
 لانها هي وأشبهها بالولادة ونزع لمرق فيا حرقى لها في فمة لشجرة مع ابليس فاه اغواها قبل آدم  
 (ب) قال الشافعي لما أسكن الله آدم الجنة كان يمشي فيها وحشاً لم يكن من يؤانسه فاتى الله  
 تعالى عليه اليوم فنام فأخذ القصباء من اضلاعه دون أن يجد آدم المثلث فخلق منها حواء ثم  
 البهاوزينها انواع الزينة وأجلسها عند رأسه فلما انتبه وجدها عند رأسه فسأته الملائكة عنها  
 لمحضوا عليه ففرهم باسها وما خلقت له ﴿قوله﴾ وبها عوج بفتح العين في الاجسام وبكسرهما في  
 المعاني ﴿قوله﴾ استوصوا بالنساء خيراً (ب) الاستيعاء قبول الوصية فالمنى أو صيكم بهن خيراً فاقبلوا  
 وصيتي فبن هاهن خفن من ضلع أوعج فلا يتأتى الانتفاع بهن الا بعد اراتهن ويجعل أن يكون من  
 الخطاب العام أي ليوصل بكم مضاهن ويجعل أن تكون السين للطلب بمبالغة أي اطلبوا الوصية من  
 أنفسكم في ضمن ﴿قوله﴾ لا يفرك مؤمن مؤمنة (ب) العرك بكسر الهمزة وفتح  
 أحد الزرجين لأحر قيل هو متوفى في معنى التي أي لا ينفك في الرجل أن يفيضها اذا رأى منها ما يكره  
 لانه ان كره منها خطا رضى بها أحر فيقابل هذا بك ﴿قوله﴾ لولا حواء لم تكن أنثى زوجها (ع)  
 لانها هي وأشبهها بالولادة ونزع لمرق فيا حرقى لها في فمة لشجرة مع ابليس فاه اغواها قبل آدم  
 (ب) قال الشافعي لما أسكن الله آدم الجنة كان يمشي فيها وحشاً لم يكن من يؤانسه فاتى الله  
 تعالى عليه اليوم فنام فأخذ القصباء من اضلاعه دون أن يجد آدم المثلث فخلق منها حواء ثم  
 البهاوزينها انواع الزينة وأجلسها عند رأسه فلما انتبه وجدها عند رأسه فسأته الملائكة عنها  
 لمحضوا عليه ففرهم باسها وما خلقت له ﴿قوله﴾ وبها عوج بفتح العين في الاجسام وبكسرهما في  
 المعاني ﴿قوله﴾ استوصوا بالنساء خيراً (ب) الاستيعاء قبول الوصية فالمنى أو صيكم بهن خيراً فاقبلوا  
 وصيتي فبن هاهن خفن من ضلع أوعج فلا يتأتى الانتفاع بهن الا بعد اراتهن ويجعل أن يكون من  
 الخطاب العام أي ليوصل بكم مضاهن ويجعل أن تكون السين للطلب بمبالغة أي اطلبوا الوصية من  
 أنفسكم في ضمن ﴿قوله﴾ لا يفرك مؤمن مؤمنة (ب) العرك بكسر الهمزة وفتح  
 أحد الزرجين لأحر قيل هو متوفى في معنى التي أي لا ينفك في الرجل أن يفيضها اذا رأى منها ما يكره  
 لانه ان كره منها خطا رضى بها أحر فيقابل هذا بك ﴿قوله﴾ لولا حواء لم تكن أنثى زوجها (ع)  
 لانها هي وأشبهها بالولادة ونزع لمرق فيا حرقى لها في فمة لشجرة مع ابليس فاه اغواها قبل آدم

استوصوا بالنساء خيراً  
 • وحدثنى إبراهيم بن  
 موسى الرازي ثنا عيسى  
 بنى ابن يونس ثنا عبد  
 الجيد بن جعفر بن عمران  
 ابن أبي أسن عن هجر بن  
 الحكم عن أبي هريرة قال قال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 لا يفرك مؤمن مؤمنة ان  
 كره منها خطا رضى منها  
 آخر وأقول غيره • وحدثنى  
 محمد بن يحيى ثنا أبو عاصم  
 ثنا عبد الحميد بن جعفر  
 ثنا عمران بن أبي أسن عن  
 هجر بن الحكم عن أبي  
 هريرة عن أبي هريرة عن  
 علي بن عيسى • وحدثنى  
 هرون بن مروف ثنا  
 به عبد الله بن وهب  
 أخبرني عمر بن الخطاب  
 أن أبا يونس مولى أبي  
 هريرة • عن أبي هريرة  
 عن رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم قال لولا حواء لم  
 تكن أنثى زوجها الدهر  
 • وحدثنى محمد بن رافع ثنا  
 عبد الرزاق ثنا معمر عن  
 همام بن منبه قال هذا  
 ما حدثنا أبو هريرة عن  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم • كره ما خطا رضى  
 وقال رسول الله صلى الله



[illegible]

أشيز وجهه الدهر وحشنا  
بهي بن يحيى التميمي قال  
مرأ على مالك بن أس  
عن نافع عن ابن عمر أنه  
طلق امرأته وهي حائض  
في عهد رسول الله صلى  
الله عليه وسلم فسال عمر بن  
الخطاب رسول الله صلى  
الله عليه وسلم عن ذلك  
فقال له رسول الله صلى الله  
عليه وسلم مر طارحها





بعد من جاء في حديث الرجل من السنة واحدة طهر من الحيض في كل سنة  
 الطلاق في شهر من قبله من التليين لا في غيره من جوفه من غير أن يفسد  
 بالبراءة وقد ظهر الحق فيهم على البراءة وقد عرفت بعض النكاح إلى أن يفسد على الزوجة كما  
 للطلاق في الحيض . وقد اختلفت هذه الأقوال جميع حتى جاء الطهر الذي أمر الله تعالى به من طهرها  
 على الزوجة كما يجب الطلاق في الحيض لأنه من قبله فلا يراد أن يفسد أم لا يفسد لأنه قد عرفت  
 الطلاق في الحال فلا معنى للارتجاع ( قوله ) تلك العدة التي أمر الله عز وجل أن يطلق لها النساء  
 (ع) اختلف العلماء في صفوط الطلاق السنة (ع) ليس المراد إضافة إلى السنة أن الطلاق يتحقق  
 نفسه فيكون راجعاً والطلاق من رجوع الحديث أن بعض الحلال إلى الله الطلاق كما تقدم والحديث  
 أن داود لما أمر أسألتز وجهاً طلاقاً في غيرها من طهرها طهرها حرام وإنما المراد بطلاق السنة الذي  
 أوقع على السنة التي بينت السنة (ع) وذلك السنة هي أن يطلق في طهر لم يحس فيه طهارة واحدة  
 ثم يترد كما حتى تنقضي عدها فسد كونه في طهر احتراز من وقوعه في حيض فانه في الحيض محرم كما  
 تقدم وقد كونه لم يحس فيه لما في الحديث من قوله فليطهرا حين طهر من قبل أن يجامعا . واختلف  
 في علة هذه الكراهة فقيل لما فيه من التليين في العدة كما تقدم وقيل مباعدة في الاستبراء كما تضمن  
 مالك لما يباع الأمة أن يستبرأها قبل أن يبيع وان كانت تلك لا يفسد لها نكاحها مباعدة كما أن الحيضين  
 الثانية والثالثة في استبراء المرأة طهرها مباعدة والافتراء حصلت بالأولى بدليل أنها لو تزوجت  
 بعد ما ولدت لثاني وإن أسكن أن يكون من الأول وذهب بعض شيوخنا إلى أن الحيضين بعد الأولى  
 انما هي عبادة والا فلا استبراء حصل بالأولى ككون الأربعة أشهر وعشر في المتوفى عنها عبادة  
 بدليل أنها لم تغرم غير المدخول بها ولم لا تنحصر لفسر حتى أن الحسن وعطاء بن أخرج أن زوجها  
 من يوم تعلم بالموت وان تقدم الموت وأئمة الفتوى ومعظم السلف من الصحابة والتابعين أنما يزوجونها  
 من يوم الموت وإن لم تعلم به حتى انتقضت أيامها ثم قال القسيرة وإن أبي حازم فحين طلقت في طهر  
 مسبت فيه أنها لا تستبدل الطهر وتستقبل ثلاثة غيره وقد كونه طهارة واحدة احتراز من أن يقع  
 ثنتين أو ثلاث في كلمة فانه ليس بشيء بل بدعي لكن أجمع أئمة الفتوى على لزومه الما وقع لمن لا يمتد  
 به من الرأى والحوارج وحكى عن ابن عليه أيضاً ( قلت ) ذهب بعضهم إلى أن إيقاع الثلاث  
 في كلمة من طلاق السنة لما يأتي في الحديث من أنه طلقها ثلاثاً قبل أن يأمره صلى الله عليه وسلم ولم يبه  
 فقد أقره ونكح لاكثر مما في الثاني من أنه صلى الله عليه وسلم أخبر عن رجل أنه طلق زوجته  
 ثلاثاً فقام غضباً فقال أيا لعب بكتاب الله وأنا بين أظهركم حتى قام رجل فقال لا أقوله يا رسول الله وما  
 الزم فكاد كمر عن أئمة الفتوى وبأى مافي ذلك في عمله من الباب ( قوله ) وإن شاء طلق (ع)  
 يعني في طهرها ذلك وقد كونه يترد كما حتى تنقضي عدها يعني الثلاثة لا طهرها احتراز من أن يطلق  
 في كل طهر طهارة واقفاً الخفية على أن طلاق السنة ما جفت فيه القبول الأربع قالوا وهو أحسن  
 الطلاق ولم قول آخر أن طلاق السنة أن شاء أن يطلق ثلاثاً في كل طهر طهارة وهو قول الليث  
 والأوزاعي واختلف في قوله أشبه فقال مثله مرة وأجاز أيضاً أن يرجع ثم يطلق ثم يرجع ثم يطلق  
 وليس هنا بطلاق سنة عند غيره ( قلت ) كره في المدونة أن يطلق في كل طهر طهارة كما كره أن  
 يوقع الثلاث في كلمة والقول الأول من قول أشبه هو أن يطلق في كل طهر طهارة ولا يرجعها في خلال  
 ذلك الطهر والقول الثاني يرجع ثم يطلق ثم يرجع ثم يطلق ولو في يوم واحد ورأى في المشهور أنه

ثم إن شاء أسكنك بعد  
 وإن شاء طلق قبل أن  
 يحس تلك العدة التي  
 أمر الله عز وجل أن  
 يطلق لها النساء . حدثنا  
 يحيى بن يحيى وقتيبة وابن



١٠٦  
 انطلق لها النساء فاعبى الله قلب نافع ما صنعت  
 (١٠٦) التولية قال واحدة اعتد بها • وحديثه أبو  
 مر • فبراجها ثم لبعها حتى ظهر ثم تبعض حينئذ أخرى فاذا ظهرت فليطعنها قبل أن يجامعها أو مسكها طهر العدة اتى امر الله  
 قال طلقنا امرأتى على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم هي عاتق قد كركك عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال  
 قال مسلم • حذوا لئلا في قوله نطق واحدة • حدثنا محمد بن عبد الله بن بخرنا أبو ثنا عبيد الله عن نافع عن ابن عمر  
 وسلم امرأتى بهذا وان كنت طلقها لئلا قد حرمت عليك حتى تسكن زوجا غيرك وصعب الله فيها امرؤ من بطلاق امرأتك  
 في صحيحه • وأبعد والله عهد الله الاستئصال عن قلت قالوا لهم أما سألتموه عن ذلك • وهو بذلك قال رسول الله صلى الله عليه

بكر بن أبي شبة وابن  
مثنى قالنا عند الله بن  
أدريس عن عبيد الله بهذا  
الاسناد نحوه ولابد كره  
يقول عبيد الله أفع قال  
ابن مثنى في رواية طبرجها  
وقال أبو بكر طبرجها  
وحدثني زهير بن حرب  
ثنا اسمعيل عن أبيوب عن  
نافع أن ابن عمر طار امرأته  
وهي حائض فمسأل عمر  
الذي صلى الله عليه وسلم  
فأمره أن يرجعها مع غيرها  
حتى يبيض حصن أخرى  
ثم يبعها حتى ينظر ثم يطلقها  
قبل أن يمسها ذلك العدة  
التي أمر الله أن يطلقها  
النساء قال فكان ابن عمر  
دأب عن الرجل يطلق  
امرأته وهي حائض يقول  
أما أنت طهرتها واحدة أو  
اثنتين إن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم أمره أن  
رجعها مع غيرها حتى يبيض  
حصن أخرى ثم يبعها حتى

نظروهم يطلقوا فصلان عنها وأما أب طهها فلا يصدقها شريكها أمرك من طلاق أم رأيت ذلك - حرم في عسا  
 جید أحمر بايقور ن اراهم نأ محمد وهو ان أخی الزهری عن عمه أحمر باسلم ن عبد الله ان عبد الله ن عمر عمر طهها امرانی  
 وهو حائض ان کردک عمر لى صلی الله علیه وسلم فیه یسلم فیه رسول الله صلی الله علیه وسلم سمع من عمر بن عبد الله ن عمر  
 حمصة أخرى مستقلة سوى حبسها الى طاهها فان طهها ان يطلقها فليطهها طاهران سمعتها قال ان يسها فذلك  
 الطلاق للمدة كما أمر الله ان يطلقها من طهها واحدة فسمعت من طلادها وراحمها انه كان رسول الله صلی الله علیه  
 وسلم ووجدته باحق من صوراً ما رمد من عمره نأ محمد بن حوئی ان عمر بن عبد الله ن عمر بن عبد الله ن عمر بن عبد الله ن عمر  
 فمر اجتمعا وحدثها التطليعة التي طهها وحدثنا أبو بكر بن أبي شهاب عن عمر بن عبد الله ن عمر بن عبد الله ن عمر بن عبد الله ن عمر

[illegible]

قلت تقدم ما حكياه عن الموقنين من الفرق بين العبارتين (قوله) لم يطلها طاهرا  
أو حاملا (ع) اختاب في إطلاق الحامل الحائض والحائض قبل النساء حاجز لهذا الحديث ومنع من  
علل منع الطلاق في الحيض بتطويل العدة جاز في المشتكين لأن الحاصل عدتها الوضع فيطلق متى  
شاء والمطلقة قبل النساء لعدة عليها ومن جعله بعدا منع على هذين الأصلين كان الشيوخ يعمرون  
القولين في ندر يسهم وفيه حل لانه لا يلزم من تعليل الخوار الأعلى القول بل الحكم برفع لارتفاع  
علته وفيه تفصيل وتحقيق وكذلك لا يلزم من أن المبع تعدد المبع الأعلى القول بأن العسايا العينة تم  
لأن قضية ان عمر عينيه وأما على أنها لا يتم فيعتبر المبع إلى دأب (قلت) ارتفاع الحكم لارتفاع علته  
هو المذهب في أصول الفقه بعكس العلة وفي اشتراطه في كون العلة علته خلافه فيلزم من شرط العلة  
أن تكون موقفة أو يتقوى الحكم لانها شأن لم تكن كذلك فليست بعلة ومذهب المحققين في  
ذلك العصب فان لم تكن للحكم الأعلية واحدة كما هنا شرط وإن كانت لرد على لم تشرط لانه إذا  
ارتفعت عليه حلها طاهرا أخرى هي مذهب المحققين لا يلزم من لارتفاعه ليس لهذا الحكم لالأعلية  
واحدة وكذلك لا يلزم من القول بأن العسايا العينة لا يتم لأن الخلاف في عمومها عام وهو مذهب  
بها المرائن الدالة على عمومها وهي ما وجوده وهو قوله صلى الله عليه وسلم فتلك لمدة التي أمر الله  
أن تطلق لها النساء ويعطى صلى الله عليه وسلم وهم أن عمر صاحب النساء العموم في الامم من ان كان  
يعتق غيره بذلك (قوله) مكتب عشرين سنة يعني من لا يتم أن عمر طلق امرأته فلا نواهي حائض  
فأمر أن يراجعها (ع) أحج بمن يقول ان المطلق ثلاثا كل واحدة عاملا مرة واحدة أو في الكلام  
على ذلك على الأصح من الرواية عما طلقها واحدة وأوعلا بر وبناه مع العاين مع تعقيب اللام  
ومده (قوله) أحسب عليه قاله (ع) واستقامه انه اتقر رأيها كونه لا يحسب تلك  
وعوض من ان وقع حرمات وأدغم نواهي ما ولى ما كان لها في كسب ونهذه  
قوله ان أخرى قال كتب طلقها إلا انه حرمت عليك وعصير (قوله) ان عمر طلق امرأته  
فلا نواهي فأنش فأمر أن يراجعها (ع) أحج بمن يقول ان المطلق ثلاثا كل واحدة عاملا مرة  
واحدة والأصح من الرواية ما طلقها واحدة وأوعلا بر وبناه مع العاين مع تعقيب اللام وسدها  
قوله (قوله) أحسب عليه قاله (ع) واستقامه معناه التقر رأيها كونه لا يحسب تلك الظاهر  
منه وعل يكون لذلك فائدة من الالفاظ كما يدل في منه أصلها ما مالى أى سى وقال النووي انه  
أصح أن يكون لا كتب إلزامه هذا لعل أى لا يشد في وقوع الطلاق وأخره وتووع

قَالَ مَا يَنْبَغُ أَنْ يَأْتِيَ أَنْ يَهْزُوا سَمْعُكَ • حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي خَالِدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ قَالَ سَأَلْتُ ابْنَ  
عمر عن امرأته التي طلق فقال طلقها وهي حائض فذكر ذلك لعمر فذكره لابي علي عليه وسلم فقال مره فراجعها  
فإذا طهرت طلقها لغيرها قال فراجعها ثم طلقها لغيرها فقلت فاعتدت بتلك التي طلقها وهي حائض قال ما لا اعتد بها وان  
كنت عجزت واستصقت • حدثنا محمد بن نسي وابن بشار قال ابن مثنى ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن أنس بن سيرين أنه سمع  
ابن عمر قال طلق امرأتى وهي حائض فأتى عمر النسي صلى (١٠٨) الله عليه وسلم فأخبره فقال مره فراجعها ثم ادا طهرت

فلطلقها قلت لابن عمر  
أفاحتسبت بتلك التولية  
قال لا • وحدثني يحيى بن  
حبيب ثنا خالد بن الحرث  
ح وثقه عبد الرحمن بن  
بشر ثنا بهز قال ثنا شعبة  
بهذا الاسناد غير أن في  
حديثهما لرجعها وفي  
حديثهما قال طلقها فاحتسب  
بها قال لا • وحدثنا اسحق  
ابن ابراهيم أخبرنا عبد  
الرزاق أخبرنا ابن حريج  
أخبرني ابن طاوس عن  
أبيه أنه سمع ابن عمر يسأل  
عن رجل طلق امرأته  
حائضا فقال أترى عبد  
الله بن عمر قال نعم قال فانه  
طلق امرأته حائضا فذهب  
عمر إلى النبي صلى الله عليه  
وسلم فآخره الخبر فمره أن  
براجعها قال لم أسمع به زيد  
على ذلك لاني • وحدثني  
هرون بن عبد الله ما  
حجاج بن محمد قال قال  
ابن جريج أخبرني أبو  
الزبير أنه سمع عبد الرحمن  
ابن أيمن مولى عمر وذي سأل

التولية أي وهل يكون الا ذلك فأبدل من الالف هاء كأبدل في مبدأ أصلها ما مآلى أي شيء (قوله  
أرأيت أن عجز واستصقت) (قوله) ظاهره أن فاعل عجز واستصقت ابن عمر وهو كافي الآخرون  
قوله فراجعها قال ابن سيرين فقلت لابن عمر فاعتدت بتلك التولية التي طلقها وهي حائض فقال ما لا  
لا اعتد بها وان كنت عجزت واستصقت وفي الآخر أن ابن عمر هو الذي قال ذلك حين قال له السائل  
أعتد بذلك الطلاق أرأيت أن عجز واستصقت فاعلى أرأيت أن عجز عن ارتجاعها واستصقت فلم يفعل  
ذلك حتى انقضت المدة أفيسقط عنه ذلك الطلاق ليس الأمر كذلك بل لا بد منه كمن عجز عن فرض  
واستصقت فنيته أفيسقط عنه ذلك العرض (قوله في الآخر لم أسمع به زيد على ذلك لاني) (ع)  
كذا روينا وهو مشكل وفيه تلحق حتى قرأ بعضهم لابنه بدل أبيه وهو نصيف والكلام الأول  
مستقيم ومعناه أن أبا عبد الله لم يسمع به زيد على ذلك هو ابن طاوس ومعناه لم يسمع أباه زيد على ما روينا من  
الحديث ولاد كز زائدة غير والله في لم أسمع عائدة على أبيه طاوس وقد ين ذلك ابن جريج بقوله  
لاني والله في أبيه عائدة على ابن طاوس (قوله في قبل عدتهن) معناه في مستقبل عدتهن وهذه  
قراءة عمر وابن عباس وفي قراءة ابنه سعد قبل طهرهن قال القسيري وغيره وهي قراءة تفسير وهو  
يدل أن الاقراء الاطهار اذا لا مستقبل عدته في حيز عند الجميع ولا يميز بها عدا أحد من الطاهنتين

(قوله أرأيت أن عجز واستصقت) (ح) معناه أنه يرجع عنه الطلاق ان عجز واستصقت وهو استصقام  
انكار تقديره من محض ولا يمتنع احتسابها للجهر ومحاqqه (ب) ظاهره أن فاعل عجز واستصقت  
ابن عمر وهو كافي الآخرون قوله فراجعها • قال ابن سيرين فقلت لابن عمر فاعتدت بتلك  
الطولية التي طلقها وهي حائض فقال ما لا اعتد بها وان كنت عجزت واستصقت وفي الآخر  
أن ابن عمر هو الذي قال ذلك حين قال له السائل فاعتد بتلك الطلاق أرأيت أن عجز واستصقت  
فاعلى أرأيت أن عجز عن ارتجاعها واستصقت ما يصح ذلك حتى انقضت العدة أفيسقط عنه ذلك  
الطلاق ليس الأمر كذلك بل لا بد منه كمن عجز عن فرض واستصقت فنيته أفيسقط عنه ذلك  
العرض (قوله ابن طاوس إلى آخره) وقاف في آخره لم يسمع به زيد على ذلك هو مشكل  
ومعناه أن ابن طاوس قال لم أسمع به زيد على هذا التقدير من الحديث والعائل  
لابنه هو ابن جريج وأراد تفسير القصر المصحول في قول ابن طاوس لم أسمع به زيد والله في معناه  
يعني أبي (قوله في قبل عدتهن) أي مستقبل عدتهن وهو يدل على أن الاقراء هي الاطهار

فلطلقها قلت لابن عمر  
أفاحتسبت بتلك التولية  
قال لا • وحدثني يحيى بن  
حبيب ثنا خالد بن الحرث  
ح وثقه عبد الرحمن بن  
بشر ثنا بهز قال ثنا شعبة  
بهذا الاسناد غير أن في  
حديثهما لرجعها وفي  
حديثهما قال طلقها فاحتسب  
بها قال لا • وحدثنا اسحق  
ابن ابراهيم أخبرنا عبد  
الرزاق أخبرنا ابن حريج  
أخبرني ابن طاوس عن  
أبيه أنه سمع ابن عمر يسأل  
عن رجل طلق امرأته  
حائضا فقال أترى عبد  
الله بن عمر قال نعم قال فانه  
طلق امرأته حائضا فذهب  
عمر إلى النبي صلى الله عليه  
وسلم فآخره الخبر فمره أن  
براجعها قال لم أسمع به زيد  
على ذلك لاني • وحدثني  
هرون بن عبد الله ما  
حجاج بن محمد قال قال  
ابن جريج أخبرني أبو  
الزبير أنه سمع عبد الرحمن  
ابن أيمن مولى عمر وذي سأل

ابن عمر وأبو الزبير يسمع ذلك كيف ترى في رجل طلق امرأته حائضا حال طلق ابن عمر امرأته هي حائض على عهد لى صلى الله  
عليه وسلم فسأل عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم حال ابن عبد الله بن عمر طلق امرأته وهي حائض فقال له النبي صلى الله عليه  
وسلم ليراجعها مردها وقال اذا طهرت فاطلق أرأيت أن ابن عمر وقرأ النبي صلى الله عليه وسلم يأبها النبي اذا طلقتم النساء  
فلطعنهن في فصل عدتهن • وحدثني هرون بن عبد الله ثنا أبو عاصم عن ابن جريج عن أبي الزبير عن ابن عمر نحوه هذه اللفظة  
وحدثني محمد بن رافع ثنا عبد الله بن أبي الزبير أنه سمع عبد الرحمن بن أيمن مولى عمر وذي سأل ابن عمر وأبو



عليه وسلم في زمن أبي بكر إنما كانوا يطقون واحدة فصار الناس اليوم يطلقون بألف ثلاث ماضية  
فذلك هو عليهم ، فان قيل هو رواية أبي المصنف إحدى الطريقين كانت الثلاث تجعل واحدة بعيد  
عن هذا لتأويل قيل وان كانت بعيدة عنه فترجع ليمضي تجعل واحدة توقع واحدة وقيل يمكن أن  
يكون ذلك فحين كثر لفظ الطلاق يقول أنت طالق ثم يكره ذلك على وجه التأكي ، وصار الناس  
اليوم يذكرون ذلك لا يريدون به التأكي بل التجديد فاضى ذلك عليهم هو ورمي بعض من  
لأصحيق عنده أن ذلك كان ثم نسخ وهو غلط فاحش لان هو لم ينسخ ، فان قيل عبت أنه نسخ في  
حياته صلى الله عليه وسلم قيل هذا صحيح ولكن يقال قول الراوي في زمن أبي بكر ان قال الصحابة  
يجمع على النسخ ويجمع ذلك منهم قلنا صدقت ولكن اذا وقع ذلك منهم فحصل على اسم عمر وعلى  
الناسخ ولم يصل اليه او امان النسخ من تلقاء أنفسهم فماد الله لانه اجماع على الخطا فاذا قدر انهم عزرو  
عليه في زمن عمر فيكونوا اجماعا في زمن أبي بكر على الخطا لانه اجماع على تأخير حكم للنسخ وذلك  
اجماع على الخطا والامتنع صومته منه ونحن لا نراه انفراد العصر وهو مذهب المحققين وأما روايات  
أبي داود من طريق أبي المصنف ان ذلك كان في غير المدحول بها فقد ذهب اليه أصحابنا من عباد  
وان الثلاث لا تقع على غير المدحول بها اعاديين بالواحدة فاذا قال طالق طالق ثلثا فبقوله طالق  
بأنه منه وقوله ثلاثا كلام مستأحب جاء بعد اليه وبه وعدنا اطلعه عند الجمهور لان أنت طالق معناه  
ذاب طلاق وذاب طلاق صالح لا يفسر بالواحدة والثلاث فادعهم بالثلاث لم يصح المراجعة  
(قوله انه) (ع) أي مهلة ببقية . فاعادوا انتظاره لرحمته كما قال زكريا لا تدري لعل الله الآية (قوله  
هاب من هاتك) (ع) أي من أخبارك وكل هاهنا ما يستعرب ويسكر كاه قال من فتواتك المسكرة  
وأخاذك المسكر وهذه يقال في فلا هاهنا أي أسياه مسكرة وهو جمع هه ولا يستعمل بكثرة في الخبر  
الافيا يكي عنوا ما الهه والهاهه مجمل في خبرهه يستعمل في كل شيء ويكي به عن كل شيء وقد  
تقدم شرحه (قوله تنابع الناس) (ع) كدار وساد عن الاكثر بالياه المشافس تحت وهو عهد بن  
جمع بالياه الوحده وهما ينجي الآلهة بأشياء مما يستعمل في الشر

﴿ أحاديث الكساية في الطلاق ﴾

[illegible][illegible]

باب السامية في احوالهم

(س) اقولہ کن بقولہ الحرمہ ربکم ہاں ہی وہ دہلہاں حرم علیہ وہ سنا حاکم اللہ

في قوله تعالى فان الله عليه وسلم لما حرم ما أحل الله له أمر بالسكارة في قوله تعالى يا أيها  
النبي لم تحرم الى قوله تعالى تعال أيمانكم \* والاسوة الحسنة التي يكون عليها الانسان من اتباع غيره في



صفة ولا تستعمل قال في الثلاث حكم يكونها واحدة تصح هذا اللفظ في الواحدة وهي كونها  
 محرمة عندنا ولو كانت الطلقة ترجعية (ع) وهذه الأقوال عندنا في المذهب وفيها غاية أقوالنا ثم قال  
 ابن شهاب بن يونس ولا تكون أقل من واحدة وقال سفيان بن نوي ثلاثا في ثلاث نوى واحدة  
 فواحدة وإن نوى بينا وبين وإن لم ينوشنا فلا شيء عليه وهي كذبة وقال الأوزاعي مثله لأنه إن لم  
 ينوشنا فكفارته بين السافعي وجماعة نوى الطلاق فأمر دمس عدده وإن نوى واحدة ترجعية  
 وإن أراد تحريمها فكفارته بين وليس يقول الحنفية أن نوى الطلاق فواحدة بانه إلا أن ينوي ثلاثا  
 وإن نوى اثنتين فواحدة وإن لم ينوشنا فهو بين وهو وإن نوى السكذب ليس شيء وقال  
 زفر مثله لأنه قال أن نوى اثنتين زنا ثم ألقى فيه كفارة تطهر بعض السامعين هي بين يكفر العين  
 ودكر في الأم عن ابن عباس والشعبي ومسرور وأبي سلمة لا شيء فيها وهي كتحريم الطعام وقاله  
 أصبح وهذا في الحرائر وأما الإماء فقال مالك لا يلزمه شيء كتحريم الطعام وماله عامنه إلى أن فيه كفارة  
 بين بمجرد التحريم وقال أبو حنيفة يلزمه ما حرّم ثم لا شيء عليه حتى يشاوله فادتاؤه لزمه كفارة  
 بين وإن الولد كالماتة على ما تقدم

### أحاديث نزول قوله تعالى يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك الآية

(قوله في شرب عسدها عسلا) (ع) هذا حديث حجاج بن أبي سريته عندها عسلا زيب وان  
 اللتين تطاهرنا عليه عائشة وخوصة وكذا يأتي في حديث عمر وابن عباس ويأتي في حديث هشام  
 أن النبي شرب عسدها خوصة وأن الذي تطاهرنا عليه صلى الله عليه وسلم عائشة وخوصة وسودة  
 والأول أصح قال السائي أسناد حجاج صحيح حديثه وأولى بطاهر القرآن وإن لما رواها  
 اثنتان لا ثلاث (قوله فمواطن أنا وخوصة أن تقولاً كلفنا غفر) (ع) وضع في الأم غفر بغير  
 ياء الموحش والمواو ابائتها لا تعارض من الواو التي في المردود ما تحذف في الضرورة واحدة  
 المغفرة محوور (قوله قال الطيبي هو بضم الميم) (ع) وهو جمع حلو كالطاطب طعمه نصر  
 العرفط باعجار كرهه الراثة تسبعا ثم راثثة البيد وقيل إن الصل إذا أكلته قست راثتها حتى  
 تؤذي الناس وزعم الملب أن راثثة المعافير والعرفط حسنة وهو خلاف ما عليه الناس ودل عليه  
 الحديث (قوله هذا ما أحل النبي لم تحرم) (م) اختلف في سبب نزول الآية فمن عائشة أنه في هذه القصة  
 من تحريم العسل بقوله صلى الله عليه وسلم ولن أعود إليه لأنه على وجه التحريم وهو في الأم مختصر  
 ونما على ما في البخاري ولن أعود إليه وقد حلفت أن لا أصبري بذلك أحداد قول الرحل حلفت  
 إذا نوى الحلب بالله بين وحلفه صلى الله عليه وسلم فاعله انشاء مرضا أب أو واحدًا ثم بعد الأخرى

عباس قل إذا حرّم الرجل  
 عليه امرأته فهي بين  
 يكفرها وقال لقد كان لكم  
 في رسول الله أسوة حسنة  
 هو حدثني محمد بن حاتم ثنا  
 حجاج بن محمد أخبرنا ابن  
 جريج أخبرني عطاء أنه  
 سمع عبيد بن عمير يحرره  
 مع عائشة فصران النبي  
 صلى الله عليه وسلم قال  
 يمكت عند زيب بنت  
 جحش في شرب عسدها  
 عسلا قالت فتواطأ أنا  
 وخوصة أن أيتنا ما دخل  
 عليها النبي صلى الله عليه وسلم  
 فقتلني أحد منك ربح  
 معا فبرأ كنت معافرة فدخل  
 على أحدهما فقال ذلك  
 له فقال بل نرببت عسلا  
 عند زيب بنت جحش  
 وإن أعود له فقتل لم تحرم  
 ما أحل الله لك إلى قوله إن

حسن أو قبيح ولذا أريدت بحسنة (قوله في شرب عسدها عسلا) (ع) هذا حديث حجاج بن أبي سريته عندها عسلا زيب وان  
 اللتين تطاهرنا عليه عائشة وخوصة وأن الذي تطاهرنا عليه صلى الله عليه وسلم عائشة وخوصة وسودة والأول أصح  
 قال السائي أسناد حجاج صحيح حديثه وأولى بطاهر القرآن وإن لما رواها  
 اثنتان لا ثلاث (قوله فتواطأ أنا وخوصة أن تقولاً كلفنا غفر) (ع) وضع في الأم غفر بغير  
 ياء الموحش والمواو ابائتها لا تعارض من الواو التي في المردود ما تحذف في الضرورة واحدة  
 المغفرة محوور (قوله قال الطيبي هو بضم الميم وهو جمع حلو كالطاطب طعمه نصر  
 العرفط باعجار كرهه الراثة تسبعا ثم راثثة البيد وقيل إن الصل إذا أكلته قست راثتها حتى  
 تؤذي الناس وزعم الملب أن راثثة المعافير والعرفط حسنة وهو خلاف ما عليه الناس ودل عليه  
 الحديث (قوله هذا ما أحل النبي لم تحرم) (م) اختلف في سبب نزول الآية فمن عائشة أنه في هذه القصة  
 من تحريم العسل بقوله صلى الله عليه وسلم ولن أعود إليه لأنه على وجه التحريم وهو في الأم مختصر  
 ونما على ما في البخاري ولن أعود إليه وقد حلفت أن لا أصبري بذلك أحداد قول الرحل حلفت  
 إذا نوى الحلب بالله بين وحلفه صلى الله عليه وسلم فاعله انشاء مرضا أب أو واحدًا ثم بعد الأخرى

فيتبرقها ومن زبدين أسلم انها زلت في جارية يتعلمية فانه قال والله لا أطولك ثم رمها (ط)  
 في النسائي من حديث أنس ابنه صلى الله عليه وسلم كانت له جارية يطؤها فلم تزل به عائشة وحفصة  
 حتى رمها فأزله الله سبحانه الآية (ع) حديث النسائي بهذا وانه في جارية لم يرد من طريق صحيح  
 (قوله في الآية وإذا سرى إلى بعض أزواجه حديثا) (ع) الحديث هو قوله وتبرت عنه إلى  
 آخر ما في البخاري وحله لا يخفى بذلك أحد المتقدم وقيل الحديث هي قضية مارية واستكنامه  
 حفصة أن لا يخبر بذلك عائشة وقيل الحديث الذي أسمراني حصة هو أن الخليفة بعده أبو بكر ثم عمر  
 ومعنى أظهره الله عليه أي أطلعه الله عليه ومعنى عرفت بالتدبير عليه على بعض وأعرض عن  
 بعض أي لم يبلغ في العتب ومضاه على قراءة التضعيف جازا من قولهم عرف حثك أي جازاك عليه  
 (قوله كان صلى الله عليه وسلم يحب الحلو أو العسل) (ع) الحلو كل طعام مسخلى فيه حواز  
 أو كل لذيذ الطعام ودكر العسل تنبها على شرفه وهو من عطف الخاص على العام (قوله) يأتي  
 الخلاف في أيا أن فصل التمتع بالمباح أو تركه وأصح من رجح ذلك هذا الحديث ونظيره (قوله) وكان  
 إذا صلى العصر دار على سائمه (ع) هذا على ما تقدم من أن القسم عليه غير واجب ومع هذا فإنه كان  
 يعدل ويفعل هذا في كل يوم مع كل واحد ليسوى بينهم من نفسه وأما على وجوب القسم فإن  
 لكل واحد يومها ولا يجوز مثل هذا الأبرص من وقد يصح هذا من يقول إنما القسم في الليل دون  
 النهار وقد تقدم وقد يكون هذا باذنه وقد جاء به كان يستأدها إذا كان في يوم الواحد منه وقال  
 الداودي كان صلى الله عليه وسلم جعل ما بعد العصر ملى أي وقامت كالجنتين (قوله) فيدنو  
 منهن (ط) يعني من غير مسيس وكذا جاء في بعض الأحاديث ويفعل ذلك تأيسا لهن ونهيها  
 لتلوين (قوله) عكن من عسل (ع) العكة صغر من الفرة (قوله) حرس نعله العرفه (ع) معنى  
 حرس أو كلف قال حرس النعل تجرس جرسا إذا كلف لتصل ويقال للصل حوارس أي أو كل  
 والعرفه شجر بالحجاز ينضج المقابر وقال أهل المقلة العرفه من شعر العشاء والعشاء كل شعر له  
 شوكة وقيل هو بنت له ورقة عربية تعترش على الأرض له شوكة حمراء مبرمة بساء كالفن  
 مثل زرق العنكبوت (قوله) لقد كذب أو أبادته (ع) هو بالباء الموحدة أي أتدبه بالكلام ابدي  
 أو صبت به فرقا أي خوفه من لومك وعند ابن الحناء أباد به من السداء وليس بشئ وفي الحديث  
 أن أفضاء المرء نجب التوبق منه لقوله تعالى إن تتوالتى الله قد صنعت قلوبكم ركك  
 التظاهر على المؤمنين

### أحاديث نزول قوله يا أيها النبي قل لأزواجك

كرهية فيه شجر يقال له العرفه بضم العين المهملة والماء يكون بالحجاز (قوله) قال التور رشتي  
 المقابر جمع معور بضم الميم وقيل جمع معور وهو غير العشاء وقيل كالعرفه (قوله) كان يحب  
 الحلو أو العسل (ط) الحلو ما لذيذ كل طعام مسخلى ودكر العسل تنبها على شرفه وهو من عطف الخاص  
 على العام فيه حواز أو كل لذيذ الطعام (ب) يأتي الخلاف في أيهما أفضل التمتع بالمباح أو تركه  
 وأصح من رجح ذلك هذا ونظيره (قوله) فيدنو منهن (ط) يعني من غير مسيس وكذا جاء في بعض  
 الأحاديث ويفعل ذلك تأيسا لهن وتطيبا لقلوبهن (قوله) عكة هي أصغر من الفرة (قوله) حرس نعله  
 العرفه (ط) الجهم والزأوالسين المهملة أي كلف العرفه بصيرته العسل (قوله) لقد كذب أو أبادته

رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ كُنْتُ خَائِفًا أَنْ أَقَالَ لَهَا غَدَاةً أَلَيْسَ قَالَ سَقَى خَصْفَةً فَمِنْهُ عَمَلٌ قَالَتْ  
 بِرَحْمَةِ اللَّهِ الْعُرْفَةُ فَدَاخِلٌ عَلَى هَذِهِ مِثْلَ ذَلِكَ ثُمَّ دَخَلَ عَلَى صَافِيَةَ قَالَتْ بِمِثْلِ ذَلِكَ فَدَاخِلٌ عَلَى خَصْفَةٍ قَالَتْ يَا رَسُولَ  
 اللَّهِ لَا أَسْقِيكَ مِنْهُ قَالَ لَا حَاجَةَ لِي بِهِ قَالَتْ تَقُولُ سَوْدَةُ سَبَّحَانَ اللَّهَ وَاللَّهِ لَقَدْ حَسَنَتْ قَالَتْ قُلْتُ لَهَا اسْكُنِي قَالَ أَوْ امْضِي أَرَاهِمُ ثَنَا  
 الْحَسَنُ بْنُ بَشَرٍ بْنُ الْقَاسِمِ ثَنَا أَبُو أُسَامَةَ هَذَا سَوَادُ وَحَدَّثَنِي سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ ثَنَا عَلِيُّ بْنُ مَسْرُورٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ هَذَا الْإِسْنَادُ نَحْوُهُ  
 وَوَحَدَنِي أَبُو الطَّاهِرِ ثَنَا ابْنُ وَهْبٍ ح وَثِي سَمِعْتُهُ مِنْ يَحْيَى الْعَجَبِيِّ وَالْعَدْلِيِّ أَحْبَبْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ وَهْبٍ أَحْبَبْتُ بُونُسَ بْنَ يَزِيدَ عَنْ  
 ابْنِ شِهَابٍ أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَوْفٍ أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ لَمَّا أَمْرُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِتَخْيِيرِ أَرْوَاحِهِ بَدَأَ يَقُولُ  
 أَنِي إِذَا كَرِهْتُ أَمْرًا فَلَا عَلَيْكَ أَنْ لَا تَجْعَلِي حَتَّى تَسْأَمِي أَوْ يَكْ قَالَتْ قَدْ عَلِمْتُ أَنَّ أَبَوِي لَمْ يَكُونَا لِيَأْمُرَا نِي بِفِرَاقِهِ قَالَتْ ثُمَّ قَالَ إِنَّ اللَّهَ  
 عَزَّ وَجَلَّ قَالَ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَا زَوَاجَ لِي أَنْ كُنْتُ (١١٤) تَرَدُّدَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا زِيَّتَهَا فَلَا يَنْتَهِي عَنْهُ وَأَمْرٌ حَكَمَ

سِرَاحًا جَلِيلًا وَأَنْ كُنْتُ  
 تَرَدُّدَ اللَّهِ وَرَسُولَهُ وَالِدَارِ  
 الْآخِرَةِ فَإِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ  
 لِلْحَسَنَاتِ مَكْرًا عَظِيمًا  
 قَالَتْ هَلْ فِي أَيْ هَذَا  
 أَسْأَمْتُ أَوْ يَكْ قَالَتْ أُرِيدُ  
 اللَّهُ وَرَسُولَهُ وَالِدَارَ الْآخِرَةَ  
 قَالَتْ ثُمَّ فَعَلَ أَرْوَاحَ إِلَى  
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِثْلَ  
 مَا عَمِلْتُ • حَدَّثَنَا سَمُرَجُ  
 ابْنُ بُونُسٍ ثَنَا عَابِدُ بْنُ عِيَادٍ  
 عَنْ عَاصِمٍ عَنْ مَعَاذٍ  
 الْعَدَوِيَّةِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ  
 كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ  
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْتَأْذِنُنَا إِذَا  
 كَانَ فِي يَوْمِ الْمَرَاتِمِ بَعْدَ  
 مَا زَلَّتْ رِجْلِي مِنْ نِشَاءِ  
 مِنْهُ وَتَوَدَّى إِلَيْنَا  
 نِشَاءً فَقَالَتْ لَهَا مَعَاذُ مَا  
 كُنْتُ تَقُولُ لِي رَسُولُ اللَّهِ  
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا  
 اسْتَأْذَنَكَ قَالَتْ كُنْتُ

(قَوْلُهُ بَدَأَ) (د) بِدَأَى الْعَصِيَّةَ بِهَا قُلْتُ • وَيَحْتَقِلُ لَانْتِهَاءِ الْحَاضِرَةِ عِنْدَ تَرَدُّدِ الْآيَةِ وَالتَّسْلِيغِ  
 عَلَى الْعَوْرَةِ وَهُوَ أَظْهَرُ مَا كَانَ عَلَيْهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ طَيِّبٍ فَلَوْ هُنَّ (قَوْلُهُ فَلَا عَلَيْكَ أَنْ  
 لَا تَجْعَلِي حَتَّى تَسْأَمِي أَوْ يَكْ) (د) مَعْنَاهُ لَا يَضُرُّكَ أَنْ لَا تَجْعَلِي وَقَالَ ذَلِكَ شَيْءٌ عَلَيْهِا وَعَلَى أَهْلِهَا  
 لَا يَخَافُ أَنْ يَسْتَقِرَّ هَذَا الْمَسْغَرُ فَتَقْتَارَ نَفْسُهَا فَيَجِبُ فِرَاقُهَا فَتَذِي بِذَلِكَ فَيَتَذَيَّ أَهْلُهَا وَيَتَذَيَّ بَقِيَّةُ  
 النِّسَاءِ فِي الْإِقْدَامِ بِهَا (ع) وَقَالَ ذَلِكَ لِكُرْهِيَةِ فِرَاقِهَا وَخَوْفِ أَنْ تَبَادُرَ بِذَلِكَ إِدْجَالُ ذَلِكَ الْهَالِكِ  
 فِي ظَهْرِ مَرَمِ الزَّمَانِ بِتَخْيِيرِهَا وَأَنَّهَا لَتَسْأَمِي مِثْلَ هَذَا مِنْ صَفَرِهَا (قَوْلُهُ قَالَ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ  
 يَا أَيُّهَا لَبِي قُلْ لَا زَوَاجَ لِي الْآيَةِ) (ع) اخْتَلَفَ شُعْبَةُ خُنَافَى إِقْبَاعُ الْغَيْرِ فَقِيلَ مَكْرُوهٌ وَبَدْعٌ لَتَضَعُهُ  
 إِقْبَاعُ ثَلَاثٍ وَقِيلَ لَيْسَ بِمَكْرُوهٍ وَلَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمْرٌ بِهِ وَفَعَلَهُ وَلَيْسَ بِمَنْعٍ فِيهِ إِقْبَاعُ الثَّلَاثِ  
 وَأَمَّا وَتَخْيِيرُ قَبْلِ وَلَا حَاجَةَ فِي أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَمْرٌ بِهِ وَفَعَلَهُ لِأَنَّهُ أَمْرٌ أَنْ يَخْبِرَ بَيْنَ الدُّنْيَا  
 وَالْآخِرَةِ إِذَا اخْتَلَفَ الدُّنْيَا طَلَقَ بِالطَّلَاقِ الَّذِي أَمْرٌ بِهِ وَهَذَا يُدْرِكُ فِيهِ لَا حَاجَةَ فِيهِ لَا قِيَامَ الثَّلَاثِ  
 (قَوْلُهُ فِي الْآخِرَةِ كَانَ يَسْتَأْذِنُنَا) (ع) هَذَا عَلَى أَنَّ الْقِسْمَ عَلَيْهِ غَيْرُ وَاجِبٍ أَعْمَا فَعَلَهُ طَيِّبًا لِقَوْلِهِمْ  
 عَلَى مَا تَقَدَّمَ (قَوْلُهُ إِنْ كَانَ ذَلِكَ إِلَى لَمْ أَوْزُرْ أَحَدًا عَلَى نَفْسِي) (د) لَمْ تَقُلْ ذَلِكَ رَغْبَةً فِي الْإِحْتِنَاعِ  
 وَشَرًّا لِلْعَسْرِ بِلَا مَعَادٍ وَرَغْبَةً فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْقُرْبِ مِنْهُ وَمِنْ حَبِيبَةٍ وَفِي أَنْ يَزِلَّ الْوَجْهُ عَائِدًا  
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ عِنْدَ مَا وَهُوَ مِثْلُ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي الْعَدْحِ وَقَوْلُهُ لَا أَوْزُرُ بِنَفْسِي سَلَّمَ أَحَدًا  
 (قَوْلُهُ فِي الْآخِرَةِ لَمْ يَعْنِ طَلَاقًا) (م) مَعْنَاهُ لَسَكَفَةً وَمَشَى رَوَى مَا لَمْ يَنْتَهِي عَنْهَا إِذَا  
 بَالَاهُ لَوْ حُدِّثَ أَيُّ ابْتَدَأَ بِالْكَلامِ الَّذِي أَوْصِيَتْهُ فَرَقَا أَيُّ خَرُجَ مِنْ لَوْمَةٍ وَعَدَانِ الْخُدَاءِ أَبَادِيهِمْ  
 الدَّاءِ وَلَيْسَ بِشَيْءٍ وَفِي الْحَدِيثِ أَنَّ نِشَاءَ الْمَرْءِ تَحِبُّ التَّوْبَةَ نِسْئَةً لَهُ تَعَالَى أَنْ تَتَوَلَّى إِلَى اللَّهِ  
 (قَوْلُهُ فَلَا عَلَيْكَ أَنْ لَا تَجْعَلِي حَتَّى تَسْأَمِي أَوْ يَكْ) مَعْنَاهُ لَا يَضُرُّكَ أَنْ لَا تَجْعَلِي وَقَالَ ذَلِكَ شَيْءٌ

أَقُولُ إِنْ كَانَ ذَلِكَ إِلَى لَمْ أَوْزُرْ أَحَدًا عَلَى نَفْسِي • وَحَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَمْسٍ أَحْبَبْتُ ابْنَ الْمُبَارِكِ أَخْبَرَنَا عَاصِمُ بْنُ الْإِسْنَادِ  
 نَحْوُهُ • حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى الْقُمِّيُّ أَحْبَبْتُ نَاعِبَةً عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ عَنْ الشَّعْبِيِّ عَنْ مَسْرُورٍ قَالَ قَالَ عَائِشَةُ • حَدَّثَنَا رَسُولُ  
 اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَاحْتَرَبَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَمْ يَعُدَّ خِلَافًا • وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ نَسَائِي عَنْ يَحْيَى  
 إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ عَنْ الشَّعْبِيِّ عَنْ مَسْرُورٍ قَالَ مَا مَالِي خَرَبَ امْرَأَتِي بِأَحَدَةٍ تَوَمَّاءُ • أَوْ أَلْهَابًا • أَلَسْتُ تَعْنَانِ وَالْقَدَسُ أَنْتَ عَائِشَةُ  
 فَقَالَتْ قَدْ حَبَّرْنَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّكَ طَلَقَ حَرْثًا مَجْمُوعًا بِشَارِ النَّحْمِ مِنْ جَدِّهِ ثَنَا عَجَبَةٌ عَنْ عَادِمٍ عَنْ الشَّيْءِ عَنْ  
 مَسْرُورٍ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَبَّرَ دَعَاءَهُ فَلَمْ يَكُنْ طَلَقًا • حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ نَعْوَرٍ أَحْبَبْتُ عَبْدَ  
 الرَّحْمَنِ عَنْ سَفْيَانَ عَنْ عَاصِمٍ الْأَحْوَلِ وَابْنِ أَبِي خَالِدٍ عَنْ الشَّعْبِيِّ عَنْ مَسْرُورٍ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ • حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ  
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَاحْتَرَبَ فَلَمْ يَعُدَّ طَلَقًا • حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو بَكْرٍ قَالُوا يَحْيَى أَحْبَبْتُ أَوَّلًا الْأَحْرَانَ ثَنَا أَبُو هَارِبَةَ

احتارت زوجها لا يزمع شيء • وحكى الطحاوي والتحاوي عن مالك أن نفس التغيير مطلقة وقوله  
صلى وزيد بن ثابت والحسن والبيه ولا يصح عن مالك والأحاديث الصحيحة ترويه وقالت فرقة  
أيس للتغير قولاً للملكة كفى من الطلاق **ع** قلت • النيابة في الطلاق تكون بتوكيل وإرسال  
وتغير وتليك فالتوكيل جعل الزوج باقاع الطلاق يندغير الزوج مع بقائه المنع منه يند الزوج  
لأن له عزل الوكيل قبل الوقوع ولو • كل اثنين لم يقع إلا باجتماعهما وإرساله جعل الزوج اعلام  
الزوجة بوقوعه يندغيره بالطلاق واقع وإن لم يعلمها ولو أرسل اثنين كفى أحدهما بخلاف التوكيل  
والغير جعل الزوج باقاع الطلاق ثلاثاً حكماً وإنما يندغيره وصحته قال في المدونة أن يقول  
احتاري وأحتاري نفسك وروى محمد وأطلق نفسك ثلاثاً وما في المدونة مثال لجعل الثلاثة يند  
الغير حكماً على ما يأتي وما في الموازنة مثال لجعل الثلاث يندغيره والتوكيل جعل الزوج باقاع  
الطلاق حقاً للمبره راجحاً في الثلاث فخصص بمادونها وصحته كل لفظ يدل على جعل الطلاق  
بيدها أو يندغيرها دون تغيير كقوله أمرت بك يندك وأطلق نفسك أن شئت وطلاقك يندك وفي  
الموازنة ما كنتك وفي العتبة وليتكم أمرك • والتغير والتوكيل وإن اشتركا في جعل الزوج الطلاق  
يبدغير في كل منهما ما فيها غير قال فيما وقعت الإشارة إليه في رسم كل واحد منهما وهو أن حكم  
التغير أنه الثلاث إذا اختار بنفسها أو قفت بالثلاث فلا ما كرتلزوج لان التغيير هو ثلاث  
حكماً وانما إن قفت بدون الثلاث سقط ما يندها وان حكم التوكيل أنه راجح في الثلاث فان قفت  
بأثلاث فله ما كرتها وانما أراد واحدة (م) والعرق في أنه لانا كرتة في التغيير بخلاف  
التوكيل هو أنه جرى العرف في التغيير أنه للثبوتة وهي في المدخول بها لا تكون إلا بالثلاث ولم يجر  
العرف بذلك في التوكيل وما ذكر من أنه لانا كرتة في التغيير هو المشهور وقال ابن الجهملة  
الما كرتة ويصدق أنه إنما أراد واحدة ولكن تكون باثثة ورأى أنه وإن كان العرف أنه للثبوتة  
فاليثبوتة تقع بالواحدة (ع) واحتلف إذا قفت ما قل من الثلاث في التغيير فقال مالك لا يزمع شيء  
ويسقط ما يندها وقال أشهب ترجع إلى خيارها وقال عبد الملك هي ثلاثة بكل حال وعن مالك هي  
واحدة باثثة وهو قول أبي حنيفة • وحكى ابن سحنون عن أبيه أنها واحدة رجعية وهو مذهب  
لشافعي وأبي يوسف وغيرهما وروى عن عمر وابن مسعود وقالت فرقة هي ما قفت به من واحدة  
نا كرتة وقيل هي على ماوى الزوج (ع) اختلف إذا ملكها في عدة فخص بها كثر كما لو ملكها  
في طائفتين فخصت بثلاث فتقبل يسقط ما ملكها فيه لانه ملكها على عدة فخصت بغيرها لان الطلقتان  
ليست هي ثلاث فلا يزمه التلقتان وقبل تله التلقتان لان الرائد على ما ملكها كالمدوم  
فكما لم تطق به وانقصر على ما ملكها يلم • وكذلك اختلف أيضا إذا مضى بأهل بما ملكها  
كما وقفت واحدة وقد ملكها في اثنين ويدل لان تله الواحدة لأنها قفت على غير الصغالي • ملكها  
كالمدوم لا بما في كرتة المدوم غرض أدنى سقط به الحق ويحل به أحت المطلقه لا يزمه خلاف شرطه  
هر ك • باع ثلاثاً وأب وتبين المشتري منها واحداً فقط وبس ذلك • والزمن المصارح • هذا  
المر أنه لو ملكها أمرت به أو أمرها • أخرى • ففقت نفسها فقط • به • أمره • رده • عتته • من  
ملكها إذا قفت بأقل وللتغير عدى فيها قاله مجاهد ويعتبر إلى تعصيل وقيل يلم به الأقر الذي  
وسم به كرتة • ثلاثة نواب فقبل منها واحداً فقط ولا يخبر أن ينصلو عن هذا ما يقول إذا  
كالزواج غرض في هذه الثواب لم يكن له أن يقبل منها واحداً فقط (قوله في الآخر واجداً) (د) •  
عليها وعلى أو • (قوله واجداً) المليم • أهل اللعهر الذي استخزنه حتى أسلك عن ذلك كلام •

عن الأعمش عن مسلم عن  
مسروق عن عائشة قالت  
خير نرسول الله صلى الله  
عليه وسلم فاختزنه ثم  
يبدوها علياً شيئاً • وحديثي  
أبو الربيع الزهراني ثنا  
المعجل بن زكريا ثنا  
الأعمش عن إبراهيم عن  
الأسود عن عائشة وعن  
الأعمش عن مسلم عن  
مسروق عن عائشة بثله  
• وحديث زهير بن حرب  
ناروح بن عباد ثنا  
زكريا بن إسحق ثنا أبو  
الزبير عن جابر بن عبد الله  
قال دخل أبو بكر يستأذن  
على رسول الله صلى الله  
عليه وسلم فوجد الناس  
حلو سبابه لم يؤذن لأحد  
منهم قال فاذن لأبي بكر  
فدخل ثم أقبل عمر فاستأذن  
فأذن له فوجد النبي صلى  
الله عليه وسلم جالساً حوله  
سأؤم واجاسا كذا قال

قال لا قولن شيئا أصعلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله لو رأيت بنتا خرجت مائة ألف نفقة فقلت يا أبا جهم  
فصلك رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال من حولي كاري (١١٦) يسألني نفقة فجام أبو بكراني عائشة يجأعها وقام عمر

إلى حنفية يجأعها كلاهما  
يقول نسأل رسول الله  
صلى الله عليه وسلم ما ليس  
عنده فقلن والله لا نسال  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم شيئا أبدا ليس عنده  
ثم اعترفن شهرا أو تسعا  
وعشرين ثم نزلت عليه  
هذه الآية يا أيها النبي قل  
لأزواجك حتى يقع  
للهنسات مكن أجرا  
عظيما قال فبدأ بعائشة فقل  
يا عائشة اني أريد أن  
أعرض عليك امرأ أحب  
أن لا تهبط في حوضي  
نفسه يرى أويلك قالت  
وما هو يا رسول الله فقل  
عليها الآية قالت أهيك  
يا رسول الله أفتبيرا بوى  
بل أحسن الله ورسوله  
والدار الآخرة وسألت أن  
لا تحضر امرأة من نسائي  
بالذي قلت قال لا نسائي  
امرأة منهن إلا أحترتها  
الله لم يبعثي معصاة ولا استعنا  
ولكن بعثي معصاة يسرا  
حدثني زهير بن حرب  
ثنا عمر بن موسى الحنفى  
ثنا عمر بن عمار عن سالك  
أبي زميل بن عبد الله بن  
عاص بن عمرو بن الخطاب  
قال لما اعترفت نبي الله صلى  
الله عليه وسلم أساءه قال  
دخلت المسعدا إذا الناس

قال وحم هج الجسيم وحموا (قوله لا قولن شيئا أصعلك النبي صلى الله عليه وسلم) فيه أن الانسان  
إذا رأى صاحبه ميموماً يسب أن يجده بما يضركه يسفه (قوله فوجأت عنقها) كل دق في العنق  
يمى وحاً (قوله فقام أبو بكراني عائشة يجأعها) (ط) طهوماً بانيتهما ذلك هو المأثرة في تأديبين  
فانهم أكرز عليه وتبسط معه طاهرين بما يليق باحترامه واعظامه وجلوس على ذلك كرم  
أخ (وه صلى الله عليه وسلم ورعاً متباً أعين بعضهن الى متاع الدنيا ولذلك أمر بتضيهر من بين زينة  
الدنيا رتاع الآخرة (قوله وأسألت أن لا تحضر امرأة من نسائي) (ط) هذا قول أخر حخته الغير وحرضها  
على امراد ما وكأها توقفت ادم عبر احدا من زوجاته مما وقع منها يكون فيهن من تختار الدنيا  
فيعار بها وما هو ادمعنا باختيار عائشة بهما في ذلك وكذلك وقع (قوله عن سالك بن زميل) بضم  
زى وقع الم (قوله هذا الناس يستكثون الحمى) بمشاهدة السكاف أى يصربون به الارض  
كمعد للموم والمعكر الواجم ووبه اهام المسلم بن بما هم فيهم صلى الله عليه وسلم واجبا عنهم لذلك

يكتفون بالحمى وبه لو نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم له ذلك قبل أن يورن ما لحاجب قال عمر فقلت لأه من ذلك اليوم  
قال دخلت على عائشة فقلت يا نبيكم افرق بيني وبينك شأنا أن يؤذى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت ما لي وما لك يا ابن الخطاب

عليك بعينك قال فدخلت حتى نطقت ببيت محمد فقلت يا محمد أنت خير من شئت أن أكون رسول الله صلى الله عليه وسلم والله لقد  
 علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجبل ولا أنا الطلقاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فبكث أشد البكاء فقلت يا ابن رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم قالت هو في خزانة في المشربة فسلطت فإذا أباريح غلام رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعدا على أسكفة  
 المشربة مدلى رجله على ثقب من خشب وهو جذع يرقى عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ويغير فادب يربح استأذن  
 لي عندك على رسول الله صلى الله عليه وسلم فنظر رباح إلى العروة ثم نظر إلى طرفي شيئا ثم قلت يارب رباح استأذن لي عندك على  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فنظر رباح إلى العروة ثم (١١٧) نظر إلى طرفي شيئا ثم رفعت صوتي فقلت يارب رباح

استأذن لي عندك على  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم فأتى أذن رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم فظن  
 أني حنت من أجل حصة  
 والله أن أمرني رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم بضرب  
 عني لأضرب عنقه  
 ورعت صوتي فومأ إلى  
 أن أرقه فدخلت على  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم وهو مضطجع على  
 حجر فجلست فأدنى عليه  
 أزاره وأمس عليه فغيره  
 وإذا المحبر قد أترق جنبه  
 فطربت بصري في حرارة  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم فإذا أنا بضعة من شعر  
 نحو الصاع ومثلها قرطافي  
 ناحية العروة وإذا أيقن  
 ملق قال فابتدب عيسى  
 قال ما يبكيك يا ابن الخطاب  
 قلت يا بني الله ومولى آل أبي  
 وهذا المحبر قد أترق في  
 حيك وهذه حرارتك

عبراني وفيه اهتمام المسلمين بما هم رسول الله صلى الله عليه وسلم واحتياهم لذلك (قوله عليك بعينك)  
 (م) تريد ابتغوا العيبة لامة أي بمحاصنك وموضع شرك ومنه الانصار كرشى وعيني ومعنى كرشى  
 أصحاب الذين أعتمدتهم والكرش لمة الجماعة وجملهم عيبة لاهم خاصته ويطلمهم على أسرارهم قال  
 أهل اللغة والعبية ما يجعل فيه الرجل فضل متاعه (قوله في المشربة) (م) هو ضم الزاء ونقصها و رباح  
 هو بضع الزاء والقرط الضمغ مع وف وهو الأفيق الجلد الذي لم يتم دبغه (قوله على أسكفة المشربة)  
 مدلى رجله على ثقب من خشب (ع) الأسكفة تصم المزم والكاف غيبة الباب السلي والعقير يتدبم  
 الماء صره في الحبد بالجدع الذي يرقى عليه وهو الذي جعل فيه ادراج أحود من قمار الطهر  
 وقمار السيف نحو زمظمة في ظهره مشبهة بقمار الطهر وقمار الطهر خزان عظامه التي يطوله  
 (قوله استأذن لي) (ع) فيه وحوب الاستئذان على المروءة في منزله وإن عرف أنه وحده وفيه تكرار  
 الاستئذان إذ المأمور للاستئذان وفيه اتحاد الكبراء لحاجب وفيه أنه إذا هم الحاجب من السكون عدم  
 الاذن لا ياذن لاهم صلى الله عليه وسلم مع استئذان عمر فكث والغالب أنه صلى الله عليه وسلم كان  
 لا يتدبوا (قوله وكانت عائشة حصة فظاهر تاعلى سائته) (ط) قد تقدم الكلام على حكم  
 المتظاهرين أنها حصة وعائشة (قوله يا رسول الله أطلعتهن) (ب) قالت قد تقدم الكلام على حكم  
 (قوله عليك بعينك) أي بوعنا ابتك حصة أي بمحاصنك وموضع شرك ومنه الانصار كرشى وعيني  
 ومعنى كرشى أصحاب الذين أعتمدتهم والكرش لمة الجماعة وجملهم عيبة لاهم خاصته ويطلمهم على  
 أسرارهم قال أهل اللغة والعبية ما يجعل فيه الرجل فضل متاعه (قوله في المشربة) (م) هو ضم الزاء ونقصها  
 و رباح ضم الزاء وباء الموحدة (قوله على أسكفة الباب) ضم الممرة والكاف وتندب الماء وهي  
 عتبة الدار لسفل (قوله على نقر) (ح) هو سون مفتوحة ثم قال مكسورة هو الصمغ الموحود  
 في جميع الشجر وذكر القاضي أنه بلاء بل الثوب وهو فقير بمعنى مفقود مأخوذ من قمار الطهر  
 وهو جذع ميه درج (ع) فقار الطهر خزان عظامه التي يطوله (قوله وإذا أيقن ملق) هو ضم  
 المزة وكسر الماء وهو الجلد لم يتم دبغه ووجهه بنفسها كاذيم وأدود وأدوى أذبه همتها بأذبه بكسر  
 الماء (قوله أطلعتهن) (ب) قد تقدم الكلام على حكم الطلاق وإن الخطأ قال أصله الخواز

لأرى بها لما أرى وذاك قيسر وكسرى في الخمار والانهار وأب رسول الله صلى الله عليه وسلم وصوته وهذه خزانة فقال ابن  
 الخطاب ألا ترى أن تكون الآخرة لهم الدنيا قال بلى قال ودخلت عليه حين دخل وأنا أرى في وجهه الغضب فقلت  
 يا رسول الله ما بشق عليك من شأن النساء كنن طلقتهن فإن الله معلن وملا أسكفة وحبرين وميكيل وأماو بكر  
 وأماونون معلن ولما كلمت وأحد الله بكلام الار حوب أن يكون الله به سبق قولي الذي أقول وزلت هذه الآية آية التمييز  
 عسى ربنا أن يظن بكن أن يبدلهز واجبراسكن وإن تظاهرا عليه من الله ومولاه حذر بل وصالح المؤيد والملاكة بعد  
 لا تظهر وكانت عائشة نفأى بكر وحصة تظاهر إن على سائر سائس صر الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله أطلعتهن قال

المنع من قول الله  
صلى الله عليه وسلم و  
قلت أنت يا عبد  
وإن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم كما في  
من القرآن ما فيه  
قلت يا رسول الله  
كنت في العزة  
وعز من قال إن  
يكون سبعا وعشرين  
فتب على باب المسجد  
فأدبت بأعلى صوتي لم  
يطلق رسول الله صلى الله  
عليه وسلم نسائه  
هذه الآية وإذا جاءهم أمر  
من الأمن أو الخوف أذاعوا  
به ولو رده إلى الرسول  
والى أولى الأمر منهم  
الذين يستبطونه منهم  
فكنت أنا استبطيت ذلك  
الأمر وأزل الله عز وجل  
آية التفسير حدثنا  
ابن سعيد الأبلبي ثنا عبد  
الله بن وهب أخبرني سليمان  
يعني ابن بلال أخبرني يحيى  
أخبرني عبيد بن حنين أنه  
سمع عبد الله بن عباس  
يحدث قال مكثت سنة  
وأنا أريد أن أسأل عمر بن  
الخطاب عن آية فأستطيع  
أن أسأله هبته قال حتى  
خرج جابنا فخرجت معه  
فلما رجع فكسا بعض

الطلاق إلى الله الطلاق عما يقضيه ظاهر من السكرانة وأنه محمول على سوء  
قال لا نهى الله عليه وسلم طلاق وما كان يفعل للسكرانة وفي الحديث أنه طلق  
واجمعا فاجمعوا فتواتر في العرب حضرت مجلس أن الفضل الجوهري عنده مجلس طلق  
رسول الله صلى الله عليه وسلم وآتى وظاهر والله العرف منه في موضع وطأ أصلحك الله الملك  
قلت أنه طلق صلى الله عليه وسلم وآتى وظاهر وأنه صلى الله عليه وسلم لم يظاهر فإن الله تعالى جعل  
الظهار منكر من القول وروى عنك كذا قلت فلما كان من الغد قال لأهل مجلسه وقدر  
اليه أن قلت لكم بالأساس أنه صلى الله عليه وسلم طلق وآتى وظاهر وإن هذا أرشدني إلى أنهم  
يظاهر وهو كمال وهو شيعي في هذه المسئلة (قوله حتى كثر) (د) أي حتى أبدى أسنانه  
تسبا ويقال أيضا في الضب ابن الكبت وكثر وتسم وافتر كلها واحد فإن زاد قيل فقه  
وذهب وكثر (قوله فأبزل الله وأداعواهم أمر الآية) (هـ) قلت قال ابن عطية قيل إن الآية  
نزلت في المنافقين كأولئك الذين أتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وبمواله  
فأذاعوا أمرهم بالسرايا وأهم كأولئك الذين أتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وبمواله  
وأذاعوا خبره قيل نزلت في المنافقين وفيهم صف جلد من المؤمنين وقلت تجر به ثم على هذا القول  
يحق أن يكون في أمر السرايا وأهم كأولئك الذين أتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وبمواله  
ويحق أن يكون في كل الأمور الواقعة التي من جهة فضيلة عمر هذه فحق ولو رده إلى أولئك  
الخوف واستمعوا الأمر وكشفوا عنه من جهة الرسول أو من جهة أولى الأمر وهم الأشرار وقيل  
الملاء لقوله تعالى لهم الذين يستبطونه منهم كمال عمر في بحثه وسؤاله عند النبي صلى الله عليه وسلم  
فحق قوله أنا استبطيته أي يضئ وسؤاله عنه (قوله في الآخرة) (ع) هبته له عن سؤاله عن  
تفسير تلك الآية تلك المدة هو لما كانت إحدى المظاهر بين ابنته حفصة وذلك قال وأهلك يا ابن عباس  
وحي كلمة نوح للتعب كما قال في الآخر وأجلك الأثرى الزهري كيف قال كره والله ما سأل عنه  
وصرف حديث أبض المباح إلى الله الطلاق عما يقضيه ظاهر من السكرانة وأنه محمول على سوء  
العشرة لا على الطلاق قال لا نهى الله عليه وسلم طلاق وما كان يفعل للسكرانة وفي الحديث أنه طلق  
حفصة وأنه قيل لهما جعها فاجمعوا فتواتر في العرب حضرت مجلس أن الفضل الجوهري  
فضعته بقول طلق رسول الله صلى الله عليه وسلم وآتى وظاهر فلما انصرف تمرته في موضع وقت له  
أصلحك الله الملك قلت أنه صلى الله عليه وسلم طلق وآتى وظاهر وأنه صلى الله عليه وسلم لم يظاهر فإن الله تعالى جعل  
الظهار منكر من القول وروى عنك كذا قلت فلما كان من الغد قال لأهل مجلسه وقد  
قربى اليه أن قلت لكم بالأساس أنه صلى الله عليه وسلم طلق وآتى وظاهر وإن هذا أرشدني إلى أنهم  
يظاهر وهو شيعي في هذه المسئلة (قوله حتى كثر) (قوله حتى كثر) (قوله حتى كثر) (قوله حتى كثر)  
حتى كثر) (قوله حتى كثر) (قوله حتى كثر) (قوله حتى كثر) (قوله حتى كثر) (قوله حتى كثر) (قوله حتى كثر)  
آخره أي أسفلك (قوله هبته) هبته لما كانت إحدى المظاهر بين ابنته حفصة ولهذا قال الزهري

الطريق عدل إلى الأراك لحاجة له فوضه - حتى فرغ ثم مررت معه فقلت يا أبا المؤمنين من الناس يظهرنا على رسول الله  
صلى الله عليه وسلم من أرواحه فقال تلك حفصة وعائشة قال فقلت والله أن كنت لا بد أن أسألك عن هذا منذ سنين  
أستطيع هبته لك قال فلا تفعل ما ظننت أن عندي من علم فلني عنه فإن كنت أعلمه أخبرتك قال وقال عمر والله أن كفا





وكراهة السفه (قوله لهما الدنيا والآخره) (د) كذا هو والتنبيه وضعير الخطاب في الأصول  
وفي بعض النسخ لم الدنيا ولها الآخره بضمير الجع وضعير المتكلم وكل مصحح

### ﴿ كتاب الايلاء ﴾

(قوله وكان آلى منهن شهرا) \* (قلت) \* قال ابن العربي آلى من شدة موجدته عليهن بما آتين اليه  
من المكروه في التظاهر عليه والالحاح في طلب العقبة والنفقة لم تكن عنده الاماراي عمر في خزانته  
من نحو الصاع من شعير ونحوه من قرص مصبور وأقبق من ادم معلق ورمال سرير وازار يلصق  
به وفعل فلك تأديها لمن واستار اى امر من حتى اتاه الله سبحانه بالخير (ع) الايلاء الحلف وأصله  
الامتناع من الشيء آلى بولى ايلاء وتالى تابليا واشتلى امتلاء \* (قلت) \* قال في التنبيهات الايلاء لهما  
الامتناع ثم استعمل فيما كان الامتناع منه لأجل التمين فنسب اليه فصار الايلاء الحلف \* ابن عبد  
السلام الايلاء لغة الحلف وقيل مطلق الامتناع ثم استعمل في الحلف على الامتناع من الوطء (ع) وعلى  
انه لغة الحلف فهو في عرف الفقهاء الحلف على ترك وطء الزوجة وثابت بن سيرين قال هو الحلف على  
ما في تركه مساواة لما وطأ كان أو غيره كحلفه أن لا يكلمها \* (قلت) \* والحاصل ان العرف خصص مدلوله  
لعمومها الحلف مطلقا وخصه الأكثر بقصره على الحلف على ترك الوطء وهمه ابن سيرين على كل  
ما في تركه مساواة لها كحلفه أن لا يكلمها أو لا ينفق عليها هذا عده ايلاء بضرب فيه الاجل كما يضرب  
في الحلف على ترك الوطء وهو عند الأكثر ليس ايلاء لكن لما ان يقوم بالضرر في ذلك فمطلق عليه  
بهذا اعدار عليه لان المطالبة بمن العشرة كالمطالبة بالاصابة والعقبة والكسوة \* ورسم ابن  
الحاجب الايلاء بأنه الحلف على ترك وطء الزوجة غير المرضع أكثر من أربعة أشهر والعبد شهرين  
بمعين تتضمن الحنث حكما الحلف جنس وعلى ترك الوطء احتراز مما شذ فيه ابن سيرين وذكر  
الزوجة احتراز من الحلف على ترك وطء المهرية \* والتقييد بغير المرضع احتراز من الحلف على  
ترك وطء المرضعة لمصلحة الولد \* قال في المدونة ولو حلف أن لا يطأ حتى تقطم ولدها فليس بمول \* وقال  
أصبغ هو مول والتقييد بأكثر من أربعة أشهر يخرج الحلف على ترك الوطء أربعة أشهر فأقل فانه  
ليس ايلاء لأن حكم الايلاء انما شرع لربع الضرر والضرر انما يقع بالزيادة على أربع لأن الله  
سبحانه أباح التربص في الأربع بقوله تعالى الذين يولون الآية \* ولما كان العبد على النفع من  
أجل الحر فليس والعبد شهرين وهذا على مذهب لا كذا في ان الايلاء انما يتقرر بالحلف على أكثر  
من أربعة أشهر (ع) وقال الكوفيون ان حلف على ترك الوطء أكثر من أربعة أشهر فهو مول وشذ  
ابن أبي ليلى والحسن وابن شبرمة في آخره فقالوا انه ان حلف على ترك الوطء يوما أو أقل أو أكثر  
وتركها حتى مضت أربعة أشهر فهو مول لظاهر الآية وعكس ابن عمر فاما كل من وقت في بعينه وقتا  
وان طال فليس بمول وأما المولى من حلف على ترك الوطء لا لابتا تهي \* (قلت) \* ومراد يمين تتضمن  
الحنث حكما ما تقرر في كتاب الايمان كالحلف بالقرصة أو بالمدقة والحج والعقبة وهو احتراز  
من الحلف بغير ذلك مما لا يلزم الحنث فيه كقولهم ان وطئتك فملى المشى الى الله وقم الايلاء  
بمسة ما ذكر ورفعة الزوجة الى الحماكم فيؤجله أربعة أشهر من يوم الرفع فاذا انقضت الأربع  
أوقفه الحماكم عاما طلقا أو طلقا عليه ورجعه كون الأجل أربعة أشهر لاها منتهى ما نص به المرأة \* وفي  
طبرستان عاب أن عمر كان يطوف ليله المديبة فسمع امرأة تشذ

ترضى أن تكون لهما  
الدنيا والآخره وحديثا  
محمد بن مني ثنا عفان ثنا  
جاد بن مسعدة أخبرني يحيى  
ابن سعيد عن عبيد بن  
حنين عن ابن عباس قال  
أقبلت مع عمر حتى اذا كنا  
بمر الظهران وساق الحديث  
بطوله كنعو حديث  
سليمان بن بلال غير ما قال  
قلت شأن المرائين قال  
حفصة وأم سلمة وزاد فيه  
فانبت الجبر فاذا في كل  
يبت بكاهو زادا أيضا وكان  
آلى منهن شهرا فلما كان  
تسعا وعشرين نزل اليهن  
\* وحديثنا أبو بكر بن أبي  
شيبه وزهير بن حرب

(قوله لهما الدنيا والآخره) (ح) كذا هو باستد، وضعير الخطاب في الاطول وفي بعض النسخ لم

[illegible]

تطاول هذا الليل واسود جانيه • وأرقت أن لا تحسب الألعاب

( ١٦ - شرح الآبي والسنوسي - رابع )

[illegible]

ما أحسن ما أتت إليكم من  
استاذن لعمره فدخل ثم  
خرج إلى فقال قد كنت  
له نصيب فويلت مدبرا  
فاذا الكلام يدعو فقال  
ادخل فقد أدركت فدخلت  
فسلمت على رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فاذا  
هو متكئ على ريد حمير  
فقد أتى في جنبه فقلت  
أطلقت يا رسول الله نسائك  
فرفع رأسه إلى وقال لا فقلت  
الله أكبر لو أيتنا يا رسول  
الله وكنا معشر فريش  
قومنا غلب النساء فلما قدسنا  
الدينية وجدنا قوامنا ظمهم  
نسائهم فطلق نسائنا  
يتعلمن من نسائهم فتعصبت  
على امرأتى يوما فاذا هى  
تراجعنى فانكرت أن  
تراجعنى فقالت ما تنكران  
أرا جملتك فوالله أن أزواج

النبي صلى الله عليه وسلم ليرا حبه وتهجرا واحداهن اليوم الى الليل فقلت قدخاب من فعل ذلك منهن وخسر أقاتين احداهن أن يغضب الله عليا لغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا هي قد هلكت فنبس رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله قد دخلت على حمة فقلت لا يغرنك أن كانت جارتك هي أو سم منك وأحب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم منك فنبس أخرى فقلت استأنس يا رسول الله قال نعم فجلست فرفعت رأسي في البيت فوالله ما رأيت شيئا يراد البصر إلا أهبات ثلاثة فقلت ادع الله يا رسول الله أن يوسع على أمتك فندوس على فارس والروم وهم لا يعبدون الله فاستوى جالسما قال أيا في شك أنت يا ابن الخطاب أولئك قوم عجلت لهم طيباتهم في الحياة الدنيا فقلت استغفرني يا رسول الله وكان أقسم أن لا يدخل عليهن شهرا من شدة موجدهن عليهن حتى عاتبه الله قال الزهري فاعجبني عرو وعن عائشة قالت لما مضى تسع وعشر من ليلة دخل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يرني فقلت يا رسول

في قوله استعان لا يدخل تحتها وسر ولا يدخل تحتها من جمع وعشرون من قوله استعان  
في السلام من الشهر سبع وعشرون (ع) حملنا من عندنا في كتابنا عليه صوم شهر فحملنا لاهل  
الانكسار فيه وعشرون خلافاً لما فيهم لا يخلو لا يخلو بعد ذلك من شهره فوينا بعد ذلك

**في احاديث فاطمة بنت قيس في السكنى والنفقة**

(قوله ان يا عمرو بن حفص) (م) كذا البصائر مالك وابن شهاب وغيرهما وعكس فيان وابن  
القطان عن يحيى بن كثير فقال ان ابا حفص بن عمرو والمحموط الاول وذكر النسائي ان اسم ابي عمرو  
هذا الجد (ع) والاشهر في المعتمد المجموع قيل اسمه كنية (قوله ملحقنا) (ع) هذا الصحيح عند  
الجميع انه طلها وان اختلفت الروايات في كيفية طلاقها هل البتة او الثلاث او آخره الثلاث ويأتي  
في حديث الجساسة لفظ وهم انه مات عنها باي تأويله وهناك تكلمنا عليه بما يستدعي (قوله  
البتة) (ط) يعني بالبتة آخره الثلاث تطليقات كما جازم في الرواية الاخرى لانه أطلق لفظ  
البتة وانما هي آخر الثلاث بتة لانها طلقته بنت المصم حتى لم يبق منها شيئاً ولما كملت هذه الطلقة  
الثلاث عبر عنها في بعض الروايات بالثلاث والرواية الغضيرة قاضية على غيرها وهي المصيبة (قوله  
فأرسل اليها وكيله بشعر فضطه فقال والله مالك علينا من ثني) (ط) فيه العمل بالوكالة وشهرتها  
عندهم وكان ارسال هذا الشعر منتهى غيبته هي النفقة الواجبة عليه فذلك مضطه وراى  
انها تسحق أكثر وأطيب وحين تحقق الوكيل منها أخبرها بالحكم فلم تقبل فأتت النبي صلى  
الله عليه وسلم (قوله قد كرت ذلك) (ع) فيه استفتاء النساء بما عكلا من في ذلك  
(قوله نفقة) (ط) لم يذكر في هذا الطريق ولا سكنى وهي رواية الاكثر وأما رواية لا سكنى في رواية  
أبي سلمة والشعب عن فاطمة عن الاختلاف في هذه الطرق واختلافهم في قوله تعالى لا يخرجوهن من  
بيوتهن الآية اختلفوا في المطلقة البائن المأثل (م) فقال ابن عباس وأحد النفقة لها ولا سكنى لها وفي  
رواية الام لا نفقة لك ولا سكنى وقال عمر وأبو حنيفة لها النفقة والسكنى أما السكنى فلقوله تعالى  
أسكنوهن الآية وأما النفقة فلا حاجة بحسب ما سببه وقال مالك لها السكنى دون النفقة للآية والحديث  
خير واحد فلا يخصص عموم القرآن وأما سقوط النفقة فلقوله تعالى وان كن أولات حمل الآية فدل  
الخطاب يقضى بانها ان لم تكن حاملاً فلا نفقة تنص الحديث في سقوطها (قوله فأمرها ان تعتدي في  
بيت أم شريك) (ع) اسمها غزير وقيل غزير بن وهى قرشية من بني عامر بن لؤي وذكرها بعضهم  
في أزواجه صلى الله عليه وسلم وقيل انها أنصارية على ما ذكره مسلم في حديث الجساسة الآتي وكانت

ولاحظ لهم في الآخرة

**في باب حكم النفقة والسكنى للمطلقة**

(قوله فأرسل اليها وكيله بشعر فضطه فقال والله مالك علينا من ثني) (ط) كان ارسال هذا  
الشعر منتهى غيبته هي النفقة الواجبة عليه فذلك مضطه وراى انها تسحق أكثر وأطيب وحين  
تحقق الوكيل منها أخبرها بالحكم فلم تقبل فأتت النبي صلى الله عليه وسلم (قوله فأمرها ان تعتدي في  
بيت أم شريك) احتج به من لا يوجب السكنى البائن اذ لو كانت واجبة لأمرها ان تعتدي في الاول  
وقيل بل فيه دليل على ثبوتها والام قصرها على بيت معين وأما أمرها بالنفقة لما ذكره ابن المسيب  
من انها كانت لسنة استطالت على أحوالها لسانها فأمرها بالنفقة عنهم أولاتها خافت عورة المنزل

في قوله استعان لا يدخل تحتها وسر ولا يدخل تحتها من جمع وعشرون من قوله استعان  
في السلام من الشهر سبع وعشرون (ع) حملنا من عندنا في كتابنا عليه صوم شهر فحملنا لاهل  
الانكسار فيه وعشرون خلافاً لما فيهم لا يخلو لا يخلو بعد ذلك من شهره فوينا بعد ذلك  
في احاديث فاطمة بنت قيس في السكنى والنفقة  
(قوله ان يا عمرو بن حفص) (م) كذا البصائر مالك وابن شهاب وغيرهما وعكس فيان وابن  
القطان عن يحيى بن كثير فقال ان ابا حفص بن عمرو والمحموط الاول وذكر النسائي ان اسم ابي عمرو  
هذا الجد (ع) والاشهر في المعتمد المجموع قيل اسمه كنية (قوله ملحقنا) (ع) هذا الصحيح عند  
الجميع انه طلها وان اختلفت الروايات في كيفية طلاقها هل البتة او الثلاث او آخره الثلاث ويأتي  
في حديث الجساسة لفظ وهم انه مات عنها باي تأويله وهناك تكلمنا عليه بما يستدعي (قوله  
البتة) (ط) يعني بالبتة آخره الثلاث تطليقات كما جازم في الرواية الاخرى لانه أطلق لفظ  
البتة وانما هي آخر الثلاث بتة لانها طلقته بنت المصم حتى لم يبق منها شيئاً ولما كملت هذه الطلقة  
الثلاث عبر عنها في بعض الروايات بالثلاث والرواية الغضيرة قاضية على غيرها وهي المصيبة (قوله  
فأرسل اليها وكيله بشعر فضطه فقال والله مالك علينا من ثني) (ط) فيه العمل بالوكالة وشهرتها  
عندهم وكان ارسال هذا الشعر منتهى غيبته هي النفقة الواجبة عليه فذلك مضطه وراى  
انها تسحق أكثر وأطيب وحين تحقق الوكيل منها أخبرها بالحكم فلم تقبل فأتت النبي صلى  
الله عليه وسلم (قوله قد كرت ذلك) (ع) فيه استفتاء النساء بما عكلا من في ذلك  
(قوله نفقة) (ط) لم يذكر في هذا الطريق ولا سكنى وهي رواية الاكثر وأما رواية لا سكنى في رواية  
أبي سلمة والشعب عن فاطمة عن الاختلاف في هذه الطرق واختلافهم في قوله تعالى لا يخرجوهن من  
بيوتهن الآية اختلفوا في المطلقة البائن المأثل (م) فقال ابن عباس وأحد النفقة لها ولا سكنى لها وفي  
رواية الام لا نفقة لك ولا سكنى وقال عمر وأبو حنيفة لها النفقة والسكنى أما السكنى فلقوله تعالى  
أسكنوهن الآية وأما النفقة فلا حاجة بحسب ما سببه وقال مالك لها السكنى دون النفقة للآية والحديث  
خير واحد فلا يخصص عموم القرآن وأما سقوط النفقة فلقوله تعالى وان كن أولات حمل الآية فدل  
الخطاب يقضى بانها ان لم تكن حاملاً فلا نفقة تنص الحديث في سقوطها (قوله فأمرها ان تعتدي في  
بيت أم شريك) (ع) اسمها غزير وقيل غزير بن وهى قرشية من بني عامر بن لؤي وذكرها بعضهم  
في أزواجه صلى الله عليه وسلم وقيل انها أنصارية على ما ذكره مسلم في حديث الجساسة الآتي وكانت  
ولاحظ لهم في الآخرة  
في باب حكم النفقة والسكنى للمطلقة  
(قوله فأرسل اليها وكيله بشعر فضطه فقال والله مالك علينا من ثني) (ط) كان ارسال هذا  
الشعر منتهى غيبته هي النفقة الواجبة عليه فذلك مضطه وراى انها تسحق أكثر وأطيب وحين  
تحقق الوكيل منها أخبرها بالحكم فلم تقبل فأتت النبي صلى الله عليه وسلم (قوله فأمرها ان تعتدي في  
بيت أم شريك) احتج به من لا يوجب السكنى البائن اذ لو كانت واجبة لأمرها ان تعتدي في الاول  
وقيل بل فيه دليل على ثبوتها والام قصرها على بيت معين وأما أمرها بالنفقة لما ذكره ابن المسيب  
من انها كانت لسنة استطالت على أحوالها لسانها فأمرها بالنفقة عنهم أولاتها خافت عورة المنزل

كثيرة المروءة والتعفة في سبيل الله تعالى وتضعيف لئلا يضمن المباحين وغيرهم وإنك قال عليه الصلاة والسلام تلك امرأة يغشاها أصحابي فان قيل أمرها أن تستدعي غير البيت الذي طلقت فيه يدل على سقوط السكنى اذ لو كانت ثابتة لم يأمرها أن تستدعي غيره وقيل بل فيه دليل على نبوتها اذ لو لم تكن ثابتة لم يقتصر حاصل البيت معين وإنما أمرها بالنقل لئلا ذكر ابن المسيب من أنها كانت لسة استطالت على إحاطتها بلسانها فامرها بالنقل عنهم وأنها خافت عورة المنزل بدليل قولها خاف أن يقيم على وقيل إن البيت يمكن له (ط) الأولى التعليل بأنها خافت عورة المنزل ويكون فيه دليل على أن المعتدة تنقل لعورة المنزل وأما التعليل بأنها السنة تؤدى أحكامها فلا ينبغي أن يقال فيمن رغب الصعابة في زواجها واختارها صلى الله عليه وسلم لجهه وابن حبه اذ لو كانت كذلك لم يرغب فيها الصعابة ولا اختارها صلى الله عليه وسلم الله حبيب ابن المسيب فيما وقع فيه من غيبته من قوله تلك امرأة لسنة اللسان وأنها كانت سلطة وأنها استطالت بلسانها على إحاطتها فامرها أن تنقل وإن هذا نخس من القول (قوله) تلك امرأة يغشاها أصحابي (ع) أي يملكون بها وكانوا يزورونها لصلاحها وما تقدم من حديث أوصافها وفيه جواز نظر الضميمة اذ لا يؤمن ذلك من تكرارهم البها وفيه منع المرأة من التعرض لموضع يشق عليها فيه العسر زمن ينظر إليها إلا ما أفاضت شق عليها التعليل لكثرة تكرارهم البها وطول إقامتهم وحديثهم عندها (قوله) اعتدى عند ابن أم مكتوم فانه رجل أمي تضعين ثيابك (ع) أخذ بعضهم منه جواز أن ينظر المرأة من الرجل ما لا يجوز أن ينظر منها كراستها وموضع الخرص سهاولكن هذا يعارضه ما في الترمذي من قوله لم يؤمن وأما سلمة وقد دخل عليها ابن أم مكتوم احتجبته فذلت أنه أمي فقال عليه الصلاة والسلام أفعيما وتان أنتما لستما تبصرانه والجواب أن حديث الترمذي لا يصح لأن رواه عن أم سلمة تنهين مولاها وهو ممن لا يخرج بحديثه وعلى تقدير صحته فهو نقيض على أرواحه في الجلب لحرمتين فكما غلط عليهن أن ينظر اليهن الرجال غلط عليهن أن ينظرن إلى الرجال ولا خلاف أن على المرأة أن ترضى كإحدى الرجل أن يرضى وأما خص ابن أم مكتوم بذلك اذ لا يرى ما يكشف منه الا ترى كيف قال تضعين ثيابك واذا وضعت خارك لم ترك واذا انفضى منه ماء لم يخبث من غيره من النظر لردده الجواردة للملازمة ولما عليهن المشقة في العسر زمن النظر اليه اوالى هذا أسرار أرواده وغيره من العقباء (قوله) فإذا حلت فاذنبي (أي فاعلميني وفي الآخر فلا تسفيني بنفسك ويأى الكلام على ذلك (قوله) فلما حلت ذكرت له أن معاوية وأبا جهم خطباني (ط) الأولى التعليل بأنها خافت عورة المنزل ويكون فيه دليل على أن المعتدة تنقل لعورة المنزل وأما التعليل بأنها السنة تؤدى أحكامها فلا ينبغي أن يقال فيمن رغب الصعابة في زواجها واختارها صلى الله عليه وسلم لجهه وابن حبه الله حبيب ابن المسيب فيما وقع فيه من غيبته من قوله تلك المرأة لسلطة اللسان وأنها كانت استطالت بلسانها على إحاطتها فامرها أن تنقل وإن هذا نخس من القول ينهون به سوقه بن يدي الله تعالى (قوله) تلك امرأة يغشاها أصحابي يملكون بها وكانوا يزورونها لصلاحها وكانت كثيرة المروءة والتعفة في سبيل الله وتضعيف للمباحين وغيرهم (قوله) ثمار حل أمي نعم أبك يعارضه ما في الترمذي من قوله لم يؤمن وأما سلمة وقد دخل على ابن أم مكتوم احتجبته فذلت أنه أمي قال أفعيما وتان أنتما لستما تبصرانه وأوجب بان حديث الترمذي لا يصح وعلى تقدير صحته فهو نقيض على زواجه في الجلب لانهن لسن كعبه (قوله) فإذا حلت فاذنبي هو بعد المرأة أي أعلميني

وسم أم أبو جهل للائيع ضامهن عائله وأمامها وبغضها ولا لأماله أن تكفى أمهته بنزيف فكرهته ثم قال أن تكفى أمهته  
فكفته بحمل الله فيه خيرا واغتبطت به وحسنا فقيته بن سعيد ثنا عبد العزيز يعني ابن أبي حازم وقال فقيته أياضا ثنا يعقوب  
يعني ابن عبد الرحمن القاري كلاما عن أبي حازم (١٢٥) عن أبي سلمة عن فاطمة بنت قيس أنه طلقها زوجها في عهد

(ع) أبو جهم هو علي التكريير وصهره بعضهم وهو أبو جهم بن حذيفة وهو صاحب الانجاني وغلط فيه بصي بن يحيى الاندلسي فقال أبو جهم بن هشام ولا يصرف في المصابة أبو جهم بن هشام (قوله) أما أبو جهم فلا ينع عصاه عن عاتقه (ط) قيل معناه ضرب النساء كما صرح به في الآخر وقيل كثيرا لاسفار والاوّل أولى (ع) قيل وفيه جواز ضرب النساء لأنه أخبر عنه بهذه الصفة ولم ينهه فله كان يؤذنه فيها أمر الله تعالى به وضربهن ليس لادب بل لادب بائنا ما تدهمته بكثرته وتركه أفضل لأنه خلة صلى الله عليه وسلم ولم يحتج في ضربهن فيها يجب عليهن من خلة البيت (ع) وهذا على القول بوجوب ذلك عليهن ولا خلاف أن الافراط ومجاوزة الحد مجموع وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك في حديث وفيه جواز البالغة في الكلام وانها لا تكتب كذبا ولا توجب حثا في الابعان لقوله لا ينع عصاه من عاتقه ومعلوم أنه يضنها (قوله) وأما معاوية فصالح ولا مال (ع) فيه مراعاة المال لاسما في الزوج لأن المال تقوم حقوق المرأة وفيه كرم عيوب الرجل لضرورة الاستشارة (قوله) أنكسى أسامة بن زيد (ع) فيه إشارة المستشار لغبر من استشير فيه قيل وفيه جواز الخطبة على الخطبة إذا لم تكن مراعاة وفيه نسكاح من ليس بكهولان أسامة مولى وعمره ثمانية عشر سنة فتقدم ذلك في الكهانة (قوله) في الآخر طلعها لثانا (ع) أخيه بعضهم على جواز إيقاع الثلاث في كل واحد لم يشكر عليه وأجيب بأنه لا جنة فيه لأن المطلق غائب فلا يمكن الإنكار عليه وتأوله بعضهم على أن المراد بالثلاث آخره الثلاث كما صرح به في الطريق الآخر في قوله فاسألها بتطليعه بقيت له فيها (قوله) في الآخر لا نفقة لك ولا سكنى (ع) تقدم جواب من أثبت له السكنى عن هذا الطريق التي ناعها فيها (قوله) في الآخر ابن عمر بن أم مكتوم (ع) كذا جاء في هذه الرواية وزاد في آخر الكتاب رجل من بني فهر من الطل الذي هي: والمراد من أمهاليها بن بيان واحد هي من بني محارب بن فهر وهو من بني عامر بن ثؤيب راحته في صفة فخير عمر وكأها ويسل عبدالله وقيل غير ذلك (قوله) لا نسعى به لثا (ع) قيل فيه سور الله يص في لثا وسعد لأن الثريد أعماه من الزوج ونائبه والنبي صلى الله عليه وسلم لم يخطب لأسامة بلاد كره لها راده (قوله) فلا ينع عصاه عن عاتقه) قيل معناه ضرب النساء أو قيل كثيرا لاسفار والاوّل أولى وفيه جواز أصل الضرر بالنساء لموجبها ما لم يمتد ولا خلاف أن الافراط ومجاوزة الحد مجموع وفيه جواز النكاح في الكلام وإنه لا يكسب الدافع ما بين العتيق والنسك (قوله) فصالح ولا مال (ع) من البالغة للعلم أنه كان معاوية يوب بلبسه ونحو ذلك من المال المحرم وصالح ولا ينعى فقير وهو معاوية بن أبي سفيان (قوله) شاعق بن عبد الرحمن العارضي) بشايد الباء

[illegible]

رسول الله صلى الله عليه وسلم أسامة بن زيد بن حارثة • حدثنا يحيى بن أيوب وثقبة بن سينا وابن حجر قالوا ثنا اسمعيل بن شاذان بن جعفر عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن فاطمة بنت قيس حوثلة أبو بكر بن أبي شيبة ثنا محمد بن بشر ثنا محمد بن عمرو ثنا أبو سلمة عن فاطمة بنت قيس قال كتبت ذلك من فيها كتابا قالت كتبت عند رجل من بني عذروم فطلعت البيت فارتدت إلى أهلها أتتني الثغفة واقتضوا الحديث يعني حديث يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن ابن عباس في حديث محمد بن عمرو ولا تقويتنا بنفسك • حدثنا حسن بن علي الحلواني وعبد بن جيد (١٢٦) جميعا عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد ثنا أبي عن

صلح عن ابن شهاب أن أبا سلمة بن عبد الرحمن بن عوف أخبره أن فاطمة بنت قيس أخبرته أنها كانت تحت أبي عمرو بن حفص بن المغيرة طلقها آخر ثلاث تطليقات فزعم أنها جاءت رسول الله صلى الله عليه وسلم تستغيث في خروجها من بيناهما فها أن تنقل إلى ابن أم مكتوم الأحمى فأتى ما وإن ابنة في خروج المطلقة من بيناهما وقال عروة أن عائشة أنكرت ذلك على فاطمة بنت قيس • وحديثه محمد بن رافع ثنا يحيى بن شهاب عن عقال عن ابن شهاب بهذا الإسناد مثله مع قول عروة أن عائشة أنكرت ذلك على فاطمة • حدثنا اسحق بن إبراهيم وعبد ابن حبيب اللط ليد قالوا أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن أبا عمرو بن

ولا وأعدوا ما أمروا به لم يرضوا ولم يسم لما زوجوا والتريض إنما يكون مع تعيين الزوج وأما المجهول فليس فيه تريض ولا مواعدة ولأن الولي أو أجنبيا قال لها إذا حلت زواجك وألا تزوجي أحدا حتى تشاوري لم يكن هذا تريضاً ولا مواعدة في العدة ولكن الحديث حجة في منع التريض والمواعدة والمطالبة في العدة فلم يجعل في ذلك • قلت • انظر قوله ولكن في الحديث جعل على منع التريض فانه يقتضي أن التريض عنده لا يجوز والمذهب جوازه لنص الآية • قال أبو عمر كره جماعة أن يقول في التريض لا تقويتني بنفسك والحديث يرد عليه ولا يفي عليك ما في قول أبي عمر من النظران مجاهدنا كره هذا من المطلب لنفسه وأولئك ولم يكن صلى الله عليه وسلم مخاطباً لنفسه ولا غيره وإذا كان التريض جائزاً أصيبته على ما ذكره الفقهاء أن فيك لأعجب وأني لمحبوان الله سائق إليك خيرا • الأخفى • أجاز مالك في كتاب محمد بن يقول أني لأرجو أن أتزوجك • وروى ابن وهب لأبأس أن يهدي إليها ولا أحب أن أتى به إلا أن تحبزه التقوى مما وراء ذلك

• فصل • (ع) وأجسوا على أنه لا يجوز النكاح في العدة وأنه يفسخ إن وقع والجمهور على أن لها الصداق بما استعمل منها إن دخل بها هو عن مسرورة أن صداقها في بيت المال وقاله عمر وقيل رجع عنه • قلت • قال ابن رشد إذا فسخ بعد البناء فكنها عدة واحدة من الزوجين جميعا وقال عمر تعد من الأول ثم تعد من الثاني (ع) واختلاف هل يتأبد عليه التريم فهو قول مالك أنه يتأبد وطى في العدة أو بعدها وقال الشافعي وأبو حنيفة لا يتأبد ونزوجهما شاء وقاله ابن نافع من أحبهما • وقال الفقيهان وطى في العدة يتأبدان وطى بعدها يتأبد وأما إليه مالك مرة • واختلاف اثنتي عشرة القبلة والمباشرة في العدة هل هما بمنزلة الطول فيها • واختلاف قول مالك إذا زوج في العدة وطى فيها فالملين بالتريم هل يعاقبان ويلحق بالولد ويتأبد التريم أو هما زانيان فسد ولا يلحق الولد ولا تحرم عليه للاب

• فصل • (ع) ولوع من أحدهما في العدة ذكره ولم يختلف فيه إذا لم يفسخ وإذا المواعدة منها في العدة فاجعوا على أمهاتهم واحتسابه إلى مالك إذا أعتد في العدة وعقد بعدها هل يفسخ أو لا على القول بالصحيح إذا وطى في هذا العقد طاهر ورأته لا يتأبد التريم (قوله مروان بن بصير في خروج المطلقة من بيناهما) • (قوله) • وهذا من أوله • في أنه إنما أنكروا خروج العدة من بيتها ويأتى رد هذا عليه في آية • (قوله) • إن عائشة أنكرت ذلك • (قوله) • هو طاهر

حفص بن المغيرة خرج على بن شهاب طالباً إلى الزنار إلى امرأة فاطمة بنت قيس بطبيعة كانت بيعت من طاهها وأمر لها الحرب من هشام وعياش أن يردوا بنقطة قتلاه والله مالك • (قوله) • كوفي حلافات النبي صلى الله عليه وسلم هذا كبر له قولهما فقال لفقته لك ما تأتته في الانتقال إذا ذهبا فماتت أين يارسول الله حال إلى ابن أم مكتوم وكان أمي نضع نياماً عنده ولا يرأفنا ما مضى وهذا أنكرها النبي صلى الله عليه وسلم أسامة بن زيد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فذوب يسألها من الحديث فحقت به

فقال مروان لم نسمع هذا الحديث الا من امرأتناخذ بالعصاة التي وجدنا الناس عليها قالت فاطمة عني بلغنا قول مروان  
 فيني وبتكم القرآن قال الله عز وجل لا تخرجوه من بيوتهن الآية قالت هذا لمن كنت له مراعاة فاي امر يحدث بعد الثلاث  
 فكيف تقولون لا تنفقه لاذالم تكن حاملها فلام تبسوسها وحديثي زهير بن حرب ثنا هشيم اخبرنا سيار وحسين وبغية واثمت  
 وجمال واسماعيل بن ابي خالد وداود كلهم عن الشعبي (١٧٧) قال دخلت على فاطمة بنت قيس فسالها عن قضاء رسول

الله صلى الله عليه وسلم عليها  
 فقالت طلقها زوجها البتة  
 فقالت فاصمتها الى رسول

الله صلى الله عليه وسلم في  
 السكى والنفقة قالت فلم  
 يجعل لي سكي ولا نفقة  
 وامرني ان اعقد في بيت  
 ابن مكرم وحديثنا  
 يحيى بن يحيى اخبرنا هشيم  
 عن حسين وداود والغيرة  
 واسماعيل واثمت عن  
 الشعبي انه قال دخلت على  
 فاطمة بنت قيس بمثل  
 حديث زهير عن هشيم  
 وحديث يحيى بن حبيب  
 ثنا عبد بن الحرث المجعبي  
 باخرة ثاسيارا والحكم  
 ناالهي قال حدثنا على  
 فاطمة بنت قيس فاصمتنا  
 برطب ابن طاب وسقنا  
 سو سو سات فد القاهن  
 المطلقة ثلاثا بن سعد قالت  
 طلعتي بعلي ثلاثا ذلى النبي  
 صلى الله عليه وسلم ان اعقد  
 في اهلي وحديثنا محمد بن

ايضا في انها انما انكرت الخروج وباتي في الآخر قول عائشة ما لعل طمة خبيران نذكر هذا  
 الحديث وان القاسم روى ذلك عنها قال تني لاسني ولا نفقة (قوله) فقال مروان لم نسمع هذا  
 الحديث الا من امرأتناخذ بالعصاة التي وجدنا الناس عليها (ع) اي بالامر الذي اعتمد الناس  
 به وهو اوعا عليه ورواه السمرقندي بالنسبة له يعني بجمع الصواب الاول (ط) يعني بذلك انها انخرج  
 من بيتها ولا نفقة لها وقول فاطمة لما بلغها قوله يني وبتكم كتاب الله وثبت لا تخرجوه من  
 بيوتهن الآية قالت هذا لمن كنت له الرجعة وأشارت بقولها فاي امر يحدث بعد الثلاث الى  
 قوله تعالى لعل الله يحدث بعد ذلك امرا فثنا ما ذكر كلامها هذا انما هو رد على مروان في منعه البائن  
 من الانتقال من بيتها لانها كانت تفسد الخروج للبائن على نحو ما اياحها صلى الله عليه وسلم  
 وكانت لمهت من مروان او نقل لها عنه انه مع البائن من الخروج مطلقا استدلت عليه بان الآية انما  
 تضمنت نهى الرجعية لانها بعد ان يحدث لطلوها امر في ارجاعها مادامت في عندها فكانها  
 تحت تصرف الزوج في كل وقت وأما البائن فليس له ان يخرج من ذلك فيجوز لها الخروج اذا  
 دعت اليه حاجة أو خافت عورة اذ لم يزل هذا الظاهر صدر كلامها مع مروان فغير ان يخرج كلامها بداهة  
 ان سناز عنها له انما هي في النفقة فكان مروان لا يراها لظهور ظاهر قولها فكيف تقولون لا نفقة لها  
 اذ لم تكن حاملها وليست كذلك فانها قد نصت في صدر الحديث انه صلى الله عليه وسلم قال لا نفقة لك  
 فكيف تخالف هذا النص وتقول ان لها النفقة وكان هذا وهم من بعض الراواقين قوله فكيف  
 تقولون لا نفقة لها اذ لم تكن حاملها ولها صلى الله عليه وسلم نفقة بعد ما عتقها فلا شيء تمنعها من الانتقال  
 اذ لم تكن عليها رجعة وقد دل على هذا قوله فاستأذنت في الانتقال فاذن لي هذا ما طهر لي والله أعلم  
 (ع) لاجتماعي قولها في الرجعية لانها في الطامات هند وغيره او قوله تني ليس فيه حجة (قوله)  
 فاصمتنا برطب ابن طاب (ع) فيما كرام النساء الغرا على رحل والامثال على الزائر من القاصر  
 اطاد العلم (قوله) فأمرني أن أتدق في اهلي (ط) حديث طامه هذا لكثرة اضطراب النساء و الماء  
 ما لواه بقول عمر الذي جعل الله سبحانه الحق على لسانه وقد (قوله) انقلني الى بيت ابن عك عمرو  
 ابن أم مكتوم (ع) كذا جاء في هذه الروايات وفي آخر الكتاب رجل من بني فهر من البطن

(قوله) بالعصاة التي وجدنا الناس عليها أي بالامر الذي اعتمد الناس به وهو اوعا عليه وروى  
 بالنسبة يعني به انها انخرج من بيتها ولا نفقة لها وعاصيها (قوله) فاصمتنا برطب ابن طاب يوع  
 من رطب المدينة (ح) وقد ذكرنا ان انواع عمر المدينة مائة وعشرون نوعا (قوله) وسقنا سو سو  
 سلب فساتها بضم السين المهملة تم لام سا كه هم ثمانية (ح) هو حجب متردد بين الشعر والنفقة  
 الله عليه وسلم في المطلقة ثلاثا قال ليس لها سكي ولا نفقة وحديثي اسحق بن ابراهيم الحنظلي اخبرنا يحيى بن آدم نا عمار بن  
 زريق عن ابي اسحق عن الشعبي عن فاطمة بنت قيس قالت طلعتي زوحى ثلاثا فارد الله لفاقت النبي صلى الله عليه وسلم  
 قال انقلني الى بيت ابن عك عمرو بن أم مكتوم فاعندى عنده وحديثنا محمد بن عمرو بن جبلة نا أبو اجد عمار بن زريق  
 ن ابي اسحق قال كنت مع الاسود بن زيد جالسا في المصدا الاعظم ومعا الشعبي فحدث الشعبي بحديث فاطمة بنت قيس



الحديث في فضل رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يجعل لها سكنى ولا نفقة ثم أخذ الأسود كفلان حتى لحس به فقال وليك تحدث بثل هذا قال  
 هم لا تترك كتاب الله وسنة نبينا صلى الله عليه وسلم لقول امرأة الأندلسي لعليها حفظت أول بيت لها السكنى والنفقة قال الله عز وجل  
 لا تحضر معوهن من بيوتهن ولا يفرجن إلا أن يأتين بما حشمتينته وحدثنا أحمد بن عبد الصمد ثنا أبو داود ثنا سليمان بن معاذ عن  
 أبي إسحق بهذا الإسناد فهو حديث أبي أحمد عن حماد بن رزق بن بقة عن حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا وكيع ثنا سفيان عن  
 أبي بكر بن أبي الجهم بن حضير العمري قال سمعت فاطمة بنت قيس تقول ان زوجها طلقها لأنها لم يجعل لها رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم سكنى ولا نفقة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا طلق فاذني فاذني فاذنته فخطبها

(١٢٨)

الذي هي منه والمعر وفاتها ليسا من بطن واحد وهي من بني عارب وهو من بني عامر بن لؤي  
 واختفى في اسمه قتل عمر وكأنا وقيل عبد الله وقيل غير ذلك (قوله) لحس به فقال وليك تحدث  
 بثل هذا قال عمر لاندع كتاب الله وسنة نبينا لقول امرأة الأندلسي لعليها حفظت أول بيت لها السكنى  
 والنفقة وتلا الآية (ع) انكار الأسود على الشعبي هذا الحديث إنما هو الذي نبه عليه عمر بقوله  
 لاندع كتاب الله لقول امرأة ويسى ذلك انه لا يجوز تخصيص القرآن بحضر الآحاد وهي مسئلة  
 اختلف فيها الأصوليون ويجوز أن يكون قد استقر العمل بشيئ السكنى على مقتضى العموم فلا  
 يقبل حيث ذكر خبر الواحد في نمضه انما (قوله) سنينا (ع) قال الدارقطني هو غير محفوظ عند  
 الثقات قال اسمعيل القاضي الذي في كتاب ربنا إنما هو النفقة والأولاد الاحمال والحسب الحديث ولما  
 السكنى لان السكنى موجودة في كتاب الله تعالى في قوله تعالى أكنوهن الآية ولا حجة لأهل  
 الكوفة في الحديث عن عمر والنفقة ولا يخرج المخالف في سقوط النفقة لانكار عمر وعائشة لانه ليس  
 فيه بيان وإنما انكار اسقاط السكنى ويدل عليه قول عمر لاندع كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه  
 وسلم (قوله) فقالت يدها هكذا أسامة أسامة (ط) قالت ذلك كراهية لذلك ثم اغبطته بعد ذلك  
 ورأت خبرا وفيه عدم مراعاة الكفاهة في النسب لانه مولى وهي قرشية وإنما الكفاهة في الدين  
 وهو قول مالك وروى الدارقطني عن حفظة بن أبي سفيان الجهني عن أمه قالت رأيت أخت  
 عبد الرحمن بن عوف تحت دلال (قوله) في الآخر فزوجته فشرى في الفلبان زيد) الحديث (ع)

معاوية وأبو جهم وأسامة  
 ابن زيد فقال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم أما  
 معاوية فرجل ترب لأمالي  
 له وأما أبو جهم فرجل  
 ضراب للساء ولكن  
 أسامة بن زيد فقالت يدها  
 هكذا أسامة أسامة فقال  
 لها رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم طاعة الله وطاعة  
 رسوله خير لك قالت  
 فزوجته فاشتبطت  
 هو حديث إسحق بن منصور  
 ننا عبد الرحمن عن سفيان  
 عن أبي بكر بن أبي الجهم  
 قال سمعت فاطمة بنت  
 قيس تقول أرسل الى زوجي

قبل طبعه طبع الشيعي البرودة ولونه ورهب من لون الخنثى وقيل عكس (قوله) ان حضير  
 الصادق التصغير وروى حضير بن عاصم على التكبير (قوله) فرجل ترب بضغاته وكسر الراء وهو  
 الفقير (قوله) فقالت يدها هكذا قالت ذلك كراهية لذلك ثم اغبطت بعد ذلك ورأت خبرا (ط)  
 وفيه عدم مراعاة الكفاهة في النسب لانه مولى وهي قرشية وإنما الكفاهة في الدين وهو قول مالك  
 وروى الدارقطني عن حفظة بن أبي سفيان الجهني عن أمه قالت رأيت أخت عبد الرحمن بن  
 عوف تحت بلاد (قوله) تلقى بوبك المشهور في المدة فبين زمان الاصل له محبة (قوله) فشرى في  
 الله (زيد) وروى بابن دوكيل صحيح له أسامة بن زيد يعني البار بنوكيل أبو أحمد

أبو عمرو بن حفص بن  
 المغيرة عياش بن أبي ربيعة  
 بطلاقي وأرسل مع خمسة  
 أصع ثم رجسه أصع  
 شعر فقلت أمالي نفقة  
 لا هذا ولا أعنف من ذلك  
 قال لا قالت فشد على

نيابتي وأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال كم طلقك فقلت ثلاثا قال صدقك لست بثلاثة تتردى في بيت ابن عمك ابن أم  
 مكتوم فانه ضرب بالجر تلقى بوبك عنده فاذا بغضت عذرت فاذني قالت فخطبتني خطبا بهم معاوية وأبو الجهم فقال  
 النبي صلى الله عليه وسلم ان معاوية ترب خض الحان وأبو الجهم مشد على النساء يعرف رب النساء ونحو هذا ولكن عليك  
 بأدائه بن زيد وحدثني إسحق بن عمرو أخيرا أبو عاصم ثنا سفيان الثوري عن أبي بكر بن أبي الجهم قال دخلت أنا  
 وأبو سلمة بن عبد الرحمن عن فاطمة بنت قيس فسلنا فقال كنت عند أبي عمير بن حفص بن المغيرة فخرج في غزو  
 فخران وساق الحديث نحو حديث ابن مهدي وزاد قالت فزوجته فشرى الله بابت زب وكمرني الله بابت زيد  
 وحدثنا عيسى بن معاذ الغنوي ثنا أبي نسا شعبة ثنا أبو بكر قال دخلت أنا وأبو سلمة على فاطمة بنت قيس زمن ابن الزبير

فلما أتت زوجها طلقها بالطلاق بصريح الحديث مغيان . وحدثني الحسن بن علي الحلواني ثنا يحيى بن آدم ثنا الحسن بن صالح بن  
 السدي عن أبيه عن ثوبان بن قيس قالت طلقني زوجي ثلاثا فلم يصلي رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى ولا نفقة وحدثنا  
 أبو كريب ثنا أبو أسامة عن هشام بن أبي قال زوج يحيى بن سعيد بن العاصي بنت عبد الرحمن بن الحكم فطلقها فأخبرها  
 عنده فهاب ذلك عليهم عروضا قالوا أن طامة قد خرجت قل عروضا قالت عائشة فحدثنا بذلك فقلت ما لنا طامة بنت قيس  
 خبرني أن تذكركها الحديث . وحدثنا محمد بن مثنى ثنا حفص بن غياث ثنا هشام عن أبيه عن طامة بنت قيس قالت قلت  
 لرسول الله زوجي طلقني ثلاثا وأنا أف أن يقنع علي قال فأمرها ففعلت . وحدثنا محمد بن مثنى ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة  
 عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة أنها قالت ما لنا طامة خبرنا أن تذكركها قال يعني قولها لا سكني ولا نفقة وحدثني  
 اسحق بن منصور أخبرنا عبد الرحمن بن مغيان (١٧٩) عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه قال قال عروضا  
 الزبير لما أتت مأمرا تزي إلى

كنا للسكاك وعند السمرقندي بأبي زيد فبينا وكل جميع لانه ابن زيد يكتي أبان يدوقيل بأحمد  
 (قوله ما لنا طامة خبرني أن تذكركها) الحديث (ط) لا يفتى إلى من فهم أن في قول عائشة هذا انفصاتها  
 لفاطمة وإنما أنكرت قولها لا سكني ولا نفقة كما نص عليه الراوي وظهر من أنكارها أنها تزي لها  
 النفقة والسكنى كراى من مكانها بما عسك به هو ويحفل أنها أنكرت قولها لا سكني فقط  
 والظاهر الاول

﴿ كتاب المدة ﴾

﴿ أحاديث خروج المدة ﴾

(قوله بل جدي نكحت) (ع) حجة ذلك في أن المدة تخرج نهارا وأما أن تترك البيت في الليل كانت  
 رجعية أو بائنا . وقال الشافعي لا تخرج الرجعية بالليل ولا بالنهار وإنما تخرج البتة نهارا . وقال أبو  
 حنيفة ذلك في المتوفى عنها وأما المطلقة فلا تخرج بالليل ولا نهارا . وقال محمد بن الحسن لا يخرج الجميع  
 بالليل ولا نهارا . وأما أبو داود على أنها تخرج نهارا بالحديث كاحبنا جنانا الحذاق عرفا ثم عاينا  
 هو بالنهار لانه صلى الله عليه وسلم من الجذاذ ليلوا أيضا فان نخل الانمار ليست بعيدة حتى نتجنا إلى  
 الميت فيها فاذن ج بالنهار فاستندنا بها بكل وجه إنما كان نهارا (د) فيه استحباب الصدقة عند الجذاذ

﴿ أحاديث عدة المتوفى عنها ﴾

(قوله ما أنت بنا كع حتى تمر عليك أربعة أشهر وعشر) (ع) حل الآية في العموم في الحائض  
 والحائض كما جازها غيره . ويحتمل أنه قال لها ذلك لأن أولياءها كانوا غيبا فأمرها بالمرحى حتى

﴿ باب انقضاء عدة المتوفى عنها ﴾

﴿ نون ﴾ (قوله لم تشب) أي لم تمكث (قوله أبو السنا بل بن بكك) السنا بل بن بكك

(١٧ - شرح الأبى والسنوى - رابع) جدي نكحت فانك عسى أن تصدق أو تمنى معروفا وحدثني أبو المظفر  
 ورواه يحيى بن عبيد بن عتبة بن مسعود أن أباه كتب إلى عمر بن عبد الله بن الأرقم الزهري بأمره أن يمدح علي بن أبي طالب  
 الإسلامية فبينا لها من حديثها وعما قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم حين استفتته فكسب عمر بن عبد الله بن عتبة بن عبد بن عبيد بن عبيد  
 أن سبعة أخبرته أنها كانت تحت سعد بن خولة وهو في بني عامر بن لؤي وكان ممن شهد بدرا ونوفى عنها في حجة نوداع وهي  
 حامل فلم تشب أن وضعت حملها بعد وفاته فلما نكحت من نفاسها تجملت للخطاب فدخل عليها أبو السنا بن بكك رجلا من بني عبد  
 الدار فقال لها مالي أراك منجمة لما تترحين النكاح أنك والله ما أنت بنا كع حتى تمر عليك أربعة أشهر وعشر قال . . . سبعة ده  
 قال في ذلك جهت على نياي حين أمسيت فأبى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأسأته عن ذلك فأبى

فقد ثبت حين وضعت حلي وأمرني بالترجوع إلى قلبي بن شهاب فلا رأي بأشأن تزوج حين وضعت وإن كنت في حياض غير أنه لا يقر بهما زوجها حتى تظهر وحدتنا بمحمد بن مثنى الهزري (١٣٠) ثنا عبد الوهاب قال سمعت يحيى بن سعيد أخبرني

سليمان بن يسار أن أبا سلمة ابن عبد الرحمن وابن عباس أجمعا عند أبي هريرة ومهابة كره أن المرأة تنفس بعد وفاة زوجها بليال فقال ابن عباس عنها آخر الأجلين وقال أبو سلمة قد حدثت ليعلى بن زاذان ذلك قال فقال أبو هريرة أطلع ابن أخي يعني أبا سلمة فبعثوا كريبا مولى ابن عباس إلى أم سلمة يسألها عن ذلك فجاءهم فأخبرهم أن أم سلمة قالت إن سبعة الأسابيع نفست بعد وفاة زوجها بليال وإنه أدرك ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمرها أن تزوج وحديثه محمد بن ربح أخبرنا الليث بن وثناء أبو بكر بن أبي شبة وعمر بن الناضد قالنا يزيد بن هريرة كلاهما عن يحيى بن سعيد هذا الإسناد غير أن الليث قال في حديثه فأرسلوا إلى أم سلمة ولم يسم كريبا وحديثنا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن جندب بن نافع عن زينب بنت أبي سلمة أنها أخبرته بهذا الأحاديث الثلاثة قال قلت زينب دخلت على أبي جندب تزوج النبي صلى الله عليه وسلم حين توفي أبوها أبو سعيدان دعيت أم سلمة بطيب فيه صفرة خلوق أو غيره هذه سمعته من أبي جندب ثم قالت والله ما لي بالطيب من حاجة غير أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول على

يقسموا ففعل منهم من تزوجها ولم يزرعها إلى يومنا هذا (قوله فحلح) (ع) المتوفى عنها إن كانت حائلا فعدتها أربعة أشهر وعشرون وإن كانت حائلا وتقدمت العدة انتظرت الوضع اتفاقا فلا تزوج حائل وإن تقدم الوضع فالتسهوا رأتها حلت وقال علي وابن عباس ومعنون عليهما أئمة الأجلين تنتظر انقضاء الأربعة أشهر وعشرون وقد وبنا ذلك العمل بالآيتين آية البقرة في قوله تعالى والذين يتوفون منكم الآية وآية الطلاق في قوله تعالى وأولان الأجلين الآية قالوا ولو علمنا بآية الطلاق لكنا تركنا العمل بالآخرة ويرد عليهم حديث سبعة هذا وهو بين آية الطلاق عامة في المطلق والمتوفى عنها وزعم بعضهم أنها سبعة لآية البقرة وليست بنافذة وإنما هي محصية لها أحرجت بعض متناولا أنها من الحوامل وحديث سبعة من آخر حكمه صلى الله عليه وسلم لأنه كان بعد حجة لوداع (م) وقال ابن مسعود إن آية الطلاق نزلت بعد سورة البقرة فهي تعضي عليها بشيء به إلى ترجيع منه بجمهور العامة إن ادعى أنها جارية الجمع عند أكثر الأصوليين وإذا لم يكن الجمع بطرق مختلفة فزع إلى الترجيع وقد حصل هاهنا بحديث سبعة وبما قال ابن مسعود (ع) وإذا حلت بالوضع فإنها تحل بوضع الطغة خافوها بما يعلم أنه حمل خلافا لما في أحد قوله إنها تحل إلا بوضع ولد كامل وأجف عليه الحديث لأنه إنما حل حليها بالوضع ولم يفصل بين سقط وغيره (قوله وإن كانت في دمه غير أنه لا يقر بهما زوجها حتى تظهر) (ع) هذا منه بجمهور وهو دليل قوله فأمرها أن تزوج إذا لم يقر بها أن تتلح حتى تظهر وشدها الحسن والشعي وإبراهيم وحاد فقالوا لا تحل حتى تظهر من دم نفاسها ولا حجه لهم في قوله فلما علمت من نفاها إلى طهر لأنه ليس من لفظه صلى الله عليه وسلم وإنما هو من أخبار الراوي عنها فاعت ذلك ولا يحل في فعلها (قوله تنازعان) (ط) فيه التنازع والمناظران في الشرعيات والرجوع إلى من به علم ذلك وقبول خبر الواحد

### ﴿أحاديث الأحاد﴾

(قوله فيه صفرة خلوق) (ط) الخلق بفتح الخاء أنواع من الطيب تعلق بالزهران وهو العبير أيضا (قوله مست بعرضها) (ع) قال ابن دريد إنه رضن في الإنسان مصعنا العنق وهما يضامان الإتياب من الإنسان وفي كتاب العين عارضة الوحمل يدومته والعارضان تقال لهم والعوارض السايال وليس المرادها وإنما المراد الأول (ط) العوارض الإنسان وأطاعتها على الخلد من مجاراتها عليهما فهو بموحدة مقنوعة ثم عين ساكنة ثم كافين الأولى مقنوعة (قوله نفست به) وهاتين زوجها) يضم النون على المشهور

### ﴿باب وجوب الأحاد﴾

(قوله فيه صفرة خلوق أو غيره) رجع خلوق ما بعده أي صفره رجع خلوق أو غيره والخلوق بفتح الخاء هو طيب مخلوط (قوله ثم مست بعرضها) هما الوجه فوق الذقن إلى ما دون الأذن فيه صفرة خلوق أو غيره هذه سمعته من أبي جندب ثم قالت والله ما لي بالطيب من حاجة غير أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول على

سليمان بن يسار أن أبا سلمة ابن عبد الرحمن وابن عباس أجمعا عند أبي هريرة ومهابة كره أن المرأة تنفس بعد وفاة زوجها بليال فقال ابن عباس عنها آخر الأجلين وقال أبو سلمة قد حدثت ليعلى بن زاذان ذلك قال فقال أبو هريرة أطلع ابن أخي يعني أبا سلمة فبعثوا كريبا مولى ابن عباس إلى أم سلمة يسألها عن ذلك فجاءهم فأخبرهم أن أم سلمة قالت إن سبعة الأسابيع نفست بعد وفاة زوجها بليال وإنه أدرك ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمرها أن تزوج وحديثه محمد بن ربح أخبرنا الليث بن وثناء أبو بكر بن أبي شبة وعمر بن الناضد قالنا يزيد بن هريرة كلاهما عن يحيى بن سعيد هذا الإسناد غير أن الليث قال في حديثه فأرسلوا إلى أم سلمة ولم يسم كريبا وحديثنا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن جندب بن نافع عن زينب بنت أبي سلمة أنها أخبرته بهذا الأحاديث الثلاثة قال قلت زينب دخلت على أبي جندب تزوج النبي صلى الله عليه وسلم حين توفي أبوها أبو سعيدان دعيت أم سلمة بطيب فيه صفرة خلوق أو غيره هذه سمعته من أبي جندب ثم قالت والله ما لي بالطيب من حاجة غير أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول على

من جهاز الجواردة مؤمن بمعية الشيء عما كان من سبه (قوله لا يصل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر)  
 (ع) حجة لأحد قولي مالك أن الزوجة الكتابية لا تصدق وهو قول أبي حنيفة والكوفيين وابن نافع  
 وابن كنانة وأشباه على أنها تصدق بعتاقها وبالشافعي وعلى هذا القول ذكر القومنة للتطبيق  
 (قوله نقد) (م) الاحداد الامتناع من الزينة أحدث المرأة في محد وحلت فهي حاد إذا امتعت  
 من الزينة وكل ما يصاغ من حل (د) كيف ما تصرف فهو بمنى المنع فالجواب جاحضه المدخل  
 والخارج والمجان حاد \* ولما نزل قوله تعالى عليها ثمان عشرة قال الكفار ما رأينا بها من هذا  
 المدد فقال الصابرة رضوان الله عليهم لا تقاس الملائكة بالحدادين يمتنون السجائين ومعه معي الحديد  
 لا تتنازع على من يحاول ولا تشامع وهو منه تصديد النظر لا امتناع تقبله في الجواب قال السابعة  
 الا سليمان اذ قال الله له \* فم في البرية فاحدها عن الغند  
 أي فامنعها (قوله فوق ثلاث) (ط) يدل على ان لها أن تصد على جميعها اذ امانت الثلاث فدون وانما  
 يمنع ما زاد على الثلاث ويعني الثلاث البالي ولما أنت المدد فان ما جميعها في بقية يوم أو بقية ليلة  
 الفت تلك البقية وعند الثلاث من البلية المستقبلة (قوله الاعلى زوج أربعة أشهر وعشرا) (ع)  
 يم الزوجان فيم كل زوجة صغيرة أو كبيرة حرة أو أمة مدحول بها أو لا بخلاف الأمة وأم الولد وهذا  
 مذهب الجمهور وقال أبو حنيفة لا احداد على الزوجة الأمة ولا على صغيرة وهو الحديث حجة عليه  
 والوجه الذي يلزمها المدد يلزمها الاحداد \* ثم قوله الاعلى زوج أربعين بعد النفي يقتضي حصر  
 الاحداد في المتوفى عنها وهو لا احداد على مطلقة عند مالك والشافعي والأكبر رجعية كانت أو بائة  
 أو مملوثة وأوجه أبو حنيفة والكوفيين على المثلثة وقال الشافعي واحدا والاحتياط أن تصد المطلقة  
 الرجعية بوشدا الحسن وحده فقال لا احداد على من توفي عنها ولا على المطلقة ولو لا الاتفاق على وجوب  
 الاحداد لكان طاهر الحديث الإباحة لأنه استثنى من عموم الخطر وأشار الباقى إلى أنه من الامر بعد  
 الخطر فصلى على الذئب على من يقول ذلك من الأصوليين وليس الحديث من ذلك ادليس فيه أمر  
 بعد خطر وانما هو استثناء من الخطر (ط) القائل بوجوب عموم الاحداد على المطلقة ثلاثا ان قاله  
 في ما على المتوفى عنها فليس يصح للحصر الذي اقتضاه الحديث وايضا فان قيل ان عدة الوفاة تسجد  
 بها فمقتع لقباى بذلك على القول بما هم قوله المصنى لوضوح العرف (م) والفرق ان لاحداد  
 اعما هو بالعدة في الفرز على المرأة من النكاح فتعاطى أسبابه نعمد الزوج وفي المطلق الزوج  
 حتى فهو يبعث ويختاط لبعسه (ع) ولهذا الوجه اعتد غير المدحول بها في الوفاة استظهارا لخطه  
 الزوج بعد موته ادلو كان حيا لئن انه دخل بها كما لا يحكم عليه بالدين حتى يستظهر له بعين الطالب  
 فلو اوهى الحكمة في جعل عدة الوفاة وفي من عدة المطلقة لا لما عديم الزوج استظهاره بأمر حووه  
 لراءه وفي الاربعة أشهر وعشرا لئلا ياتى بيقض فيه الحل في الرابع مع فيه الروح وزيد  
 العشر حتى تدفن حركه ولهذا أيضا حدثت عنها الزمان الذي يشترك في معرفة الجميع ولم وكل  
 في أمانة النساء فعمل الاقراء كإلى المطلقات كل ذلك حوطة للزوج الميت لعدم الخلق عن بعسه  
 وانما زنت عدة الوفاة للصبر لان كون الزوجة صغيرة نادر فتملن الحكم وعشرا الحوطة (قوله  
 أربعة أشهر وعشرا) (ع) مذهب الكفاة ان المراد بالشر عشرة أيام قال المدعوات الممدد لانه  
 أراد المدة وقيل اراد الأيام بلها وقال الاوزاعى والأصح ان السنة أربعة أشهر وعشرا لئلا يفصل في  
 (قوله نقد) وهم التام والاحداد الامتناع من الزينة المضافة (قوله وقد استكت عينا) يضم النون

المبر لا يصل لامرأة تؤمن  
 بالله واليوم الآخر تصد على  
 بيت فوق ثلاث الاعلى  
 زوج أربعة أشهر وعشرا  
 قال الزينب ثم دخلت  
 على زينب بنت جحش  
 حين توفي أخوها فعدت  
 تطيب فست منه ثم قالت  
 والله ما لي بالطيب من حاجة  
 غفرتني سمعت رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم يقول  
 على المبر لا يصل لامرأة  
 تؤمن بالله واليوم الآخر  
 تصد على بيت فوق ثلاث  
 الاعلى زوج أربعة أشهر  
 وعشرا فان زينب سمعت  
 أي أمه عدة مدحول جاحض  
 امرأتى رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم حال  
 لرسول الله انى توفى  
 نهار وجها وقد استكت  
 عينا

يوم العاشر • واحتشد في الحائل ثم دعى الأربعة الأشهر وعشر قبيل لا يلبسها في الزينة أحداهم  
واحتجوا بالحديث وقال بعض أصحابنا عليها الاحتداد حتى تضع **(قوله)** أنسكطها قال لا (ع) وفي  
الموطأ في حديث أم سلمة أخطب ليلا واسمها نهارا • قالوا وجه الجمع بين الحديثين أن المنع منه  
عند عدم الحاجة ولو بالليل وإن أخطر إليه جاز بالليل دون النهار وأما النبي فأنما هو ندب لتركه  
لا على الوجوب • وقد اختلف في الاكفال للضرورة فأجازوه سالم بن عبد الله وسليمان بن يسار  
وأجازهم مالك في المختصر أن لم يكن فيه طيب وأجاز في غيره وإن كان فيه طيب • وقال الشافعي  
والكوفيون تكفيل ليلا ونعسه بالهار حديث الموطأ • وقال الشافعي كل كحل فيه زينة العين نعمه  
الحاجة اعتمادا وغيره ولا بأس بما لا يزيده للضرورة كالغارمي لأن الغارمي يزيد العين قضا وحكي  
الباقى نحوه عن مالك كان فيه طيب أم لا كان فيمسود أو صفرة ومجمل الحديث عند الجمهور  
أنه صلى الله عليه وسلم لم يتعق الخوف على غيرها إذ لو تفقها أباح لها لأن المنع مع الضرورة مخرج في  
الدين وأماهم عنها أنها اعتاد كونه اعتدالا لا على وجه الخوف **(قوله)** في فرض من حكايته  
عن مالك أنه إن عرى عن الطيب جاز والأهلوان الملع للتصبر والجواز لغيره وظاهر المذهب  
الاتفاق على جوازه إن عرى عن الطيب • وأما اختلف في وجوب مسحه نهارا وظاهر المذهب أنه  
لا يجب • روي الباقى من رواية محمد بن الوحوب وأما ما فيه طيب فيه ثلاثة أقوال القولان اللذان  
ذكرنا الثالث أنها تسكف ليلا ونعسه نهارا **(قوله)** أمهاى أربعة أشهر (ط) أما تعيد التقليل ويصنع  
بهم يقول أن الحائل لا تزيد في الاحتداد على أربعة أشهر وعشر وقد قسم ذلك **(قوله)** وقد كانوا  
كانت إحداكن في الجاهلية ترى بالبرعة على رأس الحول قد صهره في الحديث (ط) هو أخبارها  
عليه • الجاهلية والمخالص أنهم كن يقمن في البيوت حول بلازمن الشعب والبداية وسوء المسكن  
وفي كسر البيت إلى أن يقضى الحول فإذا انقضى مخرج فترى بالبرعة (م) قيل ربيها بالهاشارة  
إلى أن ما كانت • من موافق الحائض إلى عدة عليها في حب ما توجه عليها من كرم العشرة في حق  
البيت كما يرى الرمي مرة ويقل البشارة في أيام رب العدة وأما طهرها كبرمت بالبرعة (ط)  
بالحاجاد اسلام أمرها إلى الله تعالى فلا ريب حول (م) وقد دل عليه قوله تعالى ولذين ينودون  
مسكني قوله تعالى متاع الحول غير إخراج مخرج الحول بأربعة أشهر وعشر (ع) لا خلاف  
في عدمه • وأما اختلف كيف كان قبل الاحتداد فثبت كماله في حق السكينة من مال الميب ما لم يخرج  
فمنه • العدة ما يتأخر الموارث • سفع الحول ما لا ريبه أشهر وعشر • وقيل كانت مخيرة في أن تقم  
ولها • وقيل خرج ولا شيء لها • وقال محمد كانت عدة أهل زوجها • وأجابنا رآل الله تعالى  
متاعا للمخرج غير إخراج ما يخرج من فلا حرج عليكم العدة عليها فيه فحسب الله سبحانه لها تمام  
الحول وصية إن شاءت سكنت أو شاءت خرجت وعلى أن لا ريبه أشهر رابعة فهو متمم فيه  
لما سفع على • مخرج سريرة واحدة ولم يرد إلا في • وأما من سورين هو حرد والحديث يدل  
على أنه يحرق قبل أمها هو حسن فلا رواج على لوسية تمام السفن لا ريب **(قوله)** دخلت حمشا  
بأما **(قوله)** أفككها • نعم الله **(قوله)** قد كانت • كن ربي بالبرعة على رأس الحول قيل  
كسابة عن أمها المذهب عن العدة كما مضى من هذه البرعة وقيل كسابة عن أم صهره على الحالة  
الشديدة رتبة بالنسبة إلى ما يرضعه الر • وحديث عدها كنهه البرعة التي رمت بها **(قوله)** دخلت  
حمشا بكسر الحاء الميم • لا يسكون • يعادو بالنسبة إلى أمهته وهو يرب صغيرا ويرب السمك **(قوله)**

أفككها فقال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم لا  
مرتين أو ثلاثا كل ذلك  
يقول لا ثم قال أمهاى  
أربعة أشهر وعشر وقد  
كانت أحداكن في الجاهلية  
ترى بالبرعة على رأس  
الحول قال حميد دخلت  
لزينب وما ترى بالبرعة على  
رأس الحول فقال زينب  
كانت السراة إذا نوى بها  
زوجها دخلت حمشا

ولم يستغفر ثانيا ولم يسئ طيبا ولا شيا حتى نمر بها حتى تم ثوبى بابا حمارا وشاة وأطيرها فقتلها فقتل بشى الأمان ثم خرج  
 قطعي بكرة فلقى بها ثم راجع بعد ما شاء من طيبا وغيره • وحدثننا محمد بن مثنى ثنا محمد بن جعفر ثنا شعب بن جند  
 ابن نافع قال سمعت زينب بنت أم سلمة قالت توفي جهم لام حبيبة فذهت بصرة فمحت به راعيا وقالت إنما أصنع هذا لى  
 سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لأجل لامه أن تؤمن بالله واليوم الآخر أن تصد فوق ثلاث الأعلى زوج أو بنة أشهر  
 وعشرا وحديثه زينب عن أمها وعن زينب زوج النبي صلى الله عليه وسلم أو عن امرأتين بعض أزواج النبی صلى الله عليه وسلم  
 • وحدثننا محمد بن مثنى ثنا محمد بن جعفر ثنا شعب بن جند بن نافع قال سمعت زينب بنت أم سلمة تحدث عن أمها أن  
 امرأ توفى زوجها فغافوا على عيناها أو التي صلى الله عليه وسلم فاستأذنه في الكحل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد  
 كانت أحدا لن تكون في شر بيتي أو حلها أو في شر أحلاسها في ينأحولا فادامركا بومت بكرة فمحت فمحت فمحت فمحت  
 أشهر وعشرا • وحدثننا عبد الله بن معاذ ثنا أبى نافع عن محمد بن جند بن مثنى ثنا محمد بن جعفر ثنا شعب بن جند  
 أم سلمة وأخرى من أزواج النبی صلى الله عليه وسلم غير ( ١٣٣ ) أنتم سمعنا زينب بنت محمد بن جعفر

[illegible]

الكسر والقطع فلهي تكسر ماهي فيه من الصفة (م) التي سالت الجازين من الاقتضاض  
 فقالوا كانت المصفة لا تقبل ولا تمس طيبا ولا تلطم ظفرا ثم تخرج بعد الحول في أفج منظر ثم تقضض  
 أي تكسر ماهي فيه من الصفة بطاير جمع به قلبها وتبدي فلا يكاد يعيش قال وراه الشافعي بالقاف  
 والياء الموحدة والصاد المهملة والقضض الاختصار طراف الاصابع والقضض الاختصار الكف وقرأ  
 الحسن فقبضت قبضة من أثر الرسول (ع) وفسر بعضهم تقضض بأنها تجمع جلدها كالشرة فقال  
 ابن وهب معناه تجمع يديها عليه أو على ظهره وقبل معناه تجمع به ثم تقضض أي تقطع بالماء العذب  
 والاقتضاض الاغتسال بالماء العذب لا نقاء حتى يصير كالفضة • وقال الاخفش معنى تقضض تنظف  
 وتتقي مأخوذ من الصفة تشمها بنفاتها ويأضها وقبل تقضض تفارق ما كانت عليه (قوله في الآخر  
 ولا تلبس ثوبا مصبوغا لأثوب عصب) (ع) استثناء العصب إشارة إلى الخشن ومالا يحكي زينة  
 فيه من المصبوغ وكره عروة والثأسي العصب وهي ر ودالين يصبغ غزله لمصوبا ثم ينسج  
 فيتوشى وأجاز الزهري وأجاز مالك غلظه وفسر الداودي العصب المذكور فقال يعني به الأخضر  
 وهي الخبر وليس قوله الأخضر مصوب • قلت • في المدونة ولا تلبس رقيق عصب الخن  
 ووسع في غبيرة (ع) ابن المنذر وأجسوا على أنها تلبس من المصبوغ إلا ما صبغ بالسواد فان  
 مالكا والشافعي وعمر وقتر عموافيه وكرهه الزهري • وقال الشافعي كل ماهو زينة من المصبوغ  
 فلا تلبس رقيقا أو غليظا ونحوه لعبد الوهاب قال كل لون تزين به النساء منعه الحاد • قلت • فسر  
 الخصى المذهب بجواز لبس الأسود وعزاه الباجي رواية محمد وظاهر المدونة المنع قال فيها قيل لما لك  
 أن تلبس هذه المصبة الركن والصفر غير المصبة بالورس والزعفران والصفر قال إلا أن نظرت إلى  
 ذلك لبرد ولا تصغره • وعلى الجواز قال الباجي يعضون بالأسود القرابي لا السماوي فإنه يعمل به  
 • اللغمي ولا يرى أن يمنع الأخضر والأزرق الردي (ع) قال ابن المنذر خص كل من يحفظ عنه  
 العلم في البياض ومنع بعض المتأخرين من شيوخا رفيع البياض الذي يتعمل به وكذلك رفيع  
 السواد • قلت • وفي المدونة تلبس رقيق لبياض من الحرير وغيره وبعض شيوخه الذي  
 حكى عنه هو اللغمي ومقاله صواب والمحكم بما هو زينة من ذلك العرف (قوله لا تكتفل) تقدم  
 ما في ذلك (قوله ولا تمس طيبا إذا ظهرت نبذة من قسط أو أظفار) (ع) النبذة الشيء اليسير  
 وأدخل فيه التالاة بمعنى القطعة وأما رخص لما في ذلك من تغليف وقطع الرائحة الكريهة لأعلى  
 معنى الطيب مع أن القسط والأظفار ليسا من مؤنث الطيب الذي يستعمل بنفسه وظاهرهما  
 تنبذ بذلك • وقال الداودي تمسح القسط وتقبه في الماء عند غسلها والأول أظهر لأن القسط  
 والأظفار لا تطيب راحتهما إلا بالصور وأسكر ما يستعملان مع غيرهما فبا يتبخر به لا بمجردهما  
 ويقال القسط بالقاف والكاف ووقع في البضاري قسط أظفار وهو خطأ لا ينافي أحدهما إلى  
 الآخر لأنه لا نسبة بينهما وعند بعضهم قسط ظفار وهذا وجه لأن ظفرا دمية الخن يذهب إليها القسط  
 (ط) وعلى هذا لا يصرف للتأنيث والعامة كعادهم أو يكون من باب إلى الحول الآخر في حذام

يعني قال يعني أخبرنا وقال  
 الآخرون ثنا سفيان بن  
 هيينة عن الزهري عن  
 عروة عن عائشة عن  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 قال لا يعمل لامرأة ثوبين  
 بالله واليوم الآخر أن تصد  
 على ميت فوق ثلاث الأعل  
 زوجهاء وحدنا حسن  
 ابن الربيع ثنا ابن ادريس  
 عن هشام عن حفصة عن  
 أم عطية أن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم قال  
 لا تصد امرأة على ميت فوق  
 ثلاث الأعل زوجه أربعة  
 أشهر وعشر ولا تلبس  
 ثوبا مصبوغا لأثوب عصب  
 ولا تكتفل ولا تمس طيبا  
 إذا ظهرت نبذة من  
 قسط أو أظفار وحدناه  
 أبو بكر بن أبي شيبة ثنا  
 عبد الله بن عمر بن  
 عمر والناس ثنا يزيد بن  
 هرون كلاهما عن هشام  
 بهذا الإسناد وقال عند  
 أدنى طهره نبذة من قسط  
 وأظفار • وحدثنى أبو  
 الربيع الزهراني نا حاد  
 ثنا أبو ب عن حفصة عن  
 أم عطية قالت كنا تنهى  
 أن تصد على ميت فوق

النون وكسر العين مع تشديد الباء يكتفها • مع تصغير الباء أي حرمونه (قوله نبذة من قسط  
 أو ظفار) النبذة بضم النون القطعة والشيء اليسير وادس بضم الدال وكسب بضم الكاف بدل  
 الداف وبناء بدل الطاء (ع) والقسط والأظفار ليسا من مؤنث الطيب الذي يستعمل بنفسه  
 وظاهرهما يتبخر بذلك وقل الداودي يمسح القسط وتقبه في الماء عند غسلها والأول أظهر لأن

## ﴿كتاب اللعان﴾

(د) سمي التحالف الواقع بين الزوجين لعنا لا شمال الآية على اخط اللعنة وهي وان كان فيها بضالفظ  
 الغضب لكنه في جنبه امرأة فغلب ما يصد من الزوج على ما يصد من المرأة لان حلف الزوج سابق  
 على حلفها ولان جنبه الرجل في اللعان أقوى لانه قادر على الابتداء باللعان دونها ولان لعنه ينعلك عن  
 لعنها بخلاف العكس • واختلف أصحابنا فقال جمهورهم اللعان حلف وقيل هو شهادة وقيل بين  
 فيه شوب شهادة وقيل بالعكس • قلت (ب) رسم الشيخ اللعان بانه حلف الزوج على زنا زوجته أو نفي  
 حلفها للزوم له وحلفها على تكذيبه ان أوجب نكولها حدها بحكم فاض • قد كرر الزوج يخرج السيد  
 فلا يلاعن لقذفه أمته ولا نفيه ولدها وعلى زنا زوجته يخرج حلفه عليها في الحقوق المالية ويدخل  
 فيه نسبه إياها الى الزنا بالرؤية وغيرها ويدخل فيه المطلقة طلاقا رجعيا لان كثير من أحكام الزوجية  
 باقية عليها • واختلف في المطلقة طلاقا ثائها هل الطلاق البائن مانع من اللعان أو غير مانع في سماع  
 يحيى بن القاسم فممن قال لمن طلعها ثلاثا رأيتها زنى في العدة يلاعن وقال ابن المواز لا يلاعن ويحده ابن  
 رشد ولو قال رأيتها زنى قبل أن أطلقها فلا يلاعن القاسم في العشرة يحد ولا يلاعن • قلت (ج) وهونص  
 قول مالك في الموطأ • ابن عبد الله الام ومافي الموطأ والعشرة في أسد المبينة لافي سماع يحيى وليس  
 بمباين كما زعم • والفرق هو ان سكوتة على مافي العشرة والموطأ مكذب لدعواه • فان قلت (د) قول  
 ابن القاسم في سماع يحيى يلاعن وجب كون الرسم غير جامع لان قوله بين الزوج على زنا زوجته  
 يخرج عنه المطلق مع مطلقته لانهما غير زوجين في الحال لان شرط كون الوصف حقيقة أن  
 يكون قائما بالوصوف في الحال لان اطلاقه باعتبار الماضي والمستقبل مجاز على ما عرفت  
 في أصول الفقه والمجاز يجتنب في الحدود • قلت (هـ) قال القرافي وغيره انما يكون مجازا اذا كان  
 الوصف محكوما به نحو يزني أو ما اذا كان الوصف هو متعلق الحكم وهو حقيقة من غير اعتبار

القسط والاطمار لا يطيب رائحتهما الا بالظهور أو أكثر ما يستعملان مع غيرهما فبايتنصر به  
 لا بمجردهما وعند بعضهم قسط ظاهرا بالاضافة لان ظاهرا مبدية • ثم ينسب اليها القسط (ط) وعلى هذا  
 لا يصرف للتأنيث والعامة كدوام ويكون مبنيا على القول الآخر في حذام • قلت (ز) نقل الطيبي  
 عن بعضهم أن القسط ضرب من الطيب قال وقيل هو العود والسمط عمار معروف في الادوية  
 طيب الرائحة يتنصر به النساء والاطمار والاطمار جنس من الطيب لا واحد له من لفظه وقيل  
 واحد نظير وقيل هو شي من العطر اسود والقطعة منه تشبه بالنظر

## ﴿كتاب اللعان﴾

عز ش • عويمر نصير عامر • الجهاني يفتح العين وكسرها والفتح أكثر • وقتادة عن عروة بن  
 العين وكسر الزاي وقعه الزاء (ب) رسم الشيخ اللعان بانه حلف الزوج على زنا زوجته أو نفي  
 حلفها للزوم له وحلفها على تكذيبه ان أوجب نكولها حدها بحكم فاض • قد كرر الزوج يخرج  
 السيد فلا يلاعن لقذفه أمته ولا نفي ولدها وعلى زنا زوجته يخرج حلفه عليها في الحقوق المالية  
 ويدخل فيه نسبه إياها الى الزنا بالرؤية وغيرها ويدخل فيه المطلقة طلاقا رجعيا لان كثير من أحكام  
 الزوجية باقية عليها • واختلف في المطلقة طلاقا ثائها هل الطلاق البائن مانع من اللعان أو غير مانع • من  
 سماع يحيى بن القاسم فممن قال لمن طلعها ثلاثا رأيتها زنى في العدة يلاعن وقال ابن المواز لا يلاعن



قال كثر ما قيل في هذا الموضع من غير وجه

ويجب في تمام السمع ما كان له وجه ويوجب في الجرح وجه فلا بد من وجه القدر الذي لا بد من  
الأنثى أن تكون تلك النسبة بغير جرحها كان بغير جرحها وقت أن القدر من غير جرحها  
وهو قوله أن القدر له قول آخر بلا عن وفي كتاب اللعان من المدونة وفي حاله وجهه  
وجده بجمع رجل في طاب أو بغيره له أو صاحبته لم ينس إلا أن يدعى ربة الفرج في الفرج  
ويؤدب الآن بغيره بجماد كثر وفي كتاب القدر من غير جرحه ولم يصح جملالا  
أن القدر والقولان يسمى صان طاب المدونة وعلى المعروف بأهلا لا من فاشتهل رجل يؤدب أو  
يحد كما سريته بالأجنبية قولان وما قاتل من المدونة كما ترى وقوله وحلفها على تكذيبه يدل على  
أن اللعان اسم لحلفها معا وما كان من صور اللعان ما يختلف فيه الزوج دونها أدقوله أن أوجب  
تكونها حاله تدخل تلك الصورة لأن شرط حلفها مع أن أوجب تكونها حاله وتلك الصورة هو  
أن تكون الزوجة صغيرة أو متحصنة أو أمة أو كناية أو قدس من شعر وقد ماتت وبني ما ولدته في غيبة  
أما الصغيرة فقال في المدونة وإن قفر وجهه الصغيرة التي يجمع منها ما قال رأيتها في لأن سقط  
الحدة عن نفسه ولا تلامن هي لا بها الاصلان نكحت أو أقرت اللعني وهذا هو المشهور في أن قاذف  
من هي في سن من طلق الوطء يحد وقال ابن الماجشون لا حد على قاذف من لم تبلغ فقل حد الا بعد  
ولا بلا عن وأما المعتصبة فقال في المدونة وإذا غصب لحملت لم ينسها الا بلعان ولا تلتمن هي لا بها تقول  
أن لم يكن منك فهو من القاصب ابن الموز هذا إذا عرف النسب بأن تأتي متعلقة به مدعى وأوجب عليها  
والا التعت وتوأم الأمانة والكتابة فقال في المدونة لا بلا عن الزوج في قدسها باعتبار ربة لا تله يحد  
في قدسها الآن يريد أن يحقق ذلك عليها فلا ينسها وإن ادعى ربة أو نفي جملاستبرأ قبله ويقول  
أخاف الموت فيلحقني الولد فهذا بلا عن فإن نكحت أو صدقته لم تعد ابن رشد لا بلا عن الكتابة إلا  
أن يشاء كما قال في المدونة الباجي لها أن تلتمن لدفع عار ما قدفت به وتقطع عصمة الزوج عنها وقوله  
في الرسم يحكم قاض تقيم الحقيقة لأنه لا يكون الابحكم قاض ويدخل في الرسم جميع صور حلفها  
وان اختلفت الفاظه كقوله في الربة لقد رأيتها في وفي نفي الجمل لزنت وما هذا الجمل منى وسواء

ويحد ابن رشد ولو قال رأيتها في قبل أن يطلقها فلا ينسها في القاسم في العشرة يحد ولا بلا عن (ب) وهو  
نص قول مالك في الموطأ ابن عبد السلام وما في الموطأ والعشرة في أشد المباني لما في سماع يحيى  
وليس بمبان كما زعم والفرق هو أن سكونه على ما في العشرة والموطأ مكذب لدعواه (ج) فان قلت  
قول ابن القاسم في سماع يحيى بلا عن يوجب كون الرسم غير جامع لأن قوله بمبان الزوج على زنا  
زوجته يخرج عنه المطلق مع مطلقته لهما غير زوجين في الحال لأن شرط كون الوصف حقيقة  
أن يكون قائما بالوصف في الحال لأن إطلاقه باعتبار الماضي والمستقبل مجاز على ما عرف في  
أصول الفقه والمجاز يجتنب في الحدود والرسوم (د) قال قلت قال القرافي وغيره إنما يكون مجازا إذا  
كان الوصف محكوما به نحو زبد ضارب أما إذا كان متعلق بالحكم فهو حقيقة من غير اعتبار زمان  
نحو اقلوا المشركين وفي ادخال المجاز في الحدود خلاف والمراد بنسبتها إياها إلى الزنا أن تكون تلك  
النسبة صريحا فإن كان تعريضا فالعروف أن التعريض لقول بلا عن به وهو قول ابن القاسم وله  
قول آخر أن بلا عن وفي كتاب اللعان من المدونة ومن قال في زوجته وحدتها مع رجل في لحاف  
أو بغيره له أو صاحبته لم ينس إلا أن يدعى ربة الفرج في الفرج ويؤدب الآن بغيره بجماد كثر

[illegible]

ابن رشد بن القاسم في المشرة ولم يذكر فيه خلافا وزعم ابن عبد السلام أن مافي الموطأ والعشرة  
 مختلفان لابن القاسم في سماع يحيى وليس بخلاف لأن الفرق هو أن مافي الموطأ والعشرة سكونه  
 حتى طلق بدل على كذا به الآن في دعواه بذلك قال لا يلاعن وهو قد تقدم هذا الكلام في الكلام على  
 الرسم (قوله ر) (ع) تعز في عدم نية الرجل لأنه لو سلم حمله فله إياد ولا يسقط ذلك عنه  
 لعانه لزوجه وقال الشافعي يسقط عنه الحد لعانه زوجته لأنه عنده بمحكم تتبع الخطأ وذلك إذا  
 أدخله في لعانه ولا نلاح عليه حتى يصرح باسمه خلافا للشافعي في حده وإن لم يسمه أن لم يلحق  
 به قلت قال في المدونة ومن قال رأيت فلان يزني بأمر أي لا عن وحد فلان وقال ابن الحاجب حد  
 على الشهور ولم ينكر شره وجود القول المقابل للشهو عليه وأنكر وجوده عليه الشيخ  
 وأخرج بعضهم لصحة ما يأتي من أن خلاصته شر يكال بمصلحة وأضافه قتيب شخصين قضا  
 واحدا ما واحد لأحدهما كفي على ما هو مؤصل في كتاب الغنى وقبيل الشارع العمان يقوم  
 مقام الحد وأوجب عن الأول بأن شر يكال بمصلحة في ذلك قال سمنون ولو قام فلان بمصلحة  
 في ذلك فحدله سقط العمان لأنه يصير بعد الحد كمن لم يقفز وحثه والمذهب ما ذكر من أنه  
 إذا لم يسم الرجل فإنه لا يصلح ابن عبد السلام ويتخرج على القول بأن حد الغنى حق لله تعالى  
 أنه يصلح (قوله أ يقتله تقتلونه) قلت قال تقي الدين فيه الاستعداد وعلم الزوال قبل  
 وقوعها وعليه عمل الفقهاء فيما يرضونه قبل وقوعه من السلف من كان يكره الحديث في الشيء  
 فل وقوعه وبراء من باب التكلف ابن العربي وإلحاق عويم في السؤال بمقتل لأنه عاب  
 المتقدم بخلاف الانتهاء إلى المكروه وكذلك اتفق والبلاء موكل بالمنطق فإنه قال الذي سألتك  
 عنه وقع (ع) ويقتل أنه علم الحكم وسأل هل تم وجه آخر يصل به إلى شفاء غيابه وإزالة غيره  
 ويقتل أنه سأل عن هذا إذا فعله وأخرج هذا بعض الشافعية على أنه لا حد في التعريض ولا حجة فيه  
 إذا لم يسمه ولا أشار إليه (م) واختلف العلماء والمذهب فيمن قتل رجلا زعم أنه زنا بأمر أنه قال الشافعي  
 والجوهر أنه يقتل به الآن يأتي بأربعة شهداء ويكون الرجل محصنا وهو فيما بينه وبين الله تعالى في  
 سعة في قتله قالوا لا صلى الله عليه وسلم لم ينكر عليه قوله تقتلونه بل سكت وقال أحدوا سعت إذا أتي  
 بشاهدين فدمه هدر (ع) ولا يحتل في سكوتة لاحتمال أنه إنما سكت لتلايمراً أهل الشر على قتل  
 من يردون قتله ويدعون هذا السبب واختلف أصحابنا فقال ابن القاسم إذا قامت البينة فدمه  
 هدر محصنا كان أو غير محصن وقال ابن حبيب إن كان محصنا هو الذي تنهى البيعة فأنه (ط) عدم  
 إنكاره على السائل قوله أ يقتله بدل على أنه ليس عليه في قتله قصاص ولا غيره ويضد ذلك قول سعد  
 لو رأيته ضربته بالسيف لاني لم ينكر عليه بل صوب قتله بقوله أ لا نهبون من غير سعد (ع) مذهب  
 الجمهور ما تقدم من أنه يقتل ولا يصدق الآن بيمينه والبينة أربعة وقال بعض أصحابنا كل من قتل  
 زانيا يقتل به الآن بأمره الإمام يقتل والصواب الأول وجاء عن الشافعية بعدد في أنه زنا بأمره  
 وقتله بذلك (قلت) ذكرنا ما مضى أنه اختلف المذهب في المسئلة ولم يذكر الخلاف إذا قامت البينة

رجلا يقتله تقتلونه  
 أم كيف يعمل قتال  
 رسول الله صلى الله عليه

كان قبل نزول حكم العمان ويحمل أنه كره السؤال في النازلة وهتل من السلم ولما كان نهى عنه  
 من كثرة السؤال (قوله أ يقتله تقتلونه) (م) اختلف العلماء والمذهب فيمن قسر رجلا زعم أنه  
 زنا بأمر أنه فقال الشافعي والجوهر أنه يقتل به الآن يأتي بأربعة شهداء ويكون الرجل محصنا وهو  
 فيما بينه وبين الله تعالى في سعة قالوا لا صلى الله عليه وسلم لم ينكر عليه (قوله تقتلونه) بل سكت

وكان القتل غير محرم عن ابن القاسم وابن حبيب وهو حواء بن سكونة صلى الله عليه وسلم ثلاثاً بغير  
أهل الشر وهو احتجاج القرطبي بسكونة على قول الزوج واجتهاد بلال أنه يصدق الزوج كالنبي  
حكاه النووي عن السلف (قوله قد نزل فيك وفي صاحبك) (ع) يعقل أنه علم أن عومرا هو  
صاحب المازلة لقرينة حاله وسمى (د) قيل بسبب نزول آية اللعان قضية عومر لقوله عليه الصلاة  
والسلام قد نزل فيك وفي صاحبك وقيل قضية هلال على ما يأتي من قوله في الآخرة كان أول رجل  
لأعن في الإسلام وقال الماوردي من أصحابنا قال لا كثران قضية هلال أسبق من قضية عومر قال  
والنخل فيها مختلف مثبت وقال ابن الصباغ من أصحابنا قضية هلال أسبق ومعنى قوله لو لم يرزل فيك  
وفي صاحبك أي ما كان نزل في هلال لأن حكم الآية عام في جميع المسلمين (د) ويعقل أنها نزلت  
فيهما جميعاً سلافة وفي قيتين متعارفين فنزلت الآية وسبق هلال باللعان فيكون قول الجمهور رأييس  
وكانت قضية اللعان في شعبان سنة تسع (قوله فلعنا) (م) سارع اللعان لحفظ الأنساب ودفع المعرة  
عن الزوج (د) قال العلماء جوز اللعان لأمرين - حفظ الأسباب ودفع المعرة - كما ذكره طحاوي لما  
نزل قوله تعالى والذين يرمون المحصنات الآية كان ما اقتضت من حد العنف عند عدم البينة عاملي  
الأزواج والأجناب ثم لما كان الزوج يلحقه العار ويهدد به بزل وجهه ولا يمكنه الصبر وذهب  
أمر على البينة معتدراً بآية الله تعالى آية اللعان مخلص الأزواج وفي الحد خاصاً لأجل طلب فيها  
البينة طلباً للستر لأن الأجنبي لا يلحقه عار بزل وجهه غيره ولا يفسد نسبه فإن سهل عن ابن لبابة إذا  
كان الزوجان من أهل المصر فلا يجب اللعان حتى تثبت الزوجه وإن لم يكونا من أهل المصر وح  
اللعان وإن لم تثبت الزوجه يردوان لم تثبت بالبينة لأنهم يدينون بطلاق النكاح ابن قنوج يكتفي  
في موتهما بصدق الكساح وفي أسئلة الباجي عن أبي عمران يكون اللعان مع شبهة النكاح وإن لم  
تثبت الزوجه إذا دار المحصنهما المتطلي إذا ثبت عقابها وزوجه ما ذهبه الإمامه الباجي اختلف  
في مجرده فسالت أبا عمر وابن عبد الملك فقالا لا يصح لأن فاف (ط) لما نزل قوله تعالى والذين  
يرمون المحصنات الآية ولا يصح حتى الأمرأيت في لغة النووي من قوله جوز اللعان في كلام  
ابن لبابة المتقدم من قوله وح اللعان والحق ومعنى الزواعد أنه كان لفي نسب وحسب ولا  
الأولى بركه بترك سبه الذي هو القذف طلباً لاستزيم الأولى بالزوج إن يعارق فإن حصل من  
الزوج قذف وجب اللعان فوجب فردا الحد ودفع المار وأمر ابن عمر في كتابه السراج إلى نحو  
هذا التفصيل وفي طبر ابن عاب لأعن ابن أبي عمير يعوتب فقال أرض أحياءه ولا يجني عليك  
ضغف احتجابه (م) وأجمعوا على صحة اللعان للزوجة (ع) قلت في الأسباب التي يقع اللعان بها  
ثلاثة الزوجة ونفي الحمل والولادة والثالث القذف غير المقتدر بوقفة ولا في حمل ولا ولادة فالزوجة يقال  
الإمام أهم أجمعوا على صحة اللعان لها (ط) وهذا الإجماع إنما هو دائماً بالزوجة وكانت غير  
ساهرة الخ عدل الزوجة أما إذا وطئها بعد الزوجة أو كانت طاهرة الحمل فلا إجماع أما إذا وطئها بعد الزوجة  
فأمره بالزوجة لأن وطئها من المانع وهو موافق اللعان الموحب للعرة وأما إذا وطئها وكانت طاهرة  
الحمل ذكر الجلال في الملائكة وإياها إجماع الحد وإجماع اللعان ولحق النسب وإجماع اللعان  
وسقوط الأسب وهذا من شرط دعوى الزوجة أن يصف كالبيعة فعول كالمزني في الكحل ويكتفي  
أن يقول رأيتها زني والاول المشهور وهو ذكر ابن الماحب قولاً أنه إذا تحقق وقوع الزنا وعلب على  
وقال أحدوا أنه إذا أتى بشاهد بن فيه هدر (ع) ولا يحل لهم في سكونه لاحتمال أنه سكت ثلاثاً بغيراً

وسلم قد نزل فيك وفي  
صاحبك فادهب فأبها  
قال سهل فتلاعنا

ثلاثة أنه يلاعن وإن لم ير قال كالقول المشهور في الأحمى أنه يلاعن في العلف بلم يلد له على المسيس  
يقول سمعت الحسن \* ابن رشيد يقع العلم للأحمى من غير طريق من حس أو حس وصوب الأحمى  
رواية ابن القصار لا يلاعن الأحمى الآن يقول لمست فرجاً في فرج \* واتفقوا على أنه يلاعن لنفي الحمل  
إذا ادعى الاستبراء \* وأنكر الشئ وجوه هذا القول الذي حكاه ابن الحاجب في غير الأحمى  
\* السبب الثاني نفي الحمل والولد كرهه القاضي ما اتفق عليه قال ويلاعن لنفي الولد عند الجمهور  
واختلف في اللعان لنفي الحمل وفي وقت فقال الكوفيون وصيد الملك لا يلاعن الآن ينفيه ثانية بعد  
الولادة \* وقال الشافعي واحد كل من نفي الحمل يلاعن والمعرف عن عبد الملك لا يلاعن حتى تلد  
\* وعن مالك وأصحابه في ذلك ثلاثة أقوال أيضاً يلاعن إذا ادعى روية واستبراء معا ويلاعن بالحمل دون  
استبراء ويلاعن بدعوى الاستبراء ولا يلاعن أن لم يدهه الآن تلد لأقل من ستة أشهر من يوم  
الرؤية ونحوه ولا يوسع وأبي الحسن الآن يكون مقرانه رآه فلم ينكره فلا ينتفي بلعان عندما  
في المشهور وهو قول العلماء وذهب الكوفيون إلى أنه يلاعن وعندنا رواية أخرى أنه إذا ادعى  
رؤية فله نفيه ورؤية ثالثة أنه حتى أقر بالحمل يلاعن للرؤية امتنع القاضي اللعان نفي الحمل حكاه ابن  
المواز والبغداديون \* ثم اختلف على القول بنفيه في هذه المسئلة إذا كان قد لاعن للرؤية فهل ينفيه  
بلعان الرؤية أو لا ينفيه إلا بلعان ثانٍ وذهبت طائفة إلى أن المولود على فراش الرجل لا ينتفي بلعان  
البتة اه كلامه \* قلت \* تأمل ما فيه من التبع وسمعت الشيخ يقول غير مرة ما يصعب على فهم كلام  
ما يصعب من كلام عياض لافي التيهاب ولا في الأكمال \* قلت \* والذي يظهر من كلامه هنا  
أنه أشقل على خمس مسائل ادع بعضها في بعض ولم يفصله \* الأولى هل يلاعن لنفي الحمل \* الثانية إذا  
قيل له يلاعن له في الوقت الذي يلاعن فيه \* الثالثة إذا قيل أنه يلاعن له فهل يعقد في نفيه على نفي  
أم لا \* الرابعة إذا رأى الحمل وسكت هل يلاعن بعد الحامسة وهي أجبية عن اللعان عن الحمل وهي  
أنه إذا لاعن للرؤية هل ينتفي ما تأتي به من ولد بلعان الرؤية أم الأولى قد ذكر عن الجمهور أنه يلاعن  
لنفي الحمل وأما الثانية وهي متى يلاعن له ويخرج من كلامه أن ذلك ثلاثة أقوال قول الشافعي وأحمد  
يلاعن الآن ولا ينتظر وقول عبد الملك الأول لا يلاعن إلا أن يعينه ثانية وقوله المعروف أنه لا يلاعن  
حتى تلد خوف أن يكون رجماً بنفسه والمشهور عندنا أنه يلاعن الآن ولا ينتظر لقول الشافعي وأحمد  
كما قضى للطائفة بالحقه إذا طهر الحمل ولا يؤخر الحكم لما بذلك خوف أن ينفس ويكاولوا شري جارية  
فظهر بها حمل فانه ردّها ولا تنتظر حتى تضع وأما الثالثة وهي على أي شيء يعقد الزوج في نفيه الحمل  
فذكره عن مالك وأصحابه ثلاثة أقوال ويخرج من كلامه أن الأول يعقد على الرؤية والاستبراء معا  
الثاني يلاعن ولا يعقد على سئ وهو وجه يلاعن بالحمل دون استبراء الثالث يعقد على الاستبراء  
فقط ذكر ابن الحارث أنه في نفي الحمل على أنه لم يوطأ بعد الوضع الذي قبل هذا الحمل والولد  
وطال بحيث لا يكون هذا الولد قبة الحمل الأول أو وطئ واسكن لمدته لا يلاحقه فيها هذا الحمل أما  
لطوا حكم من سنين أرقد ركه سه أشهر أو وطئ ولكنه استبرأها ورآها تزوج في بعد ذلك يعقد على  
الأمرين معا على الاستبراء والرؤية \* قال وهو واستأده على أحد هما طر رابنا \* ابن عبد السلام  
والأطهر عدم الاعتماد على الاستبراء وحده لأن الحامل تحض وكذلك الظاهر عدم الاعتماد على  
الرؤية وحده لأن احتمال أن تكون حاملاً حين رآها تزوج \* ابن الحارث أن قدما ولم يعقد على شيء  
أهل الت \* على قتل من يريد بقتله ويدعوه \* - السبب واختلف أصحابنا هل ابن القاسم إذا



لنفسه طلاقاً قطعاً وجعل صلى الله عليه وسلم له ذلك ست وجعله بعض شيوخنا كقول أبي حنيفة  
وليس كذلك بل هو كما يأتي لابن نافع وعيسى بن دينار \* وقد اختلف فقال أبو حنيفة لا تقع الفرقة  
حتى يحكم بها القاضي لقوله في الآخر فرق بينهما وعندنا لا تقع بنفس اللعان دون افتقار الى حكم  
لقوله في الآخر لا يدل عليه لقوله في الآخر فارقها عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال صلى الله  
عليه وسلم ذلك الخرفي بين كل متلاعنين ولم يستقر قضية فاض \* قلت \* انما يتم احتجاً بانما لمحدثين  
اذا كان كل واحد منهما جباراً وهو جواب عن حديث أبي حنيفة اعني انه خبر عن اجابر رسول الله صلى  
الله عليه وسلم عن حكم الله تعالى لانه انشاء \* الباقي وتقع الفرقة بينهما دون حكم ولا تطليقات وفي  
التبنيات اختار ابن لباقة ان لا تقع الا بحكم \* المتطلي عن بعض القرويين لانهم الفرقة على مذهب ابن  
القاسم الا بحكم وبأى الكلام عليه هل تقع الفرقة بنائم اللعان الزوج أو بعلاتهما معا (قوله ثلاثاً) (ع)  
احتج به الشافعي على ايقاع الطلاق ثلاثاً في كل واحدة جواباً عما عابنا بانها ثابت باللعان ولم تصادف  
الثلاثة محلاً قال ونخرج النساء ان رجلاً طلق محضته عليه الصلاة والسلام امر أنه لا تانقاه صلى الله  
عليه وسلم غضبان وقال لا يلعب بكتاب الله وأما ابن أبي هريرة حتى قام رجل فقال يا رسول الله لا أقبله  
والاحتجاج للتحقق هنا الحديث أولى من الاحتجاج بحديث المتلاعنين مع الاحتال الذي فيه \* قلت \*  
تتم الكلام على ايقاع الثلاث في كل واحد على أدب من فصله (قوله قبل أن يأمره) (ع) يقتضي ان  
الفرقة تقع دون حكم وقد تقدم (قوله ابن شهاب وكانت ثلاثاً سنة المتلاعنين) (ع) يحفل أن يعني  
وقوع الفرقة اثر الطلاق ويحفل أن يعني استحباب اطهار الطلاق بعد اللعان على ما ذهب اليه ابن  
نافع وعيسى بن دينار في هذا الحديث واستصفاه فان لم يفعل فهو فراق (قوله فكانت حاملاً) كان  
ابن أبي عمير الى أمه) (ع) يعني لا يدعي الا الى أمه ادليس له أب يدعي اليه سوى أمه وان نسب الى موالى  
أمانه كانت مولودة والحديث حجة للشهور ان الولد ينتمي للامان الزوجة وقد تقدم ما فيه (قوله ثم  
جاء السبعة منه برثا وثرث منه ما مرض الله لها) (ع) ولا خلاف في هذا ولا في ثوارثهم أم ابن  
أمنه من جده أو اخوة لانهم لا يورثون الاعلى منهم اخوة ولا هم واموا وما لا لا عنه فعلى انهم أشقاء وما  
يقي به أهل السهام فعلى أن أمه كانت مولودة لاسد بن اب كانت عربية بعد اقول مالك والشافعي  
وقال أحمد وأبو حنيفة وعصبة وعصبة \* وقالت طائفة عصبة أمه ومائتي فلها وقال أبو حنيفة بر مائة  
على ورثته ان كاوا دوى أرحام وقال الحكم وحماد بن زائدة \* قلت \* ان النعمان من ليس بن  
وضعه بمائة أشهر والقول بانها ما يقبل لمالك في العتية والقول بانها اخوة لام لابن دينار والمغيرة  
قال في المدونة ان أقرباً حدما وفي الآخر حدوا لحنى مواء وضعت الثاني لستة أشهر هما بطنان فان  
أقرباً لاول وفي الثاني وتالم أطا به وضع الاول لحنى الثاني وان قائم أطا به وضع الاول والثاني  
منى لحدما لرسول النساء طالع لحنى تأخر الحنك لحدما وان قل لا تأخر در لحنى \* واما  
لم يحداد قلن تأخر لهن من عيه اياه قوله لم أطا به وضع اؤل لحوار كورم لوطه الذي كان عب الاول  
عمل لهن تأخر وحمادان لا يأخرا \* يابرة لم أطا به وضع الاول لهن لهن  
لا تأخر فاستع كيه عن لوطه الذي كان عب الاول لهن لم أطا به \* ان ار به \* كتاب امره  
اعيه وان ار به فوجب لهن به وحده (قوله د عانى المهد) (ع) السنة أن يكون في المسجد  
ولم يحلف في ذلك الا بعد الملك ما يكون في المسجد عند الامام في عمر المسجد \* قلت \* وعلى  
أنه في المسجد مبر المنطوي والجلاب وعبرهما عن المهد بالمجد الأعظم ان شهاب قائماني القبلة

ثلاثاً قبل أن يأمره رسول  
الله صلى الله عليه وسلم قال  
ابن شهاب فكانت سنة  
المتلاعنين \* وحدثنى حملة  
ابن يحيى أخبرنا ابن وهب  
أخبرني يونس عن ابن  
شهاب أخبرني سهل بن  
سعد الانصاري ان عويرة  
الانصاري من بني عجلان  
أتى حاصم بن عدي وساق  
الحديث بثلث حديث مالك  
وأدرج في الحديث قوله  
وكان فراقها ايها بمسنة  
في المتلاعنين وزاد فيه  
قال سهل فكانت حاملاً  
فكان ابن أبي عمير الى أمه  
ثم جرح السنة انه يرثها وثرث  
منه ما مرض الله لها وحديثنا  
محمد بن رافع ثنا عبد  
الرزاق أخبرنا ابن جريج  
أخبرني ابن شهاب عن  
المتلاعنين وعن السنة  
فيها عن حديث سهل بن  
سعد اخبرني حمادة أن  
رجلاً من الانصار جاء الى  
النبي صلى الله عليه وسلم  
فقال يا رسول الله أرايت  
رجلاً واحد مع امرأته  
رجلاً واحد كالحديث  
بقصته وزاد فيه فتلاعنا  
في المسجد واما شاهد وقال

في الحديث فقلت لا تأخذ قبل أن يأمره رسول الله (١٤٣) صلى الله عليه وسلم فقال لعبد الله صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم

المسجد الأعظم وإن كان بالدين في الروضتين القبر والمنبر وإن كان بمكة بين الركن والمقام وعلى كونه في المسجد للمجد واجب بن الحاجب ويجب في أعرف أمكة البلد ابن عبد السلام استعماله لفظ الوجوب بعد ما هو أولى ولا يخفى عليك ما في زعمه أنه أولى من البعد بل الظاهر أنه واجب وإذا وجبت العين في ربع دينار أو تكون في المسجد فكيف بهذه العين التي يكون منها قطع النسب والمجد غير ذلك مع أن الوجوب هو ظاهر كلام المتقدمين والمتأخرين قال في غير المدونة ويتعن في المسجد وقال ابن رشد وغيره لا يكون العمان في المسجد وأين من هذه الأعطاف في دلالة على الوجوب قول ابن حبان لو رضى أحد هؤلاء أن يكون مكان غيره في غير المسجد لم يكن ذلك لأن فيه حدى الله تعالى (ع) ويستحب أن يكون إثر صلاة وبعد العصر أولى (قلت) أما إنه إثر صلاة فهو الذي استحب مالك في المدونة وأما أنه بعد العصر فلا هل المذهب فيه عيار ابن الجلاب بعد العصر وفي الموازنة في أي ساعة شاء الإمام ألا بعد العصر أحسن ابن حبان بعد العصر أو الصبح وهذا والله أعلم الحديث يتعاضون فيكم لا تشكوا الليل ولا تشكوا النهار ويجمعون في صلاة الصبح والعصر (قوله) طاهره لا تأخذ قبل أن يأمره فقال صلى الله عليه وسلم إذا كنتم التبريق بين كل متلعتين (ع) معناه عند ما به من الحدك باقاع لغزى دليل قوله قبل يأمره وخوله وكانت تلك سنة المتلعتين وقيل هو ما رآه في تأييد التبريم وهو ذهب الكافة (قلت) وبأن الكلام على تأييد التبريم ويعني بأنه ثبت أنه أحار عن حكم الله تعالى لأنه إنشاء حوى أن يعال فيه دليل على الانتقار إلى حكم الحاكم (قوله) في الآخر عن ابن حبان فدرت ما أقول (ع) هو من أنه أهل العلم والورع حسب ما كان عليه ابن حبان (قلت) قال ابن العربي لا عن مصعب بن الزبير إمارته بن زوحين ولم يرق فيما سئل ابن حبان عن ذلك فلم الجواب هو عدمه ولم وقع في ربه صلى الله عليه وسلم فرح بطلب العلم في مقامه حتى أن عمرو بن يثوب الحسك (قوله) صنف إلى ابن حبان (ع) به ما كان عليه السلف من الحرص على حصول العلم (قوله) قال (ع) يسمى ما شاء الله فله فيه ما يشق على العلم ومن يحتاج إليه في أوقات حرم (قوله) ما جاء به هذه الساعة (ع) يدل على ما تقدم من أن عاداتهم أن ركزوا في مثل هذا الحب (قوله) عتشر رده (ع) في غيره لم رده عهله أي رده به به رده به كالأول من نظر في أيدي واحد من عمر لم من شاهد حال أهله (قوله) قلت أليس الرحمن (ع) قلت قد من العري فيه دعاء العالم بكنيته شكره ولا يريد قال وقوله بجان الله من يجب من حبه ذلك وهي كلمة تقال عند التبرج والاسكار (قوله) ان الذي سألتك عنه قد انتبت به (ط) أخبره مرة ذلك يلقى عنده المضطر إلى المشقة فيجب كماله صلى الله عليه وسلم (قوله) فلا هو عليه ووعاه (ط) بعدا لوعظ غيره من العلم فينبغي أن يتقدم في وعظ المتلعتين من الشرع واللعان وكذلك قال طبري أنه يجب على الإمام أن يعظ من يحمله وقال النشاف (ع) كلامه قبل عما الربيع فوجد قاله (ح) وجاء عن بعض السلف أنه مضى في أمره أنه عليه رده بذلك (قوله) هو الله لاد استاذ في أمره فاقول من المبالغة وهي لم مع البار (قوله) قال سدير (ع) برفع وهو استهزاء أي استهزاء (قوله) داهر معشر رده (ع) مع لاد في غير ما رده رده في ربه من غير أرواحهم فلا هو عليه ووعاه وكره وأجبره عن الدنيا هو من عذاب الآخرة فقال لا والذي يشك بالحق



الخامسة تسكبا في البخاري من حديث ابن عباس في هلال بن أسباط وعظمه عند الخامسة (قوله فبدأ بالرجل) (ع) لانه الذي بدأ الله سبحانه به وهي سنة الحكم ولانه القافى وقيل لم يلد فإيمانه كالشهادة على دعواه فسقط عنه الحد وتوجه على المرأة لأن الله سبحانه جعل لها عذر جازيا بها في مقابلة إيمانه كعارض اليتين فسقط عنهما الحد وهذا إجماع من العلماء (قوله فشهد أربع شهادات بالله أن لمن الصادقين) (ع) لاختلاف في وجوب العمل بهذه الصفة في اليمين وإنما انتصف العلماء في زيادان وبمايات بحسب دعوى الزوج من روية أو قذف أو نفي جمل ولا يؤل الى تنافر وإنما هو حكم بالتمام والمعنى المتقارب مما هو مشهور من منهجنا ومذهبنا كاختلاف هل يقول أشهد بالله أو يكتفي أن يقول بسم الله واختلاف هل يزبد الذي لا اله الا هو بمد قوله أشهد بالله واختلاف هل يزبد لمن الصادقين أم يكتفي على دعواه الذي يصدق به كقوله أشهد لقد رأيته تزني وفي نفي الجمل لئن تزنت واختلاف في دعوى الزوجة هل يزبد لربها تزني كالمردود في المسكحلة أو يكتفي أن يقول لربها تزني فقط واختلاف في نفي الجمل هل يقتصر على قوله لئن تزنت أو يزبد وما هذا الجمل مني واختلاف هل يزبد لقد استبرأتم أم لا وتختلف المرأة على تكذيبه بحسب ما قال واختلاف هل يقضي اللعنة عن الغضب أم لا واختلاف هل يقوم في الخامسة قوله ما كتبت عليها مقام قوله لمن الصادقين وهي أيضا في الخامسة كذلك ولا يجرى إلا ما نص الله سبحانه عليه وكل هذا مختلف فيه عندنا والشافعي وأبو حنيفة يقولون أشهد بالله أني لمن الصادقين فإيمانه من الزنا وشيرا ليهما وفي نفي الجمل وما هذا الجمل مني وقال العتي مثل هذا الآية قال يحاط بها وتحاط به قوله بما يمتك به ويقول هي فإيماني به **قلت** إيمان اللعان تشغل على قسم ومقسم به ومقسم عليه فلفظ القسم أشهد لنص الآية والحديث وذكر الماضي هل يوضع عن ذلك بسم الله وكذلك احتلف هل يكتفي أن يقول أحلف بدل أشهد **قلت** نعم الغمى القياس انه يكتفي وقال عبد الوهاب مقتضى النص انه لا يجوز الا ما ذكر الله تعالى والاول أحسن (ط) معنى أشهد في الآية والحديث احلف والعرب تقول أشهد وتعتي احلف قال شاعرهم

ما كذبت عاها ثم دعاهما  
فوعظها واذكرها وأخبرها  
ان عذاب الدنيا أهون  
من عذاب الآخرة قالت لا  
والذي بفسك بالحق انه  
لكاذب فبدأ بالرجل  
فشهد أربع شهادات بالله  
ان لمن الصادقين والخامسة  
أن لعنة الله عليه ان كان

وأشهد عند الله أني أحبا \* فهذا عندى فاعند هالبا

وهذا هو مذهب الجمهور راعى أن شهادات اللعان أيمان \* وقال أبو حنيفة هي شهادات حقيقة من المتلاعنين على أنفسهم وينبغي على هذا الاختلاف بتلاعن العاصقان والبسدان فعند الجمهور يصح وعندنا لا يصح \* وأما القسم به فهو لفظ الله دون زيادة عليه لنص الآية والحديث وذكر القاضي الاختلاف هل يزبد الذي لا اله الا هو قال في كتاب اللعان من المسددة وتويع الزوج فيشهد أربع شهادات بالله وقال في كتاب الاقضية منها واليمين في القسمات واللعان وسائر الحقوق بالله الذي لا اله الا هو ويظهر من كلام المتبعين أنه جله على الاختلاف ولولا أن الخلاف موجود خارج المدونة لجل ما في الكتابين على الوفاق لان ما في اللعان بطلن ما في الاقضية مقيد به الآية لعادة رد المطلق الى المقيد ابن الحاجب وصفته أن يقول أشهد بالله قد مجوز يزبد الذي لا اله الا هو واحتلف هل يجعل الرحمن بدل لله ذكر اللعنة في ذلك ما ذكر في جعل احلف بدل أشهد سواءه وأما القسم عليه فهل يقتصر الزوج على ما دعى من روية أو نفي جمل أو قذف ويقول رأيته تزني أو ما هذا الجمل مني أو يزبد مع ذلك لمن الصادقين وفيه ما ذكر القاضي **قلت** يجوز اللعنة الأول للذين الثاني لكتاب محمد قال وما في المسددة أحسن لانه نص القرآن ولما في البخاري من قوله أمرها أن يتلاعبا في



وثنا ابن عباس أني فلا يتأ  
 عبيد الله بن نافع عن ابن  
 عمر قال لا عن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم بن رخل  
 من الانصار وامرأه ورفق  
 بينهما \* وحدثناه محمد بن  
 مني وعبيد الله بن سعيد  
 قالنا ثنا يحيى وهو القطان  
 عن عبيد الله بن عبد الاسناد  
 \* حدثنا زهير بن حرب  
 وعثمان بن أبي شيبة واسحق  
 ابن ابراهيم واللفظ زهير  
 قال اسحق أخبرنا وقال  
 الآخران ثنا جرير عن  
 الامش عن ابراهيم عن  
 علقمة عن عبد الله قال أنا  
 ليلة الجمعة في المسجد اذ جاء  
 رجل من الانصار قال  
 لو ان رجلا وجد مع امرأته  
 رجلا فقتلهم جلدنوه  
 أو قتل قتلنوه وان سك

استعمل منها ما واختلف في غير المني بها فقال مالك وجعلته فله نصفه كغيرها وقال الزهري وزرارة  
 البغدادي بن عن مالك لا شيء لها لأنه دفع وقال بعضهم وكونه فصلا يجمع ثبوت نصفه لأن مالك  
 إنما سئل كتحارض يدين في المداق فيقسم بينهما كما لو دعيه اثنتان على ما أختار أو امرأته  
 يقول أنه طلاق وقال الحكم وجادل المداق أجمع لأنه ليس بطلاق \* قلت في القول بأن لها نصفه  
 عز ابن رشد لأنه نوعه وعلة بالانتماء صدق الزوج طلق الولد منه وأما أراد العلمان اسقاط المداق  
 فلما تم الزمان نصفه (قوله لم يفرق بمعجب بين المتلاعنين) ولا بن الحذاء أنه فرق بينهما والصواب  
 الأول (قوله والحق الولد بأبيه) تقدم ما فيه (قوله في الآخر اللهم افهم) (ط) أي بين الحكم ومنه الله  
 يقع بيننا وبينكم أي يحكم (قوله فابتلى به ذلك الرجل من بين الناس) \* قلت في قال ابن العربي هذا  
 من البلاء الموكل بالملح (قوله فقال لها إن نجى به أسود جعدا) وفي الآخران جاءت به على صفة  
 كذا فهو لفلان يعني زوجها وإن جاءت به على صفة كذا فهو لفلان يعني للذي رماها به وفي البخاري  
 فلا تراها إلا صدقت وإن جاءت به كذا فلا أحسب الا صدق (ع) قوله صلى الله عليه وسلم ذلك على  
 القميس والقياس وغلبة الظن لقوله أراها ولو كان عن وحمل يقل أراها ولو أحسب وفيه أن العمل  
 بالاشباه والقياس إنما هو في الفراشين المشتبهين وأما العراش الذي لا شبهة فيه فلا حكم له وان الحدود  
 وقطع الانساب إنما يتبرعها اليقين (قوله في الآخر هلال بن أمية قذف زوجته بشريك بن مصعب)  
 (ع) أحجبه به الشافعي على أن قاذف زوجته بمن لا يعد ذلك المعين ورأى أن لعابه له لانه صلى الله  
 (قوله اللهم افهم) أي بين لنا الحكم في هذا (قوله بشريك بن مصعب) بسن مفتوحة ثم جاء  
 ساكتهم متين وبالله وشريك هذا صحابي بلوى حليف الانصار قال القاضي وقول من قال انه  
 يهودي باطل وأحجبه به الشافعي على أن قاذف زوجته بمن لا يعد ذلك المعين ورأى أن لعابه له لانه  
 لانه صلى الله عليه وسلم لم يحده لشريك وقال مالك يحده وكان الاصل أن يحده لهما معا فقط حده

سكت على غيظ والله لا سأل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما كان من العداوى رسول الله صلى الله عليه وسلم فدأله فقال لو ان  
 رجلا وجد مع امرأته رجلا فقتلهم جلدنوه أو قتل قتلنوه أو سكت سكت على غيظ فقال اللهم افهم وجعل بدعوة فزلت آية العلمان  
 والذين برمون أزواجه ولم يكن لهم شهادة إلا أنفسهم هذه الآيات فابتلى به ذلك الرجل من بين الناس فجاء هو وامرأته إلى رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم فتلاعنا فشهد الرجل أربع شهادات بالله انه لمن الصادقين ثم لمن الخامسة أن لعنه الله عليه ان كان  
 من الكاذبين فذهبت لتعن فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم ما قُبت فلنت فلما أدبرا قال لها إن نجى به أسود جعدا  
 فجاءت به أسود جعدا \* وحدثناه اسحق بن ابراهيم أخبرنا عيسى بن يونس ح وثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا عبد بن سليمان  
 جميعا عن الامش بهذا الاسناد نحوه \* وحدثناه محمد بن مني تناعبنا الاعلى ثنا هشام عن محمد قال سألت أنس بن مالك وأنا  
 أرى أن عنده منه علما فقال ان هلال بن أمية قذف امرأته بشريك بن مصعب وكان أخا البراء بن مالك لامة

أبصر في بعضه في شرحه لا يصلح فقام به جرحه وادخله في الأثرين وادخله في الأثرين  
لاجل روايته وأما بعض أصحابه من الحديث فلهذا كان فيه يورثوا ما كان من تركهم به  
(ع) ولا يصح القول بغيره في ذلك من غير أن يثبت له في الحديث من غير أن يثبت له في الحديث  
المراد من ذلك أنه (قوله) وكان أول رجل لا يدين في الإسلام (ط) يحمل أن آية العلق زالت بسببه  
وكذا ذكر البخاري وهو خلاف ما تقدم به من سبب عن غير البخاري فيصنع أن القميين  
مقتله بالزنا. فثبت بسببها ما كان يحمل أنها زلت من بين كماله في ذلك فثبت ما ثبت  
والله يتوهمه التأويلات وإن يثبت في أول من وضع الآيات السطوة وقد ذكر أبو عبد الله  
أخبارها في ذكره لعل في هذه الأحاديث خلاف ما هو عموماً وهو الذي قلناه في حديثك (قوله)  
أبصر وما كان جائز به أيضاً بطلان ما في المتن فهو للرجال وإن جائز به لكل جنداً من السابقين  
فيولشريكاً ثبت أنها جاءت به لكل جنداً من السابقين (ط) هذا من جملة القبلية ولم نقرأ  
وحدثوا لو كان يوحى لكن معلوماً في إلقاء الشبه في الحرائر وهو مذهب مالك كما تقدم في فصل  
الفاقة والبسط الشرع هو المنزلة المنبسط يقال بسط شرعه بكسر الباء وقمها والعين  
بالمعز فاندماها ابن زيد فثبت عين الرجل إذا دعت وأجرت وقفت القرية تتقافاً فهي  
قضية على وزن فاعلة إذا غشيت وتهاقت. ابن لا يستأقضي إذا طالع مكث في مكان ففسد وبلى  
والقضا مقصور ميموز العيب قضى الرجل قضا وقضوا قضا إذا دخله عيب وإن في حبله قضا  
ولا تفعل كذا فإن فيه قضا إلى والجند الشعر المتكسر ضد البسط وجاء في رواية أخرى حمدا  
قطاً أي شديد العودة والمراد الجند يستعمل لأرح والزم فله في المدح معنيان أحدهما أن يكون  
معصوب الملقب شديد الأسر والثاني أن يكون شر غير سبطان السبوة أكثرها في شعور الهم وله  
في الذم معنيان القصور المتردد والمعنى الآخر الضيل الذي لا يبيض جمه أي لا يبيض شيء يقال حمدا  
الدين والاصابع أي يحمل (قوله) حش السابقين (ع) أي رقيقتهما يقال امرأته حشاء السابقين  
كدعاء الدين أي رقيقتهما (قوله) وأثبت أنها جاءت به لكل جنداً من السابقين (ط) في أبي داود  
أنه قال لما جاء به على الصفة المكرهة لولا الإيمان لكان لي ولها شأن وفي البخاري لولا ما قضى في  
كتاب الله لكان لي ولها شأن وفيه أن الحكم الواقع على شرطه لا ينقض وإن تبين خلافه لا أن يقع  
فيه غلط بتقريب واضح فينقض هذا هو مذهب الجمهور (ع) وفي الحديث دليل أنه لا يحكم الظن  
والشبهه وجود ما هو أقوى منها كما تقدم في حديث ابن زعم (م) وفيه جواز لعان الحامل في حال

للرأفة لأن الضرورة دعتنا إلى ذكرها ولأنه لا عن لها ولم تدع ضرورة إلى تسمية الزاني ولا نعلم  
 يلائم له (ع) وأجاب بعض أصحابنا عن الحديث بأن شريكاً يتم بحمد أو بآبائه كان يهودياً وهو  
 ما طلل المسابق (قوله الجسد) يقع الجسد واسكان العين قال الهر دى الجسد يستعمل للرجل والذم لله  
 في المدح ومعنيان أحدهما أن يكون مصوب الخلق شديد الأسر والثاني أن يكون شره غير بسيط  
 لأن السبوطه أكثرها في شعور الجسد وله في الذم معنيان القصير المتردد والمعنى الآخر البخل  
 والبسط بكسر الباء واسكانها هو الشعر المسترسل (قوله حش الساقين) (ح) بجاء مهملة مفتوحة  
 ثم ميم ساكنة ثم شين معجمة أى دقيقتها والحوشة الدقة وما مضى العينين فيهموز ممدود على وزن  
 فاعيل وهو بالضاد المعجمة ومعناه فاسد ما بكثرة دمع وأجره وأغبر ذلك ما بين دريد فقتت عين

التلاميذ عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال عاصم بن هدي في ذلك قولاً ثم انصرف في قومه يشكو اليه انه وجد مع أهله رجلاً فقال عاصم ما يتليت هذا الا فتوى فذهب به الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاجابه بالذي وجد عليه امرأته وكان ذلك الرجل من اقليل اللحم سبط الشعر وكان الذي ادعى عليه انه وجد عند أهله رجلاً آدم كبير اللحم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم بين فوضعت شبهها للرجل الذي (١٤٨) دكر زوجها له وجده عند هادع بن رسول الله صلى الله

عليه وسلم بينه فقال الرجل لابن عباس في المجلس اهي التي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو رحت احدا فبريت به رجت هذه فقال ابن عباس لا تلك امرأه كانت تظهر في الاسلام السوء وحديثه احد بن يوسف الازدي ثما لم يعين في أي شيء تبي سليمان يعني ابن بلال عن يحيى بن عبد الرحمن ابن القاسم عن القاسم بن محمد عن ابن عباس انه قال ذكر التلاميذ عند رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل حديث اللبث وراويه عنه - فله كثير اللحم قال - راقطاً هو وحده شاعر والماء دوايس أي عمر والدها لمدر وحالا ثما عيان عن عينة عن أبي الرادعي عن الهادي عن محمد

جلها وقد قال بعض أصحابنا انه اذا لعن نفي السب لا جمل استبرأه ولم يشاهدنا فانه لا يجب ان يلعن وهي امل لجواز أن يكون رجلاً من بني النضر وأجاب الآخر أن الرجل قد يقطع به والعط فيه ما راجع نادر وقد علق للشرع على الجمل أحكاماً كالجباب النعقة للحامل ورد الجارية بسبب الجمل دون اعتبار انظارا بعش (قوله فقال عاصم في ذلك قولاً) (ع) فله قال كقول سعد أو غير من اتهم بذلك أو بعضه على ذكره صوف بأن زل ذلك رجل من قومه حتى احتاج الى السؤال عن تلك المسئلة القبيحة (ط) شق عليه من وله رجل من قومه ورأه عوف به لما تكلم في المكان قبل وقوعه وأما ابتلاء الرجل الذي وجد الرجل مع أهله ابتلاء آخر غير ابتلاء عاصم (قوله حسداً آدم) (ط) الخلد بنع الحاء المجهدة وسكون الدال المهملة المفتحة الساق والادم الشديدة الممدودة ويجمع على ادم كاحمر وحمر وأما آدم اسما هو مشتق من ادة الارض وأدب أي وجهها فسمى عما خلق منه وجهه على آدمون وفيه أن ذكر الاوصاف المنسوبة للضرورة والعلية ليس بغيبة (قوله اللهم بين) (ط) طاهر في أنه دعا ابن بين الوادع هو فحسب أنه ينسب من ربه وبين ذلك بأن حقه يشبه من ربه هو قيل معاصم كعه في السابق افع أي احكم قلت قال ابن العربي لم يكن دعاؤه اسين صدق أحدهما في حكمه وبمعنى الحكم الاول وإنما كان أن نفع المو لو دحق يكون شبهه يما لأحد همار لا بعش ولا يجوز فلا يكون حاله من موسى هذا ردع النساء عن التلبس بمثل هذا الفعل (قوله تلك امرأه) كانت تظهر في الاسلام السوء (ط) أي أنه ظهر عليها قرائن تدل على انها في تنطاطي العا شة ولكن لم يثبت عليها سبب شرعي من اقرار أو شبه أو حيل يوجب عليها الحد وقطع الانساب لا تبرهه الا بالبين (قوله اسمعوا لي ما يقول سيدكم) قلت يحفل انه انكار لما ذكر من مبادرته الى القتل يحفل به فحسب عن غيرهم وتقدم الكلام على قتل من وجد كذلك (ع) قال ابن لاناري لسبب العا في قومه في المعمر وهو أيضا الحليم واصا هو الحسن الحلق وهو أيضا الرئيس قال الشاعر

فاب كبت سيدنا سدا • وان كبت للخل فادب نخل

وأنشأ في قبي

ع - سدا سدا • راجع من عداه ريماء بسبب من فلم تحط فواده

الو - اذا مات راجع - أو غير ذلك من ان يدور قشت القرية تعاضاً فهي قبيشة على وزن عيل او اعمت وتم اقب (قوله بنع الحاء المجهدة وسكون الدال المهملة وهو المفتحة الساقين والادم الشديدة الممدودة ويجمع على ادم كاحمر وحمر) (قوله تلك امرأه) كانت تظهر في الاسلام (ط) طاهر في أنها دعا ابن بين الوادع هو فحسب أنه ينسب من ربه وبين ذلك بأن حقه يشبه من ربه هو قيل معاصم كعه في السابق افع أي احكم قلت قال ابن العربي لم يكن دعاؤه اسين صدق أحدهما في حكمه وبمعنى الحكم الاول وإنما كان أن نفع المو لو دحق يكون شبهه يما لأحد همار لا بعش ولا يجوز فلا يكون حاله من موسى هذا ردع النساء عن التلبس بمثل هذا الفعل (قوله تلك امرأه) كانت تظهر في الاسلام السوء (ط) أي أنه ظهر عليها قرائن تدل على انها في تنطاطي العا شة ولكن لم يثبت عليها سبب شرعي من اقرار أو شبه أو حيل يوجب عليها الحد وقطع الانساب لا تبرهه الا بالبين (قوله اسمعوا لي ما يقول سيدكم) قلت يحفل انه انكار لما ذكر من مبادرته الى القتل يحفل به فحسب عن غيرهم وتقدم الكلام على قتل من وجد كذلك (ع) قال ابن لاناري لسبب العا في قومه في المعمر وهو أيضا الحليم واصا هو الحسن الحلق وهو أيضا الرئيس قال الشاعر









وهو حجة على من ينفي  
 ينفيه وزاد في آخر  
 الحديث قال ولم يخصه  
 في الانتفاء منه وحدثني  
 أبو الطاهر وحده بن  
 يحيى والفتن الحرمة قال  
 أخبرنا ابن وهب أخبرني  
 يونس عن ابن شهاب عن  
 أبي سلمة بن عبد الرحمن  
 عن أبي هريرة أن أعرابيا  
 أتى رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم فقال يا رسول الله  
 إن امرأتى ولدت غلاما  
 أسود دأى أنكرته فقال  
 له النبي صلى الله عليه وسلم  
 هو لك من إبل قال نعم قال  
 ما ألوانها قال حرقا قال فهل  
 فيها من أورك قال نعم قال  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم فأنى هو قال له صلى  
 الله عليه وسلم وهذا له  
 يكون نزع عرقه  
 وحديثي محمد بن رافع  
 ثنا يحيى بن زناد عن  
 عفيش عن ابن شهاب أنه  
 قال بلغنا أن أبا هريرة كان  
 يحدث عن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم نحوه  
 حديثي محمد بن يحيى بن  
 يحيى قال قال مالك حدثني  
 نافع عن ابن عمر قال قال  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم أعق

لا يعقد على وطء بغير إزاله إن كان أنزل قبله ولم يزل لاحتمال أن يبقى شيء في قناة الله كرم من ماء الوطء  
 الأول خرجت في هذا الوطء ولم يشر وأما إن بال فيبعد أن يبقى شيء من الماء فيصع أن يعقد (ع)  
 وفي الحديث العمل بالقياس وضرب الامثال وعرض الغامض المشكل على البين لناهر تقريرا  
 لهم (قوله يعرض بان فيه) (ع) فيه ان التعريض الطيف اذ لم يقصد به لشم وكان لضرورة  
 أو شكوى أو استفتاء لا حديق \* واحتج به من لا يرى الحديث في التعريض والكناية وهو مذهب  
 الشافعي ولا في قول القائل ليس هذا الولد مني وهو مذهب الحنطاي ولا حجة له في الحديث لأنه ليس  
 فيه شيء من ذلك وإنما فيه أنكر لونه لأنه أنكر الولد ونفاه

### كتاب العتق

لم يعرف ابن الحاجب العتق فقال ابن عبد السلام استغنى عن تعريف حقيقة لشهرتها  
 عند العامة والخاصة \* ورد الشرح بان شهرتها عندهم من حيث وجودها لا من حيث معرفة حقيقتها  
 \* ثم قال بل أكثر المدرسين لو قيل له ما حقيقة العتق لم يجيب بشيء قال ومن تأمل وأنصف أدرك ما قلناه  
 \* ثم عرفه بان رفع ذلك تحقيق لا بسبب محذور عن آدمي \* فخرج بصديق استعاقق الرقة بجمرة  
 وبلا ساء محذور فداء المسلم من حربي ساء أو من صار إليه منه وبآدمي حربي رفع الملك عن العبد  
 والذات دونهما ولا يقال الحد غير مانع لمدة على بيع العبد وهتته ورون السيد لا الثلاثة  
 إنما هي ثقل ذلك لارفعه لأن الملك باق \* ثم قال \* العلم بحدود العتق يستلزم معرفته فيصع ما قال  
 ابن عبد السلام \* ثم قال \* إنما يستلزم مطلق معرفة لا معرفة كعلمنا بوجود الجن والملائكة  
 جهنا لمعرفة حقيقة كل منهما (قوله من اعتق) \* ثم قال \* من يعتق أن تكون شرطية أو موصولة  
 وعلى كل تقدير فهي من صيغ العموم فتناول كل من يلزم عتقه وهم المكفرون الأحرار المسلمون  
 فكل من اعتق من هؤلاء شركا له في عبده ومولى فأنه يقوم عليه فلا يقوم على الصبي والمجنون ادلا  
 يلزمه ما عتق من اعتقاه وكذلك العبد أن يأمن له سيده أو يأمن له أو أمضى بعتده أو مدم  
 عليه ولا يصح العتق الشرعي من الكافر لأنه ليس بمخاطب بالعروة على الصحيح \* أيضا فان العتق  
 قربة وليس للكافر من أهلها (ع) فإذا كان العبد الكافر بين مسلمين فأعتق أحدهما بعبه أو بين  
 نصراني ومسلم فأعتق المسلم قوم عليه لتوجه الخطاب على المسلم هو واختلف عندنا أن اعتق النصراني  
 هل يقوم عليه حق من يملكه المسلم أو لا يقوم عليه ادهو حوله إلى أن بين المعتقد والمعتقد وهما

عرض لنا في المشكل على البين لناهر تقريرا لهم (قوله يعرض بان ينفيه) (ع) فيه  
 التعريض الطيف اذ لم يقصد به لشم وكان لضرورة أو شكوى أو استفتاء لا حديق \* واحتج  
 به من لا يرى الحديث في التعريض والكناية وهو مذهب الشافعي ولا في قول القائل ليس هذا  
 الولد مني وهو مذهب الحنطاي ولا حجة في الحديث لأنه ليس فيه شيء من ذلك وإنما أنكر لونه لأنه  
 أنكر الولد ونفاه

### كتاب العتق

لم يعرف ابن الحاجب العتق فقال ابن عبد السلام استغنى عن تعريف حقيقة لشهرتها  
 عند العامة والخاصة \* ورد الشرح بان شهرتها عندهم من حيث وجودها لا من حيث معرفة حقيقتها  
 \* ثم قال بل أكثر المدرسين لو قيل له ما حقيقة العتق لم يجيب بشيء قال ومن تأمل وأنصف أدرك ما قلناه  
 \* ثم عرفه بان رفع ذلك تحقيق لا بسبب محذور عن آدمي \* فخرج بصديق استعاقق الرقة بجمرة  
 وبلا ساء محذور فداء المسلم من حربي ساء أو من صار إليه منه وبآدمي حربي رفع الملك عن العبد  
 والذات دونهما ولا يقال الحد غير مانع لمدة على بيع العبد وهتته ورون السيد لا الثلاثة  
 إنما هي ثقل ذلك لارفعه لأن الملك باق \* ثم قال \* العلم بحدود العتق يستلزم معرفته فيصع ما قال  
 ابن عبد السلام \* ثم قال \* إنما يستلزم مطلق معرفة لا معرفة كعلمنا بوجود الجن والملائكة  
 جهنا لمعرفة حقيقة كل منهما (قوله من اعتق) \* ثم قال \* من يعتق أن تكون شرطية أو موصولة  
 وعلى كل تقدير فهي من صيغ العموم فتناول كل من يلزم عتقه وهم المكفرون الأحرار المسلمون  
 فكل من اعتق من هؤلاء شركا له في عبده ومولى فأنه يقوم عليه فلا يقوم على الصبي والمجنون ادلا  
 يلزمه ما عتق من اعتقاه وكذلك العبد أن يأمن له سيده أو يأمن له أو أمضى بعتده أو مدم  
 عليه ولا يصح العتق الشرعي من الكافر لأنه ليس بمخاطب بالعروة على الصحيح \* أيضا فان العتق  
 قربة وليس للكافر من أهلها (ع) فإذا كان العبد الكافر بين مسلمين فأعتق أحدهما بعبه أو بين  
 نصراني ومسلم فأعتق المسلم قوم عليه لتوجه الخطاب على المسلم هو واختلف عندنا أن اعتق النصراني  
 هل يقوم عليه حق من يملكه المسلم أو لا يقوم عليه ادهو حوله إلى أن بين المعتقد والمعتقد وهما

نصرانيان لا يتوجه لهما عذاب وكذلك اختلف عندنا اذا كان العبد مسلما بين نصرانيين أو بين مسلم ونصراني ما عتق النصراني على الخلاف هل الحق الشريف في تجعيل عبده عليه أن العبد بتكميل عتقه أو لله تعالى قال عبد الوهاب فيه ثلاثة حقوق لله تعالى وللشريك وللعبد هي مراعاة هذه الحقوق وقع الخلاف ونصير الأمور في المسئلة على ما تقدم وبأني (قوله شركاء) (-) الشرك النصيب ومنه وما لهم فيهم من شرك وهو أيضا في غير هذا الشرك ومنه جعله شركاء فيما آتاهما وهو أيضا الاشتراك ومنه حديث سعد أجاز بين أهل الجبن الشرك أي الاشتراك في الأرض (قوله في عبد) (ط) العبد لعله المملوك الذي كرم مؤنته أمتمن غير لفظه وسع عبده والمراعاة هنا الجنس كما في قوله تعالى الآتي الرحمن عبدا (ع) وظط ابن راهو به قال لا تقوم في عتق الأثلاث وقوا مع لفظ العبد وأنكر عليه حدائق أهل الأصول لأن الأمة في معنى العبد فهو من العباس في معنى الأصل والقياس في معنى الأصل كالمصوص عليه (قوله له مال) (ع) المال ما يقول والمراد به هنا ما يبيع نصيب الشريف ويبيع عليه في ذلك ما يبيع على المجلس والمراد بشمن العبدية (قوله قوم عليه) (ط) ظاهره أنه يقوم كاملا لا عتق فيه وهو يعرف المذهب وقيل يقوم على أن بعضه حر والأول أصح لأن سبب التقويم جناية العتق بتعديته نصيب شريكه فيقوم على ما كان عليه يوم الجناية كالحكم في سائر الجنائيات المفرومة والشهوران المعترف في عتبه يوم الحكم قبل يوم العتق (ع) وقيل إنما يقوم كاملا لأن العتق كان قادرا على أن يدعو شريكه ليبيع جميعه فيحصل له مف جميع الجن فماتت هذه ضمن له ما منعت منه وما اختلف عندنا في الشر يكين يستعان وسماهما عتقت ولهما شريك ثالث هل يقوم عليهما بالسواء أم هما في الأثلاث ولأنه لو انفرد له قوم عليه قل نصيبه أو أكثر أو بقص على قدر حصصهما قلت هذا هو المشهور ومنه المذونة والأول مذهب جمهور خارج المذهب وهذه المسئلة نظائر كخفة الأولاد على الآباء اذا اختلف غناهم وفي الشفعة وفي مواضع أخر (ع) وأجمعوا على نفوذ عتق نصيب العتق وشأنه عتق ما كان موصرا كالأب أو عمرا به واختاروا في نصيب الشريف على ستة أقوال فمن مالك وهو قول الشافعي في الجديد وجمهور من السلف أنه يسرى إليه العتق من عتق العتق وله حكم الحر من حيث دون إقراره إلى حكم وليس حقيقة قال بل أكثر المذربين لو قيل له ما حقيقة العتق لم يجيب بشئ قال ومن زاع أو أحب أدرك ما قلناه ثم عرفه بأنه رفع ملك حقيقي لا بسبب محتوم عن آدمي حتى يفرج بمحض إرادته الرتبة الخربة وبالسبب محتوم فداء المسلم من سبي سباه أو ممن صار منه إليه وبآدمي حتى يرجع المثل عن العبد والدية عن نهما لا يقال الحدب بمانع على بيع العبد وحبته وموت السيد لأن الثلاثة أحاديث نقل مالك لأرضه لأن المالك باقي فان قلت في العلم وجود الشئ يستلزم معرفته فيصح ما قال ابن عبد السلام (قلت) إنما يستلزم مطلق معرفته لا معرفة حقيقة لهما أو حود المالك والجن مع دلهما معرفة حقيقة كل منهما (قوله شركاء) (ط) العبد لعله المملوك الذي كرم مؤنته أمتمن من عر لهما وسع عبده والمراد بالجنس كما في قوله تعالى الآتي الرحمن عبد (ع) وظط ابن راهو به قال لا تقوم في عتق ذات ذمة بقرمعه العبد وأنكر عليه حدائق أهل الأصول لأن الأمة في معنى العبد وهو من القياس وهو في الأصل والقياس في معنى الأصل كالمصوص عليه (قوله له مال يبيع ثم العبد) أي قيمته وساع عليه وذاك ما يبيع على المجلس (قوله قوم عليه) (ط) ظاهره أنه يقوم كاملا لا عتق فيه وهو يعرف المذهب وقيل يقوم على أن بعضه حر والأول أصح لأن سبب التقويم جناية العتق بتعديته نصيب شريكه فيقوم على ما كان عليه يوم الجناية كالحكم في سائر الجنائيات المفرومة والشهوران المعترف في عتبه يوم الحكم قبل يوم العتق (ع)

شركاءه في عبده فكان له مال سلخ من العبد فهو عليه قيمة المدل

لشريك الا القبة وليس له أن يقتول أو يغسل لم يرض وأن أعسر المعتق قبل أحده بالقيمة أتبع بها  
دينار في فسخه وإن مات قوم في تركته \* الثاني وهو المشهور وهو قول الشافعي أيضا في القديم ومذهب  
جاعة أنه لا يفتق السراية بل بالحكم وله حكم العبد حتى يكمل بالتقويم والشريك غير قبل التقويم  
في أن يقتل ويكون الولاء بينهما أو يقوم وإن مات المعتق قبل التقويم لم يرض في تركته \* الثالث قول  
أبي حنيفة إن الشريك مخير في أن يستحق العبد في نصف قيمته أو يقتل ويكون الولاء بينهما  
أو يقوم على المعتق ثم يرجع المعتق على العبد فيستسعيه بها دفع والولاء كله والعبد في  
مدة هذه السعاية بمنزلة المكاتب في جميع أحكامه \* الرابع قول الشافعي أنه لا يقوم  
إذا نكح جارية جارية فمعة تراد للوطء ومضمنا لأدخل على شريكه من الصبر \* الخامس حكاه ابن  
سبر بن أن القبة في بيت المال \* السادس قول ابن راهب أنه إن التقويم في العبد دون الاماء  
(م) التقويم إنما هو لما خلق الشريك من الضر من عيب العبد بالمتق ولحق العبد في الحرية وهل  
يقتل بالسراية أو بالحكم العولان \* قلت \* القول بالسراية في معاملة القول بعدها \* بالسراية  
هي أن عتق البعض عتقا لجميع القول بعدها هو أن عتق البعض سبب في عتق البقية وهو معنى  
الافتقار إلى حكم واحد طريقة لا كذا أي أن العولين في السراية وعددها ولأن الحاجب مانع  
ومن أعتق بعض عبده مسمى \* وفي وقت العتق على الحكم وإيتان فهدى الطريقة تقتضي أنه  
لا خلاف في حصول السراية والخلاف إنما هو في وقفها على شرط أم لا وذلك الشرط هو حكم  
الحاكم لأن الخلاف في وجود السراية وعددها أصلا واستحسن بعضهم هذه الطريقة والسلول  
بالسراية وعددها كما يرى اتحاد كرمها الإمام في عتق التقويم وذكرها ابن المأخوذ كمنزى في  
عتق التكميل وذكرها في عتق التكميل أولى لأنه لا حاجة إلى التقويم ولا في الحكم في عتق  
التكميل (ط) واحتج القول بالسراية بحديث أبي هريرة من أعتق شركا له في عبد فله منه  
أن كان له مال وأظهره حديث أبي داود عن جابر من أعتق عبدا وله فيه شركا له وله فيه وهو حر  
وبعض من يصيب شركائه بقبضه لما أساء من مشاركتهم وليس هذا الاحتجاج بصحيح لأن أحداث  
اللب كثيرة العاطف والمقصية واحدة والجمع بينهما في المطلق إلى المقيد أولى من الراجح (قوله) فأعطى  
شركاءه حصصهم (ط) ظاهره أن العتق بعد التقويم \* الإعطاء ما قلوه \* وحده التقويم دون إعطائه  
لم يكمل العتق إلا بمجموعهما وهو ظاهر حكاية الأصحاب عن المذهب غير أن مسموما قال  
أجمع أصحابنا أن من أعتق شركا له في عبده أنه تقويم الإمام حر وأعسر أهله بالتقويم يصير  
حر وأما لم يكن إعطاء فيه بعد لأن التقويم لو كان عملا لكان العتق للسر أرباع النحر بل دمه  
المعتق إذا أعسر بعد التقويم وذلك لا يفتى لأعي السل بالسراية راعى الأول مراعاة التقويم

فأعطى شركاءه حصصهم  
وعتق عليه العبد

ما كان عليه يوم الجباية كالحكم في سائر الجبايات المقومة والمشهور أن مئة يوم الحكم وقول يوم  
العتق (ع) واختلف عند باقي الشركيين وسهامها مختلف ومهمائير يكثرت ثالثة يوم علمها  
بالسواء وعلى قدر حصصهم (ع) وأجود على هو دعتى سبب المعتق وسدس مئة يقال أنه مما  
موسرا كل أو مسمرا (قوله) فأعطى شركاءه حصصهم (ط) ظاهره أن العتق - دار - ويم  
والإعطاء معا قلوه وحده التقويم دون إعطائه لم يكمل العتق إلا بمجموعهما وهو ظاهر حكايه الأصحاب  
عن المذهب غير أن ما قال أجمع أصحابنا من أعتق شركا له في عبده أنه تقويم الإمام حر  
وظاهره أن لم يكن إعطائه بعد لأن التقويم لو كان عملا لكان العتق للسر أرباع النحر بل دمه  
المعتق إذا أعسر بعد التقويم وذلك لا يفتى لأعي السل بالسراية راعى الأول مراعاة التقويم



عليه وسلم قال في الملوكة  
بين الرجلين فيحق أحدهما  
قال يضمن • وحدثنى  
عمر والناس ثنا اسمعيل  
ابن ابراهيم عن ابن أبي  
صروبة عن قتادة عن  
النضر بن أنس عن بشير  
ابن نهيك عن أبي هريرة  
عن النبي صلى الله عليه  
وسلم قال سمعتك شفا  
له في عبد فخلاصه في ماله  
ان كان له مال فان لم يكن  
له مال استسقى العبد فغير  
مشقوق عليه • وحدثناه  
علي بن خشرم أحسننا  
عيسى يعني ابن بوس  
عن سعيد بن أبي عروبة  
بهذا الاسناد وزاد لم  
يكن له مال قوم عليه العبد  
فقيمة عبد لم يستسقى في  
نصيب الذي لم يتفق غير  
مشقوق عليه • وحدثنى  
هر وث بن عبد الله ثنا  
وهب بن جرير ثنا أبي  
قال سمعت قتادة يحدث  
بهذا الاسناد معنى حديث  
ابن أبي عروبة وقد كرفي  
الحديث قوم عليه قيمة  
عبد • وحدثننا يحيى بن  
يحيى قال قرأ على مالك  
عن ابي عن ابن عمر عن  
عائشة انها أرادت ان  
تشتري جارية فتعقها فقال  
أهلها نسكها على أن ولاها  
لأحد كره ذلك رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فقال  
لا يملك ذلك فانما الولاء  
لمن أعتق • وحدثننا قتيبة

التكميل وهي طريقة الجماعة لانهم فهموا من حديث الشريك على أخذ القيمة له لتسوف الشريك على  
الحرية واذا كان ذلك في ملك الغير كان في ملك نفسه أولى قالوا وأيضا انه بقياس آخرى لانه اذا لزم  
الاسنان اعتاق ملك غيره لسبب تبعه العتق فلان يلزمه اعتاق نفسه بذلك السبب آخرى وشد  
بعضهم ومنع هذا الالحاق وقصر وجوب التكميل على من أعتق شركا له في عبد مشترك ومنع الجامع  
الذي بيننا عليه ذلك ورأوا أن الموجب للتقويم على المعتق انما هو اذ خال العيب في ملك الغير وذلك  
مفقود في تبعه عتق عبده • ودكر اسمعيل بن أمية عن جده انه أعتق نصف عبده فلم ينكر ذلك  
عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن قال أبو عمر انه ليس بالثابت (قوله في الآخر شفا) (ع)  
النقص النصب (د) ويقال أيضا الشفيع بزيادة الياء (قوله فخلاصه في ماله) (ع) اخرج به للقول  
بالسراية وأبين منه حديث النسائي المتقدم (قوله استسقى العبد) (ع) السعاية تكليف العبد  
اكتساب قيمة نفسه الآخر على قول الأكثر وقيل يحرم سيده بقدر ما نقي فيه من الرق فلي هذا تتفق  
الأحاديث وتضمن أن أبا حنيفة يقول اذا كان المعتق مورا للشريك فغيره أن يستسقى العبد في  
نصف قيمته أو يتفق ويكون الولاء بينهما أو يقوم على المعتق ثم يستسقى العبد في دفعه ويكون له الولاء  
واخرج بهذا الحديث ولا حجة له فيه لان الدار فلي قال راوي الحديث عن قتادة شعبة وهشام ولم يذكروا  
فيه الاستسقاء وهما ثابتان وافهما ما هم مصل الاستسقاء من الحديث وحمله من رأى قتادة قال  
وسمعت النسابي يري يقول ما أحسن ما حصل مما هم من ذلك (ع) وقال الأصملي وابن الصماران الذين  
أسقطا السعاية أولى من الذين ذكروها وليس في الأحاديث الأخرى من رواية أبي عمر بن عبد البر  
ومسقطها أثبت من الذين ذكروها فداخلف بهما عن أبي عروبة عن قتادة هريرة ذكرها مرة  
أسقطها فدل أنها ليست عنده من الحديث (قوله غير مشقوق عليه) (ع) أي غير مكلف ما يشق عليه

### ❦ أحاديث الولاء ❦

(قوله لا يملك ذلك) ❦ قلت ❦ يحرمه قوله في الآخر انتهى واشترط في بقاء الكلام عليه  
(قوله فانما الولاء لمن أعتق) ❦ قلت ❦ الولاء من الواو معد وهو من الولاية بفتح الواو أيضا وهو من  
وشد بعضهم ومنع هذا الالحاق وتصر وحور التكميل على من أعتق شركا له في عبد مشترك ومنع  
الجامع الذي بنا عليه ذلك ورأى أن الموجب للتقويم على المعتق انما هو اذ خال العيب في ملك الغير  
ولذلك فقد في تبعه عتق عبده ما انتهى ❦ قلت ❦ لو صرح ما ذكره لزم أن يتوقف التقويم على رضا  
الشريك كيف والتعويض بالحرع ما (ب) ودكر اسمعيل بن أمية عن جده انه أعتق نصف عبده فلم  
ينكر ذلك عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم راكن قال أبو عمر ليس بالثابت (قوله فخلاصه في ماله)  
اخرج به للقول بالسراية (قوله استسقى العبد) (ع) السعاية تكليف العبد اكتساب قيمة نفسه الآخر على  
قول الأكثر روي هو بحد من سيده بماني فيمن الرق فلي هذا تتفق الأحاديث (قوله غير  
مشقوق) أي غير مكلف ما يشق عليه والشفيع بزيادة الياء (قوله بكم الشين قليلا كان أو كثيرا) ويقال له  
الشفيع أي ما يراه الياء واليه الشين بكم الشين (قوله قيمة عبد) بفتح العين أي  
بلاز ياده ولا يصح

### ❦ باب لولاء ❦

(ش) (قوله فانما الولاء لمن أعتق) (ب) أما الولاء في عرف الشرع فقد ذكر أبو بكر الموصلي في ابن حبان



(قوله في الآخر ان بريرة جاءت عائشة) (ط) حديث بريرة كثرة روايته باختلاف الفاظه وكثرت  
 مواده وجميع الطرق فيها ستة أجزاء واستخرج غيره منها مائة فائدة والتطويل تنقيص والأولى  
 الاختصار على مضمون الفاظه ومشكل معانيه فبريرة هو بعض الباء الموحدة وكسر الراء على وزن  
 هبله من البرم يحصل أن يكون بمعنى مفعولة أي مبرورة كأكيلة السبع بمعنى ما كوله ويحصل  
 أن تكون فاعله كرحمة بمعنى راحة (قوله تستعينا) (ع) فيمحو أن الصدقة على العبد لانه صلى  
 الله عليه وسلم ينكر عليها وكذلك عبوة المسكين من التطوع واحتلف في معونته من العرض (قوله  
 في كتابها) (ط) يدل على أن الكتابة كانت مشروعة وحكما عند الجمهور والاستعانة لا لها  
 طريق لتقليص الرقبة والامر في الآية عندهم للذب وأوجبها طاه وعكرمة وأهل الظاهر فمسكبان  
 الامر المطلق للوجوب قال الجمهور وإن سلمنا ذلك الأصل الكلي فلا يصح حملها على الوجوب  
 لأنها جنان على أن السيد لا يبيع على بيع عبده وإنه وعفله في نفس فان قيل الكتابة طريق  
 الحرية ولو شرع منسوخ لما هارقت البيع قيل لم ينشوف لما عموما بل في صورة عقد التكميل  
 أو عتق القوم على ما تقدم ولو نشوف لما صلح العدم أن يمتنع العبد كلما طلب ذلك من سيده  
 قلت ومن أوجبها أصاصم وروى وعمر بن دينار والفضاء وهو ظاهر ما روى عن عمر  
 لأن سير بن ولده محمد سأل أناس أن يكتبوه وكان كثير المار فأبى عليه فسكنا إلى عمر فقال له عمر كانه  
 نأى ففلا والله فكاتبوه وتلافى كتابهم أعلمهم فيهم حرا وقيل انما رفع اليه الدرة لأنه أبى أن  
 يؤتمسأ من كتابته لا على عقد الكتابة ابتداء هو وأبى للخضوع انما هو مالك مباحة من قوله في

ابن سعيد ثنا ليث عن ابن  
 شهاب عن عروة قال عائشة  
 أحبرته ان بريرة جاءت  
 عائشة تستعينا في كتابها  
 ولم تكن مفتت من كتابها  
 شيئا هالت لها عائشة  
 ارجى الى الله قال أحبو  
 أن نفضي عنك كتابك  
 ويكون ولاؤك لي فعلت  
 فذكرت ذلك لبريرة لعلها  
 فأبوا وقالوا ان شاء الله  
 نفضت عليك ففعل  
 ويكون لاولئك هذا كرم  
 ذلك لرسول الله صلى الله  
 عليه وسلم حال لرسول  
 الله صلى الله عليه وسلم انه اعني  
 فأعنتي فأما الولاء على أعتق

بعضه المعلق بعبده موحودا كما أن الولد كمال بعد وما لا بد منه الذي يسبب في وجوده (ع) لم  
 يختلف في المقتضى عن نفسه أنه الولاء واحتلف في المقتضى عن غيره فنهنا أن الولاء لذلك الرجل  
 كان رجلا بعينه وأجاعة المسلمين وقادان دفع حرفي المقتضى عن المسلمين المقتضى قال بعض  
 سيوحا وبزعمه أن قول ذلك في المقتضى عن رجل بعينه كقول الخائف وأخيه الخائف بقوله  
 صلى الله عليه وسلم الولاء أن أعتقهم وجهه ما أن على المقتضى من نفسه بابل أن الولاء بما عتق  
 الوكيل على المقتضى للوكيل لا الوكيل (ب) فأبى أو عمر فبمن أعتق عن غيره باده أن خبرا فذه  
 منهم وروى مالك أن الولاء للعقوبة \* وهذا أصيب المقتضى (م) وفيه هام سؤال مشكل وهو  
 إذا قال أنت حر ولاؤك على عليك هل يبرأ من إماران الولاء للمسلمين كما قال أنت حر على المسلمين  
 وقال غيره الولاء للمقتضى لأن بقوله أنت حر تمت إخوانه ولاؤك على عليك جملته أخرى \* ستأته  
 هي في بعضها كذب والكذب لا حكم له وفي الحديث الرد لقول اسحق أن الولاء لا يقطع للمعطه  
 ولولا رد الخفية من أنه لم على يديه حرر ولاؤه له رجال ينجي من سيده مثله لا فيمن جاز من العبد  
 ولا من أرض البهنة \* وقاد أو حية لكل حداس أو من شاء فيؤا زنه والحديث رد على  
 الجميع لأن العمل المحصر واحتلف في ولا المسكين له يسترى عنه من سيده فقال مالك والأكثر  
 ولاؤه لسيده وقيل لا ولاؤه على (قوله ان بريرة جاءت عائشة) (ط) حديث بريرة كثرة روايته  
 باختلاف الفاظه وكثرت مواده وجميع الطرق فيها ستة أجزاء واستخرج غيره منها مائة فائدة والتطويل  
 تنقيص الأولى الاختصار على مضمون الفاظه ومشكل معانيه فبريرة هو بعض الباء الموحدة وكسر الراء  
 على وزن هبله من البرم بمعنى مفعولة أي مبرورة كأكيلة السبع بمعنى ما كوله ويحصل  
 أن تكون فاعله كرحمة بمعنى راحة (قوله تستعينا) (ع) فيمحو أن الصدقة على العبد لانه صلى  
 الله عليه وسلم ينكر عليها وكذلك عبوة المسكين من التطوع واحتلف في معونته من العرض (قوله  
 في كتابها) (ط) يدل على أن الكتابة كانت مشروعة وحكما عند الجمهور والاستعانة لا لها  
 طريق لتقليص الرقبة والامر في الآية عندهم للذب وأوجبها طاه وعكرمة وأهل الظاهر فمسكبان  
 الامر المطلق للوجوب قال الجمهور وإن سلمنا ذلك الأصل الكلي فلا يصح حملها على الوجوب  
 لأنها جنان على أن السيد لا يبيع على بيع عبده وإنه وعفله في نفس فان قيل الكتابة طريق  
 الحرية ولو شرع منسوخ لما هارقت البيع قيل لم ينشوف لما عموما بل في صورة عقد التكميل  
 أو عتق القوم على ما تقدم ولو نشوف لما صلح العدم أن يمتنع العبد كلما طلب ذلك من سيده  
 قلت ومن أوجبها أصاصم وروى وعمر بن دينار والفضاء وهو ظاهر ما روى عن عمر  
 لأن سير بن ولده محمد سأل أناس أن يكتبوه وكان كثير المار فأبى عليه فسكنا إلى عمر فقال له عمر كانه  
 نأى ففلا والله فكاتبوه وتلافى كتابهم أعلمهم فيهم حرا وقيل انما رفع اليه الدرة لأنه أبى أن  
 يؤتمسأ من كتابته لا على عقد الكتابة ابتداء هو وأبى للخضوع انما هو مالك مباحة من قوله في





إذا أدى قيمته فهو مبيع بالكتابة ديناه وعن ابن مسعود إذا أدى قيبته (قوله على نفع أواق)  
 (قلت) شرط الموضع في الكتابة أن يكون معلوماه واختلف في الكتابة بطلق من صنف كعب  
 أو شواريت فقيل يجوز ويقضى بالوسط وقيل انما يجوز بعد الوقوع وقال ابن عبد الحكم  
 لا يجوز هـ وأما مطلق من جنس كقوب فقال محمد لا يجوز حتى يقال قوب كنان أو صوف ويقضى  
 بالوسط هـ واختلف في جوازها بلؤلؤ غير موصوف في المدونة لا يجوز إذا لا يحاط بمصنفته وقال  
 محمد يجوز ويقضى بالوسط وأما بدى غير مجهول حصوله كالعبر السارد والعبد الآبى والجنين في  
 بطن أمه المنصوص لأشبه انه يكره ابتداء وإن وقع مضى وفهم القمى وابن بونس عن ابن القاسم  
 في المدونة انه يجوز ابتداء وليس فيها ما يدل على ذلك (قوله كل سنة أوقية) (ع) فيه تنجيم الكتابة  
 ولا خلاف فيه ويجوز عند علمتهم على نهم واحد ولكن شأنها عند مالك التنجيم لانهم إذا لم يسموا أجلا  
 ولا نقدا أصبحت عنده بقدر السنة وقوته عليها وإن كره السيد ومنعها الشافعى جله وقال ليست بكتابة  
 (ط) التنجيم مشهور بالمذهب ومن الأصحاب من أجازه حالة وسماها مقاطعة وهو القياس لأن الأجل  
 انما هو توسعة بدليل ان المكاتب اذا جهل نجومه جبر السيد على الأخذ وعق (قوله) قال ابن  
 رشد يجوز عند مالك حالة وموجلة وإن وقعت مسكوتاً عنها أجلت لأن العرف كونها منجمة هذا قول  
 متأخرى أصحابنا هـ وقال ابن أبى زيد في رسالته الكتابة جائرة بما تراضيها عليه من المال منجما فظاهره  
 أنها لا تكون الا موجلة وليس يصح على مذهب مالك وانما بمنها حالة أبو حنيفة (قوله أعدلها لم)  
 (ع) قيل فيه جواز التعامل بالعين عددا إذا كانت معرفة العصر والضرب وهذا الخلاف فيه  
 ولكن أخذ من الحديث ضعيف لأن المراد عدد الأوقى وهو مثله من العطف يدل أنها انما اشترت  
 الرقبة لا الكتابة وقيل انما ظاهرها انها إنما أرادت أن تسترى الولاء بأتى الكلام على ذلك (قوله)  
 فأنهرتها قالت (ع) فيه اشكال اذ يومه ان فاعل قالت بريرة وليس كذلك راعيا هي عائشة  
 أخبرت عن نفسها أنها أنهرتها ثم فسر الراوى أنها راها بالباطية وله فقالت لاها لله وله قال بعضهم  
 صوابه فقلت (قوله لاها لله ادا) (م) فيه لغتان اثبات المدعى الماء والاخرى اسقاط الالف لالتقاءها

المدونة (قوله على نفع أواق) (ب) شرط الموضع في الكتابة أن يكون معلوماه واختلف في  
 الكتابة بطلق من صنف كعب أو شواريت فقيل يجوز ويقضى بالوسط واحداث في جوازها  
 بلؤلؤ غير موصوف في المدونة لا يجوز إذا لا يحاط بمصنفته وقال محمد يجوز ويقضى بالوسط وأما بدى  
 غير مجهول حصوله كالسارد والآبى والجنين في بطن أمه المنصوص لأشبه أنه يكره ابتداء وإن وقع  
 مضى وفهم القمى وابن بونس عن ابن القاسم في المدونة انه يجوز ابتداء وليس فيها ما يدل على ذلك  
 (قوله كل سنة أوقية) (ط) التنجيم مشهور بالمذهب ومن الأصحاب من أجازه حالة وسماها مقاطعة  
 وهو القياس لأن الأجل انما هو توسعة بدليل ان المكاتب اذا جهل نجومه جبر السيد على الأخذ  
 وعق (ب) قال ابن رشد يجوز عند مالك حالة وموجلة وإن وقعت مسكوتاً عنها أجلت لأن العرف  
 كونها منجمة هذا قول متأخرى أصحابنا وقال ابن أبى زيد في رسالته الكتابة جائرة بما تراضيها عليه  
 من المال منجما فظاهره أنها لا تكون الا موجلة وليس يصح على مذهب مالك وانما بمنها حالة أبو  
 حنيفة (قوله فأنهرتها قالت) (ع) فيه اشكال اذ يومه ان فاعل قالت بريرة وليس كذلك راعيا هي  
 عائشة أخبرت عن نفسها أنها أنهرتها ثم فسر الراوى أنها راها بالباطية وله فقالت لاها لله وله قال بعضهم  
 صوابه فقلت (قوله لاها لله ادا) (م) فيه لغتان اثبات المدعى الماء والاخرى اسقاط الالف لالتقاءها

على نفع أواق في نفع  
 سنين كل سنة أوقية  
 فأعيني فقلت لها إن شاء  
 أهك أن أعدلها لم عدة  
 واحدة وأعتقل ويكون  
 الولاء لى فقلت قد كرت  
 ذلك لاهلها فأبوا إلا أن  
 يكون الولاء لهم فأتيت  
 فذكرت ذلك قالت  
 فأنهرتها فقالت لاها لله  
 إذا قلت فسمع رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم فسألنى

سا كنتم اللام السا كنتم المكتوبة (ع) بالمد والبيان الالف قبل اللام يقولون وصوابه  
القصر واسقاط الالف قبل اللام قالوا وغير هذا خطأ ومناه ما يجني وقصه أبو نعيم قال لا اله الله  
ذافي القسم والعرب تقول بالمد والقياس القصر والمخى لا والله هذا اما القسم به فأدخل اسم الله بين  
ها وذا (قوله) اشترها واعتقها (ط) اجازت طائفة بيع المكاتب وتضعف الكتابة لظاهر الحديث  
ومنعه الجمهور ولهم عن الحديث أجوبة فقبل ان الكتابة لم تكن اعتقدت وانما كانت مراوضة  
فقولها كانت أهلى معناه راوضتهم عليها قدر أو أجلا وهو تأويل فسد لخالقه ظاهر الفاظ الحديث  
وقيل انما المبيع الكتابة لا الرقبة وهو أيضا فسد لان من يبيع بيع الكتابة لم يجعل للولاة مشترها بل  
لما قد جاءه وأشبه ما قيل في ذلك ان ريرة هجرت فاعتقت هي وأهلها على فسخ الكتابة وحيثما يصح  
البيع الا ان هذا انما يقتضى على المعروف من ان التجهيز لا يقتضى الى حكم ما حكم وقاله مضمون لا بد  
من السلطان ويدل على انها هجرت ما في رواية ابن شهاب من قولها هل أجروا هل أصفى عك كتابت  
لانه لا يقتضى من الحقوق الا ما وجبت المطالبة به (م) وأجاز بعضهم بيعه على أن يؤدي المشتري الى أن  
تبطل الكتابة اذ لم يقل أحد بذلك في علمي ومنعه بعضهم وأجاز بعضهم للعتق لا لالادخار وعده ناه  
ان هجره فقره أوله قدرته على التكسب ورعى بالبيع جازبه واختار اذا كان ظاهر الملاك وكان  
قادرا على التخلص بغيره هل له أن يهجر نفسه من مكنته ذلك أجاز به بعضه فرفض ذلك ومنعه  
من ذلك لم يهجر بغيره فقلت المبيع من بيع المكاتب هو المذهب وما ذكره من انه لا بد من بيع  
وفسخ الكتابة في علمه وحكمه القبطى عن طائفة كثرة (ع) وأما بيع الكتابة خاصة فأجازه  
مالك ويؤدى الى المشتري فان هجره فله ومنعه لا يضى بأوجهه ورواها عن الأندلسى ما يحمله  
التجويد أو الرقبة (قلت) بمال الغنى الى المنع قال يقولون أبي المد المبيع ليس لانه  
ودى كان للمشتري التجويد فقط وان هجره من أول نعم كانت له الرقبة وان هجره من آخر نعم كانت له  
الكتابة والرقبة وأصل مضمون في هذا البيع المنع مع الاحتيار وطوار مع الضرر وترهنا

---

سا كنتم اللام السا كنتم المكتوبة (ع) بالمد والبيان الالف قبل اللام يقولون وصوابه  
القصر واسقاط الالف قبل اللام قالوا وغير هذا خطأ ومناه ما يجني وقصه أبو نعيم قال لا اله الله  
ذافي القسم والعرب تقول بالمد والقياس القصر والمخى لا والله هذا اما القسم به فأدخل اسم الله بين  
ها وذا (قوله) اشترها واعتقها (ط) اجازت طائفة بيع المكاتب وتضعف الكتابة لظاهر الحديث  
ومنعه الجمهور ولهم عن الحديث أجوبة فقبل ان الكتابة لم تكن اعتقدت وانما كانت مراوضة  
فقولها كانت أهلى معناه راوضتهم عليها قدر أو أجلا وهو تأويل فسد لخالقه ظاهر الفاظ الحديث  
وقيل انما المبيع الكتابة لا الرقبة وهو أيضا فسد لان من يبيع بيع الكتابة لم يجعل للولاة مشترها بل  
لما قد جاءه وأشبه ما قيل في ذلك ان ريرة هجرت فاعتقت هي وأهلها على فسخ الكتابة وحيثما يصح  
البيع الا ان هذا انما يقتضى على المعروف من ان التجهيز لا يقتضى الى حكم ما حكم وقاله مضمون لا بد  
من السلطان ويدل على انها هجرت ما في رواية ابن شهاب من قولها هل أجروا هل أصفى عك كتابت  
لانه لا يقتضى من الحقوق الا ما وجبت المطالبة به (م) وأجاز بعضهم بيعه على أن يؤدي المشتري الى أن  
تبطل الكتابة اذ لم يقل أحد بذلك في علمي ومنعه بعضهم وأجاز بعضهم للعتق لا لالادخار وعده ناه  
ان هجره فقره أوله قدرته على التكسب ورعى بالبيع جازبه واختار اذا كان ظاهر الملاك وكان  
قادرا على التخلص بغيره هل له أن يهجر نفسه من مكنته ذلك أجاز به بعضه فرفض ذلك ومنعه  
من ذلك لم يهجر بغيره فقلت المبيع من بيع المكاتب هو المذهب وما ذكره من انه لا بد من بيع  
وفسخ الكتابة في علمه وحكمه القبطى عن طائفة كثرة (ع) وأما بيع الكتابة خاصة فأجازه  
مالك ويؤدى الى المشتري فان هجره فله ومنعه لا يضى بأوجهه ورواها عن الأندلسى ما يحمله  
التجويد أو الرقبة (قلت) بمال الغنى الى المنع قال يقولون أبي المد المبيع ليس لانه  
ودى كان للمشتري التجويد فقط وان هجره من أول نعم كانت له الرقبة وان هجره من آخر نعم كانت له  
الكتابة والرقبة وأصل مضمون في هذا البيع المنع مع الاحتيار وطوار مع الضرر وترهنا

فأخبرته فقال اشترها  
واعتقها

في بيع كل الكتابة وأما بيع جزمها كالشطر والثلث ففيه ثلاثة أقوال الجواز لمحسنون  
وأصح وأصدق قول ابن القاسم والمنع لما قال ابن القاسم في الشطرة والثالث يجوز للشريك في  
المكاتب أن يبيع نصيبه من الكتابة بشرط لا يجوز له أن يبيع ذلك من أجنبي وأما أن يبيع  
ذلك من المكاتب فلا يجوز لأنها قطاعة ولا يجوز إلا لأحد شرى كما قاله ابن الماحشون والغنى  
ولا يرى وجه المنع لما قال الشريك من يبيع نصيبه من شريكه وأما بيع نجسم منها فإن كان معلوما  
يجز للغير الراي وإن كان غيبا فإن المصوص الجواز ابن رشد سواء انتقلت النجوم في الفرد أو  
اختلفت إذا عرف عددها وعدد كل نجسم ورجح لبيع الجزء وإذا بيعت الكتابة هل كانت عينا  
مقال في المدونة أن كانت عينا بيعت بغير نقد وإن كانت عرضا بيعت بغير نقد أو بعين  
نقد أو مائة لا يجوز زلانه يبيع دين بن رباح عبد الوهاب أنما يراعى في بيعها ما يحصل ويحرم في  
اليوم إذا بيعت من غير العبد وإن باعها منه ذلك جائز على كل حال قال الشيخ ولا بد من حضور  
المكاتب ولا بد من قرب فيشبهه كما في الدين لأن رقبته هي المبيعة على تقدير بيعه فلا بد من معرفتها  
وقال ابن عبد السلام لا يشترط حضور المكاتب وأقراره لأن الفرر في الكتابة معتبر وأنت  
تعرف أن الاعتراض إنما هو في عقد ابتداء لأنه طريق المتق لا في بيعها (ع) وفيه جواز خدمة  
العتيق للعتيق بغير عوض لأنها كانت تقدم فائضة بعد العتق وفيه جواز بيع المرأة وراثتها  
دون أدان الزوج وجواز عتقها ما لم تدع على نفسها وفيه أن كتابة الأمانة المتروجة وقتها ليس ملزما  
لما خلاها ابن المسيب (قوله) واشترط لم يولد فاما الولاء لمن أعتق (م) استشكل هذا بان يسل  
كعب أمره بعتد البيع على شرط لا يبيع وفيه من الفرر بالبائع والخديعة ما لا ينفى ولما صعب  
الانفصال عن هذا الاستشكل عند يحيى بن أكرم أنكر الحديث أصلا وقد روى في كثير من الروايات  
سقوط هذا اللفظ وهذا مما يشجع يحيى بن أكرم على الإنكار وأما المحققون فتأولوه فقال بعضهم  
لم يعمى عليهم ومنه أولئك لم يعمى وقوله تعالى وإن أسأمت فلها وقيل معنى: أترطى هذا طهرى  
حكم الولاء قال أوس بن حجر يذكر رجلًا من رأس جبل يجعل إلى بعه ليقطعها ليعتقها فوس  
فاشترط فيها غنسه وهو مصمم \* وألقى بأسبابه وتوكل

واشترط لم يولد فاما  
الولاء لمن أعتق

والثالث يجوز للشريك في المكاتب أن يبيع نصيبه من الكتابة بشرط لا يجوز أن يبيع ذلك  
من أجنبي وأما أن يبيع ذلك من المكاتب فلا يجوز لأنها قطاعة ولا يجوز إلا لأحد شرى كما قاله ابن  
الماحشون والغنى ولا يرى وجه المنع لما قال الشريك من يبيع نصيبه من شريكه وأما بيع نجسم منها فإن  
كان معلوما يجز للغير الراي وإن كان غيبا فإن المصوص الجواز ابن رشد انقضى ليعوم في العدر  
أو اختلفت إذا عرف عددها وعدد كل نجسم ورجح لبيع الجزء وإذا بيعت الكتابة مقال في المدونة  
أن كانت عينا بيعت بغير نقد وإن كانت عرضا بيعت بغير نقد أو بعين نقد أو مائة آخر  
لا يجوز لأنه دين بن رباح عبد الوهاب أنما يراعى في بيعها ما يحصل ويحرم في اليوم إذا بيعت من غير  
العبد وإن باعها منه ذلك جائز على كل حال قال الشيخ ولا بد من حضور المكاتب ولا بد من معرفتها  
كما في الدين لأن رقبته هي المبيعة على تقدير بيعه فلا بد من معرفتها وقال ابن عبد السلام لا يشترط  
حضور المكاتب وأقراره لأن الفرر في الكتابة معتبر وأنت تعرف أن الاعتراض إنما هو في عقد  
ابتداء لأنه طريق المتق لا في بيعها (قوله) واشترط لم يولد فاما الولاء لمن أعتق (م) استشكل

لان لهم علامات يعرفون بها ومنه قولهم الشرط في كذا أي العلامة وقيل ان المراد به الزم لا أنه صلى الله عليه وسلم كان بين لهم أن هذا الشرط لا يعمل فلهذا تصحوا مخالفة هذا القائل أي لا يابى بشرطه لانه باطل مرد وليس أنه أباح فذلك وقد ترصيفة أهل وليس المراد بها الاذن ومنه أهملوا ما شئتم (قوله من شرط ليس في كتاب الله عز وجل فهو باطل) (م) الشرط مثلا بشرط من مقتضى العقد كالقبول والتصرف في المبيع فلا يختلف في حوازه ولو لم يمتد وان لم يشترطه بشرط ليس من مقتضاه بل مصلحه كالزمن والجعل هو جائز ولا يلزم الا بالشرط بشرط مناقض للعقد فهذا موضح اضطراب العلماء واضطربت فيه مسائل المذهب المشهور بطلان العقد والشرط معا قوله من أحل في ديننا ما ليس فيه هو رد ولما في العقد من الخفاء لا الشرط وضع له من الثمن وله حصص من المعاوضة فيجب بطلان ما قبله ومقابلته محمول وجهاته تؤدى الى جهالة المساواة فيجب صريح الجميع وقال بعض العلماء انما يجب بطلان الشرط خاصة هو خرج بعضهم هذا القول من مسائل وصفت في المذهب وجه المشهور ما قد ساء من الخبر والقياس وهو عندهم معتمد على خبر رتبة على أحدث رتبة لم يصح من على جهة البيع انما ذكر الشرط خاص بوقوع البيع ويؤخذ حكمه من مواضع الحرف في الشريعة (قلت) اضطراب العلماء في بيان الشرط هو لتعارض طواهر الأحاديث فيها فكذلك هي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع وشرط وفي آخره عن بيع وشرط وهو يقتضي حوازه الشرط الواحد وكذا الحديث المشهور عن شرط وطهر وكذا حديث جاري بيعه الحال من النبي صلى الله عليه وسلم واستثناء طهره الى المدينة فجعل العلماء حديث النبي عن بيع وشرط على شرط ناقص التصديق في العقد كشرط أن لا يبيع ولا يوفى فسدوا هذه الشرط ناقص الحب والعدو فكيف بالبيع وطهر كلامهم في شرط التصبير علما انه كشرط السداد أو اشترطه بشرط صريح لبيع وانما لم ينعزل على البيع الا بعد العيوب فلا يلزم فيه العفة كما يبيع العاصم بل انما يكون على اشتري لا أكثر من القيمة أو الثمن واستثنوا من شرط التصبير البيع على احو أو على أن ينفقه آخر الامور كما كتبت ولما تنقلى الى أحل وألحقوا بما في العقد في بيعه لسداد البيع بشرط لسلم من أحد مما ولا اكتموا بطلان السداد استلزاما للعقد فاحرم بيعه وقيل انما تنقلى بالسلم به نعمة من الشبهة من لا يلوأ السلم الا بالعدا كل من لم يكن ان كان السلم من المتبخر أو ان كان من المتابع واختلفت في شرطه الشرط المشهور به يبيع لبيع لان العقد انما ينافى البيع والبيع خارج عن مائة بيع وقال ابن عبد الحكم لا بد من صريح هذا ان قيل كيف امر فاعلم لبيع على شرط لا يبيع وفيه من غير المتابع والمادة لا يبيع ولما هو الا انه من هذا الاستدلال يبيح من كرم أو كرا الحديث أصله لا يورى في كثير من الروايات بشرط هذا التام ويدعيها بشخص يبيع على الاكرا وأما المحصول في الروايات هذا أصح لم يبيحها مردوا وانما لهم للمعتز انما تم بها وقبل معنى استرطى بها طهرى - كم لولا وبطل الامر بالحرة له ما جعله صلى الله عليه وسلم كان بين لهم ربحا لشركه لا يجعله مائة حذوا مخالفة فان اشتهر به لم ينافى لا يابى بشرطه لا باطل (قوله) ما كان من شرطه اس في كتاب الله عز وجل فهو باطل (ح) شرطه (بشرطه) من مقتضى العقد كانه ليعر في التصرف في البيع لم يختلف في حوازه رتبة وانه لم يشترطه مو شرطه من مقتضاه بل مصلحه كالزمن والجعل

صعدت قالت ثم خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم عندهم فحمد الله وأثنى عليه بما هو أهله ثم قال أما بعد فالأموال يشترطون شرط والبيع في كتاب الله ما كان من شرطه ليس في كتاب الله عز وجل فهو باطل وان كان ما بشرط





المشهور • وقال ابن عبد الحكم صدق ما لخصه وهو أحسن لأنه لا يعرفه إلا العلماء وقتل مالك  
 فبين وطن مطلقته لا توادى الجهل أنه لا يحدو به الثلثة أشهر من خيار الامت ولا ينجى عليك ما في  
 قياسه من النظر لوضوح الفرق وهو أن الحدود تقرر بالشبهة وقال ابن عمر القياس أن تعذر بالجمل  
 وفي كتاب القيسير من الغنية قال أشهب كتب مالك إلى ابن فروخ في الأمانة العبد تقول إن  
 عتقت فقد اخترت نفسي أنه لا يلزم لأنه طلاق إلى أجل مشكوك فيه وخلاف عمل الماضين • ابن  
 رشد وقال مالك فبين شرط لزوجه أن تزوج عليها فأمرها بدها فالتان تزوج على فقد احترمت  
 نفسي يلزم نفسها ابن الماجشون عن الفرق بين الحر والامة فقال مالك أن عرف دارقدامة وهي دار  
 كانت تلعب فيها الاحداث بالجام يمرض بعدم تعصيه وعدم اعماله النظر حتى لا يسأل الا عما يشكل  
 وهو قوله لابن القاسم في سؤال سألته عنه وأنت حتى الساعة تستل عن مثل هذا وإن ابن الماجشون  
 لحري على أن يزوج على مثل هذا السؤال لأن مالك يفرق بين الحر والامة وانما الفرق بين خيار  
 وجب بالشرع فقط وبين خيار جملة الزوج واختياره بشرط • ثم أخذ ابن رشد يقرر الفرق بما  
 ركز فنبأ شيخنا عليه خشية الاطلا فان أردته فانظره في مختصره • ووفق ابن يونس بأن خيار  
 الامة انما ثبت بمقتها فاختيارها ياب قبل العتق ساقط كاستقاط الشفعة قبل الشراء والمملكة جعل  
 لها الزوج مما كان له يقع عليه اياعاه معقلاني أمر فكذا الزوجة • وقال بعض متأخري التونسيين  
 انما عرض مالك بدخول ابن الماجشون دارقدامة في صفرة أي انه فاك من العلم بدخولك لها  
 ما أوجب • وألك عن هذا • ابن حارث كانت لابن الماجشون نفس أيسة قال له مالك يوما كلمة  
 خست حين هجر عن الفرق بين المستلثين أن عرف دارقدامة وهي دار كان يلعب بها الاحداث بالجام  
 فجهر بمسها ما مالا (ع) وخرج السائي الحديث وقال فيه فاحترمت نفسها قال رأيته تزوجها  
 بطوف خلفها يابكي قال لما صلى الله عليه وسلم ألا راجعته فقال أنا أمر في أم تشفع فقال أنا أنا تشفع  
 فيه جواز شفاعه الحاكم للحكوم عليه والزوج في رد المطلقة اذا أبت وانه لا يرجع على الزوج فيها  
 يسدى من محبة اذ لم يزوجه من ذلك وفيه ان الشفاعه لا تكون فيها شق ولا على وجه الا انما يبل  
 على وجه الرغبة • قلت • اخبر به الفخر في العظم على ان الامر ليس للوجوب قال لا حين قال  
 لما صلى الله عليه وسلم كيف لو راجعته فاعاد أو أبو وتمك • قالت أنا أمر في أم تشفع قال لا إنما أنا  
 تشفع • ووجه الدليل منه انه في الامر وأثبت الشفاعه المندوبة فيتمتعين ان الامر ليس  
 للوجوب • ورده ابن التلساني بان الشفاعه انما تكون مندوبة اذا كانت لغرض  
 الآخرة وأما لغرض الدنيا فحض ارشاد فليمتحق أمر ألبتة (قوله وهو لكم هدية فكلوه)  
 (ع) فيه قبول هدية الغير ومن الشيق لمتبعه وفيه الاكل مما أهدى إليه أو صدق به عليه (ع) وفيه  
 الرسول تخذوه وقوله فاحوانكم في الدين رموا اليكم (قوله وهو لكم هدية فكلوه) (ع)  
 فيه قبول الهدية من الفقير ومن الشق لمتقته (ح) وفيه ان الصدقة اذا تبرع بها تغير حكمها فيجوز  
 للفنى كلها واشترؤها (ب) وانظر ما ينطبق بين المراءيين بعض احاديث العرب فيضيعة من ماله  
 حرام أو الغالب الحرام فيصلاون بعض الفقراء منهم فيسيل ذلك لطعام على انه صدقة عليه ثم يبيع لهم  
 ذلك الفقير فكان الشئ يقول لا ينجهم لاهم • وهو انه نجلا • ونفذ ما يبيع به بعض المراءيين ويقول  
 نحن انما فعله لاننا لم نأكل ذلك الطعام بخاف ففسده وهذا اذا تحققت المفسدة جاز ومن المصالح  
 يجوز فلا كل أن يخافوا أن لم يأكلوا لوجوههم في رد مالتهم ومن أموال الناس وأكر الأذى

كان في بره ثلاث قصصات  
 أراد أهلها أن يبيعوها  
 واشترطوا لاهلها كرت  
 ذلك الثاني صلى الله عليه  
 وسلم فقال اشترها أو اعتبها  
 فان الولاء لمن أحسن  
 وعقب بغيرها رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم  
 فاحترمت نفسها قالت وكان  
 الناس يصدقون عليها  
 ونهى لئلا كرت ذلك  
 لئني صلى الله عليه وسلم فقال  
 هو عليها صدقة وهو لكم  
 هدية فكلوه • وحدنا  
 أبو بكر بن أبي شيبة ثنا  
 حسين بن علي عن زائدة  
 عن سالك عن عبد الرحمن  
 ابن القاسم عن أبيه عن  
 عائشة أنها اشترت بريرة  
 من أناس من الانصار  
 واشترطوا الولاء فقال  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم الولاء لمن ولي النعمة  
 وخبرها رسول الله صلى

في الحديث ما رواه أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: من أكل من طعامي لم يضره شيء. قالوا: يا رسول الله، إننا نأكل من طعامك ما نأكل من طعام غيره. قال: نعم، ولكني أكلت من طعامي ما أكلت من طعام غيره. قالوا: يا رسول الله، إننا نأكل من طعامك ما نأكل من طعام غيره. قال: نعم، ولكني أكلت من طعامي ما أكلت من طعام غيره.

وسلم هذا صدق به على  
 بريرة قال هو لها صدقة  
 وهو لها عدة وخبر فقال  
 عبد الرحمن وكان زوجها  
 حواظا لشئته ثم سأله عن  
 زوجها فقال لا أدري  
 وحديثه أجده بن عثمان  
 التوفلي ثنا أبو داود ثنا  
 هذا الأسدي سمعنا وحديثا  
 محمد بن مني وابن بشار  
 جيعا عن أبي هشام قال  
 ابن مني ثنا غيره بن سلمة  
 الحنظلي وأبو هشام ثنا  
 وهيب ثنا عبيد الله عن  
 يزيد بن رومان عن مروة  
 عن عائشة قالت كان زوج  
 بريرة عبدا \* وحديثي  
 أبو الطاهر ثنا ابن وهب  
 أخبرني مالك بن أنس عن  
 ربيعة بن أبي عبد الرحمن  
 عن القاسم بن محمد عن  
 عائشة زوج النبي صلى الله  
 عليه وسلم أنها قالت كان  
 في بريرة ثلاث سن خبرت  
 علي زوجها حين عقت  
 وأهدى لها لم فدخل علي  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم والبرمة على النار فدعا  
 بطعام فأتى بمنزلة آدم من آدم  
 البيت فقال ألم أر برمة على

أن الصدقة إذا صحت معها صحت حكمها وهو الذي أكلها تبارك وتعالى وكذا ما أتى في الحديث \* قلت \*  
 وانظر ما تقدم من قول المراءون بعض أسماء العرب فيهم من حاله الخمرام والغالب عليه  
 الخمرام فصاروا بعض الفقهاء منهم جعل ذلك الطعام على أنه صدقة عليه ثم بهذا القول فيهم  
 فكان الشيخ يقول لا يصح ذلك لأنه مما لا يملكه ولا يملكه غيره من الخمرام ولا يقولون إنما  
 عمله لا يمان لها كل ذلك الطعام على نفسه وهذا أصح من ذلك ومن المصالح المبررة  
 فلا كل أن يخافوا أن لا يكون لهم وجههم في رد ما أتوا به من أموال الناس ولكن الأولى أن يقولوا  
 من الأكل (قوله) لو صنعت لثامن هذا اللحم (ب) قلت \* يعارض ما أتى من أنه صلى الله عليه وسلم دخل  
 والبرمة على النار لأن قوله لو صنعت يقتضي عدم الطبخ وقوله على النار يقتضي طهونه \* ويجب بانه  
 اختلف الخاطب بذلك لجواز أن يخاطب بقوله لو صنعت بعض الخدم ثم دخل على عائشة بعد ذلك  
 فوجد اللحم قطيع (قوله) تصدق به على بريرة (ع) أن كانت هذه الصدقة تطوعا فيصنع بها من يميزها  
 لمواي قريش أو لجميعهم وإن كانت واجبة فيصنع بمن يميزها لموايهم أو ببعض المنع بيني هاتم وبن  
 المطلب (قوله) فقال عبد الرحمن وكان زوجها حواظا قال شعبة ثم سأله فقال لا أدري \* قلت \* قد  
 تقدم أن الرواية عن عائشة قد اختلف هل كان عبدا أو حرا وإنما من ابن عباس لم يحتجف (قوله في  
 الآخر كان في بريرة ثلاث سن) \* قلت \* قال ابن العربي بين الثلاثة مندوحة  
 للخلق من سريع ومبطئ ومصب ومخطئ وقد استخرج منه ابن خزيمة المأخوذ ما ينبغي على  
 ما بين وخسين فائدة (ع) كثر كلام الناس فيه وقد جمع الطبري في فوائده ستة أجزاء في كتابه  
 ولابن خزيمة عليه تأليف وألف فيه غيرها \* واستخرج بعضهم منه مائة فائدة (ط) والتطويل  
 تثقيل فالأولى الاقتصار على مضمون الفاظه ومشكل معانيه \* قلت \* وقد رتبنا ما ذكرنا من  
 الفوائد على ما يناسب من الفاظ الحديث (قوله) فأتى بمنزلة آدم من آدم البيت فقال ألم أر برمة على النار  
 فيها لم (ع) فيه أن سؤال الرجل عما يرى في يده ليس بمنعوم ولا منافس لكارم الاخلاق وقوله  
 في حديث أم زرع ولا يسئل عما يدليس من هذا وإنما ذلك أن يقول فباعه أدن ذلك وما صنع به  
 وأما شئ يحده فيقول ما هذا فليس منه مع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما كان ليعين حكم ما جهلوا  
 لانه عليه الصلاة والسلام علم أنهم لم يقدموا له إدام البيت ويشاولوا عنه بسبب الإدم بل إنما تركوه لأمر  
 اعتقدوه كما وقع فيهم لم \* قلت \* وكان الشيخ يعيب بانه إنما هو سؤال عن الارفع

أن يقولوا الأكل (قوله) لو صنعت لثامن هذا اللحم (ب) يعارض ما أتى من أنه صلى الله عليه وسلم  
 دخل والبرمة على النار لأن قوله لو صنعت يقتضي عدم الطبخ وقوله على النار يقتضي طهونه \* ويجب

النار فيها لم فقالوا أبي يا رسول الله ذلك لم تصدق به على بريرة فكرهنا أن نطعمك منه فقال هو عليها صدقة وهو منها لهدية  
 وقال النبي صلى الله عليه وسلم فيها إنما الولاء لمن أعتق \* حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا خالد بن مخلد عن سليمان بن بلال قال حدثني  
 سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال أرادت عائشة أن تشتري جارية تعتقها فأتى أهلها إلا أن يكون لهم الولاء  
 فذكرت ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا يمنعك ذلك فأما الولاء لمن أعتق \* حدثنا يحيى بن يحيى أخبرنا سليمان





ح وثنا محمد بن مثنى ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة ح وثنا محمد بن مثنى ثنا عبد الوهاب بن سعيد الله ح وثنا محمد بن رافع ثنا ابن أبي  
 قتيبة ثنا عبد الصمد بن عبد الوهاب بن عبد الله بن مثنى ثنا عبد الوهاب بن سعيد الله ح وثنا محمد بن مثنى ثنا عبد الوهاب بن سعيد الله ح  
 في حديثه عن عبد الله بن أبي السبع ولم يذكر الحديث وحديث محمد (١٦٩) بن رافع ثنا عبد الوهاب بن سعيد الله ح وثنا محمد بن مثنى ثنا عبد الوهاب بن سعيد الله ح

### أحاديث النبي أن يتولى الرجل غير ماله

(قوله كتب على كل بطن عقوبة) (ط) معنى كتب أثبت وأوجب والبطن دون العيلة والعقد  
 دون البطن والعقول الديار والديار لا تختص باختلاف لبطن وإنما المعنى ضم البطون بعضها  
 إلى بعض فبأيهم من الحقوق والعمارات لانه كانت بينهم دماء وديار بسبب الحروب السابقة قبل  
 الاسلام فرغ الله سبحانه ذلك عنهم وأثبت فيهم قلوبهم بركة الاسلام ويركبه صلى الله عليه وسلم (قوله  
 لا يحمل مسلم أن يتولى مولى رجل مسلم بغير إذنه) (ع) ذهب قوم إلى أن السيد إذا أذن لمولاه  
 أن يتولى غيره جاز لظاهر الحديث (ط) وليس بصحيح ومنهذه الجمهور والمع أن السيد لا يملك  
 أذن بموصى هو بيع ولا مبيع عرض هبة وكراهة يجوز ولعن الأذن ما حرج لأهلهم أكثر  
 ما جعلونه بغير إذن فلا ينعوم له وكما لا يحمل أن يتولى مولى لا يحمل لأحد أن ينسب مولى لغير  
 ماله كما نص عليه في حديث أبي هريرة (قوله عليه السلام لا تملكوا الناس أجمعين لا يقبل منه  
 يوم القيامة صرف ولا عدل) (ط) أصل العلة الطرد فلعنة الله طرده عن رحمة سبحانه ونيله عقوبته  
 ولعنة الملائكة عليهم السلام دعاؤهم عليه وطردهم (ع) وتقدم المدلل والصرف في كتاب  
 الإيمان (قوله في الآخر حط على الحديث) عدم الكلام عليه في آخر كتاب المحج

### أحاديث فضل التقي

ولا يؤمنون إلا بما عدا ما إذا اعتقه سيد عاده ولا يؤمنون إلا بما عدا ما إذا اعتقه سيد عاده (ب) عما كان مولى أبيه  
 أولى من مولى الأب أولى من مولى الأم (قوله كتب على كل بطن عقوبة) (ط) معنى كتب  
 أثبت وأوجب والبطن دون العيلة والعقد دون البطن والعقول الديار والديار لا تختص باختلاف  
 البطون وإنما المعنى ضم البطون بعضها إلى بعض فبأيهم من الحقوق والعمارات لانه كانت بينهم  
 دماء وديار بسبب الحروب السابقة قبل الاسلام فرغ الله سبحانه ذلك عنهم بركة الاسلام ويركبه صلى الله عليه وسلم (قوله لا يحمل مسلم أن يتولى مولى رجل مسلم بغير إذنه) (ع) ذهب قوم إلى أن السيد إذا أذن لمولاه أن يتولى غيره جاز لظاهر الحديث (ط) وليس بصحيح ومنهذه الجمهور والمع أن السيد لا يملك أذن بموصى هو بيع ولا مبيع عرض هبة وكراهة يجوز ولعن الأذن ما حرج لأهلهم أكثر ما جعلونه بغير إذن فلا ينعوم له وكما لا يحمل أن يتولى مولى لا يحمل لأحد أن ينسب مولى لغير ماله كما نص عليه في حديث أبي هريرة (قوله عليه السلام لا تملكوا الناس أجمعين لا يقبل منه يوم القيامة صرف ولا عدل) (ط) أصل العلة الطرد فلعنة الله طرده عن رحمة سبحانه ونيله عقوبته ولعنة الملائكة عليهم السلام دعاؤهم عليه وطردهم (ع) وتقدم المدلل والصرف في كتاب الإيمان (قوله في الآخر حط على الحديث) عدم الكلام عليه في آخر كتاب المحج

في آخر كتاب المحج

(٢٢ - نرحم الله وللسوسى - روح) مولاه بغير دمهم وحديثنا أو كرت، ورواية ثابته عن  
 إبراهيم التيمي عن أبيه قال حط على من أتى طلب المال من رعيته ما يشاء من كثر - ورواه غيره  
 به لعله في قرابته فقد كتب فيها أسانيد الأهل وسامع من الخرافات ربما كان على ما له من العلم به من غيره  
 فهو من أحسن فيها أحداً وأولى محمد بن سعيد لمعة للملائكة والناس جميعاً لا من لهه وولاهه وولاهه لمعة لمعة





ولا ينتظر بشياً والمحقق إلى أجل ينتظر به أجله

### ﴿ كتاب اليبوع ﴾

(د) الأزهرى وغيره ان البيع مشترك بين البيع والشراء يقال بعت الشيء بمعنى أخرجه عن ملكى وبته بمعنى اشتريته وكذلك اشتريته يطلق على الأمرين يقال اشتريته بمعنى بته ويقال فى الشيء مبيع ومبوع كخطب وخبط والمخوف من مبيع واو مفعول لانها زائدة فى أولى المذهب وقال الأخفش المخدوف من الكلمة . الأزهرى وكلاهما مع **﴿ قلت ﴾** وأما البيع عرفاً فبأى الكلام عليه حيث تعرض له الامام **( قوله مالك عن محمد بن يحيى )** (ع) كذا جميعهم ووقع من طريق عبد العافر مالك عن باع عن محمد بن يحيى زيادة نافع وهو خطأ غرض والمحدث معروف فى الموطأ وغيره وليس فيه نافع ذكر محال **( قوله نهي عن بيع الملامسة والمنابذة )** (م) الاحاديث الواضحة فى الباب كثيرة . ونحن بعد فضلاً جديداً نطلع من على أسرار الشرع . فاعلم أن العرب بل لا غنى وحكمتها وحرمها على تأدية المعنى لهم . أحصر لفظ قصص كل معنى بلفظ وان كان مشاركاً لغيره فى أكثر وجوهه . ولما كانت الأملاك تنقل عن ملك مالكتها بعوض . وبغير عوض سموا المنة . بعوض يباع حقيقة البيع انه نقل ملك الرقاب بعوض فنقل ملك الرقاب احترام من نقل ملكاً المانع فانه يبيع بل اعماهون كاح ان كانت المانع فكاح فرج . وأما الجارة فان كانت منافع غيره **﴿ قلت ﴾** اختلف الطرق فى تعريف الحقائق الشرعية فهم من عرفها من حيث صدقها على الصريح والعائد كتر يف من عرف البيع بأنه دفع عوض فى معوض ومنهم من عرفها من حيث صدقها على الصريح فقط لانه المقصود ويرى الآخر من ذلك بالزوم كاضل الامام ههنا فانه لما اعتقد أن البيع لعائد لا يعلل الملك وانما يعلل شبهة الملك عرف البيع بما لا يصدق على الفاسد فقال هو نقل ملك الرقاب بعوض وتفسيره ما تقدم ويدخل فيه هذه التفسير الصريح والمراطلة وهبة الثواب والسلام لان لبيع الأعم يشعل الاربعة وان أراد ان يخرجها لانها لا تسمى ببيعاً فى العرف الخاص والعام سوى كل واحد منهم بل يسمونه الخاص قبل هو نقل ملك الرقاب بعوض وكما سئله أحد عوضه غير عين معين غير العين فيه خرج الاول هبة الثواب وبالثانى الصريح والمراطلة وبالثالث لسم . ووقع ان عبد السلام تعرف الامام وتعرف الذى قبله بذكره العوض وهما لاز العوض انما يعرف بعد البيع وتعب الشئ الثانى بأنه لا يتناول الايباع المعاطلة وتعب الاول بأنه لا يتناول شيئاً من اليبوع قال لان نقل الملك لازم البيع لانفس البيع وثم ان عبد السلام قال لسم غنى عن التعريف لان حقيقة معروضه . ولضرورة حتى المصان هو ورده الشئ ان المعلوم حتى المصان وقوعه لاحقيقته قال والاولى تعرفه يعرف لبيع بالمسمى الاعم بأنه معاوضة على غير منافع ولا منفعة فلهذا فيصرح الكساح والاجارة وتدخل المراطلة والصرف وهبة الثواب لسم وعرفه بالمسمى الاخص بأنه عقدة معاوضة ومكيسة أحد عوضه غير عين معين غير العين فيه وتفسيره ما تقدم قال وأما تقسيمه الى بيع بت وحيار ومرا بحة وبيع غائب

عثر عليه بة . ولا ينتظر بشياً والمحقق إلى أجل ينتظر به أجله

### ﴿ كتاب اليبوع ﴾

(ب) اختلف الطرق فى تعريف الحقائق الشرعية فهم من عرفها من حيث صدقها على الصريح ولعائد كتر يف من عرف البيع دفع عوض فى معوض ومنهم من عرفها من حيث صدقها على

ابن أبى شيبة وادواله  
وحدثناه أبو كريب ثنا  
وكيع ح وثنا ابن خزيمة  
أبى ح حدثني همر والناقد  
ثنا أبو أحمد بن يبرى كلهم  
عن سفيان عن سهيل  
هذا الاسناد مثله وقالوا  
ولم يروا . حدثنا يحيى  
ابن يحيى العمري قال قرأت  
على مالك عن محمد بن يحيى  
ابن حبان عن الأعرج  
عن أبي هريرة أن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم سئى  
عن الملامسة والمنابذة  
وحدثنا أبو كريب وثان  
أبى عمر قال ثنا وكيع عن  
سفيان عن أبى الزناد عن  
الأعرج عن أبى هريرة  
عن النبي صلى الله عليه  
وسلم مثله وحدثنا أبو بكر  
ابن أبى شيبة ثنا ابن همر  
وأبو أسامة ح ثنا محمد بن  
عبد الله بن همر ثنا أبى ح  
وثنا ابن مثنى ثنا عبد  
الوهاب كلهم عن عبد الله  
ابن همر عن حبيب بن عبد  
الرحمن عن حصن بن عاصم  
عن أبى هريرة عن النبي  
صلى الله عليه وسلم مثله  
وحدثنا بقية بن سعيد  
ثنا يعقوب بن عبد  
الرحمن عن سهيل بن أبى  
صالح عن أبيه عن أبى

فهو تقسيم له باعتبار عوارضه والاختصاصية واحده وبأن تفسيرا للملازمة والمباينة بحيث تعرض  
 لتفسيرهما في الحديث (م) واذا علمت حقيقة البيع فارتكبهما بعتا الماقتدان ومن في معناهما والمعتود  
 به وعليه والعتد قولنا ومن في معناهما احتراز من أب عقد على ولده أو وصى عقد على نبيه فمشرط  
 العاقد اطلاق اليد والاختيار فاطلاق اليد احتراز من المحجور وعليه المحجور عليهم أربع أصناف  
 الأول المحجور وعليه الحق نفس كالمغبر والمجنون والبالغ السفیه واختلف في السفيه الممهل وقيل  
 بمضي بيعه وقيل بردمطلقا وقيل بردان كان ظاهر السفيه ومضى إن كان خفيه واحتراز الحنفية  
 من شيوخنا الرد وسبب هذا الخلاف انه اتفق على رد فعل السفيه المحجور وعليه واختلف في حال الرد  
 فقال الحنفية ومن شيوخنا علة الرد السفه والممهل سفيه فيرد فعله وكان شيخنا رحمه الله تعالى يقول  
 انما علة السفه لان الرد دارمه وجودا وعدما أو وجودا فلا تعلقا على رد فعل الصغير والمجنون  
 ومن بلغ سبها ولم يصل الى خمس وعشرين سنة مادام في الحجر وأما عدما فلا السفه اذا ثبت  
 رشده وجب تسليم ماله اليه قالت في الدوران أحد طرقي اثبات لعدلة على ما هو مذکور في  
 أصول الفقه (م) وكذلك احتاب الذهب في المحجور اذا ثبت رشده ولم يسكر حجره عنه والظاهر عند  
 شيخنا يمتنع جوار فعله لوجود علة الجواز وهي الرد وان تعاض علة الحجر وهي السفه وكذلك  
 يجزى الخلاف في المرتد اذا باع قبل الحجر عليه قياسا على السفيه الممهل والمراد بالرشد حسن التدبير  
 في صلاح أمر الدنيا لا في صلاح الدين وقال بعض أصحابنا الرد صدق لهما معا والأصح أنه لا  
 لأعظم فمعان الكفر وهو لا يوجد في دينها هم ادانها كوا الباطل وانعاض إلى الصفة وقد صدق  
 صلى الله عليه وسلم في الزنا والحرق وقطع في السرقة ولم يقل انه يحرق على أحد منهم الثاني من  
 الأصناف الأربعة المحجور عليه حتى غيره تلك لعبر ما يقيد به كانه مسموح بيده الثالث المحجور  
 عليه خوف أن ينقل ما في يده إلى غيره كالمرصع والزوجه فإراد كل واحد منهما على ثلثه  
 ويلحق بهما المرتد مع المسلمين الرابع المحجور عليه لتمتق حق أن يبيع في دمه كالمترد  
 والمسدان اذا ضرب على يد كل منهما وأما قولنا طلق الاختيار فهو واحد من المسكره فانه لا يملكه  
 عقده وقابح الله سبحانه له طهارة لسكران لا كراهة صبر عبرة صفة له ومن لا يملكه  
 له لا يملكه بيعة وآثره الخلفاء طلاقه وعنه بهذا التعليق رد رد عليه يصاحبه حديث رفع  
 عن أنس بن حنظل ما رواه أسباطها وما ذكره وأعله في المسكر رتبة في الحدود وسكن  
 معهم الاجماع على قتله اذا قتل قال مصنف في تاريخهم في ذلك في سنة ثمان مائة  
 عقوله فعله كمال المسكتب القاصد قال مصنف ولا يرفع لتكليمه عن له ورحمة ربه  
 عاصي شره لا يترخص له داعي وأما عوده فانه هو لزوم الطلاق وتعلق لا يملكه ما من حادثة  
 الحدود وعنده رواية شاذة أنه لا لمره الله في قياسا على المحجور به مع أصحابنا أنه لو دبر  
 الصبح فقط ذبه الممردو ويعرف الآخر من ذلك بالمرور كما حصل لانه ما فاته من عتبه أن يبيع  
 لعاصد لا يملك الملك وانما يملك شبهة الملك عرف البيع بما يصدق معنى العاصد فانه يملكه في ذلك  
 الزمان بعض فعل ذلك الزمان احتراز عن فعل ملك المنافع فانه ليس يبيع وهو ما سكر أو مرة  
 وقوله بعوض يحرق مدة زماني ما هو يدخل فيه من التصدير بغيره والمراطة وهو الدور  
 والاسلم لان البيع الاغم يشمل الأثره ومبني عن عتبه لانه لا يملك الامام الذي يملكه ذكره  
 العوض فيها لا يبيعون ما يعرفه بالبيع وانما يبيع ما لا يبيع المعادن

في حقته انخر حتى ذهب عقله ان الطلاق لا يلزمه لانه غير متعدي في الشراب وأما ما ياعانه فجمهور  
أصحابنا انها لا تلزمه لانه يسكره نقص تميزه عن السفيه والسفيه لا يلزمه بيعه وان كان يقام عليه  
الحكم كما يقام على السكران وبعض أصحابنا يقول يلزمه البيع كما يلزم الحمد الثاني والثالث المقود  
به وعليه وحكمهما واحد لان كل معقوده معقود عليه وانما لتقسيم هو الذي جرى افراد كل  
منهما بالذكر ثم تعلم ان الاشياء على أربعة أقسام الأول ما لا منفعة فيه البتة كالهيئة والدم والنحر  
هذا لا يجوز التقديبه ولا عليه لانه من كل أموال الناس بالباطل وسهل بعض أصحابنا في مسائل  
انخر الخليل على القول بجواز تظليلها والثاني ما فيه منفعة مقصودة وهو على ثلاثة أقسام الأول  
ان تكون مناهه كلها محرمة فهو كالاول من النحر والهيئة الثاني ان تكون كل مناهه محلة  
كالبوب وغيره من ضرور الأموال فيبيعها جازا اجاما الثالث ان تكون مناهه مختلفة فهذا موضع  
الاشكال ومزلة الاقدام وفيه ترى العلماء يضربون وأنا أكتشف عن مشكله ان شاء الله تعالى  
ليكون عليك اختلافه وذلك انك لم تميز جواز البيع عند حلية جميع المنافع وحرمته عند حرمة جميعها  
فاذا اختلف عليك فانظر فان كان جمل المنافع والمقصود منها محرما حتى صار المحلل من المنافع  
كالطرح فيلحق بقسم المنع لان المطرح في حكم العدم فصار كالمنافع كلها محرمة فان كان الأمر  
بالعكس وهو ان تكون كل المنافع والمقصود منها باعاً والمحرم يطرح فالحلقة بقسم الجائر لان  
المطروح أيضاً كالمدم فصار من المنافع كلها كأنها محلة ولا يشك من هذا القسم جهان الأول  
ان تكون تلك المنفعة المحرمة مقصودة مرادة وسائر المنافع مباح مقصود فيدعي أن يلحق هذا  
بقسم المنع لان كون تلك المنفعة المحرمة مقصودة تؤذي بان لها حصة من الثمن والمعاوضة عليها لا تفعل  
والعقد واحد لا يفتق فيفسد الجميع وأيضا فان ما يخص المنافع المحللة مجهول لو قدر انفراد  
بالمعاوضة الثاني ان يشك في تلك المنفعة المحرمة هل هي مقصودة أم لا وسائر المنافع المحللة مقصودة  
فهاهنا يفتق المتورع فلا يجزم بالصرح لكون المقصود من المنافع محلة ولا ينشط أن يبيع لأشكال  
تلك المنفعة المحرمة هل هي مقصودة أم لا ويتساهل الآخر فيقول بالكراهة ولا يبيع ولا يعزم  
فاحفظ هذا الأصل فان من مدعيا العلم ومن مثله علمه ان عليه جميع مسائل الخلاف الوارد  
عليه في هذا الباب وأفتى وهو على بصيرة في دين الله تعالى ويكفيك من أمثلة هذا الباب على كثرتها  
ما وقع لأصحابنا من الخلاف في بيع كلب الصيد فانه لو لم يرد الحديث بالثني عن بيعه اسفحج  
حكمه من هذا الأصل فيقول في كلب الصيد من المنافع كذا وكذا فعدد هاهنا وحدها جميعها محلة  
جازا لبيع وان وجد جميعها محرما لم يجز وان اختلفت نظر هل المقصود المحلل أو المحرم ويعطى  
الحكم للعالم على ما تقدم أو تكون المنفعة الواحدة محرمة ولكنها المقصود فبيع على ما يراه  
أو يلتبس كونها المقصود فنقص أو يكره على ما يراه والعرض على هذا الأصل هو سبب اضطراب

وذهب الثاني بانه لا يناول شيئا من البيوع قال لا نقل المالك لازم البيع لانفس البيع فان عبد  
السلام قال البيع غنى عن التعريف لان حقيقة متعروضة للميزان ورده اشترط في المروءة في  
الصبيان وفرعه لاحقيته قال لا بد من معرفة البيع بالمعنى الاعيان به معاوضة على غير ما يراه  
ولا متعة فيخرج النكاح والاحارة ويذهب لمرأته والصرف بهبة الثواب والسيور بهبه بلدي  
الاحص بانه عقد معاوضة وكايسة أحد عرضين غير معينين غير الثمن فيه خرج بالاول بهبة الثواب  
وبالثاني المروءة والمراطلة والثالث المروءة وأما انقسامه الى بيع باب خيار وبيع بجهة وبيع غائب





الحصة ولا ينبغي ما في ذلك من الجهل لاختلاف قوما أراى وهوائق الرى وقيل أن يقول أبيعكم من هذه الأثواب أى ثوب وقت عليه الحصة التى أرى بها وهذا كالأول وقيل أن يقول أرى بمصداقها خروج كانى بعدد درهم وهذه التأويلات أحسن ما فسر به وفيه تفسير رابع وهو أن يقول إذا أجبني ثوب وضعت عليه حصة وهذا إذا كان بمعنى الخيل ويكون وضع الحصة علما على الاختيار جازا لأن تكون عادتهم فى الجاهلية أن يضيفوا إلى ذلك ما يفسد لبيع كما يقولون وإن وضعت الحصة بعد علم أوليها يمين الثمن ويكون ما وضع عليه الحصة انما يأخذ به بالقيمة وفيه تفسير خامس وهو أن يقول المستام إذا وقت الحصة من يذى فقد وجب البيع وهذا أيضا إن كان سقوط الحصة لاحتباره فى بيع خيار جازا فوقع على صفته من الاحل وغيره (قوله عن بيع الضرر) (م) العرر اسم جامع لبياعات كثيرة وبيع العرر ما رزق بين السلامة والعطب **قلت** نقبه الشيخ بأنه غير جامع قال لا يجرى عنه العرر الذى فى فاسد يبيع الجزاف ويعتبر فى بيعة وعرفه بأنه ما شاكى حصول أحد عوضيه والمقصود منه غالبا (م) وعلة المنع من بيع العرر أنه من كل المال باطل على تقدير أن لا يحصل المبيع وقد نهي صلى الله عليه وسلم على هذه العلة فى بيع الثمار قبل بدو صلاح بقوله أرايت أن منع الله ثمرة فمما أحدا أحدكم مال أخيه **قلت** احتلف فى علة المنع من بيع العرر فقال ابن عبد السلام هو ما يؤدى إليه من لتنازع بين المتبايعين ورد بأن كثيرا من صور بيع لغير عربة عن التنازع كبيع لأبى ولغيره بدو صلاحه وقيل العلة العرر لاشتائه على حكمه هى حجر البائع عن التسليم وهو ما أشار إليه الامام من ذهاب المال باطلا على تقدير عدم الحصول وهذا كتعليل العصر بوصف السعر لاشتائه على حكمه دونه المشتقة وقد كمل الجواب من شيوخ شيوخنا ينكت على متقنة الوقت ويقول يطلون بالعرر ولا يرمفون وجه العلة فيه (م) ولما رأينا العلماء أجمعا على فساد بعض بیاعات العرر كالجنين والطير فى الهواء والسعك فى الماء وعلى حتم بعضها كبيع الحبة وإن كان حشوها غير مرثى وكرهاء الدار شهرا مع احتمال كون الشهر ناقصا وتاما ود حول الجامع اختلاف الناس فى قدر ما يحتاجون اليه من الماء واختلاف الهمم فيه كالشرب من السماء مع اختلاف الناس فى قدر ما يشربون واحتلفوا فى بعضها وجب أن يفهم عنهم أعمامنا على منعه لقوة العرر فى تلك الصور مع أن العرر فيها مقصود وانما أجازوا ما أجمعا على جواز له ليساره السعر ففهم أنه غير مقصود وتدعو الضرورة إلى العفو عنه **قلت** قال الحاجى يسير العرر فى البياعات عموما ولا يكاد يعارق شيئا من البيوع وزاد الامام هم ماى كونه عموما مرطين كثرى أحدهما أن يكون ذلك اليسير غير مقصود والثانى أن تدعو إلى ارتكابه الضرورة ونصب ابن عبد السلام هذا الشرط الثانى وقال زيادة المازى أن تدعو الضرورة إلى ارتكابه مشكل من وجهين الأول أن علة المنع من بيع العرر ما على ما يؤدى إليه من

وعن بيع العرر حدثنا  
بهي بن يحيى ومحمد بن ربح  
قالا أخبرنا البيثح وثناقية  
ابن سعيد ثنا ليث عن نافع

أرى بها وقيل أن يقول أرى بالحصة فأخرج كانى بعدد درهم ولا ينجى منه هذه التفسير الثلاثة للجهالة (قوله عن بيع العرر) (م) بيع العرر بين السلامة والعطب (ب) نقبه الشيخ بأنه غير جامع قال لا يجرى عنه العرر الذى فى فاسد يبيع الجزاف ويعتبر فى بيعة وعرفه بأنه ما شاكى حصول أحد عوضيه أو المقصود منه غالبا واحتلف فى علة المنع من بيع العرر فقال ابن عبد السلام هو ما يؤدى إليه من التنازع كبيع الآدى ولغيره بدو صلاحه وقيل العلة العرر لاشتائه على حكمه دونه المشتقة وقد كمل الجواب من شيوخ شيوخنا ينكت على متقنة الوقت ويقول يطلون بالعرر ولا يرمفون وجه العلة فيه (م) ولما رأينا العلماء أجمعا على فساد بعض بیاعات العرر كالجنين والطير فى الهواء والسعك فى الماء وعلى حتم بعضها كبيع الحبة وإن كان حشوها غير مرثى وكرهاء الدار شهرا مع احتمال كون الشهر ناقصا وتاما ود حول الجامع اختلاف الناس فى قدر ما يحتاجون اليه من الماء واختلاف الهمم فيه كالشرب من السماء مع اختلاف الناس فى قدر ما يشربون واحتلفوا فى بعضها وجب أن يفهم عنهم أعمامنا على منعه لقوة العرر فى تلك الصور مع أن العرر فيها مقصود وانما أجازوا ما أجمعا على جواز له ليساره السعر ففهم أنه غير مقصود وتدعو الضرورة إلى العفو عنه **قلت** قال الحاجى يسير العرر فى البياعات عموما ولا يكاد يعارق شيئا من البيوع وزاد الامام هم ماى كونه عموما مرطين كثرى أحدهما أن يكون ذلك اليسير غير مقصود والثانى أن تدعو إلى ارتكابه الضرورة ونصب ابن عبد السلام هذا الشرط الثانى وقال زيادة المازى أن تدعو الضرورة إلى ارتكابه مشكل من وجهين الأول أن علة المنع من بيع العرر ما على ما يؤدى إليه من

التنازع فإذا كان التفرع يسيراً غير مقصوداً لئلا يبين أن تنفع النزاع ولا وجه الاشتراطان ندعو الضميمة  
لأن تركها بالنظر في اشتراطه يؤدي إلى أن تكون أكثر اليباهات رخصة وهو باطل (ويان ذلك) \*  
أنهم يقولون والمأزى فهم أن أكثر اليباهات لا تنقل من يسير غرر فإذا اشتراط مع ذلك أن ندعو  
الضرورة والمحتاج ما يجوز عند الحاجة ويتبع عند عدمها فهو رخصة \* وأجاب الشيخ عن الأول  
بمع أن تكون العلة ما يؤدي إليه من التنازع وقد تقدم \* ولعلنا لم نعلم العلة لكن باستنبطه فيعارض في  
يسير التفرع غير المقصود والندع الضرورة إلى ارتكابه كدخول الخمر في بعض الناس عموم التي  
عن يسير التفرع ومفهوم العلة المستتبطة ولا اشكال حينئذ في المنع لأن العموم مقدم على مفهوم العلة  
المستتبطة \* وأجاب عن الثاني منع أن ما جاز عند الحاجة وامتنع عند عدمها رخصة مستتبطة لعلنا لم  
رخصة عند الحاجة الخاصة كالإتيان بها بما يجوز لبعض الناس في بعض الأزمنة لا عامها بما أو  
ما جاز عند الحاجة لكل الناس وفي كل الأزمنة فليس رخصة \* والدليل على هذا المعنى الاستقراء  
فإن استقر بنا صور الرخصة فوجدناها ليست إلا بما كان خاصاً كالكل المتبوع لغيره وغيره  
وقالوا يضايكن على عدم اشتراط أن ندعو الحاجة أن يجوز شراء خشب جعة مع ثوب آخر كما يجوز  
شراؤه المتخوم مع جبة ولا فرق إلا الحاجة إلى شرائه مع جبة (م) وإذا شئت ما سدد نظام من هذين  
لأصلين وجب أن نرد المسائل المختلف بين فيها لا معار الباهان أجاز رأى التفرع يسيراً وغير  
مقصود ومن سعى رآه كثيراً مقصوداً \* قلت \* أجروا ذلك على \* هذين الأصلين نفسه لباقي  
\* ابن عبد السلام والمنع فيما شك في يساره أقرب لما مر الحديث \* وأيضا شرط لسع لعدمه  
المبيع والعرض من العلم \* فالشك في يسارة التفرع شك في الشرط والشك في الشرط قاذح \* م  
فيه بحث وهو احتياجي أن قال التفرع مانع واشك في المانع لا يتقبح ويؤيد لجوازاً أكثر اليباهات  
لا تنقل عن غرر يسير والعادة أنه إذا شك في صورة أن لا تحق بكثرة أو أكثر نوعها لا يسير  
المعتبر قال الشيخ \* ورد بأن كثر صور البسير المتغير يعارضه أن كثر صور لها سدد لا ينعى  
لغيره أكثر فليس الحاقه بصورة لجوازاً أدى من الحاقه بصورة المنع (قول) \* لا تخرجه عن يسير  
جبل الحبلية (ع) \* موبع الباهة ما الآن الأول مصدر حلات المراء تكسر الباء \* لأن اسم جمع  
جبل كطام رظمة \* وقال الأحفش هو جمع حبلية \* أنه لا تدارى لنا من الحبلية لعلنا لم \* ولم  
مصره \* أبو عبد الله الحبلية \* محض بالأديان ولا يقال في عرض من الحبلية لأجره \* راد \*  
الحديث وقد مر في الحديث حبل الحبلية أنهم كانوا ينادون أي أن يبيع \* راد \* في ساق  
الأجل من التفرع وهذا التفسير أحسن ما لا تشاهي \* ومصره \* محض وهو ما مره \* لما \*  
ورجع إلى \* نادوا إلى بيع الحبلية وإلى بيع ما يعرف ويدل عليه \* ميب \*  
من بيع الملاحق والمصابين وقيل هو بيع الحبلية \* وقال المبرد هو \* يبيع حبل الكرمه \*  
تلع والحبلية الكرمه ويكون هذا أصلاً في منع البيع فمن إلى أهل محمول \* راد \* احتج \*  
ساعات كالسح إلى الساعات \* أجاز رأى لعلنا لم أحلها ما لا تدارى \* مع رآه \* ميب \*  
الحصول وقد كان الحباب من شيوخ شيوخ حبابه كت على متعهم \* وقد \*  
يعرفون وجه العلة فيه (قول) \* ميب \* عن يسير حبل الحبلية \* ميب \*  
حلت المراء تكسر الباء \* الثاني اسم جمع حبل كطام وطمة \* وقد \*  
\* ابن السكيت التاء في الحبلية للعلمه كقولهم مصره \* أبو عبد الله \*  
\* ميب \*  
( ٢٣ - ثم في الأبي والوسوي - ميب )

عن عبد الله عن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم لم ينه  
عن بيع جبل الحبلية  
\* حدثني ربه بن حرب  
ومحمد بن مثنى واللفظ  
له ربه قال لا يبيعني وهو  
لعطاء عن عبيد الله قال  
أحسبني باع عن ابن عمر  
قال كان أهل الجاهلية  
ينابغون لهم لجوروى  
حبل الحبلية وحبل الحبلية  
لا تمنع لعله لم يحمل إلى  
نصبها \* رسول الله  
صلى الله عليه وسلم لم ينه  
ذلك \* حدثني مبي \*  
\* ميب \*  
عن

## ﴿أحاديث لا يبيع بعضكم على بيع بعض﴾

(ع) تقدم الكلام على ذلك في أول السكاح (د) مثلاً أن يبيع على يبيع أخيه أن يشتري رجل سلعة على خيار فيقول له رجل المصنع عن نفسك وأنا أبيعك نظيرها بارحص ومثل أن يشتري على شراء أخيه أن يصكون الخيار للبائع فيقول له رجل آخر افسخ عن نفسك وأنا أشتريها منك بأكثر **قلت** والذي تقدم للقاضي في السكاح هو أن الامام قال هناك معنى لا يبيع على يبيع أخيه لا يبيع على سومه وعلة النبي ما يؤدى اليه من الضرر • وكره بعضهم بيع الزيادة لظاهر الحديث خوف الوقوع في ذلك وإذا كان النبي إنما هو بصد المراكمة خرج بيع الزيادة (ع) قيل معنى لا يبيع لا يشتري وأما يبيع الرجل سلعة على يبيع أخيه فبمعنى أنه لا يكون على ظاهره وهو أن يعرض سلعته على المشتري ويخص ليزيده في شراء سلعة الأخر لا أن يبيع شيئاً **قلت** البيع على البيع حقيقة إنما هو إذا انعقد الأول ولمّا انعقدت الحقيقة حل على أقرب المجاز الباهي المراد كعادا كانت العلة ما يؤدى اليه من الضرر وفلا فرق بين السوم على السوم والبيع على البيع في الصورة التي ذكر وهو أن يعرض بائع سلعة على مشتريها كرا للؤل وكثيرا ما يعضه أهل الاسواق اليوم براكن صاحب الخانوب المشتري فينشر جاره بمعاونه سلعة نظيرها بحيث يراها المشتري **(قوله في الآخر لا يبيع المسلم على سوم المسلم)** **قلت** المنصوص في المذهب أن البائع إذا ذكر أن اليهودي فلا يبيع عليه وهو مذهب الشافعي وأبي حنيفة وجوزة الأو زاهي وإذا كان المذهب ذلك فلفظ المسلم خرج مخرج الغالب فلا يفهم له • وتقدم في السكاح أنه إذا كان الحاطب الأول فالحقنا يجوز الخطبة على خطبته وكان الشيخ يقول وكذلك عندى في السوم على سوم أنه إذا كان كسب الأول حراماً نه يجوز السوم على سومه ويأتى في بيع الجش أن ابن العربي قال السلعة إذا لم تبلغ قيمتها جاز الجش فيها بل قال إن فاعله شاب على ذلك وكان الشيخ أيضاً يقول وكذلك عندى في أن السالم الأول إذا لم تبلغ السلعة قيمتها جاز السوم على سومه قياساً على ما ذكر ابن العربي فيقول له الفرق هو أن الثاني في مسئلة السوم بما كتمه سلم حقه في الزيادة بخلاف مسئلة

نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع بعضكم على بيع بعض • حدثنا زهير بن حرب ومحمد بن مني واللفظ زهير قال أنا يحيى عن عبيد الله قال أخبرني نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع الرجل على بيع أخيه ولا يخطب على خطبته إلا أن ياذن له • حدثنا يحيى بن أبوب وقيبة بن سعيد وابن حجر قالوا أنا اسمعيل وهو ابن جعفر عن العلاء عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع المسلم على سوم المسلم يحدثه أحد بن إبراهيم لدور في تنا عبد الصمد

غيره من الحيوان حل إلا ما في هذه الأحاديث **(قوله لا يبيع الرجل على يبيع أخيه)** (ح) مثلاً أن يبيع على يبيع أخيه أن يشتري رجل سلعة على خيار فيقول له رجل المصنع عن نفسك وأنا أبيعك نظيرها بارحص ومثل أن يشتري على شراء أخيه أن يصكون الخيار للبائع فيقول له رجل آخر افسخ عن نفسك وأنا أشتريها منك بأكثر **قلت** لا يبيع المسلم على سوم المسلم (ب) المنصوص في المذهب أن البائع إذا ذكر أن اليهودي فلا يبيع عليه وهو مذهب الشافعي وأبي حنيفة وجوزة الأو زاهي وإذا كان المذهب ذلك فلفظ المسلم خرج مخرج الغالب لا يفهم له • وتقدم في السكاح أنه إذا كان الحاطب الأول فالحقنا يجوز الخطبة على خطبته وكان الشيخ يقول وكذلك عندى في السوم إذا كان كسب الأول حراماً يجوز السوم على سومه ويأتى في بيع الجش قول ابن العربي قال السلعة إذا لم تبلغ قيمتها جاز الجش فيها بل قال إن فاعله شاب على ذلك وكان الشيخ يقول وكذلك عندى أن السالم الأول إذا لم تبلغ السلعة قيمتها جاز السوم على سومه قياساً على ما ذكر ابن العربي فيقول له الفرق هو أن الثاني في مسئلة السوم بما كتمه سلم حقه في الزيادة بخلاف مسئلة الجش فم قبل الفرق

الشمس لم يبق الفرق (قوله عن أبيهما) (ع) كذا هو بكسر الباء لجميع شيوعنا قال بعضهم وليس بصواب إذ ليسا بأخوين وفي بعض الروايات أبو يهيا بلوا وهو الصواب قال بعضهم ولعل أبيهما بقع الباء على لقبهم في تنبيه

### • أحاديث الهن عن التلق •

(قوله لا يتلق الركبان) (ع) قلت (ع) التلق أن تتلق السلع الواردة لتحل بها بقربة قبل وصولها إليها (م) والهن عن التلق معقول المعنى وعلته ما يقع من الضرر بالغير وقد ينقدح في نفس المتأمل أنه معارض للهن عن يسع الحاضر لبادي لأن ذلك الحديث يقتضي عدم الاستعانة بالجلال وحديث التلق يقتضي الاستعانة به والجلال انهم من يلب واحد لأن الأحكام مبنية على الصالح ومن المصالح تقديم مصلحة الجماعة على الواحد وكذلك قيل في الحديث الآخر وصيت مصلحة أهل الحاضرة على مصلحة الواحد الجال جال حديثان متماثلان لا متعارضان (ع) ولم يأخذ أبو حنيفة بالحديث وأجاز لتلق إلا أن يضر الناس فيترك (ع) قلت (ع) وبأن الخلاف في التلق هل هو لحق الجال أو لأهل الأسواق (ع) ولا خلاف في منع التلق قرب المنصر وطرافه واحتلف في حد المنع فكرهه مالك على مسيرة يومين وعنه أيضا باحته على ستة أميال (ع) قلت (ع) ويخرج من كلام شيخنا أبي عبد الله أن المذهب لمن تأمل كلامه وهو خلاف مقتضى قول عياض باحته في أنه لا يمكن بن العربي في العارضة في حد التلق ثلاث روايات الأولى أنه المليل الثانية أنه فرسخ الثالثة رواها ابن وهب الليثومان وروى ابن الموازي قوم خرجوا عن الزواجر فحرقوا سلعهم بغير جوازهم أن يشتروا مبالا كل لا للجر واحتلف في خروج التجار لشراء الغلات في الحواط ويدخلونها في أوقاف متعددة إلى الحاضرة فأجازها ابن القاسم وأشهب وروى أنهم منعه ولونوى الجال لمصر إنهم وجعلت باعبر بقبضه فقال ابن القاسم لا يبيع إلا بالصر ابن رشد لا يبيعه ممن يرد البيع وجاهز بقربة على أميال من مصر ممن يرد لا كل ولو اختره الطريق عوج لا سوق في ثم بدله أن يبيعه جاز أن يبيعه من أهل المحر ولو لفرده يبيعه ممن يخرج إليه من الحاضر فيجوز على الخلاف (قوله عن أبيهما) (ع) كذا هو بكسر الباء لجميع شيوعنا قال بعضهم وليس بصواب أدلة باخون وفي بعض الروايات أبو يهيا بلوا وهو الصواب قال بعضهم ولعل أبيهما بقع الباء على لقبهم في تنبيه

### • باب الهن عن التلق •

يش هشام بن حسان القردوسي فيهم القاف دكون أراء وآخرون يهينهم ومردس قيل في لأزد (قوله لا يتلق الركبان) (ب) التلق أن يتلق السلع الواردة لتحل بها بقربة قبل وصولها إليها (م) وعلته الهن ما يقع من الضرر بالغير (ع) ولم يأخذ أبو حنيفة بالحديث وأجاز لذي لأبصر بالناس فيترك ولا خلاف في منع التلق قرب المنصر وطرافه واحتلف في حد المنع فكرهه مالك على مسيرة يومين وعنه أيضا باحته على ستة أميال (ب) وسكن بن العربي في العارضة في حد التلق ثلاث روايات الأولى أنه المليل الثانية رواها ابن وهب الليثومان وروى ابن الموازي قوم خرجوا عن الزواجر فحرقوا سلعهم بغير جوازهم أن يشتروا مبالا كل لا للجر واحتلف في خروج التجار لشراء الغلات في الحواط ويدخلونها في أوقاف متعددة إلى الحاضرة فأجازها ابن القاسم وأشهب وروى أنهم منعه ولونوى الجال لمصر إنهم وجعلت باعبر بقبضه فقال ابن القاسم لا يبيع إلا بالصر ابن رشد لا يبيعه ممن يرد البيع وجاهز بقربة على أميال من مصر ممن يرد لا كل ولو اختره الطريق عوج لا سوق في ثم بدله أن يبيعه جاز أن يبيعه من أهل المحر ولو لفرده يبيعه ممن يخرج إليه من الحاضر فيجوز على الخلاف (قوله عن أبيهما) (ع) كذا هو بكسر الباء لجميع شيوعنا قال بعضهم وليس بصواب أدلة باخون وفي بعض الروايات أبو يهيا بلوا وهو الصواب قال بعضهم ولعل أبيهما بقع الباء على لقبهم في تنبيه

تنا شعبة عن العلاء وسئل عن أبيهما عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم • وحدتنا محمد بن مني شاعيد الصعد ناشبة عن الأعشى عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم • وحدتنا شاعيد الله بن معاذ • وحدتنا شعبة عن عدي وهو أن ثاب عن أبي حازم عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي أن يسهل الرجل على قوم أحبه وفي رواية الدورقي على سجة أخيه • وحدتي يحيى بن يحيى قال قرأ على مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يتلق الركبان لبيع ولا

في أهل الحاضرة يخرجون لشراء العلات من الحوايط (ج) وأما إذا دخلت السلعة البلدان لم يكن لها سوق جازر أوها إذا دخلت وإن لم تبلغ الأسواق (هـ) وإن كان لها سوق فجازر بعض المتأخرين يبعها في أول السوق (و) قلت (ز) يريد بقوله وإن لم تبلغ الأسواق أسواق غيرها إذا العرض أنها لا سوق لها (م) واختلف عندنا إذا لم يقصد التلقي لم يبرز إلى خارج البلد بل كان على بابه حتى مر به بعض أهل البادية هل يشتري مما يحتاج إليه قبل وصوله إلى السوق فنع بمعموم الحديث وأحيى لأنه لم يقصد التلقي والاستعداد على أهل الأسواق (و) قلت (ح) طالعنا أن سبب الخلاف هل هو التلقي أو قصد الاستعداد وهذا النوع يصف قول المتأخر لاجتماع حلتين فبادر ولعل هذا المتأخر رأى أن أول السوق كاف (هـ) الباقي ولو وصلت السوق دون ربحها فتلحقها من اشتراها منه فلا نص وهو عندى تلقى مجموع وعكس هذا أن يرد خبر السلعة ولن تصل فشتري منه على الصفة فقال الامام لا خير فيه وهو من التلقي (هـ) وفي الواضحة ولو بلغت موقعها وانقلب فيها لم يبيع أو ياع بعضها فلا بأس أن يشتريها منه من مر به أو من دار بأئنها (و) وروى أن شبيب السعدي ترمي بالساحل فلا بأس أن يشتري منهم الطعام وغيره لأنه انتهى سفرهم الآن يقصد الضرر وانظر ما يتفق بتونس يضع المصري سلعه بالعسوق خارج باب البحر فيذهب إليه بعض الطارين فيشتريها منه فيخرج العتيا أنه ان كانت المادة أن يوفى بمرض تلك السلع إلى السوق فهو من باب التلقي (و) وكان قاضي الجماعة عمر بن عبد الرقيق كتب على الطارين عقدا أن لا يبيعوا ذلك وشهد في ذلك لعقده شعبة أبو عبد الله وغيره وإن كانت المادة أن لا يوفى بمرضها إلى السوق وأما اتباع مالك فليس من التلقي إلا أنه إذا بدراى شرائها من أهل السوق فليقتة أهل السوق لدخول معهم فيها وهي مسئلة شرعية أهل الأسواق (ج) واختلف في بيع التلقي إذا وقع فاشتهر عن مالك وأكثر أصحابه أن السلعة تعرض على أهل سوقها فإن لم يكن لها سوق فعلى أهل المصر يشاركه فيهم احتار ذلك (و) وعن مالك أنه ينهى ولا تزج عنه وقال بعض أصحابه يبيع البيع وقال الشافعي وأحد غير النافع كجاء في بعض الأحاديث ومالك إليه بعض أصحابنا وقال الأصمغري أنما يبيع النافع إذا استريت بأقل من النحر (و) قلت (و) وفيها للمذهب أقوال أخر قال محمد زرد للنافع طار غاب أمر الامام من يبيعها عنه والرجح والحسنة له وفي الواضحة أن غاب فإن كان التلقي غير

لا يبيعه إلا بالمصر (هـ) اسرشد لا يبيعه ممن يريده للبيع وجازر بقوله على اميال من المصر ممن يريده لا كل ولو اخترته بالطريق موضع لا سوق فيه ثم بداله أن يبيعه جازله أن يبيعه من أهل المحل ولو بسعر ويبيعه ممن يخرج اليه من الحاضرة فيجبري على الخلاف في أهل الحاضرة يخرجون لشراء العلات من الحوايط أو إلى الخلاف في التلقي هل هو إلى الجالب أو لأهل الأسواق (ج) وأما إذا دخلت السلعة البلدان لم يكن لها سوق جازر أوها إذا دخلت وإن لم تبلغ الأسواق (هـ) وإن كان لها سوق فجازر بعض المتأخرين يبعها في أول السوق (و) يريد بقوله وإن لم تبلغ الأسواق أسواق غيرها إذا العرض أنه لا سوق لها (ج) واختلف عندنا إذا لم يقصد التلقي ولم يبرز إلى خارج البلد بل كان على بابه حتى صرفه بعض أهل البادية هل يشتريه مما يحتاج قبل وصوله إلى السوق فنع بمعموم الحديث وأحيى لأنه لم يقصد التلقي والاستعداد على أهل الأسواق (ب) اسبب الخلاف هل هو التلقي أو قصد الاستعداد (هـ) الباقي ولو وصلت السوق دون ربحها فتلحقها من اشتراها منه فلا نص وهو عندى تلقى مجموع وعكس هذا أن يرد خبر السلعة ولم يصل فشتري منه على الصفة فقال الامام لا خير فيه وهو من التلقي وفي



ثلاثة أقوال للمتع مطلقا ظاهر تفسير الأكر والجواز أن لم يزد على قيمتها الظاهر تفسير مالك والثالث استحبابه لقول ابن العربي وعلى المتع أن وقع فإن كان باصم البائع أو بعلقه وسكت أو كان الناجش من سبب البائع كعبده أو ولده أو قريبه فالمشهور أن المتاع محض في الرد والامضاء وعن مالك وابن الجهم يضعه ابن العربي والقمح خروج عن طريق النظر **فصل** في كونه راء حافله تعالى وأزلم يكن الناجش من سبب البائع لزم البيع ولا شيء على البائع والام على الناجش وعلى المشهور أنه يغيران فانت السلعة فقال البايع والمأزى يلزمه الأقل من ثمن العيش أو القيمة ابن عبد السلام مالم تنقص القيمة عن ثمن المبيع قبل الزيادة أن كانت ثم زيادة

**فصل** في هذا المعنى في غير بيع الزيادة أن يقول أعطيت كذا أو يبيعها على ذلك فإن كان عن سوم فلا بأس وإن كان الاعطاء نجشا أو كان الاعطاء قديما والمتاع بثلثه حادافلا ابن المواز ولو قال ما أعطيتك ذلك عليه زيادة فقال أعطاني فلان مائة فزاده وأخذها ثم قال فلان لم أعطه إلا تسعين فقال مالك لبيع تام ولو شاء ثبت لا أن يحضر بينة اعطاء التسعين فله رد المبيع ابن رشد فان فات بما يفوت به البيع العا د فضا القيمة مالم يزد على ما تابا بعلقه أو تنقص عما شهد به البينة **فصل** في عكس الزيادة في باب العيش أن يقول المتاع لرجل حاضر كعب عنى لأخذها بدون القيمة فقال ابن المواز عن مالك لا بأس به إلا أن يكون أمرا عاميا لا الناس على ذلك وكره أن يقول كعب عنى ولك نصفها وتدخله النكسة ابن دحون وابن رشد إنما كرهه في النصف لأنه أعطاء ياه قبل ملكه ولو قال على أنه شريك معه جاز قال معا ولو قال له كعب عنى ولك دينار لزمه الدينار اشترى أو لم يشتر **فصل** ابن رشد وروى ابن مافع كراهة ذلك في الرجل الواحد قيل وفي الزامة الدينار نظر لأنه لم يعطه ياه على الكف فقط بل لرجاء حصول السلعة وهي قد لا تحصل **( قول ولا يبيع حاضر لباد )**

ولا يبيع حاضر لباد

الناجش قيمتها ورفع الغبن عن صاحبها جاز وهو ما حور واستبعده ابن عبد السلام قال لأنه اتلاف للمال المشتري وكان الشئ يحكى أنه كال بسوق الكتين بنونس رجل مشهور بالصالح عارف بقيقة الكتب يستفتح للدلائل ما ينون عليه في الدلالة ولا غرض له في الشراء وهذا الفعل جائز على ظاهره تفسير مالك وقول ابن العربي لا على تفسيره لا أكثر فيحصل في اعطاء من لا رد الشراء ثلاثة أقوال المع مطلقا الظاهر تفسير الأكر والجواز أن لم يزد على قيمتها الظاهر تفسير مالك والثالث استحبابه لقول ابن العربي وعلى المتع أن وقع فإن كان باصم البائع أو بعلقه وسكت أو كان الناجش من سبب البائع كعبده أو ولده أو قريبه فالمشهور أن المتاع محض في الرد والامضاء وعن مالك وابن الجهم يضعه ابن العربي والقمح خروج عن طريق النظر **فصل** في كونه راء حافله تعالى وأزلم يكن الناجش من سبب البائع لزم البيع ولا شيء على البائع والام على الناجش وعلى المشهور أنه يغيران فانت السلعة فقال البايع والمأزى يلزمه الأقل من ثمن العيش أو القيمة ابن عبد السلام مالم تنقص القيمة عن ثمن المبيع قبل الزيادة أن كانت ثم زيادة وعكس الزيادة في باب العيش أن يقول المتاع لرجل حاضر كعب عنى لأخذها بدون القيمة فقال ابن المواز عن مالك لا بأس به إلا أن يكون أمرا عاميا لا الناس على ذلك وكره أن يقول كعب عنى ولك نصفها وتدخله النكسة ابن دحون وابن رشد إنما كرهه في النصف لأنه أعطاء ياه قبل ملكه ولو قال على أنه شريك معه جاز قال معا ولو قال له كعب عنى ولك دينار لزمه الدينار اشترى أو لم يشتر **فصل** ابن رشد وروى ابن مافع كراهة ذلك في الرجل الواحد قيل وفي الزامة الدينار نظر لأنه لم يعطه ياه على الكف فقط بل لرجاء حصول السلعة وهي قد لا تحصل **( قول ولا يبيع حاضر لباد )** (ب) قال أبو عمر حمله مالك على أهل العمود خاصة البعيد عن

قلت قال أبو عمر رحمه الله على أهل العمود خاصة البعيدين من الحاضرة فالجاهلين بالسعر فيها  
يجلبونه من فوائده البادية دون شراء وانما يقصد به هذه القيود لان الغرض من الحديث ارفاق أهل  
الحضر بأهل البادية بما ليس فيه ضرر وظاهر على أهل البادية وهذا انما يحصل بمجموع تلك  
القيود وبيانه أنه اذا لم يكونوا أهل عمود فهم أهل بلاد الغالب انهم يعرفون السعر فظنهم أن يتوصلوا  
الى تحصيله بأنفسهم أو بغيرهم وكذلك ان كان الذي جلبوه اشتروه فهم فيه تجار يقصدون الربح فلا  
يحال بينهم وبينه ولهم أن يتوصلوا اليه بالمسامرة وغيرهم وأما أهل العمود الموصوفون بالعمود  
المذكورة فان ما علم السامرة أو غيرهم ضرر وأما أهل الحضر في استخراج غاية النفع فيما أصلا على  
أهل العمود بغير نفع فيما قصد الشرع ارفاق أهل الحاضرة به قلت تأمل جعل بيع المسامرة  
من أهل العمود من بيع الحاضر للبادي ولا يخالفون نظريه واختلف في أهل القرى والامصار  
هل هم بمنزلة أهل العمود في ذلك والمصل ففهم ثلاثة أقوال فاما الثالث في العتية والموازبة انهم يتناولون  
الشيء ولثاني رواية ابن قرة أنه لا يتناولون والثالث انه يتناول أهل القرى الصغار دون الامصار وهو  
لما لك في العتية وكتاب ابن المواز أيضا ولم يأخذ أبو حنيفة بالحديث وأجاز أن يبيع الحاضر للبادي  
لحديث الصبغة واجبة وحديثه عام وحديثه باخاص والخاص يقدم على العام واحتلف قول مالك  
في شراء الحضري للبدوي فأجازه مرة قال لان الحديث انما جاء في البيع ومنعه مرة لحديث دع  
الناس يرزق الله بعضهم من بعض ولما لك وابن حبيب لا بأس أن يبعث البدوي الى الحضري بالشيء  
بيعه قال لان النبي انما جاء فيما يجلبه بنفسه وكره ابن القاسم للحضري أن يبيع البدوي بالسعر ابن  
رشد لما فيه من الاضرار بأهل الحاضرة من قطع المرافق ولا أعلم فيه خلافا فان وقع بيع الحضري  
للبدوي فقال ابن القاسم في رواية يسيى عند يفسخ لانه اتباع حرام للنبي وقال في رواية منصور  
يمضى وعلى الفسخ فقال ابن رشد يفسخ ما كان قائما ويعت بمبيعته فيه البيع العاقد يمضى  
بالعقبة وقيل بالنحن وعلى انه لا يفسخ فليل بغير المتبايعين الرد والامضاء اذا لم يمل الحضري باعده وقيد  
لاحق نه لا يفسخ

### أحاديث المصراة

الحاضرة الجاهلين بالسعر فيما يجلبونه من فوائده البادية دون شراء وانما يقصد به هذه القيود لان الغرض  
ارفاق أهل الحضر بأهل البادية بما ليس فيه ضرر وظاهر على أهل البادية وهذا انما يحصل بمجموع تلك  
تلك لانه اذا لم يكونوا أهل عمود فهم أهل بلاد الغالب انهم يعرفون السعر فظنهم أن يتوصلوا  
ان تحصيله بأنفسهم أو بغيرهم وكذا ان كان الذي جلبوه اشتروه فهم فيه تجار يقصدون الربح فلا  
يحال بينهم وبينه ولهم أن يتوصلوا اليه بالمسامرة وغيرهم بخلاف أهل العمود الموصوفين بالعمود  
المذكورة فان بيع المسامرة لهم أو غيرهم يضر أهل الحضر في استخراج غاية النفع فيما أصلا على أهل  
العمود بغير نفع (ب) لا يتوصلوا اليه بالمسامرة ولا أهل العمود من بيع الحاضر للبادي من شراء  
واختلف في أهل القرى والامصار هل هم بمنزلة أهل العمود في ذلك أم لا يبيع الحاضر للبادي من شراء  
الصغار دون الامصار ولم يأخذ أبو حنيفة بالحديث وأجاز أن يبيع الحاضر للبادي من شراء  
واجبة وردعا به بان هذا الحديث فاسد فهو يقتضى على ذلك لعام وواحكام قول مالك في شراء  
الحضري للبدوي فأجازه مرة قال لان الحديث انما جاء في البيع ومنعه مرة لحديث دع الناس يرزق  
الله بعضهم من بعض ولما لك وابن حبيب لا بأس أن يبعث البدوي الى الحضري بالشيء بيعه قال لان





الى خيره فقد نجا به ناحية المياضة فهو يسع طعام بطعام المياض **• الثالث** ان لبن الشاة اقل من لبن الناقة ولبن النوق يختلف في نفسه بالقلّة والكثرة والصاع محدود فكيف يملح أن يلز متلف المليل مثل ما يلزم متلف الكثير **• الرابع** ان اللبن على فيكون للمشتري كإثرا المنافع فإلّا ترد في الرد بالاسب فالحديث اما منسوخ حديث انخراج الضمان أو منسوخ لما رويته هذه القواعد الكلية والجواب عن جمع ما عورض به حديث المصراة أو ما عن حديث انخراج الضمان فاما منع أن اللبن خراج لان انخراج ما نشأ عن الشئ وهو في بد المبتاع وإلا بين انما كان وهو في يد البائع سلبا انه خراج أو كمن حديث انخراج عام وحديث المصراة الخاص والعام يرد الى الخاص فلا تعارض فلا فسخ والجواب عن معارضة الاصل الاول انه صلى الله عليه وسلم رأى اللبن انما يردونه للقوت وغالب قوتهم القرط لك حكم به حتى لو كان غالب قوت بلديغره لقضى بذلك الغير وقد وجدنا الشرع جعل الدية على أهل الأبل الأبل وعلى أهل الذهب الذهب وعلى أهل الورق الورق وما ذاك الا لانه غالب كسبه **•** وأيضا لو كان المردود لبنا لدخله التفاضل والترابسة لان الصاع لو كان لبنا لما في الضرر لا ينسحق تقديره بالصاع ولوردد جميع ما حطب منها لحنان يكون فيها شئ مما هو غلة وحديث عبد الله بن قري وقد أجمعا انه لا يرد مع المصراة الا ما احتلف فيه أصحابنا اذ ارضى البائع بضو لها بلينا فأجاز به ضم وقال هي اقالة ومنعه بعضهم لان اللبن غير متعين اذ لا يقبض ما حدث عند المشتري مما كان عند البائع فكيف يصح الاقالة ولو غير السابق لجاز وقد مر أن يوسف وان أبي ليس على أسلها وما يقتضى القياس فاما انما يقضى بقيمة اللبن وقت فضائه وجعل ما وقع في الحديث من الدماء بالقرانما كان على جهة الاتفاق وانه كان هو القيمة وقت فضائه وقد قال بعض العلماء لو غلا الصاع حتى صار يستبشع القضاء به عوض اللبن لانه حيث قدر قيمة الشاة طاه لا يقضى به وانما يقوم المشتري قيمة ما قدرانه كان فهمان اللبن والجواب عن الاصل الثاني أنها ليست بمبيعة حقيقة حتى يقال فيها انها طعام بطعام الى أهل وانما هو حكم أو حبه الشرع ليس باختيارهما بينهما وعن الاصل الثالث قال بعض أهل العلم وانما يقضى بالصاع المحدود عن اللبن المختلف قدره بالقلّة والكثرة رفعا للخصام وسد للذريعة التنازع وكان صلى الله عليه وسلم حر يصاع على ربح التنازع عن أمته وهذا كما قضى بالقرعة في الجبين ولم يفرق بين الذكر والانثى مع اختلافهما في الدية لان هذه المواضع قد قدر ضبطها للبينة وحدها أيضا دية الجراح بقدر محدود مع اختلاف قدرها بالغير والكثرة قد تكون موضوعة ثم جلدة الرأس وأخرى قدر مدخل مسلة ولها الأمثلة كثيرة وقد استلوح هؤلاء انه لما قضى بصاع واحد في لبن الشاة والناقة وان كان قدر لبنها يختلف لآل لبن الشاة وان قل هو ألبس ولبن الناقة وان كثر فهو أرقا فصارا كالنساوين فلا يكرور في هذا حجة للأولين الذين جعلوا الصاع ضربة لازب **•** والجواب عن الرابع مع كونه غلة كما تقدم من أن العلة ما نشأ عن الشئ في يد المبتاع وهذا كان وهو في يد البائع وكان الاصل أن يرد به بعبه ولو كره لما استحال رده عنه لاختلافه بطله مما حدث عند المشتري وحب أن يرد عوضه وبصير كالعائت وهو الرعوض عنه بقدره يوم رفعا للتنازع **•** فان قيل يلزم على هذا أن المصراة اذاروب بعيب غير غير التصريح بـ بـ يرد عوض انه لكثرة اللبن والمصراة هي الناقة والشاة المعصومان ذلك وأحمد ذلك في شهر ربه بعد الحديث وقال ليس لاحد فيه رأى ولم يأخذ به في قوله الآخر الذي ليس في العتبة ويختصر اسعداكم وقال فجاء حديث انخراج الضمان وبه قال أبو حنيفة وكوفيون وقالوا انه منسوخ بحديث الخراج

الذين أيضا كما لا يوافقون على المواز لا يرد عوض اللبن الا اذا ردت بسبب التصرية به قبل قد  
 التزمه بعض شيوعنا ولم يصب قول ابن المواز وكان ابن المواز رأى أنه شرع في التصرية فلا يتعدى  
 الى غيره (ط) وقيل يجب عن الجميع من حيث الجملة ان يقال حديث المصراة أصل منفرد بنفسه  
 مستثنى من تلك القواعد الكلية كما استثنى ضرب الذب على العاقلة ودية الجنين والرمية والجمل  
 والقراض من أصول متنوعة للحاجة الى هذه المستثنيات ولو سلمنا أنها معارضة بأصول تلك القواعد  
 فلا نسلم أن القياس مقدم على الخبر لانه صلى الله عليه وسلم قدم السنة على القياس في حديث لماذا  
 حيث قال لماذا بهم تحكم قال بكتاب الله قال فان لم تجد قال بسنة رسول الله قال فلم تجد قال أجهد  
 رأيي وموجبات ترجع بتقديم الخبر على القياس مذكورة في كتب الأصول (قولهم) من اتباعها  
 بمددك فهو بغير النظر (ن) (م) حديث المصراة أصل في تحريم الغش وفي الرد بالبيع لأن الغش  
 في المبيع أو في غلته وفيه أن التدليس لا يفسد البيع وإنما يوجب الخيار وقال أبو حنيفة إنما يوجب  
 رد قربة العيب لارد المبيع وهو أصل أيضا أن كل ما شترى من الأصول وغشته فيه ظاهرة  
 كالصوف على ظهور الغنم والخرق في رؤس الفضل انه اذا رد الأصل رد معه وليس حكمه حكم الفسلة  
 فان تدرر ردده فمثله ان عرف مثله أو قبحته لان له حصته من الثمن بخلاف ما لو ادعاه وحمله  
 شيئا بعد الجسد أصلا في أن التبي إذا كان لحق آدمي لا يوجب فسادا لأن التصرية غش محرم  
 لانه صلى الله عليه وسلم لم يفسخ العقد ولكن جعل للشترى الخيار في أن يتأسك والعائد لا يتأسك  
 به وفي هذا الحديث أن التدليس وإن كان لتعصين المبيع بوجوب الخيار وفيه أن الرد بالبيع  
 معتبر لأن المشتري لما رأى ضرعا مائلا ظن أن ذلك عاتها دائما ولما كان ذلك من تدليس البائع  
 صار كانه شرط له أن ذلك عاتها دائما لانه مضاف له وقد قال بعض الناس لو كان الضرع  
 مملوا لحاطه المشتري لبالم يكن له خيار لأن البائع لم يدلس عليه **قلت** ومثل ذلك لو ظن  
 المشتري كثرة اللبن من غير أن يفصل البائع فيها ما يوجب ذلك اللبن ثم ظهر للشترى قلة اللبن فانه  
 لارده لعدم تسبب البائع في ذلك اللبن الآن يعلم انه إنما استراها اللبن والبائع يعلم قلة وكفه فلم يشتري  
 الرد وقال آتاه الرد في الوجهين لانه عيب في العلم وعدمه إنما يظهر أثره في التدليس لا في مطلق  
 الرد وقال ابن المواز رأى أن يظهر ان ظهر انه عاترا فخرج في عات اللبن لا للشعم ولا لرجاء الناج له الرد  
 اذا كتمه البائع وثبت ذلك (ط) لم يختلف في أن الرد بالبيع مؤثر وإنما اختلف في الرد بالقول  
**قلت** الرد بالبيع لا يعمل في المبيع المصيب ما يستريحه أو يكون غير مصيب فيفعل به ما هو به  
 حيدو الثاني كالتصريح ببعضهم لا يمكن خلافا في أن العمل معتبر وبعضهم يحكي به قولين وتجه ز فيه  
 وفي الأولى ثلاثة معتبر لا يعتبرا الثالث المشهور وهو انه يعتبر العمل دون الرد إلى أمان المشهور  
 في العمل الاعتبار فله التصريح بأمان المشهور وفي القولين عدم الاعتبار وهو انه في تعيين  
 الصانع من المدونة وأسألت حيا طاقيا سوب فرغم انه يقطع قياسا منه بقوله فلم يقطع قياسا منه  
 لزيك ولا يثبت لك عليه ولا على البائع وكذلك الصيرفي يقول في دراهم أريته باها حيا وافتلني رديته فان

من اتباعها بمددك فهو  
 بغير النظر (ن)

بالضمان بالاصول التي حالها انظر الى كمال (قولهم) هو بغير النظر (ن) (م) وفي هذا الحديث أن  
 التدليس وإن كان لتعصين المبيع بوجوب الخيار وفيه أن الرد بالبيع لا يعمل غير معتبر لأن المشتري لما  
 رأى ضرعا مائلا ظن أن ذلك عاتها دائما ولما كان ذلك من تدليس البائع صار كانه شرط له أن ذلك  
 عاتها دائما وقد قال بعض الناس لو كان الضرع مملوا لحاطه المشتري لبالم يكن له خيار لأن البائع

[illegible]

بمجان بصلها فان رضى عنها  
أسكتها وان سخطها ردها  
وصاعا من غره حد ثمانية  
لله من معاد العرى نأبى  
شاعثين عدى وهوان  
نأبى عن أنى من عن أبى  
هريرة أن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم لم يسه عن التلق  
للركبان وإن يبعدها من  
أبادون نأبى للرأ طلاق  
أحبها وعن العشى  
والعمرة وإن يستام  
الرحل على سوم أخيه  
وحدنيه نوكر نأبى  
نأبى عن دناءة محمد بن  
نشى ما وهب من حر  
ح ونأبى عنه الوليد بن  
عبد الصمد لئلا أبى

[illegible]

هو حدثنا أبو بكر بن أبي  
شينة وعمر والثاقفة وزهير  
ابن حرب قالوا ناسبا  
عن الزهري عن سعيد بن  
المسيب عن أبي هريرة  
يقطعه النبي صلى الله عليه  
وسلم قال لا بيع حاضر  
لئاد وقال زهير عن النسي  
صلى الله عليه وسلم أنه نهى  
أن يبيع حاضر لباد  
وهو حدثنا إسحق بن إبراهيم  
وعبد بن جيد قالنا عبد  
الرزاق قال أخبرنا معمر  
عن ابن طاووس عن أبيه  
عن ابن عباس قال نهى  
رسول الله صلى الله عليه

وسلم اتلقى الركب ان يبيع حاضر لباد قال فقلت لابن عباس ما قوله حاضر لباد قال لا يكن له مسارا وحدنا يعني بن يحيى القمي قال اخبرنا ابو جعفر عن ابي الريزن جرح ونا احد بن بوس اخبرنا زهير قال نا ابو زرير قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يبيع حاضر لباد دعوا الناس رزق الله بعضهم من بعض فبران في رواية يحيى رزق وحدنا ابو بكر بن ابي شيبة وعمر والنائد قال انساص بن عينة عن ابي الزبير عن جرح الى صلى الله عليه وسلم مثله وحدنا يحيى بن يحيى اخبرنا هشيم عن بوس عن ابن سيرين عن انس بن مالك قال ثلث ان يبيع حاضر لباد او كل اخاه او اياه وحدنا محمد بن شمس حدنا ابن ابي حدى عن ابن عون عن محمد عن انس ح وحدنا محمد بن شمس قال ثلث ما قال ثلث ابن عون عن محمد عن انس بن مالك نهى ان يبيع حاضر لباد وحدنا عبد الله بن ماجة بن قنبل نا داود بن عيسى عن موسى بن يسار عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اشترى شاة مصرا فليقلب بها فليقلبها رضي حلالها امسكها والاردها ومعاها من عمر وحدنا فاقية بن سعيد نا يعقوب يعني ابن عبد الرحمن القاري عن سويل عن ابي سعيد عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ابتاع شاة مصرا فهو بها بالخيار ثلاثة ايام ا شاة امسكها او شاء ردها او ردها معا من عمر وحدنا محمد بن عمرو بن حنبل عن ابي رواد نا ابو عامر يعني الضدي بقرعة عن محمد عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من اشترى شاة مصرا فهو بالخيار ثلاثة ايام فان ردها



أجرى سائر المكيلات والموزونات مجرى واحداً وطلق مالك بنيه عن بيع الطعام قبل أن يغير الطعام بما فيه حق توفية بخلاف الطعام إذا لم ينع في الجميع لم يكن قد كثر الطعام فأنشده ودليل الخطاب كالنص عند الأصوليين و رأيت بعض أصحابنا علل المنع بأنهم العينة وأخرج بقول ابن عباس أن الأترام يتبايعون بالذهب والطعام مر جا أي مؤخر أي أنهم يقصدون إلى دفع ذهبها أكثر منه والطعام محل (ع) واختلف في المنع من بيع الطعام قبل قبضه هل هو من شرع غير محل أو علته العينة يدل عليه قول ابن عباس وعليه يدل أيضاً إدخال مالك في الموطأ أحاديثه في باب أحاديث العينة **قلت** في العينة البيع المصلي به على دفع عين في أكثر منها وصحح ابن القصار حديث قوله إذا تباع الناس بالعينة واتبعوا أذناب البقر وتركوا الجهاد أنزل الله بهم بلاه لا يرفعه حتى يراجعوا دينهم **وأكثر** ابن رشد من التفرع في مسائل العينة وكذلك عياض في كتاب الصرف من التنبهات وكذا ابن زرقون **قلت** تقتصر على تلخيص ابن زرقون دون استيفاء نوجبه كلامه **قال** اعلم أن العينة تنقسم في ست مسائل ثلاثة في قوله اشترط وثلاثة في قوله اشترطون أن يقول لي **ثلاثة** القسم الأول **أن** يقول اشترى سلعة كذا بعشرة نقداً وأنا أشترها بمائتي بائني عشر نقداً **أو** يقول بائني عشر إلى أجل **أو** يقول اشترى بائني عشر إلى أجل وأنا أشترها بمائتي بائني عشر نقداً **والأولى** جائزة والمأمور بجبر على اشتراكها بين الأجل أن يكون الدفع من مال المأمور بشرط فقصدها لها أجاز نوسل والمأمور حيث أخذ من الديارين أو أحره المثل على مذهب ابن القاسم في البيع والسلف وعلى مذهب ابن حبيب إذا قبض السلف له أجر مثله ما بلغ **وقال** ابن المسيب لا أحره لأن أحره الأحره تقبيل الربا **والثانية** حرام لأنها سلف رادة وتلزم الأمر لأن الشراء كان له ويدفع العشرة مجله ويسقط الزائد ويختلف فيما يكون للمأمور على الأقوال الثلاثة المتقدمة **والثالثة** أيضاً حرام وتلزم الأمر بائني عشر إلى أجل ويرد إليه العشرة إن كان قد دعا للمأمور أجرة مثله ما بلغت باتفاق **ثلاثة** القسم الثاني **أن** يقول اشتر بعشرة وأنا أشترها بمائتي عشر نقداً أو إلى أجل والثالثة **أن** يقول اشترى بائني عشر إلى أجل وأنا أشترها بعشرة نقداً والثالثة لا تجوز **ابن حبيب** ويصنع البيع الثاني إن لم نعم وإن كانت لم تمت القمية لا يباع ما ليس عنده وليس منون عن ابن القاسم أن وقع بمضى وتلزم الأمر إلا أن اشترى إلى أجل لأن المأمور كان ضامناً لها ولو شاء الأمر أن لا يشترها منه كان ذلك له وينسب له أن يتورع وأما الثالثة وهي أن يقول اشترى بائني عشر إلى أجل وأنا أشترها بعشرة نقداً فقال ابن القاسم هو مكر وهو ومضى إن وقع وليس على الأمر إلا العشرة النقد وظاهر هذه الرواية أن البيع الثاني يصح إن لم يمت **وقال** ابن حبيب يفسح على كل حال فإن قامت ردة إلى قيمتها يوم القبض

**م** **قلت** (م) وعلى أن العلة العينة رأيت بعض أصحابنا ردة في الجواب إذا انتهت العلة بأن يكون البيع قد اهلل مع لظاهر الحديث أو يجرى لارتفاع العلة ورأيتهم يميل في كلامه إلى التسبيل وما ظن البحتى **قلت** فيها عروضة لا لحد المدة **قلت** في بعض الأصحاب هو لقاضي أو العرج قال ذلك ولم يصرح به ولو صرح به أكل يدا له بخلاف نص الحديث وتبين كون العلة العينة أن تمتع في كل مشى كماله الشافعي ثم انظر على تسليم أنه يؤول إلى دفع ذهب

أن يدفعه عرضاً كدفعه مهر أو حلماً أو ثوباً هبة أو أجرة أو صلحاً عن دم عمده وأما دفعه قرضاً أو قضا عنه بجائز (ع) واحتج في المنع من بيع الطعام قبل قبضه من موثر غير محل أو علته العينة

في كثرها فان ذلك الا كثر ليس ما خود من البائع وانما هو ما خود من رجل ثالث \* وكان ابن عباس راضي في ذلك الحار ج من اليدوار الجع اليه ان يدرجل كان (قوله) واحسب كل شيء مثله (جعة الشامي في منعه ذلك في كل مشتري (ع) واشتري العلماء من بيع الطعام قبل قبضه الاقالة منه والتولية والشركة فيه الحديث المستفي ذلك منه (ع) قلت (ع) الحديث كره ابا داود ودعبل الزاقي وهو حديث مستفيض بالمدينة من طريق ربه من اتباع طعاما فلا يبعه حتى قبضه الا ان يشرك فيه او يوليهِ او يقبله (ع) واتفق مالك والشامي وابو حنيفة على جواز الاقالة منه ومنه يورفول مالك جواز الشركة والتولية ومنهما الشامي وابو حنيفة ومالك قول ببيع الشركة (ع) قلت (ع) اتفقوا على جواز الاقالة كما ذكره واختلوا في سبب الجواز فلا كثر يرى انها حل ببيع فلا يحتاج الى ان يقتدر وليس الجواز عند هؤلاء رخصة ولا كثر اصل المذهب على انها بيع لأجل بيع وهو لا يحتاجون الى خصص بغير حرام من بيع الطعام قبل قبضه والخصص ما تقدم من الحديث وافق المذهب على جواز التولية لانها من وف كالاقالة وأصل الحديث المتضمن والمشهور في الشركة الجواز لانها تولية النصف والقول فيها لمنع رواه ابو الهرج

(فصل) (ع) وشروط صحة كل واحد من الثلاث ان يكون الثاني وهو البائع في الاقالة والمولى في التولية والشريك في الشركة ان يساوي المشتري في القدر والأحل والصحة فالمساواة في القدر ان قيل من الجع لامن النصف ولا ان يرد فان كان رأس المال عينا جاز ان يقبل على عيسه على مثله وان كان عرضا فمما يجز ان يقبل على مثله ان يبع الطعام قبل قبضه وان كان عرضا مثب مكيلا او موزونا فله شور انه لا يجوز زالاقالة على مثله وكذلك هذه التعصيف في التولية والشركة والمساواة في الأجل ان يولي او يشرك الى ما بقي من الأجل لا الى افس ولا الى أكثر وقضى الى ما بقي من الأجل لان المساواة في كل الاحل متصورة لان الشركة والتولية ما وفصا بعد الشراء لان ان عرض وفوهما بالخمسة والمساواة في الصصة ان يكون احد الثاني الى صفة الأول باعتبار الة عد والمقصود عليه فان ههنا مما شرطت لمساواة في مكر ازانة ودوليه ولا شركة وصار ببيع الطعام قبل قبضه (ع) فخرج جواز كالت الاقالة من سلم في دعاء او غيره مخرج آخر رأس المال وطاهر المدونة انما يطلب المشاهدة الاقالة كالت م في الصرف ولكن أولها السيوح وراو ان الاقالة أوسع من الصرف فان قيل اليس انما يجوز تأخير رأس المال اليومين والثلاثة بشرط وغير شرط فلم يجز مثل ذلك في الاقالة (ع) قل المأخوذ في الاقالة فيه بيع الدين في الدين وتأخير رأس مال السلم انما فيه بيع الدين بدين ودين أحسن من بيع الدين في دين وذلك لان الجعة حواز تأخير رأس المال المذكور في السلم (قوله) في آخر فلا يبعه حتى يكتبه (ع) يدل على أنه يكفي في بيعه مكيلا ولا يحتاج أن يكتبه الله الشري فنية اذا كان حاصر أو صدقه يقول مالك الان يبيعه بدين فلا يجوز على التمديق حواء يبيع السفنا تأخير وقلة الشهي واوحيدة لا يبعه على التمديق ولا يبيع كيلة ثمانية واخصوا في دين طرق (ع) المثلثة في بيعه يحرى فيه ما عان صاع البائع وصاع المشتري (قوله) أنه تركه ما عان بانه يبع له صاعا من مؤس او يهر ولا يهر وتعدم الكلام على ما يعلق من انما خاف به بدين في المذموم له

رسالة من قول من عان وعلمه بين ايصاله مال في لهما أو اأخيه في مائة من ابيد العشرة السبع المائة به غني دفع عن في كثرها (ع) وعلى ان له ابيعه راب مصاح

حتى يستوفيه قال ابن عباس واحسب كل شيء مثله \* حدثنا ابن عمر وأحد بن عبدة قالنا ثنا سفبان ح وثنا ابو بكر ابن ابي شيبة وابو كريب قالنا وكيع عن سفبان وهو الثوري كلاهما عن عمرو بن دينار هذا الاسناد نحوه \* حدثنا اسحق بن ابراهيم ومحمد بن رافع وعبد بن جدد قال ابن رافع وقال الأحران أحدنا عبد الرزاق أخرنا معمر عن اس طائوس عن أبيه عن اس عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يقبضه قال ابن عباس واحسب كل شيء بركة الطعام \* حدثنا ابو بكر بن نيفة وابو كريب وصالح بن ابراهيم قال اسحق بن ابراهيم قال اسحق أحدنا وكيع عن سفبان عن اس طائوس عن أبيه عن اس عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يكتبه قلت لان عباس لم يقل الا تراهم يبيعون طعاما يبعون قبل ان يكره





[illegible]

في السنة يخرج حري المكمل للشيخ وفي هذا حال يكون قضاها من قبل في الجبل فحده  
قال ابن المرازمي ان باع حرا ما صرف أحد الشياطين فحده من جميع الأشياء لا تقاوم لغيرها  
وان لم يعلم الاصلد البيع الخاير على من علم وهو كالمسرد به ان شاء الله . واحتج اذا علم للشيخ في  
حين الصد بان البايع علم بغير البيع ثم يسهله أو ساءله ثم يخرجه فقال عبد الوهاب وهو من مائ كتاب  
محمدان البيع طهه ومن يحتون الجوار . واحتج بهتم (قوله) كلا اصر يور على يمين مكانه  
حتى يحولوه (د) فيه ان والى الامر بخر والاصر وغيره من فطام يماطها (قوله) في الآخر  
أخلفت بيع المكلا (ع) هي صكك الجار الله كور في المدونة (قوله) والذى أخلفت بيع  
طعام المكلا لا يبنى المكلا نفسها وفيه ان الترك فعل لا يملك ويحل وانما ترك التي (ط) وهو اغلاط  
في الانكار وهو يدل ان باهرة كان. فميتا على الامراء وغيرهم وقيل انهم يكن مقتنا هو باطل  
والحديث بردهم كيف لا يكون مقتيا وهو من أكثر الصعابة ولا رمة نلست صلى الله عليه وسلم  
وأخذه من حديثه وأقر بهم علما (د) والمكلا جمع صكك ويجمع أيضا على صكوك والصك الورقة  
التي يكتب بها والى الامر برزق من لتعام كسفه (قوله) والجار موضع باحد البر يجمع  
فيه الطعام ثم يفرق على الناس يرا أن يفسد الرجل ذلك الطعام المكتوب في الصك ثم يسهه قبل  
أن يسهه فالتى اصابه من يسهه من شتر بلان يسهه من كتب له كما ينطيه ظاهر اللفظ (ع) لان  
من كتب له يسهه من رقه من موضه أو من وجهه وهو في مسلم مختصر وهو في الموطأ ابن قال فيه  
ان امرأ طعام للناس فابتاع حكيم من حرامه ثم باعه حكيم قبل أن يسهه فلع ذلك عمر فرده عليه  
وقال لا تبع طعاما ابتعت حتى تهبه وأما فيه امر وان فى ان صكوكا خرجه للناس في زن من مروان  
من طعام جار فتابيع الناس تلك الصكوك بينهم قبل أن يسهوها (قوله) فظنرت اى حرس بأخذونها  
من ايدى الناس (ع) زاد في الموطأ و بردها الى أهلها فاحج به بعضهم على فسح البيتين معا قال

يقول اذا انتفت طمعا  
 للاتباع حتى يستوفيه  
 وحسن او الظاهر احد  
 ابن هرون بن سرح اخبرنا  
 ابن وهب قال سئل ابن  
 جريح قال ان ابا الزبير  
 اخبره قال سمعت جابر بن  
 عبد الله يقول سمى رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم  
 من بيع الصبرة من القر  
 لا يعلم مكيها بالكيل  
 المعنى من القر حديثنا  
 اسحق بن ابراهيم قال شيوخ  
 ابن عباد قال شابين جريح قال  
 اخبرني ابو الزبير انه سمع  
 جابر بن عبد الله يقول سمى  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم مثله غير انه لم يذكر  
 من القر في آخر الحديث  
 حديثنا يحيى بن يحيى قال  
 قرأت على مالك عن نافع  
 عن ابن هرون بن سرح اخبرنا  
 صلى الله عليه وسلم قال  
 البيعان كل واحد منهما  
 بالخيار على صاحبه ما لم  
 يتفرقا

### كتاب الخيار

(قوله البيعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه لم يفرقا) (م) أثبت الشافعي وجاعة خيار المجلس  
 واحصوا الحديث وحاولوا التفرق على انه لا بدان \* واسطه مثلك لم يأخذ بالحديث مع انه راويه وفسر  
 البيهقي بالتساويين وحمل التفرق على انه بالقول بمعنى التساويين بالخيار ما لم يفرقا بالقول أي  
 بالاجاب والقول فبب السبع والتفرق بالقول مستعمل قال الله تعالى في تزيق الرزقين  
 بالطلاق وان يفرقا الآية والطلاق ليس من شرطه التفرق لا بدان \* واختلف اصحابه  
 في الاعتناء عنه في عدم أخذ به بالحديث مع انه راويه قيل ما تقدم وهو انه حمل البيهقي على  
 التساويين والتفرق على انه بالأقوال وقيل اعترك الأخذه للزيادة التي في آخر الحديث لان  
 نصه في الترمذي والشافعي وأبو داود البيعان بالخيار لم يفرقا الا ببيع الخيار فلا يصلح له أن يفرق  
 صاحبه خشية أن يستقبله فلهذا زيادة تسقط خيار المجلس لانه لو كان ثابت لم ينجح أن يستقبله  
 وقيل المراد بالاستقالة فبع البيع بمحكم خيار المجلس قيل هل الاستقالة على الفسخ جبرا  
 بعيد من مقتضى اللسان وقيل اعترك الأخذه لمخالفته العمل على أصله في تقديم العمل على  
 الخبر الصحيح لان أهل العمل لا يهتمون بقدرانهم غير واعى الفسخ في ذلك الخبر فلذلك تركوا  
 الأخذه وقيل لانه حمل الحديث على النسيب في قبول الاستقالة بالفسخ وتكون الاستقالة  
 بالفسخ في المجلس سبعة هذا الحديث وبعد التفرق تفضلا واستعصا \* وعندى أنه لا يصح الاعتماد  
 على كل شيء من هذه التأويلات \* أما الاول فانه حمل التفرق على أنه لا بدان أظهر من حمله على  
 لتفرق الأقوال والعمل بالنظر أولى وأيضا فالتساويان ليس بينهما عقد فاختار ثابت لهما بالاصل

جمعه فيه لاحتمال أن يريد به لهما من يستحق رجوعها اليه (قوله نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 عن بيع الصبرة من القر) لا يعلم مكيها با سكيل المعنى من القر أي بالكيل المعالوم من القر وغير  
 بالمعروف عن المعنى لان التسمية لازم العلم فان مجهول لا يسمى وهذا البيع محرم سواء علم أن أحدهما  
 أكثر أو لم يعلم لتحقق ربا لفضل في الاول واخيه في الثاني اذ لشك في التماثل كتحقق التفاضل  
 والمزاينة وهي تدافع الغير من المتبايعين وحققتها في الاصطلاح بيع معلوم مجهول من جنسه  
 قتال المعلوم بالمجهول لصورة المذكورة في الحديث \* ومثال المجهول بالمجهول ما لو بيعت صبرة صبرة  
 مجهولتي القدر معا والمزاينة محرمة في الربوي وفي غيره لأنه اذا علم أن أحد العوضين أكثر من  
 الآخر مجاز فبالإضافة

### كتاب بيع الخيار

(قوله البيعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يفرقا) اخبره بالشافعي والجهموعلى  
 ثبوت خيار المجلس وحاولوا التفرق على انه لا بدان \* وأحمله أبو حنيفة ومالك مع زوابة مالك قيل





عنه عن ابن عمر قال  
أُتي على أبي مع عبد  
عبد الله بن عمر قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم  
إذا تابع المسافر المسح  
فكل واحد منهما بالخيار  
منهما ما يشاء فإذا  
يعبها عن خيار كان  
بعها عن خيار فقد  
وجب زاد ابن عمر في  
رواية قال نافع فكان  
إذا تابع رجلا فأراد أن  
لا يقبله ثم فشيئاً ثم  
رجع إليه وحدهما  
ابن عمر بن أبي  
وفيه وابن عمر قال  
أجروا وقال الآخرون ثنا  
أحمد بن محمد بن عبد  
الله بن دينار سمع ابن  
عمر يقول قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم كل  
يعن لا يعن بينهما حتى  
تفرقا لا يعن الخيارات  
حدثنا محمد بن نسي قال  
ثنا يحيى بن سعيد عن شعبة  
ح وثنا عمر بن علي قال  
ثنا يحيى بن سعيد وعبد  
الرحمن بن مهدي قال ثنا  
شعبة عن قتادة عن أبي  
الخليل عن عبد الله بن  
الحرف عن حكيم بن حزام  
عن النبي صلى الله عليه  
وسلم قال البيعان بالخيار  
ما لم يفترقا فإن صدقا

[illegible]

(ع) واختلفا في شرط الخيار ولم يميضاه منه فالمالك لبيع جائز ويضر بانه محسب المبيع كما تقدم . قال أحداهما في يجوز البيع ولم يشرط وله الخيار أبدا حتى رد أو يأخذه . وقال الآخر زامى البيع جائز ويسقط الخيار . وقال الثاني أو رخصة وصاحبه البيع فاعدا أو رخصة الألبان يميز في ثلاثة يميز ولا يجوز بعد ثلاث . وقال صاحب الجوز في آجازه . وقال الثاني لا يجوز وان آجازه في الثلاث . وقال الطبري لبيع صحيح . الثمن حال أو بوقت فلما آجازه في الحين أو رده . (قوله في الآخر) فإن غير أحدهما الآخر فتبايعا على ذلك فقد وجب البيع (ع) كل من يقول بخيار المجلس يقول إذا أخيره في المجلس فأختر فقد وجب البيع وإلا لم يفتقر للاستثناء ذلك بهذا اللفظ (قوله كان ابن عمر) مثنى هنية أي شأيسرا يقع التفرق بالآبدان وهو بدل أنه أختبا بالحديث وإن التفرق بالآبدان وهنية تصغير هنية وهنية كمنطلق على كل شيء وضعف الهاء فيها للتصغير (قوله فإن صدقا وبينا) (ط) أي صدقا في الأخبار عن الثمن والمفون وبينا لئيب بورك في الثمن بالخاء وفي المفون بدوام الانتفاع به ومعنى عقت ذهب وتلف ويسقط خيار المجلس فلي هذين لا يكون الحديث أصلا في بيع الخيار (قوله) فإن خيرا أحدهما الآخر فتبايعا على ذلك فقد وجب البيع (ع) كل من يقول بخيار المجلس يقول إذا أخيره في المجلس فأختر فقد وجب البيع وإن لم يفتقر للاستثناء عليه السلام ذلك بهذا اللفظ (ح) فإن خيرا أحدهما صاحبه فسكت لم ينقطع خيار الساكت وفي انقطاع خيار الثاقل قولان لأصحابنا أحدهما الانقطاع لظاهر الحديث (قوله) قام ابن عمر مثنى هنية يروى بتسديد اليا غير يجوز ويروى بتصنيف اليا وزيادة هاء بعدها أي شأيسرا وإنما فعل ذلك ليع التفرق في الآبدان فيلزم البيع ويسقط خيار المجلس وهو بدل أنه أختبا بالحديث وإن التفرق عندهما هو بالآبدان وهنية تصغير هنية وهنية كمنطلق على كل شيء وضعف الهاء فيه للتصغير (قوله) فإن صدقا وبينا) أي صدقا في الأخبار عن

وینا بورك لهما فی بیعهما وان کذا بوركنا عفت بركة بیعهما حدثننا عمرو بن علی ثنا عبد الرحمن بن مهدی قال ثنا حماد عن  
أبي التیاج قال سمعت عبد الله بن الحرث یحدث عن حکیم بن حزام عن النبی صلی الله علیه وسلم یخبره قال سئل عن الججاج

(أحاديث من مجتدع في اليعيم)

[illegible]

فلمن والتمون وبيننا العيب وركب في الدنيا وفي الآخرة وفي التمتع بدوام الانتفاع به ومضى عتقت  
ذهبت وتعتت

( باب من يخدم في اليوم )

(قوله) ذكر رجل لرسول الله صلى الله عليه وسلم انه يفتن عني في البيع (ح) هذا الرجل حمار يبيع الحمار بالمواحدة ابن مقدر عن عمرو بن الوليد ورواه عن ابن جابر شهد احدا وقيل هو ابنه مقدر بن عمرو وكان يفتنهم في العمران وقادحين منتهو كان يشتري مأمومة في بعض معازنه مع النبي صلى الله عليه وسلم في بعض الحمار يبيعها له وعقله لسكن لم يخرج عن التمييز وذكر في الدارقطني انه صار ضرير البصر وانه صلى الله عليه وسلم جعل له عهدا الثلاث اذا كانا كثر ما يبعته في السوق وروى انه صلى الله عليه وسلم جعل له مع ذلك الحمار ثلاثة ايام (ط) ذكر الترمذي الحديث ووفد كرهه ان رجلا كان في عقله ضعف وكان يبيع وان امله اتوا اسي صلى الله عليه وسلم فقالوا هجر عليه يا رسول الله فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اني لا أصبر على البيع فقال يا بعب ههنا لاجل انك ودكر الضاري في التناجيف اذا ابايعت ههنا لاجل انك وانت في كل سنة لفتن على خيار ثلاث ليل (قوله) لاجل انك أي لاجل انك بكسر الحاء وصحيف اللام وبالبااء واحدة (قوله) فسكا يقول ابايع لاجل انك بالياء كان اللام لانه كان التثنية صرح اللام من غير محرم (ع) غبن المسترسل وهو المسترسل ليعينه من اية القيام اذا وقع ولا يلزم الغش (ب) المسترسل هو الذي

ولد حكيم بن حزام في  
 جوف الكعبة وهاهنا مائة  
 وعشرين سنة • وحدنا  
 يحيى بن يحيى ويحيى بن  
 أيوب وقيس • وابن حجر  
 قال يحيى بن يحيى أخبرنا  
 وقال الآخر • وثنا اسمعيل  
 ابن جعفر عن عبد الله بن  
 دينار أنه سمع ابن حجر  
 يقول ذكر رجل لرسول  
 الله صلى الله عليه وسلم  
 أنه يصدع في اليوم فقال  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم من يأتك قل لأحلامه  
 فكان إذا بايع يقول  
 لأخيه • وحدنا أبو بكر  
 ابن أبي شيبة • وثنا  
 سيفان • وثنا محمد بن مني  
 قال ثنا محمد بن جعفر  
 شعبة كلاهما عن عبد الله  
 ابن دينار هذا الاسناد  
 مثله وليس في حديثهما  
 فكان إذا بايع يقول لأخيه •  
 وحدنا يحيى بن يحيى قال  
 قرأت على مالك عن نافع  
 عن ابن عمر أن رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم

موضع الخلاف فقال مالك والشافعي وأبو حنيفة لا قيام له بالنفن وقال البغداديون من المالكية له القيام بالنفن غير المعتاد ودعوه بالثالث وأما سادون الثالث فلا قيام له به لأنه من النفن اليسير الذي اتسم به الجارية وكما لدخول عليه وتجاوب الفريقان آية ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم قال العراقيون بالنفن من كل أموال الناس بالباطل فقال الآخرون قد استثنى منه التجارة عن تراض وهذا عن تراض \* وكذلك أيضا تجاوبوا فهم الحديث فقال البغداديون جعل فيه الخيار للعقود وقال الآخرون هو خاص بهذا الرجل وقد اختلف الأصوليون في القضايا العينية هل تم أم لا (ط) لم يجعل له الخيار في الحديث إلا بشرط حال الحديث حجة لعدم القيام بالنفن إذ لو كان القيام ثابتاً لم يأمر بالشرط بأن يقول لا حلاية وتطرو لوقيل هذه الكلمة اليوم في العقد ثم ظهر العين فقال ابن حبيب توجب القيام بالنفن لمثلها إذا كان شرط أن لا يزبد النفن عن ثمن المثل ولأن تنقص السلعة عنه أن كان قائلاً البائع فصار بمنزلة من شرط وصعاق المبيع فبان خلافه وقال الأكراد يوجب قولها قياما بالنفن \* ثم اختلفوا فقال بعضهم لأنها كانت خاصة بالرجل كما نقسم وقال غيره أنها عامة أن يشترط الخيار ويصدر الشرط بهذه الكلمة فخاص من المامل على الصحة والآخر من الحلاية ما عرّوا أنه قال في لا حلاية واشترط الخيار ثلاثة أيام وقيل انما أمر بقول ذلك ليعلم صاحبه أنه ليس من دى البصرة في البيع فينظر له كما ينظر له (ع) وفي الحديث حجة لا مضاء يبيع من لا يحسن النثر له \* وشراؤه لم يحجر عليه وفيه عندنا خلاف معلوم وكذلك اختلف عبد الله بن ميمون في البيوع يعلم أنه عذبت به وانما أدى بحجر عليه من لا يتببه ويتصرف تصرف من لا يعد المال شيئاً

### ﴿ أحاديث الزهبي عن بيع النمار قبل بدو صلاحها ﴾

لا بصير له بالبيع انتهى (ط) قال الطاهر أنه مراد على ذلك أنه علم بذلك صاحبه (ع) وإن لم يستل من ما كسب قال كان بمنزلة البعوضة عارطاً بها ولا قيام له به كقولنا صاع مغن فيه وإن كان غير بصير بالقعة فهو مومع الخلاف فقال مالك والشافعي وأبو حنيفة لا يبار به وقال البغداديون من المالكية له القيام غير المعتاد ودعوه بالثالث بمعاذ لمربعاً \* كذا مر الحكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم فقال العراقيون بالنفن من كل الناس بالباطل وقال الآخرون قد استثنى منه التجارة عن تراض وهذا عن تراض \* وكذلك أيضاً تجاوبوا فهم الحديث فقال العراقيون جعل فيه الخيار للعقود وقال الآخرون هو خاص بهذا الرجل وقد اختلف الأصوليون في القضايا العينية هل تم أم لا (ب) لم يجعل له الخيار في الحديث إلا بشرط حال الحديث حجة لعدم القيام بالنفن إذ لو كان القيام ثابتاً لم يأمر بالشرط بأن يقول لا حلاية وتطرو لوقيل هذه الكلمة اليوم في العقد ثم ظهر العين فقال ابن حبيب توجب القيام بالنفن لمثلها إذا كان شرط أن لا يزبد النفن عن ثمن المثل ولأن تنقص السلعة عنه أن كان قائلاً البائع فصار بمنزلة من شرط وصعاق المبيع فبان خلافه وقال الأكراد يوجب قولها قياما بالنفن \* ثم اختلفوا فقال بعضهم لأنها كانت خاصة بالرجل كما نقسم وقال غيره أنها عامة أن يشترط الخيار ويصدر الشرط بهذه الكلمة فخاص من المامل على الصحة والآخر من الحلاية ما عرّوا أنه قال في لا حلاية واشترط الخيار ثلاثة أيام وقيل انما أمر بقول ذلك ليعلم صاحبه أنه ليس من دى البصرة في البيع فينظر له كما ينظر له (ع) وفي الحديث حجة لا مضاء يبيع من لا يحسن النثر له \* وشراؤه لم يحجر عليه وفيه عندنا خلاف معلوم وكذلك اختلف عبد الله بن ميمون في البيوع يعلم أنه عذبت به وانما أدى بحجر عليه من لا يتببه ويتصرف تصرف من لا يعد المال شيئاً

### ﴿ باب التمس من سبع النمار قبل بدو صلاحها ﴾



(قوله) من يبيع الخمار حتى يبدو صلاحها (د) من يبدو يظهر وهو بالمعز ووقع في بعض كتب المحققين بالالف في الخط وهو خطأ لأنها تصنف في مثل هذا للناسب وإنما اختلف في إثباتها في مثل زيد يبدو والاختيار حذفها أيضا (قوله حتى يبدو) (هـ) قلت (و) غيا التي في هذا الطريق يبدو الصلاح وغيا في الآخر بالزهر وهما بمعنى وبأن تفسير الصلاح وظاهره أن بدو صلاح بعض الحائض لا يكفي في بيع جميعه لأن الذي نهى عن بيعه هو الذي بدو صلاحه وبه قال العلماء والمذهب أن بدو صلاح بعض الحائض كاف في بيع جميعه وإنما اختلف في غيره من حوائط البلد وفيه ثلاثة أقوال ثالثها المشهور يكفي في بيع ما جازره لا في بيع ما بعده عنه (قوله) نهى البائع والمبتاع (هـ) قلت (و) نهى المبتاع عن أن يضر بماله ولو باع من أن يأخذ مال أخيه بغير عوض يقابله إذا هلك الثمر كما قال صلى الله عليه وسلم وأرأيت أن يمنع الله الفرة بمرأخذ أحدكم مال أخيه (م) واختلف في نهى عن بيع الخمار قبل بدو الصلاح فقال الثوري وابن أبي ليلى لا يجوز وأن شرط الجذ (و) وقال أبو حنيفة هو على الجذ بمعنى بيعها إذا ظهرت وإن لم يور وعلى المشتري الجذ قال لأن بشرط التيقه فيفسد البيع ويمنعنا على أقسام الأول فإن كان على التيقه امتنع (و) قلت (و) قال الإمام في كتابه الكبير إجماعا وقال اللخمي هذا إن شرط أن المصينة من المشتري أو من البائع والبيع بدو لانه تارة يعاونارة سغاوان كانت المصينة من البائع والبيع بغير نقد جاز (و) المازري وفي المذهب ما يشير إلى خلاف في هذا الأصل وإن فيه قولين شهيرين وهي مسئلة كتاب الأكرية كراه الأرض للفرقة على أن يذهب عنها الماء وبها قولان لأن القدم وغيره الباجي والخلاف في منع بيع الخمار قبل بدو صلاحها على التيقه الأمر وي عن زيد ابن أبي حبيب في المرة (ع) والثاني أنه يبيعها على شرط الجذ وهو عندنا جائز وعن الثوري وابن أبي ليلى لا يجوز بيع الخمار قبل بدو صلاحها وإن شرط الجذ (و) قلت (و) الجواز هو نص المدونة وغيرها (و) اللخمي في (أ) لم لأول بشرط باو غ الثمن ينتفع به وإن محتاج إلى يده وأن لا يتألا أكثر من البلد على ذلك لا يجوز لانه فساد (و) قلت (و) الجواز هو نص المدونة (و) قلت (و) لا أعني ذلك لا كثر (و) نهى عن قطع الأصل وتقليه (ع) والثالث أن يشرى على السكت يحمل بعض شيوعها المدونة

نهى عن بيع الخمار حتى يبدو صلاحها  
البائع والمبتاع (هـ) حدثنا  
ابن عمر ثأني ثنا عبد الله  
عن نافع عن ابن عمر عن  
الذي صلى الله عليه وسلم  
مثله (و) حدثني علي بن  
حجر السدي وزهير بن  
حرب قالنا اسمعيل عن  
أبوب من نافع عن ابن  
عمر أن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم نهى عن

(قوله) حتى يبدو صلاحها (د) أي يظهر وهو غير موز (ح) أو يقع في بعض كتب المحققين بالالف في الخط وهو خطأ لأنها تصنف في مثل هذا للناسب وإنما اختلف في إثباتها في مثل زيد يبدو والاختيار حذفها أيضا (ب) وظ هو الحديث بدو صلاح بعض الحائض لا يكفي في بيع جميعه لأن الذي نهى عن بيعه هو الذي بدو صلاحه وبه قال بعض العلماء والمذهب أن بدو صلاح بعض الحائض كاف في بيع جميعه وإنما اختلف في غيره من حوائط البلد وفيه ثلاثة أقوال ثالثها المشهور يكفي في بيع ما جازره لا في بيع ما بعده عنه (قوله) نهى البائع والمبتاع (هـ) قلت (و) نهى المبتاع عن أن يضر بماله ولو باع من أن يأخذ مال أخيه بغير عوض يقابله إذا هلك الثمر كما قال صلى الله عليه وسلم وأرأيت أن يمنع الله الفرة بمرأخذ أحدكم مال أخيه (م) واختلف في نهى عن بيع الخمار قبل بدو الصلاح فقال الثوري وابن أبي ليلى لا يجوز وأن شرط الجذ (و) وقال أبو حنيفة هو على الجذ بمعنى بيعها إذا ظهرت وإن لم يور وعلى المشتري الجذ قال لأن بشرط التيقه فيفسد البيع ويمنعنا على أقسام الأول فإن كان على التيقه امتنع (و) قلت (و) قال الإمام في كتابه الكبير إجماعا وقال اللخمي هذا إن شرط أن المصينة من المشتري أو من البائع والبيع بدو لانه تارة يعاونارة سغاوان كانت المصينة من البائع والبيع بغير نقد جاز (و) المازري وفي المذهب ما يشير إلى خلاف في هذا الأصل وإن فيه قولين شهيرين وهي مسئلة كتاب الأكرية كراه الأرض للفرقة على أن يذهب عنها الماء وبها قولان لأن القدم وغيره الباجي والخلاف في منع بيع الخمار قبل بدو صلاحها على التيقه الأمر وي عن زيد ابن أبي حبيب في المرة (ع) والثاني أنه يبيعها على شرط الجذ وهو عندنا جائز وعن الثوري وابن أبي ليلى لا يجوز بيع الخمار قبل بدو صلاحها وإن شرط الجذ (و) قلت (و) الجواز هو نص المدونة وغيرها (و) اللخمي في (أ) لم لأول بشرط باو غ الثمن ينتفع به وإن محتاج إلى يده وأن لا يتألا أكثر من البلد على ذلك لا يجوز لانه فساد (و) قلت (و) الجواز هو نص المدونة (و) قلت (و) لا أعني ذلك لا كثر (و) نهى عن قطع الأصل وتقليه (ع) والثالث أن يشرى على السكت يحمل بعض شيوعها المدونة

على الجواز ويجهل الآن وجهه والذهب المنع وحكى الجواز عن الخالف (م) قال ابن حبيب هو على الجذ حتى يشترط التيقية وقال أبو حنيفة النبي على التسبب فأجاز ثراها إذا ظهرت وان لم تؤمر ويجهل على الجذ قال الآن يشترط تيقينها فيفسد البيع **قلت** بعض المسئلة في المدونة ومن اشترى غرامه وزده قبل ان يراه فالباع جاز إذا لم يشترط تركه الى زهائه وشبهه الحامل لها على الجواز هو اللغمي لانه اذا لم يشترط تركه تدخل فيه صورة شرط الجذ وصورة السكت (م) واحتج للبع بأن ابي عن البيع حتى يزهي تدخل فيه صورة شرط الجذ وصورة السكت خرجت صورة شرط الجذ باتفاق على الجواز وبقيت صورة السكت على أصل المنع ومن جهة المعنى ان صورة السكت دائرة بين الأصلين المتفق عليهما وهما صورتان شرط الجذ وصورة شرط التيقية هراى شخضاتها الى صورة شرط الجذ اقرب لان الأصل في الثمن والمقنون المناجزة حتى يشترط التأخير أو يكون هو العادة وإذا كان الأصل المناجزة فالسكت لا يقتضى التيقية وإيضا فان التيقية انما يقع بملك العبير دون شرط فالباع أن لا يبقها في محله اذ لم يشترط عليه ويصير بمنزلة من باع صبرة طعام في داره فأراد المشتري إتمامها في الباز فليس له ذلك باتفاق وكان من مع رأي ان العادة في الثمار باؤها الى الطيب فصار ذلك كالشترط ولو ان الصبرة اشترت بدين نعدت لم يباعه قبل البيع لم يكلف المتابع قتلها وصارت كالشترط ابقاؤها الى الزمن المتأخر عليها **قلت** صورة السكت هي من صور احتمال العقد العصة والعصاة والمشهور من مذهب ابن امام حمله على العصاد من عليه في كتاب الرواحل خلافا لابن حبيب وأشبه في ذلك وهما الخلاف دعوى أحد المتعاقدين العصة والآحر العصاد فان المشهور ان القول قول مدعى العصة وشيخه الذي رأى انها الى شرط الجذ اقرب لان الأصل المناجزة هو اللغمي وهذا الذي وجه به الجواز سبقه ابن محرز **وقال** ابن رتبة اذا وقع على السكت فصح الآن بعهده الما ترى قبل ان يعثر عليه لا يبيحه تبين انه اشتراه على الجذ

**قلت** (ع) وأما بيع الثمار بعد لزومها على السكت فمدى ما يجب التيقية وعداى حية يجب القطع وان بيعت بشرط التيقية فعند الجوز وعند أى حية يتبع لالهاء الحادث غير موجود فلا يصح العقد عليه **قلت** فان قيل لم حلت السكت قبل الزهو - الى الجذ وحده - وبه لا ريب على التيقية **قلت** قيل لان ملكا أو عاصبا أو أن العادة مطردة لا نالته ترى بعد الزهو التيقية حتى يصير في حله صلح فيه ادخارها لحمل عهده الاطلاق على اعادة ولم تجز بدله عاده قبل الزهو **وقال** ابن رتبة ان شرط التيقية بعد الزهو فله الحديث لانه مهي عز بيع حتى يزهي فاد ارجح جار لبيع على

من البائع وبيع بغير نقد جاز المازرى في المذهب ما يشترى الخلاف في هذا ذهب وابيه بولين شوبرن وهي مسئلة كتاب الاكرية كراه الارض الفرقة على أن يذهب عنها الما فيها قول لابن العاصم وغيره الثاني أن يشترى على الجذ وهو عند جاز اللغمي بشرط بلوغه حد استيعاب ان يحتاج الى بيعه وان لا يبالأهل البلد على ذلك والالم يجر لانه فساد لثالث ان يشترى على السكة فله من شيوع المسدنة على الجواز ويجهل الآن وجهه والذهب المنع وحكى الجواز عن الخالف (م) **قلت** (ب) هي من صور احتمال العقد العصة والعصاة والمشهور من مذهب ابن امام حمله على العصاد من عليه في كتاب الرواحل خلافا لابن حبيب وأشبه في ذلك وهما الخلاف دعوى أحد المتعاقدين العصة والآحر العصاد فان المشهور ان القول قول مدعى العصة وشيخه الذي رأى انها الى شرط الجذ اقرب لان الأصل المناجزة هو اللغمي وهذا الذي وجه به الجواز سبقه ابن محرز **وقال** ابن رتبة اذا وقع على السكت فصح الآن بعهده الما ترى قبل ان يعثر عليه لا يبيحه تبين انه اشتراه على الجذ

الاطلاق (قوله حتى زهو) (م) قال ابن الاعراب يقال زها الغل ثلاثا اذا ظهرت ثمرة وأزهي  
رباعيا اذا احرأوا صغر وقال غيره زها الثلاث خطأ • وقال الأصمعي لا يقال الثلاث في الغل  
وحكى أبو زيد الوحيين (قوله وعن السبيل حتى يبض) أي يستدبحه (ع) فرق صلى الله عليه  
وسلم فأجاز بيع الثمار بأول الطيب ولم يعزه في الزرع حتى يتم طيبه لأن الثمار تؤكل غالبا من أول  
الطيب والزرع لا يؤكل غالبا إلا بعد الطيب • قلت • بدو صلاح لزرع أن يبض كما ذكر  
ويلحق في ذلك الثول والحصى والعنبر • واختلف ادابيع شيء من ذلك بعد أن أمرك وقبل أن  
يبض ويبض فقال ابن عبد الحكم يفسح كالزروع قبل بدو صلاحه • وقال ابن القاسم  
يعور بالبض ويعصى ذلك بدو صلاح العسل والقضب اذا بلغ أن يرى لم يكن في ذلك فساد  
وصلاح العشاء والعنبر أن يتقرب إلى بدو صلاحه ولم يفسح بهاد كراصف عن أشبه أن  
يؤكل قوسا • أصبع هو ما يشبه البطيخ وأما المعاصر فلا • ابن حبيب أن يبضوا إلى الأصغر وأول ذلك  
في المواز به يباع اذا بلغ في ثمرة قبل أن يطيب واه لا يطيب حتى يزرع • الباسي يعني ادانها تمام  
الضخ وصلاح لقول ادابيع أن يتقرب به في الحال ولم يكن في قلمه فساد وصلاح قصب السكر طيبه  
وألا يكون في كسره فساد (قوله تؤمر العاهة) (ع) لعاهة الآفة نصيب الثمار لزرع تنسده  
• الخليل العاهة اللثة نصيب الرزيع لئلا • قال غيره الآفة نصيب المال • قلت • وبدو صلاح  
دليل خلاصه من الآفة (قوله في الآخر وصلاحه حبه وصمرته) • قلت • • فسر ابن المحاسب  
بدو صلاح الثمرة ظهور الخلاوة فيها والخلاوة في الخفية لا تارة تارة ولكن لا يحفظ • • برار هو  
يعبور الخلاوة لا تقسمين واعاوض لفظ الخلاوة في التين وهي الحديث أن بدو الصلاح انما هو  
ظهور هذه المعاني في الثمر لا بصور الوقت الذي يكون فيه ذلك • وذهب عن المعاني إلى أن  
الاستدراك بالزمان فادأحضرك ذلك وقت جاز السع وعلى أنه باهور تلك المعاني فصلاح كل ثمرة  
بحسب صلاح الثمرة المتقدم وصلاح لتين ظهور الخلاوة به مع طهر السواد في أسوده والباصر  
في أي صه وصلاح لعب في طعمه ولونه وصلاح لرتوب أن يبضوا إلى الحداد اساحي والجور  
والجور والعنبر ثمرة لزرع أي أن يستدبحه وصلاح الورق الداعمين وماثر سراج بيع

بيع الغل حتى زهو وعن  
السبيل حتى يبض وتؤمر  
العاهة هي البائع والمشتري  
• حدثني رهبر بن حرب  
قال ثنا جرير عن يحيى بن  
سعيد بن زافع عن ابن عمر  
قال قال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم لا تباعوا  
التمر حتى بدو صلاحه  
ويذهب عنه الآفة قال  
يبس وصلاحه حبه  
وصمرته • حدثنا محمد  
ابن منسى وابن أبي عمير

ابن حبه • لان لعاهة الخادن غير موحد فلا يصح العفا عليه ودليل مالك الحديث لا يبيع من  
البيع حتى ترعى فادأره جاز البيع على الإطلاق (قوله حتى زهو) (م) ابن الاعراب يقال  
رها المعن ثلاثا اذا ظهرت ثمرة وهي رباعيا اذا احرأوا صغر وقال غيره رها الثلاث خطأ • وقال  
الأصمعي لا يقال الثلاث في الغل وحكى أبو زيد الوحيين (قوله حتى يبض) أي يستدبحه ويلحق  
به في ذلك الثول والحصى والعنبر • واختلف ادابيع شيء من ذلك بعد أن أمرك وقبل أن يبض  
ويبض فقال ابن عبد الحكم يفسح كالزروع قبل بدو صلاحه وقال ابن القاسم يبرت بالبض  
ويعصى ذلك بدو صلاحه • قلت • ادأله أي لم يكن في ذلك فساد وصلاح قصب السكر طيبه  
والقوس أن يتقرب إلى بدو صلاحه ولم يفسح بهاد كراصف عن أشبه أن يبضوا إلى الأصغر وأول ذلك  
في المواز به يباع اذا بلغ في ثمرة قبل أن يطيب واه لا يطيب حتى يزرع • الباسي يعني ادانها تمام  
الضخ وصلاح لقول ادابيع أن يتقرب به في الحال ولم يكن في قلمه فساد وصلاح قصب السكر طيبه  
وألا يكون في كسره فساد (قوله تؤمر العاهة) (ع) لعاهة الآفة نصيب الثمار لزرع تنسده  
• الخليل العاهة اللثة نصيب الرزيع لئلا • قال غيره الآفة نصيب المال • قلت • وبدو صلاح  
دليل خلاصه من الآفة (قوله في الآخر وصلاحه حبه وصمرته) • قلت • • فسر ابن المحاسب  
بدو صلاح الثمرة ظهور الخلاوة فيها والخلاوة في الخفية لا تارة تارة ولكن لا يحفظ • • برار هو  
يعبور الخلاوة لا تقسمين واعاوض لفظ الخلاوة في التين وهي الحديث أن بدو الصلاح انما هو  
ظهور هذه المعاني في الثمر لا بصور الوقت الذي يكون فيه ذلك • وذهب عن المعاني إلى أن  
الاستدراك بالزمان فادأحضرك ذلك وقت جاز السع وعلى أنه باهور تلك المعاني فصلاح كل ثمرة  
بحسب صلاح الثمرة المتقدم وصلاح لتين ظهور الخلاوة به مع طهر السواد في أسوده والباصر  
في أي صه وصلاح لعب في طعمه ولونه وصلاح لرتوب أن يبضوا إلى الحداد اساحي والجور  
والجور والعنبر ثمرة لزرع أي أن يستدبحه وصلاح الورق الداعمين وماثر سراج بيع



در بدل عتله حتی پسر ره خدائنا ابوکریم محمد بن العلاء (۷۰۴) قال لنا محمد بن فضیل عن ابيه عن ابن ابي نعيم عن

والخزير طريق لمرة الغدير وهذا التعبير وإن كان من الرجل فقد أقره ابن عباس عليه وأقره  
كقوله (قوله) نبي عن بيع الثمر بالتمر وأرخص في العربية (قلت) (ب) ياء الكلام على فلتان  
شاهدته تعالى (قوله) في الآخر نبي عن الزانية (ط) الزانية مفاعلة من الزين والزين الدفع الشديد  
ومنه سند الزانية يعني ملائكة البر لا هم زينون السكرة فها أي يدفعونهم ومنه قيل للحرب زينون  
لأنهم دفع أبناءه إلى الموت ومنه ما قاله زبون إذا كانت تدفع بالها عن الحب ومعنى بيع الزانية  
من هذا الوجه لأن كلام التبايعين زين الآخر أي يدفعه عن حقه بما يزاد منه فإذا وقف  
أحد معاً على ما يكرهه فمما يصرص أحد معاً على دفع البيع ويصرص الآخر على إضائه وهذا  
يشبه تسمية ما يؤخذ من العيب أو تملأ فيه من التنازع فتول أرشت بين العوم تأريشاً إذا  
أفسد بينهم وتنازعوا (قوله) والزانية أن يباع ثمر الغدير بالتمر وفي الآخر أن يباع لكرم  
بازيد كيلوا وفي الآخر أن يباع الزرع الحنطة كيلاً (د) صرها في الأمهات التفسير المختلفة وهي  
وإن كان بعضها أوسع من بعض فجميعها أصل واحد ومنه أهل المذهب فيها أنها بيع مجهول  
بمجهول من حقه وبيع معلوم بمجهول من جنسه فبيع معلوم بمجهول من جنسه ما منم من بيع  
التمر بالكيلوا والزرع الحنطة كيلاً لأن الجنس رويهم لبيع لهما والمزانية أمالها  
فقد تحذف الساواة ويتناولوا الشك في الربا كصحة وأما الزانية فلو جرد معادها لأن كلام  
المقاييس يدفع الآخر كصحة ولها شرط اتحاد الجنس لأن الجنس إذا تعد انصرف لغيره إلى  
لغة الكثرة فكل واحد يقوله ما أخذ أو كثر وقد عرفت صاحبنا وإن كان الجنس غير روي  
حرم لبيع للزانية فقط وتقرر هلما تقدم في الوجه الثاني لكن إذا تحقق العسل فيها ليس روي  
جائز بهدراً المقرون وهو العسل لظهوره (ع) ما فسر به المزانية في الحديث هو أحد  
أقسامه وقد عسرهما في الموطأ وأوسع فقال كل خزان لا يملك كيله ولا وزنه ولا عدده  
في بيع نبي من السكر والموزون في آخر ما ذكر في الموطأ من أنواع لمخاطرة ابن حبيب الزين  
انطمار وقبر الدرع كمنه دفع عن لبيع الثمر عن وعن معره النساوي عرفت تفسيرها في  
الحديث بما ذكرنا كان من النبي صلى الله عليه وسلم فلا ينبغي العدول عنه وإن كان من الراوي  
مفكك به من فوما ذكر من أنه أحد أنواع المزانية إن عني بأنه أحد أنواعها من حيث أنه لا يتناول  
البيع المعلوم بالمجهول لقوله لا كيلاً فإنه إذا استع بيع المعلوم بالمجهول استع بيع المجهول بالمجهول  
بقية أخرى وإن عني بأحد أنواعها من حيث أنه لا يتناول إلا الروي فأمادك من حيث اللفظ

أبي هريرة قال قال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
لا تبناؤا الخمار حتى يبدو  
صلاحها حدثنا يحيى بن  
يحيى قال أخبرنا -فيان-  
ابن عيينة عن الزهري ح  
وفنا ابن عمر زهير بن  
حرب واللفظ لها قال ثنا  
سفيان عن الزهري عن  
سالم عن ابن عمر أن النبي  
صلى الله عليه وسلم نهى  
عن بيع الخمر حتى يبدو  
صلاحه وعن يسع الخمر  
ما قال ابن عمر وحدثنا  
زبد بن ثابت قال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
رخس في سعة العراب زاد  
ابن جرير وابنهان تاع  
\* وحدثني أبو الطاهر  
وحدة واللفظ لخرملة  
قالا أخبرنا ابن وهب قال  
أخبرني يونس عن ابن  
شهاب قال حدثني سعيد  
ابن السيب وأبو سلمة بن  
عبد الرحمن أن أبا هريرة  
قال قال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم لا تبناؤا  
الخمر حتى يبدو صلاحه  
ولا تبناؤا الخمر ما قال ابن  
شهاب وحدثني سالم بن  
عبد الله بن عمر عن أبيه  
عن النبي صلى الله عليه  
وسلم مثله سواء \* وحدثني  
محمد بن رافع قال سألت

قال لما اليك عن عقيل عن زين بن وهب عن سعيد بن ابي اسحق عن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع المزانية والمخالفة  
والريوة ان جاء ثم نذر ياتر

وأما من حيث المعنى فإنه يتناول خبر الزبي الذي يقع فيه الزبانية في المعنى الذي قررناه في الامام في الوجه الثاني المتقدم فتفسير العلماء الزبانية ليس باعم من تفسيره صلى الله عليه وسلم بل هو مساو له **(قوله)** قيل في امتنع بيع المجهول بالمعلوم من جنسه وجزاها كان من غير جنسه كما في باب الجزاء لانهم جعلوا من المجهول في الفرق **(قوله)** في الجزاء اذا بيع بما هو من جنسه من حيث هو لا من حيث هو كالقابل له في المعاوضة معلوما أو مجهولا لان كلام المتبايعين يقتضيه ان يعطى اقل مما احده ولذلك سمي مزبانية من الزين وهو اللدع وكل واحد من المتبايعين يدفع الآخر عن مقتضاه ومطلوبه بخلاف ما اذا كان الموضع من غير جنسه وادارتعت للمداغة في بيع الزبانية حازا لبيع وارتفاعها يكون بوجهين أحدهما اذا سلم أن أحد الموضين أكثر مما يجوز لبيع لانتفاع وصف الزبانية لانه أيضا يصير يومئذ بيع معلوم معلوم ولثاني اذا دخل أحد الموضين صنعة معتبرة فإنه أيضا يجوز لبيع لانتفاع الزبانية لانه يصير المقصود الصنعة فببره الصنعة المستبرة كانه حسن آخر فان كانت الصنعة غير معتبرة لم يجر البيع ولهذا المعنى أجاز في كتاب ابن المواز بيع نور نحاس نحاس ومنع في السلم الثالث من اللدع فبيع الملووس بالنحاس واستسكه الأئمة لانه بيع مصنوع في المشتتين ومزق بانه انما يبيع الملووس بالنحاس لانه صنعة في الملووس والذي يبيع المزبانية انما هي الصنعة المستبرة كالتى في التور وهذا اذا كان البيع نقدا أو كان لاجل وتقدم المنوع وان تقدم غير المنوع فان كان الاجل قبله لا يمكن أن يصنع به الموضع الذي يماهله حار والامتنع **(قوله)** نهى عن المحاقلة والمحاقلة أن يباع الزرع بالتمح واستكره لارض بالتمح **(قوله)** في المحاقلة من الحقل (م) وأخطأ قال بعض أهل اللغة هو اسم للزرع الأخضر والارض التي يزرع بها منه قوله صلى الله عليه وسلم لا تضار ما تصون بمحلقكم أي يزرعكم ومنه المثل لا تثبت البقلة إلا الحقله وهي التي تسمى في العراق السراج فتفسير المحاقلة يدل على ذلك لا بما علة وبذلك فسرها أبو عبد الله ومن أئمة اللغة قال المحاقلة بيع الطعام في سنه بالبر وتفسيرها أنها استكره الأرض بالتمح هو على الحقل الأرض التي يزرع وكذا الأرض بالتمح أو يزرع مما يخرج منها عندنا ممنوع ويأى الكلام لسان شاء الله تعالى

### كتاب العربية

(م) احتج في حقيقة العربية ففندنا اتهامه القرمي به فبه صاحب به في الجنداء قال القاضي هي التبعة يبيع صاحبها طباقة الى الجنداء على ما وقع في حديثهم شكوا انهم لا يزرع عندهم وعندهم فعل أقواتهم من الخرفاء رخص لهم أن يشترى بذلك لحر الرطب لما ختم اليه وقال أبو حنيفة حنسه (ب) ارتفاع لزبانية يكون بينين اذا علم أن أحد الموضين أكثر والثاني اذا دخله صنعة معتبرة صار كمنس آخر بخلاف الصنعة البرة لمد الاجاز في كتاب ابن المواز بيع نور نحاس ومنع في السلم الثالث من المدونة بيع الملووس بالنحاس واستسكه الأئمة لانه لا يبيع ممنوع في المشتتين ومزق بقله الصنعة بخلاف التور وهذا اذا كان البيع نقدا أو كان لاجل وتقدم المنوع وزعم غير المنوع فان كان الاجل قبله لا يمكن أن يصنع فيه العرض الذي يقاد به جاز والامتنع **(قوله)** نهى عن المحاقلة هي مفاعلة ما خرفت من الحقل (ح) وأخطأ قال بعض أهل اللغة هو اسم للزرع الأخضر والارض التي يزرع فيها **(قوله)** أن يباع الزرع بالتمح واستكره الأرض بالتمح لأول فسرها أبو عبد الله قال المحاقلة بيع الطعام في سنه بالبر والثاني معنى على أن الحقل الأرض التي يزرع

والمحاقلة أن يباع الزرع  
بالتمح واستكره الأرض  
بالتمح قالوا حنيفة سالم  
ابن عبد الله



[illegible]



أخبرنا هشيم عن يحيى بن سعيد هذا الأسناد قبل أن قال والعروة الخلة تجعل القوم في موضع آخر صهاجرًا وحدثنا أحمد بن روح  
ابن المهاجر قال نا الباق عن يحيى بن سعيد عن نافع عن عبد الله بن عمر قال حدثني زيد بن ثابت أن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم رخص في بيع المرأة بغير صهاجر قال يحيى الرية أن يشتري الرجل ثمر الغلات لطعام أهل وطبا بغير صهاجر • وحدثنا  
ابن مبرق قال نا أبو قال نا عبيد الله قال حدثني نافع عن ابن عمر عن زيد بن ثابت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص في  
المرأى أن تباع بغير صهاجر • وحدثنا ابن مثنى قال نا يحيى بن سعيد عن عبيد الله هذا الأسناد وقال أنق حذ بغير صهاجر وحدثنا  
أبو الربيع وأبو كامل قال نا حجاج وحديثه على بن حجر قال نا معمر بن كلاب عن أبيوب عن نافع هذا الأسناد أن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم رخص في بيع المرأى بغير صهاجر (٢٠٨) • وحدثنا عبد الله بن مسلمة لقيني قال نا سليمان بن

ذلك شروط مشهورة في كتب الفتنه (قوله عن بشير) بضم الباء ابن يسار بالسين المهملة  
(قوله عن بعض اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم) أى عن جامعهم ثم ذكر بعضهم فقال منهم  
سهر بن أى حقه بنع الحاء المهملة واسكان لثاء اللام واسم أبى حقه عبد الله بن ساعده وقيل عاصم  
ابن اسعد وكنيته سهيل أبو يحيى وقيل أبو محمد نوفى النبي صلى الله عليه وسلم وهو ابن ثمان سنين  
رقى حسنا الاساد اذ سمع من ثقات حوزان يحذف بعضهم روى عن بعضهم (قوله من اهل  
دراهم) يعنى بنى حارثة والمراد بالذرية لعله (قوله فذكر مثل حديث سليمان بن بلال) الداكر  
هو شفيق الذى هو فى درجة سليمان بن بلال (قوله غر ابن اسحق وابن المنى حمله مكان الربا  
الزبن) وقال ابن أى عمراى باعنى ان أى عمر ربيع اسحق قال فى رواية ذلك الربا كما سبق فى رواية  
سليمان بن بلال واما اسحق وابن أى شفى فقال ذلك الزبن وهو بضع رابى وكتاب الموحدة بسدها  
فون أصل الزبن الدرع (قوله فباور حمله على أى فى حقه) فمثلت داود) اختلف قول مالك  
فنه عن فى المشهور رساله حكم على حقه ارق وقال يسابىجور فى خمسة وانما يسابىجور فباور لانه

عن حنيفة قال سمعنا من يحيى بن عيسى قال قرأت على مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن  
 المزينة والمزينة يسع النمر بالتمر كيلا ويسع السكر بالزبيب كيلا • حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ومحمد بن عبد الله بن عمار قال سمعنا  
 ابن عمر ثنا عبيد الله عن نافع أن عبد الله أخبرنا أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن المزينة والمزينة يسع النمر بالتمر كيلا  
 ويسع العنب بالزبيب كيلا ويسع الزرع بالخطئة (٢٠٩)

عبيد الله بهذا الاسناد  
 له • حدثني يحيى بن معين  
 وهرون بن عبد الله  
 وحسين بن عيسى قالوا ثنا  
 أبو أسامة ثنا عبيد الله عن  
 نافع عن ابن عمر قال نهى  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم عن المزينة والمزينة  
 يسع النمر بالتمر كيلا  
 ويسع الزبيب بالعنب كيلا  
 وعن كل نمر مفرصه  
 • حدثنا علي بن حجر  
 السعدي وزهر بن حرب  
 قالنا سمعنا وهو اس  
 ابراهيم عن أبيه عن نافع  
 عن ابن عمر أن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم نهى  
 عن المزينة والمزينة أن  
 يسع مائة رؤس النمل  
 بقر كبد مسمى زادني  
 وان شئت فقل • ورواه  
 أبو زرعة وأبو كاهن

في التمر وكل ما ليس ويتحر كالزبيب وغيره (ط) وهو الأول لأن النمل الصالح هو في التمر واتعوا  
 على الخلق الزبيب به ولا سبب للخافه الا انه في معنى النمر فليصق به كل ما ليس ويدنو • قلت •  
 نعمهما في كل ما ليس ويدنو المشهور وقصرها على النمر والزبيب رواه محمد • وقال محمد  
 يجوز في كل ما يدنو ويكره فلا يدنو قال في المدونة وما يدنو من الرطب ولا يذوب من العنب  
 بمنزلة خضر العوا • كما لا يستري بالحرس • واختلف قول مالك في المشهور وعنه الحكم على  
 خمسة أوسق فأدنى اتباعا لما وجد عليه العمل ولأن الخمسة أول مقدار للمال لكثير الذي يجب فيه  
 الزكاة من هذا الجنس فقصر الفرق بين المال له على شرائها فإذا زاد عليها خرج إلى المال الكثير  
 الذي يطلب فيه التبرع ما فيه من المزينة وقد يكون هذا القدر هو الذي جرى العرف عندهم عليه  
 وقال أيضا لا يجوز في الخمسة وأما يجوز في ما دون له المحقق لأن الخمسة مفرع فيها الثلث (م) قال بعض  
 الفضلاء إن الراوي شك في الخمسة فادونها ولا وجه لتعلق فيادون الخمسة بالحديث لكن وقع في بعض  
 الطرق أربعة أوسق فوجب الاتهاء إلى هذا المتفق وأسقط الزائد وإن هذا الحديث ذهب إلى  
 المنسرد وأثره المزي لثاني أن يقول به وذكر ابن لقمان أنه احتلف قول النشائي في ذلك (ع)  
 والتعدي بهذا العدد إنما هو إذا اشترت بغير صهار أو ما إذا اشترت بملعين والعرض جاز فيهما  
 وغيره أن يشترها وإن كانتا أكثر من خمسة أوسق

فصل (ف) والعربة عطية فشرطها الحوز كسائر المطالبات واحتلف في ميثم حوزها فقال  
 ابن حبيب بمجموع أمر من ظهر في الثمرة بالبار وحوزا رقاب وهو مذهب المدونة عند بعضهم  
 وقيل أحدهما كاف • واحتلف في زكاة لمرية وسبقها وأجلاء ما في المدونة • كل ذلك على  
 المعري بخلاف لمية فان زكاتها على الموهوب وقال أكارأصح مالك ذلك على من أعربته  
 كالميت وهذا الخلاف إنما هو إذا أعرب قبل الزهر وأما إذا أعربت بعد الزهر فالزكاة على رب  
 الحائط لأنه إنما أعرب بعد أن وجبت عليه الزكاة

المحقق (ع) دل الحديث على الزخمة فيما يكمل فصح به لأحمد لأنه وإن قدمه بها للتمر وكل ما ليس  
 ويدنو كالزبيب وغيره (ب) وهو المشهور وقصرها على النمر والزبيب رواه محمد وقال محمد يجوز  
 في كل ما يدنو ويكره فلا يدنو • علم أن المعري عطية فشرطها الحوز كسائر المطالبات • واحتلف  
 في ميثم حوزها فقال ابن حبيب بمجموع أمر من ظهر في الثمرة بالبار وحوزا رقاب وهو مذهب  
 المدونة عندهم وقيل أحدهما كاف • واحتلف في زكاة المعري وسبقها وأجلاء ما في المدونة • كل ذلك على  
 المعري بخلاف لمية فان زكاتها على الموهوب • وعلم أن أكارأصح مالك ذلك على من أعربته  
 كالميت وهذا الخلاف إنما هو إذا أعرب قبل الزهر وأما إذا أعربت بعد الزهر فالزكاة

قالنا سمعنا أن أبا  
 أسامة • ورواه  
 ابن عبد صالح وحدثني  
 محمد بن روح أخبرنا الثالث  
 عن نافع بن عبد الله بن عمر  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم أنه نهى أن يسع  
 نمر ما كان من الحوز

( ٢٧ - شرح الأبى والنسوى - رابع ) كيلوا كل كرم ما يسعه زبيب كي زوا • عا • يسعه كيل طعام  
 نهى عن ذلك كله في رواية توبة أو كافي • ورواه أبو الطاهر قال أخبرنا ابن وهب قال حدثني يونس ح وحدثنا ابن رافع  
 قال أخبرنا ابن أبي هيثم قال أخبرني الفضال • وحدثني سويد بن سعيد • ثنا حمص بن ميسرة قال حدثني وسى بن حنيفة  
 كلهم عن نافع بهذا الاسناد نحو حديثهم • حدثنا يحيى بن عيسى قال قرأت على مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن

## ﴿أحاديث إذا بيع الخاطئ لمن تكون الثمرة﴾

(قوله من باع غنلا قد أرب) (ع) الإبر والتدكير والقاح بمعنى وهو أن يحصل في طلع الغنلة شيء من طلع غنلا أو يطلق عليها حرف سقوطه يقال منه أربت أبرة بكسر الباء وضه أو يقال أيضا أرب بالتشديد تأبرا ككلمت تكلميا \* وقال ابن حبيب الإبر شق الطلع عن الثمرة والحديث يدل على جواز زكرك لفضل وغيرها ولا خلاف فيه وقد كان صلى الله عليه وسلم قال لا نصار لا عليكم أن لا تعملوا فتركوا التدكير فقصت الخبر فقال صلى الله عليه وسلم أتم أعلم ما من دنياكم وما حدثكم به عن الله فهو حق وإبر الفضل ما تقدم وإبر غيرها من الفار عقد ثمره وشاب ما نبث وسقوط ما يسقط من نوره الأمايد كرمته لحكمه حكم لفضل \* واحتاتف في إبر الزرع قبيل ظهوره من الأرض وقيل إبرا كه (قوله ثمرها للبايع الآن يشترط المبيع) (م) جعلها لتكون للبايع الإبر شرط يدل أنها في صورة السكت للبايع \* واحتلف ادلم توبر فقال مالك هي للبايع وقال أبو حنيفة للبايع واستدل مالك بدليل الخطاب من الحديث لأنه إنما جعل المبيع للبايع الإبر فهي أدلم توبر للبايع وأيضاً ذلك يظهر من الشرح حين الأمانة وقيل لوضع للبايع ومعد للبايع والتمر بمنزلة الجنين \* وأخرج أبو حنيفة بالحديث أيضاً أنه قال لم يدكر لا يربني لحكمهم سواء وإنما قصده التنبية بالإبر على ما لم يذكر ورد عليه بعض أصحابنا بأن التنبية إنما يكون الأدنى على الأعلى وبالمشكل على الواضح وما ذكرنا جرح عن الوحيين: تلخيص ما أحاطه الفقهاء من الحديث أن مالكاً استعمل فيه اللفظ ودليل الخطاب وأبو حنيفة استعمل اللفظ ومقولة الخطاب \* (هـ) دليل الخطاب هو المعنى في أصول الفقه بمفهومه لمخالفة وهو ما نبث به بنقص حكم المطوقه للسكوت عنه كقوله في العلم السائمة الزكاة مفهومه أن لا زكاة في المعلوقه ومقولة خطاب هو تبعية على أن المسكوت عنه مساو للمطوق به في الحكم والراد على أبي حنيفة زعمه أن ما يكون بالأدنى على الأعلى وبالمشكل على الواضح والمذكور في كتب الأصول أنه يكون أيضاً بالأعلى على الأدنى (م) وعلى مذهبي أن غير المأثور تكون للبايع اختلاف عندنا هل للبايع أن يشترطها فالمشهور والمجمع وقال بعض شيوخنا على القول بأن المستثنى متى يجوز وما لجواز قال الشافعي (ع) والمشهور بناء على أن المستثنى مشترى فهو كاستثناء الجنين (م) وإن أرب البعض ذو البعض فإن تساوا ياطكل حكم نفسه وإن كان أحدهما كثر فليس الحكم كذلك وقيل الأقل تابع للاكثر (ع) وفي الشافعي أن المأبورة لا تكون للبايع إلا بشرط

على رب الخاطئ لأنه إنما أعزى بعد أن وحبث عليه زكاه

## ﴿باب إذا بيع الخاطئ لمن تكون الثمرة﴾

(قوله من باع غنلا قد أرب) الإبر والتدكير وللصالح بمعنى قال أهل اللغة قال أربت أبرة أبرا بالصيف كالكله وأكله كازو أرتب بالتشديد تأبرا \* قال ابن حبيب الإبر شق الطلع عن الثمرة (ع) وإبر الفضل ما تقدم وإبر غيرها من الفار عقد ثمره وشاب ما نبث وسقوط ما يسقط من نوره الأمايد كرمته لحكمه حكم لفضل \* واحتلف في إبر الزرع قبيل ظهوره وقيل إبرا كه (قوله) ثمرها للبايع الآن يشترط المبيع \* يدل أنه في صورة السكت للبايع واحتلف ادلم توبر فقال مالك هي للبايع وقال أبو حنيفة هي للبايع \* (ل) أخذ بدليل الخطاب وهو مفهومه لمخالفة وأيضاً ذلك يظهر من الشرح حين الأمانة وقيل لوضع للبايع ومعد للبايع والتمر بمنزلة الجنين \* وأخرج أبو حنيفة بالحديث أيضاً أنه قال لم يدكر لا يربني لحكمهم سواء وإنما قصده التنبية بالإبر على ما لم يذكر ورد عليه بعض أصحابنا بأن التنبية إنما يكون الأدنى على الأعلى وبالمشكل على الواضح وما ذكرنا جرح عن الوحيين: تلخيص ما أحاطه الفقهاء من الحديث أن مالكاً استعمل فيه اللفظ ودليل الخطاب وأبو حنيفة استعمل اللفظ ومقولة الخطاب \* (هـ) دليل الخطاب هو المعنى في أصول الفقه بمفهومه لمخالفة وهو ما نبث به بنقص حكم المطوقه للسكوت عنه كقوله في العلم السائمة الزكاة مفهومه أن لا زكاة في المعلوقه ومقولة خطاب هو تبعية على أن المسكوت عنه مساو للمطوق به في الحكم والراد على أبي حنيفة زعمه أن ما يكون بالأدنى على الأعلى وبالمشكل على الواضح والمذكور في كتب الأصول أنه يكون أيضاً بالأعلى على الأدنى (م) وعلى مذهبي أن غير المأثور تكون للبايع اختلاف عندنا هل للبايع أن يشترطها فالمشهور والمجمع وقال بعض شيوخنا على القول بأن المستثنى متى يجوز وما لجواز قال الشافعي (ع) والمشهور بناء على أن المستثنى مشترى فهو كاستثناء الجنين (م) وإن أرب البعض ذو البعض فإن تساوا ياطكل حكم نفسه وإن كان أحدهما كثر فليس الحكم كذلك وقيل الأقل تابع للاكثر (ع) وفي الشافعي أن المأبورة لا تكون للبايع إلا بشرط

عليه وسلم قال من باع غنلا قد أربت ثمرها للبايع إلا أن يشترط المبيع \* وحدثننا ابن شتي قال ثنا يحيى بن سعيد ح وثنا ابن خمر قال ثنا أبي جميعا عن عبيد الله ح \* وحدثننا أبو بكر ابن أبي شيبة واللفظه ثنا محمد بن بشر قال ثنا عبيد الله عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أباي فخص استرى أصولها وقد أربت فأن عمر الذي أربها إلا أن يشترط الذي اشتراها \* وحدثننا جبة بن سعيد قال ثنا ليث ح وثنا ابن عمر قال أخبرنا ليث عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أباي امرئ أرب بخله مع أصله فلهذا أرب الغنل إذا أن يشترط لمبتاع وحديثناه أبو الربيع وأبو كمال قالنا جاد ح وحديثه رهر ابن حبان قال ما سمعنا كلاماً عن أرب عن نافع هذا الإسناد نحو حديثنا

الظاهر الحديث وكذلك أوحيفة إلا أنه قال يجعلها المبتاع لحينه وان شرط بقائه فسد البيع وقال صاحبه محمد بن الحسن الآن يكون بذا صلاحها فلا يباؤها وقال ابن أبي ليلى المأثورة المبتاع وإن لم بشرطها وهذا لعون مخالف للسنة ومنع مالك رحمه الله تعالى أن يشترط المبتاع بعض المأثورة وأجاز بعض أصحابنا ولو كان المبيع أرضاً زرعها ولم يظهر فضه قولان قيل هو لا تترى كالمثورة التي لم توبر وقيل هو لا يباع لأنه ليس من جنس ما يذكر ولا يوبر كالشجرة فاشبه ما دفن في الأرض وخالف الفخر

### حديث مال العبد

(قوله في الطريق الآخر من حديث الزهري عن سالم عن أبيه من ابتاع غلاماً ثوب ففترها للذي باعها إلا أن يشترط المبتاع ومن ابتاع عبداً فله للذي باعه الآن يشترط المبتاع (ع) ثبت زيادة بيع العبد من طريق سالم لجميع الرواة وسقطت عند ابن ماجة قال الدارقطني خالف باقيه سالم في هذه الزيادة لم يذكرها قال النسائي لم أجل في لطيف نافع وقول مول ماع (د) ولا يضر اسقاط نافع لها لأن الساتفة في يادته مقبولة بل هو أحسن من نافع وما ذكر النسائي هو إشارة إلى ترك حرج رواية نافع (قوله هاهنا للذي باعه الآن يشترط المبتاع) (هـ) سقوط مالك العبدان كان بمعاذ يبيع أو كساح هاهنا للأن يشترط عليه خلافاً للحسن البصري والزهري في قولهما أن المال تبع للعبد في البيع والحديث برده عليهما وإنما يجوز أن يشترط للعبد ادلاصته من الثمن فلا يدخل فيه بل باؤاماً اشترطه المأثورة ليس فلا يجوز لأنه سنة وذهب ذهب وان سمع يفتق وماني معناه العقود التي قصر إلى العتق وسقط الاستحقاق السيد كالكتابة فمال العبد لا يشترط السيد خلافاً للنسائي رأيت حنيفة في قولها به السيد في العتق ودليلاً حديث من أعتق عبداً وله مال فماله الآن يشترط السيد لا ضمير له عائد إلى العبد لأنه منطوق به والسيد كى عنه وعوداً فذهب على المطوق به أولى من عوده على الكتابة وإن سقط لحانة فماله فباعته أرقبة يتبع بائعها وإن سقط له أو صدقة هبه قولان لشبهه شبه البيع لانها تتعامل من ملك إلى ملك ونسب أيضاً العتق لانها تتعامل بغيره ومن الحديث سمعنا في أن العبد يملك لأنه أصاف الملك إليه بلام الملك ولا ترد ذلك والتصرف كقولهم لولايته لعلان هكذا قيل وعندي فيه دنار لولايته لأن ضرب من الملك ولا يدهنه ثابرتاً يابوزد اللام للاحتصاص كقولهم الباب للدار وذلك بسقوط في كتب العامة (ك) العتق والعقيق أو العبد يملك ما كان غير ثمن لأن لمسه انتزاع ماله في المذهب مسائل تدل على أنه لا أثر أخرى تدل على أنه لا أثر تركها عليها خشية الاطالة والعقيق منتم (د) وفيه حجة لا محالة أن ماله إلى العبد والجارية بمن الثياب غير دعى شيوعها على القول بأن المستقبي يبقى يجوز وبالجملة قال النسائي أن رأيه من دون البص فان تساوا فلكل حكم نفسه وإن كان أحدهما كزفيل أخكم كذلك وقيل لا أثر نافع إلا أكثر (قوله فله للذي باعه الآن يشترط المبتاع) هاهنا وروراً حتى أصبح يبعده له إلا بشرط أن يفتق منه ما كان لا أن يستقيه السيد هل العتق وفي معنى العتق سلامة لحياته وفي الأخير قوله فله قولان يهرق البيع أن يشترط المبتاع (ك) كذا في برودرام لا تسع لاصحة لمن الثمن معموده أن اشترط المبتاع العبد وأمان سؤله له فله فلا يجوز لأنه سنة وذهب وخالف الزهري والحسن البصري في البيع في ماله أحد يشترطه بدله مال في الله

يحيى بن يحيى ومحمد بن يحيى  
رحم قاه أجرونا البت ح  
وننا قتيبة بن سعيد قال ثنا  
الليث عن ابن شهاب عن  
سالم بن عبد الله عن عمر بن  
عبد الله بن عمر قال سمعت  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم يقول من ابتاع غلاماً  
بعد أن توبر ففترها للذي  
باعها إلا أن يشترط المبتاع  
ومن ابتاع عبداً فله للذي  
باعه إلا أن يشترط المبتاع  
وحدثنا يحيى بن يحيى  
وأبو بكر بن أبي شيبة  
وزهير بن حرب قال يحيى  
أجرونا وقال الأثران ثنا  
سليمان بن عيسى عن  
الزهري بهذا الاسناد مثله  
وحدثني حماد بن يحيى  
قال أجرونا وفيه قال  
أحمد بن موسى عن ابن  
شهاب قال حدثني سالم بن  
عبد الله بن عمر قال قال  
سعد رسول الله صلى  
الله عليه وسلم يقول مثله  
حدثنا أبو بكر بن أبي  
يحيى ومحمد بن عبد الله بن  
يحيى وزهير بن حرب قالوا  
جميعاً ثنا سليمان بن عيسى  
عن ابن حرج عن عطاء

الحجر حتى يبدو صلاحه  
ولا يباع الا بالدينار والدرهم  
الا المريا \* وحدثننا عبد  
ابن جند قال اخبرنا ابو  
عاصم قال اخبرنا ابن جريح  
عن عطاء بن الزبيري انهما  
مع جابر بن عبد الله يقول  
سمى رسول الله صلى الله عليه  
وسلم وذكر مثله \* وحدثننا  
اسحق بن ابراهيم الحنظلي  
قال اخبرنا جند بن جريح  
الجزري قال سأل جريح  
قال اخبرني عطاء بن جابر  
ابن عبد الله ان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم سمي  
عن الحاخا والخرابة  
والمرامة ومن بيع حمرة  
حتى قدم لا تاع الا  
بالدرهم والدينار لا المريا  
قال عطاء فسر لنا جابر  
قال أما الحاخا فالارض  
البيضاء دفنها راحا الى  
الرحل ميم فمما من احد  
من الثمر وزم أم المراد  
يسع الرطب في الخل بالمر  
كبيلا وله في الزرع لي  
فعد ذلك يسع الزرع لما  
الحب كبر لا \* وحدثننا  
اسحق بن ابراهيم وعمر بن  
أحمد بن أبي خنيس كلاهما  
عن زرارة بن ابي  
خلف ثار كرماني عدي  
قال اخبرني عبد الله بن  
ربيع بن أبي عقال ثا  
أو الوليد أنكر وهو  
حالي عن عطاء بن أبي  
ربيع عن جابر بن عبد الله  
ان رسول الله صلى الله

داخل في البيع لان ذلك مال وقال بعض اصحابنا يدخل سائر المورة فقط والاصح انه لا يدخل  
سائر المورة ولا غيره لان اسم العبد لا يتناول الثياب \* قلب \* هو الذهب عندما ان القدر يشعل ثياب  
الهيئة التي له دون ثياب الزينة وكذلك الجلب بقر هذا الماهو بحسب المرفق والافهم العبد لا يتناول  
ما عليه قال ابن المواز ليس للسيد ان يشتري ثياب الهيئة ولو شترتها لكان شرطا باطلا وتبع  
العبد (قوله في الآخر) عن الحاخا والمرامة والحجارة وعن يسع الفرح حتى يبدو صلاحه \* تقدم  
الكلام على الثلاثة الاول وقوله والحجارة (م) قد صرح جابر في ما يدعي جريح الى انها كراء الارض  
بجزء مما يخرج سهارا قال أهل المعنى الزارعة على النصب كالثلث وغيره والحجارة بالنصب  
قال الشاعر

اذا اجملت الثا للناس خيرة \* فثألت اني ذاهب لتسوي  
وقال ابن الاعرابي من شئت من خير لا ملى الله عليه وسلم اقرها في ايديهم على النصف فقبل  
جابرهم أي علمهم في حير (د) قبل هي والمزارعة متقاربان وهما للماملة على أرض بجزء معلوم  
كالثلث مما يخرج سهارا لأن المزارعة يكون البذر فيها من عند صاحب الأرض والحجارة يكون البذر  
فيها من عند العامل كذا قاله جهور اصحابنا وقيل انها بمعنى واحدة واحتلف في اشتقاقها فقال الجمهور  
من الحجر والخير الا كراء ولا كراء العلاء وقيل من الخيار وهي الأرض اللينة وقيل من المنيرة بضم  
الغاء وهو ما يصح قاله الجوهري وقال أبو عبيد هو من النصب من ساء أولهم خبر الموم حيرة اذا  
شترت الثا فصرها ل \* وقال ابن الاعرابي من حير لان أول هذه الماملة كان بها (ط)  
دا كانت الحيرة هي المزارعة على جزء مما يخرج من الأرض كالثلث فيكون الفرق بينها وبين  
لها فلقا \* لمحاكة كراء الأرض بشئ مما يخرج منها مطلقا والحجارة كراؤها بجزء معلوم يخرج منها  
كالثلث أو ما يتعدان عليه وقيل انها بمعنى واحدة والمشهور ما ذكرناه ثم على انها مشتقة من خير  
فكرة تكون للحجارة مبياة باوة \* صح لبي عن أبي غيره ما صرح ما قال الجمهور انها كراء الأرض  
بجزء مما يخرج منها كما تقدم \* قلب \* وفيها مشتقة من حير ضية الاشتقاق من الجوامد (قوله  
ولا يباع بالدينار والدرهم الا المريا) (ط) هذا فيه مدح \* لتقدم وتأخير وتزيد الحديث نهي  
عن الماملة والحجارة لا للدينار والدرهم وهي عن المزاينة الا في المريا لان له قوله والحجارة كراء  
الأرض ولا يجوز بيعها منها ولا يجوز الا بالدينار والمزاينة يسع الثمر كبريلا ولا يجوز الا في المريا  
(قوله والمحاكة يسع الزرع الصائم الحب) (ع) في تفسيرها بذلك معنى حسن يؤخذ مما تقدم لاما  
مدحنا ان له قوله اسم اسيع زرع على كبريلا كراء الارض بالجزة ولما فسرنا الحاخا بأنها  
كراء الارض المخرنم عاد الى تفسيره قوله فسرنا بها يسع الزرع فاما بالحب ادلوفسرنا بالمعنى  
الاسم لندم انه تكرر رمي الحاخا (قوله في الآخر) عن زيد بن أبي أنيسة عن أبي الوليد المسكي عن  
جابر وفي الآخر عن سلم بن حباب عن سعيد بن ميسرة عن جابر (م) قيل سعيد هو أبو الوليد المسكي  
له لان يشرطه لسيد (قوله والحجارة) قد صرح جابر في ما يدعي جريح الى انها كراء الارض  
بجزء مما يخرج منها \* كالثلث وغيره (قوله ولا يباع الا بالدينار والدرهم الا المريا) (ط) هذا فيه  
مدح \* لتقدم وتأخير وتزيد الحديث نهي عن الماملة والحجارة الا بالدينار والدرهم وهي عن  
المرامة الا في المريا لان له قوله والحجارة كراء الارض ولا يجوز بيعها منها ولا يجوز الا في المريا  
والا \* يسع الثمر بالمركية لا لا يجوز الا في المريا (قوله حتى تعلم) بضم التاء وكسر العين أي

وقال الحاكم والرازي ليس هو وإنما اسم الوليد. دهمار ووجه ما عبد النبي وقال بل هو هو وكذا  
ذكر البخاري في التاريخ قال جدين بينهما أبو الوليد المكي سمع جارا وروى عنه ابن حبان وابن أبي  
أثينة (قوله) قلب لعطاء سمعت جابر بن عبد الله يقول: كرهنا من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نعم  
(ط) تحفل الأشارة: إنها إلى الحديث والتعبير بما فيكون الجمع من لعنه صلى الله عليه وسلم ويجعل  
إنها إلى الأمور المسمى عنها إلى التعبير وهو أولى بقول لعطاء سمع جابر (قوله) قلب لعطاء سمعت  
قال نعمار (قوله) سمع قال لعطاء في التثنية لول غير خالص للصبر أو له مرة وأما هو فتصير وميل  
الهما ولما قال نعمار (قوله) سمع قال لعطاء في التثنية لول غير خالص للصبر أو له مرة وأما هو فتصير وميل  
استمرار الحرة أو المعردة قالوا الجر واصر وجاء هذا اللفظ في حديث عطاء حتى تشه فبالحاء  
وضبطا الشين مع ن فساق بن المصنف بالسكون وعن القاضي الشهيد بالفتح قال والأشعار أن يصبر  
أ يصبر ويؤكل منه شيء قال بعضهم: المر وف تشه بالحاء وقال غيره: الحاء تبدل من الحاء كابدل  
مدحه ومدهه وفيه دليل على أنه لا يشترط في با واد. لاحظ عدم التلبس وأنه لا يتبر الووب الذي جرب  
لعادة الطبيب به. ذهب بعض العلماء إلى اعتباره وتعبيره بالوقت فيما جاور الحائط الذي بدا  
صلاحه فباع منه صلح جاره وأما في نفسه فارتكر عن الوقتية ولم يعتبر الوقت (قوله)  
في الآخر والمعاملة (قوله) قلب لعطاء معاقل من العام أي السنة قال عمار بن الفضل إذا جلت  
سوء لم تحمل أخرى (م) وهي: العرف بسع لمر سنين وله لمع لثمن بسع الفار قبل بدو  
صلاحه ولأنه د باع. بد لوم. ما السنة الثابتة لم يوجد وأد مع بيعها بعد الوجود وقبل بدو  
الصلاح فكيف أدام لوم. بد لوم. ما السنة الثابتة لم يوجد وأد مع بيعها بعد الوجود وقبل بدو  
لثانيه فيشكل ما بأن في كتاب ليعر لعطاء من حواش شرط حلقة العصيل أو أن شرط حوز أو  
حزب لا لأجله ليس بخود. من المصنف وكذا في نسخة. من أن إليه معنى بطون وأنه يجوز بيعه  
بدو صلاح أول بطنه. هو يكره لأن في جميع الطوارقية. من المصنف وكذا في نسخة. من أن إليه معنى بطون وأنه يجوز بيعه  
أ. الموزن غيره وأنه على كل. من المصنف وكذا في نسخة. من أن إليه معنى بطون وأنه يجوز بيعه  
للعطاء لم يوجد من المصنف وكذا في نسخة. من أن إليه معنى بطون وأنه يجوز بيعه  
للقضاء شهر الأمان على المصنف باختلاف. في نسخة. من المصنف وكذا في نسخة. من أن إليه معنى بطون وأنه يجوز بيعه  
عمادوى ما فهم المعتاد أن ذلك مما لا يحكم تسع لثمن لم يجر. بد لوم. ما السنة الثابتة لم يوجد وأد مع بيعها بعد الوجود وقبل بدو  
التصديق. واشترط أن تكون المعاملة موقوفة. من المصنف وكذا في نسخة. من أن إليه معنى بطون وأنه يجوز بيعه  
حتى بدو صلاحه أو يصير طعاما يبيع أكلها (قوله) لعطاء سمعت بر بن عبد الله يذكر  
هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم ليعر لم قال نعم (ط) سمع لاشارة إنها إلى الحديث والتعبير بما  
فيكون الجمع من لعنه صلى الله عليه وسلم ويجعل إنها إلى الأمور المسمى عنها إلى التعبير وهو أولى  
بقول لعطاء سمع جابر (قوله) سمع قال لعطاء في التثنية لول غير خالص للصبر أو له مرة وأما هو فتصير وميل  
(قوله) قلب لعطاء سمعت جابر بن عبد الله يقول: كرهنا من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نعم  
ولسعة مرة وتعبيره وميل إليها ولما قال نعمار (قوله) سمع قال لعطاء في التثنية لول غير خالص للصبر أو له مرة  
تشه بالحاء وضبطا الشين مع ن فساق بن المصنف بالسكون وعن القاضي الشهيد بالفتح قال والأشعار أن يصبر  
والاشقاق أ يصبر ويؤكل منه شيء قال بعضهم: المر وف تشه بالحاء وقال غيره: الحاء تبدل من الحاء كابدل  
الها من الحاء كابدل منه. وفي نسخة. من المصنف وكذا في نسخة. من أن إليه معنى بطون وأنه يجوز بيعه  
عالم النش إذا جلت سوء لم تحمل أخرى (ج) وهي: العرف بسع لمر سنين وله لمع لثمن بسع الفار قبل بدو

عليه وسلم نهي عن المخالفة  
والزانية والمخارة وإن  
يشترى الأجل حتى يشقه  
والأشعار أن يصبر أو يصغر  
أو يؤكل منه شيء والمخالفة  
ن ذاع الحقل يكبل من  
الطعام معلوم والزانية أن  
يباع الأجل بارساق من  
المر والمخارة لثمن والزمع  
وأشد ذلك قاذر بدلت  
لعطاء من أي رباح سمعت  
جابر بن عبد الله يذكر  
هذا من رسول الله صلى  
الله عليه وسلم قال نعم حدثنا  
عبد الله بن هشام ثنا  
نا سليم بن جابر ثنا  
سعيد بن ميان عن جابر بن  
عبد الله قال نهي رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
المرسة ولم يلقه والمخارة  
وعن أبي الفرة حتى تشقه  
قال قلت لعطاء سمعت  
قال نعمار وتعبيره  
ويؤكل منه شيء وحدثنا  
سيد الله بن عمر القواريري  
ومحمد بن عبد الله بن  
والله. لعطاء قال ثنا  
جابر بن عبد الله قال نا  
عن أبي الربيع وسعيد بن  
ميان بن جابر بن عبد الله  
قال نهي رسول الله صلى  
الله عليه وسلم عن المخالفة  
والزانية والمخارة والمخارة

فما زله الحديث (قوله الثنيا) بضم اثناء وقها اسم المبيع الذي وقع فيه استثناء من البائع أو المانع والاستثناء مأخوذ من ناه عن وجهها كما هو مصرح في الحديث من استثنى فلان ما أيا استثناء وهو في اصطلاح الصا اخراج الشيء مما دخل فيه غيره لان فيه كما هو دافع النحول (ع) قال المروى بيع الثنيان يستثنى من البيع ما مجهول لا يفسد البيع وقيل الثاني هي أن يبيع شأخا فلا يجوز أن يستثنى من الثنيان ما في المراجعة أن يستثنى بعد الحديث ما هو (ط) والحاصل أن بيع الثنيان لما ضمن البيع استثناء من البائع أو المانع والاصل للمع لهذا لشي غير أن في ذلك تفصيلا وهو صور (ع) الاولى أن يستثنى من الحائط غلات معينة فجوز ذلك بائنا في أو كثر لان البيع لم ينع عليها بل على غيرها الثانية أن يستثنى عمار يختارها فلا يجوز بائنا في من الجهالة وتناول لشي في الثالثة أن يستثنى من الحائط كيل معلوم ماله الا كثر ق أو كثر ما فيه من الجهالة وتناول الهي له اجزاه ملك وجعته اذا كان المستثنى قدر الثلث فقل وروا أن الغرض ينحصر الحائط فاستثناء العليل لا يكثر في غير والفرق البسر مضمرة في مواضع كثيرة ولث يسر الرابعة ان يستثنى من الحائط خزا شاعرا فهو عند مالك وعامة اصحابه قل المستثنى أو كثر وقال عبد الملك لا يجوز استثناء الا كثر والحال في ذلك مثنى على الخلاف في حوز استثناء الا كثر والحال فيه عند النصارى وعند الاصوليين والقرآن يدل على حوازه قال تعالى اربعادي ليس لك عليهم سلطان الا من اتبعك من العاوين ومعلوم أن لما من أكثر الخامسة أن يبيع على أنه ان جاءه بالخمر ان أحل كذا أو متى جاء به فانه يرد عليه ما هو له الذي يبيعه الموقوفون بيع الثنيان فلا يجوز (ط) لشي ولا يدرية الى سلف جرم ما هو وقع صحيح وان كان مسمى بالقيمة كاستعانة العامة (ع) السادسة أن يبيع على أن لم يأتيها فحين لوقت كذا فلا بيع بينهما ما خالف قول مالك في المرة خزا يبيع وأبطل الشرط وهو الم الشرط وحل للأخر خيار وما كان من ذلك الى الطوع بعد السعد جار وزم الوفا به ومن الثنا اشترط الشارع على المشتري انه ان جاء بالخمر فليس له (قلت) ختم الكلام على الثنا مستوفى في أول السورة والله اعلم

قال أحدهما بيع السنين  
هي المعاوضة وعن أنس  
ورخص في الرأب والمحدثه  
أبو بكر بن أبي شيبة وعلى  
ابن حجر قالنا ثنا اسمعيل  
وهو ابن علية عن أبوب  
عن أبي الزبير عن جابر عن  
النبي صلى الله عليه وسلم  
بشبهه خبره لا بد كبيع  
السنين هي المعاوضة  
• وحدثنى أسحق بن  
منصور قال أخبرنا عبيد  
الله بن عبد الحميد قال ثنا  
ربيع بن أبي معمر قال

يبيع لثمار قبل بدو صلاحها ولا يبيع سبيل معلوم ان ما في السنة الثانية لم يحوذوا مع بيعها  
لو حوذا قبل بدو صلاحها فكيف لم يحوذوا (ب) واد كانت العلة في المنع انما هي عدم وجود  
المنع في السنة الثانية فشكل ما اجازني كتاب الموع العا من حوازي اراط خاتمة الفصل اذ  
اشترط حزة او حرتين لان الحصة ليست وحيدة حين العقد وكذا ما تقدم من ان اسمي بطور واه  
بحور بيعه بدو صلاحها وان لم يكن ويكون للشرطي جميع الطوبى الآتية الى اقصاه فصله وكذا  
ما تقدم من ان المورس قد موكل بالسرا لا يلقى بيعه من ضرر الا حقا والانه والسنة  
ومعلوم ان كل الطوبى لم يحوذوا بعد وكذا ان كراهة اني ابيع الا ان يحوذوا به يبيع  
ما نطعم الخشاء شهرا لانه لا يملك على اختلاف بين رده حرمه وادهم وجود المنع راجع الى  
هم وادهم لم يحوذوا به الا ان يبيعوا به اسمي انهم يبيعون به الحقة الامن سواهم  
المنع وان لم يحوذوا به سواهم يبيعون به ان يبيعوا به الا ان يبيعوا به ان يبيعوا به  
الحق (ق) ان يبيعوا به لانه لا يملك على اختلاف بين رده حرمه وادهم وجود المنع راجع الى  
هم وادهم لم يحوذوا به الا ان يبيعوا به اسمي انهم يبيعون به الحقة الامن سواهم  
المنع وان لم يحوذوا به سواهم يبيعون به ان يبيعوا به الا ان يبيعوا به ان يبيعوا به







فمنهم من القصرى ومن كذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كانت له أرض فليزرها ولغيره ما شاء ولا يلقدها حتى  
 أبو الطاهر وأحمد بن عيسى جيعان بن وهب قال ابن عيسى ثمة عبد الله بن وهب قال حدثني هشام بن سعد أن أبا الزبير  
 المسكي حدثه قال سمعت جابر بن عبد الله يقول كنا في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم نأخذ الأرض بالثالث أو الرابع  
 بالمدايات فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك فقال من كانت له أرض فليزرها فإن لم يزرها فليبيعها أخاه فليزره فليبيعها أخاه  
 فليبيعها حتى يجد من ثمنها يبيع بن جابر قال ثنا أبو عبيد عن جابر قال سمعت النبي صلى الله  
 عليه وسلم يقول من كانت له أرض فليزرها (٢١٧) وحدثني حجاج بن الشاعر قال ثنا أبو الجواب قال ثنا

عمار بن زريق عن  
 الأعمش هذا الأسدي  
 أنه قال فليزرها أو فليزرها  
 رجلاه وحدثني هرون بن  
 سعيد الأدي قال ثنا ابن  
 وهب قال أخبرني عمرو  
 وهو ابن الحر أن بكرا  
 حدثنا أن عبد الله بن أبي  
 سلمة حدثه عن العمان  
 ابن أبي عبيد عن جابر بن  
 عبد الله أن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم هي عن  
 كراه الأرض قال بكبر  
 وحدثني يافع بن سمعان  
 عمر يقول كذا نكري  
 أرضهم ترك كذا كذا  
 سمعنا بغير رافع بن حجاج  
 هو سفيان بن يحيى  
 قال أخبرنا أبو جندب عن  
 أبيه عن جابر بن عبد الله  
 عن رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم أن بيع الأرض  
 البنية وسين أو ثلاثا  
 وحدثنا يافع بن سمعان  
 وأبو بكر بن أبي شيبة

كرامها بما سوى ذلك (قوله فليبيع من القصرى) (ع) وروناه عن الأكثر بكسر الهمزة والراء  
 وبنيهما صادمه ما كنهه وفي آخره ما يشهد به وروناه عن الطبري بفتح الهمزة المقصورة  
 وعن ابن الحناء بضم القاف مقصورة أو بعض أهل الشام بفتح الهمزة المقصورة ما بقي في  
 السبل من الحب بعد أن يدرس ويقال له أيضا قصارة بضم القاف (قوله في الآخر كما نأخذ الأرض  
 بالثالث أو الرابع بالمدايات) (م) ضبطناه في الأم بكسر الهمزة والمجتمعة وفي غيرهم بضمها (ع) وهي  
 كله ليست عربية ولكنها أودية (د) هي معرفة لأعرابية (م) والمدايات مسابيل الماء الكبار  
 والسواقي دون المدايات (ع) قال مصور المدايات ما يبيت على حافتي مسابيل الماء وقيل ما يبيت  
 حول السواقي من الحب (ه) قلت في المدايات المسابيل لها ونسبة ما يبيت على الحافتين  
 بذلك مجاز من مجاز المجاورة (ع) قال القاضي ومعنى هذا أن صاحب الأرض يؤجر أرضه بالثالث  
 وبأن يكون له ما زرعه العامل من غيره على المسابيل وما بقي للمالك من ذلك ما يبيع من العرر  
 إذ قد يملك ذلك كجأتي بانه (ط) وفي الحديث جعلة ثالث والأكثر على مع كراه الأرض بجره مما  
 ذلك في آخر خلافة معاوية لأن يقال إنما منع ابن عمر زرعها ومالك تأول أحاديث المنع على كراهتها  
 بالطعام أو ما ثبت (قوله فليبيع من القصرى) هو بفتح الهمزة المقصورة ثم صادمه ما كنهه ثمراء  
 مكسورة ثم ياء مشددة على وزن القبطي (ع) وروناه عن الطبري بفتح الهمزة المقصورة وعن  
 ابن الحناء بضم القاف مقصورة وبعض أهل الشام بقوله بكسر القاف المقصورة ما بقي في أصل  
 من الحب بعد أن يدرس ويقال له أيضا قصارة بضم القاف (قوله كذا نأخذ الأرض بالثالث أو الرابع  
 بالمدايات) بذلك مجاز من مجاز المجاورة ثم العرر ثم العرر ثم العرر ثم العرر ثم العرر ثم العرر ثم العرر  
 وذكر القاضي عن بعض الرواة فتح الذل في غير صحيح (ع) هي معرفة لأعرابية (م) والمدايات مسابيل الماء الكبار  
 والمدايات مسابيل الماء الكبار والسواقي دون المدايات (ع) قال مصور المدايات ما يبيت على حافتي مسابيل الماء  
 وقيل ما يبيت حول السواقي من الحب (ه) قلت في المدايات المسابيل لها ونسبة ما يبيت على الحافتين  
 بذلك مجاز من مجاز المجاورة (ع) قال القاضي ومعنى هذا أن صاحب الأرض يؤجر أرضه بالثالث  
 وبأن يكون له ما زرعه العامل من غيره على المسابيل وما بقي للمالك من ذلك ما يبيع من العرر

( ٢٨ - شرح الآتي والسومى - رابع )  
 وعمر والي مورور بن جرح قالوا ما بها بن سفيان بن جندب  
 الأعرج عن سليمان بن ميمون جابر قال هي التي صلى الله عليه وسلم يبيع ابنه في قرية من قرى بني سعد عن سعد لثري  
 وحدثنا حسن بن علي الحلواني قال ثنا أبو ثوبة قال ثنا معاوية بن يحيى بن أبي شيبة عن أبيه عن جابر بن عبد الله  
 هروية قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كانت له أرض فليزرها أو فليزرها أخاه فليزره فليبيعها أخاه فليزره  
 الحسن الحلواني قال ثنا أبو ثوبة قال ثنا معاوية بن يحيى بن أبي شيبة عن أبيه عن جابر بن عبد الله هروية  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن الميراث فيقول وقال جابر بن عبد الله الميراث بالنسبة بالقر

والحقول كراء الأرض • وحدثننا قتيبن سعيد قال ثنا يعقوب بن أبي عبد الرحمن القاري عن نسيب بن أبي صالح عن أبيه  
عن أبي هريرة قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحافاة والمزابنة وحدثنني أبو الطاهر قال أخبرنا ابن وهب قال أخبرني  
مالك بن أنس عن داود بن الحصين أن أبا عبد الله بن أبي أحمد أخبره أنه سمع أبا عبد الله بن أبي حمزة يقول نهى رسول الله صلى  
الله عليه وسلم عن المزابنة والحافاة والمزابنة شتراء الفري في رؤس النخل والحافاة كراء الأرض • وحدثننا يحيى بن يحيى وأبو الربيع  
العسكي قال أبو الربيع ثنا وقال يحيى أخبرنا جاد بن زيد عن عمر وقال معتب ابن عمر يقول كنا لا نرى بالخير بأشياء حتى كان عام  
أول فزع رافع أن نبى الله صلى الله عليه وسلم نهى عنه وحدثننا أبو بكر بن أبي شيبة قال ثنا سفيان ح وحدثنني علي بن حجر وأبراهيم  
ابن دينار قال ثنا اسمعيل وهو ابن لينة عن أبوب ح وثنا إسحق (٢١٨) بن إبراهيم قال أخبرنا وكيع قال ثنا سفيان

بمخرج منها وأجاز جماعة الحديث رد عليهم (قوله في الآخر والحقول كراء الأرض) قلت •  
تقدم تفسيره بوجهين وهذا ثالث لأن معناه كراء الأرض مطلقا وقوله في الآخر كالأرض بالخبر بأشياء  
(ع) ضبطنا أنما بالخبر كانت الثلاث ولنعز أرجحها لم يلبس الكسر وهو بمعنى الخافرة (قوله) وصدرنا  
من خلافه مبادية (قلت) تقدم في صدر الباب حديث جابر بن أبي عبد الله عن كراء الأرض والبناء وحديث  
رافع هذا أنما هو لشيء عن كراءها بجزء مما يخرج منها الذي لم يصل إلى ابن عمر إلا في آخر خلافة  
معاوية أنما هو كرواها بالخبر فبعض رافعا كان فشا عن المدينة هذه المدة أفسر البعيد أن  
يكون بالمدينة وتنتشر الخافرة ولا يفسرها ذلك الحديث ويكون حديث رافع هذا من أفراد  
العدل بالزيادة وكراء ابن عمر أرض وعابرة فيها مع نهى صلى الله عليه وسلم في حديث جابر عن كراءها  
بمحل أيمان لم يفسره النبي أو بلغه ولم يجعله على التعريم كما جعل حديث رافع الذي ترك الخافرة  
لأجل فهو امتراك الأول (قوله زعم ابن حديم) قلت • تقدم في حديث جابر بن عبد الله السلام في  
أول كتاب الإيمان تفسير الزعم وأنه يطلق على القول للكتب والقول الحق ومنه زعم جابر بن عبد  
الله أي قال وعلى القول غير الموثوق به الباقي عهده على قوله وهو هسان مني زعم جابر بن عبد  
الله لأن رافعا دل (قوله البلاط) (ع) موضع مسروق بالمدينة متباطا بالمجاعة  
منه عن ذلك لما فيه من الراد عليه ذلك كما أتى بيانه (قلت) • قاله الملاحية في المذايا  
على هذا الملاحية بمعنى مع (ط) وفي الحديث حجة مالك ولا أكثر على منع كراء الأرض بجزء مما يخرج  
منها وأجاز جماعة الحديث رد عليهم (ح) وأما قوله وأقبل بضع المدة أي أو ثلثها ورؤسها  
والجدار جمع جدول وهو الأبر الصغير كالسانية وأما الربيع بفتح الراء فهو الساحة الصغيرة وجمع  
أربما كنى وأنياء وربما كنى وصبيان (قوله والحقول كراء الأرض) (ب) تقدم تفسيره  
لو • بن وهذا ثالث لأن معناه كراء الأرض مطلقا (قوله كنا لا نرى بالخير بأشياء) (ع) ضبطنا أنما

كلهم عن عمرو بن دينار  
هنا الاستدلاله زادني  
حديث ابن عينة فتركناه  
من أحله • وحدثنني علي  
ابن حجر قال ثنا اسمعيل  
عن أبوب عن أبي الخليل  
عن جاهد قال قال ابن عمر  
لعمركنا رافع نفع أرضا  
• وحدثننا يحيى بن يحيى  
أخبرنا يزيد بن ربيع  
عن أبوب عن رافع أن ابن  
عمر كان يكرى مزارعه  
على عهد النبي صلى الله  
عليه وسلم وفي إمارة أبي  
أكر وعمر وعثمان رضوان  
الله عليهم وصدرنا من خلافة  
معاوية حتى بلغ من آخر  
خلافة معاوية أروافع بن  
حديم بفتح فها بى عن  
النبي صلى الله عليه وسلم  
فدخل عليه وأما معناه  
فقال كان رد • ل الله صلى

الله عليه وسلم نهى عن كراء المزارع فتركها ابن عمر بعد ذلك إذا سئل عنها بعد قال زعم ابن حديم أن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم نهى عنها وحدثننا أبو الربيع وأبو كلثوم قالنا ثنا جاد بن زيد ح وثني علي بن حجر قال ثنا اسمعيل كلاهما عن أبوب  
الاسود مثله وزاد في حديث ابن عتبة قال فتركها ابن عمر بعد ذلك • وكان لا يكرها • وحدثننا ابن جبر قال ثنا أبي قال ثنا عبيد  
الله عن نافع قال حدثت مع ابن عمر رافع بن خديج حتى أتاه بالبلاط فأخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن كراء  
المزارع • • حدثني ابن أبي خلف وحجاج بن الشاعر قالنا زكري بن عدي أخبرنا عبيد الله بن عمرو عن زيد بن الحكم عن  
نافع عن ابن عمر أنه أتى رافعا • كرهنا الحديث من النبي صلى الله عليه وسلم • حدثنا محمد بن يحيى ثنا حسين بن يحيى بن حسن  
ابن دينار ثنا ابن عون عن نافع

أن ابن عمر كان بالبحر الأرض قال في حديث رافع بن خديج قال قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه كره من يبيع حرمته كره من يبيع  
 النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهي عن كراه الأرض قال قترك ابن عمر لم يأخذ قال وحديثه محمد بن حاتم ثنا يزيد بن هرون  
 ثنا ابن هون بهذا الاسناد وقال في حديثه عن بعض هومته عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو حديثي عبد الله بن شعيب بن  
 الليث بن سعد قال حدثني أبي عن جدي حدثني عقييل بن خالد عن ابن شهاب أنه قال أخبرني سالم بن عبد الله أن عبد الله بن عمر كان  
 يكره أرضه حتى بلغه أن رافع بن خديج الانصاري كان يبيع عن كراه الأرض فقبضه عبد الله فقال يا ابن خديج ماذا قصدت  
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في كراه الأرض قال رافع بن خديج لعبد الله سمعت محمداً وشهدا بداري بعد ثلثي أهل الدار  
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن كراه الأرض قال عبد الله لقد كنت أعلم في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 أن الأرض تتركى ثم خشى عبد الله أن يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم أحدث في ذلك شيئاً يكن عليه فترك كراه الأرض  
 \* وحدثننا علي بن حجر السدي ويعقوب (٢١٩) بن إبراهيم قالا ثنا اسمعيل وهو ابن علي بن أيوب

عن علي بن حكيم عن سليمان  
 ابن يسار عن رافع بن  
 خديج قال كنا نحمل  
 بالارض على عهد رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم  
 فنكرها بالثلاث والربع  
 والطعام المعى فجاءنا  
 ذات يوم رجس هومي  
 فقال لنا رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم من امركان  
 لناها وطواعية الله  
 ورسوله أتبع لناها  
 نحمل بالارض فنكرها  
 على الثلاث والربع والطعام  
 المعى وأمرنا بالارض  
 أن يزرعها أو يزرعها  
 وكره كراه أو يسوي

(قوله في الآخر ابن عمر كان يجر الأرض قال في حديثه كره في آخره فتركه ولم يجره) (ع) كنا  
 الر ولاية لعائشهم بالبحر في الموضعين وعند المعرقدي يأخذنا لثاء وصوابه يجر بالواقي الموضعين  
 وقد تخرج رواية يجر على لثمين يقول أبو بصير (قوله قد كره من يبيع حرمته) (ع) يأتي  
 تميزه في الطريق الآخر ويأتي أيضاً أن رافعاً حدث به عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (ع) قال ابن  
 حنبل حديث رافع هذا فيه لوان لا تحدث به مرة عن هومته ومرة عن نفسه وهذا الاضطراب  
 يوحه عنده ويأتي بهذا أنه مثل عن كراه الأرض بالذهب والورق فقال لا بأس بذلك (ع) (ع)  
 ويجعل أنه معصوم فلا يكون فيه اضطراب (قوله ثم خشى عبد الله) أي ابن عمر

### أحاديث الهى عن كراه الأرض بالطعام

(قلت) تقدم في صدر الباب ما في ذلك من الخلاف وان المشهور من مذهبناسمه (ع) وعقلوا  
 المنع بالالهى عنها بقدر ياتى على كل شرب الارض وكان يباعه بطعام صار يبيع طعام بطعام لاجل  
 (قوله كان يزارها) (ع) أى ذارفق ومه قول الشاعر \* كلبى لم يابها جنة قاص \* أى ذاصب  
 بالحر كالكالات والفتح أى جها تملكه الكسبر وهو بمعنى الخابرة (قوله ابن عمر كان يجر الأرض)  
 بضم الجيم - بالزاروى أى يأخذ بالحاموالذال المجتمين (قوله رافعاً) أى ذارفق

ذلك وحديثي بن يحيى  
 أخبرنا جاد بن زيد عن أيوب قال كتب إلى علي بن حكيم قال سمعت سليمان بن يسار يحدث عن رافع بن خديج قال كنا نحمل  
 بالارض فنكرها على الثلاث والربع ثم كرهت حديث ابن عيسى وحديثي بن حبيب ثنا خالد بن لحث وثنا  
 هرون بن علي ثنا عبد الاعلى ح وثنا هوسق بن ابراهيم أخبرنا عبيدة كلهم عن ابن أبي عمرو وعن يدي بن حكيم بهذا  
 الاسناد مثله وحديثه أبو الطاهر أخبرنا ابن وهب أخبرنا جرير بن حازم عن علي بن حكيم \* الاسناد عن رافع بن خديج عن  
 الهى صلى الله عليه وسلم ولم يقل عن بعض هومته \* وحديثي الحسن بن منصور أخبرنا أبو سهر حذني يحيى بن حجرة  
 حذني أبو عمرو ولا يري عن أبي الجاشي مولى رافع بن خديج عن رافع أن ظهراً رافع وهو محمداً لثاني طريقه قال ثنا  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم من أمركن بدارك اجابت رماذ لثمة رسول الله صلى الله عليه وسلم ورسق قال سألني كيف  
 تصنعون بمحالككم فقلت نواحرها رسول الله على الريع أو الاوسق من ثمروا لثمة قال فزنته حلو زرعها و زرعها أو  
 مسكوها \* حدثنا محمد بن سالم ثنا عبد الرحمن بن مهدي عن عكرمة بن همار عن أبي الجاشي عن رافع بن الهى صلى الله  
 لمسوا لم يداو لم يذ كره من هم مطهير \* حدثنا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن

عن حفص بن قيس ان سال رافع بن خديج عن كراء الارض فقال النبي رسول الله صلى الله عليه وسلم من كراء الارض قال ان قلت ان بالذهب والورق فقال بالذهب والورق فلا بأس به • حدثنا اسحق قال اخبرنا عيسى بن يونس ثنا الاوزاعي عن ريع بن ابي عبد الرحمن حدثني حفص بن قيس الانصاري قال سألت رافع بن خديج عن كراء الارض بالذهب والورق فقال لا بأس به ما ما كان الناس يؤاخذون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم على الماذنات وأقبال الجداول وأشياء من الزرع فقلت هذا وسلم هذا وسلم هذا وسلم هذا وسلم يكن الناس كراء الا هذا فقلت زجر عنه فامتنع معلوم فضعون فلا بأس به • حدثنا همر والناقد ثنا سفیان بن عیینة عن یحیی بن سعید عن حفص بن قیس قال سمع رافع بن خدیج يقول كنا كنا انصارا حقلنا قال كنا نسكن في الارض على ان لنا هذه ولهم هذه فرعنا ثم خرج هذه فبانا عن ذلك واما الورق فلم ننسها • حدثنا ابو الريح بن حماد وناشدني ثنا يزيد بن ( ٢٢٠ ) هرون جيبا عن يحيى بن سعيد هذا الاسناد نحوه

• حدثنا يحيى بن يحيى  
أحمرنا عبد الواحد بن زياد  
حوشا أبو بكر بن أبي شيبة  
ثما على بن مسهر كلاهما  
عن الشيباني عن عبد الله  
ابن السائب قال سألت  
عبد الله بن محفل عن  
المزارة فقال أحبرني بأب  
ابن فضال أن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
نهى عن المزارة وفي  
رواية ابن أبي شيبة نهى  
عنها وهل سألت ابن محفل  
ولم يسم عبد الله به حدثنا  
أصم بن ميمون وأحمرنا  
يحيى بن حماد ثما بويعرنة  
عن سليمان التميمي عن

(قوله) أما ذهب والورق فلا أس به وفي آخرنا ما كان الناس يؤجرون على به رسول الله صلى الله عليه وسلم على الماضيات وأقبال الجداول وأشياء من الزرع فبذلك هذا ويلى هذا فذلك انتهى عنه هامش مؤلفه مفعولاً بلا أس به (ع) أشار بهذا الكلام إلى أن على المصنع الفرع ولهذا اضطرب أصحاب مالك في جوابه ما منعهم من الخلاف وفي بعض طرق مسلم تكرى لارض على أن لها هذا ولم هذا و بما أخرجت هذه ولم يخرج حقه فهي عن ذلك وأما بالورق فلم ينه عنه • وقد اختلف الأحاديث كما تقدمت واحتلت بها على المصنع حل ذلك لا شرطاً من ناحية منها ولا شرطاً من مازرع في الجداول والسواقي ألا لهم كانوا يكرهونها على الجيزة ألا لهم كانوا يكرهونها لتمام والأوسق من القمح وهذا كله من الفرع والخط أو لقطع الخسومة والتزاع في مجابهة أحاديثه و قد أقر حلان من الأنصار وقد اقتل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أن كان هذا شئكم فلا تتركوا المزراع فذكر نه تأديب والفرق والموااة كما قال ابن عباس لم يحرم النبي صلى الله عليه وسلم المزراعة والكره وإنما أراد أن يرفق بعضهم معصاني المزارعة وفي القمح وبه أرحم البخاري الحديث ما كان صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم يواسي بعضهم معصاني المزارعة وفي القمح وأقبال الجداول هو بنخ الحمراؤ ثلثه الجداول أو في مثله الربيع وقال ابن الأعرابي الربيع السابعة الصغيرة بلغة العجوز جهمر بما • وقال الخليل أبو بقاء الجداول جمع ربيع وقال غيره هي خطوط الماء في الأرض

(المزراعة)

(قوله) عن المزارعة (أ) المزارعة ما علة من الزرع وليست هذه المزارعة التي فيها  
 (قوله) عن المزارعة (ب) المزارعة ما علة من الزرع وليست هذه المزارعة التي فيها

[illegible]

المزارعة في العرف وانما يبردها ما تقدم من كراء الارض وأما المزارعة في العرف فهي الشركة في  
الحرث \* واختلف فيها قليل تنازم بالقد وقيل بالشروع في العمل وقيل بالبذر والأقوال الثلاثة  
حكاه ابن رشد \* واختلف من مالكو روى عنه أنها لا تجوز حتى يشتر كافي الرقاب والآلة ليضمها  
مالك وروى عنه اداساوي ما يخرج هذا كراء ما يخرج الآخر بعد أحدهما في المزارعة جاز بشرط  
المزارعة السلامة من كراء الارض بما لا تكرر به وقد تقدم بيان ما تكرر به في كراء الارض في  
مقابلة جزء من البذر امتنع ومن صور المنع أن يكون من أحدهما الارض وثالث البذر ومن الآخر  
العمل وثالث البذر لان فيه مقابلة جزء من الارض جزءاً من البذر ولو كانت الارض منهما لا كما  
الرقبة أو المفعة وكذلك البذر والعمل وتساو وافى ذلك جاز وكذلك لو كانت الارض منها من  
أحدهما البذر ومن الآخر العمل \* فقال للشمي منها محمد وابن حبيب وأجاز هاسنون \* ابن سبيل  
السلام وهذه هي مسألة الخاس ببلادنا وقال ابن رشد فيها أن تعاقداً بلفظ الشركة جاز بلا خلاف  
وبلفظ الاجارة يمتنع بلا خلاف وان كان العقد عرياً عن اللعنين فأجازها ابن القاسم ومنعها هاسنون  
\* قلت \* تأمل طيس هي مسألة الخاس ببلادنا حتى يتوهم ان هاسنون أجازها لان معنى هذه المسألة  
التي أجازها هاسنون ان البقر من عند الذي عليه العمل ومسألة الخاس ببلادنا ليس من عند الذي  
عليه العمل الا العمل به فقط وأما فليست مسألة الخاس ببلادنا هي التي تكلم عليها ابن رشد وان  
كان ظاهرها كذلك وتضع لك ذلك مجلب كلام ابن رشد في الاصله وهناك تكلم عليها ما تقول  
في رجلين اشتركا على أن على أحدهما البذر والبقر والارض ويكون له الربع فأجاب بما تقدم من  
لاسام ثلاثة لانه يبرع صورة السكت التي هي محل الخلاف فقال ادفع اليك بقري وأرضي  
وبدري وعليك أنت العمل فهذه في الظاهر هي مسألة الخاس وليس كذلك لان هذه التي في كلام  
ابن رشد أن الخاس يأخذ خمسة حتى من اللبن والخاس ببلادنا لا يأخذ شيئاً من اللبن وعدم أخذ اللبن  
لخص كونه أحيوا ويكونه أحيوا \* أي \* فوعبد الله بن شعيب من شيوخ شيوخا لترسيين \* روى  
ما مثل عنه من ذلك \* ما تقول في الخاس في الزرع يجره من الزرع هل يجوز أن لا وهل كوز الناس  
لا يجدون من يجره \* الا كذلك عند بيع ذلك \* فأجاب بأنها ليست شركة لان الشركة لا بد أن تكون  
في الأموال التي تكون عليها الارباح وكون الناس لا يجدون من يجره معهم الا كذلك ليس بعد  
بيع وغلبة الفساد انما هي من اعمال حلة الشريعة ولو أنهم تصوموا عقود لفساد لم يسقر لباس على  
الفساد فان حاجة الضعيف الى لقوى أشد \* قلت \* وكان يحيى يقول ومما يؤكدها أنها حارة  
لا شركة أن الشركة العمل فيها لا في عهد معين وانما هي اعتماد حلو فيها على تعيين العامل \* ع / وصور  
المزارعة في العرف وانما يبردها ما تقدم من كراء الارض وأما المزارعة في العرف فهي الشركة  
في الحرث \* واختلف فيها تعيين تنازم بالقد وقيل بالشروع في العمل وقيل بالبذر والأقوال الثلاثة  
حكاه ابن رشد وبشرط المزارعة السلامة من كراء الارض بما لا تكرر به في كراء الارض في  
مقابلة جزء من البذر امتنع ومن صور المنع أن يكون من أحدهما الارض والبذر ومن الآخر العمل فقال  
للشمي منها محمد وابن حبيب وأجاز هاسنون \* ابن سبيل السلام وهذه هي مسألة الخاس  
ببلادنا وقال ابن رشد فيها أن تعاقداً بلفظ الشركة جاز بلا خلاف وان  
كان العقد عرياً عن اللعنين فأجازها ابن القاسم ومنعها هاسنون (ب) تأمل طيس فيه مسألة الخاس  
ببلادنا حتى يتوهم ان هاسنون أجازها لان معنى هذه التي أجازها هاسنون ان البقر من عند الذي عليه

الزم عملها فان لم يملكه لم يملكه

أخذت من الأرض العمل وأخذت كل شيء مما فيها وأولها العمل في الأرض على كل شيء  
لا من يملكها من غيرها لا على قول القاضى ولا على قول غيره ولا على قول غيره  
على عمله ولا كره هذا الخلاف على صحة ابن القاضى لا على صحة ما سئل على كره  
الأرض بغير عملها

في فصل في العمل المشروط هو الجزع أو اختلاف في الحصاد والذين قالوا يصحون لا يصحون بشرط  
لأنه من الجهالة لا يورى حينئذ من عاصم عن ابن القاضى وجواز شرطه على نصيبه  
الأرض والذين قالوا ابن عبد السلام وعلى هذا يجوز شرطه تعالى الزرع وهو أقرب من شرطه على  
نصيبه من الأرض وما ذكره يصحون من الجهالة واضح في الذين وفيه نظر في الحصاد وعقد الشركة  
لا ينفقه من صناعة في القرض وليس هو في ذلك كمعدلا لاجل

في فصل في أن كان البذر منها بشرطه لم يملكه من المثلط ولم يشرط ابن القاضى ولا يصحون  
المثلط أن يملك في القرض واحد بحيث لا يغير أحدهما عن الآخر بل ما هو أهم حتى لو جعلاه في بيت  
واحد فبذر في مكان ذلك خلطا خلط في كتاب ابنه وكذلك لو رفعاهما إلى العذبان وزرع كل واحد  
في جهة قبل هو غرة المثلط وقيل إن علمت النواحي فلكل واحد بذرته ويتراجعان في الأكرية  
وعلى صحة الشركة لو ثبت بذر أحدهما ولم يثبت الآخر فإن غير الذي لم يثبت بذرته فله مثل نصف بذر  
الآخر ولا شيء له في بذرته وإن لم يضر فلكل مثل نصف بذرته

### كتاب المساقاة

في فصل في المساقاة مفاعلة بين السقي والسقي تعاهد الشجر بالسقي وهو أكثر عمل المساقاة وأما

العمل وسيله الخناس ببلاد ناليس من عند الذي عليه العمل لا العمل به فقط وأما ليست مسئلة  
الخناس ببلاد ناليس التي تكلم عليها ابن رشد لأن هذا الذي في كلام ابن رشد الخناس يأخذ خمسة حتى من  
التين والخناس ببلاد ناليس بأحد شيئين التين وعدم أخذه بعض كونه أجيرا ألقى أبو عبد الله بن شعيب  
من شيوخ شيوخنا التونسيين ونص ما سئل عنه من ذلك ما تقول في الخناس في الزرع عجز من الزرع  
هل يجوز أن لا وهل كون الناس لا يبعدون من بحرته لا كذلك عجزه يبيع ذلك فأجاب بأنها ليست  
شركة لأن الشركة لا بد أن تكون في الأموال التي تكون عليها الأرباح وكون الناس لا يبعدون من  
بحرته معهم لا كذلك ليس بعذر يبيع وغلبة العساذ ما هي من أعمال حيلة الشريعة ولو أنهم تقصوا  
عقود الفساد لم يسفر الناس على الفساد فإن حاجة الضعيف إلى القوى أشد (ب) وكان شيخنا يقول  
ومما يؤكدها اجارة لا شركة أن الشركة العمل فيها ليس في عمل معين والخاصة إنما يداخلون فيها على  
نصيب العامل (قوله يأخذ عليها جازا) بفتح الجاء أي أجر

### كتاب المساقاة

في فصل في (ب) المساقاة مفاعلة بين السقي والسقي تعاهد الشجر بالسقي وهو أكثر عمل المساقاة في  
العرف فرسها الشيخ بأنها العقد على القيام بمؤنة النبات بقدر من غلته لا يلفظ الاجارة والبالغة وقال  
بقدر ولم يقل بجزء ليدخل المساقاة على أن للعامل كل المرة قال في المدونة ولا بأس بالمساقاة على  
أن كل المرة للعامل والمهر وفاتها تارة بالمقدوقيل لا تارة بالاميل كالمقراض وقال يصحون أولها  
بذرها بالمقد كاجارة وأخرها كاجل أن ترك قبل تمام العمل فلا شيء له قال شيخنا ولا يتوهم أن هذا

من أن يأخذ عليه جازا  
مطلوبه حدثنا ابن أبي هريرة  
ثنا الثقي عن أبي جريح  
وثنا أبو بكر بن أبي شيبة  
وانصت بن إبراهيم جيعا  
عن وكيع عن صفوان ج  
وثنا محمد بن ربح أخبرنا  
البيه من ابن جريح ج  
وحدثني علي بن حجر ثنا  
الفضل بن موسى عن  
شريك عن شعبة كلهم  
عن عمرو بن دينار عن  
طاوس عن ابن عباس عن

المسافة في العرف فروعها التسع بأنها العقد على القيام بقوة النبات جسد من غلته لا بلفظ الاجارة  
والجالة وقال جعفر ولم يقل بجزء لتمثيل المسافة على أن للعلم كل القرة قال في المدونة ولا بأس  
بالمسافة على أن كل القرة للعلم والمرور فيها تانم بالعقد وقيل لا تانم إلا بالعمل كالقراض  
وقال مسعود أولها بانم بالعقد كلاجارة وآخرها كالجلس أن ترك قبل تمام العمل فلا شيء له قال  
شيخنا ولا يتوهم أن هنا قول ثالث لأن الحكم كذلك على القول باللزوم وعلى أنها تانم بالعقد جاء  
قوله في المدونة ومن ساقته لم يجز أن تقبله على شيء تعطيه ياء كان شرع في العمل أم لا قالوا والقول  
بهم للزوم أولى لأن الأصل أنه متى كان العوضان أو أحدهما مجهولاً فالمعقد غير لازم كالقراض  
والجالة والمزارعة على أحد الأقوال لأن اللزوم مع الجهالة مقرر (قوله عامل أهل خير) (د)  
كانت هذه المعاملة رضا الغائبين لها ففتت عنوة وقسمت بين الغائبين (ع) وقد اختلف  
في حيزه هل قسمت عنوة أو صلحا أو بعضها عنوة وب بعضها صلحا أو بعضها عنوة وب بعضها الجلي عنه  
أهل دون قتال و اختلف في المسافة فأجازها مالك والشافعي وداود لهذا الحديث ومنها  
أبو حنيفة وجعل الحديث على أنهم كانوا عبيد الرسول الله صلى الله عليه وسلم ولما أخذوا له ما  
نقى وهذا لا يسلم له وإنما سلم بها ففتت عنوة لأنه يجزى زال بابي السيد وعبد جازي قلت في المذهب  
حوازا كما ذكر وقال عبد الوهاب وهي مستأجرة أصول ممنوعة وإنما استثبت للضرورة  
لأنه مستثناة من بيع القابل بدو صلاحها ومن الفر في عمل العامل لانهما اجبعت  
لشجره ذهب عما باطلاع انتفاع رب الأصول بعمله وجعل قدر حظه زراعا طعاما بطعام إلى  
أبى أن كان في الحائط حيوان يطعمهم وبأخذ الوضو طعاما (ع) واختلف المجتزؤ لمقتصر  
ود الجواز على النص لمقتضى الخمسة إلا ما وقصره الشافعي على الضل والهلب لانه لم يفتق  
لخمسة إلا فيما ونحن قسمنا على ذلك جميع الشجر والمسهو عندنا معناه الزرع إلا إذا  
مجزؤه ربه وقال يفتق المسافات في الشجر واحتمل في غيرها كالزرع والمقاي والبادجان  
والأكرون والعتاق فاجاز (١) أن يجهز در صا حبه ومنها بن عبدوس وأن يجزى بشرط  
سالك أن يجهز ما به الماعى والرابع يرى محبة كونه بشرط مسافة الشجر أن يكون  
مقطعة وبشرط مسافة غيره فظهوره من الأرض وبشرط مسافة أنواعين لا يكون مما يحيط به  
أن يزل فلهذا في الموز والنفص والقير (ع) وأما مسافة المسافة فانه ما لم تنب لقرعة فان ثبت  
في حوازه لا بل وقال الشافعي أنه يجوز ما لم يظهر لقرعة ما ظهر للمي بظهورها رب الحائط  
فكانه أعصها قبل بدو صلاحها بهم المالك وعندنا أن المعبدا ما فرغ من التسمية بنصف الماي  
والأبى غير موقوف والموجود في هذا غيره قد لا يؤثر في حوازه المسافة (قوله بمو شرط  
لمعقود عليه في المسافة أن لا يكون بدو صلاحه أو بدو صلاحه فلا مشقة فيه فان وقي به  
بدو صلاحه فانهما اجارة (قوله بشرط ما يخرج منها) (ع) به تسمية الجزء في المسافة وأما ما تجزى  
قول ثالث لأن الحكم كذلك على القول باللزوم (قوله عامل أهل خير) (ح) كانت هذه  
للمعاري رضا الغائبين لها ففتت عنوة وقسمت بين الغائبين (ع) واختلف في حيزه هل  
عنوة أو صلحا أو بعضها عنوة وب بعضها صلحا أو بعضها عنوة وب بعضها الجلي عنه أهل دون قتال و  
في المسافة فأجازها مالك والشافعي وداود لهذا الحديث ومنها أبو حنيفة وجعل الحديث على أنهم  
كانوا عبيد الرسول الله صلى الله عليه وسلم فلهما أخذوا له ما نقى وهذا لا يسلم له وإنما سلم بها ففتت عنوة

التي صلى الله عليه وسلم  
فصودحهم وحدثني  
عبد بن جعفر وعبد بن رافع  
قال عبد أجربنا وقال ابن  
رافع ثنا عبد الرزاق  
أخبرنا معمر بن ابن طاوس  
عن أبيه عن ابن عباس أن  
النبي صلى الله عليه وسلم  
قال لا يمنع أحدكم أخاه  
أرض حبله من أن يأخذ  
عليها كذا وكذا الشيء معلوم  
قال وقال ابن عباس هو  
الحقل وهو بستان الانصار  
الحاقلة وحدثنا عبد الله  
ابن عبد الرحمن الدارمي  
أخبرنا عبد الله بن جعفر  
الزبي ثنا صيد الله بن  
عمر وعن زيد بن أبي  
أيمن عن عبد الملك بن أبي  
زيد عن طاوس عن ابن  
عباس عن النبي صلى الله  
عليه وسلم قال من كانت له  
أرض فانه ان يعضها أخاه  
خير له وحدثنا أحمد بن  
حبل وزهري بن حرب  
واللفظ لخرجة قالنا يحيى  
وهو القطان عن عبد الله  
قال أخبرني نافع عن ابن  
عمر أن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قال على أهل خير  
بشرط ما يخرج منها

(١) قول أبي جازها  
من لم يوفق في النسخ لتي  
بأدبنا من بن فليظفر





يقسم ما صار من ذلك بين أهل الخمس المذكورين في الآية الكريمة بل كان يعرق غلبته بينهم وكان  
 صلى الله عليه وسلم لم يأت واجه المائتين كونه يعرقها بين علي أن لا يطالبه بالحق وهو يدل  
 على ما تأول مالك من أن الياض كان يسير لأن العشرين من المائة خمس **وقيل** إلا أن يقال أنه كان  
 يؤثر الشبر غير الأذواج (ع) وكما فرض صلى الله عليه وسلم لأزواجه كذلك فرض ابنى هاشم وبني  
 المطلب على ما ذكر أصحاب السيرة وغيرهم وفيه ارتضاع لا ما من النبي وهو خمس لعريش ودوى  
 الفضل وأهل الدين ولعن وتعضيل بعضهم على بعض بحسب ما يرى والله ليس لدوى العربي خمس  
 الخمس ولأنه على التسوية بين لعن والتعير ولأنه ليس لذلك كرسيل حظ الأنبياء بل ذلك لا احتداد  
 الإمام **قال** عمر بن عبد العزيز لم يصح لشيء صلى الله عليه وسلم بذلك ولم يخصه من يادون من هو  
 أحوج منه (ع) وهو يدل على أن ادخار ما يحتاج إليه لياضي الوكيل **وقيل** كما ابن زبوت من  
 متأخري النوسيين يقول أن ادخار قوت عامي بقوت لياضي لتوكل لصادق أحرارهم أو عدم أس  
 المطر بها **ود** كريعاص في المدارك أن العاصي أبانكر الأهرى أخرج في آخر حياته ألف مثقال  
 وكتب اسم ثلاثته ركا واجاعة وافردها من جنتهم أو بكر المالاقى وعرقها سليم وآثر ابن  
 البلاء في إعطاء مائة مثقال وقيل له لم دخرتها لي اليوم وهلا فرفها قبل حال عهدي بأبي بكر  
 الصديق وقد طلب القضاء بعد ادخارها فلما كتب بانه رأيت يكذب الزاع يستعطي أصحابه فادخرتها  
 خوف الوقوع في مثل ذلك وأما اليوم فلا حاجة لي بها **وقال** في يوم الشح أن عرفة لولا خوف الحاجة  
 في الكبريات وعندى عشرة دنانير فلما كان قريبا من آخر حياته حسن من الربيع ما يعرق من  
 أكريته في آخر كل شهر نحو اثنين وعشرين دينارادها كبيرة والله يتفضل من الجميع (ع)  
**واضح** الشافعي الحديث وعموم قوله تعالى واسلموا عما غنم الآية على قسم أرض الصوة بين  
 اله عين ومالك وأصحابه يرون إبقاءه للسلمين من حضرة أو غاب ومن يأتي بعد ذلك بعد عمر في  
 أرض العراق ومصر والشام فإنه لم يقسمها بل أبقاها لهم **وكرر** واضح قوله تعالى والله في  
 حاو من بعدهم وتأول عطفه على قوله تعالى لا تقراء المهاجرين وذهب الكوفيون إلى أن الإمام  
 غير بن يقسمها ويقسمها أهلها بوقت عليها الحراج، نصير ما كالم كارص لصلح (ط) فان  
 قل كيف ترك مالك فعل النبي صلى الله عليه وسلم وعموم الآية في قوله تعالى واسلموا عما غنم لفعل

آخر حياته ألف مثقال وقيل له لم دخرتها لي اليوم وهلا فرفها قبل حال عهدي رأيت يكذب الزاع  
 وقد طلب القضاء بعد ادخارها فلما كتب بانه رأيت يكذب الزاع يستعطي أصحابه فادخرتها خوف  
 الوقوع في مثل ذلك وأما اليوم فلا حاجة لي بها **وقال** في يوم الشح أن عرفة لولا خوف الحاجة  
 في الكبريات وعندى عشرة دنانير فلما كان قريبا من آخر حياته حسن من الربيع ما يعرق من  
 أكريته في آخر كل شهر نحو اثنين وعشرين دينارادها كبيرة والله يتفضل من الجميع (ع) واضح  
 الشافعي الحديث وعموم قوله تعالى واسلموا عما غنم الآية على قسم أرض الصوة بين العامة  
 ومالك وأصحابه يرون إبقاءه للسلمين من حضرة أو غاب ومن يأتي بعد ذلك بعد عمر رضي الله عنه  
 في أرض العراق ومصر والشام فإنه لم يقسمها **واضح** لذلك عمر رضي الله عنه  
 وأول عطفه على قوله تعالى لا تقراء المهاجرين وذهب الكوفيون إلى أن الإمام عمر رضي الله عنه  
 أو يقسمها أهلها بوقت عليها الحراج ونصير ما كالم كارص لصلح (ط) فان قل كيف ترك مالك  
 فعل النبي صلى الله عليه وسلم وعموم الآية وأعلموا هل عمر **أجاب** بأن عمر رضي الله عنه فهم أن فعله

هم ارجس بان هم فهم ان فعله لم يكن هوكل الواجب بل هو احد الجائر بن وان ذلك كان في بدء  
 الاسلام حين كان الحال شديدا ولما كان زمن عمر واستغنى الحال لكثرة الفتوحات رأى ان  
 اجباها لصالح المسلمين اولى من قسمها ولم يخالفه احد في ذلك من الصحابة فصار كالاجماع وعنه امراته  
 قال لولا اني اترك آخر الناس بغير شيء ما غنم المسلمون قرية لا قسمها كما قسم صلى الله عليه وسلم خير  
 وعدم تغيير ما فعل عمر من ذلك الى اليوم يدل على انه اجماع من التابعين واللاحقين (قول في الآخر  
 فقلوا لى عمر قسم خير) (ط) يعنى قسم لسهم الذى كان له صلى الله عليه وسلم وكان وفاء له عليه وعامله  
 وكان قسم عمر هذا بعد ان اجلى اليهود والنصارى من ارض الحجاز وانما خبره من بين الاطباع وضمان  
 لاساق بالمائة في صياتهن وكما تبين التبلل في تحصيل ذلك ولم يكن هذا الاقطاع لم اختاره منهن  
 اقطاع عليك لانه لو كان كذلك لكان تغيير الما فعل النبي صلى الله عليه وسلم وقد قال عمر لى  
 العباس لا تغير من ارضنا شيئا فان غيرت من امرها شيئا خاف ان ازيغ وقد كان النبي صلى الله عليه  
 وسلم قال ما تركت بعد نفعه على ومؤنة على صدقة وقب الارض لذلك وانما كان اقطاع اغتال  
 وذلك انه قسم الاسواق المائة على عدد الازواج من احتارن الاسواق ضمنها لها ومن احتارن الغل  
 اقطعها قدر ذلك لتصرف فيها تصرف المستقل (ع) وبما جعل انه اقطاع عليك لان خير ما سوى اسهم  
 لغايبين صارت لله تعالى بالنسب والانعلاء والظهار ان يكون اقطاع اغتسال ليرتفع عن اليد العليا  
 ويحكم فيها فظن تحكم لذلك وقد جازى الآثار بأنه صلى الله عليه وسلم فعل الوحيين وقد اختلف  
 اصحاب الناصي في اقطاع ليليك (قلت) صرح حديث قوله من احياء ارضنا حتى لله والارض  
 الموات لقصة هي التي لا تباينها قال الله تعالى فا حين بناه الارض بعد موتها وامالى العرف في التي  
 لا ملك عليها الا حد ثمان كانت بيعة من العمران يصح احياءها دون اذن الامام فلا احياء تصيب دأر  
 لارض بما يقتضى عدم انصراف الممر بعد انتفاعه بها ويجوز للامام ان يقطعها اقطاع عليك  
 اقطاع اغتال والاصح هو عليك الامم جراً من الارض لمن يرى فيه مصلحة للمسلمين فان تعدد ذوو  
 المصلحة وتعاروا في تحصيلها بدى بالعقير قبل الغنى لا ان يفرد الغنى بعصمها كالمروسة في  
 الجهاد وخدمة العلم فلما وقلنا فبدأ بالغنى وان كانت قرية جدان العمران بحيث تكون  
 مرتفعات لاهل القرية في سرحهم ومحتطهم بمنزلة الامان يأتى في احيائها ولا أن يقطعها لاحدا  
 في ذلك من التضييق والضرر على اهل القرية فان رسلنا لهم كالمساحة للدور وكالافنية التي

فلما ولي عمر قسم خير  
 خير ازوج اليه صلى  
 الله عليه وسلم ان يقطع  
 لمن الارض والماء او  
 يضمن لمن الاسواق  
 كل عام فاحتلن منهن من  
 اختار الارض والماء  
 ومنهن من اختار الاسواق  
 كل عام فكانت عائشة  
 وحصة من اختار الارض  
 والماء وحدها بن خير  
 ثنا ابي ننا عبيد الله قال  
 حدثني نافع عن ابن عمر  
 ان رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم عاد اهل حير  
 بشرط ما خرج منها من  
 زرع او ثمر واقص  
 الحديث بنحو حديث على  
 ابن مسهر ولم يذكر  
 فكانت عائشة وحصة  
 من اختار الارض والماء  
 وقال خير ازوج لنسبي  
 صلى الله عليه وسلم ان يقطع  
 لمن الارض ولم يذكر الماء  
 وحديثي ابو الساهر ثنا  
 عبيد الله بن وهب اجبرني  
 اسامة بن زيد الليثي عن  
 نافع عن عبد الله بن عمر  
 قال لما افتتحت حير الت

أخشي منها ضرر بالطريق ولا يجوز أحياءه ولا أن يبيعها لأحد وان لم تكن قريبة جدًا بحيث تكون مرتفعًا فلا مأم أن يقطعها اقطاع عليك واقطاع امتناع والمشهور أنه لا ينعى الأباذن للإمام وقال أشهب وجاع من أهل المذهب وغيرهم لا يترقى أحيائها إلى اذن الإمام وعلى المشهور أن أحييت بغير اذنه فلا مأم أن يتبع ذلك الأحياء فان رأى أمضاء أمضاء وان لم يرد ذلك أحدهم أحياء وأعطاه قيمة ما صنع منقوضا ان رده لبيت المال وان شاء طالبه بدمه وان شاء قطعه لغيره فيكون لذلك الغير مع من أحياءها ما كان للإمام به • ابن رشد والبيهمن العمران ما لم ينسب إليه سرح ماشية لعمران واحتطاب الحطابين ورجوعهم لبيتهم بالعمران • وأما غير الموات كالأرض المعمورة فقال ابن رشد لا يكون الاقطاع في معمر وأرض العنوة وقاله الداودي وذكره ابن حبيب رواية لابن لماسم • قال وأما علم يجر اقطاعها لان عمر أبقاها للسجين قال ورأيت للخصي حواز اقطاعها وليس يصح على مذهب مالك • ابن الحاجب ولا يقطع غير الموات عليك بل امتناع أي اغتالا • ابن هرون لان غير الموات ما صلح أو عوون العنوة موقوفة • ابن عبد السلام عدم اقطاعها المشهور وان كانت غير عنوة فلا مانع من اقطاعها اقطاع عليك • وما ذكره ابن رشد رواية لابن العباس هو والله أعلم قوله في كتاب لبارة لأرض الحرب من المدونة ولا يجوز شراء أرض مصر ولا تقطع لأحد قال غير واحد لاهاقت عنوة

فمسل • وما اقتضى ملكه باحياءه فلا مأم أن يطالب من أذنه في أحيائه بالعمارة فان أبي أدھرز فلا مأم أن يأذن في أحيائه لغيره • وأما ما اقتضى ملكه باقطاعه فانه لمن أقطعه بنفس الاقطاع فيجوز ويرى عنه وهل للإمام أن يطالبه بعمارة وتصيب ما وقع في المذهب وللشيوخ ذلك أنه على ثلاثة أقسام • الأول أن أقطعه بشرط العمارة فانه كما بنفس الاقطاع فيجوز ويرى عنه • الثاني أن يطالبه بعمارة دون لم يفد أو عجز عنها أقطعه لغيره • ابن رشد لما رأى أنه صلى الله عليه وسلم أقطع لبلال بن الحارث من الغنم ما يصح له مل فلم يعمل وقاله عمر بن قويت على العمل • عمر • الأول أقطعه لغيره • فقال له أقطعه لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له عمر أنه اشترط عليك شرط فأقطعه عمر له • ثم دنا • أو وهب ما عجزه وقبل نظر الاسم في ذلك مضى ذلك وحل المتاع والموهوب في ذلك محل البائع أو الواهب • الثاني أن يبيع على نفو لعمارة فانه أقطعه • الثالث أن لا يذ كر شرط ولا نفو ففهيما طريقان • الأولى قال ابن رشد وحكاها ابن زرقون عن غير واحد من الشيوخ أنه يلزم اعتبارها • الثانية ذكرها ابن رشد عن كتاب أبي بكر الطرطوشي أن الإمام لا يطالبه بعمارة ما أقطعه في العياق أو العمران وإنما يطالبه بذلك في الأحياء وهي أيضا طريقة الباجي وظاهر ما يعي وهو نقل الأخصي عن المذهب • ثم علم أن شرط تمام هذا الاقطاع الحوز شيئا فان غيرت من أرضها شيئا أخاف أن أزيغ وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم قال ما ركب بعد نفقة يأتى بمؤنة عالمي صدقة ووقف الأرض لذلك وإنما تان قطاع اغتلال وذلك انه قسم الاوساق لمائة على عدد • زواج فر اختار الاوساق ضمنها • ومن اختار الضل قطعها فتر ذلك لتصرف فيها تصرف المستقر (ع) ويقع له قطاع عليك لان حيز ما سوى سهم العامين صارت لله تعالى بالنسب والاحتلاء • لأظهر أن يكون اقطاع اغتلال لترتفع عنك اليد ويتعكس فيما أقطع من حكم المال وقد جاءت الآثار بأية صلى الله عليه وسلم فصل الوجهين وقد اختلف أصحاب الشافعي في اقطاع

كسبر من المطايا (قوله في آخر أقرم فيها على ذلك ما شئت) (ع) اخبر به داود على حوازي المساقاة  
 الى أجل مجهول ومالك في لسانه ولا كثر معونها الا لاجل معين والحديث عند محمد بن  
 على أن المراءاة أقرم بمسيرة لانه قد كان على ما على ائحاهم من جزرة العرب كما امر به في آخر  
 حمزة في مرضه لانه بن عزم على اخراجهم ما لوه ان يقبض على أن كفوفهم العمل  
 ويكون لهم النصف فاجابهم بقوله هذا حين رأى المصلحة في اباهم لكتابتهم العمل فكلوا هذا  
 انما خرج مخرج الجواب لهم لانه راجع الى عقد المساقاة معهم وبل جاز ذلك في أول الاسلام  
 وكان خالصه وقبل كان الفتح غنوة وكانوا هم عبيد الله ويعوز بن السيد وعبيد ملا يجوز بين  
 الأجناب وقيل ليس المقصود بهذا الكلام عقد المساقاة وانما المقصود به انها ليست مؤبدة وانما  
 انما حكم وهذا حكم المزارعة والمساقاة انهما بالحداد وبتمام الفترة تنقضي أمرهما الا أن يسناها عاما آخر  
 وفيه تنبيه على انهم يخرجون وذلك من اسلام نوتة صلى الله عليه وسلم (ط) ، يحتمل انه حد الاجل  
 ولم يسمع ما راوى لم يقله في قلبه ، واذا كان لا بد فيهما من تعيين لأجل فامل أحله الى الجنازة  
 من عام العقد فان كاتب تعلم بطين الى الجنازة الاول الا أن يشترط انهاء الثاني وان أطلق العقد  
 وسكتا عن تعيين لاجل في المقدم في الى الجنازة ويجوز توقيها السنين ثلث أو كثرت ما لم  
 تذكر السنين جدا فيل في المدونة عشرة قال لأدري بعد عشرة ولا ثلاثين ولا خمسين  
 وروى ابن المواز أنه اذا جاز الحائط وتأخر فيه نحو العشرين نخلة فلي لسانه في جميعه حتى  
 ينجبته وكذلك ان كان فيه ما يتأخر طيبه فقال ابن الحاشون ان كان فيه ما يتأخر طيبه  
 فلي ربه في حائطه وروى ابن وهب ان كان في الحائط نخلة وعس ومان وما كفه فلي سقى  
 جميعه حتى يرفع آخرها (قوله وكان لفر قسم على السهمان) (ع) تقدم انه صلى الله عليه وسلم  
 قسم حير بين العامين فان كان ذلك القسم بان عرف كل ما طار له من الارض على الشياح فيكون  
 معنى القسم على السهمان قسم القرى على تلك السهام يكون الكلام على ظاهره وان كان القسم بان  
 ضربت السهام على درص وسرف كل اصار له على حدته وتعيينه فيكون معنى قسم القرى على  
 السهمان قسم تمر كل نصيب بين صاحبه وعالمه (قوله في آخر على أن يتملوا من أموالهم) (ع)  
 اصل وجهه في أن جميع المؤنة والنصف والآلة والدواب على الصامل الا ما كان في الحائط يوم العقد  
 من ذلك فاه العامل يتبع به وان لم يشترط في ذلك قال ابن الحاجب ولا يشترط تفصيل العمل  
 في المساقاة ويجعل على امره ان عدد السلام هذا اذا كان العرف منضبطا والا فلا بد من البيان  
 لما في عدم البيان من الجهالة مع أن في لزوم بعض هذه الأشياء للعامل خلافا لتقف عليه ابن الحاجب

هو رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يفرهم فيها  
 على أن يسموا على نصف  
 ما خرج منها من الفرو والزروع  
 فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أقرم فيها على  
 ذلك ما شئت من ساق الحديث  
 بنحو حديث ابن عمر وابن  
 مسهر عن عبد الله وزاد  
 فيه وكان الأمر يقسم على  
 السهمان من نصف حير  
 ما أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم الجنس وحدثنا  
 ابن ربح أخبرنا الليث  
 عن محمد بن عبد الرحمن  
 بن نافع عن عبد الله بن  
 حمزة عن رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم أنه دفع الى  
 يهود حير ففعل حير  
 وأرضها على أن يتملوا  
 من أموالهم ولرسول الله  
 صلى الله عليه وسلم شطر  
 ثمرها وحدثني محمد بن  
 رافع واسحق بن منصور  
 واللفظ لابن رافع قالنا  
 عبد الرزاق أخبرنا ابن جريح  
 قال حدثني موسى بن عتبة

التيك (قوله أقرم فيها على ذلك ما شئت) (ع) اخبر به داود على حوازي المساقاة الى أجل مجهول ومالك  
 في لسانه ولا كثر معونها الا لاجل معين والحديث عند محمد بن على أن المراءاة أقرم بمسيرة لانه قد كان على ما على ائحاهم من جزرة العرب كما امر به في آخر  
 حمزة في مرضه لانه بن عزم على اخراجهم ما لوه ان يقبض على أن كفوفهم العمل  
 ويكون لهم النصف فاجابهم بقوله هذا حين رأى المصلحة في اباهم لكتابتهم العمل فكلوا هذا  
 انما خرج مخرج الجواب لهم لانه راجع الى عقد المساقاة معهم وبل جاز ذلك في أول الاسلام  
 وكان خالصه وقبل كان الفتح غنوة وكانوا هم عبيد الله ويعوز بن السيد وعبيد ملا يجوز بين  
 الأجناب وقيل ليس المقصود بهذا الكلام عقد المساقاة وانما المقصود به انها ليست مؤبدة وانما  
 انما حكم وهذا حكم المزارعة والمساقاة انهما بالحداد وبتمام الفترة تنقضي أمرهما الا أن يسناها عاما آخر  
 وفيه تنبيه على انهم يخرجون وذلك من اسلام نوتة صلى الله عليه وسلم (ط) ، يحتمل انه حد الاجل  
 ولم يسمع ما راوى لم يقله في قلبه ، واذا كان لا بد فيهما من تعيين لأجل فامل أحله الى الجنازة  
 من عام العقد فان كاتب تعلم بطين الى الجنازة الاول الا أن يشترط انهاء الثاني وان أطلق العقد  
 وسكتا عن تعيين لاجل في المقدم في الى الجنازة ويجوز توقيها السنين ثلث أو كثرت ما لم  
 تذكر السنين جدا فيل في المدونة عشرة قال لأدري بعد عشرة ولا ثلاثين ولا خمسين  
 وروى ابن المواز أنه اذا جاز الحائط وتأخر فيه نحو العشرين نخلة فلي لسانه في جميعه حتى  
 ينجبته وكذلك ان كان فيه ما يتأخر طيبه فقال ابن الحاشون ان كان فيه ما يتأخر طيبه  
 فلي ربه في حائطه وروى ابن وهب ان كان في الحائط نخلة وعس ومان وما كفه فلي سقى  
 جميعه حتى يرفع آخرها (قوله وكان لفر قسم على السهمان) (ع) تقدم انه صلى الله عليه وسلم  
 قسم حير بين العامين فان كان ذلك القسم بان عرف كل ما طار له من الارض على الشياح فيكون  
 معنى القسم على السهمان قسم القرى على تلك السهام يكون الكلام على ظاهره وان كان القسم بان  
 ضربت السهام على درص وسرف كل اصار له على حدته وتعيينه فيكون معنى قسم القرى على  
 السهمان قسم تمر كل نصيب بين صاحبه وعالمه (قوله في آخر على أن يتملوا من أموالهم) (ع)  
 اصل وجهه في أن جميع المؤنة والنصف والآلة والدواب على الصامل الا ما كان في الحائط يوم العقد  
 من ذلك فاه العامل يتبع به وان لم يشترط في ذلك قال ابن الحاجب ولا يشترط تفصيل العمل  
 في المساقاة ويجعل على امره ان عدد السلام هذا اذا كان العرف منضبطا والا فلا بد من البيان  
 لما في عدم البيان من الجهالة مع أن في لزوم بعض هذه الأشياء للعامل خلافا لتقف عليه ابن الحاجب

ولعمل العيالم بما تقتضيه الضرورة من السقي والتذكير والتفتيت والجساذ واقامة الآلة من الدلاء  
والمساحي والاجراء والغلبان والدواب ونفقتهم انتهى ولا شك في لزوم السقي واحتاج قولك في  
لزوم السقي كبر فقال حرمة يلزم وقال حرمة لا يلزم وفرق بعضهم بين العولين بان قال يعني بقوله انه على  
رب الحائط أي الشيء الذي يذكر به ويعني بقوله انه على العامل يعني تطبيق ذلك الشيء وأنكر بعضهم  
هذا الجمع وأبقى لعولين على ظاهرهما والتفتية في معنى السقي والخواب الجساذ الحصاد قال ابن القاسم  
والدرس لانهم لا يد تطيعون القسم الامعة وتقدم الحلاف في الحصاد والتفتية هل يصح اشتراطهما  
على العامل في لزوم السقي أم لا يكون بينهما واحتلف في مصر الزيتون فقال منه نور منتهى عمل  
المساقاة حناء قال ابن حبيب عصره على العامل وار شرطه على رب الحائط فان كان له قدر لم يجز  
ورد العامل الى آخره له وقال ابن الموازي ان لم يكن مشروط بعصره بينهما واحتلف في مذهب  
المدونة في حكمي منهم عبااته على ما شرطه وحكي غير عنها أنها شرطه مع حيا حاز وان شرطه  
على العامل جاز ليس له ابن عبد سلام وليس عصره يسير ببلادنا وكذلك الحصاد في غالب  
الامر ولعل لربيون وحداثة في تنعيم ما عصر لعامل عن بعض مشروط عليه كان يحترث ثلاث  
حراثات جعل الجميع الا أنه لم يحترث لآخرتين فانه يقوم السقي والصنع والحراثتان فان كان ما ترك ثلث  
الجميع حط من امية ثلث على هذه النسبة في فرع ابن حبيب ولو دخل السبل الحائط فأقام به  
حق استغنى عن الماء فليس لرب الحائط أن يجلس العامل بذئب ان رشده من لا خلاف فيه  
بمخلاف الأخير على سقي الحائط زمنه وهو معلوم عندهم فيسقي المطر الحائط هذا يصح من اجارته بقدر  
ما أقام الماء في الحائط وسقط عنه سقيه

في فصل وما كان يوم القصد الحائط من رقيق ودواب وآلة فالجميع للعامل فيستعين به وان لم  
يشترطه ونه متعلبه وكذلك الاجراء ان كان كراؤهم وحيلة فاجرهم على رب الحائط ونفقتهم  
وكسوتهم واد كانت مشرطة على رب الحائط فهي للعامل كالعبد وهذا المشهور وقال عيسى  
وان نافع لا تكون الدواب والرقيق للعامل الا بالشرط لان رب الحائط يقول لو اشترطته على  
سابقك بأمر قال في المدونة فان شرط رب الحائط أن يخرج ما في الحائط من ذلك لم يجزاتها كزيادة  
اشترطها الا أن يكون اخرج ذلك قبل العقد

في فصل وعلى رب الحائط حلف مامان أو مرض أو عاب أو أبق قاله في الموطأ والمدونة وزاد  
في غيرهما ولم يشترط ذلك عليه لعامل ليسى وهذا لان لعه كان على عمل في دمة رب الحائط  
ولكنه تعين بدلهم عقلاء كالذي يكري راحله مضومة ثم لم احدي راحله لئلا يكف فانه ليس  
له ابدالها بخلاف السبد المستأجر بعينه لا ندليس في الذمة ولو شرط احره الاحراء على العامل أو  
شرط عليه خلف مامان لم يجز لانه شرط منافع للعبد واحتلف فيا رث من الآلة والأجبل والدلاء  
والرواني هل يكون خلعهم على رب الحائط كالدواب أو يكون دلان على العامل ولول قال ذلك  
على لدواب واثنى فرق ما بال الاصل تعين لجمع فلا يجوز حلف شيء من الجميع لكن لما كانت  
لدواب مجبولة الحياة فلولم يلحقها بدية رب الحائط لسد العقد للمر بموتها وأما الآلة فأمر الانتفاع  
بها معلوم فبقيت على أصلها من الدين فلا تلحق

في فصل ولا يجوز لرب الحائط أن يشترط ما يفتي نفعه بعد انقضاء المساقاة كحفر بئر أو انشاء غرس  
جميع المأثرة والعقود والآلة والدواب على العامل الا ما كان في الحائط يوم العقد ذلك فانه للعامل

لأنها كرم ياد اشتراطها واشترط اشتراط صلاح الجنب وكس العن ورم الحوض والثلاثة وان كانت

منغصبات حتى يندفعوا الساقاة لئلا يقتصرن لیسارنها

﴿ فصل ﴾ والعمل في المساقاة يتعلق بنفقة العامل وليس كالأجير فلما جازله أن يساقى غيره في مثل أماته فان ساقى غير أمين فعن (قوله في الآخر أن هرأجل اليهود والنصارى من أرض الحجاز) (ع) أجلهم لما بلغه من قوله صلى الله عليه وسلم في مرضه لا يقين دينان في جزيرة العرب وبأى لكلام عليه إن شاء الله تعالى (قوله وكانت الأرض حين ظهر عليها لله ولرسوله وللمسلمين) (ع) بدل أن قصها عنوة لأن حق المسلمين أعمها وفي العروة وقد اختلف هل كان قصها عنوة أو صلحا أو اضلي عنها هل بائع أو بغير قتال أو بعضها عنوة وبعضها غلبه أو بعضها صلحا وبعضها عنوة وهذا أصح الأموال وهو رابن مالك وظاهر قول من قال صلحا هم صلحوا على ترك الأرض وقد يكون حتى قوله لله ولرسوله وللمؤمنين يعني بمجموع معهما أي ما كان منها عنوة فهذا حكمه وما كان منها صلحا لله ولرسوله ﴿ قلت ﴾ ابقاؤه صلى الله عليه وسلم اليهود بغير إنما كان مصلحة رأى عمر رضي الله عنه أن مصلحة أحلامهم أرشح والعلم بالراحح وأحب ويحق أن المصلحة الأولى هي أهم كما لو اشغولنا بالجهاد في صدر الإسلام فقيامهم بالحرب يشغلهم عن القيام بغيره فلما أصبح الإسلام واستمس رأى عمر أن مصلحة الأحلام التي كان هم بها صلى الله عليه وسلم وأمر بها في آخر عمره أرشح (ع) وأرى بهاء وتبناه قرينان بالشام

### ﴿ أحاديث الحنفى على الفرس ﴾

(قوله لمن مسلم يفرس فرسا في الأحرار يزرع زرعها) (ع) فبما اختصا من ثواب العمل بالإسلام (ط) وغاية ما يبيد الكافر ما جعل من الحب التمتع ﴿ قلت ﴾ تقدم استيفاء الكلام على ذلك في كتاب الإيمان (قوله إلا كان ما كل منه صدقة) (ع) فيه أن السبب في الجبره أحر من غيره كان من أعمال البرودين مصالح الدنيا ﴿ قلت ﴾ حصول هذه الصدقات المذكورة يتناول حتى من يتنع وهو أن لم يشترطه (قوله ردوب لار - رين ظهر لله ولرسوله وللمسلمين) هذا ما قصها عنوة لأن حق المسلمين أعمها وفي العروة وقد اختلف هل كان قصها عنوة أو صلحا أو اضلي عنها هل بائع أو بغير قتال أو بعضها عنوة وبعضها غلبه أو بعضها صلحا وبعضها عنوة وهذا أصح الأموال وهو رابن مالك وظاهر قول من قال صلحا هم صلحوا على ترك الأرض وقد يكون حتى قوله لله ولرسوله وللمؤمنين يعني بمجموع معهما أي ما كان منها عنوة فهذا حكمه وما كان منها صلحا لله ولرسوله ﴿ قلت ﴾ ابقاؤه صلى الله عليه وسلم اليهود بغير إنما كان مصلحة رأى عمر رضي الله عنه أن مصلحة أحلامهم أرشح والعلم بالراحح وأحب ويحق أن المصلحة الأولى هي أهم كما لو اشغولنا بالجهاد في صدر الإسلام فقيامهم بالحرب يشغلهم عن القيام بغيره فلما أصبح الإسلام واستمس رأى عمر أن مصلحة الأحلام التي كان هم بها صلى الله عليه وسلم وأمر بها في آخر عمره أرشح (ع) وأرى بهاء وتبناه قرينان بالشام

### ﴿ باب فضل الفرس والزرع ﴾

﴿ قول ﴾ (قوله من مسلم يفرس فرسا يزرع زرعها) (ع) فبما اختصا من ثواب العمل بالإسلام (ط) وغاية ما يبيد الكافر ما جعل من الحب التمتع ﴿ قلت ﴾ تقدم استيفاء الكلام على ذلك في كتاب الإيمان (قوله إلا كان ما كل منه صدقة) (ع) فيه أن السبب في الجبره أحر من غيره كان من أعمال البرودين مصالح الدنيا ﴿ قلت ﴾ حصول هذه الصدقات المذكورة يتناول حتى من يتنع وهو أن لم يشترطه (قوله ردوب لار - رين ظهر لله ولرسوله وللمسلمين) هذا ما قصها عنوة لأن حق المسلمين أعمها وفي العروة وقد اختلف هل كان قصها عنوة أو صلحا أو اضلي عنها هل بائع أو بغير قتال أو بعضها عنوة وبعضها غلبه أو بعضها صلحا وبعضها عنوة وهذا أصح الأموال وهو رابن مالك وظاهر قول من قال صلحا هم صلحوا على ترك الأرض وقد يكون حتى قوله لله ولرسوله وللمؤمنين يعني بمجموع معهما أي ما كان منها عنوة فهذا حكمه وما كان منها صلحا لله ولرسوله ﴿ قلت ﴾ ابقاؤه صلى الله عليه وسلم اليهود بغير إنما كان مصلحة رأى عمر رضي الله عنه أن مصلحة أحلامهم أرشح والعلم بالراحح وأحب ويحق أن المصلحة الأولى هي أهم كما لو اشغولنا بالجهاد في صدر الإسلام فقيامهم بالحرب يشغلهم عن القيام بغيره فلما أصبح الإسلام واستمس رأى عمر أن مصلحة الأحلام التي كان هم بها صلى الله عليه وسلم وأمر بها في آخر عمره أرشح (ع) وأرى بهاء وتبناه قرينان بالشام

من نافع من ابن عمر أن  
هر بن الخطاب أجلى  
اليهود والنصارى من  
أرض الحجاز وان رسول  
الله صلى الله عليه وسلم لما  
ظهر على خير أراذل أخرج  
اليهود منها وكانت الأرض  
حين ظهر عليها لله ولرسوله  
صلى الله عليه وسلم  
وللمسلمين فأراد أخرج  
اليهود منها فالت اليهود  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم أن يفرهم بها على أن  
يكفوا عملها ولم ينصف لهم  
فقال لهم رسول الله صلى  
الله عليه وسلم نعمكم بها  
على ذلك ما شئنا ففرزها  
حتى أحلامهم عمر رضي  
الله عنه إلى تبناه وأمر بهاء  
حدثنا بن غير نصابي ما  
عبد الملك من عطاء عمر  
جابر قال قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم ما من  
مسلم يفرس فرسا إلا كان  
ما كل منه له صدقة وما  
سرقه له صدقة وما كل  
الصح منه صدقة وما  
أكلت الطير منه صدقة  
ولا برأه أحد إلا كان له  
صدقة وحدثنا بن  
سعيد بن أبي عمير  
ابن ربح أخبرنا الليث عن  
أبي الربيع عن جابر أن النبي  
صلى الله عليه وسلم دخل

غرسه ليهاء أولنفت لان الانسان يثاب على مسرقه وان لم ينو ثوابه ( ط ) ولا يحدن بدومه  
 الثواب وان انتقل الملك الى غيره الى يوم القيامة وهذا يمكن في القرس **قوله** قال ابن  
 العربي في حقه كرم الله تعالى ان يثيب على مبلغة الحية كما كان يثيب على ذلك في الحياة وذلك في  
 ستة صدقة جارية أو لم ينتفع به بعدها أو للمصلح بدعوه أو غراس أو زرع أو رابط طرابط ثواب  
 عمله الى يوم القيامة خرج هذه الحجة الأئمة وخرج السادس الترمذي **قوله** ولا يختص  
 حصول هذه الصدقات لمن يشر القرس أو الزراعة بل يقول من استأجر لمسل ذلك والصدقة  
 حاصلة حتى فيها جزع من جهة كالسبل المجور زعنه بالحسنة في كل منه حيوان فانه مندرج  
 تحت **قوله** مدلول الحديث ( ق ) في سدا آخر على أم بشر ( م ) كذا في رواية أبي يعلى  
 وعند الجلودى أم بشر وعند الرازي أم عبد أو أم بشر على السبل والمعر وف في حديث  
 اللبث أم بشر وقال بعضهم أم بشر ابنة لبراهن كبار الصابرة وى عنها جاور ويقال لها أم عبد  
 وكانت زوجة بن حارثة ( ع ) كذا في التمهيد الواسعة الياسين العلم والذي في كلام الجياى الذى  
 نقل كلامه ان الصواب أم بشر وقال أبو هريرة أم بشر بنت البراء بن معمر وألصاقه زوجة زيد  
 ابن حارثة ويقال لها أم بشر ( ط ) غسل أنه يقال لها الثلاثة أم بشر وأم بشر وأم عبد ( ع ) وقيل  
 اسمها حليدة بضم الحاء وادى بضم ( ق ) لا يفرس مسلم غرسا أو ررع زرع ( ع ) فهالحص على  
 اقتناء النبیاع وفله كثير من السلف خلا فالن ( ط ) كرهه قوم من المتزهدة وراؤ قاده حافى  
 انزهده ولهم **قوله** كبريا حديث الترمذي لا تضنوا لضمة فقر كوا الى الدنيا وقال به الترمذي حدث  
 حسن **قوله** والجواب ان هذا الذى يحكى على الاكثر انها ميسر لقلب البهاقى تخفى بصاحبها  
 الى الركون الى الدنيا واما اتحاد الكفاف فهاضرة فادخ في التره وسيلها حليل المال الذى قال فيه  
 لامن أحده بمحقه ووضه في حقه ( د ) واحتلف في أطيب الكسب فقيل التجارة وقيل الصدقة  
 باليد وقيل الزراعة وهو الصريح **قوله** في سدا الآخر من **قوله** بن جريج قال أخبرني أنوار براه  
 مع جارا يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يفرس الحديث ( ع ) كذا في التمهيد  
 لواءه اليان من مسلم في حديث بن جريج ليس **قوله** كرام **قوله** ولا يحدن بدومه وانما جاور قال  
 سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول كره جارية من ابن جريج قال أخبرني أنوار براه  
 مع جارا يقول دخل النبي صلى الله عليه وسلم على أمه ودخلت بكاء الان طار بن سبأ الى على  
 واعاد كرم مسلم أم معمر بن طر بن عمرو وديار قال أحبه **قوله** بن سبي على الله عليه وسلم دخل  
 يتناول من استأجر لمسل ذلك والصدقة حاصلة حتى يباع عرس جمه كالمسل المجور وعنه الحصد  
 في كل من حيوان فانه مندرج تحت **قوله** مدلول الحديث ( ق ) لا يفرس مسلم غرسا أو ررع زرع ( ع )  
 فيالحص على اقتناء النبیاع وفله كثير من السلف خلا فالن ( ط ) كرهه قوم من المتزهدة  
 انزهده ولهم **قوله** كبريا حديث الترمذي لا تضنوا لضمة فقر كوا الى الدنيا وقال به الترمذي حدث  
 حسن **قوله** والجواب ان هذا الذى يحكى على الاكثر انها ميسر لقلب البهاقى تخفى بصاحبها  
 الى الركون الى الدنيا واما اتحاد الكفاف فهاضرة فادخ في التره وسيلها حليل المال الذى قال فيه  
 لامن أحده بمحقه ووضه في حقه ( د ) واحتلف في أطيب الكسب فقيل التجارة وقيل الصدقة  
 باليد وقيل الزراعة وهو الصريح **قوله** في سدا الآخر من **قوله** بن جريج قال أخبرني أنوار براه  
 مع جارا يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يفرس الحديث ( ع ) كذا في التمهيد  
 لواءه اليان من مسلم في حديث بن جريج ليس **قوله** كرام **قوله** ولا يحدن بدومه وانما جاور قال  
 سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول كره جارية من ابن جريج قال أخبرني أنوار براه  
 مع جارا يقول دخل النبي صلى الله عليه وسلم على أمه ودخلت بكاء الان طار بن سبأ الى على  
 واعاد كرم مسلم أم معمر بن طر بن عمرو وديار قال أحبه **قوله** بن سبي على الله عليه وسلم دخل  
 يتناول من استأجر لمسل ذلك والصدقة حاصلة حتى يباع عرس جمه كالمسل المجور وعنه الحصد  
 في كل من حيوان فانه مندرج تحت **قوله** مدلول الحديث ( ق ) لا يفرس مسلم غرسا أو ررع زرع ( ع )

على أم بشر الانصارية  
 في نفس لها فقال لها النبي  
 صلى الله عليه وسلم من فرس  
 هذا الغنل أسلم أم كافر  
 فقالت بل مسلم فقال  
 لا يفرس مسلم غرسا  
 ولا زرع زرعاً باكل  
 منه انسان ولا دابة ولا شئ  
 الا كانت له صدقة وحدنا  
 محمد بن حاتم وابن أبي حلف  
 قال ثار وح ننا بن جريج  
 قال أخبرني أنوار براه  
 مع جابر بن عبد الله  
 يقول سمعت رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم يقول  
 لا يفرس رجل مسلم غرسا  
 ولا زرعاً باكل من سمع  
 طائر أو شئ الا كان له  
 به أجر وقال ابن أبي حلف  
 طائر شئ واحد  
 ابن سبي بن ابراهيم ثنا



على أم عبدود كرام بشر من طريق الأعمش عن أبي شهاب عن جابر (قوله في سند الآخر)  
روح عن زكريان اسحق عن عمرو بن دينار (م) (و) ذكره الشقي عن زكريان أبي الزبير  
عن جابر فأسقط عمرو بن دينار وهو المشهور (ع) (و) عبد الطير عن زكريان اسحق وهو وهم وإنما  
هو زكريان اسحق المسكن في حارثة في الصحبة عن عمرو بن دينار وغيره (قوله في سند الآخر)  
زاد عمرو في رواية عن حماد وأبو بكر (ع) كذا في كل التبع وعدان الخزاز عن كريب بدل  
أبي بكر فابعضهم ولصواباً وكريب لأن أبو الحديث لأبي بكر عن ابن أبي شيبة عن حصص ولأبي  
كريب وأبي اسحق عن معاوية طراوي عن معاوية أنهما أبو كريب لأبو بكر

### ﴿كتاب الجوائح﴾

قلت في الجوائح جمع جائحة والجائحة لغة المصيبة المستأصلة وأما عرفها من مائت من مجهور زعن  
دفعه عاده فمراسن ثم أوساب بعديده فالجهور زعن دفعه قال في المدونة كالحرد والتاروار وجر العرق  
والبرد والمطر والطين العال والدود وعن الثمرة في الشجرة والسموم \* ابن حارث تعاقب الجميع  
قال واحتلف في السارق والجيش والسلطان العال بن القاسم وابن عبد الحكم الجميع جائحة  
وقال مطرف وابن الماجشون ليس بجائحة ما ينشأ من رشده وقرق ابن ماعج جعل الجيش جائحة دون السارق  
\* الباقي اختلف طعنون عن ابن القاسم أن كل ما أصاب الثمرة بأى وجه كان جائحة وروى محمد بن  
كل غالب لا يستطاع دفعه بالجائحة والثالث قال ابن ماعج ومالك كل سبب للجائحة وقوله في الحد قدرا  
فالعذر التفتن كان من سبب العطش وضع فلأكثر وإن كان من غيره فشرط وضع للجائحة فيه  
أن سلق الثلث فكثره ثم احتلف فقال ابن القاسم المعتزلت الثمرة لأن الجائحة بما هي بقص لثمره  
لأرحمها لا ترى أنه لو رخصت لثمر لم يكن الرخص جائحة فيوضع من الثمن بقدر نسبة قيمة الجائحة في  
زمن من قيمة الجائحة كان قدر الثلث وأقل أو أكثر وقيل في أرملة لا للزمان أن في قيمة الثمار وقال  
شهاب المعتزلت العيبة لثالث الثمرة والحلاف بينهما ما هو إذا كانت الثمرة للجيش أو لما على آخرها  
فيضطر مشترها إلى قبضتها أو باب متعددة قال مجتبى أولى عن آخره كالمعتزلت  
لثمره بانيان وإن كان في الحائط أصناف كآرمان ولبن والعنب فأصبحت الجائحة بمص تلك الأصناف  
فقال مالك بشر كل صنف على حدته فإذا بلغت الجائحة ثلث الصنف وضعت وإن لم تبلغ ثلث الصنف  
لم توضع وقال أصعب لأصناف كلها كصنف واحد لا تصنعها فأبطله الجائحة ثلث قيمة الصنف  
وضعت وإن لم تبلغ ثلث قيمة الصنف لم توضع قال ابن القاسم \* قال سبب الجائحة ثلث الصنف  
وأصناف الجائحة ثلثه وضعت وإن هذه الأمور أو أحدها لم توضع فهو له في الحد من ثمره أو نبات  
بيان لا لما لا يختص بالثمر بل تكون في السلب إلا أنه اختص بالهول والمشهور أن بها الجائحة  
قلت أكثر لأن غالب أمرها هو من قبل العطش وليس ما وضع قلب أو كثر لأنها لما اتباع  
وهذا أمكان الحداد ولا يتباع به ولغالب السلامة فصارت كالتمره دايرة بعد اليس ويسيل

روح بن عباد تثار كريا  
ابن اسحق أحسن عمرو  
ابن دينار اسحق جابر بن  
عبد الله يقول دخل السبي  
صلى الله عليه وسلم على أم  
عبد حاطة فقال يا أم عبد  
من فرس هذا الغل اسلم  
أم كافر صال بل مسلم قال  
فلا يفرس المسلم فرسا  
فيا كل منه اسأل ولادة  
ولا طبرالا كان له صدقة  
اني يوم العيلة \* وحدنا  
أبو بكر رأى شيئا خاصا  
ان غياث ح وثنا أبو  
كريب واسحق بن ابراهيم  
جميعا عن أبي معاوية ح  
وثنا عمر والفاقد ثنا عمر  
ان محمد ح وثنا أبو بكر  
ان أبي شيبة ثنا ابن فضيل  
كل هؤلاء عن الأعمش عن  
أبي سعيد عن جابر راد  
عمرو في رواية عن حماد  
وأبو بكر في رواية عن  
أبي معاوية صلا \* ن أم  
بشر وفي رواية ابن فضيل  
عن امرأته يدس حارثة  
وفي رواية اسحق عن أبي  
معاوية قال رما قل عن  
أم بشر عن أبي صلى الله  
عليه وسلم وروى بماله

في (ب) الجوائح جمع جائحة والجائحة لغة المصيبة المستأصلة وأما عرفها من مائت من مجهور زعن  
عن دفعه فمراسن ثم أوساب بعديده فالجهور زعن دفعه قال في المدونة كالحرد والتاروار وجر العرق  
والبرد والمطر والطين العال والدود وعن الثمرة في الشجرة والسموم \* ابن حارث تعاقب الجميع  
واحتلف في السارق والجيش والسلطان العال بن القاسم وابن عبد الحكم الجميع جائحة قال  
مطرف وابن الماجشون ليس بجائحة \* بن رشده وقرق ابن ماعج جعل الجيش جائحة دون السارق

وكانهم قالوا عن النبي صلى الله عليه وسلم بنحو حديث عطاء وأبي الزبير وعمر بن دينار حدثنا يحيى بن عيسى وقتيبة بن سعيد  
ومحمد بن عبيد البري واللفظ يحيى قال يحيى أخبرنا قال الآخران ثنا أبو عاتقة عن قتادة عن أنس قال قال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم لمن مسلم يفرس غرساً أو يزرع زرعاً ما كل منه طيراً وإنسان أو بهيمة إلا كان له صدقة وحدثنا عبد بن جريد ثنا  
مسلم بن إبراهيم ثنا ابن بن زبدة ثنا قتادة ثنا أنس بن مالك أن نبي الله صلى الله عليه وسلم دخل خلاصاً بمشراة من الأنصار  
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من غرس هذا الغل أسلم أم كفر قالوا مسلم بنحو حديثهم. حدثني أبو الطاهر أخبرنا ابن وهب  
عن ابن جريح عن أبي الزبير أخبره عن جابر بن عبد الله (٢٣٣) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان بعث من

أحبك ثم اح  
محمد بن عباد ثنا أبو حمزة  
عن ابن جريح عن أبي  
الزبير أنه سمع جابر بن  
عبد الله يقول قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم لو بعث  
من أحبكم ثم أحببته  
بالحق لبعث الله فيكم  
منه شيئاً ما أخذتم من أحبكم  
بغير حق. وحدثنا حسن  
الحلواني ثنا أبو عاصم عن  
ابن جريح عن أبي الزبير  
عن يحيى بن عمار عن  
وقتية عن أبي جريح قالوا  
نسمع من ابن جريح عن  
جيس أن أنس بن  
نبي الله صلى الله عليه وسلم نهى عن  
بيع ثمر الابل حتى يروى  
هنا لاس ما هو قال  
محمد بن عمرو وأما  
عن أبي جريح عن  
الطاهر أخبرنا ابن وهب  
قال أخبرني عن جريد

ان بعثت الثلث ما كثر وضعت والام توضع والثلاثة للثلاث ووعلى المشهور ما ختلف في الاصول  
الغنية كالغلة والاصناف والاصل هل حكمها حكم البقول أم لا وألحقوا الغوز بالتمر وألحقوا  
الزعران والريحان والقرط والعنب بالبقول واحتلف في القصب الملق على الاقوال الثلاثة في  
البقول واختلف في ورق التوت فقبل كالتمر وقيل كالبقول وهذا اذا كانت الآفة فيه ندموماً  
ان كانت من غيره كما لو مات دود الحمر بردك لعام قال بعض الشيوخ الى أن ذلك جائحة ونسبه  
بما كثرى حماماً أو مده فاجبلى أهل ذلك البلد لعنة عليه من يكره فقال المتقدمون أنه له  
أن يسل الكرام عن نفسه قال هذا الشيخ وكذلك لو اشترى ثماراً على أهل البلد لعنة ولم يصد  
المشتري من يشتري تلك الثمار هي بطلت ولو اشترى ما بقي من الثمرة بدموع انما  
يحصنه من الثمن وان قل بصلاف من اشترى طعاماً فاستحق أكثره منه له الخيار يرد الباقي  
وقوله في الحد قدر الله من المثل ان كان من بسب العطش صاع من أو كثر وان كان من غيره  
فشرط وضع الجائحة فداءً يبلغ ثلث ما كثر ثم احتلف بين لقاسم المشتري الثمرة بموضع الثمر  
بمدرسة فيه المجامع فيه الجميع كان من الثلث أو أقل أو أكثر وقال أسهب المشتري ثلث الثمرة  
لألت الثمرة والخلاف بينهما انما هو اذا كان لثمة لا يجبس أو لم يعل على آخره فيضطر الى قصها في  
أوقات متعددة وان كان مما يجبس أو لم يعل على آخره كما عيب الثمرة لثمة وان كان في الحائط  
أصناف كالزمان والذين والعنب فأصاب الجائحة بعض تلك لأصناف ثمار ذلك يصير كل صنف الى  
حدده فاداب الجائحة ثلثه في السعة بوضعت وقال ابن الله هم ان كان من الجائحة ثلث الله  
وأصاب الجائحة ثلثه وضعت وان قدرا الامور أو حذم لم يرد وهو في الحد من ثمره واصل من  
ما لا يتخصص بالمر من ذكر في المال لا يخصص بحدود رابوا لثمة  
أو كثر لان غالب أمرها يذهب من الله اش ويل موضع ذكرها في الجائحة  
امكان جرداد الانتفاع بها قال السلام حارب كما نراه بعد ليس رقبين حث لث  
ما كثر وضعت والام توضع والثلاثة للثلاث وعلى المشهور ما ختلف في الاصول  
والصل هل حكمها حكم البقول أم لا وألحقوا الغوز بالتمر وألحقوا  
الزعران والريحان والقرط والعنب بالبقول واحتلف في القصب الملق على الاقوال الثلاثة في  
البقول واختلف في ورق التوت فقبل كالتمر وقيل كالبقول وهذا اذا كانت الآفة فيه ندموماً  
ان كانت من غيره كما لو مات دود الحمر بردك لعام قال بعض الشيوخ الى أن ذلك جائحة ونسبه  
بما كثرى حماماً أو مده فاجبلى أهل ذلك البلد لعنة عليه من يكره فقال المتقدمون أنه له  
أن يسل الكرام عن نفسه قال هذا الشيخ وكذلك لو اشترى ثماراً على أهل البلد لعنة ولم يصد  
المشتري من يشتري تلك الثمار هي بطلت ولو اشترى ما بقي من الثمرة بدموع انما  
يحصنه من الثمن وان قل بصلاف من اشترى طعاماً فاستحق أكثره منه له الخيار يرد الباقي

( ٣٠ - شرح لاي والسوسي - ا ح )  
شودل من من ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم  
هي من بيع الثمرة حتى زهي قالوا وما هي قال محمد بن ابي  
محمد بن جريد عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم قال انما  
من الحكم اراهم من دينار وعبد الحارس اعلان والعهدة بشرطه  
عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر رعيه ان يواضع  
ما حدثنا قتيبة بن سعيد ثنا ليث عن بكير عن عياض بن عبد الله عن أبي سعد الخدرى

والعرق هو أن يشتري المرأة دخل على أن الجاشعة تطراً قبيض الصفة كتحول عليه بخلاف  
تبعيضها في الاستحقاق (قوله في الآخر أصيب رجل في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم) (ع)  
هو معاذ (ط) وكان غرماً مؤمراً فكلهم صلى الله عليه وسلم أن يحضروا عنه أو يضعوا فابوا وحكم  
بينهم النبي صلى الله عليه وسلم عداً (قوله خذوا ما وجدتم) (ع) فيه أن الحاكم يزرع كل مال  
المجلس لمرأته إن كان من جنس دينهم والاباعه واشترى لهم عروض دينهم أو ما بلغ إلا أن يرضوا  
أخذهم بجميع دينهم ودينهم أكثرهم أحق مالم يكن مما لا يجوز قبضه من دينهم (ط) يزرع كل ماله  
الأمّا كان من ضرورياته وروى ابن نافع أنه لا يترك له إلا ما يورثه والمشهور أنه يترك لهم كسوتهم  
المعاداة إلا أن يكون فيها فضل وفي ترك كسوة زوجته وكتبه إن كان عالماً بخلاف ولا يترك له مسكنه  
ولا حاداً ولا ثياب جمته إلا أن تقل قيمتها (قوله) وظاهر المنصب أنه يباع عليه ما وجد في حاقونه  
وداره ولا يحتاج إلى إثبات ملكه كذلك بل قال أهل طليطية بهيم عليه في داره ويؤخذ منها ما يعرف  
أنه للرجل وقيل أنه لا بد من إثبات ملكه لما يباع عليه وليس من شرط القسم على الغرماء اثباتهم  
أن لا غريم سواهم بخلاف القسم على الورثة والفرق هو أن عدد الورثة معلوم في الجيران والمعارف  
بخلاف الديون لاسيما وكثير من الناس يقصد إلى كتم المداينة ثم إن كان الغريم معروفاً بالدين وهو  
ميت استوفى بقسم ماله لعل غريباً يظن أنه اختفى أو كان حياً ذهب ابن القاسم أنه لا يستأنى لبقاء  
ضمة المحي وقيل أنه يستأنى كالميت وأما إن كان غير معروف فلهذا ينصف ظاهر المداينة أنه لا يستأنى  
حيّاً كان أو ميتاً (قوله) ولا يقسم القاضي على الغرماء حتى يهدى إلى كل واحد من الغرماء  
في أثبات غيره وهل يصف كل واحد على ضمة ما شهد به وإن دينه ليق في قسمته إلى الآن تردد  
الحكام في ذلك (قوله) ويعرف ما يطراً لكل واحد في الخاصة أن ينسب مال المجلس من جملته  
الديون وبقدر المخرج يأخذ كل واحد من دينه ولو كان الدين ثلاثة لأحدهم خمسة وثلاثون وآخر  
خمس وأربع عشرة فالجميع خسرون ومال المجلس عشر ونسبتهما من الجميع خسان فيصير لكل

قال أصيب رجل في  
عهد رسول الله صلى الله  
عليه وسلم في غمار ابتاعها  
فكثرت دينه فقال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
تصدقوا عليه فتصدق  
الناس عليه فلم يبلغ ذلك  
وفاء دينه فقال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم لمرأته  
خذوا ما وجدتم

والقصب باليقول واحتل في القصب الخلع على الأقوال الثلاثة في القول واختلف في ورق التوب  
فتيل كالتأمر وقيل كالفيل وهذا إذا كانت الآفة فيه نفسه وأما لو كانت من غيره كإلزام دود الحارير  
فذلك العام قال بعض الشيوع أن ذلك العام جائحة وشبهه بن كثرى حماماً وقد قال تعالى أهل ذلك  
البلد لعنة محمد من يسكنه فقد سأل المتقدمون أنه أن يجعل هذا الكراء عن نفسه قال هذا السج  
وكذا لو اشترى غماراً فبجلى أهل البلد لعنة ولم يجد المشتري من يشتري تلك الغمار فبى جاشعة (قوله)  
أصيب رجل في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم (هو معاذ ط) وكان غرماً مؤمراً فكلهم  
صلى الله عليه وسلم أن يحضروا عنه أو يضعوا فابوا وحكم بينهم صلى الله عليه وسلم ما ذكر (قوله)  
خذوا ما وجدتم (ع) فيه أن الحاكم يزرع كل مال المجلس لمرأته إن كان من جنس دينهم والاباعه  
واشترى لهم عروض دينهم أو ما بلغ إلا أن يرضوا بأحده بجميع دينهم ودينهم أكثرهم أحق مالم  
يكن مما لا يجوز قبضه من دينهم (ط) والمشهور أنه يترك لهم كسوتهم إلا ما يورثه الأثر يكون فيها فضل  
وفي ترك كسوة زوجته وكتبه إن كان عالماً بخلاف ولا يترك له مسكن ولا حاد ولا ثياب جمته إلا  
أن تقل قيمتها (ب) (ط) رآه أنه يباع عليه ما وجد في حاقونه وداره ولا يحتاج إلى إثبات ملكه  
ذلك بل قال أهل طليطية بهيم عليه في داره ويؤخذ منها ما يعرف أنه للرجل وقيل أنه لا بد من إثبات  
ملكه لما يباع عليه وليس من شرط القسم على الغرماء اثباتهم أن لا غريم سواهم بخلاف القسم على

واحد حيا فيسوف في مصر فذلك وجود آخر ذكره الغرضيون في باب قسم التزكات (قوله وليس  
لکم الا ذلك) (ع) فيه انه لم يصرح لهم بانزومه خلافا في حقيقته (قلت) المنهج انه لا يلزم المديان  
ان يؤجر نفسه ليؤدي الدين لقوله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة وقال احمد واسحاق  
يؤاخره واحدا للغمي انه ان كان تاجرا لم يؤاخر وان كان صائغا يؤاخر لان الناس على ذلك علموه  
واضح احد واسحاق بحديث خرج ابو داود انه صلى الله عليه وسلم امر رب الدين ان يبيع المديان  
ولما قلده يبيع الحرجل على ان المراد يبيع منافعه واجيب بان الحديث متفق على ضعفه وقال  
الحسين بن الدين ان يلزم الغريم لان البيعة شهدت بتقليسه ورب الدين لا يعرف ذلك وهو  
معرض للكسب في المستقبل فله ملازمته واجاب المانعون بان الله سبحانه اوجب نظرتهم كما  
لا يلزم المديان قبل حلول الأجل لوجوب انظاره الى الأجل (قوله) وان استؤجر على تسع ثوب  
فقال بعضهم يبيع على عمله وان اذى ان يفتات من تكسف الناس ويصير كائنا ما سلمت منه فله  
تسليمها ولا يجبر على اتزاع مال أم ولده أو مديره ولا على قبول الهبة والمدة والوصية ولا على اعتصار  
ما وهب لولده الصغير ولا على ان يأخذ بالشفعة قالوا لان ذلك كمن معنى التكسب الذي لا يلزم  
ولو وجبت له دية في خطا لم يجزه الله منه نوعا ويؤاخر مديره اذ ليس من التكسب لان التكسب  
طلب تحصيل المال والخسدة محالة وانما هو اعرف يبيع سلعته من غيره (ع) وفيه انه لم يجبه  
(قلت) قال ابن رشد واذا طلب المديان ان يؤخر القضاء اقر بقدر ما يرجو ولا يهمل عليه في  
بيع عروضة العين والى راية بذلك مشهور في المدونة وغيره: خلاف قنوي سائر الاندلسيين (ع)  
في التنبيهات وقيل ان كان من اهل الناصر لم يؤخر وعلى القول بالتأخير فاختفى في قدر تأخيره  
مهنون يؤخر اليوم وشبهه ابن الماجشون يؤخر بقدر حاله (مالك في الميسرة) فذلك يختلف بقدر  
الحال وقلة المال وكثرة الغمى وأرى ان يؤخر الى الخمسة الا ان يلى الدين فله ان يتفرغ على مثله  
ليسر دفعه (الانما بالخصرة او اذا احرى فقال سحنون انما يؤخر بحسب المال وفي الميسرة لا يلزمه  
حبل الغمى وهو احسن الا ان تقوم ربة بلده او تنبيهه فيلزمه الجبل ابن رشد واقرى فقهاء  
طليطه انه ان كان موسرا بالمال السون احرى بحسب الوجه واحدا في سماع ابي زيد في كتاب  
الورثة والفرق ان عدم الورثة معلوم في الجورن والمعارف بخلاف ان يكون لاحبا وكثير من الناس  
يصدون كتم الدابة نعم كان الغريم مريوبا بالدين وهو ميت استول بقسم ماله لعل غريبا  
ولما له واخذت ان كان حيا ذهب ان القاسم له لا يستأى لبقائه الخي وقيل انه يستأى كالميت  
واما ان كان غير مريوف بالمداينة فظاهر المدونة انه لا يستأى حيا كالأمية ولا يقسم القاضي على  
ان مائة حتى يمد الى كل واحد من الغرماء بما أثبت غيره وهل يحلف كل واحد على صحة ما شهد  
به وان دية ابن في دمه الى الآن تردد الحكم في ذلك (قوله) وليس لکم الا ذلك (ب) المنهج انه  
لا يلزم ان يؤجر نفسه ليؤدي الدين لقوله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة وقال  
احمد واسحاق يؤاخره واختار الغمى انه ان كان تاجرا لم يؤاخر وان كان صائغا يؤاخر لان الناس  
على ذلك علموه وحديث أبي داود في بيع الحرجل في الدين أى يبيع ما يملكه متفق على ضعفه وان  
استؤجر على تسع ثوب يبيع على عمله ولو أدى الى ان يفتات من تكسف الناس ويصير  
كائنا ما سلمت منه فله تسليمها ولا يجبر على اتزاع مال أم ولده أو مديره ولا على اعتصار  
ما وهب لولده الصغير ولا على ان يأخذ بالشفعة قالوا لان ذلك كمن معنى التكسب الذي لا يلزم  
ولو وجبت له دية في خطا لم يجزه الله منه نوعا ويؤاخر مديره اذ ليس من التكسب لان التكسب  
طلب تحصيل المال والخسدة محالة وانما هو اعرف يبيع سلعته من غيره (ع) وفيه انه لم يجبه  
(قلت) قال ابن رشد واذا طلب المديان ان يؤخر القضاء اقر بقدر ما يرجو ولا يهمل عليه في  
بيع عروضة العين والى راية بذلك مشهور في المدونة وغيره: خلاف قنوي سائر الاندلسيين (ع)  
في التنبيهات وقيل ان كان من اهل الناصر لم يؤخر وعلى القول بالتأخير فاختفى في قدر تأخيره  
مهنون يؤخر اليوم وشبهه ابن الماجشون يؤخر بقدر حاله (مالك في الميسرة) فذلك يختلف بقدر  
الحال وقلة المال وكثرة الغمى وأرى ان يؤخر الى الخمسة الا ان يلى الدين فله ان يتفرغ على مثله  
ليسر دفعه (الانما بالخصرة او اذا احرى فقال سحنون انما يؤخر بحسب المال وفي الميسرة لا يلزمه  
حبل الغمى وهو احسن الا ان تقوم ربة بلده او تنبيهه فيلزمه الجبل ابن رشد واقرى فقهاء  
طليطه انه ان كان موسرا بالمال السون احرى بحسب الوجه واحدا في سماع ابي زيد في كتاب

وليس لکم الا ذلك

• حنفي بوس بن عبد

الاعلى اخبرنا عبد الله

ابن وهب





أن القول قول الأب في أنه على خلاف قول ابن العطار في ذلك هو قال ابن القاسم وأشهب أن كان  
 الفين عن غير عوض كسنة الأب فهو على عدم وإن كان عن عوض فهو على الملا سواء كان  
 العوض مالاً أو غير مالي كالصدقة وأرض الجرح وقال ابن كنانة وإن كان عن غير عوض أرى عن  
 عوض غير مالي فهو على عدم والأب هو على الملا ابن رشد وأمن سجن التهمة أن يكون غيب ماله  
 فلا يجوز أن يكتفى بالسؤال عنه دون أن يكلفه البينة على عدمه قال وإذا سأل مجهول الحال أن يعطى  
 جيلاً حتى يثبت حاله ولا يسجن في المدونة يعطى جيلاً ولا يسجن التونس يريد جيلاً بوجهه في  
 قول ابن القاسم وقال سعنون لا يقبل منه الجبل والأول أحسن إلا أن يعرف بلد فلا يقبل منه الجبل  
 (ع) في التثبيت وحل بعضهم قول سعنون على أنه خلاف وقال غيره إنما قاله سعنون فيمن هو  
 ظاهر الملا في قلت وهو إذا قبل منه الجبل فإن أحضره عند قضاء الأجل رأى واختلاف لم  
 يحضره فقال ابن رشد بضم المال وإن ثبت عدم التريم لأجل بين الاستبراء الواجبة عليه التضيي  
 وقال سعنون إذا ثبت الجبل لعدم التريم بضم لان بين الاستبراء الواجبة عليه بعد اثبات  
 فقره أنه ما عنده شيء إنما هو استسكان (قوله) في سند الآخر وحدثنى غير واحد قالوا حدثنا  
 اسمعيل بن أبي أويس (م) د كرم في باب الجوائح حديثين مقطوعين أحدهما قوله حدثني غير  
 واحد من أصحابنا قالوا حدثنا اسمعيل وهذا الحديث يشمل لنا من طريق البخاري عن ابن أبي يونس  
 وقد حذف مسلم عن اسمعيل دون واسطة في كتاب الشهادات وفي آخر كتاب الجهاد (ع) قول  
 الراوى حدثني غير واحد وحدثنى الثقة وحدثنى بعض أصحابنا لا يدخل في باب القطوع ولا  
 المرسل ولا المفضل عند أهل الصنعة وإنما هو من باب المجهول ولعل البخاري أحد الحديثين به  
 مسلماً قلت المرسل المشهور أنه قول التابعي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وقيل هو  
 قول التابعي الكبير كابن المسبب وأما قول التابعي الصغير كالزهري قال رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم فليس بمرسل وإنما هو منقطع لأنهم لم يلقوا من الصحابة إلا القليل وأكثر راياتهم عن  
 التابعين وأما المنقطع فالشهور أن يكون بين الراوى وبين رجل لم يذكر وبعضهم يسميه مرسلاً

قال أنصاري عسر وبن  
 الحزن عن بكير بن الأشج  
 بهذا الإسناد مثله وحدثنى  
 غير واحد من أصحابنا قالوا  
 ثنا اسمعيل بن أبي أويس  
 قال حدثني أخى عن سليمان  
 وهو ابن بلال عن يحيى بن  
 سعيد عن أبي الزبال محمد  
 ابن عبد الرحمن أن أمه حمرة  
 بنت عبد الرحمن سمعت

ليقمن فإن ادعى صاحب الحق أنه أقاد ما لا ولم يأت بينة فلا عين له عليه وهذه فائدة زيادة قوله وإن  
 وجد ليقضين فإن قصور وزاد بعضهم في هذا العين أن وجد ليقضينه عاجلاً لأنه قد يؤدى بعد المول  
 المتعطى قال غير واحد من الفقهاء أن زعم المدين أن صاحب الحق يعرف علمه كاف أنه ما يعرف  
 علمه فإن شكل حلف المدين وثبت عدمه وبه كان يعنى ابن الغضائرى (ب) وكان بعض قضاة تونس  
 لا يحكم بهذا الجين قال الشيخ وهو حسن فيما يظن بحال المدين لبعده عنه وأما الرابع وهو المجهول  
 فقال ابن الماجشون إذا حلف الأجل وطلبه التريم فوعد بالقضاء وطلب التأخير أحره الإمام بقدر  
 ما يرجوه ولم يذكر جيلاً وفي كتاب ابن الماجشون يؤخر بحمل فإن لم يجد سجين وإن الماجشون  
 وإن ماله ولم يعد القضاء وجهل حاله وجين لا اختيار حاله وسجنه بحسب المال فيسجن في  
 الدار بهما البيرة نصف شهر وفي الكثيره أربعة أشهر وفي المتوسطة الشهرين والثلاثة ثم إن  
 لم يتم رتبة أحلف وأطلق لابن الغالب والحالة هذه أنه يعتبر به ابن رشد وأما سجن المجهول الحال فليس  
 على لاسم أن يكلفه البينة على عدمه وإنما يسأل أهل الخبرة به فإن لم يجد له مالاً حلف وأعطته  
 رد أعلى القول بأنه محمول على اللا وقد اختلف علماء العمل المجهول الحال فقبل على عدم  
 وهو لما عر قوله في المبسوط لأنه قال فيه وإنما يسجن التأخر العروق بالملا وقال التونسي إنما

وأما المصل فاشهر ما تقول تابعي التابعين من دونه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله سمع صوت خموص) (ع) هوجج خمص وبجمع أيضا على خصماء والخمص يقع على الواحد ومنه عذان خصيان وعلى الجمع ومنه وهل أذاك بنأ الخمص ومعنى يستوضع ويسترق يطلب أن يضع له من ديسمور يرفقه وهو جائز لأن سؤاله معسوف ووقع لما لك كراهته لما فيمن المانة لأن يدعو إليه ضرورة (ط) سؤاله الخطيئة جائز لأنه لم ينكره عليه وكراهته لما أنما هو من سمعية ترك الأولى بكرها (قوله ابن التائي) أي الحال ومنه اللوة واللاوى ولم يعرف الأصمى إلا القمع ويقال ألبت بالذوات لب وتلبت (ع) والحديث في الموطأ ولم يذكر فيه أن النبي صلى الله عليه وسلم سمع أصواتهما وإنما أخبر به كلامهما أم المشتري قال جاءت أم المشتري إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت له ذلك فقالت تالي أن لا يسمع الخبر وبجمع بين الحديثين بأن يكون سمع أصواتها ولم يبين كلامهما لجان أم المشتري فأخبرته (قوله أي ذلك أحب) (ط) يعني الوضع أو الرق والقياس أي يقال أي ذلك لأن الإشارة إلى أمرين لكنه أشار إلى الكلام المذكور فكانه قال به أي ذلك أحب كقوله تعالى ومن جعل ذلك بلأنا (ع) وما في سلم في قوله أي ذلك أحب لرسول الله يفسر ما في رواية مالك من قوله هو لرسول الله قال مالك في التنية لأدري قوله هو هل الوضعية أو الالة (قوله في الآخر تقاضى ابن أبي حنيفة) دينا كان له عليه في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في المجددات رفعت أصواتهما (ع) فيه حوازل طلب الحقوق والخصومة والحكم في

يحصل على المألو كان الدين عن غير عوض وهو قول ابن الصغار في الابن يدي العدم في نفقة أبيه أن القول قول الابن على خلاف قول ابن القطان في ذلك وقال ابن القاسم وأشباه كالدين عن غير عوض كخفة الابن فهو على العدم وإن كان عن عوض فهو على المالا سواء كان العوض ماليا أو غير مالى كالهدايا وارش الجراح وقال ابن كسانه وإن كان عن غير عوض أو عن عوض غير مالى فهو على العدم والافد على المالا \* ابن رشد وأما من سمعناه أن يكون غيب ماله فلا يجوز أن يكفى بالسؤال عنه دون أن يكلمه البيعة على عهده قال وان كان مجهول الحال أن يعطى جيل حتى ثبت حاله والأدب في المدونة على جيل والأدب في الترضى و بدجلا بوجه في قول ابن العاصم وقال سمعون لا يقبل منه الخيل والأول أحسن لأن يعرف بلد لا يقبل منه الخيل (ع) في التنياب وحل بعضهم قوله سمعون على أنه خلاى وقال غيره إنما قاله سمعون من هو طاهر المالا (ب) وإذا قل له الخيل فإن حصره عندنا نقضناه لأجل برى واختلف أن لم يحضره فقال ابن رشد يضمن المالا وإن ثبت عدم العزم لأجل عين الاستبراء الواجبة عليه بالخمس وقال سمعون إذا ثبت الخيل عدم العزم لم يضمن لأن عين الاستبراء الواجبة عليه بعد اثبات قدر ما معنده شيء إنما هو استعسان (قوله سمع صوب خموص) جمع خمص يطلق على الواحد والجمع (قوله يستوضع الآخر ويسترفقه) أي يطلب منه أن يضع له من ديسمور يرفقه وهو جائز لأن سؤاله معسوف ووقع لما لك كراهته لما فيمن المانة لأن يدعو إليه ضرورة (ط) سؤال الخطيئة جائز لأنه لم ينكره عليه وكراهته لما أنما هو من سمعية ترك الأولى بكرها (قوله ابن التائي) أي خلاف (قوله أي ذلك أحب) (ط) يعني الوضع أو الرق والقياس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سمع أصواتهم لكنه أشار إلى الكلام الأخير المذكور فكانه قال به أي تعيين القضاء وبكذا ينبغي أن يثبت الأمر بين المتعالمين أي لا تترك بينهما طاعة ما سكن (قوله تقاضى ابن أبي حنيفة)

عائشة تقول سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم صوت خموص بالباب عالية أصواتهما وإذا أحدهما يستوضع الآخر ويسترفقه في شيء وهو يقول والله لا أفعل فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم عليهما فقال ابن التائي على الله لا يفعل المعروف قال أما يارسول الله فله أي ذلك أحب \* حدثنا حماد بن يحيى أخبرنا عبد الله بن وهب قال أخبرني يونس عن ابن شهاب قال حدثني عبد الله بن كعب بن مالك أخبره عن أبيه أنه تقاضى ابن أبي حنيفة دينا كان له عليه في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في المجددات رفعت أصواتهما حتى سمعها رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في بئته فخرج إليهما رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى



المسجد لان جميع فلك من شرائع الدين (ط) انما يجوز رفع الصوت فلم يتفاحش فان تفاحش منع النبي عن رفع الصوت بالمسجد (قوله) فاشار اليه بيده وشدته وفيه ارشاد لامام ابي الصلاح لانه يغير تقوم مقام اللفظ ولهذا يجوز تكاسح الا بكوم بيده وشدته وفيه ارشاد لامام ابي الصلاح لانه يغير عليه وفيه ان الصلح على النصف مرغ فيه وعديل بين المتصالحين والمصنف بفتح السين وكسرهما السن (قوله) فاقنه (ط) امر وحوب لان رب الدين لما طاع بالوضع تدبى القضاء وهكذا ينبغي ان يتسلا امر بين المتصالحين بان لا تترك بينهما علقتهما يمكن

### كتاب الغنيس

(ط) اطلق الرجل معناه لغة صار دافوس بعدا كال دادانير والغنيس في عرف العرب من لا عين له ولا عرض وفي عرف الشرع من قصر ما يديه مما عليه من الدون (ط) قلت في عرف الفقهاء يطلق باعتبار بن احدىهما احسن والآخر اعم فالاحسن حلح الحاك مال المديان الفاضل عن دينه لغرمائه يتعاضون فيه والاعم قيام الغرماء على المديان بدين ذواها بمعاذ به ومن حكم الاول انه اذا عاود بل بعد معاملة ثانية وطلسته أهل المعاملة لثانية فان من بقى من دينه شيء لا يحصل مع أهل المعاملة الثانية ومن حكم الاعم ان الامام يحجر على المديان فيمنعهم التصرف في المال الذي طلسته فيه بغير معاوضة واختلاف هل معهم التصرف فيه بمعاوضة فقبل يمنع وقيل لا يمنع وقيل ان كان ما يأخذ من الغنيس حلاجا والامع وقيل يصح ان كان ما يأخذ من الغنيس لا يصح اليه التغير ولا ربعة حكاه ابن الحاجب ابن عبد السلام الثالث هو الذي يعرف في المذهب ولست على ريق من نسبته غيره الى المذهب ط في الادوية ولا يزوج في المال الذي طلس فيه وله أن يزوج فيما اذ به وطاهر لصفيه انه يزوج قبل اخليس ابن رندهد اذا زوج من يشه حاله وأصدقها صداق ثلثا ولو اصدقها كزكا لمع ما رده وتبعه بما دوا وشرط نجسها لهما كما عليه ان يكون ما يديه قصر عن دين له اثم عليه كما يصح رسمه وان كان العاشر احدا أو اكثر فال في الادوية والواحد ان يمس ما يديه كالمعاطاة كان ما يديه ما يلا على علم بحجر عليه وشرطه ايضا ان يكون الدين قد حلح ط لم يحلح لم يحجر عليه لعدم توجه الطلب قال بعضهم ان يحلح الغرماء

بفتح الماء والراء طالع وأراد ما يديه (قوله) كنف مصنف المصنف بفتح الميم وكسرهما أي سنر (قوله) ويقال مصنف دائرته وله قال بعضهم قد يسمى جعلا الآن يكون منه عيش الود في الحديث حوز المطالعة في الحديث والشعاع الى صاحب الحق والاصلاح بين الحدود ومن التوسط بهم يقول الله اعلم غير مصنفه وحراز الاعتماد على الاشارة واقتضاها مقام قول امولة أساءه انظر ط في الحديث مفسر ط الاشارة في معنى القول

### كتاب الغنيس

قوله حريم مصنفه طالع نهم من يكون الدين (ط) فليس الرجل معناه ما صار دافوس بعدا كدادانير را اس صرف مر من لا عين له ولا عرض وفي عرف الشرع من قصر ما يديه مما عليه من الدون (ط) قلت في عرف الفقهاء يطلق باعتبار بن احدىهما احسن والآخر اعم فالاحسن حلح الحاك مال المديان الفاضل عن دينه لغرمائه يتعاضون فيه والاعم قيام الغرماء على المديان بدين ذواها بمعاذ به ومن حكم الاول انه اذا عاود بل بعد معاملة ثانية وطلسته أهل المعاملة لثانية فان من بقى من دينه شيء لا يحصل مع أهل المعاملة الثانية ومن حكم الاعم ان الامام يحجر على المديان فيمنعهم التصرف في المال الذي طلسته فيه بغير معاوضة واختلاف هل معهم التصرف فيه بمعاوضة فقبل يمنع وقيل لا يمنع وقيل ان كان ما يأخذ من الغنيس حلاجا والامع وقيل يصح ان كان ما يأخذ من الغنيس لا يصح اليه التغير ولا ربعة حكاه ابن الحاجب ابن عبد السلام الثالث هو الذي يعرف في المذهب ولست على ريق من نسبته غيره الى المذهب ط في الادوية ولا يزوج في المال الذي طلس فيه وله أن يزوج فيما اذ به وطاهر لصفيه انه يزوج قبل اخليس ابن رندهد اذا زوج من يشه حاله وأصدقها صداق ثلثا ولو اصدقها كزكا لمع ما رده وتبعه بما دوا وشرط نجسها لهما كما عليه ان يكون ما يديه قصر عن دين له اثم عليه كما يصح رسمه وان كان العاشر احدا أو اكثر فال في الادوية والواحد ان يمس ما يديه كالمعاطاة كان ما يديه ما يلا على علم بحجر عليه وشرطه ايضا ان يكون الدين قد حلح ط لم يحلح لم يحجر عليه لعدم توجه الطلب قال بعضهم ان يحلح الغرماء

كنف مصنفه طالع نهم من يكون الدين (ط) فليس الرجل معناه ما صار دافوس بعدا كدادانير را اس صرف مر من لا عين له ولا عرض وفي عرف الشرع من قصر ما يديه مما عليه من الدون (ط) قلت في عرف الفقهاء يطلق باعتبار بن احدىهما احسن والآخر اعم فالاحسن حلح الحاك مال المديان الفاضل عن دينه لغرمائه يتعاضون فيه والاعم قيام الغرماء على المديان بدين ذواها بمعاذ به ومن حكم الاول انه اذا عاود بل بعد معاملة ثانية وطلسته أهل المعاملة لثانية فان من بقى من دينه شيء لا يحصل مع أهل المعاملة الثانية ومن حكم الاعم ان الامام يحجر على المديان فيمنعهم التصرف في المال الذي طلسته فيه بغير معاوضة واختلاف هل معهم التصرف فيه بمعاوضة فقبل يمنع وقيل لا يمنع وقيل ان كان ما يأخذ من الغنيس حلاجا والامع وقيل يصح ان كان ما يأخذ من الغنيس لا يصح اليه التغير ولا ربعة حكاه ابن الحاجب ابن عبد السلام الثالث هو الذي يعرف في المذهب ولست على ريق من نسبته غيره الى المذهب ط في الادوية ولا يزوج في المال الذي طلس فيه وله أن يزوج فيما اذ به وطاهر لصفيه انه يزوج قبل اخليس ابن رندهد اذا زوج من يشه حاله وأصدقها صداق ثلثا ولو اصدقها كزكا لمع ما رده وتبعه بما دوا وشرط نجسها لهما كما عليه ان يكون ما يديه قصر عن دين له اثم عليه كما يصح رسمه وان كان العاشر احدا أو اكثر فال في الادوية والواحد ان يمس ما يديه كالمعاطاة كان ما يديه ما يلا على علم بحجر عليه وشرطه ايضا ان يكون الدين قد حلح ط لم يحلح لم يحجر عليه لعدم توجه الطلب قال بعضهم ان يحلح الغرماء

فذهب ماله عند حلول الأجل لما روى من أن ثلاثة ماله فانه يصير عليه الآن يضمن أو يوجد فقة ببيع  
 له ماله بغيره فيه فانه يحال بينه وبين ماله فان حل بعض الدين ولا فاقدا عنده بما حل من دينه غير  
 عليه ويحل دين الآخر لأجل التعليل فيما صرح الجميع (قوله في سند الآخر يحيى بن سعيد عن  
 أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن حمير بن عبد العزيز عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث  
 عن أبي هريرة (ع) في هذا السند أن بعض التابعين روى بعضهم عن بعض (قوله في أدرك  
 ماله بعينه عند رجل قد أفلس وأنسان قد أفلس فهو أحق به) (م) اختلف في المشتري بفلس  
 أو يموت وليس عنده واه بفلسه وهو قائم فقال لشافعي ربهما أحق بها في الفليس والموت  
 • وقال أبو حنيفة هو أسوة العرماء فيها • وقال مالك هو أحق بها في الفليس دون الموت  
 وحل أبو حنيفة الحديث على أن المبيع كان ودية أو غصبا لا يملك بذكره فيه البيع  
 • وأصح الشافعي بحديث أبي هريرة في أبي داود وفيه فائتا ما هو بركة في صاحب الفليس  
 فقال لأصين ينكم بقاء رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أفلس أو مات فوجد رجل  
 متاعه بعينه فهو أحق به فسوى بين الفليس والموت ومن الخلق مالك والرد عليهم ما حديث أبي  
 داود أيضا أنه صلى الله عليه وسلم قال إنما رجل يبيع متاعا فأفلس الذي ابتاعه ولم يقض الذي  
 باع من ثمنه شيئا فوجد متاعه بعينه فهو أحق به فان كان المشتري صاحب المتاع أسوة العرماء  
 وقال أيضا فان قضاه من ثمنه شيئا فاني أسوة للعرماء فالرد به على أبي حنيفة لأنه من يبيع  
 ويبقى النظر مع الشافعي فيخرج على أن ترجع وحديث التعريق أرجح لأن حديث آخر بركة فذكر  
 فيه فيما يحصل على أنه في الودائع أو غصبا وتعدوا أصاها فذكر كلفظ النبي صلى الله عليه وسلم ولو قبل  
 لا يمكن فيه التأويل وقال بعض أصحاب الملة لما بين فلسه قام وطلب سلعة فادركه الموت والعرق  
 بين الموت والفليس من ناحية المعنى أن دفعة المشتري عيبت في الفليس فصار لبايع عزلة من استمر  
 سلعة فوجد بها عيبا فله ردها واسترجاع شيئا ولا ضرر على بقية العرماء لأن دفعة المشتري بقية وفي

أهل المعاملة الثانية فان من بقى له من دينه شيء لا يدفع مع أهل المعاملة التابعة ومن حكم الاعم  
 الامام يصح على المدين فعينه من التعريف في المال الذي فلسه به بهر أو يسه بهر  
 • من التصرف فيه بمعاوضة فتقبل بيع وقيل لا بيع وقيل ان كان ما يفسده من حاله ولا  
 مع وقيل ببيع ان كان ما يفسده الفليس لا يصح اليه الا غير ولا ريب في ان المانح ان  
 عبد السلام الثالث هو الذي يعرف في المذهب ولست على وثوق من نسب غيره الى المذهب وقال  
 في المدونة ولا يتزوج في المال الذي فلس فيه ولا أن يتزوج فيها أو أنه موطر العينة أنه تزوج  
 قبل التعليل • ابن رشد هذا الذي وجس يشمله وأما مذهبنا فمتأولوا أصلها أكثرا كان  
 للرماء ردّه وتبعه به ديوان شرط تصحيح الحاكم عليه أن يكون ما بهد يقصر عن دين العائم ثا  
 كأنقصه الرسم وسواء كان العائم واحدا أو أكثر فان كان ما بهد مساويا فغني بمحرمه  
 وشرطه أن يكون لديه قد حل ما لم يحل بمحرمه لانه لو كان له ما بهد من الدين ولو كان  
 العرماء ذهب ماله عند حلول الأجل لما روى من أن ثلاثة ماله فانه يصير عليه الآن يضمن أو يوجد فقة ببيع  
 فقه ببيع ماله بغيره فيه فانه يحال بينه وبين ماله فان حل بعض الدين ولا فاقدا عنده بما حل من دينه غير  
 عليه ويحل دين الآخر لأجل التعليل فيما صرح الجميع (قوله في سند الآخر يحيى بن سعيد عن  
 أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن حمير بن عبد العزيز عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث  
 عن أبي هريرة (ع) في هذا السند أن بعض التابعين روى بعضهم عن بعض (قوله في أدرك  
 ماله بعينه عند رجل قد أفلس وأنسان قد أفلس فهو أحق به) (م) اختلف في المشتري بفلس  
 أو يموت وليس عنده واه بفلسه وهو قائم فقال لشافعي ربهما أحق بها في الفليس والموت  
 • وقال أبو حنيفة هو أسوة العرماء فيها • وقال مالك هو أحق بها في الفليس دون الموت  
 وحل أبو حنيفة الحديث على أن المبيع كان ودية أو غصبا لا يملك بذكره فيه البيع  
 • وأصح الشافعي بحديث أبي هريرة في أبي داود وفيه فائتا ما هو بركة في صاحب الفليس  
 فقال لأصين ينكم بقاء رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أفلس أو مات فوجد رجل  
 متاعه بعينه فهو أحق به فسوى بين الفليس والموت ومن الخلق مالك والرد عليهم ما حديث أبي  
 داود أيضا أنه صلى الله عليه وسلم قال إنما رجل يبيع متاعا فأفلس الذي ابتاعه ولم يقض الذي  
 باع من ثمنه شيئا فوجد متاعه بعينه فهو أحق به فان كان المشتري صاحب المتاع أسوة العرماء  
 وقال أيضا فان قضاه من ثمنه شيئا فاني أسوة للعرماء فالرد به على أبي حنيفة لأنه من يبيع  
 ويبقى النظر مع الشافعي فيخرج على أن ترجع وحديث التعريق أرجح لأن حديث آخر بركة فذكر  
 فيه فيما يحصل على أنه في الودائع أو غصبا وتعدوا أصاها فذكر كلفظ النبي صلى الله عليه وسلم ولو قبل  
 لا يمكن فيه التأويل وقال بعض أصحاب الملة لما بين فلسه قام وطلب سلعة فادركه الموت والعرق  
 بين الموت والفليس من ناحية المعنى أن دفعة المشتري عيبت في الفليس فصار لبايع عزلة من استمر  
 سلعة فوجد بها عيبا فله ردها واسترجاع شيئا ولا ضرر على بقية العرماء لأن دفعة المشتري بقية وفي

أمره في ذلك • حدثنا ابن أبي هريرة ثنا هشام بن سليمان وهو ابن عكرمة بن خالد القزويني عن ابن جبريل قال حدثني ابن أبي  
 حسين أنا يابكر بن محمد بن عمرو بن حزم أخيه (٢٤٢) ابن عمر بن عبد العزيز حدثني عن حديث أبي بكر بن

عبد الرحمن عن حديث  
 أبي هريرة عن النبي صلى  
 الله عليه وسلم في الرجل  
 الذي يعدم إذا وجد عنده  
 المتاع فلم يفرقه له لصاحبه  
 الذي باعه • حدثنا محمد  
 ابن مني ثنا محمد بن جعفر  
 وعبد الرحمن بن مهدي  
 قالا ثنا شعبه عن قتادة  
 عن الضرب بن أسس عن  
 بشير بن نهشل عن أبي  
 هريرة عن النبي صلى الله  
 عليه وسلم قال إذا أفلس  
 الرجل فوجد الرجل متاعه  
 بعينه فهو أحق به • وحدثني  
 زهير بن حرب أخبرنا  
 اسمعيل بن إبراهيم ثنا  
 سعيد بن وحشي زهير بن  
 حرب أيضا ثنا معاذ بن  
 هشيم ثنا أبي كلاهما عن  
 قتادة هذا الإسناد مثله  
 وقالوا هو أحق بمن الغرماء  
 • وحدثني محمد بن أحمد  
 ابن أبي خلف وحجاج بن  
 الشاعر قالا ثنا أبو سلمة  
 الخزاعي قال حجاج منصور  
 ابن سامة أخبرنا سليمان  
 ابن بلال عن حسين بن  
 عروك عن أبيه عن أبي  
 هريرة أن رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم قال إذا أفلس  
 الرجل فوجد الرجل عنده  
 متاعه بعينه فهو أحق بها  
 الموت وإن عيت النسيئة أيضا لكتفا ذهبت رأسا لو انخفض اليافع بسلته عظم الضرر على بقية  
 الغرماء يضرب فمة الميت وذهابها وإنما يكون لرب السلطة استرجاعها في التخليص إذا لم يسط الغرماء  
 الثمن فإن أعطوه فذلك لم لأنه إنما كان له استرجاعها عليه وقد زالت وقال النافعي لا يسقط حق في  
 استرجاعها ولو دفع له الغرماء الثمن واعتل به بأنه قد يطرأ غريم فلا يرضى ما صنع هؤلاء (ع) حديث  
 التفرق بين الموت والعلى هو في الموطأ من رواية مالك ولم يقتصر وإن الموطأ فيه والحجة فيه من  
 حيث أنه من رواية مالك وكونه في الموطأ ولا يمارضه الحديث الذي سوى فيه بين الموت والعلى لأنه  
 إنما هو من رواية أبي المعمر وقال أبو داود وأبو ثور من يأخذ هذا أو أبو المعمر من هو يعني أنه لا يعرف  
 وأحد الحديث بالنسب والتفرق بين الموت واللس مشهورة فلا تمارض ولا يضطر في تأويل (م)  
 وأما قوله في أبي داود أن هناك من نهش الشياطين هو أسوة الغرماء فظاهر أنه ليس له استرجاع السلطة  
 وقد قال بعض الناس إن هذا الحديث ترك لنا هو بالقياس لأنه إذا كان أحق بالكل كان أحق  
 بالجزء بطريق أخرى فيرد ما قبض ويسترجع السلطة الآن بعبية الغرماء بقية الثمن (قوله في سند  
 الآخر وحدثني ابن أبي هريرة عن هشام بن سليمان عن ابن جبريل (ع) كذا في رواية أبي يعلى  
 والكسائي وأما في رواية الجلودى فجعل ابن جبريل ابن أبي هريرة والصواب ابن أبي هريرة وكذا لم  
 في كتاب الحج في حديثين منه الأول حديث حفصة لما ل الناس حوا قال فيه حدثني ابن أبي هريرة  
 عن هشام بن سليمان والثاني حديث لانساء المرأة لامع ذى عهرم وفي كتاب الانتمية حديث آخر  
 رواه ابن أبي هريرة عن هشام بن سليمان وابن أبي هريرة وهو محمد بن يحيى العديني يعد في المكين  
 وهشام بن سليمان مكي أيضا (قوله في سند الآخر شعبه عن قتادة عن النضر) وعقبه بقوله وحدثني  
 زهير بن اسمعيل عن سعيد عن قتادة بهذا الإسناد أنه كذا روى أبو أحمد الاسنادين الأول من  
 حديث شعبه عن قتادة والثاني من حديث سعيد ولان سامة في الثاني شعبه مكان • • • • • عبد  
 قال بعضهم والصواب رواه أبي أحمد (قوله في سند الآخر وحدثني محمد بن أحمد بن أبي خلف  
 وحجاج قالا حدثنا أبو سلمة قال حجاج حدثنا منصور بن سلمة (ع) كذا لالا كذا وعنده ابن  
 عيسى قال حجاج ذكر منصور بن سلمة وهو الصواب فإن بأس سلمة اسمه منصور بن سلمة وغير  
 ذلك خطأ الآن يتأول قوله حدثنا منصور بن سلمة أن ابن أبي خلف وحاج هو الذي حكاه وهو  
 بعيد من التأويل

### أحاديث انظار المعسر

والموت وقال أوحيدة خواسرة الغرماء فيهما قال مالك • أحق به في العلى دون الموت • وحج  
 أوحيدة الحديث على أن المتاع كان بديعة أو غسبا لا تملكه ذلك • البيهق انظر فيما في الأكل  
 (قوله قال حجاج منصور بن سلمة (ع) كذا لالا كذا وعنده ابن عيسى طره • • • • • ر ر بن أبي  
 سلمة وهو الصواب فإن بأس سلمة اسمه منصور بن سلمة وعنده ذلك • • • • • ر ر بن أبي  
 منصور بن سلمة أن ابن أبي خلف ر ر هو الذي كذا وهو بعيد من التأويل

عبد الرحمن عن حديث  
 أبي هريرة عن النبي صلى  
 الله عليه وسلم في الرجل  
 الذي يعدم إذا وجد عنده  
 المتاع فلم يفرقه له لصاحبه  
 الذي باعه • حدثنا محمد  
 ابن مني ثنا محمد بن جعفر  
 وعبد الرحمن بن مهدي  
 قالا ثنا شعبه عن قتادة  
 عن الضرب بن أسس عن  
 بشير بن نهشل عن أبي  
 هريرة عن النبي صلى الله  
 عليه وسلم قال إذا أفلس  
 الرجل فوجد الرجل متاعه  
 بعينه فهو أحق به • وحدثني  
 زهير بن حرب أخبرنا  
 اسمعيل بن إبراهيم ثنا  
 سعيد بن وحشي زهير بن  
 حرب أيضا ثنا معاذ بن  
 هشيم ثنا أبي كلاهما عن  
 قتادة هذا الإسناد مثله  
 وقالوا هو أحق بمن الغرماء  
 • وحدثني محمد بن أحمد  
 ابن أبي خلف وحجاج بن  
 الشاعر قالا ثنا أبو سلمة  
 الخزاعي قال حجاج منصور  
 ابن سامة أخبرنا سليمان  
 ابن بلال عن حسين بن  
 عروك عن أبيه عن أبي  
 هريرة أن رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم قال إذا أفلس  
 الرجل فوجد الرجل عنده  
 متاعه بعينه فهو أحق بها  
 • حدثنا أحمد بن عبد الله بن موسى  
 ما زهير ثنا منصور عن ر ر بن جراح أن حديثه حديثه قال رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم

(قوله) قلت الماشكرواح رجل فيه فضل المساجد والانتظار (قوله) ما سمعته من  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم من الحديث ولا في الحديث ولا في القرآن ولا في السنة ولا في الخبر ولا في  
 (ع) فيه جواز الاذن للعبيد في العبادة والتوكيل عليها والحبس والتعاضى (قوله) ما سمعته  
 التوكيل على التعاضى فقط (قوله) قبل المصور واتجاوز عن المصور (ع) هو جمع الهمة والباء  
 للموحدة من القبول والمصور ما يصير من الدين وعند أبي جعفر اقبل بضم الهمة من الاقالة  
 والمصور على هذا صاحت الشئ المصور والمصور والشئ المصور لانه لا يقال للغريم مصور  
 ولا مصور (قوله) اجموز في السكة او القعد (ع) هو شئ من الراوى أى احد القطين قال  
 وعبد المصور قدى أوفى التدين وهو عطاء وهم (قوله) في سنة الاحرار أبو سعيد عن أبي خالد عن  
 سعد بن طارق عن ربي بن حراش عن حذيفة قال أى الله يعبد من عباده الحديث وقوله فيه ولا  
 يكفون الله حديثا) أى لا يكفون شيئا من اعلم اذ لو كفوا شهدت عليهم الجوارح (قوله) وكان من  
 خلق الجواز (ط) بئى عن حقوه فيؤخر من حل أجله ويسقط بعض الحق ويسامح في  
 التعاضى (قوله) أنا أحق بذمانك (ط) كلام حق لا يسميها المتفضل على الحقيقة اذ لا حق عليه  
 لأحد (قوله) في آخر الحديث قال عقبه بن عامر الجهني وأبو مسعود الانصارى هكذا سمعنا ذلك من  
 في رسول الله صلى الله عليه وسلم (ع) كذا وقع هذا السند والحديث انما هو محفوظ لأبي مسعود

﴿ باب فضل انتظار المصور ﴾

عوف بن ربي بكسر الراء وسكون الباء ابن حراش بكسر الحاء المهملة وفتح الراء المخففة وآخره شين  
 مجمة ونعيم بن أبى هند بضم النون مضمره وخالد بن خدش بكسر الخاء المجهمة وفتح الاء  
 المهمة المخففة وآخره شين مجمة (قوله) قلت الماشكرواح رجل فيه فضل المساجدة والانتظار  
 وأن لا يصتقر من الخبرين (قوله) ما سمعته من (ع) فيه جواز الاذن للعبيد في العبادة والتوكيل  
 عليها والحبس والتعاضى (ب) انما قب التوكيل على التعاضى فقط (قوله) فيمنظر لان الأخذ  
 من الشئ أهم من أن يكون من جهة النص أو الفياس وكذا الأمور هي من باب واحد والله تعالى  
 أعلم (قوله) قبل المصور واتجاوز عن المصور (ع) هو بفتح الهمة والباء الموحدة من القبول  
 والمصور ما يصير من الدين وعن أبي جعفر اقبل بضم الهمة من الاقالة والمصور على هذا  
 صاحب الشئ المصور والمصور والشئ المصور لانه لا يقال للغريم مصور ولا مصور (قوله)  
 آجواز في السكة او القعد) هو شئ من الراوى (قوله) وكان من خلق الجواز (ط) بئى عن حقوه  
 فيؤخر من حل أجله ويسقط بعض الحق ويسامح في التعاضى (قوله) أنا أحق بذمانك (ط) كلام  
 حق لا يسميها المتفضل على الحقيقة اذ لا حق عليه لأحد (قوله) فقال عقبه بن عامر الجهني وأبو سعيد  
 الانصارى (ع) كذا وقع في هذا السند الحديث انما هو محفوظ لأبي مسعود وأبو مسعود هذا

فلا تأسر عن المصور  
 يعنى أى عند عن ربي  
 ابن حراش قال اسمع  
 حذيفة وأبو مسعود فقال  
 حذيفة حتى لى به فقال  
 ما علمت قال ما علمت من  
 الخبر لأن كنت رجلا  
 ذمال فكنت أطلب به  
 الناس فكنت أقبل  
 المصور واتجاوز عن  
 المصور قال تجاوز وعن  
 عيسى قال أبو مسعود  
 هكذا سمعت رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم يقول  
 حدثنا محمد بن مني ثنا  
 محمد بن جعفر ثنا شعبة  
 عن عبد الملك بن عمار عن  
 ربي بن حراش عن حذيفة  
 عن النبي صلى الله عليه  
 وسلم ان رجلا قد دخل  
 الجنة قيل له ما كنت  
 تعمل قال فإما ذكر  
 وإما ذكر فقال لى كنت  
 أبايع الناس فكنت انظر  
 المصور واتجاوز في السكة  
 أوفى التدين فغفر له فقال  
 أبو مسعود وأنا سمعته من  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم حدثنا أبو سعيد  
 الأشج ثنا أبو خالد الاحمر  
 عن سعد بن طارق عن  
 ربي بن حراش عن

حذيفة قال أى الله تعالى بعد من عبادة ناه الله فلا يقال له ماذا عملت في النبأ قال ولا يكفون الله حديثا قال يلرب أتيتني  
 مالك فكنت أبايع الناس وكان من خلق الجواز فكنت أتيهم على الموسر وأنتظر المسر فقال الله عز وجل أنا أحق بذمانك  
 تجاوز وابن عدى فقال عقبه بن عامر الجهني وأبو مسعود الانصارى هكذا سمعناه من في رسول الله صلى الله عليه وسلم حدثنا



أبو الطاهر أخبرنا أبو رهب  
أخبرني جرير بن حازم عن  
أيوب هذا الاستاذ وهو  
• حدثنا يحيى بن يحيى قال  
قرأت على مالك عن أبي  
الزناد عن الأعمش عن أبي  
هريرة أن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم قال مطلق  
الذي ظلم وإذا أتبع أحدكم  
على ملي فليتب • حدثنا  
أما عن أبي إراهيم أخبرنا  
عيسى بن يونس ح ونا  
محمد بن رافع عن عبد الرزاق  
قال أخبرنا معمر عن همام  
ابن منبه عن أبي هريرة  
عن النبي صلى الله عليه وسلم  
بخلافه • وحدثنا أبو بكر بن  
أبي شيبة أخبرنا وكيع ح  
وحدثني محمد بن حاتم أخبرنا  
يحيى بن سعيد جميعا عن  
ابن جريج عن أبي الزبير  
عن حارث بن عبد الله قال

[illegible]

على بيع حديقك وأما الثاني فقال الشافعي والجمهور لا يشترط في بيع المحال عليه وعلى الأصح لا يشترط  
 بشرط وقال مالك لا يشترط إلا أن يكون المحال عدو للمحال عليه وعلى الأصح لا يشترط فيه فلهذا  
 ولم يشترط رضا المحال عليه ويجوز أن لا يشترط رضا المحال عليه وعلى الأصح لا يشترط فيه فلهذا  
 لا يشترط مالك أن لا يكون عدو إلا في حالة العدو وأما المحال عليه ولم يشترط على الأصح لا يشترط فيه فلهذا  
 قلت هو وقال ابن شعبان يشترط رضا قول الأصطخري وعلى المشهور أنه لا يشترط فاحتلف  
 الأندلسيون والموتغنون هل يشترط حضوره وإقراره كما يشترط في بيع الدين \* ابن عبد السلام وعلى  
 هذا الخلاف على الخلاف الذي بين الشيوخ في الحوالة هل هي أصل بنفسها أو مستتاة من بيع  
 الدين بالدين فعلى الأول لا يشترط وعلى الثاني يسلط بهامسلك البيع الآفي القدر الذي وقعت فيه  
 الرخصة (ع) قال القاضي ابن نصر الحوالة مستتاة من بيع الدين بالدين وقال الباقي ليست مستتاة  
 منه لأنها تشترط حلول الدين المحال به وثبوت الدين المحال عليه وأما هي من باب البيع لأن دمه المحل تبرا  
 بنفس الحوالة (م) وأما الثالث فقال الشافعي الحوالة تبرئ المحل وقال زفر لا تبرئ وقال مالك تبرئ  
 الآن يفر من فلس المحال عليه ويتوجه ما قال مالك يصح الرد على المدين ووجهه أن الحوالة  
 كالبيع فكأن البيع ينقل الملك ويبرئ ذمة كل من المتبايعين إلا عند الإطلاع على ما يوجب  
 التراجع من عيب أو استحقاق فكذلك الحوالة تبرئ ذمة المحل الآن يفر من فلس المحال عليه  
 فيكون ذلك كعيب وجب الرجوع ولا جمل أن الحوالة كالبيع استتيت من بيع الدين بالدين  
 قلت ما ذكر من أنها تبرئ ذمة المحل إنما قلنا إذا كانت على أصل دين لأن الحوالة نقل  
 الدين من ذمة إلى ذمة فلا بد أن تكون الذمة المنقولة إليها مشغولة وأن لم تكن على أصل دين فقال  
 الباقي هي حالة عند جمهور أصحابنا كانت بلفظ الحوالة أو الجملة إلا ما قال ابن الماجشون أنها إذا  
 كانت بلفظ الحوالة فهي حوالة وإن كانت بلفظ الجملة فهي حالة يرجع على المحل الآن يعلم المحال  
 أنه لا شيء على المحال عليه

### ﴿ أحاديث النهي عن بيع فضل الماء ﴾

الحقبة لا من لفظ الدين أولى لأن الدين لا يصدق على المنافع الابتكاف وقال الشافعي لا تكلف في  
 صدق الدين على المنافع المضمونة للحوالة (م) والجمهور على أن الأمر في قوله فليتبع أمر ندب وقال  
 داود وهو للجمهور ويحرم المحال على قبول الحوالة وهل يشترط رضا المحال عليه اشترطه الشافعي وأبو  
 حنيفة ولم يشترطه الأصطخري ولم يشترط مالك إلا أن يكون المحال عليه عدو للمحال (ب) وقال ابن  
 شعبان يشترط رضا كقول الأصطخري وعلى المشهور أنه لا يشترط فاحتلف الأندلسيون  
 والموتغنون هل يشترط حضوره وإقراره كما يشترط في بيع الدين \* ابن عبد السلام وعلى هذا  
 الخلاف على الخلاف الذي بين الشيوخ في الحوالة هل هي أصل بنفسها أو مستتاة من بيع الدين  
 بالدين فعلى الأول لا يشترط وعلى الثاني يسلط بهامسلك البيع الآفي القدر الذي وقعت فيه الرخصة (م)  
 وهل تبرا ذمة المحل قال زفر لا تبرا وقال مالك تبرا الآن يفر من فلس المحال عليه ووجه قول مالك أن  
 الحوالة كالبيع فلا رجوع إلا بالإطلاع على العيب أو ما في معناه (ب) إنما تبرا إذا كانت الحوالة  
 على أصل دين والافتقال الباقي هي حالة عند الجمهور من أصحابنا كانت بلفظ الحوالة أو الجملة  
 إلا ما قال ابن الماجشون أنها إن كانت بلفظ الحوالة فهي حوالة وإن كانت بلفظ الجملة فهي حالة  
 ترجع على المحل ولا يرجع عليه في الأول إلا أن يعلم المحال أنه لا شيء على المحال عليه

[illegible]

(باب النهي عن فضل الماء)



حتى الصور الجائرة وان علل بالمرور والجباله شخص ما فيه ذلك (قوله وعن بيع الماء الارض  
لتحترق) هو نوع مما تقدم من النبي عن كراء الارض

﴿أحاديث قوله صلى الله عليه وسلم لا يمنع فضل الماء لبيع به الكلا﴾

(ع) الكلا بيع الكاف والمهمز مقصورا قال أبو القاسم الزجاجي هو اسم لجميع النبات ثم الاخضر  
منه يسمى الرطب بضم الراء وسكون الطاء والكلا مقصور واليابس يسمى خشبنا ومنه يقال  
للماء أحسنت وللهاد القه يابسنا وحسنت بفتح الهمزة والياء وحسنت بفتح الهمزة  
وكان حول ذلك الماء كلاً لا يوصل الى رعيه الا اذا كانت المواشي تزد ذلك الماء فهي صاحب الماء  
ان يمنع صله لانه اذا سمع من رعي ذلك الكلا والكلا لا يمنع لما في منعه من الاضرار بالناس (ط)  
فاللام لما قبله منها في قوله تعالى فالتعطى آل فرعون الآية والحديث جعلنا في العول بسد الفرائع  
لانه غايى عن منع فضل الماء ما يؤدى اليه من مع الكلا وهذا انما هو في حفر البئر في غير  
ملكه وأما من حفره في ملكه ولم يتصدق بها ولا بأحقها للناس فله منعها وقد اختلف شيوخنا فيمن  
نبت في أرضه كلاً هل هو أحق به أو هو وغيره فيه سواء هو أحق بقدر حاجته منه على تعصيل  
في كتب الفقه (قوله في الآخر لا يمنع فضل الماء لبيع به الكلا) (ع) هو من معنى الذي قبله  
لانه اذا سمع الفضل الا بغير فكاك به فبإجماع الكلا والكلا لا يباع

﴿أحاديث النبي عن نمن الكلب﴾

(قوله من نمن الكلب) ( ) قد قد ما في صدر كتاب البيوع العقد الذي به عرف منه على الجواز  
بما يجوز بيعه وعله لمع فيما يمنع به من أن يتحقق ذلك فيلظره هاك وبشرها الى ما تكمل

الرحم وفي حمل الأثني والحاصل ان علل النبي بانه ليس من مكالم الا حلق عم النبي حتى الصور  
الجائرة وان علل بالمرور والجباله شخص ما فيه ذلك (قوله والارض لتحترق) هو من معنى ما تقدم  
من النبي عن كراء الارض (قوله لا يمنع فضل الماء لبيع به الكلا) بيع الكاف والمهمز مقصور  
وهو اسم لجميع لسان سواء كان رطباً أو يابساً وأما الخلا مقصوره فهو زوال العصب لمختص  
بالرطب ويقال له أيضاً الرطب بضم الراء وسكون الطاء واليابس يسمى خشبنا ومنه يقال للماء  
أحسنت وللهاد القه يابسنا وحسنت بفتح الهمزة والياء وحسنت بفتح الهمزة  
حول الماء كلاً لا يوصل الى رعيه الا اذا كانت المواشي تزد ذلك الماء فهي صاحب الماء ان يمنع  
فضله لانه اذا سمع من رعي ذلك الكلا (ط) فاللام لما قبله منها في قوله تعالى فالتعطى آل فرعون الآية  
وأما من حفره في ملكه لم يتصدق بها ولا بأحقها للناس فله منعها وقد اختلف شيوخنا فيمن  
نبت في أرضه كلاً هل هو أحق به أو هو وغيره فيه سواء هو أحق بقدر حاجته منه على تعصيل  
في كتب الفقه (قوله لا يمنع فضل الماء لبيع به الكلا) (ع) هو من معنى الذي قبله لانه اذا سمع الفضل الا بغير

ومن بيع الماء والارض  
تصيرت فمن ذلك نهي  
النبي صلى الله عليه  
وسلم وحدثنا يحيى  
ابن يحيى قال قرأ على  
مالك ح وثابت بن ثابت  
كلهما عن أبي الزناد عن  
الأعرج عن أبي هريرة  
أن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم قال لا يمنع فضل الماء  
لبيع به الكلا وحديثي  
أبو الطاهر وسورة والفظ  
لمرارة قال أخبرنا أن  
أخبرني يونس عن ابن  
شهاب حديثي سعد بن  
المسيب وأوسعة بن عبد  
الرحمن أن أبا هريرة قال  
قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم لا يمنع فضل الماء  
لبيع به الكلا وحدثنا  
محمد بن عثمان الترمذي ثنا  
أبو عاصم الصالح بن محمد  
ثالث بن جبر بن زيد  
ابن مدان هلال بن أسامة  
أخبرنا أن أسامة بن عبد  
الرحمن أخبرنا أنه سمع أبا  
هريرة يقول قال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
لا يمنع فضل الماء لبيع  
به الكلا حديثي يحيى  
بن يحيى قال قرأ على  
مالك ح وثابت بن  
ثابت عن أبي الزناد  
عن الأعرج عن أبي  
هريرة أن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم  
قال لا يمنع فضل الماء  
لبيع به الكلا

﴿عن النبي عن نمن الكلب﴾

عن النبي عن نمن الكلب (قوله من نمن الكلب) (ع) هو من معنى الذي قبله لانه اذا سمع الفضل الا بغير

به الفائدة فاعلم أن كل حيوان ليس بنفس ولا ذى حومة يتنفع به في الحال أو في المال فيه جاز ولا  
 يباع الكلب لجماعته عند من يرى نفعاته كالشامي كالاتباع العذرة وأما عندنا فلا يباع شيء من  
 اقتضاه واختلاف في المأذون في اقتضاه لزوم أو ضرر أو صيد فنأخذنا من كره بيعه لهذا الحديث  
 ورأى أن الماحة المنفعة لا تتبع البيع كما هو الولد يتبع بها ولا يتابع ومنهم من أجازه بيعه وحل هذا الحديث  
 على غير المأذون في اقتضاه أو أنه كان حين الأمر بقتل الكلاب ثم وقعت الرحمة في الثلاث ولا يتابع  
 أم الولد ولا المدبر ولا المكاتب ولا العتق إلى أجل لما فهم من عقد الحرية ولا يتابع حشراب الأرض  
 وشبهها لعدم النفع بها في الحال والمال ويأخذ صغير الرقيق لا يتنفع به في المستقبل وأما المستأجر  
 والمخدم وإن اتفق بهما في المستقبل فعليه المنع من بيعهما متى آخر (ع) احتلف قول مالك في بيع  
 المأذون في اقتضاه فأجاز مرة وهو مذموم أبي حنيفة ومنهم منة واختلف في أو بل فوله بلع هل هو  
 على السكراته لقوله في الموطأ كره عن الكلب ولقوله في رواية ابن نافع لا بأس ببيعه في الميراث  
 والماتم أو هو على التصريح وهو قول الشامي وابن الماسم بكرهه للناصح يحيز للشرى للضرورة  
 إليه قلت فالتفصيل فيه من كلامه أربعة بلجواز حاله من كساة ومحصون قاله مهون ونجح  
 بقتنه وعلى القول بمنع البيع اختلاف هل على قاتنه قبة فأقطعها مالك في غير المأذون في  
 اقتضاه وأوجبها في المأذون وأوجبها أبو حنيفة في الجميع وأسقطها الشامي وأجحد في الجميع لم  
 يختلف في منع بيع غير المأذون وانظر هل يجوز بيع الفردان مع ما حاله به ينفع به لك من  
 فيه جازر وأمانته قال الكسب به على الحيوانات والدور فلم يشهد للشرع ما شارحه خلاف  
 مسعة الصون والحرس وأما ما يؤمن لعوض على العبد مكرام لانه من أكل أموال الناس  
 بالباطل وبلحق بالحشرات من في السباق من الحيوان الله يرأس كقول لانه عدة به من  
 من أكل أموال الناس بالباطل وكذلك المريض من ضاعفها والحاصل المتكرر على الأصح  
 فيها وأما المرض غير المخوف فلا يتبع به لابل الأصل السلامة وكذلك الطير في الهواء الحروب  
 في الماء والبعر الشارد والعبد الأبق لا يجوز بيع شيء من ذلك لعدم مع به لانه عدة به من  
 على تسليمه (قول ومهر الشامي) (م) التي هي لراية ومهر ساما بدر على راو أصدعي وهو  
 على وزن قول بمعنى فاعلة وموصلة أثبت وإن ذلك سقم الماء كذا في هذا كتاب يسمى بوب  
 كركوب وحلوق لا يجوز أن يكون بياهاها مبالا ولو كانت كذا في كتابه كذا في كتابه  
 وكريمة يقال بفت المرأة حتى يباع بكسر الاء والد قال تعالى ولا تكرهوا بكم الآلة وبيع

ومهر الشامي

بيعه على خمسة أقوال الماع مطلقا والجوار طامارا ومما لا زاد في ليدار بيعه وح  
 وروى ابن القاسم كراهية بيعه وعن ابن القاسم أيضا هو شرأوه ويحده «ووز مالك» وار بيعه  
 في الميراث والدين والماتم ويكره بيعه ابتداء والاول هو المشهور مع حله على قاتنه فيه  
 أوجبها أبو حنيفة وطامارا وأسقطها الشامي وأجحد طامارا «ووز الماك» الأورد  
 (ب) وانفرد من يجوز بيع الفردان مع ما حاله به ينفع به «ووز الماك» الأورد  
 على الحيوانات والدور فلم يشهد للشرع ما شارحه «ووز الماك» الأورد  
 الموضع على العبد مكرام لانه من أكل أموال الناس بالباطل (م) التي هي لراية ومهر ساما بدر على راو أصدعي وهو  
 ومهر ساما بدر على الزنا وأصدي بوب على وزن قول بمعنى فاعلة وموصلة أثبت وإن ذلك سقم الماء كذا في هذا كتاب يسمى بوب  
 التاء كما سقط إذا كانت بمعنى معقول كركوب وحلوق بلع هل هو على قاتنه قبة فأقطعها مالك في غير المأذون في

بني على نكاح (ع) ولم يختلف في حرمة مهر البقي لانه عوض عن مهر (م) وانما سمي مهر البقي  
 بل هو في الصورة وما في غير مسلم من التي عن كسب البقي يرجع الى ما تقدم من مهر البقي بدليل  
 قوله الا كسب بدعا ولا خلاف في حرمة اجرة الغنية والثامنة (ق) قلت (م) وانظر اذا ثبت البقي هل  
 يلزمها الصدقة بل هو الذي أخذت قياسا على المسلم يسع خرافاته بتصدق بها عليه أو تزده من أخذته  
 منه قياسا على من باع أم ولده فانه برديه ولم يرد في ذلك نصا وتنبهنا بمسئلة الخمر اولى (قوله) وحلوان  
 الكاهن (م) هو ما يأخذ من كراته من قولهم حلوت الرجل اذا جوت به بشئ أعطيه اياه أبو  
 عبيد وأصله من الخلاوة شيما يطاه الكاهن بشئ حلوا لأخذه اياه سلا دون كفته يقال حلوت  
 الرجل اذا أطعته الخلو وعلمه اذا أطعته العمل والحلوان أيضا الرشوة أبو عبيد والحلوان  
 في غير هذا ما يأخذ الرجل من مهر ابنته لنفسه وهو عيب عند النساء قالت امرأة تدعى زوحها  
 لا يأخذ الحلوان من بنتانه (م) ولا خلاف في حرمة ما يأخذ الكاهن لان ما يتون به باطل وحله  
 كذب قال تعالى تنزل على كل آفة أثم الآية وهو رأ كل أموال الناس بالباطل (د) قال الخطابي  
 وحلوان العراف أيضا حرام قال الكاهن من يحضر عن وقوع الاشياء في المستقبل ويذكر رؤية  
 الاسرار هو العراف من يدعي معرفة الشيء المستور كالسر ورق والصاله قال وان كان في العرب كهنة  
 يدعون معرفة كثير من الامور فبعضهم يزعم ان له ريثما من الجن وتابيه ياتين اليه لأخبار وبعضهم  
 يزعم انه يدرك الاشياء بهم أعطيه وكان منهم يدعي عرافا وهو الذي يزعم انه يصرف الامور  
 بمقدار أسباب يستعمل بها على مواضعها كالشيء يسرق فيعرف المتهمة والمرأة تهم ربه فيعرف  
 من صاحبها ونحو ذلك ومنهم من يدعي المعجم كاهنا الماوردي في الاحكام السلطانية وينبئ  
 الخسب من يتكسب بالكهانة والهلوه وبؤدب عليه الآخذ والمعطى (ب) قلت (م) وكذلك لا يحل  
 ما يأخذه الذي يكتب البراءة (د) التلغفة لانه من السر وسئل الشيخ عمر ذهب له حوائج فقرأ  
 في دقيق وأخذ بطعمه ما اتهمهم وكانت فيهم امرأة حامل فقالت ان اطعمتوني منه فانا اموت  
 فلعنت منه فقالت فأجاب بانه ليس عليه الادب وأما ما يؤخذ على حل المعقود فان كان رغبة بالرقى  
 بالكسر اذ اذنت في بني قال بعضهم جعل البغاء على زنة العيوب كالأزواج وانرا لان الزنا عيب (ب)  
 وانظر اذا ثبت الذي هل يلزمها الصدقة بل هو الذي أخذت قياسا على المسلم يسع خرافاته بتصدق بها  
 عليه أو تزده لمن أخذته منه قياسا على من باع أم ولده فانه برديه ولم يرد في ذلك نصا وتنبهنا بمسئلة الخمر  
 اولى (قوله) وحلوان الكاهن (م) هو ما يأخذ من كراته من قولهم حلوت الرجل اذا جوت به بشئ أعطيه اياه أبو  
 أصله من الخلاوة شيما يطاه الكاهن بشئ حلوا لأخذه اياه سلا دون كفته ولا منافاة للاحلاف في  
 حرمة وكذا ما يأخذ العراف الكاهن من يحضر بوقوع الاشياء في المستقبل ويذكر رؤية الاسرار  
 والعراف من يدعي معرفة الشيء المستور كالسر ورق والصاله (د) الماوردي في الاحكام السلطانية  
 وينبئ الخسب من يتكسب بالكهانة والهلوه وبؤدب عليه الآخذ والمعطى (ب) وكذلك لا يحل  
 ما يأخذه الذي يكتب البراءة (د) التلغفة لانه من السر وسئل الشيخ عمر ذهب له حوائج فقرأ  
 في دقيق وأخذ بطعمه ما اتهمهم وكانت فيهم امرأة حامل فقالت ان اطعمتوني منه فانا اموت  
 فلعنت منه فقالت فأجاب بانه ليس عليه الادب وأما ما يؤخذ على حل المعقود فان كان رغبة بالرقى  
 بالكسر اذ اذنت في بني قال بعضهم جعل البغاء على زنة العيوب كالأزواج وانرا لان الزنا عيب (ب)  
 وانظر اذا ثبت الذي هل يلزمها الصدقة بل هو الذي أخذت قياسا على المسلم يسع خرافاته بتصدق بها  
 عليه أو تزده لمن أخذته منه قياسا على من باع أم ولده فانه برديه ولم يرد في ذلك نصا وتنبهنا بمسئلة الخمر  
 اولى (قوله) وحلوان الكاهن (م) هو ما يأخذ من كراته من قولهم حلوت الرجل اذا جوت به بشئ أعطيه اياه أبو  
 أصله من الخلاوة شيما يطاه الكاهن بشئ حلوا لأخذه اياه سلا دون كفته ولا منافاة للاحلاف في  
 حرمة وكذا ما يأخذ العراف الكاهن من يحضر بوقوع الاشياء في المستقبل ويذكر رؤية الاسرار  
 والعراف من يدعي معرفة الشيء المستور كالسر ورق والصاله (د) الماوردي في الاحكام السلطانية  
 وينبئ الخسب من يتكسب بالكهانة والهلوه وبؤدب عليه الآخذ والمعطى (ب) وكذلك لا يحل  
 ما يأخذه الذي يكتب البراءة (د) التلغفة لانه من السر وسئل الشيخ عمر ذهب له حوائج فقرأ  
 في دقيق وأخذ بطعمه ما اتهمهم وكانت فيهم امرأة حامل فقالت ان اطعمتوني منه فانا اموت  
 فلعنت منه فقالت فأجاب بانه ليس عليه الادب وأما ما يؤخذ على حل المعقود فان كان رغبة بالرقى  
 بالكسر اذ اذنت في بني قال بعضهم جعل البغاء على زنة العيوب كالأزواج وانرا لان الزنا عيب (ب)  
 وانظر اذا ثبت الذي هل يلزمها الصدقة بل هو الذي أخذت قياسا على المسلم يسع خرافاته بتصدق بها  
 عليه أو تزده لمن أخذته منه قياسا على من باع أم ولده فانه برديه ولم يرد في ذلك نصا وتنبهنا بمسئلة الخمر  
 اولى (قوله) وحلوان الكاهن (م) هو ما يأخذ من كراته من قولهم حلوت الرجل اذا جوت به بشئ أعطيه اياه أبو

وحلوان الكاهن وحديثنا  
 قتيبة بن سعيد ومحمد بن ربح  
 عن الليث بن سعد وحديثنا  
 أبو بكر بن أبي شيبة وحديثنا  
 سليمان بن عيينة كلاهما  
 عن الزهري بهذا الاسناد  
 مثله وفي حديث الليث  
 من رواية ابن ربح سمع  
 أباسعده وحديث محمد  
 ابن حاتم بن يحيى بن سعيد  
 القطان عن محمد بن يوسف  
 قال سمعت السائب بن  
 يزيد يحدث عن رافع بن  
 خديج قال سمعت النسي  
 صلى الله عليه وسلم يقول

الحرية جازوان كل بالرق الهبة لم يجر وفيه خلاف وكان الشيخ يقول ان شكر رمنه النفع بذلك  
 جاز (ط) وفيه ما يدل على حرمة ما يملكه الحساب والمجسور وأهل الخط لانه من قاطبي علم النيب  
 فهو من معنى الكهانة • وحكى أبو عمر الاجماع على ذلك (قوله) شر الكسب مهر البقي وعمن  
 الكلب وكسب الحجام (قوله) قلت • تقدم الكلام على حرمة مهر البقي وأما للكلب غير المأذون  
 في قتاده فتفق على منع بيعه لفظه شر على بابها وهي مثل ما في الآخر من قوله خبيث والخبيث  
 حرام وأما كسب الحجام (ع) فذهب الجمهور وجوازه لما في الصحيح من انه احبهم وأعطى الأجر  
 وما كان له على الحرام ولما في الموطأ والترمذي من انه ما لم يجر عن كسب الحجام فنهى ثم سأل  
 فيها فقال في الثالثة اطلعهم فقلت لان الحرام حرام على الحر والعبد وجعلوا هذه الأحاديث نافعة  
 لحديث النبي أو انه يجوز على التزبه ومكرام الاخلاق وقد قيل ان النبي عن كسب الحجام  
 انما هو عما كانوا يصنعون في الجاهلية يفسدون الحيوانات ويبيعون ما يجتمع منها من الدم  
 لمن يأكله من الكفار أولن يستعمله في شيء ويصدق ذلك قوله ونهى عن بيع الدم وقيل اما  
 كره لانه لا يشترط شيئا معلوما وهذا لا ينهض • لان العلماء أجازوا ما جاز به العادة في المكارة  
 وان كان لان حبيب ما ظاهره المص في كل اجرة حتى يسمى الأجر • وحكى لنا داودى جواز ما جاز  
 به العادة في معاملة الخزاز وبائع العا كفة تدفع اليه الثمن ويعطيك دون أن تساومه وأما تعرف  
 كيف يبيع وذهب أحد وفقهاء الحديث الى حلية كسب الحجام للعبد دون الحر على ما في حديث  
 الموطأ والترمذي وفيه ما تقدم (قوله) قلت • ما ذكر ان حبيب من المنع ظاهره حتى في الأخير الذي  
 لا يكاد يخالف فيها أعطى رضى مسألة العتية وكتاب ابن المواز في الخياط الذي لا يخالف فيها يعطى  
 وفيما قولان الجواز والمنع للكتابين (ط) وقيل ان كسب الحجام مكروه فكون لفظه شر من باب  
 تميم المشترك في مسميته أو من باب استعمالها في العذر المشترك بين الحرام والمكروه ولفظة خبيث  
 المذكورة في الآخرة بمعنى شر وفيه من الكلام ما رأيت (قوله) في الاحر سأل جابرا عن ممن  
 الكلب والسور قال زجر النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك (م) أجاز بيع السنور والجمهور  
 وكرهه أبو عمر بركة ومجاهد لهذا الحديث وهو عند الجمهور محمول على الذنب لعزيمته لانه اذا كاله  
 وحكى أبو عمر الاجماع على ذلك (قوله) وكسب (ع) ذهب الجمهور وجوازه والحيث منسوخ  
 بما ثبت في الصحيح من انه صلى الله عليه وسلم أحبهم وأعنى الاجر وقيل ان النبي محمول على التزبه  
 ومكرامه عند خلافه قيل ان النبي عما كانوا يصنعون في الجاهلية يفسدون الحيوانات ويبيعون  
 ما لا جمع من الدم لم يأكله من الكفار أولن يستعمله في شيء وقيل انما كره لانه لا يشترط شيئا معلوما  
 ولما لا ينهض • لان العلماء أجازوا ما جاز به العادة في المكارة وقال لان • • • • • ما ظاهره المص  
 في كل اجرة حتى يسمى الأجر وذهب أحد وفقهاء الحديث الى حلية كسب الحجام للعبد دون الحر  
 على ما في حديث لوطا والترمذي وفيه ما ذكر لان الحرام حرام على الحر والعبد (ط) ما ذكر عن ابن  
 • • • • • في الاجر الذي لا يكاد يخالف فيها يعطى رضى مسألة العتية وكتاب ابن  
 • • • • • الى النبي صلى الله عليه وسلم في بيعه • • • • • (ط) وروى ان كسب  
 الحجام مكروه فتشكون انه من باب تميم المشترك في مسميته أو من باب استعمالها في العذر  
 المشترك بين الحرام والمكروه ولفظة خبيث كذلك (قوله) والسنور (م) أجاز بيع السنور

شر الكسب مهر البقي  
 وعمن الكلب وكسب الحجام  
 • حدثنا اسحق بن ابراهيم  
 أخبرنا لوليد بن مسلم عن  
 الاوزاعي عن يحيى بن أبي  
 كثير حدثني ابراهيم بن  
 قارظ عن السائب بن يزيد  
 عن رافع بن خديج عن  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم قال من الكلب خبيث  
 ومهر البقي خبيث وكسب  
 الحجام خبيث • حدثنا  
 اسحق بن ابراهيم ثنا عبد  
 الرزاق أخبرنا معمر عن  
 يحيى بن أبي كثير بهذا  
 الاسناد مثله • حدثنا  
 اسحق بن ابراهيم أخبرنا  
 الضمر بن شعيب ثنا هشام  
 عن يحيى بن أبي كثير  
 حدثني ابراهيم بن عبد الله  
 عن السائب بن يزيد ثنا  
 رافع بن خديج عن رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم بهذا  
 الحديث مثله بن شيبان  
 الحسن بن أعين ثنا يعقل  
 عن أبي الزبير قال سألت  
 جابر عن من الكلب  
 والسنور فقال زجر النبي  
 صلى الله عليه وسلم عن ذلك

فمن ثم بعث به وجهه بعضهم على الوجهين وملك بعضهم النبي بأهله لا ينضبط وان ربط لم يتنفع به (ط)  
 هذا خلاص النفس لانه ينضبط (ع) قال أبو هريرة حديث السور لا يشتد فيه وحديث أبي الزبير عن  
 جابر في ذلك لم ير والاحاد بن سلة (ع) وأنت ترى في الام كيف واغضب جاد وهو معتقل بن  
 عبد الله (د) هذان ابن عمر يشيران الى قصبة وهو غلط لانه قدر وا عن أبي الزبير فثان جاد  
 ومه قل وأبو الزبير فثان جاد ليس مضعيف ولعل زبر يشمر بتخفيف النبي وانه ليس على  
 التعريم

### أحاديث الامر بقتل الكلاب

(قوله امر بقتل الكلاب الحديث وفي الآخر الاكل صيدا وماشية وفي الآخر عليم بالاسود البهم  
 الحديث وفي الآخر ما لم يمال الكلاب ثم رخص في كلب الصيد والفرع والزرع (م) حبس  
 الكلاب ان كان قير حافض منع وللعامة اليه بالتكسب به في الصيد أو حراسة قال فلان ككسب  
 المال وحراسته (ع) أحسن ذلك وأحبابه وجاعته الحديث في قتل الكلاب الا ما استثنى منه وذهب  
 آخر و إلى حوار اتحادها ومنع القتل والنهي عن اقتنائها لافي الاسود الذي عندي في تنزيل هذه  
 الأحاديث ان ظاهرها ألا يقتضى عموم القتل ولهي عن الاقتناء ثم نسخ هذا العموم بقصد القتل  
 على الاحود البهم منع الاقتناء لافي الثلاثة المستثنى أشار بعضهم الى أن منع القتل فيما سوى  
 الاسود البهم يدل على حوار قتله وليس بظاهر (ط) يخرج من كلامهم أنهم يختلف في قتل  
 الاسود في عدم قتل الثلاثة ويقتضى عموم القتل ولا يقتضى الا الثلاثة وأحبابه الثاني الميع  
 وحوار اقتناء الثالث اختيار ما يقتضى القتل ولا يقتضى الا الثلاثة واحتلف في القتل فيما سوى  
 الثلاثة (م) واحتلف في عدم قتل الثلاثة هل هو منسوخ من العام الأول أو كماله مضماع على ما جاء  
 في بعض الأحاديث (ط) يد النسخ به صلى الله عليه وسلم أمرهم ألا يقتل الكلاب دون  
 استثناء فبادروا بقولنا كل ما حذ من الثلاثة غير ما تم بعد ذلك رخص في الثلاثة فيكون هذا  
 الرخص منسوخا لانهم نسخوا مقتضاه مع الحكم به بعض أفرادهم نسخ لان النسخ دفع الحكم  
 الجبرر زركه أبو هريرة وعنده هذا الحديث وهو عند الجهور ومحمول على الدب ما ربه

### باب الامر بقتل الكلاب

بعضهم الرامة وامعيل بن سبيع يضم السين المهملة وآخره عين مهملة (قوله  
 أمر بقتل الكلاب الحديث) (ع) أحسن ذلك وأحبابه وجاعته الحديث في قتل الكلاب الا  
 ما استثنى وذهب آخر و إلى حوار اتحادها ومنع القتل والنهي عن اقتنائها لافي الاسود والذي  
 عرفت في غير هذا أحاديث ان ظاهرها ألا يقتضى عموم القتل والنهي عن الاقتناء ثم نسخ هذا  
 العموم بقصد القتل على الاحود البهم ومنع الاقتناء لافي الثلاثة المستثنى وأشار بعضهم الى أن منع  
 القتل فيما سوى الاسود يدل على حوار قتله وليس بظاهر (ب) يخرج من كلامهم أنهم  
 يختلف في قتل الاسود ولا يقتضى عموم القتل ولا يقتضى الا الثلاثة وأحبابه الثاني الميع  
 وحوار اقتناء الثالث اختيار ما يقتضى القتل ولا يقتضى الا الثلاثة واحتلف في القتل فيما سوى  
 الثلاثة (م) واحتلف في عدم قتل الثلاثة هل هو منسوخ من العام الأول أو كماله مضماع على ما جاء  
 في بعض الأحاديث (ط) يد النسخ به صلى الله عليه وسلم أمرهم ألا يقتل الكلاب دون  
 استثناء فبادروا بقولنا كل ما حذ من الثلاثة غير ما تم بعد ذلك رخص في الثلاثة فيكون هذا  
 الرخص منسوخا لانهم نسخوا مقتضاه مع الحكم به بعض أفرادهم نسخ لان النسخ دفع الحكم  
 الجبرر زركه أبو هريرة وعنده هذا الحديث وهو عند الجهور ومحمول على الدب ما ربه

حدثنا يحيى بن يحيى  
 قال قرأت على مالك بن  
 نافع عن ابن عمر أن رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم أمر  
 بقتل الكلاب \* حدثنا  
 أبو بكر بن أبي شيبة وأبو  
 أسامة ثنا عبيد الله عن  
 نافع عن ابن عمر قال أمر  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم بقتل الكلاب طرسل  
 في أطوار المدينة أن تقتل  
 \* وحدثني جدي بن مسعدة  
 ثنا بشر بن معاذ عن  
 ثناء بن عمار عن أبيه  
 عن نافع عن عبد الله بن  
 عمر قال كان رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم يأمر  
 بقتل الكلاب فنبذت  
 في المدينة وأطرافها فلا



القولين في مضمين الحكم من صيد الكلب لا يصيد (قوله في الآخرة من اقتنى كلبا لا كلب ماشية  
أوضاري) (ع) هو المسمى صار دون يلو لغير ضاري بالياء والشجرى صار بالياء منصوبة بعدها  
الف وتخرج الأولى والثانية على اتها من إضافة الشيء إلى نفسه كما البار وسجد الجميع أو يكون  
ضارنا صفة لرجل المعتاد الصيد كقوله قبل صائد فهداه ضاريا لاستعارة لأن الضاري هو الكلب  
المعلم للصيد وأما ثلثه فاعرابها على الوجه المعروف **ع** قلت **ع** يعني بإضافة الشيء إلى نفسه إضافة  
الموصوف إلى الصفة فالتقدير مسجد المكان الجميع لإضافة الشيء إلى نفسه حقيقة لا لها لا يجوز  
(قوله نقص من أجره كل يوم قيراطان) (د) اختلف في العمل الذي ينقص منه قيراطان قيل ينقص  
بما مضى من عمله وقيل من مستقبله **ع** قلت **ع** الاظهر انه من عمل اليوم الذي اقتنى فيه وهو  
مراد ما يستقبل انظر على هذا الوهم يعمل في ذلك اليوم فانما اخرج ينقص من عمل غيره من الأيام  
ويشهد لذلك قوله في وصايا له وفيه وس أوصى لرجل بدينار من غلته كل سنة أعطى من سنة انحب  
عن سجاله ولو أوصى له بدينار من غلته كل سنة لم ينقص من سنة عن سنة وانما رولم يوجد له عمل  
لبنة فقال الشيخ عز الدين في مثل هذا (١)

وانظر لوجه ذلك الكلاب فانه تعدد القراريط كما تعدد في صلاة  
الجنائز ولا يعتد بخرج في ذلك خلاف من مسألة تعدد العمل بتعدد الكلاب في الولوع (د)  
واختلف في عمر نقص القيراطين فقيل قيراط من عمل الليل وقيراط من عمل النهار وقيل قيراط من  
عمل العرص وقيراط من عمل الباقية (ع) واختلف في سبب نقص الاجرة باقتناء الكلاب فقيل  
لأنه الملاك عليهم السلام من دخول البيت يهيا وقيل لما يلهو المار به من تزويج الكلاب  
لهم وقيل عفوية فخالفة لابي وقيل لأن الكلب يصد الامان ولو غده وهو عهد الشافعي بنحس على  
مقتبه أن راقه في ذلك ولا يكاد يحتفظ وقيل **ع** وهو لا يعلم مدخل عليه بسبب هذه الوجوه من  
السبب ما ينقص أجره يومه وقيل بكون ذلك نسيان أجره في احادها اليما حاد في كل ذي كبر  
عند كماله من ولوع غيره (قوله أوضاري) (ع) هو الذي يرون بلاء ولغيره بالياء وللشجرى  
صار بالياء موصوفة بعد الف وتخرج الأولى والثانية على اتها من إضافة الشيء إلى نفسه كما البار  
وهذا ما منع أن يكون ضارنا صفة لرجل المعتاد الصيد لأن الضاري هو الكلب المعلم للصيد أما  
ثلاثة فاعرابها على الوجه المعروف (ح) يقال مرى للكلب بصري كشرب يشرب ضراء

بحر وهو امره صاحبه أي عمده ذلك قد صيرى إليه سيدا له **ع** (قوله نقص من أجره كل يوم  
قيراطان) (ح) اختلف في العمل الذي نقص منه قيراطان قيل ينقص مما مضى من عمله وقيل من  
مستقبله (ب) الاظهر انه من عمل اليوم الذي اقتنى فيه **ع** مراده للمستقبل وانظر على هذا الوهم  
يعمل في ذلك اليوم فانما اخرج ينقص من عمل غيره من الأيام ويشهد لذلك قوله في وصايا له وفيه  
وس أوصى لرجل بدينار من غلته كل سنة اعطى من سنة انحب عن سنة الجسد ولو أوصى له بدينار  
من غلته كل سنة اعطى من سنة اعطى من سنة اعطى من سنة اعطى من سنة اعطى من سنة اعطى من سنة  
كلاب منه تعدد اجرة كونه من غير ان يعتد بخرج في ذلك خلاف من مسألة  
وهو العمل في ذلك كونه في الولوع (ح) واختلف في عمل نقص القيراطين فقيل قيراط من  
عمل ليس وجراد من عمل النهار وقيل تراهم من عمل العرص وقيراط من عمل الباقية واختلف في  
اجرة من لا حركته في تراجمه من الاكل عليهم السلام لما يلهو المار به من تزويج الكلاب

• حدثنا يحيى بن يحيى  
قال مرأب على مالك عن  
نافع عن ابن عمر قال قال  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم من اقتنى كلبا لا  
كلب ماشية أوضاري نقص  
من أجره كل يوم قيراطان  
• وحدثنا أبو بكر بن  
أبي شيبة ورويه بن حزم  
وابن غير قالوا ثنا سفيان  
عن الزهري عن سالم عن  
أبيه عن السبيعي عن النبي  
عليه وسلم قال من اقتنى كلبا  
لا كلب صيد أو ماشية  
نقص من أجره كل يوم  
قيراطان • حدثنا يحيى  
ابن يحيى ويحيى بن أبور  
وقتيبة وابن عمر قال يحيى  
ابن يحيى أ - مرأب وقال  
الآنورون ما يعمل وهو  
ان حصر عن سيد الله ر

(١) هكذا ياض بجميع  
الاصول التي بايد اقلع  
ان امكن

فبما لم ينعج ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اقضى كلبا الا كلب ضارب او ماشية تنقص من عمله كل يوم فبراطان  
 \* حدثنا يحيى بن يحيى ويحيى بن ابيوب وقتيس بن ابي حرقال يحيى اخبرنا وقال الآخرون اننا لم نحصل من محمد وهو ابن ابي حنيفة  
 عن سالم بن عبد الله عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اقضى كلبا الا كلب ماشية او كلب صيد تنقص من عمله كل يوم  
 فبراط قال عبد الله وقال ابو هريرة او كلب حوت \* حدثنا اسحق بن ابراهيم اخبرنا وكيع ثنا حنظلة بن ابي سليمان عن سالم عن  
 ابيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اقضى كلبا الا كلب ضارب او ماشية تنقص من عمله كل يوم فبراطان قال سالم  
 وكان ابو هريرة يقول او كلب حوت وكان صاحب حوت \* حدثنا داود بن رشيد ثنا مروان بن معاوية اخبرنا عمر بن حنظلة عن عبد  
 الله بن عمر ثنا سالم بن عبد الله عن ابيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اياهم اهل دار اتعدوا كلبا الا كلب ماشية او كلب صائد  
 تنقص من عمله كل يوم فبراطان \* حدثنا محمد بن مني وابن بشار واللفظ لابن مني قالنا ثنا محمد بن جعفر اخبرنا شعبة عن قتادة عن  
 ابي الحكم قال سمعت ابن عمر يحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من اتعد كلبا الا كلب زرع او غنم او صيد تنقص من أجره  
 كل يوم فبراط \* وحدثني ابو الطاهر وحملته قالنا (٢٥٥) ابن وهب اخبرني يونس عن ابن شهاب عن سعيد بن

السبب عن ابي هريرة عن  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم قال من اقضى كلبا ليس  
 بكلب صيد ولا ماشية ولا  
 أرض فانه ينقص من أجره  
 فبراطان كل يوم وليس  
 في حديث ابي الطاهر  
 ولا أرض \* حدثنا عبد بن  
 جندب اخبرنا عبد الرزاق  
 اخبرنا معمر عن الزهري  
 عن ابي سلمة عن ابي هريرة  
 قال قال رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم من اتعد كلبا الا  
 كلب ماشية او صيد وزرع  
 تنقص من أجره كل يوم  
 فبراط قال الزهري فذكر

رطبة أخره فجمعوا أجره في ذلك أو: فانه ما يلحق مقتبين من السبب بترك أدائه العادة فيه  
 ومراعاة أحكامه أو اثره وبغيره وقيل يقتض هذا النص من البراطان انهم وهو أجره من تغيير  
 المسكر كل يوم فينقص منه ذلك القدر لو اتعد الكلب في مثله والله أعلم بما أراد رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم وذكر القبراط عاقد القبراط الله أعلم به والمراد به نقص حرمه (قوله الا كلب  
 ضارب او ماشية) (ع) تحريمه في الحرية الا كلب دى كلب ضارب او كلب كلب ضارب  
 (د) والضارب هو الملم للصبي المعتاد له يقال ضربى الكلب يضربى ضراوة واضربه صاحبه أى  
 عوده ومنه قول عمر بن الخطاب كسر او اخرأى من اعتاد اللحم فهو لا يسرعنه كالا يسبر  
 عن الجر من اعتاده (قوله في الآخر نقص من عمله كل يوم فبراطان) وتقدم في الأول فبراط قيل  
 انه يحصل في نوعين من الكلاب أحدهما ساء أدى من الآحواته باحلاف اللذات نقص  
 القبراطين في المدينة لبعضها القبراط ينسرها والقبراطين في الله ونحوها من المرمى والقبراط  
 في الوادى أو ان ذلك في زمير ذكر القبراط أو لأم عاقد ثابته كقبراطين وتقدم ان أراد  
 تبي القبراط في غسل الأمان ودلوعه والقبراط في الاحصاء انظر تامة في الاكمال (قوله  
 الا كلب ضارب او ماشية) (ع) تحريمه في الحرية الا كلب دى كلب ضارب او كلب كلب  
 ضارب (قوله في الآخر نقص من عمله كل يوم فبراطان) وتقدم في الأول براداهم ان يحصل

لا بن عمر قول ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اتعد كلبا الا كلب ضارب او ماشية او كلب صيد  
 له. ثوبى ثابى رأى كثير عن ابيه عن ابيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اتعد كلبا الا كلب ضارب او ماشية او كلب صيد  
 فله كل يوم فبراط الا كلب حوت وما ساء أدى من الآحواته باحلاف اللذات نقص القبراطين في المدينة لبعضها القبراط ينسرها والقبراط  
 في الوادى أو ان ذلك في زمير ذكر القبراط أو لأم عاقد ثابته كقبراطين وتقدم ان أراد تبي القبراط في غسل الأمان ودلوعه والقبراط في الاحصاء انظر تامة في الاكمال (قوله  
 الا كلب ضارب او ماشية) (ع) تحريمه في الحرية الا كلب دى كلب ضارب او كلب كلب ضارب (قوله في الآخر نقص من عمله كل يوم فبراطان)  
 وتقدم في الأول براداهم ان يحصل



[illegible]

(أحيات الحاجة كسب الحياض)

(قوله) مثل أنس عن كسب الحرام فقال أحقهم النبي صلى الله عليه وسلم جميعه أو طينة أو عطاء  
 ما بين من طعام (ع) فيجوز الاعداء (قوله) فداشع الكلام على التناوي في كتاب الطب  
 (قوله) فأنس لم يصاغين (ع) فيجوز اعطاء الآخر على ما تقدم (قوله) ولا يدل جواز الاعطاء على  
 إباحة الأعداء لأن يكون النافع أكثر من المضر وهو أحد الأقوال المتقدمة في المسألة وعلى  
 تسليم أنه دليل الجواز فيكون ناسخاً لحديث كسب الحرام حيث (ع) وليس المراد بالحرام المترين بل  
 الذي يخرج الدم (قوله) إذا غلب النفع بالضرر والجهالة في العوض فالجميع سواء وإن غلب بعضهم  
 كرم الأخلاق فلا شك في اختلافهم لأن المحجم يباشر العجاسة وأخراجهما بخلاف المترين (قوله)  
 وفيه عدم تعيين الإجراء لأن يقال هذا الأمر يزاد على ما تنافى فيه أو هما للذان اتفعا بها وهي  
 مسألة العتية وكتاب ابن المواز المتقدمة في الخطأ الذي لا يكاد يخالف وفيها قولان فأجروا عليها  
 (قوله) وكل أهل فوضوا عنمن نواجه (ع) فيجوز جعل الضريبة على العبد الذي له صفة  
 ووسائل ساداتهم الضعيف عنهم (قوله) إن أفضل ما تدوا به المجاعة (ط) هذا في حق من غلب  
 عليه الدم ولمس الذي خاطبه بذلك كان الغالب عليهم الدم فلذلك أرشدهم إليها وأخراجهم الدم

في نوعين من الكلاب أحدهما أشد أذى من الآخر أو أنه باختلاف البلديات قص القيراطين بالمدنية  
ففضلتها والقيراط بغيرها والقيراطين في المدن ونحوها من القرى والقيراط في البوادي أو أن ذلك  
في زمانين ذكر القيراط أولاً ثم غلط ثانياً وتقدم أن المراد بالقيراطين جزءاً (ط) والعرف في بلدان  
القيراط اسم لجزء من أربعة وعشرين جزءاً (ب) وقصور في تفسير قيراط الجازية بأنه مثل أحد فانظر  
هل يضر هذا به (قول) وقيل عليهم سفيان بن أبي زهير الشنائي (بشأن بحجة مفتوحة ثم نون  
مفتوحة) بأنهم هم مكسورة منسوب إلى ازدشنوة بفتح الشين ووقع عند السمرقندي بالواو بدل  
لهزمة على التسهيل ورواه بعضهم شتوي بضم النون على الأصل

﴿باب إباحة كسب الحجام﴾

(قوله) حجة أبو طيبة) بقاء مهلة مفتوحة وليس المراد بالحجج الترتيب بل الذي يخرج  
 لهم (ب) إذ أعلن المنع بالتور والجهالة في العوض فالجمع سواء وإن علل بعدم كرم الأخلاق فلا  
 ملك في اختلافهم وفيه عدم تعيين الأجر الآن يقال هذا الأمر زيادة على ما تنقأ عليه وأما اللذان  
 فقباهما (قوله) أن أفضل ما أتوا به الحجة (ط) هذا في حق من غلب عليه الدم ولعل ذلك





يقال فيها نطق بضم الاء انه انقلب امراضه (قوله في الآخر راوية أخر) (ع) الراوية بمعنى الزادة  
المدكورة في الآخر هذا قول أبي عبيد وقال يعقوب لا يقال راوية إنما الراوية البير وما عطف الزادة  
والحديث يشهد لأبي عبيد لأنه ما هار اوية ومزادة ولكن الراوية تستعمل في القرية الكبيرة التي  
يحمل فيها الخمر والماء وشبههما ما يشرب منه وقد تستعمل توسعا فيحمل في غير ذلك وصحبت مزادة  
لأنما يتر ودفع الماء للسر وقيل معيت بذلك لأنها زادها حاد لتسع وقيل في الراوية مثله (قوله  
هل علمت أن الله تعالى قد حرمها) (ع) يدل أن الرجل كان جاهلا بغيره ولعله كان اثر العزم  
وقيل انشأه (قوله هل علمت) يصير ما قرأه ما لك من قوله أما علمت أنه على الاستفهام  
وبين الحال لأنه هو بيع كما زعم بعضهم وفيه لأنه لا يتم على الجاهل بالحرم ما لم يصرط في التعلم بعد  
امكانه (قوله لا بأس) (ع) قلت لا يظهر أن المجلس لم يكن خاليا فلا يحتاج إلى تكلف جواب (قوله  
م سار رنه) (ع) السؤال والأمر بالبيع هو المهدى كما جاء في بعض الروايات وفيه أن عسل حلال  
لمن زعم أنه رجل أخى وفيه أن على العالم أن يكشف عما يظن أن ما حلال طاهر إذا حاش أن  
يجري فيه ما لا يجوز لأنه قام به أن م سار رنه في شأها وتفق من حمله الحكم ماسس فستكشف  
فاد الأمر كما ظن وليس هذا من التمسك والكشف عن الأسرار وكثرة السؤال لأن المسامحة  
من ذلك إنما هو فلا يفتن بالانسان ولا يلازمه القيام به وأما ما يخص بالانسان أو يلازمه القيام  
به والأسرار فيه فعليه الكشف ولا يجزى من ذلك ما نصره أو يضاف إليه ما لا يراد (قوله  
الذي حرم شرها حرم بها) (ع) أي السبب الذي حرم شرها وهو ما مضت الآية الكريمة  
من لعاء العداوة إلى آخر ما ذكره في السبع بهرم ويحصل أن يكون المعنى أن المعصية المصودة  
بها إنما هي الشر وقد حرم بهرم السبع لأنها المصودة من البيع وهو معنى بيان هذا في أول كتاب  
السبع والظاهر أنه خضع لله تعالى وأنه حرم الأمرين لأنه خضع لله تعالى لمصهم وفيه دليل على  
حرمه (سبع ليل والمندرة وغيرهما من العاصيات وهو قول مالك والشافعي وأجروه الكوفيون ونص  
مقدمي أصحابنا وأجروا نوح لستري دون السائح وكذلك يقول الشافعي أن هذا ما يؤكل من خروجه  
لقوله صاسته ولا ينكر سمأ قوله بظاهره (قوله فتح الزادة) (د) هو في أكثر النسخ د هاء  
وإن صبا للماء (ع) هو يحمل لا يرى كسر أو الجرح بل غسل وبسته وهو أحد قول مالك  
وسمأ أيضا تكسر وفيه أنطوى وقيل أنه عوثة له على القول بالمعونة بل قال وقيل لا  
لا يظهر الفصل لأنه يخصص فيها وعن مالك أنه إذا طعم بها الماء وعسل طهر بديل ولعل مالك  
أما امر تكسر هاء حق من حاشي يعود لعله فيها إلاها بعده لذلك وليس الحديث بما فيها  
لأنه كان خص فيثبت الأمانه مره وكان الشرح يقول أن هذا لا يرم لأن الحكم بظاهرها ما هو  
لأنه (د) أعراضه وكذلك يقال فيما نطق به لأنه لا يملك عرضة (قوله عرضة ر من  
وله صفه واو وسكا العين الهاء) (ه) قوله فتح الزادة (ج) وهو أ كسر د ر من  
بها (ع) وهو ح حان لا يرى كسر في ر هاء و د هاء و د هاء و د هاء و د هاء  
بها (سبع ر من طهر ر وقيل له عوثة له على القول بالمعونة بل قال وقيل لا  
مالك لأنه لا يخصص فيها وليس الحديث بصفي أنها لا تسق لأن أهم عمره أن يكون سق أو غيره  
(ب) كان الشيخ يمتاز أن إذا أخر لا يظهر ماد كرى عاص من العوض والترم على عباس ذلك بأن  
مسح به ثوب أو ر من موضع التوب أو ر حله أو ر حله من مسحه

ابن ميمونة عن ريد بن  
أسلم عن عبد الرحمن بن  
وعلة حل من أهل مصر  
أنه جاء عبد الله بن عباس  
ح وحديثي أو الطاهر  
والفضله أخرنا بن وهب  
أخبرني مالك بن أنس وغيره  
عن ريد بن أسلم عن عبد  
الرحمن بن وعلة السبيعي عن  
أهل مصر أنه سأل عبد  
الله بن عباس عما يصير  
من العسل فقال ابن عباس  
أن رجلا أهدى لرسول الله  
صلى الله عليه وسلم راوية  
حرف فقال له رسول الله  
صلى الله عليه وسلم هل  
علمت أن الله تعالى قد  
حرمها قال لا بأس أناسا  
فقال لرسول الله صلى الله  
عليه وسلم سار رنه فقال  
مر به بغيرها ما أن الذي  
حرم شرها حرم بها قال  
ضع المردة حتى ذهب  
ما فيها حديثي أو الطاهر  
قال أخرنا بن وهب  
أخبرني سليمان بن بلال  
عن يحيى بن سعيد عن عبد  
الرحمن بن وعلة عن عبا  
الله بن عباس عن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم مثله



الحس السائلة كالورغ غغيرا لانسان نجسة وشبه ذات النسس السائلة طاهرة وفي ميتة الآدمي  
 قولان في تصديق الجائر وبأني ما يحصل من الميتة بعد (ط) والخنزير هو الحيوان المعروف البري ولا  
 خلاف في حرمة وسرقة ميتته وان الله كاذل لا يصدق فيه ولا يظهر جلده بل يذبح وانما يظهر بالذبح ما يقع  
 فيه الله كاذل وانما الخنزير البري فالعرب لا تعرف الخنزير في البر فاذال ملك رحه الله لسانه  
 انتم تسعوه بغيره اي والا فالعرب لا تعرف ميتته بذلك (ط) قول مالك هذا قاله في الموتة  
 فحمله بعضهم على أن مالك كان قد وجد وجهه بعض متأخري التوسيعين على التعريم أي أنهم قد جوهه  
 حذر براوكل خنزير حرام والمأكل فيه أربعة أقوال الأناحة والمغ والكركرة والوقت الذي حل عليه  
 قول مالك (ع) وأما الاصنام ففي لسي عن ينها مع لبيع الصور التي بقصد شرائها وكان ما فيها تسع  
 لها بخلاف أن تكون هي تما كصاوير اثناب والأسرة مما جازت فيه الرخصة وكذلك ما كان تريا  
 مما لم تأت فيه رخصة وكذا كصور الأماريق والأسرة لا يباع لتسعة البيع لا يمكن بكرة اتحادها  
 ويلزم طمسها وأرخص في ذرأه السات للجوارى وإباحة لعين بها وعن مالك كراهة شرائها  
 ورأي أن الرخصة في الاستعمال لا تقتضي أن تخفى شجر أوله وم التخط في عملها (ق) كره  
 في المذونة الناصير التي في القباب والأسرة والمزار وشبهها وأما لثياب ولبس فقين (ق) وقيل  
 ما رسول الله رأيت شعور الميتة فانه يطل بها السعن ومن بها خلوا (ع) طوا ان هذا المانع  
 صلب الترخيص فذكره والطه يبيع لم يبيع فلم يفعل وتسلم لود ما الذي لم يردم لاسد (ق) ول  
 هو حرام (ع) قال الطري يبيع البيعة لا تلك المانع (ع) خلت في الاتماع بالعادة وفي الاتماع  
 بالنقص من طعام أو ما وفي الاتماع تشمس الميتة وهل يطعم الميتة كلابه طالما لاتناع اها به فندم  
 وأما الاتماع بالميتة من طعام في غير كل كوة في غير الميتة وحمله هو ما راعه  
 الفعل والطعام للشاة فتعفى منه ما كان أكرهها منه لا راعه استعماله ومعه من الأ  
 قياس على قيمته أحرار يبيع الميتة ممن يبيع ما من من يبيعهم من الميتة يبيع  
 غشله وان العسل يبيع ويخوه من مالك ومعه من غسله في غسله ولو كان لم يبيع  
 تصحوه حذر راوكل حذر حرام الميتة (ق) وقيل لا آما (ق) ولكن (ق) وبيع  
 حمل عليه قول مالك (ع) والاصنام في حرمها من الميتة التي يبيع شرها  
 ميتة ما يخلو لا تكون هي تما كصاوير اثناب والأسرة مما جازت فيه الرخصة وكذلك ما كان تريا  
 مما لم تأت فيه رخصة وكذا كصور الأماريق والأسرة لا يباع لتسعة البيع لا يمكن بكرة اتحادها  
 ويلزم طمسها وأرخص في ذرأه السات للجوارى وإباحة لعين بها وعن مالك كراهة شرائها  
 ورأي أن الرخصة في الاستعمال لا تقتضي أن تخفى شجر أوله وم التخط في عملها (ق) كره  
 في المذونة الناصير التي في القباب والأسرة والمزار وشبهها وأما لثياب ولبس فقين (ق) وقيل  
 ما رسول الله رأيت شعور الميتة فانه يطل بها السعن ومن بها خلوا (ع) طوا ان هذا المانع  
 صلب الترخيص فذكره والطه يبيع لم يبيع فلم يفعل وتسلم لود ما الذي لم يردم لاسد (ق) ول  
 هو حرام (ع) قال الطري يبيع البيعة لا تلك المانع (ع) خلت في الاتماع بالعادة وفي الاتماع  
 بالنقص من طعام أو ما وفي الاتماع تشمس الميتة وهل يطعم الميتة كلابه طالما لاتناع اها به فندم  
 وأما الاتماع بالميتة من طعام في غير كل كوة في غير الميتة وحمله هو ما راعه  
 الفعل والطعام للشاة فتعفى منه ما كان أكرهها منه لا راعه استعماله ومعه من الأ  
 قياس على قيمته أحرار يبيع الميتة ممن يبيع ما من من يبيعهم من الميتة يبيع  
 غشله وان العسل يبيع ويخوه من مالك ومعه من غسله في غسله ولو كان لم يبيع  
 تصحوه حذر راوكل حذر حرام الميتة (ق) وقيل لا آما (ق) ولكن (ق) وبيع  
 حمل عليه قول مالك (ع) والاصنام في حرمها من الميتة التي يبيع شرها  
 ميتة ما يخلو لا تكون هي تما كصاوير اثناب والأسرة مما جازت فيه الرخصة وكذلك ما كان تريا  
 مما لم تأت فيه رخصة وكذا كصور الأماريق والأسرة لا يباع لتسعة البيع لا يمكن بكرة اتحادها  
 ويلزم طمسها وأرخص في ذرأه السات للجوارى وإباحة لعين بها وعن مالك كراهة شرائها  
 ورأي أن الرخصة في الاستعمال لا تقتضي أن تخفى شجر أوله وم التخط في عملها (ق) كره  
 في المذونة الناصير التي في القباب والأسرة والمزار وشبهها وأما لثياب ولبس فقين (ق) وقيل  
 ما رسول الله رأيت شعور الميتة فانه يطل بها السعن ومن بها خلوا (ع) طوا ان هذا المانع  
 صلب الترخيص فذكره والطه يبيع لم يبيع فلم يفعل وتسلم لود ما الذي لم يردم لاسد (ق) ول  
 هو حرام (ع) قال الطري يبيع البيعة لا تلك المانع (ع) خلت في الاتماع بالعادة وفي الاتماع  
 بالنقص من طعام أو ما وفي الاتماع تشمس الميتة وهل يطعم الميتة كلابه طالما لاتناع اها به فندم  
 وأما الاتماع بالميتة من طعام في غير كل كوة في غير الميتة وحمله هو ما راعه  
 الفعل والطعام للشاة فتعفى منه ما كان أكرهها منه لا راعه استعماله ومعه من الأ  
 قياس على قيمته أحرار يبيع الميتة ممن يبيع ما من من يبيعهم من الميتة يبيع  
 غشله وان العسل يبيع ويخوه من مالك ومعه من غسله في غسله ولو كان لم يبيع  
 تصحوه حذر راوكل حذر حرام الميتة (ق) وقيل لا آما (ق) ولكن (ق) وبيع

فقيل يار الله رأيت  
 شعور الميتة فانه يطل  
 بها السعن ومن بها  
 خلوا (ع) طوا ان هذا  
 المانع صلب الترخيص  
 فذكره والطه يبيع لم  
 يبيع فلم يفعل وتسلم  
 لود ما الذي لم يردم  
 لاسد (ق) ول هو حرام  
 (ع) قال الطري يبيع  
 البيعة لا تلك المانع  
 (ع) خلت في الاتماع  
 بالعادة وفي الاتماع  
 بالنقص من طعام أو  
 ما وفي الاتماع تشمس  
 الميتة وهل يطعم  
 الميتة كلابه طالما  
 لاتناع اها به فندم







الامثلة مثل ولا تنسفوا  
بعضها على بعض ولا تتبعوا  
مناهج البائناجر \* حدثنا  
قتيبة بن سعيد ثنا  
وثنا محمد بن ربح اخبرنا  
الليث عن نافع ان ابن عمر  
قال له رجل من بني ثعلبة  
ان اباسعيد انشدني يا رب  
هذا عن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم لم يروى  
قيمة فذهب عبد الله وابع  
معه وفي حديث ابن ربح  
قال نافع فذهب عبد الله  
واناسمه الليث حتى دخل  
على أبي سعيد انشدني  
هذان هذا اخبرني انك  
تغير ان رسول الله صلى  
الله عليه وسلم نهى  
عن بيع الورق باورق  
الامثلة بخر وعن بيع  
الذهب بالذهب الامثلة  
بمثل فأشار اوسعيد  
بما يجب الى عليه وأذنه  
فقال انصرف عني  
سمعت أذناي رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يقول  
لا تتبعوا الذهب بالذهب  
ولا الفضة بالفضة  
الامثلة بمثل لادسه انعه  
هي بعض ولا تتبعوا اشياء  
سببها به بناجر لا يناد  
بحد ثانيا من فروج  
ثالث ربه ابن ربح  
ح ونا محمد بن مني شاعدا

الحلية ومن شافقة الاما وهي القيمة اليسيرة من الماء (قوله) ولا تتبعوا مناهج البائناجر (ع) الغائب  
ما كان لأجل أو لم عن المجلس والناجر الحاضر ولا خلاف في منع الغائب بيع العين بالعين على  
هذا الوجه الا في دينار في ذمة آخر صرفه لآخر أو في دينار في ذمة وصرفه في ذمة أخرى فيقتاصز  
معا مذهب مالك وأصحابه الى جواز الصرف وتين بشرط حلوله في الذمة وان يتناجر في المجلس  
\* وأجاز أبو حنيفة الصرف وتين وان لم يحل ما في الذمة فيهما روى عوف في ذلك برأه الغنم وأجاز الشافعي  
وابن رهب وابن كثة لمودة الاولى دون الثانية وأجاز الليث وابن أبي ليلى ذلك في الاقتضاء بسعر  
صرف يومهم لا بغيره وعن ابن شبرمة والليث وابن عباس وابن مسعود لا يجوز أخذ عين عن عين  
أخرى ومنه ما توس من بيع وأخره من قرض ولم يرأحمد بن الحزبن ان ذلك من بيع غائب ب حاضر  
في الصورة الاولى ولا من بيع غائب بغائب في الصورة الثانية لان ما في الذمة ليس بغائب وانما  
حكمه حكم الحاضر بخلاف ما لم يحل حله فانه حكم الغائب وروى أبو داود وغيره حديثان عن ابن  
عمر في حواز الاقتضاء وكري بعض طرقه بسعر يومهما كما ذهب اليه الليث وبعضهم لم يذكرو  
هذا الزيادة (قوله) الصورة الاولى هي المروفة بصرف ما في الذمة والمشهور وجوازه بشرط  
حل ما في الذمة كعاد كزان المطلوب في الصرف لمناخره وصرف ما في الذمة أسرع مناخره  
من صرف الغيب لان صرف ما في الذمة يقتضي بعض الايجاب والقبول والبعض من جهة واحدة  
وصرف الغيب لا يقتضي الا قبضهما معا وهو معرض بقول صرف ما في الذمة أولى بالجواز  
ومنه شبه وابن كثة وابن وهب رمال لم يحل أجل ما في الذمة فاشبهوا المانع لان ما لم يحل حكم  
المائع وأجازوا مع ميل القاضي وسبب الخلاف حل تبرأ الذمة من الآن لم لا تبرأ حتى يقدر ان عند  
سأله الاجل يقتضي من نفسه لنفسه وكونها تبرأ هو ان رأى تجديفها تقدم وأما الصورة  
ثانية فهي صورة من صور المقاصة وهي اذا احتلف الدينان بانواع كان أحد هادها  
فان حل الاصل بآل على قياس حواز صرف ما في الذمة ومنع ذلك ابن وهب وابن كثة  
بكر الشين الى يادو يطلى أيضا الى النقص فهو من الاضداد يقال شرب الدرهم فبغ الشين يشف  
بكفه ها اذا اذا نقص واشغ غيرة به (قوله) ولا تتبعوا مناهج البائناجر الغائب ما كان لأجل  
أون بعض المجلس رالناجر الحاضر (قوله) ولا تتبعوا اشياء سببها به بناجر الا ينادي (قوله) هو  
استقاء منقطع ومجمل انه من باب قوله

ولا تبع فيهم عوالم سويلهم \* بين قول من قرا في الكتاب

أي الجواز في بيع الذهب بالناجر خوف الى تاني المناخره فيه وتفاض في الحال وذلك فيمستحيل  
فيكر حوار لسعه \* تحيلا ويحوقه له تعالى وتسكوا وانكم اذكم من النساء لا مافد  
سلف ويحصر أن يكون استثناء الحديث مستعجل لا على الحقيقة يكون المراد به صرف ما في  
الذمة من الدين الحالفه غائب محاصر لمن من يبيع يدايد وناجره يكون هذا الحديث  
حجة لا يبرأ به \* خلاصه الدلالة \* وعرفا بكر لا تناء كور في هذا الحديث  
مخصصا به \* ثم ريب \* ابق وعومر في تيسرهم خائبا \* ز ومعنى ثلث على هذا التأويل  
لم يرضى حاله \* ونصه في قوله \* ز ورفه على بعض يهود على الذهب والورق  
بأنه لم يذكروا مائتا \* ثانيا \* ورفه على بعض يهود على الذهب والورق  
المائتين وحبب عاد على الذهب فرفه \* قال اوسهري والذهب مرفوف وربما ثلث (قوله)

(قوله في الآخر الاوزان وزن مثلما يجل سواه سواء) (ع) يحفل انه تكرار لثا كيدو يحفل  
ان سواه ارجع للامرين في الوزن والقياس وقد اختلف هل لا بد مع استواء الوزن من الاستواء في الثقل  
وساوى ان شاء الله تعالى

### في احاديث الصرف

قلت في الصرف بيع الذهب بالنقصة أو واحد مما يخلو لقوله في المدونة ومن صرف دراهم  
بما يخلو فأطلق على ذلك اسم الصرف والاصل في الاطلاق الحقيقة وحكم لصرف يأتي (قوله من  
بصرف الدراهم) (ع) حجة لجواز الزيادة في الصرف والزيادة فيه وما يستقر عليه من احتياج  
مالم يتخذ ذلك تجرأ وصناعة فقد ذكره ذلك جماعة من السلف والعلماء منقضى أمره وكثرة حرجه  
وقلة التوفيق فيه والخص فيه من الربا لا مع سعة العلم ونجاسة الدين قلت في حكم الصرف انه مباح  
الاصل لكنه الذي هو البيع وكرم مالك العمل به لا يفتقر إلى ابن رشد وقيل ما هم وذكر الشعبي  
عن أبيه انه كره ان يستقل بمخاتون صبر في وفي النواذر الصرف من الباعة أحب إلى من المصارفة  
(قوله أريد ذلك ثم قلنا اذا جاء خادنا نعطيك ورقك) (ع) يحفل أن طلحة خنيت عليه هذه  
السنة ويحفل أنه يرى جواز المراجعة في الصرف وان قبضه لم يكن ليحكم بل ليظنها وفيها وطأ  
وأخذ الذهب ليقبها عندنا في المراجعة في الصرف قولان قلت في الاقوال في المراجعة ثلاثة  
المشهوران الثرم وقيل مكر وهو حلت عليه المدونة وأجازها ابن عبد الحكم وابن نافع وقال أسنخ  
نقمص كمواعدة النكاح في العدة والغنى والجوارأ حسن لان المراجعة على النكاح فاعدهت  
لانهاد ريمة لتجمل النكاح في العدة وهو لا يجوز وتجمل الصرف جائز وأجاز بعض الشيخ فيها  
التعويض ابن عبد السلام واذا جاز في النكاح في الصرف أولى (قوله لتعطين ورده أو اردن  
اليه ذهبه) (ع) فيدوجب المتابعة في المجلس وانها ان أخرت معها أو من أدهما في المجلس

مثلما يجل سواه سواء) (ع) اما كيدوه سواء سواء ان مما يناع من ان كيدوا  
القدر بخلاف المساواة والتعويض وزانوا وزن ومالعه على المال وان لم يتخذوا وزنه سواء  
لا يقتضى المساواة وانما يقتضى المناجزة والباقي هو ان وزنه مثل ثلثه كونه بمسح كيدوا  
لاحد القولين باختيار الوزن في المراطبة المكتبة ان ذروا بلغ في المناجزة وان كان  
لصفتين قد احتسب عه بقوله مثلما يجل سواه سواء وعنه ان تكون للمالعه مكر في دليل على  
طلب المساواة وذلك النقصه المبلغ يكون حجة للقول الآخر وعلى هذا الاحوال فما ذكرناه من لانه  
بصرف في طلب المساواة (قوله من بصرف الدراهم) حجة لجواز الزيادة في الصرف والزيادة فيه  
(ع) مالم يتخذ ذلك تجرأ وصناعة هه ذكره ذلك جماعة من السلف والعلماء منقضى أمره وكثرة  
وقلة التوفيق فيه والخص فيه من الربا لا مع سعة العلم ونجاسة الدين (ب) حكم في الصرف انه مباح  
بكتفه الذي هو البيع وكرم مالك العمل به لا يفتقر إلى ابن رشد وقيل ما هم وذكر الشعبي  
انه كره ان يستقل بمخاتون صبر في وفي النواذر الصرف من الباعة أحب إلى من المصارفة  
لتعطين ورده أو لتردن اليه ذهبه) (ع) فيه وجوب المناجزة في المجلس وانها ان أخرت معها أو من  
أدهما في المجلس وان لم يقومافد الصرف وقال الشافعي وأبو حنيفة الزيادة مقر بزيادة  
وان قاما من مجلسهما (ب) في كون المناجزة ركنا أو شرطاً للأجتماع لا يفتقر إلى ما جرى على ذلك رعا

الرواية قال سمعت يحيى  
ابن سعيد ح وثنا محمد بن  
عيسى ثنا ابن أبي عدي عن  
ابن عوف كره عن نافع بن  
حذيث الليث عن نافع عن  
أبي سعيد الخدري عن  
النبي صلى الله عليه وسلم  
هو حدثنا فضيلة بن سعيد  
ثنا يعقوب بن عبد  
الرحمن لم يري عن سهل  
عن أبيه عن أبي سعيد  
الخدري أن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم قال لا تبعوا  
الذهب بالذهب ولا تورق  
بالورق الاوزان وزن مثلا  
يجل سواه سواء حدثني  
أبو الطاهر وهرون بن  
سعيد وأحمد بن عيسى  
قالوا ثنا ابن وهب أخبرني  
محمد بن عيسى قال سمعت  
سليمان بن يسار يقول انه  
سمع مالك بن أبي عامر  
يحدث عن عثان بن عثان  
أن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قال لا تبعوا  
الذهب بالذهب ولا تورق  
بالورق الاوزان وزن مثلا  
يجل سواه سواء حدثنا  
فضيلة بن سعيد ثنا  
ليث ح وثنا محمد بن ربح  
أحمد بن الليث عن ابن شهاب  
عن مالك بن أوس بن  
الحمد انه قال أبلت أقول  
من يصرف الدراهم فقال  
طلحة بن عبيد الله وهو  
عند عمر بن الخطاب أرى  
ذلك ثم قلنا اذا جاء خادنا  
حنيت ورده نعط مال عمر  
ابن الخطاب حكلا والله  
نقمصه ورده أو لتردن  
اليه ذهبه فان رسول الله

وان لم يقوم المفسد الصرف \* وقال الشافعي وأبو حنيفة المناجزة تمام يستقر باءاتها وان قام من  
 مجلسهما \* قلت \* المناجزة هي قبض الموضعين عقب العقود هي شرط في تمام الصرف لا في عقده  
 لانه ينعقد بالقول لو اراد أحد هما أن يرجع لم يكن له ذلك وصرح بكونها شرطاً لا تمام في كتابه  
 الكبير وابن عمر ز ونقل ابن عمر ز عن ابن القصار ما نصه البيع وغيره من العقود كالمبة والرحن  
 والسكاح والصرف ينعقد بالقول وليس البعض فيها شرطاً في صحته غير أن الصرف منها اذا تأخر  
 البعض فيه عدلان العتدي نفسه لم يتم بالقول كالسكاح يتم بالقول ثم يطرا عليه ما يبطله كالردة فلا  
 يتم أن في كلام ابن القصار تأنيهاً أو قوله لان العتدي نفسه لم يتم بالعمل ساق لقوله ولا ينعقد  
 بالموا لان فرق بين العقد وتامه فالعقد حصل بالقول وتامه متوقف على حصول شرطه الذي هو  
 المناجزة واختار الشيخ أن المناجزة مركز في الصرف لا شرط فيه قال لتوقف ماهية الصرف عليها  
 وليست بخارجة عنه ومعنى الركن أنها جزء من حقيقة الصرف وجزء الشيء داخل فيه وشرطه  
 خارج عنه وفهم من قول ابن القصار هذا أن المناجزة ليست شرطاً لاركنها وانما معناها أن التأخير  
 مانع من تمام الصرف وحصل في كون المناجزة ركناً أو شرطاً أو التامح يربط ثلاثاً وأجرى على  
 ذلك فرعا ذكره ابن عمر ز لوضاع الدينار بعد أن وزنه الصراف وقبل أن يدفع الدراهم فضائه من  
 صاحبه لان الصرف لم يصح شرطه قال الشيخ هذا على أنه شرط وأما على أن التأخير مانع فمما نه من  
 هو بينهما لان الأصل عدم المانع \* قال قيل \* لا يصح أن تكون المناجزة شرطاً لان شأن الشرط  
 حقاً كان كالحياة في العلم أو شرطياً كالوضوء في الصلاة أن يوجد دون المشروط والمناجزة لا توجد  
 دون عقد الصرف ضرورة تأخرها \* (أحب) \* بأنها تمام هي شرط في الصرف الصحيح وهو  
 ما أخر عنها (ع) وروى عن مالك تضعيف القياس ليزن الدراهم بقلبيها فيأقرب وكانه رآهم. ترقا  
 لقرار ذلك من مجلسهما \* (قلت) \* قال اللخمي اختلف في التأخير اليسير فاضغه في كتاب  
 ابن المواز وذكره الرواية وذكره في المدونة لقوله بها أو كره للصرف أن يدخل الدينار  
 نأوته ويخطئه حتى يخرج الدراهم بل يدعه حتى يزن فيأخذ ويعطى \* وذكر ابن رشد عن سماع  
 ابن القاسم انه لا بأس أن يفتد لصرف على أن يذهب ليزن الدراهم فيأقرب وهذا أبين مما في كتاب  
 ذكره ابن عمر ز قال ابن عمر ز لوضاع الدينار بعد أن وزنه لصرف وقبل أن يدفع الدراهم فضائه  
 من صاحبه لان الصرف لم يصح شرطه قال الشيخ على أنها شرط وأما على أن التأخير مانع فمما نه من  
 هو في \* لان الأصل عدم المانع \* قال قيل \* لا يصح أن تكون المناجزة شرطاً لان شأن الشرط  
 مطلقاً أن يوجد دون المشروط والمناجزة لا توجد دون عقد الصرف ضرورة تأخيرها \*  
 \* (أحب) \* بأنها تمام هي شرط في الصرف الصحيح وهو تأخر عنها (ع) وروى عن مالك  
 تضعيف القياس ليزن الدراهم بقلبيها فيأقرب وكانه رآهم. ترقا لقرار ذلك من مجلسهما (ب) قال  
 اللخمي اختلف في التأخير اليسير فاضغه في كتاب ابن المواز وذكره الرواية وذكره في المدونة  
 لقوله بها أو كره للصرف أن يدخل الدينار نأوته ويخطئه حتى يخرج الدراهم بل يدعه حتى يزن  
 فيأخذ ويعطى وذكر ابن رشد عن سماع ابن القاسم انه لا بأس أن يفتد للصرف على أن يذهب  
 ليزن الدراهم فيأقرب وهذا أبين مما في كتاب ابن المواز لانها ماصراً على ذلك \* ابن رشد وزعم بعضهم أن  
 ما في هذا السماع مخالف لما في المدونة وأكره أن يصرف في مجلس ثم يزن بالتأخير وليس كذلك لانه  
 كره في المدونة قيامه بعد العقد وقبل القبض لا لضرره وذلله في العتية إنما هو قيامه بعد العقد

ابن الموزان لا يماضى على ذلك • ابن رشد ووزعهم بينهم أن ما في هذا الصراح مخالف لما في المودة  
وأكرم أن يصارفه في مجلس تمران ما حر وليس كمثل لانه كرم في المودة فبانه بعد القبول  
له بعض الضرورة والذى في التينة انما هو قبانه بعد القبول لضرورة عدم تميز غالب الناس لتعود  
(ع) والمشهور ومنع الخيار في الصرف وعن مالك جواز • قلت • هذان القولان انما هما في  
الخيار الشرطي وأجرهما اللغوي على الخلاف في عقد الخيار اذا مضى هل يدا من من حين وقع فلا  
يجوز لعدم المناجزة أو انما يدا من من حين مضى فيجوز وما للخيار الحكمي فقل اللغوي عن  
ابن العاصم والمندرة الجواز • وعن محمد المصنف ما عن ابن القاسم فانه قال فيمن وكل على قبض دينار  
فتقبضه درهم لرب الدينار وأخذ الدرهم ان رضى وأما انى عن المودة فانه قال فيمن وكل على قبض دينار  
أن يسلم له دينار في طعام فصره لاضرورة فله قال لرب الدينار أخذ الطعام وأما الذى نقل عن  
محمد هلال محمد قال فيمن أودع دينارا فصره فله قال ليس لرب الدينار أخذ الدرهم وتباع الدرهم  
بدينار والفضل لرب الدينار وانما صار على المتدعي وتغيب هذه الرواية بان الباحث يرجع الدرهم مع منع  
أخذها متناف للامام في كتابه الكبير جواب فانظرو • **قوله** (الاهاه وهاء) (م) المحدثون يقولونه  
بالفصر وحداق اللغويين يقولونه بالوقوف الممزوجة وأصله هاءك أبدلت الكاف حمزة ومعناها فاذ  
هذا يقول صاحبها به مثله ويقال في الاثنين على لغة لمها وماها ومه هاؤم اقرؤا كتابه (ع) • سكي  
ثابت وغرارة ثالثة لها الممزوجة كما على وزن خف للواحد وللأثنين ها أمثل خافا وللجماعة هاؤا  
مثل نافعوا ولثلاثي هاء هاءك بالكاف أيضا ومن أهل هذه المقسم لا يشي ولا يجمع ولا يه  
الأيث ويؤلف في الجمع بلغة واحدة قال السراي كما أنهم جعلوا صونا كما قال تائب وفيه لغة  
أخرى هاء بالواو كسر الممزوجة لذكر والمؤنث الا أنهم يزيدون في المؤنث ياء بعد الممزوجة وفيه لغة  
خامسة هاءك ممدودة بكاف بعد الممزوجة وتكسر في المؤنث • الخطابي والصواب في الجميع المد لى  
تقدم عن حذاف اللغويين المعنى في الجميع أم كل واحد من المتعاقدين يقول لصاحبه هاءى عند  
فتقابه في الحين • قلت • فهو كناية عن التماض وعمله لصحبى الترفية والمستقى منه  
مقدراى مد يد له • غير بان كل الاحوال انما هي لتماض في الحال **قوله** (ويزالوا رمالى آخره)  
(ع) انما اسرله ربه تعزى من له لميع آتوه واديت امن الله آكل ربا (ط) الربالفة (ياد)  
لصرو • • • • • **قوله** (الاهاه وهاء) (ح) الله • يقولونه بالفصر • • • • •  
الغويين يقولونه الوقع الممزوجة وأصله هاءك أبدلت الكاف حمزة ومعناها خذ • ويقول صاحبه  
مه وهاءى الاثنين على هاء الهاء أو للجماعة هاؤ مثل خافوا ومن أهل هذه المقسم لا يشي ولا  
يجمع ولا يه في الأيث تال ثابت • وفيه لغة أخرى هاء بالواو كسر الممزوجة لذكر والمؤنث الاهاه  
يزيدون في المؤنث اهدوه لخمزة وفيه لغة خامسة هاءك ممدودة بكاف بعد الممزوجة وتكسر في المؤنث  
(ب) • وكناية عن التماض وعمله لصحبى الترفية والمستقى منه مد رأى الذهب بالذهب • وما  
في كل الاحوال انما هي لتماض في الحال **قوله** (ويزالوا رمالى آخره) (ط) رماله (الزاد) ربا  
الشئ ربا • زاد واما • • • • • ثرى ربا • مرة على المراء كعبه • كان • • • • • قوله مد • أخذته • • • • •  
وقدم واد • • • • • والى الذى غاب عليه عرف اشعر • • • • • ربا • • • • • سافر • • • • • الضمن • • • • •  
وأما بالنسبة التى فيها • • • • • الحديث فانه يجرى في العين واللام فاعين الذهب والفضة • • • • •  
• • • • • طية • • • • • الطعام مغالب اتحاد اللاكل • • • • • با • • • • • لا • • • • • صلاح • • • • • محل • • • • • الملح • • • • • والعلم • • • • • ونحوهما

صلى الله عليه وسلم قال  
الورق بالذهب وبالاهاه  
وهاء لبر بالبر وبالاهاه  
وهاء والشعر بالشعر وبأ  
الاهاه وهاء والحر بالحر وبأ  
الاهاه وهاء • وحدتنا أبو  
بكر بن أبي شيبة وزهير بن  
حزب واسحق بن ابن عينة  
عن الزهري بهذا الاسناد  
• • • • • حدثنا عبد الله بن عمر  
القوارىرى شاحدا بن زيد  
عن أبوب عن أبي قلابه  
قال كسب بالشام في حقة  
فياسم بن يسار فجاء أبو  
الاشعث قال قالوا أبو  
الاشعث أو الاشعث مجلس  
فلما حدث اخاما  
حدثت عباد بن السامت  
قال ثم غر وناغزة وعلى





من زادا ولزاد قد اراد  
 فرد الناس ما أخذوا فبلغ  
 ذلك معاوية مقام خطيبا  
 فقال ألا ما بل رجال  
 يحدون عن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم أحاديث  
 قد كذبوا فيه ونصبه فلم  
 نسمعهم نهتم بعبادة بن  
 الصامت فأعاد العصة ثم قال  
 لصدني يا سمعان من  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم وإن كره معاوية فأد  
 قال وإن رغب ما أأبى أن  
 لأهصه في جنته ليلته  
 سواء قال جاهدنا أو  
 بهوه وحشدنا سمعني  
 ابن ابراهيم وإن أبي عمر  
 جعاع عن عبد الوهاب  
 الثقي عن أيوب هذا  
 الاسناد نحوه • حدثنا  
 أبو بكر بن أبي شيبة وعمر  
 القاسم واسحق بن ابراهيم  
 واللفظ لأن أبي شيبة قال  
 سمعنا أبا جابر الأسدي  
 ثنا وكيع قال سمعنا  
 عن جده عن أبيه عن  
 قلاب عن أبي الأشعث عن  
 عباد بن الصامت قال قال  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم الذم بالذهب  
 والعصاة بالفضة والبر بالبر  
 والشعر بالشعر والنمر  
 بالقر والملح بالبر من  
 سواءه ما يدايب فاد  
 احتقت هذه النصاب  
 فبعوا كيف شئتم إذا  
 كان بدايب • حدثنا أبو

وطرد ابن تافع القول في كل مقتات مدح وإن ادخر لها كالمخزوع الكثرة والزمان يفتح فيها  
 التفاضل ثم على قول الأكثر أن العلة الآيات والأدلة لها وجديف الوصفان الحق بالثلاثة الأول  
 من الأدب كالمثل والأرز والسنن والقدرة والقطا والزبيب ورد فيه حديث ولكنه ضعيف  
 وأما هو بالقياس على القر وترد على التين قالوا وأما ترد فيه لأنه مقبر مقتات بالبحر ولو علم من  
 حاله ما هو عليه من أنه مقتات في أكثر البلاد ما تردوا له وأما ظهر من الزبيب • وتغصوا أو هو قول  
 الأكثر أن اللبن يروى لأنه مقتات ودوام وجوده يقوم مقام ادخله وتقدم الخلاف في الجوز واللوز  
 وسبب الخلاف بينهما وفي معارها لبندق والعسق وكذلك اختلاف في مقتات ولا يدخر كالبراد  
 ولعنب الذي لا يربب والرطب الذي لا يتقر وسلم وجديف الوصفان المختبران في علة الرابا كالنفس  
 والعواكه التي لا تقتات ولا تدخر فليست برى ويلحق بالملح ما ورد في معار من كونه مادام ملحا  
 اللحم والخبز والزيت والزيتون وحب الفجل وما يصير منهما من الزيت • ابن عبد السلام ولولا  
 الاتفاق على هذا الأمكن أن يقال وإن كان ذلك أداما لما حاجة إلى الملح أشد لأن كل طعام مصنوع  
 لا يستغنى عن الملح وقد يستغنى عن الأدام والملح والثوم أيضا ملحان والبصل أكثر استعمالا  
 • واختلف في السكر والملح والأظهر في العسل أنه أدام أقلية ذلك عليه في أكثر البلاد ومن في  
 المدونة على منع التفاضل في السكر • واحتلف في التوابل كاللعل والسكر برة والسكر ونون فقال  
 ابن القاسم هي طعام ملحة للقوت • وقال أصح هي ديا • وعن في السلم ثلث من المدونة وفي  
 أكرية الدور منها على أن الغلظ طعام (قوله في زاد أو زاد قد اراد) • قلت • أي فصل  
 الرابا (قوله فرد الناس ما أخذوا) (ع) بدل على فسخ البياب العادة (قوله لصدني بمعاوية)  
 (ع) فيه قيام الطلاء بما أوجب الله معارها في قوله تعالى لتبينه الله لسانك عنه وليكونوا  
 قوانين بالنسبة شهد الله وأغلظ باللفظ لمعاوية قابلة لانكار ما حدث به مع نصحهم فلم معاوية  
 وصروه مني رغم كرهه فذل حتى كاهل في بلزغ الم وهو الأرض (قوله في الآخر إذا احتلف هذه  
 الأوصاف فبعوا كيف شئتم ذا كابد ايد) (ع) فيه الرد على أن عليه وبعض السلف في  
 زدهم باجائزهم التيسير مع الاختلاف وقد اختلف لاجتماع بردي الملح ولو بلغتهم هذه السنة  
 ما خافوا حال فضلهم وعلمهم واستنى مالك من هذه الجلة القمح والشعر لخطهم ما واحد (م) وهو  
 مدح أكره للمدنيين وأكثر الشافيين وقال الشافعي هما صنعا وأخرج ما حديث وما يليه بعض  
 زيود المحققين وزاد في الاحتجاج أنه يختلف في الاسم والصورة • قلت • بعض سميحه  
 • ابن ديسر • السيرة • وعنه غيره ما عبد الحيد المائع والأظهر في الاحتجاج على الاختلاف  
 أحاديثه • في تخصيص الدور والطعم • يقول في طريق الآخر أداما احتلفت ألوانه وكان الحجاب  
 (قوله فقد أرى) أي هل الرابا • قال التوريشي أرى أي الرابا أنه طاه ومعنى اللفظ  
 أحدا أكثرهما عطي من رابا • قال الطبري لعل الوحن يقال في الحل المحرم لأن من  
 شترى لفظة عشرة شاقيل بمثل من د • قال شترى أحدا الزادة وليس رابا • قلت • كاه  
 شترى على الدور شترى في رابا • قال الله • أحدا أكثرهما أعطى لصفه ذلك بها وجاز  
 ولا يأن في صاحب • رى كالمورد في رابا • وتيجاب • عباد الرابا يستعمل شرعا  
 وعربا في مصر • قال التوريشي أن جمع غلظ لفظ الرابا في المثال الذي ذكره الطبري (قوله وإن  
 رغم) كسر العين وسهأى دل وصار كاه لصلق بالزغام وهو التراب







وقربه قال لولسها ابن بشير من قيمة الفصل والقراب فان كانت تباخر والا تمتع (ع) واحتلف  
ان كان على الفخذين أو معدة فانه مباح يجوز بيعه بأقله ما ولا يجوز إلا بغيرهما فان كان معهما  
معرضهما الاقل يبيع بأقلهما اتفاقا وان كان ما في السف من فلت يجرها أو مسبو كافي مسنها كما  
قال بعض شيوخنا هو تسع بكل حال أو بأزيدة كعصا كان وعلى هذا قال شيوخنا حوازي بسم  
التياب المعصية بالذهب اذا كان ما فيها من الذهب الثلث من قيمتها فادنى بالذهب ثلث نقدا أو بالدينار  
والدرهم نسيئة على الخلاف المتعذر (قوله كتاب بيع اليهود) (ع) يدل على أن الدرهم ما كان يصبر  
والألفا كالوالتزكا النبي ويحصل أنهم تأروا حوازي لما في السكر (قوله في الآخرة رافع ذهبها  
ما جعله في كفة) (ع) لكفة بكسر الكاف في الميزان وكل شيء مستدر وللثوب والصاشر وكل شيء  
مستطيل بالضم وقيل بالوجهين في الجميع (قلت في السابط (١))  
(ع) والمراطلة جائزة في كل ما والمراطلة معاملة من الرطل لم يبعد من القويين من ذكر المراطلة  
وأما ذكر كرون الرطل والمراطلة عرفا يبيع الذهب بالذهب ولغت بالفضة وزنا فصرح الصاشر  
والمراد احراجها على القول انها عروص بان أر بد دخلها على القول ماها من الصين يزد في الحان  
يقال أو طس مثله عددا لا وزنا واد قبل عددا لا له عدد في الصاشر والورق في الصين دليل  
قول مالك في آخر السلم الثالث ولا يجوز طس بطين نقدا ولا في أحل (ع) واحتلف في حوازي  
المراطلة بالثمين فقيل لا يجوز المراطلة إلا بالكتين وقيل يجوز الماقل وهو أصبر في كل  
يسمى الماقل الصنعة وهي أن يوضع للمال الذي هو وزن الدينار في كفة والدينار في كفة  
الأخرى يبيع من لاسم لأبأس الماقل في كفة واحدة ان رشده هو ما هو من سبيل الله  
أيقض المساواة بهار ما بالكتين لا يثبت لانه قد يكون في الميزان يبيع وسمع أشوع وارافع  
لأبأس في المراطلة الشاهين دا كان عدلا من رعد ولا فرق بين عسر ولا يفسد ما رعد  
الشاهين قال الشيخ يطبق على طي أنه ميران العود وهو له والسمى المرطو في قوله في حوازي  
اللعبة بطلية الخن وفي كلام ابن عمر رماه من أو طاهر في كفة واحدة وها قال ابن عمر رماه  
يجوز في المراطلة أن يزد ذهبه في الشاهين ثمنان ثم يزد ذهبه وربه ذلك العيار في ثلث الكفة  
(قوله فطار إلى ولا يحصى فبالدة) أي حمت لاس لصفة قوله في حوازي كفة  
بكسر الكاف قال أهل اللغة كفه بزار وكل مستدر كسر الكاف وانه أثر في الزر  
وكل شيء مستطيل بالضم وقيل بالوجهين في الجميع (ع) وهذا سبب سكة كفة في حوازي  
كانا مسكوكين أو موصوعين أو تزن أو أحدهما مع لاس واحدة أو أحدهما جسد آخر  
وهذا المشهور ولخص شيوخنا حلال في مطة المسكوك من أو غيره فليجوز بغيره  
حتى يعلم وزن ما في السكة أو عدده اذا كان يجرى عددا رة لك عددا من حوازي مع سطره  
الحيد المار في أو الصاشر وكذلك احتلف شيوخنا في مطة المسكوك بالمرع أو بالمرع  
مع اختلاف الذهبين (ب) أماما مطة المسكوك المسكوك دون مرع رة ما في كفة واحدة  
لعابسي واختر عددا كرون أهلا لتابع حوازي وأحدهما أصعب أو كرون مس وحوازي  
الكمتين برفع الماقل عن المير ويخرج الماقل من حرف ما مطة المسكوك المسكوك  
لتر في على الماء لسكة والصياغة في المراطلة وأما لا يدور هما لصل عبا ووراء ووراء  
وفي اعتبارها طر يقان الأولى ان الذهب على لانه قول يستل ثمان من مسمي هما لا يميزان

قال حكما مع رسول  
الله صلى الله عليه وسلم يوم  
حدثنا بيع اليهود الوقية  
الذهب بالدينار والثلثة  
فقال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم لا تبعوا الذهب  
بالذهب إلا وزنا بوزن  
حدثني أبو الطاهر أخرا  
ابن وهب عن مرة بن عبد  
الرحمن الماعري وعمر و  
ابن الحرف وعبرها ان  
عاصر من يبيع الماعري  
أحدهم عن حشأه قال  
كانع مائة من سبدي  
مرو فطار إلى ولا يحصى  
فقال ما ذهب وورق  
وصوهر أردرا أسترها  
قال فها من سبدي  
قال رة ما فاحده له  
في كفة واحده ذهب  
في كفة

(١) لم يتر على منزك  
الماصل من جمع الصخ  
نحو حودة فليم

بعضها وقال ابن كنانة هم يقولون لا يجوز الان يصبل ذهب هذا في كفة وهذا في كفة قال مالك  
ولا بأس بهذا كله اذا استعمل هذا الكلام كما ترى انما هو من اوطاهر في أن الشاهدين الضعيفان  
انميزان المود المسمى بالقرسطون فلا ويحد ايضا ان يضر الشاهدين بالوزن المسمى بالرملة في  
العرف ثمان ميزان المود يصير تحقق المائلة به لانه انما يحصل بتعقوب تساوي حركتي النزول التي  
هي علامة الوزن ويصير تحققها ولكن المراطلة به جائزة وصورتها أن يوزن الدينار أولا ويحفظ  
حركة نزوله ان كان وزنا ثم تزن القويات واحدة واحدة فان كن وزنان قد حصلت المراطلة ولا يحتاج  
أن يجعل جميعها ثانية في موضع الدينار فان فعل فلا بأس ولا يكفي أن يصبل جميعها ابتداء في موضع  
الدينار لانه وان كانت حركة زوالها سواء قد يكون في بعض القويات ما هو ناقص فيكون عيبا وما  
يقع كثيرا بين الناس من أخذ قيراطين عن الجديد من غير ماطلة اتمكالا على دار الضرب لا يجوز  
لان القراريط والدرهم يتقدم أمرها هي من مظنة القص فلا تصحق المساواة وانما صورة تصديق  
دار الضرب بالحر وجعلها بحيث لا ينقص شيء من السكة (ع) واذا استوت الكتان صحت  
المراطلة كأنما سكوكين أو صوغين أو ثرين أو أحدهما مع ألف صاحبه أو أحدهما جدي والآحر  
ردى وهذا المشهور لبعض شيوخا خلافا في مراطلة المسكوك بنفسه أو بغيره اذا يجوز فيه  
جزا حتى يعلم وزن ما في السكة أو عدده اذا كان يجري عددا ولما كان عند ابن شحان منع ماطلة  
الجيد بالردى أو بالغشوش وكذلك احتلف شيوخا في ماطلة المسكوك بالمصوغ أو أحدهما بجنسه  
مع احتلاف الذهب في قوله لا بأس ماطلة المسكوك بالمسكوك دون مصرقه وزن أحاد ما في  
لكم فنه القاسي واحتج بما ذكر من أنها لا يتابع خزاها وواحدة أصغ أو تكون من عبد الرحمن  
لان استواء السكتين يرفع الجباله عن القدر ويخرج المتراطلين عن الجراف أما ماطلة أحدهما  
بالآخر فهو مبنى على الغاء لسكة والصياغة في المراطلة وانها لا يدور بها الفضل كما يدور بالجوهر  
والرداءة على ما ستعرف وفي اعتبارها طريقا الأولى أن المردب على ثلاثة أقوال يميل بغير  
لا يبعين لان الاعراض تتعلق كل واحد منهما كما تطلو بالجوهر وقد لا يعتبر لان الشارع  
طلب المساواة في القدر وهذا ذهب المدونة عند بعضهم وبعضهم جابها على قول الاول وليس بعد

لان الشارع طلب المساواة في القدر وهذا ذهب المدونة عند بعضهم وبعضهم جابها على قول الاول  
وقيل الصياغة معتبرة لانها مقصودة لذاتها دون السكة لان المقصودة نه انما هو علاه على القدر  
والطريقة لثبته هي أن الذهبين ان كانا سواء في الجودة والرداءة فلا يعتبر ان انما هما واحدا  
بذلك فالأقوال الثلاثة وانما قوله وان كان ذهب أحدهما أجود يعني أحودا كما يليق خفض قدر المعروف  
أما لو كان بعضه أحود وبعضه أردأ امتنع تماما لظهور قصد المكايمة المدونة الى التعاضل وان  
كان بعضه أجود وبعضه مساو يا جزا عن ابن القاسم ادلايه من غير عرض للمعاني المكايمة ومعه  
صحتون ادلولا لقصد الى المكايمة لتمسك كل منهما بما عده من المساوى ور طلاقا غيره واما  
مراطلة الجب بالغشوش فالرداءة ان كانت من أصل المعدن لم تخرج انما هو وان كان بعض آدمي  
يسمى الى الذهب فضة ونحاسا فالمشهور بالصحة وفي كتاب ابن سبأ الملح كادكر وعلى الصحة  
فقال ابن رشد يعتبر بالغشوش كله بما عده من خالص وقل يمتد قدره من الخالص وتماما قال الشب  
في المدونة ولا يشتري بالدرهم المستور عرضا حتى كد رحوف العس دون خيف بدالكسرا  
بشبهه مفرح حتى يؤمن أمره وأما في الصرف فلا بأس ان يباع درهم حيا دون وزن لان هذا



عبد الرحمن ثم مع سيد بن السبب حدثنا أن الجهرية وأبا جندب الخوري حدثنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث أناسا من  
 الأصاري يستعمله على خير فقدم بشر جبيب فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم أكل تمر خير هكذا قال لا والله يا رسول الله  
 أنا أشتري الصاع بالصاعين من الجمع فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تصالوا ولكن مثلا بثل أو يبعوا هذا واشترى منهم  
 هذا وكذلك الميزان حدثنا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن عبد المجيد بن سهيل بن عبد الرحمن بن عوف عن سيد بن السبب  
 عن أبي جندب الحديث وعن أبي هريرة أن رسول الله ( ٧٧٦ ) صلى الله عليه وسلم استعمل رجلا على خير

فدله (قوله في آخر فقدم بشر جبيب) (م) الجبيب أعلا تمر والجمع أدناه وقيل الجمع أنواع من  
 الخ (ط) المر (ع) الجبيب الحسن من التمر والجمع كل لون لا يعرف اسمه وقد جاء في الحديث بعد أن  
 الجبيب كان رسالوا لرسول الله صلى الله عليه وسلم في بشارع أثاث فيهم التفاضل (قوله أو يبعوا هذا واشترى  
 بقوله من هذا) (م) أخرج من لم يخل بمحابة لغيره لا يعلم به أن يبيع الجمع ممن اشترى منه الجبيب  
 ثم يبعه ما لا يكون الدرهم لعلوا والذي يسمى للزينة بجمع بأدب آخر (ع) أجاز الشافعي أن  
 يبيع الجمع من لا يعلم به وإنما يبيع المذبح ما لا يشرحه الله تعالى وهو يدل أن تحريم  
 التفاضل في هذا الميرك بعد ثباته والامتناع على العامل وكان صلى الله عليه وسلم والحلواء يمدون  
 الله عنهم لا يقتسمون العمل إلا من فيه ولهذا لم يوجب على ماصع ولا أسكر ذلك عليه أحد من  
 الصحابة (قوله وكذلك الميزان) (ع) تقدم أن بأدبنا فخرج به على أن الملة الوزن وتقدم الرد عليه  
 (قوله أو) (ع) هي كلمة ونوح وهي فتح الحمز وقع الواو مشددة وسكون الهاء ويقال  
 بالواو القصير وقيل إنها أوه بضم الواو والد (د) فبالألف أوهها ما تقدم من فتح الحمز والواو  
 الشديدة وسكون الهاء (ع) ويرى بعض العلماء أنها أوهنا ويقال أوه ما كان الواو وكسر الهاء منونة  
 وغير منونة ويقال أوه بفتح الواو وكسرة تنوون وهاء ويقال آه بفتح الواو وتنوون  
 واو (قوله ودوه ثم يبعوا تمرنا واشترى الثامن هذا) (ع) فيه فتح البيات العاصدة ورد المثل في  
 المكيل والمارزوب وحار لو كانت وجوزا اختيارا طبخ الطعام وتفضيله على رديته (قلت) ذكر  
 (قوله فقدم به جبيب) بعض الجيم كسر الون وهو نوع من التمر من أعلاه والجمع بفتح الجيم وسكون  
 الجيم أدناه وقيل الجمع أنواع من خلط التمر (قوله وكذلك الميزان) استدلل به الجمعية على أن علة  
 المكيل والوزن لا كرهاني هذا الحديث (وأجيب) بأن المعنى وكذلك الميزان لا يجوز  
 لتفاضل فيه مما كان وما زنا (قوله يا يحيى بن صالح لو حاطي) بضم الواو وقع الحاء المهملة  
 وآخره طاء أحب هذا الجمجمة (قوله أو) هي كلمة حزن أو نوح (ع) وهي بفتح الحمز تنوون بفتح الواو  
 مشددة وسكون الهاء وبفتح الواو القصير وقيل إنها أوه بضم الواو والد (قوله فردوه ثم يبعوا تمرنا  
 واشترى الثامن هذا) فيه فتح البيات العاصدة ورد المثل في المكيل والموزون وجواز الوكا وجواز  
 اختيار طبخ الطعام وتفضيله على رديته (ب) ذكر الماصي في غير هذا الموضع وإثبات شاء الله  
 خلاها أقص لتفتح بالمباح أو تركها وهذا الخلاف والله أعلم بما يكره لا يثأر كل الطبيب مرجح

لجاء به جبيب فقال له  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم أكل تمر خير هكذا  
 فقال لا والله يا رسول الله ما  
 لنا أحد الصاع من هذا  
 بالصاعين والصاعين الثلاثة  
 فقال رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم فلا تصال مع  
 الجمع بالدرهم ثم نزع  
 بالدرهم - يبا - حدثنا  
 أصح بن منصور أخبرنا  
 يحيى بن صالح الوحاظي  
 ثنا معاوية وهو ابن سلام  
 ح وثي محمد بن سهل لثمي  
 وعبد الله بن عبد الرحمن  
 الدارمي واللفظ لهما جميعا  
 عن يحيى بن حسان ثنا  
 معاوية وهو ابن سلام  
 أخبرني يحيى وهو ابن أبي  
 كثير قال سمعت عبيد بن  
 عبد العافر يقول سمعت  
 أبا سعيد يقول جاء به لائل  
 بقر بن فقال له رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم من  
 أين هذا فقال بلال تمر قال  
 عبدنا ردي سمعت منه  
 صاعين صاع أطعم لبي  
 صلى الله عليه وسلم فقال

رسول الله صلى الله عليه وسلم عرفت ما أوهنا ولكن أدرك أن تشتري التمر فبعه ببيع آخر ثم اشتريه لم يدكر أن  
 سهل في حديثه عن ذلك حدثنا جبيب ما الحسن بن عيسى بن شامع عن أبي هريرة الباهلي عن أبي بصرة عن أبي  
 سعيد قال أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بتمر فباعه ما هذا التمر من تمر أهل الرجل يا رسول الله بتمنا ناصين بضاع من  
 هذا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا - الرافدوه ثم يبعوا تمرنا واشترى الثامن هذا - حدثني أصح بن منصور أخبرنا  
 عبد الله بن موسى عن جيباء عن سيد بن السبب عن أبي جندب قال كسار بن عمر الجعفي عن عبد الله بن عبد الله

عليه وسلم وهو الخلفاء من الخلفاء فكما يبيع بصاع فليق ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لاصحابي بضاع ولا صاع  
 حنطة بصاع ولا دوما بدرهم • حدثني عمر (٢٧٧) والثقة ثنا اسمعيل بن ابراهيم عن عبد الجبار بن

عن أبي نصره قال سألت  
 ابن عباس عن الصرف  
 فقال لا يابيد قلت نعم قال  
 فلا بأس به فأخبرني بالبيع  
 قلت اني سألت ابن عباس  
 عن الصرف فقال لا يابيد  
 بيد قلت نعم قال فلا بأس به  
 قال وقال ذلك ما استكتب  
 اليه ولا فتيكموه قال  
 فوالله لعلنا به بعض فتیان  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم بشرا فأنكره فقال  
 كأن هذا ليس من عمر  
 أرضنا قال كان في عمر  
 أرضا وفي عمرنا لعمام بعض  
 الشيء فأخذت هذا وزدت  
 بعض الزادة فقال أضعفت

القاضي عياض في غير هذا الموضع وبأنني ان شاء الله تعالى أبا افضل التمتع بالمباحات وتركها • واضح  
 من رجح التمتع بأنه صلى الله عليه وسلم اكل الخوارق ولم يبيع البصاع • ليس البراءة الجاني وهذا الخلاف  
 والله اعلم ما لم يكن لا يثار اكل الطبيب مرجع حال كل به مرجح فلا يتنازع في أرجحيته لكن قصد  
 به التقوى على العلم فاستحسني عن السأى وعبره انه كان يقول لو أمكني أن أصنع الحزب من الجوهر  
 قلت وان مالكا كان يا كل الرافق ابن عبد البر وغيره وجدعت سر برهني كثير من قدر  
 ما كان يا كل • العا كنه الغوب على العلم والنظر فيه وأما لا احتياج بأنه صلى الله عليه وسلم فعل  
 ما ذكرناه فله للتشريع وعلى تسليم انهم • عليه للتشريع فاعاد ذلك على وجه الدار والتادريس  
 من صور محل النزاع وانما النزاع في مثل من أمكنه أن يقيم أوده فبيعهم أو يشترطهم ما رجعهم  
 الاختيار • وعن ابي القاسم عياض انه سمع من بشرى بن ثمر اشترى امرأته بدينار غيبة • في الكثرة فقال  
 له أيوب حين أتاه بما كنت أظن • الا ان الله هلك بصحبي أما علمت أن الله اذهب البركة من كل  
 ردي • (قوله في الآخر فكما يبيع صاعين بصاع) • قلت • ثون يقولون ان قول الصعابي كما  
 ففعل كذا من ميل المسدوك النسخ يقول ان هذا يفرح في قول الغاء • من وجهين • الاول  
 أن قوله لا صاع بمرصاع ليس يتنازع لامتثلت وانما هو بيان لا مطلق فعلهم • الثاني من قوله فليق  
 فليق رسول الله صلى الله عليه وسلم

### • أحاديث لا رابا الا في النسيئة •

أر بيت لا تفر بن هذا اذا  
 رابك من غمك شيء فبعه ثم  
 اشتره بذي زيه من لغو  
 • حدثنا المعنى بن ابراهيم  
 أخبرنا عبد الاعلى أخبرنا  
 داود عن أبي نصره قال  
 سألت ابن عمر وان عباس  
 عن الصرف هل يراه  
 بأما فاني لعاهد عند أبي  
 سعيد اخذ يري فسالته عن  
 الصرف فقال لا زاد فهو  
 رها فأنكرت ذلك لقولها  
 فقال لا أدرك الاما سمعت  
 من رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم حاه صاحب محله  
 بصاع من تمر طيب وكان  
 تمر النبي صلى الله عليه وسلم  
 كذا • وهذا ما يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 روي عن ابي القاسم عياض انه سمع من بشرى بن ثمر اشترى امرأته بدينار غيبة • في الكثرة فقال  
 له أيوب حين أتاه بما كنت أظن • الا ان الله هلك بصحبي أما علمت أن الله اذهب البركة من كل  
 ردي • (قوله في الآخر فكما يبيع صاعين بصاع) • قلت • ثون يقولون ان قول الصعابي كما  
 ففعل كذا من ميل المسدوك النسخ يقول ان هذا يفرح في قول الغاء • من وجهين • الاول  
 أن قوله لا صاع بمرصاع ليس يتنازع لامتثلت وانما هو بيان لا مطلق فعلهم • الثاني من قوله فليق  
 فليق رسول الله صلى الله عليه وسلم

(قوله سألت ابن عباس عن الصرف) (ع) يعني الصرف • ابيع الذهب بأذهب متعاضلا كان  
 ابن عباس وابن عمر يجيزانه ولا يريان رابا الا في نسيئة الحديث اسمعيل بن ابراهيم  
 أحاديث أبي عن التفاضل رجاء ذلك • كرهه • مسلم من قوله • أت ابن عمر بعد فها قال  
 أبو مرة سألت ابن عباس عن ذلك فذكره فرفع الخلاف • وأما الجواب من • عارضة أحاديث  
 لا رابا الا في نسيئة ما أحاديث أبي عن التفاضل • (قوله هذا لا لون) (ط) يشير إلى عمر ردي • وهو  
 فان كان فلا يتنازع في راجحيته • لكن به التقوى على العلم كما ذكره عن السأى وعبره انه كان  
 يقول لو أمكني أن أصنع الحزب من الجوهر قلت وان مالكا كان يا كل الرافق وأما الاحتجاج ان  
 الذي صلى الله عليه وسلم فعل ما ذكرناه فله للتشريع وعلى تسليم انهم • عليه للتشريع فاعاد ذلك على  
 وجه الدار والتادريس من صور محل النزاع وانما النزاع في مثل من أمكنه أن يقيم أوده فبيعهم أو يشترطهم ما رجعهم  
 أو يشترطهم ما رجعهم الاختيار • وعن ابي القاسم عياض انه سمع من بشرى بن ثمر اشترى امرأته بدينار غيبة • في الكثرة فقال  
 له أيوب حين أتاه بما كنت أظن • الا ان الله هلك بصحبي أما علمت أن الله اذهب البركة من كل  
 ردي • (قوله في الآخر فكما يبيع صاعين بصاع) • قلت • ثون يقولون ان قول الصعابي كما  
 ففعل كذا من ميل المسدوك النسخ يقول ان هذا يفرح في قول الغاء • من وجهين • الاول  
 أن قوله لا صاع بمرصاع ليس يتنازع لامتثلت وانما هو بيان لا مطلق فعلهم • الثاني من قوله فليق  
 فليق رسول الله صلى الله عليه وسلم







### ﴿حديث قوله صلى الله عليه وسلم الحلال بين والحرام بين﴾

﴿قلت﴾ كان الشيخ يقول هذا الحديث عليه نور النبوة (م) وهو عظيم الموقع من الشر يعتق  
قال بعضهم انه ثلثا (د) والثلثان الباقيان حديثان الأعمال بالنية وحديث من حسن اسلام المرزكه  
ملايينيه (ع) وقال أبو داود السجستاني كُتبت من الحديث خدمات ألف حديث الثابت منها  
أربعة آلاف، يعني ترجع الى أربعة أحاديث لثلاثة المذكورة والرابع لا يكون المؤمن مؤمنا  
حتى يرضى لأخيه ما يرضى لنفسه، وروى بل هذا الرابع حديث ازهد في الدنيا جعلك الله وازهد

فيما في أيدي الناس يجعلك الناس وقد نظمه أبو الحسن طاهر بن مفوز في بيتين وهما

حمة الدين عندنا كلمات • أربع من كلام حبر البرية

اتق الشبهات وازهد ودع • ما ليس بملكك واعلم بنيه

﴿قوله﴾ في السند سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وأهوى النعمان بأصبعه الى أذنيه (ع) (ع)

المرأيتون يصحون سماع النعمان من النبي صلى الله عليه وسلم المدينون لا يصحونه والحديث  
حجة لمرافين وذكري البصري الحديث من طرق وفي بعضها قال النبي صلى الله عليه وسلم وفي بعضها  
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿قلت﴾ يعني بالبين من كل منهما ما استقر الشرع على حليته  
أو تحريمه كحلية لحم الأنعام وتحريم لحم الخنزير، والغزالي ولا يظن الجاهل ان الحلال مفقود وان  
الحليل الى الوصول اليه مسدود حتى لم يحسن من الطيب الا الماء والخشيش الثابت في الموات وما  
عدا ذلك فقد خربته الأيدي العادة وأفسدها المعاملات الفاسدة فانه ليس الامر كذلك بل قال صلى  
الله عليه وسلم الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور مشبهة لا تزال هذه الثلاث متفرقات كيف كانت  
الحال وإنما الذي فسد العلم بالحلال وكيفية الوصول الى حليته ما لا يمرض علمه سببا لدراس العمل  
به وتصحيح كل سبيل كورق كتب المعصاء ﴿قوله﴾ وبينهما مشبهات (ب) لتعارض دليل التحريم  
والإباحة فيها (ع) فكما كثرت أشباهها فاحتطت والتبس أمرها حتى كأنها شيء واحد ركب من  
هيئتين فذهبا الى دليل الحلية يوجب حليتها وذهبا الى دليل الحرمة يوجب حرمتها ولا يبعد

عليه وسلم والسائل جبريل عليه السلام ويحفل انه من قول جابر والسائل غيره وذكري الكاتب  
والشاهد مروى من حديث ابن المسيب (ط) والمراد بالكاتب كاتب الوثيقة والشاهد المقبل وان  
لم يؤد في معناهما من حضرة فافهمه (ب) لا ينبغي أن يؤكل طعام أحد من هؤلاء

### ﴿باب أخذ الحلال وترك الشبهات﴾

﴿ش﴾ ﴿قوله﴾ وأهوى النعمان بأصبعه الى أذنيه (ع) المرأيتون يصحون سماع النعمان من  
النبي صلى الله عليه وسلم والمدينون لا يصحونه والحديث حجة لمرافين (ب) ويعني بالبين منهما  
ما استقر الشرع على حليته أو تحريمه كحلية لحم الأنعام وتحريم لحم الخنزير ﴿قوله﴾ الحلال بين الحديث

(ب) كان الشيخ يقول هذا الحديث عليه نور النبوة ﴿قوله﴾ وبينهما مشبهات (ب) لتعارض دليل  
لحرمة الإباحة فيها (ع) وأما ان كان الشك ونحوه من النقيض لاستدلاله الا الوهم والتقدير فلا  
يلتفت اليه وليس من الورع ترك كمن أتى الى ماء باق على أصل خلقته ولم يجد فيه فاستمع من  
استعماله لاحتمال أن نجاسة سقطت فيه ونحو ذلك (ب) جملته الغزالي من ورع الموسوسين الذي ينبغي  
الاعراض عنهم ولا يعمل بمقتضاهما وانظر ما يحكي عن الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد من المعضات

رسول الله صلى الله عليه  
وسلم آكل الربا ويؤكله  
وكانت وشاهد به وقال لهم  
سواء • وحده ثنا محمد بن  
عبد الله بن عمار الحمدي ثنا  
أبي ثناء زكريا عن الشعبي  
عن النعمان بن بشير  
قال سمعته يقول سمعت  
رسول الله صلى الله  
عليه وسلم يقول وأهوى  
النعمان بأصبعه الى أذنيه  
ان الحلال بين وان الحرام  
بين وبينهما مشبهات

[illegible]

غير طاهرة فص كلام الامام والقرآن في اظهاره ان هذا من الوسوسة المأمور بالاعراض عنها وكل  
الشيء عيل الى تصوير قلمها وانتهما لما اراد ان يبين امرهما في ذلك على اليقين ويستدھما وان كان  
الوهم والتقدير لم يشهد الشرع بالغاثة (م) وقد يكون لهذا الشك سبب ومستند ولكن قد عني  
الشرع عنه واغتره لمظيم ضرره كمن يتحقق ان امرأه وضعت معه وهي في سن من ترضع معه  
واختلط بفساء العالم فالفاه حلال ادلوا بفساده من جملة كان عليه في ذلك ضرر عظيم ولا تغلب  
حرمة واحدة على اثنين من الأولف محلة ٥ ثم لو اختلطت هذه الرضعة بفساء محض وراثة فانه ينسب  
عن التزويج منهن ويتزوج من غيرهن والفرق بين هذه والأولى انها اذا اختلطت بفساء العالم لا يقدر  
على تحصيل غرضه بطريق آخر فوجب ان لا يكون لشكك تأثير وهذه يقدر على تحصيل غرضه  
بطريق آخر وهو ان تزوج من غيرهن على وجه حلال ومسائل هذا النوع لا تصحى كثرة وانما  
أربناك هذا التقيس عليه فان أصولها لا تخرج عن الأصول التي قيدت لك وقد يقل ضرر الرضيم  
في صورة وعظم في أخرى وقد ينفع كون الشيء مستند السبب في قضية ويخفى في أخرى وقد  
تكثر أصول بعض المسائل وقد تنفع مساواة الفرع للأصل في صورة وتغني في أخرى وبسبب  
هذا يختلف نظر الفقهاء ويقع التنازع بينهم فيه ٥ من ذلك مسألة الشك في عدد الطلاق والشك هل  
حلت والشك في زوجته تعبد وقد حلف أنها تعبه والشك في الابناء ينأهما تجسس والشك هل  
أصاب ثوبه نجاسة والشك في موضعها مع علمها بصائبها ثوبه في غير ذلك من المسائل التي كثر  
اضطرابهم فيها وطريقتهم فيها هي التي بيناك عليها ٥ وانت اذا أعطت بهذه الطريقة علما  
اغنتك عن اضطرابهم في تجنب المشتبهات المذكورة هل هو واجب وهل قوله من وقع في  
الشبهات وقع في الحرام (ع) جميع ما قاله الامام مع الاقوله في الأخت الرضيمة اذا كانت في  
سن من ترضع معه فانه كلام لا وجه له فان الأخوين من الرضاعة يمكن أن يكون أحدهما في سن  
ان الآخر تقدم رضاع الأكبر ام الاصفى في شياها وأول بطونها وليس من شرط الرضاع ان يكون  
من لبن ولادة واحدة ولا يرى ما اضطره الى هذه الزيادة التي لا وجه لها ودكرها خطأ (ط) فان  
قبل قولكم اذا كان موجب الشك الوهم والتعدي لا يفتت اليه حديث القرء يدل على محله  
لا يصح الله عليه وسلم اعتبره لان من البعيد أن تكون من ثمر الصدقة لولا التقدير لانه كيف  
يدخل ثمر الصدقة بيته والمدة عليه محرمة والاحتمالات التي ذكرتم في تلك الصور ليست بابتعد  
من هذا الاحتمال ٥ أحسب بان تلك الاحتمالات لا أمارة عليها الامارة في القرء قائمة لانهم كانوا يأتون  
بصدقهم الى المسجد وجره صلى الله عليه وسلم كانت متصلة بالمسجد فتوقع صلى الله عليه وسلم ان  
يكون صبي أو من لا يعلم ذلك أدخل القرء بيته (قوله لا يعلمون كثير من الناس) (م) يدل أن القليل  
بعلمها اذا علمها أخفها بحكم أحد الوحيين (ع) لانها خرجت من المناسخ الى البين (قلت ٥)  
بصرهما الاحد الوحيين اذا تبين رجحان دليله بنشأ أو قياس أو استصحاب حال وحينئذ يخرج من  
المشتبه الى البين بالنسبة الى العليل الذي علمها وعلم العليل بها لا يخرجها عن كرمها شبه بالاطلاق  
وهذا كله على أن معنى لا يعلمها الا بدم كمنها وانظر هل يحصل أن يكون المعنى لا يعلم كمنها  
شبه (ع) وهو يدل على أن المشتبه له حكم ولو كان لا حكم له لم يقل لا يعلمون كمنها اناس لان  
الكل جثمانا لمعناها (قوله استبرأ لدينه وعرضه) (د) أي حصلت له البراءة من دم الشرع له

لا يعلمون كثير من الناس  
فإن اتى الشبهات استبرأ  
لدينه وعرضه

متصلة بالمسجد فتوقع صلى الله عليه وسلم ان يكون صبي أو من لا يعلم ذلك أدخل القرء بيته (قوله  
استبرأ لدينه وعرضه) (ح) أي حصلت له البراءة من دم الشرع له وصان عرضه من كلام

وحاصل مرضه من كلام الناس فيه (ع) لان دعوى النفس الجراءة على تكسب ذلك لفساد الدين  
 والمرض (قلت) قال الغزالي الورع أربعة أقسام \* الاول ورع المدول وهو الامتناع من فعل  
 ما يفعله فسق \* الثاني ورع المالحين وهو الامتناع مما يتطرق اليه احوال التعريم ولكن المفسق  
 ترخص في تناوله بناء على الظاهر \* الثالث ورع المتقين وهو الامتناع من فعل ما لا يتقدم في  
 حليته شبهة ولكن يبقى خوف أن يؤدي الى المحذور كما قال صلى الله عليه وسلم لا يبلغ العبد درجة  
 المتقين حتى يدع ما لا بأس به مخافة ما به بأس كان لعمري امرأة يحبها فلما ولي الخلافة طلقها مخافة أن  
 تشفع له في باطل فيطلبها طلبا لمرضاتها وعنه أنه قال كنا نترك تسعة أعشار الحلال خوفا للو فروع  
 في الحرام وأمر امرأته أن تبيع طبيبا للسجين من النساء فضلت ثم مضت خائرا بما يعلق بأصابعها  
 فدخل فقال لها هذه الرمح فاجرت به فاخذت الحمار وغسله بماء وطين لهذا ورع المتقين خوفا أن يؤدي  
 ذلك الى غيره والافضل اخبار لا يرد الطبيب الى المسلمين ووزن بن بدي هجر بن عبد العزيز  
 مسك للسجين فأحببناه لك لأنصبيه الراتحة وقال هل ينتفع منه الا بريحه وترك ابن سيرين عشرين  
 الف الشريك لثمن حائك طبعه ولم يحتسب العلماء في أنه لا بأس به \* الرابع ورع الصديقين وهو  
 الامتناع مما لا يتقدم في حليته شبهة ولا يتقن أن يؤدي الى حرام ولكن لم يقابل الله ما يقوى على  
 عبادة أو استيفاء جارة أو توصل اليه بكر أو فصل بكر ومعه من الأول ما يرى أن يسي بن يحيى  
 شرب دوا فقاتلته ووجنه فوشت في الدار طيلة لاحتى بعد الدوا فقال هذه منية لأعرفها وأنا  
 حاسب نفسي مد ثلاثين سنة فكأن لم تخضره نية تتلقى ما مد في هذه المشية \* ومن الذي أن ذاب  
 ابن المصري لقمه حرم هو مسجون فارسلت اليه امرأة صالحته بطعام على يد الصحابي فاني أن  
 أأكل واعتذر بأنه وصل اليه على يدى ظلمي فبقي أكل القواء التي أوصلت اليه الطعام لم تكن طيبه  
 \* ومن ذلك أن بشرا كان لا يشرب الماء من الأهار التي حرمها الامراء قاله وان كان مباحا في  
 نفسه اسكر رأيت أن التمر حرم ما جردت من مال حرام وأطعم بعضهم سراجا أمر حرمه فلامه من  
 مرج قوم بكره ما علم ومتع بعضهم أن يشبع منه بشملة سلطان \* وفي كتاب الصعوبة عن عبد الله  
 بن حمر بن عبد الله بن أبي شريك أن في غزاة بأمر الله في امرأة أعزل  
 \* \* \* \* \* (ع) لا يجوز دعوى النفس الجراءة على تكسب ذلك فسادا للدين والمرض (قلت)  
 الاول ورع أربعة أقسام \* الاول ورع المدول وهو الامتناع من فعل ما يفعله فسق \* الثاني ورع  
 المالحين وهو الامتناع مما يتطرق اليه احوال التعريم ولكن المفسق ترخص في تناوله بناء على  
 الظاهر \* الثالث ورع المتقين وهو الامتناع من فعل ما لا يتقدم في حليته شبهة ولكن يبقى خوف أن  
 يؤدي الى المحذور كما قال صلى الله عليه وسلم لا يبلغ العبد درجة المتقين حتى يدع ما لا بأس به مخافة  
 ما به بأس حتى كان يحب لعمري امرأة يحبها فلما ولي الخلافة طلقها مخافة أن تشفع له في باطل فيطلبها  
 طلبا لمرضاتها وعنه أنه قال كنا نترك تسعة أعشار الحلال خوفا للو فروع في الحرام وأمر امرأته  
 أن تبيع طبيبا للسجين من النساء فضلت ثم مضت خائرا بما يعلق بأصابعها فدخل فقال لها هذه  
 الرمح فاجرت به فاخذت الحمار وغسله بماء وطين لهذا ورع المتقين خوفا أن يؤدي ذلك الى غيره  
 والافضل اخبار لا يرد الطبيب الى المسلمين ووزن بن بدي هجر بن عبد العزيز مسك للسجين فأحببناه  
 لك لأنصبيه الراتحة وقال هل ينتفع منه الا بريحه وترك ابن سيرين عشرين الف الشريك لثمن حائك طبعه  
 ولم يحتسب العلماء في أنه لا بأس به \* الرابع ورع الصديقين وهو الامتناع مما لا يتقدم في حليته شبهة

ورأس مالى دانتان اشترى بهما قطناً وأردنه فأبىعه بنصف درهم فأنفقت به الدنانير من الجمعة الى الجمعة فخر  
 فى ابن طاهر الطائف ومعه مشعل فوقه يكلم أصحاب المشايخ فاعتقت ضوئه المشعل فنزلت طاقات  
 فمما غاب عنى المشعل علمت أن الله على فى ذلك سطلبة فخلصنى خلصك الله فقال تصديقين بالدانقين  
 وتيقين بلا رأس مال حتى يوسعك الله خيراً فانصرفت قال عبد الله فقلت لأبى لو أمرتها أن تخرج  
 المغزل الذى أدرجت فيه الطاقات فقال يابنى سؤالها لا يحفل التأويل من هذه المرأة قلت غث أخت  
 بشر بن الحارث قال من ثم أتيت الغزالي وشرب أبو بكر الصديق رضى الله عنه لبناً من كسب عبده  
 ثم سأله عنه فقال تكفنت به لعموم فأعطوني فأدخل أصبعه فى حلقه وقاه وجعل يبالغ فى القي حتى  
 كادت نفسه تخرج ثم قال اللهم انى أعوذ بك مما حلت العروق وخالف الأمعاء وشرب عمر لبناً من  
 ابل الصدقة غاطها (قوله ومن وقع فى الشبهان وقع فى الحرام) (ع) اختلف قبل تحجب  
 الشبهان واجب لقوله فقد وقع فى حرام وقيل ليس واجب والمعنى قد يقع فى الحرام ويشبهه قوله  
 يوسئ أن يقع فيه ولم يقل يقع فيه وأيضا فاجعل اجتنابها استبراه للدين والعرض والاستبراء يشير  
 الى أنها ليست بنفس الحرام الذى يجب أن يجنب (ط) قيل موافقة الشبهة حرام لانها توقع فى الحرام  
 وقيل كرهه والورع تركها وقيل لا يقال فيها واحد منهما والصواب الثانى لان الشرع أنزحها  
 من القسم الحرام فلا توصف به وانما هى مرتاب فيها وقال صلى الله عليه وسلم دع ما يربك الى  
 ما دبر برك وهذا هو الورع وتال بعض لسانها حلال يتورع عنها واو ليست بعبارة حسنة لان

ولا يتقى أبى يؤدى الى حرام ولكن لم تناول الله من تقوى على عبادة واستبراء حياة أو وصل اليه بكمروه  
 وتوصل بكمروه من الاول ما على أن يعصى بنى شره دواء فقالت له زوجته لوميت فى الدار  
 قليلا حتى يعمل الدواء فقال هذه شبيهة لا أعرفها رأيا أحاسب نفسى منذ ثلاثين سنة فكأنه لم تحضر رنية  
 تتعلق بالدين فى هذه المشقة فمن الثانى أن ذنوب المعصية لطفه جوع وهو مسجون فارتلت اليه  
 امرأتان واحدة بطعم منى يد نصيبا من أن يأكلا واستدراته وصل اليه على يدى طاهر يعنى ان القوة  
 التى أوصلت اليه الطاهر لم تكن طاهرة ومن دانت ان بشر كان لا يشرب الماء من الانهار انى حفرتها  
 الامر طاهر وان كان باحان به لاسكن رأى ان البهر حمر بأجرة دفعت من مال حرام وأطما  
 بعضهم سراجا لمرجه غلاسه من سراج قوم يكره ما لم واسع بعضهم أن يشع فله بشعلة سلطان  
 وفى كتاب المعصية عن عبد الله بن أحمد بن حنبل قال جاء محمد أخت بشر بن الحارث الى أبى  
 فقالت يا أبا عبد الله انى امرأه غزل ورأس مالى دانتان اشترى بهما قطناً وأردنه فأبىعه بنصف درهم  
 فاقرب بدان من الجمعة الى الجمعة فخرى ابن طاهر الطائف ومعه مشعل فوقه يكلم أصحاب المشايخ  
 فاعتقت ضوئه المشعل علمت أن الله على فى ذلك سطلبة فخلصنى خلصك الله فقال تصديقين بالدانقين  
 وتيقين بلا رأس مال حتى يوسعك الله خيراً فانصرفت قال عبد الله فقلت لأبى لو أمرتها أن تخرج  
 المغزل الذى أدرجت فيه الطاقات فقال يابنى سؤالها لا يحفل التأويل من هذه المرأة قلت غث أخت  
 بشر بن الحارث قال من ثم أتيت الغزالي وشرب أبو بكر الصديق رضى الله عنه لبناً من كسب عبده  
 ثم سأله عنه فقال تكفنت به لعموم فأعطوني فأدخل أصبعه فى حلقه وقاه وجعل يبالغ فى القي حتى  
 كادت نفسه تخرج ثم قال اللهم انى أعوذ بك مما حلت العروق وخالف الأمعاء وشرب عمر لبناً من  
 ابل الصدقة غاطها (قوله ومن وقع فى الشبهان وقع فى الحرام) (ع) اختلف قبل تحجب  
 الشبهان واجب لقوله فقد وقع فى حرام وقيل ليس واجب والمعنى قد يقع فى الحرام ويشبهه قوله  
 يوسئ أن يقع فيه ولم يقل يقع فيه وأيضا فاجعل اجتنابها استبراه للدين والعرض والاستبراء يشير  
 الى أنها ليست بنفس الحرام الذى يجب أن يجنب (ط) قيل موافقة الشبهة حرام لانها توقع فى الحرام  
 وقيل كرهه والورع تركها وقيل لا يقال فيها واحد منهما والصواب الثانى لان الشرع أنزحها  
 من القسم الحرام فلا توصف به وانما هى مرتاب فيها وقال صلى الله عليه وسلم دع ما يربك الى  
 ما دبر برك وهذا هو الورع وتال بعض لسانها حلال يتورع عنها واو ليست بعبارة حسنة لان

من الله عليه وسلم ولا كذا عليه كذا البيع بالسلع كما في الحديث ما من العاصم الذي  
 يمكن اليه الأربعة ولا يسلط في أجرة البيع فبيع ذلك به أحسن وكم اتبع ذلك لانه  
 من مخرج وحيد يسلط في البيع بملك من كذا سلطان البيع بالسلع في طريقه من مخرج  
 في ردها في سباح في امره كخبر من علمه شرعا وعلم حقيقة الشكر وظهر ردها في امره  
 نعم الشكر وعلى فممن شكر ومن جبت ذاته كتم البيع وشكر واما يؤتى اليه كالمسلم  
 كرهت لما يؤتى اليه من فساد الموم فكم اتبع من هذا القبيل لانهم كتب لهم من عاقبة  
 ما خوفوا على أنفسهم منه اياها الحال كذا كون الى الدنيا اياها المال كالحساب عليه والماله عليه  
 بالشكر وغير ذلك في ردها في سباح ولا نور عواذ في قلت بوجهي عليك في هذا الكلام من  
 الضعف لانه يؤتى الى كون اتبع بالمباح ليس بمباح وهو خلاف الاجماع والى في الزهد في جهنم اياها  
 ردها في سباح في الاصل وما ردها الى الدنيا لاثواب درجة الزهد ومحبته الله سبحانه اياها كما قال صلى  
 الله عليه وسلم ازهد في الدنيا يبعث الله (قوله) كذا اى رعى حول الحى وشك ان رفع فيه (قلت) في  
 الحى في عرف الفقه ناقص الامام الانتفاع بما تشبه ارض معينة على حيوان معين لمصلحة معينة كما  
 حى صلى الله عليه وسلم نيل المهاجرين وحى الخلفاء بعده لابل الفزاة وحى لابل الصدوق ولكن  
 انما يجوز ذلك بشرطين ان تدعو الحاجة الى ذلك كما فعل صلى الله عليه وسلم والخلفاء بعده رضى الله  
 عنهم والثانى ان لا يضيع على الناس انما يأخذ ما فضل عنهم وصح ان عمر رضى الله عنه اوصى من  
 ولاء النظر في الحى فقال ادخل رب الصرمية والنفقة وابلك ونعم ابن عفان وابن عوف وابق دعوة  
 المظلوم فانها عبادة والذى نفسى يبد له لولا ان أجل عليه في سبيل الله ما جبت عليهم من ارضهم شيئا  
 والله انهم ليزعمون اني قد ظلمتهم (م) وهو مثال ضرب عليه السلام للبعد عن الشبهات وأصله ان  
 ملوك العرب كانت تسمى لما شئوا الخاصة بها وتخوف بالقوبة على من يمدى اليها فكأنوا يمدون  
 عن ذلك البعد الذى يمنع الشاذو العاذ من الوقوع في الحى لانهم اذا رءوا في بيانه فاعلموا الوقوع

لهذا انه الوقوع كما قال من اتبع نفسه هو افاقد ملك وقال الطيبي ولعل السرفه ان جى الاملاك  
حدوده محسوسة يدركها كل ذى لب فيصير زان يقع فيه اللهم الان يغفل أو قلبه الرافذ الجوح وأما  
جى ملك الاملاك وهى محارمه فيقول صرف لا يدركه الا الالاب من ذوى البصائر كما قال عليه الصلاة  
والسلام لا يعلمهن كثير من الناس بحسب احد منهم انه ورد حول الحى يعنى الشبهات اذ هو فى وسط  
محارمهم ثم ورد النهى فى التزيين عن النقر بان مناهى قوله تعالى تلك حدود الله فلا تخرجوها (قوله)  
كألا يرى حول الحى بوشك ان يرتفع فيه (ب) الحى فى عرف الفقهاء ما قصر الامام الانتفاع بما  
تنبت ارض معينة على حيوان معين لصلحه دينية كما حى صلى الله عليه وسلم تغفل المهاجرين وحى  
انخلفا بعده لابل الغزاة وحى عمر لابل الصدقة ولكن انما يجوز ذلك بشرط ان تدعو الحاجة  
الى ذلك كما قبله صلى الله عليه وسلم وانخلفا بعده والثانى ان لا يضيع على الناس اعياء يدخل ما فضل  
عنهم (م) وهو مثال ضرب به صلى الله عليه وسلم للبعد من الشبهات وأصله ان ملوك العرب كانت تسمى  
لماشيتها الخاصه بها وتخوف بالعقوبة لمن تعدى اليها فكانوا يبعدون عن ذلك البعد الذى يمنع  
الشاذة والفاذمة من الوقوع فى الحى لانهم اذا رعاوا ربانته فاعبال الوقوع فيه وان كثر الحذر لان  
الشاة لا تضبط وكذا محارم الله تعالى هى حياء لا ينبغي أن يحاط حولها خوفاً الوقوع فيها بوشك هى

[illegible]

يكسر النين مضارع أوشك وهي من أفعال المقاربة ومعناها قرب **(قوله)** ألا وان في الجسد مضغة هي القطعة من اللحم قدر ما يحتملها الناضغ وهذا يدل أن العقل محله القلب **(م)** يختلف في محل العقل فذهب بعض المتكلمين وجمهور الفلاسفة ورؤسهم أرسطاطاليس أن محل العقل القلب وذهب الأطباء ويحكي عن أبي حنيفة أن محله الدماغ وواقع بعض المتكلمين بقوله تعالى فتكون لهم قلوب يعقلون بها ويظهر الحديث لأنه جعل سائر الجسد تبعاً للقلب والدماغ بعض الجسد وعمدة الأطباء أن الدماغ إذا فسد فقد العقل ونقص من أحواله والصرع الهوس والمبالغة وما غير ذلك من العلل التي يذكرها فاضفى ذلك عندهم كونه في الدماغ لاجتماعه في ذلك لأن الله سبحانه أجرى العادة بفساد العقل عند فساد الدماغ وإن لم يكن العقل فيه ولا يسايعي أصلها الذي يذكر وبه في كتبهم من الاشتراك بين الدماغ والقلب وأيضاً يجعلون بين رأس المعدة والدماغ اشتراكاً يضمنون في كتبهم على أن المالبضوليا على فمين شرافية وهي عندهم بحجرة فمعدن نواح قريبة من المعدة وقد يكون رأس المعدة طوط يضر الأعلى فتغير الأعلى وهذا منهم نقض لاستدلالهم والقسم الثاني دماغية وهو فساد مزاج الدماغ وعندهم إن دام ذلك على وتيرة واحدة فهو من الدماغ وما كان يختلف الأزمان فيه فهو من أسفل البدن فإذا صعد البصار تحرك وإذا سكن سكن **(قلت)** قال لطبي أحماسي القلب مضغة فلا نفي بها عن الصغر والتكبر فيها أيضاً لصغر نظيلها أنها يجوز قولهم المرء باصغر به يعني هما القلب واللسان وإعادة حرف التيسير في قوله ألا وهي القلب بعد الإجماع في قوله وإن في الجسد





فلا تمسطق والمطلق يراد بالقيود وأما الأوقية فلان احدا ممن والأخرى زيادة وشهد لذلك قوله في الآخر وزاد وأما راية الأربعة أواق فلا يتكلف لها ان الراى شك فيها • وأما راية الخمس أواق فلان الخمس فضة هي صرف أوقية الذهب وأما راية الأربعة دنابر فلا تحال زنة الأوقية ذهبا حيث على مذهبهم السوا ودى ان أوقية الذهب لم يكن لها وزن معلوم عندهم وان وزن الأوقية الفضة أربعون درهما ويجعل ان الأربعة دنابر وقت المساواة بها ابتداء وانعقد البيع في الآخر بأوقية ذهب وأما راية المائتين درهم فلان المائتين هي الخمس أواق فضة على ما تقدم في معرفة نصاب الفضة في الزكاة والخمس أواق فضة تقدم انها صرف أوقية الذهب وأما الاختلاف الواقع في قدر الزيادة ففي هذا الحديث وزاد في رايه في الآخر درهما فتراها هو ذهب وصرفه درهم • هذا التخصيص لمحتاج اليه من كلامه مما يتعلق بروايت ما في الأم لكن يبقى النظر في الجمع بين كون الزيادة قراطا وكونها أوقية فيفضل القيراط انه رجحان في الوزن والأوقية ياد الله أعلم والجمع هذا الذي نلصقه جلي حسن ولا تكلف فيه (قوله واستثبت عليه جلالة) (م) بيع الدابة واستشاركموها أجازها ابن شبرمة وغيره ومنه الشافعي وأبو حنيفة وأجاز مالك ان قربت المسافة وكانت معاوضة وجعل الحديث عليه • واحتج الشافعي وأبو حنيفة بحديث النبي عن بيع الثيابه من بيع وشروط وأجاب ابن حنبل جاريته ليسكن بيعا حقيقة لا لما واصل المدينة رده الجبل وأعطاء الثمن وبإشراط الركوب لم يكن في أصل لمقد • وجوابنا نحن عن حديثهما بانها عامان وهذا خاص والخاص يقضى على العام ورد الجبل لا يناقض كون الأول بيعا حقيقة وأما قوله لم يكن شرط الركوب في أصل القدر فبرده قوله في الطريق الآخر فبعضه على ان ظهره فانه نص في أنه كان في أصل العقد وسأل رجل أبا حنيفة عن بيع وشروط فقال

واستثبت عليه جلالة ان  
أهلى فلما بلغت آتية بالجبل  
فقدني عنه ثم رجعت  
فأرسل في أرى فقال

بأوقية ذهب وفي بعضها بأربعة دنابر وزاد بضاري بنما تدرهم وفي رواية أحسبها بأربع أواق (ب) اختلفت الروايات في قدر الف الذي يوقع به البيع وفي رواية زيادة (ط) اضطربت الروايات في ذلك اضطرابا لا يقبل التلقيح وتكلم الجمع بينهما بيسر عن التحقيق وقت تكلف عياض الجمع بينها وبناء على تقدير أحدهم لم يصح نقله ولا استقام ضبطه ومع هذا الاختلاف بالحديث عظيم فيه وأواب من الفضة أكثرها واضح (ب) لا شك ان عياضات تكلف وأطال ونحن نلصق كلامه لمحتاج اليه في الجمع بين الروايات المختلفة في ضرائق والروايات المختلفة في قدر الزيادة أما الأول فيفضل على أن الشرع واقع بأوقية ذهبا بمعنى لا وقتين ان • هما ممن والأخرى زيادة وأما راية الأربعة أواق فلا يتكلف لها ان الراى شك فيها • وأما راية الخمس أواق فلان الخمس فضة هي صرف أوقية الذهب وأما راية الأربعة دنابر فلا تحال زنة الأوقية ذهبا حيث على مذهبهم السوا ويجعل ان الأربعة دنابر وقت المساواة بها ابتداء وانعقد البيع في الآخر بأوقية الذهب وأما راية المائتين درهم فلان المائتين هي الخمس أواق فضة على ما تقدم في معرفة نصاب الفضة في الزكاة والخمس أواق فضة تقدم انها صرف أوقية الذهب وأما الاختلاف الواقع في قدر الزيادة ففي هذا الحديث وزاد في رايه في الآخر درهما فتراها هو ذهب وصرفه درهم • هذا التخصيص لمحتاج اليه من كلامه مما يتعلق بروايت ما في الأم لكن يبقى النظر في الجمع بين كون الزيادة قراطا وكونها أوقية فيفضل القيراط انه رجحان في الوزن والأوقية ياد الله أعلم والجمع هذا الذي نلصقه جلي حسن ولا تكلف فيه (قوله واستثبت عليه جلالة) هو يضم الحامى الجبل عليه

[illegible]

٣٧ - شرح الابي والسنوسي - رابع ) • حدثنا عثمان بن أبي شيبة ثنا جرير عن الأعمش عن سالم بن أبي الجعد عن جابر بن عبد الله قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ما قولك في رجل قال يا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت لا بل هو لك يا رسول الله قال لا بل بعينه قال قلت فان رجلا على أوقية ذهب فهو لك بها قال قد أخذته قبيلغ عليه الى المدينة قال فما قدمت المدينة قال الرسول الله صلى الله عليه وسلم لبلال أعطه أوقية من ذهب وزد قال فأعطاني

على المشركي وان كل واحد عليه توفية ما يدعي **(قوله)** (رجل على أوقية ذهب خذ منها قال قد أخذته)  
**(د)** يصح به أصحابنا في أن البيع لا ينقذ إلا باليجاب والقبول ولا ينقذ بالمعاطاة دون القفلة  
والأصح انعقادها فعلياً وبأحد ولا حقه فيه لأنه لم ينه عن المعاطاة والمعاطاة إنما تكون مع  
حضور العوضين فأخذوا يعطى وفيه حجة لأصح الوجهين عندنا أن البيع ينقذ بالكتابة لقوله  
صلى الله عليه وسلم قد أخذته **(قوله)** فأخذ أهل الشام يوم الحرة **(قلت)** الحرة أرض شمر في  
المدينة متصلة بالمدينة ويومها هو لما توفي معاوية واستخلف ابنه يزيد وظهر من فسقه وشربه  
انخرط أهل المدينة معه فبعث إليهم يزيد مسلم بن عقبة المدائني في اثني عشر ألف مقاتل من  
أهل الشام ليس فيهم أصغر من ابن عشرين ولا أكبر من ابن خسين وقال له أمرك أن لاتقاتلهم  
حتى تدعوم إلى الدخول فيها حروا عنه ثلاثاً فانهم أجابوك فانصرف عنهم إلى قتال ابن الزبير  
بمكة وان أبو أمامة خرج المقاتل فاداهم فظهرت عليهم فأج المدينة ثلاثاً بما فيها من المال والصلاح والطعام فان  
انقضت الثلاث فكشف عن الناس طمارها دعاهم إلى ما أمر به ليزيد فأبوا الا القتال وحر جواله قتاله  
بجمود كثيرة وحيث لم ير مثلاً فأنهم مسلم للقتال من جهة الحرة وهذه وكان الذي أشار عليه بقتالهم منها  
عبد الملك بن مروان لانه شرف في المدينة بحيث اذا طلعت الشمس قطع بين أكتاف أصحابك فلا  
تؤذيهم وتطلع في وجوه أهل المدينة فيؤذيهم حرها فيصعب أذاها فاستلقوا قد شديداً كان عاقبته  
أن انهزم أهل المدينة وصرخ النساء والميالي وركب الناس بعضهم بعضاً في الطرق ودخل أهل  
الشام المدينة وأبا حوالة لا يدخل البيوت يسلبون النساء الخلى ويأخذون ما بهان الثياب  
والأثاث وكان سبب انهزامهم أن بني حارث من أهل المدينة أدخلوا مروان بن الحكم في مائه فارس  
من جهاتهم فجعلت الحيل تتعدى أثر المائة فبلغ ذلك المائة فنهزموا ودخلت المدينة **(قلت)** قال محمد  
ابن لبيد حضر يومئذ ولما انتهى الغوم اليها انتهوا إلى الموب الباقي فوجدوا عند ما طمعوا فيه  
مناولاً كذاً أتيماً يومئذ من مأمننا أنما من قبل قومنا بي حارثة **(قلت)** قال عبد الله بن جعفر سألت الزهري  
عن قتل من الناس يومئذ قال أما من حوالة الناس فأكثر من سبعين ممن قُربش والانسار ووجوه  
الموانى ومن لاسه من الموانى والعبيد والنساء وله بيان فأكثر من عشرة آلاف **(قلت)** وهو يحيى

أوقية من ذهب وزادني  
فيما قال قلت لا تعارقي  
زيادة رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قال فكان في  
كيس لي فأخذته أهل الشام  
يوم الحرة حدثنا أبو كامل  
الجهدي ثنا عبد الواحد  
ابن زياد ثنا الجري  
عن أبي نصر عن جابر  
ابن عبد الله قال كساع  
النبي صلى الله عليه وسلم  
في سفر فطلبنا ضحى  
وساق الحديث وقال فيه  
ففسده رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ثم قال إلى ارك  
نعم الله وراي أيضاً قال لها  
زال يزبدني ويقول والله  
مفرق **(قلت)** وحديث أبو  
الربيع العتيبي ثنا جاد  
ما أبو جابر عن أبي الزبير  
عن جابر بن عبد الله قال  
لما أتى على النبي صلى الله

**(ط)** ولجبر اسم الجمل والباء كالانس اسم لانه كروالاني **(قوله)** فأخذ أهل الشام يوم الحرة  
**(ب)** الحرة أرض شمر في المدينة متصلة بالمدينة ويومها هو لما توفي معاوية واستخلف ابنه يزيد  
اليزيد وظهر من فسقه وشربه انخرط أهل المدينة معه فبعث إليهم يزيد مسلم بن عقبة المدائني  
في اثني عشر ألف مقاتل من أهل الشام ليس فيهم أصغر من ابن عشرين ولا أكبر من ابن  
خسين وقال له أمرك أن لاتقاتلهم حتى تدعوم إلى الدخول فيها حروا عنه ثلاثاً فانهم أجابوك  
فانصرف عنهم إلى قتال ابن الزبير بمكة وار أبو أمامة خرج المقاتل فاداهم فظهرت عليهم فأج المدينة ثلاثاً بما  
فيها من المال والصلاح والطعام فانقضت الثلاث فكشف عن الناس طمارها دعاهم إلى ما أمر به ليزيد فأبوا  
الا القتال وحر جواله قتاله بجمود كثيرة وحيث لم ير مثلاً فأنهم مسلم للقتال من جهة الحرة وهذه  
كان الذي أشار عليه بقتالهم منها عبد الملك بن مروان لانه شرف في المدينة بحيث اذا طلعت  
الشمس قطع بين أكتاف أصحابك فلا تؤذيهم وتطلع في وجوه أهل المدينة فيؤذيهم حرها ويصعب  
أذاها فاستلقوا قد شديداً كان عاقبته أن انهزم أهل المدينة وصرخ النساء والميالي وركب الناس  
بعضهم بعضاً في الطرق ودخل أهل الشام المدينة وأبا حوالة لا يدخل البيوت يسلبون النساء

[illegible]

ان سعيد قتل يوم المرتبة بمعاينة من حمل القرآن وقتل يومئذ ثمانون صحابيا لم يبق بعد لهادري  
 فأخذ أهل الشام كيسا جار هذا الاظهراته كان مما اتهم من اليهود (قوله) غزال يريدني ويقول  
 والله ينكراك (ع) جاء في غيره له رواية في كتاب السكاح قال ابو نصره وكانت كلمة يقولها  
 المسلمون اصل كذا وكذا والله غفرناك (قوله) بنفس اواق (ع) قلت بتقديم رد هالي اوقية الذهب  
 (قوله) وقتين) تقدم ان احداهما زيادة كما قال في الآخر وزادني اوقية ثم يحصل ان تكون ذهابا وان  
 تكون هبة وتقسم المصع بينهما وبين كون الزيادة قبطا (قوله) ملاطمة صرارا (ع) هو بكسر  
 الصاد المهملة وتختيف الزاء والواو كثيرا موضع قريب من المدينة وقال الخطابي هي بقرعة على  
 ثلاثة اميال من المدينة والاشبه عدي انه موضع لاثر بدليل قول الشاعر • لعل صرارا أن تعبس  
 بيارها • (قوله) بأربعة ما تبر) تقدم وجه رد هالي الاوقيتين

(أحاديث من استسلف فقضى خرامته)

(قوله استغفر) في البيت في استغفر الطلب وقد تكون لتحقيق وهي ما كذلك لانه خبر  
عن ماص (ع) وفيه حوار أحد الذين الصرور وفوق كان صلى الله عليه وسلم يكرهه والافند -  
اجتار التعليل من الدنيا والنعاة (ط) في ما قبل في كيف هم ذمت المدين وقد كان يكرهه وكان في  
التي وباحد دون ما من الثياب والاثاث وكان سبب انهم اقاموا في حارث بن اهل المدينة اذ حوا  
سرو بن الحكم في مائة فارس من جماعةهم فجعلت الحيل تدعى في الزاوية فبلغ ذلك القسلة  
هاهمزوا ودخلت مائة قال محمد بن يزيد ضرب يومئذ ما انتهى اليوم لسانه الى الموت لناع  
لمحمد بن عبد الله بن عوف - ولا كما ايتا يومئذ من مائة وثمانين من قومه ما يرى رنة قال عبد  
الله بن عمر قال لم يرضى عن قس من لاس يومئذ قال امير المؤمنين عليه السلام في كثر من جماعة  
من قريش ولا من روم ولا من عجم ولا من الموالي راعيا ولا ساهوا لبيان كثر من  
عشره لاني وقيل يحيى بن عبد الله وقتل يوم الحرة جماعة من حمل العررة وقتل يومئذ -  
عنه باليسر بعد ما يرى فاحد من لاس كس حرسا لا ظهر له كان مما - من ابيوب (قوله  
ثلاثة بن كرم) نعم الميم واسكن الكفاف ومع الزاوية تشديد انهم مودع الى بني العن بطن  
من نعم (قوله نبي التوكل لاسي) هو الميم لكون منسرب الى ما حبه وهم - بن سلمة بن  
نوي (قوله فامة - مرارا) تصادمه ملة مكسرة ومعقوفة والكسر ففتح وهو رجب راء  
والاكثر به - وصغر من المندس فطرا لخطا هي ثمرة على ثلاثة افعال من المندس

(باب من استسلف قضي خيرا ۴۰۸)

خوسرؤ - بی. ای. اے۔ حقیقی الشیخ الاسلام و مدایہ صلی اللہ علیہ وسلم کان لہم : ر و اہ قد

عن ابن جرير عن عطاء بن يار الله عن أبي عبد الله عليه السلام قال لقد احب محمد بن عبد الله طاروا الى ابيه وحده  
ابو الطاهر احمد بن عمرو بن مروح بن جعفر بن وهب عن مالك بن انس عن زرارة عن عبد الله بن مسعود عن ابي رافع ان  
ابا عبد الله عليه السلام استناب من رجل



استقر عليه هذا الأمر من ذلك وإن كان يظهر به فليس تحت هذا الحديث من القول في الحديث عليه  
 من قبل الصدقة فأمر أبا رافع أن يقضي الرجل بكره (ع) استشكل لأنه لا بد من أن يقضي الرجل بكره  
 فكيف يرد من قبل الصدقة وهو الصدقة لا بد من أن يقضي الرجل بكره من قبل أن يحرم عليه الصدقة وقيل  
 إن الصدقة لا بد من أن يقضي الرجل بكره من قبل أن يحرم عليه الصدقة وقيل إن الصدقة لا بد من أن يقضي  
 الله بن عمرو بن العاصي يقول حينئذ فقلت لأبي أبا رافع ما رأيك من الصدقة فقلت  
 أعترض من غير من ذلك قال كيف يدفع من أموال المسلمين ما هو أفضل وأما بعد ذلك  
 من مال الله (ح) ورواه الأولان الصدقة كانت محرمة عليه بعد فهم الحديث فليس فيه خلاف إن مال  
 قسم للمدينة جاء سلطان يقر فقال كل من سئل الله قال صدقة فقال أصحابه كلوا ولما سئل  
 وأقام وما أتوا يقر وقال صدقة فكل من سئل فقال بئنا من قوم نفاق لا ندركهم (ط) فقلت  
 وتأمل لوجه الثاني من هو الذي صار من الثمار بين القبر المذكور والنبي صلى الله عليه وسلم في كلام  
 القروي بما يروى أنه الذي صلى الله عليه وسلم ونقل النووي هذا الجواب فقال وقيل إن المقرض كان  
 محتاجا لقرض لنفسه فأعطاه من أبل الصدقة وأمره أن يقضي ما هو أفضل وقال والجواب عندنا أنه  
 صلى الله عليه وسلم أقرض نفسه فلما جاءت أبل الصدقة اشترى بها ربا عينا من الصدقة فملكه عليه  
 السلام بنفسه وأوفاه متبرعا بالزاد من ماله نفسه ويدل عليه رواية أبي هريرة التي قلنا أن النبي صلى  
 الله عليه وسلم قال اشترى والله ساهنا هذا الجواب المقدم عليه وفيه أجوبة غير هذا (ع) واستدل  
 بالحديث من يجهل تقديم الزكاة قبل الحول لأنه لم يستطع لنفسه لأنه لو استجاب لنفسه لم يرد من أبل  
 الصدقة إذ لا يحل له الصدقة وأما استطاعها من أهلها من أبل الأموال واجب بأنه يحل أن  
 يكون هذا الذي استطاعه من ليس من أهل الأبل حتى يلزمه الزكاة إذ لو كان كذلك لم يرد إليه  
 ومن لا يجزئ تقديمها قبل الحول معنى الحديث عنده أنه استقرضها غيره على ذمته بأمره فلما جاءت أبل  
 الصدقة وقبضت فدفعها إليه وكان من الثمار بين كبا في حديث عمرو بن العاصي أنه صلى الله عليه  
 وسلم أمر به يجهل يزجس فنقدت لأبل فأمره أن يأخذ على قلائص الصدقة وهذا يدفع  
 اعتراض من اعترض بأن قال كيف يدفع من أموال المسلمين ما هو أفضل لأنه إذا كان  
 المستقرض عديما لم يمكنه أن يأخذ من مال الصدقة ما هو فوق حقه وقد يكون المستقرض  
 ممن تحل له الزكاة أمالته ليس عنده إلا ما أقرض أو كان عنده وأجج فتكون الزكاة  
 جائزة (ط) أنظر كيف يمنع على تقديم الزكاة وهو قدر ما نسب وانما يتم الاحتجاج

قدمت عليه أبل من  
 أبل الصدقة فأمر أبا رافع  
 أن يقضي الرجل بكره

(قوله) قدمت عليه أبل من أبل الصدقة فأمر أبا رافع أن يقضي الرجل بكره (ع) استشكل  
 بأنه إنما استقرض لنفسه فكيف يرد من أبل الصدقة والصدقة لا يحل له قبض كان هذا من قبل  
 أن يحرم عليه الصدقة وقيل إن الغير استقرضها على ذمته بأمره فلما جاءت الصدقة فدفعها إليه  
 وكان من الثمار بين وبه يدفع اعتراض من اعترض أن قال كيف يدفع من أموال المسلمين  
 ما هو أفضل وأما يقول الإنسان ذلك بمال نفسه (ح) والجواب عندنا أنه صلى الله عليه وسلم  
 أقرض لنفسه فلما جاءت أبل الصدقة اشترى بها ربا عينا من الصدقة فملكه عليه الصلاة والسلام  
 بنفسه وأوفاه متبرعا بالزاد من ماله من نفسه ويدل عليه رواية أبي هريرة التي قلنا أن النبي صلى الله  
 عليه وسلم قال اشترى والله ساهنا هذا الجواب المقدم عليه وفيه أجوبة غير هذا (ع) واستدل بالحديث  
 من يجهل تقديم الزكاة قبل الحول لأنه لم يستطع لنفسه أنظر تمامها في الأكمال (ب) أنظر كيف يمنع

فخرج إليه أبو رافع فقال  
أجد فيها الإحبار أرباعيا  
فقال أعطه إياها إن خيار  
الناس أحسنهم قضاء  
• حدثنا أبو بكر ب ثنا  
خالد بن عطاء عن محمد بن  
جعفر سمعت يزيد بن أسلم  
أخبرنا عطاء بن يسار عن  
أبي رافع مولى رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قال  
استسلف رسول الله صلى  
الله عليه وسلم بكر ابتله غير  
أنه قال فار غير عبد الله  
أحسنهم قضاء • حدثنا  
محمد بن بشار بن عثمان  
البيدي ثنا محمد بن جعفر  
ثنا شعبة عن سلمة بن كهيل  
عن أبي سلمة عن أبي هريرة  
قال كان لرجل على رسول  
الله صلى الله عليه وسلم حق  
فأغظ له فهم به أصحاب  
البي صلى الله عليه وسلم  
فقال البي صلى الله عليه  
وسلم إن صاحب الحق مقالا  
قال لم أشتريه سنا  
فأعطوه إياه ففعلوا ما  
لا نجد إلا هو غير من  
سنة قال فاشتره وأعطوه  
إياه فان من خبركم أو خبركم  
أحسنكم قضاء • حدثنا أبو  
كريب بن وكيع عن علي  
ابن صالح عن سلمة بن  
كهيل عن أبي سلمة عن  
أبي هريرة قال استمرص  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ساطع منافوه  
وقال خياركم محاسنكم قضاء

فمعلوم برده (قوله أرباعيا) (ع) هو ما ذكر في السنة السابقة قاله رافع والاثني رابعة بتعريف  
الياء قال المروى إذا أتى البشير رابعة في السنة لسبعته ورافع والرباعان بتعريف الياء  
الاسنان الأربعة التي تلي الثنايا من جوانبها (قوله فقال أعطها يا أبا خير الناس أحسنهم قضاء)  
(ع) نهي صلى الله عليه وسلم عما جرم من السلف فنعاهم لأن كان بشرط في أصل السلف امتنع  
وان لم يشترط في أصل السلف فان كانت الزيادة في الصدقة فلا شهو رافع وان كانت في الصدقة جاز  
لهذا الحديث وهو مخصص بالحديث المتقدم (ع) قلت • ان كان النفع لدافع السلف أو لهما والدافع  
الاكثر امتنع • ابن عبد السلام ويرد على هذا الأصل ما ذكره في البراءة المشتركة أو العين تبار  
ويتمتع أحدهما من الإصلاح وأصلح الآخر فله حق بالماء حتى يدفع إليه الآخر ما به مما ينبت به ولا  
يعد الجواب عنهما نأمل • واحتج فيه أن السلف يلد على أن يأخذ بغيره وفعل ذلك خوف الطريق  
فالشهو رافع وهي مسئلة لسعاج المذكورة في المدونة والسفاح رأنا يعطيا قابض السلف  
للدافع ليقبض ما يأسن ويكبله بذلك البلد الآخر • واحتج في حق البائس الجدي عدم المسبة على  
القوانين (قوله في الآخر فأغظ له) (ع) يعني شدة في الطلب ليس أنه تكلم بكلام مؤذ فان ذلك  
كفر ويجعل أبا الرجل كان يهوديا (ط) قيل ان الكلام الذي أغظ فيه هو أنه قال يا بني  
عبد المطلب أنكم مطل وكذب اليهودي فأنتم يكن في أجنادكم صلى الله عليه وسلم ولا في أعمامكم من  
هو كذلك بل هم أهل الكرم والوفاء وبعد أن يكون هذا الغائل مسلما فمقابلته اني صلى الله عليه  
وسلم بذلك ادأية له وادأية كسر (قوله فهم به أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم) أن يأخذوه ليقام  
عليه الحق وقوله صلى الله عليه وسلم دعوه من حسن خلقه وكرمه وقوة صبره على الجماع مع قدرته  
على الانتقام منهم (قوله ان صاحب الحق مقالا) (د) فيه حوازل التشديد في الطلب بالكلام المعتاد  
(ط) هذا فيه من مطول ويسمى المعاملة وأما من أصعب من نفسه فيقبل ما عنده واعتذر عما ليس عنده  
فيقبل عذره ولا يتجاوز الاستعانة عليه (قوله استر والله صا) (ط) هذه قضية أخرى غير قضية أبي رافع  
لان تلك إنما أعطى من أجل الصدقة (ع) قلت • قد تقدم من جواب الشافعية في قضية أبي رافع  
للزوي أنه صلى الله عليه وسلم استرى ذلك من مال نفسه (قوله خياركم محاسنكم قضاء) (ع) أي  
دو والمحسن منهم بالصفة والمروءة أحاسنكم جمع أحسن وقد يكون محاسنكم جمع محسن مع الميم  
وراء في هذا الحديث من طريق محمد بن بشار عن الصادق أن الأجداد لا يسلوا الإجماع والصلوات  
اسقاط أحد الاستثناءين

### • حديث بيع العبد بعدين •

به عن تقديم الزكاة وهو فريد من سلفنا ثمانيتم 'أحجاجه' لولم يرد (قوله فأغظ له) (ط) أن لان  
الكلام الذي أغظ فيه هو أنه قال يا بني عبد المطلب أنكم مطل وكذب اليهودي فأنتم يكن في  
أجدادكم صلى الله عليه وسلم ولا في أعمامكم من هو كذلك بل هم أهل الكرم والوفاء وبعد أن يكون هذا  
الغائل مسلما فمقابلته اني صلى الله عليه وسلم بذلك ادأية له وادأية كسر (قوله ان صاحب الحق مقالا)  
(ح) فيه جور الشافعية في الطلب بالكلام المعتاد (ط) هذا فيه من مطول ويسمى المعاملة وأما من  
أصعب من نفسه فيقبل ما عنده واعتذر عما ليس عنده فيقبل عذره ولا يتجاوز الاستعانة عليه  
(قوله خياركم محاسنكم قضاء) أي دو والمحسن منهم بالصفة والمروءة أحاسنكم جمع أحسن وقد





بمخلاف السلم الذي يتكسب من حرام فإنه لا يعمل ولا يؤكل طعامه وإذا ماتت فصدقه (قوله) ورهنه  
برعا (ع) في الرهن في الحضر وهو قول السكاكنة خلافا لدارود وبجاءه (م) ومقتضى ذلك  
بإسناد الخطابي قوله تعالى وإن كنتم على سفر الآية فشرط السفر بدل أن الحضر بخلافه  
واضح أصحنا بالحديث (ط) لا يستطرق وهو يقتضى على المصنف الذي تمسكوا به (ع) ورهن  
الصرع عنه أليس من أهل الحرب لأن رهنه عند أهل الحرب كيومهم وفيه ما كان عليه صل  
الله عليه وسلم من القتل من الدنيا أدل كان عنه غيره رهنه أو باعه وفيه صحة الرهن في السلم هو  
مذهب مالك والكاية لأنه إذا جاز في السلف جاز في السلم لأن الجميع في دمه وكذلك الكفاية  
ذكره زفر وأحمد وبعض السلف ذكره مالك الكفاية برأس مال السلم وقال إن كان في أصل  
الدين نفسه السلم على تعصيل فيه في كتب الفقهاء وفيه أن العين بالعدول لا يقدح في التوكل

﴿ کتاب السلام ﴾

[illegible]

﴿ کتاب السلام ﴾

[illegible]

رسول الله صلى الله عليه وسلم من يهودى طاعما ورهده فمرأه من حديد  
« حدثنا إسحق بن إبراهيم الحنظلى أخبرنا الخزازى ثنا عبد الواحد بن زيد عن الأعمش قال ذكرنا لمرء فى السلم ، إبراهيم النخعى فقال ثنا الأمامون بن زيد عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اشتري من يهودى طاعما الى أجل ورهده فمرأه من حديد »  
حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا حفص بن غياث عن الأعمش عن إبراهيم قال حدثني الأسود عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سئل ما يذكر من حديثه مشابهي بن يحيى وعمر بن لافد ولللفظ لمحي قال عمرو ما قال يحيى أخيرا سمع بن عبيد عن ابن أبي عمير عن عبد الله بن كثر عن أن المهلب عن ابن عباس قال قرأتهم للنبي صلى الله عليه وسلم الآية وهم يسلموا أى التماراة والتستين ، قال من سلم فى عمر

ما في ذلك من حكمة في الله تعالى في جعله من جنس واحد  
 هو الجنس البشري وهو من جنس واحد من جنس البشري لأن الله تعالى جعله من جنس واحد  
 وأن يغير الله ما يشاء من خلقه ولا يقدر على شيء إلا بقوله ولا ينفذ  
 أمره على خلقه إلا بقوله ولا ينفذ أمره على خلقه إلا بقوله ولا ينفذ أمره على خلقه إلا بقوله  
 السكران المقصود وهو من جنس البشري وهو من جنس البشري وهو من جنس البشري وهو من جنس البشري  
 لأن في المدونة وسلكوا في ذلك كمن سلكوا في ذلك كمن سلكوا في ذلك كمن سلكوا في ذلك كمن سلكوا في ذلك  
 سلكوا في ذلك كمن سلكوا في ذلك كمن سلكوا في ذلك كمن سلكوا في ذلك كمن سلكوا في ذلك كمن سلكوا في ذلك  
 المدونة وأجاز ابن عباس السلم في الطعام وتلاها بالذين آمنوا الله تعالى بقوله لا ينفذ أمره على خلقه إلا بقوله  
 الذين كفروا ابن عبد السلام وهو مشكل على التواعد الأصول لأن الذين كفروا في حياتهم الثبوت  
 وليس بمشكك كاذب كرواها في سياق الشرط والشرط كالق (م) وقد تقدم الكلام على الزا  
 في بيع النقد ومن تسلك الآن على ربا النسيئة وهو يتنع في العين وفي الطعام اتفق الجنس  
 أو اختلف ويجوز في غيرهما إذا اختلفت الأجناس كعبد في توبين إلى أجل قلت إذا كان  
 اختلاف الجنس يصحح لم يقال في أول السلم الأول والأبل والبقر والتم والحيل والبغال أجناس  
 وكذا الجر مع غير البغال وأطلع البغال فقال ولا تسلم البغال في الجر إلا في الجر الاعرابية التي يسلم بها  
 الجار القارة العبيد وهو من جنس البغال والجر القارة جنسا واحدا ما في كتاب القسم فانه  
 منع فيه أن يجمع بين الجر والبغال في قسم القرعة فلو أنهم أجناس لم يمنع لأن الجنس واحد يجمع  
 أفراد في القسم وأجيب بأنه راعى الاحتياط في الكتباين منع السلم لم تقارب ما بينهما من المنافع  
 وهو الأحوط في السلم ومنع الجمع بينهما في القسم لأنهما في الأصل جنسان وهو الاحتياط أيضا  
 واختلفوا في جواز في الجنس الواحد كحبل في جليل فنه أبو حنيفة اتفقت الصفات أو اختلفت  
 أموله تعالى وأحل الله البيع وحرم الربا والزيادة وههنا زيادة وجوزها الشافعي اتفقت الصفات  
 أو اختلفت قال لأنه صلى الله عليه وسلم أمر بعض أصحابه أن يعطي بعيرا في بعيرين إلى أحبل وهذا  
 الحديث عنده مضمحل لم يعمم حرمة الربا ومذهب جماعة من الأصوليين أن عموم القرآن يخصه  
 خبر الواحد ومنع الكوفيون لم الحيوان بعضه في بعض عموم مذهبهم في غيره كذهب مالك فإيا في  
 من التفصيل واحتموا بأنه نهى عن بيع الحيوان بالحيوان هو ما روي مالك وسلك مسلك حجة  
 الذريعة وأصل مذهب القول بجماعتها فقال أن اختلفت منافع الحيوان جاز سلم بعضه في بعض وأن  
 اتفقت لم يجوز وجه تفرقه هذه أن اختلاف المنافع يميز الجنس الواحد جنسين ويتفرع معه أن  
 المقصد بالمباينة حصول النفع والضرر لا الزيادة في السلف وأيضا فإن مع اختلاف الجنس ليس  
 المقصود إلا المنافع لهما التي تملك وأما الذوات فلا يملكها إلا خلفها وإذا كانت المنافع هي المقصودة  
 وهي التي تتعلق بها الملك وجب أن يكون اختلافها بمنزلة اختلاف الجنس وأما إذا اتفقت منافع  
 الجنس فانه إذا كان المقصود من دابة الحل ومن دابة أخرى من جنسها الجري صار ذلك بمنزلة دابة  
 وثوب وأما إذا اتفقت منافع الجنس فانه لا يجوز لأنه أن قدم الأقل فهو سلف بزادة وإن قدم الأكثر

العرف والصواب ما قلنا لأن السلم هو المعروف والعرف لا يحترز به قلت وفيه نظر لأن  
 الشيخ ابن عرفة إنما أراد أن عدم فهمه سلفا في العرف يوجب زيادة ذلك القيد الذي يخرج عن  
 بالسلم المعروف يخرج وهو ظاهر (ب) ويقول بغير عن يخرج ساعات الآجال ويقول ولا منافع

فهو ضمان بجعل لانه اعطاء احد الثوبين على ان يكون الآخر في حصة الى اجل وسلبه ليعتبر الضمان  
وفلك لا يجوز ولو تحقق السلف دون منفعة لا عتقة ولا مقدره جاز وهذا اضطرب المذهب لهذا اتفق  
جنه واتفتق فيه المصنف دون زيادة كسليم ثوب في مثله فاحذر لان تقدير منفعتهم عليها بعيد ومنع  
لثلايقصدا لاتعاقب ضمان الغائب ووضاغن منفعة بما قضى هو حوا بنما الحجة به الناهي ان ذلك  
الحديث محمول على ما احتلت معاته ومنافسه لان العلائق هي الغنائم من الابل وهي أكثر  
ما تؤخذ في الزكاة فلهذا كوراء هو وبها هو أسن منها وأقوى على العمل وأما عن حديث  
الكوفيين فانه حديث متكلم فيه ورد به بعضهم ونحن نجعله على ما تعاقب فيه لسبب والاغراض  
وتخصيص عموم به حديث عبدالله بن عمر وبن العاصي أن جعل منع الحيوان على الضعوفين  
ويجمع بين الأحاديث ويبقى كل في محله فخص به في باب به وسجل السنن ولا يطرح منها شيئا  
الاماني نسخة أو صنف أم لا (ط) حديث الكوفيين حرره الزائر والترمذي وقال فيه الترمذي  
حسن صحيح (ع) وإذا كان المذهب ان اختلاف ما في الجنس الواحد يصحح لم يفته في بعض  
الآباء تختلف بالجارية والحزلة والحيل بالسبق والفراخ والعبيد بالتجارة والصاغة والصناعة  
والجواري بالطبخ والفراخ على الصبح من القرنين والياب بالرفعة والصدقة والسيرف بالقطع  
والجوهر بالجوده بمعدل الأجر وفي حقه وكثرة لم يدر في أخرى قلت قال في أول السلم  
والابل تختلف وجهين بالسفر والكبر والجارية والحزلة والقرن تختلف بوجهين بالسفر  
والكبر وبالجل والحزن والحيل تختلف بالصغر والكبر السابق (١)

(١) ها باض اتفتق  
جميع النسخ التي بأيدينا  
عليه ولا أدري ما وجهه

ولا تختلف العم الأبرار والمجن حاصفة بسم الكبر في الصغر والعكس مالم يؤد الى مراب بال يطول  
الزمان فيلد الكبير ويكبر له عبر وانقصوا على أن غير أدى من الحيوان لا يختلف بالد كورة  
والأثوة وأشهر العولين في الأدنى انه لا يختلف بهما (ع) والمبيد تختلف بأشاره والصاغة  
والصاغة والحزاري بالطبخ والصاغة والمراحة على الصبح من القولين بال ناب في اما اخذ في  
العبيد لأشاره مال في المذوبة ويسم له عدد والأشاره والعاد في عشرين تجارة فيها قال يحيى  
ابن عيسى أو صاحب أول باب وصده مسواوه لم يرد الصاغة انه ما ع لم يرد الخاص بأحد أراء النوع  
لا العامة كالارل ومطلق الطبخ فاهما وان لم يكونا حاصلتين هما يخصص لان عن قرب ولا يختلف  
الاغراض بخص وهما وعدم حصولهما الامناع من العزل والطاع الهابة لان ما ع من ذلك نهاية  
مستزاة الصانع الخاصة قلنا من يحصل له ذلك ففقد الهابة في ذلك فافله عن احسن وهو ما يعي  
بالمراحة في الحزاري واحتلف هل تختلف الحزاري بالجل ومده ابن القاسم بالاحتلاف به  
واختاره ابن الماوراءه أصح انها تختلف به واختاره غير واحد من السيرخ بعلوم كمرحة لان  
الاغراض في ذلك قسمين يغفل قول من الماسم انها لا تختلف وان كان ما رويهم من ل  
قول أصح انها لا تختلف ان كان لها معنى هذين القولين داحمت فعمل الاقوال لانه لا يثبت له  
لا تختلف ان كان لها معنى قول أصح فلا يخل بالجل به لان رر جملته غير اناس من جهة  
في عن آخره ابن عبد السلام بل هو ط وهو باور عبد الناس لا يثبت له به وانما يختلفون  
لكبر المصنفون وهو غير متاثر بموصاف المرض اليه حاد على طرده بالخل المتكدر  
في الرد وسلكوا في مثله كمرصن ثوبان مثله لانه مع المدي اعلمية حارفعها سها  
لخر حسب هذه الصورة (قلت) وفيه نظر لاحتمال معبر رر فية السلم في هذه الصورة على







ويشهد على ذلك القديروا المثال وأما أن يسلم على ما يجرى فلا يجوز والمراد بالساحة والفرع القيس  
في الثياب ونحوها فلا يسلم في الأرض والمراد بالفرع ما نصب معيار القيس كمنع الخراج العود اليوم لانه  
الذي ينسب وليس المراد ذراع الاسنان لانه يختلف ولا ينضب ولذلك قال في السلم الثاني من المدونة  
ومن أسلم في ثياب موصوفة بذر أعرج رجل بمئنه الى أجل جاز اذا أراء الفرع وليأخذنا قياس ذراعه  
عندما كما جاز ثمراء ويته وحفه اذا أراء الحفنة لانهما يختلف وللشيوخ على هذه المسألة كلام تركته  
خشية الاطالة والكلام على المدونة التي به وبذ كر في الثياب اذا أسلم فيها النوع من قطن أو كتان  
والرقة والمانا والطول والعرض والعلط والرقه والذى يبرعه أهل العرف بأن يقولوا من سلك  
مائة نيلة أو خمسين نيلة من حيث الجلة فلا بد في كل مسلم فيمن ذكر الاوصاف التي تختلف فيها القيم  
حتلا لا يتباين بمثله في السلم ولود كر في الجميع المودة والرداءة بل يقول رديء أو جيد جاز ثم  
ان كان ثم عرف في الجودة أو الرداءة جل الله على من لم يكن ثم غالب فقال ابن الحاجب يحمل  
على الوسط \* ابن عبد السلام ولا يبعد أن يفسد السلم لان تقييد المطلق بالوسط لا دليل عليه وقيا  
على ما اذا أسلم في الخنطة بلبدها للمراء والمجولة ولا غالب من أحد مما هانه يفسد السلم لان يقال  
انه لا وسط في مسئلة الخنطة هذه فلذلك حكى بفساد السلم وما شرط أن يكون رأس ما أسلم بهجلا  
ولأن تأخيرته يؤدي الى الدين بالدين وضح انتهى عن بيع السكاني ما كافي فالأصل التجهين وانما  
اختلف هل يرحص في تأخيرته \* والمشهور انه يجوز شرط تأخير رأس المال في السلم اليوم  
واليومين وفي كتاب بيع الخيار يجوز شرط تأخير ثلاثة أيام \* وكفى ابن مهيون وغيره من  
الغداديين أن ذلك فاسدها أن السكت وغيره وهذا الخلاف إنما هو على القول بأن قل أجل السلم  
خمس عشرة يوما أو ما على أن أقله يومان أو ثلاثة فلا يجوز لانه الدين بالدين وأما تأخيرا أكثر من يومين  
أو ثلاثة على القول بالثلاثة فإن كان بشرط فسد \* واحتلف ان كان بغير شرط فقال ابن القاسم مره  
يفسد ثم رجع وقال لا يفسد به قال أشهب ولا بن وهب ان تعمدا أحد هاتين تأخيرته فسد وان لم يعمد

من ذلك \* ابن عبد السلام وهو من العدة \* وفسر ابن القاسم ما يختلف فيه الاسواق بمسعة عشر يوما  
\* عبد الوهاب احتلف الأحوال إنما هو بحسب عرف البلد في اختلاف الأسواق \* وأحد التوسمي  
من القول بيوم ومن أقول بيومين جواز السلم الحال لان الغالب عدم اختلاف الأسواق في ذلك كما  
لا يختلف في الحال وردمان القائل باليوم واليومين رأى أن لأسواق تختلف في ذلك (ع) وهذا اذا  
كل القبض في موضع العدة (ب) يعني أن الخلاف المذكور في حد أقل الاجل إنما هو اذا شرط  
القص في موضع لعدة وأما ان عقد في بلد وشرط القبض في غيره فإنه ان كان بينهما من المسافة  
ما يختلف فيه الأسواق قال في المدونة كالثلاثة الأيام جاز قال في كتاب ابن الموازي يكفي ذلك عن  
صرح الأحول وقاله ابن أبي زبيل لا بد من ذكر الأجل أو شرط الخروج عاجلا \* ابن بونس  
وهو أحسن \* الغنمي وان لم يذكر لادن فليس يصح ويصير على الخروج أو يوكل ربيع السلم فاسد  
وهو حسن وأما ان كان بين الدين اليوم ويحوى فقال بعض الموثقين ذلك بمنزلة البلد الواحد فلا  
يجوز إلا لأحد يختلف فيه الاسواق وذكره ابن قتيبة راجحه المذهب (ع) وليس من شرط السلم أن  
يكور المسلم اليه \* كحلافه بعض السلب ولأن يكون مما لا يقع من أيدي الناس خلافا لما شرط  
ذلك لا أن يكون موجودا من حين العدة الى أجل خلافا لابي حنيفة لأن يذ كر موضع القبض  
لا أن يذ كر موضع العقد موضع العدة والشرط ذلك لا كرميو \* وبالله حل وموتة (ب) أماله

تأخير علم قصد وعلى قول ابن وهب هذا قال ابن حبيب ان كان المتعدي السلم خيرا لمسلم اليه في ان  
 بأخذ يدفع السلم او يبيع من نفسه وان كان المسلم اليه هو المستع لزمه عند الاجل ان يقبض  
 ويدفع السلم فيه الا تخفى وان تأخر الشيء اليسير بشرط فسد الجميع عند ابن القاسم لان الاتباع  
 عنده تراه في انفسها وعلى قول مالك في الموازنة يجوز تأخير الثلاث في الكراء المضمون يجوز  
 تأخير ذلك في السلم \* والقياس بعد تسليم ان الاتباع راي في انفسها ان لا يبطل الا قدر ما تأخر وان  
 تأخر الكثير المصنف فافوقه فسد الجميع \* وفي كتاب السلم ان لسان واحد رأس المال فسادا بعد  
 شهرين فله البدل ولا ينقض السلم الا ان يمد له على ذلك فيصح وليس كذا خبرنا عن شهر اذ السلم  
 اليه الرضا بما قضى وان قال حين ردها اليه سأبدلها لك بعد شهر فسدو بمدومين جاز كالداهية  
 (ع) وليس من شرط السلم ان يكون المسلم اليه يملكه خلافا لبيع السلم ولا ان  
 يكون محالا ينقطع من ادى الناس خلافا لشارطي ذلك ولا ان يكون موحدا من حين العقد  
 ان الاجل خلافا لابي حنيفة ولا ان يمد كرموضع القبض لانه ان لم يشترط فوضع العقد موضع  
 القبض واشترط ذلك الكوفيون فبالله حل ومونة (قلت) اما به ليس من شرطه وضع القضاء  
 هي طريقا لا كثر \* قال عبد الوهاب الا فصل ذكره \* وقال المتطبي ذكره مستحسن وفي  
 الموازنة لا يصح عدم الذكروا طلاق العقد يقتضي كونه له العقد \* والطريق الثاني قال ابن  
 حارث ان لم يمد كرموضع القبض فسد السلم تعاقا (ع) وليس من شرطه ان يكون رأس المال  
 غير حرا في بل يبيع ان يكون جرا فاما يبيع الجزاء فيه خلافا لابي حنيفة فيه انه ان يكون  
 رأس المال حرا في كل شيء ولا ان يكون المسلم فيه حيا خلافا لابي حنيفة في اشتراط ذلك لان  
 الحيوان عنده لا يفسد بالعدو ولا ان لا يكون السلم به حره ولا من الاحجار كالياقوت \* هذه  
 للشافعي في سمعه السلم في ذلك لا يراه الجوهري ولا يحار بما يسطر له صفة (قلت) ان اجازي  
 الموازنة ان يكون رأس المال جزاء من غير المسكوك واملن المسكوك فلا يله يبيع فيه ما خراف  
 \* ابن بشرطه اقول عبد الوهاب يبيع رأس المال حرا وطول المذهب على خلافه وأما له لم في  
 اللؤلؤ والاحجار فاجاز في كتاب السلم وقال في كتاب الاكابر ان كانت له في اللؤلؤ موصوف  
 لم تحرقه اوب الاحتاط بمعته \* عياض في التديب اوردتهم في مائة متاعى المكتبة الى  
 السلم وليس بشئ لان السلم بقدر على حصره منه مد كرحه وسدد لحاب ووز كل حصة  
 وصعبا وفي الكتانة وقع مهادلة تقارب صعاء تصدرا من الوسيط فيه (قوله في - - - - -  
 جميعا عن ابن عينة) باللام (م) كذا لان ما هو عند المخلو في عينة اللون واهو اب لاورد  
 من الباب ما به ذلك (ع) دعه كراول الباب ما به ان ابن عينة عن ابن عينة عن ابن عينة عن ابن عينة  
 ثم ذكر حديث ابن عينة قال لا عن ابن عينة عن ابن عينة عن ابن عينة عن ابن عينة عن ابن عينة  
 ابن من شرطه ذكر موضع القضاء هي طريقه الا كثر \* قال عبد الوهاب لا يفسد ذكره  
 المتطبي ذكره مستحسن ان الموازنة لا يصح عدم ذكره وطلاق العقد يقتضي كونه له العقد  
 \* والطريق الثاني قال ابن حارث ان لم يمد كرموضع القبض فسد السلم تعاقا (ع) وليس من شرطه  
 ان يكون رأس المال غير حرا في بل يبيع ان يكون جرا فاما يبيع الجزاء فيه خلافا لابي حنيفة فيه انه ان يكون  
 من غير المسكوك واملن المسكوك فلا يله يبيع فيه ما خراف \* ابن بشرطه اقول عبد الوهاب يبيع رأس المال حرا وطول المذهب على خلافه

السلم جميعا عن ابن عينة  
 عن ابن عينة عن ابن عينة  
 الاسناد يمثل حديث عبد  
 الوارث ولم يد كراول اجل  
 معلوم \* حدثنا أبو كريب  
 واس ابن عرفة قالنا وكيع  
 ح وشا محمد بن بشارة  
 عبد الرحمن بن مهدي  
 كلاهما عن سمعان عن ابن  
 أبي نجيع اسنادهم مشمل



ثم ذكر حديث سليمان عن الثوري عن ابن أبي شبيب وقال يجل حديث ابن حنبل فقد كرفيه الى  
أجل معلوم وهو بين

### ﴿ حديث الحكرة ﴾

(قوله من احتكر) (ع) الاحتكار الادخار والمنوع . انه انما هو ما اشترى من السوق على تفصيل  
فيه باى وامان جلب شيئا من بضاعته ادخله الى ان ينزل للناس حاجة ولا يوجد عند غيره فيؤمر ببيع  
لرفع الضر عن الناس (ط) وكذلك له ادخار ما تحصل من كسبه ما داباه للناس لحاجتهم فاما بيبعه  
بسر الوقت (قلت) قال ابن العربي واذا كان السمر فاراد احدان بزبدان كان حاله ان  
يباع كيف شاء وان كان يلبى قبل له ببيع سعر الناس ارفع رج من السوق وكان الخليفة يفسد اذا  
غلا السعر امر بفتح مخازنه وان يباع بأقل مما يبيع الناس حتى يرجع للناس الى ما رسم من الخزن ثم  
ياصر ايضا ان يباع بأقل من ذلك حتى يرجع لسعر اولى القدر الذى يطلع بالناس ويقلب  
الحالين والمحتكرين بهذا العمل كان ذلك من حسن نظره (ع) والتعصبل المشار اليه هو ان  
اشترى من السوق القلوب فخار (ط) لانه صلى الله عليه وسلم ادخر قوب عمه السنة وهو يخص  
لعموم النبي عن الاحتكار (قلت) ما الله اعلم ما لم يصق بشراة اقوته على الناس فيشررك  
فيما اشتراه بحسب الحال (ع) وان اشترى من لسوق للضرى ان ضر بالناس وكان عليه ان يراه اسعار  
الناس مع (م) وعلة المع لرفع الضر عن الناس كما يحرم من عنده طعام رقة احتاج الناس  
اليه على بيعه منه (ط) وانما يباع اذا اشتراه من السوق ليدنو رجاء الزيادة اما ان اشتراه  
ليبعه في الحين فيسرك (ع) وان لم يضر بالناس في ذلك فهو الجواز في أى شئ كان  
وهو مذهب الشافعي وأبي حنيفة ومع ذلك ان حبيب في الطعام والجوب كلها والمالوفة

### ﴿ باب الحكرة ﴾

(قوله من احتكر) (ع) احتكار ادخار والمنوع . انما هو ما اشترى من السوق  
على تفصيل فيه باى وامان جلب شيئا من بضاعته ادخله الى ان ينزل للناس حاجة ولا يوجد عند غيره  
فيؤمر ببيع لرفع الضر عن الناس (ط) وكذلك له ادخار ما تحصل من كسبه ما داباه للناس لحاجتهم فاما بيبعه  
بسر الوقت (ب) قال ابن العربي واذا كان السمر فاراد احدان بزبدان كان حاله ان  
يباع كيف شاء وان كان يلبى قبل له ببيع سعر الناس ارفع رج من السوق وكان  
الخليفة يفسد اذا غلا السعر امر بفتح مخازنه وان يباع بأقل مما يبيع الناس حتى يرجع الى ما رسم  
من الخزن ثم يباع ايضا ان يباع بأقل من ذلك حتى يرجع لسعر اولى القدر الذى يطلع بالناس ويقلب  
الحالين والمحتكرين بهذا العمل كان ذلك من حسن نظره (ع) والتعصبل المشار اليه هو ان  
اشترى من السوق القلوب فخار (ط) لانه صلى الله عليه وسلم ادخر قوب عمه السنة وهو يخص  
لعموم النبي عن الاحتكار (قلت) ما الله اعلم ما لم يصق بشراة اقوته على الناس فيشررك  
فيما اشتراه بحسب الحال (ع) وان اشترى من لسوق للضرى ان ضر بالناس وكان عليه ان يراه اسعار  
الناس مع (ط) وانما يباع اذا اشتراه من السوق ليدنو رجاء الزيادة اما ان اشتراه  
ليبعه في الحين فيسرك (ع) وان لم يضر بالناس في ذلك فهو الجواز في أى شئ كان  
وهو مذهب الشافعي وأبي حنيفة ومع ذلك ان حبيب في الطعام والجوب كلها والمالوفة

حديث ابن عيينة قد كرفيه الى  
أجل معلوم حديثنا  
عبد الله بن مسعود بن  
قنبر ثنا سليمان بن  
بلال عن يحيى وهو ابن  
سعيد قال كان سعيد بن  
السبيط يحدث ان معمر  
قال قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم من احتكر



(قوله المنفعة للسلطة محجة للرجح) (ط) همام بائع الميم وسكون ما يليها وقع ما بعده وهما في الأصل مصدران بمعنى التعاق والمحاق والتف والغلب (ع) اختلف في قوله تعالى يحق الله الربا ويرى الصدقات خفيفة هو المحاق في الآخرة ايمان ترجع كفته على كفة الحسنات وامان يسلب من أجله وامان لا يؤجر على ما صدق منه فكذلك ايمان ما أخذ بالخلف الماحرة وزين به سلمته حتى غر به أخاه المسلم وويل هذا المحاق في الدنيا والآخرة في الدنيا ان ترفع منه البركة أو تسلط عليه الجوامع حتى يلف (قوله اياكم وكثرة الخلف) (ع) قلت (ع) هو الزجر والتذير كما في قوله اياكم والاسد اى باعد فضلنا واحذر الاسد والخلف ان كانت كاذبة حرمت وان قلت وان لم تكن كاذبة بل مادية لزيين السلعة بما فيها التي عن الكثرة لان الكثرة مظنة الوقوع في الكذب كالراغب وحول الحى يوشك أن يقع فيه (ط) مع ما قبله من ذكر الله تعالى لاعلى جهة التعظيم بل التعظيم السلعة بالخلف لتعظيم السلعة لا لتعظيم الله عز وجل

### ﴿كتاب الشفعة﴾

(ع) قلت (ع) قال غير واحد هي سكون الماء (ع) ومعها (ع) ابن المحاسب بانها أخذ الشر بلك حصة - براءه - فأخذ جنس والشر بلك حصل خرج به غير الشر بلك وبصفة أخذ الشر بلك شيئا غير الحصة وبغير الاسد بالشراء الاختياري وشراء الاسد مما قيل عليه أنه غير مانع لأنه دخل فيه اذا هو أحد الشر بلكين الى بيع ما لا يقسم كالشوب فانه يرضى للبيع فاد وقع على من شاء منهما فانه أخذه بذلك الثمن \* وأجيب بأنه لم يأخذ في هذه الصورة حصة شر بلك فقط وانما أخذ الجميع غيرانه سقط من حصة ودفع حصة شر بلك \* وأجيب ايضا بان قوله جبر بائع خرج هذه الصورة لأن قدره

(ع) (قوله منفعة للسلطة محجة للرجح) همام بائع الميم وسكون ما يليها وقع ما بعده (ط) وهما في الأصل مصدران بمعنى التعاق والمحاق والتف والغلب (ع) واختلف في قوله تعالى يحق الله الربا ويرى الصدقات خفيفة هو المحاق في الآخرة ايمان ترجع كفته على كفة الحسنات وامان يسلب من أجله وامان لا يؤجر على ما صدق به فكذلك ايمان ما أخذ بالخلف الماحرة وزين به سلمته حتى غر به أخاه المسلم وقيل هذا المحاق في الدنيا والآخرة في الدنيا ان ترفع منه البركة أو تسلط عليه الجوامع حتى يلف (قوله اياكم وكثرة الخلف) هو الزجر والتذير كما في قوله اياكم والاسد اى باعد فضلنا واحذر الاسد والخلف ان كانت كاذبة حرمت وان قلت وان لم تكن كاذبة بل مادية لزيين السلعة بما فيها التي عن الكثرة لان الكثرة مظنة الوقوع في الكذب كالراغب وحول الحى يوشك أن يقع فيه (ط) مع ما قبله من ذكر الله تعالى لاعلى جهة التعظيم بل التعظيم السلعة بالخلف لتعظيم الله تعالى

### ﴿كتاب الشفعة﴾

(ع) (ب) قال غير واحد هي سكون الماء (ع) ومعها (ع) ابن المحاسب بانها أخذ الشر بلك حصة - براءه - فأخذ جنس والشر بلك حصل خرج به غير الشر بلك و بصفة أخذ الشر بلك شيئا غير الحصة وبغير الاسد بالشراء الاختياري وشراء الاسد مما قيل عليه أنه غير مانع لأنه دخل فيه اذا هو أحد الشر بلكين الى بيع ما لا يقسم كالشوب فانه يرضى للبيع فاد وقع على من شاء منهما فانه أخذه بذلك الثمن \* وأجيب بأنه لم يأخذ في هذه الصورة حصة شر بلك فقط وانما أخذ الجميع غيرانه سقط من حصة ودفع حصة شر بلك \* وأجيب ايضا بان قوله جبر بائع خرج هذه الصورة لأن قدره كل

يقول الخلف منفعة للسلطة  
محجة للرجح - حدثنا أبو  
بكر بن أبي شيبة وأبو  
كريب وانسحق بن ابراهيم  
واللفظ لابن أبي شيبة قال  
اسحق أخبرنا وقال الآخرون  
ثنا أو أسامة عن الوليد  
ابن كعب عن معبد بن  
كعب بن مالك عن أبي  
قحادة الانصاري أن سمع  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم يقول اياكم وكثرة  
الخلف في البيع فانه ينفق  
ثم يحق (ع) حدثنا أحمد  
ابن يونس ثنا زهير وثنا  
أبو الزبير عن جابر وثنا  
يعقوب بن يعقوب أخبرنا أبو  
حيثمة عن أبي الزبير عن  
جابر بن عبد الله قال قال  
رسول الله صلى الله عليه

كل واحد منهما على الزيادة على ما وقف عليه من ثمن فتح من أخذ جبراً واعتزله الشئ بانه  
أما هو حده لا حنب الشئ لالشئ والشئ غير الأخذ هو رسمها بام الشئ فاشترى برك أخذ  
مبيع شريكه بقرن واختلف في اشتقاقها عرفاً (ع) فقبل من الشئ الذي هو ضد الزيادة  
ضم نصيب شريكه الى نصيبه فصار شفاعه أن كان وزاد قبل من الشئ التي هي الزيادة لانه زاد  
فصيب شريكه الى نصيبه وهذا قريب من الاول قال تعالى من يشفع شفاعه حسنة فقبل المعنى من  
يزدحم لاصالحها الى عمله وقبل من الشفاعه لانه شفع نصيبه الى نصيب شريكه وقبل بل لانهم كانوا  
في الجاهلية اذا باع شريك الرجل حصته أو أصله أي بالجار يستنفع الى شريكه ليؤليه ما شترى  
(قوله في ربيعة بعض) (ع) الربعة من الزاد وسكون الباء تأتيث الربع والربع الدار والمسكن  
وأصله المنزل الذي كانوا يربون فيه ويبيعون أن تكون الربعة واحدة الربع والربع جمع مثل  
نمرة وغير جمع على رباع فقلت في شبهة بقرة وغير بدل أنه اسم جنس لاجمع لان اسم الجنس ما يثنى  
وبين مفرداته تأتيث كقرفة وغير (قوله فليس له أن يبيع وفي الآخر لا يحمل له أن يبيع حتى  
يؤذن شريكه) (د) حل أمها بناء على عدم إعلانه على الكراهة وبصدق على المكروه أنه ليس بحلال  
ويكون الحلال بمعنى المباح والمستوى طرفاه والمكروه ليس بمستوى الطرفين بل هو  
راجع الترتيب (قوله ما روى أخوان كره ترك) (ع) اختلفوا في بيعه ما يبيع هادن له بالبيع  
وسلم أئمة ثم بدله فقال مالك والنسائي ذلك لأنه لم يملكها إلا بما يجب لها لا بما يحب بالبيع وهو لم  
يبيع به وقال الثوري والخميري وعبد الوهاب نعمين المحسنين ليس له ذلك لقوله صلى الله عليه  
وسلم وان كره تركه تركاً لا يبرح اليه ولا يحد فيه قولان وقال بعض شيوخنا قوله في الحديث  
لا يحمل له أن يبيع حتى يؤذن شريكه فان شاء أحداً أو شاء تركه فانه اتاه في وجوب الشئ هل  
يبيع فقلت في حرج النخعي لزوم تسليم قبل البيع من لزوم إطلاق والتحقق المقتضى في قوله  
ما تركت فلا نفى في طاق وفي قوله ما شترت عند فلان هو حر ومن جعل له وجبه الخبران  
ترجح عليهما فمطابق ذلك قبل أن يترجح أن ذلك لازم لما قال وهو في النسخة أبى لانه دخل  
في معنى الشراء وهو ابن رشد في الاشتباه في إطلاق حتى قلنا على لا يثبت المطلق ردوا  
واحد منهما على الزيادة فتح من أخذ على ما وقف عليه من ثمن فتح من أخذ جبراً واعتزله الشئ بانه  
أما هو حده لا حنب الشئ لالشئ والشئ غير الأخذ هو رسمها بام الشئ فاشترى برك أخذ  
مبيع شريكه بقرن واختلف في اشتقاقها عرفاً (ع) فقبل من الشئ الذي هو ضد الزيادة  
ضم نصيب شريكه الى نصيبه فصار شفاعه أن كان وزاد قبل من الشئ التي هي الزيادة لانه زاد  
فصيب شريكه الى نصيبه وهذا قريب من الاول قال تعالى من يشفع شفاعه حسنة فقبل المعنى من  
يزدحم لاصالحها الى عمله وقبل من الشفاعه لانه شفع نصيبه الى نصيب شريكه وقبل بل لانهم كانوا  
في الجاهلية اذا باع شريك الرجل حصته أو أصله أي بالجار يستنفع الى شريكه ليؤليه ما شترى  
(قوله في ربيعة بعض) (ع) الربعة من الزاد وسكون الباء تأتيث الربع والربع الدار والمسكن  
وأصله المنزل الذي كانوا يربون فيه ويبيعون أن تكون الربعة واحدة الربع والربع جمع مثل  
نمرة وغير جمع على رباع فقلت في شبهة بقرة وغير بدل أنه اسم جنس لاجمع لان اسم الجنس ما يثنى  
وبين مفرداته تأتيث كقرفة وغير (قوله فليس له أن يبيع وفي الآخر لا يحمل له أن يبيع حتى  
يؤذن شريكه) (د) حل أمها بناء على عدم إعلانه على الكراهة وبصدق على المكروه أنه ليس بحلال  
ويكون الحلال بمعنى المباح والمستوى طرفاه والمكروه ليس بمستوى الطرفين بل هو  
راجع الترتيب (قوله ما روى أخوان كره ترك) (ع) اختلفوا في بيعه ما يبيع هادن له بالبيع  
وسلم أئمة ثم بدله فقال مالك والنسائي ذلك لأنه لم يملكها إلا بما يجب لها لا بما يحب بالبيع وهو لم  
يبيع به وقال الثوري والخميري وعبد الوهاب نعمين المحسنين ليس له ذلك لقوله صلى الله عليه  
وسلم وان كره تركه تركاً لا يبرح اليه ولا يحد فيه قولان وقال بعض شيوخنا قوله في الحديث  
لا يحمل له أن يبيع حتى يؤذن شريكه فان شاء أحداً أو شاء تركه فانه اتاه في وجوب الشئ هل  
يبيع فقلت في حرج النخعي لزوم تسليم قبل البيع من لزوم إطلاق والتحقق المقتضى في قوله  
ما تركت فلا نفى في طاق وفي قوله ما شترت عند فلان هو حر ومن جعل له وجبه الخبران  
ترجح عليهما فمطابق ذلك قبل أن يترجح أن ذلك لازم لما قال وهو في النسخة أبى لانه دخل  
في معنى الشراء وهو ابن رشد في الاشتباه في إطلاق حتى قلنا على لا يثبت المطلق ردوا

وسلم من كان له شريك في  
بيعة أو يبيع فليس له أن  
يبيع حتى يؤذن شريكه  
فان رضى أحد من كره  
تركه حدثنا أبو بكر بن  
أبي شيبة وعبد بن عبد الله  
ابن عمر واسحاق بن ابراهيم  
والخلف لابن عمر قال اسحاق  
أخبرته وقال الآخران ثنا  
عبد الله بن ابراهيم ثنا  
ابن جريح عن أبي الزبير عن

وقم وان رضيت الزوجة برده فكلما لم يعد الشكاح فكلما اذا ائتمن نفسه قبله وكذلك الامر في العتق  
والشفعة حتى للشفيع يصح له الرجوع به برضا المشتري فلا يلزم الا بعد وجوبه ابن عبد السلام  
وهذا العرق عندي غير قوي وهو الذي يظهر ببادي الرأي صحة تخرج المعنى • وذكر الشيخ  
عن شعبة ابن الجبابرة كان يفرق بان القضية الشرطية انما يصدق تالها اذا استثنى مقتضاها أي  
لا يبيح الحاكم بها اذا ظن ان كان هذا الشيء انما فهو حيوان فاما يصدق كونه حيوانا اذا  
استثنت وقت لكنه انما • ولما قال المتقدم في الشرطية في الطلاق والعتق من فعل الحاكم  
القاتل ذلك أي تزيمه وشراؤه كان ذلك كنهه على استثناء المتقدم والمعتق في الشرطية في الشفعة  
في قوله ان اشترت هذا سقطت الشفعة ليس من فعل الملتزم بل هو من فعل المشتري لم يكن قاتل  
ذلك مستثنيا لمقتضاها بل يزمه حكم نيوت التالى لانه لم يستثن • قلت • وابن الجبابرة لم يكن حارفا  
بالمعنى وانما كان اماما في العقليات ولقد بنى العرق على هذه القاعدة العلية ولا يسم من نظريته  
زكك يمانه خيبة الاطالة والخروج مما نحن بصدده • ولما كان المذهب ان تسليم الشفعة يلزم  
بعد الشراء ولا يلزم قبله طاب للشفيع ما يأخذ على التزك بعد الشراء ولا يطيب له ما يأخذ قبل (قوله)  
في الآخر قضى بالشفعة (قلت) أي حكم (قلت) • وأجموعا على مشروعيتهما (قوله بالشفعة)  
(قلت) • تقدم ما ينطبق بالانثلة ضبطا وحدا واشتقاقا (قوله في كل شركة) • قلت • بدل انه  
لا شركة للبجار وهو مذهب الكافة وانتهى للبجار أو خيفة والكوفيون واضطروا في ترتيب  
البجار قال الكوفيون بعدم الشريك على البجار قال سفيان ثم البجار الذي حده الى حده وقال أبو  
حنيفة الشريك في المنز ثم الشريك في الطريق ثم البجار الذي حده الى حده ولا حد للبجار الذي  
يذويه طريق نافذ • وأخبرنا بحديث البجار أن بعضهم والعقب والسقب بالصاد والسين  
الفرج • بحديث الترمذي وأبي داود جابر البار أخق بدار البجار ونحن نقول لم يبين بما هو أخق  
هل الشفعة ونغيرها من وجوه الرقيق المعروف وأما ما يستعمل أن يربد بالبجار الشريك والمخالف  
يدل على ذلك قول الاشي بخلاف زوجته • أجازنا بيني فانك طالق • فعسى الزوجة جارة  
لاها عاظمة له فمخرج الترمذي حديث البجار أخق بشفعة ينتظر به ان كان غاليا واد كان  
طريقهما واحدا وهو من أظهر ما يستدلون به لانه يبين بماذا يكون أخق ونسبه على الاشتراك في  
الطريق ولكن حديث لم يثبت عند أصحابنا ورأيت بعض محدثين طعن فيه • وعنده أصحابنا في الرد  
عليه حديث الام هذا لانه حصر الشفعة فيما لم يضم وحديث الشفعة فيما لم يضم فاذا وقعت الحدود  
وصرف الطرق فلا شفعة ولو اقتصرت فيه على قوله فاذا وقعت الحدود لكان قوله ياتي الردعاهم لان  
البجار يسهو بين جابر الحدود ولكن لما أضاف الى ذلك قوله وصرفت الطرق تضمن انها لا تنفي لا  
بشرطين ضرب الحدود وصرفت الطرق فيقول أصحابنا المراد بصرف الطرق التي كانت قبل القسم  
وتعويل الخفية المراد بصرف الطرق لطريق لشيء مشترك فيها البجار فينتقي النظر الى التأويلين أظهر  
(قوله لم قسم) (ع) يدل على ان الشفعة لا تكون الا فيما ينقسم وعلى انها انما تكون فيما يبيع قبل  
القسم أما ان يفتد بالي الشفعة فيما لا ينقسم قولان سيدهما هل شرعت الشفعة لغرض والشركة وما لا

جابر قال قضى رسول الله  
صلى الله عليه وسلم بالشفعة  
في كل شركة لم تقسم به  
أو خالط لا يملكه أن يبيع  
حتى يؤذن شركه فان  
شاء أخذ وان شاء ترك  
فاذا باع لم يؤذنه فهو أخق  
به • وحديثي أبو الطاهر  
أخبرنا أن وهب عن ابن  
جبرج أن أبا الزبير أخبره  
أنه سمع جابر بن عبد الله  
يقول قال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم الشفعة في

وحسب التسليم قبل البيع من القول بلزم الطلاق والعتق المعلقين في قوله ان تزوجت فلا تنفي  
طالق وفي قوله ان اشترت عبد فلان فهو حر ومن جهل تزوجته الخيار ان تزوج عليها فأسقطت له  
ذلك قبل ان يزوج ان ذلك لازم لها يقال وهو في الشفعة آيين لانه أدخل المشتري في عهدة الشراء

بقسمه الشرع والشرع من غير رافع ومخالفة القسم لا يفسد القسم بل يفسد القسم في نفسه  
 قوله فإما من غير أن ذلك فياخذ من القسم ويحتمل أن يكون القسم في نفسه لا يفسد القسم  
 في نفسه بل لا يفسد القسم كالمصدق والحق والعدل والقول في الشفعة في ذلك شرعاً من القسم  
 في القول في شفعائه لا يشهد أن الشفعة لا يفسد القسم بل لا يفسد القسم في نفسه لا يفسد  
 فيه وفي بيعه في الشفعة وأما من بيع مع الأرض أو بيع وحده أو الأرض لم يزل يستمر كنهه  
 الشفعة اتفاقاً ولا يفسد أيضاً حجر الرخاء ويندفع المدونة أنه لا شفعة فيه سميت وحدها أو مع البيت  
 التي نصبت فيه لا يثبت من البناء ما عاين كغيره فيقال في بيع البيت في البيت الشفعة  
 بمصالح الفئ وسواء في ذلك أبرأه الماء أو الدواب أو ما عاين في جميع ذلك الشفعة  
 وحجر حمارين رشدي في قول أن القسم في الحائط يباع رقيقته الشفعة فيه وفي الرقيق ورقة النسخ  
 هذا الصريح بأن الحائط عتاج إلى رقيقته فريقتان فهو كالجزم منه وأرض الرجل العكس قال  
 عياض في التنبيهات قبل معنى فيه الشفعة إنما هو في الحجر العليا وأما الحائط فداخلة في البناء فليس  
 هذا إلا قول ثلاثة وأما الثاني وهو أن الشفعة لا تكون إلا ببيع قبل القسم (ع) أجموعاً على ذلك  
 واختلها في ثبوتها في بيع بعد القسم فثبت أبو حنيفة حتى أنه أثبت الباع على ما تقدم ثم إذا اختصت  
 بما ينقسم قطار الحديث سواء اتقسم بالحدود ولا ينقل كالعقار وانقسم بعدد أو كيل أو وزن  
 وينقل كالررض فينص به على ثبوت الشفعة في المروض ولكن قوله في الحديث الآخر فإذا  
 وقعت الحدود يدل على تخصيصها بما ينقسم بالحدود لأن الحكم إذا علق بصفة يدل على أن تلك الصفة  
 هي على الحكم عند كثير من الأصوليين لا سيما ورقة الأجمال بقوله أربعة أو حائط (م) وخرج  
 الترمذي حديث قوله صلى الله عليه وسلم لشريك شفع في كل شيء وهو يقتضي بعمومه  
 ثبوتها في المروض وقد شذ بعض الناس فثبتها في المروض وهي إحدى الروايتين عن عطاء  
 وحكاها بعض الشافعية عن مالك قال شفعنا لأدري أين وقف مالك على هذا ولعل رأي قوله في  
 الحائط يباع فيعريقه في شفعة فيه وفي رقيقته فمن ذلك أن الشفعة في المروض وليس كالحائط  
 لأن الحيوان لما كان من مملوكة الحائط أعطى حكمه وأما ثبت مالك الشفعة في الثمرة لأنها في  
 الأصول فرأها بمنزلة الأصول واختلفت الرواية عنه وعن أصحابه في ذلك قلت قال ابن حارث  
 اتفقوا على سقوطها في المروض أبو عمر أثبت في ذلك بعض المكين وروى في ذلك حديثاً منقطعاً  
 وبعض الشافعية الذي ذكره هو الأسفرائني زاد ابن زرقون تأويلنا قال أولعله رأى قول مالك  
 في الشرع يكتفي بالانقسام كالشوب يدعو أحدهما إلى البيع فانه يعرض للبيع فإذا وقف على من

وفرق ابن رشد في الأسئلة بأن الطلاق حق لله تعالى لا يملك المطلق رده إن وقع وإن رضيت الزوجة  
 رده فلا يلزم بعد النكاح فكذلك قبله وكذا الأمر في العتق والشفعة حق للشفيع يصح له الرجوع  
 فيه برضا المشتري فلا يلزم إلا بدو وجوبه \* ابن عبد السلام وهذا الفرق عندى غير قوى والذي  
 يظهر لبادي الرأي منه تفريق للخمى وذكر الشيخ عن شيخه أن الجباب أنه كان يفرق بأن القنية  
 الشرطية إنما يصدق نالها إذا استثنى مقدمها لا يحكم الحاكم لها فإذا قلت إن كان هذا الشيء  
 إنساناً فهو حيوان فأنما يصدق كونه حيواناً إذا استثنيت وقالت لكنه إنسان ولما كان المقدم في  
 الشرطية في الطلاق والعتق من فعل الحاكم القائل ذلك بان تزويجه وشراؤه كان ذلك كنهه على  
 استثناء المقدم والمقدم في الشرطية في الشفعة في قوله إن اشتريت فقد أسقطت الشفعة ليس من

فأحدهما الحق به بما وثق عليه وأما الشفعة في الثمرة ففي المسدونة قال مالك في قوم شركاء في ثمرة والأصل لهم أو مساقاة أو محبس عليهم أن يباع أحدهم حصته من الثمرة فلا شركاء فيه الشفعة وما علمت أحدا قاله قبلي ولكن استقصيته والزورع لا يشبه الثمرة عند القاضي • واختلف في الشفعة في الثمار فقال مالك فيها الشفعة يبيع مع الأصل أو دونه كان الشفع شريكاً في الأصل أولاً وقيل لا شفعة فيها بحال • وقال أشهب إن يبيع مع الأصل ففيها الشفعة وإن يبيع وحده فلا شفعة • وأما الزورع فقال ابن رشد المشهور أنه لا شفعة فيه لأنه لا يباع حتى يبيع ويتخرج فيه قول بنبوت الشفعة وإن لم يبيع مالم يحدد نبوتها في الثمرة وهو ظاهر ما عا أشهب إياها في كل ما ثبتت الأرض والمنصوص في البقول أنه لا شفعة فيها ويتخرج وحوها فيها من وجوبها في الثمرة ما لم يحدد • الباقي وروى ابن القاسم الشفعة في الحثاني ولا شفعة في البقول يريد أن كل أصل يعني ثمرته مع بقائه ففيه الشفعة (ع) وعلى المعروف أن الشفعة تختص بالعقار • فروى ابن شعبان أنه لا شفعة في مشاع لا يسكن كدور الغلة والانتفاع دون السكنى لأجل ضرر المسكن • وقال به الشعبي (م) وإنما اختصت الشفعة بالبيع على المعروف لأنها تخرج لرفع الضرر وضرر الشريك في البيع أشد منه في السلع لأن الشريك في البيع يدعو إلى القسم أو البيع أو يسي الجوارير وهذا مفقود في السلع وقد اختلف أصحابنا في الشفعة في مسائل وسبب اختلافهم فيها هل تنسب العروض فلا شفعة أو تشبه العقار فتكون فيها الشفعة وهذا كالتحريم إذا بيعت دون الأصل فتقبل فيها الشفعة لأنها من جهة الحائط فهي كجزء منه وقيل لا شفعة فيها لانهاءز ولتنتقل فأشبهت العروض

﴿فصل في (ع) والمالك في الربع إذا انتقل بعوض ففيه الشفعة وإن انتقل بعرض بعوض بنسب اختيار كالميراث فكيف بعض أصحابنا الاتفاق على أنه لا شفعة فيه وانفراد الخطابي بحكاية عن مالك أن فيه الشفعة وهو قول شاذ لم يسمع إياه وإن انتقل بغير كالميراث والصدقة ففيه قولان مشهوران

فعل الماتر بل هو من فصل المشتري لم يكن قائل ذلك مستقيماً أقدمها فلم يلزمه حكم نبوت التاني لأنه لم يستثن (ب) والحجاب هذا لم يكن عارفاً بالصفة وإنما كان املاً في العقليات ولهذا انفي هذا الفرق على هذه لقاعدة العقلية ولا يعلم من فطره تركت بيباه خشية لاطالة الخروج عما نحن بعده ولما كان المذهب أن تسليم الشفعة يلزم بعد الشراء ولا يلزم قبله طاب للشفع ما يأخذ على الترك بعد الشراء ولا يأخذ قبله ﴿قلت﴾ ولا ينبغي ضعف الفرق الذي ذكر الحجاب بأن الشرطية إذا صدقت ملازمة لها فما صدق مقدمها لم يصدق نالها حكم فائز الشرطية عين المقدم أو ما يقوم مقام استثنائه كما ذكرنا أن لا يلزم الطلاق القائل لزوجته أن تدخلت الدار فانت طالق ثم دخلت فان وقوع المقدم لم يكن بنفس قائل الشرطية ولا فعله البازل عنده منزلة النص وهما فرع وكثرة تركها خشية التطويل فالخرها في الاكمال وفي كماله لا في

﴿باب قوله صلى الله عليه وسلم لا يمنع أحدكم جاره أن يعرض خشية في جداره﴾ ﴿ش﴾ (م) المشهور عندنا أن هذا النبي على الدب وليس على الأثرام وبين الأصوليين خلاف في هذا الأصل (ب) يعني الخلاف الذي بهم في صفة الدب هل هي للحرى أم للكرامة والمشهور عند الأصوليين أنها للحرى وإذا كانت للدب فلا دنوب وإذا كانت للحرى فلا دنوب لازم (ط) وحجة الدب حديث لا يحمل مال امرئ مسلم إلا عن طيب نفس منه وإذا لم يجبر المالك على إخراج ملكه بعوض فأحرى بغير عوض (ب) قال ابن العربي ويدل على أنه للدب أن يسئل هذا

فوجه الشفعة قوله صلى الله عليه وسلم الشفعة في الم ي قسم ولم يفرق وأيضا فالشفعة إنما عرضت لرفع الضرر والضرر لا يقتضي باختلاف طرق الملك ووجه سقوط قوله في آخر الحديث لا يجعل له أن يبيع حتى يأذن شره ولو كان غير البيع كالبيع لقال لا يجعل له أن يبيع ملكه (قلت) أما انتقال الملك بعوض فهو عكس بما ذكره اللغوي قال من أوصى أن يبيع حصته من دار لرجل بعينه والثالث يجعله لم يكن للورثة فيه شفعة لأن قصد الميت أن يملكه فالشفعة رد توصيته وكذا إذا أوصى أن يبيع حصته ويصرف ثمنها في المساكين لا شفعة للورثة فيه قال إذا كان الميت باع ما قال والقياس أن لم الشفعة لتأخر البيع عن الموت لم يقع البيع إلا بعد موت الشركة وذكر الباجي قول سحنون هذا وقال الأظهر عندي ثبوت الشفعة قال وبلغني عن محمد بن الهندي وهو الأصح أنه دخول الضرر على الورثة المتطلي فلو باع الورثة حظونهم قبل بيع الوصي الثلث فلا شفعة للثلاث والقولان في الهبة والصدقة ذكرهما الجلاب روايتين اللغوي ورواية إسحاق الشنفة أصوب الأهرى بل رواية ثبوتها لأنه نقل ملك لغيره اختيارا كالبيع ولا يشبه الميراث لأنه نقله من غير اختيار وعلى القول بالشفعة فالشفعة فيه بقية الحب

﴿ أحاديث قوله صلى الله عليه وسلم لا يمنع أحدكم جاره أن يفرز خشفة ﴾

(م) المشهور عندنا أن هذا النبي على الدب والحش على حسن الجوار وقيل على الالتزام دين الأصوليين خلاف في هذا الأصل تغتصم الإشارة إليه (ع) وبأنه على الالتزام قال الشافعي وأحد وبأنه على الدب قال السكوفيون (قلت) الخلاف الذي في الأصل الذي أشار إليه هو الخلاف السكك في صيغة لا تفعل في الشيء هل هي للتحريم أم لا للكره والمشهور عند الأصوليين أنه للتحريم وإذا كانت للنسب فالأذن بدب وإذا كانت للتحريم فالأذن لازم (ط) ووجه الدب حديث لا يجعل مال امرئ مسلم إلا عن طيب نفس منه وإذا لم يبيع المالك على أن يبيع ملكه بعوض فاحرى بغير عوض (قلت) قال ابن العربي ويدل على أنه على النسب أن مثل هذا التركيب جاء للدب في قوله إذا استأذنت أحدكم امرئنا إلى المسجد فلا يمنعها (قوله حشبة) (ع) رويناه في الأم وغيرها بوجهين حشبة بلفظ الأفراد وحشبه بلفظ الجمع قال ببالفي كل الناس بقوله بالجمع إلا الطحاوي وقال روح بن العرج سألت أبا عبد الوارث بن بكير وروى مكاهم بموله حشبة بالأفراد (ط) أما اعني الأئمة بضبط هذا الجاروف لأن الحشبة الواحدة بضط على الجار أن يجمع بها بخلاف الحشبة الكثيرة لما عليه في ذلك من الضرر (قلت) روح ابن العربي واحدة بالأفراد لأن لواحدة مرفق وهي التي يحتاج للسؤال عنها وأما الحشبة فكثرت توجب استحقاق الحائظ على الجار وبشده وضع الحشبة يريد فلا ينسب الشرع إلى ذلك (قلت) وكان الشيخ يقول ليس

التركيب جاء للدب في قوله إذا استأذنت أحدكم امرئنا إلى المسجد فلا يمنعها (قوله حشبة) يرى حشبة بالأفراد وحشبه بالجمع قال عبد الغني كل الناس بقوله بالجمع إلا الطحاوي وقال روح بن العرج سألت أبا عبد الوارث بن بكير وروى مكاهم بموله حشبة بالأفراد (ط) إنما اعتنت الأئمة بضبط هذا الجاروف لأن الحشبة الواحدة بضط على الجار أن يجمع بها بخلاف الحشبة الكثيرة لما عليه في ذلك من الضرر (ب) روح ابن العربي واحد بالأفراد لأن الواحدة مرفق وهي التي يحتاج للسؤال عنها وأما الحشبة فكثرت توجب استحقاق الحائظ على الجار وبشده وضع الحشبة يريد فلا ينسب الشرع إلى ذلك وكان الشيخ يقول ليس المراد بالقرز المنسوب إليه لبني الجار فوق

كل شرك في أرض أو ربع  
أو حائط لا يصلح أن يبيع  
حتى يعرض على شركه  
فياخذ أو يدع فإن أبي  
فمركه أحق به حتى يؤذنه  
• حديثنا يحيى بن يحيى قال  
مرأنا على مالك عن ابن  
شهاب عن الأعرس عن  
أبي هريرة أن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قال  
لا يمنع أحدكم جاره أن  
يفرز حشبه



المراد بالقرن التسدوب اليه لبني الجار فوق ذلك لان ذلك معلوم كونه مضرا بجدار الجار وانما  
 المعنى ان يفرز التسقيف فقط (قوله في جداره) (م) قال بعضهم يحفل الضعيف ان يعود على الجار  
 أي لا يمنع أن يفرز في جدار نفسه وهذا تكلف من التأويل حتى لا يكون جمعة على المشهور (قوله  
 مالي أراكم عبادي مضين) (ع) حجة التسدوب لان الصابة رضي الله عنهم لا مرض عن واجب  
 لكن لما هموا بالتدب تساهلوا بالباقي ويحفل أن يضره أبي هريرة التدب اذ لو كانت عنده  
 لو جوب لوجب الحرام على تركه والحكم به لانه كان مستطاعا للمدني في قلبه ما عايناه مستخلف  
 أو أمير قلده لم يترافعوا اليه وما عايناه لم يوجبهم قلده لم يعلم بذلك الاحتياط والحديث في الترمذي  
 انه لما حدثهم بذلك طأطأ رؤسهم وفي أبي داود ففسد رؤسهم فقال مالي أراكم عبادي مضين  
 أي عن هذه السنة وعن هذه المقالة التي طئتم (ط) قاله انكارا لما رأى من اعراهم واستعالمهم  
 ما مع موافقه وعدم اقبالهم على طأطأ رؤسهم والذي دلهم ان مذهبه الوحوب ومذهب  
 مخالفيه التدب (قوله) وسبب الخلاف ما تقدم في حبل النبي (ع) واختلف اذا احتاج الأذن  
 بجدار منعه له فيه هل ازالته أو حكم لزمه ان كان لغبر حاصلة لارادة الضرر رغم مختلف أليس  
 له ذلك لانه لا يرجع في الجوارح الا أن تكون باحثة عاربة لأد انقضى (قوله لارمين بهمين أكتافكم)  
 (ط) أي لأحدثكم تلك المقالة ولا تأني بأحد في ذلك (ع) وأكتافكم هو التاء لثلاثة من فوق  
 والمعنى أصرح بهالكم وأوجكم بالتوبيخ على ترك ما رغب فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ورواه بعض رواة الموطأ أكتافكم باللون ومعناه يسيركم أكتاف الجاني (قوله) قال النبي  
 يحفل الضعيف في بها انه عائد على الخشب ويكون كناية عن الزامهم الحجة لبالعة على ما ادعاه أي  
 لا أقول ان الخشب ترمى على الجدار بل بين أكتافكم لما حض صلى الله عليه وسلم من بر الجار  
 وحمل أثقاله

### حديث قوله من ظلم شبرا من الأرض

ذلك لان ذلك معلوم كونه مضرا بالجدار وانما المعنى أن يفرز التسقيف فقط (قوله في جداره) (م)  
 قال بعضهم يحفل الضعيف أن يعود على الجار أي لا يمنع أن يفرز في جدار نفسه وهذا تكلف من  
 التأويل حتى لا يكون جمعة على المشهور (قوله مالي أراكم عبادي مضين) أي عن هذه السنة  
 انحصار أو الموعظة أو الكلام (ع) وهو حجة التدب لار الصابة تعرض عن واجب (ب)  
 والحديث في الترمذي انه لما حدثهم بذلك طأطأ رؤسهم وفي أبي داود ففسد رؤسهم فقال مالي  
 أراكم عبادي مضين (ط) قاله انكارا لما رأى من اعراهم واستعالمهم ما مع موافقه وعدم اقبالهم عليه  
 بل طأطأ رؤسهم والذي دلهم ان مذهبه الوحوب ومذهب مخالفيه التدب (ب) وسبب الخلاف  
 ما تقدم في حبل النبي (قوله لارمين بهمين أكتافكم) (ط) أي لأحدثكم تلك المقالة ولا تأني  
 بأحد في ذلك (ع) أي أراكم عبادي مضين أي عن هذه السنة انحصار أو الموعظة أو الكلام (ع)  
 ما روي به من انهم تساهلوا بالباقي ويحفل أن يضره أبي هريرة التدب اذ لو كانت عنده  
 لو جوب لوجب الحرام على تركه والحكم به لانه كان مستطاعا للمدني في قلبه ما عايناه مستخلف  
 أو أمير قلده لم يترافعوا اليه وما عايناه لم يوجبهم قلده لم يعلم بذلك الاحتياط والحديث في الترمذي  
 انه لما حدثهم بذلك طأطأ رؤسهم وفي أبي داود ففسد رؤسهم فقال مالي أراكم عبادي مضين  
 أي عن هذه السنة وعن هذه المقالة التي طئتم (ط) قاله انكارا لما رأى من اعراهم واستعالمهم  
 ما مع موافقه وعدم اقبالهم على طأطأ رؤسهم والذي دلهم ان مذهبه الوحوب ومذهب  
 مخالفيه التدب (قوله) وسبب الخلاف ما تقدم في حبل النبي (ع) واختلف اذا احتاج الأذن  
 بجدار منعه له فيه هل ازالته أو حكم لزمه ان كان لغبر حاصلة لارادة الضرر رغم مختلف أليس  
 له ذلك لانه لا يرجع في الجوارح الا أن تكون باحثة عاربة لأد انقضى (قوله لارمين بهمين أكتافكم)  
 (ط) أي لأحدثكم تلك المقالة ولا تأني بأحد في ذلك (ع) وأكتافكم هو التاء لثلاثة من فوق  
 والمعنى أصرح بهالكم وأوجكم بالتوبيخ على ترك ما رغب فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ورواه بعض رواة الموطأ أكتافكم باللون ومعناه يسيركم أكتاف الجاني (قوله) قال النبي  
 يحفل الضعيف في بها انه عائد على الخشب ويكون كناية عن الزامهم الحجة لبالعة على ما ادعاه أي  
 لا أقول ان الخشب ترمى على الجدار بل بين أكتافكم لما حض صلى الله عليه وسلم من بر الجار  
 وحمل أثقاله

في جداره قال ثم  
 يقول أبو هريرة مالي  
 أراكم عبادي مضين والله  
 لأرمين بهمين أكتافكم  
 • حدثنا زهير بن حرب  
 ثنا سفيان بن عيينة  
 وحدثني أبو الطاهر وحمل  
 ابن يحيى قال أخبرنا ابن  
 وهب أخبرني يونس  
 وثنا عبد الله بن جابر  
 عبد الرزاق أخبرنا معمر  
 كلهم عن الزهري بهذا  
 الاسناد نحوه • حدثنا  
 يحيى بن أيوب وقتيبة بن  
 سعيد وعلي بن حجر قالوا  
 ثنا معمر بن وهبان  
 عن العلاء بن عبد الرحمن  
 عن عباس بن سهل بن  
 سعد الساعدي عن سعيد  
 ابن زيد بن عمرو بن نفيل

( قول من اقتطع شبرا من الارض ) ( ط ) أى أخذه بفيرحق أخذه مضيا أو سرقة أو خديعة والنشر خرج مخرج القليل فسواء كان للأخوذ شبرا أو أقل من شبر **قلت** : وسواء كانت الارض لما لا يسمين أو غير معين كيمت المال وأرض القزن وسواء كانت مملوكة أو مكتراة لغير راعه كما يتفق في أرض الزاعة أن يصيب بعض الحارثين على ما طار لغيره في اقتسامهم فلا يصل له ذلك وأما أنه يماقب بالقوبة المذكورة في الحديث لمعنى ( قول طوفه ) ( ع ) قبل هو من الطاقة والمعنى يكلف أن يطبق حل مثله من سبع أرضين كما قال تعالى ومن يقلل فإن بما غل يوم القيامة ويشهد له قوله في غير الام جاء بمثله يوم القياس الى سبع أرضين وفي أخرى كلف أن يحمل ترابها الى المحشر وقبل هو من الطوق والمعنى جعل مثله من سبع أرضين أطوا في عنقه وغير بعيداً بطول عنقه مثل ذلك كجاء في غلط جلد الكافر وعظم ضرره وكما قال تعالى سيطوقون ما جئوا به يوم القيامة ويشهد له حديث عائشة طوفه من سبع أرضين ويحذف أن يريد أنه يلزم أنهم ذلك كل يوم الطوق العنق وقبل المعنى خفف به وشل الطوق منها ويشهد له قوله في الآخر الى سبع أرضين وفي البخاري خفف به يوم القيامة الى سبع أرضين ( قول من سبع أرضين ) ( ع ) الأرضون سبع طباق وإنما الخلف هل فحق بعضها من بعض فقال الداودي الحديث بدل أنهم تفق لانها لو تفقت لم يطوق بما يتفقه به غيره وجاء في غلطه وفيها بين خبر ليس بصحيح **قلت** : وتقررا استدلال الداودي أن الرق اتصال الشيء بالشيء والعنق فصل بينهما عن بعض فادام تفق فمن ملك شبرا من أرض مكة أن يتفقه بما تحته من الأخرى لتلاصقهما وإذا تفقت وصار بين الأرضين خلاه فلا يمكن الاتتماع بما يقابله من الأرض التي تحتهما وإنما يتفقه به غيره من ما كن تلك الارض ان قدر ان بها سكا ( ع ) واستدل بعضهم الى ان من ملك ظاهر الارض ملك ما تحته بما يقابله فلا منع من تصرف فيه أو يفر وقد اختلف للماء في هذا الاصل فمن اشترى دارا فوجد فيها كزأ أو وجد في أرضه ما ناقيل له وقيل للمدين ووجه الدليل من الحديث انه غصب شبرا هو غصب سبع أرضين **قلت** : أما التمثيل من ملك لنا من غل ذلك الباطل في المدين

### • باب من ظلم شبرا من الأرض •

( قول من اقتطع شبرا من الارض ) ( ط ) أى أخذه بفيرحق : إذ غصب أو سرقة أو خديعة والنشر خرج مخرج القليل فسواء كان للأخوذ شبرا أو أقل من شبر ( قول طوفه ) ( ع ) قبل هو من الطاقة والمعنى يكلف أن يطبق حل مثله من سبع أرضين وفي أخرى كلف أن يحمل ترابها الى المحشر وقبل هو من الطوق والمعنى جعل مثله من سبع أرضين أطوا في عنقه وغير بعيداً بطول عنقه مثل ذلك كجاء في غلط جلد الكافر وعظم ضرره وكما قال تعالى سيطوقون ما جئوا به يوم القيامة ويشهد له قوله في الآخر الى سبع أرضين وفي البخاري خفف به يوم القيامة الى سبع أرضين ( قول من سبع أرضين ) ( ع ) الأرضون سبع طباق وإنما اختلف هل فحق بعضها من بعض فقال الداودي الحديث بدل على أنهم تفق لانها لو تفقت لم يطوق بما يتفقه به غيره وجاء في غلطه وفيها بين خبر ليس بصحيح ( ب ) وتقررا استدلال الداودي أن الرق اتصال الشيء بالشيء ولتفق فصل بينهما عن بعض فادام تفق فمن ملك شبرا من أرض مكة أن يتفقه بما تحته من الأخرى لتلاصقهما وإذا تفقت وصار بين الأرضين خلاه فلا يمكن الاتتماع بما

أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اقتطع شبرا من الارض ظلم طوفه الله اياه يوم القيامة من سبع أرضين • حدثنا حرملة ابن يحيى ثنا عبد الله بن وهب حدثني عمر بن محمد أن أباه حدثه عن سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل أن أروى خاضعة في بعض داره فقال دعوها وإياها فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من أخذ شبرا من الارض بفيرحقه طوفه



هكذا لا يدعي عليه ما كثر لانه قد يجب فيؤدي الى الزيادة على تقدير ان الاجاب قد تدعي الزيادة ولا يجوز وجوب بانه فرق بين الزيادة في القصاص والدعاء بالزيادة الاول ممنوع والثاني جائز ودليل جواز انه صلى الله عليه وسلم رأى رجلا عليه ثياب خضراء فامر به بلباس ثوبين فلبسهما فقال ضرب الله عنقه اليس هذا خبرا في أبي داود عن سعيد بن غزوان عن أبيه امره بلباس ثوبين الذي صلى الله عليه وسلم وهو صلى فقال قطع صلاتنا قطع الله أثره قال فقلت عليهما الى بوي هذا يعني رحله وأما انه في الزيادة فذلك جائز كي يدع الظالم ظلمه ولو سلمنا انه لا يجوز فلا يلزم من الدعاء الفبي كما في دعاء الأب على ابنه (قوله في سند الآخر حدثنا ابن نعيم بن محمد بن ابراهيم) (ع) وفي نسخة ابن مهران ثنا يحيى بن آدم قال بعضهم وهو خطأ وانما هو يحيى بن أبي كبير الله كور في الاول

### حدث الاختلاف في الطريق

(قوله عن يوسف بن عبد الله عن أبيه) (ع) كذا ابن الحناء وعند ابن مهران عن سفيان بن عبد الله وهو نصيف وانما هو يوسف بن عبد الله بن الحارث بن أخت ابن سيرين قال البزار يوسف بن عبد الله بن أخت ابن سيرين سمع أباه وروى عنه خالد الحذاء وعاصم الأحول وغيرهم قال غيره يوسف بن أخت ابن سيرين بن نسب الى ابن سيرين وأمه كريمة بنت سيرين (قوله اذا اختلفتم في الطريق جعل عرض سبع أذرع) (م) قال الخطابي هذا حديث معمول به عند العلماء وذلك بشرط ان يبقى لكل من الشركاء بعد ذلك ما ينتفع به دون مضرة وأما ان يبقى لأحدهم ما لا ينتفع به فغير داخل في ذلك قال غيره وهذا في أصحاب الائمة اذا أرادوا البناء أن يجعلوها سبعة أذرع قدرهم الاحال وتلافها (ع) وهذا عند التشاح وأما اذا اتفق أهل الأرض عند قسمها على طريق لم تعرض لهم لأهلها لمكهم وقيل الحديث جاء في أمهات الطرق وأما بنان

هكذا لا يدعي عليه ما كثر لانه قد يجب فيؤدي الى الزيادة على تقدير ان الاجاب قد تدعي الزيادة ولا يجوز وجوب بانه فرق بين الزيادة في القصاص والدعاء بالزيادة الاول ممنوع والثاني جائز ودليل جواز انه صلى الله عليه وسلم رأى رجلا عليه ثياب خضراء فامر به بلباس ثوبين فلبسهما فقال ضرب الله عنقه اليس هذا خبرا في أبي داود عن سعيد بن غزوان عن أبيه امره بلباس ثوبين الذي صلى الله عليه وسلم وهو صلى فقال قطع صلاتنا قطع الله أثره قال فقلت عليهما الى بوي هذا يعني رحله وأما انه في الزيادة فذلك جائز كي يدع الظالم ظلمه ولو سلمنا انه لا يجوز فلا يلزم من الدعاء الفبي كما في دعاء الأب على ابنه (قوله من ظلم قيس من الأرض) وهو بكسر التاء واسكال الياقوت قيس بن يقال مدوفا وقيس وقاس بمعنى واحد (قوله حبان بن هلال) فتح الحذاء

### باب الاختلاف في الطريق

في (قوله اذا اختلفتم في الطريق جعل عرض سبع أذرع) (م) قال الخطابي هذا حديث معمول به عند العلماء بشرط ان يبقى لكل من الشركاء بعد ذلك ما ينتفع به دون مضرة، وأما ان يبقى لأحدهم ما لا ينتفع به فغير داخل في ذلك قال غيره وهذا في أصحاب الائمة اذا أرادوا البناء أن يجعلوها سبعة أذرع قدرهم الاحال وتلافها (ع) وهذا عند التشاح وأما اذا اتفق أهل الأرض عند قسمها على طريق لم تعرض لهم لأهلها لمكهم وقيل الحديث جاء في أمهات الطرق وأما بنان فها انما هو عليه جائز وان قل فان أرادوا هذا القتال بامهات الطرق الى قريتهم التي يسمونها فهو ما قلناه

القبالة • حدثنا أحمد بن ابراهيم الدورقي ثنا عبد الصمد يعني ابن عبد الوارث ثنا حرب وهو ابن شاذل ثنا يحيى وهو ابن أبي كثير عن محمد بن ابراهيم ان أسامة حدثه وكان ينه وبين قومه خصومة في أرض وانه دخل على عائشة فذكر ذلك لها قالت يا أسامة احبب الأرض فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ظلم قيس من الأرض طوقه من سبع أرضين • وحدثني اسحق بن منصور اخبرنا حبان بن هلال ثنا أبان ثنا يحيى أن محمد بن ابراهيم حدثه أن أباه لما حدثته أنه دخل على عائشة فذكر مثله • وحدثني أبو كامل فضيل ابن حسين المجعدي ثنا عبد العزيز بن الحضر ثنا خالد الحذاء عن يوسف بن عبد الله عن أبيه عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا اختلفتم في الطريق جعل عرضه سبع أذرع

الطرق لما اتفقوا عليه جاز وان قل فان أراد هذا الغائل بلمبات الطرق الى قريتهم التي يقسمونها فهو  
ماطله انه مما تراضون عليه الآن يقال ان هذا التراضي في أمهات الطرق بما يضر بجميعهم فبذلهم  
ما فيه مصلحتهم وان أراد بأمهات الطرق العامة للمسلمين في أرض لهم أرادوا بناءها فيلزم أن  
يخرجوا المسلمين ما ذكرتم في الحديث قبل وهذا في المدن والقرى وأما الغياقي وخارج البلد فيجب  
أن تكون الطرق فيها أوسع لمراحيوش ومسارح الانعام (ع) لم يأخذ مالك وأصحابه بهذا الحديث  
ورأوا ان الطريق يختلف بحسب الحاجة اليها ليس طريق الممر كطريق الاحمال والدواب وليس  
المواضع العامة التي يتراحم عليها لوارد كثيرها ولعل الحديث عندهم ورد فيها كانت السكينة فيه  
بهذا القدر وتبها على الوسط والغالب (م) حديث السبعة أدرع محمول على أمهات الطرق التي هي  
ممر عامة المسلمين لاحمالهم ومواشيهم فان شاح من له أرض تصل بهامع من له فيها حق جعل بينهما  
سبعة أدرع بانذراع المتعارف وأما بنيات الطرق فبحسب الحاجة وحال المتنازعين فليس حال البادية  
في استعمالهم الدواب والمواشي كمادة من ليس كذلك من أهل الحاضرة فيوسع لأهل البوادي مالا  
يوسع لأهل الحاضرة وقد يجعل في الغياقي أكثر من سبعة أدرع لانها ممر الجيوش والرفاق الكبار  
وهذا التعميل كله لاهل المذهب ولو حلت الطريق في كل محل سبعة أدرع لاضرر باملاك كثير  
من الناس ويلزم عليه أن تكون بنيات الطريق في الازقة وغيرها كالأهبات المسلوكة وغيرها  
كطرق الغياقي وذلك ضرر بين (د) اذا حمل الرجل من أرضه طريقا للناس فقد ردها مصر و  
الى اختياره وليس من مراد الحديث وان كانت الطريق بين أرض قوم فأرادوا احياءها فان اتفقوا  
على شيء فذلك وان اختلفوا جعلت سبعة أدرع وان وجدت طريق أكثر من سبعة أدرع فمملوكة لم يجز  
أخذ شيء منها وان قل ولكن له احياء ما حولها على وجه لا يضر بالمارة ومتى وجدت طريقا مسلوكة

انه لما تراضوا عليه الآن يقال هذا التراضي في أمهات الطرق بما يضر بجميعهم فبذلهم ما فيه مصلحتهم  
وان أراد بأمهات الطرق العامة للمسلمين في أرض لهم أرادوا بناءها فيلزم أن يخرجوا المسلمين  
ما ذكرتم في الحديث قبل وهذا في المدن والقرى وأما الغياقي وخارج البلد فيجب أن تكون الطرق  
فيها أوسع لمراحيوش ومسارح الانعام ولم يأخذ مالك ولا أصحابه بهذا الحديث ورأوا ان الطريق  
يختلف بحسب الحاجة اليها ليس طريق الممر كطريق الاحمال والدواب وليس المواضع العامة  
كغيرها (م) حديث السبعة أدرع محمول على أمهات الطرق التي هي ممر عامة الناس لاحمالهم  
ومواشيهم فان شاح من له أرض تصل بهامع من له فيها حق جعل بينهما سبعة أدرع والذراع المتعارف  
وأما بنيات الطرق فبحسب الحاجة وحال المتنازعين فليس حال البادية في استعمالهم الدواب والمواشي  
كمادة من ليس كذلك من أهل الحاضرة فيوسع لأهل البوادي مالا يوسع لأهل الحاضرة وقد يجعل  
في الغياقي أكثر من سبعة أدرع لانها ممر الجيوش والرفاق الكبار وهذا التعميل كله لاهل المذهب  
ولو حلت الطريق في كل محل سبعة أدرع لاضرر باملاك كثير من الناس ويلزم أن تكون بنيات  
الطريق في الازقة وغيرها كالأهبات المسلوكة وغيرها كطرق الغياقي وذلك ضرر بين (ح) اذا  
حمل الرجل من أرضه طريقا للناس فقد ردها مصر و الى اختياره وليس من مراد الحديث وان  
كانت الطريق بين أرض قوم فأرادوا احياءها فان اتفقوا على شيء فذلك وان اختلفوا جعلت سبعة  
أدرع وان وجدت طريق مملوكة أكثر من سبعة لم يجز أخذ شيء منها وان قل ولكن له احياء  
ما حولها من الدواب على وجه لا يضر بالمارة ومتى وجدت طريقا مسلوكة حكم بانها طريق دون

حكمها بطريق دون اثبات مبدإ صيرها طريقا

### ﴿ كتاب الفرائض ﴾

﴿ قلت ﴾ الفرائض جمع فريضة والفريضة اسم لما يرضى على المكلف ثم معنى بها كل مقدار فقيل في انصباة الورثة فرائض لانها مقدرة لاحبابها ثم قيل للعلم بمسائل علم الفرائض وعلم الفرائض وللعالم بها فرضي وفارض وفراض بتشديد الراء وفي الحديث افرضكمز بدأى أعلمكم بهذا النوع والفرائض المذكورة في الترجمة الاظهر انها الفرائض الآتي ذكرها في قوله صلى الله عليه وسلم الحقوا الفرائض بأهلها ويحقل أن يردها الفرائض التي هي اسم للعلم الخاص والفرائض التي هي اسم للعلم الخاص جزء من الفقه ولكن كما كان نظرا لما نظر فيه من كبر من الفقه والحساب صارت كتابها علم مستقل ولذلك أمردها الفقهاء تأليف ولم يجعل الفقهاء تأليفهم من الكلام عليها والفرائض التي هي اسم للعلم خاصة عرفها الشيخ بأنها العلم المتعلق بالارث وعلم ما يوصل لمرة قدر ما يجب لكل ذي حق في التركة فالفقه المتعلق بالارث كالمعلم عن برث ومن لا برث والعلم بقدر ما يجب لكل ذي حق كالعلم بقسم التركة على أهل الفرائض والدال على فضل الفقه دال على فضلها لانها جزء منه تجمع ما ورد من النص على فضلها في أبي داود العلم ثلاث وما سوى ذلك فهو فضل آية محكمة أو سنة ماضية أو فريضة عادلة وفي حديث أبي هريرة تعلموا الفرائض وعلموها الناس فانها نصف العلم . انتهى انتهى وأما أول ما ينزع من أمي قال الطيبي وسماها مع العلم اما وسماها في الكلام واما استكثار البعض واعتبار الحالتين الحياتة والموت واحد من اثنين نصف (قوله لا يرث المسلم الكافر) (م) قال بذلك الأئمة الأربعة وجوه السلف وورثته منه أبو الدرداء ومعاوية وجاعة والساميين عجميين بقوله الاسلام يزبد ولا ينقص . بقوله صلى الله عليه وسلم الاسلام يعاول ولا يهلى عليه وأن يعجبني بن يعمر نحاكم له أحواس مسلم ويهودي في ميراث

اثبات مبدإ صيرها طريقا

### ﴿ كتاب الفرائض ﴾

﴿ قلت ﴾ (ب) الفرائض جمع فريضة والفريضة اسم لما يرضى على المكلف ثم معنى بها كل مقدار فقيل في انصباة الورثة فرائض لانها مقدرة لاحبابها ثم قيل للعلم بمسائل علم الفرائض وعلم الفرائض وللعالم بها فرضي وفارض وفراض بتشديد الراء وفي الحديث افرضكمز بدأى أعلمكم بهذا النوع والفرائض المذكورة في الترجمة الاظهر انها الفرائض التي في قوله صلى الله عليه وسلم الحقوا الفرائض بأهلها ويحقل أن يردها الفرائض التي هي اسم للعلم الخاص والفرائض التي هي اسم للعلم الخاص جزء من الفقه ولكن كما كان نظرا لما نظر فيه من كبر من الفقه والحساب صارت كتابها علم مستقل ولذلك أمردها الفقهاء تأليف ولم يجعل الفقهاء تأليفهم من الكلام عليها والفرائض التي هي اسم للعلم الخاص عرفها الشيخ بأنها العلم المتعلق بالارث وعلم ما يوصل لمرة قدر ما يجب لكل ذي حق في التركة فالفقه المتعلق بالارث كالمعلم عن برث والد علم بقدر ما يجب لكل ذي حق كالعلم بقسم التركة على أهل الفرائض والدال على فضل الفقه دال على فضل المعاهدان على فضلها لانها جزء منه مع ما ورد من النص على فضلها الخاص (قوله لا يرث المسلم الكافر) (ذ) قال بذلك الأئمة الأربعة وجوه السلف وورثته منه أبو الدرداء ومعاوية وجاعة من التابعين (ع) را كافر على العزم يدخل فيه المرتد وهو من نهب مالك والشافعي وانه لا يرثه ورثته من المسلمين را بما رثه جماعة المسلمين وقال الكوفيون انما يرثه ورثته

محمد بن أبي بصير بن يحيى وأبو بكر بن أبي شيبة واسحق ابن ابراهيم واللفظ لمي قال يحيى أخبرنا وقال الاخوان ثنا ابن عينة عن الزهري عن علي بن حسين عن عمرو بن عثمان عن أسامة بن زيد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يرث المسلم الكافر

ولا يرت الكافر المسلم وحده

عبد الا على بن حماد وهو

القرمي ثنا وهيب عن

ابن طاوس عن ابيه عن

ابن عباس قال قال رسول

الله صلى الله عليه وسلم

الحقوا الفرائض بأهلها

فما بقي فهو لاولي رحل

ذكره حديثنا ابيه بن

بسطام العيشي ثنا يزيد

ابن زريع ثنا روح بن

القاسم عن عبد الله بن

طاوس عن ابيه عن ابن

عباس عن رسول الله صلى

الله عليه وسلم قال الحقوا

الفرائض بأهلها فاذا ركت

الفرائض فلاولي رحل

ذكره حديثنا اسحق بن

ابراهيم ومحمد بن رافع وعبد

ابن حبيب واللفظ لابن

رافع قال اسحق ثنا وقال

الآن ان اخبرنا عبد الله بن

أخبرنا محمد بن ابن

طاوس عن ابيه عن ابن

عباس قال قال رسول الله

صلى الله عليه وسلم اقموا

المال بين أهل الفرائض

على كتاب الله فارتكت

الفرائض فلاولي رحل

ذكره حديثنا محمد بن

العلاء أبو كريب الحمداني

أخ فاهودي هو رث المسلم ولا يجتمع في الحديثين لأن المراد بهما الظاهر فضيلة الاسلام وليس فيها

اثبات توريت ولا يرتص حديث الأم بهذا التأويل (ع) والكافر على العموم يدخل فيه المرتد وهو

منهيب مال الكافر الشافعي وأنه لا يرتد تورثه من المسلمين وأما تورثه جماعة المسلمين • وقال الكوفيون

أما يرتد تورثه من المسلمين الآن التورث وأما حنفية قالوا لا كتب في ردته فهو في المسلمين فلا

كان العبد كافرا وسيد مسلما قاله السيد لا يعني الارث بل لأنه ماله ان شاء ابتاعه يده وان شاء انتزعه

ولو اعتقه ثم مات العبد لم يرثه سيده وكان ماله لجماعة المسلمين (قوله ولا يرت الكافر المسلم) (ع) هذا

جمع عليه وأما أهل الكفر فياينهم فهم عند المال محل محقة لقوله تعالى ولكل جعلنا منكم شرعة

ومنها فلا يرت اليهودي النصراني ولا العكس وهكذا المجوسي مهما لقوله صلى الله عليه وسلم

لا يورث أهل ملتين • وقال الشافعي وأبو حنيفة الكفر ملة واحدة فبث الكافر الكافر على أي

كفر كان واحتج عليه بقوله تعالى ولن نرضى عنك اليهود ولا النصارى الآية • وقوله لكم يسكنكم

ولي دين فوحدة الملة والدين وأجابوا عن الحديث بان المراد بالملتين ملة الاسلام وملة الكفر ومن رأى

الكفر ملة واحدة جعل السامرة واليهودية واحدة والنصارى والمجوس ملة واحدة والمجوس

ومن لا كتاب لهم ملة الكفر فلا محل والاسلام ملة واحدة • قلت • تقدم تفسير الملة في حديث

من حلف بجملة غير الاسلام من كتاب الايمان (قوله في الآخر الحقوا الفرائض بأهلها) (ط) والالف

واللام في الفرائض العهد فوهي الفرائض المذكورة في القرآن وهي الصف والربع والفق والثلاث

والثلث والصدس ومستحق كل فرض منها يراه في كتب الفقهاء ولا يسمى بالفرائض العلم الخاص

المتقدم ذكره (قوله فلاولي رحل) كذا لابن الحدا وهو لان ما هان فلاذني أي لا قرب وهو تفسير

لاولي • قلت • الورثة منهم ذوفرض وهو من له حصة معلومة ومنهم عاصب (م) والعاصب من يحوز

المال أو ما فضل عن ذوى السهام • قلت • قيل في هذا التعريف انه غير جامع لأنه يخرج عنه

تعصيب الأخوان مع البنات لأنهم لا يحوزون المال اذا انفردوا • وأجيب بانهم ليس بصعب حقيقة

وتسعين عصبه انما هو مجازي من حيث استحقاق في هذه الصورة ما فضل (م) والعصبه الآباء

والأبناء والأجداد • قلت • يريد الأبناء ونحوهم والآباء ونحوهم والأجداد ونحوهم وتقرض الامام

هاهنا بعض العصبه بعضا فتركه لبيان وخشية التطويل قال الحوفي كل ذكر عاصب الا الزوج

والأخ للأب والأب والجد مع الولد وقد برئان بالفرض والتعصيب وكل أنتى فان فرض الامواله

العصبه والاخوان مع البنات ومنهم من يرت وجهين كالزوج يكون ابن عم أو مولى والزوجة تكون

مولاة والأخ للأب والجد مع الولد وقد برئان بالفرض والتعصيب وكل أنتى فان فرض الامواله

العصبه والاخوان مع البنات ومنهم من يرت وجهين كالزوج يكون ابن عم أو مولى والزوجة تكون

مولاة والأخ للأب والجد مع الولد وقد برئان بالفرض والتعصيب وكل أنتى فان فرض الامواله

العصبه والاخوان مع البنات ومنهم من يرت وجهين كالزوج يكون ابن عم أو مولى والزوجة تكون

مولاة والأخ للأب والجد مع الولد وقد برئان بالفرض والتعصيب وكل أنتى فان فرض الامواله

العصبه والاخوان مع البنات ومنهم من يرت وجهين كالزوج يكون ابن عم أو مولى والزوجة تكون

مولاة والأخ للأب والجد مع الولد وقد برئان بالفرض والتعصيب وكل أنتى فان فرض الامواله

العصبه والاخوان مع البنات ومنهم من يرت وجهين كالزوج يكون ابن عم أو مولى والزوجة تكون

مولاة والأخ للأب والجد مع الولد وقد برئان بالفرض والتعصيب وكل أنتى فان فرض الامواله

العصبه والاخوان مع البنات ومنهم من يرت وجهين كالزوج يكون ابن عم أو مولى والزوجة تكون

مولاة والأخ للأب والجد مع الولد وقد برئان بالفرض والتعصيب وكل أنتى فان فرض الامواله

العصبه والاخوان مع البنات ومنهم من يرت وجهين كالزوج يكون ابن عم أو مولى والزوجة تكون

قبل المهور ونهايته أن المهور هام فخصم بالحديث الدال على أن الأخوات حصبة البنات  
 قلت هذا على أن المهور هو ما وفيه خلاف في الأصول (ع) قد وقع الناس بالسؤال عن  
 قوله ذكر وكذلك في الزكاة في قوله ابن لئون ذكر لأن التأكيده لا يفيد لأنه معلوم أن الرحل  
 ذكر وابن البون ذكر ما يجب مما في الزكاة في قوله ابن لئون بن الابن قد يقع موقع الولد والولد  
 يشمل الذكور والأنثى كما في قولهم بنو عجم فانه عام في ذكرهم وانشاءهم فوصف ابن البون بذلك خوفاً  
 أن يظن أنه وقع موقع ولد وقد لا ينفذ ابن البون بالذكور به كالأخذ بالساق الخشبي لأن الخشبي  
 تكون في أولاد البون كما تكون في غير حاشا الإنسان وهذا الجوابان لا يتعلما لغيرهم بالقبول  
 وقد لا حل جواب يشمل الحديثين وذلك أن الشرع أصل أنه لا يقتل من سن لأعلى إلا أن اتحل  
 من عددان أكثر ولما حصل في الخمس وعشرين بنت غاض قد سقح في النفس أن ذلك نقص  
 لما أصل لأنه انتقل من سن إلى أكبر في عدد واحد إلا أن البون أكبر من بنت الغاض فيه بقوله  
 ذكر أن الذكور به تنبأ على العتالي استحق لها النصيب لأن للذكور مزية على الأنثى وقد كانت  
 العرب تستند إلى الرجال من الأمور ما لا تستند إلى النساء إلا أن الذكور به هاتينيه على الخلل وفي  
 باب الزكاة تنبيه على النقص

### أحاديث ارب الكلاية

(قوله بموداي ماشين) (ط) بالنسبة في التواضع وكثرة الاجر لأن المشي إلى القرب التي لا يحتاج  
 إلى كبير مؤنة ولا نفقة أفضل من الركوب (ع) وفيه منه عيادة المريض واحتساب الخطأ كما ورد  
 أن عائدة المريض في غاريف الجثة (قوله ما هي على) (ع) فيه عيادة الغنى عليه ومن فقد  
 عقله إذا كان مع من يحفظه من الكشف وقيل ما الرحل المالح العالم الذي يتبرك به ذلك وأما  
 غيره فيذكره إلا أن يكون مع المريض من صفة كما تقدم فيه بركة صلى الله عليه وسلم بما ذكره  
 فيه (ط) وفيه ما وافق محاولة دمع المرض لاسما بما يرجع إلى التبرك بما عظم الله تعالى في قوله صلت  
 كيف أصنع في مالي (ط) كان الوصية للأمر من قبل هذا التاريخ واجبه مؤان كان قبل آية  
 المواريث كابدل عليه قوله ونزلت بوصيكم الله في أولادكم هي كيف أصنع في مالي كيف أوصي به  
 ولمن أوصي وما أوصي منه فنزلت بوصيكم الله لأنه لم يصب وحب الوصية للأمر بين وإن كان بعد  
 زول آية البراث فيكون الذي نزل في جوابه يستفتونك قال الله وهذا هو الأقرب والانس لموله  
 أنما يرثي كلاله ونواله والذي أراد الله بقوله تعالى يستفتونك (قوله لم يرد على شيء حتى نزل  
 يستفتونك وفي الآخر حتى نزل آية البراث بوصيكم الله في أولادكم) (ط) قلت بموتهم ما للشرطي  
 (ع) وفيه جواز وصية المريض وإن ذهب عقله في بعض الأوقات بشرط أن تكون الوصية في  
 الدال على أن الاحواب عصمة البنات وقد يجب بان اطلاع النصف في حق الاحواب من زوجه  
 (قوله بموداي ماشين) بالنسبة في التواضع وكثرة الاجر (قوله) ففيه عيادة الغنى عليه  
 ومن فقد عقله إذا كان مع من يحفظه من الكشف وفيه ما دامد العلم الذي يتبرك به (ط) قلت  
 قلت كيف أصنع في مالي كان الوصية للأمر بين وهذا التاريخ واجبه مؤان كان قبل  
 آية المواريث كابدل عليه قوله ونزلت بوصيكم الله في أولادكم هي كيف أصنع في مالي

ثنا زبد بن حباب عن  
 بصير بن أيوب عن ابن  
 طاوس بهذا الاسناد نحو  
 حديث وهيب وروح  
 ابن القاسم حديثهم و  
 ابن محمد بن كبر الناقد ثنا  
 صفوان بن عيسى عن محمد  
 ابن المنكر مع جابر بن  
 عبد الله قال مرضت فأتاني  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم وأبو بكر بموداي  
 ماشين ما هي على قوصاً  
 ثم صب علي من وضوئه  
 فاهت قلت يا رسول الله  
 كيف أقضي في مالي لم يرد  
 علي شيئاً حتى نزل آية  
 البراث يستفتونك قل الله  
 يستفتي في الكلاية حديثي  
 محمد بن حاتم بن ميمون ثنا  
 حماد بن محمد بن جريح  
 قال أحسب ابن المنكر  
 ابن جابر بن محمد الله قال  
 عاذني النبي صلى الله عليه  
 وسلم وأبو بكر في بني سلمة  
 بنان فوجدني لا أعقل  
 فدعا بماء فتوضأ ثم رش  
 علي منه فاهت فقلت  
 كيف أصنع في مالي يا رسول  
 الله فنزلت بوصيكم الله في  
 أولادكم للذكور مثل حظ  
 الأنثيين حديثهم عبيد الله  
 ابن عمر القواريري ثنا





لا قول الفراض (ع) فيه اشتغال الوحي فبايزل بهن السوازل فانه لا يفرع الى الاحتمال الا عند عدم النص ان جزله ان يصح وفي ذلك خلاف قسم (قوله) ما راجعت رسول الله صلى الله عليه وسلم في شيء ما راجعت في الكلالة (ع) وجهه ما رجسته ان الآية التي في أول السورة انما ذكر فيها الاحوة للام خاصة لان العرض الذي فيها ليس الا فرضهم وبقى الاشكال فمن سواهم فزاد الله حلت قدرته ذلك بينا بالآية التي في آخر السورة بان ذكر فيها فرض الاشتقاء والذين للذين في عدمهم فاستوفت الآياتان جميع الاخوة في الكلالة وكان الذي أسكل على عمر مدلول الآية الأولى من حيث انها لم تستوف حال جميع الاخوة وكان في الآية الأخيرة تكميل حال الاحوة وبيان تعدديان ووثق على الله عليه وسلم بهم عرفا حاله على الآية الأخيرة التي زلت آخر الصيغ بحيث انه اذا ضم مدلولها الى مدلول الأولى ارتفع الاشكال الا انه بقي الاشكال من غير الجهة التي سألت عنها هو وهي اذا كان فيهم جد وقد قد من انخرجه على ذلك الخلاف (قوله آية الصيغ) (ع) معلوم ان عمر لا يعني عليه مدلول اللفظ لغيره ولكن لما كان معناه في الشرع غير مفهوم من معناه لغة أرشده الى استنباطه فيه تعويض الاحكام الى أهل الاجتهاد وفيه الرد على من منع لكلام في تأويل القرآن واستنباط المعاني والأحكام منه عجميا بحديث النبي عن القول في القرآن بالروى وبما روى انه عظمي وان أصاب ومعمل هذا عند العلماء على من يقول فيه بالروى غير مستدل لأصل أو على من ليس من أهل الاستنباط (قوله) واني ان أعش أقض فيها بقضية (ع) قلت لا الظاهر انه من كلام عمر (قوله) بعضي هاهن يقرأ القرآن ومن لم يقرأ القرآن (ع) أما القاري فطعمه التضييق من القرآن وأما غير القاري فلو صوحها وبياناها وروى عن عمر في الكلالة واناب عنه فمارة كل لا يجعل الوالد كلاله وتارة يجعله كلاله

### ﴿أحاديث آخر سورة نزلت﴾

(ط) قد فسر مراده بذلك وانهارت كاملة فبذل آخر سورة نزلت اذا جاء نصر الله وبعثوه بالسورة التوديع وقد اختلف في وقت نزولها على أقوال أشهرها قول ابن عمر انه في حجة الوداع ثم لم يعد لها اليوم أكمل لكم دينكم معاش بعد ما تمانى يوم مات عمر بن الخطاب بعد ما آتت الكلالة فمات بعد ما حاسب يوم مات نزلت بعد ما قد جاءكم رسول من أنفسكم معاش بعد ما حاسبة رثا لئلا ين يوم مات نزلت بعد ما انقوا يوم مات رجوعوا الى الله فمات بعد ما حاسب وعشرين يوم مات قال مقاتل - مقاتلهم ود كرهنا (قوله) ما راجعت رسول الله صلى الله عليه وسلم في شيء ما راجعت في الكلالة (ع) وجهه ما رجسته ان الآية التي في أول السورة انما ذكر فيها الاحوة للام خاصة لان العرض الذي فيها ليس الا فرضهم وبقى الاشكال فمن سواهم فزاد الله سبحانه ذلك بينا بالآية التي في آخر السورة بان ذكر فيها فرض الاشتقاء والذين للذين في عدمهم فاستوفت الآياتان جميع الاخوة في الكلالة وكان الذي أسكل على عمر رضي الله عنه مدلول الآية الأولى من حيث انها لم تستوف حال جميع الاخوة فأكمل حال الاحوة وبيان تعدديان ووثق على الله عليه وسلم بهم عرفا حاله على الآية الأخيرة التي زلت آخر الصيغ بحيث اذا ضم مدلولها الى مدلول الأولى ارتفع الاشكال الا انه بقي الاشكال من غير الجهة التي سألت عنها هو وهي اذا كان فيه جد وفيه خلاف فمن جعله أبان من كون الورثة كلاله ومن لم يجعله انا ورث لا أخوه - من الورثة كلاله (قوله) واني ان أعش أقض فيها بقضية (ع) الظاهر انه من كلام عمر رضي الله عنه

ثنا وهب بن جرير كلهم عن شعبة بهذا الاسناد في حديث وهب بن جرير فزلت آية العرض وليس حديث الضم والعقدى فزلت آية العرض وليس في رواية أحد منهم قول شعبة لابن المنكدر حدثنا محمد بن أبي بكر المقدسي ومحمد بن ثمي وللفظ لابن مني فلا نأخذ من سعيد ثنا هشام ثنا قتادة عن سالم ابن أبي الجعد عن معدان بن أبي طلحة ان عمر بن الخطاب خطب يوم الجمعة فذكر في الله صلى الله عليه وسلم وذكر أبا بكر قال ثمانى لا أدع سدى شيأهم عندي من الكلالة ما راجعت رسول الله صلى الله عليه وسلم في شيء ما راجعت في الكلالة وما عايت في شيء ما عايت في فيه حتى طعن اصبعه من صدرى وقال يا عمر الاستكمال آية الصيغ التي في آخر سورة النساء واني ان أعش أقض فيها بقضية هاهن يقرأ القرآن ومن لم يقرأ القرآن وحدثنا أبو بكر اس في شعبة ثنا اسمعيل بن عتيبة عن سعيد بن أبي

عروبة وحديثا زهير بن  
حرب واسحق بن ابراهيم  
وابن رافع عن شبابة بن  
سوار عن شعبة كلاهما  
عن قتادة بهذا الاسناد  
نحوه \* حدثنا علي بن  
خشم ثنا وكيع عن ابن  
أبي خالد عن أبي اسحق عن  
البراء قال آخرة أنزلت  
من القرآن يستفتونك  
قل الله يغنيكم في الكلالة  
\* حدثنا محمد بن مثنى وابن  
بشار قال ثنا محمد بن  
جعفر ثنا شعبة عن أبي  
اسحق قال سمعت البراء  
ابن عازب يقول آخرة  
أنزلت آية الكلالة وآخرة  
سورة أنزلت براءة \* حدثنا  
اسحق بن ابراهيم الحنظلي  
أخبرنا عيسى وهو ابن  
ونس ثنا زكريا عن  
أبي اسحق عن البراء أن  
آخر سورة أنزلت تامة  
سورة التوبة وأن آخرة آية  
أنزلت آية الكلالة  
\* حدثنا أبو كريب ثنا  
يعقوب بن أبي آدم ثنا حماد  
وهو ابن زريق عن أبي  
اسحق عن البراء بمثله غير  
أنه قال آخر سورة أنزلت  
كاملة \* حدثنا عمر والناقد  
ثنا أبو أحمد الزبيري قال  
ثنا مالك بن مغول عن  
أبي السفر عن البراء قال  
آخر آية أنزلت يستفتونك  
\* وحديثي زهير بن حرب  
ثنا أبو عصمان الأموي

الترتيب أبو الفضل محمد بن يزيد (قوله في سند الآخر مغول) (ع) مغول بكسر الميم وسكون السين  
\* قلت \* ويقع في بعض نسخ النووي بكسر الواو بدل كسر الميم وأظنه خطأ من النسخ  
وأما هو بكسر الميم \* وكان الشيخ يقول قرأتها بكسر الميم بحضر السلطان أبي الحسن وجماعة  
فنهاه المعمر فرد على ابن الصباغ من فنهاه المغاربة وقال إنما هو بكسر الواو فأعادت القراءة ثانية  
بفتح الواو فقال السلطان لابن الصباغ ها هو لم يسمع منك وأعاد فقرأتها بالفتح قال الشيخ ثم  
عزب على التمسغة من النووي التي كان ينظرها ابن الصباغ فوحده قال فيها بكسر الواو فقلت أنها  
التي غرت ابن الصباغ قال ثم وجدت في نسخة أخرى أنه بكسر الميم (ع) والأكثر عند الحديثين  
في أبي السفر أنه يفتح لهاء والسين وأكثر ما قيل عنه عن شيوخنا بكس الواو \* الباب وهو  
معظم قراءتنا فيه وفرق بعض الضابطين من أصحاب المؤلفات واختلف فكأن الهاء في الاسماء  
وقتها في السكنى

فصل (م) ورأيت أن أملئ مختصرا تلخيصا للفرائض يستغنى به وقد حفظته لجماعة ثم  
جرت به بالهاء المسائل ما كتوبه فإلوارثون من إل جلال الأب وأبوه وإن علا والابن وابنه وإن سفل  
والأخ من أي جهة كان وابنه وإن سفل سوى ابن الأخ للام والم وابنه وإن سفل سوى الم للام  
وابنه وإن زوج وسوى النعمة والوارثون من النساء الأم وأمهات الأم والأب وإن علوا والبنات وبنت الابن  
وإن سفلت والأخت من أي جهة كانت وإن زوجة والزوج ومولاة النعمة

فصل (ن) والفرائض ستة الثلثان ونصفها وهو الثلث ونصفه وهو السدس والنصف والرابع  
والثلثان فرض أربع فرض اثنين فصاعدا من البنات وبنات الابن والأخوات الشقائق أو  
لأب \* والثلث فرض صنفين فرض الأم وفرض اثنين فصاعدا من الأخوة للام \* والسدس فرض  
اثنين فرض الجدة الواحدة أو الجدات إذا اجتمع وفرض الأخ والأخت للام \* والنصف فرض  
اثنين فرض الزوج أو الواحدة من أصحاب الثلثين \* والرابع فرض الزوج مع الولد وفرض  
الزوجة في عدم الولد \* والثلث فرض الزوجة والزوج مع الولد

فصل (هـ) والحجب حجبان حجب نقص وحجب إسقاط حجب النقص الابن وابنه وبنات الأبوين  
والجد إلى السدس إلا أن الأب والجد وبنات الأب والبنات بالتمتع وبزواج الزوج إلى  
الرابع والزوجة إلى الثلثين وأسان من الأخوة وبنات الأم إلى السدس وتأخذت ما بقي في مستثنين  
زوج وأبوين وزوجة وأبوين والبنات للصلب ترد أبنات الأم إلى السدس والأخت الشقيقة ترد  
الأخت للأب إلى السدس \* وأما حجب الإسقاط فالبنات من بنات الصلب تسقطان بان الابن إلا أن  
يكون مع بنات الابن ذكر في درجتهن أو تحتن فانه يرد عليهن وعلى نفسه ويقسمان للذكر كمثل حظ  
الأنثيين وكذلك الشقيقات تسقطان إلا أن يكون مع التي للأب ذكر في درجتهن خاصة

(قوله عن مالك بن مغول) (ب) ويقع في بعض نسخ النووي بكسر الواو بدل كسر الميم وكان  
الشيخ يقول قرأتها بكسر الميم بحضر السلطان أبي الحسن وجماعة فنهاه المعمر فرد على ابن الصباغ  
من فنهاه المغاربة وقال إنما هو بكسر الواو فأعادت القراءة ثانية بفتح الواو فقال السلطان لابن  
الصباغ ها هو لم يسمع منك وأعاد فقرأتها بفتح الواو قال الشيخ ثم عزبت على التمسغة من النووي التي  
كان ينظرها ابن الصباغ فوجدتها قال فيها بكسر الواو فقلت أنها التي غرت ابن الصباغ (قوله عن  
أبي السفر) بضع الفاء على المشهور وقبل باسكانها وحكاها الفاضل عن أكثر شيوخه

عن يونس الأبلج ح  
 وحدثنى سمره بن يحيى  
 والقفا قال أخبرنا عبد  
 الله بن وهب قال أخبرني  
 يونس عن ابن شهاب عن  
 أبي سلمة بن عبد الرحمن  
 عن أبي هريرة أن رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم كان  
 يؤتى بالرحل الميت عليه  
 الذين يفسال هل ترك له شيء  
 من قضاء فأن حدث أنه ترك  
 وهه صلى الله عليه وآله قال صلوا  
 على صاحبكم طمأن الله  
 عليه فتوح قال أنا أولى  
 بالمؤمنين من أنفسهم فني  
 توفي وعليه دين ففعل  
 صاؤه ومن ترك ماله فهو  
 لورثته وحدثننا عبد الملك  
 ابن شعيب بن الليث قال  
 حدثني أبي عن جدي قال  
 حدثني عقييل ح وحدثنى  
 زهير بن حرب ثنا يعقوب  
 ابن إبراهيم ثنا ابن أخي  
 ابن تهاج ح وحدثننا  
 ابن نمير ثنا أبي ثنا ابن  
 أبي ذئب كلهم عن  
 الزهري بهذا الإسناد هذا  
 الحديث ح حدثني محمد بن  
 رافع ثنا شعبة قال حدثني  
 ورقاء عن أبي الرناد عن  
 الأعرج عن أبي هريرة  
 عن النبي صلى الله عليه  
 وسلم قال الذي نفس محمد  
 بيده أن على الأرض من  
 مؤمن إلا أنا أولى الناس به  
 ما يك ما ترك ديناً وضاعاً  
 فأناموا له وأبكم ترك مالا

فرد عليه وعليهم لذكروا مثل حظ الأشيين والأم تسقط الجذات من قبل الأب والجدة أم الأم تسقط  
 البعدي من جهة الأب وبشر كان في السدس هي وأم الأب والجدة أم الأب القري لا تسقط البعدي  
 من جهة الأم بل تشر كها والأب وإن علا والابن وإن سفل يسقطان الأخوة للأم

فصل في أم الجدة فإن لم يكن معه الأصناف من الأخوة شقائق كانوا أولاً ببقائهم مالم  
 توجب له المقامعة أهل من الثلث كما إذا كانوا الأخوة ثلاثاً فيفرض له الثلث من رأس المال وإن  
 كان معهم ذوسهم فهو أفضل بعد السلم بهذا الحكم مالم توجب له المقامعة أقل من السدس فيفرض  
 له السدس من رأس المال وينزع عن التصيب كما ينزع الشقائق عن التصيب في الجارية وهي  
 زوج وأم وأخوة للأم وأخوة شقائق فانه إذا استوفى من سوى الشقائق المال تحول الشقائق للذين  
 للأم حب بأمانه كان حاراً أليس أمنا واحدة فيشتركون في الثلث وإن كان مع الجد صنفان من  
 الأخوة شقائق ولأب واختار الجد المقامعة فإن الشقائق بعد ذلك للذين للأم ثم ينزع الشقائق  
 ما صار للذين للأم الآن بفضل عن الشقائق شيء فيكون للذين للأم كما إذا كان مع الجدوا النعقة  
 أخوان فإن الجدة إذا اختار المقامعة عادت النعقة بالأخوة ثم تستكمل الشقيقة فرفضها الذي  
 هو الأصنف ويكون ماض للآخر للأم ولا يفرض للأم أخوات مع الجد إلا في الأكسرية وهي زوج  
 وأم وأخت شقيقة وأب وجد فانه إذا استوعب من سوى النعقة المال يعال للأم وأخت بالأصنف  
 ويقسم الجدة ستة اليه ثم يقسم بينهم أثلاثاً وذكر الامام صاحب الصبغة بعضهم بمشاركته  
 حنية الاطالة ولوضوحه والزيادة على هذا الذي نصير يجرى إلى التطويل وفيه كفاية كما ذكر

أحاديث ترك الصلاة على من مات وعليه دين لاؤه بتركه به

(قوله صلى الله عليه وسلم) (ع) تأول ترك الصلاة بانه ندائه في غير مباح وقيل فعين ندائه عالماً  
 ذمته لا في دينه وقيل هذا كان في بدء الاسلام ثم نزع حين فقت الفتوح وصار لكل من المسلمين  
 حق في بيت المال وفرض لم فيهمم الفارمين وبدل عليه الحديث وقيل فله تأنيب اللذين يقولوا  
 من الدين ويجهلوا في خلاص ماله انوا خوف أن تذهب أموال الناس (قوله أنا أولى بالمؤمنين)  
 (ع) لقوله تعالى النبي أولى بالمؤمنين الآية لسكنى لأرثهم وبدل عليه حديث البخاري لمن مؤمن  
 الا أنا أولى به من الناس في الدنيا والآخرة قروا ان شئتم التي أولى المؤمنين من أنفسهم (قوله  
 صلى الله عليه وسلم) (ع) قيل وجوباً من بيت المال لان فيها حق الفارمين وكذا يجب على الامام  
 أن يقضى دين من لم يجد قضاء وقيل على الوعد بان الله سيقضيه عنه بما فتح على المسلمين مما  
 وعده الله به من ذلك لا على الزرم (قوله ومن ترك ماله فهو لورثته) (ع) فيه أن لا يبرأ  
 بالثبني ولا بالخلف وإن الشرع أبطلهما كابسين في آية الموارث (قوله ضياعاً) (ع) لصاع

(قوله صاؤه على صاحبكم) (ع) تأول ترك الصلاة عليه بانه ندائه في غير مباح وقيل فعين ندائه  
 عالم ذمته لا في دينه وقيل كان هذا في بدء الاسلام ثم نزع حين فقت الفتوح وصار لكل  
 من المسلمين حق في بيت المال وفرض لم فيهمم الفارمين وبدل عليه الحديث وقيل فله تأنيب  
 اللذين يجهلوا من الدين ويجهلوا في خلاص ماله انوا خوف أن تذهب أموال الناس (قوله فلي  
 قضاؤه) (ع) قيل وجوباً من بيت المال لان فيها حق الفارمين وكذا يجب على الامام أن يقضى  
 دين من لم يجد قضاء وقيل على الوعد لا على الزرم (قوله ضياعاً) الضياع والفسيحة بفتح الصاد

والتيحة مصدر أن كل ماضاع واستعملناه وصين لورثة الميت أي ترك بنين وعيالا أولى ضيقة  
 أي لا مال لهم (قوله فادعوني فانا وليه) (ع) أي استغيثوا في أمره ومنه قل ادعوا شهداءكم  
 من دون الله أي استغيثوا بهم وأصل الدعاء الاستغاثة قال الخطابي في الحديث جواز الضعاف  
 على الميت تركه وفاءم لا وهو قول الشامي ومالك وغيرهما وقال أبو حنيفة إن لم يترك وطالم لزم  
 الضمان (قوله كلا) (ع) الكل يجمع الكاف وأصله الثقل ثم استعمل في كل أمر متعب قال الخطابي  
 والمراد به هنا العيال ومعنى مولا مولى

### ﴿كتاب الصدقة﴾

﴿قلت﴾ قال اللغوي هي مندوب إليها الأصل عطية الصنف ويستحب كونها من أنفس المال  
 وكونها في الأقارب ثم الجيران وما يرفع الشبهة وأصلها ما خلف غني روى محمد عنها بكل المال  
 وقال سحنون إن لم يبق ما يكعبه ردت صدقة وكان شيئا يقول في إثارة الأوجح على المحتاج  
 الأصلح نظرا يأتي تفسيره (قوله جلبت على فرس) (ع) هذا الجلب يحقق أنه تعيس ويحتمل أنه  
 وجه المرس للجهاد عليها هل كان تعيبا فيحصل أن مر ظن أن الجلب يباع حتى يبين أنه لا يباع  
 إلا لتلعب به هذه الازداعة إلى الحد الذي لا يتعجب به فيأجب فيه في بيع الحيوان المجبس إذا بلغ  
 الحد الذي لا يتعجب به خلاف أجزاء من القاسم وأباه عبد الملك يمنع كونه تعيبا فقبله المبيع بالرجوع  
 في الصدقة ولو كان حيا لعل أنه حبس (ط) هذا الجلب إنما هو صدقة تصدق به عليه ليجاهد عليه  
 وليس بحبس لأن عمر وحده يباع في السوق ولو كان حيا لم يبيع وأيضاً لقوله لا يتعجب ولا تصدق  
 صدقتك ﴿قلت﴾ الجلب إعطاء مائة لشيء مائة وحوذ هذه الزماعة ملكه على ملك الجلبس ودليل  
 بعائه على ملك الجلبس مافي الزكاة من أنه يضم غلته إلى غلة مافي ملكه والمدة إعطاء الشيء لوجه  
 المظني والصدقة إعطاء الشيء لوجه الله تعالى وحيث لا يظهر أنه صدقة وإن كان بلغ المدة فإن  
 عمر إنما قصد بها وجه الله تعالى لا وجه المظني وما قصد به وجه الله تعالى فهو صدقة على ما تنق  
 عليه أو شاء الله تعالى (قوله عتيق) أي الجواد الكريم السابق (قوله فاضاعة) (ع) أي لم  
 مصدر أن كل ماضاع وهو وصف للورثة من باب الوصف بالمصدر أي ورثة ذوي ضياع أي محتاجين  
 صامين (قوله فادعوني فانا وليه) أي استغيثوا في أمره فانا وليه وناصريه (قوله كلا) يجمع الكاف  
 أصله التمسك ثم استعمل في كل أمر متعب قال الخطابي والمراد به هنا العيال ومعنى مولا مولى

### ﴿كتاب الصدقة﴾

﴿قوله﴾ (ب) قال اللغوي هي مندوب إليها الأصل عطية الصنف ويستحب كونها من أنفس المال  
 وكونها في الأقارب ثم الجيران وما يرفع الشبهة وأصلها ما خلف غني روى محمد عنها بكل المال وقال  
 سحنون إن لم يبق ما يكعبه ردت صدقة وكان الشيخ يقول في إثارة الأوجح على المحتاج النظر  
 (قوله جلبت على فرس) يحتمل أنه على طريق التعيس ويحتمل أنه على طريق الصدقة وهو الأظهر  
 (ط) هذا الجلب إنما هو صدقة تصدق به عليه ليجاهد عليه وليس بحبس لأن عمر وحده يباع في السوق  
 ولو كان حيا لم يبيع وأيضاً لقوله لا يتعجب ولا تصدق صدقتك (قوله عتيق) أي جواد سابق (قوله  
 فاضاعة) أي لم يحسن القيام عليه (ع) أن كان حيا فافعل أن عمر ظن أن الجلب يباع حتى يبين أنه

فألى العصبية من مكان  
 • حدثنا محمد بن رافع ثنا  
 عبد الرزاق أحبنا مصدور  
 عن همام بن منبه قال هذا  
 ما حدثنا أبو هريرة عن  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم قد كثر أحاديث منها  
 وقال رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم أنا أولى الناس  
 بالمؤمنين في كتاب الله عز  
 وجل فابكم ما تركت وما أؤ  
 ضيقة فادعوني فانا وليه  
 وأبكم ما تركت مالا فليؤثر  
 بماله عصبته من كل  
 • حدثنا عبيد الله بن معاذ  
 السعدي ثنا أبي ثنا  
 شعبة عن عدي أنه سمع  
 أبا حازم عن أبي هريرة  
 عن النبي صلى الله عليه  
 وسلم أنه قال من ترك مالا  
 فليؤثره ومن ترك كلا  
 فليساو حديثه أبو بكر بن  
 نافع ثنا غدير ح  
 وحديثي زهير بن حرب  
 ثنا عبد الرحمن بن أبي  
 مهدي قال ثنا شعبة هذا  
 الأسناد عيراني حديث  
 غدير ومن ترك كلا وليته  
 • حدثنا عبد الله بن مسلمة  
 ابن قيس ثنا مالك بن  
 أنس عن زيد بن أسلم عن  
 أبيه أن عمر بن الخطاب  
 قال جلبت على فرس عتيق  
 في سبيل الله فاضاعه  
 صاحبه فظننت أنه مائة

بحسن القيام عليه هذا الاظهر ويحصل أن يراد بأصاعه في استعماله فباحس فيه (قوله لا يتبعه) (قلت) إذا كان الاظهر أن الحائل صدقة فالتبني انما هو عن ابتاع الصدقة (م) حله مالك هذا الذي على الكراهة قال لا ينبغي أن يشتري الرجل صدقة وقال يكره مرة وقال الداودي هو حرام وحكى ابن المواز أن من العلماء من أجازوه وقال إنما نهى عن شرائها لئلا يكون بشرائه كالتداعى فاتفق عليه أن تصدقته كالحرام على المهاجر الرجوع إلى وطنه بعد الفتح ووقع في كتاب ابن المواز فيمن حمله على فرس أنه لم يكن للسبيل فلا بأس بشرائها لانه لم يكن كذلك فهي هبة والمهنة عنده يجوز شرائها بخلاف الصدقة لأن الصدقة قربة ولا يحسن الرجوع فيها تقرب به إلى الله تعالى وليس في حديث الأم ما يرد على هذا القول يجوز شرائها الهبة لأن عمرًا ما حل في سبيل الله والحل في سبيل الله صدقة وكذلك ما وقع في الطريق الآخر من قوله العائد في هبته ما لم يذكره عقيب النبي عن الثراء فهو كلام مبتدأ تصحى يحصل على المودع غير هو (قلت) والذي يتأخر من جميع ما ذكرناه اختف في شراء الصدقة بالكراهة والعهرم والجواز وأنه اختف في الحاق الهبة بالصدقة في ذلك فزع من ابن عبد السلام أن المشهور في شراء لصدقة الكراهة وإن المشهور وعدم الحاق الهبة بالصدقة قال وأحدث الباب تشهد للشاذ في المسئلتين (م) واحتجوا بالحرمة بقوله العائد في هبته كالعائد في قبضه لأن عود الرجل في قبضه أي أكله إياه حرام فكذلك المشبه وهو غير سديد لأن كل شيء ليس بحرام إلا أن يكون قد أسسه أحدًا أو صاف العبرة وانما هو مستقر فتمتد منه والمقصود من الحديث انما هو التفسير واحتجوا أيضا بقوله في حديث عمر وإن جاس لأبجل لو اهاب أن يرجع في هبة وهو محمول على المخصوص • واحتج عبد الوهاب بالكراهة شراء الصدقة والهبة من المصدق عليه أو لموهوب قد سمي فيصط من الثمن فيكون ذلك الرجوعا في الصدقة الذي حظ (قلت) ورجح اللخمي حمل الهبة على الكراهة قال لأن الثقل ضرب بماليس بحرام وتنعى شخصًا به وقال هذا من عدم معرفته بأصول الفقه كما ذكر عنه المارزي في كتاب الجنايات والتقسيم بالكلب العائد في قبضه بدل على الثمن ولا ينبغي تحليل أن الشيء انما سرج مخرج التبعير لا يخرج لهم كما يقال في التبعير عن شراء الصلابة في الزاير (م) فمن حمل النبي على الكراهة لم يصح نزول ومن حمله على التحريم قال بعض شيوخنا يفتح وبه نظر لانه قد راعى ما فيه من الخلاف (ع) وهذا الذي تقدم انما هو في شراء (ق) قال المصدق بها واختف في شراء المانع حل هي كالأقارب فصل ابن المواز لا بأس من تصدق بقلته من قبل ولم يسل أنه لا يباع إلا أن يتبع به هذه الاصاغة إلى الحد الذي لا يتبع به فباحس فيه ففي بيحه حلأ أجاز ابن القاسم وأما مالك (قوله لا يتبعه) (ب) اختف في شراء الصدقة بالكره من التحريم والجواز • واختف في الحاق الهبة بالصدقة في ذلك وزعم ابن عبد السلام المشهور في شراء الصدقة الكراهة وإن المشهور وعدم الحاق الهبة بالصدقة (م) واحتجوا بالحرمة بقوله العائد في هبته كالعائد في قبضه أي أكله إياه حرام فكذلك المشبه وهو غير سديد لأن كل شيء ليس بحرام إلا أن يكون قد أسسه أحدًا أو صاف الصدرة وانما هو مستقر فتمتد منه والمقصود من الحديث انما هو التفسير (ب) ورجح اللخمي هل الشيء على الكراهة قال لا لأن الثقل ضرب بماليس بحرام وتنعى عليه شخصًا بالثمن بالكلب العائد في قبضه بدل على لا م ولا ينبغي تحليل أن الشيء انما سرج مخرج التبعير لا يخرج الثمن كما يقال في التبعير عن شراء الصلابة في الزاير (م) هذا الذي تقدم انما هو في شراء (ق) قال

برخص فأنشأ رسول الله  
صلى الله عليه وسلم من  
ذلك فقال لا يتبعه ولا تصد  
في صدقتك فإن العائد في  
صدقة كالكلم يعود  
في قبضه • وحدثن عن جابر بن  
حزب أن عبد الرحمن بن  
ابن مهيدي عن مالك بن  
أنس بهذا الاسناد وزاد

لا يفتنه وإن أعطاكم به درهم • حدثني أمية بن بسطام • قال • في بعض أبي زرقة • قال • روي عن ابن القاسم • عن زبدي بن أسلم • عن أبيه • عن حمزة بن حنبل • عن علي بن فرس • في حديث أبي طلحة • عن جده • عن صاحبه • وقد أضعوا كان قليل المال فأراد أن يشتريه فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم • فذكر ذلك فقال لا تشتره وإن أعطيتهم درهم • فإن مثل المائدة في صدقة كمثل الكلب • يقول في قتيبه • وحدثنا ابن أبي عمير • ثنا سفيان • عن زبدي بن أسلم • بهذا الإسناد غير أن حديث مالك • وروى حمزة • وحدثنا يحيى بن يحيى • قال • قرأت على مالك • عن نافع • عن ابن عمر • أن عمر بن الخطاب • حل على فرس • في سبيل الله • فوجد بيعاً فأراد أن يشتريه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم • عن ذلك فقال لا تشتره ولا تعد في صدقك • وحدثنا قتيبة بن سعيد • وابن رجب • جميعاً عن الليث بن سعد • ح • وحدثنا المقدسي • ومحمد بن مثنى • قال • أنا يحيى • وهو القطن • ح • وحدثنا ابن نمير • ثنا أبي • ح • وحدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة • ثنا أبو أسامة • كلهم عن عبيد الله كلاهما ( ٣٧٦ ) • عن نافع • عن ابن عمر • عن النبي صلى الله عليه وسلم

بمثل حديث مالك • وحدثنا الأصل أن يشتري القطة وأباه عبد الملك • • وأخرج بحديث النبي عن الرجوع في الصدقة قال • والحق لمالك حديث العربية قال بعض شيوخنا العربية أصل بنفسه • أجزل للرفق ودفع الضرر فلا يقاس عليه • ( قلت • ) قول ابن المواز • هذا أخذه بعضهم من قول مالك • في كتاب الصدقة • ومن تصدق على أجنبي بصدقة لم يجز له أن يأكل من ثمرها • ولأن ينفع من أجنبي • ( قوله • ) لا تشتره وإن أعطاكم به درهم • ( قلت • ) استشكل في هذا كراهة قبل إعطائه • إلا كثروا المظنة لفي التهمة عن العود في الهبة والمناسب أن يقال • ولو أعطاه بثلث درهم • • وأجيب بأن المعنى لا تشتره وإن أضعوا حتى صار يسوى درهما • ( قوله • ) في سند الآخر • حدثنا قتيبة • وابن رجب • جميعاً عن الليث بن سعد • وحدثنا المقدسي • وابن مثنى • قال • أنا يحيى • وهو القطن • وحدثنا ابن نمير • قال • حدثنا أبي • وحدثنا ابن أبي شيبة • قال • أنا أبو أسامة • عن عبيد الله كلاهما عن نافع • ( ح • ) قوله • عن عبيد الله • يعني جميع من ذكر في غير حديث الليث • وهم القطن • وابن نمير • وأبو أسامة • وقوله كلاهما يعني الليث • المذكور في السند الأول • وعبيد الله • المتصدق بها • واختلف في شراء المنافع هل هي كالرقاب • قال ابن المواز • لا بأس لمن تصدق بثلثة سنين ولم يمتل الأصل أن يشتري القطة وأباه عبد الملك • وأخرج بحديث النبي عن الرجوع في الصدقة قال • والحق لمالك حديث العربية قال بعض شيوخنا العربية أصل بنفسه • أجزل للرفق ودفع الضرر فلا يقاس عليه • ( ب • ) قال ابن الماجشون • أخذه بعضهم من قول مالك • في كتاب الصدقة • ومن تصدق على أجنبي بصدقة لم يجز له أن يأكل من ثمرها • ولأن ينفع من أجنبي • ( قوله • ) لا تشتره وإن أعطاكم به درهم • ( ب • ) استشكل في هذا كراهة قبل إعطائه • إلا كثروا المظنة لفي التهمة على العود في الهبة • فالمناسب أن يقال • ولو أعطاه بثلث درهم مثلاً • • وأجيب بأن المعنى لا تشتره وإن أضعوا حتى صار يسوى درهما • انتهى • ( قلت • ) ويجعل أن يكون الأغنياء بالدرهم منصرفاً إلى الإتيان من حيث هو ابتغاء ولا شك أن الفرس نفوس رغبنا فيه بحسب الرخص وقلة لئلا يكون أمره صلى الله عليه وسلم • بمنع النفس عما

بمثل حديث مالك • وحدثنا ابن أبي عمير • وعبد بن حنبل • واللفظ لم يرد قال أخبرنا عبد الرزاق • أخبرنا معمر • عن الزهري • عن سالم • عن ابن عمر • أن عمر • حل على فرس • في سبيل الله • ثم أهاه • تباع فأراد أن يشتريها • فسأل النبي صلى الله عليه وسلم • فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم • لا تشتره • وحدثني إبراهيم بن موسى الرازي • وأسد بن إبراهيم • قال • أخبرنا عيسى بن يونس • ثنا الأوزاعي • عن أبي جعفر • عن محمد بن علي • عن ابن المسيب • عن ابن عباس • أن النبي صلى الله عليه وسلم • قال • مثل الذي يرجع في

صدقة كمثل الكلب • يعني • ثم يعود في شئ به • كذا هو حديثه • أبو بكر • بن محمد • بن العلاء • أخبرنا ابن المبارك • عن الأوزاعي • قال • سمعت محمد بن علي بن الحسين • يذكر بهذا الإسناد نحوه • • وحدثني حجاج بن الشاعر • أن عبد الصمد • ثنا • حبيب • وهو ابن أبي كثير • قال • حدثني عبد الرحمن بن عمرو • أن محمد بن طائفة • بن رسول الله • صلى الله عليه وسلم • حدثه بهذا الإسناد نحوه • حديثه • وحدثني هرون بن سعيد • أبو يحيى • قال • أنا ابن وهب • أخبرني عمرو • وهو ابن الحرث • عن بكره • أنه سمع • حبيب • بن المسيب • يقول • سمعت ابن عباس • يقول • سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم • يقول • لا تأمحل الذي تصدق بصدقة • ثم يعود في صدقة • كمثل الكلب • يعني • ثم يأكل قبا • • وحدثنا محمد بن مثنى • ومحمد بن بشر • قال • أنا محمد بن جعفر • ثنا • شعبة • قال • سمعت قتادة • يحدث عن سعيد بن المسيب

الله وهو العمري (قول في الآخر من حديث ابن عباس العائد في حبه) (ع) قبل يصبر ما تقدم من قوله في صدقته فالله المذهب الصدقة قال الخطابي فاما ذلك في الهبة التي أريد بها وجه الله أو صلة الرحم لانها الهبة التي لا يرجع فيها والا فللاب أن يصبر ما وهب لابنه واختلف قول مالك في اعتصار الأب والأم والجد والجدنة ووافقه الشافعي في أن الجد يصبر وحجته هو لا حديث ابن عمر لا يصل للرجل أن يعطي عطية ويرجع فيها الا الوالد فيما يسطي ولله واختص الأب بذلك لان له في مال الولد حقا لا ترى أنه لا يقطع ان سرق منه ولا يحدان وطئ جاريته لان من كسبه كجاء في الحديث وولد الرجل من كسبه وقاس هؤلاء الام والجد عليه اذ هما بمنزلة ويطلق عليهما اسم الابوة وحمله أحد وطائفة على العموم وقال ليس لأحد أن يصبر ما وهب وقال الثوري والغني واسحق وروى عن عمر لا يصبر ما وهب لذي رحم أو زوج ويصبر ما وهب لغيرهم وقال الكوفيون لا يصبر ما وهب لذي رحم محرم صغيرا كان أو كبيرا ويصبر ما وهب لغيرهم وأجني (قلت) يأتي الكلام على الاعتصار حيث تعرض له في حديث هبة الأب بعض أولاده وذكر المعاضي هناك أنه اختلف قول مالك في اعتصار الاب ولم يحصل أن يكون الخلاف راجعا إلى الام والجد لان الخلاف فيما وجد وتقدم الخلاف في الحاق الوهاب للمتصدق في منعه شراء الهبة وأما رجوع الهبة إلى الوهاب بغير الشراء والارث فيه ثلاثة أقوال • وروى محمد جوازها ونقل عبد الوهاب عن المذهب الكراهة والثالث اختيار اللخمي انه اذا كان ذلك لرغبة من الموهوب له جاز ولا كره (ع) • واختلف في هبة الثواب فأجازها مالك وسنها الشافعي وأبو حنيفة لا تهاين البيع المجهول منه وأجله (قلت) هبة الثواب عطية قصد بها العوض ثم ان صرح الوهاب بأنه إنما يجب للعوض فان عين العوض جازو حكم ذلك حكم البيع وان لم يعينه فالمشهور بالجواز لان المقصود بذلك المعروف والشاذ وهو قول ابن الماجشون المنع للجهل بحسن العوض وقد روي ان دفعته مطلقا دون ذكر العوض فادعاء الوهاب في الجلب ومن وهب هبة وادى أنها للثواب حل على العرف في ارادة الثواب فان كان مثله لا يطلب ذلك قبل قول الموهوب بعين وان كان مثله يطلب أو اشكل الامر قبل قول الوهاب بعين تأمل فآيات التمين في كل وجوه المشهور جعل عند اشكاله الامر بالاموال قول الوهاب وقال اللخمي ان اقرن بالهبة ما يدل على الثواب فهو الثواب وان اقرن بها ما يدل على نية سخط دعواه وكذلك ان اشكل الامر لقول عمر من وهب هبة نوى بها الثواب فهي على نية فلم يجعل له مقالا لا بدليل ولان أصل الهبة عدم العوض (قلت) • ويعارضه من الأصل عدم خروج ملك الانسان عن ملكه الا برضاه واختلاف في هبة أحدنا وجنين صاحبه في المدونة لا يصدق انه

أراد من الاتباع ولو قوى ما عناه عليه بما يمكن منه بما يبرهن (قول العائد في حبه) (ع) قبل يصبر ما تقدم من قوله في صدقته (ب) تقدم الخلاف في الحاق الوهاب بالمتصدق ومنه من تراه الهبة وأما رجوع الهبة للوهاب بغير الشراء والارث فيه ثلاثة أقوال وروى محمد جوازها ونقل عبد الوهاب عن المذهب الكراهة والثالث اختيار اللخمي انه ان كان ذلك لرغبة من الموهوب له جاز والا كره (ع) • واختلف في هبة الثواب فأجازها مالك وسنها الشافعي وأبو حنيفة لا تهاين البيع المجهول منه وأجله (ب) هبة الثواب عطية قصد بها العوض ثم ان صرح الوهاب بأنه إنما يجب للعوض فان عين العوض جازو حكم ذلك حكم البيع وان لم يعينه فالمشهور بالجواز لان المقصود بذلك المعروف والشاذ وهو قول ابن الماجشون المنع للجهل بحسن العوض وقد روي ان دفعته مطلقا دون ذكر

عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال العائد في حبه كالعائد في قبته • وحدثناه محمد بن شفي ثنا ابن عدي عن سعيد عن قتادة بهذا الاسناد مثله • وحدثناه اسحق بن ابراهيم قال أخبرنا الخضر ومي ثنا وهيب ثنا عبد الله ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال العائد في حبه كالكلب يقي، ثم يصود في قبته • حدثنا يحيى بن عبيد قال قرأنا على مالك عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن وعن محمد بن النعمان بن بشير بحديثه عن النعمان بن بشير انه



أراد الثواب الآن يظهر ما يدل على صدقه وقال في غيرها لا يصدق الآن بشرط الثواب • وحكى عبد الوهاب قولاً ثالثاً أنه يصدق وإن لم يظهر ما يدل على صدقه وإن ادعت أنها شرطت عليه الثواب فقال ابن القاسم يحلف ويرأى • واختلف في هبة الدنانير والدرهم فقال مالك وابن القاسم لا ثواب فيها لأنها لا توهب لذلك وإن شرطت فهي مردودة وقال في المدونة إن شرطت هبت ويثاب عرساً وطعاماً • واختلف في هبة الحلى وفيه قولان كالقولين السابقين

فصل • ثم الهبة التي للثواب إن وقع الثواب فيها بما تراضيا عليه فذلك وإن تشاحا فقال أشهب يتعين الدنانير والدرهم ولا يقضى بغيرها • الباقى وعلى هذا لا يقضى إلا بالسكة في ذلك البلد وقال سحنون لا يتعين العين ويصح أن يثيبه بكل مقول وقال ابن القاسم في المدونة مثله إلا أنه استثنى من ذلك ما لا يثاب مثله عادة كالخشب والتبن والعبد المجنون وشبهه وإن كانت قيمته مثل قيمة الهبة فأكثر يريد لأن العرف كالشرط

فصل • ثم الهبة التي للثواب إن كانت قائمة وأثابه ما تراضيا عليه فذلك وإن تشاحا فليس فيها إلا القيمة لأنها لا تقدر المحقق من اللزوم وإن كانت قائمة وتشاحا فليس هو وإن الموهوب إذا دفع القيمة ليس للواهب عليه غير ذلك وقال مالك الواهب عتبر إن شاء سله ما له بذلك وإن شاء استرجع هبته حتى يرضى • وفي كتاب الشفعة جنوح إليه • واختلف ما هذا العوان الذي يوجب القيمة على الموهوب فقيل القبض • وقيل حواله الأسواق • وقيل تغيير • زيادة أو نقص • وقيل أحدهما كاف • وفي سماع عيسى إن كانت جارية فوطئها فذلك فوت وقال مطرف وابن الماجشون الغيبة عليها فوت توجب القيمة ونعم الرد • فرع • وهل تعتبر السلامة من الرافق بين الهبة وعوضها اعتبر ذلك في المدونة فتع أن يعوض من الحلى درهم ومن الطعام طعاماً مخالفاً له ومن الثياب ثياباً أكثر منها وأجاز في المدونة كتباً من هذا المعنى

### • أحاديث إعطاء بعض البنين دون بعض •

العوض فادعاه الواهب في الجلاب يحصل على العرف في إرادة الثواب فإن كان مثله لا يطلب ذلك قبل قول الموهوب بيمين وإن كان مثله يطلبها واشكل الأمر قبل قول الواهب بيمين تأمل فأنبت اليمين في كل وجوه المسئلة وجعل عند أشكال الأمور القول قول الواهب وقال اللغمي إن اقترن بالعطية ما يدل على الثواب فهي للثواب وإن اقترن بها ما يدل على نية سقط دعواه وكذا إذا أشكل الأمر لقول عمر رضي الله عنه من وهب هبة للثواب فهي على نية فلم يجعل له مقالا لا بدليل ولأن أصل الهبة عدم عوض (ب) ويعارضه أيضاً الأصل عدم خروج ذلك الإنسان عن ملكه إلا برصاه • واختلف في هبة أحد الزوجين صاحبه في المدونة لا يصدق أنه أراد الثواب الآن يظهر ما يدل على صدقه وقال في غيرها لا يصدق إلا أن يشترط الثواب وحكى عبد الوهاب قولاً ثالثاً أنه يصدق وإن لم يظهر ما يدل على صدقه وإن ادعت أنها شرطت عليه الثواب فقال ابن القاسم يحلف ويرأى • واختلف في هبة الدنانير والدرهم فقال مالك ابن القاسم لا ثواب فيها لأنها لا توهب لذلك وإن شرطت فهي مردودة • وقال في الموارد إن شرطت فهي صحيحة ويثاب عرساً وطعاماً • واختلف في الحلى وفيه قولان كالقولين السابقين

في كتاب كراهة إعطاء بعض البنين دون بعض •

(قوله أكل ولدك لحمه مثل هذا قال لا) (م) اضطرب بالذهب في إخراج لبنات من العيس قبيل  
 يكره وإن نزل مضى وقيل يعرج وإن نزل فسخ مطلقا وقيل يصح إلا أن يكون الأب قبضي وقيل يفسخ  
 وإن ملأه إلا أن يكون قد حيز عنه قبضي قال بعض شيوخنا وهذه الأقوال جارية في إعطاء بعض  
 البنين دون بعض (ع) وحكى ابن الموزان مالك جواز إعطاء بعض البنين دون بعض ونحوه  
 في كتاب ابن الموزان قال وإنما يكره إذا فسخه كل ماله والأشهر عند مالك الكراهة (م) وتوجه هذه  
 الأقوال عندى أن من حل أحاديث الأمر وأحاديث النبي على النذب أضاء نزل ومن حمل ذلك  
 على الإلزام فسخ ومن رآه إن للاب أن يتصرف وإنما يتصرف في الحياة أمضاء مطلوت ومن رآه قول  
 جماعة من المخالفين أن الواهب أن يرجع في حقه قبل أن يخاز عنه وهو قوله شاذة عندنا في  
 الحيازة (ع) واختلف قول مالك في تأويل الحديث فحمله مرة على لوجوب مرة على النذب قال  
 من لم يكن له تبر مال غير هذا الذي نحل وإنما ذلك فيمن نحل بعض ولد كل ماله وقد اختلف قول  
 مالك فيمن نحل كل ماله لبعض ولده أو لأجنبي هل يفسخ أو برد (م) وسبب اختلاف العلماء في حل  
 هذه الأحاديث على الوجوب أو على النذب اختلاف المناظر فقول في هذا راجعه وقوله في الآخر  
 أشهد على هذا غيري وفي أخرى يسرك أن يكونوا لك في البرساء تدل على النذب أما هذا فلأن قوله  
 فأرجعه أمر بالإعتصار وللأب أن يتصرف ولو كان باطلا لعمال هو مردم مجمع إلى اعتصاره وأما  
 قوله أشهد على هذا غيري فلأنه خرج عن الأئمة فأنقضوا نصي ولا أرجع توقيعه على  
 غيره (ع) وحمله بعضهم على أنه توجب على الاباحة للغير لا مالا يشهد به لا يشهد به  
 غيره (م) وأما قوله يسرك فظاهر النبي إنما هو خوف أن يقع منهم تعمير بره وقال الآخرون  
 قوله في حديث لا أشهد على جور وفي حديث اتعوا الله وأعدوا بين أولادكم كل منهما يدل على المنع  
 أما الأول فلأن الجور المألوف عن القصد وهو ممنوع وأما الثاني فلأن ظاهر الأمر الوجوب وفيه  
 خلاف بين الأصوليين وأما ما يتبعون به ما روى في الترمذي من قوله إن لم عليكم حملا لأن لفظه  
 على تدل على الوجوب (ع) والجمع بين أحاديث لباب أولى من طرح بعضها ومن توهين الحديث  
 بالاضطرار في أن الله وجه الجمع أن تضمن كلها على النذب كما جاء في الحديث من طريق جابر  
 فأخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بأكل والأولى خوف أن يجرهم من ذلك إلى الغرق وإن كان  
 بعضهم قد استدلل به على الوجوب وكذلك بقوله أشهد على هذا غيري وهو غير الجمع بينهما أما الثلاثة  
 الأول فقدم وحدها إلى النذب وأما حديث لا أشهد على حور راجع والمراد ما قيل في  
 والعدول عن الأكل أي لا أشهد ولا يمتد بين يدي الأكل وأما حديث آخر في قوله أرجعه فهنا  
 إن كان يتصرف ما يهب لأبيك فتسفر جميع الفاظ الحديث على هذا وتأكدها على الكراهة  
 بما ورد من أن والد النعمان كان يدرى من الليل إلى أم النعمان فكانت صلى الله عليه وسلم فبهم  
 الفرار بما له عن بعض ولده فخرج عن الطريقين المعروفين إلى طريق الضرر به ذلك ما لوح

(قوله أكل ولدك لحمه مثل هذا قال لا) (م) اضطرب بالذهب في إخراج لبنات من العيس قبيل  
 القيس قبيل يكره وإن نزل مضى وقيل يفسخ وإن نزل فسخ مطلقا وقيل يصح إلا أن يكون الأب قبضي  
 وقيل يفسخ وإن ملأه إلا أن يكون قد حيز عنه قبضي قال بعض شيوخنا وهذه الأقوال جارية في إعطاء بعض  
 البنين دون بعض (ع) وحكى ابن الموزان مالك جواز إعطاء بعض البنين دون بعض ونحوه  
 في كتاب ابن الموزان قال وإنما يكره إذا فسخه كل ماله والأشهر عند مالك الكراهة (م) وتوجه هذه  
 الأقوال عندى أن من حل أحاديث الأمر وأحاديث النبي على النذب أضاء نزل ومن حمل ذلك  
 على الإلزام فسخ ومن رآه إن للاب أن يتصرف وإنما يتصرف في الحياة أمضاء مطلوت ومن رآه قول  
 جماعة من المخالفين أن الواهب أن يرجع في حقه قبل أن يخاز عنه وهو قوله شاذة عندنا في  
 الحيازة (ع) واختلف قول مالك في تأويل الحديث فحمله مرة على لوجوب مرة على النذب قال  
 من لم يكن له تبر مال غير هذا الذي نحل وإنما ذلك فيمن نحل بعض ولد كل ماله وقد اختلف قول  
 مالك فيمن نحل كل ماله لبعض ولده أو لأجنبي هل يفسخ أو برد (م) وسبب اختلاف العلماء في حل  
 هذه الأحاديث على الوجوب أو على النذب اختلاف المناظر فقول في هذا راجعه وقوله في الآخر  
 أشهد على هذا غيري وفي أخرى يسرك أن يكونوا لك في البرساء تدل على النذب أما هذا فلأن قوله  
 فأرجعه أمر بالإعتصار وللأب أن يتصرف ولو كان باطلا لعمال هو مردم مجمع إلى اعتصاره وأما  
 قوله أشهد على هذا غيري فلأنه خرج عن الأئمة فأنقضوا نصي ولا أرجع توقيعه على  
 غيره (ع) وحمله بعضهم على أنه توجب على الاباحة للغير لا مالا يشهد به لا يشهد به  
 غيره (م) وأما قوله يسرك فظاهر النبي إنما هو خوف أن يقع منهم تعمير بره وقال الآخرون  
 قوله في حديث لا أشهد على جور وفي حديث اتعوا الله وأعدوا بين أولادكم كل منهما يدل على المنع  
 أما الأول فلأن الجور المألوف عن القصد وهو ممنوع وأما الثاني فلأن ظاهر الأمر الوجوب وفيه  
 خلاف بين الأصوليين وأما ما يتبعون به ما روى في الترمذي من قوله إن لم عليكم حملا لأن لفظه  
 على تدل على الوجوب (ع) والجمع بين أحاديث لباب أولى من طرح بعضها ومن توهين الحديث  
 بالاضطرار في أن الله وجه الجمع أن تضمن كلها على النذب كما جاء في الحديث من طريق جابر  
 فأخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بأكل والأولى خوف أن يجرهم من ذلك إلى الغرق وإن كان  
 بعضهم قد استدلل به على الوجوب وكذلك بقوله أشهد على هذا غيري وهو غير الجمع بينهما أما الثلاثة  
 الأول فقدم وحدها إلى النذب وأما حديث لا أشهد على حور راجع والمراد ما قيل في  
 والعدول عن الأكل أي لا أشهد ولا يمتد بين يدي الأكل وأما حديث آخر في قوله أرجعه فهنا  
 إن كان يتصرف ما يهب لأبيك فتسفر جميع الفاظ الحديث على هذا وتأكدها على الكراهة  
 بما ورد من أن والد النعمان كان يدرى من الليل إلى أم النعمان فكانت صلى الله عليه وسلم فبهم  
 الفرار بما له عن بعض ولده فخرج عن الطريقين المعروفين إلى طريق الضرر به ذلك ما لوح

قال إن أباه أتى به رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم فقال أتى  
 نحل ابني هذا علما كان  
 لي فقال رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم أكل ولدك  
 لحمه مثل هذا قال  
 لا هذا رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم

من قول المراءى لأرضى حتى يشهدني النبي صلى الله عليه وسلم وإلى نحو ما ذكرنا قلنا أبو القاسم  
 ابن أبي عمرة (قوله فارجه) (ع) قال الخطابي يدل أن الهبة كانت مقبوضة عليه نظرا لاحتمال  
 أن يكون المعنى أجه في ملكك قلت لا أدري ما المانع من جله على ما حمله عليه الخطابي مع  
 أنه تأريه فيما قسم الاعتصار (ع) وللاب أن يقتصر عند مالك والشاهي صغيرا كان الآن أو كبيرا  
 قلت نعم قول القاضي احتلف قول مالك في اعتصار الأب والأم والجدة والجدة وتقدم ما فيه  
 من التنبه والمراعاة حوز في الهبة المذكورة في هذه الأحاديث الاعتصار والاعتصار هو ارتفاع  
 المعطى هبته دون عوض لا بطوع المعطى والمذهب صحة اللاب في هبة الابن صغيرا كان الابن  
 أو كبيرا لا ما تقدم من قول القاضي واحتلف في اعتصار الأب فتدبرنا عليه والاعتصار يكون بما يدل  
 عليه لفظا واختلف في اعتصار الابن هل يكون بما يدل عليه أو ما نقل ابن عتاب عن بعض فقهاء  
 الشورى لعوه ونقل عن ابن زرب اعتصاره فقال عن الحقبة المشاورة فمن وهب لابنه الصغيرة  
 وشرط الاعتصار ثم ما عاينهم نفسه وما قال غلبا به في ماله بعد البيع وليس ذلك باعتصار الآن  
 يشهد عند البيع بالاعتصار ولا يجوز استماره بعد البيع ولا يكون اعتصار الإبداء شهادة لابن زرب  
 خلاه (ع) الآن ما لك بحيث الاعتصار عند هبة الهبة بدو له بن على الموهوب أرز واحة  
 على اختلاف في مذهبا فإعداد من المعتصر ولا يثبت ذلك عند الشاهي شيء أو حصة لا يرى  
 الاعتصار بوجه (قلت) أما قوله بتغير الهبة في زيادة أو نقص فهو أحد القولين وذكر ابن رشد  
 عن طرف وابن الماحشون أنه لا يثبت قال الباقي وتعيينه هو ظاهر قول مالك وابن القاسم  
 (قلت) يريد في المدونة من قوله الآن بعد ثوبا أو ثوبين أو ثوبا أو ثوبين عن حاله أو ما حدث الدين  
 استدعى على مال الهبة فهو مثبت كإذ كره واحتلف إدادو بن علي عبر مال الهبة كالأول الابن غنيا  
 والهبة يسيرة لا يستدين لثلاثها فأب أو تزوج فقال ابن الماحشون ذلك مثبت وقال مالك وابن القاسم  
 لا يثبت ولو كان الابن مدبها فهو هبة فقال ابن الماحشون لا يثبتها ما قبلت ما قبلت ما قبلت الهبة  
 وقال ابن سبغ أن كالم الحال واحد كالم يوم الهبة فله أن يقتصر به وما رواه واحد قال أبي  
 فرواحها يثبت الاعتصار على حق الزوج بذلك المال واختلف من كان ذكر أو زوجة قيل يبيع  
 الاعتصار وهو ظاهر المدونة أو صحابي قوله ولللاب اعتصار ما وهب لولده الكبار ما لم يسهو أو قبل  
 لا يبيع وأما المرض فمرض أحد ما مع من الاعتصار ما مرض من لا بد له منه ليرد دم الورثة  
 وأما مرض الابن فعلق حن الورثة بذلك المال وروى شهاب أن مرض الابن لا يثبت  
 ونوفى في مرض الابن وقال لا أدري ولو زال المرض فمرض عيسى بمود لا اعتصار وقال عبيد

فارجه وحدثنا يحيى بن  
 يحيى أخبرنا إبراهيم بن سعد

نوحه ما في الأكمال (قوله فارجه) (ع) يدل على أن حوز الأب لصغار بنيه ما وهبهم حوز ولا  
 يحتاج إلى خيار فغيره أدلوا احتاج لم يجمع لعوه أرجعها (ب) واحتلف في لزوم الهبة بالمولد واعتقادها  
 للمور على ثلاثة والمشهور أنها تنضم بالمولد ولاتم الأناحوز وحكي لطحوى وابن حوز زميدان  
 الهبة لا تنضم بالمولد وللواهب الرجوع في هبة قبل أن يتحارعه وبه قال الشاهي وأبو حنيفة ومولع عن  
 مالك ولشاذ أنها تنضم بالمولد ولا تقتصر لحوز كالبسع وبه قال الحسن وحامد بن أبي سليمان (ع) ولا  
 يصح من مالك (ب) العول الذي ذكرناه لا يصح من مالك ذكر ابن زريق ابن أبي أمامة وروى عن  
 مالك عدم وقف المجلس والندقة على الموز ووقف الهبة عليه إلا هذه الرواية هيته ميسل وليس  
 القول لسي ذكرنا ما قلنا تنضم بالمولد فصار ما من الواهب ويراد به ويجري في ما مضى من أهوان

المالك لا يهود وقال مسنون ان زال من عن الأب فله ان يتصرف وان زال من عن الابن لم يتصرف واختار  
 الشيوخ الاول لان الاصل في المانع انه اذا ارتفع عاذا الحكم  
 فصل ١٠ ويمنع الاعتصار ايضا من وج الهبة عن ملك الموهوب بتلف أو بيع أو غير عوض  
 ولو كانت أمه فولدت اعتصرها لم يتصرف الولد ابن عبد السلام ولا يبعد أن يكون الايلاء هبة تالاه  
 فقبر في البدين ويدل عليه غير مشقة في المذهب ولو وطئها الابن لم يملك ذلك موت حرمة الايلاء  
 ١١ واختلف في الوطاء دون حل فقال مالك وأكثر أصحابه ذلك موت وقال المغيرة وابن الماجشون ليس  
 فوطا ابن الماجشون وتوقف حتى تسترا فان حلت بطل الاعتصار ابن عبد السلام ولا يبعد أن  
 يكون هذا الخلاف في الثيب وأما البكر فيتفق على انه فيها موت (ع) قوله خارجة دال على ان حوز  
 الأب لم يغير بنيه ما هوهم حوز ولا يحتاج الى حيازة غيره اذ لو احتاج لم يمتنع لقوله ارحمها واختلف  
 في الهبة فذهب الكافة ومشهور قول مالك انها تنجز بالقول ولا تتم الا بالحوز وقال الحسن وحادي بن  
 أبي سليمان تنجز بالقول ولا يتقرر لحوز كالبسع ولنا قول شاذ منته وتقول عن مالك ولا يصح عنه وقال  
 الشافعي وأبو حنيفة لا تنجز الا بالتبضع هم يجمعون على لزومها بالتبضع قلت ١٢ اقول الذي ذكر  
 انه لا يصح عن مالك ذكر ان زرقون ان أبانعام روى عن مالك عدم وقف الحبس والصدقة على  
 الحوز ووقف الهبة عليه الا أن هذه الرواية فيها تعصيل فليس القول الذي ذكر وتقدم له أيضا انه  
 قال لينا قول شاذ ان الهبة لا تنجز بالقول فلو اهب الوهاب الرحوم في هبة قل ان تنازعته وتقدم لانه حكاه  
 الطحاوي وابن حوزة ندد من مالك فاما مال في لزوم الهبة بالمول واعتقارها للحوز ثلاثة واشهر  
 أها تنجز بالقول ولا تتم الا بالحوز واذا كانت تنجز بالقول فعلا باذن الوهاب ونفي رده عنه ويجوز على  
 الاقباض ان أمه حيث افتقر للحوز فالحوز حسي وحكمي فالحسي مع الوهاب يده عن التصرف  
 في الشيء او هوب ومعاينة البينة في بدال الموهوب له وشرط صحة حصول الهبة في بدال الموهوب له قبل

فتقرب الى الحوز فالحوز حسي وحكمي فالحسي مع الوهاب يده عن التصرف في الشيء الموهوب  
 ومعاينة البينة في بدال الموهوب له وشرط أن يكون قبل مرض الوهاب وموته وقيام القراء عليه  
 الحكم حوز ذي الولاية من أب أو وصي أو مقدم قاض ما هو به لمن في ولايته من خفية أو صبر  
 ومعنى كونه حكما انه كفي فيه الا شهادة على الهبة (ع) ولا خلاف بين العلماء في الاكتفاء بذلك فيما  
 يعرف به به ١٣ اختلف على ما ذكرنا كانت الهبة لا تعرف بعينها من مكمل أو موزون أو دنابر أو دراهم  
 (ب) أدلوا وأزرحه فبطل كفي لاشهاد والطبع على الهبة وقيل لا يكفي حتى يخرجها من يده  
 وصحة زهنا لا غير الاب وتوجيهه يخرجها ما لا يعرف بعينه وان لم يخرجها من يده ولا طبع عليه  
 وكذا اختلف قول مالك في حوز له هبة جرة شاع (ب) ظاهر كلامه فيها كفي فيه بالاشهاد عما يعرف  
 بعينه انه لا يحتاج الى زياده في الكتب ومن حمل لمؤتمنين على كتبهم وتولى الاب قبض هذه الهبة من  
 بعينه فلو راد ما يطى وصرفها من ماله وأبائها عن ملكها ابن عبد السلام ويقال ورفع يد الملك  
 ووضع يده الحوز (ب) ركن لشيخ المصنف المصنف أبو عبد الله من ارشاد القضي أرل شارح الكتاب  
 اس لحادث السرخي ومع كتاب المعنى بالمذهب في ضبط مسائل المذهب كتب أوله وأول كتابه  
 المعنى العائى على الوثائق وبعده فلو راد الصبر فلا في حوزة قال ولا أقول ما يقوله جهلة المؤتمنين  
 ورفع يد الملك ووضع يده الحوز والقول بان الاشهاد مع الطبع كاف في ما لا يعرف بعينه هو لمطرف  
 وابن الماجشون روى ابن عبد السلام هذا القول بان الاشهاد كاف غير منه بالطبع والواقع في

عن ابن شهاب عن جدي بن عبد الرحمن ومحمد بن النعمان عن النعمان بن بشير قال أتى بي أبي عبد الله صلى الله عليه وسلم فقال  
 أتى بعت ابني هذا غلاماً فقال كل ينكضت فقال لا قال فارددهم وحدنا أبو بكر بن أبي شبة وإسحق بن إبراهيم وابن أبي  
 حمزة عن ابن عيينة ح وحدنا قتيبة وابن ربح عن الليث بن سعد ح وحدنا حمزة بن يحيى أخبرنا ابن وهب أخبرني يونس ح  
 وحدنا إسحق بن إبراهيم وعبد بن حيدراً أخبرنا عبد الرزاق (٣٣٧) أخبرنا معمر كلهم عن الزهري هذا الإسناد أما

مرض الوهاب وموته وقيام الغراء عليه والمحكمي حوزي الولاية من أبه أو وصي أو مقدم  
 قاض ما رجعل في ولايته من عبده أو صخبر ومعنى كونه حكماً أنه يكنى فيه الأشهاد على الهبة (ع)  
 ولا خلاف بين العلماء في الإكساء بذلك ما يعرف بعبه واختلف عندنا إذا كانت الهبة لا تعرف  
 بعبه من مكمل أو موزون أو مائراً أو درهم (ع) أو لؤلؤ أو زبرجد قال هذيل يكنى الأشهاد  
 والمسلح على الهبة وقيل لا يكنى حتى يفرحها من يده ويحوز لولد غير الأب وأبو حنيفة يميز هبة  
 ما لا يعرف بعبه من يده أو لا يطبع عليه وكذلك احتلف قول مالك في حوزة له هبة جزء  
 شاع (ع) ط (ع) طاهر كلامه فيما يكنى فيه بالأشهاد مما يعرف بعبه أنه لا يحتاج إلى زيادة في  
 الكتاب وما جرى عليه عمل المؤمنين من كتبهم وقول الأب قبض هذه الهبة من نفسه لولده زاد  
 التيطي وصرها عن ماله وأنها عن ما كره ابن عبد السلام وبقال رفع يد المثل ووضع يد الحوز  
 (ع) قال (ع) وكان الشيخ المصنف المحصل أبو عبد الله بن راشد القمعي أول شارح لكتاب ابن  
 المحاسب الرعي لما وضع كتابه المسمى بالذهب في ضبط مسائل المذهب وأكثاه المعنى بالفاثق  
 في علم الوثائق وهبه لولده الصغير وكتب على ظهره محطاً أشهد على نفسه مؤلف هذا الكتاب أنه  
 له لولده الصغير لأن في هبه قال ولا قول ما بقوله جهالة المؤمنين ورفع يد المثل ووضع يد الحوز  
 والعزل بأل الأشهاد (ع) الطبع كاف فما لا يعرف بعبه هو لوطر وابن الماحشون ونقل ابن  
 عبد السلام هذا القول بأن الأشهاد كاف غير مقيد بالطبع والواقع في الروايات أنه إنما يكنى إذا طبع  
 على الهبة مضمرة الشهود والقول بأنه لا بد أن يحوز لولد غير الأب مالك في العتقة من سماع ابن  
 العباس (قوله في الآخر واعدلوا في أولادكم) (ع) قال ابن القصار العدل أن يسوي بين الذكور  
 والإناث وهما بن شعبان العدل أن يكون لهم ينهم على قسم الميراث للذكر مثل حظ  
 الأنثيين وكذلك احتاج قول من تقدم من غير أصحابنا ومن جعل الهبة في الحديث  
 على الكراهة يتوهم أن الذكر والأنثى بمن قال ما به على قسم الميراث أعطاه والثوري وغيرهما قد  
 زور في إعطاء أبي بكر عائشة إحدى وعشرين وسعاً واختره من لا يرى العدل واجاب ابن  
 أبي بكر قال لا خير وله له ما طلى غيرها بابها أو علم نهم را ضون مما فعل ودكر ابن إسحق في مدرته  
 أبو بكر ولد للنعمان لم يكره له بنت مولى له ما لا يكون حجة في قوله كل ولدك حصته مثل هذا  
 الرواية إنما يكنى إذا طبع على الهبة مضمرة الشهود والقول بأنه لا بد أن يحوز لولد غير الأب  
 لمالك (ع) العتقة سماع ابن العباس (قوله تعوا لله اعدلوا في أولادكم) قال ابن القصار العدل أن  
 يسوي بين الذكور والإناث وقال ابن شعيب أن يكون لهم ينهم على قسم الميراث للذكر مثل حظ

يونس ومعمر في حديثهما  
 أكل ينكض وفي حديث  
 الليث وإن عينه أكل  
 ولده ورواية الليث عن  
 محمد بن النعمان وحيد بن  
 عبد الرحمن أن بشيراً جاءه  
 بالنعمان حديثاً قتيبة بن  
 سعيد ثنا جرير عن هشام  
 ابن عروة عن أبيه قال ثنا  
 النعمان بن بشير قال وقد  
 أعطاه أبوه غلاماً فقال له  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 ما هذا الغلام قال أعطاه  
 أبي قال وكل أحسنه  
 أعطيه كما أعطيت هذا  
 قال لا قال فردده وحدنا  
 أبو بكر بن أبي شبة ثنا  
 عبادة بن العوام عن حميد  
 عن الشعبي قال سمعت  
 النعمان بن بشير ح  
 وحدنا يحيى بن يحيى  
 والعقطة له أخبرنا أبو  
 الأحوص عن حميد بن  
 النسي عن النعمان بن  
 بشير قال تصدق علي أبي  
 بعض ماله فقلت أمي غرة  
 بنت راحلة لأرسي حتى  
 تشهد رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم فاطن أبي إلى

النبي صلى الله عليه وسلم ليشه على صدقي فقال سر الله صلى الله عليه وسلم أهلت هذا ولداً كلهم قال لا قال تعوا الله واعدلوا  
 في أولادكم فرجع أبي فردك لصدق وحدنا أبو بكر بن أبي شبة ثنا علي بن مسهر عن أبي حبان عن النسي عن  
 النعمان بن بشير ح وحدنا محمد بن عبد الله بن عمرو العقط له ثنا محمد بن بشير نا أبو حبان لمي عن النسي قال حدثني  
 النعمان بن بشير نا أمه بن

بعض الموهبة من ماله لانها فائزى بهاسته ثم هذه الحقايق لا أرضى حتى تشهد رسول الله صلى الله عليه وسلم على ما وجبت لابي  
فاخذ ابى بيدي واباوشد غلام فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فصار رسول الله ان أم هانئ بنت رواحة أخبرها ان شهدك على النبی  
وهبت لابسما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا شبراؤك ولد سوى هذا قال نعم فقال اكلهم ووجهته مثل هذا قال لا قال فلا تشهدنى  
اذا فنى لا أشهد على حور • حدثنا ابن غير حدثنى ابي ثنا اسمعيل عن الشعبي عن النعمان بن بشير ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قال للشبوسن سواء قال نعم قال فكلهم اعطيت مثل هذا قال لا قال فلا تشهد على حور • حدثنا صفى بن ابراهيم اجبر ناجر بن عامر  
الاحول عن الشعبي عن النعمان بن بشير ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لأبيه لا تشهدنى على حور • حدثنا محمد بن مثنى  
ثنا عبد الوهاب وعبد الاعلى ح • حدثنا صفى بن ابراهيم ويعقوب الدورقي جميعا عن ابن علقمة القفط يعقوب قال ثنا اسمعيل  
ابن ابراهيم عن داود بن أبى هند عن الشعبي عن النعمان ( ٣٣٣ ) بن بشير قال اطلق في أبى يعلى الى رسول

(قوله بعض الموجهة من له لانها قالوى) (ع) كذا ابن عيسى ولكافهم الموهوبة أى  
بعض الاشياء الموهوبة وأما الموجهة فاسم مصدر الهة ومعنى التوى سطل والى المطل (قوله  
ألف ولد سوى هنا) تقدم ما لان اسحق (قوله لا تشهد على حور) تقدم تأويله ورواه الى انذب  
(ع) وفيه أنه يكره لأهل العمل الشهادة بما يكره وان حاز عنده ومضى ان زل لعله لا تشهد عبرى  
(قوله فاروا بين أولادكم) (ع) ر و بناء عن الأمدى فاروا بالنون ومضاهو واوعن الهم مدنى  
والخسنى ما به من المقاربة أى لا تغضوب بعضا على بعض

(أحاديث العصري)

(قوله أبلحاحل عمر عري) (ع) قال أبو عبد الله العري، يستعين العمر معي أعمار تلك السدة  
الدار جعلها للعمر، وهي ان وقت، يمده بعبادة الوهاب كقوله أعمار تلك السدة الدار عمرى

الاشياء **اقول** بعض الموهبة من ماله (بناهالوى) (ع) كد لان عيسى ولسكنهم الموهبة فأى  
بعض الاشياء الموهبة وأما الموهبة فهم صدر لهم ومعنى لتوى سطل والالتواء المظلم (ح)  
وتقدر الاول بعض لاشياء الموهبة **(قوله)** فارواين أولادكم ورورى قاروا بالون أى مدحوا  
والاول ماله من المقام فأى لانصلاوعا لى ومن **(قوله)** انحل اسى علامك هو بيع الحايه مال  
بعض يعمل كده يدف

(باب العمري)

بیش (نوله امارح عمره ی) (ع) بالاعمال لعمرد و ششمین العمر و می آخرتله و

[illegible]

أول ما عشت بضم التاء فلا خلاف أنها معدوم الوهاب لورثته ۞ واختص إذا أطلقت وقيدت بعمر  
الأحناؤ بعمره وعمره عقبه كقوله أعمرتك هذه الدار عرك ثم عقبك أو أعمرتك ولم يقيد بشهور  
قول مالك أن الجميع سواء وزجح بعد موت الأحدا وموت عقبه للوهاب أو لورثته لأنه إنما وهب  
منعته والمسلمون عندهم وطهم ولا تملأ لول العتقة قال الحري سمعت ابن الاعراب يقول لم تختلف  
العرب أن هذه الأشياء على ملك أربابها العمري والسكي والرفي والافلال والمبعدة العربية والعارية  
والأقار ومنافعها لمن حملته ۞ وقال أبو حنيفة والشافعي لا ترجع عقبها أولم يعقبها وتورث عن  
الأحدا وعن عقبه لأنه إنما وهب الرقبة وقد أنزل الله الشرط قوله في الآخر العمري لمن وهبته  
وفي الآخر للذي أعمرها حيا أو ميتا وهذا عدا محمول على ما افق لانها تاتي وهب فلا يلزم أكثر من ١  
وهب ۞ وقال أبو نؤر و إن سهاب ان عقبها كقوله أعمرتك وعقبك لم ترجع وإن لم يعقبها رجعت  
لحديث جابر هذا لاسيا مع ما فيه من قوله أعطى عطاء وقت فيه المواريث ومثله روى أبو عبيد  
والترمذي عن مالك وهو ظاهر ما في الموطأ من رواية يحيى بن يحيى الأندلسي ۞ لا فر واية غيرة  
ويحيى آخر من روى الموطأ عن مالك قال في رواية يحيى الترقول اس محمد وكذلك الامر عندنا  
العمري ترجع للذي وهبها والقيمة لك ولعقبك وقول لك هذا أوله لاكثرأي اذا قال لك ولعقبك  
لم يرجع الا بعد إقراضه على مشهور رده ۞ واذا قال أعمرتك ولم يقل عقبك رجعت اذا ما لم يلها  
سدهؤلاء (ط) والجواب عن حديث جابر انه حديث احتلص وإيا أهل الطعة الأولى والثانية  
والثالثة في العطاء فضعت العتقة به مع ما فيه من غلظه الأصول في قوله المسلمون عنه ۞ ثم وطهم

وتركهم العمل به قال مالك ترايت عبد الله بن محمد بن عمر بن حزم يمتدح أبا عبد الله وعبد الله بن محمد قال مالك لا تقضي في العمري محمد بن ابن شهاب قال لا أتق لم أحد العمل عليه فقد أباه الناس قال مالك فليس العمل عليه وود أن يلوحي **قلت** هذا القول الذي حكاه أبو عبيد والترمذي عن مالك كره ابن قسوح في وثائقه المجموعة عن ابن الهندي قال قال ابن الهندي أمت رجع العمري لأواه أولورثته إذا كانت غير معتبة وإن كانت معتبة على مجهول من يأتي من ولده وولد له وولد له خرجت العمري ولحقها الحسب **ابن عاب** هذا خلق قول مالك وأصحابه أن العمري معتبة وأغير معه أن كانت بلغت الأعمار أو الأسكن أو الاستماع أو وقت انتهائهم بالاحساس بل ترجع ملكا للعمري أولورثته قال ولعل ابن الهندي أحد بطاهر قول مالك في الموطأ عقب قول ابن العباس ابن محمد قال مالك على ذلك الأمر عندنا أن العمري ترجع لذئ أمهم فإن لم يقبل هي لك ولعبدك وأما أراد مالك أنه لم ينفذ بها بل العمري ولا يباقي مصاحبا وأما قال هي لك ولعبدك **قلت** فهذا تأويل آخر في قول مالك عبر لذئ تقدم لا مضى (م) وتلقى الشاهي وأوحى به بظاهر قوله في حديث العمري لم يوجب له وفي آخر لذئ أمهم حاجبا وميتا ومحل له عندنا أن المراد به الشاهي كما تضمن **قلت** لحد العمري على معنَى المشهور أنها تملك منه الشيء حياة الأعداء وحياته وحياته عقبه بغير عوض وقيل إنشاء ليرج حكم الحاكم بها لمن يستحقها وحكمها اللب ولا يبعد أن يمرض لها ما يلقاها عن الدب إلى غيره من جهة الأحكام **قلت** في دفع في العار والرقيق والحسب والنياب هل قلت قوله في آخر كتاب الحجاب قال قال عمر ترك هذه الفار أودع العبد أودعه لده ما رزح تصدقته إلى الذي وهبها أو رزحه **قلت** هل أمهم حليا أو نياها حال لم أسمع في النياب شيئا وأما الحسب فإذ مرة أمار بدل على أها لا يجوز في النياب لا يمثل عنها وعن الحسب فالحسب وهذا أسمع في نيبات سائر المطالب لا يدل لاه ذكر في كتاب العربية بما يمه لكل ما على هذه الصورة قال فيه ومن أمهم رجلا أرا رحمتهم به إلى الوهاب والناسء مدسوطهم .. يكون أمهم في الرقيق وأحباؤهم ولم أسمع في النياب سائر شيء على ما أمرها حياء من الشروط

بفصل في الوصية التي تقدم بها الدار من قبل مال على هبة أو هبة كاهرتك أو أكتنت هذه الدار ووهبتك كاهالة في ذلك عمره أو عروك ذلك كانت بلفظ الأعداء والإقرار أو الاحتال وقد لم يأن عاب أنها تكون لفظ الاستماع أو رقب آخر **قلت** وإذا ما ظهر بتصديم لها قال الحواري بها أمهم ولا ينافي أي أعزته ما ظهرها لركبها وأجلته المال إذا أعزته الباقية تنفع نفسها وورثها وفرس العرو لها **قول** أعطى عطا (ط) أحتم به لخواب والحوار أبا يس من لفظ التي صلى الله عليه ولم يسميها عطا أي هبة كما صرح به في الطريق آخر وأما من قال وقال أو به لا أعطى عطا هو هبة لم يرايت وإن سلم به من أنه سلم إلى الله عليه ولم يسمها عطا .. ثبت ذكر لقب كور به .. جعله لولدهم على أنه يسمي أن فلما نفي أي أعزته ما ظهر به لركبها وأجلته المال إذا أعزته الباقية تنفع نفسها وورثها وفرس العرو لها **قول** أعطى عطا (ط) أحتم به لخواب والحوار أبا يس من لفظ التي صلى الله عليه ولم يسميها عطا أي هبة كما صرح به في الطريق آخر وإن سلم به من لفظه صلى الله عليه وسلم أنه سماها عطا .. ثبت ذكر لقب كور به .. جعله لولدهم على أنه يسمي أن

عن حديث أبي سلمة بن عبد الرحمن أن جابر بن عبد الله الأنصاري أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إني أمارح من أمهم رجلا عري له ولقبه فقال قد أعطيتكها وعطيتك ما بقي منكم أحدها لمن أعطها وأما لرجع إلى صاحبها من أجل أنه أعطى عطا وقبض فيه الموارث



حدثنا اسحق بن ابراهيم وعبد بن جيد واللفظ لعبد قال أخبرنا عبد الرازي أخبرنا سمع من الزهري عن أبي سلمة عن جابر قال انما  
 العمري التي أجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقول هي قلت ولعقبك ما إذا قال هي قلت سمعت فاهترج إلى صاحبها  
 قال سمع وكذلك كان الزهري يخفي • حدثنا محمد بن رافع ثنا ابن أبي خديجة عن ابن أبي ذئب عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن  
 عبد الرحمن عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى فيمن أهرى له ولعقبه فبسي له بئله لا يجوز للمعطي فيها  
 شرط ولا ثنيا قال أبو سلمة لا ثنيا على عطاء وقت فيه الموارث فمطعت الموارث بشرطه • حدثنا عبد الله بن عمر القواريري  
 ثنا خالد بن الحرث ثنا هشام بن يحيى بن أبي كبر قال ( ٣٣٦ ) حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن قال سمعت جابر بن

عبد الله يقول قال رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم  
 العمري لمن وهبت له  
 وحدثناه محمد بن مني أنا  
 معاذ بن هشام قال حدثني  
 أبي عن يحيى بن أبي كثير  
 ثنا أبو سلمة بن عبد الرحمن  
 عن جابر بن عبد الله أن نبي  
 الله صلى الله عليه وسلم قال  
 بئله • حدثنا أحمد بن  
 يونس ثنا زهير ثنا أبو  
 الزبير عن جابر ربه إلى  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 • وحدثنا يحيى بن يحيى  
 واللفظ له أخبرنا أبو خبيزة  
 عن أبي الزبير عن جابر قال  
 قال رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم أسكوا ألسنتكم  
 أموالكم ولا تقصدوها  
 فانهم من أهرى همي هي  
 الذي أهرى حاجبا وميتا  
 ولعقبه • حدثنا أبو بكر  
 ابن أبي شيبة ثنا محمد بن  
 بشر ثنا حجاج بن أبي

يقال ان العقب لما كان ينتقل اليهم عن موروثهم وبشر كون في الانتفاع به مسمى ذلك ميراثا (قوله)  
 في الآخر انما العمري التي أجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم (ط) أي امضاها دائما ولا رجوع وهو أيضا  
 نص في القول بالتفصيل وهذا ان كان من قول النبي صلى الله عليه وسلم وان كان من قول الراوي فهو  
 أعلم بالخال (قوله بئله) أي عطية غير راجعة (قوله أسكوا ألسنتكم أموالكم ولا تقصدوها) (ع) هو  
 حصى وحسوة على المال وهوى عن إضاعته ويجعل نه أمرهم بذلك حين ظنوا أنهار أحسن اليهم فنهاهم  
 من ذلك ان كان أربابها ورثته على ما قاله الخليل (ط) هو إرشاد إلى الإصالح لان الأهرار يمنع مالك  
 الرقيق من التصرف فيها مدة طويلة ولاسا العقبه ولا يصح حين هذا على التصريم لانه قال في الآخر  
 العمري جائزة أي هي عطية جائزة لانها من البر والمروء (قوله) يريد بالجواز الجواز لا اعم  
 لا لأخص لان الأعم يشمل المندوب والواجب لانه تقدم ان حكمها اللبس (قوله) قضى بذلك طارق

العقب انما كان ينتقل اليهم عن موروثهم وبشر كون في الانتفاع به مسمى ذلك ميراثا (قوله) انما  
 العمري التي أجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم (ط) أي امضاها دائما ولا رجوع وهو أيضا  
 في القول بالتفصيل فهذا ان كان من قول النبي صلى الله عليه وسلم وان كان من قول الراوي فهو أعلم  
 بالخال (قوله بئله) أي عطية غير راجعة (قوله أسكوا ألسنتكم أموالكم ولا تقصدوها) اخبر به الشافعي  
 ومن قال بوله على ان العمري لا تقدر الواجب عالمي من • ادفع • فهو هرة • العمري كالعارية  
 فاعلموا ان العمري هبة متجسمة بملكها لا يوجب ملكا دائما قال الواهب • ابدوا ما على مذهب  
 مالك المال (ع) هو حصى وحسوة على المال وهوى عن إضاعته (ط) وارتداد إلى • لا اعم لان الأهرار  
 يمنع مالك الرقيق من التصرف فيها مدة طويلة ولاسا العقبه ولا يصح حين هذا على التصريم لانه قال  
 في الأخرى العمري جائزة أي هي عطية جائزة لانها من البر والمروء (ط) يريد بالجواز الجواز لا اعم  
 لا لأخص لان الأعم يشمل المندوب والواجب لانه تقدم ان حكمها اللبس (قوله) قضى  
 بذلك طارق • هو ابن عمر مولى عثمان وولاه عبد الملك بن مروان المدينة بعد ابن الزبير  
 رضي الله عنهما

عنه ح وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة واسحق بن ابراهيم عن وكيع عن عبيد ح وحدثنا عبد الوارث بن عبد الصمد قال  
 حدثني أبي عن حدي عن أيوب كل هؤلاء عن أبي الزبير عن جابر رضي الله تعالى عنه عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن جابر  
 أبي خبيزة في حديث أيوب • (ب) يادة قال جعل الأصغر يعمر من المهاجرين • قال رسول الله صلى الله عليه وسلم • أسكوا  
 ألسنتكم أموالكم • وحدثني محمد بن رافع وادع بن مسور ولفظنا لابن رافع قال • ثنا عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج قال أخبرني  
 أبو الزبير عن جابر قال أهرى امرأة بالدينه فأنما نفوي • وتوفيت بسمه • رزق • ونداوله أخوة بنون للعمرة قال ولد  
 للعمرة بجمع الخائفه اليان وقال بنو المعمر • ان كان لا يئنا حياته • ومه • فاحتصوها إلى طارق مولى • ثمان • فمما جارا • فشهد على  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمعمر • لصاحبها • قضى بذلك طارق • ثم كتب إلى عبد الملك فاحضره ذلك وأحبره • فشهد جابر

فقال عبد الملك صدق جابر فاضى ذلك طارق فأتى ذلك الحائط لبنى المعمر حتى اليوم \* حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأصحق  
ابن إبراهيم والفظ لا يكره قال أصحق أخبرنا قال أبو بكر ثنا سليمان بن عينة عن عمرو بن سنان عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن  
بالمعمرى الزوارى قول جابر بن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم \* حدثنا محمد بن المنثري، محمد بن بشار قال ثنا محمد بن  
جعفر ثنا شعبه قال سمعت قتادة يصيح عن عطاء عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال المعمرى جازة \* حدثنا  
يعقوب بن حبيب الحارثى ثنا خالد بنى ابن الحرث ثنا سعيد بن قتادة عن عطاء عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال المعمرى سيران  
لأهلها \* حدثنا محمد بن منثري وابن بشار قال ثنا محمد ( ٣٣٧ ) بن جعفر ثنا شعبه عن قتادة عن النضر بن أنس

(ع) طارق حنا هو ابن عمرو كان عبد الملك ولاء على المدينة آخر أيام ابن الزبير والقائل امرأه  
هو ابن الزبير الا ترى كيف قال آخر الحديث فندعاجا (د) غملاو عبد الملك بعد أيام ابن الزبير  
(قول العمري جائز) (ع) أى ماضية على ما تقدم ويحتمل أن يراد بمباحة ولم يحتمل فى اباحتها  
قلت بمعنى الاباحه الجواز الاعم الذى يدخل فيه المندوب لانه مندوب اليها وتقدم قول الفرطى  
انها من البر والعرف

﴿ کتاب الوصایا ﴾

[illegible][illegible]

ووصي عندي مكتوبة ولكن تأمل كلام الطيبي فكأنه فهم ان المعنى لا يخص ليلة الا ووصيته مكتوبة  
بمسهو وليس الامر كذلك بل الظاهر ان المعنى الا ووصيته مكتوبة بعينه في الليلة لان الامر على  
القول بحسب الاسكان ويشهد لذلك قول ابن عمر المتقدم ثم انظر هل المعنى في الليلة لمن لدن وجب الحق  
او من لدن اراد ان يوصي واعراب الحديث ان ما نافية بمعنى ليس وحق اسمها ووصي فيه صفة لشي  
والجميع صفة ثانية لا مري وبيت ليلتين صفة ثالثة وحالة الاستثناء خبر وكونه جاء بصيغة المحصر بدل  
على تأكيده الامر بالكتب (م) اوجب داود وغيره من الظاهرة الوصية وهي عندنا بدل الا ان يكون  
عليه حق يحتمل تفهمن مسخقة ان لم يوص به فقب (ع) وبندها قال الشافعي وأبو ثور والكافة  
ووجههم على التنب قوله يريد ان يوصي لاس الواجب لا يصرف الى خبرة المكلف وادخل الشافعي  
بانه قوله ما حق امرئ مسلم معناه المحرم والا حياط من اخلاق المسلم وادخل أبو ثور بقوله ما حق  
امرئ مسلم قال لا يرد الحق الى المسلم فهو كقوله هذا حق زيدان شاء تركه (د) ولا حجة للظاهر في  
الحديث اذ ليس فيه تصريح بالوجوب (ع) لفظة حق هي أظهر في الوجوب فاذا جلت على الوجوب  
جلت على العوار التي ذكرها الامام لكن قال الباقي هـ اعني في ما له بال من الحقوق والودائع  
لن المادة كتبها واما ما يتكرر كل يوم قال هذا يشق كنه وكان يابزم عليه تجديد الوصية كل  
يوم وكانت الوصية للوالدين والأقربين واجبة في صدر الاسلام من قوله ان ترك خيرا الوصية الآية  
ومن قوله تعالى وصية لأزواجهم وقيل في ذلك كتب عليهم وحقا على المتقين وقيل انما كانت بداهة ثم  
اختلف هل تمسخت كلها أو بعضها فقال الكافة تمسخت كلها ثم اختلف في النسخ قيل آية الموارث  
وقيل حديث لا وصية لوارث وهذا على قول من لا يارسخ القرآن بالسنة وهذا القول انما لا يدرجه  
الله وقيل المنسوخ منها الوصية للأزواج والوصية للأزواج وتمسخت الوصية للأزواج من الخلف على  
مواساتهم في قوله تعالى وادأحضرة القسمة الآية فكما يجب رزق ليناى والمساكين اذا حضر وا  
فذلك القرابة هـ وقال الحسن وجماعة واحثاره الطيبي ان الوصية لمن لم يوص من القرابة انما تسع قال  
الحسن فلأوصي بشه لده بقرانه طلعوصي له من ذلك الثلث والباقي للقرابة وقيل هي عموم في  
الأقرب بن حصته السبعة لمن لم يوص منه ولى هذا أبو القاسم لكدي (قوله الا ووصيته عند  
مكتوبة) (ع) اذار حد وصية عند مكتوبة بخطه دون اشهاد لم يختلف انها نص لا يهتكون  
كتبها بالنظر في امرها واذا وجد مسهودة فان لم يقيد بقوله ان من مرضى هـ امرى  
هذا صحت آخر حمان يده ووضعها عند غيره أو أبقاها بيده ما من مرضه وفي سعة ذلك أو غيره  
وان فيه ما لذلك فان كان قد أخرجها من يده ووضعها عند غيره صحت واحتاج قول مالك في  
صحة الاداء بكى أخرجها من يده ولم يحتفلوا أن لو وصي أن يغير وصيته بعبرها (د) ان حتى لو  
كانت معتق قال في أول كتاب العتق والوصية بالعتق عدة ان شاء رجع فيها وما ذكر ان له ان يغير  
وصيته حوالا لم يشترط أنه يراجع عن وصيته فان شرط ذلك دلل رجع له فيها

ما حق امرئ مسلم له شيء  
يوصي فيه يبيت ثلاث ليل  
الا ووصيته عنده مكتوبة  
قال عبد الله بن عمر ما مررت  
على ليلة من ليالي رسول  
الله صلى الله عليه وسلم قال  
ذلك الا وعندي وصيتي  
وحدثني أبو الطاهر ورحمه  
قالا أخبرنا ابن وهب  
أخبرني يونس حدثني  
عبد الملك بن شعيب بن  
اللبث حدثني أبي عن  
جدي قال حدثني عقيل  
حدثنا ابن أبي عمير  
وعبد بن جدي قالنا عبد  
الرزاق أخبرنا معمر كلهم  
عن الزهري بهذا الاسناد  
هو حديث عمرو بن  
الحارث حدثنا يحيى بن  
يحيى التيمي أخبرنا ابراهيم  
بن سعد عن ابن شهاب  
عن عامر بن سعد عن

لا ينبغي أن يضي عليه زمان وان قل الا ووصيته مكتوبة (قوله الا ووصيته عند مكتوبة) (ع) اد  
وجد وصية عند مكتوبة بخطه دون اشهاد لم يختلف في أنها نص لا يهتكون كتبها بالنظر في امرها  
اخرها ون وجد مسهودة فان لم يقيد بقوله ان من مرضى هـ امرى هذا امرى هـ صحت آخر حمان  
من يده ووضعها عند غيره أو أبقاها بيده ما من مرضه وفي سعة ذلك أو غيره ذلك قد هاتك  
فان كان قد أخرجها من يده ووضعها عند غيره صحت واحتاج قول مالك في صحة ان لم يكن آخر حمان

### • (أحاديث الثلث والثلث كثير) •

(قوله عاذني رسول الله صلى الله عليه وسلم) (ع) فيه عيادة المريض وتقدم أمر الرعية وهي من الرغائب (قوله من وجع) (ع) في كتاب المروى الوجع اسم لكل مرض ومعنى أشتيت والمراد يقال أشتي واشاف العشي لا يقال أشتي إلا في الشر وفيه إن ذكر المريض ما يجسدن أم لفرض صحيح من مداواة أو دواء أو وصية ونحوها جائز وإنما يكره ما كان على وجه التشكي والتسخط فإنه يفسد في أجزالمريض (قلت) دخلت تحت بشر بن الحارث على أحد بن حنبل فالتفتا بأ عبد الله أنين المريض أشكوى هو قال أرجو أن لا يكون شكوى ولكن أشتيت الله (قوله وأنا دوما) فيه إباحة جمع المال الكثير لأن هذه السيفة لا صدق إلا بذلك وقد يطلق لعمري على التعليل (قلت) تقرر أن قولك زيد دوماً أبلغ من قولك زيد عالم ولا وجه لكونه أبلغ إلا أنه يدل في عرف الاستعمال على الكثرة وقد صرح في الطريق الآخر أنه دوماً كبير ولا يدل على جمع الكثير كما ذكر وإنما فيه دليل على كسب المال الكثير وكسبه أهم من جمعه لأن كسبه قد يكون لا يجمع كافي الميراث وذ كريعاض في المداواة عن يحيى بن يحيى أنه قال جمع لدينا من وجهها من الزهد فيها (قوله ولا يرئى إلا بنتي) (ع) أي لا يرئى من الولد من يعز على تركهم عالة وإنه قد كانت له عصبة وقيل يحفل أن ير بد لا يرئى ممن له فرض معلوم يحفل أن ير بد من النساء وفيه دل على يحفل أنه استكثر عالة نصف تركه أو أنه ظن أنها تعد جميع المال أو على عادة العرب في أنها لا تعد المال للنساء وإنما كانت تعد للرجال (قوله أنا صدق بشي ما قال لا) (ع) يحفل أن ير بد يتقبل في المرض ويحفل أن ير بد الوصية وهما شذوذان كاهنوا في المعج واختلف فيمن لا وارث له هل له أن يوصي بكل ما يقع ذلك الجهور لأن بيت المال كوارث مع الزيادة على الثلث أبازره أبو حنيفة وأحد في أحد قوله وأما من له وارث فليس له ذلك إجماعاً لا نرى روى عن

أبيه قال عاذني رسول  
الله صلى الله عليه وسلم في  
حاجة الوداع من وجع  
أشتيت مع علي الموت  
قلت يا رسول الله لئن  
ماتني من الوداع وأنا ذو  
مال ولا يرئى إلا بنتي  
واحدة فأصدق بشي ما  
قال لا قال قلت فأصدق

من بدء ووضعه يند غيره ولم يحتسبوا ر الوصي أن يغير وصيته غيرها (قوله أشتيت) أي أضرقت وفيه إن ذكر المريض ما يجسدن أم لفرض صحيح من مداواة أو دواء أو وصية ونحوها جائز وإنما يكره ما كان على وجه التشكي والتسخط (ب) دخلت تحت بشر بن الحارث على ابن حنبل فالتفتا بأ عبد الله أنين المريض أشكوى هو قال أرجو أن لا يكون شكوى ولكن أشتيت الله (قوله وأنا دوما) (ع) فيه إباحة جمع المال الكثير (ب) تقرر أن قولك زيد دوماً أبلغ من قولك زيد عالم ولا وجه لكونه أبلغ إلا أنه يدل في عرف الاستعمال على الكثرة وقد صرح في الطريق الآخر أنه دوماً كبير ولا يدل على جمع الكثير كما ذكر وإنما فيه دليل على كسب المال الكثير وكسبه أهم من جمعه لأن كسبه قد يكون لا يجمع كافي الميراث وذ كريعاض في المداواة عن يحيى بن يحيى أنه قال جمع لدينا من وجهها من الزهد فيها (قلت) يحد بوضع أحنعاض وإن قلنا أن جميع المال ميراث لا يكره ما كسبه هل كسبه على تقرر إلا من غير أن يجمعه وإذا كانت قربة باده كانت ربيتهما كسباً وأنه يلى أعلم (قوله أنا صدق بشي ما قال لا) (ع) يحفل أن ير بد يتقبل في المرض ويحفل أن ير بد الوصية وهما شذوذان كاهنوا في المعج واختلف فيمن لا وارث له هل له أن يوصي بكل ما يقع ذلك الجهور لأن بيت المال كوارث مع الزيادة على الثلث أبازره أبو حنيفة وأحد في أحد قوله وأما من له وارث فليس له ذلك إجماعاً لا نرى روى عن

في الحديث الثاني عشر من كتابه في المنطق

الشيخ في الحديث الثاني عشر من كتابه في المنطق  
على الامتناع ونحو ذلك من اللفظين معا ومن سطره ما جمع اللفظين على ان اللفظين  
محمولان على اللفظين معا ومن سطره ما جمع اللفظين على ان اللفظين  
واحد على سطر واحد ومن سطره ما جمع اللفظين على ان اللفظين  
وفي حديث سعد بن عبد الله عن النضر بن الربيع عن ابي عبد الله عليه السلام في حديثه  
ما جاء في الحديث من ان اللفظين معا محمولان على اللفظين معا ومن سطره ما جمع اللفظين  
على اللفظين معا ومن سطره ما جمع اللفظين على ان اللفظين  
هذا في حديث سعد بن عبد الله عن النضر بن الربيع عن ابي عبد الله عليه السلام في حديثه  
ما جاء في الحديث من ان اللفظين معا محمولان على اللفظين معا ومن سطره ما جمع اللفظين  
على اللفظين معا ومن سطره ما جمع اللفظين على ان اللفظين  
وتكون ان وما بعد هذا بقدر المصدر أي المثلث وتركه وتركه أغنياء وهم فيه بعضهم وقال انه لا يكسر  
وله وجه لا يبعد (ق) قلت (ب) وعلى تقدير رفع الخبر وانما يتغير المصدر لم يبق ما يحمل المصدر من  
الاعراب قيل انه في محل رفع لا ابتداء أي تركه وتركه أغنياء محرم والجملة بأسرها خبران وأما  
على كسر الخبر فقد كان لها وجه لا يبعد وليس الاعلى انها شرطية ومنع بعضهم ان تكون  
شرطية قال لا يبق الشرط بلا جواب ولا يصح أن يكون خبرها جواب (ق) قلت (ب) زيد لان فيه  
حذف العام من الجملة لا مفعول الواقعة جواب الشرط (ب) الطيبي (أ) وانه محض وادأصبحت فلا تلتصق الى  
من لا يجوز حذف الفاعل يجوز والحديث دليل عليه (ق) قلت (ب) تقرر ان سيويه لا يستدل بالحديث  
على الاحكام الاعرابية لما شاع من نقل الحديث باللفظ (ق) قلت (ب) خبر من ان تفرم (أ) يتكفون  
(الناس) (ع) المالة (ع) الفراء (ق) قلت (ب) ويتكفون من تكعب السائل واستكنى اذ ابط كفه  
للسؤال أو سال الناس كفا كفا من طعام (ع) وفيه رجوع حال الورية على حال المسالكين وهذا  
بحسب قدر المال وكثرة الورية رغناهم ففرم ثم كونه خيرا يحفل انه باعتبار كثرة الأجر  
في الآخرة يحصل أنه خير للورية باعتدائه أحسن بحالهم وأطيب لفسوس الموصى في انه يتركهم  
بحالة حسنة واستدل به على ترجيح النفي لانه جعله خبر الموصى والورية ولو كان بخلاف ذلك كان  
شر الم وهو (ق) قلت (ب) ولست تنفق نفقة بتدنيها وجه الله الأجر بها (ق) قلت (ب) قال الطيبي هو معطوف  
على ان تفرم والجمع علة في النهي عن الزيادة على الثلث وكانه قال لا تفعل لأنك ان مت تركت وتركت

يشطرونه قال لا الثلث والثلث  
كثيرا ان تفرم وتركت  
أغنياء خبر من ان تفرم  
فألا يتكفون الناس  
ولست تنفق نفقة بتدنيها  
وجه الله الأجر بها

الثلث والثلث كبير يجوز في الثلث الاول النصب على الاغراء ونحوه مما يضر فيه الفعل ويصح فيه  
الرفع على الفاعلية باضمار يكفي بنحوه أو على الابتداء والخبر محذوف أو على الخبر وروى بالوجهين  
(ق) قلت (ب) انك ان تفرم وتركت أغنياء (ع) ضبطناه بفتح الهزلة وهو وجه الكلام وتكون ان وما بعدها  
بتغير المصدر وهم فيه بعضهم وقال ان بالكسر وله وجه لا يبعد (ب) وعلى فتح الخبر وانما يتغير  
المصدر لم يبق ما يحمل المصدر من الاعراب قيل انه في محل رفع لا ابتداء أي تركه وتركه أغنياء  
خير والجملة بأسرها خبران وأما على كسر الخبر فقد كان لها وجه لا يبعد وليس الاعلى انها شرطية  
ومنع بعضهم ان تكون شرطية قال لا يبق الشرط بلا جواب ولا يصح أن يكون الخبرها جواب (ق) قلت (ب) زيد لان فيه  
حذف العام من الجملة لا مفعول الواقعة جواب الشرط (ب) الطيبي (أ) وانه محض وادأصبحت فلا تلتصق الى  
من لا يجوز حذف الفاعل يجوز والحديث دليل عليه (ب) تقرر ان سيويه لا يستدل بالحديث  
على الاحكام الاعرابية لما شاع من نقل الحديث باللفظ (ق) قلت (ب) خبر من ان تفرم (أ) يتكفون  
الى آخره (ق) قلت (ب) قال الطيبي هو معطوف على ان تفرم والجميع علة في النهي عن الزيادة على الثلث كانه

أغنياء وتركهم أغنياء مغير لم وإن عشت تصدقت بما بقي من الثلث وأنتعت على عيالك قل لك خير  
(ع) فيه استصحاب النفقة في وجوه الخير وأنه إنما يثاب على ما عمل إذا توى وإن النفقة على العيال  
يثاب عليها إذا قصد بها وجه الله تعالى وكذا ما يقصد به السر وأداء الحقوق وصلة الرحم وكذلك  
ما يقصد به الإنسان على نفسه يقصد به إحياء نفسه ولتقوى على العبادة (قوله حتى القيمة فيصحبها في  
مرأته) فيه أن المباح إذا قصد به وجه الله صار طاعة فإن الزوج من ملاذ الدنيا المباحة ووضع  
القيمة في غيرها في العادة إنما يكون عند الملاعبة وهي أبعاد الأشياء عن الطاعة وأمور الآخرة  
ومع ذلك فقد أخبر صلى الله عليه وسلم أنه إذا قصد بذلك وجه الله يثاب عليه وغير هذه الحالة أولى  
بمصول ذلك فلذلك قال صلى الله عليه وسلم حتى القيمة بضمها في امرأته (قوله أحلف بعد  
أصحابي) (ع) يريد بمكة (ب) وقد بين في الطريق الآخر القضية وإن سعدا مرض بمكة  
وأنه صلى الله عليه وسلم دخل عليه يهود فبكى فقال ما يبكيك قال خشيت أن أموت بالارض التي  
هاجرت منها كما مات بها سعد بن خولة فقال اللهم اشفع سعدا لنا (ع) فقله أأحلف قاله حين خاف  
أن يموت بمكة وقد كان هاجر منها فخشى أن يقدح ذلك في ثواب هجرته أو قاله خشية بقاءه بعد قول  
النبي صلى الله عليه وسلم إلى المدينة ويخلف هو لأجل المرض وقد قال فيأتي وقد كانوا يكرهون  
الرجوع فباتوا تركوه لله ولها جاء في غير هذه الرواية تخلف عن هجرته ويحفل أنه سأل عن تخلفه عن  
أصحابه في الأمر أي بطول عمره عنهم وبدل عليه ما يأتي بعد من قوله ولعلك تخلف حتى يتبعك أقوام  
ويضر بك آخره واختلف هل حكم الهجرة بما بعده الفصح فيمنع المقام بمكة ونجس الهجرة وقيل  
أنما يمنع المقام بها في حق من هاجر لأنه صلى الله عليه وسلم أذن للهجرة أن يقيم ثلاثا وأما من لم يهاجر فلا  
أوله ولا هجرة بعد الفصح وقيل إن المهاجر لم تكن واجبة إلا على أهل مكة خاصة هو اختلاف أيضا فقيل  
إن موت المهاجر بمكة يحبط ثواب هجرته إذا فعل ذلك اختيارا أو بالضرورة فلا يحبط كيف كان

حتى القيمة فيصحبها في  
امرأتك قال قلت يا رسول  
الله أحلف بعد أصحابي  
أنك لن تخلف فتعمل هلا  
تبتغي بوجه الله ألا زدعت  
به درجته ورضه

قال لا تعمل لأنك إن شئت تركت أغنياء وتركهم أغنياء مغير لم وإن عشت تصدقت بما بقي من  
الثلث وأنتعت على عيالك قل لك خير (ح) فيه أن المباح إذا قصد به وجه الله تعالى صار طاعة لأن  
الزوج من ملاذ الدنيا المباحة ووضع القيمة في غيرها إنما يكون في الأداة عند الملاعبة وهي أبعاد الأشياء  
عن الطاعة وأمور الآخرة ومع ذلك فقد أخبر عليه الصلاة والسلام أنه إذا قصد بذلك وجه الله تعالى  
يثاب عليه وغير هذه الحالة أولى بمصول ذلك فلذلك قال حتى القيمة بضمها في امرأته (قوله أحلف  
بعد أصحابي) يريد بمكة (ب) وقد بين في الطريق الآخر القضية وإن سعدا مرض بمكة وأنه صلى الله  
عليه وسلم دخل عليه يهود فبكى فقال ما يبكيك قال خشيت أن أموت بالارض التي هاجر منها  
كما مات سعد بن خولة فقال اللهم اشفع سعدا لنا (ع) قل ذلك خشية أن يقدح ذلك في ثواب هجرته  
أو قاله خشية بقاءه بعد قول النبي صلى الله عليه وسلم إلى المدينة وقد كانوا يكرهون الرجوع فباتوا  
تركوه لله تعالى ويحفل أنه سأل عن تخلفه عن أصحابه في الأمر أي بطول عمره وبدل عليه ما يأتي  
بعد من قوله ولعلك تخلف حتى يتبعك أقوام ويضر بك آخره واختلف هل حكم الهجرة بما بعده  
الفصح فيمنع المقام بمكة ونجس الهجرة وقيل أنه يمنع المقام بها في حق من هاجر لأنه صلى الله عليه وسلم  
أذن للهجرة أن يقيم ثلاثا وأما من لم يهاجر فلا قوله صلى الله عليه وسلم ولا هجرة بعد الفصح وقيل إن المهاجر لم تكن واجبة إلا على أهل مكة خاصة  
هو اختلاف أيضا فقيل إن موت المهاجر بمكة يحبط ثواب هجرته إذا فعل ذلك اختيارا أو بالضرورة  
فلا يحبط كيف كان (ب) الاختلاف بطلان العمل لا كتاب الشياطين وإنما قوله المستثناة غلاردا لا يحبط ههنا

ويبدل على محض الاول قوله في آخر الحديث الا ان حدث لانه جعله زواجا خيرا على ما تقدم له **(قولك)**  
 الاحباط ابطال العمل لا كسب السبب ولا يقوله أهل السنة وانما يقوله المعتزلة فالمراد بالاحباط  
 هنا ما احباط الموازنة في الآخرة أو بمعنى به ابطال العمل لا اختلال شرطه لان الهجرة دوام البقاء  
 بالمدينة فاذا اخل بطلت لأن زواجا بطل باكتساب سينتقل باختلال شرطها **(قولك)** ولعلك تحلف  
 حتى ينتفع بك أقوام ويضربك آخرون **(ع)** هذا يدل على انه انما سأل عن طول عمره كما  
 تقدم وفيه علم من اعلام نبوته صلى الله عليه وسلم لانه طال عمره بعد ما نفع على أربعين سنو ولى  
 العراق فانتفع به من أسلم على يده وقتل من قتل من الكفار **(قولك)** اللهم امض لأصحابي هجرتهم ولا  
 تردهم على أعقابهم **(ع)** استدل به بعضهم على أن بقاء المهاجر بمكة كيف كان قاذح في هجرته  
 ولا دليل فيه لاحتمال أن يكون دعاء عاملا ومعنى امض أنهم ولا يطل ولا تردهم على أعقابهم بترك  
 هجرتهم ورجوعهم عن مستقيم حالم **(قولك)** لكن البائس سعد بن خولة **(ع)** البائس هو الذي  
 عليه أثر البؤس من الفقر والحاجة وسعد بن خولة هذا هو ز وج سبعة لأسلية التي مات عنها تقدم  
 حديثها في كتاب العدد **(قولك)** روى عن أن توفي بمكة **(ع)** قال أهل الحديث انتهى كلامه صلى الله عليه  
 وسلم عند قوله سعد بن خولة ثم ذكر الحاكم هذا عنه لقوله صلى الله عليه وسلم ذلك وأنه قال له توجعا  
 عليه لموته بمكة وان قاتل ذلك هو سعد بن أبي وقاص وأكثروا ما جاءه من قول الزهري ويحتمل أن قوله  
 أن مات بمكة من كلامه صلى الله عليه وسلم وقوله روى عن من كلام غيره تفسير لقوله البائس اذ قد ورد في  
 حديث لكن سعد بن خولة البائس قنصا في الارض التي هاجر منها وقد اختلف في سعد بن خولة  
 قال ابن دينار وابن مزين انه لم يهاجر البنية بل أقام بمكة حتى مات بها \* وذكر البزارى انه هاجر  
 وشهد بدرا وغيرها ثم انصرف الى مكة ومات بها \* وقال ابن هشام انه هاجر الى الحبشة الهجرة الثانية  
 وشهد بدرا وغيرها ووفى بمكة في حجة الوداع وقيل توفي سنة سبع فعلى هذا وعلى ما قال عيسى فؤوسه  
 من سقوط هجرته لرجوعه فغنا الى مكة ومات بها وقد يكون نومه لموته بها وان لم يكن فغنا لانه فاته  
 ثواب الموت في بلد مهاجرة عن وطنه الذي هجره لله وفرضى في هذا الحديث انه حلف  
 مع سعد بن أبي وقاص ورحلا وقاله ان مات بمكة فلا تدفنه بها صاعلى استغناء ثواب هجرته ودد  
 احباط الموازنة في الآخرة أو بمعنى به ابطال العمل لا اختلال شرطه لان شرط الهجرة دوام البقاء  
 بالمدينة فاذا اخل بطلت لأن زواجا بطل باكتساب سينتقل باختلال شرطها **(قولك)** ولعلك تحلف  
**(ع)** هذا يدل على أنه انما سأل عن طول عمره كما تقدم وفيه علم من اعلام نبوته صلى الله عليه وسلم  
 لانه طال عمره بعد ما نفع على أربعين سنة وولى العراق فانتفع به من أسلم على يده وقتل من قتل  
 من الكفار **(قولك)** اللهم امض لأصحابي هجرتهم **(ع)** استدل به بعضهم على أن بقاء المهاجر بمكة  
 كيف كان قاذح في هجرته ولا دليل فيه لاحتمال أن يكون دعاء عاملا ومعنى امض أى أنهم  
 ولا تردهم على أعقابهم بترك هجرتهم ورجوعهم عن مستقيم حالم **(قولك)** لكن البائس هو الذي  
 عليه أثر البؤس من الفقر والحاجة وسعد بن خولة هذا هو ز وج سبعة لأسلية التي مات عنها تقدم  
 حديثها في كتاب العدد **(قولك)** روى عن أن توفي بمكة **(ع)** قال أهل الحديث انتهى كلامه صلى الله عليه  
 وسلم عند قوله سعد بن خولة ثم ذكر الحاكم هذا عنه لقوله صلى الله عليه وسلم ذلك وأنه قال له توجعا  
 عليه لموته بمكة وان قاتل ذلك هو سعد بن أبي وقاص وأكثروا ما جاءه من قول الزهري ويحتمل أن قوله  
 أن مات بمكة من كلامه صلى الله عليه وسلم وقوله روى عن من كلام غيره تفسير لقوله البائس اذ قد ورد في  
 حديث لكن سعد بن خولة البائس قنصا في الارض التي هاجر منها وقد اختلف في سعد بن خولة  
 قال ابن دينار وابن مزين انه لم يهاجر البنية بل أقام بمكة حتى مات بها \* وذكر البزارى انه هاجر  
 وشهد بدرا وغيرها ثم انصرف الى مكة ومات بها \* وقال ابن هشام انه هاجر الى الحبشة الهجرة الثانية  
 وشهد بدرا وغيرها ووفى بمكة في حجة الوداع وقيل توفي سنة سبع فعلى هذا وعلى ما قال عيسى فؤوسه  
 من سقوط هجرته لرجوعه فغنا الى مكة ومات بها وقد يكون نومه لموته بها وان لم يكن فغنا لانه فاته  
 ثواب الموت في بلد مهاجرة عن وطنه الذي هجره لله وفرضى في هذا الحديث انه حلف  
 مع سعد بن أبي وقاص ورحلا وقاله ان مات بمكة فلا تدفنه بها صاعلى استغناء ثواب هجرته ودد  
 احباط الموازنة في الآخرة أو بمعنى به ابطال العمل لا اختلال شرطه لان شرط الهجرة دوام البقاء  
 بالمدينة فاذا اخل بطلت لأن زواجا بطل باكتساب سينتقل باختلال شرطها **(قولك)** ولعلك تحلف  
**(ع)** هذا يدل على أنه انما سأل عن طول عمره كما تقدم وفيه علم من اعلام نبوته صلى الله عليه وسلم  
 لانه طال عمره بعد ما نفع على أربعين سنة وولى العراق فانتفع به من أسلم على يده وقتل من قتل  
 من الكفار **(قولك)** اللهم امض لأصحابي هجرتهم **(ع)** استدل به بعضهم على أن بقاء المهاجر بمكة  
 كيف كان قاذح في هجرته ولا دليل فيه لاحتمال أن يكون دعاء عاملا ومعنى امض أى أنهم  
 ولا تردهم على أعقابهم بترك هجرتهم ورجوعهم عن مستقيم حالم **(قولك)** لكن البائس هو الذي  
 عليه أثر البؤس من الفقر والحاجة وسعد بن خولة هذا هو ز وج سبعة لأسلية التي مات عنها تقدم  
 حديثها في كتاب العدد **(قولك)** روى عن أن توفي بمكة **(ع)** قال أهل الحديث انتهى كلامه صلى الله عليه  
 وسلم عند قوله سعد بن خولة ثم ذكر الحاكم هذا عنه لقوله صلى الله عليه وسلم ذلك وأنه قال له توجعا  
 عليه لموته بمكة وان قاتل ذلك هو سعد بن أبي وقاص وأكثروا ما جاءه من قول الزهري ويحتمل أن قوله  
 أن مات بمكة من كلامه صلى الله عليه وسلم وقوله روى عن من كلام غيره تفسير لقوله البائس اذ قد ورد في  
 حديث لكن سعد بن خولة البائس قنصا في الارض التي هاجر منها وقد اختلف في سعد بن خولة

ولعلك تحلف حتى ينتفع بك  
 أقوام ويضربك آخرون  
 اللهم امض لأصحابي  
 هجرتهم ولا تردهم على  
 أعقابهم لكن البائس  
 سعد بن خولة قال روى  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 من أن توفي بمكة \* حدثنا قتيب  
 ابن سعيد وأبو بكر بن أبي  
 شبة قالنا ثنا سفيان بن  
 عيينة وثي أبو الطاهر  
 وحرملة قال أخبرنا  
 وهب قال أخبرني يونس  
 ح وثنا اسحق بن ابراهيم  
 وعبد بن حيد قال أخبرنا  
 عبد الرزاق أخبرنا عمر  
 كلهم عن الزهري بهذا  
 الاسناد نحوه \* وحديثي  
 اسحق بن منصور







رويناه بضم السين مضجولاً لم يسم فاعله وجنهما محمولاً ثانياً وبمعناه تمت بلفظة (قوله) انظر  
 تكلمت تصديق (ع) ظن ذلك امامنا علم من حرمها على الخبير والناظر من قضاها بزيادة لوصية  
 وبدل عليه ما في الآخر من اهل الماتيل لها وصي قالت انما المال مال الله فلو قيل قدوم سعد  
 فادته صلى الله عليه وسلم في الصدقة عنها بدل على حوازه ولا خلاف في استحبابها للوارث وقال  
 لشافعي يجب على الوارث ان يخرج ما شرط فيه مور ونمس الواجب من رأس ماله (قوله في الرواية  
 الأخرى أهلها أحرار تصدقت بها) (ع) ان صحت هذه الرواية فصالحها صحيح أي لا أجر في ذلك  
 أهلهما فتتبع به ويكون لها هي أجر أيضاً ويكون فهل لا أجر في شيء فيه وعقبت ذلك لجامع أنه  
 مالي (قلت) الظاهر هذا الثاني وهو أن يكون لها أحرار الصدقة ويكون له أحرار في شيء  
 في ذلك (ع) وبمعناه ان نواب هم الابوين من صلاة أو صيام لانيابة فيه لانه يص على المال ونق عبه  
 (قلت) وانظر نواب الاقارب على من يقرأ القرآن لمن يكون نواب القراءة على ما جاء في الحرف  
 بمشتر حسناً لمن يكون المشرك للعارى أو للجنس وكان شيئاً أو بعد الله يقول مما شرب يكن  
 في ذلك ولا يبطل نواب القارئ لكونه قارئاً مرة واحدة في ذلك بغيره لرحل استأجره يوم من آل  
 يومهم فان فصل الجماعة مشترك بين الجميع وأطعمه كان قول قبل هذا ان العشر للعارى وللجنس  
 نواب الاعانة على الجبر وقد تكلمنا على ذلك وعلى اتعمال نواب الاعمال في غيره هذا الموضوع من كتاب  
 الجائر ومن كتاب الصوم ومن كتاب الحج

### حدث اذا مات المرء اقطع عمله الا من ثلاث

(ع) لعمل ينقطع بالموت ولكن هذه الثلاث لما كان هو السبب في اكتسابها كل له نوابها (قوله)  
 صدقة حارة (ع) يدمر نوابها مدة دوامها وبدل على حوار الجنس لان بقائه الصدقة به بالموت انما  
 يكون بالجنس ومنه الكرميون (قوله أو لم ينفع به) (ع) الانقطاع به به يكون بشمل  
 بحمله عنه أو بإبداعه التائب (قلت) وشروط الجميع في ذلك الية وكان شيئاً أو بعد الله يقول  
 (قوله أهلها أحرار تصدقت بها) (ع) ان صحت هذه الرواية فصالحها صحيح أي لا أجر في ذلك  
 ذلك أهلهما فتتبع به ويكون لها هي أجر أيضاً ويكون فهل لا أجر في شيء فيه وعقبت ذلك لجامع أنه  
 مع أنه مالي (ب) الظاهر هذا الثاني وهو أن يكون لها حر لمدته ويكون له أحرار في شيء  
 ذلك وانظر نواب الاقارب على من يقرأ القرآن لمن يكون نواب القراءة على ما جاء في الحرف  
 ومشر حساب لمن تكون العشر هل للعارى أو للجنس وكان شيئاً أو بعد الله يقول مما شرب يكن  
 ثم تكال في ذلك ولا يبطل نواب القارئ لكونه قارئاً مرة واحدة في ذلك بغيره لرحل استأجره  
 يوم من آل يومهم فان فصل الجماعة مشترك بين الجميع وأطعمه كان قول قبل هذا ان العشر  
 للعارى وللجنس نواب الاعانة على الجبر

### باب اذا مات المرء اقطع عمله الا من ثلاث

(ب) هذه الثلاث لم تنقطع لانه السبب في اكتسابها (قوله صدقة حارة) بدل على حوار  
 التيسر وبمعناه الكرميون (قوله أو لم ينفع به) (ع) يكون بشمل بحمله عنه أو بإبداعه  
 التائب (ب) وشروط الجميع في ذلك الية وكان شيئاً أو بعد الله يقول مما شرب يكن  
 ذلك اذا انشئت على فائده رآه لا ذلك بغيره لانه يعني به ثمة را على ما في الكتب

تصدقت على أحرار تصديق  
 صها قال هم • حدثنا محمد  
 ابن عبد الله بن غير ثنا محمد  
 ابن بشر ثنا محمد بن أبيه  
 عن عائشة ان رجلاً أتى  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 فقال يا رسول الله ان أرى  
 اقتب نفسيها ولم توص  
 وأطبا وتكلمت تصدقت  
 ألبها أحرار تصدقت عنها  
 قال نعم • وحدثنا أبو  
 كريب ثنا أبو أسامة ونا  
 الحكم بن موسى ثنا محمد  
 ابن اسحق وثي أمية  
 ابن بسطام ثنا يزيد بن  
 ابن زريع ثنا روح  
 وهو ابن العاصم ح ونا أبو  
 بكر بن أبي شيبة ثنا جعفر  
 ابن عون كلهم عن هشام  
 ابن عروة هذا الاسناد ما  
 أو أسامه وروح في  
 حديثهما فاهل إلى أحرار قال  
 يحيى بن حمزة أما شعيب  
 وحضر في حديثهما أهلها  
 أحرار رواية ابن بشر  
 ح حديث يحيى بن أيوب  
 قتبية يعني ابن سعيد وابن  
 حمر قالوا ثنا سمعيل هو  
 ابن حمير عن العلاء عن  
 أبيه نفس أي هرة أن  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم قال اذا مات الانسان  
 يقطع عنه عمله الا من ثلاثة  
 الا من صدقة حارة أو علم  
 ينفع به

تدخل التأليف في ذلك إذا اشغلت على فوائد زائدة والافاضة لتفسير للكافة وبعضها بالعائدة  
 الزائدة على ما في الكتب السابقة عليه وأما إذا لم يشغل التأليف الاعلى نقل ما في الكتب المتقدمة  
 فهو الذي قال فيه انه تفسير للكافة وهكذا كان يقول في حضور مجالس التدريس وانه اذا  
 لم يكن في مجلس الدرس التقاط زائدة من الشئ فلا فائدة في حضور مجلسه بل الأولى لمن حملته  
 معرفة الاصطلاح والقدرة على فهم ما في الكتب أن يقطع نفسه ويلتزم النظر وضمن ذلك في  
 آيات نظمها وهي قوله

اذا لم يكن في مجلس الدرس نكتة \* وتقرير اوضح لمشكل صورة  
 وعز وغريب العقل أو حل مقبل \* أو اشكال أبدته نتيجة فكرة  
 فدع سعيه وانظر لتفصّل واجهد \* ولا تترك فالترك أقم خلة  
 وكنت قلت في جواب آياته هذه

قسما بمن أولاك أرفع رتبة \* وزان بك الدنيا بأكمل زينة  
 لمجلك الاعلا الكيل بكها \* على حسن ما عنها المجالس حلت  
 فبعاك من رقائك الخلق رحمة \* ولدين سيعا قاطعا كل بدعة

واني في قسمي هذا البار ولقد كنت أقيد من زوائد لقائه وفوائده ابدائه على الدول الخمس التي كانت  
 تقر بمجلسه من التفسير والحديث والدول الثلاثة التي من التهذيب نحو الورتين كل يوم بمجالس  
 في كتاب والله المسؤول أن يقدس روحه فقد كان الغاية وشاهد ذلك ما اشغلت عليه تأليفه من  
 ذلك وناهيك بمختصره في الفقه الذي ما وضع في الاسلام مثله لضبطه فيه المذهب مسائل وأقوالا مع

السابقة عليه وأما إذا لم يشغل التأليف الاعلى نقل ما في الكتب المتقدمة فهو الذي قال فيه  
 انه تفسير للكافة وهكذا كان يقول في حضور مجالس التدريس وانه اذا لم يكن في مجالس  
 الدرس التقاط زائدة من الشئ فلا فائدة في حضور مجلسه بل الأولى لمن حملته معرفة  
 بالاصطلاح والقدرة على فهم ما في الكتب أن يقطع نفسه ويلتزم النظر وضمن ذلك في  
 آيات نظمها وهي قوله

اذا لم يكن في مجلس الدرس نكتة \* وتقرير اوضح لمشكل صورة  
 وعز وغريب العقل أو حل مقبل \* أو اشكال بدته نتيجة فكرة  
 فدع سعيه وانظر لتفصّل واجهد \* ولا تترك فالترك أقم خلة  
 وكنت قلت في جواب آياته هذه

قسما بمن أولاك أرفع رتبة \* وزان بك الدنيا بأكمل زينة  
 لمجلك الاعلى الكميل بكها \* على حسن ما عنها المجالس حلت  
 فبعاك من رقائك الخلق رحمة \* ولدين سيعا قاطعا كل بدعة

واني في قسمي هذا البار ولقد كنت أقيد من زوائد لقائه وفوائده ابدائه على الدول الخمس التي  
 كانت تقر بمجلسه وهي التفسير والحديث والدول الثلاثة من التهذيب نحو الورتين كل يوم بمجا  
 ليس في كتاب والله المسؤول أن يقدس روحه فقد كان الغاية ونما ذلك ما اشغلت عليه تأليفه من  
 ذلك وناهيك بمختصره في الفقه الذي ما وضع في الاسلام مثله لضبطه فيه المذهب مسائل  
 وأقوالا مع الزيادة المكمله والتنبيه على المواضع المستحكمة وتفسير بعض الحقايق الشرعية

الزيادة المسكولة والتبعية على المواضع المشككة وتصرّف الحقائق الشرعية (قوله أولاد صالح يدعوه)  
 ﴿قلت﴾ كان الولد من جملة الحديث ولدا الرجل من كسبه فاستشهد الثلاث على هذا متصل لا منقطع  
 وانظر حديث من سن سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها هل يرجع ذلك إلى إحدى الثلاث أولا  
 يرجع ويكون العدد لا مفهوما

### ﴿كتاب الحبس﴾

﴿قلت﴾ الحبس يطلق مصدرا واسما فهو مصدر اعطاء منعمة الشيء مدة وجوده لازما بقاءه في مكان  
 ربه فاعطاء المنعمة يخرج اعطاء الرقاب ومدة وجوده يخرج العارية والمرى وبقوله لازما  
 بقاءه في مكان الحبس يخرج العبد المضم حياة نفسه مدة قبل موت سيده لأنه في هذه الصورة لم يبق في  
 ملك السيد وهو اسم ما أعطيت منعمة إلى آخر الحد وصرح بالحبس بقاء الحبس باق على ملك الحبس  
 وهو لازم قولهم ان الحبس تركى على ملك الحبس حيث يضم غلته إلى غلته ما يبيده ومواضع الخصى من  
 قوله في آخر كتاب الشفعة الحبس يسقط ملك الحبس غلظ (قوله أصاب همراضا) كانت هذه الارض  
 تسمى غنما لكاء المثلث والميم الساكنة والعين المجهمة (ع) ومعنى أصابها صار له بالقسم لأن خير  
 فقت عنوة وقسمت أرضها وتقدم ما في ذلك وبأن في كتاب الحيا فان شاء الله تعالى (قوله يستأمره)  
 ﴿قلت﴾ هي مشاورة أهل الفضل في الأمور وطرق الخبر وما كان عليه لسبب والمالحون من  
 انخراج الانفس لله امتالا لقرله سبحانه لن تالوا الآية (قوله ان شئت حبست أصلها وتصدقت بها)  
 ﴿قلت﴾ قال تقي الدين بمقتل قوله وتصدقت بها أن يرجع إلى الأصول المحبسة ويتعلق بذلك الكلام  
 في الصيغة التي يكون بها الحبس التي أحصيتها لفظ المدة وبمقتل انه راجع إلى التمرة على حذف  
 مضاف وبني لفظ المدة على إطلاقه ﴿قلت﴾ على الأول يكون قرنا في الصيغة بين اعط المدة  
 ولفظ الحبس وعلى الثاني فالضار المحذوف هو لفظ التمر أي وتصدقت بقرها على هذا الذي يهر  
 أن الأصل لم تقع فيه تيميس وبسط حبست بالضعيف والمزعج في هذا البسط عن هذه الارض كيف  
 (قوله أولاد صالح يدعوه) (ب) كان الولد من جملة الحديث ولدا الرجل من كسبه فاستشهد ثلاث  
 على هذا متصل وانظر حديث من سن سنة حسنة هل يرجع إلى إحدى الثلاث أولا يرجع ويكون  
 العدد لا مفهوما

### ﴿كتاب الحبس﴾

﴿قلت﴾ (ب) يطلق مصدرا واسما فهو مصدر اعطاء منعمة الشيء مدة وجوده لازما بقاءه في مكان  
 الحبس اعطاء المدة يخرج اعطاء الرقاب ومدة وجوده يخرج العارية والمرى وبقوله لازما  
 مآوؤه في مكان الحبس يخرج العبد المضم حياة نفسه مدة قبل موت سيده لأنه في هذه الصورة لم يبق  
 في ملك السيد وهو اسم ما أعطيت منعمة إلى آخر الحد وصرح بالحبس بقاء الحبس باق على ملك الحبس  
 وهو لازم قولهم ان الحبس تركى على ملك الحبس حيث يضم غلته إلى غلته ما يبيده ومواضع الخصى من  
 من قوله في آخر كتاب الشفعة الحبس يسقط ملك الحبس غلظ (قوله أصاب همراضا) (ح) كانت  
 هذه الارض تسمى غنما لكاء المثلث والميم الساكنة والعين المجهمة (ط) ومعنى أصابها صارت  
 له بالقسم لأن خير فقت عنوة وقسمت أرضها (قوله هو أئس) معناه حودود الحبس الجيدة  
 نفس يعق الذون وضم الغاء فاقاة (قوله حبست أصلها وتصدقت بها) قال تقي الدين بمقتل قوله

أولاد صالح يدعوه  
 • حدثنا يحيى بن  
 يحيى التميمي أحبنا  
 سليم بن أخضر عن ابن  
 عون عن نافع عن ابن عمر  
 قال أصاب همراضا بخير  
 فأبى النبي صلى الله عليه  
 وسلم يستأمره فيها فقال  
 يا رسول الله فاني أصبت  
 أرضا بخير لم أصب باللفظ  
 هو أنفس عندي منه فما  
 تأمرني به قال ان شئت  
 حبست أصلها وتصدقت  
 بها

العلق فيها وما اتفق بهما من أحد الا من (ع) الحبس عندنا جاز في العمار خلافا لمن منع ذلك ولنا عليه  
 هذا الحديث وموافقه لاسي في صحة تخصيص القناطر والماسجد والسقايات والمقابر **ع** قلت **ع**  
 قال ابن العربي غلط أبو حنيفة في حق الحبس ورأى انه قاطع للبرائ الذي أحكم الله وقضه الحق  
 بوجهين أحدهما قول مالك لصاحبه أي يوسف حين أنكر الحبس هذه اجاب رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم واجاب أصحابه بالمدينة والثاني مناقضه لاجازته ما تقدم من اجاب القناطر والماسجد  
 (م) واذا حبس العمار على مجهول كانا كين لم يحتلف في أنه لا يرجع الى الحبس لان الماسكين  
 لا تنقطع في عدم بدوامهم وكذلك الحبس المقتب في قوله حبس عليك وعلى عقبك فانه لا يرجع الى  
 الحبس اذا انقض العقب لانه لماسع لالحبس للعقب والعقب قد لا ينقطع فذلك يدل على انه أراد  
 ان له ملكه وان كان الحبس على معين غير مقتب انقض ذلك المعين فاختلف عندنا فيسئل يرجع  
 الحبس الى ذلك محبسه اذ لا لامة تدل على قصد الحبس التأييد وازالة الملك غير ان الأصل ان الانسان  
 لا يخرج عن ملكه الا على الصفة التي أحرقها عليه وقيل لا يرجع لان لفظ الحبس دال على قصده  
 ازالة الملك **ع** واذا قلنا انه لا يرجع الى ذلك الحبس فإنه يرجع الى أقرب الناس بالحبس ومما  
 والأصل الذي بدور عليه اختلاف الروايات في هذا الأصل ان الصيغة المادرة من الحبس ان كانت  
 اصاب ازالة الملك بوضع افة وعرف احتمال اودالة على المصداق بقاء الملك أو محقة للوجهين فان  
 كانت اصاب أحدهما حكم بموجب الموصية وان كانت محقة للوجهين وأشكل روجع الحبس  
 في تعبيره ان كان حيا فامس به قبل منه ان مات قبل أن يضمم فالنظر عندي أن لا يلزمه الاقل  
 ما يقتضيه قوله لان الاملاك لا يخرج بالشك وعلى هذا الأصل لا بدور جميع ما وقع في الروايات  
**ع** قلت **ع** للحبس أربعة اركان الصيغة والحبس والحبس عليه وما يقع فيه العيس فاما الصيغة فلا  
 يشترط فيها لفظ معين بل كل ما يدل على معنى الحبس من قول أو فعل ينقده به الحبس لمن نبي معجدا  
 وأذن في الصلاة فيه ادعاء لا يخفى فرض ولا نعل ولا لشخص معين ولا زمانا معيا كسهر أو سنة  
 جميع ذلك كالصريح في دلالة على لوقف والألماط المستدلة في العيس ثلاثة الوقف والحبس  
 والصيغة فاما الوقف فيصير ان اصرح العاطف الباب في الدلالة على التأييد فلا يقتصر الى ضمنية كما  
 يعتبر الباغية وقيل انه بمنزلة غيره لا بد من ضمنية قول أو جهة وأما لفظ الحبس والصدقة فالتاوانهما  
 لا بد لان على التأييد مجرد ما يدل لا بد من ضمنية اما قيدا في الكلام كقوله حبسا لا يباع ولا يوهب أو  
 به ذلك من الألماط أو يجمع بين الظنين معا كما وقع في الروايات أن يقول حبس صدقة أو يكون  
 تلك الضمنية في جهة الحبس كقوله حبس على المسكين أو المجاهد بن أو طلبة العلم ووجه ذلك  
 ما تقدم للإمام من ان المسكين لا تنقطع فان اعدمت القيود اللفظية والجهان في حمله على التأييد  
 روايتان

**فصل** **ع** ان لم يتأيد الموراثي لا يتأيد فيها هي تجري مجرى العمرى يرجع بعد انقراض  
 الحبس عليه ملكا للحبس أو لورثته يوم مات واذا تأيد في الموراثي يتأيد فيها وانقض من الحبس  
 عليهم وقلنا لا يرجع الى ملك الحبس فانه يرجع الى نصبة الحبس قال في رواية اشهب أحب أن

وقصدت بها أن يرجع الى الأصول المحبسة ويتعلق بذلك الكلام في الصيغة التي يكون بها العيس  
 التي أحد صيغها لفظ الصدقة ويحتمل أن يرجع الى القرعة على حذف مضاف ويبي لفظ الصدقة على  
 الطلاق (ع) الحبس عندنا جاز في العمار خلافا لمن منع ذلك (ب) قال ابن العربي غلط أبو حنيفة

ترجع صدقة على المساكين وأهل الحاجة وعلى المشهور وفي أنه يرجع إلى عصبة المحبس فالشهور  
اختصاصه بالفقر منهم دون الأغنياء وقيل يدخل الأغنياء في السكنى دون الغلة فإن لم يكن في العصبة  
فقراء أعطى للأغنياء واختلف إذا كانوا فقراء وأخذوا ما يكفيهم وبقيت بقية قليل فماد عليهم  
وقيل قطي لا بد منهم ويدخل في مرجع المحبس من التماسهم لو كانت ذكرا عصبة فلا تدخل  
الزوجة ولا الجدة للام ولا الأخوة للام إذا لم يكن بينهم نسب غير ماد كرفان كانت هناك  
مشاركته في سبب دخل لأنهم على ذلك التقدير لو كن ذكورا عصبة وتدخل الأم والأخوات  
الشقائق أولاد وبنات الأخ فإن انضوت بنت أخذت الجميع وإن كان معها غيرها وضاق الربع  
عن الكفاية ترجمت عن غيرهما قريب لا تدخل النساء في المرحع وعلى ما تقدم من أنهن  
يدخلن على العصبة المذكورة فقال في كتاب محمد الذكرو والاثني فيه سواء وإن شرط المحبس  
لأن كره مثل حظ الأشيين لأن المرحع ليس فيم شرط (ع) وعندنا في المذهب اضطراب في تحبیس  
الحیوان ﴿قلت﴾ تقدم أن للمحبس أركانا أربعة أحدها الميعة وتقدم الكلام عليها وهذا الفرع  
والذي قبله من كلام الامام في الشيء المحبس وتقدم انه العقار واختلف في العروض والحیوان  
وبها طريقتان لهم من يتحقق في الجميع واثنتين ومنهم من يجرد الحيل من الخلاف ومنهم من لا يخص  
الكرامة بالرفيق ولا يصح تحبیس طعام لأنه لا ينفع به لا بتلافه نعمائما يكون لو ضيق فيا ينفع به  
مع بقاء عينه وما وقع في المدونة من وقف لمدانير فمأعزدهم انها وضعت للمرضى لأن مثلها ينزل  
منزلة عنها \* ان عبد السلام وكذلك ينبغي أن يكون الطعام

﴿فصل﴾ وأما المحبس فهو كل من يصح تبرعه وقبوله منه فلا يصح من المحجور والسفيه ولا مديان  
أحاط الدين بماله ولا من كافر في القربات الدينية لما في سماع ابن القاسم أن حبس الذي دار على  
مسجد ردت وروى مثله عن ابن مريم في صراية بمثل مدانير للكعبة انه ترد إليها ويصح من  
لامام وهو من سماع محمد بن خالد عن ابن الماسم قال فيه ولللامار حبس الحيل في الجهاد وكانت  
وقعة لمحبس الامام متونس به من ربح بيت المال على بناء دورها وشهد في ذلك العيس شخبأبو  
عبدالله بن عرفة وامتنع بعض المعتن وأطنه الشخأبا القاسم القريبي من الشهادة في ذلك ظنا منه أنه  
لا يجوز أن لا شخبأبو عبد الله بن عرفة فأوقفه على سماع محمد بن خالد فرجع وشهد ما

﴿فصل﴾ وأما المحبس عليه فهو ما جاز صرف منفعة المحبس له أو فيه ويجوز على من سيوله والمشهور  
صحته على الجن \* ابن الهندي ومنه بعضهم والرويان واضحة نصه على من سيوله وبها اتفق  
الجمهور على جواز ماله على الحبس ويصح على الذي قيسا على جواز صلاته وقد وصلت أسماء بنت أبي بكر  
أما وهي كافرة ولا يجوز على كنيسته ولا في شرائه ولا على وارثه مرض الموت لأن المرض  
يخرج من التبرع للوارث مطلقا ولا احصى ما زاد على الثلث

﴿فصل﴾ ثم المحبس عليه ان كان غير معين كالسالكين والمجاهدين لم يشترط قبوله المحبس لتعذر  
حصوله وكذلك ان كان معينا ليس له أهلية لمبول كالأهبة والسنية \* ابن عبد السلام ويحي أن  
يقدم من يقبل عنهم كالحبب والصدوق يجب اشترط القبول فرد من الزد فقبل بصرفه غير ممن  
يصرفه في مثل ما جبهه فيه وفيه يرجع ما كارهه ولا بن أبي زبدعين أخرج كسرة لسائل فلم

فزع الحبس وروى أنه قاطع للبراء الذي أكرم الله تعالى وقد غلبه الحق ووجهين أحدهما قول مالك  
لصاحبه أبي يوسف حين أنكر المحبس هذا عباس رسول الله صلى الله عليه وسلم وعباس أصحابه

قبلها قال يصرفها العبد

**فصل** في شرط الحبس الخور لانه أحد أنواع العتية والعتية شرطها الخور وتقدم في كتاب الهبة أن الخور حسي وحكمي وتقدم تفسير كل واحد منهما وكذلك هو في الحبس وشرط الحبس منه أن يكون قبل موت المحبس وقبل قبضه ومريض مائة وشرط حصوله أن تعين البينة حيازة ما يمكن معاينته ولا يكفي الإقرار به لأن المتنازع فيه الورثة أو الغرماء فلا كفى بذلك لم قبول إقرار الإنسان على غيره وهو باطل إجماعاً (قوله) تصدق عمر في الفقراء وفي القرى وفي الرقاب وفي سبيل الله وابن السبيل والضيف (ط) المراد بالقرى قرى عمر وبعدها أن يصدق في النبي صلى الله عليه وسلم لا تصدق الصدقة عمره عليهم (قلت) ظاهره أنه عينها لله المصارف والأصل أنه مما عين الواقف مصرفاً لمجداً ومدرسة وأهل مذهب أتباعه وإن لم يدين نسياناً أو جعل الشهود أن يذكره اتسع العرف فإن لم يكن عرف في الفقراء وفي المونة ومن قال داري حبس ولم يزد فهي الفقراء الآن يرى ذلك وجه تصرف فيه مثل أن يكون موضع رباط كالاسكندرية وجبل ماجبس الناس فيها في السيل فيجهد في ذلك الامام \* ولما ذكر الغنمي قول مالك هذا قال وقول ربيعة يسكنها الولد والقرابة والرحم أحسن لقوله صلى الله عليه وسلم لأن طلعنا أهلها في الأقر بين \* ولولا أن الحبس هي حبس في سبيل الله فإن نوى شيئاً صرف إليه وإن لم ينو شيئاً فمال في المدونة يصطفي في الغزو والغنمي وقال أشهب القياس في أي سبيل الجبر صرفها جاز ولا ين كاتبة في المجموعة من حبس داراً في سبيل الله ليسكنها المجاهدون والمرابطون ومن مات منهم لم يخرج جزه حتى تم لعدوه ويخرج منها من ليس بمجاهد ولا مرابط وصغار ولد الميت \* الغنمي هذا إذا كانت للسكنى وإن كانت للغة تصرف كراؤها على أهل الغزو وهذا إن كان في موضع غزو وإن لم تكن في موضع غزو وشأنهم أن يمشوا إلى أهل الغزو وفداء القلة والسكنى سواء تبع غلها إلى أهل الغزو وإن لم يكن الثمان البعث سكنها الفقراء إن كانت للسكنى وفرو كراها على الصغار إن كانت للغة وإن جعلت غلها في إصلاح المساجد والقناطر وغير ذلك جاز (قوله) لا حناح على من ولها أن يأكل منها المعروف أو يطعم صديقاً (ط) هذا رفع الحرج عن العامل في تلك الصدقة أن يأكل منها حتى لو شرط الحبس أن لا يأكل منها لم يقع شرعاً أن يأكل منها ولكن بالمعروف أي كل القدر الذي يدفع الحاجة ويرد الشهوة وجرت به العادة غير أن كل سرف ولائمة وقيل مراده بذلك أن يأكل بقدر عمله وهو بعيد (ع) أن شرط الحبس ذلك في أصل الحبس صح

قال تصدق بها ممراته  
لا يباع أصلها ولا تباع  
ولا تورث ولا وهب قال  
تصدق عمر في الفقراء وفي  
القرى وفي الرقاب وفي  
سبيل الله وابن السبيل  
والضيف لا حناح على من  
ولها أن يأكل منها  
بالعرف أو يطعم صديقاً  
غير مقول فيه قال فحدث  
بهذا الحديث محمداً فلما  
بلغت هذا المكان غير

بالدنة والثاني ماقتضاه جاز ماقتضى من أحباس المساجد والقناطر (قوله) لا حناح على من ولها أن يأكل منها المعروف أو يطعم صديقاً (ط) هذا رفع الحرج عن العامل في تلك الصدقة أن يأكل منها حتى لو شرط الحبس أن لا يأكل منها لم يقع شرعاً أن يأكل منها ولكن بالمعروف أي كل القدر الذي يدفع الحاجة ويرد الشهوة وجرت به العادة غير أن كل سرف ولائمة وقيل مراده بذلك أن يأكل بقدر عمله وهو بعيد (ب) قال بن قسرح للفاضل أن يقدم من سطر في الإحباس فلا ينزل بمونه وأرتفع رفعة من ولي بعده وإن يصح لن قسم في السنور رقاعاً على كل من سبى بإجهاده في قدر ذلك وقدره الأئمة ابن حنيفة فلا جاز ولا أعم به من خاف وقال المشاور وابن زرب لا يكون أجره في ذلك الأمن بيت المال وإن أئده من حبس خدمته ورجع بأمره في بيت المال وإن لم يطم منها فاحره عند الله تعالى وأعلم بأن حبس الحبس لانه تغيير الوصايا ابن حنيفة وخالفهما في ذلك عبد الحق ابن عاتية وقال ذلك جائز ولا أعلم فيه نص خلاف (قوله) أو يطعم صديقاً (المراد صديق

مائل لا قال ابن عسرون وأبناى من قرأ هذا الكتاب أن فيه غير متائل مالا حذنه أبو بكر ابن أبي شيبة ثنا ابن أبي زائدة ح زناصفى أخبرنا أنهر السمان ح وثنا محمد بن شتى ثنا ابن أبي عدى كلهم عن ابن عسرون هذا الاستامثلة غيران حديث ابن أبي زائدة وأزهر انتهى عند قوله أو يطعم صدقاً بقوله فيه ولم يذكر ما بعده وحديث ابن أبي عدى فيه ما ذكره سليم قوله حدثت مـ هذا الحديث محمد بن آخوه وحديثنا صفى بن ابراهيم ثنا أبو داود المعمرى عمر بن سعد عن عبيان عن ابن عسرون مافع عن ابن عمر عن عمر قال أصبت أرضاً من أرض حيدر فأبنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقات أصبت أرضاً لم أصب مالا أحب الى ولا أنص عندى منها راسق الحديث بمثل حديثهم ولهذا كرهت حدثنا محمد وأبو بكرة ح حدثنا يحيى بن يحيى القمى أخبرنا عبد الرحمن بن مهدي عن مالك بن مغول عن طلحة ابن عسرون قال سألت عبد الله بن أبي أوفى مل أو سى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا قلت لم كتب على المسلمين الوصية

ولعل حكم المدينى معلوم ببلغة فباح له فدر ما جرت به العادة وان لم يشترط وكان الحبس على الساكن ومن وليها منهم فإنه لا يحرم عليه ما لا يحرم على أحد من كان غنياً واضطر الى قيامه عليهم بهذا المقدار على جهة الاجارة ويكون ماياً حنعلوا مع ذلك وليست ما عظم من الزكاة التى جعل الله بها حق العاملين وان كانوا أغنياً وتقيده قوله بالمعروف يشير الى ما قلنا من الرجوع الى العادة فى ذلك قلت قال ابن قروح القاضي أن يقدم من ينظر فى الاحباس ولا يغزل بونه ويرفع برفعه من ولي بعده وله أن يجعل لمن قسم فى النظر زكاة ما من كل شهر بأجتهاد فى قدر ذلك وقد فعله الأئمة ابن عطية ذلك جائز ولا أعلم فيه نص خلاف وقال المشاور وابن زبلا يكون أجره فى ذلك لمن بيت المال وان أخذ من الحبس أحسنه ورجع بأجرته فى بيت المال وان لم يسط منها أجره عند الله وأعمالاً أحسن الحبس لانتهازها لتغيير الوصايا ابن عات وخالفهما فى ذلك عبد الحق ابن عطية وقال ذلك جائز ولا أعلم فيه نص خلاف (قوله أو يطعم صدقاً) (ط) المراد صدق العامل ويبعد أن يعنى صديق الحبس (م) فيه جواز العيص على الأغنياء وجواز كل القيم على الحبس منه وان جميع ذلك إنما يكون بالمعروف كافى مال اليتيم (قوله غير متائل) (ع) أى غير جامع وكل شئ له أصل قديم فهو متائل ومنه جديس ثل أى قديم الأصل وأنه الشئ أصله

### أحدث وصية النبي صلى الله عليه وسلم

(قوله هل أوصى النبي صلى الله عليه وسلم فقال لا) (ع) يمرض ما بأتى من أنه أوصى بالثلاث وبقرنه وبصدقة أرضه والجواب انه لما بين الوصية بالخلافة التى فيها الشيعة وهو الذى أنكرت عائشة فى الآخر بقولها نأتى أوصى وان كان السؤال عن الوصية للمال فإنه لم يوص بشئ فيه وصيته بكتاب الله وعترته وليس بمال وكذلك وصيته بصدقة أرضه فها ليست بصدقة ولا وصية حقيقة بل على حكم التركة وإنما أخرجهما صدقة بحكم لغة وله لا نور ما ركاه صدقة ولا نصلى الله عليه وسلم لم يكن له شئى وصى فيه (قوله لم كتب على المسلمين الوصية) (م) رأى السائل أن الأمة مساوية له فى الاحكام والرجوع الى أصله ومنى بكتب الوصية على المسلمين فى قوله كتب عليكم العامل ويبعد أن يعنى صديق الحبس (قوله غير متائل) ماله عنه غير جامع وكل شئ له أصل قدس أوجع حتى يصير له أصل فهو مؤن

### باب وصية النبي صلى الله عليه وسلم

(قوله عن طلحة بن مصرف) هو بضم الميم وقع الصاد وكسر الراء المشددة وقع الراء والصواب المشهور كسرهما (قوله هل أوصى النبي صلى الله عليه وسلم فقال لا) (ع) يمرض ما بأتى من أنه أوصى بالثلاث وبقرنه وبصدقة أرضه والجواب انه لما بين الوصية بالخلافة التى فيها الشيعة وهو الذى أنكرت عائشة فى الآخر بقولها نأتى أوصى وان كان السؤال عن الوصية للمال فإنه لم يوص بشئ فيه وصيته بكتاب الله وعترته وليس بمال وكذلك وصيته بصدقة أرضه فها ليست بصدقة ولا وصية حقيقة بل على حكم التركة وإنما أخرجهما صدقة بحكم لغة تعالى بقوله صلى الله عليه وسلم لا نور ما ركاه صدقة ولا نصلى الله عليه وسلم لم يكن له شئى وصى فيه (قوله لم كتب على المسلمين الوصية) (م) رأى السائل أن الأمة مساوية له فى الاحكام والرجوع الى نفسه ومنى بكتب الوصية فى قوله تعالى كتب عليكم دا حضراً أحدكم الماور الآتية وفلهم تسع ويكور رأى



أولهم أمير المؤمنين قال أوصى بكتاب الله عز وجل • فحدثناه أبو بكر بن أبي شيبة ثنا وكيع عن حوثنا ابن جبرئيل بن أبي كلاب  
 من مائة من مائة من هذا الاسناد له خبران في حديث (٣٥٧) وكيع قلت فكيف أمر الناس بالوصية

وفي حديث ابن جبرئيل قلت  
 كيف كتب على المسلمين  
 الوصية • حدثنا أبو بكر  
 ابن أبي شيبة ثنا عبد الله  
 ابن غنيم وأبو معاوية عن  
 الأعمش • ثنا محمد بن  
 عبد الله بن جبرئيل نا أي  
 وأبو معاوية قالنا الأعمش  
 عن أبي وائل عن مسروق  
 عن عائشة رضي الله عنها  
 قالت ما ترك رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم دينارا  
 ولا درهما ولا شاة ولا بعيرا  
 ولا أوصى بشئ • هو حدثنا  
 زهير بن حرب وعثمان بن  
 أبي شيبة واسحق بن إبراهيم  
 كلهم عن جرير • وثنا على  
 ابن خشرم أخبرنا عيسى  
 وهوان ونس جيعان  
 الأعمش بهذا الاسناد  
 • حدثنا يحيى بن يحيى  
 وأبو بكر بن أبي شيبة  
 والفظن لعيسى أخبرنا  
 اسمعيل بن علف عن ابن  
 عون عن إبراهيم عن  
 الأسود بن يزيد قال  
 ذكرنا وعنده عائشة أن  
 عليا كان وصيا فالت  
 في أوصى إليه فقد كنت  
 مسندته إلى مدري أو قالت  
 جبري فدعا الطست  
 ففقد نخست في جبري  
 وما شرعت أنمالي في  
 أوصى إليه • حدثنا جبرئيل بن جبرئيل عن سعيد بن جبرئيل قال قال ابن عباس يوم الخميس  
 عن سلمان الأحول عن سعيد بن جبرئيل قال قال ابن عباس يوم الخميس

﴿ حديث أنه صلى الله عليه وسلم لم يوص إلى أحد ﴾  
 (قوله ذكرنا وعنده عائشة أن عليا كان وصيا) يمتنع الخلاف وتقدم أنه الذي أسكر عائشة  
 (قوله فقد نخست في جبري) (ع) الامتنان لاشاء والتأويل وهو المراد بها ومنه امتنعت الاسقية  
 وهو تكسر رطى بعفها على بعض (م) ومنه معنى الرجل الذي في كلامه لين • تكسر غشائني  
 امتنعت في جبري تأويل واجتمع وفي حجر الثوب لعنان فمع الماء وكسر هاء في حجر الحفظة والحجر  
 الذي هو العقل الكسر لا غير والحجر الذي هو مصدر بالفتح لا غير • قلت • قوله لم يوص بشئ فيه  
 أن الشهادة على التي من العالم مقبولة وبهذا المعنى صار قولها حديثا • كما به يميز له قوله لأوصى  
 بشئ ثم سبب الوصية فلما حدثت المرض بالانتهاء إلى غلبة الحالة • حيث لا يعبر ما ذكروا دليلا  
 على لم يوص لاحتمال أن يكون أوصى قبل ذلك

﴿ حديث وصيته صلى الله عليه وسلم باخراج المشركين من جزيرة العرب ﴾  
 (قوله قال ابن عباس رضي الله عنهما يوم الخميس وباوم الخميس) • قلت • واستغفام ونمجع  
 باعتبار ما تحقق فيه • ومنه صلى الله عليه وسلم زانطاع الوحي بحرا السماء وزيدته الواو حلة لقوله  
 الحاقمة الحافة وكانه أخذ يزيدان قوله وما أدراك ما الحاقمة • كما يقول وما أدراك ما يوم الخميس  
 رأى داود في وجوب الوصية (ب) تأمل كلام الامام فانه يعطى ان الذي استبعد طلبة انما هو  
 وجوب الوصية على المسلمين • صلى الله عليه وسلم لم يوص وكانه حصر دليل الوجوب في العقل  
 ويحتمل أن ينادى استبعدا لما هو عدم وصية • مع كونهما واجبه على المسلمين وهو أحد المسلمين مع قوله  
 فانه في حديث ما حق امرئ مسلم يبيت ليلتين (قوله أوصى بكتاب الله) أي بالعمل عما فيه (ب)  
 يحسن الجواب بعن كل من الامة عاين ما على الارل • كما يقول فالحا حصر دليل الوجوب في  
 العقل هو وقد فعل وأما على الثاني • كما يقول وان • واجبه على المسلمين وهو أحد • مع هذا أوصى  
 (قوله ان عليا كان وصيا) • يكون بالخلاف • (قوله طلبة) • في حجة • • • • •  
 ومنه • • • • •  
 وفي حجر الحفظة • الحجر الذي هو العقل الكسر لا غير والحجر الذي هو مصدر بالفتح لا غير  
 أوصى إليه • حدثنا جبرئيل بن جبرئيل عن سعيد بن جبرئيل قال قال ابن عباس يوم الخميس  
 عن سلمان الأحول عن سعيد بن جبرئيل قال قال ابن عباس يوم الخميس

(قوله) بكي حتى بل دمه الحصى (قلت) يحقل بكؤه لموته صلى الله عليه وسلم وأولاد كرم شدة وجهه وهو يدل على أن شدة القساوة والزع عند الاحتضار لا تدل على المرحوح به كما يستفاد من بعض الروام وقد تكلمنا على ذلك في كتاب الجائز (قوله) اثنوني أكتب لكم (قلت) يعني أئلى على من يكتب لأن المصحح أنه صلى الله عليه وسلم لم يكتب خلافا لما ذهب إليه البايع (قوله) لا تضوا بهرى (د) بقى كثير من الأحكام لمنظمة الخطر غير منصوص عليها ولكن نص على إصهار وكل انقضاها إلى العلماء فيقول كل ما ظهر له ويرى ما وقع بسبب اختلافهم فيها هر جوفن لو وقع النص عليها لارتفع الخلاف وذلك المرحر ولعله الذى أراد أن يكون يكتب وقيل لما أراد أن نص ويكتب أمر الخلافة ليرتفع الخلاف فلهذا نص ولم يكتب وقع ذلك الاختلاف وذلك لعائن المنظمة كيوم الجمل وصفين ولا بعده هذا الذى قيل (قوله) لا دملو بعدى (قلت) لا يلى بالضلال الضلال بعد الهدى لانه تقسم فى تأويل ما أراد أن يكتب أنه ما رفع الخلاف بين القمها فى المسائل أو ما رفع ذلك الاختلاف فى الخلاف والخلاف الواقع فى كل منهما مما هو عن احتداد الخطأ فى الاجتهاد ليس بضلال (قوله) فتازعوا (م) فان قيل كيف اختلفوا وقد مرهم وكيف يصونه فيها أمرهم به فالجواب أن الخلاف الذى فى الأمر هل هو للوجوب أو للسبب انما هو عند الجهر وعن المرائى وأما مع المرائى فالقائل بالوجوب قد يصعب الأمر عنده فربنه يصرف بسبب إلى التسبب وكذلك القائل بالسبب وهذا الأمر هنا كذلك فعلى صلى الله عليه وسلم ظهر منه ما دل على أنه لم يزمه عليهم بل صرحه إلى اختيارهم فاختلوا فيه بحسب احتدادهم وهو يدل على الرجوع إلى الاختلاف فى الشرعيات فظهر لعمر ما لم يظهر لغيره فذلك خلاؤه ولعل هم خاف أن يتطرق لذلك المناقون إلى المدح فى بعض ما استقر من قواعد الشرع لانه كتاب كتب خصية ويطرق إلى الآحاد فيضهون إليه ما يشهون به على الذين فى حق من فى قلبه مرض ولذا قال عدمكم كتاب الله حسنا كتاب الله (قوله) أجهرا تنهموه (م) فدها ما يجوز عليه صلى الله عليه وسلم ولا يجوز وإن الأمراض لبدنيه وبعض عوارضه التى لا بد من بقصه وانزلة لا دجا هو من شرع هو فيها كغيره وكان لما صرح بعقل ليه أنه فعل الحق وما فعله أى الكلام ما به ولم تقع منه ما يناقض ما سهد من الأحكام ولا هذا الكلام فى نه دال على الهنيان الذى يكون عن الجبان لأن الهنيان هو الكلام الذى لا يضبط ولم يلتزم معا بل هر كلام مستقيم ووجه انه صحت أحكام كاتقدم أى كلام أنعم سه لو وقع كاتلف من عباس على قوله (ع) ثم (روى) نذرت الأولى (قوله) أكتب لكم (ب) يعنى أئلى على من يكتب لأن المصحح أنه صلى الله عليه وسلم لم يكتب خلافا لما ذهب إليه البايع (قوله) لن نص (لوا بعدى) قيل أراد أن يصح على خلافه انما مسن حتى لا يقع فيها نزاع ولا تمن وقيل أراد كتابا بين فيه مهمات لأحكام لمنظمة أرفع نزاع العلماء فيها بعده بالضلال ادن على الوجوه ليس ضلالا عن هدى إذا الخطئ فى الاجتهاد على القول بالخطأ ليس بصال (قوله) فتازعوا (ع) قيس كيف عصوه وقه أمرهم أجب ما هم هموا بالمرئ مدمهم على العلم بمرهم عليهم بل صرحه إلى اختيارهم فاختلوا فيه بحسب احتدادهم (م) وأب - حرر - صلى الله عنده خاف أن يتطرق لذلك المناقون إلى القرح فى بعض ما استقر من قواعد الشرع لانه كتاب كتب خصية ويطرق إلى الآحاد فيضهون إليه ما يشهون به على الذين فى حق من فى قلبه مرض ولذا قال عدمكم كتاب الله حسنا كتاب الله (قوله) أجهرا تنهموه (ع) (روى) نذرت الأولى أجهرا همزة الاستهام والثانية باعاطها على الحرر والثالثة رها بعضهم فى غير لام ناهى رهم المهاد

ثم بكي حتى بل دمه  
الحصى قلت يا ناعباس  
وما يوم الجيس قال اشتد  
برسول الله صلى الله  
عليه وسلم وجهه فقال  
اثنوني أكتب لكم كتابا  
لا تضوا بعدى فتنازعوا  
واما بقى عندنى تنازع  
وقالوا ما شأه أجهرا  
انتمهموه

أهجر بهمز لاستقحام والثانية لمقاطعها على النجر والثالثة رواها بعضهم في غير الامام الهمز وضم الماء وتوين الراء \* فأما الأولى فأنما صدرت من قائلها على معنى الإنكار لقول من قال لا تسكبوا أي لا تتركوا أمر النبي صلى الله عليه وسلم فنجعلوه كأمير من هدى فانه لا يهذو والاستقحام بمعنى النفي ومنه قوله تعالى أتهلكنا بأهل السما من أي أنت لا تهلكنا \* والثانية وقعت من قائلها خطأ على وجه الدهش وعدم التصديق لعظم المصائب وخوف الفتن والفتنة بعده لم يضبط نفسه فيها قال كما جعلهم الاشفاق عليه على حراسته والله تعالى يقول والله يصعصعك من الناس \* والثالثة يجعل أن يرجع إلى الحاضر من أي جئتم بشاركم هجرا أي مسكر من القول والمهجر المحض من القول \* قلب \* ولا يبعد أن يكون استعمال حقيقة والمزلة لقائله الدهش لعظم المصائب بموت النبي صلى الله عليه وسلم وانقطعت البوذة وزول الوحي وأخبار السموات بموته صلى الله عليه وسلم (قوله) دعوني فإني أمانيه حبيب (ع) أقبل انه صلى الله عليه وسلم لم يكن هو المبتدئ للطلب للكتب وإنما سئل ذلك فاجاب اليه فقال أي اختلاف فهم به وعدم اجتماعهم على الكتب قال قوموا عني لان الذي أمانيه من ارسال الأمر وتركهم وكتاب الله حبيب (قوله) أوصيكم بثلاث أخرجوا المشركين من جزيرة العرب (ع) المراد بالمشركين اليهود لان غيرهم كان قد أسلم وأخذ العلماء بهذا الحديث وقال بنسرج من جزيرة العرب من دان بغير الاسلام ولا يجمع من التردد اليها في السفر وقاله مالك والشافعي إلا أن الشافعي خص ذلك بالجزيرة والجزائر عند مكة والمدينتين والنجاة وأما ما دون لبن من أرض العرب قالوا إذا أخرجوا منها حرب لهم أهل ثلاثة أيام ليلطروا في أحوالهم كما ضرب لهم عمر حنين أجلهم قال الشافعي ولا تدفن موتاهم بها ويخرجون إلى الدفن بغيرها الآن يتبرأوا \* وأجاز أبو حنيفة استيطانهم \* وقال الطبري سن إلى صلى الله عليه وسلم بهذا الحديث لأنه أخرجه من دان بغير الاسلام من كل بلد للمسلمين وأما حصن جزيرة العرب لان الاسلام لم يكن يظهر فيها ولم أر أحدا من أئمة الهدى خالف في ذلك قال ذهب إلى اتمام احوالهم من كل أغلب عليها لاسلام الآن تدعو ضرورة لبقائهم من هجرة أرض ونحوها زاد دعت الضرورة لبقائهم لا بدعهم في مصر مع المسلمين وبسببهم خارج ويمنعهم من اتحاد المسلمين

قال دعوني فإني أمانيه  
خبر أوصيكم بثلاث  
أنحروا المشركين من  
جزيرة العرب

وتتوين الراء \* فأما الأولى فأنما صدرت من قائلها على معنى الإنكار لقول من قال لا تسكبوا أي لا تتركوا أمر النبي صلى الله عليه وسلم فنجعلوه كأمير من هدى فانه صلى الله عليه وسلم لا يهذو والثانية وقعت من قائلها خطأ على وجه الدهش وعدم التصديق لعظم المصائب وخوف الفتن والفتنة بعده لم يضبط نفسه فيها كما جعلهم الاشفاق عليه على حراسته والله تعالى يقول والله يصعصعك من الناس \* والثالثة يجعل أن يرجع إلى الحاضر من أي جئتم بشاركم هجرا أي مسكر من القول والمهجر المحض من القول \* قلب \* ولا يبعد أن يكون استعمال حقيقة والمزلة لقائله الدهش لعظم المصائب بموت النبي صلى الله عليه وسلم وانقطعت البوذة وزول الوحي وأخبار السموات بموته صلى الله عليه وسلم (قوله) دعوني فإني أمانيه حبيب (ع) أقبل انه صلى الله عليه وسلم لم يكن هو المبتدئ للطلب للكتب وإنما سئل ذلك فاجاب اليه فقال أي اختلاف فهم به وعدم اجتماعهم على الكتب قال قوموا عني لان الذي أمانيه من ارسال الأمر وتركهم وكتاب الله حبيب (قوله) أوصيكم بثلاث أخرجوا المشركين من جزيرة العرب (ع) المراد به اليهود لان غيرهم كان قد أسلم وأخذ العلماء بهذا الحديث وقال بنسرج من جزيرة العرب من دان بغير الاسلام ولا يجمع من التردد اليها في السفر وقاله مالك والشافعي إلا أن الشافعي خص ذلك بالجزيرة والجزائر عند مكة والمدينتين والنجاة وأما ما دون لبن من أرض العرب قالوا إذا أخرجوا منها حرب لهم أهل ثلاثة أيام ليلطروا في أحوالهم كما ضرب لهم عمر حنين أجلهم قال الشافعي ولا تدفن موتاهم بها ويخرجون إلى الدفن بغيرها الآن يتبرأوا \* وأجاز أبو حنيفة استيطانهم \* وقال الطبري سن إلى صلى الله عليه وسلم بهذا الحديث لأنه أخرجه من دان بغير الاسلام من كل بلد للمسلمين وأما حصن جزيرة العرب لان الاسلام لم يكن يظهر فيها ولم أر أحدا من أئمة الهدى خالف في ذلك قال ذهب إلى اتمام احوالهم من كل أغلب عليها لاسلام الآن تدعو ضرورة لبقائهم من هجرة أرض ونحوها زاد دعت الضرورة لبقائهم لا بدعهم في مصر مع المسلمين وبسببهم خارج ويمنعهم من اتحاد المسلمين

في أمصار المسلمين ويديها عليهم إن ملكوها وأخرج على انتراجهم من المهر بصديت لاتبقي قبيلتان  
 مارض وباتراج على رضى الله عنه أهل الذمة من الكوفة إلى الحيرة ويقول ابن عباس لا يسا كسكم  
 أهل الذمة في أمصاركم وأخرج على إبلاتهم أن دعت إلى ذلك خزيمة بن كعب لأنهم أتوا أهل الذمة بالشام  
 والعراق لعمارة أرضها وقال غيره إنما هذا الحكم لمن كان يجريرة العرب يخرجون منها بكل حال  
 غدر أو أطم يغدروا وأما غيرهما فلا يخرجوا إلا أن يغدروا أو يحلفوا ذلك منهم فينقلوا إلى حيث  
 يؤمن شرهم (ج) قلت (ب) وعلى هذا القول ما يشاهد في هذا التاريخ وما قيل في سكتهم بين أظهر  
 المسلمين وعدم بيع ما ملكوا من الدور عليهم ولكن جرى لهم في أن لا يسكنوا في البلد إلا ببيعة  
 محتصة بهم \* وذكر الطبري في كتابه المسمى بسراج الملوك أنهم يعمون أن يسلوا على المسلمين  
 في البناء قال واحتلف في جواز مساواتهم للمسلمين في البناء فقيل يجوز وقيل لا يجوز قال وإن  
 ملكوا دارا عالية أقر وأعليها بماد كرم من معهم من أعلاء الباء جرت شيئا شيئا وهذا على من  
 أعلى على المسلمين وأما ما حاربت الماد من نخاد الملوك أيامهم أجنادا فصادم الحديث لن استعين  
 مشرك وأما ركوبهم الحيل بالسرج ونوسطهم بالسير عليها وسط الطريق فالتصوص عليها للشافعية  
 أنهم لا يركبون الحيل بالسرج وإنما يركبون البغال والخيول بالكعب عرضا وانتفى أن من السلطان  
 سلطان أفر بقة الأمير أبو عبد الله المعروف باللهياني في موكة والنصارى خلفه ركباناً بفح الشخ  
 أبو عبد الله المتورع القروي بناديه ويقول بأفمية أاعبد الله لا يعبد لك هذا الإيجل لك هذا وكان  
 السلطان المذكور ممن قرأ مع الشيخ المذكور فذلك ناداه بما ذكر (م) واحتلف في حذرية  
 لعرب فقال الأصمعي هي في الطول ما بين أقصى عدن إلى ريف العراق وفي العرض من حدة وما  
 ولاهالي أطوار الشام \* وقال أبو عبيدة هي ما بين حمراء إلى موسى إلى أدنى اليمن في الطول وفي  
 العرض ما بين رمل بربن إلى سفطع السماوة وسعت حذرية لاحاطة البحر بها ونسبت إلى العرب  
 لأنها لا تبص إلى كات يديهم قبل الإسلام وذكرهم وعن مالك أن حذرية العرب المدينة  
 وقال المعرة المخروبي حذرية العرب مكة والمدينة واليامة ولعن وهو المعروف عن مالك وأما الحرم  
 فحظهم لفقهاء على منع أن يمر به كافر وإن ما نقل إلى أن يتغير لموله إنما المشركون نجس الآية

---

بأرض وباتراج على رضى الله عنه أهل الذمة من الكوفة إلى الحيرة ويقول ابن عباس لا يسا كسكم  
 أهل الذمة في أمصاركم قال الطبري لا أرى عند غزوهم في بقائهم من عمارة أرض ونحوها لكن  
 خارج لمصر وبيع عليهم ما ملكوا من الدور وقال غيره إنما هذا الحكم لمن كان يجريرة العرب  
 يخرجون منها بكل حال غدر أو أطم يغدروا وأما غيرهما فلا يخرجون إلا أن يغدروا أو يحلفوا ذلك  
 منهم فينقلوا إلى حيث يؤمن شرهم (ب) وعلى هذا القول ما يشاهد في هذا التاريخ وما قيله من  
 سكتهم بين أظهر المسلمين وعدم بيع ما ملكوا من الدور عليهم لكن جرى العرف أنهم لا يسكنون  
 من البلد إلا ببيعة محتصة بهم وذكر الطبري رضى الله عنه في سراج الملوك أنهم يعمون أن يسلوا  
 على المسلمين في البناء قال وخلف في جواز مساواتهم للمسلمين فقيل يجوز وقيل لا قال وإن ملكوا  
 دارا عالية أقر وأعليها على ما كرم من معهم من أعلاء الباء جرت شيئا شيئا وهذا على من  
 أعلى على المسلمين وأما ما حاربت الماد من نخاد الملوك أيامهم أجنادا فصادم الحديث لن استعين  
 مشرك ولركوبهم الحيل بالسرج ونوسطهم بالسير عليها وسط الطريق والتصوص للشافعية أنهم لا يركبون  
 الحيل بالسرج وإنما يركبون البغال والخيول بالكعب وانتفى أن من سلطان أفر بقة الأمير أبو عبد الله

وأجاز والولد بغوما كتب أجازهم قال وسكت عن الثالثة أو قالها فأنسيتها • حدثنا يعقوب بن إبراهيم أنه سمعنا أبا سعيد عن مالك بن أنس عن طلحة بن مصرف عن سعيد بن حير عن ابن عباس أنه قال يوم الخميس وما يوم الخميس ثم جعل يسيل فمعه حتى رأيت على خدبه كتاباً ينظام اللؤلؤ قال (٣٥٦) رسول الله صلى الله عليه وسلم أتوني بالكف والدواة

• وأجاز أبو حنيفة دحولم فيه (قوله وأجاز والولد بغوما كتب أجازهم) (د) الوفاء للجماعة المختارون للقدم على الكبراء (ع) أجازهم سنة لازمة للأئمة فليبيها العوسم وقضاء الحق قصدهم وعونا على سفرهم حتى لو كانوا كهاراً لأن الكفار إنما يقدم غالباً لمصلحة بينهم وبين المسلمين (قوله) كان يظهر أن الولد حقاقي بيت المال (قوله وسكت عن الثالثة) (ع) معنى ابن عباس وقوله أو قال أنسب ما يسمي سعيد بن حير قال المهلب والثالثة هي تجهيز جيش أسامة (ع) ويجعل أنها قوله لا تخذو قبرى وتناميد وهذا كرمالك في الموطأ معامع أجلاء اليهود من حديث عمر رضى الله عنه وقال آخر كلمة قالها صلى الله عليه وسلم قال الله اليهود تخذو قبرى رأيتهم مساجد لا يبقين دينان بأرض العرب (قوله حسبا كتاب الله) (ع) هو رد على من نازعه لاهلى الى صلى الله عليه وسلم وقيل عمر حتى أن يكون في الكتاب ما يجهز عهدهم فصولون في الخرج بالمخالفة فرأى أن الأفرق بهم سعة الاجتهاد ووجه الخلاف وثواب المحض والمصيب مع تقرر أصول الشريعة وكان له بن وعام النعمة وقيل قد يكون استناع عمر اشفاقا على النبي صلى الله عليه وسلم من تكليفه في تلك الحال املاء الكتاب ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم أشد به وجمع حسبا كتاب الله

### ﴿ كتاب النذور ﴾

قلت • النذور جمع نذر كالسوس جمع فلس وحكى الماضى بعد هذا عن ابن عرفة أن النذر ما كان وعدا على شرط • وكل ما دبر واعد وليس كل واعدا ما دبر أو قال على أن تصدق به يار لم يكن مادرا ولو قال ان شئ الله مرضى فملى صدقة دينار هو ما دبر (م) وهذا الذى ذكر ابن عرفة قال اليه بعض اصدقاءه واغرام المشرط لا يسمى نذرا ولهذا ينسب الوفاء به ولا يجب كما يجب المشرط وما لا غير مؤلفا من النذور الى أن الجميع يسمى نذرا بدليل قول جبل

طبت رجالا ميثه نذروا دى • وهو باقتل ثابتين لمولى

لمر وفيه للمعاني في مركب والصارى حلهم كاب جعل الشجأ صالح أبو على القرورى المتورع • اذ به ياقية بأبغى الله لا يجعل لك هذا لا يجعل لك هذا وكان السلطان المذكور عمر قرأ مع الشجأ المذكور (قوله وأجاز والوفود) أجازهم سنة لازمة للأئمة فليبيها له وسهم وقضاء الحق قصدهم وعونا على سفرهم حتى لو كانوا كهاراً لأن الكفار إنما يقدم غالباً لمصلحة بينهم وبين المسلمين (قوله) وسكت عن الثالثة) يعنى ابن عباس (قوله أو قالها فأنسيتها) الناسي سعيد بن حير قال المهلب الثالثة تجهيز جيش أسامة رضى الله عنه قال القاضي ويجعل أنها قوله لا تخذو قبرى وتناميد (قوله) حدثنا اسحق بن ابراهيم (ح) معناه ان أبا اسحق صاحب مسلم سارى سمارا واية هذا الحديث عن واحد عن حبان بن عينة (قوله من اختلافهم ولغتهم) هو جمع الاثنين واسكانها

أو الروح والدواة • كتب لكم كتابا لن تضلوا بعده أبدا هذا وإن رسول الله صلى الله عليه وسلم هجر • وحدثنى محمد بن رافع وعبد بن حديد قال عبد أخبرنا وقال ابن رافع ثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن الزهري عن عبيد الله ابن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس قال لما حضر رسول الله صلى الله عليه وسلم في البيت رجال منهم عمر بن الخطاب فقال النبي صلى الله عليه وسلم لم علم كتبكم كتابا لا تضلوا بعده فقال عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد غلب عليه الوجع وعندكم القرآن حسبا كتاب الله تعالى فاحتلف أهل البيت فاحتصموا فيهم من يقول قربوا يكتبكم رسول الله صلى الله عليه وسلم كما بال تضلوا بعده • ونسب من قول ما قال عمر فلما كثروا للغزو والاختلاف عند رسول الله صلى الله عليه وسلم قال رسول الله

صلى الله عليه وسلم قوموا قال عبيد الله فكان ابن عباس رضى الله عنه يقول ان الرزية لكل الرزية ما حال بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين أن يكتب لهم ذلك الكتاب من اختلافهم ولغتهم • حدثنا يحيى بن يحيى القيمي ومحمد بن ربح بن المهاجر كلا أخبرنا البيث ح وثنا فتيبة بن سعيد ثنا ليث عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن

وقول الآخر الشامي عرضي ولم يشقهما \* والناظرين ادا لم اقمه ادى  
والاظهار النذر المذكور في البيتين غير معلق بشرط ﴿قلت﴾ القهاء يسمون النذر ان يحرم  
بمنع فعله والى جائز يطلب اداؤه وهذا التقسيم هو دليل حديث من نذر ان يطيع الله فليطعه ومن  
نذر ان يعصيه فلا يعصه والتقسيم الى امرين هو اعم من كل واحد منهما كالحيوان المقسم الى الانسان  
والفارس والنذر الاعم من الجائر والممنوع ايحباب امرى على نفسه لله امر او النذر الاخص وهو  
الجائر لزام طاعة بنية القرية لا الامتناع من امر لانه ان كان الامتناع من امر كقوله ان دخلت  
لدار فقله على كذا فهو يمين على ما يأتي في الايمان واما حكم النذر (ع) فهو جائز لهذا الحديث ولأن  
الله امر بالوفاء به ومصدق عليه الا ان يعلقه على امر ديني كقوله ان شئ الله مريضى فعلى كذا  
فيكره لما خالطه من عرض الدنيا والاشراك في العمل ﴿قلت﴾ ذكر القاضي بعد هذا يسيرون  
بعض الشيوخ اول من مالك نه عنده جائز الا ان يتأبد فيكره لانه قد يأتي من الزمان ما ينقل فعله  
عليه فيه فيتركه ولا يعمله وهو منتشر في صدر ولا خالص النية فيكثر الماء ويقر الاجرة فيخرج  
من كلام القاضي في الموضعين انه جائز الا ان يعلق بدنيوى أو يتأبد واطلاع ابن عبد السلام على كلام  
لماضى في هذين الموضعين هو الذي استدل عليه في قوله فصوص المذهب كراهة مطلقه ومذكوره  
لا غيرهما وبالجملة فقد اختلفت الطرق في حكم النذر فيخرج من كلام القاضي في الموضعين انه جائز الا  
ان يعلق بدنيوى أو يتأبد فيكره وقال الباقي هو جائز ما لم يعلق بدنيوى كبره مريض أو ملك شئ  
وقال ابن رشد هو مستحب كان مطلقا شكر على امر وقع ومباح ان علق على مستقبل غير متكرر  
وبكره وان علق على مستقبل متكرر وفي القبس لابن العربي لاحلاف بين العلماء في كراهته  
والرأيه وهي طريقة ابن الحاجب من قوله ونذر الطاعة وان كرهه لازم (ع) ولو كان بالسدر لازم في  
الجملة لا مريض في قوله وليومر اذ هم ولحديث من نذر ان يطيع الله فليطعه وسواء جاز له عجزا  
كقوله على صدقة كذا أو لم يجعل له كقوله على نذر واللازم له عجزا له بدالك والاكاة  
كعارة بينه واختلف فيه قول الشافعي فخره الزمه وحرره أباه وحمل فيما لم يقع عليه ذلك لاسم  
وسواء عندنا على وجه الرضا وعلى وجه المخرج والغضب وقال الشافعي هو في نذر يخرج مخبرا شاء  
وفي وان شاء أخرجه كعارة بين ﴿قلت﴾ يعنى بقوله لازم في الجملة حتى في الامر المأكروه وهو  
نص ابن الحاجب في قوله ونذر الطاعة وان كرهه لازم وذكر ابن بشره الاشياح مهم وتعمل لابن  
القاسم على قوله اما كان من النذر على وجه المخرج لغضب فيه كعارة بين قال وكان من لعباء  
من الاشياح يعلى الى هذا المذهب (م) واحتواء وان نذر المباح كالقيام بالمشي الى السوق ذكره  
مالك والاكاة وقالوا لا يلزم وهو كبره لأن من تعظم بالاعظم بل ظاهر كلامه أنه من نذر المصيبة وقال  
أحمد هو لازم وبغير بين فعله وكعارة بين ﴿قلت﴾ نذر المحرم محرم واحتلف في نذر المباح المكروه  
كالقيام فمال الاكثر هو ظاهر قول مالك في الموطأ: عذرهم وذكر ابن رشد في لمعدات انه مثلهما

### ﴿ كتاب النذور ﴾

﴿تس﴾ (ب) لعماء يسمون النذر ان يحرم ولى جازر وانقسم الى امرين هو اعم من كل واحد  
منهما فالسدر الاعم من الجائر والممنوع ايحباب امرى على نفسه لله امر او لنذر الاخص وهو  
الجائر لزام طاعة بنية القرية لا الامتناع من امر لانه ان كان الامتناع من امر كقوله ان دخلت

فالمكر ومكره والمباح (قوله استغنى سعد) (ط) فيه استثناء لاعلم واحتمل في ذلك أهل  
الأصول هل يجب على العاقل البحث عن العلم يستلزم أو يكفي أي عالم أمكن ووجه البحث عن  
الاعلم لأن قوله أرجع والعمل بالراجح واجب (قوله في نذر كان على أمه) (ع) قيل كان نذرا مطلقا  
وقيل كان صوما وقيل كان عتقا وقيل كان صدقة ووضح كل حديث ورد في ضيق أم سعد فعقل أن  
النذر غير ما ورد في تلك الأحاديث وأظهر ما فيها أنه كان في مال أو نذرا مطلقا والوجه له رواية مالك وأنه  
لما قيل لها وصي قالت فهم أوصي والمال مال سعد أي أوصي فيه بقضاء نفري ويحتمل له أيضا رواية من  
روى أم أستاذ عن أنس بن مالك قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما نذرنا نذرا قطي  
من قوله صلى الله عليه وسلم اسق عنها الماء وأما حديث الصوم عنها فمطل عند أهل الصنف للاختلاف  
بين رواه وكثرة الاضطراب فيه (قوله قبل أن تقضيه) (ع) بمقتضى أنه كان واجبا ولم تقضه وبمقتضى أنها  
قد به ولم يجب عليها (قوله فاضته) (ع) بمقتضى أنها كانت عليه حق في ماله من نذرا أو  
يمين أو كفارة فانه يقضى من رأس ماله كالدين والمالكية والخنفية يخالفونه ويرون أن لا يقضى شيء من  
ذلك لأن بوصي به فيقضى عند ما من الثلث وعند غيرنا من رأس المال واحتلف أصحابنا فيما يفرط  
فيه كالأمر بالمال أو من رأس المال أو وصي بها أو لم يوص وقال ابن القاسم أن أوصي هي  
من رأس المال وإن لم يوص فلا يلزم ولا حجة للشافعي في الحديث عند الكفاية لأنه إنما استغنى وسأل  
هل يعمل ذلك فأبى حله ووجهه غيرهم على النذر لقوله أبيضهم ولا شك أن كل باع مرغ فيه وهذا  
عند الكفاية فيما يتعلق بالمال وحل أهل الظاهر ذلك على الوجب فأزعم الوارث قضاء النذر عن الميت  
صوما كان أو غيره ويلزم ذلك لورثة الأفعد فالأفعد (ط) ولا خلاف أن الحقوق المالية كالنق  
والصدقة تصح النيابة فيها عن الحي والميت وإنما اختلفت في البدنية كالصوم والحج وتقدم لكلام  
على ذلك في كتابهما (قوله في الآخر بينهما عن إدريس) (م) وقال بعض العلماء العرض بهذا الحديث  
المخض على الوفاء بالنذر وهو عندى بعيد من ظاهر الحديث بل هو نهي ووجه النهي عندى أن القرية  
لما كانت لازمة بالنذر فالأمر بما عليها وهو مستقل لما كان المظنر إلى العمل لا ينسب له انبساط من

ابن عباس أنه قال استغنى  
سعد بن عباد رسول الله  
صلى الله عليه وسلم في نذر  
كان على أمه فوفيت قبل  
أن تقضه قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فاضته  
عنها • وحدثننا يحيى بن  
يعقوب قال قرأت على مائث  
ح وثنا أبو بكر بن أبي  
شيثو وهو والهادي وصفي  
ابن إبراهيم عن ابن عيينة  
ح وثني رسول بن يحيى  
أخبرنا ابن وهب أخبرني  
يونس ح وثنا أسحق بن  
إبراهيم • عبد بن حميد قال  
أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا  
معمر ح وثنا عثمان بن أبي  
شيثة ثنا عبد بن سيار  
عن مشام بن عروة عن  
بكر بن وائل كلهم عن  
الزهري بإسناد الليث ومعه

حديثه • وحديث زهير  
ابن حرب واسحق بن  
إبراهيم قال أسحق أخبرنا  
وقال زهير ثنا جرير عن  
منصور عن عبد الله بن  
هريرة عن عبد الله بن عمر  
قال أخبر رسول الله صلى  
الله عليه وسلم وما يها  
عن النذر ويقول

الدار ففقه على كتابه بين (قوله استغنى سعد) (ط) فيه استثناء لاعلم واحتمل في ذلك أهل  
الاعلم لأن قوله أرجح والعمل بالراجح واجب (قوله فاضته) (ع) بمقتضى أنها كانت عليه حق في ماله من نذرا أو  
يمين أو كفارة فانه يقضى من رأس ماله كالدين والمالكية والخنفية يخالفونه ويرون أن لا يقضى شيء من  
ذلك لأن بوصي به فيقضى عند ما من الثلث وعند غيرنا من رأس المال واحتلف أصحابنا فيما يفرط  
فيه كالأمر بالمال أو من رأس المال أو وصي بها أو لم يوص وقال ابن القاسم أن أوصي هي  
من رأس المال وإن لم يوص فلا يلزم ولا حجة للشافعي في الحديث عند الكفاية لأنه إنما استغنى وسأل  
هل يعمل ذلك فأبى حله ووجهه غيرهم على النذر لقوله أبيضهم ولا شك أن كل باع مرغ فيه وهذا  
عند الكفاية فيما يتعلق بالمال وحل أهل الظاهر ذلك على الوجب فأزعم الوارث قضاء النذر عن الميت  
صوما كان أو غيره ويلزم ذلك لورثة الأفعد فالأفعد (ط) ولا خلاف أن الحقوق المالية كالنق  
والصدقة تصح النيابة فيها عن الحي والميت وإنما اختلفت في البدنية كالصوم والحج وتقدم لكلام  
على ذلك في كتابهما (قوله في الآخر بينهما عن إدريس) (م) وقال بعض العلماء العرض بهذا الحديث  
المخض على الوفاء بالنذر وهو عندى بعيد من ظاهر الحديث بل هو نهي ووجه النهي عندى أن القرية  
لما كانت لازمة بالنذر فالأمر بما عليها وهو مستقل لما كان المظنر إلى العمل لا ينسب له انبساط من

١١٠  
 انما يرد شيئا واما يستخرج من الشجر • جند محمد بن يحيى تنازع في حكمه عن صفوان عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر عن  
 النبي صلى الله عليه وسلم انه قال النذر لا يقسم شيئا ولا يؤخره • وانما يستخرج من الفضل • حدثنا ابو بكر بن ابي شيبة ثنا غنيم بن  
 شعبة • ح • وثنا محمد بن شاذي وابن بشار والعلاني • ثنا محمد بن جعفر • ثنا شعبة عن منصور عن عبد الله بن مرة عن ابن عمر  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سئل عن النذر وقال ( ٣٥٩ ) انه لا يأتي بخير • وانما يستخرج من الفضل • • وحدثنى

يقضه اختيارا وقد كرمه ملك صوم بوم بوقته وعلمه الشيوخ مثل هذا ويحصل ايضا ان التاديب لم  
يقض القربة لا بشرط أن يقض له اختياره صار فعله القربة كالعرض وذلك يقدح في نية التقرب  
ويذهب الأجر ثابت للقربة بمجرد وقوع الحديث من عمل عملا أشرك فيه غيرى فوله **(ق)** قلت  
بعض العلماء هو الخطابي قال ما نصه معنى هذا الحديث التأكيد لأمر التذنب والحض على الوضوء ولو  
كان زجرا حتى لا يقض لك ذلك ابدا لحكمه واسقاط الوضوء اذ صار محبة وأعلمهم مع ذلك  
ان النذر لا يجب فعلم بقضه الله ولا يصرف خرافة الله فكانه يقول لا تنذر وعلى انكم تدركون  
بالنذر ما لم تقدره الله ما خرجوا عنه الوضوء هل الواجب لازم لكم وما ذكر الامام من التوجيهين الأول  
منهما يصح ان يكون علة للنهي عن النذر المطلق والتعبد وأما الثاني فاما يصح ان يكون علة للنهي عن  
التعبد **(قوله)** انه لا بد شيئا **(ق)** قلت هو من قوله في الآخر لا بد شيئا ولا يؤخره وتقدم تقريره  
من كلام الخطابي وهذا انما يحمله النذر المطلق كقولنا ان شئ الله مريضى اوعاى الله فحينئذ  
الجاهل ان الله انما يقض له فرضه من ذلك بالنذر لا تنذر لا أثر له في شئ من ذلك وانما ذلك بقضاء الله  
نعالى وقدره السابق **(قوله)** وانما يخرج به من البطل **(ق)** قلت هذا ايضا انما يحمله النذر المطلق  
الآثرى انه اذا لم يحصل فرضه لم يعمل وهذه هي حالة البطل لا يخرج شيئا من يده لا بوضع عاجل  
زيد على ما أخرجه ويصح ايضا ان يكون في النذر المطلق لان بعض الناس قلما ينشط لعصاة الزينة  
ويضطر نفسه لهؤلاء النذر **(قوله)** في الآخر لا يأتى بخير **(م)** هذا يشهد لما ذكرنا من  
التوجيهين **(ق)** قلت اعلمى التوجيه الأول فلان فعله العبادة وهو مستعمل لما ظهر انه ليس  
بخير وكذا على الثاني لان فعله لها بنية القربة وعلى وجه يذهب معه اجر لعماده المجردة ليس بخيرا ايضا  
**(ع)** ومحمل انه اعلام بما ذكر في الحديث من ان لنذر لا يتصل بالقدر ولا يأتى بالحرمان سببه بل انما  
يأتى بقضاء الله وتقدمه وقد يكون معنى لا يأتى بخيرانه لا حمدا فاقته لان النذر كل لا يما فله  
تعمل معه على الرغم لا بالرضا واشراح صدر وخلاص نية فيكثر العلماء ويقل الآخر ومعلوم  
ليس في ذلك خبر وقد يكون معنى لا يأتى بخيرانه على حذف اله تاءه لا يأتى بخيرانه بقدره انه كاد كرى  
الحديث **(قوله)** ولكن النذر وافق القدر يخرج بذلك من البطل على كل البخل يريد ان يخرج

لله عليه وسلم قال النذر لا يفر من ابن آدم شيأ لم يكن لله فوره له ولكن لدرى يراهى القدر يخرج ملكا من اسفل ملك يكن لبخيل يريد ان يخرج احدنا قتلة بن سعيد ثما يعقوب بن عبد الرحمن القاري ٤٠٠٠ م روى ابو روى كلاهما عن عمرو بن ابي عمرو هذا الاسامه به روى زهير بن حرب وعلى بن حجر لم يروى ما روى الا ما روى ابن ابراهيم ما اورد عن ابن قتلة



قلت ﴿ هذا جواب مما يشترط أن يقال كيف لا يأتي بغير والتأخر في ذكره المطلق فيحصل له غرضه فيقبل ليس ذلك من جهة الصدر وإنما هو من جهة أن النذر وافق القدر فخرج من الغيب لم يرد غير وجه (ع) وتأول بعض الشيوخ عن مالك أن النذر عنده مباح إلا أن يتأبد فأنكره ﴿ قلت قد تقدم

حديث لا وفاء لنذر في معصية ولا فيما لا يملك ابن آدم

(قوله حلفاء) (ط) هو جمع حليف والخليف اسم فاعل عدل بمعنى حالف لا الله والصالح والمخالفة لتعادله والتعاقد على التناصر (قوله وما يوافعه الضياء) (ع) قال ابن قتيبة وغير واحد الضياء ليست القسوى وقيل إلهامى والعصب والمعص والبدع في واحد والجمع من بان الأذن وإن اختلفت صفاته وفي حديث الحج أنه صلى الله عليه وسلم حلف على ناقة الجذعاء في آخر القصوى وفي آخر أن لم يوافق آخر الخصومة وفي حديث مالك أنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ناقة لا تسبق معنى القسوة وفي حديث غيره نسي الأعضاء أبو عبيد يقول هو سم لها وهذا لا حديث يدل على أنها صفت ورب صفة صارت ﴿ قلت ﴿ أكان ظاهر الأحاديث أنها صفات لأنها أجريت فيها صفات للمائة والأصل بها أن تكون صفات لأنها كلها ترجع إلى لمع في الأذن فصبب لئلا يماز تلك الصفات ورب صفة قلب حتى يصير سماً فنقول أن عبيداتها اسم حلفاء الأصل والظاهر (قوله ما أخذتني وم أخذتني) (ط) هو سؤال عن سبب الأخذ كما به مقتضى أنه ولقبته عهد من النبي صلى الله عليه وسلم فأجابه صلى الله عليه وسلم بذلك كراي ب إعطاء الملقى الوفاء وإبادة نسبة العذر إليه فقال أخذتني بجملة أي بخيانة حلفائك أي ما قلت بمعص من لخبائة التي تقصوا بها ما كان بينهم وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم من العهد وكانت بنو عقيل دخلوا معهم في ذلك الميثاق الشرط وفيه بدو ما تمكك لحلف والسمع الرجل ذلك سكت ولم يجيب جواباً ﴿ قلت ﴿ فأعطانا على هذا من صفة النبي صلى الله عليه وسلم وانظر هل يحمل أن يكون من صفات الأسير أو في كلامه تقديماً وتأخيراً والتدريج ما أخذتني وأخذتني بجملة الحلفاء أعطاء الملقى الوفاء فقال أخذتني بجملة حلفائك وكان شيخنا أبو عبد الله يقول هذا الحديث أصل في هذا الحكم وهو أخذ الحليف بجملة حلفاء وإن لم يجرم لا كونه حليفاً فقط (ط) وسابقة الحاج هي ما قبله الضياء فأنها كانت لا نسق مع رقبته ذلك حتى جاءه ربي بضمود أسعها ففطم ذلك على صحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وقالوا أسفت الضياء فقال لبي صلى الله عليه وسلم أن حاسلي الله أن لا يرفع شيئاً من الدنيا إلا وضعه

وكذلك الثاني لأن فعله لها إنيته القربة وعني وجهه ذهب معاً أثر لباده المجردة ليس بجملة (ع)

بجمله نه اعلام بماد كرفي الحديث من أن البذر لا يبالى القدر

باب لا نذر في معصية ولا فيما لا يملك ابن آدم

﴿ قرئ عن أبي الهباب ﴾ هو بضم اسم رفع الهاء واللام الشدة (قوله حلفاء) (ط) هو جمع حليف عدله عن حلف لئلا يبالى المعصية والتعاهد واثقه على التناصر (قوله سابقة الحاج) يعني ما قبله لخصاء لهما كانت لا نسق مع ربه ذلك حتى جاءه ربه بضمود أسعها (قوله بجملة حلفائك) أي بجملة حلفاء (ط) سأل عن سبب الأخذ وكان مقتضى أنه ولقبته عهد من النبي صلى الله عليه وسلم فأجابه عليه الصلاة والسلام بذلك كراي ب إعطاء الملقى الوفاء وإبادة النسبة النذر

عن أبي الهباب عن عمران ابن حصين قال كنت قتيب حلفاء لبني عقيل فأشرت بغير رجلين من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأسر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً من بني عقيل وأصابوا معه الضياء فأتى عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في الوثاق فقال يا محمد فأنه قال ما شأنك فقال ما أخذتني وم أخذتني وجم أخذتني سابقة الحاج فقال أعطاء الملقى أخذتني بجملة حلفائك قتيب ثم انصرف عنه هاداً فقال يا محمد يا محمد وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً رفيقاً فرجع إليه فقال ما شأنك قال أني مسلم قال لو قاتلنا وأنت نملك أمرنا أفلحت كل الصالح

ثم انصرف هاداً فقال يا محمد يا محمد فأنه قال ما شأنك قال أني جانيع فأطعمني ونظروا أن فاسقاً قال هدم

(قوله ربحون نعمهم) أي ينفونها لارتاح (قوله لم ترع) أي لم تصوت وناقصة أي منتهية  
 بمعنى مدبرية وعجزة (ط) وقد ذكر ذلك على كونه بالم (ط) ويظهر أن أبا اليسر عليه السلام  
 لا يشاهد من الأهل ما هو مدبر ورفوع عند الكوب عليه والحد ونما لم ترع هذه لاهادرت على  
 هدم الرغاء من الصغرا ولاها كانت نهوى السبر فلما حركت بدرت على نهوى أركان ذلك بركة ركوبه  
 صلى الله عليه وسلم عليها وارتفع ناقة على أنها خبر مبتدأ أي وهي ناقة (قوله قعدت في حجرها) أي  
 ركبها والعجز الآخر (قوله ونذر واهبا) (م) بفتح النون وكسر الهمزة أي علمواها وأمانا وبفتح  
 الذال قال ابن عرفة هو الوعد على شرط فلو قال على أن أقصد فليس بنادر وإن قال إن تني الله  
 مريض فلي أن أقصد فهو نادر فكل نادر واعد وليس كل واحد نادر وأمال إلى هدم بعض لمعناه  
 ورأى أن النذر غير المشرط لا يسمى نذرا وإنه يستعقب الوفاة ولا يجب المشرط وغبر هؤلاء  
 من الفقهاء يسمون الجمع نذرا ودليله البيان المتقدم في صدر الكتاب (قوله فأجزيهم) أي  
 سبقتهم وعجزوا عن إدراكها (قوله ونذر الله أن يجاهل الله سبحانه) (ط) أي أنها لما استغفرت  
 من الكفارة ما كتبها وجازها العفو فيها فأجابها صلى الله عليه وسلم لم يماه لم يسأها أم لم يملكها  
 (قوله فلما قسمت المدينة) (ع) بمجوز سفر المرأة ع غرضي محرم عند الضرورة وانما هي مع  
 الاحتيار وقال بعضهم انتهى عما هو في الأحكام المباحة وأما لو أجه في الدين فلا يهي فيها وهذا يصح  
 الاضرورة كضرورة هذه المرأة للهرب من دار الكفر والخروج من الأسر وتعمد الكلام  
 على هداي كتاب الحج (قوله فقالوا العضاء ما قرع رسول الله صلى الله عليه وسلم) (ط) أصبحت ليه  
 لأنه ملكها بالقسم أو بالماضنة من صارت له بالقسم (قوله هالت هاندر ان يجاهل الله عليها  
 لتعمرها) (قوله) كأنه مبادر لدنول الناس فادرسول الله صلى الله عليه وسلم أمانا لها ما كتبها  
 بأخسها لها من دار الكفر وأمانا له حمل فيها من لنرمي جها عن لنرسول الله صلى الله  
 عليه وسلم فلما شاهد ذلك (قوله شس ماخرتها) (ط) هو ذلك لدرس حجة لم يصادف محلا  
 إليه فقال أحدك بجزيرة حلالت أي بجاية حلالت أي لاهلت صعب من الجاية التي تصوبها  
 ما كان بينهم وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم من العهد وكانت وعقيل دخلوا بهم في دنائنا  
 محكم لشرط وفيه بعد ما يحكم الحلف والمسمع الرجل ذلك سكت ولم يمدحوا (ب) أعظاما بل قد  
 من صفة إلى صلى الله عليه وسلم وانظر هل يحتمل أن يكون من صفة الأمير وأبى الكلام دينا  
 وتأجرا والتقدير بمأحدثي وأحدث سابعة الحاج عظاما للاحذ هل أحدك بجزيرة حلالت  
 وكان الشيخ يقول هذا الحديث أصل في هذا الحكم وهو أحد حلف بجزيرة الحليف ولم يحد  
 إلا لكونه حلفا فاط (قوله ربحون نعمهم) أي ينفونها لارتاح (قوله لم ترع) وناقصة أي  
 الميم فمع النون والواو مشددة أي منتهية وهو هامد برة وعجزة (ب) وذكر ذلك على كونه بالم (ط)  
 (ط) ويظهر أن أبا اليسر عليه السلام لا يشاهد من الأهل ما هو مدبر ورفوع عند الكوب عليه  
 ونما لم ترع هذه لاهادرت على عدم الرغاء من الصغرا ولاها هي السبر فلما حركت بدرت  
 أو كان ذلك بركة ركوبه صلى الله عليه وسلم عليها وارتفع ناقة على أنها خبر مبتدأ أي وهي ناقة (قوله  
 قعدت في حجرها) أي ركبها والعجز الآخر (قوله ونذر واهبا) (م) بفتح النون وكسر الهمزة أي  
 علمواها وأمانا وبفتح الذال قال ابن عرفة هو الوعد على شرط فلو قال على أن أقصد فليس بنادر

حاجتكم ففدا بالرحلين  
 قال وأسر امرأة من  
 الأصار وأصبت العصابة  
 فكانت المرأة في الوثاق  
 وكان القوم يربحون نعمهم  
 بين يدي سيوفهم فاهلقت  
 داب ليلتهم الوثاق فانت  
 الأهل بجهنم ادنت من  
 لعبهم رغبتهم حتى  
 تنهت إلى العصابة فلم ترع  
 قال وناقصة منقصة  
 قعدت في حجرها ثم زحزحها  
 فاهلقت ونذر واهبا فطلبوها  
 فأعجزتهم حال وبدرت لله  
 أن يجاهل الله عليها لتعمرها  
 فلما دست المدينة رآها  
 أن س هاتوا المصاة مائة  
 رسول الله صلى الله عليه  
 ولم هالت هاندر ان  
 بجاهل الله عليها لتعمرها  
 فادرسول الله صلى الله  
 عليه وسلم فذكر وادلك له  
 هل سحاح الله بشس  
 ماخرتها بدرت لله أن يجاهل

الله عليها لنصرها الأرواح  
لنسر في معصية ولا  
فيها بل لك العبد وفي رواية  
ابن حجر لا تدرى معصية  
الله \* حدثني أبو الزبيع  
العسكي ثنا جاد بن  
ابن زيد ح وثنا اسحق  
ابن إبراهيم وابن أبي حمير  
عن عبد الوهاب الزني  
كلهما عن أبي هريرة  
الأسدي عن جاد بن  
جاد قال كانت العصابة  
رجل من بني عجل كانت  
من سوا بني الحجاج وفي  
حديثها أيضا قالت على ناقة  
ذلول جمرية وفي حديث  
اشعق وهي ناقة مدربة  
\* حدثنا يحيى بن يحيى  
القمي أخبرنا يزيد بن  
زريع عن جدي عن ثابت  
عن أسح وثنا ابن أبي  
هريرة واللفظ له ثنا مروان  
ابن معاوية الغزالي ثنا  
يحيى بن ثابت عن أنس  
أن النبي صلى الله عليه وسلم  
رأى شيحا بهادي بين اثنين  
فقال ما بال هذا قالوا نذر  
أن يمشي قال ان الله عن  
تعدب هذا نفسه لمي  
وأمرأ \* يركب \* وحدنا  
يحيى بن أبوب وقتيبة وابن  
حجر قالوا ثنا اسمعيل  
وهو ابن جعفر عن عمرو

مملوكا ولو كانت سلكها زنها لوفاء لانه لم يطرطعت هذا ان كل الذم شر عياو يجعل انه قال لا نذر لها  
مستمع فانه لا يمن من مقابلة الاحسان بالاساءة وهذا هو الظاهر من قوله سبحانه الله يشس ما حزنها  
تجنهن من الهلاك فابلتها بان تهلكها لا تدرى حصية (ع) سنا لا يصح النذر فيها وينهى عنه لان  
العصمن النذر التقرب والمعصية تنافيها لم يذكر ان فيه لغارة وهو قول مالك والكافة وقال  
الكوفيون فيه الكفارة واحجوا بحديث الترمذي وأبي داود لا تدرى معصية وكفارتها كفارة  
بين وهو حديث معتل عند أهل الحديث سمع أنه يصح أن زرع الكفارة الى الدر الجائر كما جاء في  
في حديث آخر (ط) والحق للكافة نه لو كانت فيه كفارة ليله لا يجوز تأخير ليلان عن وقت  
الحاجة (قوله) ولا فيا بل لك العبد (ع) هنا ان أطلق النذر وأما ان قيده بالملك فقال ان ملكته لزمه  
عندما في التقى على المشهور ولم يزل على غيره وهذا الحديث لهذا المذهب حجة \* واحج به الشافعي  
على ان ملك المسلم باق عليه وان قسعه العاقر له وان صاحب يأخذه بعد القسم وستحكم على المستلة  
في الجهاد ان شاء الله تعالى

### ﴿أحاديث نذر المشي الى مكة﴾

(قوله بهادي بن ابنيه) أي يتوكأ عليهما (قوله ان الله عن تعدب هذا نفسه لمي) (ع) أي ان  
الله لم يكلفه هذا المشي . ليس يعني ان النذر يسقط عنه لانه قد أمر أن يركب ونحرت هذه العبارة  
على المتعارف يسأ أي ان من استغنى عن الشيء لا يلتفت له ولا يعبأ به وظاهر القضية ان الشج عجز  
عن المشي في الحال والآي ولد الثيامر ما أن يمشي ويركب كما أمر أخت عقبة لانه كانت ممن قد رعى  
المشي فلذلك أمرها ان تركب ما عجزت عن مشيه ونحى ما قدر على مشيه (ع) ما دمر المشي الى مكة ان  
سعى في ذلك جبارا وعمره لزمه أن يمشي فيها سعى من ذلك وقال الحسن وأبو حنيفة لا يلزمه المشي  
ويرك ان شاء ويهدي ونحوه عن علي وبرد على أي حنيفة في إيقاطه المشي جملة حديث أخت  
عقبة من قوله صلى الله عليه وسلم لمش وتترك \* قلت \* قال في المدونة ان عين في نذره أو حلفه  
تعين ما عين \* ابن بونس وقال ابن حبان عن العمرة فله أن يجعل مشيه في حج لانه أزيد رأيا .  
ابن القاسم وأجاز غيرهم من أصحاب مالك \* فتمشي ورواه ابن حبيب (ع) وان لم يسم جارا ولا عمرة  
وانما قال الله على المشي الى مكة ولم يرد فقال مالك والشافعي يلزمه المشي ويجوز له فيها سمن حج أو عمرة  
وقال أبو حنيفة لقياس أن لا يلزمه مشي ولا مسير والاستحسان أن يلزمه الابراد قال الى بيت الله أدر  
مكة أو الكعبة دون بقاء لفظا \* قلت \* أما نذر المشي فما ان المسير اتفق عليه مالك

ومال الى هذا بعض الفقهاء وراى ان النذر غير المشروط لا يهي نذرا وانه يستحب الوفاء به ولا  
يجب كإتيان المشروط وغيره ولا يلزمه وجميع نذرا (قوله نافذة دولة جمرية) وفي رواية  
مدربة أو الجمرية قبض الميم . فتح الحميم . الزا . المشددة وأما المدربة فمع الدال المهملة والباء الموحدة  
(ح) والجمرية والمدربة والموقوفة والدلول كلها بمعنى واحد

### ﴿باب نذر المشي الى مكة﴾

(ش) (قوله بهادي بن بنيه) أي يتوكأ عليهما (قوله ان الله عن تعدب هذا نفسه لمي) (ط) أي ان الله تعالى لم يكلفه هذا المشي وليس يعني ان النذر يسقط عنه لانه قد أمره أن يركب  
ونحرت هذه العبارة على المتعارف يسأ أي ان من استغنى عن الشيء لا يلتفت اليه ولا يعبأ به (ع) ما دمر

وأحبابه ونزل أبو عمر عن ابن عبد الحكم أنه ان لم يرد حجاب ولا حمرة سقط \* ونقل اللخمي عن أشهب في كتاب محمد بن قيس قال على المشي إلى مكة لأشئ عليه \* اللخمي وهو الجار ي على أحد قولي مالك وابن العاصم في الجبل على مجرد الألفاظ وأما أنه لجبل مشيه فإنا من حج أو عمرة فهو نوص المدونة \* عبد الحق وسفي مافي المدونة من التفسير أنما هو في غير الصلوة وأما الصلوة فيتمين في حقه الحج \* وقال اللخمي إنما يجزى في أحد هما المدي ويتين الحج للفرى لانه لا يعرف العمرة وان عرفها لم يقصد المشي إليها \* واختلف المتأخرون في وجه لزوم الحج والعمرة مع أنه ليس أحدهما فليلان العادة في المشي إلى مكة قصد أحدهما وقيل لأن ذلك يقتضي دخول الحرم والحرم لا يدخل إلا بأبرام صار قائل ذلك ملتزما بالأبرام ونخرج على التعليلين لو قلنا على السير أو الذهاب أو المضي فقال ابن لقاسم لأشئ عليه الآن يذكر الحج والعمرة أو يقصد أحدهما وتزد مالك في الركوب وأزمه أشهب الحج والعمرة في الجميع كالنهي \* قلت \* إذا زنه المشي فنهاء في العمرة السبي لا الملق وفي الحج طواف الأفاضة لأرجوعه إلى منى (رى الجار \* وقال ابن حبيب عشي (رى الجار وأما لمبدأ المشي فهو من حيث نوى ما لم تكن له نية فالمرعى العرف وان لم يكن عرف فالمرعى الله ولا يتبين أن يمشي من داره ولا من موضع من البلد إلا بقصد أو عادة

فصل \* وإذا زنه المشي فتنى فاتفق أن مرض في الأثناء فانه يركب لهذا الحديث وحديث أحت عقبه الآتي \* ثم اختلف فقال ابن الزبير وابن عمر في أحد قولي ولعل المدنيين رجح ويمشي بركب ولا يهدي عليه \* وقال الشافعي والمكيون وابن عمر في قوله الآخر لا يرجع ولا يهدي قال الشافعي لأن بجمطاء \* ورفق مالك فقال ان قل المشي فلا يرجع ولا يهدي وان كان كثيرا رجح من قابل ويهدي لتريقه المشي وحديث الام تشهد للشافعي في سوط الرجوع وسقوط الهدى وحمله الهدى احتياطاً والحجة لذلك ما في الرجوع فلاهم تأدوا الأحاديث في ترك الرجوع انه يبرحرجر جلة ومدر وي في حديث أحت عقبه معجز عنه وأما في وجوب الهدى فلوروده في أي داود في حديث أحت عقبه قال تهدوا وتركب \* ورواه ابن المنذر وتهدية وهذه الرواية هي الحجة لذلك في وجوب لبدة إذا وحدها \* قلت \* وعلى قول مالك الرجوع من قابل فله أن يمشي مشيه الثاني في غير ما جعل الأول من حج أو عمرة وهذا حكم بدر المشي إلى مكة وأما الخلف به داود في الحديث (ع) قال مالك وأوحنيه \* يلزمه المشي وهكذا على مذهبه في لزوم لمشي وسقوط يهدي \* وقال الشافعي والمحدثون وجاسة من الخلف لا يلزم بخلاف لدر وأما فيه كراهة من وسكى شله عن ابن القاسم من أصحابنا \* قال المروزي وهو قول أصحابنا كلهم في الإيمان كلها سوى إطلاق العتق \* وقال داود وسأبلى والشعبي والحسن كل يمشي

لمشي إلى مكة نهي في ذلك حجاباً وعمرت زنه أن يمشي إلى ما سعى من ذلك وقال الحسن وأبو مية لا يلزمه المشي ركب أو شاء ويهدي ونحوه عن علي \* ويرد على أي سيعة في سقاط المشي حبه حديث أحت عقبه من قوله عليه السلام لنس ولركب ثم قال بعد كلامه وهذا حكم بدر المشي إلى مكة وأما الخلف به داود في الحديث (ع) قال مالك وأوحنيه \* يلزمه المشي وكذا على مذهبه أن يوم لمشي وسقوطه ويبرس \* قال الشافعي والمحدثون وجاسة من السلف لا يلزم بخلاف بدر وأما فيه كراهة من وسكى منه غير ابن القاسم من أصحابنا \* وزى وهو قول أصحابنا كلهم في الإيمان كلها سوى الملاقاة والعتق وقال داود وابن أبي ليلى والشعبي ومحمد بن الحسن كل يمشي أو صدقة لأبرم ولا

وهو ابن أبي هريرة عن عبد الرحمن الأعمش عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «شيعا يعقبي بين أبيه شيكا عليه ما قال  
الذي صلى الله عليه وسلم ما شأن هذا قال إنما يرسل الله كان عليه نذر فقال النبي صلى الله عليه وسلم أركبها السبع فان الله غنى  
عك وعن نذرك واللفظ لعنبة وابن حجر رحمه الله حدثنا عتبة بن (٣٦٤) سعيدنا عبد العزيز بن أبي البراءة عن أبي هريرة عن

[illegible]

أبي عمرو بهذا الإسناد مثله • وحدثننا زكريا ابن يحيى بن صالح المصري ثنا المفضل يعني ابن فضالة ثنى عبد الله بن عياش عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن عقبة بن عامر أنه قال نذرت أحقني أن تمشي إلى بيت الله حافية فأمرتني أن أسقني لها رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستيت فمارتني ولتركت • وحدثنني محمد بن رافع ثنا عبد الرزاق أخبرنا ابن حرج أحبر سعيد بن أبي أيوب أن يزيد بن أبي حبيب أحبره أن أبا الخير حدثه عن عقبة بن عامر الجبلي أنه قال نذرت أحقني مذكر مثل حديث فضل ولم يذكر في الحديث حافية وزاد وكان أبو الخير لا يبارق عقبة • وحدثنه محمد بن حاتم وابن أبي خلف قال أنار وح بن عبادة ثنا ابن حرج أخبرني يحيى بن أيوب أن يزيد بن أبي حبيب أحبره بهذا الإسناد مثل حديث عبد الرزاق • وحدثنني هرون بن عبد الأمير وروى بن

عبد الأعلى وأحمد بن يحيى قال يونس أحمره وقال الآحراس ثنا بن وهب أخبرني عمرو بن الحارث عن كعب بن علقمة عن عبد الرحمن بن ثمامة عن أبي الخير عن عقبة بن عامر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كفارة التفرقة كفارة العين • وحديثي أبو الطاهر أحمد بن عمرو بن سرح ثنا ابن وهب عن يونس ح: حدثني حنيفة بن يحيى أخبرنا بن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه قال سمعت عمر بن الخطاب يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

أن الحديث إنما هو في النذر المهم المطلق وأما المعين بطاعة المخرج منه فحصل تلك الطاعة ولا يحتاج إلى كفارة

(كتاب الأمان)

قلت ﴿ الأيمان جمع عين ولعين فبأنه ضروري لا يحتاج إلى تعريف وقيل أنه غير ضروري  
لأنه اختل في التعليل بضرورة دخل الدار فبعدمي حوله هي أيمان حقيقة وأليس بأيمان وإنما  
هي التزامات ولذا لا تدخل عليها حرف القسم فلو كانت العين ضرورية لمختلف في شيء من  
صورها لان الضروريات لا يختلف بها \* واحتج بضد أنها أيمان حقيقة بأنه في الدونة ترحم بكتاب  
الأيمان الطلاق ولم يذكر فيه ما لا يتعلق هنا كاتحاد المذكور وأما التعليل بمعنى كقولهم عبيد ح  
لأدخل الدار فالعين ان لم أدخل الدار فبعدمي حواذ لم يكن التقدير والمعنى ذلك لما نهى الحق لاه  
كل يكون المعنى حرة عبيد لأدخل الدار وهذا لا يلزم فشيء لانه حلف بغير الله \* احتج أيضا  
بان الخالف بالأيمان اللازمة يلزمه الطلاق وإن ينوه فلو كانت التعليل أيمانا بجلز المزمع الطلاق  
حتى ينويه لان ارادة النجاء تعقر إلى نية وادابطل أن يكون ضروريا فهو نظري ولا نظري يقتصر إلى  
تعريف \* وعرفه ان الربى بأن مرط لتعقبا لانتفاع من المل والقعود عليه بمظلم حقيقة  
أو اعتقاده ونقوب بأنه يخرج عا ليعين القموس والفقر والتعاليق وعرفه الشيخ بما يطول تقريره  
منه كتمسبه التطويل (قل ان الله ينهاكم أن تصلوا بأبائكم ) (ع) لانه من تعظيم غيره فيسبى

(ع) وأبو ثور معهم وزاد المتق

﴿ کتاب الأمان ﴾

١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠

قال عمر فوالله ما حلفت  
بها من سمعت رسول الله  
صلى الله عليه وسلم ينهى  
عنها فأكرا ولا آثرا  
• وحدثنى عبد الملك بن  
شبيب بن الليث بن أبي  
عن حدى بن عقيب بن  
خالد بن وثناسق بن  
ابراهيم وعدين جديلا  
ثنا عبد الرزاق أحبنا  
معمر كلاهما عن الزهري  
بهذا الاسناد مثله غيران  
في حديث عقيب ما حلفت  
بها من سمعت رسول الله  
صلى الله عليه وسلم ينهى  
عنها ولا تكلمت بها ولم يقل  
فأكرا ولا آثرا وحديثنا  
أبو بكر بن أبي شيبة  
وهرو والنقاد وزهير بن  
حرب قالوا ثنا سفيان بن  
عيينة عن الزهري عن سالم  
عن أبيه سمع النبي صلى  
الله عليه وسلم وهو  
يخطب بأبيه بثل رواية  
يونس ومعمر • وحدثننا  
قبيصة بن سعد ثنا ليث بن  
وثناسق بن محمد بن عمرو عن  
أحبرنا الليث بن عاصم عن  
عبد الله عن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم أنه ذلك  
عمر بن الخطاب في رك  
وهو يخطب بأبيه فاداهم  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم لأن الله عز وجل  
ينهاكم أن تعلموا ما بالناس  
فمن كان عالفا بصلب الله  
أوليعت • وحدثننا محمد

عن الحلف بكل علقوق وقد قال ابن عباس لأن أخطب بالله فاسم أحب إلى من أن أضاهي قبيص  
الحلف بغير الله وقيل يعنى الخمية يرى بالحلف وما حلف وقال أيضا لأن أخطب بالله مرة فاسم  
خير من أن أخطب بغيره فأبر ولا يترص على هذا بقوله صلى الله عليه وسلم قد أطلع وأبى أن صدق لانه  
لم يقصد به اليقين وإنما هو من الكلام الجارى على الاستئذون تصدق وتقدم الكلام عليه في كتاب  
الأيمان وأما قوله تعالى والذين والزيتون قبيص لانه على حذف مضاف أى ورب التين وعلى تسليم انه  
قسم لله أن يعظم من خلقه ما شاء ويصالح من ذلك فتعظم له الاشياء غير تعظم لها وإنما تعظم له  
لكل الاشياء تنبها لى قدرها عنده وعلى ما فهم من الجاهل والمسهة (قوله ما حلفت بها إذا كرا ولا  
آثرا) (ع) أى قائلا ذلك من قبل نعى ولا حكيه عن غيرى من قولهم آثر الحديث بأثره إذا حدث به  
(قبت) الحلف بمخالف عيدا ونسب اليه فعل أى فى الحديث الآخر ومخالف لم يبد ولم ينسب اليه فعل  
قال الضمى منع وقال ابن رشد يكرهه وفى المدونة أكرهه ليعين بغير الله ورغم أنى لله وفى النوادر  
عن ابن حبيب ما بلغ عمر بن عبد العزيز ما احتجج نوحا حدا وقال رغم أنى لله الحمد لله الذى قطع مدة  
الاحتجاج فلا بأس بالأنس به فى مثل هذا (قوله من كان عالفا) قلت انظر هل يدل على مرجوحه  
الحلف • وفى الغنية من سمع أشهد وابن مع كات عيسى يقول لى اسراييل كان موسى ينهى  
أن تعفوا الاوآتم صادقون وأما ما كتم نفعوا بالله صادقين أو كاذبين وإن رشد قول عيسى هذا  
حلال شرعنا لا صدر منه صلى الله عليه وسلم كثر أو أمر الله به ولا وجه لكرهه لانه تعظم لله تعالى  
ويحفل أن تكون كراهية عيسى خوف الكثرة وقول الى حلف كذب وتقصير فى الكفاية وفى  
النوادر عن ابن حبيب أقول كقول عمر الحلف بالتمتع ومنذمة (قوله طلع بالله) (ط) لا يعنى ان اليمين  
معه ورده على الحلف بعد الاسم (ع) لى هو تنبيه على ان الحلف بجميع أسماؤه تعالى لازم (قوله طلع بالله) سواء  
كان الاسم دالا على الذات فقط كلفظه الله أو على الذات باعتبار معنى قام بها كالم وقادر أو باعتبار فعل

أحلف بغير الله فأبر ولا يترص على هذا بقوله صلى الله عليه وسلم قد أطلع وأبى لانه لم يقصد به اليقين  
وأنما هو من الكلام الجارى على الاستئذون تصدق وتقدم القول تعالى والذين والزيتون قبيص لانه على  
حذف مضاف أى ورب التين وعلى تسليم انه قسم لله سبحانه أن يعظم من خلقه ما شاء ويصالح من ذلك فتعظم له  
من ذلك فتعظم له تعالى للاشياء غير تعظم لها وإنما تعظم له الاشياء تنبها لى قدرها عنده  
وعلى ما فهم من الجاهل والمسهة (قوله ما حلفت بها إذا كرا ولا آثرا) أى قائلا ذلك من قبل نعى  
ولا حكيه عن غيرى من آثر الحديث بأثره أى حدث به (قوله طلع بالله) لا يعنى ان اليمين مقصور  
على هذا اللفظ بل هو تنبيه على ان الحلف بجميع أسماؤه تعالى لازم (ع) وكذا لم يحتج فى الحلف  
بالمدات لان الحلف بها حلف بالاماروى عن الشافعى على أصله من استراطينة الحلف بالمعاب  
والايمى عليه كداهم • وقد كرم بعض المتأخرين الخلاف فى روم الحلف بالمعاب (ب) القول بكرهه  
الحلف بالمعاب منهم من يحكيه عبر عرج كذا كرهه لقاضى عن هذا المتأخر وعلمت الكراهة ما  
اليمين هالم برود لاهوى معنى ماوردونهم من يحكيه من مخرج الضمى وقال الحمى واختلف فى  
الحلف بالله لمت كقوله وقدرته فاشهور والحوار وروى محمد وابن حبيب لا يجزى الحلف لمعبر  
انقروا كرهه بأمانة الله فخرج القول بالكراهة فى الصدر وأمره من القول بالكراهة فى لعمر الله

من أصالة الخالق ورازق (ع) وكذلك لم يختلف في الخلف بالمعاد لأن الخلف بها حلف به إلا ما روى عن الشامي على أصله في استقامة الخلف بالمعاد والالتمس عليه كعارة • ودكر بعض المتأخرين الخلاف في لزوم الخلف بالصفات • **قلت** • الأول بكره الخلف بالصفات منهم من يحكيه بغير مخرج كما ذكر العاضى عن هذا المتأخر • ولعل الكراهية بالصفات الجين هال مرد ولا هو في معنى ما ورد ومنهم من يحكيه من تخريج للنهي • قال النخعي • واختلف في الخلف بالصفات كزنه وقدرته فالمشهور الجواز • وروى محمد وان حبيب لا يجهن في الخلف بغير الله وأكرهه بأمانة الله فنخرج القول بالكراهية في العدة والعزة من القول بالكراهية في لعمر الله وأمانة الله • ولا يخفى عليك ما في هذا •

نخرج لأن الكراهية فيها علت بما هو مفقود في العزة والقدرة وغيرهما من الصفات لا بما تقدم من عدمه • ودال القسم بها إلا أن لعمر الله يرجع إلى العمر وهو على الله محال وأمانة الله فلا الأمانة مجملة ولذا قال أشهب إن أربدها التي هي بين الخلق فليس يعين وإن أربدها التي هي من صفات ذاته فهي عين • ولذا صح الخلف بالصفات والافرق بين صفات النفس وصفات المعاني والصفات المعنوية وصفات التنزيه بالنسبة كالوجود والقدم والبقاء والقيام بالنفس عند من يجعلها صفات نفس وصفات المعاني كالعلم والقدرة والصفات المعنوية كالعلمية والعددية وهي السمة عند المتكلمين بالأحوال المعلقة وصفات التنزيه كالخلف بتقدس وتزه عن صفات الحدوث • وكان شيئا يقول في الخلف بالصفات المعنوية نظر ولا ينافيه بل الخلف به الزم لذلك لأنه لم يختلف في كره من في قدرة الله أي كونه قادرا • واختلف في كره من في صفات المعاني كالعلم والقدرة وفيه من الخلاف ما دلم

وأمانة الله ولا يخفى عليك ما في هذا التخرج من لان الكراهة فيما لا يتجوز به وهو مقدور في القدرة والعزة وغيرهما من الصفات بما يتقسم من عدم ورود القسم وأما لان عمر الله يرجع الى العمر وهو على الله سبحانه محال وأما لان الامانة بمجمله ولذا قال أشهب ان أريد بها هي بين الخلق فليست بيني وبين أريد بها التي هي صفة ذاتة تعالى هي بيني وبين وادع الخلف بالصفاء فلا فرق بين صفات النفس وصفات الماهي والصفاء المعنوية والصفاء الطبيعية كالوجود والقدرة والبقاء والبقاء بالنفس عدم من يحملها صفات النفس وصفات الماهي كالعلم والقدرة والصفاء المعنوية كالهلية والقادرية وهي السمعة عند المتكلمين لا احوال الماهية وصفات الطبيعة كالخلف بتقدير يسويز به سبحانه من صفات الحدوث وكان شيخنا يقول في الخلف بالصفاء المعنوية بنظر ولا نظري به بل الخلف بها لزم لانهم يختلف في كسر من نفى قادرية الله تعالى أي كونه قادر او اختلف في كسر من نفى صفات الماهي كالعلم والقدرة وفيه من الخلاف ما علم بين مالك والشامي والماضي أي كسر **﴿ قلت ﴾** ريب في لان بنوب الصفات المعنوية مرة على القول بنوب الاحوال والمحققون على بعضها ما طالعوا قد قال بهما الشيخ أو الحسن الاسعري وغيره من أئمة السنة فاذا قيل بكذا اختلف الخلف بالصفاء المعنوية مع المطع بنوبه اشترعا وعقلا واجمع أهل السنة على ثبوتها فلا يقال بكذا اختلف الخلف بالمعنوية التي نعلمها كثير من المحققين وأهلهم شيخ السنة أو الحسن الاسعري أخرى هو اد لشع ابن عرفة ان في الخلف بالصفاء المعنوية بنظر او ان فلا يعدم كراهه الخلف بالصفاء المعنوية لثبوت بنوب هذه بخلاف تلكها حكاه الابي من الاجماع على كسر من نفى الصفات المعنوية غير صحيح بل الاجماع على عدم كسره الا ان ريد الا بي بالصفاء المعنوية بغير انساب أحكام صفات الماهي بذاته تعالى من غير اعتبار



ابن عبد الله بن جبر ثنا أبي ح وثنا محمد بن مثنى ثنا يحيى وهو القبطان عن سعيد بن جابر وثنا بشر بن هلال ثنا عبد الوارث  
 ثنا أبو بوبنا أو كرمنا أبو سلمة عن الوليد بن كثير ح وثنا ابن أبي هريرة عن أنس بن مالك عن أبي هريرة عن أنس بن مالك  
 أبي قتيبة أخبرنا الفضل بن أبي ذؤيب ح وثنا اسحق بن إبراهيم وابن رافع عن عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني عبد الكريم  
 كل هؤلاء من نافع عن ابن عمر مثل هذه القصة عن النبي صلى (٣٩٨) الله عليه وسلم • وحدنا يحيى بن يحيى ويحيى بن

أبو بوب وقتيبة وابن جبر  
 قال يحيى بن يحيى أخبرنا  
 وقال الآخرون أنا سمعنا  
 وهو ابن جبر عن عبد  
 الله بن دينار سمع ابن  
 عمر قال قال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم قال  
 حاتم فلا يخلف إلا بالله  
 وكانت مريش غطف  
 بأبائها فقال لا تصحوا  
 بأبائكم • حدثني أبو  
 الطاهر أنا ابن وهب عن  
 زوس ح وثني حمله بن  
 يحيى أخبرنا ابن وهب  
 أخبرنا يونس عن ابن  
 شهاب أخبرني جندب بن  
 عبد الرحمن بن عوف أن  
 أباه مرة قال قال رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم من  
 حلف منكم فقل في حلفه  
 باللات فليقل لا اله لا  
 الله ومن قال لحاجبه  
 فقال أقامرك فليصدق  
 • وحدني سويد بن  
 سعيد ثنا الوليد بن سلم  
 عن الأوزاعي ح وثنا  
 اسحق بن إبراهيم وعبد بن  
 جندب قالنا عبد الرزاق  
 أخبرنا مكرما عن

بين مالك والشافعي والقاضي أبي بكر (قوله في الآخر من حلف منكم فقال في حلفه باللات فليقل  
 لا اله الا الله) (ط) اللات والعزى ومائة ثلاثة أصنام كانت في الكعبة وقيل ان اللات كانت  
 باناطة والعزى بظعان ومائة بقيد وقيل بالمثل ولا بد على ابا حنيفة الحنفية ولكن لما تألموا  
 على منغلها وأصل ذلك الاسلام لم يجز على لسان بعضهم دون قصد طرد الشارح على ما يكره  
 تلك الفعلة (م) والحلف بما لا يجوز من هذا النوع لا كعارة فيه وأوجبها أبو حنيفة فيه وفي قوله  
 هو يهودي أو نصراني ولم يوجبها في قوله واليهودية والنصرانية ولا في قوله هو متدع أو هو يرى من  
 لى صلى الله عليه وسلم وأصح ان الله أوجبها على المظاهر وعلى وجوبها على منكر من القول  
 • وجبت عليه الحديث لأنه لم يذكر فيه كفارة وموافقة لنا على سقوطها في قوله واليهودية وما بعدها  
 ذلافق فيه فإنه ذاهل واليهودية فما عظم ما لا مومنة وإذا قال ان هت كذا في يهودي فقد علم  
 الاسلام والجميع لا يجوز الحلف به • قلت • وكذا كفارة عليه في قوله هو يهودي • وكذلك  
 لا كفارة عليه في قوله هو سارق أو زان وسليه غضب الله أو دعا على نفسه ان يعمل ويستتر الله في  
 الجمع وقال أبو حنيفة هو القياس والاستحسان أن يلزمه كفارة • وجبت عليه ان الأصل براءة  
 الذمة وأيضاً قد جرى مثل هذه الالفاظ في الأحاديث وليس في شيء منها تعرض لكفارة (قوله ومن  
 قال لصاحبه فقال أقامرك فليصدق) (ط) الظاهر • وجوب هذه الصدقة ولا يلزمها بل يتصدق بما يصدق  
 عليه الاسم (ع) وقال الخلف انما أراد في الحديث بالصدقة كفارة • وقال الخلف ان يتصدق بما  
 راد أن يقامر عليه وليس في الحديث ما يدل على شيء من الأمرين لأن الأمر بها جاء بمدد كذا المقامرة  
 هي كفارة تختص بالمقامرة لأنها كفارة • وجبت على الخطيئة أنه لا تختص الصدقة بما أراد أن  
 يقامر عليه بل لأنه لا يذلل في وجهه جائر كانت كفارة • بيه أن يتصدق بما يجزعه في طريق  
 الر ومالك الشارح كما أمر أن يقول لا اله الا الله تكلم بالكلمة في كفر القول بالمول ولعل  
 بالفعل والحديث محقق عليه الجمهور من ان الغرم مؤخذ به بخلاف الحواطر وقد قدمنا الكلام على  
 كونها صفت شريعة قائمة بالاداء فيقرب الألف خلاف المصطلح (قوله من حلف منكم فقال في حلفه  
 باللات) (ط) اللات والعزى ومائة أصنام • كانت في الكعبة وقيل ان اللات كانت بالظائف  
 والعزى بظعان ومائة بقيد وقيل بالمثل وأوجبها أبو حنيفة الكفارة في الحلف بها وفي قوله  
 هو يهودي أو نصراني • لم يوجبها في قوله واليهودية والنصرانية ولا في قوله هو متدع أو هو يرى •  
 من النبي صلى الله عليه وسلم • وأصح ما الله سبحانه وأوجبها على المظاهر وعلى من قال مسكرا  
 من القول وهذا هل منكر من القول (قوله ومن قال لصاحبه فقال أقامرك فليصدق) (ط) الظاهر  
 • وحديث هذه الصدقة لا يلزم بل يتصدق بما يصدق عليه الاسم (ع) وقال الخلف انما أراد في

الزهرى بهذا الاسناد وحديث معمر بن حذيث بنسبته أنه قال فليصدق بشيء وفي حديث الأوزاعي من حلف باللات  
 والعزى • قال أبو الحبيب سلم • هذا الحرف يبي توله فقال أقامرك فليصدق لا يرويه أحد غير الزهرى قال ولزهرى  
 نفعون سبعين حديثاً روي عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يشاركها أحد ما نبت حيا • • حدثنا أبو بكر بن أبي شبة ثنا عبد  
 الأعلى عن هشام عن الحسن بن عبد الرحمن بن سبرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

المسئلة في كتاب الايمان (قوله لا تحلفوا بالطواغي) (ع) هو مثل الذي عن الحلف باللائن والطواغي  
الاصل واحد طافية فسمى المنه باسم المصدر اذ هو اصل طفيان الممار وكفرهم وكما عظم وجاوز  
القصه قد طفي ومنه طفا الماء والطافون ايضا المنه وجه طواغيث وقد يكون اطافون جدا  
واحد وبذكر وثبت قال تعالى اجتنبوا الطاغوت ان يسبدوها وقال تعالى يريدون ان  
يحاكموا الى الطاغوت وقد امروا ان يحكموا به

### ﴿ أحاديث من حلف على بين فرأى غيرها خيرا منها ﴾

(قوله نسخته) (ع) أي تطلب منه ما يحل له بما يحل له لا بل (قوله ثلاث ذود فرى) (م)  
(أي يرضى الأسفة ودروة البعير سنامه ودروة كل شيء أعلاه) (ع) حصر الفري لار الأسافل  
قد تغير بالمعطن وعرض لار والابعار وثلاث ذود من اضافة لشيء الى نفسه ويجمع به من يطلق  
الذود على الواحد وتقدم بيان ذلك في الزكاة (د) ووقع في الرواية لأخرى بثلاثة الباء وهو مع  
يعود على مع في الابل وهي الابرة ومافي الأخرى من قوله خمس ذود ليس بينهما تاف لار ذكر  
الثلاث ليس فيه في الخمس (قوله لا يبارك الله لنا) (ط) أي ان لم يحضره (قوله ما أحل لكم ولكم  
الله حلكم) (م) لم ردها في نسبة الفعل اليه (قلت) يريد لاه الذي حلكم باعتبار الكسب  
بدليس قوله لا كفر عن يميني وأيت الذي هو خير واعني انه لم يكن سعه ما يحلهم اليه  
حيث قد أتاه الله به (ع) وزعم لغاري عليه والله خلقكم ما تمهلون واحتج بالحديث على ذلك  
بقيل يجعل ان يكون أوصى اليه باب يحلهم أو يكون مراده حو لهم في هجوم ر أمره الله بالصم  
مهم (ط) وهو هو أنه صلى الله عليه وسلم لم يكن يمين ولو كان كره لما لم يحلهم لقصد الرق  
اليمين فذلك قالوا حلف لا يحلنا وحلفنا لا يبارك لنا لم يحضره ونذكر باليمين حاجه م ما يدل انه  
دا كر لليمين وهو قوله لا تحلف بيمينكم نرى غيرها الحديث واعلمهم أنه لم يكن حلفا بل ما يحلهم  
عليه واعني أنه لله بالان وإذا كان الامر كذلك فهاد كر لمام أصوب مما ذكر لغاري ان أراد  
الغاري الاعتذار على عدم الحث لاسيا عما يجري ما ذكر على مذهب أهل الجبر في أصل  
لا كسبه ألبته وان لم يرد به الا شدار بل نسبة الافعال من حيث جله في الاصل والامر كذلك  
ولكن يسقى أن لعدمها لكسب على مذهب أهل الحق (قوله لا حلف على يمين ثم أرى خيرا  
منها الا كفرت عن يميني وأيت الذي هو خير وفي الآخر الأيت الذي هو خير وغلب عن يميني)  
(ع) لاختلاف هذه الالفاظ احتلف العلماء في اجزاء الكفار قبل الحث فقال الجمهور يغزى الا  
أمالكا والشافعي وأما من الجمهور يستحبون أن تكون بعد الحث وقال أبو حنيفة  
لا يغزى ورواه اشهب عن مالك وعص الشافعي أيضا يغزى الا طعام والكسوة والعتق ولا يغزى

الحديث بالصدقة كناية عن وقال الخطابي يتصدق بما أراد ان يقاصر عليه (قوله لا تحلفوا بالطواغي)  
جمع طافية وهي الاصل اسم المنه باسم المصدر من باب تسمية السب باسم السب لطعان الكفار  
سبب عبادتها وفي غير مسلم ولا تحلفوا للطواغيث جمع طوافون وهو لمن يكون واحدا وجمعا  
وبذكر وثبت (قوله نسخته) أي تطلب منه ما يحل له بما يحل له لا بل (قوله غر الفري)  
أي يرضى الأسفة (قوله لا يبارك الله لنا) (ط) أي ان لم يحضره (قوله ما أحل لكم) (م) قال لازر ممتنا أن الله  
تعالى ما أحل لكم عليه ولو لا ذلك لم يكن عندي ما أحل لكم عليه (ع) ويجوز ان يكون أوصى اليه

لا تحلفوا بالطواغي  
ولا بآئكم • حدثنا  
خلف بن هشام وقتيبة بن  
سعيد ويحيى بن حبيب  
الحارثي والقطف لحف قالوا  
تنا حجاب بن زيد عن  
قيسان بن جرير عن أبي  
برزة عس أبي موسى  
لاشعري قال ثبت الذي  
صلى الله عليه وسلم في رهنط  
من الأشعرين يستعمله  
قال والله لا أحل لكم  
وما عدى ما أحل لكم  
قال وبشما شاء الله ثم أتى  
بأبل فأمر لائثان ذو فر  
الزري فلما نطقا ما لنا  
قار بهما ليس لبارك  
الله لنا أن يارسول الله صلى  
الله عليه وسلم يستعمله  
خلف أن لا يحلنا ثم حلفا  
فأورد أحمره فقال ما لنا  
حلتكم ولكم الله حلكم  
واب والله ان شاء الله  
لا حلف على يمين ثم أرى  
خيرا سالا كفرت عن  
يميني وأيت الذي هو خير  
• حدثنا عبد الله بن راد  
الاشعري ومحمد بن لئله

الحمد لله وتعالى بالفضل والمنة لا لنا أو لأئمتنا من بعده عن أبي ربيعة عن أبي موسى قال أرسلني أصحابي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
أسأله لهم الجحش ادهم من جيش السمرة في غزوة تبوك فقلت يا الله ان أصحابي أرسلوني إليك لتسلمهم فقال والله لأجلكم  
على شيء ووافقه وهو غضبان ولا أشعر له جئت حزينا (٣٧٠) من منع رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن عطفه أن

يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم قد وجد في نفسه على فرجة إلى أصحابي فأحبرهم الذي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم ألبت إلا سنة واحدة مع بلال لا ينأى أبى عبد الله بن قيس ما جئته فقال أحب رسول الله صلى الله عليه وسلم به عوك فلما أثبت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال خذ هذين القرنين وهذين القرنين وهذين القرنين لست أبعده أباعدن جئت من سعد فاطلق بين إلى أصحابك فقال ان الله أو قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحملكم على هؤلاء فاركوهن قال أبو موسى فاطلقت إلى أصحابي بن قلت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحملكم على هؤلاء ولكن والله لا دعكم حتى نطلق مع بعضكم إلى من مع مقاتة رسول الله صلى الله عليه وسلم حين سألته لكم ومعهم أول مرة ثم أعطاه إياي بعد ذلك فاطلقت إلى

الصوم • والخلاف في هذا مبني على الخلاف في الكفارة هل هي حل لليمين أو زرع لائم الخنت وعلى مذهب الجمهور في أمار خصة شرعت لحل ما عهده الخائف على نفسه فيعزى قبيل الخنت وبعده ولا ثم في الحب ولا في تحنيت الإنسان نفسه (م) لم يختلف في عدم إجزاء ما قبل الخلف ولا في إجزائها بعد الخنت وإنما اختلف في إجزائها بعد الخلف وقبل الخنت والمتنهور والاجزاء وقد احتفت الروايات بتقديم الكفارة مرة وتأخيرها أخرى ولكن العطف ولو أو هي لا واجب رتبة فمن قال إنها تعزى رأى أنها قبله تطوع والطوع لا يعزى عن الواجب • قلت • روى العطف بنهم مع تقديم قوله فيكم ومع تأخيره • أبو هريرة كما روى ما قبل الذي هو خير ثم يكفر ولان القاسم في كتاب محمد قول ثالث إن كان على حث جاز وإن كان على رجم يجرى والبر لا صلت وإن علفت والخنت لأصل وإن لم أقص هذا باعتبار الصفة وأما باعتبار المعنى فهي البر أن يكون الخائف أو حلقه موافقاً لما حلف عليه ومعنى الخنت أن يكون مخالفاً لما قال لأصل فهو إما حلف على نفي الفعل وهو أرحف لم يفعل وإذا قال لأصل فهو إما حلف أن يفعل وهو أرحف لم يفعل وانقسام اليمين إلى ما حلف فيه الخنت على ر والى ما هو فيه على حث فإنما هو إذا لم يضرب أجلاً وأما إذا ضرب به فهو على ر في الوجهين أما في النفي في قوله لا علفت فظاهر وأما في الثبوت في قوله لأصل فلأنه التزم إلى ذلك الأجل كالمحلف على النفي (قوله في الآخر أسأله لهم الجحش ادهم من جيش السمرة) (د) الجحش ادهم الجحش الذي يكون إذا كانوا مشاة كما يده في الآخر • قلت • وجيش السمرة هو على حذف مضاف أي جيش زمن السمرة لأن غزوة تبوك كانت في زمن عسرة من شدة الحر وجذب البلاد وطيب ثمار المدينة لأن الناس يحسون المقام في ثمارهم وظلالهم ويكرهون الخروج والحالة هذه ولهذا كان صلى الله عليه وسلم لما يريد غزوة لا يرى بغيرها لا غزوة تبوك فإنه أعلم بالشدّة أمرها وبعد سفرها لانها للثام ومكنة ما به من الروم (قوله والله لا أجلكم على شيء ووافقه وهو غضبان) (ع) فيه لزوم عين لنصب لقوله إلا كرهت عن يميني خلافاً لمروق والناسي في أنها لا تنزيم (قوله في الآخر خذ هذين القرنين) (ط) أي البعيرين المقرون أحدهما بالآخر ليمكّن أحدهما أن يكون المراد دخولهم في محوم من أمر الله بالقسم فيهم (قوله أسأله لهم الجحش ادهم من جيش السمرة) (ب) هو على حذف مضاف أي جيش زمن السمرة لأن غزوة تبوك كانت في زمن عسرة من شدة الحر وجذب البلاد وطيب ثمار المدينة وكان للثام وقد علم كدّة ما بها من الروم فلذا أسلمهم بها ولم يرد (قوله خذ هذين القرنين) أي البعيرين المقرون أحد هما بالآخر (قوله عن زهدم الجري) بعض الراي ثم هاسا كنه ثم دال مهلة مفتوحة (قوله

حدثكم سيأمر بقوله فقالوا والله أنله عندنا لمصدق ولفضل ما أحببت فاطلق أبو موسى بغرضهم حتى أتوا الذين هموا قول رسول الله صلى الله عليه وسلم ومنعه إياهم ثم أعطاهم بعد ذلك ثم هم ما حدثهم به أبو موسى سواهم حدثني بوالر بيع المستكى ثنا حماد يعني ابن زيد عن أيوب عن أبي قلابة وعن القاسم بن عاصم عن زهدم الجري قال أيوب وأما الحديث القاسم أحفظ من الحديث أبي قلابة قال كنا عند أبي موسى فقامنا معه

وعليها لم دجاج فمخل رجل من بني تميم الله أخرسيه بلوال قاله لم فلتسا قال لم فاني قد ايسر رسول الله صلى الله عليه وسلم يا كل منته قال الرجل اني رايت يا كل شيئا فصدته فقلت ان لا اطعمه فقال لم احذرك عن ذلك اني ايت رسول الله صلى الله عليه وسلم في رهام من الاشعرين (٣٧١) نستصهه قال والله لا احاكم وما عندي ما احكم عليه

فلما ساء الله فاني رسول الله صلى الله عليه وسلم بنب ابل فدعانا فامرنا بمخمس فودعنا فاذرى قال فلما اطلعا قال بعضنا لبعض اغفلنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بينه لا يبارك لنا رجسا اليه فلما يارسول الله انا تيناك نستصك وانك خلقت ان لا يحملنا ثم خلقتا انفسيت يارسول الله قال اني والله ان شاء الله لا احلف على عين فارى غيرها حيرا منها الا انيت الذي هو خير وتعللها فانظلموا فانما احكم لله تعالى ووجدنا ابن ابي عمر ثنا عبد الوهاب عن ابي عروب عن ابي قلابة والعامم القيسي عن زهدم الجري قال كاب بن هدا الحلي من جرد بين الاشعرين ودواخه فسكا عندنا في موسى الاشعري فحرف اليه طعام فيه لم دجاج فدكره ثم به وحدني على ن حجر السدي واصفق بن اراهيم وابن نيعر عن اسمعيل بن عتبة

حرف الذهاب والقرينتين بالتاء هو على معنى الراثنين والثاقين ولعل ما تقدم من رواية ثلاثة فودع مطابق بهذا لأن الاثنين يطلق عليهما اسم الذود (قوله في الآخر وعليها لم دجاج) (ط) فيه ان كل الطيبات على الموائد جائز ومعمول به عندهم ولا ينافي الزهد خلافا لمخمس متشعبة العباد (قلت) تقدم الخلاف فيما فصل الفتح بلبا مان أو تركه ولا بد أن كله صلى الله عليه وسلم على أن التمتع أفضل لأنه المشرع ما كل يسدل على الجواز وسأني المسئلة ان شاء الله تعالى (قوله يا كل شيئا فصدته فقلت ان لا اطعمه) (ع) اختلف العلماء في كل البساتين والجيف فاجازه مالك والليث وكرهه ابن حبيب وكرهه الكوفيون حتى يزول ما في البطن من ذلك وكرهه الشافعي ان كل أكثرأ كلها للجاسة وأجازه ان كان أكثرأ كلها به ودعا الطبري كان ابن عمر لا يأكل الدجاجة حتى يصورها يا ما به وقال غيره كان يأكل انما من الجلالة لتي جاء اليه عن أكثرأ كلها (ط) وروى عن ابن لقاسم مثله في الجري الذي رضع خنزيرة قال لا يذبح حتى يذهب ما في بطنه وما ذكره عن مالك من الاجازة محمول على ما اذا ذهب ما في بطنها كما روى عن ابن العامم (قوله بنب ابل) (م) الهب القنفة وكان لصديق اذا أوتر قبل أن ينام يقول أحرز نبي أي غنيمتي (قوله بمخمس ذود) تقدم الجمع بينه وبين قوله في الحديث السابق ثلاثة ذود (قوله اغفلنا رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي صبرناه فغفلنا عن ما كتب ذلك اذ لم نذكره بها فانهم انه يسمى به أي احذره ما احذروا هو غافل فكما كتب غفله يقال اغفل الرجل اذا حلفه فغلا أو عجبته فغلا قال تعالى ولا تطعم من اغفلنا قلبه عن ذكرنا (قوله في سند الآخر حدثنا الصق عن مطر عن زهدم) (م) الصق هو بكسر المعين وتعبه الدارقطني بان الصق ومطر الياقوتيين وبن مطر لم يرو عنه زهدم واعمار واهن لقاسم عنه فاستدركه الدارقطني على مسلم ومسلم انما أدخل حديثه لزيادته وقوله في اني والله ما نيتها يعني العين فاني به لبعالطرق الصعبة الكثيرة قبله على ما شرط في لم دجاج (بكسر الدال وقصها) (قوله يا كل شيئا أي نجاسة والخلاف في كل ما يأكل كل للجاسة شهر أجازة مالك والليث وكرهه ابن حبيب وكرهه لكوفون حتى يزول ما في البطن وكرهه الشافعي ان كان أكثرأ كلها للجاسة قال الطبري كان ابن عمر لا يأكل دجاجة حتى يصورها يا ما (ط) وروى عن ابن لقاسم في الجري الذي رضع خنزيرة قال لا يذبح حتى يذهب ما في بطنه وما ذكره عن مالك من الاجازة محمول على ما اذا ذهب ما في بطنها كما روى عن ابن العامم في الجلي (قوله بنب ابل) يقع لونه ووجهه ناب بكسر هاء ونوب بضمها واله القنفة وهو مصدر بمعنى المهوب كالحلق بمعنى الخلق (قوله اغفلنا رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي جعلنا غافلا لسبب احسننا (قوله لنا الصق) يعني ان محرز بنع المادوكسر لعين وكسرتها والكسر اشتهر وهذه تبني الدارقطني بان

عن ابيوب عن العامم القيسي عن زهدم الجري ح وثنا بن جبر ثنا عبدان عن ابيوب عن ابي قلابة عن زهدم الجري ح وثني ابي بكر بن اسحق ثنا عثمان بن مسلم ثنا وبيب ثنا ابيوب عن ابي غلابة لقاسم عن زهدم الجري قال كنا عند ابي موسى واتصوا جميعا الحديث بمعنى حديث حماد بن زيد ووجدنا شيبان بن فروح ثنا الصق يعني ان حزن ثنا مطر الوراق ثنا زهدم الجري قال دخلت على ابي موسى وهو يكل لحم دجاج وسأني الحديث فهو حديثهم وزاد في قال اني والله ما نيتها ووجدنا

ابن حزم ثنا مروان بن معاوية الفزاري أخبرنا يزيد بن كيسان عن أبي حازم عن أبي هريرة قال أغمم رجل عند النبي صلى الله عليه وسلم ثم رجع إلى أهلته فوجد الصبة قد ناموا فأناأه بطناءه فثعب الأياكل من أحل صيته ثم بدأها كل فاق رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من حلف على عين فرأى غيرها غير أنها فليأتها لسكر عن يمينه وحديثي أبو الطاهر عاتبة الله بن وهب أخبرني مالك عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من حلف على عين فرأى خبراتها فليسكر عن يمينه ولحقس وحديثي زهير بن حرب ثنا ابن أبي أويس قال ثنا عبد العزيز بن المطلب عن سهيل بن أبي صالح

قَالَ أَمَا وَاللَّهِ لَوْلَا أَنَا سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ مِنْ حَافِ عَلَى بَيْنَ فَرَأَى أَنِّي اللَّهُ مِنْ الْبَيِّنَاتِ الْقَوِيَّ سَلَمْتُ  
بَيْنِي • وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَدُوٍّ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا ثَنَا شُعْبَةَ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رِفْعَةَ عَنْ تَيْمٍ بْنِ طَرَفَةَ عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ قَالَ  
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ حَافِ عَلَى بَيْنَ فَرَأَى خَبْرًا طَيِّبًا لَدَى هُوَ خَيْرٌ وَلِيْلَكَ بَيْنَهُ • حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ  
اللَّهِ بْنِ نَيْرٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ طَرِيفٍ لَهْلِي وَالْفُضْلُ بْنُ طَرِيفٍ قَالَ تَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رِفْعَةَ عَنْ تَيْمٍ الطَّائِي  
عَنْ عَدِيِّ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا حَلَفَ أَحَدُكُمْ عَلَى الْبَيِّنِ فَرَأَى خَبْرًا نَافِلًا يَكْفُرُ حَالِيًا لَدَى هُوَ خَيْرٌ  
• وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ طَرِيفٍ تَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ عَنْ الشَّيْبَانِيِّ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رِفْعَةَ عَنْ تَيْمٍ الطَّائِي عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ نَسَمِعَ النَّبِيَّ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ ذَلِكَ • حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ تَيْمٍ ( ٧٧٣ ) وَأَبُو وَشَارَةَ قَالَ تَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ تَنَا شُعْبَةَ عَنْ سَالِكٍ

ان رسول عن نعيم بن مرفعة  
قال سمعت عدي بن حاتم  
واقفه رجل يسأله مائة  
درهم فقال نأني مائة  
درهم وأنا بن حاتم والله  
لا أعطيكم من قال لولا أني  
سمعت رسول الله صلى الله  
عليه وسلم يقول من حلف  
على عين ثم رأى خبرها  
فليأب الذي هو خير  
• حدثني محمد بن حاتم ثنا  
هز ناسبة ناسك بن  
حمر قال سمعت نعيم بن  
مرفعة قال سمعت عدي  
بن حاتم أن رجلا سأله  
عن كرشه وزاد وقت

ابن حاتم أي وحاتم عن عرف الجلود وورثه ولا يمكن أن أرسئلا إلا لعذر وسأله وهو يعلم أنه ليس عنده ما يعليه فكأنه أراد أن يضلّه ذلك قال والله لا أعطيك شيئا دلم يصدّه (ط) أما سبب يمنيه في الأول فهو أنه لم يرض بالمرع والمقدح فخرج اليهم يكن عنده فقير هو سبب يمنيه في الثاني فباظهر من السياق أن عبداً سئل ما سئل ألا ترى قوله تعالى مائة وثلاثين مائة فكأنه قال نسائي هذا الشيء اليسير وإنما هي عرفت ببدل الكثير فمما سببان مختلفان وما ذكره عباس انما يليق بالحديث الأول لا الثاني (قول في الآخرة) ما يدرك من سرعة لأنا لا أمانة الحديث (د) فيه كراهية سؤال الولاية وأنه لا يولاه من طلبها لأنه لا يعاين عليها قوله وكل لها ويرى أكل بالمعز بدل الواو في قلت لم أنزل أسمع عن الشيوخ أن طلبها من ثمن شهادة أو قضاء ابن عبد السلام وأهل البلد يقولون يجب طلب الله بارة ودينه أخرى وبمجرم ثالث فيجب أن كان من أهل الاتحاد والعدل وليس هناك غيره أو هناك ولا تحصل ولاية قال ورأيت لخص الخفية كراهة طلب القضاء من حيث الجملة قال لأنه قد لا يجاب فتذهب مائة وجه وحرمة العلم الذي قاله أهل المذهب أجرى على الأصول لانه من تغير المنكر ولا تستبرأ مائة الوجه في ذلك ويستحب لمن كان مجتهدا وخفي عليه أراد أن يشهره بولاية القضاء يعلم الجاهل ويعني المسترذ وأما الحرام فلا تنقئ أسئلته من هذا الأقسام والأصل أن طلب القضاء مكر وما لا عارض

ربما أتى في عطائي. حدثنا  
شيء بن فروخ ناجو بن  
ابن حازم نا الحسن نا  
عبد الرحمن بن مرة قال  
قال لي رسول الله صلى الله  
عليه وسلم يا عبد الرحمن بن

فولانه لم يرض بالدرع واغترع أنه لم يكن عنده غير ما هو مبني في الثاني فبدأ يظهر من الابق  
ان عديلا تمل ما شئ والآخرى قوله تمل ما تملوا ابن عامر فكماله قال تملى هذا الشيء ليسبر  
وامن عرف بملل الكثير فسمي سبار <sup>ع</sup> وان وما ذكره عياض اعيا بابق بالحديث الاول  
لابل الثاني (قوله عن تحميم الطائي وهوان طريقة) بعض النساخ الوال وولاء <sup>ع</sup> تحت القاف (قوله لانسل  
الامارة) بكسر الهمزة فيه كراهة سؤال الولاية (ب) لم يزل اذ سمع من الشيوخ ان طاهبا جوحه من

[illegible]

### ﴿أحاديث اليمين على نية المستحلف﴾

(قوله يمينك على ما يصدقك عليه صاحبك) (ط) هو حض على الصدق في اليمين فاليمين يمينك التي تجوز أن تحلفها التي لو علمها صاحبك صدقك فيها فلا يجوز أن تحلف حتى ترضى الأمر على نفسك وان وجدت الأمر كذلك واللاستسكت (د) من جهنان من ادعت عليه دعوى خلفه القاضي أو نائبه فوردى في يمينه ونوى غير ما نوى القاضي أو نائبه أن التور به لا تنفعه واليمين منعقدة على ما نواه القاضي أو نائبه وهذا المجمع عليه ودليله هذا الحديث والاجماع وأما أن حلف ابتداء أو خلفه غير لقاضي دون أن يحلفه القاضي أو نائبه فالتور به تنفعه ولا يبحث ويمينه على نيته ولا عبرة بنية المستحلف غير القاضي \* والحاصل أن اليمين على نية الحالف إلا فاحلفه القاضي أو نائبه \* واليمين على نية القاضي لأن يحلفه القاضي بالطلاق فالتور به تنفعه وله نيته لأن القاضي لا يحلف بالطلاق ولا العاق واليمين يحلف بالله هذا منذهب الناصبي وأصحابه في المسئلة وعند المالكية فيما تفصيل (ع) لم يختلف في أن يمين الحالف غير المستحلف على نيته وقبل قوله إذا جاء مستفتيا ولا في أن يمين الحالف للغير في حق على نية المحلوف له تبرع بها أو طلبت منه إذا قامت ليعنه \* واختلف إذا لم يتم وجاه مستفتيا فيما يمين بين الله احتلا كثيرا \* فالحكي ابن الموزانها على نيته وقيل هي على نية المحلوف له وقال عبد الملك وصننوه وهو ظاهر قول مالك وإن القاسم أن تبرع بها فهي على نيته وإن طلعت منه فهي على نية المحلوف له وقيل بالعكس ورواه يحيى عن ابن العاسم وروى عن ابن العاسم أيضا أنه على نيته فيما لا يخفى به وأما فيما يخفى به فيعتزق المتطوع من غيره وعن مالك أن ما كان على وجه المكر والخديعة فهو في حاشا وأما ما كان على وجه الصدق فلا بأس به وروى ابن حبيب ما كان على وجه المكر والخديعة فله نيته وما كان في غيره فهي نية المحلوف له (م) أما أنه لا يصدق إذا قامت بينه فلان القاضي لا يرجع عن الحكم بموجب قول اليمينه ويصدق وأما إذا لم يتم اليمين فن جعلها على نية المحلوف له طاعة الحديث ومن رد هذا للحالف طمحيث وأما لكل امرئ ما نوى وحل هذا الحديث على من - لم تخبره وليس هناك بينة (ع) ولا خلاف في أنهم من حلف لمقطع حق غيره وإن وري ثم هو حاشا \* فقلت \* بتأمل \* ذكر القاضي الخلاف فيما لم يتم بينه فيما حلف فيه للغير ولم يذكره إذا كان غير مستحلف وقامت له لينة وطهه طرية واللام للغير مما طرق غيره \* قال ابن رشد وتبعه ابن زرقون أن حلف فيما لمقطع به حق غيره فيمينه على نية المحلوف له إجماعا \* واختلف إذا حلف لافي ذلك

يمينك على ما يصدقك عليه صاحبك وقال عمر ويصدقك به صاحبك \* وحدنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا يزيد بن هريرة عن هشيم بن عباد بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اليمين على نية المستحلف \* حدثني أبو الربيع السكيت وأبو قاتل الجعدي فضيل بن حسين والقنطاري الربيع قالا ثنا جاد وهو ابن زيد ثنا أبو جوب عن محمد بن أبي

### ﴿باب اليمين على نية المستحلف﴾

(قوله يمينك على ما يصدقك عليه صاحبك) (ط) هو حض على الصدق في اليمين فاليمين يمينك التي تجوز أن تحلفها التي لو علمها صاحبك صدقك فيها فلا يجوز أن تحلف حتى ترضى الأمر على

فذكر الأقوال الخمسة التي ذكر الماضي وطريقة ابن الحاجب أن حلف بغيره في حق فهو على نية المسخط كانت يمينه بالله أو بغيره وإن كان غير مسخط فإن كانت يمينه بالله فهو على نية وإن كانت بغيره فذكر الأقوال الثلاثة الأولى من أقوال القاضي والمعنى طرقي رابع غير هذه

﴿فصل في ثم اليمين التي يكون المالحف فيها على نية فإن كانت مما يقتضي مباح أو المطلق والتحق المدين دون ما سواهما من الهبة والصدقة وغيرهما من القرب فإن كانت نية موافقة لمقتضى اللفظ قبلت نيته في القضاء والقضاء وإن كانت مخالفة لمقتضى اللفظ فإن وقع نزاع للقاضي وأقيمت اليمين أو أقر عند الحاكم كان كل اللفظ في القزوم أظهر مما يؤي القيت نيته لو حوب الحكم بالظاهر وإن تساوى الاحتمالان قبلت نيته لكن يمين احتياط الحق الله تعالى في الطلاق والتسوي وإن لم يكن ثم نزاع فإن كانت نيته قريبة من مساواة احتمالات لزوم قبلت نيته بغير يمين لأن اليمين إنما ينظر فيها الحكم والعرض أن يابس ثم نزاع وشال ذلك أن يحلف أن لا يعمل كذا وقال نوبت شهر أو يحلف أن لا يأكل كذا أو يحلف أن لا يشتري ثوبا وقال نوبت ثوبا فيصدق في كل هذا في العتادون القضاء وكل هذه الصور ترجع إلى تخصيص العموم في الأشخاص أو في الزمان بالنية فذلك لا يقبل نيته في القضاء لأنه خلاف ظاهر اللفظ وإن عبد السلام ولو قبل أنها تقبل في القضاء بعد يمينه على ما توى وأمان كانت يمينه بيمين من احتمال تساوى كما لو قال جاري حرة ثم قال أردن المينة فلا شك أنها لا تقبل في القضاء وظاهر كلام ابن الحاجب ولا في القتيار عدم قبولها ظاهر لأنه إن أراد الانشاء لم يصح لأن الانشاء يستلزم عللا ولا محذور وإن أراد الخبر فكذلك لا يصح لأنه لا يبعد وأدام يصح الأمران وحبان يصرف يمينه إلى الهبة وكذلك الطلاق وإن كانت يمينه مما لا يقتضي به وهو القسم لثاني من أصل التقسيم فيمينه على نية وإن لم تكن الحالف نية لا يثبت ولا يثبت ما قصد بيمينه وكانت يمينه بما ينوي فيه فالمرء أو أنه ينتقل إلى بساط يمينه وهو السبب الحامل على اليمين وليس في الحقيقة اتصال عن النية وانما هو انتقال إلى مستزنها وذلك إذا نذر كرماتوى برح إليه وقبل لا يثبت البساط بل إذا عادت النية اعتبر ظاهر اللفظ فإن فقدت الية والبساط لم يمكن الوصول إلى مراد الحالف إلا من لفظه فإن كان اللفظ معنى لغوي ومعنى عرفي ومعنى شرعي اختلف فيقبل بحمل على العرفي وقبل على الشرعي وإن عبد السلام وحملها على العرفي أظهر لأنه غالب ما به على الحالف لأن كل متكلم بلفظ يجب حمل كلامه على المعنى الذي به يتعمل فيه أهل العرف تلك اللفظة

﴿حديث سليمان عليه الصلاة والسلام﴾

(قوله) كان له ستون امرأة وفي الأخرى سبعون وفي الأخرى تسعون وفي غير مسلم نسخة وتسعون وفي أخرى مائة (د) ليس في ذلك تعارض لأن التقليل ليس فيه في الكبير ثم توهم التعارض إنما هو من قبل مفهوم العدد ولا يعمل به عند كثير من الأصوليين (قوله لأطوفن) (ع)

الأمر على نفسك فإن وجدت الأمر كذلك إلا أسكت (ح) منه حيث أن اليمين على نية الحالف إلا إذا أحل القاضي وأثابه فاليمين على نية الماضي الآن يحلفه لقاضي بالطلاق والتورية تعمله وله نيته لأن لماضي لا يحلف بالطلاق والتسوي وإنما يحلف بالله تعالى وهذا مذهب الشافعي وأصحابه في المشقة وعند المالكية بما تعميل

﴿باب الاستثناء في اليمين وغيرها﴾

﴿نسخ﴾ (قوله لأطوفن) (ط) أعطى النبياء عليهم السلام هذه البينة وقوة القبول مع ما كانوا عليه

هريرة قال كان سليمان عليه الصلاة والسلام ستون امرأة فقال لأطوفن



وفي رواية لأطین وهما ثمان فيصالح طاف بالشيء والطاف به ادا دار حوله (قوله عليهم البية)  
 (ج) فيملا رزقه الانبياء من القوة على ذلك وانها في الرجل ضئيلة لانها تدل على حصنة الله كوربة  
 والانسانية ولا يتنص على هذا بقوله في يحيى وسيدنا وحسور الانه قبل ان يمتناه حصورا عن المعاصي  
 (ط) اعطى الانبياء عليهم السلام هذه البنية وقوة العنوية مع ما كانوا عليهم من الجهد والجهاد كما  
 جاء عن نينا صلى الله عليه وسلم انه توفي ولم يشيع من خبر برثان لبان تباعوا عن سليمان عليه السلام  
 انه كان يعترض الرماذو ما كل جزا الرماذ وهذا هو المعلوم من حال الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم  
 ومن كان بهذه الحالة فالعادة ضعفه عن الجماع لكن خرق الله لهم العادة في ذلك كما عرفها لهم  
 بالمجرات (قوله غلاما طار ساقا في سبيل الله) بدل انه انما في ذلك الله (ط) والغلام وأراد به  
 هاتنا امطيقا المعتل لا يظن انه قطع بذلك على الله ان يخلقه ولا يظن ذلك الاجاهل بحال الانبياء  
 عليهم الصلاة والسلام وأدبهم مع الله وانما هو قوة رجاء في فضل الله والحاصل له صدق البنية في  
 تحصيل الخير (ع) قلت وماذا كراهه قوة رجاء هو الجواب عن سؤال أو رد قيل ان كان مسقده  
 في قوله ذلك علما فسلم الاتية لا يختلف وان لم يكن علما فهو كقول العائل فطر السماء غدا ومعلوم  
 ان قول ذلك لا يجوز والنبي معصوم من قول ما لا يجوز فيقول في الجواب ما تفر من انه قوة رجاء  
 في فضل الله (قوله فلم تحصل من الا واحدة فقلت مع انسان) (ع) قيل انه الجسد الذي  
 لقي على كرسيه وقال بعض المتكلمين نبه صلى الله عليه وسلم في ذلك على آفة الخي وشوم  
 الاعراض عن التسليم وتغيب فضله الاستثناء وانما اياه لم يمه فيه قدره السابق (قوله لو كان  
 استنى لو ان كل واحدة من غلاما) (ع) به جواز قول لو ولو لا فجاه في القرآن والسنة كلام  
 لسبب كبر وزحم البخارى على الحديث باب ما يجوز من لو وأدخل فيه قول لو لو ان لم يكن قوة  
 وحديث لو كنت رجلا فبيننا رجعت هذه لوم في الشهر لو اصلت وحديث لو لا قولنا حديث  
 عهد بكفر لقصت السكة وردت على قواعد ابراهيم وحديث لو لا الهجرة لكانت امر امر  
 لانصار وما ذكر في الباب من ذلك انما هو في المستقبل وما هو تحت قدرة الانسان في ولو لا  
 الياس انما هو عن قول ذلك في الماضي غير المعلوم للاساليب من لخصر على الغيب والاعتراض  
 على الله السابق كما قال صلى الله عليه وسلم فاذا أصابك شيء فلا تقل لو اني علمت كذا وكذا ولكن  
 وراثة وما شاء فعل وقال بعض العلماء معنى هذا اذ قاله على الحتم والقطع على لقب دون استناد  
 الى شيعة لقوله رد السابق رأيا قديم من ذلك على التسليم والرد الى مشيئة الله فلا يهيه وأشار  
 بعضهم الى ان لو لا بخلاف لو وهما عدى سواء اذا قيل انما لم يحط به الانسان علما ولا هو اذ تحت  
 قدره وقالها مقرر على بعض ويترتب على اقتراحه صلى الله عليه وسلم في الحديث وكما في  
 قول لنا حين لو طاعوا ما طاعوا لو كانوا عندنا ما طاعوا ولو كان من الامر شي ما لم يفر الله عليهم  
 من الجهد والمجاهدة كما جاء عن نينا صلى الله عليه وسلم انه توفي ولم يشيع من خبر برثان لبان تباعا  
 وعن سليمان عليه السلام انه كان يعترض الرماذو ما كل جزا الرماذ وهذا هو المعلوم من حال الانبياء عليهم  
 السلام والالسلام ومن كان بهذه الحالة فالعادة ضعفه عن الجماع لكن خرق الله لهم العادة في  
 ذلك كما عرفها لهم بالمجرات (قوله غلاما طار ساقا آخره) أو رده ان كان مسقده في قوله ذلك  
 علما من الانبياء عليهم السلام لا يختلف وان لم يكن علما فهو كقول العائل فطر السماء غدا ومعلوم ان  
 قول ذلك لا يجوز والنبي معصوم من قول ما لا يجوز اوجب بان ذلك قوة رجاء في فضل الله تعالى

عليهم البية فتعمل  
 كل واحدة منهن قتلة  
 كل واحدة منهن غلاما  
 فارما يقتل في سبيل الله  
 فلم تحصل من الا واحدة  
 فولدت نصف انسان فقال  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم لو كان استنى لو ان  
 كل واحدة منهن غلاما  
 فارما يقتل في سبيل الله  
 وحدتنا محمد بن عباد  
 وابن أبي عمر والفظ لابن  
 أبي عمر قالنا شيان عن  
 هشام بن حمر عن طاوس  
 عن أبي هريرة عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم قال قال  
 سليمان بن داود بن الله صلى  
 الله عليه وسلم لا طوفن  
 البنية على سبعين امرأة  
 كلهن تأتي بعلام مقاتل في  
 سبيل الله

فلو لم رأيتهم في قبرهم فقله تعالى قن لادر وابن انفسكم الموت الآية وغير ذلك من آيات رد  
 عليهم والتي صلى الله عليه وسلم إنما أخبر عن يقين بما أعلمه الله إلا يدرك ذلك اجتهد وهو كما قال  
 لولايته إسرائيل لم يمتز اللحم ولولا حوائط من امر أنز وحها فلا تعارض بين هذا وبين الحديث  
 الآخر وهل هذا الا مثل ما أخبر الله بما هو حق إله هو عالم لغيب والشهادة في قوله تعالى قن لادر  
 في موتكم ليرز الذين كتب عليهم القتل الآية ومثل قوله ولور دوا لعاد والماتم واعنه وفي باب  
 لولا كقوله تعالى لولا كتاب من الله سبق ولولا أن يكون الناس أمّة واحدة الآية لأن الله تعالى  
 في جميع ذلك أخبر عن ما مضى بلم صادق ولو جاء مثل هذا من عباده لكان غير صالح ليد (قوله)  
 في الآخر فقال صاحب أو المان (ط) هرشك من الراوى أى القائلين قال صلى الله عليه وسلم لم  
 فان كان الذى قال صاحبه معني به وزيره من الجن والانس وان كان الذى قال الله معني به لذي  
 بأبيه المولى (ع) وقيل به بصاحبه المان به بقرينه وقيل خاطره وقيل هو على ظاهره (قوله)  
 ارشاه الله (ع) - مصر في الآخر علة ركه بقوله ونسى وبيل صرفه عن الاستعانة به  
 قدره السابق أن لا يكون مامى وقيل هو على التقديم واللاحى أى لم يقن ارشاه الله فقال صاحبه  
 قن ان شاء الله (ط) وهو من صاحب نذكر أن يقول ذلك بل لا يسأل عنه لا تغفر عن التهور بض الى  
 الله بقلبه ادلا بيق ذلك بالانبياء عليهم السلام وهو كما تعق رسول الله صلى الله عليه وسلم حين مثل  
 عن الروح والنفس وذى القرنين وذى النون هاهنا غدا أخبركم نعمته ذلك بصدق وعده  
 في تصديقه لك ذهل عن الطعن بكلمة ان شاء الله لأن التهور بض الى الله عليه فادب بأخيرا الروح  
 حتى ذبوا الى السكت ثم ان الله عنبه وادب بقوله تعالى ولا تقولن لشيئ إني فاعل ذلك عدا لا أن  
 يشاء الله فكان بعد ذلك يستعمل هذه الكلمة حتى في الواجب وهذا هو نصب الانبياء وكما  
 معرقهم بالله يناقشون ويقاتبون بالانبياء عليهم غيرهم (ع) وخرج به بعضهم على جهة الاستثناء بعد  
 مهلة قال ان قول صاحبه ان شاء الله تعالى بقوله وسدرا غمس لوب وهو انما يموله بدم اغفر  
 الصاحب مر قوله قل ان شاء الله وذلك خصا بدليل قوله ولوقال له يصح الاحتجاج به لأن  
 بمنه كثر كلماته قل له ذلك في أثناء الجنب وايضا قال العسم المدكور انما هو على أن يطرف  
 عليهن والطواف من فعله والمر دلاستاء لتبرك من قوله تعالى ولا وان لشيئ إني فاعل ذلك غدا  
 اذا ان شاء الله ويكون معنى قوله لم يمتز اللحم بطنى وبأمر ترك لغو بض الى الله تعالى (قوله) ولوقال  
 ان شاء الله (ع) مذهب ما شئ لا استأبثه لئلا يمتز اللحم لا يمتز في غير لوبين الله تعالى من طلاق أغنى  
 أومشى الى مكة أو غير ذلك وقال لئامى والكوفو وبعض السلف ينفع في الجمع - قصر  
 الحسن المع على الطلاق المنق خاصة (ع) وجب ان لا يمتز اللحم من حديث النسائي من حلب  
 والحاصل له عليه صدق البتة في تحصيل الخبر (قوله) فقال صاحبه أو المان (ط) سنكس الراوى فان كان  
 الذى قال صاحبه معني به وزيره من الانس والجن وون ان الذى قال الله معني به الذى انبى  
 المولى (قوله) قل ان شاء الله (ع) فمصر في الآخر علة ركه بقوله ونسى وبيل صرفه عن الاستعانة به  
 له انه ليم قدره السابق أن لا يكون مامى وقيل هو على التقديم واللاحى أى لم يقن ارشاه الله فقال صاحبه  
 فقال له صاحبه ارشاه الله (ع) - مصر في الآخر علة ركه بقوله ونسى وبيل صرفه عن الاستعانة به  
 لان بمنه كثر كلماته قل له ذلك في أثناء الجنب (قوله) ولوقال له يصح الاحتجاج به لأن  
 على انه صلى الله عليه وسلم لم أرى اليه بذلك (قوله) ونسى ضبطهم بضم الميم وتشديد

فقال له صاحبه أو المان قل  
 ارشاه الله فلم يقل ونسى  
 فلم تأب واحدا من نسائه  
 الا واحدة جاءه بشق  
 غلام قل رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم ولوقال ان  
 شاء الله لم يمتز اللحم  
 له في حاشه حدثنا ابن  
 ابي عمر ثنا يحيى عن ابي  
 الزناد عن الاعرج عن  
 ابي هريرة عن النبي صلى  
 الله عليه وسلم انه أو نحوه  
 وحدهنا عبد بن حميد  
 أخبرنا عبد الرزاق بن همام  
 خبرنا معمر عن ابن حبان  
 عن أبيه عن أبي هريرة قال  
 قال سليمان بن - اود عليه  
 اسلام لأطعن له لة على  
 سبعين امرأة كل امرأة  
 منهن غلاما يقاتل في جيل  
 الله فمسل له هل ارشاه الله  
 فلم يقل فأطاف من لم تلد  
 منهن الا امرأة واحدة  
 نص انسا قال فقال  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم ولوقال ان شاء الله

على عين فقال ان شاء الله فهو بالخيار ان شاء أمضى وان شاء ترك وفي رواية ان شاء ترك فهو برئت  
 عنه من ذلك ومن قال بقوله على الجمين المأثرة وهي الجمين بالله لانها الجمين في لفرفوج له الخلف  
 على العموم في كل ما يمكن أن يقال فيه بين والصحيح الاول لان هذا النوع لا يسمى بمأثرة ولا  
 شرطا وانما هو تملؤ (ع) واحتلف اذا على الاستثناء في الجمين غير الله بشرط فصل هل يه معه  
 وقلت المذهب أن الاستثناء لا يمنع في الالتزام لمجرد عن التعلق بقوله عبيد بن حريش ان شاء الله  
 وأما الالتزام المطلق على فصل كعوله ودخلت الدار عبيد بن حريش رد الاستثناء الى المتق فهو  
 كالاول وان رده الى المعلق عليه وهو الدخول فقال ابن القاسم لا يمنع وقال ابن الماحشون  
 مع • وزعم ابن رشد انه الجاري على قول أهل السنة وأن قول ابن الدائم لا يجري عليه وهو كما  
 زعم لان الطلاق المطلق على شيء ادا وقع ذلك الشيء لزم الطلاق فهو ادا راد الاستثناء الى العمل فكاه  
 يقول ابن دخل الدار بارادة الله فادخلها فهو اما دخلها بارادة الله تعالى عند أهل السنة اذ كل  
 واقع مراده تعالى فيلزم الطلاق لحصول الشرط وهو قول ابن الماحشون والمعتزلة تقول  
 انما دخلها بارادة نفسه لا بارادة الله فلا يلزم الطلاق لعدم حصول الشرط وهو لازم قول ابن الدائم  
 (ع) وفي قوله لو قال ان شاء الله • لا يكاه وأئمة السنن أن الاستثناء لا يكون اذ بالمول لا بالية  
 قال بعض متأخري النسخ انه يمكن فيه السعة قياسا على قول مالك ان لمين تتصدق بها  
 • قال • انما يكون فيه حجة للكافة دا علم أن لقول حقيقة في النفس مجاز في الدنلى وليس  
 عدهم الاشرى وانما هو مذهب المعتزلة وانما على قول الاشرى انه حقيقة في النفس مجاز في  
 الدنلى فلا يكون فيه حجة لان المراد بالاستثناء ما لا يقع عليه من الاستثناء ما لا يقع عليه في نفسه وأن  
 يحلف في نفسه لا مجردية ذلك • ولو كان الاستثناء من الاستثناء لم تكف فيه البية قال  
 بعضهم كلام الخالف بالله فلا يخرج عنه لا لفظ ورأى أن الاستثناء ما لا يقع عليه اذ عدهم  
 الجمين ما عند من يرى ذلك ورأى أسهب أن الاستثناء لا يقع فيه البية لا في الاستثناء ما لا يقع  
 ان • واستشكل غير واحد ورأى أن لا فرق بين هذه الادواب لا شراكم في الاحراج • وفرق  
 بعضهم بين الاستثناء ما لا يقع عليه من الاستثناء ما لا يقع عليه من الاستثناء ما لا يقع عليه  
 لانما يستثنى ما بعض احوال المحلوف عليه كما في قوله تعالى لتأثبنه الا انكم لم تأثبنه الا انكم لم تأثبنه  
 حال الاحال الا حاطة وقد لا يكون في الوحد ذلك الحال المستثنى من الاستثناء ما لا يقع عليه  
 جميع ما تناوله الجمين • وأما الاستثناء ما لا يقع عليه من الاستثناء ما لا يقع عليه من الاستثناء ما لا يقع عليه  
 ما تنبيهه بالتصحيح وبالطلاق العام وارادة الخاص كثير في الاستثناء ما لا يقع عليه من الاستثناء ما لا يقع عليه  
 من باب المحاشاة والمحاشاة تقع في الاستثناء ما لا يقع عليه من الاستثناء ما لا يقع عليه من الاستثناء ما لا يقع عليه  
 لا تنفع فيه البية الا ما خرج الشيخ المأثر • واحتلف في الاستثناء ما لا يقع عليه من الاستثناء ما لا يقع عليه  
 البية وروى أسهب تتفع وانما فرق الفقهاء بين المحاشاة والاستثناء ما لا يقع عليه من الاستثناء ما لا يقع عليه  
 في نفسه ما وقعت عليه المحاشاة فاداعره في نفسه فلا ياوله ثم ينسحب الى حاله كما لو بالطلاق  
 عليه حرام وحاشا الزوجة وأما الاستثناء فهو ما انطال معكم الم من سكاك الاستثناء ما لا يقع عليه  
 شاء الله • لا انطال معكم ما تناوله لمين فلا يمكن فيه الاستثناء وانما يكفي الا • وهو المورد ثم لا يستترط  
 في المول أن يسمعه المحلوف عليه أنه لا يمكن فيه حركة اللسان الا يذكر البية في العير  
 فاستثناءه صاحب الحق أو ضيق عليه حتى يلف من قبله • فقال ابن الدائم انما كانت لمين •  
 بقضى به كالطلاق والتعلق حتى يسمعه المحلوف له وان كانت محلا لا معنى به كعدها • كنى حركة



قولهم قد استثنى واحتج به بقوله واذ كررك اذ اسيت ولم يقل ونسقط بينه (قوله) ماذا كر  
عن مالك والجمهور وهو المشهور وعسى بالمصنف أن يصعب احتقار احتقار من أن يصعب رفع  
بعض أو يحال أو نحو ذلك وأما لسكتة فقد كثر ظاهر المذهب أنها مائة مطلقا خلاف ما ذكر عن  
مالك أنه يوافق الشافعي عليه وكذلك ما ذكر أن مالك كان يوافق الشافعي إذا نوى الاستثناء في الالتئام  
بل ظهر المذهب على المشهور ولا فرق نواه في الالتئام أو حدثت له نية أثر الله راغ وما ذكر  
بعض الأصحاب عزاء في الواد ولا بن المواز وعزاء للخمي وابن عمر زلما قيل لأنه خلت في  
لثقل عنه ما يسمى بالحر ليعين في النواذر ومثله نقل ابن يونس عن بشرط تقديمه قبل آخر  
حرف من المصنف به وظاهر نقل الخمي عنه أنه لا يتنعم إلا أن ينو به قبل آخر حرف من المصنف عليه  
من رشد أو على هذا يجب حله ولما سمع قولاه لا يقع إلا أن ينو به قبل تمام الجمين قال رأينا  
طائفة لا شرط الاستثناء الاتصال فهو إذا نواه في الالتئام ممكن فيه الاتصال وأما إذا حدثت نية  
فلا يمكن لار الزن الذي يعزم فيه على الاستثناء فخلل واصل بين الجمين والاستثناء (قوله) وكان  
دركا الحاجة (ع) الدرر: تع الرأسم من الإدراك أي لحاق الحاجة ومنه لا تفتد دركا ولا تخشى  
وأما الدرر بمعنى المنزلة في قوله تعالى في الدرر الأسفل من لار صفة الوحدان وقرئ بهما (قوله)  
في آخر وأيم الذي نفس محمد بيده (ع) أما الذي نفس بيده فلم يمتد في أنها بين وقد علمها  
صلى الله عليه وسلم غمرة وراحت في أيم الله نفس مالك ابن حبيب أنها بين وزحم فيها في كتاب  
محمد وقال أحسن أن يكره يميننا وقال الله سبحانه في عمن وقال الشافعي أن نوى بها الجمين فهي بين وهو  
في الأصل أي حدثت بها لنون لسكتة الاستعمال ثم حدثت الهزاة وإياه فقبل من الله ثم حدثت  
مع حذفه لنون فضيل لم الله واحتفت ابن فمال الفراء وأبو عبيد بن جهم عمن وأصل ألف مطع  
وأصح أبو عبيد على ذلك بغير زهر فجمع عمن ما وسنكم وقال سيبويه وغيره هو مشتق  
من ليع والبركة أله ألف وصل (ط) على أنه جمع عمن يلزم الحالف به ثلاثة أيمان لاها أقل الجمع وعلى  
أها بن الجين والبركة يلزم منه كرامة عمن لأن الحالف به كأنه قال وبن الله ركنه ولو قال ذلك لم  
يلزم شيء له حلف بغيره من أصل الله كقولنا ورزق الله وحيتن تكون الجمين بذلك غير جائزة  
ثم ذكر ابن الحسن ما استأذ وكل من أدركه من الشيوخ وغيرهم به بدون هذا الإجماع من محاسن  
لشراء ساجي (قوله) وكان دركا الحاجة (ع) الدرر: بفتح الرأسم من الإدراك أي الحقا  
لحاجة ومعه لا تخاف دركا ولا تخشى وأما الدرر بمعنى المنزلة في قوله تعالى في الدرر الأسفل من  
لار صفة الوحدان وقرئ بهما (قوله) وأيم الذي نفس محمد بيده (ع) احتفت في أيم الله من  
مالك وابن حبيب أنها بين وزحم فيها في كتاب محمد وقال أحسن أن يكون يميننا وقال الحنفية هي بين  
وقال الشافعي أن نوى بها الجمين فهي بين وهي ثلث أصل عمن حدثت مع حذفها لنون فضيل لم الله واحتفت في ابن فمال  
الفراء أبو عبيد هي جمع عمن وأصل ألف وصل (ط) سيبويه وغيره هو مشتق من ليع والبركة أله  
ألف وصل (ط) أي أن يجمع عمن يلزم الحالف به ثلاثة أيمان لاها أقل الجمع وعلى ابن الجين والبركة  
يلزم فيه كفاية لأن الحالف به كأنه قال وبن الله ركنه فهو نفس من أصل الله تعالى كقولنا  
ورزق الله وحيتن تكون الجمين بذلك غير جائزة لو كان كذلك لم يحلف بها النبي صلى الله عليه وسلم  
فأد بول الله دلي ما رآني الأصل الذي هي أيم ومن وعها أربع عشرة سنة في أيم الأولى

وسكان دركا الحاجة  
• وحديث زهير بن حرب  
ثنا شابة بن ورقاء عن  
أبي الزناد عن الأعرج عن  
أبي هريرة عن نسي صلى  
الله عليه وسلم قال قال  
سليمان بن داود لأطوف  
التيبة على تسعين امرأة  
كلها ثانی بعارس يقتل  
في سبيل الله فقال له  
صاحبه قل أن شاء الله  
فلم يقل أن شاء الله صلاف  
عليه ج ما لم يحمل منهن  
الامرأة واحدة فمات  
بشق رجل وأيم الذي  
نفس محمد بيده لو قال ابن  
شاه الله جاهدوا في سبيل

ولو كان كذلك لم يوجبها النبي صلى الله عليه وسلم فافاد قول الغزالي (ع) وفي الأصل التي هي أين وفروها لم يمتنع لثبوتها في أين الله الأولى لأنه ألف وصل والثانية لأنه ألف قطع ثم فيها فتح المزمع ضم الميم وقصها وكسر الميم والخامسة لئلا يفتقر إلى ما لا يلام وفي أين الله ثلاث لغات الأولى ألفه ألف وصل الثانية لأنه ألف قطع ثم فيها الفتح والكسر وفي أين الله ثلاث لغات فتح الميم وضمها وكسرها وفي أين الله ثلاث لغات الميم بالحر كات الثلاث

﴿ حديث النبي عن الإصرار على الحلف فيما يتأذى به الحلفون ﴾

﴿ عليه وإيس بحرام ﴾

(قوله لأن يبلع أحدكميمينه في أهله) ﴿ قلت ﴾ يبلع هو بفتح اللام والياء وشدا الجيم والجميع في الميم هو الماضي على مقتضاها وهو من نحو ما تقدم من أحاديث من حلف على عين فرأى غير حاجبها منها لأن هذا أكد في الحلف على فعل ما هو حيلة كراثة فيه أن هو لم فعل للمعنى من حلف على عين متعلما بأهله وفيما عليهم ضرر فغضبه على مقتضى يمينه أكثر مما من تحبثه نفسه (ع) وقيل الحديث على ظاهره وقيل إنما هو إذا لم يعمل ما هو حرج وبكر والحديث على العموم مثل الحالف على قطع ينفعه عن نفسه أو عن غيره ما وعلى ترك صلته رحم أو كلام صدق أو فعل معروف كحلف أبي بكر رضي الله عنه أن لا يرضى على سطح فأزل الله تعالى ولا يأتى أولو الفضل. ثم الآية لأن يتأذى الحالف على شيء من ذلك إما منعية ومكروه فحشيت نفسه وأحراج الكفار حرج وجاء بلفظهم مع أنه

لغة ألف وصل الثانية لأنه ألف قطع ثم فيها فتح الميم وقصها وكسر الميم والخامسة لئلا يفتقر إلى ما لا يلام وفي أين الله ثلاث لغات الأولى لأنه ألف وصل والثانية لأنه ألف قطع ثم فيها الفتح والكسر وفي أين الله ثلاث لغات فتح الميم وضمها وكسرها وفي أين الله ثلاث لغات الميم بالحر كات الثلاث

﴿ باب النبي عن الإصرار على الميمين فيما يتأذى به أهل

الحالف مما ليس بحرام ﴾

(قوله لأن يبلع أحدكميمينه في أهله) لأن يبلع اللام وهي لام القسم ويبلع يقع لياء اللام وتشد الجيم به ال الحجت بكسر الماضي وفتح الميم وبالكس لا والخاصة. ثم همزة مبدوءة ونا مشقة أي أكثر أثمار اللعاب في الجبين هو الماضي على مقتضاها وهو من نحو ما تقدم من أحاديث من حلف على عين فرأى جبراسا لأن هذا أكد في الحلف على فعل ما هو حرج كراثة فيه أن هو لم فعل للمعنى من حلف على عين متعلما بأهله وفيما عليهم ضرر فغضبه على مقتضى يمينه أكثر مما من تحبثه نفسه وأحراج الكفار وظاهره أن في السبت وأحراج الكفار. ثم الآية لأن يتأذى الحالف على شيء من ذلك إما منعية ومكروه فحشيت نفسه وأحراج الكفار حرج وجاء بلفظهم مع أنه لغة ألف وصل الثانية لأنه ألف قطع ثم فيها فتح الميم وقصها وكسر الميم والخامسة لئلا يفتقر إلى ما لا يلام وفي أين الله ثلاث لغات الأولى لأنه ألف وصل والثانية لأنه ألف قطع ثم فيها الفتح والكسر وفي أين الله ثلاث لغات فتح الميم وضمها وكسرها وفي أين الله ثلاث لغات الميم بالحر كات الثلاث

الله فرسانا أجعون  
هو حديث مسود بن سعيد  
ثنا حصن بن بكرة عن  
موسى بن عقبة عن أبي  
الزناد هذا الاستناد مثله  
غير أنه قال كلها تحمل  
غلاما يجاهد في سبيل الله  
• حدثنا محمد بن رافع قال  
ثنا عبد الرزاق ثنا معمر  
عن همام بن سبه قال هذا  
ما حدثنا أبو هريرة عن  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم وذكر أحاديث منها  
وقال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم والله لأن يبلع  
أحدكميمينه في أهله ثم  
له عند الله من أن يعطى  
كسارته التي فرض الله  
• حدثنا محمد بن أبي بكر  
المديني ومحمد بن مثني  
وزهر بن حرب والعماد  
زهري قالوا أنا يحيى وهو  
ابن سعيد القطان عن عبيد  
الله أخبرني نافع عن ابن  
هجران عن عمر قال يا رسول الله

خبر على القابلة لانه في مقامه على ذلك ثم واستمر للمخالفة لفظ الأم أو اعتقاده أنه في تحنيته نفسه ثم فروقت المخالفة بين لا يمن من هذا الوجه

### ﴿ أحاديث نذر الكافر وما يفعل فيه إذا أسلم ﴾

(قوله اني نذرت في الجاهلية) (ع) اختلف في الكافر بدله وقد كان نذر شأس القرب التي تحجب في الاسلام فقال الشافعي والشافعي والطبري والمغيرة القزويني يلزمه الوفاء به وحاولوا الامر في الحديث على الوجوب قالوا الآن يكون النذر مما لا ياتي في الوفاء به ففيه كراهة يمين على أصلهم في نذر المصيبة وقال مالك والكويتون لا يلزم الوفاء به لحديث الاعمال بالنيات وليس الكافر من أهل النية واعتدوا عن الحديث بان الامر فيه للندب (م) أو يكون التقدير نذرت في أيام الجاهلية ولم يرد وهو على دين الجاهلية (ط) الاعتذار ان ضعيف لان خلاف ظاهر السياق وظاهر الامر وكذلك التعليل بان ليس من أهل النية لانه لا يلزم من عدم صحة لعبادته من الكافر لعدم شرط أدائها الذي هو الاسلام أن لا يكون مخاطبها هو هي مشئلة خطاب الكافر بالعروج والصبح انهم مخاطبون به لانه يصح التكليف بالشرط حال عدم الشرط الممكن حصوله كما يكلف الكافر بالايمان بالنبي صلى الله عليه وسلم ولمع عدم معرفته بالمرسل وكما يكلف لمحدث بالعادة لحديث ويلزم الكافر النذر في حالة الكفر من عتق أو صدقة أو صلوات عليهم في حال الكفر ثم لم يمتصه القرينة وأثبت عليها الحديث حكيم من حرام وتقدم الكلام على ذلك في كتاب الايمان (قوله ان اعتكف ليلية) (ع) يحتج بهم بميزة الاعتكاف

اني نذرت في الجاهلية أن  
اعتكف ليلة في المسجد  
الحرام قال طواف بنفرك  
• وحدثنا أبو سعيد الأشج  
ثنا أبو أسامة ح ثنا محمد  
ابن شفي ثنا عبد الوهاب  
يعني الثقف ح ثنا أبو

قوله ها آثم من باب قولهم العسل أحلى من الحبل يعني ان آثم اللجاج في بابه أتبع من قواب اعطاه الكراهة في بابه وقال بعضهم في معنى الحديث يريد ان الرجل اذا حلف على شيء أصرع عليه اللجاج مع أنه كان ذلك أدحل في الوزن وأفضى الى الآثم من أن يحنث في عهده ويكفر عنها لانه جعل الله تعالى بذلك عزيمة للاستماع عن الر والمواضع لاهل الارصاع على اللجاج وقد نهى عن ذلك بقوله ولا تتبعوا الله عزيمة لأيمانكم الآية قال وآثم اسم تنزيل أصله أن يطلع لاج لآثم فأطلقه اللجاج الموح للآثم على سبيل الاتساع والمراد به أنه يوجب مزيد آثم مطلقا بلاضافة الى ما نسب اليه فانه أمر مندوب اليه ولا آثم فيه قال الطبري قوله والمراد به أنه يوجب مزيد آثم مطلقا به نظر لان من التبعية تنافي الاطلاق لان آثم حيث يدرك معنى اسم الساع وهو لا يتعدى بمن كافي قولم الانج والسامع اعد لابني مروان وكذا في قوله أصله أن يطلق لاج الآثم الى آخره بحث لأن المعنى استقراره على عدم الحث وادامة الضرر على أهلها كثر غم الحث (قوله) وفي محضه نظر فان قوله في هذا التقدير أكثر ما فيه الاتساع والذي أشار اليه الأول اذا مراد بقوله أكثر ما انه يوجب مزيد آثم لما حبه لا موصوف في نفسه من حيث هو فعلى بكر الآثم لان الموصوف بذلك آثم وما حبه هذا العمل ولا يملح في العمل أن ينصب بالآثم في نفسه فالتساع فيه أنه من باب التجار المرسل وأطلق فيه اسم المسبب على سبب على حذف قوله تعالى ان الدين يأكل أموال اليتامى ظلما انما يكون في بطونهم بلرا

### ﴿ باب نذر الكافر وما فعل فيه إذا أسلم ﴾

(قوله اني نذرت في الجاهلية) اختلف في نذر الكافر اذا أسلم فقال الشافعي والشافعي والطبري والمغيرة يلزمه الوفاء به ولو الامر في الحديث على الوجوب وقال مالك والكويتون

بكر بن أبي شيبة ومحمد بن العلاء واسحق بن ابراهيم جراح بن حصن بن غياث ح وثنا محمد بن عمرو بن حنبل بن أبي رواد ثنا محمد  
ابن حنبل ثنا شعبة كلهم عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر وقال حصن من بينهم عن عمر بهذا الحديث أما أبو أسامة والثقي في  
حديثهما اشكاف ليله وأما في حديث شعبة فقال حل عليه يوما يشكفه وليس في حديث حصن ذكر يوم ولا ليله وحديث أبو  
الطاهر أحسننا عبد الله بن وهب ثنا جرير بن حازم أن أبا أيوب حدثه أن نافع حدثه أن عبد الله بن عمر حدثه أن عمر بن الخطاب  
سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو بالجعرانة بعد أن رجع من الطائف فقال يا رسول الله اني نذرت في الجاهلية أن أعتكف  
يوماً في المسجد الحرام فكيف ترى قال اذهب فاعتكف (٣٨٣) يوماً قال وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد

أعطاه جارية من الخس  
فلما أعتق رسول الله صلى  
الله عليه وسلم سبايا الناس  
مع عمر بن الخطاب  
أصونهم يقولون أعتقنا  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فقال ما هذا فقالوا  
أعتق رسول الله صلى الله  
عليه وسلم سبايا الناس فقال  
عمر يا عبد الله اذهب الى  
نخل الجار ب نخل سبلها  
• وحدنا عبد بن حنبل  
أحمر ناعبد الرزاق أحمرنا

معر عن أبيوب عن  
نافع عن ابن عمر  
قال لما نزل النبي صلى الله  
عليه وسلم من حنين سأل عمر  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم عن نذر كان نذره في  
الجاهلية اشكاف يومهم  
ذكر بمعنى حديث جرير  
ابن حازم • وحدنا أحمد  
ابن عبد الله الضبي ثنا جاد  
ابن زبده ثنا أيوب عن نافع  
قال ذكر عند ابن عمر مرة

بالليل ونظر الصوم ولا حجة فيه لقوله في الزاوية الأخرى أنه نذر أن يعتكف يوماً وليلة واحدة  
فترد هذه اللفظ ولا خلاف في صحة نذر اعتكاف يوم لأن اليوم اسم لليل والنهار وأما احتلف فيمن نذر  
اعتكافاً فاسمها وقد مر في كتاب الاعتكاف أو يحتمل الاعتكاف الذي نذر على النهار وهو يسمى  
اشكافاً وتصح في الليل والنهار ونظر الصوم

### كتاب حجة ملك الميمن

(قوله ما به من الأبجر ما يساوي هذا إلا أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم) (ع) قبل الاستثناء  
منقطع أي لكي سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ويحقق عندي أن يكون متصلاً بأحد  
تدبر بن أميال يكون التقدير لا اعتقه لوجه من الوحوه إلا لوجه أني سمعت رسول الله صلى الله  
عليه وسلم • لتدبر الثاني ما لي فيه أبجر الأبجر ككثرة رأي أن أبجر الكثرة كفاف ضربه  
لم يحسب لنفسه في ذلك أجراً وقيل أنه بفتح المز ونخفيف اللام على الاستفتاح (قوله من لطم  
مملوك أو ضربه فكسارته أن يستم) (ع) يختلف فيما عرفت أن ما بوقعه السيد بالبسد من الامر

لا يلزم الوفاء واستدروا عن الحديث ما نال امرئيه للذب (م) أو يكون التقدير نذرت في أيام  
الجاهلية ولم يردوه في أيام الجاهلية (ط) الاعتذار أن ضعيفاً لا هما خلاف طاهر السابق وظاهر  
الامر وكذا الخليل ما به ليس من أهل الجاهلية لأنه لا يلزم من عدم صحة العباد من الكافر لعدم شرط  
اد ثلها لذي هو لا سلام أن لا يكون غطاءها هي مسألة حساب الكافر بالمرور والعصم اهم  
مخاطبوا به ما يلزم الكافر بالتدريح • لكم من عتق ومصدق وان هاهنا حال الكسر ثم أسلم  
صحة العربية وتائب عليها حديث حكيم بن حزام

### كتاب حجة ملك الميمن

(قوله من لطم مملوك أو ضربه فكسارته أن يستم) (ع) يختلف فيما عرفت أن ما بوقعه السيد بالبسد من الامر  
لا يلزم الوفاء واستدروا عن الحديث ما نال امرئيه للذب (م) أو يكون التقدير نذرت في أيام  
الجاهلية ولم يردوه في أيام الجاهلية (ط) الاعتذار أن ضعيفاً لا هما خلاف طاهر السابق وظاهر  
الامر وكذا الخليل ما به ليس من أهل الجاهلية لأنه لا يلزم من عدم صحة العباد من الكافر لعدم شرط  
اد ثلها لذي هو لا سلام أن لا يكون غطاءها هي مسألة حساب الكافر بالمرور والعصم اهم  
مخاطبوا به ما يلزم الكافر بالتدريح • لكم من عتق ومصدق وان هاهنا حال الكسر ثم أسلم  
صحة العربية وتائب عليها حديث حكيم بن حزام

رسول الله صلى الله عليه وسلم من الجاهلية فقال لم يقر بها قال وكان عمر نذر اعتكاف ليله في الجاهلية ثم ذكر نذر حديث جرير  
ابن حازم ومعر عن أيوب • وحدني عبد الله بن سعد الرازي ثنا حجاج بن لمال ثنا جاد عن أبيوب ح وثنا يحيى  
ابن حلف ثنا عبد الله بن محمد بن اسحق كلاهما عن نافع عن ابن عمر بهذا الحديث في السنن وفي حديثهما جاعل اعتكاف  
يومهم حديثي أبو كامل فضيل بن حسن الجعدي ثنا أبو عوانة عن فراس عن عذكو أن أي صالح عن زاذب أبي هرقل أئمت ابن  
عمر وقد أعتق مملوكاً قال فأحس من الأرض عوداً أو نبأ فقال ما به من الاجرام ما يسوي هذا إلا أني سمعت رسول الله صلى الله  
عليه وسلم يقول من لطم مملوكاً أو ضربه فكسارته أن يستم • وحدنا محمد بن مني وابن بشار واللفظ لابن مني قالنا ثنا محمد بن



قال له أوجعك قال لا قال  
فأنت عتيق قال ثم أحسن  
شيأ من الأرض قال ما لي  
فيمن الأجر ما بين هذا  
أني سمعت رسول الله صلى  
الله عليه وسلم يقول من  
ضرب غلامه حدا لم يأنه  
أولاده كان كفارته أن  
يعتقه وحده ثناء أبو بكر  
ابن أبي شيبة ثنا وكيع ح  
وثني محمد بن مثنى ثنا عبد  
الرحمن كلاهما عن سفيان  
من فراس بسناد شعبة  
وأبي عوانة أما حديث ابن  
مهدي فذكر فيه حداه  
بأنه وفي حديث وكيع من  
لطم عبده ولم يرد كرا الحد  
حدثنا أبو بكر بن أبي  
شعبة ثنا عبد الله بن غير  
ح وثنا ابن غير واللفظه  
ثنا أبي ثنا سفيان عن  
سلفه بن كهيل عن معاوية  
ابن سويد قال لطمت  
مولى لنا فموت ثم جئت  
فقال الظاهر صليت حلف  
أبي دعاء ودعاني ثم قال  
امتثل منه ففهم قال كنا  
بنو مقرن على عهد رسول  
الله صلى الله عليه وسلم ليس  
لنا الأخدام واحدة فطمها  
أحدنا فبلغ ذلك النبي صلى  
الله عليه وسلم فقال  
أعتقه ما قالوا ليس لهم  
خدم غير ما قال يخدمها

الخصيف ليس يخله لا بوجبه عتقه واختف فيا كتمن ضرب برح لغير موجب أو حرق بنذر  
أو قطع عضو أو أساده أو فعل ما يشين فقال مالك وأصحابه بالبيت هو مثله توجب العتق ولا يؤله  
ويؤديه السلطان على فعله ذلك به وقال الكافة ليس بمثله فلا يعتق والحجة لما لك حديث عبد الله بن  
عمر بن العاصي في الذي جبه عبده أعتقه النبي صلى الله عليه وسلم قلت في الجلاب المثلة أن  
يؤثر أرا حشاني الجسد قاصد ذلك وفي المدونة صلح الأمثلة وقال مطرف وابن الماحشون قطع  
الظفر أو غرس أو سن مثله أصبح ليس في السن الواحدة أو الفرس الواحدة مثله حتى يكون الخل  
اللعنمي والقول بان قطع الظفر مثله ليس يصح في الما وأنه وليس الحرق مثله إلا أن سفا حش  
مظره وهو تقييد ما أطلق القاضي من أن الحرق مثله وروى محمد طع طرف أدد مثله مطرف  
وابن الماحشون وكذلك شقها ونهر ما ألف ابن الحاجب وسم الوجه باربعة مثله بخلاف وسم  
الذراعين وفي وصفه بغير النار قولان كما لو كتب فيه بارعة ومداه وقال ابن وهب ذلك مثله وقال  
أشهب ليس بمثله لا مرمع ما عمل ما يزل به (ع) واحتلف عندنا في شين العبد على يمين اللحية  
والأمة على يمين رأس (ق) قال ابن الماحشون ذلك مثله فيمشتان وقال مطرف لا يمتنان  
اللعنمي إذا كان يزل ويعد إلى حلقه لم يعتا مع السيد من أخرج العبد للتعرف حتى تعود  
حانه والاعتق

فصل قال ابن القاسم لا يعتق بالثمة إلا بجمركم وقال أشهب هو بنفس المثلة ورفق بعضهم بين  
النسب الوضع وغيره وشرط لثمة القصد لها كما ذكر ابن الجلاب واحتلف إذا اختلف السيد  
وعبده في ذلك وأبو جريح أيه مصون أن يقول قول السيد ورحمه اللعني بأنه ما دون له في  
ضرب الأدب بعد أن يخلص على ما دعي واحتلف في الزوج يثن بزوجته المثلة أيتها كفوه  
العين وقطع اليد أو شبه ذلك في الشبهة تطلق عليه قال في المبسوط طه بنة وقيل ثلاثا وقيل لا تطلق  
وكذلك إذا قول الثلاثة إذا باع الرجل زوجته أو أنكحها من غيره (قوله) فرأى بظهره ما زال  
أوجه مث قال لا قال فأنبت عتيق (ط) كان ضرب به دالا أنه تجاوز عن ضرب الأدب ولذلك  
أثره ضرب في ظهره ثم رأى أنه لا يجزعه مما وقع فيه الاعتداع فاعتبه بنية الكهارة ثم رأى أن  
الكهارة إذا قبلت غابتها أن تكفر أتم الزيادة فيضجر رأسا برأس لا زولا أجر ولذلك قال ما لي  
فيمن الأجر ثني (ع) والحديث عندنا على التلطيط على من لطم أو تجاوز في ضرب الأدب وقع الزجر  
عن ذلك في وقع في شيء منه أتم بأمر بان يرفع يده عن ملكه حقيقة وأدعى وحده الندم ويدل على  
أنه من الندم حديث بني قرن لأنه وكان العتق فيها ليس مثله وأجسام الاستفاد لها حارة (قوله)  
في الأحرار ثني ممداد قص (قوله) فليست بنية لها تدرم تبهل على أن العتق ليس بمثله ثناء هو  
(ع) ويحتمل عدى أليكون مثلا حتمدرن ما أليكون التقدير لا أعتقه لو حمن الوحوه  
الأول ما سمعت والقدر الثاني إلى يه الأحرار كذا كذا رأى أن أجر الكهارة  
كأنه ضربهم بمغضب بغير ذلك بغير بغيرهم ونقصت اللام على الاستفاح  
(قوله) أمثل ما أقتص

فإذا استغوا عنها فليخاوا بسبها حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ومحمد بن عبد الله بن عيسى واللعنا لا يكره قال ابن إدريس  
عن حسين عن هلال بن أبي قال يجل شيخ طلم خادماه فقال هو مدبر

مقرن بن عزيصك الا ووجهه لقنرايئي سابع سبعين بن مقرن مالا خادم الا واحدة لعلها اصغرنا فامر تارسل الله صلى الله عليه وسلم ان نعتها • حدثنا محمد بن سني وابن بشار قال ثنا ابن ابي هدى عن شعبة عن حماد بن حلال بن ياق قال كئنا نبيع الزبي فارسله بن مقرن اخي الصالح بن مقرن فخرجت جارية فقلت لرحل منا كلمة لعلها يهتبه سو يدك كرفه حديث ابن ادريس • وحدثنا عبد الوارث بن عبد الصمد قال ثنا ابي تاشع قال قالني محمد بن المنكدر ماسكك فاشعبة فقال محمد حدثني ابو شعبة العراقي عن سو يد بن مقرن ان جارية لعلها نسان حالها سو يد ما عفت ان الصورة عمة فقال لقنرايئي واتي لسابع اخوة لي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ومالا خادم غير واحد فمدا احدنا لعلها فامرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نعتهم • وحدثنا اسحق بن ابراهيم ومحمد بن مثنى عن وهب بن جرير ا جريا شعبة قال قال محمد بن المنكدر ماسكك فد كر بثل حديث عبد الصمد (٣٨٥) • حدثنا ابو كامل الجعدي ناعبد الواحد

يعني ابن زياد نال الاعش  
 عن ابراهيم التيمي عن  
 ابيه قال قال ابو مسعود  
 لبدي كست اضرب  
 غلاما بالسوط سمعت  
 صونا من حلفي اعلم ابا  
 مسعود لم اقم الصوت  
 من العصب قال فلو ادنا مني  
 اذ هو رسول الله صلى الله  
 عليه سلم فاذا هو يقول  
 اعلم ابا مسعود اعلم ابا  
 مسعود قال فالتبت  
 السوط من بدى فقال اعلم  
 ابا مسعود ان الله اقر  
 عليك منك على هذا الغلام  
 قال قلت لا اضرب بملوك  
 يدهم اياهم وخذناه اسحق  
 ابن ابراهيم اخبرنا جبرير  
 قال وثني زهير بن حرب  
 ثنا محمد بن حماد وهو

(قوله) عجز عليا لما احرز وجهها) أي عجزت ولم يجد أن يضرب الاحر وجهها وحر الوجه ضعفه  
 وافر من شمرته وحر كل شيء أفضله ويحصل أن يكون عجزها بمعنى امتنع وهلال يسار  
 بفتح الياء وكسرها (قوله) أما علمت أن السورة محرمة) أي ذات حرمة ويحصل أن يريد  
 تحريم الضرب وهو إشارة إلى الحديث الآخر إذا ضرب أحدكم العبد فليجلبه فب الوجها كراما  
 له (قوله) يا عمر بن عبد المعمرى) بفتح الميم واسكان لعين نسيبى معمران راتد رحلته  
 إليه وعبد الرحمن بن أبي أمية بضم النون وسكون العين (قوله) فقال أعود رسول الله فتركه (ح)  
 قال العلماء لعليه لم يسمع استعداده الأولى لشدة غضبه كالم يدمع نفاة لنى صلى الله عليه وسلم

( ٤٩ - شرح الآي والنسبى - رابع ) المعمرى عن سمعان بن جابر رفع ثنا عبد الرزاق أخبرنا عمار  
ونائبو بكر بن أبي شيبة ثنا عثمان أبو عوانة كلهم عن الاعشى ساند عبد الواحد نحو حديث غيران في حديث حر وعلق  
من يدى السوط من هبة . وحدنا أبو كريب محمد بن الهلال ثنا أبو معاوية ثنا الاعشى عن ابراهيم التيمي عن أبيه  
عن أبي مسعود الانصارى قال كنت أضرب غلاما فصعقت من خلفي صوتا لم بأسمعه والله أقدر عليك منك عليه فالتفت  
فأذا هو رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت يا رسول الله هو لولا وجهه لله فقال آمأنتم بهن للفقك النار وأستل النار . وحدنا ابن  
مثنى ومحمد بن بشار والله لا أن مشى فالأنا ابن أبي عدى عن شعبة عن سليمان عن ابراهيم التيمي عن أبيه عن أبى مسعود أنه كان  
يضرب غلامه فجعل يقول أعوذ بالله قال فجعل يضربه فقال أعوذ برسول الله ثم قال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لله  
أقدر عليك منك عليه قال فأعتقه . وحديثه بشر بن خالد أخبرنا محمد بنى ان صفير عن شعبة بم هذا الاسناد ولم يذكر قوله  
أعوذ بالله أعوذ برسول الله صلى الله عليه وسلم . وحدنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا ابن مخرج وثنا محمد بن عبد الله بن نمير ناى ثنا

عقوبة قد لا ترى كيف كان العبد يستغيب منه الله وهو يضر به حتى استغاف رسول الله صلى الله عليه وسلم طعنه لم يسع استغاده الا الآن لشدة غضبكم بسع نداء النبي صلى الله عليه وسلم

### ﴿ أحاديث لذي الملوكة ﴾

**(قوله من تنف ملوكه بالزنا قام عليه الحديوم القيامة الا ان يكون كاقال) (ع)** لم يختلف أن الحر لا يجد لعذقه العمد ولا من فيه علق ترق كد برأوكا بأمعق الى أحل أو معق بعضه أو أم ولد في حياة السيد • واحتلف في قد فيها يعمونه فقال مالك والشافعي والجمهور ريجد لانها صارت حرة • وقال الحسن لا يجد ولعل ذلك قبل موت السيد • واحتلف عندما دا كانت حاملا وقدت بعد موت السيد فقال مالك بعد قاذمها • وقال ابن المواز لا يجد حتى نفع ولعل الحمل يمض فلا تكون أم ولدا وانما أحد له في الآخرة لانه وقت ارتفاع لاملوك وحلوصها لله الواحد الهبار واستواء الجميع في العبودية **(قوله نبي التوبة) (ع)** يحفل انه معنى بذلك لانه معبأ بها مقولة بالنية أو بالمول وكانت توبه من قبله بقتلهم أنفسهم ويحفل أن ير بد بالتوبة الايمان أي نبي الرجوع من الكفر الى الايمان لا اصل التوبة لرجوع كاقال اما الماسح الذي يحو الله في الكفر

### ﴿ أحاديث طعام الملوكة ولباسه ﴾

**(قوله كانت حلة) تقدم تفسير الحلة وأما الثوب على الثوب (قوله بنى وبين رجل من احواني) (ط)** يعنى عبده وأطلق عليه انه من احواته لموله صلى الله عليه وسلم لم احوانكم حولكم وأيضا فلانه أخ في الدين **(قلت)** • وقيل لاتباء الجميع الى آدم عليه السلام (ع) والاطهر انه عرى كانت أمه أمة لقوله رجل من احواني كايته ادلو كال عبد العبره بانيه أو بعسه لسكن فوله اخوانكم حلو تحت أيكم يدل أنه عبده أو ذر صباه أخا لقوله صلى الله عليه وسلم اخوانكم حولكم واحتج به بعضهم على أنه لا حد على من قذف عبدا ولا حجة به لانه ليس به قذف وإما فيه انه عرى بانه **(قوله)** ذلك حاله • (ط) • أي خصتم من حال الجاهلية لاهم كوايبر من مالاته اذ اتمها • وذلك شيء بطه

أو يكون لما استعاد رسول الله صلى الله عليه وسلم نفسه **(قوله الحديوم القيامة)** لأن الناس كلهم مهامستور والحر لا يجد سوا الارترع الاسلاك كلها حينئذ وخصوصا لأن الله الواحد الهبار وأما الدنيا لم يحل ان الحر لا يجد لعذقه العبد ولا من فيه علقه وكذا ر أو مكاتب أو معق حرة ومعنى الى أحل وأم الولد في حياة السيد • واحتلف عندما دا كانت حاملا وهذه بعد موت السيد فقال مالك بعد قاذمها • وقال ابن المواز لا يجد حتى تضع ولعل الحمل • مش في العبودية **(قوله)** نبي التوبة (ع) يحفل انه معنى بذلك لانه معبأ بها مقولة بالنية أو بالمول وكانت توبه من قبله بقتلهم أنفسهم ويحفل أن ير بد بالتوبة الايمان أي نبي الرجوع من الكفر الى الايمان لا اصل توبة الرجوع

### ﴿ باب طعام الملوكة ولباسه ﴾

**(قوله كانت حلة) تنف ملوكه بالزنا قام عليه الحديوم القيامة الا ان يكون كاقال) (ع)** لم يختلف أن الحر لا يجد لعذقه العمد ولا من فيه علق ترق كد برأوكا بأمعق الى أحل أو معق بعضه أو أم ولد في حياة السيد • واحتلف في قد فيها يعمونه فقال مالك والشافعي والجمهور ريجد لانها صارت حرة • وقال الحسن لا يجد ولعل ذلك قبل موت السيد • واحتلف عندما دا كانت حاملا وقدت بعد موت السيد فقال مالك بعد قاذمها • وقال ابن المواز لا يجد حتى نفع ولعل الحمل يمض فلا تكون أم ولدا وانما أحد له في الآخرة لانه وقت ارتفاع لاملوك وحلوصها لله الواحد الهبار واستواء الجميع في العبودية **(قوله)** نبي التوبة (ع) يحفل انه معنى بذلك لانه معبأ بها مقولة بالنية أو بالمول وكانت توبه من قبله بقتلهم أنفسهم ويحفل أن ير بد بالتوبة الايمان أي نبي الرجوع من الكفر الى الايمان لا اصل توبة الرجوع

فضيل بن غزوان قال سمعت عبد الرحمن بن أبي نعم ثنى أوه رور قال قال أبو العباس صلى الله عليه وسلم قد ملوكه بالزنا قام عليه الحديوم القيامة الا ان يكون كاقال • وحدثننا أبو كريب ثنا وكيع ح وثني روير حوب ثنا مصنف بن يوسف الاررقى كلاهما عن فضيل بن غزوان هذا الاسناد وفي حديثهما سمعت أبا العباس صلى الله عليه وسلم نبي التوبة • حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا وكيع ثنا الامم عن المروزي عن سويد قال مرنا بأبي در بالرفعة وعليه ورد على غلامه ردمه حله هلايا بابا فزولو جفت منها كانت حلة فقال انه كان يبي وبين رجل من احواني كلام وكانت أمه أمة فعبه نامة فشكاني الى النبي صلى الله عليه وسلم ففقت لني صلى الله عليه وسلم فقال يا أبا دارك امرؤ فيك جاهلية قلت يا رسول

الذين من سب الرجال سبوا أباه وأمه قال يا ابناؤنا امرؤ فيك جاهلية هم اخوانكم جعلهم الله تحت أيديكم فأطعموهم مما تأكلون  
والبسوهم مما تبسون ولا تكلموهم ما يهينهم فإن كلفتموهم فأعينوهم • وحدتنا، أحد بن بولس ثنا زهير ح وثنا أبو  
كريب ثنا أبو معاوية ح وثنا إسحق بن إبراهيم أخبرنا عيسى بن يوسف كلفهم عن الأعمش بهذا لاسدوا زاذي حديث زهير  
وأبي معاوية بعد قوله الملك امرؤ فيك جاهلية قال قلت علي (٣٨٧) حال ساعتي من الكبر قال نعم وفي رواية أبي معاوية

نعم علي حال ساعتي من  
الكبر وفي حديث عيسى  
قال كلمة ما يهينهم  
وفي حديث زهير طبعته  
عليه وليس في حديث أبي  
معاوية فليعه ولا طبعته  
انتهى عند قوله ولا يكلمهم  
ما يهينهم • حدثنا محمد بن  
مشني وابن بشار ولقظ  
لابن مشني قالنا ثنا محمد بن  
جعفر ناشبة عن واصل  
الأحباب عن عمرو بن  
سويد قال رأيت أبا ذر  
وعليه حلة وعلى غلامه  
مثابها فسألت عن ذلك  
فذكر أنه سار رحلا على  
عهد أبي صلى الله عليه  
وسلم فصره بأه قال فأتى  
الرجل الذي صلى الله عليه  
وسلم فذكر ذلك فقال  
الذي صلى الله عليه وسلم  
أنك امرؤ فيك جاهلية  
أخوانكم وحولكم جعلهم  
الله تحت أيديكم فمن كان  
أخوكم فليطعمه  
مما يأكل وليلبسه مما  
يلبس ولا تكلموهم  
ما يهينهم فإن كلفتموهم  
فأعينوهم عليه • وحدتنا

الاسلام بقوله تعالى إن أكرمكم عند الله أتقاهم وبقوله صلى الله عليه وسلم إن الله أذهب عنكم عيبة  
الجاهلية ونظر هبالآباء الناس كاهن من آدم وآدم من تراب (قوله) فأطعموهم مما تأكلون والبسوهم مما  
تبسون (ع) حله أبو ذر على ظاهره وكان لبس غلامه مثل ما لبس وهذا على الاستصحاب ولا يجب  
عند أحد من العلماء أن يطعمه من كل ما أكل من الأدام. طيبات البش بل إذا أطعمه من أي  
ما يقوته كان قد أطعمه مما أكل لأن من لم يتبعص (ط) أو على حذف مضاف أي من نوع مما تأكلون  
ولا يجب المساواة وإنما الواجب ما يدفع الضرر كما نص الله عليه وسلم في قوله كفى بالمرء إثما أن  
يحبس عن ماله وقوتهم والأمر في الحديث إنما هو للثب والحض على مكاتب الاحلاق وتواضع حتى  
لا يرى لثمة سر منته على عبده إذا كل عبدا لله وللمال ما لله ولكن لا بعضهم نصا إنما المنع  
وإظهار العكس (د) الواجب طعامه وكسوته ما عرف بحسب البلدان سواء كان من جنس ذقه  
السيد وكسوته أو فوق ذلك أو دونه حتى لو تولى السيد على نفسه فقشيرا خارجا عن العادة لم يحصل  
العبد على ذلك الإبراء (هـ) وقيل الواجب غالب قوت عبيد ذلك لبلد ولباسهم (قوله) فإن  
كلمتهم فاعينوهم (ع) به الفرق المملوك ولا يكاتب من العمل ما ينفذه فإن كلف ذلك أي  
حتى لا يمدح • ورواية من روى طبعه وهم والصواب طبعته (قوله) للمملوك طعامه وكسوته (ع) أي  
طعامه الذي يكفيه وكسوته التي تستر وتقيه الحر والبرد لانه الحق الواجب له (ط) وراى على  
ما يدع الضرر من ذلك مندوب اليه كما قال في حديث أبي هريرة يقول لك عبدك أنى على أو يمس  
(د) وفي الكافي من لكسوة الكسر والصم والكسر أفصح (قوله) في الآخر دلى حره ودخاه (هـ)  
(ط) يحتمل أنه من الولاية أي تولى ذلك أو من التولى والقرب ولد أو أى فاسى كلمة حله عندك

عند الله أتقاهم وبقوله صلى الله عليه وسلم إن الله أذهب عنكم عيبة الجاهلية ونظر هبالآباء الناس  
كاهن من آدم وآدم من تراب (قوله) من سب الرجال سبوا أباه وأمه (هـ) واعتدأ من أن درع سه  
أم ذلك الرجل يعى قدسبى فهو الذى قدسب فى سبى لأبيه وأمه فذكر عليه لى صلى الله عليه وسلم  
وقال هذا من أحلاق الجاهلية وإنما باح لاسوب أن يسب الساب بنفسه بقدر ما به ولا يتعرض  
لأبيه وأمه (قوله) فأطعموهم مما تأكلون والبسوهم مما تبسون حله أبو ذر رضى الله عنه على  
ظاهره (ع) وهذا على الاحتياط ولا يجب عند أحد من العلماء أن يطعمه من كل ما يأكل من الأدام  
رطبات البش بل إذا أطعمه من الخبز ما يقوته كان قد أطعمه مما أكل لأن من لم يتبعص (ط)  
وهو على حذف مضاف أي من نوع مما تأكلون ولا يجب المساواة (ح) الواجب طعامه وكسوته  
الأمر وبه بحسب البلدان سواء كان من جنس نفقة السيد وكسوته ودون ذلك ودونه حتى لو تولى

أو الظاهر أحد بن عمرو بن سرح أخبرنا ابن وهب أخبرنا عمرو بن الحارث أن بكير بن الأشج حدثنا عن الجلال بن مولى  
طاعة عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال للمملوك طعامه وكسوته ولا يكلف من العمل إلا ما يطيق • وحدتنا  
القضى ثنا داود بن نيس عن موسى بن يسار عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا صنع ل أحدكم خادمة طعامه  
فمره له بدوة فولى حره ودخاه

فليقدمه عليه قليلاً كل ثمان كان الطعام فهو عاقلاً فليطعم في يومه ما كانه أو ما كان عليه أو ما كان عليه من ثياب أو ما كان عليه من ثياب  
 يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن نافع عن ابن عمر أن (٣٨٨) رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إن العبد إذا

فمن في أن تشركه في الخيانة (قوله في الآخر فليقدمه قليلاً كل (ع) هو على التنب والمض  
 على مكرم الاحلاق لأن الخادم تلتقت نفسه بما صنع وشمر ربحه وقبل في اطعانه اذعاب فاقلة  
 الاستئثار فلا يكيد ولا يفتنه ولا يخونه اذ اعلم بما كل منه (ط) وهذه كلها كانت خلقه صلى الله  
 عليه وسلم فانه كان يأكل مع العدو يطعم مع الخادم وذاكرهم في العمل ويقول إنما أنا عبد  
 آكل كما يأكل العبد وأجلس كما يجلس العبد (قوله هل كان الطعام شفوفاً قليلاً) (م) الشفوة  
 الملي قيل أخذ ذلك من كثرة لشعاعه ووصفه بعد ذلك بقليل (ع) أي قليلاً عسداً من يجمع  
 عليه وفيه مائة من المض على مكرم الاحلاق

### أحاديث نصح العبد سيده

(قوله ان العبد اذا نصح لسيده وأحسن عبادته لله أجرو مرتين) (ع) نصرف العبد في الثواب  
 دائر بين حوائجه في طاعة الله وطاعة سيده أو طاعته لسيده طاعة لله أجرو دائم متصل بالتصنيف  
 المذكور يحتمل أنه كناية عن كثرة الاجر ودوامه هذا المعنى ويحتمل أنه الضعيف المعروف وان  
 الله يشي على الطاعة من ما يشي الحر مرتين لما تضمن بهن الرق وربة العبودية كما ضاع ذلك  
 لاسباب أحرار من المرض والافاق بالدين وغير ذلك (قوله) تهم لكلام على هذا الضعيف في كتاب  
 الاباء (قوله في الآخر لولا الجهاد في سبيل الله والحج رأتى لأحييت أماناً وأماناً) (ع) يدل  
 على عدم وجوب الثلاثة على العبد أما لأن طاعة الاستعانة لا منافعة لمالك سيده وأما لأن  
 فلا المال لدى من ماله سيده لأنه لا يملك له ما يبيع به يديره التفتة عليها وأما البز الذي يرجع  
 الى خفض الجراح الملائع فيستوى به الحر والعبد وقد يكون مراد في ذر ذلك تنظيم أجزائه الثلاثة  
 وان الأحرار أحدها أعظم من أجر العبودية وأن العبودية لا يصل الى شيء سهاه الأرى كيف قال  
 أباهم مرة لم يجمع حتى ماتت أمه لأنه كان تعارض عنده الواجب وهو بر الأم لقيام بأمرها والعمل  
 وهو حج الطوع لأنه كان فحج الحرم وقتال مالك لا يجمع إلا بادن أبيه إلا العريضة بضرع  
 وبه من و قد قال أيضاً لا يجمع عليها في غير العريضة ويستأدها العلم والمالين (قوله) فقال كعب  
 ليس عليه حساب ولا على مؤمن مزهد (م) المزهد القليل المال من أزهده الرجل يزهد أزهاده  
 إذا قل ماله (ع) المعنى ليس على العبد إذا أدى حق الله وحق مواليه حساب فيصلى أن يكون  
 قاله من توفى فيكون هذا العبد خص بذلك كما خص به لسبعون عاماً المذكورون في الحديث

نصح لسيده وأحسن  
 عبادته لله أجرو مرتين  
 وحديثي زهير بن حرب  
 ومحمد بن شي قال لا يجبي  
 وهو العطان حوزة ابن عمر  
 ثنا أبو ح ر ونا أبو بكر  
 ابن شي شبة ثنا ابن خنير  
 وأبو اسامة كلهم عن عبيد  
 الله حوزة اهر بن عبيد  
 الايلي ثنا ابن وهب قال  
 ثي أسامة جدي ما عن نافع  
 عن ابن عمر عن النبي صلى  
 الله عليه وسلم في حديث  
 مالك ثنا أبو الطاهر  
 وحوزة يحيى قال أخبرنا  
 ابن وهب قال أخبرني  
 يونس عن ابن شهاب قال  
 سمعت سعيد بن المسيب  
 يقول قال أبو هريرة قال  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم للعبد المملوك المصلح  
 أحرار والذي نفس أبي  
 هريرة بيده لولا المله في  
 سبيل الله والحج برأى  
 لأحببت أن أهدب رأفا  
 مملوك قال وبلغه ما أبا  
 هرس مرة لم يجمع حتى  
 ماتت أمه لمصعباً قال أبو  
 الطاهر في حديثه للعبد  
 المصلح ولهم ذكر المملوك  
 وحديثه زهير بن حرب  
 ثنا أبو صعو الأموي  
 أحمد بن يونس عن ابن  
 شهاب بهذا الإسناد ولم يذكر  
 عن أبي صالح عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أدى العبد حق الله وحق مواليه كان له أحرار قال فحدثنا  
 كعباً فقال كعب ليس عليه حساب ولا على مؤمن مزهد (م) المزهد القليل المال من أزهده الرجل يزهد أزهاده

سيد على نفسه تفتت أخار جاعن المتأدلم يحسن العبد على ذلك لا برضا (ب) وقيل الواجب غالب  
 قور يعيش ذلك البلد ولها سهم (قوله) لا يجمع معه) كاه محمول على الاستعباب والمض على مكرم  
 لا ذق (قوله) هل كان طعام شفوفاً قليلاً أي قليلاً لأنه بقي إلى ما يجمع عليه (م) الشفوة  
 القليل قيل أخذ ذلك من كثرة الشعاع عليه ووصفه بعد ذلك بقليل (قوله) ولا على مؤمن مزهد  
 بضم لم وسكاً الراي أي طيب المال يحسن أن كعباً أخذه بتوفيق وبأهتاد لأن من رحب

شهاب بهذا الإسناد ولم يذكر به إذا ما به... وحديثي زهير بن حرب عن أبي بكر بن أبي شيبة وأبو كريب قال ثنا أبو داود عن  
 عن أبي صالح عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أدى العبد حق الله وحق مواليه كان له أحرار قال فحدثنا  
 كعباً فقال كعب ليس عليه حساب ولا على مؤمن مزهد (م) المزهد القليل المال من أزهده الرجل يزهد أزهاده

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١

في دخول الجمع المتبصر بحساب و يحصل أن قوله عن أحدهما يكون كناية عن حسابه حسابا  
مبسر ليس فيه حساب حسابا مبسرا يستعمل في هذا المعنى أيضا على ما نقله صاحبنا على ما تقدم  
من لم يحاسب (قوله في الآخر نسا للملوك) (ع) أي من أي ثم علوا و عمت إحدى العينين  
في الأخرى لاجتماعهما و قلت هي ثم التي للحد و ما تكرره بمعنى شئ على قول سيبويه و الملوك  
هو المحصور من الناحية و التقدير ثم شأ الملوك و أن يقولك ثم رسلنا و أعرب الجملة ما هو مقر في  
أي ثم ثم من هناك و أن يوفي أماني موضع البذل من الملوك و أطلق موضع الحال

(قوله من أعتق شركا له في عبد الخديث) (ع) تقدم الكلام على ذلك في التتبع (قوله لا وكس ولا خط) (م) الوكس النش والسطط الجورسط الرجل وأسط واشط أخا جاز وأفرط في السوم  
 فاستأنه وأوى كتابه بعينه فسوف يحاسب حسابا يسيرا وينقلب إلى أهله مفرورا (قوله نعمنا  
 للملوك) فيه ثلاث لغات قرئ بها في السبع كسر النون مع إسكان العين وكسر همزة وقع لتون  
 مع كسر العين والميم شدة في جميع ذلك (ب) هي ثم التي لا ح وما كسرة بمعنى فتى على قول سيبويه  
 واملوك هو مخصوص بالدخ والتقدير نعم شيئا لاملوك وزان قولنا نعم جلا زيد وأعراب الجلة  
 ما هو مقرر في باب نعم من هناك وإن يوفي إمامي موضع البدل من المملوك أو في موضع  
 الحال منه (قوله يحسن) بضم الياء عبادته مفعول به والعصاة هنا بمعنى العصبة

(ث) (قول لاوكس ولاشطط) لو كس القس ولاشطط الرجل واشط واشط اذا جار واقرط

مال فقد عتق منه ما عتق الانى حديث أبوب يحيى بن سعيد هاتهما ذكره هذا الحرف في الحديث وقال لا تدري أهو شفي الحديث أو قاله نافع من قبله وليس فيه رواية أحد منهم سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم الانى حديث الليث بن سعد وحدثنا عمر و لافد وابن أنس عمر كلاهما عن ابن عيينة قالان ابى حمير ثنا سفيان عن عمرو بن سالم بن عبد الله عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أعتق عبدا ينمو بين آخر قوم عليه في ماله قيمة عدل لا وكس ولا شطط ثم عتق عليه في ماله ان كان موسرا • وحدثنا عبد بن حميد ثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن الزهرى عن سالم عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أعتق شركا له في عبده فمات إذا كان له مال يبلغ ثمن العبد • وحدثنا محمد بن مثنى ومحمد بن بشار واللفظ لابن مثنى قالانا محمد بن جعفر ثنا شعبه عن قتادة عن النضر بن أنس عن بشير بن نيسك عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال في المملوك بين الرجلين فتعق أحدهما قال بعضهم • وحدثنا عبيد الله بن معاذ ثنا ابى تينا شعبه عن الاسود قال من أعتق شقصا من مملوك فهو حر من ماله • وحدثني عمر والناس ثنا اسمعيل بن إبراهيم عن ابن أبي عمير روى عن قتادة عن

أوالحكم (ع) والنسطط الجور رسط باوز الحد وهو له تعالى فاسم ينشأ بالحق ولا نسطط معناه ولا تبد منه من قولهم شلت النار اذا بدنت (قوله من أعتق شقيقا في عبد) (ع) كذا ضبطناه هنا بالياء للجماعة وتقدم في المتق شقبا بالياء وكذا هو هنا الضري قال بعضهم وهو المواب وكلاهما مواب شقص وشقيص مثل نصف ونصف

### ﴿ أحاديث المتق بالقرعة ﴾

(قوله أعتق ستة مملوكين له عند موته) (ط) ظاهره أنه نزل عتقهم وقال في آخر أوصى بعتقهم وهذا اضطراب والقضية واحدة يدفع بأن يكون الواقع أنه بتل عتقهم ونحوه راوي فأطلق على ذلك لفظ الوصية حين رآهم بعد عتقهم بعمود السيد في الثلث ويستوى في ذلك التبديل في المرض والموصى بعتقهم لأن كلاهما مملوك السيد بالخبر ج من الثلث وأما بقترقان في الحكم في حياة السيد الوصية أنه أن يرجع فيها بخلاف التبديل (قوله فجزأهم أثلاثا) (ط) لا يقال أنه اعتبر في ذلك لعدد لأنه إنما فعل ذلك لاتفاق قيمهم ولو احتلفت قيمهم لم يكن بدس التبديل بالقيمة (قوله أفرع بينهم) (م) حجة لما لا والشاهي وأحد اعتبار القرعة ونهاه أبو حنيفة لأنه رأى من الخطر وقال بعتق من كل واحد ثلث ويستوعون في بقية الثلثين على أصله في عتق الشريك وحجتنا عليه الحديث لأنه نص وليس لعارض بالمعاش وأما فقد ثبت في الشرع استعمال القرعة بين الشركاء في المال وهذا مذهب فلا يسكر لأن صاحبين حقا للعبيد في أن يمتق منهم بالخص وليس بعضهم أولى من بعض وحق الورثة لأنهم المرض لسكوا الحجر على الميت هم كالشركاء معه فإذا فصل فيما نطق لم به حق ما لا يرضونه فلم يردوا القرعة فتحققهم في المعامعة (ع) ويقولون في حبيصة قال جماعة إلا أن أبا حنيفة قال حكمهم في مدة الاستعانة حكم المكاتب وقال صاحبنا حكم

في السوم أو الحكم والمراد بالانقاص ولا زيادة (قوله من أعتق شخصاه) هو في معنم النسخ بالياء وفي معناه تقصا بعتقها وهما المتان شقص وشقيص كصع وعيف

### ﴿ باب المتق بالقرعة ﴾

(قوله أعتق ستة مملوكين له عند موته) (ط) ظاهره أنه نزل عتقهم وقال في آخر أوصى بعتقهم وهذا اضطراب والقضية واحدة يدفع بأن يكون الواقع أنه بتل عتقهم ونحوه راوي فأطلق على ذلك لفظ الوصية حين رآهم بعد عتقهم بعمود السيد في الثلث ويستوى في ذلك التبديل في المرض والموصى بعتقهم لأن كلاهما مملوك السيد بالخبر ج من الثلث وأما بقترقان في الحكم في حياة السيد الوصية أنه أن يرجع فيها بخلاف التبديل (قوله فجزأهم أثلاثا) (ط) لا يقال أنه اعتبر في ذلك لعدد لأنه إنما فعل ذلك لاتفاق قيمهم ولو احتلفت قيمهم لم يكن بدس التبديل بالقيمة (قوله أفرع بينهم) (م) حجة لما لا والشاهي وأحد اعتبار القرعة ونهاه أبو حنيفة لأنه رأى من الخطر وقال بعتق من كل واحد ثلث ويستوعون في بقية الثلثين على أصله في عتق الشريك وحجتنا عليه الحديث لأنه نص وليس لعارض بالمعاش وأما فقد ثبت في الشرع استعمال القرعة بين الشركاء في المال وهذا مذهب فلا يسكر لأن صاحبين حقا للعبيد في أن يمتق منهم بالخص وليس بعضهم أولى من بعض وحق الورثة لأنهم المرض لسكوا الحجر على الميت هم كالشركاء معه فإذا فصل فيما نطق لم به حق ما لا يرضونه فلم يردوا القرعة فتحققهم في المعامعة (ع) ويقولون في حبيصة قال جماعة إلا أن أبا حنيفة قال حكمهم في مدة الاستعانة حكم المكاتب وقال صاحبنا حكم في السوم أو الحكم والمراد بالانقاص ولا زيادة (قوله من أعتق شخصاه) هو في معنم النسخ بالياء وفي معناه تقصا بعتقها وهما المتان شقص وشقيص كصع وعيف

الضري بن أنس عن بشير ابن نهبك عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أعتق شقيقا له في عبد فغلامه في ماله أن كان له مال فإل لم يكن له مال استسقى لعبد فغير مشغوف عليه وحديثه أبو بكر بن أبي شيبة ثنا علي بن مسهر ومحمد بن بشرح وثنا إسحق بن إبراهيم وعلي بن خشرم قال أخبرنا عيسى بن يونس جميعا عن ابن أبي عروبة بهذا الإسناد وفي حديث عيسى ثم يستسقى في نصيب الذي لم يعتق فغير مشغوف عليه حديثنا علي بن حجر السعدي وأبو بكر بن أبي شيبة وزهير بن حرب قالوا ثنا اسمعيل وهو أن عليه عن أبيه عن أبي قلابة عن أبي المهبلي عن عمران بن حصين أن رجلا أعتق ستة مملوكين له عند موته لم يكن له مال فغيرهم فدعا بهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فجزأهم أثلاثا ثم أفرع بينهم فأعتق اثنين

الحر والشهور وعدنا اتيان القرعة في المبتلين في المرض وفي الموصى بعقهم وفي الموازية  
 اثباتها في الموصى بعقهم دون المبتلين في المرض ولعله جمل رواية اعق ستة مما لو كان على أن  
 المراد أوصى بعقهم لتفق الروايات على ان رواية أوصى عند موته فاعق ستة مما لو كان يحصل  
 أن يكون المراد أوصى وصية تناقض رواية أوصى بنحو زعمها الراوي وهذا الاحتمال الذي ذكره المصنف على  
 أن الواقع انه بتل عقهم وان رواية أوصى بنحو زعمها الراوي وهذا الاحتمال الذي ذكره المصنف على  
 إلى ذلك • ولما كانت القضية واحدة يمنع فيها أن تكون الروايات صحيحة لاسفالة أن تكون  
 الحق قبل الموت وبهذه تعيين ردا على الراويين إلى الأخرى بفعل القاضي والقاضي أن الواقع  
 التبين وتناول رواية الوصية بما ذكرناه وبطهر من قول أصبغ وأبي زيد والحارث العكس وان  
 الواقع انما كانت وصية وتقر ذلك بما نسمع طائفة من صور القرعة أربع • الأولى أن يتل  
 عقهم في المرض ولم يجعلهم الثلث • الثانية أن يوصى بعقهم ولا يجعلهم الثلث • الثالثة أن يوصى  
 بتق لزم جعلهم الثلث ولم يجعلهم • الرابعة أن يوصى منهم عددا ولا يجعلهم الثلث فالشهور • عمل  
 القرعة في الصور الأربع واثبتنا العبارة في التبين دون الوصية وعكس أصبغ وبذلك كرم  
 فاثبتوها في الوصية دون التبين فلولا أن الواقع في القضية عندهم انها وصية لم يقصروا القرعة عليها  
 كما لو لولا الواقع عند العبارة في القضية انها بتل لم يقصر القرعة على التبين وبشكل وجه المشهور  
 في العموم من الحديث اذا يجمع على ذلك الاوجهات الروايات وتعلم انها لا تصح لاسفالة أن  
 يكون لتفق قبل الموت وبهذه كما تقدم يبقا يجمع على الاقياس احدى السورتين على الأخرى  
 ونفى باحدى السورتين التبين ان كان هو الواقع في القضية والوصية ان كانت هي الواقعة في  
 القضية (ع) قال الشافعي والحديث جهة لوار الوصية لا يثبت يشر إلى أن قوله تعالى الوصية  
 للوالدين وأقربى من نسوخ وبه عندي جوار الوصية بالثلث والرد على من يقول لا يبلغها الثلث  
 وقد تقدم (ط) وصحة الاقرار المذكورة في كتب الفقهاء • وطعن في وصفها ما في باب القسم  
 أن تقوم لعبه وتكتب نية كل عدس مع امه في رفته ويطع عليها نصح أو طعن ثم يحطط الرافع ثم  
 يعال لم يقصر ذلك ارفع منارسة فان قصت • كانت اللعبة التي فيها مقدار الثلث عقق من امه  
 فبأنتم العمل وان وحده اللعبة أقل من ثلث أعيان العدل بل زعم رقة أخرى وهكذا أبدحت  
 ينقض ثلث بنائها أو يحجزها (قوله وقاله قولنا ليد) (ع) فصر في بعض الاماكن بقوله  
 لو لمسا سلبا عا بارى أخرى ما دون مقابرا (د) قال ذلك كرهه لعله وزحوا فلهذا العدم أن

فأثبتوها في الوصية دون التبين فلولا أن الواقع في القضية عندهم انها وصية لم يقصروا القرعة عليها  
 كما لو لولا الواقع عند العبارة في القضية انها بتل لم يقصر القرعة على التبين وبشكل وجه المشهور  
 في العموم من الحديث اذا يجمع على ذلك الاوجهات الروايات وتعلم انها لا تصح لاسفالة أن  
 يكون لتفق قبل الموت وبهذه كما تقدم يبقا يجمع على الاقياس احدى السورتين على الأخرى  
 ونفى باحدى السورتين التبين ان كان هو الواقع في القضية والوصية ان كانت هي الواقعة في  
 القضية (ع) قال الشافعي والحديث جهة لوار الوصية لا يثبت يشر إلى أن قوله تعالى الوصية  
 للوالدين وأقربى من نسوخ وبه عندي جوار الوصية بالثلث والرد على من يقول لا يبلغها الثلث  
 وقد تقدم (ط) وصحة الاقرار المذكورة في كتب الفقهاء • وطعن في وصفها ما في باب القسم  
 أن تقوم لعبه وتكتب نية كل عدس مع امه في رفته ويطع عليها نصح أو طعن ثم يحطط الرافع ثم  
 يعال لم يقصر ذلك ارفع منارسة فان قصت • كانت اللعبة التي فيها مقدار الثلث عقق من امه  
 فبأنتم العمل وان وحده اللعبة أقل من ثلث أعيان العدل بل زعم رقة أخرى وهكذا أبدحت  
 ينقض ثلث بنائها أو يحجزها (قوله وقاله قولنا ليد) (ع) فصر في بعض الاماكن بقوله  
 لو لمسا سلبا عا بارى أخرى ما دون مقابرا (د) قال ذلك كرهه لعله وزحوا فلهذا العدم أن

وارق أربعة وقاله قولنا  
 شديدا • حدثنا قتيبة بن  
 سعيد ثنا جراح وثنا  
 اسحق بن ابراهيم وابن أبي  
 عمير عن الثقفى  
 كلاهما عن ايوب بهذا  
 الاسناد اما جراح فحدثه



يقع في مثله (قوله في السند الآخر محمد بن سيرين عن عمران بن حصين) (ع) تعقبه الدارقطني  
بأن ابن سيرين لم يسمع من عمران بن حصين وأما عنه من خاله الحذاء عن أبي قلابة عن عمران ذكر  
ذلك في المدينة (د) ولا تعقب على سلم لأمليس في هذا نصريحاً ابن سيرين لم يسمع من عمران  
ولو لم يسمع لم يصدق ذلك في هذا الحديث لأن مسلماً اتخذه في الاتباع بعد أن ذكره بالطريق  
الصحيحة قبله وقسنا على ذلك غيره (ع) وقال غير ابن المدينة خرج مسلم عن ابن سيرين عن  
عمران حديثين لم يصرح فيهما بالسماع حديث الذي عن رجل وحديث السبعين ألفاً ويقول في  
غير ذلك حديثين عن عمران ثبت عن عمران

كتاب المدر

(قوله اعتق غلامه عن دبر لم يكن له غيره) (ع) يعني العتق عن درأى بعد الموت ودبر كل شيء آخره  
والوصية أي يهاضي عتق بعد الموت إلا أن أخرج أن التدبير عتق لازم إلا أن يظهر ما رده والوصية  
ليست بعتق لازم فهو من أن يرجع فيها قلت والذي رد التدبير بعدموت السيد الدين  
السابق على التدبير واللاحق وأما في حياته فأنما رده السابق (ع) وأجمعوا على حواز التدبير وهو  
والوصية أن يخرج من الثلث منه الكافة وذهب جماعة من السلف ورفر إلى أن التدبير يخرج من  
رأس المال قلت فذهب ما تقدم قيل في هذا المدبر أنه العتق من الأثاث بعدموت معتق خرج  
المبتلى في المرض وقوله بعد ذلك لازم خرج الوصي بعتق لار لم يرد أن يرجع بخلاف المدر على  
مدى الكافة حسب تقدم (ع) وصية لدبر أن يقول أنت حر من دبري أو دبرك أو أنت مدر  
بعد وفاتي أو ما يؤول إليه قصد به إيجاب العتق قلت ولما كان التدبير ووصية عتقين حسب  
الحقيقة ولكلهما شاهد فقال لا يشاء احتج إلى إيراد الصيغة التي حقه لها ليدبر وصفه ما ذكر (ع)  
وأصله عندما أقيده لفظ التدبير فقال أنت مدر من من مرضي هل هو تدبير أو وصية قلت  
قال إن تقسم هي وصية إلا أن يراد بالتدبير وإلّا إن كانه هو تدبير (ع) وكذلك احتج بقوله  
وهو صحيح غير مذهب السهر أدامت أنت حر هل هي وصية أو تدبير ولم يختلف إذا قال ذلك مدبر أو  
في من أمها وصية قلت هي مثله لا رتبة فإن الاسم هو على الوصية في رد التدبير  
هو قال ثبت مؤيد برحقية الوصية أضاف ذلك حديثاً من مرضي كما ذكره قال أشبه  
بذلك في رواية أن قال ذلك النجاشي لا ينبغي لأحد أن يبتلى بالوعد به عده مكتوبة (قوله  
لم يكن له مال يدر بطلع ذلك إلى صيانة عليه يوم قال من دبري) (ع) يذهب لكافة من  
الحر بن والشمس بن والكوفيين التدبير قولاً لم يسمع أحسن يرجع فيه إلا أنه يظهر ما رده  
ما لمسا طه في آخر ما ثبت من تاريخه مال ذلك كراهية وزحوا يطيل بالغيره أو يجمع في مثله

كتاب المدر

عنه (قوله اعتق غلامه عن دبر) أي بعد درأى بها مؤيد دبر كل شيء آخره (قوله فقال  
من يشترى مني) (ع) ذهب الكافة من الحجاز واليمن والكوفة إلى أن الله مرعته لازم  
ليس لأحد أن يرجع فيه إلا أن يظهر ما رده وذهب الشافعي وأحمد من السلف وروى  
عن عائشة أمليس بعد ذلك ولم يرد رجوعه بعده لمعة ما هنا وذهب الحسن وعطاء بن  
الحق حاشية أنه يرجع فيه (م) واحتج به من معه فأنكر الحديث وأوله صاحب السيرة يرجع  
في

كرواية ابن علية وأما  
الثاني في حديثه أن رجلاً  
من الأنصار أوصى عتقته  
فأعتق ستة مملوكين  
• وحدنا محمد بن مهنا  
الضرب وأحمد بن بدة  
قالا نأزيه بن زريع  
ننا هشام بن حسان عن  
محمد بن سيرين عن عمران  
ابن حصين عن النبي صلى  
الله عليه وسلم مثل حديث  
ابن عليه وحده • حدثنا  
أبو الربيع سليمان بن داود  
العسكي أن جادعي ابن  
ريد عن عمرو بن دينار عن  
جابر بن عبد الله أن رجلاً  
من الأنصار اعتق غلامه  
عن دبر لم يكن له مال غيره  
فبلغ ذلك إلى النبي صلى الله  
عليه وسلم فقال من يشتره  
منى

فاشته اربعين من عبد الله ثمانمائة درهم فبلغها اليه قال هو وسعت جابر بن عبد الله يقول عبد الله ثمانمائة درهم اوله وحدثناه  
 أبو بكر بن أبي شيبة واسحق بن ابراهيم عن ابن عيينة قال (٣٩٣) أبو بكر ثنا سفيان بن عيينة قال سمع عمرو وجابر

يقولون رجل من الانصار  
 غلاما له لم يكن له مال غيره  
 فباعه رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم قال جابر  
 فاشتراه ابن العام عبدا  
 قطيما عام اول في اماره  
 ابن الزبير • حدثنا قتيبة  
 وابن ربح عن الليث بن  
 سعد عن أبي الزبير عن  
 جابر عن النبي صلى الله  
 عليه وسلم في المدبر نحو  
 حديث جادع عن عمرو  
 ابن دينار • حدثنا قتيبة  
 ابن سعيد ثنا العيرة يعني  
 الحرابي عن عبد المجيد بن  
 سهيل عن عطاء بن أبي  
 رباح عن جابر بن عبد الله  
 ح وثي عبد الله بن هاشم  
 ثنا يحيى يعني ابن سعيد  
 عن الحسين بن دكوان  
 العلم ثني عطاء عن جابر  
 وثي أبو غسان المعمر  
 ثنا معاوية بن أبي سفيان  
 عن عطاء بن أبي رباح  
 وأبي الزبير وعمرو بن  
 دينار أن جابر بن عبد الله  
 حدثهم في بيع المدبر كل  
 هؤلاء قال عن النبي صلى  
 الله عليه وسلم معنى حديث  
 جادع وان عينة عن عمرو  
 عن جابر • حدثنا قتيبة  
 ابن سعيد ثنا ليث عن  
 يحيى وهو ابن سعيد عن

• وذهب الشافعي وأحمد وجاعة من السلف وروى عن عائشة أنه ليس بعقد لازم وإن المدبر أن  
 يرجع ويبيعه لحقته حاجة أم لا وعن الحسن وعطاء من لحقته حاجة فله أن يرجع فيه • قلت •  
 ما روى عن عائشة هو ما ذكره الطبري أنها باعت سدر تمصرتها فأمرت ابن أخيها أن يبيعه  
 من الاعراب وعن يحيى • ملكتها ويرد التديير الذي بعد موت السيد الدين السابق واللاحق  
 وأما في حياته فلا رده إلا السابق كالتقدم (م) وأخى الشافعي ومن معه بنظر الحبيب وبالغاس  
 على الموصى بمقتضى ما أول أصحابنا الحديث على أنه يبيع في الدين ولذلك روى رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم يبيعه ولكن في النسائي وأبي داود فاحتاج مولاه فامر به يبيعه فباعها ثمانمائة درهم فقال له صلى الله  
 عليه وسلم أنفقها على عيالك فأما الصدقة على ظهر غني وفي الترمذي فان لم يترك ما غيره فباعه  
 النبي صلى الله عليه وسلم فاشتراه ميم وهذا كله يمنع تأويل أصحابنا وفي النسائي وأبي داود أيضا  
 إذا كان أحدكم قبرا فليبدأ بنفسه فان فضل فليعياه وهذا كله غير مانع من التأويل لأن قضاء دينه  
 وما أحسن ذلك في نفقة عياله من البداءة بنفسه وأما رواية الترمذي أنه فباعه فقد ذكرنا غيره  
 وغلط راوينا • الحديث وقيل أنه كان تدييرا معقلا مثل أن من مرضى فانتسب و هذا  
 كالوصية يرجع فيه واسم التديير يقع عليه لأنه عتق عن دبر من عمر الميت وفيه انذاره لمالبا من  
 صفته إذ لم يكن له مال غيره قالوا وهو أصل في رد فعل الباع وهو هذا أعدي بعيدا لو كان كذلك لم يصرف  
 إليه الباع صلى الله عليه وسلم عنه ولا مكنته والأشبه أنه فعل ذلك نظر الله لم يترك لنفسه مالا يكون  
 حجة في منع الصدقة بكل المال وقد تقدم وما في مسلم أنه لم يكن له مال غيره فبيع ذلك عليه كما صرح  
 صدقة أبي لبابة بجميع ماله وقال يكسبك في هذا الثلث وقد قلنا الحل في الصدقة كل المال

### كتاب الحدود

(قوله خرج) أي انما خرج بعد العصر ووصل قبل الليل (قوله في بعض ماها) أي بأي اهما  
 تمر في نخل خبير (قوله قتيلا منه) أي أنه قتل وطرح في عين أو برأتى هو وقد ألتئم

في الدين (ع) وقيل أنه كان تدييرا معقلا مثل أن من مرضى فانتسب • وهذا كالوصية يرجع  
 فيه واسم التديير يقع عليه لأنه عتق عن دبر من عمر الميت ولعله انذار لمالبا من صفته وهو عدي  
 بعيدا لو كان كذلك لم يصرف إليه الباع صلى الله عليه وسلم • ولا مكنته والأشبه أنه فعل ذلك  
 نظر الله لم يترك لنفسه مالا يكون حجة في منع الصدقة كل المال (قوله فاشتراه ميم) بضم النون  
 ابن عبد الله وفي رواية ابن العام بالنون المتوحه والحاء المهملة المصدقة قبل وسو عطا وصوابه  
 فاشتراه الهام فان المشتري هو يبيع وهو العام معنى بذلك لقول النبي صلى الله عليه وسلم دخلت الجنة  
 فسمعت فيها صفتهم والصمة الصوب وقيل السلمة وقيل الصمة

### كتاب الحدود

• عينة وحويصة • تشديد الباء فيهما وبجميع • العتاة • مهوره • أشهر مال تديير

(٥٠ - شرح الابن والسومى - رابع) • تدير بن يسار من سهل بن حشمه قال يحيى وحسب قال وعن رافع  
 ابن خديج أنها قالوا خرج عبد الله بن سهل بن زيد وحيمه بن • سمود بن زيد حني إذا كنا بخير تمر فاني بعض ماها لك ثم ان  
 عيمة يبع عبد الله بن سهل قتيلا فنفه

والله قتلوه فقالوا والله ما قتلناه (قوله ثم أقبل هو وحوصة) (د) المقتول عبد الله قوله أخا عمه عبد الرحمن ولهما ابنا عم وهما عجمتة وهو يصوغهما أكبر سمان عبد الرحمن فلما أراد عبد الرحمن أخو القليل أن يتكلم قيل له كبر الكبراء أي ليتكلم من هو أكبر منك سنا والدعوى إنما هي لعبد الرحمن لاحق فيها الابن هـ وإنما أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يتكلم الأكبر وهو حوصة لأنه لم يكن المراد بكلامه حقيقة الدعوى بل سماع القصة وكيف جرى فإذا أراد حقيقة الدعوى تكلم صاحبها ويحتمل أن يكون عبد الرحمن وكل حوصة هـ قلت هـ وعجملة عبد الرحمن إنما كانت لأنه صاحب الدم ومعنى كبر الكبر أي ليتكلم الأكبر كما تقدم وفيه كثر الزوايا والكبر أو هو من قولهم فلان كبر قومه إذا كان نسبه لجمع لا كبراً بأه أقل من آباءه عشرته (ط) وفيه أن المشتركين في حق بني أن يقدموا الكلام واحداً منهم وأحقهم بذلك أسنهم إذا كانت لهم أهلية الصيام بذلك وهذا كما جاء في أمثلة الصلاة وإنما قدم الأسن لقسمه في الإسلام وعمره أعماله والعقبة فيه فان كان عرياعن ذلك فالتصيف بذلك أحق منه وقد وعد علي هـ من عبد العزيز وقد تقدم شاب للكلام فقال له هـ كبر كبر فقال يا أمير المؤمنين لو كان الأمر بالنسب لكان هنام هو أولى بالخلافة منك فقال تكلم فتكلم فبلغ هـ قلت هـ إنما قال كبر الكبر استكرمة للسن وخوف أن يسقط من الازلة ما يسقط حقا (قوله أتخلفون خسين يمينا) (ط) هذا على جهة الاخبار بالحكم على تقدير ثبوتهم نسبية لأولياء الدم لأنه حكم على اليهود في حال غيبتهم ثم أمر صلى الله عليه وسلم بعد أن سمع الدعوى لم يحضر المدي عليهم فبيهم من العقدة أن مجرد الدعوى لا توجب احضار المريم حتى يحضر مايقو بها من لطمخ لفي احضاره من تعطيله عن شغلها فإذا ظهر ما يقرى الدعوى وجب احضاره لسمع دعواه هـ قلت هـ يريد لانه لا يستشكل قوله ذلك بأن قال كيف سمع حجة أحد المحضين في غيبة الآخر لانه إنما قاله لما ذكر من انها نسبية وأيضاً أن المدي عليه غير معين وأيضاً أن ذكرهم ذلك إنما هو على معرض الشكوى لا على الادلاء بالحجة هـ وأيضاً أن صلى الله عليه وسلم عام التعليم ومقام العتيا ومقام القضاء ولا يتعين في هذا أنه الحكم وفيه عدم حضور جسد القليل للاكتفاء بالقرآن (ع) وهذه الايمان هي ايمان المسلمين وهي أصل من أصول الشرع وقاعدة من قواعد أحكامهم وركن من أركان مصالح العباد أخذته علماء الامة وفقهاء الأنصار من الحجازيين والشاميين والكوفيين وإن احتملوا في كيفية الأخذ به على ما يأتي هـ وأما الأخذ به فثبتت للعامة فكان الشرع سالم من عد الله والحكم من عينه وسلمان بن يسار وقناد وابن عليه وسلم بن خالد أبو قلابه والمكيون واليه نفا البضارى هـ واختلف قول مالك في الأحرب في قتل الخطأ (ط) والمشهور عنه اثباتها فيه ووجه انه لا قسامة فيه (ع) وعلى اثباتها فالتسحق بها في

ثم أقبل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم هو وحوصة ابن مسعود وعبد الرحمن ابن سهل وكان أصغر القوم فذهب عبد الرحمن ليتكلم قبل صاحبيه فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم كبر الخبرني السن فصمت فتكلم صاحبه وتكلم معها فذكر الرسول الله صلى الله عليه وسلم مقتل عبد الله بن سهل فقال لهم أتخلفون خسين يمينا

(قوله ثم أقبل هو وحوصة) (ح) المقتول عبد الله والاخا عمه عبد الرحمن ولهما اسام هما عجمتة وحوصة وهما أكبر سمان عبد الرحمن فلما أراد عبد الرحمن أخو القليل أن يتكلم قيل الكبر أي ليتكلم من هو أكبر منك سنا والدعوى إنما هي لعبد الرحمن لاحق فيها الابن هـ وإنما أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يتكلم الأكبر وهو حوصة لأنه لم يكن المراد بكلامه حقيقة الدعوى والاعتكاف صاحبها ويحتمل أن يكون عبد الرحمن وكل حوصة هـ قلت هـ وأيضاً أن المدي عليهم فبيهم من العقدة أن مجرد الدعوى لا توجب احضار المريم حتى يحضر مايقو بها من لطمخ لفي احضاره من تعطيله عن شغلها فإذا ظهر ما يقرى الدعوى وجب احضاره لسمع دعواه هـ قلت هـ يريد لانه لا يستشكل قوله ذلك بأن قال كيف سمع حجة أحد المحضين في غيبة الآخر لانه إنما قاله لما ذكر من انها نسبية وأيضاً أن المدي عليه غير معين وأيضاً أن ذكرهم ذلك إنما هو على معرض الشكوى لا على الادلاء بالحجة هـ وأيضاً أن صلى الله عليه وسلم عام التعليم ومقام العتيا ومقام القضاء ولا يتعين في هذا أنه الحكم وفيه عدم حضور جسد القليل للاكتفاء بالقرآن (ع) وهذه الايمان هي ايمان المسلمين وهي أصل من أصول الشرع وقاعدة من قواعد أحكامهم وركن من أركان مصالح العباد أخذته علماء الامة وفقهاء الأنصار من الحجازيين والشاميين والكوفيين وإن احتملوا في كيفية الأخذ به على ما يأتي هـ وأما الأخذ به فثبتت للعامة فكان الشرع سالم من عد الله والحكم من عينه وسلمان بن يسار وقناد وابن عليه وسلم بن خالد أبو قلابه والمكيون واليه نفا البضارى هـ واختلف قول مالك في الأحرب في قتل الخطأ (ط) والمشهور عنه اثباتها فيه ووجه انه لا قسامة فيه (ع) وعلى اثباتها فالتسحق بها في

الخطأ الدية \* واختلف في العمدة قال مالك وأحمد في أحد الشافعي قوله يجب فيها القصاص لقوله  
 وتستقون دم صاحبكم وفي الأخرى قتلكم وفي الأخرى يدفع اليكم رمتوه ولا يصرف هذا للقتل  
 لأنه قدمات ولا يفرج على تقدير مضاف أي دية صاحبكم لأنه خلاف الظاهر قال أبو الزناد قتلنا  
 بالقسامة وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم متوافرون وأنى لأراهم العما واختلف فيهم اثنان  
 وقال أبو حنيفة والكوفيون والشافعي في قوله الآخر وجاعة من التابعين والعصابة أبو بكر وابن  
 عباس وعمر ومعاوية لا يجب بها قصاص وإنما يجب بها الدية \* قلت \* قال الحسن القتل بالقسامة  
 جاهلية وقال الغني القتل بها جور (ع) وعلى الأخذ بها ما في الخطأ ما عظمها الورثة على ما يأتي من  
 التفصيل وأما في المدفن قال لا يثبت بها إلا الدية فأما يخطئها الورثة كما في الخطأ واختلف القائلون  
 بأنه يثبت بها القصاص من المبدأ في الخلاف فقال مالك الذي عليه الأئمة في القديم والحديث أنه أعيايداً  
 فيها المدعون وقال الكوفيون وكثير من البصريين والمدينيين وروى عن عمران المبدأ المدعي  
 عليهم \* قلت \* واختلف هؤلاء فقال بعضهم إن حملوا برئوا وقال الأكثر منهم يخطئون وتكون الدية  
 (ع) وأخى الأولون بما ثبت من هذا الحديث من الطرق الصحيحة أنه بدأ بالمدعين فلما أوردوها على  
 الآخرين \* وأيضاً فالحديث الآخر من طريق أبي هريرة البينة على المدعي واليمين على من أنكر إلا  
 القسامة \* وأيضاً القسامة إنما تكون مع الشبهة القوية على القتل ومع الشبهة فصار اليمين له وأيضاً  
 فالقسامة أصل في نفسها شرعت لحياة الناس وليرتدع المعتدي والدعاوى في الأموال على سبيلها فكل  
 أصل صحيح في نفسه يتبع ولا يطرأ سنة لسته وما أخبر به الآخر من رواية من روى أنه بدأ بالمدعي  
 عليهم قال المحدثون هي وهم من راوها (ط) وأخى القائلون بتبديله المدعي عليهم بأنه الأصل المدلول عليه  
 الحديث قوله للذي شاهد الشاهد الأربعة والحديث لو يخطئ الناس بدعواهم لا دعي رجال دعاهم قوم وأموالهم  
 ولكن البينة على المدعي واليمين على من أنكر \* وبما في النسائي وأبي داود في حديث الأصم نفسه أنه  
 قال لهم ألكم بينة قالوا لا قال لهم تحلف لكم يهود وخسرين يمينا وأجاب الجمهور رأ ما عن حديث الأنصار  
 فإن الرواية لصحة المستقيمة أنه إنما بدأ به بالمدعين وما في النسائي وأبي داود من أن أسيل فلا تمارض  
 الر وأبواب الصحيحة المستقيمة يستوعبها من المحدثين الآخرين فإن القسامة أصل في نفسها تخرج الحكم  
 به التدرجاً فالدية حينئذ لا تدار في الغالب إنما قصد الخلوة والغيلة بخلاف سائر الحقوق وأيضاً  
 فإنما يفرج عن ذلك الأصل لأنه إنما كان لقول قول المدعي عليه في تلك الحقوق لقوة حنبته بشهادة  
 الأصل له وهو أن الأصل راءة الأئمة بهذا المعنى موحود هنا فالمدعي القبول قول المدعي بالقوة  
 حنبته باللون الذي يشهد بصدقه فقد أعلمنا ذلك الأصل ولم نطرحه مالم يكتف (ع) واليمين في القسامة  
 حسن لا ينقص منها نص الحديث بخلافها في الخطأ الورثة هاد الم تكن الامم تأخذ فرضها حتى  
 تحلف الخمسين وكذلك أن لم تكن الورثة إلا النساء ما هن لا يأخذن فرضهن حتى يحلفن الخمسين يمينا  
 يظهر ما يقو بهما من لطخ لما في احضاره من تعظيمه عن سفله فاد أظهر ما يقوى الدعوى وجب احضاره  
 ليس هو دعوى (ب) يريد أنه لا يستشكل قوله ذلك بأن يقال كيف يسمع حجة أحد الخصمين في غيبة  
 الآخر لأنه إنما قاله ماد كرم منها تسليته \* وأيضاً ما في الدعوى على غير معين وأيضاً ما ذكره ذلك  
 أعما هو على معرض الشكوى لا على الادلاء بالحق \* وأيضاً ما في الدعوى على مسلم مقام التعليم ومقام  
 العتيا ومقام القضاء ولا يتعين في هذا أنه الحكم وفيه عدم حضور جسد القاتل للاكتفاء بالقرائن  
 (ع) وهذه الأيمان هي أيمان القسامة أصل من أصول الشرع وقاعدة من قواعد أحكامه وركن

وان كانت الورثة جماعة وزعت الايمان على قدر الموارث **قلت** **﴿** واما وزعت كذلك لان الايمان هي السبب في حصول الدية فتوزع الدية فان انكسرت منها بين أو أكثر فان استوت الأجزاء كلفت اليمين على كل واحد من المنكسر عليهم وان اختلفت كالموارث ابنا وابنة فالمشهور انه انما تكمل اليمين على صاحب الجزء الاكبر وقيل تكمل على كل واحد من المنكسر عليهم (ع) فان لم يحضر من الورثة الا واحد وغاب الباقي لم يأخذ الحاضر نصيبه حتى يحلف الحسين يمينا فاذا قدم الغائب لم يأخذ حقه من الميراث حتى يحلف نصيبه من الايمان ولا يكتفي بحلف الحاضر وأما في الممد فان كان الأولياء حسين حلف كل واحد يمينا وان كانوا أقل من ذلك أو نكل منهم من لا يجوز عفوهم ردت الايمان عليهم بحسب عددهم ويجزئ أن يحلف الرجلان الأولياء ولا يجزئ عندهم مالك أقل منهما فان كان الولي واحدا استعان بغيره من العصابة وان لم يرث واختلف قول مالك اذا كان الأولياء أكثر من حسين هل يحلف كل واحد يمينا أو يقتصر على حسين منهم وقال الليث لا ينقص في القسامة من ثلاثة أنفس وقال الشافعي لا يحلف في الممد وانكسر الأولياء ولا يحلف على مال من لا يستحقه هذا على قوله ولا يستحق بالقسامة في الممد الفصاص وأما يستحق بها الدية وانفقوا على أنه لا تثبت القسامة بمجرد دعوى الولي بل حتى يقرن بها شبهة تغلب الظن بالحكم بها **قلت** **﴿** الذي ثبت به القسامة قال ابن احناب هو قتل المسلم الحر في محل اللوث فلا قسامة في الأطراف قطع اليدوفه العين لا ذلك ليس بقتل ولا في العبد والكفار والوث هي القران الظاهرة الدالة على قتل القاتل فلا قسامة بمجرد الدعوى كما ذكر حتى يوجد اللوث والوث ما تقدم تفسيره ويصدق على كل واحد من السبعة التي ذكرها اللوث (ع) وصور الشبهة سبعة \* الأولى قول الميت دى عند فلان أو هو قتلى أو جرحنى أو ضربنى وان لم يظهر أثر ولا جرح أثبت مالك القسامة بذلك وقال وعليه اجماع الأئمة في القديم والحديث وشروط بعض أصحابنا ظهور الاثر والجرح والالم تكن قسامة ونحالف مالكا في ذلك سائرا انتهى ونحوه عليه الا لليث وروى عن عبد الملك بن مروان \* واحتج أصحابنا بذلك بان القتل حال تطلب فيه الغلبة والاستتار والمرء عند آخر عمره بالدنيا يقصر الصدق ويرد المظالم ويتزود من البر \* واحتج له مالك بن فضالة البغرة في قوله قتلنا ضربه ببعضها الآية فأحيى الرجل وأحبر عن قتله **قلت** **﴿** القسامة حلف حسين يمينا أو جرحه على اثبات الدم وقال

من أركان مسالح لعباده علماء لأمتوقها الأمصار من الحجاز بين والشاميين والكوفيين وان احتلوا في كعبة الاحذبه أو بطل الاحذبه فلم يثبت للقسامة حكا في الشرع سلم بن عبد الله والحكم وسليمان بن يسار وابن عليه وأبو قلابة والمكيون واليهنم البضاري \* واختلف قول مالك في الأخذ به في قتل الخطأ (ط) والمشهور عنه اثباتها وعنه أنه لا قسامة (ع) وعلى إيجابها فالمستصحب في الخطأ اذ به \* واحتلف في الممد فقال مالك وأحد الشافعي في أنه يدقوله يجب فيها الفصاص لقوله صلى الله عليه وسلم ومن شئتون دم صاحبكم وفي الأثرى فالمك في الأثرى يدفع اليكم بمنه ولا يفرج حتى تقدر مضائق دية صاحبكم لأنه على خلاف ظاهره قال أبو الزناد قتل باقة سامة وأصحاب أبي صلى الله عليه وسلم يتركون والاراهم أئاما واحتلف فيهم اثنتان \* وقال أبو حنيفة ونكوفيون والشافعي في ماله لا يفرج جماعة من الباعين من الصحابة أبو بكر وابن عباس وعمر ومعاوية لا يجب ما قصده \* يجب بها الدية (ب) قال الحسن لا تمل بالفسامة جاهليا قال الضحى القتل بها حور



المحصى فاحرق فيها ما ظهر من صوابه والنار التي هي انه وقت هوشة بين جماعتي مارغثة بالراء  
 والفتن المجهمة والنون ومزاة بالزاي والتعا المثناة من فوق وانكشف الجميع عن جرحي من  
 الفريقين فبعد ايام جاز رجل من مزاة الى العدول بسوسة وأدى على جماعة مارغثة وليس به جرح  
 ولا أثر ضرب حسب ما ضمن ذلك شهود الرسم ثم مات من القد • ونص فتياي الحمد لله اذ ازم المدي  
 الفراس عقيب الهوشة أو كان يتصرف مشكك عليه دليل المرض ودام به ذلك حتى مات وكانت  
 أعيان المارغنيين المدي عليهم معروف ولم تكن فئة المدي هي المبتدئة والأخرى دافعة فالتدنية جمعية  
 وان لم يكن بالمدي حرج ولا أثر ضرب ويستحقون قتل واحد أو ية بلوا الدية لأن يكون الميت  
 أوصى أن يقبل فيه الدية فليس الا الدية هذا اختيار اللغوى في المسئلة وليس بعيد من الصواب والله  
 أعلم وليس من التدنية البيضاء لان البيضاء هي التي ليس فيها سبب حتى يستند اليه قول المدي وليس  
 فيها الا قول المدي دى عند فلان كفضية الاقواوى فاذ لم تكن من التدنية البيضاء فترجع لتدنية  
 قتل الصقن ولا يترض على هذا بأنه قال في المدونة ولا قسامة في قبيل الصعين لان معناه عند الأكثر  
 اذا كان ذلك بدعوى لأولياء وأما بقول القتل فانه يقسم معه وسئل عنها المعين العتيق في التاريخ  
 فاجاب بأنها من التدنية البيضاء التي جرى العمل على العائها واليك الترجيح بين الجوابين والله أعلم  
 بالصواب • واختلف اذا قال الميت دى عند فلان خذ فلانك في المدونة يقسم على قوله وفي الموازية  
 لا يقسم لثمة انه أراد غنى ورثته وفي المدونة وان ادعى الورثة خلاف دعوى الميت من عهد أو خطأ  
 فليس لهم أن يقسموا الا على قوله ولم أسمع من مالك وفي الموازية ان ادعوا خلاف قول الميت فلا  
 قسامة لهم وليس لهم أن يرجعوا الى قول الميت وفي المدونة أيضا اذا قال دى عند فلان ولم يذكر عهدا

---

عليه الا لليت وروى عن عبد الملك بن مروان • واحتج أصحابنا بذلك بان القتل حال يطلب فيه  
 الاستتار والمرء عند آخر عهده بالدين ياتى بى الصدق ويرد المظالم ويتزود من البر (ب) ألقى  
 القسامة بذلك ابن عبد الحكم ومن المتقدمين عبد الرحمن بن بقر وعبد الله بن يحيى وقيل ان ادعاه  
 على من لا يدين به لعضا وصلاحه ألتيت تدميته والاعملت فالا قوال ثلاثة ثلثها المذكور • ابن  
 عبد السلام وانما خالف مالك واليت سائر الفقهاء لانه فيه قبول الدعوى دون بينة وقد علم أن  
 الأموال أصعب حرمه من الدماء ومع ذلك لم يقبل فيه الدعوى فكيف تقبل دعوى القتل بهذه  
 حجة الضعفة • فان قلت • قيل كما يحتاط للماء ان تراق وكذلك يحتاط لها أن تضيع • قلت •  
 شأن ما بين الاحتياط بين الثاني دم عاب وهادام راق الآن قال بعض المعتن لان يقال لم تمت له  
 أحب الى من أن يقال لم تقتله • فان قلت • أفتى مالك بحضرة أصحابه بقتل رجل فلما ذهب به ليقفل  
 جعل مالك يتناول بعنقه وقد اصفر لونه ثم قال لأصحابه لا تظلموا أنى ندمت في فتواي ولكم خمت  
 ن بذهب فتضيع حدود الله • قلت • هذا سلم لانه في قصاص ثبت والقائل بالمحال التدنية وار لم  
 يظهر أثر • أصبح وهو ظاهر اطلاق الروايات لقائل بانها حتى يظهر الأثر ان كناية واحتماره  
 اللغوى وابن رشد وبه لعسل قال اللغوى الآن يعلم أنه قد كان بينهما قتال ويلزم العراس عقيب  
 ذلك أو كان يتصرف يتصرف مشكك عليه دليل المرض وتماذى به ذلك حتى مات واختيار  
 اللغوى هذا أقبت في نازلة وقعت في قريب من ستين خمس عشرة وتماذى أرسى الى فيها الخليفة  
 المعظم أبو هاريس عبد العزيز بن الخليفة المرحوم أبي العباس أحمد الحفصى فأمر أن نقتى فيها بما  
 ينظر في صوابه والنار التي هي انه وقت هوشة بين جماعتي مارغثة بالراء والغدي المجهمة والنون

ولاحظاها ادعاءه ولاء الدم من عهد وخطا أصموا عليه واستحقوا عليه واستحقوه • ابن حارث وفي  
 المجالس عن ابن القاسم أحسن من هذا ان قوله باطل وفي المدونة أيضا ان قال بعضهم عهدا وقال بعضهم  
 خطأ فان حلقوا كلهم استحقوا دية الخطأ بينهم وبطل الدم فان نكل مدعو الخطأ فليس لمدهي العمد  
 أن يقسموا ولاءه ولا دية • واختلفوا في تسمية الزوجة فظاهر المذهب انها لأجنبية وذکر  
 ابن حاتم عن ابن مزين انه قال لا قود على الزوج الا أن يتعمده واحتج بان الله أذن له في ضرب الأدب  
 في قوله تعالى واضربوهن قال فالذي يريد أن يدهي فيه أصله الجواز ولا تقام الحدود ولا باهرين  
 الحديث ادرؤا الحدود والشتات وكذلك فعلوا الصبيان يضرب أحدهم فبايعوه زله فيتعدي طرف  
 الشراك أو عود الدرة فيقتل العين وإنما عليه العقل الا أن يتعمد وكذلك على الزوج قال وهذا الذي  
 تعلمنا من شيو حنا (ع) لمصورة الثانية للوث من غير بدنة قاطعة على معانة العقل لم يتصل قول مالك  
 في أن شهادة العدل الواحد أو للعفيف من الناس وان لم يكونوا عدولا لوث وإنما اختلف قوله في شهادته  
 الواحد غير العدل وفي شهادة المرأة هل ذلك لوث وجعل بعض أصحابنا شهادة النساء والصبيان لوثا  
 وأباه أكثرهم وجعل ربيعة ويحيى بن سعيد واليثة شهادة الذميين والعبد لوثا (ع) لمصورة الثالثة  
 شهادة عدلين بجرح وجبي بعده حياة بينه ثم مات بعده قبل أن يفيق منه قال مالك وأصحابه واليثة  
 ذلك لوث واختلف عندنا في شهادة العدل الواحد هل هي لوث والاصح الاول وانه لا يد من شاهدين  
 ولم ير الشاهعي والخنيفة في هذا قسامة ورأوا فيه القصاص ان ثبت بشاهدين • قلت وقال ابن الحارث  
 الا أن يكون ماشهده بالعدل من الجرح قد أنفذ مقاتله فان أنفذها فلا قسامة فيه وهو كقول  
 والمشهور في شهادة الواحد لوث نص على ذلك في المدونة وفي العناية لا قسامة فيه • ابن عبد السلام

ومزاة بالزاي والتاء المثناة من فوق وانكشف الجميع عن جرحي من الفريقين فبعد أيام جاء  
 رجس من مزاة الى العدول بسوسة وأدى على جماعة مارغة وليس به جرح ولا أثر ضرب  
 حسبا ضمن ذلك شهود الرسم ثم مات من العدون نص قباي الحمد لله اذ الزم المدهي المراض عقب الهوشة  
 أو كان يتصرف تصرف متشكك عليه دليل المرض ودام به ذلك حتى مات فالتسمية صحيحة وان  
 يكن للمدهي جرح ولا يضر ضرب ويستحقون قتل واحدا ويقبل الدية الا أن يكون لميت أو صبي  
 أن تقبل فيه الدية فليس الا لدية هذا احتبار للخصم في المسئلة وليس ببعض من الصواب والله أعلم  
 وليس من التسمية البيضاء لان البيضاء التي ليس لها سبب حتى يستدل اليه قول المدهي وليس فيها  
 الا قول المدهي دى عند فلان كقضية للوثوى واذا لم تكن من التسمية البيضاء فترجع لتسمية قتيل  
 الصغين ولا يمتنع على هذا بانه قال في المدونة ولا قسامة في قتيل الصغين لان معناه عند الاكثر  
 اذا كان ذلك مدعى الأولياء وأما بقول القاتل فانه يقيم معه وشمل عنها المدين للعدوى في التاريخ  
 حاجب باهما من التسمية لبيضاء التي جرى العمل على القاتل واليك الترجيح بين الجوابين والله أعلم  
 بالصواب • واختلف اذا قال الميت دى عند فلان خطأ لمالك في المدونة يقسم على قوله وفي الموازية  
 لا يقسم لتهمة أنه أراد اغشاء ورسته وفي المدونة ان ادعى خلاف قول الميت فلا قسامة وليس لم أن  
 يرجعوا الى قول الميت وفي المدونة أيضا ان قال دى عند فلان ولم يذکر عهدا ولا خطأ فادعاءه ولاء الدم  
 من عهد أو خطأ قسموا عليه • ابن الحارث وفي المجالس عن ابن القاسم أحسن من هذا أن قوله باطل  
 وفي المدونة أيضا ان قال بعضهم عهدا وقال بعضهم خطأ فان حلقوا كلهم استحقوا دية الخطأ بينهم وبطل  
 الدم فان نكل مدعو الخطأ فليس لمدهي العمد أن يقسموا ولاءه ولا دية • واختلف في تسمية الزوجة





منها ويدي السكين وأما ملطخ بالدم فقلت إن أنكرت من يقبلي وإن اعتبرت من يعلني غلي سبيله  
فأنصرف. واختلف في قرب القتل بقسامة فقال رجل أنا قتله فقال ربيعة ومالك وابن عبد الحكم  
وأصبغ يقتل الرجلان هذا بالقسامة وهذا بالقرار. وقال ابن القاسم لم يقتله رجلان وإنما قتله واحد  
فيقتل واحد وترك الآخر وإذا قتل المقر فاختلف قول ابن القاسم هل يقتل بقسامة أو بنسب قسامة  
(ع) الصورة الخامسة قبيل المغين يقتل الغثنان فيوجد بينهما قبيل لا يدري من قتله فغيبه عندنا  
ر وابتان الأولى للأولياء أن يقيموا على من يعينونهما أو على من يدي عليه الميت كان منهما أو من  
غيرهما بالقسامة قال الشافعي وقال أحدنا على الفتن المنازعة وإن عينا رجل فغيبه القسامة  
قلت في الرواية الثانية في المدونة قال فيها ولا قسامة في قبيل المغين لكن اختلف قبيل معنى قوله  
لا قسامة إذا عينه الأولياء أو ما إذا عينه المقتول فغيبه القسامة وقيل لا قسامة عينه المقتول أو الأولياء  
وعلى الأول حل المدونة الأكثر ووجهان عاتر رواية القسامة بأن وجوده بينهما يغلب على الظن أن  
قتله لم يخرج عنهما وذلك لو ثبت ووجه الرواية الأخرى بأن القسامة لا تكون إلا مع لو ثبت في مشار إليه  
نعم إن فالو ثبت إذا علق واحد من أثر في القسامة أما إذا علق بجماعة على أن القاتل واحد منهم غير  
معين فلا يؤثر (ع) الصورة السادسة قبيل الزحام قال مالك دمه هدر وقال الشافعي فيه القسامة والدية  
وقال الثوري وأسحق عقله في بيت المال وعن عمر وعلى مثله وقال الحسن والزهرى عقله على من  
حضر. قلت في الذي حكى أبو عمر عن الشافعي أنما هو لاثني فيه كقول مالك (ع) الصورة السابعة  
القنيل يوجد بمحله قوم أو قبيلتهم أو مسجدهم فقال مالك والشافعي دمه هدر لأنه يقتل الرجل  
الرجل ويقتل في محله قوم ليلطخهم به قال الشافعي إلا أن يكون مثل قضية الأنصاري الذي حكم فيها  
صلى الله عليه وسلم للعداة الظاهرة بين الأنصار واليهود وخير محضته باليهود ليس فيها غيرهم وخارج

بشاهد واحد هل يجمع في يمينه فصيح شهادة شاهده وبين الاستعناق أو يحلف لكل واحد من  
الامرئين يميناً مستقلة في ذلك فنظر (ب) في أحكام ابن سهل من قام له شاهد بالتحقق في شئ حلف مع  
شاهده أن حقه الحق ثم يحلف مباح ولا وحب ولا يخرج من يده بوجه فجعل عليه يمينين وحكمه ابن  
حبيب عن مطرف وأصبغ. ابن سهل والذي جرى به العمل جمع الدعوى في اليمين الواحدة واختلف  
في شهادة واحدة على إقرار القاتل بالقتل فقال أشهب فيه القسامة وفي الموازية لا قسامة (ع)  
في الصورة الرابعة وجوداتهم بقرب القنيل أو آتيامن جهته ومهالة القتل وعليه أنه لا تلطخ بالدم  
وشبهه فروى ابن وهب وقاله ابن عبد الحكم. ولو ثبت وقال الشافعي نحوه قال ذلك إذا لم يوجد هناك  
أحد ولا به أثر سبع قال ومنه إذا وجد في بيت أو صحراء وليس هناك سواهم وتفرقوا عن قبيل فهذا  
كله شبهة توجب القسامة (ب) رواية ابن وهب ذكرها الجلاب كأنها المذهب وذكر الطرطوشي  
في كتابه المسمى بسراج الملوكة قال حدثني شيخ كان يعرف العلماء قال وقعت عندنا بالقبور وإن قد علم  
يجمع منها في سلف وهي أن جزاء أضيع كبش ليدبح فخطب بين يديه وتلفت فقام في أثره يطلبه  
فدخل خربة فوجد بها رجلاً مذبوحاً ميتاً في دمه فخرج رولى هارباً فغيبه الأخوان والرجال يطلبون  
القاتل فأخذوه ويده السكين وقتل ملطخ بالدم فرفعوه إلى السلطان فسأله هل قتل فاعترف اعترافاً  
دون أشكال فأمر به ليقتل فخرج روة فاجتمع الناس لذلك فلما هم رابه قال رجل من عرض الناس  
لا تقتلوه أنا القاتل فأخذوه ورفعوه إلى السلطان فقال لم اعترف وأنت بري فقال رأى شئ أصنع رأيته  
رجلاً مقتولاً في خربة وأنا خارج منها ويدي السكين وأما ملطخ بالدم فقلت إن أنكرت من يقبلي وإن

هبدا الله بعد العصر فوجد مقتولا قبل الليل وقال أحد نحوه وتأوله التماسي على مذهب مالك  
 وذهب أبو حنيفة ومعلم الكوفي إلى أن في القتل بوجد في القرية والمحلة للقسامة ولا سبب عندهم  
 من الوجوه السبعة للقسامة سواء لانها الصورة التي حكم فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم فيصلف  
 فيها خمسة رجال بخسين يمينوا يستحقون الدية على ما تقدم من مذهبهم في العمل بها وذلك إذا وجد  
 القتل وبه أثر والأفلاقسامه فيه وأن وجد القتل في مسجد أهل المحلة فالدية في بيت المال إذا ادعوا  
 بذلك على أهل المحلة \* وقال الأوزاعي وجود القتل في المحلة بوجب القسامة وإن لم يكن فيه أثر  
 على ما تقدم من مذهبه \* وقال داود لأقسامه الأفي العمد دون الخطأ على أهل القرية الكبيرة  
 والمدينة وهم أعداء المقتول \* قلت \* في المدونة وأن وجد قتل في قرية قوم وأدارهم لا بدري من  
 قتله فله مهر ولادية في بيت المال ولا في غيره \* ابن يونس يريد أن لم وجد معه أحداً وأن وجد معه  
 رجل عليه أثر قتله قتل به مع القسامة \* ابن رشد ولو وقع مثل قضية الانصاري في زماننا الواجب  
 الحكم به ولم يصح أن يتدري إلى غيره \* قلت \* وكان شيخنا أبو عبد الله يصرح أنه اتفق في داره أن  
 جاءت طفلتان يسرقان القمح من المسترق فزلق بهما القرم ودفست قطناهما ثقافا وكنت غائباً بالموضع  
 المعنى بالجزيرة وانتشر الخبر فرفع مؤدى الأمر إلى القاضي أبي اسحق بن عبد الرزاق فامر  
 اعتبرت من يعتزني نخلي سبيله وانصرف \* واحتلف فيه فرب لأعدل بقسامة فقال رجل أنا قتله  
 فقال ربيعة ومالك وابن عبد الحكم وأصبغ يقتل الرجلان هذا بالقسامة وهذا بإقراره وقال ابن  
 القاسم يقتل رجلان وأما قتله واحد فيقتل واحد ويترك الآخر وإذا قتل المقر فاختلف قول ابن  
 القاسم هل يقتل بقسامة أو بغير قسامة (ع) الصورة الخامسة قتل الصنفين فيه عندنا وإيان الأولى  
 للأولياء أن يقسموا على من يمينونه منهما أو على من يمدى عليه الميث كان منهما أو من غيرهما والثانية  
 لأقسامه فيه وأما فيه الدية على الطائفة المنازعة لما تقرر أن كان منهما أو على الطائفتين كان من  
 غيرهما (ب) الرواية الثانية في المدونة قال فيها ولا قسامة في قتل لصين لئلا يختار هزيل، وأما  
 لأقسامه إذا عينه الأولياء وأما أن عينه المقتول فيه القسامة رقيب لأقسامه، فله غايبه استؤثر،  
 الأولياء وعلى الأول رجل المدونة الأكثر وجه ابن عتاب وأما القسامة بأن وجد به ما يغلب  
 على الظن أن قتله لم يخرج عنهما وذلك لو وجب الرواية الأخرى بالقسامة لا تكون لا مع لو  
 في مشار إليه معين فإن الموت إذا تعلق بواحد معين أرفى القسامة أما إذا تعلق بجهه على أن يقاتل  
 منها غير معين فلا يؤثر (ع) الصورة السادسة قتل الزمان فامالك ومعه هدر قال السامي فيه  
 لقسامة والدية وقال الثوري وأما حق عقله في بيت المال وقال الحسن عليه على من حضر (ع)  
 الصورة السابعة القتل بوجد في محلة قوم أو قبيلتهم أو مسجدهم قال مالك والشافعي هدر لانه  
 يقتل الرجل الرجل ويلقيه في محلة قوم ليططمعهم قال الشافعي إلا أن يكون مثل قضية الانصاري التي حكم  
 فيها رسول الله عليه وسلم للعداة الطاهرة بين الأصار واليهود وجرحه ثوباً ودفن فيها بهم  
 وخرج عبد الله بعد العصر ووجد قتيلاً قبل الليل وذهب أبو حنيفة و... إلى أن يكون في أثر في  
 القتل بوجد في القرية والمحلة القسامة ولا سبب عندهم من الوجوه السبعة للقسامة سواء لانها  
 الصورة التي حكم فيها رسول الله عليه وسلم وذلك إذا وجد القتل وبه أثر والأفلاقسامه فيه وأن وجد  
 القتل في مسجد أهل المحلة فالدية في بيت المال إذا ادعوا بذلك على أهل المحلة وقال الأوزاعي وجود  
 القتل في المحلة بوجب القسامة وإن لم يكن فيه أثر \* وقال داود لأقسامه الأفي العمد دون الخطأ على أهل

بأخراجهما وأهدر دمهما (قوله قالوا وكيف نختلف ولم نشهد) (ع) توعدوا عن اليمين فيما لم  
يصقوا وأقرهم صلى الله عليه وسلم على ذلك فيه أن إيمان القسامة لا تكون إلا على البت والقطع  
بمعينة أو خبر نواز أو صفة دليل أو قرائن أحوال فكما لا يجوز للشاهد أن يشهد إلا بما علمه بأحد هذه  
الوجوه الأربع لا بما علمه فكذا الخلف في الحقوق وكذلك الصغير إذا كبر والغائب إذا قدم  
لا يثبت على ميراثه إلا إذا علم أو لا يجوز خلفه على غير العلم (قلت) قال في المدونة وإيمان القسامة على  
البت وإن كان أحدهم أغنى أو غائباً حين القتل مضمون في المجموعة لأن العلم يحصل بالخبر والجماع كما  
يحصل بالمعينة ولا نهى صلى الله عليه وسلم عن عرضها على من لم يحضر

فصل في البت والشهادة على البت غير الشهادة على العلم قالت أن يقطع بما يشهده وبقضه ولا  
يقيد شهادته بنظر العلم والشهادة على العلم أن يقيد شهادته بذلك كما يقول في شهادة الاستحقاق وما  
علمته بجماع ولا دهب وفي شهادة عدم ما علمته ما لا يظهر ولا باطنا قال في المدونة في شهادة  
الاستحقاق ولو شهد فيها على البت كانت بينه زور والشهادة في الحقوق لا تكون إلا على البت كما  
ذكر في الآخرة بينه الاستحقاق والعدم وبينه غيبة الزوج وأنه لم يترك لها نفقة فإنه لا يشهد فيها على العلم  
ولذلك قال مالك في كتاب الاستحقاق ما تقدم وأدام يشهد في غير ذلك إلا على العلم والبت والقطع فاعلم  
على قمين ضروري ونظري فالضروري ما استند إلى إحدى الحواس الخمس فيشهد بجماع وما  
أبصر وما شم وعادى وبمعالم والنظري ما استند إلى النظر الصحيح كالشهادة بمحصول العالم ووجود  
المانع ووحدة ما كان من الثلاثة ما هو معلوم بالنظر ومن هنا المعنى في المسائل النافية شهادة  
خبر بما علمه صلى الله عليه وسلم اشترى امرئ من الأعرابي حين أنكرا الأعرابي أن يكون ما علمه من  
الشيء صلى الله عليه وسلم لكونه أعلم بما علمنا كقولنا علمه (رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن  
خبر من حضر الشراء ولكن لما رأى أنه صلى الله عليه وسلم ثبت صدقه بدليل المجهز علم بهذا النظر  
الصحيح أنه لا يقول إلا ما شاهد برضى الله عنه إلا وهو عالم بأمر الشهادة وطرف بها من أخصه صلى الله  
عليه وسلم بأن جعله بمنزلة اثنين ومنه أيضاً ما روى عن عمر في الرجل الذي شهد أبو هريرة أنه قال لجر  
يصال عمر لأبي هريرة أنه شهد أنه تشر بها فقال أشهد بها فها قال عمر ما هذا التعق فلا وربك ما فاهدا  
حتى تشرها فإني عمر أن النظر الصحيح يقتضي أنه تشرها لأن التي يستلزم الشرب وتوقف أو هريرة  
أن يزيد على ما رأى مع أنه محتمل أن يكون ما توقف لا محال أن يكون أكره على تشرها ونحو ذلك

أقر به الكبر والمدينه هي أعداء الحق (ب) في المدونة وإن وجد قيل في قرية قوم أو دارهم  
لا يدرى من قتله فسد ودر ولادية في بيت الماء ولا غيره ابن ونسريد أن لم يوجد مع أحد  
وإن وجد مع رجل أو قتله قتل به مع القسامة ابن ندولو وقع مثل قضية الأصار في زماننا لوجب  
الحكم ولم يصح أن يتعدى إلى غيره (ب) وكان أيضاً أبو عبد الله يحكي أنه اتفق في داره أن جاب  
طعناناً تمرغان للمع ذر إن هما الغرمود فسطا فأتانا وكنت غائباً بالموضع المسمى بالجزيرة  
رائش الخمر فرغ وودي امرئ القاضى أبي إسحق بن عبد الرزاق فأمر بأخراجهما وأهدر دمهما  
(قوله قالوا وكيف نختلف لم نشهد) (ع) توعدوا عن اليمين فيما لم يصقوا وأقرهم صلى الله عليه  
وسلم على ذلك فيه أن إيمان القسامة لا تكون إلا على البت والقطع بمعينة أو خبر نواز أو صفة دليل  
أو قرائن أحوال فكما لا يجوز للشاهد أن يشهد إلا بما علمه بأحد هذه الوجوه الأربع فكذا الخلف  
في المجموع (ب) الشهادة على البت غير الشهادة على العلم قالت أن يقطع بما يشهده وبقضه ولا

فنتعقون صاحبكم أو  
تاتكم قالوا وكيف نختلف  
ولم نشهد

بما يقيد الحدان ثبت ولم يلتفت هم إلى ذلك لأن الحكم إذا وجب بشئ ظاهر فلا يرجع الظنون المتوهم  
 لأن الظن لا يفي من الحق شيأ وبالجملة فقد تلخص أن الشاهد لا يشهد إلا بما علمه ضرورة وأنظرا  
 وتعلمت أمثلة القمعيين وإلى القمعيين يرجع ما ذكر القاضي من المعايير وخبر التواتر والدليل الصحيح  
 وقرائن الأحوال فالمعينة وخبر التواتر يرجعان إلى ما علمه ضرورة لأن المعينة التي ذكرها كتابة  
 مما علمه بأحدى الحواس وليس يعني بها ادراك البصر فقط وأما خبر التواتر فإنه من متعلقات السمع  
 لا غير كالشهادة بوجوده فإن الشهادة بوجوده انصح عن لم يكن رأها لانه لما تذكر عليه سماع  
 وجودها من جماعة يستعمل فواطوهم على الكذب علم وجودها ضرورة لأن خبر التواتر يفيد العلم  
 والعلم المحاصل عقيب ضروري على الصحيح وما علمه بالدليل والقرائن يرجعان إلى العلم النظري أما  
 ما علمه من قبل الدليل فواضع ومثاله ما تقدم من شهادة خزيمة وكذلك ما علمه من قبل الامارات  
 لأنها أدلة نظرية ومثاله شهادة الأطباء بقدم العيب وحدونه وشهادة أهل المعرفة بقدم الضرر وحدونه  
 فأنهم لا يشهدون في ذلك إلا بالنظر الصحيح (قوله قبركم هو دجسسين يمينا) (ع) هذه إيمان القسامة  
 ردت عليهم **قلت** **ي** قال في المدونة وإن نكل ولادة الدم عن القسامة ردت إلى المدي عليه فإن حلف  
 خمسين يمينا برئ وإن نكل حبس حتى يحلف الخمسين وقال أشهب إن نكل كانت عليه الدية (ع)  
 وفيه إن من وجبت عليه يمين في دعوى فنكل عنان المدي لا يسحق شيأ بنكول المطلوب حتى يرد  
 اليمن على المدي **ويحلف** وهذا قول مالك الشافعي عمر بنان وجاعة من السلف وقال أبو حنيفة  
 وأحمد والكوفيون بقضي له دون رد يمين وقال ابن أبي ليلى يؤخذ بالخمين **قلت** **ي** إنما كان لابد  
 من حلف الطالب لأن الأصل في الحقوق على من ذهب مالك أنها لا تسحق إلا بالشاهدين أو شاهد  
 ويمين أو بما يتزل منزلة الشاهد مع اليمن والذي يتزل منزلة الشاهد هو السب المقوى للدعوى ومنه  
 نكول المطلوب الذي ذكرناه إذ نكل المطلوب فويت دعوى المدي بفصل مع النكول ويسحق

قال قبركم هو دجسسين  
 يمينا

يقيد شهادته بلفظ العلم والشهادة على أن يقيد شهادته بذلك كما يقول في شهادة الاستحقاق وما علمه بما  
 ولا واهب الشهادة في المحرق لا تكون إلا على البت كما ذكرنا في بيته الاستحقاق والعلم وبينه غيبة  
 الزوج وإن لم يترك لها نفقة وإذا لم يشهد في غير ذلك إلا على العلم والبت والقطع فالعلم على قمعين  
 ضروري نظري فالضروري ما استند إلى إحدى الحواس الخمس فيشهد بما استفادوا أحدهما  
 والنظري ما استند إلى النظر الصحيح ومنه شهادة خزيمة رضي الله عنه بأنه صلى الله عليه وسلم اشتري  
 العرس من الأعرابي حين أنكر الأعرابي ذلك مستندا إلى وجوب صدقة صلى الله عليه وسلم بدليل  
 المجزأة ومنه ما روي أن ضاع عمر رضي الله عنه في الرجل الذي شهد أبو هريرة رضي الله عنه أنه فاه  
 الخمر فقال عمر لأبي هريرة أشهدني نكاحها فقال أشهد بانه فاه فقال عمر ما هذا التعق فلا وربك  
 ما فاه حتى شربها وكان ما ساءه من قبل الامارات لأنها أدلة نظرية ومثاله شهادة الأطباء بقدم العيب  
 وحدونه وشهادة أهل المعرفة بقدم الضرر وحدونه فأنهم لا يشهدون في ذلك إلا بالنظر الصحيح فقد  
 تلخص أن الشاهد لا يشهد إلا بما علمه ضرورة وأنظرا **وقد تعلمت** أمثلة القمعيين وإلى القمعيين  
 يرجع ما ذكره الماضي فالمعينة وخبر التواتر يرجعان إلى ما علمه ضرورة والمعينة كما عاها  
 علمه بأحدى الحواس وما علمه بالدليل والمرائن يرجعان إلى العلم النظري والقرائن كشهادة الأطباء  
 وأهل المعرفة فيما سبق (قوله تحلفهم دجسسين يمينا) (ب) في المدونة وإن نكل ولادة الدم عن  
 القسامة ردت إلى المدي عليه وإن حلف خمسين يمينا برئ وإن نكل حبس حتى يحلف الخمسين

في هذا القول الذي هو في قوله تعالى (وَمَنْ يَتَّبِعْهُ يَكُنْ مِنَ الْغَالِبِينَ) **(قوله)** فلما رأى  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك أعطى عقه وفي الآخر ودا من عنده (ع) حين زله الانصار  
 أنفسهم عن الحلف اذ لم يحضر واو لم يبقوا ايمان اليهود لعدم مباليتهم بالحنث وتخوفهم أن يكون ذلك  
 ذريعة لاغتياهم المسلمين اذ علموا أنهم لا يلبزهم الا ايمانهم حين رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ذلك ودا من عنده أن يبت المال فضلًا لتركه ما قبل انما فعل ذلك خوف العادة لأنه خاف أن  
 يكون في نفوس الانصار على أهل خير شيء مما تتي عادية واليهود أهل القمة فرأى من المصلحة  
 ففعل ذلك وحسم الطلب بان ودا من عنده **(قوله)** رمت (ط) أي بالحبل الذي في عنقه وكف به  
 أشهبان نكل كانت عليه الدية **(قوله)** رمت (ط) أي بالحبل الذي في عنقه وكف به أي يسلم بذلك الى

فأول ما فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم  
كفار لما رأى ذلك رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
أعطى قتله « وحده »  
عبد الله بن عمر القواريري  
ثنا جواد بن زيد ثنا يحيى  
أبو سعيد بن بشير بن  
يسار عن سهل بن أبي  
حمزة ورافع بن خديج عن  
محمد بن مسعود وعبد  
الله بن سهل أنطلقا قبلى  
خير فمروا فى الضل فقتل  
عبد الله بن سهل فأتهموا  
اليهود فجاء أخوه عبد  
الرحمن وابنا عمه حويصة  
وحيمه الى النبي صلى الله  
عليه وسلم فقتلهم عبد  
الرحمن فى أمر أخيه وهو  
أصغرهم فقال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم كبر  
الكبار وقال لبيد الأكبر  
فقتلما فى أمر صاحبهما  
فقال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم يقيم خمسون  
منكم على رجل منهم فيدفع  
رومة قالوا أمرهم ننسده

بعضهم من اليهود بايمانهم في يوم بدر يوم قتل رسول الله صلى الله عليه وسلم من قبله قال سهل فدخلت في هذا اليوم وما فرقتني ناقة من تلك الابل ركضت برجلها قال جاد هذا او قصوه هو حدثنا القوارى يرى ثنا بشير بن الفضل ثنا يحيى بن سعيد بن بشير بن يسار عن سهل بن أبي حنيفة عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه وقال في حديثه ففعل رسول الله صلى الله عليه وسلم من عنده ولم يقل في حديثه فركتني ناقة حدثنا عمر والباقر ثنا سفيان بن عيينة ح وثنا محمد بن مثنى ثنا عبد الوهاب بن عتيق جيعان عن يحيى بن سعيد عن (٤٠٦) بشير بن يسار عن سهل بن أبي حنيفة بنحو حديثهم

حدثنا عبد الله بن مسلمة أي يسلم بذلك لأولياء المقتول وهل هو استعار من الجبل الذي يجعل في عنق البعير لقيادته يقال ابن قنعب ثنا سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد عن بشير بن يسار عن عبد الله بن سهل بن زيد وعجمية بن مسعود بن زيد الانصاريين ثم من بني حارثة نرجا الى خبيز في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي يومئذ صلح وأهلها بهود قفسرا لحاجتهما فقتل عبد الله ابن سهل فوجد في شربة مقتولا فذهب صاحبهم ثم أقبل الى المدينة فمضى أخو المقتول عبد الرحمن ابن سهل وعجمية وحوصة فذكر والرسول الله صلى الله عليه وسلم شأ عبد الله وحيث قتل فرغم بشير وهو يحدث عن أدرك من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال لهم تصامون خسين يما وتستغفون قالوا نعم أو صاحبكم فقالوا يا رسول الله من هذا ولا حصرنا فرغم أنه قال فبرئكم يهود محمد بن يقطين قالوا يا رسول الله كيف يغفل إيمان قومه كما فرغم بشير أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يخبرنا بشير بن يسار عن رجال من الأنصار من بني حارثة يقال له عبد الله بن سهل بن زيد انطلق هو وابن عمه يقال له عجمية بن مسعود بن زيد وساق الحديث بنحو حديث البث الى قوله فوداه رسول الله صلى الله عليه وسلم من عنده قال يحيى فحدثني بشير بن يسار قال أخبرني أن ابن حنيفة قال

أي يسلم بذلك لأولياء المقتول وهل هو استعار من الجبل الذي يجعل في عنق البعير لقيادته يقال أخذته برمته أي بكاه (ط) هو بضم الراء أو أصله ان وجلس له جلاب جعل في عنقه لمن يقتله ثم صار يقال ذلك لكل من سلم شيئا بكتيته ولم يقل له فيه تطلق وأما الامة بكسر الراء فالعظم البالي ومنه من يحيى العظام وهي رميم (ع) وهو حجة على القودو فصر لقوله في الآخر وتستغفون دم صاحبكم وفيه أن القسامة لا تكون الا على واحد وهو قول أحد مشهور قول مالك فيقتل ذلك الواحد ثم يحلف الباؤون خسين يميناً ثم يضر بون ويسجسون عاماً ثم يضر حون وعن مالك أيضاً يقيم على الجميع ثم يختارون واحداً للقتل وقاله ابن مريج من أصحاب الشافعي كما يقول يؤخذ الباؤون بما يصيبهم وقال المغيرة يقيم على الجميع ويقولون كالتشاهدة الفاطمة كذا حكى عنه بعضهم وحكى عنه بعضهم يقيم على كل واحد منفردا يقتل ثم كفلت حتى تم وقال الشافعي في القديم يقيم على الجميع ويقتل (قوله فبرئكم يهود) (د) أي يبرؤن اليكم من دعواكم (قوله فوداه) (د) هو بضم الف والادال أي دفع دية (قوله فدخلت مر بدلهم يوم فركتني ناقة) (ع) المر بد موضع احتياج الابل وجسها والمر بد الحبس وانقاد كرهذا تحقيقاً لفظ القضية لانه كان حينئذ صغيراً (قوله في الآخر وهي يومئذ صلح) (ع) يعني بعد الفتح واجاء اليهود في العمل على ما تقدم وبأى وانما أراد بهذا انه حين كانت تجري عليهم الاحكام المسلمين وحولم يكونوا حراً (قوله في شربة) (ع) هي الحوض تكون في أصل الفلاة وجهه شرب بفتح السين والراء (ط)

أولياء المقتول وقبل هو استعار من الجبل الذي يجعل في عنق البعير لقيادته يقال أخذته برمته أي بكاه وهو بضم الراء أو أصل الامة بكسر الراء فالعظم البالي وفيه ان القسامة لا تكون على واحد وهو مشهور قول مالك فيقتل ذلك ثم يحلف الباؤون خسين يميناً ثم يضر بون ويسجسون عاماً ثم يضر حون وعن مالك أيضاً يقيم على الجميع ثم يختارون واحداً للقتل وقال المغيرة يقيم على الجميع ويقولون كالتشاهدة الفاطمة كذا حكى عنه بعضهم وحكى عنه بعضهم يقيم على كل واحد منفردا يقتل ثم كفلت حتى تم (قوله فبرئكم يهود بأيمان خسين) أي يبرأ اليكم من دعواكم وقيل مناه بخلصونكم من البأس بان يخلصوا (قوله فوداه) بضم الف والادال أي دفع دية (قوله فدخلت مر بداه) بكسر الميم وفتح الباء وهو موضع احتياج الابل وجسها وكرهذا تحقيقاً لفظ القضية لانه كان حينئذ صغيراً (قوله فرحنا الى حير من حير) بفتح الحيم وهو الندة والمنفعة (قوله وهي يومئذ صلح) يعني بعد الفتح واجاء اليهود في العمل وانما أراد أن هذا كان حين كانت تجري عليهم احكام المسلمين وبأن لم يكونوا حراً (قوله فوجد في شربة) بفتح السين المجمة والراء هو حوض يكون في

لتدركتني فريضة من تلك الفرائض بالربيد • حدثنا محمد بن عبد الله بن عمار ثنا أي ثنا سعيد بن عبيد ثنا بشير بن يسار  
الانصاري عن سهل بن أي حشة الانصاري أنه أخبره ان نهر انهم انطلقوا الى خيبر فمروا فيها فوجدوا احدهم قتيلا  
وساق الحديث وقال فيه فذكر رسول الله صلى الله عليه (٤٠٧) وسلم ان يبطل جمعه فوداه مائة من ابل الصدقة

• حدثني اسحق بن منصور  
• أخبرنا بشير بن عمر  
سمعت مالك بن انس  
يقول نني أبو ليلى بن عبد  
الله بن عبد الرحمن بن سهل  
عن سهل بن أي حشة أنه  
أخبره عن رجال من كبراء  
قومه أن عبد الله بن سهل  
ومجبة خرجا الى خيبر من  
جهد أصحابهم فأتى مجبة  
فأخبر أن عبد الله بن سهل  
قتل وطرح في عين  
أو قبر فأبى يهود فقال أثم  
والله قتلوه قالوا والله  
ما قتله ثم أقبل حتى قدم على  
قومه فذكر لهم ذلك ثم  
أقبل هو وأخوه حويصة  
وهو أكبر منه وعبد  
الرحمن بن سهل فذهب  
عجبه لينسلكم وهو الذي  
كان يخبر رجال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم بحمته  
كبر كبر ربه السن فتكلم  
حويصة ثم تكلم مجبة  
فقال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم أما أن بدوا  
صاحبكم وأما أن يؤذوا  
بحر فكتب رسول الله  
صلى الله عليه وسلم اليهم في  
ذلك فكتبوا أما والله  
ما قتله فقال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم لحويصة

والفرد أيضا كذلك (قوله) لتدركتني فريضة (م) هي الواقعة الحرمية وهي أيضا العرض  
والفرائض والعارضة وقد فرضت تفرض بفتح الراء في الماضي وكسر هاء المستقبل (ع)  
ولامعنى لتفسر من فمرها بالمسنة الحرمية وأما المرادناقة من النوق المفروضة وجمعها فرائض  
ويسمى ما يؤخذ من الدية والزر كالفرائض لاتها واجبات مقدرة وأصل الفرض التقدير • وقال  
تخطو به العرض التوقيت وكل فرض واجب مؤقت فهو مفروض والعرض العلامة قال غيره ومنه  
نصاب مفروض أي مؤقتا وقوله تعالى أو تعرضوا لن فريضة وفرض الحاكم النعناع أي قدرها وقاعدة  
ذكر سهل هذا التين انه ضبط بالزكاة لأنه كان حيث صغرا (قوله) في سندنا أحمد بن حنبل بن عبيد  
(م) سعيد بن عبيد بكسر العين وبالياء هو المحفوظ وفي نسخة أي العلامة سيكون العين (ع)  
لم يذكر البخاري والدارقطني وغيرهما إلا بكسر العين ولم يذكر واهيه خلافا قال البخاري سعيد  
هذا هو أبو الهذيل الطائي كوفي (قوله) من ابل الصدقة (ع) قيل هذا وهم من راويه لأن هذا  
ليس بمصرف للزكاة والاصح رواية من روى من عنده أو من مال النبي وقيل بجمع بأب يكون  
تسليمها من ابل الصدقة حتى يؤد بها المستحقها من النبي وعند بعض العلماء انه يجوز صرفها في المصالح  
العامة وهذا منه وقيل أعطاهم استئثالا لليهود وقيل أعطاهم من سهم الموثقة فلوهم وقد يكون أولياء  
المعتول محاسبين بما يباح لهم الصدقة (د) وهذا التأويل باطل لأن هذا القدر من الزكاة لا يبطى للواحد  
وجعل المروزي من أصحابنا الحديث على ظاهره موقال تدفع في مثل هذا وقال الجمهور من أصحابنا المعنى  
انه استأذنا من ابل الصدقة من صار يديه (قوله) في عين أردت (ع) خبر الله حرم بحضر لليلة  
مولا اذا حرات وهو أشبهه موافقة الشربة والعقير أيضا النساء وهو حرم تعدد للشرب الذي  
يجوز للأتعاب الارض كعم السرا (قوله) أما أن بدوا صاحبكم وأما أن يؤذوا بحر (د) معناه

أصل العمل وجهه شرب كقصة وتم (قوله) لتدركتني فريضة (م) أي ناقة من تلك النوق المفروضة  
في الدية وفرضها للزكاة وبالباقي الحرمية وعطيه بنهم يؤزم من ابل الصدقة (ع) قيل هذا وهم  
من راويه لأن هذا ليس بمصرف الزكاة والاصح رواية من روى من عنده أو من مال النبي وقيل  
بجمع بأب يكون تسليمها من مال الصدقة حتى يؤد بها المستحقها من النبي وعند بعض العلماء انه يجوز  
صرفها في المصالح العامة وهذا منه وقيل أعطاهم استئثالا لليهود وقيل أعطاهم من سهم الموثقة فلوهم وقد يكون أولياء  
المعتول محاسبين بما يباح لهم الصدقة (ح) وهذا التأويل باطل لأن القدر من الزكاة لا يبطى للواحد وقال  
المروزي من أصحابنا بظاهر هذا الحديث وقال تدفع في مثل هذا وقال جمهور أصحابنا الذي  
استأذنا من ابل الصدقة من صار يديه (قوله) بترأفتهم (ح) الله عز وجل لفظ العقير من  
الأميين والعقير ما البئر اقرب به الصرع الواسع المذيل هو المجدد لقي تكون حول الغل  
(قوله) أما أن بدوا صاحبكم وأما أن يؤذوا بحر (ح) أي اذا ثبت العقل بقسامة ما أن بدوا

ومجبة وعبد الرحمن آتعلون وتسعون دم صاحبكم قالوا لا قال فتدفع لكم يهود قالوا لا يسوا بمسلمين فرداه رسول الله  
صلى الله عليه وسلم من عنده فبعث اليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ما ثناه حتى أدخل عليه الدارقة السهل ففدركتني منها ناقة  
خرامة حدثني أبو الطاهر ورحمته بن يحيى قال أبو الطاهر ثنا وقال حرمته أخبرنا ابن وهب قال أخبرني يونس بن ابن





شرب البان ابل الصدقة فيسلب البان المحتاج من المسلمين وهو لا يحتاجون **(قوله)** فشربو من البانها  
 وأبو الهيثم (ع) حجة المالكية في طهارة فضلة ما يؤكل لحمه ومن يرى نجاسة الخبز به على جواز التداوى  
 بالخرمان للضرورة (د) مذهبه نجاستها وأجاب أصحابنا عن الحديث بان شرهم لها كان للضرورة  
 التداوى وهو عندنا جائز بكل نجاسة الابان والخرمان **(قوله)** ففعلوا فاصحوا (ط) فيه حواز  
 التداوى وان يطلب كل جسم مما اعتاد فان هؤلاء الصوم اعراب بادية هاذنهم شرب احوال الابان  
 والبانها ولازمة الصغارى فلما دخلوا القرى طارقوا معتادهم وأغنيهم فرفضوا فأرسلهم صلى الله  
 عليه وسلم لذلك فلما رجعوا الى عاداتهم صحووا **(قوله)** وسئل أعينهم (م) وروى الرازي قيل هما  
 بمعنى واحد وقيل معنى الراى فهاهما بمعنى اللام فهاها بشوك أو غيره قال ذؤيب

العين بعدهم كأن حدافها • كحلت بشوك فبى عورتهم

واحتلوا في قوله انما جزاه الذين يمارون الله ورسوله الآية فيسلب زلفت في العرينين وقيل في كمار  
 نقضوا العهد وحاربوا واحتج قائله بان الحمار بقوله رسول الله لا تكون مع الايمان وقيل في المدعين  
 لقوله الا الذين تابوا من قبل ان تقدر واعلم لان اسلام الكافر يقبل منه قبل القدرة عليه وبعدها  
 ثمها هيا • الامام غير في أحد الأربعة التي تضمنها الآية وعلى القتل والصلب والعاص من خلاف  
 ولنى وهذا التصير ما يقتل فان قتل فالتصير بالبدن من قتله (ع) وقال أبوهم حب الخير بالى وان  
 قتل وهو قول أبي حنيفة (م) وحمل الشافعى الأربعة على الترتيب فقال ان قتل ولم يأخذ بالقتل واب  
 أحد المال وقيل قتل واصل وان أخذ المال ولم يقتل قطع • النى والحبس فمن لم يبلغ جرمه الى أن  
 يدنق ذلك واحتج له أصحابنا بان الضرر يختلف فلا تكون عقوبته متساوية فجعلها مرتبة على أصالحهم  
 وروى الواقدي أنها مرتبة على صحتهم فقال يقتل ذوالأى والتسير وقطع دوالبطش لقوة  
 وبهر من عداهم • قلت • قال الغنى في الأربعة فروى • كراها على الترتيب ذكر طريقا  
 في الترتيب غير الذى ذكره القاضى قال وروى ابن وهب أنها على التصير قالى الموازية وليس التصير  
 على هوى الامام وانما هو على اجتاده ومساورة العلماء فيها راه أتم مصلحة وفى المدونة وليس كل  
 الحمارين سواء منهم من يخرج بعضى أو حشبة وشبه ذلك فيؤخذ على تلك الحال بمضرة المروج  
 ولم يصح سيلا ولم يأخذ بالاهد الواحد يصير بالحكم لأمره بأسا ذلك الضرب والنى ويدس  
 فى الموضع الذى نفى اليه وليس للامام أن يهوجه

الى صلى الله عليه وسلم **(قوله)** فشربو من البانها وأبو الهيثم (ع) حجة المالكية في طهارة فضلة ما يؤكل لحمه  
 • وأجاب الشافعى • يرى نجاستها • انما جاز للضرورة التداوى وهو حائز عما هم بكل نجاسة الا  
 بانجر والمسكرات **(قوله)** ففعلوا فاصحوا (ط) فيه حواز التداوى وان يطلب كل جسم مما اعتاد فان  
 هؤلاء الصوم اعراب بادية عاداتهم شرب احوال الابان والبانها ولازمة الصغارى فلما دخلوا القرى  
 طارقوا معتادهم وأغنيهم فرفضوا فأرسلهم صلى الله عليه وسلم الى ذلك فلما رجعوا الى عاداتهم صحووا  
 وسمنوا **(قوله)** وسئل أعينهم • يروى باللام والراء فهاها بمعنى رقت معنى الراى فهاها بمسير  
 بحجة ومعنى اللام فهاها بشوك وغيره (ب) عن الغنى لآبى الحمار ببلد الشرك قال وكان الدرف  
 فى الننى من نوبس أن بنى من جملة الاسير لآبى فكان بنى منها الى المشرق وكان لشج ابن عبيد  
 السلام يحكى ان اسما كان يضرب على حطوط الشهود بنوبس فوق بنى الى المشرق فبفت  
 أهل المشرق لا يعمل لكم أن تبغوا البان بل هذا لا من أهل السداد فأجابوا بان عسدتا ليست بمحتمة

فشربو من البانها  
 وأبو الهيثم فاصحوا  
 مالوا على الرعاة فقتلوا  
 وارندوا عن الاسلام  
 وسافروا ودورسول الله  
 صلى الله عليه وسلم فبلغ ذلك  
 الى صلى الله عليه وسلم  
 فبفت فى آرههم فأتى بهم  
 فقطع أيديهم وأرجلهم  
 وسئل أعينهم

﴿فصل﴾ واختلف في ضرر فعل الاربعه طاما القتل فقال اللخمي يقتل بالسيف أو بالرمح لاصعة  
 فصدب ولا بالحجارة ولا بالرمي من شاقق وأما الصلب فيصلب قائما لا منكوسا وتطلق بده وظاهر  
 القرآن أن الصلب حد قائم بنفسه كالنفي والمنهيب أنه مع القتل ثم اختلف فقال ابن القاسم يصلب  
 ثم يقتل مصلوبا بالطنين وقال أشهب يقتل ثم يصلب محمد بن لوحيس ليصلب ثانيا في السجن لم يصلبه  
 الامام ولو قتله انسان في السجن فلا مصلبه ابن الماجشون ولا يمكن أهله من ازاله ويبقى حتى  
 يغنى على خشبته أو تأكله الكلاب أصبغ لابس أن يحل أهله ينزلونه ويصلي عليه ويدفن  
 \* مصون اذا قتل وصلب أنزل من ساعته ودفع لأهله وقال إمامان رأى الامام ابقاء ثلاثة أيام  
 لينزجر أهل الفساد أنزله وصلى عليه ثم أعاده الى خشبته وأما القطع فهو أن يقطع يده اليمنى ورجله  
 اليسرى فان عاد قطع مابق وأما النفي فقال ابن رشد اختلف فيه مروى مطرف أنه السجن وقال  
 ابن القاسم ورواه هو أن ينفي من بلده الى أخرى قدر ما يقصر فيه الصلاة وسجن فيها إلى أن تظهر  
 نوبته قال غيره ولو طال سنوبه حتى تعرف نوبته بما يعرف من غالب أمره ولا يقبل ذلك  
 بمجرد الظاهر لانه كالمكره بالسجن فيظهر النكاح ليطمس نفسه فلا يجعل بأخرجه ولو علمت  
 نوبته حقيقة قبل طول أمده لم يخرج لان طول سجنه أحد الحدود الاربعه وقال ابن الماجشون  
 النفي أن يطلبه الامام لاقامة الحد عليه فيهرب فهرب به هو النفي لأن بنى بعد القدرة عليه وفي الراهي  
 لابن شعبان هو أن ينفي من قراره ثم يطلب فيضن ثم يطلب أبدا ولا بنى للدار الشريك ﴿قلت﴾ كان  
 العرف في النفي من تونس هو أن ينفي من عمالة الأمير الثاني فكان ينفي منها الى المشرق وكان  
 الشيخ ابن عبد السلام يحكى أن اساميا كان يضرب على حطوط اليهود بتونس فعوقب ونفي الى  
 المشرق فبعث أهل المشرق لاجل أن تبعثوا اليها بمثل هذا لانه من أهل العساد فاجيبوا بان  
 معصده ليست بمحققة الوقوع عنكم فانه لا يعرف شهودكم ولا حطوطهم الا بعد مدة وعسر وقد  
 لاجبوا اليها لم تبعث اليكم بمسدة محققة قيل ويدل على النفي الى مثل هذا قول مالك في الدواب  
 العاديه في الزرع انها عرّب الى بلد لا زرع فيها واداني المحارب الى بلاد لدان يصعب في بيانه  
 الى تلك البلاد وقد جرد العادة بالنفي في المراكب ولما كان الحكم أن المحارب ضامن لكل  
 ما أخذ أصحابه قال بعض الشيوخ ان نوبته متعذرة لانها لا تنخر حتى يبقى فقرا طول عمره ويجب  
 أن يتخلى عن جميع ما يملك ويتصدق به اذ اجتهات أرباب ما كان يتم زكاة النسخ  
 الصالح أبو الحسن العبدى اذ تاب بعض اعراب اهرية لا يترك له من ماله الا ما يترك للعاس وكان  
 معاصره الشيخ العقيبه أبو عبد الله الرماح من شيوخ شيوخنا يترك له بعض ماله خشية معيهم  
 عن التوبة وكان شيخا أبو عبد الله بن رفة يصوب فعل العبدى

الوقوع عنكم فانه لا يعرف شهودكم ولا حطوطكم الا بعد مدة وعسر وقد لاجبوا اليها لم تبعث اليكم  
 بمسدة محققة اذ انفي لمحارب الى بلد فلا بد أن يصعب من يباحه الى تلك البلاد ودجر الداد بالنفي  
 في المراكب ولما كان الحكم أن المحارب ضامن لكل ما أخذ أصحابه قال بعض الشيوخ ان نوبته  
 متعذرة لانها لا تنخر حتى يبقى فقرا طول عمره ويجب أن يتخلى عن جميع ما يملك ويتصدق به اذا  
 جهات أرباب ما كان يقبض وكان الشيخ الصالح أبو الحسن العبدى اذ تاب بعض اعراب  
 اهرية لا يترك له من ماله الا ما يترك للعاس وكان معاصره الشيخ العقيبه أبو عبد الله الرماح من شيوخ  
 شيوخنا يترك له بعض ماله خوف معيهم عن التوبة وكان شيخا أبو عبد الله يصوب نفس العبدى

وتركهم في الحرة حتى ملوا أهودثنا أبو جعفر محمد بن الصباح وأبو بكر بن أبي شيبة واللفظ لا يكره قال ثنا ابن عليه عن حجاج  
ابن أبي عثمان بن أبي رجا مولى أبي قلابة بن أنس أن نخرأ من عكل ثمانية قسوا على رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فباصموا على الاسلام فاسترخوا الارض وقتلوا أجسامهم فشكلوا ذلك الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا يخرجون  
مع راعينا في ابله قتميون من أبو الهما واليتما فقالوا بل نخرجوا بشر بوا من أبو الهما وألباتها فعضوا فقتلوا الراعي وطردوا  
الابل فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فبعث في (٤١١) آثارهم فأدركوا الخي بهم فأمر بهم فقطعت

أيديهم وأرجلهم وسعل  
أعينهم ثم نبذوا في الشمس  
حتى ماتوا وقال ابن الصباح  
في روايته والطردها الدم  
وقال وسمرت أعينهم  
• وحدثنا هرون بن  
عبد الله قال ثنا سليمان بن  
حرب قال ثنا جاد بن زيد  
عن أيوب عن أبي رجا  
مولى أبي قلابة قال قال أبو  
قلابة ثنا أنس بن مالك  
قال قدم على رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فوم من  
عكل أو عرب فاجتروا  
المدينة فأمر لهم رسول الله  
صلى الله عليه وسلم بقتل  
وأمرهم أن يشر بوا من  
أبو الهما وألباتها بمعنى  
حدث حجاج بن أبي  
عثمان قال وسمرت أعينهم  
والقوا في الحرة يستقون  
فلا يستقون • وحدثنا  
محمد بن مشي قال ثنا معاذ  
ابن معاذ ح وثنا أحمد بن  
عثمان النوفلي ثنا أنس  
السياني قالنا ثنا ابن عون  
نا أبو رجا مولى أبي قلابة  
عن أبي قلابة قال كنت

• وإذا كان هذا الحاربة ما نضعت الآي من الأمور الأربعة وكان ما في الحديث غير ذلك  
انتم رأينا تأويله واختلف في تأويله (ع) قال بعض السلف كان هذا قبل نزول الآية والمولى عن  
الثبة فلما زلت الآية نسخ ذلك واستقر الحدود التي عن الله وقيل ليس بنسوخ وإنما فصل  
ذلك بهم فصا لأنهم كذلك فلو ابرأه وقد ذكره في بعض طرقه وابن اصف وغيره من  
أصحاب السير وقيل إنما حكم بهم زائد على حد الحاربة لعذم جرمهم لأنهم ارتدوا وجرأوا وقتلوا (قوله)  
وتركهم في الحرة حتى ملوا) يأتي الكلام على ذلك (قوله من عكل) • قلت • قال الطبري يحفل  
انها العيلة أو بلد وهي هنا القيلة (قوله يستقون فلا يستقون) (ع) أجمع المسلمون على أن من  
وجب عليه القتل لا ينج المأوى وليس في الحديث أنه صلى الله عليه وسلم أمر بذلك وقيل إنما يسقوا  
عنه بل لهم من الله على كفرهم بمفرسول الله صلى الله عليه وسلم في أن سقام ألبان الابل وقيل  
عاقبهم الله بذلك لا عطا شهم آل رسول الله صلى الله عليه وسلم واجابة لدعائه فان ابن وهب روى حديثنا  
قال اللهم عطف من عطش آل محمد اليه وهذا وجهان حسنان لا يفي معهما اعتراض ولا  
اشكال • قلت • رد عليهم ما نرى قال كفرهم بمفرسول الله صلى الله عليه وسلم في الاول  
وتعطينهم آل النبي صلى الله عليه وسلم في الثاني ذنب عقوبة الادب فعابته انه ترتب لهم ذنب  
مع قتل والمذهب انه اذا اجمع مع القتل غير انه يقتل فقط لان القتل يأتي على غيره الا اذا اجمع مع  
(قوله بقتل) جمع لثمة بكسر الهمزة وقصها وهي المائة ذاب الدر (قوله يستقون فلا يستقون)  
(ع) أجمع المسلمون على أن من وجب عليه القتل أن لا ينج المأوى وليس في الحديث أنه صلى الله عليه  
وسلم أمر بذلك وقيل إنما يسقوا عقوبة • ان الله على كفرهم بمفرسول الله صلى الله عليه وسلم  
في أن سقام ألبان الابل وقيل عاقبهم الله بذلك لا عطا شهم آل رسول الله صلى الله عليه وسلم واجابة  
لدعائه فان ابن وهب روى حديثنا قال اللهم عطف من عطش آل محمد اليه • هذا وجهان حسنان  
ذنيق معهم اعتراض ولا اشكال (ب) رد عليهم ما نرى قال كفرهم بمفرسول الله صلى الله عليه وسلم  
في الاول • والمذهب أن اذا اجمع مع القتل قد فلا يضمن إقامة حد الصدق ثم يقتل • وأجابني  
ابن سراج عن أو رد هذا السؤال فقال ما يصح ما قلت لو كان حدهم الملع قطع وليس حدهم القطع  
فهم وإنما حدهم الملع مع عدم الاحترام والقطع ليس سائر والمال يقتل لما لا يملكه اذا اراد وأن  
يقتل هو أنفسهم لم يعموا ولا يقي عليه كضرب هذا الجواب لما سألته في هذا الجواب انه  
جاءه من محمد بن زيد قال لا بأس ما تقول في لقمة من آفة قد حدثنا أنس بن مالك كذا وكذا  
قد قال في حديث أنس • • • • • الذي صلى الله عليه وسلم قوم وساق الحديث بصريح حديث أيوب وحجاج قال أبو قلابة فلما فرغت  
الليلة • • • • • جاء الله قال أبو ثوبة لا يبعث الله من يمشي على وجهه كذا • • • • • أنا أنس بن مالك لن زوال الخبر بيا أهل الشام مادام  
فيكم هذا أو مثل هذا • • • • • وحدثنا الحسن بن أبي شبيب الحراني نا مسكين وهو ابن بكير الحراني • • • • • حدثنا الأوزاعي ح وثنا عبد  
للقين عبد الرحمن الدارمي أنشدنا محمد بن بومع عن • • • • • وزنا عن يحيى بن أبي كثير عن أبي قلابة عن أنس بن مالك قال قدم

[illegible]

أما أفضل ذلك قصاها على ما ستعرف (قوله ولم يصممهم) الحسم في العرق بالنار لينقطع الدم (ب) تأمل فانه ان كان ثم اجاع على انه لا يحسم فسلم وان لم يكن ثم اجاع فالحق ان يصمم لان الله سبحانه جعل القطع قسما للقتل ايضا وحيث قد فليس الا قطع السارق والسارق يجب أن يصمم \* والجواب عما في الحديث بأنه افعال ذلك قصاها عليهم كذلك فاعاوب الرعاة وانظر على هذا الوزن الحارب حسم نفسه حتى مات هل يكون كمن قتل نفسه وقد قمنا الكلام على ذلك في كتاب الايمان والأظهر على ما قلنا الآن من ان القطع قسم للقتل لانه يكون كمن قتل نفسه (قوله وقد وقع بالمدينة المور وهو البرسام) (ح) المور يضم الميم وسكون الواو والبرسام بكسر الباء وهو نوع من اختلاف العقل ويطبق على ورم الصدر وورم الرأس وهو عرب أصل اللفظة يونانية والبرسام ورم الصدر والشرسام ورم الرأس وقل من رأيت من اطباء يصفق الفرق بينهما ورأيت في كتب بعضهم ورما كان الشرسام عن البرسام أي رما كان ورم الرأس عن ورم الصدر والبرسام لغويونانية معناها ورم الصدر كما تقدم وهي مركبة من كلمتين وركلة وسام كلفة والبرقي لفهم اسم الصدر وسام اسم الورم ومن لفهم في تركيب الاضافة تقديم المضاف اليه فيقولون في مثل فوب زيد زيد فوب فالتدبر على ذلك صدر ورم وكذا القول في شرسام فان شر اسم الرأس كانه يقول رأس ورم (قوله وبعث معهم قائما) القائف ميمز الآثار ومتعبا

(قوله على أوضاع) جمع وضع وهي حلى والرمق بقية الروح والقلب البئر (قوله ثم  
 قال لها الثانية) أمثلك فلان بنى لرجل ثان (قوله ثم سألهما الثالثة) بنى لرجل ثالث (قوله  
 فقالتا ثم) أي بالآشارة أذلم تكن تستطيع القول والآشارة بمنزلة القول (ب) وسئل شيخنا عن  
 رجل قتل زوجته وبقي مهادق قتل لها من قتلها هو فأفنى بانها تميمه صحبة لان في  
 العرف ان المرأة تنزع من زوجها بالخط هو (قوله فقتله بن حجر بن) فيما رد على الحنفية القائلة  
 بانه لا قود الا بالسيف والجهر بان القاتل يقتل بما قتل به الا اذا قتل بخنجر أو لواط \* وخالف ابن  
 الماجشون في النار وقال لا يذهب بالنار الا الله تعالى (ب) وفيه نظر لا يمنع انه تعذيب وانما هو أحد  
 والحدود كفارات وفي المذهب قول يمنع القود بالمسم لمدم تحقق المماتة لاختلاف الامزجة في تأثرها  
 بالمسم \* وقال ان رشد قتل القاتل بما قتل به انما هو اذا كان القصاص بغير قسامة وأما ان كان

محمد بن سفي ومحمد بن بشر  
 واللفظ لان سفي قال لا تبا  
 محمد بن حنيفة شعبة  
 عن هشام بن زيد عن  
 أنس بن مالك ان هودبا  
 قتل جارية على أوضاع  
 لها فقتلها بخنجر قال في  
 بها الى النبي صلى الله عليه  
 وسلم ومهريق فقال لها  
 أتقتل فلان فأشارت برأسها  
 أن لأم قال لها الثانية  
 فأشارت برأسها لأن لأم  
 سألهما الثالثة فقالتا ثم  
 وأشارت برأسها فقتله  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم بن حجر بن \* وحديث

باب القصاص

(قوله على أوضاع) جمع وضع وهي حلى والرمق بقية الروح والقلب البئر (قوله ثم  
 قال لها الثانية) أمثلك فلان بنى لرجل ثان (قوله ثم سألهما الثالثة) بنى لرجل ثالث (قوله  
 فقالتا ثم) أي بالآشارة أذلم تكن تستطيع القول والآشارة بمنزلة القول (ب) وسئل شيخنا عن  
 رجل قتل زوجته وبقي مهادق قتل لها من قتلها هو فأفنى بانها تميمه صحبة لان في  
 العرف ان المرأة تنزع من زوجها بالخط هو (قوله فقتله بن حجر بن) فيما رد على الحنفية القائلة  
 بانه لا قود الا بالسيف والجهر بان القاتل يقتل بما قتل به الا اذا قتل بخنجر أو لواط \* وخالف ابن  
 الماجشون في النار وقال لا يذهب بالنار الا الله تعالى (ب) وفيه نظر لا يمنع انه تعذيب وانما هو أحد  
 والحدود كفارات وفي المذهب قول يمنع القود بالمسم لمدم تحقق المماتة لاختلاف الامزجة في تأثرها  
 بالمسم \* وقال ان رشد قتل القاتل بما قتل به انما هو اذا كان القصاص بغير قسامة وأما ان كان

يعني بن حبيب الحارثي ثنا  
 خالد بن ابى الحارث وثنا  
 أبو بكر بن ثنا ابن ادريس  
 كلاهما عن شعبة بهذا  
 الاسناد نحوه وفي حديث  
 ابن ادريس فرضع رأسه  
 بين حجرين • حدثنا عبد بن  
 جيد ثنا عبد الرزاق  
 أخبرنا معمر عن أيوب عن  
 أبي قلابة عن أنس أن  
 رجلا من اليهود قتل حارية  
 من الأنصار على حلها ثم  
 ألماها في القليب ورضع  
 رأسها بالحجارة فأخذتني  
 به رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم فامر به أن يرحم حتى  
 يموت فرحم حتى مات  
 • وحدثنى اسحق بن  
 منصور أخبرنا محمد بن  
 بكر أخبرنا ابن جريح أخبرني  
 معمر عن أيوب بهذا  
 الاسناد مثله • وحدثننا  
 هدا بن خالد ثنا حماد  
 ثنا قتادة عن أنس بن  
 مالك أن جارية وجدر أسها  
 قدرض بين حجرين  
 فسألوها من صنع هذا بك  
 فلان فلان حتى ذكروا  
 يهوديا فأومأ برأسها  
 فأخذ اليهودي فأفرس  
 به رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم أن يرض رأسه  
 بالحجارة • حدثنا محمد  
 ابن مشني وابن بشار قال  
 ثنا محمد بن جعفر شاعبة  
 عن قتادة عن زرارعة عن  
 همران بن حصين قال قاتل  
 يعلى بن منية وأبن أمية

(م) واستدل به بعضهم على صحة التسمية بقول القاتل ولا حجة فيه لانه ما قتله بأقراره كذا كرسل  
 في بعض طرق (ع) قال ابن المرباط في شرحه اقرار اليهودي إنما من طر بق قتادة وهذا ما عاهد  
 عليه فلم ينفذه غيره وإنما الجواب أن القاتل يقول القاتل إنما كان في صدر الاسلام كما يسطيه ظاهر  
 الحديث (ي) قلت (ي) يعني بالتسمية بقول القاتل إنما بقبر قسامة (ع) واختلف اذا قتل بمقتل من  
 الحديث كالديوس والعمود • واختلف اذا قتل عمدا بالمخبر العادي بالقتل به كالصا والققيب  
 والبندق والمطمة فقال مالك في كل واحد من جميع ذلك القود • قال أبو عمر ولم يوافقه يعني من قهاه  
 الأمصار إلا الليث وقال به جماعة من الصحابة والتابعين • وقال الشافعي وأحمد وأبو حنيفة وجهم ربهاء  
 الأمصار وجماعة من الصحابة والتابعين هو من شبه العمدة لا قوده وإنما فيه الدية مغلطة وإن اختلفوا  
 في سن الابن في الدية المغلطة روى أيضا عن مالك وابن وهب ولم يعرف مالك في المشهور شبه العمدة  
 وقال إنما هو خطأ (قوله في الآخر ألماها في القليب ورضع رأسها بالحجارة فأخذتني به رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم فامر به أن يرحم حتى يموت) (ع) لما قتلها بالحجارة وجب قتله بالحجارة ورأى  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يرحمهما من جهة الرأس رضع (ي) قلت (ي) إنما احتاج الى تأويل  
 الرجم بما ذكر لأن قتله إياها كان بأرض رأسها بين حجرين كذا كرفي الطر بق التي بعد  
 والرجم خلاف ذلك (ط) والقول بأنه شبه العمدة والصحيح لان العمدة في القتل أمر غني لا يطلع  
 عليه فلا يثبت الإبلالة الواضحة الرخصة للشك وتلك الأشياء ليست بأدلة واضحة إذ يحصل أن  
 يكون قصدها القتل فيكون القتل عمدا ويحتمل أن لا يكون قصده كون خطأ وإراقة لدماء  
 أحق ما احتيط لما ترددت الحكم بين العمدة والخطأ أعطى حكايين حكمن وهو شبه العمدة لكون  
 الدية فيه مغلطة

### ﴿ أحاديث من عصف فأخرج يده ﴾

(قوله يعلى بن منية وأبن أمية) (ع) • أئني فهو يضم الميم واسكان النون بعد هاء شدة من تحت وهي  
 أميدى وهي جدته لأبيه وهما يعرف وهي منية بنت الحارث قاله الزبير بن بكار والمحدثون يقولون أنها  
 أمه وأبن أمية بنت غزوان وقال الطبري يعلى بن أمية أمه منية بنت جابر وأم أمية فهو أودو وبعضهم  
 يقول يعلى بن منية يعلى بن منية يعلى بن منية وهو تصحيف وقرآن بخط الجبائي أن ابن  
 بنسابة فليس إلا سيف وأستأري أن هذا متفق عليه (ع) وفي الحديث قتل الرجل بالمرأ • خلا فالمن  
 شك قال لا يقتل بها (ب) في الإحتجاج به على ذلك تعبد لأن قتله إنما كان غيلة وقتل القبله  
 حرم ركب الشيخ يجيب عن هذا بما أنه غير إنما هو قصاص بدليل قتله بين حجرين كما قتل (ع)  
 وأصحاب اذا قتل • إنما يجر إعادة لا تل به كالماء والققيب والبندق والطم • قال مالك في كل  
 واحد من جميع ذلك القود • أبو عمر ولم يوافقه يعني منية • إنما أراد الليث وقال به جماعة من  
 الصحابة والتابعين • وقال الشافعي وأحمد وأبو حنيفة وجهم ربهاء الأمصار وجماعة من الصحابة  
 والتابعين هو من شبه العمدة لا قوده وإنما فيه الدية مغلطة روى أيضا عن مالك وابن وهب ولم  
 يعرف مالك المشهور عنه شبه العمدة وقال إنما هو خطأ

### ﴿ باب العاكل على نفس الإنسان أو عضوه ﴾

(قوله يعلى بن منية وأبن أمية) نضم الميم واسكان النون بعد هاء شدة من أسفل رهي أم

وضاح كانا يأتين قوله وهو وهم وانما اسم آية أمية (قوله من أحدهما الآخر) (ع) كذا هوها  
وفي الآخر ان أجبر العلي بن أبيه عن رجل ذراع وهذا هو المعروف انه أجبر ليعلى لا يعلى (قوله  
لا يهله) (م) اختلف فبين عن فخرج به فانتزع اسنان العاض فالتشهور عندنا انه ضامن  
وبه قال الشافعي وحاولوا الحديث على من لم يمكنه النزاع الا كذلك قيل ولعل اسنانه كانت متحركة  
فمقطعت اثر النزاع وهذا التأويل يصح من لفظ الحديث وقيل لا ضمان به قال أبو حنيفة قال بعض  
شيوخنا المحققين انما اخذناه من فمعه لانه يمكنه النزاع رفق فهو فينازاد متعدي كذلك اختلف  
الاس في الجمل المائل على رجل فدفعه عن نفسه قتل المائل هل يضمن فمعدنا وعند الشافعي  
لا يضمن لانه مأمور بالدفع عن نفسه فليس بمعتد وقياسه على من قتل عبدا في حين المدافعة عن  
نفسه في ضمانه رأى انه أحيا نفسه بحال الغير فاشبه بالمصطر لطعام الغير فانما كل ويضمن والفرق  
هو ان رب الطعام لا جناة له ولا للطعام فذلك ضمن وفي الجمل لم تكن البداية عنه بل بسبب الجناية  
عليه فذلك لم يضمن وأيضا فلانه انما يضمن الطعام لان الضرورة غير محتملة لان غير الطعام يسد  
مسدده فصار كما كلة اختيارا ولا مندوحة له في الجمل فقد تحققت الضرورة ومن هذا المعنى سؤال  
ثالث وهو لو روى الانسان من نظره اليه في يته فأصاب عينه قال أكثر أصحابنا وأبو حنيفة يضمن  
لانه لو نظر انسان الى عورة آخر غير اذنه لم يستج ذلك في عينه فالتنظر الى الانسان في يته أولى  
أن لا يستباح به ذلك وقال الشافعي والجمهور لا يضمن لحديث لو أن امرأ اطعم عليك بغير اذن  
فخذه بمصاة صفات عينه لم يكن عليك جناح وحمل الأولون الحديث على ان المراد بنفي الجناح  
نفي القصاص وأما الدية فلا ذكر لها في القصاص لانه من الاصابة خطأ لانه لم يقصد بالرى في العين  
وانما قصد تنبيهه على أنه فعل له فقلت (قوله) فاما سائل ثلاث مسائل هي وسئلة الفحل المائل  
وسئلة روى من ينظر اليه في يته فخرج من كلامه ان مشهور في مسألة العض الضمان وان  
المذهب في مسألة الفحل عدم الضمان وان مذهب الاكثر في الثالث نفي الضمان ومقتضى النظر  
عدم الضمان في الأولى والثانية ثبوته في الثالثة أما في الأولى فلانه نص الحديث وأظاهره وأيضا  
ما هم علوا سقوط الضمان في مسئلة الجمل بانه مأمون له في الدفع عن نفسه وكذلك المعض من مأمون

دلى وقيل جدته لايه وأما آية فهو أبو (قوله لا يهله) (م) اختلف فبين عن فخرج به فانتزع  
اسنان العاض فالتشهور عندنا انه ضامن وبه قال الشافعي وحاولوا الحديث على من لم يمكنه النزاع الا  
كذلك قيل ولعل اسنانه كانت متحركة فمقطعت اثر النزاع وهذا التأويل يصح من لفظ الحديث  
وبه قال أبو حنيفة قال بعض شيوخنا المحققين انما اخذناه من فمعه لانه يمكنه النزاع رفق فهو فينازاد  
معتد وكذلك اختلف الاس في الجمل المائل على رجل فدفعه عن نفسه قتل المائل فهل يضمن  
فمعدنا وعند الشافعي لا يضمن لانه مأمور بالدفع عن نفسه فليس بمعتد وقياسه على من قتل عبدا في  
حين المدافعة ومن ضمنه رأى انه أحيا نفسه بحال الغير فاشبه بالمصطر لطعام الغير والفرق بان رب  
الطعام لا جناة له ولا للطعام ومن هذا المعنى سؤال ثالث وهو لو روى انسان من نظره اليه في يته  
فأصاب عينه فقال أكثر أصحابنا وأبو حنيفة يضمن لانه لو نظر انسان لعورة الغير بغير أمر لم يستج  
ذلك في عينه فالتنظر الى الانسان في يته أولى أن لا يستباح به ذلك وقال الشافعي والجمهور لا يضمن  
لحديث لو أن امرأ اطعم عليك بغير اذن فخذه بمصاة صفات عينه لم يكن عليك جناح وحمل  
الأولون الحديث على ان المراد بنفي الجناح نفي القصاص لانه لم يقصد بالرى في العين وانما قصد تنبيهه

رجلا فعرض أحدهما  
صاحبه فانتزع يده من فيه  
فزع تيبه وقال ابن مني  
تبيته فاختصا الى النبي  
صلى الله عليه وسلم فقال  
أيعض أحدكم كما يعض  
الفحل لا يهله وحديثنا  
محمد بن مني وابن بشار





أنس بن النضر وعبد أنس بن مالك (قوله القصاص) (ط) الر واية بالنصب في القصاصين ولا يجوز غير النصب والنصب باضمار فعل ولا يجوز اظهاره لأن تكرار اللفظ نابيه كقولهم الحذر الحذر  
فالتقدير الزموا القصاص (قوله هالت أم الر بيع ولا والله لا يقتص) (ع) كذا في سلم وفي البخاري  
أن الحالف هو أنس بن النضر وليس اعتنا صاعلي الحكم بل رغبة في صلي الله عليه وسلم وللأولياء  
أن لا يضلوا أو على طريق الثقة بالله والتضرع اليه بالقسم به ورواه صلي الله عليه وسلم عليها بقوله  
سبحان الله أنظر في التأويل الأول ويؤكد قوله فإزاله حتى قبلوا الآية وقوله أن من عباد الله  
من لو أقسم على الله لأبره يشهد للثاني (د) هما قضيتان والر بيع الجارحة على مافي مسلم وأخت  
الجارحة على مافي البخاري ومسلم فهي بضم الراء وفتح الباء وكسر الياء المشددة راء أم الر بيع الحالفة  
فبفتح الراء وكسر الباء وتضعيف الياء

حديث لا يحل دم امرئ مسلم إلا باحدى ثلاث

(قوله التيب الزاني) (ع) هو ما أجمع عليه المسلمون من الرحمة وبأى الكلام عليه (قوله والنفس  
بالنفس) هو مثل قوله تعالى وكذبنا عليهم فهأن النفس بالنفس واحتج به الكوفيون على تساوى  
النفوس فيقتل الحر بالعبد والذكر بالأنثى جعلوا ذلك ناسخا لقوله الحر بالحر الآية • وقال مالك  
والشافعي وغيرهما أن آية الحر بالمرء من الآية لنفس بالنفس وإن الذى أن أنفس الأحرار متساوية  
متكافئة فيقتل الذكرا بالأنثى وكذلك أنفس العبيد ولا ناص بين الأحرار والعبيد في شيء قالوا  
ولا يقتل الحر بالعبد ويقتل العبد بالحر • وقال أبو حنيفة لا قصاص بينهم إلا في نفس وقال ابن أبى  
لبيلى القصاص بينهم في كل شيء (قوله والتارك لدينه) (ع) هو عام في كل تارك للإسلام بإى ردة  
كانت • قلت • الردة كفر بعد اسلام • ترر ويفتر بالاسلام بالعلق بالشهادتين والتزام  
أحكامه • المتعطى أن نطق الكافر بالهاديتين وهما على • رائج للإسلام وحلوه فان التزمهما  
اسلامه وإن لم يبق يقتل إلا أنه يؤدب وترك على دينه لا بد من تركه والمشهور أنه يؤدب ويشهد  
ولا يكفر على التزامها • ودعاه • فان عمدا على الميت ترك في لعنة الله قاله مالك وابن  
لناعم وغيرهما • وبه السلم • رضاه • وبالأمه • بن من بالتهديد • ثم رجع • قبل بعد استتابته

ما فيه عن أنس بن النضر • عبد أنس بن مالك (ح) فحصل الاختلاف في الروايتين من وجهين  
• أحدهما أن في روايته لم أن الجارح به أى أخت الر بيع وفي رواية لبخارى أنها الر بيع بنفسها • الثاني  
أن في روايته سلم أن الحالف • تكلم رغبته في أم الر بيع بفتح الراء وفي رواية لبخارى أنه أنس بن  
النضر وهما قضيتان والر بيع الجارح في رواية البخاري وأخت الجارح في رواية مسلم فهي بضم  
الراء وفتح الباء وتضعيف الياء راء أم الر بيع الحالفة • ر وانه مسلم بفتح الراء وكسر الباء وتضعيف الياء  
(قوله القصاص القصاص) منصوبان باعتبار فسل أى التزوا القصاص (قوله والله لا يقتص)  
ليس استرضاء • حكم النبي صلى الله عليه وسلم بل رغبة في صلي الله عليه وسلم وللأولياء أن لا يضلوا  
أو على طريق الثقة بالله تعالى وتضرع اليه بالقسم

(باب ما يباح به دم المسلم)

• (قوله والنفس بالنفس) احتج به الكوفيون على تساوى النفوس فيقتل الحر بالعبد  
• وجعلوا ذلك ناسخا لقوله تعالى الحر بالحر وغيرهما أن آية الحر بالحر مفسرة الآية

القصاص القصاص هالت

أم الر بيع يا رسول الله  
أقتص من فلانة والله  
لاقتص منها فقال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
سبحان الله يا أم الر بيع  
القصاص كتاب الله قالت  
لا والله لاقتص منها أنا  
قال فإزاله حتى قبلوا  
الدية فقال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم أن من عباد  
الله من لو أقسم على الله  
لأبره • حدثنا أبو بكر بن  
أبى شيبة ثنا حفص بن  
غيار وأبو معاوية وكيع  
عن الأعمش عن عبد الله  
ابن مرة عن مسروق عن  
عبد الله قال قال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
لا يحل دم امرئ مسلم  
يشهد أن لا اله إلا الله وأنى  
ربول الله إلا باحدى ثلاث  
التيب الزانى والنفس  
بالنفس والتارك لدينه  
المعارك للجماعة • حدثنا  
ابن عمر ثنى أبى ح وثنا  
ابن أبى عمر ثنا سفيان ح  
وثنا اسحق بن ابراهيم وحلى  
ابن خشرم قال أخبرنا  
عمير بن يونس كلهم عن  
الأعمش بهذا الاسناد مثله  
• حدثنا أحمد بن حنبل  
ومحمد بن مني واللفظ

• ابن شابر وثبت الزدني بالصريح بالكفر أو بلفظ يقتضيه كالكفر وسحب ما عمن وجوب من الدين ضرر ورتقى غير حديث الاسلام أو بفعل يقتضيه كلبس الزنار والقضاء المصنف في صريح النجاسة قالوا لا ينبغي أن تقبل البيعة على الردة مطلقا وإنما تقبل بتعصيل لاختلاف المذاهب في التكفير وبشبه هذا الذي قال قول مالك في المدونة وإذا شهدت بينة بأن فلا نسرق ما يقطع فيه ينبغي للإمام أن يسألهم عن المرقص ما هي وكيف هي ومن أين أخذها وإلى أين أخرها كما يسألهم من شهادتهم على رجل بالزنا • ابن حبان وثبتوا على أن المرتد يستتاب في ثلاثة أيام • وروى ابن القصار ويستتاب ثلاثا في الحال إن لم تنب قتل • أشبه وليس في استتابته تخفيف في قول مالك • وقال أصح ما يخوف في الثلاثة أيام بالقتل قال مالك والعبد في ذلك كالحرة والمرأة كالرجل وروى أشبه لا عقوبة عليهما نتاب

• فصل • والمعروف أنه إن تاب رجوع اليمامة • وروى ابن شعبان لا يرجع وهو في مليت الحال وفي النكاح الثالث من المدونة وإذا تنصر الأسير ولا يدري طوعا أو كرها فهو على الطوع فتعد امرأته وبوقها ماله حتى يثبت أنه أكره فهو بحال المسلم في نسائه وماله (قوله المارق للجماعة) (ع) حجة على قتل الخوارج وأهل البدع والبيوع وقتالهم إذا منعوا من إقامة الحق عليهم وقتلوا على ذلك قال القاضي فيقاتل المرتد حتى يرجع إلى دينه ويقال للخارج عن الجماعة حتى يرجع إليها وليس بكافر ويمكن أن يكون خروجه كفرا أو ردة (ط) الظاهر أن المارق أجرى صفة للتارك وهي صفة عامة بدخل فيها الخوارج ومن ذكر معهم والمخارب ولو كان غير صفة لم يصدق المحصر في قوله الاثلاث لأن الاتصال تكون أربعا وكلامه صلى الله عليه وسلم واجب الصدق • قلت • يلزم على جعله صفة أن لا يقتل الخوارج ومن معهم لانهم ليسوا بتركين للدين وحينئذ يشكل فيهم الحديث لانهم لم يجعل صفة لم يصدق المحصر المذكور وان جعل صفة لم يقتل الخوارج ويجاب بانما تختار أنه صفة والخوارج ومن ذكر معهم تاركون للدين لان الدين بقول بالمعصية والتشكيك

• حديث قوله لا تقتل نفس ظلما •

• قلت • يدخل فيه من قتل ذميا لان الذمة حرمت قتله لا من قتل من وجب عليه قصاص لان الظلم هنا ليس في نفس القتل وانما هو في الاقليات على الامام (قوله الا كان على ابن آدم الا ل) (ط)

النفس بالنفس (قوله المارق للجماعة) (ع) حجة على قتل الخوارج وأهل البدع والبيوع (ط) الظاهر أن المارق صفة للتارك وهي صفة عامة بدخل فيها الخوارج ومن ذكر معهم والمخارب ولو كان غير صفة لم يصدق المحصر في قوله الاثلاث لان الحماة لا تكون أربعا وكلامه صلى الله عليه وسلم واجب الصدق (ب) يلزم على جعله صفة أن لا يقتل الخوارج ومن ذكر معهم لانهم ليسوا بتركين للدين وحينئذ يشكل فيهم الحديث لانهم لم يجعل صفة لم يصدق المحصر المذكور وان جعل صفة لم يقتل الخوارج ويجاب بانما تختار أنه صفة والخوارج ومن ذكر معهم تاركون للدين لان الدين بقول بالمعصية والتشكيك

• باب بيان أهم من سن القتل •

• (قوله الا كان على ابن آدم الأول) (ط) ابن آدم الاول هو قابيل حين قتل أخاه هابيل لما تنازعا في حياض فقام أحدهما آدم عليه السلام أن يقر باقر ما غنن تغفل قريانه كانت له فتقبل قربان

لا حجة فلا تناه عبد الرحمن ابن مهدي عن سفيان عن الأعمش عن عبد الله بن مسروق عن مسروق عن عبد الله قال قال فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال والذي لا اله غيره لا يجعل دم رجل مسلم شهداً لا اله الا الله وأتى رسول الله الاثلاثة ففر التارك للإسلام المارق للجماعة أو الجاعة شك فيه أحمد والشيخ الزاوي والنفس بالنفس قال الأعمش حدثت به إبراهيم الخليل عن الأسود عن عائشة بمثل • وحديثي ججاج بن الشاعر والقاسم ابن زكريا قالنا ثنا عبيد الله بن موسى عن شيبان عن الأعمش بالاسنادين جميعا نحو حديث سفيان ولم يدكرافي الحديث قوله والذي لا اله غيره • حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ومحمد ابن عبد الله بن غير والأعظم لابن أبي شيبة قالنا ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن عبيد الله بن مرة عن مسروق عن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقتل نفس ظلما الا كان على ابن آدم الاول

ابن آدم الاول هو قاييل حين قتل ابناء هابيل لما تنازعوا في اقصيا فامرهم آدم أن يقر بقتل بائنا فن  
تقبل قريانه كانت فتقبل قربان هابيل فحسده قاييل فقتله فبنا وعدوا بالعهدة اذ كراهل التفسير  
(قوله كفل من دمها) (م) السكفل التميمب ومنه ومن يشفع شفاعة الآية وقال التليل هو ايضا  
الضعف من الاجر والالام (قوله لانه كان أول من سن القتل) (م) هذا قيل لذلك الامر ولعل القتل  
في الناس كان على وجه التعليم ائنه الواحد من الواحد حتى انتهى اليه وهكذا التعليم في الصلاة  
والبدع يكون على الاول كفل من ذلك (ع) قد أبان ذلك صلى الله عليه وسلم من قوله من سن سنة  
حسنه له أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة ومن سن سنة سيئة كان عليه وزرها ووزر من  
عمل بها إلى يوم القيامة والحديث من قواعد الاسلام في أن من ابتدع شيئا من الشر كان عليه مثل  
وزر من عمل به **قلت** هذا ان عمل الثاني من حيث شعوره بالاول وأمان عمل الثاني وهو غير  
عالم بالاول فكان شيخنا أبو عبد الله يقول لاثني على الاول ويكون حكم ثاني حكم من سن السيئة  
ابتداء ولا يقال على الحديث انه من المواخذة بعمل الغير بل من المواخذة بفعل الفاعل لانه لما سن  
وسبب كان ذلك كفعله (ط) وبالقياص على هذا يكون على ابليس كفل من اثم من ترك المعبود لانه  
أول من عصى ربه وهذا ما لم يثبت الاول من تلك المعصية لان آدم عليه الصلاة والسلام أول من خالف  
النبي وأجمعوا على انه ليس عليه شيء من اثم من خالفه لانه تاب وتاب الله عليه فصار كان لم يمتن  
والثاني من الذنب كن لا ذنب له **قلت** كان شيخنا أبو عبد الله يقول لحق الاول وان تاب فانه  
وان عصت التوبة من الذنب فانه لا تصح من لحق الوزر ولا يفتى عليك ما فيه فانه ترد عليه قضية آدم  
الأن يقال خرج آدم بالاجماع وقضيته محصنة لهذا الاجماع

### أحاديث التليظ في حرمة الدماء والاعراض والاموال

(قوله أول ما يقضي بين الناس يوم القيامة في السماء) (م) ظاهر في تليظ أمر الدماء ولا يعارض  
حديث أول ما ينظر فيه من عمل العبد الصلاة لان كلا أول في باب هذافي حقوق الآدميين وحديث  
الصلاة في حق الله (د) وكان ذلك لان القتل أعظم الجرائم والصلاة أعظم قواعد الاسلام العملية

هابيل فحسده قاييل فقتله به اعدوا ما هكذا كراهل التفسير (قوله لانه كان أول من سن القتل)  
(ع) الحديث من قواعد الاسلام في أن من ابتدع شيئا من الشر كان عليه مثل وزر من عمل به (ب) هذا  
ان عن الثاني من حيث شعوره بالاول وأمان عمل الثاني وهو غير عالم بالاول فكان الشيخ يقول لاثني  
على الاول ويكون حكم ثاني حكم من سن السيئة ابتداء ولا يقال على الحديث انه من المواخذة بفعل  
الغير بل من المواخذة بفعل الفاعل لانه لما سن ونسب كان ذلك كفعله (ط) وبالقياص على هذا  
يكون على ابليس كفل من اثم ترك المعبود لانه أول من عصى ربه وهذا ما لم يثبت الاول من ترك  
المعصية لان آدم عليه السلام أول من خالف الهى وأجمعوا على انه ليس عليه شيء من اثم من خالفه فيما  
لانه تاب وتاب الله به فانه عليه قصار كن لم يمتن والثاني من ذنب كن لا ذنب له (ب) كان الشيخ  
يقول يلحق الارء وان تاب فانه ان عصت التوبة من الذنب فانه لا تصح من لحق الوزر ولا يفتى  
عليك ما فيه فانه ترد عليه قضية آدم عليه السلام الآن يقال خرج آدم بالاجماع وقضيته محصنة لهذا  
الجمود (قوله أول ما يقضي بين الناس يوم القيامة في السماء) لا يعارض أول ما ينظر فيه من عمل العبد  
الصلاة لان كلا أول في باب هذافي حقوق الآدميين والصلاة في حقوق الله تعالى

كفيل من دمها لانه  
كان أول من سن القتل  
وحدثناه عثمان بن أبي شيبة  
تناجر يرح ونا اسحق  
ابن ابراهيم احبنا جرير  
وعيسى بن يونس ح ونا  
ابن أبي عمر ثنا سفيان  
كلهم عن الامش هذا  
الاسناد وفي حديث جرير  
وعيسى بن يونس لانه سن  
القتل ولم يذكر أول حدثنا  
عثمان بن أبي شيبة واسحق  
ابن ابراهيم ومحمد بن عبد  
الله بن نمير جميعا عن وكيع  
عن الامش ح ونا أبو  
بكر بن أبي شيبة ثنا عبدة  
ابن سليمان ح وكيع عن  
الامش عن أبي وائل عن  
عبد الله قال قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم أول  
ما يقضي بين الناس يوم  
القيامة في الدماء وحدثنا  
عبد الله بن معاذ ثنا أبي  
ح وثني يحيى بن حبيب ثنا  
خالد يعني ابن الحرث ح وثني  
بشر بن خالد ثنا محمد بن  
جعفر ح ونا ابن مثنى  
وابن شارة قالنا ثنا أبي  
عدي كلهم عن شعبة عن  
الامش عن أبي وائل عن  
عبد الله عن النبي صلى الله  
عليه وسلم مثله غيران بعضهم

﴿ أحاديث حول صلى الله عليه وسلم ان الزمان قد استدار كشيء يوم ﴾

### خلق الله السموات والارض ﴿

﴿ قلت ﴾ اختلف في الزمان والأقرب انه حر كان الافلاك وسكنها لم يقع فيها تغيير ثم عادت الى ما كانت عليه وانما المعنى ما ذكر الامام ان العرب كانت تمسك بملة ابراهيم في شهر ربيع الأول من الأشهر الاربعه الا أنهم كانوا اذا احتاجوا الى القتال في شهر منها أنسوا في آخر واقصر بهم الى الشهر الذي يليه هكذا شهر الى شهر حتى اختلط الأمر عليهم فسادت حجة صلى الله عليه وسلم بحجهم لانهم كانوا في تلك السنة حرموا اذا حجة بقتضى حسابهم فأحضر صلى الله عليه وسلم ان الاستدارة واقفت ما حكم الله به يوم خلق السموات والارض وقيل ان العرب كانت تخرج عامين في ذي القعدة وعامين في ذي الحجة فسادت حجة أبي بكر سنة تسع ذا القعدة من العام لثاني وصادفت حجة صلى الله عليه وسلم ذا الحجة فلما أشار صلى الله عليه وسلم بالاستدارة وقال أبو عبيد كائنا ما ينشرون أي يؤخرون وهو الذي قال الله في حقهم انما اتى الآبى وربما احتاجوا الى القتال في المحرم فيؤخرون فيؤخر بهم الى صفر ثم يحتاجون الى تأخير صفر الى ربيع هكذا شهر بعد شهر فجاء الاسلام وقد رجع المحرم الى موضعه فقال صلى الله عليه وسلم ما قل وقيل كائنا ما ينشرون المحرم عامين ورواه من قابل الى نصريه قال والتفسير الأول أحب الى لأنه ليس في هذا استدارة وقد وقعت لأخوار زى على تأويل غيره فيه ما يؤيده من علم التجميم قال ان الله تعالى لما خلق الشمس أجزاها في أول برج الحمل والزمان الذي تكلم فيه النبي صلى الله عليه وسلم بهذا كانت الشمس في أول برج الحمل والوقوف له على هذا التأويل دعا ذلك لتعديل ذلك اليوم فعدل لا خيار ما قال لم يوجد كجزم بل وحدت الشمس في ناسخ دى الحجة سنة عشر قطعت من برج الحوت فعواله شرين درجة لكنها فبا أنظن في مثل هذا اليوم من سنة تسع كانت في أول الحمل وأرام من هذه الحجة غلط ولو كان الأصل الذي ذهب اليه محققا لكان به لكنه لم يذهب اليه أحد من العلماء (ع) ان الكلام: هذه الآية وان تعين تركه لكى لما ريت فيه ان خطأ احتج به ليما به ما قول الامام فوهم بين لانه الجلب لم يذكر في النسخ من ذي الحجة سنة عشر وانما كانت في العاشر منه يوم الصر حسب ما ذكر في الحديث وعلى الوجهين فاقاله الحوار زى خصا لانه بقي للشمس من برج الحزب واثنا عشر برج الحمل نحو له ثمة ادراج تقطعها في عشرة أيام على ما قاله أهل المعرفة في هذا الشأن من انهم انقطع البرج في ثلاثين يوما ولما كانا وغيره من أمم الهدى المارقين لأوقات كلام الأئمة الكرام (ع) في ذلك يوم رات يوم (ط) ما ذكره الحوار زى مقتضاه ان الله تعالى البرج من خلق الشمس وأجزاها في أول برج الحمل هذا لا يوصى اليه الاقل عن الأنبياء والآلهة عنهم في ذلك ثم ان الله تعالى رزقناه من كبره من حله قبل البروج وانه

قال عن شعبة يقضى وبعضهم قال يحكم بين الناس حدثنا أبو بكر ابن أبي شعبة ويحيى بن حبيب الخارفي وتعارفاني اللفظ قالوا عبد الوهاب الثقفي عن أيوب عن ابن سيرين عن ابن أبي بكرة عن أبي بكرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ان الزمان قد استدار كشيء يوم يوم خلق الله السموات والارض

### ﴿ بات التليظ في حرمة الدماء والاعراض والأموال ﴾

﴿ قلت ﴾ ان الزمان قد استدار كشيء يوم (ب) ان الله المصراعين والارض (ب) اختلف في الزمان والأقرب انه حر كان الافلاك وسكنها لم يقع فيها تغيير ثم عادت الى ما كانت عليه وانما المعنى ما ذكر الامام ان العرب كانت تمسك بملة ابراهيم في شهر ربيع الأول من الأشهر الاربعه الا أنهم كانوا اذا احتاجوا الى القتال في شهر منها أنسوا في آخر واقصر بهم الى الشهر الذي يليه هكذا شهر الى شهر حتى اختلط الأمر عليهم فسادت حجة صلى الله عليه وسلم بحجهم لانهم كانوا في تلك السنة حرموا اذا حجة بقتضى حسابهم فأحضر صلى الله عليه وسلم ان الاستدارة واقفت ما حكم الله به يوم خلق السموات والارض وقيل ان العرب كانت تخرج عامين في ذي القعدة وعامين في ذي الحجة فسادت حجة أبي بكر سنة تسع ذا القعدة من العام لثاني وصادفت حجة صلى الله عليه وسلم ذا الحجة فلما أشار صلى الله عليه وسلم بالاستدارة وقال أبو عبيد كائنا ما ينشرون أي يؤخرون وهو الذي قال الله في حقهم انما اتى الآبى وربما احتاجوا الى القتال في المحرم فيؤخرون فيؤخر بهم الى صفر ثم يحتاجون الى تأخير صفر الى ربيع هكذا شهر بعد شهر فجاء الاسلام وقد رجع المحرم الى موضعه فقال صلى الله عليه وسلم ما قل وقيل كائنا ما ينشرون المحرم عامين ورواه من قابل الى نصريه قال والتفسير الأول أحب الى لأنه ليس في هذا استدارة وقد وقعت لأخوار زى على تأويل غيره فيه ما يؤيده من علم التجميم قال ان الله تعالى لما خلق الشمس أجزاها في أول برج الحمل والزمان الذي تكلم فيه النبي صلى الله عليه وسلم بهذا كانت الشمس في أول برج الحمل والوقوف له على هذا التأويل دعا ذلك لتعديل ذلك اليوم فعدل لا خيار ما قال لم يوجد كجزم بل وحدت الشمس في ناسخ دى الحجة سنة عشر قطعت من برج الحوت فعواله شرين درجة لكنها فبا أنظن في مثل هذا اليوم من سنة تسع كانت في أول الحمل وأرام من هذه الحجة غلط ولو كان الأصل الذي ذهب اليه محققا لكان به لكنه لم يذهب اليه أحد من العلماء (ع) ان الكلام: هذه الآية وان تعين تركه لكى لما ريت فيه ان خطأ احتج به ليما به ما قول الامام فوهم بين لانه الجلب لم يذكر في النسخ من ذي الحجة سنة عشر وانما كانت في العاشر منه يوم الصر حسب ما ذكر في الحديث وعلى الوجهين فاقاله الحوار زى خصا لانه بقي للشمس من برج الحزب واثنا عشر برج الحمل نحو له ثمة ادراج تقطعها في عشرة أيام على ما قاله أهل المعرفة في هذا الشأن من انهم انقطع البرج في ثلاثين يوما ولما كانا وغيره من أمم الهدى المارقين لأوقات كلام الأئمة الكرام (ع) في ذلك يوم رات يوم (ط) ما ذكره الحوار زى مقتضاه ان الله تعالى البرج من خلق الشمس وأجزاها في أول برج الحمل هذا لا يوصى اليه الاقل عن الأنبياء والآلهة عنهم في ذلك ثم ان الله تعالى رزقناه من كبره من حله قبل البروج وانه



ويطلون من هذه السنة شهر المصبون في كل سنة في شهر حجتين ثم ينساق السنة الثالثة صفر  
الاول في عدتهم وهو الآخر في العدة المستقيمة حتى يكون حجبهم في صفر حجتين كذلك الشهور  
كلها حتى يستدبر الحج في كل أربع وعشرين سنة إلى المحرم الشهر الذي ابتدؤا فيه التساوعن ابن  
الزبير فوهذا لأنه قال يفعلون ذلك في كل ثلاث سنين يزيدون شهرا قيل وكانوا يقصدون بذلك  
موافقة شهور الحجب لشهور الأهلة حتى تأتي الأزمان واحدة قالوا وجدنا أيام شهور الحجب في السنة  
ثلاثمائة وخمسة وستين يوما وشهور الأهلة ثلاثمائة وأربعة وخمسين يوما وبيننا وبينهم أحد عشر  
يوما في العام فزادوا شهراف في كل سنة ثلاثة حتى يستقيم وتأتي أسماء شهورهم موافقة لعانها لا تختلف  
أوقاتها كشهور الحجب فكان رمضان يأتي أبدا في الحر والرمضاء والربيع في زمان المطر وبنات  
الربيع على مذهبهم على أن زمان الربيع هو الخريف عندهم وجادى في شهور البرد وجود الماء  
قال الشاعر

في ليلة من جادى ذات أنديه • لا يبصر الكلب من ظلماتها الطنبا

فلولا أنها كذلك عندهم لاختلف حال ليالي جادى لما نحن هذا الكلام ولا يصح كما لا يصح لاحد  
من أن يقول اليوم فعلى هذا يستقيم لفظ الحديث ويتوجه معناه ويفهم المراد بقوله صلى الله عليه  
وسلم اثنا عشر شهرا وعلى حكمهم في النسئ في محرم شهر وتحليل آخر لاختلاف عدد الشهور  
وانما يختلف فيها التحريم والتحليل وقيل لما وافق حج النبي صلى الله عليه وسلم ذا الحجة قال ان الزمان  
استدار كشيئته يوم خلق السموات والأرض أى قد ثبت الحج في ذى الحجة وثبت التحريم فيه لوقوعه

في العائز منه يوم المرح حسباد كرفي الحديث وعلى الوجهين فما قاله الخوارزمي خطأ (ب) يرد على  
قول القاضي وان تعين تركه ان مقتضاه حكمة النظر في ذلك العلم وتبين خطأ الخوارزمي انما هو  
مباح ولا يرتكب فعل محرم لتعصيل مباح ومجانبان النظر في كل منهما متعين لا مباح لان قوله  
صلى الله عليه وسلم ان الزمان قد استدار خيرا ووجب الصدق ونحن مخاطبون بفهمه فصره الخوارزمي  
بما لم يكن كذلك حسبا قال الامام ثم ان الامام وقع في كلامه من الغلط ما بينه القاضي والحاصل ان  
الضرورة الداعية الى النظر في كلامهما لا من حيث تبين خطئهما في مسألة حسابية بل من حيث  
ضرا به كلام واجب الصدق وقيل في الجواب عن الخوارزمي لعله انما عدل الشعاع وهو الذي تبني  
عليه أحكام الاوقات فتكون الشمس في عشرين من الحوت كما قال الامام ويكون الشعاع في أول  
الحل كما قال الخوارزمي وضعف هذا الجواب بان ظاهر كلام الخوارزمي انه انما عدل قرص الشمس  
لا شعاعها لقوله ان الله لما خلق الشمس أجراها في برج الحمل وأضاف انه لا يكون بين القرص والشعاع  
عدوما ذكر الامام من الادراج بل ستة فاقول (ع) ولا ياب ابن معاوية وجه آخر في معنى الاستدارة  
وهو معنى الحديث ان شاء الله تعالى قال وذلك ان العرب كانت تجعل السنة اثني عشر شهرا وخمسة  
عشر يوما فكان الحج يحجى مرة في شهر رمضان ومرة في ذى القعدة بحكم الاستدارة وحج صلى الله  
عليه وسلم من العم المقبل فوافق حجه ان كان في الشهر من ذى الحجة ووافق الأهلة انظر مما في  
الاجمال (قلت) قال النور بنشتي قوله ان الزمان قد استدار الزمان يطلق على قليل الوقت وكثيره  
وأراد به هنا السنة قال البايعي وذلك ان قوله السنة ثمان عشر إلى آخره جهل مستأنف مبني للجملة الأولى  
فالغنى أن الزمان في انقسامه إلى الأعوام والأعوام إلى الأشهر عادى إلى أصل الحساب والوضع الذي  
اختاره الله تعالى ووضعه يوم خلق الله السموات والأرض والهيئة صورة الشئ وحالته والكاف في

أما اسمه (قوله السنة اثنا عشر شهرا) (ط) نفى بذلك خمسة عشر يوما التي حكمت العرب بزادتها في السنة وهو موافق لقوله تعالى أن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا في السنة الأولى وبطل الحكم الجاهلي والاثنا عشر شهرا الأول والحرم سمي محرما لثبوت القتال فيه ثم حفر سمي بذلك لخلو سكنت أهلها فيه وقيل وقع فيه وباء فاصفرت فيه وجوههم وقال أبو عبيد الصفر الأوائى أي خلا ثمان الذين ثم لم يبعث لا ريبا في الناس فيما لا قامهم في الربيع ثم جادى سمي بذلك لأن الماء يجمد فيها ثم رجب سمي بذلك لرجيب العرب إياه أي لتعظيمهم له أولا به لا قتال فيه والارجب الاطلاع ثم شعبان سمي بذلك لشعب القبائل فيه ثم رمضان سمي بذلك لشدة الرمضاء فيه ثم شوال سمي بذلك لأن القحح تشول فيه أذناها ثم ذوالقعدة سمي بذلك لعودهم فيه عن الحرب ثم ذوالحجة سمي بذلك لأن الحج فيه ويجوز في ذى القعدة وذى الحجة الفتح والكسر على أن الفتح في ذى القعدة أصح (قوله بها) أي من الأتى عشر أربعة حرم (ط) قلت في حديث وقد عبد القيس من كتاب الإيمان السبب وبين الحكمة في غير الله الأربعة وجهه إضافة رجب إلى مضر ووجه كون الثلاثة متواليين ورجب فرد (قوله أي شهر هذا إلى آخر سؤاله عن الثلاثة) (د) سؤاله عن كل واحد من الثلاثة وسكوته تعظيم لكل واحد منها وقوله الله ورسوله أعلم حسن أدب فاتهم يعلمون أنه لا يخفى عليه ما يجيبونه به وهو معلوم وأنه ليس المراد الأخبار بما يجيبونه به (ط) قلت في ريد أنه معنى قولهم حتى ظننا أنه سيمع به غير اسمه (ط) هو منه على الله عليه وسلم استحضار الفهم وتنبها لفاتهم حتى يقبلوا بكلماتهم اليه ويستشعروا عظم ما يليق به بدوى بالبلدة مكة (قوله فلما الله ورسوله أعلم) (هـ) (قلت) العلم بالضروريات لا يتفاوت ولكن لما كانت الأحكام والمقتضى الشرعيات تتجدد صح قول ذلك أو يكون منهم على جهة الأدب وعلى الأول يكون فيه دليل على إثبات الحقائق الشرعية أي أن الشارع نقل الأحكام عن معيها الفقه وسعى بها معيها آخر كالصلاة وأحوالها وتقدم كونه منتهى قدر محذوف (قوله السنة اثنا عشر شهرا) نفى زيادة خمسة عشر يوما التي حكمت له ربز يادها (قوله ثلاثة متواليين) روى ثلاث بإسقاط التام على التائب قال الطبري حذفها باعتبار أن الشهر الذي هو واحد الأشهر يسمى الليالي فاعتبر بذلك تأنيبه (قوله ورجب شهر مضر الذي بين جادى وشعبان) فيه بذلك لأن ربيعة كانت تجعله رمضان (قلت) وقال الخطابي ما معناه إنما أضافه إلى مضر لأنها كانت تحافظ على تحريره بأشد المحافظة بين سائر العرب ولم يكن يستعملها أحد من العرب وقوله الذي بين جادى وشعبان ذكره تأكيذا وإزالة للريب الحاد فيمن التسمية (قوله أي شهر هذا) (ط) هو منه عليه الصلاة والسلام استحضار لفهمهم وتنبه لفاتهم حتى يقبلوا بكلماتهم عليه ويستشعروا عظم ما يليق به (قوله الله ورسوله أعلم) (ب) العلم بالضروريات لا يتفاوت ولكن لما كانت الأحكام والحقائق الشرعية تتجدد صح قول ذلك أن يكون منهم على جهة الأدب وعلى الأول يكون فيه دليل على إثبات الحقائق الشرعية أي أن الشارع نقل الأحكام عن معيها الفقه وسعى بها معيها آخر كالأدب وأحوالها وتقدم الكلام على ذلك (قوله سيمع به غير اسمه) قال الطبري فيه إشارة إلى تفويض الأمور بالكلية إلى الشارع وعزلها عن الأفراد من المعارف المشهورة (قوله البلدة) قال التوربشني وجه تسميتها بالبلدة وهي تقع على سائر البلدان أنها البلدة الجامعة لما خبر المسئلة أن تسمى بهذا الاسم لتفوقها سائر معيها أجناسها تفوق الكعبة

السنة اثنا عشر شهرا  
منها أربعة حرم ثلاثة  
متواليين ذوالقعدة وذو  
الحجة والحرم ورجب شهر  
مضر الذي بين جادى  
وشعبان ثم قال أي شهر  
هذا قلنا الله ورسوله أعلم  
قال فسكت حتى ظننا أنه  
سيمع به غير اسمه قال  
أليس ذا الحجة قلنا بلى قال  
فأي بلد هذا قلنا الله ورسوله  
أعلم قال فسكت حتى ظننا  
أنه سيمع به غير اسمه قال  
أليس البلدة قلنا بلى قال  
أي يوم هذا قلنا الله ورسوله  
أعلم قال فسكت حتى ظننا  
أنه سيمع به غير اسمه قال  
أليس يوم العصر قلنا بلى



الكلام على ذلك أول كتاب الصلاة (قوله فان دماكم الى آخره) (قلت) الثلاث هي احدي  
الكليات الخمس المتفق عليها في كل الملل وهي حفظ النفوس وحفظ الانساب وحفظ الأموال  
وحفظ العقول وحفظ الاعراض وحفظ الدماء مخصوص بالثلاث المذكورة في قوله لا يهل دم  
امرئ مسلم الا بثلاث وحفظ الاعراض مخصوص بالتجريح والتعديل • وكان جماعة من شيوخ  
شيوخنا يسمعون الكلام في الناس ويرشدون الى معرفة بعض الناس وينهون عن معرفة بعض  
ويحذرون على الأئمة من بعض وينهون عن الأخذ من بعض قال شيخنا أبو عبد الله بن عرفة ذهب  
والذي الى ابن عبد السلام يستشيرهم فيقرأ عليه قال له عليك بان سلامة فان معادته في وياك فلانا  
فاني سمعت عنده من معادته ثم قال شيخنا المذكور فتعقيق الباب عندي ان من يكون بحيث العدالة  
وفي مظنة من يعرض له أن يعدل أو يجرح فلا بأس بسماعه الكلام في الناس لان بذلك يصل الى  
التعديل والتجريح لكن بشرط أن لا يسمع الا منه البينة وبشرط أن لا يكون الناقل له ذلك قد عده  
التفكه في أعراض الناس وهو في هذا غير القاضى لسماعه في الناس ومن لم يكن بهذا الحيثية فلا يصل  
له أن يسمع الكلام في أحد (قوله كرمه يومكم هذا الى آخر الثلاث) (ط) هو ما يتفق في بيان تحريم  
ثلاث الاشياء لانهم كانوا اعتادوها • (قلت) • ولم يكتب تحريم الشهر عن اليوم لان اليوم خصوصية

في دمه بالبنت سائر محضيات اجناسها حتى كان المحرم المستحل للزنا • قال ابن جني من عادة  
العرب أن يوقنوا على الشيء الذي يحتسونه له مع اسم الجنس أو تراهم كيف معوا الكلمة بالبنت  
وكتاب سيويه بالكتاب (قوله فان دماكم الى آخره) (ب) الثلاث هي احدي الكليات الخمس المتفق  
على تحريمها في كل الملل وهي حفظ العروس وحفظ النفوس وحفظ الاعراض وحفظ الاموال  
وحفظ العقول وحفظ الدماء مخصوص بالثلاث المذكورة في قوله لا يهل دم امرئ مسلم الا بثلاث  
وحفظ الاعراض مخصوص بالتجريح والتعديل وكان جماعة من شيوخنا يسمعون الكلام  
في الناس ويرشدون الى معرفة بعض الناس وينهون عن معرفة بعض ويحذرون على الاخذ من بعض  
وينهون عن الأخذ من بعض قال الشيخ ذهب والذي الى ابن عبد السلام يستشيرهم فيقرأ عليه  
فقال له عليك بان سلامة فان معادته خير وياك فلانا فاني سمعت عنده من معادته ثم قال شيخنا  
المذكور فتعقيق الباب عندي ان من يكون بحيث العدالة وفي مظنة من يعرض له أن يعدل أو  
يجرح فلا بأس بسماعه الكلام في الناس لان بذلك يصل الى التعديل والتجريح وبشرط أن لا  
يسمع الا منه البينة بشرط أن لا يكون الناقل له ذلك قد عده التفكه في أعراض الناس وهو في هذا غير  
القاضى لسماعه في الناس ومن لم يكن بهذا الحيثية فلا يصل له أن يسمع الكلام في أحد (قلت) •  
والتيه المذكور في الحديث • بالتحريم ما لم يجز به الناس بما جاز كإيقاعه اذنتا الجبل  
فوقهم كانه ظلة كانوا يستيخون دماهم وآلهم في الخطية في غير أشهر ايامهم يحرمون فيها  
أشداً التحريم لنسبها في التحريم يوم عرو • بنى الحجة بالبلدية هائماً كده التحريم عندهم  
لا يستيخون منها شيئاً في نسبهم هذا مع ان حرمه ايامه ما تطفح له أكره يومه تلك  
الاشياء المنسوبة من حيث انه جعلها في ذمته ذلك في قوله فليعلم ان هذا الذي ذكره نصريح  
بوجوب تقليم العلم واشاعة السن والاحكام (قوله واعراضكم) قال النووي • يعني أي أسكم  
واحسابكم فان العرض يقال نفس والحد • قال ثلاث في الارض أي برزخ • أو دسم أو يماز  
والارض واسم الجسد وغيره طيبة كانت أو رسيته • واعتز • به بانه لو كان من الاعراض

يا رسول الله قال فان دماكم  
وأموالكم قال مجئوا حسبه  
قال واعراضكم حرام  
عليكم كرمه يومكم هذا  
في بلدكم هذا في شهركم

هذا وستقولون ربكم يسألكم  
عن أعمالكم فلا ترجع  
بمدي كفارا أو ضللا  
يضرب بضعكم رقاب  
بعض الألبغ الشاهد  
العائب فلعن بعض من  
يبلغه يكون أوعى له من بعض  
من سمعهم قال الأهل بلغت  
قال ابن حبيب في روايته  
ورجبه مضروفي رواية  
أبي بكر فلا ترجعوا بعدى  
\* حدثنا نصر بن علي  
الجهضمي ثنا يزيد بن  
زريع ثنا عبد الله بن  
عون عن محمد بن سيرين  
عن عبد الرحمن بن أبي  
بكر عن أبيه قال لما كان  
ذلك اليوم قد عد على بعيره  
وأخذ أسنان بخطاه فقال  
أعد وزأي يوم هذا قالوا  
الله ورسوله أعلم حتى ظننا  
أنه يسمعه سوى اسم  
فقال أليس بيوم النصر  
فقال بي يارسول الله قال  
فأي شهر هذا قلنا الله  
ورسوله أعلم قال أليس  
بذي الحجة فقلنا بي يارسول  
الله قال فأي بلد هذا قلنا  
الله ورسوله أعلم قال حتى  
ظننا أنه يسمعه سوى  
اسمه قال أليس بالبلدة  
فقلنا بي يارسول الله قال  
هان دماءكم وأموالكم  
وأعراضكم عليكم حرام  
كحرمة يومكم هذا في شهر  
هنا في بلدكم هذا فليبلغ  
الشاهد العائب قال

عن غيره من أيام الشهر (قوله وستقولون ربكم) (ط) أي أنكم تقولون للعرض موقف من حبس  
لعرض عليه أعماله وهو موقف عظيم وأمر هائل لا يقدر قدره ولا يتصور هوله أصح الناس عن  
التفكير فيه معرضين وعن الاستعداد له متسافلين (قوله فلا ترجع ببعدي كفارا أو ضللا يضرب  
بضعكم رقاب بعض) (قوله) تختم الكلام على هذا في كتاب الإبان وتحقيق القول في إعرابه  
والتعقب على القاضي (قوله ليبلغ الشاهد العائب) (ط) أمر بتليغ العلم ونشره وهو فرض كفاية  
(قوله فلعن بعض من يبلغه) (ط) هو كحديث الترمذي لعن الله أمرأ سمع منا حديثا فبلغه غيره كما سمعه  
فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه ورب حامل فقه ليس بفقيه ومن جوز نقل الحديث بلفظي إنما حوزة  
العلم بمواقع الألفاظ ومنهم من منعه مطلقا وفيه حجة أن المتأخر قد يفهم من الكتاب والسنة ما لا يستغضره  
المقدم لأن الفهم فضل الله يؤتيه من يشاء ولكن هذا ينسب (قوله) قال ابن مالك في خطبة التوسيل  
وإذا كانت العلوم بمنا إلهية وموهاب اختصاصية فغير مستبعد أن يتأخر لبعض المتأخرين ما عسر  
بيانه على كثير من المتقدمين (قوله الأهل بلغت) (ط) هو استقام على جهة التقرر رأي قد بلغت وقيل  
هو استلام كالتقدم في حديث جابر في خطبة صلى الله عليه وسلم يعرفه حيث قال وأتم تسألون عنى فما  
أنتم قائلون قالوا نشهد أنك قد بلغت وأديت ونصحت فقال بأصبعه السبابة يرفعها إلى السماء وينكتسها  
النفوس لكان تكرار الان ذكر الدماء كاف إذا مراد بها النفوس قال الطيبي الظاهر أن يراد  
بالاعراض الأخلاق النفسانية والكلام فيها يحتاج إلى فضل تأمل فالمراد بالعرض هنا الخلق كاسبق  
وفي قول الحامسي \* إذا المرء بدس من القوم عرضه \* وفي قول أبي ضمضم اللهم انى قد دقت  
بعرضي على عبادك ما رجح عليه عيبه والتحقيق ما ذكره صاحب الهابة العرض موضع المدح  
وأنهم من الإنسان سواء كان في نفسه أو في نفسه ولما كان موضع العرض النص قال من قال  
العرض النفس إطلاقا للحل على الحال وحين كان المدح بسبب الشخص إلى الأخلاق الحميدة والنم  
نسبة إلى الذميمة سواء كانت فيه أو لا قال من قال العرض الخلق إطلاقا للاسم اللازم على المألوم  
(قوله وستقولون ربكم) (ط) أي أنكم تقولون للعرض موقف من حبس لعرض عليه أعماله وهو  
موقف عظيم وأمر هائل لا يقدر قدره ولا يتصور هوله أصح الناس عن التفكير فيه معرضين  
وعن الاستعداد له متسافلين (قوله فلا ترجع ببعدي كفارا أو ضللا) أي لا تكون أعمالكم رتيبة  
بأفعال الكفار في ضرب رقاب المسلمين ولا تأخذوا أموالهم بالباطل فان هذه الأفعال من الضلالة  
والهدول من الحق إلى الباطل قال الطيبي قوله يضرب بضعكم رقاب بعض جملة مستأنفة مبنية لقوله  
فلا ترجعوا بعدى ضللا وبنين أن تحمل على العموم والمعنى لا ينظم بعضكم بعضا فلا تسلكوا دماءكم  
ولا تهتكوا أعراضكم ولا تشبهوا أموالكم ونحو ما في إطلاق الخاص على العام قوله تعالى إن  
الذين يأكلون أموال اليتامى ظلما (قوله فلعن بعض من يبلغه) فيه حجة أن المتأخر قد يفهم من  
الكتاب والسنة ما لا يستغضره المتقدم لأن الفهم فضل الله يؤتيه من يشاء ولكن هذا ينسب (قوله  
الأهل بلغت) استقام على جهة التقرر رأي قد بلغت وقيل هو الاستقام كالتقدم في حديث جابر في  
خطبة يعرفه حيث قال وأتم تسألون عنى فما أنتم قائلون قالوا نشهد أنك قد بلغت وأديت ونصحت  
فقال بأصبعه السبابة يرفعها إلى السماء وينكتسها إلى الأرض اللهم أشهد ثلاث مرار (قوله) وأخذ  
إنسان بخطاه) إنما فعل ذلك ليمون البعير من الاضطراب والتشويش على راحته صلى الله

ثم انكفأ الى كعبين فاجلس عليهما والى جرة من النعم قسمها بينهما وخذنا الحسن منى ثنا جابر بن مسعود عن ابن  
عوف قال قال محمد قال عبد الرحمن بن ابي بكر عن ابيه (٤٢٦)  
قالا كان ذلك اليوم جلس الى صلى الله عليه

الى الأرض اللهم أشهد ثلاث مرات (قوله في الآخر ثم انكها الى كسبين ألمعين) (م) انكفا همز  
الآخر معناه انقلب ومال ومنه انكها لونه اذا تغير وزال الى حالة أخرى والأملع قال الكسائي هو  
الذي فيه سواد وبياض وبياض كز قال الدارقطني قوله ثم انكها الى آخر الحديث وم فيه ابن  
عون عن ابن سيرين عن أنس أنه صلى الله عليه وسلم قال ذلك في خطبة الحج واعاد ذكره ابن سيرين  
عن أنس أنه اعاقاله في خطبة عيد الأضحي قال في كتاب الضحايا ابوب عن ابن سيرين عن أنس  
أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى ثم خطب فامرهم كان ذبح قبل الصلاة أن يعبد ثم قال في آخر  
الحديث وانكفا رسول الله صلى الله عليه وسلم الى كسبين ألمعين فنجبهما ويشهد لهذا اليوم أن  
البضاري ذكر الحديث عن ابن عون ولم يذكر انكها الى آخره ولعل البضاري انما ذكر ذلك  
عن محمد وقد كرمه الحديث في الباب من طريق ابوب وقرة بن خالد عن ابن سيرين ولم يذكر  
فيه ثم انكها الى آخر الزيادة فوهم الراوي فذكر ذلك في خطبة الحج أوهما حديثان ضم أحدهما  
الى الآخر (قوله والى جزيع من الغنم فقمه بايننا) (ع) كذا هو بالزاي للكسفة وهو لابن ملهان  
بالدال المعجمة وكذا عند شيخنا في محمد الحنفى وقد وهم والصواب الأول ومنه فليطبع

(حدیث الاقرار بالقتل)

(قوله يقرؤه آخر نُسعة) (د) النُسعة بكسر النون وسكون السين والعين المهملة (ع) هي الجبل  
المعصور بالجلود فان قتل ولم يضغ فليس بنُسعة وفيه العنف على الجناء وتشبيعهم خوف أن يهربوا  
وأعانة الناس للولى على ذلك لانهم من تغيير المسكر ونصر المظلوم المأمور به (قوله أفتلته) (ع) فيه  
أن وجه الحكم الباطية بسؤال المطلوب قبل نكليف المدعى القيمة ادلعله بغير فيكفي تعبا احضار  
اليه وقبيلها وليكون الحكم أجلى بخلاف القيمة لها اعتماد الظن (قوله كيف فتلته) (ع) قلت  
هو سؤال ليعلم من العتل هذا أو خطأ لانه استنبأ في الإقرار (م) ربه تقرير المحبوس قبول  
إقراره \* واختلف العلماء في ذلك واضطرب المذهب عندنا فيه من يعبس جلة ولا يبل جلة أو يعرق  
فيقبض ان عين ما اعترف به من قتل أو سرقه ولا يضل ان لم يعين \* (ط) « ليس ما في الحديث  
عليه وسلم (قوله) وانكأ الى كبشين أملحين) انكأهم بز الآخر ومعناه انقلب ومال والأملح  
قال الكسائي هو الذي فيه سواد وبياض وبياضاً أكثر (قوله الى جزية) يضم الجيم وفتح الراء  
وزور واه بعضهم جزية بمعنى الجب وكسر الراء وكلاهما صحيح وهي العطية من الضم صغير جز به بكسر  
الجيم وهو القليل من الشيء يقال جزع له من ماله أى ضلغ

(باب الاقرار بالقتل)

(قوله) بكم التون وسكون السين وباليين المهملتين وهي الحبل المنظوم بالجلود  
 ما قتل ولم يضر وليس بنسعة (قوله) اقتله فيه ان وجه الحكم الباءه بسؤال المطالب قبل  
 فكيف المدي الينة لانه اسهل واجلي (قوله) كيف قتله) أى عداً واحطاً (م) وبه تضر الرجبوس  
 بقول اقراره احتلب الماء في ذلك واضطرب المذهب عندنا في هل يقبل جله اولاً يقبل جملته  
 فقال يارسول الله هذا قتل أخى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ألم تعلم ان الله لا يقبل  
 قال كيف قتله قال

وسلم على بعير قال ورجل  
أخذ بزمامه وقال بخلطائه  
قد كرتنوع حديث زيد بن  
زريع • وحدثنى محمد بن  
حاتم بن ميمون ثنا يحيى بن  
سعيد ثنا قرة بن خالد ثنا  
محمد بن سيرين عن عبيد  
الرحمن بن أبي بكرة وعن  
رجل آخر هو في نفسي  
أفضل من عبيد الرحمن بن  
أبي بكرة • وحديثنا محمد  
ابن عمرو بن جبلة وأحمد  
ابن حواش قالا ثنا أبو عامر  
عبد الملك بن عمرو ثنا قرة  
بأسناد يحيى بن سعيد وسفي  
الرجل حديث بن عبد الرحمن  
عن أبي بكرة قال خطبنا  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم يوم العرفة قال أي يوم  
هذا واسقوا الحديث بمثل  
حديث ابن عون غير أنه  
لا يذكر وأعراضكم ولا  
يذكر ثم انكمألى ككبين  
ومابعده وقال في حديث  
كثيرة يومكم هذا في شهركم  
هذا في بلدكم هذا في يوم  
تلقون ربكم الأهل بلغت  
قالوا نعم قال اللهم أشهد  
• حدثنا عبيد الله بن معاذ  
الغبري ثنا أي ثنا أبو  
بوس عن سالم بن حرب  
أن علفمة بن وائل حدثه  
أن أباه حدثه قال في لقاعد  
مع النبي صلى الله عليه وسلم  
أجاء رجلا يقولوا خذ  
أفت عليه البينة قال نعم قلت

من صور على الخلاف إنما هو في سجن القاضي هل هو كراه فلا قبل اقرار موه أن يرجع أو ليس  
 بأكراه فيلزم ما أقر به والقائل بأن سجن القاضي ليس بأكراه مصنون والقائل بأنه كراه فلا  
 يلزمه ما أقر به وله أن يرجع ابن القاسم (قوله تختبط) (ع) أي يجمع الخبط وهو ورق الشجر اللص  
 للعف (قوله هل لك من شيء تؤديه) (ع) فيه الترغيب في العفو كالفعل في غير ناله فلم يكن عنده  
 شيء ولا جاذل من قومه أسلمه إلى أولياء القتول وهو قوله فرمى بنسخته وقال دونك صاحبك  
 (قلت) (ع) إنما سأل هل عنده شيء فيستل بعد ذلك الولي في قبول الدية لأنه يصح على الولي أخذها  
 وإن كان قول أشهب لكن إنما يقوله أشهب في جبر الولي القاتل على الدية لأن المال كأكبره وقوله  
 ذلك صاحبك (قلت) (ع) يمكن الولي من العلم بما هو بعد اثبات مقدمات كروية تجسد القتل  
 وإن هذا وليه وإنه أحق به ولا ولي له غيره وغير ذلك وهذا كله يند كرفي الحديث فله عليه صلى الله  
 عليه وسلم ولم يذكره الرواة (قوله إن قتله فهو مثله) (م) أمثل ما قيل فيه أنه مثله في انتفاء التباعة  
 عن القاتل بالفاصل (ع) وقيل مثله في أنه قاتل وإن احتلف في الجواز والمنع لكهما استوى في  
 طاعة الغضب لاسيما مع رغبة صلى الله عليه وسلم في العفو وفي أبي داود أن القاتل ذكر أنه لم يرد قتله  
 وأنه صلى الله عليه وسلم قال إن كان صادقا فقتله دخلت النار وهذا يشير إلى أن المراد بقوله فهو مثله  
 أن القاص يكره ظمان دلم الولي صدقه ولكن التأويل لا يصح مع الإقتصار على مجرد قوله إن قتله  
 فهو مثله (د) الصحيح في تأويله أنه مثله في أنه لا فضل له ولا متعوان عفا كان له الفضل والمه (ع) ولما  
 كان في العفو مصلحة دينية للولي وللقتل لقوله يومئذ وأثم صاحبك ومصلحة للجان في اتخاذه من  
 القتل عرض على الله عليه وسلم وأما عرض بهذا القول الصادق المحصل للقصد لأن الولي ربما  
 خاف فعفا ولذلك قال الصبري وغيره من أصحابنا يستحب للمتي أن يعرض للسائل بكلام يحصل  
 للقصد وهو صادق فيه كما دأب هل للقاتل توبة وخاف أن أقتل له توبة يستسهل القتل فيقول  
 المتي مع عن ابن عباس أنه قال لا توبة للقاتل هو في ذلك صادق لازم ذلك مع عن ابن عباس وإن كان  
 أو يفرق فيقبل أن عين ما اعترف به من قتل أو سرقه ولا يقبل أن لم يعين ليس مافي الحديث من  
 صور الخلاف لأن الخلاف إنما هو في سجن القاضي ليس بأكراه مصنون والقائل بأنه كراه فلا  
 يلزمه ما أقر به وله أن يرجع ابن القاسم (قوله تختبط) أي يجمع الخبط وهو ورق الشجر اللص  
 جانب رأسه (قوله هل لك من شيء تؤديه) فيه الترغيب في العفو ولم يكن عنده شيء أسلمه إلى  
 أولياء القتول وهو قوله فرمى بنسخته وقال دونك صاحبك (ب) إنما سأل هل عنده شيء فيستل بعد  
 ذلك في قبول الدية لأنه يصح على الولي أخذها وإن كان قول أشهب بالتصير لكن إنما يقوله أشهب  
 في جبر الولي القاتل على الدية لأن المال كأكبره (قوله إن قتله فهو مثله) أمثل ما قيل فيه أنه مثله في  
 انتفاء التباعة عن القاتل بالفاصل (ع) وقيل مثله في أنه قاتل وإن احتلف في الجواز والمنع لكهما  
 استوى في طاعة الغضب لاسيما مع رغبة صلى الله عليه وسلم في العفو والصحيح في تأويله أنه مثله في  
 أنه لا فضل له ولا متعوان عفا كان له الفضل والمه وعرض على الله عليه وسلم هذا القول الصادق  
 المحصل للقصد لأن الولي ربما خاف فعفا ولذلك قال الصبري وغيره من أصحابنا يستحب للمتي أن  
 يعرض للسائل بكلام يحصل للقصد وهو صادق فيه كما دأب هل للقاتل توبة وخاف أن أقتل له توبة  
 يستسهل القتل فيقول المتي مع عن ابن عباس أنه قال لا توبة للقاتل هو في ذلك صادق لازم ذلك مع  
 عن ابن عباس وإن كان أو يفرق فيقبل أن عين ما اعترف به من قتل أو سرقه ولا يقبل أن لم يعين ليس مافي الحديث من

كنت أنا وهو تختبط من  
 شجرة فسبني فأغضبني  
 فضربته بالناس على قرنه  
 فقتلته فقال له النبي صلى  
 الله عليه وسلم هل لك من  
 شيء تؤديه عن نفسك  
 قال مالي مال الأكسائي  
 وناسي قال فترى قومك  
 يشتر ونك قال أنا أهون  
 على قومي من ذلك فرمى  
 إليه بنسخته وقال دونك  
 صاحبك فاطلق به الرجل  
 فله سأل قال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم إن قتله  
 فهو مثله فرح فقال  
 يا رسول الله إنه بلغني أنك  
 قلت إن قتله فهو مثله

الحق لا يقول بقول ابن عباس ولكن السائل يفهم انه موافق لابن عباس وكما لو قيل عن النبية هل  
تظهر الصائم فيقول في الحديث ان النبية تنظر الصائم ومن هذا المعنى ما يأتي في هذا الحديث من قوله  
القاتل والمقتول في النار فإنه ليس المراد به هذين الشخصين لأنه إنما أخذه ليقبله بأمره صلى الله عليه  
وسلم وإنما المراد المتقاتلان عصية للذ كوران في حديث اذا التقى المسلمان بسيغهما فالتقاتل  
والمقتول في النار وإنما أراد به صلى الله عليه وسلم التعريض لأن الولي فهم منه أنه داخل في معناه  
فذلك ترك قتله وقد حصل المقصود بهذا التعريض وهو قول صادق (ب) قلت وكان شيخنا أبو  
عبد الله يقول وعندي في ذلك وجه غير ما ذكرناه وهو ان العلم قسما ظاهرا وباطنا كما قال الخضر  
لموسى أنا على علم وانك على علم فالحكم العام باعتبار الظاهر وهو تمكن الولي من القتل لم يفت منه  
وقوله ان قتله فهو من العلم الحق الذي أطلعه الله عليه (قوله أخذته بأمره) قلت لم ليس  
اعتراضا وإنما هو سؤال عما شكل وجهه وذلك من قبل هذا الولي (قوله أمار بدان بيوه بآمك  
وأم صاحبك) (م) يمكن أن يراد بآمك لأنه لم يفتك في أخيك و بآم أخيك الذي قتل ويكون الله أوصى  
اليه بهذا في هذين الشخصين خاصة يمكن أن يراد بآمك أخاه القتل وإنما أضافه اليهما لأنهما المصابان وهو في  
الحقيقة إنما هو عليه وفي التزويل أن رسولكم الذي أرسل اليكم لمجنون بجعله رسولا لم لا يختصاهم  
به وفي الحقيقة إنما هو رسول الله في أبي داود ان عفوت عنه فإنه بيوه بآمك و أم صاحبك قبل ان  
المراد باحد الاثنين أنه الذي عليه من غير القتل والام الثاني اسم القتل ولو قلته لكفرت عنه الآثم  
(د) ويحتمل أن يكون المعنى أن عموك يكون سببا لسقوط آمك و أم أخيك السابقين منك كعن هذه  
القضية (قوله في الآخره فاطلق به وفي عنقه نسمة يغيرها فلما أدبر الرجل قال النبي صلى الله عليه وسلم  
القاتل والمقتول في النار) (م) كون الولي من أهل النار إنما هو لأمر آخر علمه الذي صلى الله عليه  
وسلم لا من أجل قصاصه أو يكون استحق ذلك لاغضابه صلى الله عليه وسلم اذ لم يقبل ما أمره به من العفو  
المعنى ما يأتي في هذا الحديث من قوله القاتل والمقتول في النار فإنه ليس المراد به هذين الشخصين  
لأنه إنما أخذه ليقبله بأمره صلى الله عليه وسلم وإنما المراد المتقاتلان عصية للذ كوران في حديث  
اذا التقى المسلمان بسيغهما فالتقاتل والمقتول في النار وإنما أراد به صلى الله عليه وسلم التعريض لأن الولي فهم منه أنه داخل  
في معناه فذلك ترك قتله وقد حصل المقصود بهذا التعريض وهو قول صادق (ب) وكان الشيخ يقول  
وعندي في ذلك وجه غير ما ذكرناه وهو ان العلم قسما ظاهرا وباطنا كما قال الخضر لموسى عليه  
السلام أنا على علم وانك على علم فالحكم العلمي باعتبار الظاهر وهو تمكن الولي من القتل وقوله  
ان قتله فهو من العلم الحق الذي أطلعه الله سبحانه عليه (قوله وأخذته بأمره) ليس اعتراضا وإنما  
هو سؤال عما شكل وجهه (قوله أمار بدان بيوه بآمك و أم صاحبك) قبل معناه يجعل أم المقتول  
لاتلاصه بهجته و أم الولي لكونه بجسه في أخيه أو يكون أوصى اليه بهذا في هذين الشخصين خاصة  
ويحتمل أن يراد بآمك أخاه القتل وإنما أضافه اليهما لأنهما المصابان وهو في الحقيقة إنما هو عليه (ح)  
ويحتمل أن يكون المعنى أن عموك يكون سببا لسقوط آمك و أم أخيك السابقين منك كعن هذه  
القضية (قوله فلما أدبر الرجل قال النبي صلى الله عليه وسلم القاتل والمقتول في النار) (م) كون الولي  
من أهل النار إنما هو لأمر آخر علمه صلى الله عليه وسلم له من أجل قصاصه أو يكون استحق ذلك  
لاقتضائه الذي صلى الله عليه وسلم لم اذ لم يقبل ما أمره من العفو مرة بعد أخرى فإنه جاز أنه أمره أربع  
مرات وفي كلها يأتي وقيل لم يفتك هذين وإنما هو تعرض على ما تقدم لياص (ع) وفي الحديث ان

وأخذته بأمره فقال  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم أمار بدان بيوه بآمك  
وأم صاحبك قال يا بني الله  
لعنه قال بلى قال فان ذلك  
كذلك قال فرمى بنسخته  
ونظي سبيله • وحدثنى  
محمد بن حاتم ثنا سعيد بن  
سليمان ثنا هشيم أخبرنا  
اسماعيل بن سالم عن عاتمة  
ابن وائل عن أبيه قال أتني  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم برجل قتل رجلا فأفاد  
ولي المقتول منه فأنطلق  
به وفي عنقه نسمة يغيرها  
فلما أدبر قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم القاتل  
والمقتول في النار قال فأتني  
رجل الرجل فقال له  
مقالة رسول الله صلى الله  
عليه وسلم نظي عنه قال  
اسماعيل بن سالم قد كنت  
ذلك لطيف بن أبي ثابت  
فقال حدثني ابن أشوع  
أن النبي صلى الله عليه وسلم  
انما سأله أن يعفوه فأبى  
• حدثنا يحيى بن يحيى  
قال قرأت على مالك عن  
ابن شهاب عن أبي سلمة  
عن أبي هريرة أن امرأتين

مر به بعد أخرى فانه جاءه امر وأمر في كتابي وقيل ليس المراد بقوله القاتل والمقتول في النار هذين الشخصين لانه كيف يصح وقد أصبح قتلوا عاقله صلى الله عليه وسلم في المتقاتلين عصية كقولهم إذا اتقى المسلمان بسيفيهما القاتل والمقتول في النار فلا سمع الولي هذا لم يفهم معناه وتورع لعمومه وهذا التأويل بعيد عن لفظ الحديث ومن أقرار النبي صلى الله عليه وسلم على تركه وهو موضع بيان (د) ليس بمعدن المقصود به التعريض كأنتم (ع) وفي الحديث أن قتل القصاص لا يكفر ذنب القاتل بالكيفية وإنما كفر ما يشعرون الله كإجماع في الآخر فهو كفارة له فيبقى حق المقتول ﴿قلت﴾ قال ابن رشد إذا أقدمن القاتل من أهل العلم من يقول أن القصاص كفارة له الحديث عبادة بن الصامت الحدود كفارات لأهلها ومنهم من قال لا تكون كفارة لأن القتل لا يمنع له في القصاص وإنما يتنعم به الأحياء ليزجر الناس عن القتل والقصاص على هذا القول غرض لمعوم حديث عبادة بن الصامت ويبقى الحديث مستعملاً بما هو من حقوق الله لا يتعلق به حق الخلق ويشهد لأن الحدود لا تكون كفارة قوله في المحاربين ذلك لم يخزى في الدنيا ولم في الآخرة عذاب عظيم

### ﴿أحاديث دية الجنين﴾

(قوله رمت أحدهما الأخرى) ﴿قلت﴾ بين المرمى به في الحديث الآخر قتال رمتها بصبر وفي الآخر بعمود فسطاط (ط) وبعدة لئلا يجتمع بين الاثنين فروي راواحداهما وروى الآخر الأخرى ﴿قلت﴾ وسئل شيخنا أبو عبد الله رحمه الله في رجل أدخل على امرأة خدعة ظالم فاختلعت فأسقط فأتى أنه تازمه العرة فعلى هذا ليس بالضرب شرطاً وجوب العرة (قوله فطرح جنينها) (ع) الجنين المحكوم فيه بذلك الطقة فافوقها وقال الشافعي حتى يكون فيه صورة وإن قل ﴿قلت﴾ الجنين ما تلقى المرأة بما يعلم أنه ولد الملقحة فافوقها ولم يشترط أهل المذهب أن يكون مصوراً أو يكون فيه بعض صورة وإن قل كيداً ورجله واشترط الشافعي ذلك كما ذكر وهذا الباب وما تكون به الأمة أم ولد واحد وقد علمت اختلاف ابن القاسم وأسهب في الدم المجمع هل يثبت حكم القصاص لا يكفر ذنب العاتل بالكلية وإنما كفر ما يشعرون الله تعالى كإجماع في الآخر فهو كفارة له فيبقى حق المقتول (ب) وقال ابن رشد إذا أقدمن القاتل من أهل العلم من يقول القصاص كفارة له الحديث عبادة بن الصامت الحدود كفارات لأهلها ومنهم من قال لا يكون كفارة لأن القتل لا يمنع له في القصاص وإنما يتنعم به الأحياء ليزجر الناس عن القتل والقصاص على هذا القول غرض لمعوم حديث عبادة بن الصامت ويبقى الحديث مستعملاً بما هو من حقوق الله تعالى لا يتعلق به حق الخلق ويشهد لأن الحدود لا تكون كفارة قوله في المحاربين ذلك لم يخزى في الدنيا ولم في الآخرة عذاب عظيم

### ﴿باب دية الجنين﴾

﴿قوله رمت أحدهما الأخرى﴾ (ب) وسئل الشيخ عن رجل أدخل على امرأة خدعة ظالم فاختلعت فأسقط فأتى أنه تازمه العرة فعلى هذا ليس بالضرب شرطاً وجوب العرة (قوله فطرح جنينها) هو الملقحة فافوقها وشرط الشافعي أن يكون فيه صورة وإن قل كيداً ورجله وهذا الباب وما تكون به الأمة أم ولد واحد وقوله اختلاف ابن القاسم وأسهب في الدم المجمع هل

من هذيل رمت أحدهما  
الأخرى فطرح جنينها

الابلا دام لا (قوله مقتضى لبغرة عبد أامة) (م) الرواية بتقوين غرة وما بعد هابل مناوراه  
بعضهم بالاضافة والاول وجه وأقبح (ط) الامر ان ستار بان (ع) وحل مالك قوله عبد أامة  
على التقسيم لاعلى الثلث (د) لان الغرة اسم لكل واحد منهما كالرقبة وأصل الغرة البيضاء في  
الوجه (ع) ولذلك قال أبو عمر لا تكون الغرة من أمة أو عبد إلا بيضاء ولا تكن في السوداء قال ولولا  
أنه صلى الله عليه وسلم أراد بالغرة قدر ازاد على شخص العبد لم يبر بها ولكن يقتصر على لفظ عبد  
أامة وقيل أراد بالغرة الخمار والوسط من العلى يجرى لا الوسط من العبد (د) قول أبي عمر خلاف  
قول الجمهور وإن الأسود كاف (قلت) قد فسر في الحديث الغرة عبداً وأمة إلا أن الناس اختلوا  
هل اللفظ الغرة زيادة رأى أبو عمر أن للتصريح بذلك زيادة فانه لما خذوه من غرة الرس ولا بد أن  
نكون من البيض أو تكون مأخوذة من الغرة بمعنى الخمار والاحسن لان الغرة عند العرب  
أحسن ما يملك ويرأى الا كثرة ليس لذلك زيادة وفسروا الغرة بالثعنة أو بالرقبة حتى قال بعض  
الشيوخ انها من رقيق السوداء لان العلى ومالك يرى أن كونها من البيض أو لا لانه واجب فان  
تعدت البيض أو قوافل وسط السوداء فانفق العلماء على أن دية الجاني في الغرة ذكر كان أو أنثى  
عقبة خافوها وأما كان كذلك لانه يقتضي ويكثر فيه النزاع فخص الشارع ذلك بما رجع النزاع  
وقم الغرة عندنا شريعة الام ومقتضى المذهب أن الجاني مخير بين أن يعطي غرة قيمتها ذلك أو يعطي  
عشر دية الام من كسبه ان كانوا أهل ذهب فخمسين ديناراً وان كانوا أهل ورق فمئة درهم أو خمس  
براض من الابل وقيل لا تعطى من الابل وعلى أن قيمة الغرة ذلك الجمهور رضاء العصابة بذلك  
وقال الثوري وأبو حنيفة قيمتها خمائة درهم لان ديتها خمسمائة من البراهم خمسمائة درهم \* وشذ  
طاوس وعطاء ومجاهد فقال غرة عبد أو وليدة أو فرس قال بعضهم أو بغل أو جحر أو رفعا في ذلك  
حديثنا \* وقال داود كل ما وقع عليه اسم الغرة يكفي (قلت) \* التخيير بين غرة قيمتها ذلك أو عشر  
دية الام انما يترجحه على قول أبي عمر انها من البيض لان الخمسين انما هي من الوسط من البيض  
لا الوسط من السوداء لان الرفع من السوداء لا ينتهي منه الى الخمسين فضلاً عن أن ينتهي اليه  
الوسط منهم وما ذكره من أن مقتضى المذهب تخيير الجاني انما ذكره اللخمي عن ابن القاسم  
وأشبه أن الجاني غير قيمتها تقدم واستغنى بشرط بلوغ الغرة القدر المخصوص قال لانه زائده على ما في  
الحديث وأيضاً لا يصح تخلف باختلاف الازمنة والامكنة وكذلك استغنى عما في الجاني من  
الديتان بقيمة العرة وعلى ما ذكره وامن التخيير فهما أي الجاني بالقيمة أو بالعمة التي قيمتها احد  
ذلك ربح القول إلا لم يجب الآن يراضوا وليس في لفظ المدونة ما يقتضي تخيير الجاني قال فيها  
والله في ذلك خسوز ديناراً أو ستمائة درهم وأبست القيمة بمسنة مجمع عليها وأما رأى ذلك حسناً  
فادابيل الجاني ديداً أو وليدة برأ على أخذها وأما ان يذل خمسين ديناراً أو ستمائة درهم فانظر  
هــ الكلام كيف هو بعيد من التخيير لكنه شرط في الغرة أن تكون مساوية لعدد مخصوص  
وانه أء سنا \* قال الشيخ أبو عمران انظر اذا الى الجاني بمسعين ديناراً أو ستمائة درهم هل يجبرون  
على أحدها رداً خلاف ما تقدم من أن الجاني مخير ولم أر لأهل المذهب في سن الغرة حداً (ع)

مقتضى لبغرة عبد أامة  
عليه وسلم

ينبى الابلا دام لا (قوله مقتضى لبغرة عبد أامة) الرواية بتقوين غرة وما بعد هابل منها  
واد بعضهم بالاضافة والاول وجه وأقبح (ط) الامر ان ستار بان (ع) وحل مالك قوله عبد أامة  
على التقسيم لاعلى الثلث (د) لان الغرة اسم لكل واحد منهما كالرقبة وأصل الغرة البيضاء في  
الوجه (ع) ولذلك قال أبو عمر لا تكون الغرة من أمة أو عبد إلا بيضاء ولا تكن في السوداء قال ولولا  
أنه صلى الله عليه وسلم أراد بالغرة قدر ازاد على شخص العبد لم يبر بها ولكن يقتصر على لفظ عبد  
أامة وقيل أراد بالغرة الخمار والوسط من العلى يجرى لا الوسط من العبد (د) قول أبي عمر خلاف  
قول الجمهور وإن الأسود كاف (قلت) قد فسر في الحديث الغرة عبداً وأمة إلا أن الناس اختلوا  
هل اللفظ الغرة زيادة رأى أبو عمر أن للتصريح بذلك زيادة فانه لما خذوه من غرة الرس ولا بد أن  
نكون من البيض أو تكون مأخوذة من الغرة بمعنى الخمار والاحسن لان الغرة عند العرب  
أحسن ما يملك ويرأى الا كثرة ليس لذلك زيادة وفسروا الغرة بالثعنة أو بالرقبة حتى قال بعض  
الشيوخ انها من رقيق السوداء لان العلى ومالك يرى أن كونها من البيض أو لا لانه واجب فان  
تعدت البيض أو قوافل وسط السوداء فانفق العلماء على أن دية الجاني في الغرة ذكر كان أو أنثى  
عقبة خافوها وأما كان كذلك لانه يقتضي ويكثر فيه النزاع فخص الشارع ذلك بما رجع النزاع  
وقم الغرة عندنا شريعة الام ومقتضى المذهب أن الجاني مخير بين أن يعطي غرة قيمتها ذلك أو يعطي  
عشر دية الام من كسبه ان كانوا أهل ذهب فخمسين ديناراً وان كانوا أهل ورق فمئة درهم أو خمس  
براض من الابل وقيل لا تعطى من الابل وعلى أن قيمة الغرة ذلك الجمهور رضاء العصابة بذلك  
وقال الثوري وأبو حنيفة قيمتها خمائة درهم لان ديتها خمسمائة من البراهم خمسمائة درهم \* وشذ  
طاوس وعطاء ومجاهد فقال غرة عبد أو وليدة أو فرس قال بعضهم أو بغل أو جحر أو رفعا في ذلك  
حديثنا \* وقال داود كل ما وقع عليه اسم الغرة يكفي (قلت) \* التخيير بين غرة قيمتها ذلك أو عشر  
دية الام انما يترجحه على قول أبي عمر انها من البيض لان الخمسين انما هي من الوسط من البيض  
لا الوسط من السوداء لان الرفع من السوداء لا ينتهي منه الى الخمسين فضلاً عن أن ينتهي اليه  
الوسط منهم وما ذكره من أن مقتضى المذهب تخيير الجاني انما ذكره اللخمي عن ابن القاسم  
وأشبه أن الجاني غير قيمتها تقدم واستغنى بشرط بلوغ الغرة القدر المخصوص قال لانه زائده على ما في  
الحديث وأيضاً لا يصح تخلف باختلاف الازمنة والامكنة وكذلك استغنى عما في الجاني من  
الديتان بقيمة العرة وعلى ما ذكره وامن التخيير فهما أي الجاني بالقيمة أو بالعمة التي قيمتها احد  
ذلك ربح القول إلا لم يجب الآن يراضوا وليس في لفظ المدونة ما يقتضي تخيير الجاني قال فيها  
والله في ذلك خسوز ديناراً أو ستمائة درهم وأبست القيمة بمسنة مجمع عليها وأما رأى ذلك حسناً  
فادابيل الجاني ديداً أو وليدة برأ على أخذها وأما ان يذل خمسين ديناراً أو ستمائة درهم فانظر  
هــ الكلام كيف هو بعيد من التخيير لكنه شرط في الغرة أن تكون مساوية لعدد مخصوص  
وانه أء سنا \* قال الشيخ أبو عمران انظر اذا الى الجاني بمسعين ديناراً أو ستمائة درهم هل يجبرون  
على أحدها رداً خلاف ما تقدم من أن الجاني مخير ولم أر لأهل المذهب في سن الغرة حداً (ع)

• وقال الشافعي أقبل منها سبع سنين وله قول آخر بخلافه (قوله في الآخر امرأة من بني لحيان سقط ميتا) (ع) والفرقة في الجنين إنما هو إذا انفصل ميتا وأما أن أصل حيها واستحل ثم مات فيه الدية كاملة في الخطأ واختلف في العمد فقيل فيه الدية بقسامة وقيل بغير قسامة وهو قول أبي حنيفة والقولان عندنا واختلف إذا لم يستحل وإنما ظهر منه ما يدل على الحياة من طول إقامة أو حركة أو عطل أو رضاع اختلافا كثيرا عندنا وعند غيرنا (قلت) • إذا سقط ميتا أو أمه حية لم يمتص في وجوب الفرة • واختلف إذا خرج ميتا بعد موت أمه فالتشهور أنه لا يوجب أو قال أشبه والشافعي وجبها كما لو خرج في حياتها وهو ظاهر الحديث لأنه لم يفرق فيه بين خروج أمه حية أم ميتة (قوله ثم إن المرأة التي قضى عليها بفرقة توفيت وقضى النبي صلى الله عليه وسلم أن ميراثها زوجها وبنيها وإن القتل على عصمتها) (ع) هذا الكلام فيه تلقف لأنه يقتضي أن التي توفيت بالجنابة وليس كذلك وانما هي أم الجنين لقوله في الآخر قتلها وما في بطنها غنى قضى عليها قضي لها أو فيها والحرف يبدل بهضمان بعض كما تقول بارك الله فيك وعليك والهاء في عصمتها على القاتلة كما قال في الآخر وجهه من دية المقتولة على عصبة القاتلة ويصح أن يعود على المقتولة لأن عصبة ما واحدة بدليل قوله في امرأتين من هذيل قال الأصملي وإنما جعل الدية على العاقلة والقتل همد والعاقلة لا تعد للعمد لأن ألباءها تطوعوا بالدية وقبلها الآخرون والزنا ما تطوعوا به وقال غيره إنما ذلك لأنهم تعد لغتاهم شبه العمد وتبته العمد في الدية عند بعض العلماء (م) واستدل بعضهم على أن الآن لا يعدل عن أمه (ع) استدلاله بعيد من الصواب لأنه إن كانت الها عائدة على القاتلة فإن المقتولة لا تمتد له في عصمتها وإن كانت عائدة على المقتولة فبأنها من عصمتها كان ينال زوجها جعل بن النابغة لار زوجها جعل من عصمتها لأنه هنى وإنه كذلك لا ترى جلا قال كيف ندى من لا كل ولا ترب إنما الفر من أمه أو عبد لا يضمن مال ولا سكني إلا رداء قال ولولاه أن رد صلى الله عليه وسلم لم يفرده زائه أعلى شخص العين لم يبرها لو كان يقتصر على لعن عبد أو أمه وقيل إنه أراد بالفرقة الوسطى العلى لا الوسط من العبد (ح) قول أبي عمر خلاف قول الجمهور إن الأسود كاف (ب) قد مرث الحديث العدة بعبد أو أمه لأن الناس اختلوا أهل العدة الغرق يادهم رأى أبو عمر إن للمير بذلك زيادة فاما مأخوذة من غرة الفرس فلا بد أن تكون من البيض أو تكون مأخوذة من العدة بمعنى الخيار لأن العدة عند العرب أعسن ما يملك ورأى الأكثر أنه ليس لذلك زيادة وفسر والدرة بالعدة أو بالرفة حتى قال بعض السيوخ إنها من رقيق السوداء لأن العلى مالمك يرى أن كوهاس الأبيض أو لولاه واجب فإن تصد الأبيض فلو اوسط السوداء (قوله امرأة من بني لحيان سقط ميتا) بكسر الهمزة وروى قصها (ع) الفرة في الجنين إنما هو إذا انفصل ميتا وأما أن أصل حيها وأصل مات فيه الدية كاملة في الخطأ واختلف في العمد فقيل فيه الدية بقسامة وقيل بغير قسامة وهو قول أبي حنيفة واختلف إذا لم يستحل وإنما ظهر منه ما يدل على الحياة من طول إقامة أو حركة أو عطل أو رضاع اختلافا كثيرا عندنا وعند غيرنا (ب) إذا سقط ميتا أو أمه حية لم يمتص في وجوب الفرة • واختلف إذا خرج ميتا بعد موت أمه فالتشهور أنه لا يوجب أو قال أشبه والشافعي وجبها كما لو خرج في حياتها وهو ظاهر الحديث لأنه لم يفرق فيه بين خروج أمه حية أم ميتة (قوله ثم إن المرأة التي قضى عليها بفرقة توفيت وقضى النبي صلى الله عليه وسلم أن ميراثها زوجها وبنيها وإن القتل على عصمتها) (ع) هذا الكلام فيه تلقف لأنه يقتضي أن التي توفيت بالجنابة وليس كذلك وانما هي أم الجنين

• وحدثننا قتيبة بن سعيد ثنا ليث عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبي هريرة أنه قال قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في جنين امرأة من بني لحيان سقط ميتا بفرقة مائة وأمة ثم إن المرأة التي قضى عليها بالفرقة توفيت فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن ميراثها زوجها وأن لعن على عدها • وحدثننا أبو الطاهر سالم بن وهب وثنا حرسه بن يحيى النخعي أخبرنا ابن رهب قال أخبرني يونس عن ابن شهاب عن ابن المسيب رأي سلمة بن عبد الرحمن أن أباه رورة قال اقتلت امرأة من هذيل فرمت



لا يكون على الابن والزوج شيء اذا لم يكونا من عصبتها وهو قول الكافة قلت في كلام القاضي في هذا الموضع تفتيح اختصره بمسوطا ومسئلة عقل الابن عن أمه هي أن المرأة اذا قتلت خطأ ولزمت الدية عاقبتها فهل يدخل الابن في عاقبتها فيؤدى معهم ولا (قول في الآخر فقتلها وما في بطنها قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن دية جنينها غرة عبد أو وليدة) قلت في الوليدة الامة المذكورة في المتقدم قال تقي الدين الشافعية تشترط في وجوب الغرة انفصال الجنين ميتا وليس في هذا الحديث ما يدل على أنه انفصل ومع ذلك فقد قضى فيه بالغرة فهو عندهم محمول على أنه انفصل فلو ماتت الأم ولم ينفصل فلا يجب عندهم شيء لا للسنان على يقين من وجود الجنين ولا يجب شيء بالسك وعندهم وجهان هل الاعتبار انفصال أو تحقيق حصول الجنين والأصح الثاني وينبني على ذلك لو بقربانها بشق هذا الجنين أو خرج رأس الجنين بعد الضرب وماتت الأم ولم ينفصل قلت في وتأويلهم هذا الاحتجاج اليه لانه قد قضى في الطريق السابقة على أن الجنين سقط ميتا لأن تكون هذه الطريقة لم تصل اليهم (قول وقضى بدية المرأة على عاقبتها وورثها ولدها ومن معهم) قلت في الولدها واحد النوع ولذلك أعاد عليه ضميرا للجامعة ويسمى بمن معهم من مع الولد من الورثة وهو يدل على أن الغرة تورث على الفرائض ودلالة على ذلك واضحة من دلالة ما يأتي منها اللام خاصة (قول فقال حل بن النابتة الهذلي) (م) هو حل بن قتيق الحاء المهملة والميم وهو ابن مالك بن النابتة ونسبه في الحديث إلى جده (قول كيف أغرم) (ع) هو حجة لأحد القولين أن الغرة على العاقلة وحجة أيضا على أن الغرة للام خاصة وهو قول الليث وريبعة اذ لو كانت على الفرائض كما هو المشهور من قول مالك وأصحابه كان للاب فيها أو فرصيب ولو كانت للاب والأم خاصة كما يقول ابن هريرة لكان للاب الثلثان فلما كان هناء زما محضاد على أنه ليس له فيها حق قلت في ذكر الحارث بن أبي أسامة الحديث على وجه يتضم لك به الاحتجاجان قال كانت لحمل بن مالك بن النابتة امرأتان مليكة وأم عفيف فقتل أحدهما

لقوله في الآخر فقتلها وما في بطنها فبني قضى عليها قضى لها وأفيها والحرف يدل بعضنا من بعض كما يقول بركة الله في عبيك وألها في عصبتها عائدة على العاقلة كما قال في الآخر وجعل دية المقتولة على عصبة العاقلة ويصح أن يعود على المقتولة لأن عصبتها واحدة بدليل قوله في امرأتين من هذيل قال الاصمعي وأما جعل الدية على العاقلة والقتل عمدا والعاقلة لا تحمل العمد لأن أولياءها نطوها بالدية وقبلها الآخر ونالوا ما نطوعوا به وقال غيره إنما ذلك لانها لم تصد القتل فهو شبه العمد وشبه العمد فيه الدية عند بعض العلماء (م) واستدل به بعضهم على أن الابن لا يبقل عن أمه (ع) استدلاله بعيد من الصواب لانه ان كانت ألها مائة على المقتولة فإن المقتولة لا مدخل له في عصبتها وإن كانت عائدة للعاقلة فإنها من عصبتها ان كان ابنها زوجها حل بن النابتة لان زوجها حل من عصبتها لانه هذلي وابنه كذلك ألا ترى حلا قال كيف ندى من لا كل ولا شرب وإنما لا يكون على الابن والزوج شيء اذا لم يكونا من عصبتها وهو قول الكافة (ب) في كلام القاضي في هذا الموضع تفتيح اختصره بمسوطا ومسئلة عقل الابن عن أمه هي أن المرأة اذا قتلت خطأ ولزمت الدية عاقبتها فهل يدخل الابن في عاقبتها فيؤدى معهم ولا (قول فقال حل بن النابتة) (ح) حل بن قتيق الحاء المهملة والميم وهو ابن مالك بن النابتة ونسبه في الحديث إلى جده (قول كيف أغرم) (ع) حجة لاحد القولين أن الغرة على العاقلة وحجة أيضا على أن الغرة للام وهو قول الليث وريبعة اذ لو كانت على الفرائض كما هو المشهور من قول مالك وأصحابه لكان للاب فيها أو فرصيب ولو كانت للاب والأم

أحدهما الأخرى بحجر فقتلها وما في بطنها فاختصرها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن دية جنينها غرة عبد أو وليدة وقضى بدية المرأة على عاقبتها وورثها ولدها ومن معهم فقال حل بن النابتة الهذلي يارسول الله كيف أغرم من لا شرب

ولأكل ولا تظن ولا تسهل مثل ذلك بطل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما هذا من إخوان السكبان من أجل سبهم الذي جمع • وحدثننا عبيد بن جندب أخبرنا الزاذق أخبرنا معمر عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال قلت لأمير المؤمنين قال قلت لأمير المؤمنين الحديث بقتله ولم يذكر ورواه لنا ومن معهم وقال فقال قائل كيف نقل ولم يسم حل بن مالك • وحدثننا اسحق بن إبراهيم الحنظلي أخبرنا جرير عن منصور عن إبراهيم بن عبيد بن نضلة عن أنس عن المغيرة بن شعبة قال ضربت امرأة ضرتها بمسود فسطاط وهي جلي فقتلها قال واحداهما الحيانية قال (٤٣٣) لجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم دية المقتولة على

عصبة القاتلة وغرمنا في بطنها قال رجل من عصبة القاتلة أنفرد به من لأكل ولا شرب ولا تسهل مثل ذلك بطل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أسبغ كسبغ الأعراب قال رجل علمه الديه • وحدثننا محمد بن رافع ثنا يحيى بن آدم ثنا مفضل عن منصور عن إبراهيم بن عبيد بن نضلة عن المغيرة بن شعبة أن امرأة قتلت ضرتها بمسود فسطاط فأثبنته رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى على عاقبتها بالدية وكانت حاصلة قضى في الجنين بغيره فقال بعض عصبتها الذي من لأكل ولا شرب ولا تسهل مثل ذلك بطل قال فقال جمع كسبغ الأعراب • وحدثننا محمد بن رافع ثنا يحيى بن آدم ثنا مفضل عن منصور عن إبراهيم بن عبيد بن نضلة عن المغيرة بن شعبة أن امرأة قتلت ضرتها بمسود فسطاط فأثبنته رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى على عاقبتها بالدية وكانت حاصلة قضى في الجنين بغيره فقال بعض عصبتها الذي من لأكل ولا شرب ولا تسهل مثل ذلك بطل قال فقال

الأخرى بصبر فأصاب قلبها ماتت وألقت جنينها متاود كبقية الحديث بنص ما تقدم فبطل هذا فكان حل زوج المقتولة والقاتلة وعصبة القاتلة والدا الجنين • وحديثه يكون قوله أنفرد دليل على أنه غارم وليس بوارث (قوله مثل ذلك بطل) (ع) رويناه عن الأكثر بالبلاء الموحدة من البطلان وهو عند أبي جعفر بالبلاء المتناهي تحت من قولهم طم فلان أي هدر (قوله أسبغ كسبغ الأعراب وفي آخرنا هذا من إخوان السكبان) (م) ذم المبيع لأنه في مقابلة حكم الله كالسنة له وكلما عورض به النبوة وقصده رد الحكم مذموم والاقتداء كان مبيع رسول الله صلى الله عليه وسلم (ع) وقيل بل ذمه لأنه تكلف على طريقه السكبان وحوائى الأعراب لأعلى طريقه الفصاء وأصابه مقاطع الكلام وسبهم صلى الله عليه وسلم كان من هذا النوع ووجدنا كان امرأته يابداً على قلت • قال قتي الدين كان السكبان يجرجون أقوالهم الباطلة في إجماع يسقيون به القلوب إلى سماعه (قوله في الآخر وجعله على أولياء المرأة) ظاهره أن القرة على العاقلة على الجنين (قوله في سندنا الآخر وكيع عن هشام عن أبيه عن المسور قال استشار عمر) (ع) قال الدارقطني وم فيه وكيع عن هشام في ذكره المسور فان أصحاب هشام خالفوه فلهذا كره والمسور وهو الصواب ولم يذكر مسلم الأحاديث وكيع وذكر البزارى حديث من خالفه فأبى بالصواب (د) فقال عن هشام عن أبيه عن المغيرة قال استشار عمر ولا بد من ذكر المسور حتى يتصل السند لأن عمرو لم يذكره (قوله استشار عمر الناس) (قلت) خاصة كما يقول ابن هريرة لسكان اللاب الثاني فلما كان هنا غراماً مضاداً على أنه ليس له فيها حق (ب) ذكر الحارث بن أسامة الحديث على وجه يتضح لك به الاحتجاج أن قال كانت لجنين ابنة أمي أنان ملكة وأم عفيف فقد قتل أحدهما الآخرى بصبر فأصاب قلبها ماتت وألقت جنينها ميتاود كبقية الحديث بنص ما تقدم فبطل هذا فكان حل زوج المقتولة والقاتلة وعصبة القاتلة والدا الجنين • وحديثه يكون قوله أن غرم دليل على أنه غارم وليس بوارث (قوله مثل ذلك بطل) (ع) رويناه عن الأكثر بالبلاء الموحدة من البطلان وهو عند أبي جعفر بالبلاء المتناهي تحت من قولهم طم فلان أي هدر (ح) روى في الصحيحين وغيرهما وجهين أحدهما يضم البلاء المتناهي وتشديده اللام ومعناه يهدو بلى ولا يضم والثاني بطل بفتح الباء الموحدة وتخفيف اللام على أنه فعل ماض من البطلان وهو بمعنى الملقى أيضاً وأكرس بحذفه بالثناة قال أنزل الله تعالى طم فلان ذمه بضم الطاء وأطل أي هدر وأطله الحاكم وطله أهدره وجوز بعضهم طم ذمه بفتح الطاء في اللزوم وأباهوا الأكثرون (قوله أسبغ كسبغ الأعراب) ذمه لأنه في مقابلة حكم الله سبحانه كالسنة له وكل

(٥٥ - شرح الأبى والسوسى - رابع) جرير ومفضل • وحدثننا أبو بكر بن أبي شيبة ومحمد بن منقذ وابن بشار قالوا ثنا محمد بن جعفر عن شعبة عن منصور بن سوادهم الحديث بقتله غير أن فيه ما سقطت فرفع ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم قضى فيه بغيره وجعله على أولياء المرأة ولم يذكر في الحديث دية المرأة • وحدثننا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب واسحق بن إبراهيم واللفظ لأبي بكر قال اسحق أخبرنا وقال الآخران ثنا وكيع عن هشام بن عمرو عن أبيه عن المسور ابن خزيمة قال استشار عمر بن الخطاب الناس

قال تقي الدين في استشارة الامام فيما يملكه وفيه أن العلم الخاص قد يفتني عن الاكابر ويعلمه من  
عونه وهو يملك في وجه من يملكون للقلوب اذا احتج عليه حديثه فيقول لو كان جميع العلم فلان  
مثلاً لانه اذا جاز ذلك على اكابر الصعابة فهو على غيرهم اجوز (قوله في ملاص المرأة) (م)  
ملاصها أن تزلق الولد قبل وقت ولادته يقال أمصت به وأزلفت به وأسملت به وأصحت به الجميع  
بمعنى واحد (ب) قلت (ب) قال تقي الدين ملاصها أن تلقى الولد ميتاً (ع) وأرأيت عندنا في هذا الحرف  
ملاص وكذا هو في جميع النسخ ورأيت في كتاب أبي بصير ملاص مصلح الارواة وكذا ذكره  
الحديث في الجمع بين المصحين املاص على الصواب لكنه قد جاء املاص الشيء وملاص اذا اغلت فان  
أريد به الجنين صح ملاص مثل لزماً ما \* والحديث حجة للذهب ولا في حنيصة انه لا كفارة للجنين  
الا أن الملك استعها وأوجبها الشافعي \* واختلف في جنين الامة فقال مالك والشافعي فيه عشرة فدية  
أمة قياساً على الحرة ذكرنا كان أو أنثى \* وقال أبو حنيفة فيه عشرة فدية لو كان حيوان كانت أنثى  
وان كان ذكراً نصف عشرة فدية وكذلك يفرق في الحران كان أنثى فمردية وان كان ذكراً  
فنصف مردية (ب) قلت (ب) انما افقر لقياس على الحرة لا دلالة في أحاديث الباب على تناول  
جنين الامة اما الاحاديث الاول فلانها في جنين حرة وأما حديث استشارة عمر في ملاص المرأة فلان  
المرأة في العرف خاصة بالحرائر (قوله انثى بمن يشهدك) (ب) قلت (ب) قال تقي الدين تعلق بمن  
يشترط العددي الرواة وليس مذهبه بصحيح لانه ثبت العمل بخبر الواحد واعتبار العددي حديث  
لا يدل على اعتباره مطلقاً لجواز اختصاص تلك الصورة بسبب يقتصر معه الى التثبت وزيادة  
الاستظهار لاسباب اذا قامت قرينة تدل على عدم علم عمر هذا الحكم

### كتاب السرقة (ب)

ما عورضت به النبوة وقصد به رد الحكم من موم والافتد سجع صلى الله عليه وسلم وقيل ذمه لانه  
تكلفه على طريقة الكهان وحوائش الاعراب لا على طريقة الفصحاء واصابة طاع الكلام  
وجعل هذا كان أعرايا (ب) قال تقي الدين كان الكهان يجر جون أفوالهم الباطلة في اجتماع  
يسمىون به القلوب الى سماءه (قوله في ملاص المرأة) بكسر الميم وتخفيف اللام وبإداء مهملة  
وهو جنين المرأة والعروف في اللغة املاص بكسر الهمزة قال أهل اللغة يقال أمصت به وأزلفت به  
وأصملت به وأصحت به الجميع بمعنى واحد وكما رلق من الليل فهو ملص به الميم وكسر اللام ملاص  
بضمها واملص لعتان (ب) قال تقي الدين ملاصها أن تلقى الولد ميتاً (ع) والحديث حجة للذهب  
ولأبي حنيفة في انه لا كفارة للجنين الا ان مالكا استعها وأوجبها الشافعي (قوله انثى بمن يشهد  
معن) (ب) قال تقي الدين تعلق بمن يشترط العددي الرواة وليس مذهبه بصحيح لانه ثبت العمل  
بخبر الواحد واعتبار العددي حديث لا يدل على اعتباره مطلقاً لجواز اختصاص تلك الصورة بسبب  
يقتصر معه الى التثبت وزيادة الاستظهار لاسباب اذا قامت قرينة تدل على عدم علم عمر هذا الحكم

### كتاب السرقة (ب)

(ب) (م) السرقة أخذ المال على وجه الاستمرار (ب) فأخذ المال جسس وعلى وجه الاستمرار  
يخرج أخذه قهراً وغصباً وعداء وحرابة وخيانة وخديعة وغيلة وهذه كلها حقائق مختلفة ذكرها  
عباس في أول المرقع من التبيين وهو غير مانع لسدقه على أخذ المال احتلاصاً والاختلاس

في ملاص المرأة فقال  
المغيرة بن شعبة شهدت  
النبي صلى الله عليه  
وسلم قضى فيه بفرقة صيد  
أو أمة قال فقال عمر ان تقي  
بن يشهد معك قال فتشهد  
له محمد بن مسleme حدثنا  
يحيى بن يحيى واسحق بن  
ابراهيم وابن أبي عمير واللفظ  
ليحيى قال ابن أبي عمير ثنا  
وقال الآخرون أخبرنا  
سفيان بن عيينة عن  
الزهري عن حمزة عن  
عائشة قالت كان رسول  
الله صلى الله عليه وسلم

( م ) السرقة أخذ المال على وجه الاستسار • ( قلت ) • فأخذ المال جنس • وبقره على وجه الاستسار يخرج أخذه قهراً وضرباً وعداء ورواية وخديعة وغيلة وهذه كلها حقائق مختلفة ذكرها عياض في أول السرقة من التنبهات وهو غير مانع لسدقة على أخذ المال اختلاسا واختلاسا من مأخذ بمحضرة القائم عليه على حين غفلة بسرقة • وعرف شيخنا أبو عبد الله السرقة بأنها أخذ مكلف حراً لا يمتل لصغره أو مالا محترماً لغيره من باباً أخرجه من حرزه بقصد واحد خفية لاشبهة له فيه • فبالكلف يخرج المجنون إلا أن يسرق في حال افاقته والصبي قال في المدونة إلا أن يحتمل أو يبلغ سناً لا يبلغه أحد الاحتمال قيل فإن أثبت قال يعدو أحب إلى أن لا يحكم بالاثبات • وقال حراً لا يمتل لينحل قوله في المدونة ومن سرق صغيراً أو عبداً قطع وكذلك الكبير الأعجمي بخلاف الفصح • واتفق في أيام سلطان أفرقيشة الأمير أبي يحيى أن عثر على يهودى يسرق صفار المسلمين وبيعه من الحريين فاستشار الأمير المذكور قاضيه على الجماعة والانسكحة ابن قدام وابن عبد السلام فقال ابن قدام وكان قاضى الجماعة يقتل بالسيف وقال ابن عبد السلام يصلب ويقتل واحتج بصلب عبد الملك بن مروان الحارث الذى تنبأ • قال في المدونة وطعنه بالحرية بيده ففعل بالذى كذلك • وكان شيخنا أبو عبد الله عرفة يقول في احتجاج ابن عبد السلام بذلك نظراً لأن قضية الحارث أقرب إلى الحرية من فعل هذا الذى لعظم مفسدته وانما حكم القاضيان فيه بالقتل وإن كان إنما في سرقة الصغير القطع لأن بفعله ذلك نقض العهد مع عظيم مفسدته فله بما ينشأ عنه من تملك الحر وتصرده على المال ما يصح تركه ثم ما فلا يقطع من سرق حراً أو خنزيراً ولو كان لذى سرقة مسلم أو ذى الأن للذى قمته على المسلم • وبقره محترماً يخرج سرقة غير الأسير مال حراً لأنه غير محترم • وبقره نصاً يخرج سرقة مادون النصاب وبأى الكلام على النصاب • وبقره أنه أخرجه من حرز يخرج لو أخذ السارق في الحرز قبل أن يخرج المتاع فلا يقطع ولو أخذ في الحرز بعد أن ألقى المتاع خارجة شك فيها مالك بعد أن قال يقطع ولو دخل الحرز وأخذ المتاع فناول له رجلاً خارجة قطع الداخل رحده فإن قرب به للثقب فتناول الخارج قطع الخارج وحده فلو التقت أيديهما في الثقب في المناولة أو ربطه الداخل بحبل فجره الخارج قطعاً معاً ولو أكل السارق الطعام في الحرز وخرج لم يقطع وإن دهن رأسه بدهن في الحرز فإن كان مافى رأسه أن سات يساوى ربع دينار قطع ولو ذبح الشاة في الحرز أو خرق ثوبه

مأخذه بمحضرة القائم عليه على حين غفلة بسرقة وعرف الشيخ السرقة بأنها أخذ مكلف حراً لا يمتل لصغره أو مالا محترماً لغيره من باباً أخرجه من حرزه بقصد واحد خفية لاشبهة له فيه • فبالكلف يخرج المجنون إلا أن يسرق في حال افاقته والصبي قال في المدونة إلا أن يحتمل أو يبلغ سناً لا يبلغه أحد الاحتمال قيل فإن أثبت قال يعدو أحب إلى أن لا يحكم بالاثبات • وقال حراً لا يمتل لينحل قوله في المدونة ومن سرق صغيراً أو عبداً قطع وكذا الكبير الأعجمي بخلاف الفصح • واتفق في أيام سلطان أفرقيشة الأمير أبي يحيى أن عثر على ذى يسرق صفار المسلمين وبيعه من الحريين فاستشار الأمير المذكور قاضيه على الجماعة والانسكحة ابن قدام وابن عبد السلام فقال ابن قدام وكان قاضى الجماعة يقتل بالسيف وقال ابن عبد السلام يصلب ويقتل واحتج بصلب عبد الملك بن مروان الحارث الذى تنبأ قال في المدونة وطعنه بالحرية بيده ففعل بالذى ذلك وكان الشيخ يقول في احتجاج ابن عبد السلام بذلك نظراً لأن قضية الحرث أقرب إلى الحرية من فعل هذا الذى لعظم مفسدته وانما حكم القاضيان فيه بالقتل وإن كان إنما في سرقة الصغير القطع لأنه بفعله ذلك نقض العهد مع عظيم مفسدته فله بما ينشأ عنه من

ثم يخرج بذلك فان كان قيمة ما يخرج به بعد افساده ربع دينار قطع كل ذلك نص عليه مالك في المدونة وبأنى حقيقة الحرز هو بقوله بقصد واحد يدخل قول مالك في سماع أشهب في السارق بقصد القمع في البيت فينقل منه قليلا قليلا لا يقطع فيه ويجتمع منه ما يجب فيه القطع يقطع \* ابن رشد لا يمارأى جميعه فقد أخذ جميعه بقصد واحد قال وليس هذا بخلاف لما في سماع أبي زيد \* ابن القاسم ان دخل السارق البيت في ليلة واحدة عشر بن مر يخرج في كل مرة ما لا يقطع فيه وفي جميعه القطع لا يقطع لاحتمال أن ما أخذه ثانيا لم يقصد لأخذه عند ما أخذ الأول \* وقال مسعون يقطع أراد أن يحصل فاحتمل عليه \* وقوله خضعت خرج أخذ المال قهرا وغصبا على ما تقدم \* وقوله لاشبهة فيه يخرج سرقة أحد الابوين من مال الولد \* واختلف في سرقة الولد من مال أحدهما في المدونة وغيرهما يقطع ويحدان زنا بجمارية أحدهما \* وذكر الرخمي عن أشهب وابن وهب لا يقطع ولا يحد (قوله يقطع السارق في ربع دينار) (م) صان الله الاموال من السرقة بان جعل القطع ولم يجعل ذلك في حفظها من الاختلاس والاعتصاب لان السرقة أكثر وقوعا وايضا فان أخذ المال بحجارة يمكن استرجاعه بخلاف السرقة فانها تكون خفية فلا يمكن الاطلاع عليها ولا اقامة البينة فعلمت وشع فيها القوي الارتصاع عنها ولم يجعل دية البتة لقطع ما يقطع فيه بل عظم ديتها ليعظم العظم من ذلك (م) والنظر هنا في جنس السرقة وقد روي موضع وسارقه فجنس كل ما يصح ملكه والاتقاع به شرعا يخرج الحر الصغير لانه لا يملك وفي سرقة خلافه يقطع في سرقة ما لا يبقى كالغوا كخلاف أبي حنيفة \* قلت \* تقدم ما في سرقة الصغير وان مذهب المدونة فيه

تلك الحر وتنصروه يعني بالمال ما يصح ملكه شرعا فلا يقطع من سرقة خسر او فحوه ولو كان لذي الاذن الذي قيمته على المسلم \* وقوله عزما يخرج سرقة غير الاسير مال حرى \* وقوله لعاب يخرج سرقة مادون النصاب وبأنى الكلام على النصاب \* وقوله أخرجه من حرز يخرج لو أخذ السارق في الحرز فدل أن يخرج المتاع فلا يقطع ولو أخذ في الحرز من عدان ألقى المتاع خارجا شك فيها مالك بعدان قال يقطع ولو دخل الحرز وأخذ المتاع زناوله رجلا خارجا قطع الداخل وحده فان قر به النقب فتناوله الخارج قطع الخارج وحده فلو التفت أيديه ما في النقب في المناولة أو ربطه الداخل بجعل حجره خارجا قطع الداخل ولو أخذ كل الطعام في الحرز وخرج لم يقطع وان دهن رأسه بدهن في الحرز ثم خرج فان كان مافي رأسه ان سات يساوي ربع دينار قطع ولو دمج الشاة في الحرز أو خرف نو بائم خرج بذلك فان كان قيمة ما يخرج به بعد افساده ربع دينار قطع كل ذلك نص عليه مالك في المدونة وبأنى حقيقة الحرز هو بقوله بقصد واحد يدخل قول مالك في سماع أشهب في السارق بقصد القمع في البيت فينقل منه قليلا قليلا لا يقطع فيه ويجتمع منه ما يجب فيه القطع يقطع \* ابن رشد لا يمارأى جميعه فقد أخذ جميعه بقصد واحد قال وليس هذا بخلاف لما في سماع أبي زيد \* ابن القاسم ان دخل السارق البيت في ليلة واحدة عشر بن مر يخرج في كل مرة ما لا يقطع فيه وفي جميعه القطع لا يقطع لاحتمال ان ما أخذه ثانيا لم يقصد لأخذه عند ما أخذ الأول \* وقال مسعون يقطع أراد أن يحصل فاحتمل عليه \* وقوله خضعت يخرج أخذ المال قهرا وغصبا وعدا على ما تقدم \* وقوله لاشبهة فيه يخرج سرقة أحد الابوين من مال الولد \* واختلف في سرقة الولد من مال أحدهما في المدونة وغيرهما يقطع ويحدان زنا بجمارية أحدهما وذكر الرخمي عن أشهب وابن وهب لا يقطع ولا يحد (قوله يقطع السارق في ربع دينار) (ع) صان الله صباه الاموال من السرقة فان شرع القطع لم يجعل ذلك

يقطع السارق في ربع دينار فصاعدا \* وحدثننا اسحق بن ابراهيم وعبد بن حديد قال أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا معمر بن وثنابو بكر بن أبي شيبة ثنا يزيد ابن هرون أخبرنا سليمان ابن كثير وابراهيم بن سعد كلهم عن الزهري مثله في هذا الاسناد \* وحدثننا أبو الطاهر وحرملة بن يحيى وثنابو الوليد بن شعاع واللفظ للوليد وحرملة قالوا ثنا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب عن عروة وعمره عن عائشة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تقطع يد السارق الا في ربع دينار فصاعدا \* وحدثننا أبو الطاهر وهرون بن سعيد الابن وأحمد بن عيسى

القطع ويدخل فيها لا ينتفع به شرها الخمر والخنزير وتقدما ويدخل أيضا جلد الميتة قبل الدبغ  
 واختلف في سرقعة المدبر فقال أشهب إذا بلغت قيمته ما يقطع فيه قطع وقال في المدونة أن كانت  
 قيمتها فيه من الصنعة ثلاثة دراهم قطع ابن رشد وفيه نظر لأن الصنعة لا تنزع فملك والقول بالقطع  
 يدل على جواز بيعه ولو قيل لا يقطع وإن جاز بيعه مما أعاده لقول من لا يميز بينه لكان لذلك وجه  
 فيحصل ثلاثة أقوال وفي تعليقه أبي عمران في سرقعة الدبغ قال يقال ما قيمته أن لو جاز بيعه  
 لا لتنازع وما قيمته مدبر أو مازاد فهو قيمة الدبغ وتأمل المدونة أن ظاهرها أن يقال ما قيمة الدبغ  
 لا كما قال أبو عمران الباقى ولا يقطع في الكلب المنهى عن اقتضاه وفي المأذون في اقتضاه قولان  
 لابن القاسم وأشهب ولأشهب من سرق زينة ما تمت فيه فأرة يقطع إن كان يساوى أن لو بيع ثلاثة  
 دراهم وفي النوادر عن أصبغ وابن القاسم لا يقطع في شيء من الملاهي كالزمار والعود والدف  
 والكبر إلا أن يكون في قيمته بعد إفساده ربع دينار ثم قال وعن ابن القاسم في العتية والواخنة أما  
 الدف والكبر فإن كان في قيمتهما حصصين ربع دينار قطع ابن رشد لا خلاف في الترخيص في اللعب  
 بالدف وهو الغربال واختلف قول ابن القاسم في الكبر (م) وأما قدر السرقة فهو النصاب واختلف  
 في اعتباره فالتى اعتباره الظاهرة وقالوا يقطع في القليل والكثير واحتجوا بعدم التصديق في الآية ولم  
 يجعلوا ما صح من أحاديث التصديق خصمة لها واختلف القائلون باعتباره فقال بعضهم يقطع في  
 درهمين وقيل في ثلاثة دراهم وقيل في خمسة وإن الخمسة لا تقطع إلا في خمسة وقيل عشرة دراهم لما  
 ورد في بعض الطرق أنها كانت قيمة المجن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم (ع) وقال الباقى  
 يقطع في درهم فإن زاد وقال بعض العصاة في أربعة دراهم وقال النخعي لا يقطع في أقل من أربعين  
 درهماً وأربعة دنانير بقول أهل الظاهر إن القطع في كل ماله قيمة قل أو كثر قال الحسن وهو قول  
 الخوارج وقال مالك يقطع في ربع دينار أو ثلاثة دراهم أو ما قيمته ثلاثة دراهم كانت أكثر من ربع  
 دينار أو أقل ولم يراع أن تكون الثلاثة دراهم صرف ربع دينار أو لا وقال الآخرون أنما يراعى في  
 ذلك ربع دينار أو صرف من العتة وهو قول عائشة وعمر بن عبد العزيز والشافعى وغيرهم وأصح  
 هذه الأقوال ما ذهب إليه مالك وغيره من الأقوال ترده أحاديث الباب وبليته في العتة قول عائشة  
 قلت النصاب من الذهب ربع دينار إنفاقاً وأما من الفضة فقال ابن حارث أكثر أصحاب مالك  
 أنه ثلاثة دراهم وقال ابن عبد الحكم ما يساوى من ربع دينار وأما من غيرهما فالمعتبر فيه القيمة ابن  
 رشد ولا يقوم بالدراهم كان البلد تجرى فيه الدنانير أو الدراهم أو لا يجري فيه أحدهما وإنما التعامل  
 فيه بالعموم وهذا مذهب مالك وهو ظاهر المدونة ونص الموازية وقال الأبهري وعبد الوهاب يقوم  
 بأغلبها في البلد قال وقول عبد الحق عن بعض شيوخ صقلية أن كانت السرقة ببلد إنما التعامل فيه  
 بالعموم فومت في أقرب البلدان إليها التى يتعامل فيها بالدراهم خطأ صراح إذ قد تكون ببلد  
 السرقة كاسدة لا قيمة لها وفي بلد الدراهم قيمتها كثيرة فيؤدى إلى القطع في أقل من نصاب وفي  
 كتاب محمد والمعتبر في نصاب الذهب والفضة الورق ردنياً كان أوجيداً أو نقداً أو حلياً وروى  
 عيسى عن ابن القاسم لا يعتبر في الحلى ما زاد الصنعة فيه ابن رشد إن كان النصاب مغشوشاً

في حفظها من الاختلاس والاعتصاب لأن السرقة أكثر وقوعها وإيضاً فإن أخذ المال بمجارة يمكن  
 استرجاعه بخلاف المارقة لعدم الإطلاع عليها وعدم التمكن من إقامة البينة فظمت وشنع فيها القوي  
 الأرجاع عنها (م) والنظر هنا في جنس السرقة وقدره وموضعه وسارقه وبالجنس ما يصح تملكه

بالماس لم يقطع إلا أن يكون الماس سيرا جذا لا قدره وإذا جتبت القيمة في غير الذهب والفضة  
 فقال في المدونة إنما يقومها أهل السبل والنظر قيل فإن اختلف القومون قال إذا جتمع عدلان  
 بصرا أن قيمتها ثلاثة دراهم قطع ولا يقطع بقيمة رجل واحد والمعتبر في المقوم منفعة المباحة وفي  
 الموازية من سرق حاملا مرق بالسبق أو طائر أعرف بالأجابه إذا دعي فأحب أن لا يراعى الأقيمته  
 على أنه ليس فيه ذلك لأن تلك من اللعب والباطل \* النخعي إلا أن يكون المقصود من الحمام أن يأتي  
 بالأخبار لا اللعب قوم على ما علم منه من الموضوع الذي يلفه ويبلغ إليه الكتاب \* النخعي أن كان  
 بازيا أو طيرا معلما في الموازية يقوم على ما هو عليه من التعليم لأنه ليس من الباطل وقال أشهب  
 يقوم غير معلم والاول أحسن إلا أن يكون في قوم يريدونه للهو (م) وأما موضع السرقة فهو الحرز  
 وقد اضطربت الروايات فيه والضابط فيه أنه ما وضع للحفظ فيه عادة وما وقع من الاختلاف في بعض  
 الصور فاعلم هو خلاف في حال هل حصل مسمى الحرز فيقطع أم لم يحصل فلا يقطع \* قلت \* عرف  
 شيخنا الحرز بأنه ما قصد بما وضع فيه حفظه به أن يستقل بمحضه أو يحافظ غيره أن لم يستقل به \* قلت \*  
 فالمستقل كالدرور والبيوت والمنازل قال في المدونة ويقطع من سرق من واحد منها غاب أهلها أو  
 حضر وأقال ومن سرق ما وضع للوقف في البيع وإن لم يكن هناك حاتوت كان معه به أم لا سرق في  
 ليل أو نهار وفي الموازية قال مالك وما وضع في السوق للبيع من متاع أو شاة غير مربوطة قطع سارقه  
 ولو كان على قارعة الطريق من غير تصميم ولا حصن كان عنده به أو قام لحاجة وتركه ليلا أو نهارا  
 وقال أبو مصعب من سرق شاة مربوطة من الدوق قطع \* النخعي وهو أحسن أن لم يذهب عنار بها  
 فإن لم يكن معها لم يقطع في الشاة الواحدة لأن الغالب أنها لا تثبت بموضعها ويحتمل نقلها ولو كانت غنما  
 كثيرة قطع لأن الغالب ثبوتها ولا يحتمل نقلها وفي الموازية ومن حمل دواب من مربيها المعروفة  
 في السكة قطع لأن ذلك حوزها قال فيها والدواب بباب المسجد أو بالسوق أن كان معها من يمكنها قطع  
 والام يقطع قال وظهور الدواب حرز لما عليها غاب أهلها أو حضر وأقال وإن وضع المسافر رحله في  
 خباته أو خارجها وذهب لحاجته فسرقة رجل أو سرق خبايا مضرر ويا قطع والرفقة في السفر ينزل  
 كل واحد على حدة أن يسرق أحدهم من الآخر قطع وإن حل بعيرا من القطار في مسيره وفاز به  
 قطع وروى محمد بن سيبك الأبل غير مقطوعة فمن سرق منها قطع والمقطوعة أبين وكذلك  
 والانتعاع بشرع أبي ضرر الحر الصغير وفيه خلاف \* وأما قدر السرقة وهو النصاب خلافا للظاهرية  
 فإنهم قالوا يقطع في القليل والكثير والغائلون باعتباره اختلفوا في تحديده قيل درهم وقيل درهمان  
 وقيل ثلاثة وقيل أربعة وقيل خمسة وقيل عشرة وقال النخعي لا قطع في أقل من أربعين درهما أو أربعة  
 دنانير وقال مالك يقطع في ربع دينار أو ثلاثة دراهم أو ما قيمته ثلاثة دراهم وأما موضع السرقة فهو  
 الحرز والضابط فيه ما وضع للحفظ عادة (ب) عرفه الشيخ بأنه ما قصد بما وضع فيه حفظه به أن يستقل  
 بمحضه أو يحافظ غيره أن لم يستقل بالمستقل كالدرور والبيوت والمنازل وما وضع في السوق للبيع وإن  
 شاة غير مربوطة وقال أبو مصعب من سرق شاة مربوطة من السوق قطع \* النخعي والاول أحسن  
 أن لم يذهب عنار بها فإن لم يكن معها لم يقطع في الشاة الواحدة لأن الغالب أنها لا تثبت في موضعها  
 ويحتمل نقلها ولو كانت غنما كثيرة قطع لأن الغالب ثبوتها قال فيها والدواب بباب المسجد أو بالسوق  
 أن كان معها من يمكنها قطع والام يقطع قال وظهور الدواب حرز لما عليها غاب أهلها أو حضر وأ  
 وانقلب حرزا ما وضع فيه أو خارجها وحرز لنفسه والرفقة في السفر ينزل كل واحد على حدة أن سرق

ان سبقت للمري غير مقطورة فمن سرق منها قطع مالم تنسج الى المري والمقطورة آيين وكذلك ان رجعت من المري وهي تساق غير مقطورة ولم تصل الى المراح \* اللخمي واختلف اذا سرق منها وهي سائرة الى المري أو راجعة منه فليل يقطع وقيل لا يقطع \* وفي المدونة ومن سرق من سفينة قطع فان سرق السفينة فهي كالدابة تجبس والا فحبت ان كان معها صاحبها قطع والالم يقطع وسمع عيسى ابن القاسم ان سرق أهل السفينة بعضهم من بعض وكل قدأمر زمانه فتمنع فتمنع وقام عليه قطع وان سرق وقد قام عنه لم يقطع \* ابن رشد حكم السرقة من باين أهلها حكم السرقة من محن الدار المشتركة بين الساكنين وسمع عيسى ابن القاسم من سرق من مطامير في الفلاة أسلمها وبها وأخذها لا قطع عليه وما كان بين أهلها معر وفايننا قطع سارقه \* ابن رشد لان الاول لم يصر زطامه بحال \* ابن شاس وتبعه ابن الحاجب والمطامير في الجبال وغير هارز وهذا خلاف المنصوص كما ترى وسمع عيسى ابن القاسم من سرق أبواب المسجد قطع \* ابن رشد وكذلك ان سرق شيئا مما هو متبث به بجائز من جوائز المسجد الذي يغلق ليلا أو نهارا وفي القطع في سرقة قتاديله ثالثا ان كان يغلق وفي سرقة حصره ثالثا ان تسور عليها ليل أو رابعها ان خيط بعضها ببعض وخامسها ان كانت عليه غلق \* قلت \* وهذه الفرع تعرف ان سرقة الشيء الجبس يقطع فيه وكان اتفق في أول المائة السابعة أن رجلا من بني زرار سرق كتابا من مدرسة الكتيين فباع بعضها وروهن البعض وأقر بمحضر شهو والحزن لكونه من فوى البيئات لم يكف في افرايه بشهود والحزن فاحضرت له الصدول وجعل بعض كبارهم يقول له تثبت يا أبا فلان ويلهمه الانكار والرجوع ففادى على اقراره وقال له يا سيدي هذا شيء حصل قطعت يده \* قال شيخنا أبو عبد الله وحديثي من أتى به عن العقبة البليلى الناس قال كنت بشارع الروحين من الاسكندرية فشاع في الناس أن رجلا يقال له ابن زرار قطعت يده بثونس قال البليلى فخرجت أسئل هل قدم أحد من افرقية في بر أو بحر فلم أجده فأرخت اليوم الذي سمعت ذلك فيه فداقمت تونس وكشفت عن اليوم الذي قطع فيه فوجدته اليوم الذي سمعت ذلك فيه بالاسكندرية فكان شيخنا يقول ان هذا منتهى به الجن وفي الموازية ومن سرق رداؤه وقد وضعه قريباً منه في المسجد قطع سارقه ان كان منتهوا وأما النعلاز فحيث يكونان من المنتبه وفي المدونة والقبر حوز لما فيه من سرق نكته ناطق ان أخرجه من القبر وأما غير المستقل فساك الحام \* قال في المدونة ومن سرق متاعا من الحمام فان كان ممن يصر زه قطع والالم يقطع الآن يدخل السرقة من غير مدخل الناس مثل أن يتسور وينقب فانه يقطع وان لم يكن مع المتاع حارس \* ابن رشد ان كان مع الثياب حارس فلا يقطع حتى يخرج بالسرقة من الحمام قياسا على قوله في السرقة من بيت الدار المشتركة وهذا بخلاف السرقة من المسجد فانه يقطع اذا زال السرقة من موضعها وان لم يخرج بها من المسجد وأما ان دخل السرقة للقصم فاحذبل أن يخرج بها من الحمام فيجري على

واحد من الآخر قطع وان حل بعير من القطار في سبيرة وفاز به قطع \* وروى محمد بن سبقت الابل غير مقطورة فمن سرق منها قطع والمقطورة آيين وكذا ان سبقت للمري غير مقطورة أو رجعت والمقطورة آيين \* اللخمي وفيه خلاف وفي المدونة ومن سرق من سفينة قطع وان سرق السفينة فهي الدابة تجبس والا فحبت ان كان معها صاحبها قطع والالم يقطع وسمع عيسى ابن القاسم ان سرق بعض أهل السفينة من بعض وكل قدأمر زمانه فتمنع فتمنع وقام عليه قطع وان سرق وقد قام عنه لم يقطع \* ابن رشد حكم السرقة من باين أهلها حكم السرقة من محن الدار المشتركة بين الساكنين وسمع عيسى ابن



الاخلاف في الأجنبي يسرق من بعض البيوت في الدار المشتركة بين السالكين وأما نوع ما لا يستل  
 الا في الانبياء قال في المدونة ومن سرق ما وضع في أفنية الحوائط قطع \* اللخمي هذا ان كان معه  
 صاحبه وسرق ما يؤذن له في تحليه واختلف اذا غاب عنه صاحبه أو مات فقال في المدونة يقطع وفي  
 الموازية في أبواب الحوائط يصنعون التظاني في قناب باقية حوائطهم وينطونها بصير في الليل يقوم  
 صاحبها الحاجة ويتركها على حالها لا قطع على من سرق منها بشرط الحرز ان يكون غير مأذون لسارقه  
 في دخوله فلا يقطع العبد في سرقته من مال سيده وقيل يقطع ان سرق من بيت محجور عليه دخوله  
 والاول المشهور وسمع ابن القاسم يقطع ان سرق من مال ابن سيده \* ابن رشد قال ابراهيم بن ايان  
 وسئل عنها يحيى بن يحيى فقال ان كان الابن في حضانة أبيه لم يقطع وان كان قسبان عنه قطع وأخبر  
 سعيد بن حسان بقوله فلم يوجه \* فلما رحلت سألت عنها سحنون فاقه الغير وان فقال روى ابن القاسم  
 يقطع وروى ابن وهب لا يقطع وفي المدونة ومن أذنت له في دخول بيتك بان دعوته لطعام فسرقت  
 لم يقطع وهذه مخيطة \* اللخمي وقال سحنون يقطع ان أخرجه لقاعة الدار لان الدار عنده مشتركة  
 وفي المدونة أيضا وتقطع الزوجة ان سرق من مال زوجها في غير بيتها الذي تسكنه \* اللخمي ان  
 سرق أحد الزوجين من مال الآخر من موضع لم يحجر عليه لم يقطع وفي موضع محجور بآئن عن مسكنهما  
 قطع وان كان في بيت واحد فسرقت من تابوت مطلق أو بيت محجور بهما في الدار كالدار غير  
 المشتركة فقال ابن القاسم يقطع وفي الموازية لا يقطع \* وأما الدار المشتركة فقال في المدونة ان سرق  
 رجل منها دواب من مرائبها قطع ابن المواز وان أخذ في الدار اذا جاوزها مرائبها وكذلك أحكام  
 البر والاعدال والشئ الثقيل لان ذلك موضعه \* ابن يونس وتلخيص مذهب مالك في المدونة في  
 الدار المشتركة انها على ثلاثة أقسام الاول المشتركة المأذون فيها الساكنة فقط من سرق من ساكنها  
 من بيت محجور عنه قطع لا أخرجه المتاع الى الساحة وان سرق من الساحة لم يقطع وان خرج به من

القاسم من سرق من مطابخ في الغلاة أسلمها ربا وأخفاها لا قطع عليه وما كان بن أهله معروف قطع  
 سارقه \* ابن رشد لان الاول لم يحجز طعامه بحال \* ابن شاس وتبعه ابن الحاجب والمطابخ في الجبال  
 وغيرها حوز وهذا خلاف المنصوص كما ترى وسمع عيسى ابن القاسم من سرق من أبواب المسجد  
 قطع \* ابن رشد وكذا ان سرق شيئا منها هو ومثبته بجائزته من جوائز المسجد الذي يغلق ليلا  
 ونهارا وفي سرقة قنابله نالها ان كان يغلق وفي حصره نالها ان تسر عليها ليلا ورابعها ان خيط  
 بعضها ببعض وخامسها ان كان عليها غلق (ب) وبهذه العرو ع نعرف ان سرقة الشئ الحبس يقطع  
 فيه \* وكان اتفق في أول المائة المأبوعة ان رجلا من بني زرار سرق كتابا من مدرسه الكنديين فباع  
 بعضها ورهن البعض وأقر بمحضر شهود المخزن ولكونه من ذوى اليمين لم يكتف في اقراره  
 بشهود المخزن فأحضرت له العدول وجعل بعض كبارهم يقول تثبت في أمرك يا أبا فلان ويلهمه  
 الانكار والرجوع فتأدى على اقراره وقال له باسدي هداثي حصل فقطعت يده قال الشيخ  
 وحديثي من أتى به عن العقبة البليلى الناصح قال كنت بشارع الر وحين من الاسكندرية فشاغ  
 في الناس ان رجلا يقال له ابن زرار قطع يده بتوس قال البليلى فخرجت أسأل هل فم أحد  
 من أفرقية في برأوي بحر لم أجد فأرخت اليوم الذي سمعت فيه ذلك فلما قدمت تونس وكشفت  
 عن اليوم الذي قطع فيه فوجدته اليوم الذي سمعت ذلك فيه بالاسكندرية فكان الشيخ يقول  
 هذا ما تهتف به الجن وفي الموازية من سرق رداء وقد وضعه قرياما من في المسجد قطع سارقه

جميع الدار ومن سرق منها من غير ما كنهنا لم يقطع ولو باخر اجاره من جميع الدار سرق من البيت  
 أو من الساحة قاله سحنون • وقال محمد يقطع اذا أخرجه من البيت الى الساحة وان سرقه من  
 الساحة لم يقطع حتى يخرج منه من جميع الدار • الثاني المشرقة المباحة لجميع الناس بيوتها كبيوت  
 السكة الثالثة ومن سرق من بيوتها قطع لأخراجه المرق من البيت كان من ما كنهها أو من غيرهم  
 ومن سرق من ما كنهنا لم يقطع وان أخرجه من جميع الدار كان من ما كنهها أو من غيرهم • الثالث  
 المأذون فيها غير المشرقة ان سرق منها من أذن له من بيت عجوز عنه فأخذ في الدار بعد أن أخرج  
 منها لم يقطع وقيل يقطع ان أخرجه من البيت (م) وأما السارق فكل من لاشبهته في المال  
 • قلت • فيخرج أحد الأبوين في سرقته من مال الولد الحديث أنت ومالك لأبيك فأثبت الشبهة  
 ولذلك لا يعد الأب ابن زنا بجارية ابنه واختلاف في سرقه الولد من مال أبيه فالمرء وفانه قطع ويحد  
 ان زنا بجارية أبيه وذكر اللغني عن أشهب وابن وهب انه لا يحد ولا يقطع قال وقال ابن الغضار  
 يقطع ان سقطت نفقته من أبيه يريد وان لم تسقط كمن بلغ زنا لم يقطع لان الاتفاق شبهة قياسا على  
 سرقه الاب من مال ولده • اللغني وأما ان سرق من مال أمه أو زنا بجارية بنتها فانه يحد اذا شبهة وان  
 سرق من مال جده أو وجدته لم يقطع وفي الكافي لابن عبد البر روى ابن القاسم من سرق من مال أخيه  
 مثل دينه عليه قطع وغالته أكثر الفقهاء من أصحاب مالك وغيرهم ليجوزهم له أخذ دينه من مال أخيه  
 كغصاء مكته ورواه ابن زياد وابن وهب عن مالك ونقله ابن شاس بقيد غيرهم لما طرأ ولم يصر هذا  
 القيد وكان عندنا المنسحب وتبع في ذلك الغزالي في الوجيز فانه قيد بذلك في المواد عن ابن القاسم  
 من سرق من جوع أصابه لم يقطع • ابن حبيب عن حمرا لا يقطع في سنة (م) هذه عقود الباب وفرعه  
 تسع • قلت • ومن ضرورياته أن تصرف أن موجب المارقة القطع والغضار وأما بيان بعد  
 (قوله في الآخر لم يقطع في أقل من ثمن المجرن) (ع) روى عن أبيه من يقول يقطع في القليل والكثير (قوله  
 حجة أو ترس) (ع) المجرن اسم لكل ما يستجن به ويستتر ولذا فسر بالجملة أو الترس والجملة الدرة  
 قيل والترس المقتن من الجلود وهو معنى الاول وتفرقت في الحديث بينهما يدل أنه اشتان (د)  
 المجرن هو بكسر الميم وسكون الحاء الملهة وقبح الجم والجملة بالحاء الملهة ثم الجم مع وحسن والرواية  
 فيها وفي الترس بالنقص على البدل من المجرن • واقضوا على أن الذي يقطع أو لا من السارق الدير  
 المجرى فان سرق ثمانية فقال مالك والشافعي يقطع رجلاه اليسرى ثم في الثانية يده اليسرى ثم في الرابعة  
 رجلاه اليمنى ثم ان سرق بعد ذلك حبس وعزر وقال علي والزهرى وحادوا وحديث قطع في الثانية رجلاه  
 اليسرى ولا قطع في غيرهما ثم ان سرق ثلثة حبس • قلت • وماذا كرم ان بعد الرابعة يحبس  
 ويعزر عليه مالك وأصحابه إلا أبا بصير فإنه رأى أن يقتل • وذكر ابن حبيب في الواضحة حديثا  
 في السارق اذا سرق أربع مرات ثم سرق قتل قيل وليس ثابت في المدونة وان سرق من لا يمين له  
 أو له يمين شلا قطع رجلاه اليسرى فانه مالك ثم عرضنا عليه فقال أعماها كتب قطع يده اليسرى  
 وقوله الرجل اليسرى أحبالى وبه أحد ابن زرقون وقال ابن وهب أبو محمد قطع اليد الشلاء  
 • ابن حارث وقال أشهب ان كان شلا نحيما قطع وان كان كسرا طعت اليد رى • لأهوال ثلاثة  
 ابن شاس وان قطع الجلاد أو الأمام اليسرى عمد فله العصاص والخمسة وفي المدونة ادا لم يقطع بالسرقة

ان كان منها أو أوالا العنان فحيت يكونان من المشبه (م) وأما السارق فكل من لاشبهته في المال (قوله  
 ثمن المجرن) بكسر الميم وقبح الجم اسم لكل ما يستجن به ويستتر ولذا فسر بالجملة أو الترس وهما

واللفظ لحر وبن وأحد قال  
 أبو الماهر أحبرنا وقال  
 الآخران ثنا ابن وهب  
 أخبرني غزوة عن أبيه  
 عن سليمان بن يسار عن  
 حمزة أنها سمعت عائشة  
 تحدث أنها سمعت رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم  
 يقول لا تقطع اليد الا في  
 ربع دينار فما فوقه  
 • حدثني بشر بن الحكم  
 العبدي ثنا عبد العزيز  
 ابن محمد عن يزيد بن عبد  
 الله بن الهاد عن أبي بكر  
 ابن محمد عن حمزة عن  
 عائشة أنها سمعت النبي  
 صلى الله عليه وسلم يقول  
 لا تقطع يد السارق الا في  
 ربع دينار فما عدا  
 • وحدنا اسحق بن  
 ابراهيم ومحمد بن منفي  
 واسحق بن منصور جميعا  
 عن أبي عامر العقدي ثنا  
 عبد الله بن جعفر من ولد  
 المسور بن غزوة عن زبده  
 ابن عبد الله بن الهاد بهذا  
 الاسناد مثله • وحدنا  
 محمد بن عبد الله بن نعيم ثنا  
 حبيب بن عبد الرحمن  
 الرؤاسي عن هشام بن  
 عروة عن أبيه عن عائشة  
 قالت لم تقطع يد السارق  
 في عهد رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم في أقل من  
 ثمن المجرن حجة أو ترس



المجاهر بالنظم كاتعمد (قوله) يسرق البيضة تقطع يده وسرق الحبل تقطع يده ( تأوله بعضهم على أن المراد بالبيضة بيضة الحديد وبالحبل حبل السفينة ولا يلتفت إلى هذا التأويل لأن الحديث يخرج الدم السارق والتنبيه على عظم خسارته لأنه قطع يده في خسر من المال وهو الربع دينار وإنه وإن لم يقطعه في البيضة جرمه عاقبه إلى سرقتهما أو أكثر من ذلك الخسر البيضة لأنه يكتفى بهما عن الخسر تقصير البيضة الحديد يخرج الكلام عن المبالغة لأن بيضة الحديد لها قدر ولا يعدم في العرف من عرض نفسه في تحصيل شيء كثير فالحديث يخرج التقليل لا يخرج التكتير

### ﴿ باب قطع الشريف وغيره والنهي عن الشفاعة في الحدود ﴾

(قوله ومن يجزئ) (د) أي يجاسر وحبهو بكسر الحاء (قوله) أتشفع في حمن حدود الله (ع) أجمعوا على أنه لا تحمل الشفاعة في الحدود بعد بلوغها الإلمام ولا قبلها لهذه الأحاديث وأما قبل بلوغها الإلمام فاجازها لا كتر لمجاه في طلب السر قال مالك وذلك فحين لم يمس بشر وإذا نه وأما من عرف منه ذلك فلا أحب أن يشفع فيه وأما الشفاعة فيها ليس له حد وأما فيه الأدب ولا حق فيه لأدب فآثر عند العلماء الشفاعة فيه بلع الإمام أم لا (قلت) والشفاعة قبل بلوغها الإلمام أعماهي عند ذي حق \* وكان شيخنا أبو عبد الله يقول إن الشفاعة بعد بلوغها الإلمام جرحه إذا كانت ممن لا يظن به جهل ذلك (قوله) أنما أهلك الذين قبلكم (ط) هذا تهديد شديد (قلت) حاصل هذا السبب يرجع إلى أنه محابة في حدود الله \* وحينئذ يسلك حصر الهلاك فيه لأنه كانت في بني إسرائيل أشياء كثيرة تقتضي الهلاك \* ويجب أمانع اقتضاءها الحصر وهو أحد الأقوال فيها وأما بان المحصور هلاك خاص والخاص قد يكون باعتبار أمر خاص ومنه أنما أنت نذير ولم ينصر أمره صلى الله عليه وسلم في الإنذار لأنه نذير وبشير ولكن باعتبار مقام الضويف فأنما هو بسبب ذلك المقام نذير وكان شيخنا أبو عبد الله يقول يدخل تحت هذا الدم كل من ولي الأمانة أو الخطة غير أهلها يعني أنه

منهم وهذا هو الظاهر لأن الله تعالى نود كل صنف على حدته وهو ظاهر كلام القاضي هنا \* وكان الشيخ يميز بين المعين الخاطم المجاهر بالنظم ويحكي أن الشيخ اتقى حسنا الزبيدي سئل عن لعن العيين فأجازه قال الشيخ ويحمل ذلك عندى على المجاهر بالنظم كاتعمد (قوله) يسرق البيضة تقطع يده ويسرق الحبل) تأوله بعضهم أن المراد البيضة بيضة الحديد وبالحبل حبل السفينة ولا يلتفت إلى هذا التأويل لأن الحديث يخرج الدم السارق والتنبيه على عظم خسارته حيث قطع يده في خسر وهو الربع دينار وإنه وإن لم يقطعه في البيضة فآثره إلى سرقتهما أو أكثر من ذلك

### ﴿ باب قطع الشريف وغيره والنهي عن الشفاعة في الحدود ﴾

(قوله ومن يجزئ) أي يجاسر (قوله) الاسامة حبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بكسر الحاء أي محبوه (قوله) أتشفع في حمن حدود الله) أجمعوا أنه لا تحمل الشفاعة في الحدود بعد بلوغها الإلمام ولا قبلها لهذه الأحاديث وأما قبل بلوغها الإلمام فاجازها لا كتر لمجاه في طلب السر قال مالك وذلك فحين لا يعرف بشر وإذا نه وأمان من عرف ذلك منه فلا أحب أن يشفع فيه وأما الشفاعة فيها ليس له حد وأما فيه الأدب ولا حق فيه لأدب فآثر عند العلماء الشفاعة فيه بلع الإمام أم لا (قلت) والشفاعة قبل بلوغ الإلمام أعماهي عند ذي الحق (ب) وكان الشيخ يقول إن الشفاعة بعد بلوغها الإلمام جرحه إذا كانت ممن لا يظن به جهل ذلك (قوله) أنما أهلك الذين قبلكم (ب) حاصل هذا السبب

يسرق البيضة تقطع يده

ويسرق الحبل تقطع

يده \* حدثنا عمر والنقاد

وامعق بن إبراهيم وعلى

ابن خنجر كلهم عن عيسى

ابن يونس عن الأعمش بهذا

الاسناد مثله غيره يقول

أن سرق حبلًا وإن سرق

بيضة \* حدثنا قتيبة بن سعيد

ثنا ليث وثنا محمد بن وح

أخبرنا الليث عن ابن شهاب

عن عروة عن عائشة أن

قريشا أهدم شأن المرأة

المغر ومبة التي سرق

فقالوا من يكلمها رسول

الله صلى الله عليه وسلم فقالوا

ومن يجزئ عليه الاسامة

حبر رسول الله صلى الله

عليه وسلم فسلمه أسامة

فقال رسول الله صلى الله

عليه وسلم أتشفع في حمن

حدود الله ثم قام فخطب

فقال أيها الناس أنما أهلك

الذين قبلكم أنهم كانوا إذا

سرق فبهم الشريف تركوه



وقلت **حرم الله الزنا** وأجبت الأمة على نحره ونقل غير واحد أنه بما اتفقت الملل على نحره  
وعرف ابن الحاجب الزنا فقال هو أن يطأ فرج آدمي لملك فيه اتفاقا بعدا **فقوله أن يطأ فرج**  
**بفرج الوطء** في غير الفرج **وبقوله آدمي** بفرج البهيمة إذا دخل في وطئها وأما فيه التعزير **وبالهيمة**  
**كغيرها في الذبح** والا كل وقيل يعدوهو ببيد إذا دليل على ثبوته وحديث ابن عباس من أتى  
بهيمة فاقتلوها وافتلوه غير صحيح قال الراوي فقلت لها شأن البهيمة قال الراوي ما أراه إلا كرهها كلها  
و يدخل اللواط لأنه يصعد عند الأكثر وقال أبو حنيفة لا يعدو وأما فيه التعزير وقال الحكم بن  
عيسى يجلدون الحد واختلف القائلون بأنه يعد فقال مالك وجاعة من العصاة والتابعين  
حده القتل يعني الرجم دون تفصيل وقال الشافعي وجاعة هو زنا يقتل المحسن ويجلد  
البكر وقال بعضهم يحرق بالنار وقال بعضهم يلقي من شاقق ويتبع بالحجارة وكذلك يدخل  
في الحد من أتى أجنبية في دبرها ثم اختلف هل ذلك زنا فيغرق فيه بين المحسن وغيره أو هو لواط  
فلا يفرق والاول في الموازية والثاني لابن القصار وكذلك يدخل من وطئ ميتة قال في الرضاع  
ويعد من وطئ ميتة ولا تدخل المتساحتان لأنه ليس بوطء في فرج **واختلف في صفة**  
**عقوبتهما** قال ابن القاسم ذلك بحسب اجتهاد الحاكم بحسب ما يظهر من شعة وخبث وقيل يجلدان  
خسين خسين **وبقوله لملك** فيه بفرج من يحل له وطؤها من زوجة أو أمة والمتزوج في العدة ولو  
عالم بالانصريم لأنه لا يعد على المشهور والحلل له وطء أمة إذا بعد أيضا على المشهور رعا لما كان أو جاهلا  
لان التحليل شبهة تسقط الحد ولو ان عطاء أجاز التحليل ابتداء وقال الأبهري ان كان عالما حدولا  
يلحق به الولد لأنه زنا وعلى المشهور انه لا يعد فقال في كتاب القذف وتقوم على الواطئ حلت أم لا  
وليس لها التماسك بها ولا يفرج من تزوج المرأة على أمها أو على أختها أو على عمتها أو أختها لأنه يعد  
في الجميع **وبقوله اتفاقا** بفرج الأنسكة المختلف فيها كالنكاح دون ولي لان أبا حنيفة أجاز  
والنكاح دون شهود ونكاح التمة على تفسيره بأنه الذي ضرب فيه الاجل واستوفيت فيه الشر وط

**بقوله أن يطأ فرج الوطء** في غير الفرج **وبقوله آدمي** بفرج البهيمة إذا دخل في وطئها وأما فيه التعزير  
وبالهيمة كغيرها في الذبح والا كل وقيل يعدوهو ببيد إذا دليل على ثبوته وحديث ابن عباس من أتى  
بهيمة فاقتلوها وافتلوه غير صحيح قال الراوي فقلت لها شأن البهيمة قال الراوي ما أراه إلا كرهها كلها  
و يدخل اللواط لأنه يصعد عند الأكثر وقال أبو حنيفة لا يعدو وأما فيه التعزير وقال الحكم بن  
عيسى يجلدون الحد واختلف القائلون بالحد فقال مالك وجاعة من العصاة والتابعين حده الرجم  
مطلقا **وقال الشافعي وجاعة** هو زنا يقتل المحسن ويعد البكر وقال بعضهم يحرق بالنار وقال  
بعضهم يلقي من شاقق ويتبع بالحجارة وكذلك يدخل في الحد من أتى أجنبية في دبرها وفي كونه زنا أو  
لواط قولان والاول في الموازية والثاني لابن القصار وكذلك يدخل فيه من وطئ ميتة قال في الرضاع  
ويعد من وطئ ميتة ولا تدخل المتساحتان لأنه ليس بوطء في فرج **واختلف في صفتين** له  
وطؤها من زوجة أو أمة والمتزوج في العدة ولو عالم بالانصريم لأنه لا يعد على المشهور والحلل له وطء أمة  
إذا بعد أيضا على المشهور رعا لما كان أو جاهلا لان التحليل شبهة تسقط الحد ولو ان عطاء أجاز التحليل  
ابتداء وقال الأبهري ان كان عالما حدولا يلحق به الولد لأنه زنا وعلى المشهور انه لا يعد فقال في  
كتاب القذف وتقوم على الواطئ حلت أم لا وليس لولها التماسك بها ولا يفرج من تزوج امرأته على  
أمها أو على أختها أو على عمتها أو على أختها لأنه يعد في الجميع **وبقوله اتفاقا** بفرج الأنسكة المختلف فيها  
كالنكاح دون ولي لان أبا حنيفة أجاز والنكاح دون شهود **ونكاح التمة** على تفسيره بأنه الذي

من الولي والشهود بقوله عدا يخرج من وطني امرأة يظن أنها زانية وجهه أو أمته فاذا هي أجنبية وكل ما ذكرناه يحد فيه فان ذلك اذا قدم عليه وهو عالم بالحرمة وما كان جاهل بظن انه مباح فانه يحد ويحرم ويسقط عنه الحد اذا كان ممن يظن به الجمل \* واختلف في الزنا الواضح في المدونة ولا تعذر الجهم ويحدون وان ادعوا الجهالة ولم يأخذ مالك بالحديث الذي قال زينت بمرعوس بدر هبم وراى أن يقام الحد على هذا وقال أصبغ بدرأ الحد من جهل حرمة الزنا اذا كان ممن يرى انه يجهله \* اللغمي قول مالك أشهر وقول أصبغ أقبس \* وقد قال سحنون فيمن أسلم بدار الحرب ولم يصل ثم خرج لدار الاسلام لا قضاء عليه لما ترك من الصلاة قبل خروجه اذا كان غير عالم بفرض الصلاة فاذا سقط عنه الخطاب سقط الجواب بموجب الزنا هذا ما يتعلق بتفسير الحد وأوردت عليه أسئلة وأهية لا فائدة في ذكرها أشبهها انه يخرجه عنه زنا المرأة لانها موطوءة لا واطئة ابن عبد السلام وأجيب عن هذا بان الوطء لا يمكن الا من اثنين فذكر أحدهما يستلزم الآخر وانما اختير ذكر الفاعل لانه يجري مجرى العلة والاستغناء عنها عن المفعول أولى من الاستغناء بالمفعول عنها ورد شيخنا أبو عبد الله هذا الجواب بان التلازم في الوجود لا يلزم منه التلازم في العلم قال والتلازم في العلم هو المعتبر في الحدود ولا يخفى عليك ضعف هذا الرد فان التلازم ما في الذهن فقط كاللزوم الذي بين الضدين وما في الخارج فقط كاللزوم الذي بين الجوهر والعرض وما في الذهن والخارج معاً كاللزوم الذي بين السرير والارتفاع وأنت تعرف ان اللزوم الذي بين الاثنين في الوطء من القسم الثالث وانما الرد ان يقال انه وان استلزم أحدهما الآخر فلا لالة الاتزام مبهمة في العلوم وفسر الكاتب ذلك بانها لا تستعمل في الحدود ونظائر رد شيخنا أنها تستعمل في الحدود وفي ذلك ما سمعت \* ثم ان شيخنا عرف الزنا فقال الزنا الشامل للواط هو يغيب حشفة آدمى في فرج آخر دون شبهة حله عدا قال وخرج بنسبة حله عدا وطء المحللة وطء الأب جارية ابنه والكلام على تعريفه هذا تعرفه بما تقدم من الكلام على تعريف ابن الحاجب \* واحتلف في وطء المكروه فقال ابن الحاجب قال ان انتشر أوجهه وظاهر الغول بأنه ضرب فيه الأجل واستوفيت فيه الشر وطمن الولي والشهود \* وبقوله عدا يخرج من وطني امرأة يظن أنها زانية وجهه أو أمته فاذا هي أجنبية وكل ما ذكرناه يحد فيه فان ذلك اذا قدم عليه وهو عالم بالحرمة وما كان جاهل بظن انه مباح فانه يحد ويحرم ويسقط عنه الحد اذا كان ممن يظن به الجمل \* واختلف في الزنا الواضح في المدونة ولا تعذر الجهم ويحدون وان ادعوا الجهالة \* وقال أصبغ بدرأ الحد من جهل حرمة الزنا اذا كان ممن يرى انه يجهله \* اللغمي قول مالك أشهر وقول أصبغ أقبس \* وقد قال سحنون فيمن أسلم بدار الحرب ولم يصل ثم خرج لدار الاسلام لا قضاء عليه لما ترك من الصلاة قبل خروجه اذا كان غير عالم بفرض الصلاة فاذا سقط عنه الخطاب سقط الجواب بموجب الزنا هذا ما يتعلق بتفسير الحد وأوردت عليه أسئلة وأهية لا فائدة في ذكرها أشبهها انه يخرجه عنه زنا المرأة لانها موطوءة لا واطئة ابن عبد السلام وأجيب عن هذا بان الوطء لا يمكن الا من اثنين فذكر أحدهما يستلزم الآخر وانما اختير ذكر الفاعل لانه يجري مجرى العلة والاستغناء عنها عن المفعول أولى من الاستغناء بالمفعول عنها ورد شيخنا أبو عبد الله هذا الجواب بان التلازم في الوجود لا يلزم منه التلازم في العلم قال والتلازم في العلم هو المعتبر في الحدود ولا يخفى عليك ضعف هذا الرد فان التلازم ما في الذهن فقط كاللزوم الذي بين الضدين وما في الخارج فقط كاللزوم الذي بين الجوهر والعرض وما في الذهن والخارج معاً كاللزوم الذي بين السرير والارتفاع وأنت تعرف ان اللزوم الذي بين الاثنين

بوجه وان لم ينشر ولا يصرح بالا على ما ذكرنا في باب الاحسان اذا أدخل الله كراهية  
 وأما كراه المرأة فلهذا كراهية واختلاف في سقوط المدعنها • واختلف في ضمن بيعت في الغلاء  
 وأقرب بالرق والأصح انها لا تصح لان الغلاء صبرها كأنها لم تفر ولم تنفل (قوله خذوا عني خذوا عني)  
 قلت • قال الطيبي تكبر برخذوا عني يدل على ظهور أمر كان قد سخر في شأنه وأهم به وذلك  
 هو الصلح المذكور في الآية فإنه مبهم حتى يفسر بالحد (قوله قد جعل الله لمن سبيل) (ع) يعني أنه  
 أوصى إليه بتفسير السبيل المذكور في قوله والذين يأتين الفاحشة من نسائكم الآية وتفسيره  
 ما ذكر من حد الثيب والبكر فالآية على هذا الحكمة والحديث تفسير لها وقيل انها منسوخة بآية  
 النور وبهذا الحديث وبآية الرجم المنسوخ لفظها في الثيبين وآية النور في البكرين  
 وقال اسمعيل القاضي كان الزنايان في صدر الاسلام محميان وبمحميان ويسهران فتصح ذلك بقوله  
 فاستكوهن في البيوت ومن ابن عمر نحوه قال ثم نزع ذلك بالرجم والحد (قوله البكر بالبكر جلد  
 مائة) قلت • هو على حذف منافع هذا المبتدأ في الاصل أي حد البكر بجلده مائة (د) وليس  
 على سبيل الاشتراط بل ذلك حد البكر سواء زنا بغير أو ثيب وحده الثيب ذلك سواء زنا بغير أو ثيب  
 فهو شبيه بالتقييد الخارج على الغالب (قوله ونفي سنة) (ع) قال بوجوب النفي وأنه جزء الحد  
 الجمهور وأسقطه أبو حنيفة ومحمد بن الحسن • واختلف في وجوبه إلى ابن نفي فقال مالك بن نفي  
 مصر إلى الحجاز وشعب واصوان ومن المدينة إلى غير ذلك • وكذلك فعل عمر بن عبد العزيز ونفي  
 على من السكوة في البصرة وقيل بنفي إلى غير محل بلده وقيل إلى غير بلده وقال الشافعي أقل ذلك  
 مسافة يوم وليلة • واختلف قول الشافعي في قدر النفي فقال مرة سنة وقال مرة نصف سنة وقال مالك  
 يحبس في الموضع الذي في السنة • قلت • وتقدم الكلام على ذلك وإلى ابن كان بنفي من  
 تونس في كتاب المحار بين (ع) اختلف هل بنفي النساء والعبيد فقال مالك والأكثر لا نفي عليهم لقوله  
 في حديث الأئمة افاضت فاجلدوها ولم يذكر نفيًا وهو وضع بيان ولما في ذلك من الضرر على  
 السادات بتعطيل المنافع وعلى الازواج من ترك الاستمتاع وخاصة اليث وأيضًا لما شرع النفي لانه  
 عقوبة لما فيه من التعريب عن أهل والولد والاصل في العقوبة انما هي على الجناة وفي تعريب  
 من القسم الثالث وأما الماردان يقال انه وان استازم أحدهما الآخر فدلالة الالتزام بهجورته في العلوم  
 وفسر الكاتب ذلك بانها لا تستعمل في الحدود وتطاهر رد الشج انما تستعمل في الحدود وفي ذلك  
 ما مضى • ثم ان الشج عرف الزنا فقال الزنا سائل للواط وهو مذهب حشقة أدى في فرج آخر  
 دون شبهة له عندنا قال وخرج بشبهة وطء المحللة وطء الأب بآية ابنه والكلام على تعريفه فترده بما  
 تقدم • واختلف في وطء المكروه فقال ابن الحاجب ثالثا ان انشر او جبر اما كراه المرأة فلهذا كراهية  
 خلافا في سقوط المدعنها واختلف في ضمن بيعت في الغلاء وأقرب بالرق والأصح انها لا تصح لان  
 الغلاء صبرها كأنها لم تفر ولم تنفل (قوله خذوا عني خذوا عني) (ب) قال الطيبي تكبر برخذوا عني يدل  
 على ظهور أمر كان خفي شأنه وأهم به وذلك هو السبيل المذكور في الآية فإنه مبهم حتى يفسر بالحد  
 (قوله البكر بالبكر جلد مائة) هو على حذف منافع أي حد البكر بجلده مائة وليس التقيد بالبكر  
 مشترط بل ذلك حد البكر سواء زنا بغير أو ثيب (قوله ونفي سنة) قال بوجوبه وأنه جزء الحد  
 الجمهور وأسقطه أبو حنيفة ومحمد بن الحسن ولا بنفي النساء والعبيد عند مالك والأكثر واختلف في

خذوا عني خذوا عني قد جعل  
 الله لمن سبيل البكر بالبكر  
 جلد مائة ونفي سنة



والثيب الثيب جلد مائة والرجم . وحدثنا عمرو والثاقبة ثنا هشيم أخبرنا منصور بن عبد الأسامة ثله . حدثنا محمد بن مثنى وابن  
 بشار جميعا عن عبد الأعلى قال ابن مثنى ثنا عبد الأعلى ( ٤٤٨ ) ثنا سعيد بن قتادة عن الحسن بن حطان بن عبد

الله الرقائي عن عباد بن  
 الصامت قال كان نبي الله  
 صلى الله عليه وسلم إذا أنزل  
 عليه الوحي كرب لذلك  
 وتر بده وجهه قال أنزل  
 عليه ذات يوم فلقى كركك  
 فلهسرى عنه قال خذوا  
 عني فقد جعل الله لهن  
 سبيلا الثيب بالثيب والبكر  
 بالبكر الثيب جلد مائة ثم  
 رجم بالحجارة والبكر جلد  
 مائة ثم نفي سنة وحدثنا محمد  
 ابن مثنى وابن بشار قالنا ثنا  
 محمد بن جعفر ثنا شعبة  
 وثنا محمد بن بشار ثنا معاذ  
 ابن هشام ثنى أبى كلاهما  
 عن قتادة بهذا الاسناد  
 غير أن في حديثهما البكر  
 يجلد وينفى والثيب يجلد  
 ويرجم لا بد كران سنة  
 ولأمانه حدثني أبو الطاهر  
 وحريز بن يحيى قالنا ثنا ابن  
 وهب أخبرني يونس عن  
 ابن شهاب قال أخبرني  
 عبيد الله بن عبد الله بن  
 عتبة أنه سمع عبد الله بن  
 عباس يقول قال عمر بن  
 الخطاب وهو جالس على  
 منبر رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم أن الله قد بعث  
 محمدا صلى الله عليه وسلم  
 بالحق وأنزل عليه الكتاب

فولاه عقوبة على الساعات والازواج ولم يصنوا . واختلف في ذلك قول الشافعي فقال مرة ينقضوا  
 وأخرى يصوم لفظ البكر في الحديث وتوقف في تفهيم مرة ( قول ) الثيب بالثيب جلد مائة والرجم  
 ( قول ) حلة المسلمين على أن حد الزاني المحسن الرجم وأنكره من لا يستدبه من الميتعة ( م )  
 أحقطة الخوارج والنظام وأصحابه من المعزلة . ثم اختلف موجبه فأخذ بعضهم بالحديث فجعل على  
 الثيب الجلد والرجم وراه الأكره منسوخا بكثير من الظواهر وكثير واغديا ليس على امرأه هذا  
 فإن اعترفت فارجعها ولم يذكر الجلد ( قول ) كركك ذلك وتر بده وجهه ( ع ) أى أصابه كركب  
 وعلت وجهه غيرة والردة تغيب البياض إلى السواد ( قول ) في الآخر من حديث عمرو وهو جالس  
 على منبر ( قول ) الاظهر انه يعنى بالجوس الاستقرار أى وقف مستقرا على المنبر لأن الأصل  
 في الخطبة أن يكون الخطيب قائما ( قول ) فكان مما أنزل عليه ( ع ) الاظهر انه يعنى السج والشفقة  
 لقوله في الموطأ لولا أنى أخشى أن يقول الناس زاد عمر في كتاب الله لكتبتا بيدى السج والشفقة إذا  
 زينا فارجعها أثبت فانافرا أناها وعقلناها ويحصل أن ير يدأوى به اليسن الحكم وشرعه  
 ( قول ) الاول أظهر لتسمية ذلك آية ( ع ) وهذه الآية مما نص العلماء على أنها مما نسخ لغضه ونفى  
 حكمه ولها نظائر ولكن لا يصح أن تتلى قرآن لا تلم تكذب في المصنف وأنسى الله المسلمين حفظه  
 لحكمة منه في ذلك وانتلأ بعباده الأثرى انه لو نفي لغضه لم يجد المبتدعة للتكذيب سبيلا وذكروا  
 لها يمكن على وجه التلاوة بل أخبارا عن معنى ما كان حفظ لان هذا اللفظ بعيد من بلاغة القرآن  
 ونظله وقوله في الخطبة لولا أنى أخشى أن يقول الناس زاد عمر في كتاب الله فيما كان عليه الصحابة  
 من الخوطة على القرآن قبل جمع المصنف بعده أن زاد فيه أو نقص منه وأن لا يكتب معه غيره  
 ( قول ) وعلى أنها مما نسخ لغضه فانظر ما هو الناسخ لها والاظهر انه اسقاط رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم تلاوا ( قول ) فرجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجنا بعده ( ع ) قوله هذا على المتبر بمحضرة  
 علماء الصحابة ولا منكره . منهم يدل على موافقتهم اذ لا يرون على منكر ولا يسكتون عما يعملون  
 خلافه ( قول ) فأخشى أن طال بالناس زمان أن يقول قائل ما تجد الرجم في كتاب الله ( ع )  
 قد كان ما خشي من ذلك من تكذيب الخوارج والمبتدعة بالرجم ثم يحصل انه قال لعلم عنده في  
 ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم أولعراسته وصدق ظنه كما كان في له في كثير من الأضنية  
 في موافقة الحق وروى عنه في غير هذا الحديث خبر عن ذلك جز ما هو وقوله سيكون في هذه  
 الأمة قوم يكذبون بالرجم والرجال وهذا انما هو عن علم عنده من رسول الله صلى الله عليه وسلم ( قول )  
 وان الرجم في كتاب الله حق على من زنا اذا أحسن إلى آخره ( قول ) الاظهر في هذه الالفاظ  
 ذلك قول الشافعي ( قول ) كركك ذلك وتر بده وجهه كركب بضم الكاف وكسر الراء أصابه كركب  
 وتر بدأى غيرة والردة تغيب البياض إلى السواد ( قول ) فكان مما أنزل عليه ( ع ) الاظهر انه يعنى السج  
 والشفقة ويحصل أن ير يدأوى به اليسن الحكم وشرعه ( قول ) ما خشي أن طال بالناس زمان  
 فكان مما أنزل عليه آية الرجم قرأها ووعاها فارجعها رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجنا بعده فأخشى أن طال  
 بالناس زمان أن يقول قائل ما تجد الرجم في كتاب الله تعالى فمناوا بتركه فربنة أنزلها الله وان الرجم في كتاب الله حق من زنا  
 اذا أحسن من الرجال

انهم ان قولهم من القرآن الذي نسخ لفعله وانما الذي نسخ النسخ والنسخة كما تقدم (قوله) اذا قامت البينة أو كان الحبل أو الاعتراف (ع) هذه وجبات لحدأما البينة فبعضها لا خلاف أنه لا يقبل أقل منها وإن اختلفوا في صفاتها وصورة شهادتهم وأما الحبل فقال مالك وأصحابه اذا ظهر بلزأه ولا يلزم لازوج ولا مولى إن كانت أمة ولا عرف أنها اغتصب فلها تعدل لأن تكون طارئة وتسمى أنه من زوج أو سيده وقال الشافعي والكوفيون إن الحبل شبهة في الحدود ولم يفرقوا بين الطارئة وغيره الحديث ادروا الحدود والشبهات (قلت) فبعضهم عن عمر خلاف ماله هنا ورأته تتأتى به أحجج الخالف قال ابن شبرمة تطلع عمر بن عبد العزيز أنه ضمها حبلى كاد الناس أن يقتلوهما بأزحام وهي تبكي فقال لها عمر ما بك كيك قال المرأتان بما استكرهت قالت في امرأته فبعضه الرأس وكان الله يرزقني من الليل ما شاء أن يرزقني ففعلت ثم مات فوالله ما استيقنت الا ورجل قدر كفى ومضى ولا أدري أي خلق الله هو فقال عمر وقتلت هذه خعت على ما بين الأحسين البارئ كتب الى الأمراء أن لا يقتلوا أحدا الا بالبدنه وفي كتاب القنف من المدونة وإن ظهر بأمر أحد رجل فزال تزوجني فلان وهذا الحبل منه وصدقها فلان حدا معا لأن يقابنه (الخميس) أو تظهر شبهة أو كوما طارئين (م) ولا يقبل قولها انها اغتصب اذا لم يتم مستينة عند الاعتصاب وقبل ظهور الرجل (قلت) ان ظهر من الامارات ما يدل على صدقها من صياح أو جارات تدعى رقص (الخميس) ومثل أن تقدم منها ذكر ذلك قبل ظهور الرجل أو تأتي متعلقة برجل إن لم تأب متعلقة لم تحدان اذعت ذلك على من يشبه وإن ادعته على رجل صالح حبس له وإن لم يظهر من الامارات ما يدل على صدقها فأنه ورأها لم تصدق والشاهد أنها تصدق وهو قول بعض شيوخ المذهب (الخميس) وألم تذكر ذلك اذ بعد ظهور الرجل حدث الآن تكون معروفا بالحير وقالت كعت ذلك رجاء أن لا تحس أو أن يقطع قدره قال ومثله لو لم نسم من استكرهها وهي معروفا بالحير قال هذا الذي آخذه ومثله جاء عن عمر في امرأة ظهر بها جرح وذكر ما ندم من حكاية ابن زهره وزاد أن عمر سأل ناس من فقهه ما دعوا خبرا لم يجدوها وكساهوا أو صيها أظها (قوله) في الآخر فأعرض عنه (قلت) أظها لم يطلب للستران الأولى لمن بلى أن يستتر ولا يقر ويصدق أنه كر ذلك شاذ كر لقاضي وحنان ذلك بقاء الاحتجاج به على طلب أن يكون الاقرار بأمر ما ثبت (قلت) فلما شهد على نفسه أربع مرات بدل أن اعراضه كان لطلب الأربع (قلت) فذلك هم الزاوي لأن قوله صلى الله عليه وسلم (ع) مذهب مالك أنه يكفي في الاقرار بالزنا مرة واحدة لقوله في الحديث الآخر فإن اعترفت مرات ولم يقيدهابعدد ولان القول الثاني في معنى الأول وقال بعض العلماء لا يرجع حتى يقر أربع مرات وتطلق في ذلك بهذا الحديث وبالقياص على عدد الشهود وبما أتى من القعان من طلب التكرير واشترط بعضهم أن يكون ذلك في أربع بعة محال ولم يشترطه بعضهم وقيل إنما رده صلى الله عليه وسلم لاستراتبه في حاله وذلك قال أبلك جنون أو لعله برجع أو لأنه سمعه بحده ولم يكره غيره ولا يلزم أن يقر أربع عند من يرى ذلك وجاء في الحديث أنه سأل قومه ما لو ما علمنا عليه من أس وانه بمبالغة في الاستبراء (قلت) وهذه الاحتمالات بسقط الاحتجاج به على تعيين الأربع (قوله) أبلك جنون (قلت) لما قر في أصول الفقهاء الحكم لا يثبت وإن وجد المعنى حتى

والنساء اذا قامت البينة  
أو كان الحبل أو الاعتراف  
وحدثنا أبو بكر بن أبي  
شيبه وزهير بن حرب وابن  
أبي عمر قالوا ثنا سفيان  
عن الزهري بهذا الاسناد  
وحدثني عبد الملك بن  
شعيب بن الليث بن سعد  
ثني أبي عن جدي قال ثني  
عقيل عن ابن شهاب عن  
أبي سامة بن عبد الرحمن بن  
عوف وسعيد بن المسيب  
عن أبي هريرة قال قال  
رجل من المسلمين رسول  
الله صلى الله عليه وسلم وهو  
في المسجد فناداه فقال  
يا رسول الله اني زينت  
فأعرض عنه فتعني تلقاه  
وسم فقال له يا رسول الله  
ان زينت فأعرض عنه  
حتى نفي ذلك عليه أربع  
مرات فلما شهد على نفسه  
أربع شهادان دعاه  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فقال أبلك جنون قال

فكان ما حشني معه رضى الله عنه فان الحوارج والمبتدعة كسبت بالرجوع (قوله) حتى نفي ذلك عليه  
أربع مرات (هو بنقيض النون أي كرره (قوله) أبلك جنون (ب) لما قر في أصول الفقهاء ان

يحصل الشرط ويتحقق المانع سلك صلى الله عليه وسلم هذا السلك والمقتضى هنا موجود وهو الاعتراف ولم يبق الا حصول الشرط وانتفاء المانع فسال رسول الله صلى الله عليه وسلم أولا هل هناك منافع بقوله ابلك جنون ثم قال ثانيا عن حصول الشرط بقوله هل احصنت وانما قدم السؤال على المانع وان كان الاصل بتقديم حصول الشرط حوصا على انتفاء الحد كما دل عليه احاديث الباب (ع) وسؤاله هل به جنون استبرأ الحاله وانكار لان يلج أحد على اهلاك نفسه مع ما جاء من اغضاء النبي صلى الله عليه وسلم وطلب السر وفيه ان اقرار الجنون في حال جنونه لا يلزم وان الحدود ساقطة عنه حيث ذوق عليه اجاع العلماء وقد رأى عمر وعلى فيمن يحسن أحيانا انها شبهة يدركها الحد لصل ما فعله فان في حين ذلك قلت لا تأمل فانه ان كان اقرار الجنون لا يلزم فلا شيء سألته هل به جنون وهو لو اقران به جنونه لم يقبل على سياق قولهم لا يلزم واجاب تقي الدين بأنه لم يقتصر على سؤاله بل سأل غيره وعلى تقدير أن لا يسأل غيره فيمكن أن يكون سؤاله ليتبين بمخاطبته وهو اجعته عقلة فينبى الأمر على ذلك لا على مجرد اقراره انه مجنون (قوله هل احصنت قال نعم) قلت لا تقدم وجهه وسؤاله عن ذلك (ع) يجب على الامام البعث عن حاله ان لا يقيم الحد بحسب ذلك وفيه أن الانسان يصدق في احصائه وبأن حكم الاحصان (قوله اذهبوا به فارجوه) قلت لا تقي الدين فيه تعويض الامام الرجم الى غيره وعدم حضوره الرجم وان كان الفقهاء يستحبون أن يبدأ الامام ادايته بالاعلان وان يبدأ الشهود ادايته بالينة والعرق ان الامام لما كان عليه التثبيت والاحتياط قيل له ابدأ ليكون ذلك زجرا عن التماسه في الحكم بالحدود واعيانا غاية التثبت وأما بدءا الشهود فظاهر لان القتل بهم (ع) منهيا ومنه ذهب الشافعي انه لا يلزم الامام والشهود أن يحضروا ولا ان يثبتوا الا انه صلى الله عليه وسلم لم يحضر ولم يرحم أحدا من رجم ولا امر الشهود بذلك وذهب اجدوا بوجوبه وبعض شيوخنا الى حضور الامام والشهود وان يسه الامام في الاعتراف والشهود في الينة (قوله فرجناه بالمصلى) (ع) يعني بالمصلى على الجائر لقوله في الآخر في بيع الفرقة - ويقع العرق هو وضع الجائر بالدينة قال البخاري وغيره فيه دليل على ان مصلى الجائر والاعيان اذ لم يحبس لذلك ولا وقف علمائنا لا يثبت لها حكم المسجد به ترجم الحديث ادلو كان لها حكم المسجد - ثبت الميتات والدم والقتل والرى بالحجارة (د) مصلى العيد وغيره اذ لم يحبس مسجدا فاصح الوجهين اهل ايس لها حكم المسجد قلت لا وكان شيئا أبو عبد الله يقول ليس لها حكم المسجد وان حبست لذلك قال ويدخلها الجنب (قوله فلما اذلقته بالحجارة) (م) أى اصابته بمحدها ودلى كل شئ حده وقيل لذلك السرعة ومنه لسان دلق (قوله هرب فادركناه بالحرة) (ع) اختلف في المقر بالزنا اذا الحكم لا يثبت وان وجد المقتضى حتى يحصل الشرط ويتحقق المانع سلك صلى الله عليه وسلم هذا السلك والمقتضى هنا موجود وهو الاعتراف ولم يبق الا حصول الشرط وانتفاء المانع فسال رسول الله صلى الله عليه وسلم أولا هل هناك منافع بقوله ابلك جنون ثم سأل ثانيا عن حصول الشرط بقوله هل احصنت وانما قدم السؤال على المانع وان كان الاصل بتقديم حصول الشرط حوصا على انتفاء الحد كما دل عليه احاديث الباب (قوله فرجناه بالمصلى) يعني بالمصلى على الجائر والاعيان اذ لم يحبس لذلك ولا وقف عليها شئ لا يثبت لها حكم المسجد (ح) هو أصح الوجهين عندى (ب) وكان الشيخ يقول لها حكم المسجد وان حبست لذلك ويدخلها الجنب (قوله فلما اذلقته بالحجارة) هو بالذال المجمة واللفاف أى اصابته بمحدها (قوله هرب فادركناه بالحرة) اختلف في المقر بالزنا اذا رجع هل يقبل رجوعه وعندنا في

لا قال فهل احصنت قال نعم  
فقال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم اذهبوا به  
فارجوه قال ابن شهاب  
فأخبرني من سمع جابر بن  
عبد الله يقول فكنت فيمن  
رجعه فرجناه بالمصلى فلما  
اذلقته بالحجارة هرب  
فادركناه بالحرة فرجناه  
ورواه الليث أيضا عن  
عبد الرحمن بن خالد بن  
مسافر عن ابن شهاب بهذا  
الاسناد مثله وحديثه  
عبد الله بن عبد الرحمن  
الدارمي ثنا أبو اليمان  
أخبرنا شعيب عن الزهري  
بهذا الاسناد أيضا في

رجع هل يقبل رجوعه وعندنا في ذلك قولان وتلقا المانع بهذا الحديث قال لأنه هرب وقتلوه بعد  
 هرو به دون اذن من النبي صلى الله عليه وسلم ووقع في غير الأمل فلهذا تركوه وفي بعض طرقه في غير  
 الأمل أيضا فلما وجد من الجارة نأدي يقوم ردوني إلى النبي صلى الله عليه وسلم فإن قولي لم يتلوني  
 وغر وامن نفسي وأخبر وفي ان النبي صلى الله عليه وسلم غير قاتلي فلم تنزع عنه حتى قتله فلما رجعا  
 إلى النبي صلى الله عليه وسلم قال فلهذا تركتم الرجل وجسموني به يستب على الله عليه وسلم منه ليس  
 انه ترك الحدوفي أبي داود الا تركوه حتى أنظر في شأنه وعندنا أيضا فلهذا تركوه لعله يتوب  
 فيتوب الله عليه فقد مرح في بعض هذه الطرق انه لا يترك الحد (قلت) ذكر بعض الشافعية  
 ان هزال بن نعيم كانت له مولدة اسمها فاطمة فوقع عليها ما عزم وعلم به هزال فاستغفروا شار عليه بنعي  
 إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وان يعرف بالزنا وحسن في ذلك شأنه وهو يريد به السوء الطيب  
 ولعل ذلك من هزال نصبة (ع) وذهب أحدنا إلى ان الزاني اذا هرب ترك اتباعا لهذه الزادات وقاله  
 بعض أصحابنا في المتوفى وقال الكوفيون ان طلبه الشرط فأدركوه بالغور وكل عليه الحد وان وجد  
 بعد أيام ترك (د) اختلف في المعتز بشرع في حده فهرب هل يترك أو يتبع ليقام عليه الحد فقال  
 الشافعي وأحمد يترك اذا علم به بالرجوع ولكنه قال بعد ذلك فان رجعت ترك وان أعاد الاقرار  
 رجم \* وقال مالك يتبع ويرجم \* واحتج الشافعي بما تقدم من قوله هلا تركتموه حتى أذنا في  
 أمره وغير ذلك مما تقدم \* واحتج الآخر بأنهم لم يلزمهم الآية مع انهم قتلوه بعد هرو به  
 \* وأجاب الشافعي عن هذا بأنه لم يصرح بالرجوع وقد أفرغ فلا يترك حتى يصرح بالرجوع  
 قالوا وانما قلنا لا يتبع في هرو به لعله يرد بالرجوع ولا يترك انه يسقط الرجم بمجرد الهرب (قلت) \*  
 في الموازنة ان رجعا لوجه وسبب مثل ان يقول أردت أن أصب امرأتني حائضا أو جاري وهي  
 أحق من الرضاع فلننت أن ذلك زنا لم يختلف أصحاب مالك في قبول رجوعه \* الباقي وان رجعا  
 لغير شبهة فقال ابن العاصم وابن وهب وابن عبد الحكم يقبل رجوعه ورواه ابن وهب عن مالك وقال  
 أشهب وعبد الملك لا يقبل رجوعه \* وروى أشاعن مالك \* أبو عمر واختلف قول مالك اذا رجعا في  
 أثناء الجلاء في حد الزنا ونحوه فقال مرة أن أقيم أكثر أم وقال مرة يقبل ولا يضرب بعد رجوعه  
 وهو قول ابن القاسم وجاعة العلماء (قوله) في الآخر رجل قمبر أعضل ليس عليه رداء (ع) العضة  
 كل ما اشتد من اللحم على عصب (د) معنى أعضل مشتد الخلق (قلت) \* وليس ذكره ذلك بقية  
 لانه إنما عني بذلك تحقيق القضية (قوله فلما) (ع) فيه تلقين المقر بالعله يكون سببا لرجوعه  
 لشبهة يعتد بها كما قال في الآخر لما جلبت أو غرنت فانصر في هذه الرواية على قوله لعله احتسارا  
 ذلك قولان (ب) في الموازنة ان رجعا لوجه وسبب ان يقول أردت أن أصب امرأتني حائضا أو  
 جاري وهي أحق من الرضاع فلننت أن ذلك زنا لم يختلف أصحاب مالك في قبول رجوعه الباقي وان  
 رجعا لغير شبهة فقال ابن العاصم وابن وهب وابن عبد الحكم يقبل رجوعه ورواه ابن وهب عن مالك  
 وقال أشهب وعبد الملك لا يقبل رجوعه \* وروى أشاعن مالك \* أبو عمر واختلف قول مالك اذا رجعا  
 في أثناء الجلاء في حد الزنا ونحوه فقال مرة أن أقيم أكثر أم وقال مرة يقبل ولا يضرب بعد رجوعه  
 وهو قول ابن انفسم ورجاعة من العلماء (قوله رجل قمبر أعضل) هو بالماض المجع أي مشتد الخلق  
 (قوله فلما) أي جلبتها أو غرنت كافي في الآخر وفيه تلقين المقر بالعله يكون سببا لرجوعه لشبهة يعتد  
 بها (ح) هو مستعفى في الحد ودفاتها مبينة على التسهيل بخلاف حقوق الأدميين وحقوق الله المالية

حد بينهما جميعا قال ابن  
 شهاب أخبرني من مع جابر  
 ابن عبد الله كما ذكر عقيل  
 \* وحدثنني أبو الطاهر  
 وحرمة بن يحيى قالا أخبرنا  
 ابن وهب أخبرني يونس  
 ح وثني اسحق بن ابراهيم  
 أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا  
 معمر بن جريح كلهم عن  
 الزهري عن أبي سلمة عن  
 جابر بن عبد الله عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم نحو  
 رواية عقيل عن الزهري  
 عن سعيد بن أبي سلمة عن  
 أبي هريرة \* وحدثنني أبو  
 كامل فضيل بن حسين  
 الجعدي ثنا أبو عوانة  
 عن سالم بن حرب عن جابر  
 ابن سمرة قال رأيت ما عزم  
 ابن مالك حين جرى به إلى  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 رجل فصبأ عضل ليس  
 عليه رداء وشهد على نفسه  
 أربع مرات انه زنا فقال  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم فلما قال لا والله

انه قد زنا الاثم قال فرجه ثم غلب فقال الاثم انما قال في سبيل الله فغلب احداهم نييب كنييب التيس بنسج احدهم  
 الكنية اما والله ان يمكنني الله من احدهم لانسكنه عنده وحدثنا محمد بن مني وابن بشير واللفظ لا بن مني قالنا ثنا محمد بن جعفر ثنا  
 شعب بن سنان بن حبان قال سمعت جابر بن سمرة يقول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رجل قصيرا شعث ذي عضلات عليه  
 ازار وقدر زانفده مرتين ثم امر به فرحم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كما نزلنا في سبيل الله فغلب احد كنييب نييب  
 التيس بنسج احدهم الكنية ان الله لا يمكنني من احد (٤٥٧) منهم الاجمعة نكالا او نكته قال فحدثني سعيد

للدلالة كور على المحنوف المراد وفيه ان الكلام المحفل لا يؤخذ به صاحبه و يقبل قوله في  
 صراته وحدثنا ابو بكر  
 ابن ابي شيبة ثنا شاذان  
 وثق اسحق بن ابراهيم  
 أحمد زنا ابو عامر الغدري  
 كلاهما عن شعب بن سنان  
 عن جابر بن سمرة عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم نحو  
 حديث ابن جعفر وواقفه  
 شاذان على قوله فرجه مرتين  
 وفي حديث ابي عامر فرجه  
 مرتين اولنا ثنا وحدثنا  
 قتيبة بن سعيد وابو كامل  
 الحصري واللفظ لغتية  
 قالنا ثنا ابو عوانة عن سنان  
 عن سعيد بن جابر عن ابن  
 عباس ان النبي صلى الله  
 عليه وسلم قال لما عن ابن  
 مالك احق ما بلغني عنك  
 قال وما بلغني عنك قال بلغني  
 انك وقعت بحارية آل  
 فلان قال ثم قال فشهد  
 اربع شهادات ثم امر به  
 فرحمه حتى محمد بن  
 مني بن عبد الاعلى ثنا  
 داود عن ابي سمرة عن  
 ابي سعد ارجلان اسم  
 يقال له ما عن ابن مالك في  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لم  
 الا انه اصاب شيئا يرى ان لا يجزى  
 به الى بقيع العرق قال فاوتناه و

للدلالة كور على المحنوف المراد وفيه ان الكلام المحفل لا يؤخذ به صاحبه و يقبل قوله في  
 صراته وحدثنا ابو بكر  
 ابن ابي شيبة ثنا شاذان  
 وثق اسحق بن ابراهيم  
 أحمد زنا ابو عامر الغدري  
 كلاهما عن شعب بن سنان  
 عن جابر بن سمرة عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم نحو  
 حديث ابن جعفر وواقفه  
 شاذان على قوله فرجه مرتين  
 وفي حديث ابي عامر فرجه  
 مرتين اولنا ثنا وحدثنا  
 قتيبة بن سعيد وابو كامل  
 الحصري واللفظ لغتية  
 قالنا ثنا ابو عوانة عن سنان  
 عن سعيد بن جابر عن ابن  
 عباس ان النبي صلى الله  
 عليه وسلم قال لما عن ابن  
 مالك احق ما بلغني عنك  
 قال وما بلغني عنك قال بلغني  
 انك وقعت بحارية آل  
 فلان قال ثم قال فشهد  
 اربع شهادات ثم امر به  
 فرحمه حتى محمد بن  
 مني بن عبد الاعلى ثنا  
 داود عن ابي سمرة عن  
 ابي سعد ارجلان اسم  
 يقال له ما عن ابن مالك في  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لم

رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يدها ما صبت له فاقفه على فرجه الذي صلى الله عليه وسلم مرارا قال ثم مال فومه فقالوا ما علم به باسا  
 الا انه اصاب شيئا يرى ان لا يجزى به الى بقيع العرق قال فاوتناه و

فوميناه العظم والمد والخرق قال فاشتدوا واشتدوا فبلغته حتى أتى مرص الحرة فالتصيب لنا فرمينا به بعلاميد الحرة يعني الحمار حتى  
سكت قال ثم قام رسول الله صلى الله عليه وسلم خطيبا من المشي فقال أوكلنا أنطقنا فزاد في سبيل الله فخصص رسول في عياله له نيب  
كريب النيس على أن لأوني برجل فعل ذلك الانكسرت (٤٥٣) به قال فما استغفره ولا سبه وحدثني محمد بن حاتم ثنا

يهر ثنا بن يدر زريع  
ثنا داود هذا الاسناد مثل  
معناه وقال في الحديث فقام  
النبي صلى الله عليه وسلم  
من المشي فحمد الله وأثنى  
عليه ثم قال أما بعد فإني  
أقوام إذا خروا تعطف  
أحدهم عن غلابة نيب كريب  
النيس ولم يقل في عياله  
وحدثنا سريج بن يونس  
ثنا يحيى بن زكريا بن أبي  
زائدة ح ونا أبو بكر بن  
أبي شيبة ثنا معاوية بن  
خنيس ثنا سعيان كلاهما  
عن داود بهذا الاسناد  
بعض هذا الحديث غير  
أن في حديث سعيان  
فاعتري بالزئان ثلاث مران  
هو حدثنا محمد بن العلاء  
الهمداني ثنا يحيى بن يعلى  
وهو ابن الحرف المحاري  
عن غيلان وهو ابن جامع  
المحاري عن علقمة بن مرثد  
عن سليمان بن بريدة عن  
أبيه قال جاءه ابن مالك  
أبي الهيثم فقال يا رسول الله طهرني  
قال وبعثك أربيع  
فاستغفر الله وتب إليه قال  
فرجع غير بعيد فما فعل  
يا رسول الله طهرني فقال  
إني صلى الله عليه وسلم

ويأتي الكلام على المحرف حيث تعرض له في حديث الطامدية (قوله فرمينا به العظم والمد والخرق)  
المد والتراب المنقذ (ع) والخرق شفاف الغبار (د) وهو يدل على ما اتفق عليه العلماء أنه لا يتعين  
في الرجم عجانا وإنما يرجم بما يحصل القتل وقد تضمن أن قوله رجم بالحجارة ليس على وجه الشرط  
(ع) وعرض الحرة جانبها وهو بضم العين والجلا مبداء الحجرة الكبيرة واحدة جلا مبداء قطع الجيم  
والميم وجعلوا بضم الجيم \* وقال مالك لا يرى بالحجارة الكبيرة (قوله حتى سكت) (ع) أي مات  
ورواه بعضهم سكن بالنون والاول وأوجه قال الشاعر  
ولقد شفى نعي وأبردها \* أخذ الرجال بمقلقه حتى سكت

(قوله فما استغفره ولا سبه) (ع) أما عدم السب فلأن الحد طهر من ذبه وأما عدم الاستغفار  
فلا يفتقر به غيره فيقع في الزاوية يتكلى على استغفار إلى صلى الله عليه وسلم (ع) قلت \* ولا يمارض  
هذا ما يأتي من قوله استغفر والماعز لانه أعمر غير ولم يستغفره (قوله طهرني وقول النبي صلى  
الله عليه وسلم فم أظهرك) (ع) يدل على أن الحدود كهر الله لأن المعنى طهرني من إثم الزنا (قوله  
الآخر وبعثك أربيع فاستغفر الله وتب إليه) (ط) فيه أن ما كان من حقوق الله يكفي في الخروج  
من إثم التوبة وإن كان فيه الحد وفيه جواز ستر المام على الزاني الآن يتحقق السب الذي يترتب  
عليه الحد فإنه لا بد من إقامته لما في المواطن حديث من بني نسي من هذه القادو وإن فليستر فإنه من  
يبدل لصحته نعم عليه الحد كتاب الله وأما حقوق الآدميين فلا بد مع أنوب من الحروح منها (قوله  
فرجع غير بعيد) (ع) قلت \* يعني غير من بعيد كتره فكيف غير بعيد (قوله حتى إذا كانت  
الرابعة) (ع) قلت \* فقد تمامه لا حاجة به أن يترط أن يكون الاقرار بأعمال (ع) لقوله في الآخر  
فاعتري ثلاث مران وفي الآخر فودعه مرتين وفي الآخر فودعه مرارا فطرب هذه الروايات بمصنف  
الاحتجاج بلفظ الأربع (قوله أنه جنون) (ط) هو وقال أوجه مصنفه التي جاء عليها أنه حادثة مش  
الشعر ليس معه رده يقول زنا فطهرني والافلاس من الماس بأر ينسب الجنون إلى من أوى على  
صعة العقلاء وتكلم بكلام مستظلم بعيدا لا سيما إذا اشغل على المروءة من الانحراف (قوله أنسرب حرا)

لمن بعده بما أصابه من العقوبة (قوله فرمينا به العظم والمد والخرق) المد والتراب المنقذ والخرق  
شفاف الصغار وعرض الحد بضم العين وهو جانبها والجلالمة بالحجارة أي الكبيرة واحد جلا مبداء  
بفتح الجيم والميم وجعلوا بضم الجيم وقال مالك لا يرى بالحجارة الكبيرة (قوله حتى سكت) ويروي  
سكروا النون (قوله فما استغفره ولا سبه) (ع) يدل على أن الزاوية يتكلى على استغفار إلى صلى الله عليه وسلم  
عليه وسلم ولا يمارض هذا ما يأتي من قوله استغفر والماعز لانه أعمر غير ولم يستغفره (قوله  
فرجع غير بعيد) (ع) قلت \* يعني غير من بعيد كتره فكيف غير بعيد (قوله حتى إذا كانت  
الرابعة) (ع) قلت \* فقد تمامه لا حاجة به أن يترط أن يكون الاقرار بأعمال (ع) لقوله في الآخر  
فاعتري ثلاث مران وفي الآخر فودعه مرتين وفي الآخر فودعه مرارا فطرب هذه الروايات بمصنف  
الاحتجاج بلفظ الأربع (قوله أنه جنون) (ط) هو وقال أوجه مصنفه التي جاء عليها أنه حادثة مش  
الشعر ليس معه رده يقول زنا فطهرني والافلاس من الماس بأر ينسب الجنون إلى من أوى على  
صعة العقلاء وتكلم بكلام مستظلم بعيدا لا سيما إذا اشغل على المروءة من الانحراف (قوله أنسرب حرا)

وبعثك أربيع فاستغفر الله وتب إليه قال فرجع غير بعيد فما فعل يا رسول الله طهرني قال صلى الله عليه وسلم مثل ذلك  
حتى إذا كانت الرابعة قال يا رسول الله صلى الله عليه وسلم فم أظهرك قال من الرافس أدرك الله صلى الله عليه وسلم أبه جنون  
فاحبره ليس عجوز فقال أنسرب حرا عامر ح



خالد بن الجلاح قال لما رجعت ما غزاه رجل يسئل عن المرحوم فأتانا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قلنا هاهنا جاء يسئل عن الخبيث فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هو أطيب عند الله من ريح المسك فاذا هو أبوه فأتانا على غسله وتكفينه ودفنه قال وما أدري قال والصلاة عليه أم لا وهذا كله يدل على أن الخدود كلها كفارات لأهلها كما جاء في حديث عباد بن الصامت عن أصاب شيا من ذلك فعوقب فهو كفارة له (ع) ولم يذكر مسلم أنه صلى الله عليه وسلم صلى عليه وذكر البزار أنه صلى عليه ولكن أبو عبد الله بن أبي صفرة علق هذه الرواية وقال إن محمد بن يحيى راوى الحديث عن عبد الرزاق عن معمر قال فيه لما استغفر له ولا صلى عليه وتابع محمد بن يحيى على هذا جماعة من أصحاب عبد الرزاق وأما ذكره في البزار من طريق محمود بن غيلان الذي روى عن عبد الرزاق عن معمر ومحمد بن يحيى أضبط من محمود بن غيلان (ع) وكذلك هذه الأحاديث هي في النسائي والترمذي وأبي داود أنه لم يصل عليه ولا رأى مسلماً ترك حديث محمود بن غيلان إلا مخالفة هؤلاء رواه قيسل ويحتمل أن يراد بالصلاة الدعاء أو أنه أضافها إليه من حيث أنه أمر بها (د) أجاب المالكية عن حديث البزارى من أن الصلاة عليه لم تثبت في رواية إلا كثرة أو بان المراد بالصلاة الدعاء والجوابان فاسدان أما الأول فلا الزيادة تثبت في الصحيح وزيادة التثنية مقبولة وأما الثاني فلأن التأويل عما يصاب إليه إذا عارض الحل على الحقيقة مانع شرعى

### ﴿ حديث القامدية ﴾

(قوله ثم جاءته امرأة من غامد من الارد) (ع) القامدية هي العين المجعة والعدل وعامد قبيلة من جهينة ومن قال فيها العين المهملة والراء هاء أحطأ وصح (قوله فاستعمرى الله ونبي) تقدم الكلام على مثله في قضية ما عزم (قوله أراثر بد أن تردنى كما ردك ما عزم اتهاجلى من الزنا) (ع) قال قيل كأنه تشبى إلى الفرق بينهما وبين ما عزم أى أنها غير مكتمن الأسكار للمهور والجل وقوله أنها جلى على العيبة حكاية معنى قولها أنى حلى ودل عليه قوله آت لا تهرى لما سكت به ووحى نصى بآية لجواب قولها طهرى أى لم أظهر لك حتى معنى (قوله وكهلهما رجل من الانصار) (د) أى قام عونتها وليس من الكماله بمعنى الضمان ادلاجورى في الحدود (قوله اذالارحها ويدع ولدها صعبا ليس له من برضه) (ع) قلت (ب) اذالارحها جواب وجوابى اذالارحها من القامدية ولا ترجها ترك ولدها (قوله فقام رجل من الانصار فقال الى رضاعه فرجها) (د) هذا طاهر فى أن رجها كال اثر الولاده ويص فى الطريق الثانى أنه كان بعد العظام والقصية واحدة والوايتان محصتان فلا من الراجع لجميع الاحتمالات صيانة للدعاء (قوله أراثر بد أن تردنى كما ردك ما عزم اتهاجلى) قيل كأنه تشبى إلى الفرق بينهما وبين ما عزم أى أنها غير مكتمن الأسكار للمهور والجل وقولها اهاجلى على الهية حكاية معنى قولها اهاجلى (قوله وكهلهما رجل من الانصار) أى قام عونتها وليس من الكماله بمعنى الضمان ادلاجورى في الحدود (قوله اذالارحها ويدع ولدها صعبا ليس له من برضه) (ب) اذالارحها جواب وجوابى اذالارحها من القامدية ولا رجها ترك ولدها (قوله فقال رجل من الانصار الى رضاعه فرجها) (ح) هذا طاهر فى أن رجها كال اثر الولاده ويص فى الطريق الثانى أنه كان بعد العظام والقصية واحدة والوايتان محصتان فلا من الجمع بينهما ووجه الجمع أن تردها الى تلك لأن تلك من تلك من التأويل وهذه طاهرة محقة وتقدر الرد أن يكون قول الانصار الى رضاعه

قال ثم جاءته امرأة من غامد من الازد فقالت يا رسول الله طهرنى فقال ويحك ارجعى فاستغفرى الله ونوى اليه فقالت أراك تريد أن تردنى كما ردك ما عزم بن مالك قال وماذا قالت اتهاجلى من الزنا فقال أنت قلت نعم فقال لها حتى متى متى لمطك قال فكهلهما رجل من الانصار حتى وضعت قال فأتى النبى صلى الله عليه وسلم فقال قد وضعت القامدية فقال اذالارحها ويدع ولدها صعبا ليس له من رضعه فقام رجل من الانصار فقال الى رضاعه ماى الله قال فرجها وحدث أبو بكر بن أبى شيبة ثنا عبد الله بن عيسى ثنا محمد بن عبد الله بن نمير وثنا بآى لفظ الحديث ثنا أبى نا بشير بن المهاجر ثنا عبد الله بن بر بدة عن أبيه أن ما عزم بن مالك الأسلمى أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله انى قد ظلمت نفسى وزيت وانى أريد أن تطهرنى فرد فلما كان من العداة فقال يا رسول الله انى قد زنت فرد



الجمع بينهما وجماعهم أن ترددها في ثلاث لأن ثلاث هي لا يحفل التأويل ووجه ظاهره محمله وتعمير  
 الرمان يكون قول الأيسري إلى رضاعه إنما قاله بعد النظم وأراد بالرضاع الكفاية والترسية  
 وسعى ذلك رضاعا مجازا (قوله لما كان الرابطة حمله) وتقدم في الأول أنهم لم يحضر واو تقدم الجمع  
 بين المرتين ويأتي الكلام على الحضر (قوله أملا فذهبي حتى تلدي) (ع) تقدم تفسيره ومعناه  
 أن لم تعمل كذا فاعمل كذا أي إذا أبست أن تستري على نفسك وترجي عن قولك فاذهي حتى تلدي  
 فترجي (قوله فلما ولدت قال فاذهي حتى تطعيني) (ع) اختلف في الحاصل قال مالك وأبو حنيفة  
 والشافعي في أحد قوليه إذا وضعت رجلا ولا تنتظر أن ترضع ولدها وعن مالك وأحمد وهو قول  
 الشافعي الآخر لا ترجم حتى تطعمه ويوجدين يكمله بعد النظم ومشو رذهب مالك حقيقة  
 مذهب، ومذهب الشافعي أنه متى وجده من رضعه ويكمله رجلا وان لم يوجده لم يرضع حتى تطعمه ثم  
 يرضع وجه القولين اختلاف الروايتين هل رجلا بعد الولادة أو بعد الأنطام (قلت) \* تقدم  
 ما ذكره النووي أن القضية واحدة وإن الروايتين صحتان ولا يصح إبقاؤه على حالهما لما يؤدى إليه  
 فلو كان التناقص وأنه لا بد من الجمع وتقدم الجمع بينهما وهو الصواب لا قول القاضي هنا (ع) وأما  
 من حمله الجلد فانفقوا على أنها لا تحصى حتى تضع كالترجم حتى تضع إبقاء على الجسد واستحب  
 أبو حنيفة وهو مذهبنا أنها لا تحصى حتى تستقل من نفاها أو حكمها حكم المريض ولا خلاف في هذا  
 وهذا جموع على أن المريض لا يبعد حتى يعين (م) وإذا لم يقبل الولد غيرها وخيف عليه التلف أحرن  
 كأنه نحر الحمل بل هي أشد لأن حياة الولد محمقة وقد قال بعض الشيوخ لو كان جيش المسلمين  
 بارض الحرب فزناهم من يحاف أدارهم أن هؤلاء الجيش أنه يفرح حده قياسا على الحاصل قال  
 سحنون وفي قوله صلى الله عليه وسلم ادهن حتى تضعه دليل على أن على الأم الأرضاع دام يمكن له أب  
 أو مال (قوله في الأحرر فأنت به إلى صلى الله عليه وسلم وفيه كسرة وقالت فطعنته وأكل  
 الطعام) (م) (مات) \* قدمت عارضة للذلول وتقدم الجمع به ما (قوله أمر فخر لما) (ع) اختلف  
 في الأحرر للرحوم وهو قول مالك وأصحابه لا يغيره للأحداث التي ليس فيها أحرر ولقوله  
 في حديث اليهوديين قرأت الرجل يحيى عليه ولو حره فمأله بمن عليها ولقول جابر في حديث ما غفر  
 فلما ألقته الحجارة هرب ولو حره لم يملكه الحرب وقال الشافعي وأبو حنيفة \* بمحمد بن الحسن  
 وقد تقدم بمحمد بن عطاء عن الشافعي أيضا وإنه لو كان الأم يحرر ذلك لا خلاف الأحاديث وقد ذكر  
 مسلم اختلاف الأحداث في ذلك وقال بعض أصحابه لا يحرر لأن له أب يرجع فإذا عوب ترك  
 ويحرر لأنه يورث (قلت) \* قدمت ما لجمع بين اختلاف الروايات في الحديث والعصبة واحدة فلا  
 يجمع اختلاف الروايات على أبيير (ع) والمهر عمنه إيدوا إلى الصدر كما ذكر في الحديث  
 إنما بعد العظام وأراد الرضاع الكفاية والترسية وسعى ذلك رضاعا مجازا (قوله حمله) وتقدم  
 في الأول أنهم لم يحضر والها ووجه الجمع أن المرادة ولم يحضر والمرباة وإلى الحضر أي لم يحضر وأحررا  
 معناه أولئك فرق في أنسا الترجم (قوله ما فاذهي حتى تلدي) بكسر الهمزة وتشديد الميم أي إذا أبست  
 أن تستري على نفسك وترجي عن قولك فاذهي وترجي (قوله في بده كسرة وقالت ودعطته)  
 تقدمت به الرضعة للذلول وتقدم الجمع به ما (قوله ثم صر بها له) مشهور قول مالك وأصحابه أنه  
 لا يحرر للرجوم وقال الشافعي وأبو حنيفة ومحمد بن الحسن يحرر وعن الشافعي أيضا وإن وهب أن  
 الأما غنير في ذلك وقال بعض أصحابه لا يحرر لأن أن يرجع بحلاف الشهود عليه والمهر عند

الثانية فأرسل رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم إلى  
 قومه فقال تعلمون بعقله  
 بأسا نكروا منه شيئا  
 فقالوا ما نعلمه إلا وفي  
 العقل من صالحنا فما نرى  
 فأناه الثالث فأرسل إليهم أيضا  
 فسأل عنه فأخبروه أنه  
 لا بأس به ولا بعقله فلما  
 كان الرابطة حمله فخره  
 ثم أمر به فترجم قال فجاءت  
 القامدية فثابت يارسل  
 اللهاني قد زينت فظهرني  
 وانهزها فلما كان الهد  
 قالت يا رسول الله لم ردني  
 لعلك أن تردني كما رددت  
 ما عزأفوا اللهاني لجلبي قال  
 أملا فاذهي حتى تلدي  
 فلما ولدت أنته بالصبي في  
 خرقة قالت هذا قد ولدته  
 قال فاذهي فأرضعني حتى  
 تطعميه فلما سافطته أنته  
 بالصبي في بده كسرة حبز  
 فقالت هذا إياي الله قد  
 قطعته وقد أكل الطعام  
 فذفع الصبي إلى رجل من  
 المسلمين ثم أمر بها فخرها

(قوله وأمر الناس فرجوها) تقدم الكلام على أن لا ملأه لا يلزمه أن يسد بالرجم في حديث ما عثر  
 (قوله فيقبل خالد بن الوليد) (قلت) هو حكاية عما وقع القياس أن يقول فأقبل خالد بن الوليد  
 وأما ما عدل عن ذلك لثبوت في علم البيان أن القضية إذا كانت عجيبة يعدل بها عن الماضي إلى  
 المضارع ليتصور السامع تلك الحال العجيبة ومنه قول تاليفنا

فأني قد قسيت القول نهوى • بشبه كالمصيفة مصحصان

فأصبرها بلا دهن نغمرت • صر بها للبدن والجبران

وأنت تعرف أن قضية خالد عجيبة فعديل الراوي فيها إلى المضارع ليستعصر السامع فعل خالد ذلك  
 وقوله صلى الله عليه وسلم مهلا يا خالد تخيلا لتو نهايتوبة المكس (قوله فينضج الدم) (ع) رويناه  
 بالحاء المهملة وفي أخرى بالهاء المهملة ومهما صحت وكلاهما بمعنى الرشح والصب وبضمها أفروى من  
 بعض على خلاف في ذلك تقدم في كتاب الطهارة (قلت) قيل هو بالهمزة الفعل نفسه وبالحاء  
 الأثر يبقى على التوب والجلد وقيل هو بالهمزة مفعول تعدا وبالحاء مفعول على غير هذا (قوله لقد  
 تابت توبة لوتأها صاحب مكس لغزله) (د) يدل على أن المكس أفعى الذنوب (ع) لكثرة  
 التباهاات التي عليه بأخذ أموال الناس بغير حق وسنة مسقرة (قلت) كان الشيخ يفسر  
 المكس بأنه منع الناس من التصرف في أموالهم بالبيع وغيره ليقتضى المانع نفع ذلك وقال الطيبي  
 المكس الضريبة التي يأخذها العاشر فعلى تليل القاضي وتفسير الطيبي فأخذ الفوائد كتره  
 الأسواق والرحاب والبلاد مكس وعلى تفسير الشيخ ليس بمكس وإنما هو غصب وكذلك كان  
 يقول في هذه الأشياء أنها غصب لا مكس قال ومن المكس ما يتفق أن يكترى الإنسان حاتوا على  
 أن لا يبيع تلك السلعة بذلك الموضع غيره أموالا كترى الحانوب على أن يبيع به بصر ما ير بدفو  
 أحف ولا بأس بالشراء منه ولا يسأل على القول بمنع التسعير وانظر منع الناس من عمل الصابون  
 هو ليس بمكس على تليل القاضي وتفسير الطيبي وأما على تفسير الشيخ فهو أبين من كراه  
 الحانوب على أن لا يبيع بذلك الموضع غيره (قوله في الآخر فدعا ولها فقال أحسن إليها إذا  
 وضعت فأتني بها) (قلت) وتقدم في الأول فكملها حل من الأعمار فعلمه كان ولها أراه

من رآه وإلى الصدر (قوله فيقبل خالد بن الوليد) (ب) هذه حكاية عما وقع القياس أن يقول فأقبل  
 خالد بن الوليد وأما ما عدل عن ذلك لما تقرر في علم البيان أن القضية إذا كانت عجيبة يعدل فيها عن الماضي  
 إلى المضارع قال ليتصور السامع تلك الحال العجيبة (قوله فتنضج الدم) روي بالحاء والهاء ومما هما  
 مقارب وهو الرشح والصب (قوله لوتأها صاحب مكس لغزله) يدل أن المكس أفعى الذنوب (ع)  
 لكثرة التباهاات (ب) كان الشيخ يقول بس المكس بأنه منع الناس من التصرف في أموالهم بالبيع  
 وغيره ليقتضى المانع نفع ذلك وقال الطيبي المكس الضريبة التي يأخذها العاشر فعلى تليل  
 القاضي وتفسير الطيبي فأخذ الفوائد كتره الأسواق والرحاب والبلاد مكس وعلى تفسير الشيخ  
 ليس بمكس وإنما هو غصب وكذا كان يقول في هذه الأشياء أنها غصب لا مكس قال ومن المكس  
 ما يتفق أن يكترى الإنسان حاتوا على أن لا يبيع تلك السلعة بذلك الموضع غيره وأما لو كترى  
 الحانوب على أن يبيع بصر ما ير بدفو ولا بأس بالشراء منه لا يسأل على القول بمنع التسعير  
 وانظر منع الناس من عمل الصابون هو ليس بمكس على تليل القاضي وتفسير الطيبي وأما على

إلى صدرها وأمر الناس  
 فرجوها فيقبل خالد بن  
 الوليد بجم فربى رأسها  
 فتشجع الدم على وجه خالد  
 فسبحان من سمع نبي الله صلى الله  
 عليه وسلم سبها فقال  
 مهلا يا خالد فوالذي نفسي  
 بيده لقد تابت توبة لوتأها  
 صاحب مكس لغزله ثم  
 أمرها صلى الله عليه وسلم  
 • حدثني أبو غسان مالك  
 ابن عبد الواحد السمعاني  
 ثنا معاذ يعني ابن هشام  
 قال نسي أي عن يحيى بن  
 أي كثير نسي أبو قلابان  
 أبا المطلب حدثني عن عمران  
 ابن حصين أن امرأة من  
 جهينة أتت نبي الله صلى  
 الله عليه وسلم وهي حبي  
 من الزنا فقالت يا نبي الله  
 أصبت حدا فاقه على فدعا  
 نبي الله صلى الله عليه وسلم  
 ولها فقال أحسن إليها إذا  
 وضعت فأتني بها ففعل

أوصى ولها بأن يصن الهلوهى فى كفالة الأوصى (قوله فشكت عليها ثانيا) (م) أى جئت  
 (ع) ليس كل جمع شكوا إنما الشك ينظم الشيء بغيره ومنه شككت الصيد بالروح إذا ظلمت به ومنه  
 فشكت هنا معنى أنها ظلمتها بعد وأخذه خوف أن تشكف عند اضطرابها وقد اتفق العلماء على أن  
 المرأة لا تعدل القاعدة ويبلغ فى سترها واستجب بعض أصحابنا وغيرهم أن يعمل فى قفوة وبائع فى سترها  
 ثلاثا مضطرب فتشكف قال ويجعل معها فى القفوة ماداً وتزأب فيه ماء لتلا يكون منها حدث فتستتر  
 فى ذلك واحتلف فى حد الرجل فقال الجمهور بصدق قائما وقال مالك قاعدة وأخبر بعضهم فى ذلك الامام  
 (قوله ثم صلى عليها) (ع) ظاهره أنه صلى الله عليه وسلم صلى عليها بنفسه وقد يجعل أن يرد بالصلاة  
 الدعاء أو أنه أضافها إليه لأنه أمر بها (قلت) بتجديده الاختلاف مع سؤال عمر وجوابه بما ذكر  
 (م) وذكره مالك للامام الصلاة على من قتل فى حرد دعا أمثاله وهو مدد كرم وجه صلانه عليها  
 (ع) يرد صدق نوبها وهو يدل على أنه يكره لأهل الفضل الصلاة على أهل المعاصى وهو مذموب  
 مالك ويصلى عليهم غيرهم ولا يتركون بغير صلاة ولم يختلف العلماء فى الصلاة على أهل المعاصى  
 والمقتولين فى حدوان كره ذلك لأهل الفضل الاما قال أبو حنيفة وأبو يوسف أنه لا يصلى على المحاربين  
 والبغاة وقال الحسن لا يصلى على الميت من نكس الزنا وقال الزهرى لا يصلى على المرجوم وقائل نفسه  
 وقال قتادة لا يصلى على ولد الرنا والناس كلهم على خلاف هذا الذى ذكره هؤلاء وقد تقدم فى  
 الجنائز (قوله لو صنعت بين سبعين من أهل المدينة لوسعتهم) (قلت) انظر ما وجه التخصيص بأهل  
 المدينة فيقول ان القضية كانت بما يحصل ان الذنوب باليست كغيرها لظنها ويكون فيه دليل  
 على فضلها على مكة (قوله) وجدن توبة أفضل من أن جادت بنفسها لله (قلت) تقدم حديث أبي داود  
 فى ما عر وأنه ينمى فى أهل الجنة والآخرة عند الله أطيب من ریح المسك

﴿ حديث الذى زنا بامرأة من استأجره ﴾

(قوله أنشدك الله) (ع) أى أسألك به (قوله ألهيت لى كتاب الله) (ع) قيل يعنى بحكم الله وقيل  
 بفرض الله وقيل بما تضمنه كتاب الله من القضاء بالحق مطلقا أو فى حكم الزانى الثيب والبكر على  
 ما ورد عن عمر فى الشج والنصفونه كان يتلى قرآنا ولم يسلك فى خطابه هذه أسالك الأدب بل جرى  
 الشيخ وهو أبين من كراهيها على أن لا يسمع بذلك الموضوع غيره (قوله فشكت عليها ثانيا) أى  
 جمعها (ع) ليس كل جمع شك وإنما الشك ينظم الشيء بغيره ومنه شككت الصيد بالروح إذا ظلمت به  
 ومنه فشكت هنا معنى أنها ظلمتها بعد وأخذه خوف أن تشكف عند اضطرابها وقد اتفق العلماء على أن  
 المرأة لا تعدل القاعدة واحتلف فى حد الرجل فقال الجمهور بصدق قائما وقال مالك قاعدة وأخبر بعضهم  
 فى ذلك الامام (قوله ثم صلى عليها) لم يختلف العلماء فى الصلاة على أهل المعاصى والمقتولين فى حدوان  
 كره ذلك لأهل الفضل الاما قال أبو حنيفة وأبو يوسف أنه لا يصلى على المحاربين والبغاة وقال الحسن  
 لا يصلى على ميتة نكس الزنا وقال الزهرى لا يصلى على المرجوم وقائل نفسه وقيل مدد كرم وجه صلانه عليها  
 ولد الزنا (قوله لو صنعت بين سبعين من أهل المدينة لوسعتهم) (ب) أنظر ما وجه التخصيص بأهل  
 المدينة فيقول لان القضية كانت بما يحصل بان الذنوب بها است كغيرها لظنها ويكون فيه دليل  
 على فضلها على مكة (قوله) وهل وجدن توبة أفضل من أن جاد ببعها لله (ب) تقدم فى حديث أبي  
 داود فى ما عر أنه ينمى فى أهل الجنة والآخرة عند الله أطيب من ریح المسك (قوله أنشدك الله)

فأمر بهانى الله صلى الله عليه وسلم فشكت عليها  
 ثانيا ثم أمر بها فرجعت  
 ثم صلى عليها فقال له عمر  
 فصلى عليها يابى الله وقد  
 زنت فقال لقد تابت توبة  
 لو صنعت بين سبعين من  
 أهل المدينة لوسعتهم وهل  
 وجدت توبة أفضل من  
 أن جادت بنفسها لله تعالى  
 • وحدثنه أبو بكر بن  
 أبى شيبة ثنا عفان بن مسلم  
 ثنا أبان الطرار ثنا يحيى  
 ابن أبى كبير بهذا الاسناد  
 مثله • حدثنا قتيبة بن  
 سعيد ثنا ليث ح وثنا  
 محمد بن ربح أخبرنا الليث  
 عن ابن تهاب عن عبيد  
 الله بن عبد الله بن عتبة  
 ابن مسعود عن أبى هريرة  
 وزيد بن خالد الجهنى أنهما  
 قالان رجلا من الأعراب  
 أى رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم فقال يا رسول الله  
 أنشدك الله الاقبت لى  
 بكتاب الله فقال انعم

على جفاء الاعراب (قوله وهو أقمته) (ع) فيحصل لانه كان تلك المقتة عندهم وان لم يظهر منه في القضية ما يدل على انه أقمته أو يكونه وصف القضية على وجهها ولا نه تأدب في سؤاله بقوله ائذن لي أن أترككم خوف الوقوع في الهوى عن خطابه بطلب بعضهم بعضا لما قيل الآخر من الجفاء فيه حسن الأدب مع رسول الله صلى الله عليه وسلم والخطبة وأهل العلم والناظرين بين الناس وان يستأذوا في الكلام والاعراب عن قضيتهم اذ قد يكون بسبيل عذر أو تحت شغل أو يتكلم من ليس له كلام فاستدانه في الكلام أولى وفيه ان أولى الناس بالقضاء للخطبة اذا كان عالما بوجود الحكم (قوله قل) (ع) فيه ان الطالب أولى بالبداهة في الكلام قال الخطابي وفيه ان اللاملم أن يبيع الكلام لمن شاء من الخصمين (قلت) المذهب ان بداهة الطالب حق له لا سبر عليك واذا كانت حقالة فليس للاملم أن يبيع الكلام لمن شاء منها وليس قوله لا لا الولد قل بالباحة كما فهم الخطابي بل لانه حق له انه هو الطالب وكان هو الطالب لان الأول صالح وانصرف فلما أخبر بالولد بسداد الملع قام يطلب رد العوض والذي سبر عليك هو ان تعرف ان الارباب لم تقتطف في انه يجب على القاضي ان يسوي بين الخصمين في المجلس وفي النظر لهما واستحب ابن عبد الحكم أن يبدأ بالنظر لضعفهما قال الامام في كتابه الكبير واختار اذا كان الخصمان ذكورا وسلمهما قيل يسوي وقيل يجعل المسلم أربع قال أشهب في المجموعة واذا جلس الخصمان فلا بأس أن يقول لهما مال الكا أو ما خصوصتك أو يسكت حتى يرد ثأه ولا بأس أن يقول أيكما الطالب ولا يندى أحدهما فيقول ما تقول لأن يعلم انه الطالب وان هال أحدهما ان الطالب سأل خصمه حتى يوافق على ذلك فان قال كل منهما أنا الطالب أقامهما عنه حتى يأتي أحدهما فيكون هو الطالب \* ابن عبد الحكم ان ادعى كل منهما انه الطالب فان كان أحدهما جلب الآخر فالجلب هو الطالب وان لم يدع أحدهما للجلب بدأ بهما شاء \* الثماني ان صرفها عنه لدعوى كل منهما انه الطالب وأبى الانصراف أحدهما بدأ به وان بقي كل منهما متعاقبا بالآخر أفرع بأنه ما ران كان لكل منهما على الآخر طلب أفرع منهما وقيل الحكم غير (قوله عسيفا) (ع) أي أجبروا وجهه عسفا كفقيه وقتهم وقيل وفيه دليل على جواز الاجارة (قوله فزنا بامرأته) (ع) قال بعضهم هذا قذف للرأة وانما لم يحدهم لانهما اعترفت فرجها (قوله فسألت أهل العلم) (ع) لم تذكر عليه سؤال أهل العلم ففيه جواز استفتاء من كان مع النبي صلى الله عليه وسلم في مصر وان جاز عليه الخطأ والخيف عن الحق وهذا كالعمل بالنظر مع القدرة على اليقين وقد يتعلق به من أهل

بعضهم زمة وضم الشين أي أشكث راها نشيدى وهو صوفى (قوله وهو أقمته) يحصل أنه أقمته منقطعاً ببعض في هذه القضية لوصفه لها على وجهها وحسن أدبه مع النبي صلى الله عليه وسلم في استدانه في الكلام خوفاً من الوقوع في الهوى في قوله تعالى لا تفتنوا بني يدي الله ورسوله بجملة خطاب الأول في قوله أنشدك الله الى آخره فانه من جفاء الاعراب (قوله قل) (ع) فيه ان الطالب أحق بالبداهة في الكلام قال الخطابي وفيه ان اللاملم أن يبيع الكلام لمن شاء منها وأسس قوله لا لا الولد قل بالباحة كما فهم الخطابي بل لانه حق له لانه الطالب وكان هو الطالب لان الأول صالح وانصرف فلما أخبر بالولد بسداد الملع قام يطلب رد العوض (قوله عسيفا) أي أجبروا (قوله فزنا بامرأته) هال بعضهم هذا قذف للرأة وانما لم يحدهم لانهما اعترفت فرجها (قوله فسألت أهل العلم) فيه جواز استفتاء العقيمه مع وجود الأقمه وهو مذهب الاكثر (قوله

الآخر وهو أقمته منه لم  
ماض ينينا بكتاب الله  
وائذن لي فقال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قل  
قال ان ابني كان عسيفا  
على هذا فزنا بامرأته واني  
أجبرت أن على ابني الرجم  
فاقذت منه بمائة شاة  
ووليدة فسألت أهل العلم  
فأخبروني أنما على ابني  
جلد مائة وضرب عام  
وان على امرأته هذا الرجم  
فقال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم والذي نفسي

الأصول من يميز استفتاء الصقيع مع وجود الألفه **قوله** شرط استفتاء غيره العدة وذلك يمنع من جواز الخيف من الحق ولا يمنع من جواز الخطأ وقد اختلف في جواز الاجتهاد لغيره في عصره فأكثر أصحاب الشافعي على الجواز مطلقا وقيل يمنع مطلقا وقيل يجوز لقضائه وتوابعه في غيته وقيل يجوز باذن منه خاص وقيل بالوقت مطلقا وقيل بالوقت فيمن يحضره **و** اختلف الجمهورون هل وقع قبيل وقوع وقيل لم يقع واخبر للوقوف بانه صلى الله عليه وسلم أمر سعد بن معاذ أن يحكم في بني قريظة بحكم باجتهاده وصوب حكمه وقال له لقد حكمت بحكم الله من فوق سبعة أرقعة وبانه صلى الله عليه وسلم أقر معاد على قوله أجنبدراي وأقرأيا بكر على قوله لا هال الله فلا يمد إلى أحد من أسد الله مقاتل عن الله رسول في حيلك سلبه فقال صلى الله عليه وسلم صدقت **و** اختلف المانع من الجواز بانه عمل بالظن مع القدرة على اليقين بما رجسته صلى الله عليه وسلم وبأن المصاهرة رضي الله عنهم كانوا يرجعون إليه في الواقع وذلك يدل على منع الاجتهاد بحضرته **و** لا كانوا يجتهدون **و** واجب عن الأول بالحاديث السابقة وبأن الغائب غير قادر على المراجعة والحاضر يطلب على ظنه عدم الوحي في النازلة اذ لو كان بلغه وبأن هذا متقوض لمعلم في زمنه بمجرى الواحد **و** واجب عن الثاني بان رجوعهم إليه في الواقع لا يدل على منعهم من الاجتهاد لجواز أن يكون رجوعهم لئلا يظهر لهم فيه وجه الاجتهاد اولاه أحد الجائزين وأما استفتاء الصقيع مع وجود الألفه فاختلف الأصوليون في تقليد المغضول مع وجود الأفضل فغوزه الأكثر وقال أحد بن حنبل وابن شريح والنزالي يتعين تقليد الأرجح ونحوه لابن القصار من أصحابنا قال يجب على المأني الاجتهاد في أعيان المجتهدين واخبر الأكثر بأن المغضولين من المصابة كانوا يستلون واشتهر ذلك منهم ولم ينكر قتل على انه حائز **و** أيضا فقد قال صلى الله عليه وسلم أمهاني كالنجوم بأنهم أقديمت أعتديتم فخرج العوام لانهم المقلدون ونقي الحديث معمول به في المجتهدين من غير تفصيل **و** اختلف المانع بأن أقوال المجتهدين بالنسبة إلى المأني كالادلة بالنسبة إلى المجتهد وادانها رضى الادلة تبين العمل بالراجح والمراد بالتقليد المأني الصريح ومن عصر من الفهاء عن درجة الاجتهاد **(قوله** لافضين ينسبك بكتاب الله **ع)** يحصل أن يريده بعض مذهبهم الباطل لقوله تعالى ولأنك كلوا أموالكم ينسبك بالباطل ويحصل أن يريده بجماله من قوله تعالى فاجتدوا كل واحد منهم ما شجده وما كان يتلى من آية الشرح والشيخة اذ انبأها راجوها **(د)** ويحصل أن يريده بكتاب الله حكم الله ويحصل أنه إشارة لقوله تعالى أو يوحي الله لمن يشاء وقد همر السيل رحم المحسن **(قوله** الوليدة والغم رد على ابنك **ع)** فيه ان كل صلح خالف المسترد ودوان ما قبض فيه لا يدخل في ذلك قابضه لانه من كل المال بالباطل في ابطال حدوده أو الحدود لا يصح فيها الصلح ولا خلاف عندنا في هذا ما كان من الحدود حقا لله كحد الحراية والزنا والسرقة اتباع الامام أم لا والاحد في ذلك حرام ورشوة وأما الصلح على الحدود التي لا تدعى فلا خلاف في جواز ما يرجع إلى الابدان كالتقصص في الجراح والنفس وأما ما يرجع منها إلى الاعراض كالعقد فلا خلاف في جواز الصلح عنه قبيل بلوع الامام واختلف في جواره بدلوغه على قولين وان كره بكل حال لانه كل ما لا نمنعه **(قوله** اغنيأليس إلى امرأة هذا **ع)** قيل فيه ان الحدود اذا اذاق الوقت عنها أحرى إلى أوسع ولم يبين اذ لم يرد ان هذا كان في العشي وإنما عدها بمنى مرقى أي وقت كان واستعمالها معنى مرموق في اللسان **(قوله** فان اعترف فارحها **ع)** فيه أن الامام اذا هدى عنده أحد أن يستل المقدون فان اعترف حد

بيده لافضين ينسبك بكتاب  
الله الوليدة والغم رد على  
ابنك جلد مائة وتغريب  
عام واغنيأليس إلى امرأة  
هذا فان اعترف فارحها

وبدأ الخدم من القاذف وإن أنكر وأراد الستر دأ الخدمتها وإن لم يرد الستر كلف القاذف البيعة  
 فإن آتاهما والاحد لقف • وأما إن شهد عند الامن أن فلانا ذنب فلانا فقال الشافعي وأبو حنيفة  
 لا يحد فلان حتى يطلبه فلان • وقال مالك يرسل اليه فإن أراد الستر كره والاحد • واختلف قوله  
 إذا عفا ولم يرد الستر وفيه انه صلى الله عليه وسلم لم يحضر الرجم ولا أنه حفر للرجم وتقدم الكلام  
 على ذلك وفيه استنباط الجاهل غير في مثل هذا وهو أصل في افتخار الجاهل • والقضاء النواب وهو أصل  
 في وجوب الاعذار لانه يستعمل أن يكون ثبت عنده صلى الله عليه وسلم اعترافها بشهادة اثنين الرجلين  
 فثبت أنيسا اعذارا اليها وعندنا في الاعذار رجل واحد قولان • (قلت) • الاعذار سؤال الجاهل  
 من توجه عليه موجب حكم هل عنده ما يسقطه قال غير واحد واللفظ لا ينفي لقاض أن  
 ينفذ حكما على أحد حتى يذرا اليه انتهى وانظر ان غلظه ولم يعذر هل يفسخ أو يقيم بالا عذار دون  
 فسخ والفسخ أظهر لان الاعذار شرط في التعميد • واختلف في الاعذار في مسائل الأولى بينة الاقرار  
 على النقص بمحض القاضي • قال ابن المطار وأبو ابراهيم التميمي سقوط الاعذار فيها اتفاق من  
 المتقدمين والمتأخرين • ابن سهل وذلك لقطعه بمحققا وأنكر ذلك ابن الفخار وقال بل في ذلك  
 اختلاف قال وقد قالوا ان القاضي لا يحكم بعلمه فيما أقر به عنده فليبقى الاتيان فقط فيعذر فيها  
 • ابن سهل هذا القياس وما ذكر ابن المطار والتبسي العمل • الثانية شبه مسئلة أبي الخير وهو رجل  
 شهد عليه بأشياء من الزينة عدة كثيرة ثبتت عند الله تعالى عشر بن منهم فقال بعض أهل المجلس يذرا اليه  
 • وقال القاضي منذر بن سعيد وصح بن ابراهيم وأحمد المطرف صاحب صلاة الجماعة لا يعذر اليه  
 فأخذ الناظر في أمره بالقول بعدم الاعذار فقتله دون اعذار • الثالثة القاضي ينزل بجرحة فيطلب  
 أن يعذر اليه فيمن جرحه فقال ابن الحاج في نوازه لا يعذر اليه لان ذلك منه طلب لحظة القضاء وطلبها  
 بجرحة قال فان قال إنما اطلب بذلك والجرحة لتقبل شهادتي أحق أن يعذر اليه لان الحق  
 للمسلمين بغير معين • الرابعة بينة تعبرج السر لا يعذر فيها لان تعبرج السر مع من نهيته شهوده فلا  
 يعذر • ووجد بخط ابن البراء القاضي الجماعة بتونس في أواسط القرن السابع أن أهل جزيرة الخضراء  
 اشتكوا سوء حال قاضيه ابن عبد الحائق الى أمير المسلمين علي بن يوسف بن تاشفين فرد أمره  
 الى ابن منصور قاضي سبتة فقال سألت عنه في السر فثبت عندي انه لا يصلح للقضاء فقال لابن منصور  
 سمى من جرحني لعلة عدولي فليسم له وأفتي فقهاء قرطبة بلزوم تعريض من جرحه • وأفتي  
 ابن رشد بعدم اللزوم • واحتج بأنه ليس من العزل بالجرح وإنما هو من العزل بالشكبة كقضية عمر  
 في سعد فبلغ ذلك القاضي حين فقال لا يصلح الاحتجاج في ذلك بقضية سعد لان اماره سعد كانت  
 عامة في ذلك وفي غيره بدليل أن من عزل ممن كان على مثل ولايته قديما معون فبايدبهم  
 والقاضي ليس كذلك ومال الى الاعذار للقاضي لأجل جرحه • الخامسة أفتي ابن رشد في نوازه  
 في القاضي يعزل الوصي لأمره آه باجتهاده انه ليس عليه أن يعلمه قال وان عزله بجرحة ثبتت عنده  
 فطليه أن يعذر اليه • وفي كتاب السرقه من المدونة فإذا كان المطلوب يعجل وجه الترجيح  
 من جهة الرجال أو ضعفة النساء فعلى القاضي أن يعلمه بما له من ذلك فطليه بينه وبينه عداوة أو شركة  
 مما يجعله المعدون وفي بعض النسخ أولشرة أو بشرة أو صوب لان شهادة الشريك على شريكه  
 مقبولة • وأجاب أبو موسى المؤمناني من فقهاء فاس بأن معنى المسئلة انه شهد على شريكه انه باع  
 حصته من دار بينهما فترد شهادته لانه تمتع على الشفعة قال في المدونة وان كان لا يعجل وجه الترجيح  
 لم يردعه الى ذلك وليس كرد العين لان الحكم لا يتم الا بردها (ع) قيل وفيه حكم الجاهل كما أقر به عنده



رجل وامرأته منهم زنا فلم يكلمهم النبي صلى الله عليه وسلم بكلمة حتى أتى بيت مدراسهم فقام على الباب  
 فقال أنشدكم بالله أزل التوراة على موسى متجددون في التوراة على من زنا إذا أحسن قالوا نعم  
 ويصحب ويصلوا الصليب أن يجعل الزنا بين علي حار ويقابل بين أقيمتها ويطاف بهما وسكت شاب  
 منهم فلما رآه النبي صلى الله عليه وسلم سكت على القسبة فقال لهم إذا أنشدناها فاعبد في التوراة  
 وساق الحديث إلى أن قال صلى الله عليه وسلم إذا ألكم عافى التوراة فامرهم بما فرجوا بين في هذا  
 الحديث أن اليهود جاءوه في المسجد ثم بعد ذلك شئ معهم إلى بيت المدراس بعد أن سألوهم عن  
 ذلك (قوله متجددون في التوراة) (ع) سؤاله صلى الله عليه وسلم لهم مع أنهم غير وافي التوراة يعقل  
 لأنه أوصى اليه أن الرحم لم يغيره وأما أنه علم ذلك من يقرب به من أسلم من علمائهم وفي الصحيح أن عبد الله  
 ابن سلام أخبره بذلك ويعقل أن سؤاله أنه نسيار عما عندهم حتى يعلم حقيقة ذلك من الله (قوله) كان  
 قيل كيف حالهم وحزب الكافر غير مقبول وقبيل كنهم بغوا به ما ذكر من أنه استأجر حتى يعلم  
 حصة من الله وخرج أنوداود والدارقطني الحديث وفيه فقال اتنوني يا علم رجلين منك تأتي باني  
 صورنا ما سلما كيف تجدون حدما في التوراة فقال الرجل مع المرأة بقوله عقوبته والرجل  
 على بطن المرأة بوقبه عقوبته وهاذا شهادته في قوله كثرها كلور وفي المكحلة رجاءه  
 اتنوني بالشهود فشهد أربعة منهم بذلك فرجها قال الدارقطني تفرد به بحاله عن الشعبي وليس  
 بالقوي وبأني الكلام على قبول شهادة الأربعة (قوله ونجمهما) (ع) هو العنبري من اللحم  
 والحلم واحده حنة وهو المعروف في ناله السالكين اللحم والشحمي بالجم الغنوخة أي  
 نجمها على الجال كمن رواية الحاء الساكنة (د) رواية الميمين ضعيفه لأنه قال بلباسه ووجهها  
 (قوله ونخال بين وجوهها) (ع) قلت هو ما تقدم من قوله في أبي داود ويقابل بين أقيمتها  
 (ع) هذا كله مبالغة في التكسير وقال كبير بثله في شهادته في سريره  
 بعدهم ويحلى بأمر طاف به وعل ذلك بعض هذه البصرة في شهادته ورأى حاقه من رأسه لم ير  
 مالك في آخر من خلق الرأس والحية (قوله فامرهم بما فرجها) (ع) فيه أن الامام لا يحضر الرحم  
 وقد تقدم ولم يذكر في حديث الأم من أين استحق النبي صلى الله عليه وسلم أنها رنا في حاث  
 أبي داود ما تقدم أنه شهد عليها أربعة (د) أن كانت الأربعة مسلمين فظاهر وإن كانوا كفارا  
 فشهادتهم غير موقوفة فعين أنما حار جهما بالافرار (ط) أخبار شهادة الكفار جماعة من التابعين  
 وأهل الطاهر الذي رواه وحدهم مسك بحديث أبي داود ما تقدم بأخبار أحاديثه أنه أعل القصة لما أتى  
 داود عن الشعبي أن سألما حضرة الوفاة في سفر ولم يجد من المسلمين من يشهد فاستشهد كتابين

ما يجعلون في التوراة هذا السؤال ليس لتقليدهم ولا لمعرفة الحكم منهم بل لالزامهم الحق بما يعتقدونه  
 في كتابهم ولعله صلى الله عليه وسلم قد أوصى اليه أن الرحم في التوراة الموحدة في أيديهم لم يغيره  
 أو أنه أخبره بذلك من هو أعلم بهم (قوله ونجمهما) (ع) هو العنبري ميمين من اللحم والحلم (ح)  
 هو في أكثر النسخ نخلها بالحاء واللام وفي بعضها نجمها بالحلم الفتوحة وفي بعضها نجمها بيمين  
 وكما تارة بيمين الأولى نجمها على جلوه في الثاني نجمها بيمين على الجمل رعى الثالث نسود  
 وجوهها بالحلم فبعض الحاء وقع الميم وهذا الثالث ضعيف لأنه قال قبله نسود وحرهما (قوله فامرهم  
 بما فرجها) فيه أن الامام لا يحضر الرحم ولم يذكر في حديث الأم من أين استحق النبي صلى الله عليه وسلم  
 أنهما رنا وفي حديث أبي داود ما تقدم أنه شهد عليها أربعة (ح) أن كانت الأربعة مسلمين

فقال ما قيلون في التوراة  
 على من زنى قالوا نسود  
 وجوههما ونجمهما  
 ونخال بين وجوههما  
 ويطاف بهما قال  
 فأتوا بالتوراة أن كنتم  
 صادقين بها وأنها عقرها  
 حتى أداموا يا بة الرحم  
 وضع العنبري الذي يقرأ به  
 على آية الرحم وقرأ ما بين  
 يديهما وما رآه ما فقال له  
 عبد الله بن سلام وهو مع  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم وفارغ يده يده رفعها  
 فادانها آية الرحم فامرهم  
 بهما رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم فرجها قال عبد  
 الله بن عمر كنت فبين



فقد روي أبي موسى الكوفي عن كثر وصيته فقال هذا أمر لم يكن جد الذي كان في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فاحفظهم بعد العصر انهم لما كتبوا لا خافوا من شهادتهم وان صبح فهو رمي سلبا وايضا قالنا ساعد لا ينجف وانما أجل أبو موسى في هذا القرائن (م) فخلق بالحديث من يرى احسان الكافر احسانا والمالك لا يراه ويجعل الحديث على انه لم تكن له فذمة يحترق بهادمه فلم يباح وعندى انه يعترض على هذا برجه المرأة الآن يقال ان هذا كان قبل النبي عن قتل النساء قلت (ب) ان رجلا من تغيير المنكر ولا منكر اكبر من تبديل كلام الله ويشهد ما تقدم أو يأتي من قوله اللهم اني أول من احيا أمرك اذ أماتوه (ع) وقيل في رجحانهم لا يباح كواله وطلبوا ذلك منه بدليل قوله في الموطأ جادت اليهودي رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر والله ان رجلا وامرأة منهم زنيا و يكون حكمهم ما في التوراة اما لانهم رضوا بذلك وصرخوا بحكمهم اليس لان شرع من قبلنا لازم لنا لم يفسخ على أحد القولين لاهل الأصول وقيل ان هذا خاص به فلا نصل نحن الى معرفة ما ازل الله ولقوله تعالى يحكم بها النبيون الآية وهو صلى الله عليه وسلم نبى كريم وعند مالك والشافعي وجماعة من السلف انهم اذا زاهوا فان الامام يخبرني أن يحكم أو يترك لقوله تعالى فان جاؤك فاحكم بينهم الآية واداحكم فانما يحكم بحكم الاسلام اذ رضى المحكوم عليه ورضى أساقفتهم وفي غير الام أن اجبارهم أمر وهم بذلك ثم اختلف أصحابنا وأصحاب أبي حنيفة هل يحكم بين الخصمين بجحد أو حدا أو حتى يجعلا معا أو حتى يعاملا يحكم به وقال أبو حنيفة وهو أحد قولى الشافعي وقول جماعة من السلف يحكم بينهم بكل حال وعن الشافعي أيضا لا يحكم بينهم في الحدود وتناول الحديث على انه انما يحكم بالرجح على مقتضى دينهم اقامة بحكم التوراة اذ أماتوها \* الأثرى قوله اللهم اني أول من احيا أمرك اذ أماتوه قال وايضا انما كان ذلك منه قبل نزول حكم الزاني ويشهد له أنه في بعض طرق الحديث قال وكان ذلك حين قدم المدينة يدل أن ذلك كان في صدر الاسلام (ط) ما تراضوا اليه ان كان ظاهرا كقتل والنصب حكم بينهم فيما اتفقا وان كان غيره ذلك فالامام غير الآية وان كانت نصافي التفسير فمالك يرى أن ترك الحكم بينهما أولى \* قلت (ب) ان قيل كيف يراه أولى والى صلى الله عليه وسلم قد حكم وهو انما يفعل الرجح \* أجيب بانه أوحى اليه بصحة ذلك وهذا معقود في غيره وأى ان الله تعالى شرط في الحكم أن يكون بالقسط والحكم بمن غيره صلى الله عليه وسلم غير معلوم بخلاف ترك الحكم فانه لا تباعه فيه \* ثم قوله اذا حكم فانما يحكم بحكم الاسلام فانظر هل المعنى بحكم الاسلام بين أهل الاسلام أى حتى كانتهم مسلمون أو المعنى يحكم أهل الاسلام بينهم وهم مشركون ويناهى لك الفرق بين الاعتبارين بان تصرف مال كبرى ان طلاق الشر لا ليس بطلاق فلو طلق الكافر زوجته ثلاثا ثم أراد ردها وامتنعت وزاها لسا وحكمنا بينهم بحكم الاسلام فعلى المعنى الاول ليس له ردها لانما جلتاهم كالمسلمين والمسلم اذا طلق ثلاثا ليس له الرد على المعنى الثاني فله الرد لان حكم الاسلام ان طلاقهم ليس بطلاق \* وفي رجحه صلى الله عليه وسلم اليهوديين بعد تراضهم اليه انظر على ماذا يدل من الاعتبارين (قوله) فقد رأيته يقبها الحجارة (ع) حجة لعدم الحبس كما تقدم ولعدم ربط

رجحانها فله رأيته يقبها من  
الحجارة بنفسه \* وحدثنى  
زهير بن حرب ثنا معمر  
يعني ابن عيسى عن أبوب  
ح وثني أبو الطاهر أخبرنا  
عبد الله بن وهب أخبرني  
رجل من أهل العلم منهم  
مالك بن أنس ان نافعا  
أخبرهم عن ابن عمر ان

فظاهر وان كانوا كفارا وشهادتهم غير مقبولة فيعتين انهما اعمار جهما بالافراق (ط) أحار شهادة الكافر جماعة من التابعين وأهل الظاهر اذ لم يوجد مسلم (م) أطلق بالحديث من رأى احسان الكافر احسانا والمالك لا يراه ويجعل الحديث على انه لم تكن له فذمة يحترق بهادمه فلم يباح وعندى انه يعترض على هذا برجه المرأة الآن يقال ان هذا كان قبل النبي عن قتل النساء (ب) رجحان تغيير المنكر

رسول الله صلى الله عليه وسلم جميع في الزنا فهو دين رجل واحد أو أم أنزينا قالت اليهودي رسول الله صلى الله عليه وسلم هما وسأقروا الحديث بنفوسهم • وحدنا أحد بن يوسف بن زهير ثنا موسى بن عقبة عن نافع عن ابن هجران اليهودي جأوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم رجل منهم وأمر أن يقد زنيا وسأق الحديث بنفوس حديث عبيد الله عن نافع • وسعد ثنا يحيى بن يحيى وأبو بكر بن أبي شيبة كلاهما عن أبي معاوية قال يحيى أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن عبد الله بن مرة عن البراء بن عازب قال مر على النبي صلى الله عليه وسلم يمشي يردى عجماء محوذا فناداهم صلى الله عليه وسلم فقال هكذا نجدون حد الزاني في كتابكم قالوا نعم فلما رجلا من علمائهم قال أنشدك بالله الذي أنزل التوراة على موسى هكذا نجدون حد الزاني في كتابكم قال لا ولولا أنك تشددت فيهم لأم أخبرك بنجده الرجم ولكنه كثرت (٤٦٥) في أمرنا فكم إذا أخذنا للشر فتركناه

واذا أخذنا الضيف أتنا  
 عليها الحدقتنا تناولنا فجمع  
 على ثنى فجمع على  
 الشريف والوضع فجمعنا  
 التحميم والجلد مكان الرجم  
 فقال رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم اللهم انى أول  
 من أحيا امرئك إذ أمانوه  
 فأمر به فرجهم فأنزل الله  
 عز وجل يا أيها الرسول  
 لا يخزيك الذين يسارعون  
 في الكفر اى قوله ان  
 أوتيتهم هذا فخذوه يقول  
 اتوا محمدًا فان امرئكم  
 بالتحميم والجلد فخذوه وان  
 أتنا كم بالرجم فاحذروا  
 فأنزل الله عز وجل ومن لم  
 يحكم بما أنزل الله فأرثك هم  
 الكافرون ومن لم يحكم  
 بما أنزل الله فأولئك هم  
 الظالمون ومن لم يحكم بما  
 أنزل الله فأولئك هم

الدين (قوله) هو دين رجل وامرأة يعني صاحبة لازوجه (قوله) في الآخر مر عليه سيودي محمدا  
مجلود فاعلمهم فقال هكذا تجدون حد الزاني في كتابكم قالوا نعم الحديث (ع) وفي الأول أنهم حكموه  
وهذا ليس بخالف ذلك لان قوله في آخر الحديث نازل الله تعالى بأمر الرسول لا يجوز لنا ان ين  
يسارعون في الكفر الى قوله تعالى ان اوتيتهم حدا فتدوموا ان لم توفوه فاحذروا والعنى ايتوا  
محمد اهل امركم الصميم والحد فتدوموا وان اقمناكم الرجم فاحذروا واهل الله من يحكم بما ازل الله  
فأولئك هم الكافرون فهذا من نفس الحديث بيان أنهم حكموه واختصم الراوى بفصل أن  
التحكيم كان بعد انكاره عليهم فاعلموا اذا اقتضى التحكيم فلا ينهوا الاحتجاج بالخلاف به على ائمة  
حد الزنا على الكتائبين وان لم يصحوا كوايضا قوله تعالى وان احكم بينهم بما ازل الله وناعضا الآية  
على حد اهل الفقه اذا زناوا وحقوا ايضا بقوله تعالى وان احكم بينهم بما ازل الله وناعضا الآية  
التبرير وقال مالك لا يمرض لهم ويردهم الامام الى اهل دينهم الان يظهر واذك بين المسلمين  
فيهما وهو قول جماعة احدثوا قول الشافعي وقالوا المقبرة من اهل بنايعدان حد البكر كيف كانا قد  
ينالاه لا يحكمهم بهذا الحديث لما فيمن أنهم حكموه والاثبات عند هؤلاء بحكمتهما وهو قول  
عطاء والحسن وليس المعنى عندهم بقوله تعالى وان احكم بينهم بالوجوب واعما هو معنى الذي في  
آية الأولى ومعطو طاعليا وهو قوله تعالى فاحكم بينهم أو اعرض عنهم الى قوله تعالى وان حكمت  
فاحكم بينهم بالقسط والمعنى عندهم وان احكم بينهم بما ازل الله فان حكمت كما قال تعالى وان حكمت  
فاحكم بينهم بالقسط فقلت فان قيل كيف قال مالك ويردهم الامام الى اهل دينهم مع أنهم قد غيروا  
في الجواب بأنه تعالى قال ادم بما فرغوا اليها (قوله) بعدما ازلت سورة النور ارام جليا قال لأمرى

ولا مسكر أعظم من تبديل كلام الله (ع) وقيل فخرجهما لهما كما كوا اليه وطلبوا ذل منه (قوله)  
يهودين - جلا واسما (ع) يعني صاحبه لذو حقه (قوله) بما أرات مرة النور أم قبلها قال  
(لا أدري) (ع) قبل آية النور - فضة لآتي النسا معا مسكوهن في البيوت فادعوهما أي بالله رب

( ٥٩ - شرح الآبي والنسوسي - ربيع ) العاقون في الكمار كلها . حدثنا ابن نمير أبو سعيد  
الاشجق قال : ثنا وكيع ، ثنا أحمد بن الحسن ، هذا الاسناد عموماً إلى فوهة هاربه النبي صلى الله عليه وسلم رحم وليه كرماء بعد من تزول  
آبته وحدثني مروان بن عبد الله ثنا حجاج بن محمد قال : قال ابن جريج أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : رمى النبي  
صلى الله عليه وسلم رجلاً من اليهود وأمر أن يتركوا له ما أتته . حدثنا سعد بن إبراهيم أخبرنا روح بن عبادة ، ثنا ابن جريج هذا  
لا سند مثله غراره قال وأمر به . وحدثنا أبو كامل الجحدري ، ثنا عبد الواحد بن سفيان الشيباني قال سألت عبد الله بن أبي أوفى  
قال : وثنا أبو بكر بن أبي شيبة واللفظ به ثنا علي بن مسهر عن أبي إسحق الشيباني قال سألت عبد الله بن أبي أوفى هل رجم رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قال نعم قال قلت بعد ما زلت سورة البقرة أم فلها قال لا لأدري . وحدثني يحيى بن حماد المصري أخبرنا البيهقي  
عن محمد بن أبي سلمة عن أبيه عن أنس بن مالك قال سمعه يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم

(ع) قيل ان آية النور منسوخة لا يثبت النساء ما سكوهن في البيوت وقوله لا ذوها  
 أي بالقول والغرض بالآية وقيل هي منسوخة بما ثبت من حكم الرجم وقيل هي محكمة لا منسوخة ولا  
 منسوخة وهي في البكرين ثابتة الحكم والآية الأولى من النساء في المحصنين والثانية منها منسوخة للأولى  
 ثم نسخ ذلك آية النور في البكرين وحكم الرجم في المحصنين

﴿أحاديث أقامة السيد الخدعي عليه وآله﴾

(قوله اذا زنت أمة أحكم) قلت عبر بأذا هو ان لان زنا الاماء كان كثيرا ولذلك حين كان  
 تكرار الزنا لمن بعد الحسد قليلا عبر بان في قوله ثم ان زنت (قوله فتبين زناها) (ع) يعني انه لا يقبضه  
 حتى يثبت بالينة كثيرا وهل يكفي في ذلك بعله عندنا فيه وابتان الحد وسقوطه وسواء كانت  
 متزوجة أم لا قال ابن عمر ان كانت متزوجة فترفع الى الامام قلت في الأظهر انه لا يكفي بعله لانه  
 بمنزلة الحاكم والحاكم لا يكفي بعله وانظر قوله كانت متزوجة أم لا فانه خلاف المدونة قال فيها وان  
 كانت متزوجة فترفع الى الامام (قوله فليجدها) (ع) جعلنا أن السيد يقيم الحد على رقيقه خلافاً لما  
 منه (م) المانعون هم أهل الرأي والحديث يقطع رأيهم واحتلف الجمهور والقائلون بأنه يقيم حد الزنا  
 هل يقيم حد السرقة فقال الشافعي يقيمه وقال بعض أصحابنا ان ثبت السرقة بينة وقال مالك لا يقطعه  
 ولاية تعص منه في قتل أو جراح ثلاثين به ويحشئ أن يعصى عليه بالثلاثة فيدعي انه انما فعل به ذلك  
 في ح. وليرفع الى الامام (قوله ولا يثب) (ع) الترتيب التوبيخ والوم على ما حدوا فيه أو عوقبوا  
 عليه اذ لم يكونوا موافقين له في الحسين لان تكرير ذلك على الاماء والنساء يسقط حشمتهم  
 ويفرهن على العود لان الشيء اذا كرر من ذكره انس به ولم يثقل عنه (قوله ثم ان زنت فليجدها)  
 (ع) سنة فحين يتكرر منه القنب بعد العقوبة أنه يتكرر عليه العقوبة ولا سقطها العقوبة الأولى  
 (قوله ثم ان زنت الثالثة فليجدها ولو جعل من شعر) (ع) وحش وناً كبدي على الخروج من مكانها  
 وليس واجب خلافاً لأهل الناهر وفيه تجنب أهل المعاصي والبعد من حشمتهم ٢ وبه وفيه جواز  
 العين في البيوع يبيع الشيء الحاضر بالثمن السير ولا حاجة فيه لان ذلك خرج مخرج الاعياء في بيعها  
 بما يمكن ولا تجب ليرصد بها الزيادة في الثمن وأما العين في البيع فهران كان مع العلم ملاحاف في  
 جواز وان كان عن جهل من المعبون فعندنا فيه قولان قيل بمعنى كيف كان وقيل بوجه منه ما لم يجر

يقول اذا زنت أمة أحكم  
 فتبين زناها فليجدها الحد  
 ولا يثب عليها ثم ان زنت  
 فليجدها الحد ولا يثب عليها  
 ثم ان زنت الثالثة فتبين  
 زناها فليجدها ولو جعل من  
 شعر ٢ وحدتنا أبو بكر  
 ابن أبي شيبه واسحق بن  
 ابراهيم جميعا عن ابن عينة  
 ح وثنا عبد بن حنبل أخبرنا

بالآية وقيل هي منسوخة بما ثبت من حكم الرجم وقيل هي محكمة لا منسوخة وهي في  
 البكرين ثابتة الحكم والآية الأولى من النساء في المحصنين والثانية منها منسوخة للأولى ثم نسخ ذلك آية  
 النور في البكرين وحكم الرجم في المحصنين

﴿باب أقامة السيد الخدعي عليه وآله﴾

﴿قوله فتبين زناها﴾ أي لا يتبعه حتى يثبت بالينة وفي أقامته بمجرده ٢ وابتان (قوله ولا  
 يثب) الترتيب التوبيخ والوم لان تكرار ذلك على الاماء والاماء يسقط حشمتهم ويفرهن على  
 العود لان الشيء اذا كرر من ذكره انس به (قوله ثم ان زنت) (ب) ع نادى في الأول سون ان ذن  
 زنا الاماء كان كثيراً ولما كان تكرار الزنا لمن بعد الحسد قليلا عبر بان في قوله ثم ان زنت (قوله ثم  
 ان زنت الثالثة فليجدها) هو أمر يثب وليس واجب خلافاً لأهل الناهر وادانها واجب بيان أمرها

ومحمد بن بكر البرقي أخبرنا محمد بن حسان كلاهما عن أيوب بن موسى ح وثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا أبو أسامة وابن جرير  
عبد الله بن عمر ح وثنا هرون بن سعيد الأيلي ثنا ابن وهب ثنا أسامة بن زيد ح وثنا حماد بن السري وأبو بكر بن  
واسع بن إبراهيم عن عتبة بن سليمان عن محمد بن اسحق كل هؤلاء عن سعيد المقبري عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه  
وسلم إلا أن ابن اسحق قال في حديثه عن سعيد بن

(٤٦٧)

جلد الامه اذ اذنت فلا فاجب  
ليعنه في الرابعة • حدثنا  
عبد الله بن مسلمة القعنبي  
ثنا مالك ح وثنا يحيى بن  
يحيى والفظ له قال قرأت على  
مالك عن ابن شهاب عن  
عبد الله بن عبد الله عن  
أبي هريرة أن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم سئل عن  
الامه اذ اذنت ولم تحسن  
قال ان زنت فاجلدها ثم  
ان زنت فاجلدها ثم  
زنت فاجلدها ثم يعموها  
ولو بغير قال ابن شهاب  
لا أدري أبعد الثالثة  
أو الرابعة وقال القعنبي في  
روايته قال ابن شهاب  
والضغير الجبل • وحدثنا  
أبو الطاهر أخبرنا ابن وهب  
قال سمعت مالكا يقول  
ثنا ابن شهاب عن عبيد  
الله بن عبد الله بن عتبة عن  
أبي هريرة وزيد بن خالد  
الجعفي أن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم سئل عن الامه  
بمثل حديثها ولم يذكر  
قول ابن شهاب والضغير  
الجبل • وحدثني عمرو  
الناقد ثنا يعقوب بن  
إبراهيم بن سعد ثنا أبي

العادة بزادته وسبط بالثالث (ط) وإذا باع الامه فليبين أمرها لأن ذلك عيب فإن قيل فافاجب  
البيان فلا ينبغي لاحد من رواه قيل بل يجوز لاحتمال أن يعضها المشتري بنفسه أو بأن يزوجه أو  
يصونها عن ذلك بصرته (قوله في الآخر سئل عن الامه اذ اذنت ولم تحسن) (ح) ضعف الطحاوي  
الحديث بأن زيادته لم تحسن لم يروها غيره مالك وأجاب غيره بأن رواه ابن عيينة ويحيى بن سعيد عن  
ابن شهاب • واختلف في معنى الاحسان هنا قيل هو الاسلام وقيل هو الحرية وقيل هو التزويج  
وهو على الخلاف في قراءة فاذا أحسن قال ابن جاشع فانه يرى بفتح الميم والصادو يضم الميمزة  
وكسر الصاد ثم قبل القراءة ثانياً بمعنى واحد والاحسان التزويج والاسلام وقيل هو بانه الاسلام  
وبالضم التزويج وبسبب ذلك اختلف في حد الامه اذ اذنت فقال ابن عباس وأبو عبيدة وبعض  
السلف لاحد عليا حتى تحسن تزويج وكذلك السعد وهذا على قراءة الضم وقال جمهور السلف  
والفقهاء عند نصف حد الحرية كانت ذات زوج أم لا لهذا الحديث وحديث على الآتي وفيه من  
أحسن منهن ومن لم يحسن قالوا أحسن أسلمة يعني قوله هنا الاحسان المذكور في الزيادة  
فانه خلاف الاحسان المذكور في الآية فانه في الزيادة منى وفي الآية مثبت وايضا فانه في الزيادة  
شرط في حد السيد الامه وهي الآية شرط في حدها فلي أن المراد به في التزويج العتق فانه لم يلزم  
يحد السيد حتى عتقت لم يكن للسيد أن يحدّها وانما يحدّها الامام وعلى انه التزويج ففائدة لو زنت  
وهي متزوجة لم يكن للسيد أن يحدّها حتى الزوج لان ذلك يضر به وهو قول مالك إلا أن يكون الزوج  
مالكا للسيد فلا يحد ذلك لان حقها معه وعلى الاسلام ففائدة أن المسألة انما يحدّها الامام وانما  
يحد السيد الكافرة وبشكل حد الكافرة إلا أن يكون معنى الحد العقوبة وهذا اذا فصل جوابه  
صلى الله عليه وسلم بالجاء بدل على نفي الاحسان المأخوذ فيه في السؤال وعلى القول بديل الخطاب  
أي المهموم ويكون هذا الحديث مخالفا لما تقدم من هجوم قوله صلى الله عليه وسلم اذ اذنت أمه اذ حكم  
(قوله سئل عن الامه اذ اذنت ولم تحسن) اختلف في معنى الاحسان هنا قيل هو الاسلام وقيل هو  
الحرية وقيل هو التزويج وبسبب ذلك اختلف في حد الامه فقال ابن عباس وأبو عبيدة وبعض السلف  
لاحد عليا حتى تحسن تزويج وكذلك السعد وهذا على قراءة الضم في قوله تعالى فاذا أحسن وقال  
جمهور السلف والعقلاء عند صف حد الحرية كانت ذات زوج أم لا لهذا الحديث (ب) معنى ان المراد  
بالاحسان في الحديث العتق ففائدة لو لم يحد السيد حتى عتقت لم يكن للسيد حدّها وانما يحدّها  
الامام وعلى انه التزويج ففائدة لو زنت وهي متزوجة لم يكن للسيد أن يحدّها حتى الزوج لان ذلك  
يضر به وهو قول مالك إلا أن يكون زوج مالكا للسيد فلا يحد ذلك وعلى انه الاحلام ففائدة أن  
المسألة انما يحدّها الامام وانما يحد السيد الكافرة وبشكل حد الكافرة إلا أن يكون معنى الحد

• الخ ح وثنا زيد بن جندب أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا معمر كلاهما عن الزهري عن عبد الله عن أبي هريرة وزيد بن خالد  
الجعفي عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثل حديث مالك • والثاني حديثهما مجععا في بعضها في الثالثة والرابعة • وحدثنا محمد بن  
أبي بكر التميمي • لحيان أبو داود ثنا زائدة عن السدي عن سعد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن قال خطب على كرم الله  
وجهه قال يا أيها الناس

فليجدها وليأتى من قول علي والآية وإذا قيل علي ذلك وانما يجري بنى الاحسان في سؤال السائل  
ولم يراع المفهوم فيفتح الجميع لاسيما وقد فسر الاحسان في الآية بالأقوال الثلاثة التي فسر بها الحديث  
ثم قد يقال لا معنى لتفسير الاحسان في الامام بالزوج لانه انما يفسر بذلك اذا كان المرتب عليه  
الرجوع فذلك معقود في الاما لانه انما علي بن نصف ما على المحسنات من العذاب والرجوع لفسطريقه  
وانما التفسير في الجدل (قوله في الآخر اقبوا الحديث على اركانكم من احسن ومن لم يحسن) (م) حجة  
لنافي جدالة وان لم يكن لها زوج خلافا لنفيها واعتقاد شرط حدها احسانها بالتزوج وتناول  
فراءه احسن ختم المعزة والماد على تحسين الزوج وقد تقدم حديث اذا نزلت فاجلدوها ولم يفرق  
(ط) والحديث نص في امر السادات بعد اركانهم وهو وان كان في الامم موقوفا فقد استند التساقط  
وقال فيه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اقبوا الحديث على اركانكم من احسن ومن لم  
يحسن ويستند عن ذلك الاحسان في الآية انه خرج مخرج الغالب لاسيما اذا فسر بالاسلام قال  
ابن العربي وهو اولى التماسير بالصواب (قوله في الآخر فان امته رسول الله صلى الله عليه وسلم) وهو

اقبوا على اركانكم الحديث  
من احسن منهم ومن لم  
يحسن فان امته رسول الله  
صلى الله عليه وسلم زنت  
فامرني ان اجلدتها فاذا  
هي حديث عهد بنعاس  
نخسيت ان اجلدتها ان  
اقلها فذكر كرب ذلك

في أبي داود فجرت جارية لا كرسول الله صلى الله عليه وسلم (ط) وهذه احسن من رواية مسلم  
واليقين بمن يتسبب لبيت شهد الله بظهارته في قوله تعالى انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس  
اهل البيت ويطهر كرمهم تطهيرا وكيف يصح بمن في ذلك البيت الكريم وذلك الملك الشريف ان  
تقع منه فاحشة الرنا وهذا والله من البعد في الغاية القصوى فان البعد من طينة سيده لا ترى انه  
لما كثر المايقون على مارية في ابن همام الذي كان زوجها فاجبت صلى الله عليه وسلم على القتل  
فدخل عليه فلما رآه كتم عن فرجه فاذا هو ارجع فقرأ على انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس  
اهل البيت ويطهر كرمهم تطهيرا فان قيل فقد رادنا آل محمد فله لان الاك في يطلق على العس قيل  
تسكت تلك الامنة من المختار للخدمة والتصرف ولطاهرة مية هيديجهاية والاول اتيق (قوله  
فامرني ان اجلدتها) (ط) هذا مدظهور زناها بجعل كما قال علي فاذا هي قريبة عهد بنعاس (قوله  
نخسيت ان اجلدتها ان اجلدتها) (ط) فيه اصل من اصول الفقه وهو ترك العمل بالظواهر لما هو  
أولى تسويغ الاجتهاد لان عليا ترك العمل بالظواهر من الامر بالجلد لآخر وحسنه صلى  
الله عليه وسلم ولو كان الامر على ما عوله اهل الظاهر من اصولهم العامة لجلدها وان هلكت وفيه  
من الله ان من حده دون القتل لا يجزى وهو مريض لا يجمعها ولا ينفلا ولا مرقا ولا يجمعها حتى  
يعيق وهو مدب الجهوره سكا بهذا الحديث لان العاس مرض فلا يحد حتى تستقل من عاسها  
وزا الترمذي في الحديث فلا يحد حتى يقطع دمها وهو اولى من حديث أبي داود عن سهل

العقربة (قوله من احسن منهم ومن لم يحسن) حجة لنافي جدالة وان لم يكن لها زوج خلافا  
لنفيها واعتقاد شرط حدها احسانها بالتزوج (قوله فان امته رسول الله صلى الله عليه وسلم زنت)  
هو في أبي داود مجرب جارية لآل رسول الله صلى الله عليه وسلم (ط) وهذه احسن من رواية مسلم واليقين  
بمن يتسبب لبيت شهد الله بظهارته في قوله تعالى انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل  
البيت الآية وكيف يصح بمن في ذلك البيت المكرم وذلك الملك الشريف ان تقع منه فاحشة الرنا  
بعد والله من البعد في الغاية القصوى فان البعد من طينة سيده لا ترى انه لما كثر المايقون على  
مارية في ابن همام الذي كان زوجها فاجبت صلى الله عليه وسلم على القتل فاذا هو ارجع فقرأ على  
فارجع فاذا هو ارجع فقرأ على انما يريد الله الآية

ابن حنبل أن رجلاً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اشتكى وأضوى حتى صار جلدًا على عظم فوق عظم على جملته تغير فقدم فاستقى له رسول الله صلى الله عليه وسلم فامر أن يضرب بمائة ثم راح ضرب به واحدة لأن أسناده مختلف فيه وبحديث سهل هذا أخذ الشافعي فقال يضرب المريض بشكول حتى يصل شعرا يصفه كله فيضرب به واحدة أو ما يقوم مقام ذلك وأما من حدثنا القتل فإنه يقتل وهو مريض

### ﴿أحاديث الحد في الخمر﴾

(قوله جلده) (م) أجمع المسلمون على وجوب الحد في الخمر وأنه لا يقتل إذا تكرر ذلك منه إلا طائفة شتى فقالت إذا زاد على الرابعة قتل الحديث في ذلك (ع) وهذا عند الكافة منسوخ بقوله لا يصل دم امرئ مسلم إلا بأحدى ثلاث الخس بالنفس والتيب الزاني والتارك لدينه والحديث التعان فاه صلى الله عليه وسلم حده مرات ولم يقتله ونهى عن لعنه ودل على نمضه أيضا اتفاق الصحابة على ترك العمل به (ط) حديث العيان أخرجه النسائي عن جابر قال أتى النبي صلى الله عليه وسلم بالعيان فضر به أربع مرات وبعضه ما أخرجه البخاري من حديث عمران رجلا كان يبيع عبد الله وكان يلقب حجارا وكان يصفك النبي صلى الله عليه وسلم فكان صلى الله عليه وسلم حده في الشراب فأتى به يوما فامر به فجلد فقال رجل من القوم اللهم العنه ما كثر ما يؤتى به فقال صلى الله عليه وسلم لا تلغ فيه فادب الله ورسوله أنه ضرب أكثر من أربع مرات فلم يقتله بل قال فيه أنه يصب الله ورسوله (ع) وأجمع المسلمون على وجوب الحد في نبيذ الخمر فليس له وكثيره وبما أسكر من جر غيره لأنها تصنع من خمسة أشياء على ما رأيت واختف في القليل الذي لا يسكر من خر غير الخمر والقليل من خر الخمر المطبوخ فيهمو والسلفاء كالأكثري المسكر وقال الكوفيون لا حد فيه حتى يسكر وقال أبو نؤان شرب ذلك معتقدا خريجه حد وإن شرب معتقدا حليته لم يحد لأنه متناول ومال بعض شيوخنا إلى هذا التنصيص ﴿قلت﴾ ما أجمع على وجوب الحد فيه فاما ذلك إذا شربها اختيارا فلا يحد المسكره إلا لافعل المسكره أو لأن الاكرام شهرة ندر الحد ولا من شربها لاساغه فصدمة وقد يجب شربها لذلك والمذهب المنع من شربها لدفع الخمر والعطش وأجاز بعض المتأخرين ابن عبد السلام وهذا التحقيق هو يمنع التدوي بهاو بالنفس في باطن الجسد أكل أو شرب واحتلف في التدوي بذلك في ظاهر الجسد ابن الحاجب والصحيح المنع وأجاز مالك لمن عثران يبول على عثرته واحتلف في سقوط الحد من البدوي الجاهل بالقرآن وأما من علم القرآن ويحرم ما يرب عليه من الحد فلا بد أن يحد وأما القليل الذي لا يسكر من خر غير الخمر فهو له من البدوي المسئلة المذكورة في علم الخلاف وذهب الجمهور به ما ذكره وحجوب الحد

### ﴿باب حد الخمر﴾

﴿قوله جلده﴾ (م) أجمع المسلمون على وجوب الحد في الخمر وأنه لا يقتل إذا تكرر ذلك منه إلا طائفة شتى فقالت إذا زاد على الرابعة قتل الحديث في ذلك (ب) ما أجمع على وجوب الحد فيه فاما ذلك إذا شربها اختيارا فلا يحد المسكره والمذهب المنع من شربها لدفع الخمر والعطش وأجاز بعض المتأخرين ابن عبد السلام وهو التحقيق ويمنع التدوي بهاو بالنفس في باطن الجسم أكل أو شرب واحتلف في التدوي بذلك في ظاهر الجسم ابن الحاجب والصحيح المنع وأجاز مالك لمن عثران يبول على عثرته واحتلف في سقوط الحد من البدوي الجاهل بالقرآن وأما من علم القرآن ويحرم ما يرب عليه من الحد فلا بد أن يحد وأما القليل الذي لا يسكر من خر غير الخمر فهو له من البدوي المسئلة المذكورة في علم الخلاف وذهب الجمهور به ما ذكره وحجوب الحد

رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أحسنت وحديثه أسحق بن إبراهيم أخبرنا يحيى بن آدم ثنا إسرائيل عن السدي بهذا الأسناد ولم يذكر من أحسن منهم ومن لم يصح وزاد في الحديث أثر كما حكي فائلا وحديثنا محمد بن شفي ومحمد بن بشار قالنا ثنا محمد بن جعفر ثنا سبعة قال معفت قتادة يحدث عن أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى برجل قد شرب الخمر جلده

عقوبته واختلاف في سقوط الحد من البدوي الجاهل بالشرع من أهل من علم الشرع وهو جعل ما تب عليه  
 فلا بد أن يحد بغيره من نكاحه فشر به فذا هو خير مما يحد من وطئ امرأة يظن أنها  
 زوجته فأما الأجنبية وأما القليل الذي لا يسكر من خمر غير العنب فهو المسمى بالنبيذ وهي المسماة  
 المدكورة وفي علم الخلاف يذهب الجمهور فيها لما ذكر من وجوب الحد لصديق لفظ الخمر عليه في  
 الأحاديث الدالة على حرمة الخمر وأخرج الكوفيون منهم يحد بحد خمره الترمذي وغيره من  
 ابن عباس قال حرمت الخمر علينا قليلا وكثيرا والمسكر من كل شراب وهذا أصح ما روي في  
 ذلك ويرى سفيروا عن جماعة من الصحابة قال عبد الحق وكلهم ملين بجهول وضعيف وتقول  
 عن مالك سقوط الحد وقبول الشهادة في الجهد والمقلد واستغن عن أحسن المتأخرين قالوا  
 لانه ان كان كل من يحد مميما فواضح وان كان المذهب واحدا فلا أقل من أن يكون ذلك شبهة ونحوه  
 للشافعي واعترض على مالك والشافعي بأنهما يشترطان الولي في النكاح والخفي لا يشترطه وهما لا  
 يحدان الخفي اذا تزوج بغير وليه وأوجب بأن مفسدة النكاح يمكن تلافيها بالإصلاح وردها إلى العقد  
 الصحيح كما يفعل في الانكحة الفاسدة في الحاق الولد وغيره ولا يمكن ذلك في الأثرية فلا بد من ترتيب  
 الزجر عنها وذلك بالحد (قوله بغير بدتين) (ع) لم يحتف أنه لا يكفي في حد الصبي أن يضرب  
 بسوطين أو سوطا لمراسان أو بجمع أسواط بعد ذلك فان وقع حد بضر به واحدة ويدل عليه  
 ما روي أن عليا جلد الوليد بسوطا لمراسان أربعين وهذا يدل أنه لم يحسب الا سقوط واحد لانه  
 ان أحده أربعين على ما جاء في الحديث (د) قوله بغير بدتين هناه عند أصحابنا أن الجرب بدتين منفوذتان  
 ضرب بكل واحدة عدا حتى كمل من الجميع أربعين ومن يرى أن الحد في الخمر ثمانون حسب كل  
 ضرب بضر بدتين وتأويل أصحابنا أنظر لان الرواية في مسينة وأيضا لم يحد على مبدئ (ع) واختلف  
 في المرض الذي لا يرجى بروه فقال مالك والجمهور لا يجزئ في حده الا ما يجزئ في حد الصبي ويدرك  
 حتى يرا أو يموت وقال الشافعي يضرب بعشكول تغل فصل تبار يخه إليه ضربه واحدة على ما جاء في  
 حديث مخرج (قوله خوار بعين وفي الآخر كل يضرب في الخمر أربعين) (ط) ههنا روي أنه يدل على  
 أن الصادر منه صلى الله عليه وسلم أنما هو قدر واحد ويدل على ذلك قول علي بن أبي حمزة أنه سمعه  
 حذرا بسنده أيضا حديث أبي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رحن قد ضرب خرا قال ضرب بروه فذا  
 الضارب يسد مائة الضارب بالعالم ومنا الضارب بشوبه ثم قال يكتبون فاقبلوا عليه يفرلون ما اتقيت  
 الله ما أتيت من رسول الله صلى الله عليه وسلم فان قيل كتب يكون الصادر منه ثم روي أو أدبا  
 وقد قال علي بن رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعين أو أكثر أربعين وحده على محبة ردة عثمان  
 وجاءه الصبيان فاقصروا على هذا الحد بدل الحد المحدود وايضا لا بد من تعميم على أن الحد في  
 الخمر أربعين أو ثمانون وكيف تجمع الأمة على خلاف ما جاء به نهما صلى الله عليه وسلم في حد من  
 الجمع بين ما طاهره الشرع والادب وبين ما طاهره الحدان الواقع صلى الله عليه وسلم أولا الشرع  
 ولذلك اختلف الحال فيه مرة جارية ما يدي والعماله أطراف الشاهد وسرا عاده ومزج جلد  
 فيه الحال والخمر بد أربعين روى عليه بغير بدتين بخلاف روى له استناده سالم الناس على  
 الشرب بأي الصعابة ذلك لا يكفي في الزجر عنه أو صفة في ذلك ففسده على أحد الحد ذلك  
 لصدوله الخمر عليه في الأحاديث الدالة على حرمة الخمر (قوله بغير بدتين) (ح) معناه حد أصحابنا  
 أن أربعين بدتين وهو دنان ضرب بكل واحدة عدا حتى كمل من الجميع أربعين ومن يرى أن الحد في

بغير بدتين خوار بعين  
 قال وفسله أبو بكر فلما  
 كان عمر استشار

عائون بجماع أنه إذا سكر عنى على ما يأتي من التثنية • فإن قيل كيف يكون شرير أو قاتل صلى الله عليه وسلم لا يبعد أحد فوق عشرة أو سواها إلا في ضمن حدود الله عز وجل قيل بآي الكلام على ذلك أن شاء الله تعالى (م) ولم ينهم الصعابة عنه صلى الله عليه وسلم فإفعل من قلت أنه على وجه التعديد إذا لم يمتدوا ولم يمدوا عنه كما لم يمدوا لها حتى الحدود وغيره (قوله فقال عبد الرحمن) • قلت • جادى الموطنان عليا الشير الثمانين (ط) جادى الموطنان هم لما استنارهم قال على أن يخله ثمانين لأنه إذا ضرب سكر وإذا سكر عنى وإذا عنى أفقرى عليه حد الغربة • وحاصله أنه أقام السكر مقام القذف لأنه لا يخلو غلبا عنه فأعطاه حكمه وقها شربت القضية ذلك الزمان وضعت عليها الدور ولم تسكر وهي من أصح دليل على جواز الدمل بالقياس لأن عدم استنارها صار كالاجماع واعتزها بعض الجليلين بأن قال إن حكم السكر يصحك القذف لأنه مغلته فليحكم به حكم الزلوا القتل لانهما أيضا مغلته • وأيضاً يلزم أن لا يبعد حتى يسكر وهم يصونه على الشرع وإن لم يسكر • وأجيب عن الأول بأن يمنع أن السكر مظنة الزلوا العقل لأن المظنة اسم لما يتحقق فيه المعنى المناسب غالباً والمعالم أن السكر لا يخلو عن الهذيان والغفول وليس كذلك الزلوا القتل فانهما وإن وقعوا دائماً بقضاء وعن الثاني أن ادعى القليل استنارهم بل بسد الفرائع لأن القليل يدعو إلى الكثير المكسر (ع) ومنع جمهور السلف والائمة الأربعة أن يحد في الخمر ثمانون وقال الشافعي مرة وأهل الظاهر أنه أربعون • قال الشافعي لا بدى والنال وأطراف الثياب وكذلك اختاف الصعابة في الثمانين والأربعين • وجهاً لجهور ما استقر عليه إجماع الصعابة وأنه صلى الله عليه وسلم لم يوقت في ذلك حداً يوقف عنده إلا أنه قال نحو الأربعين وكذلك جلد أبو بكر وعمر وعثمان أربعين فدل أنه صلى الله عليه وسلم لم يوقت حداً ولعل باب اختلاف الصعابة في الثمانين والأربعين حديث جريدته إذ صفة لانه ضربهما أربعين فتأني ثمانون ويحفل أنه ضرب بكل واحد منهما مائة حتى يكمل من الجميع أربعين • قلت • فإن قيل ظاهر الأحاديث وماعن السلف أنه لم يبالغ في كعبة الضرب ولا في كمينه مع أنه يتلو في الكليات الخمس المجمع على حرمة كلية حفظ الانساب وقد جعل الحد في ذلك لرحم وبعده كبر بين الرحم وجلد أربعين • أجيب ما علمنا كان العقل لا يراعى من سرب الخمر طامه محض اتلاف العقل اكتفى فيه بذلك بخلاف الزنا فإنه مشتهى فبولغ فيه وقد أشار عز الدين بن عبد السلام إلى مثل هذا وأنه لا فرق بين شرب الخمر والبول في الحرمة وجعل الحد في شرب الخمر ولم يجعل في شرب البول ربما لهذا المعنى والكليل الجنس هي حفظ النفوس والانساب والمعمول والامراض والأموال (قوله هذا كان عمر) أي زمن خلافة عمر فكان ثمانية (قوله ذنا الناس من الرب) (ط) الأرياف جمع ريب والرب أرض الزرع والمحصب يقال أراقت الأبل رباعياً أي

الخمر ثمانون يعول حسب كل ضربة بضرتين وتأويل أصحابنا الخمر لأن الزنا فيه مينة (قوله هذا كان عمر) أي زمن عمر (قوله ذنا الناس من الرب) (ط) الأرياف جمع ريب والرب أرض زرع والمحصب يقال أراقت الأبل رباعياً أي حسبت وأراقت الماشية ثلاثاً إذا رعت الرب والمعى لما فقت الشام وغيرها وكثرت لكرم وطهر في الناس شرب الخمر أشار عمر في التشديد في العفوية (ح) الرص الموضع التي بها المياه وهي قريبة منها والمعنى لما كان زمن عمر بن الخطاب وهبت السام والعراء ويمكن الناس في الرب ومواضع المحصب وسعة العيش وكثرة الأعقاب والزيادة أكثر وإن شرب الخمر إذا هم رضى الله عنه في حداً لم يخطأ عليهم وزجراً

الناس فقال عبد الرحمن  
أخف الحدود عما بين طهر  
به عمر • وحدتنا يحيى  
ابن حبيب الحارثي ثنا  
خالد بن يحيى الحارثي ثنا  
شعبة ثنا قتادة قال سمعت  
أنس يقول أتى رسول الله  
صلى الله عليه وسلم رجل  
قد كثر نحوه • وحدتنا  
محمد بن مشفى ثنا معاذ بن  
هشام ثنا أبي عن قتادة  
عن أنس بن مالك أن نبي  
الله صلى الله عليه وسلم  
جلد في الخمر بالجرية  
والعالم ثم جلد أبو بكر  
أربعين فلما كان عمر  
وفنا الناس من الرب



والقري قال ما روي في  
 جده انخر فقال عبد الرحمن  
 ابن عوف اري ان يصبها  
 كما خف الحدود قال جلد  
 هري ثمانين • حدثنا محمد  
 ابن مثنى ثنا يحيى بن سعيد  
 ثنا هشام بهذا الاسناد منه  
 • وحدثنا ابو بكر بن ابي  
 شيبة ثنا وكيع عن هشام  
 عن قتادة عن انس ان  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 كان يضرب في انخر  
 بالنعال والجريد اربعين  
 ثم ذكر نحو حديثهما ولم  
 يذكر كرايف والقري  
 • وحدثنا ابو بكر بن ابي  
 شيبة وزهير بن حرب  
 وعلي بن حجر قالوا ثنا  
 اسمعيل وهو ابن عتبة  
 عن ابن ابي هريرة عن  
 عبد الله الداناج ح وثنا  
 اسمعيل بن ابراهيم الحنظلي  
 واللفظ اخبرنا يحيى بن  
 حماد ثنا عبد العزيز بن  
 المختار ثنا عبد الله بن  
 فيروز مولى ابن عامر  
 الداناج ثنا حسين بن  
 المنذر ابو ساسان قال  
 شهدت عثمان بن صفان  
 اتي بالوليد فدخل الصبح  
 ركعتين ثم قال ازيدكم قال

أخضبت ورافت المشاة ثلاثا اذا عمد الى يمينه والمضى ولما قصبت الشام وشربها وكثرت السكر وم  
 واكثر الناس شرب الخمر استشارهم الناس في التشديد في العقوبة (قوله) كان يضرب في انخر  
 بالنعال والجريد (ع) يدل على التصفيف في حدانخر والى حدانخر والى حدانخر والى حدانخر والى حدانخر  
 مثل هذا لا بالسوط وقال مالك وغيره لا يكون الا بالسوط سوط بين سوطين لضرب بين ضربين  
 والحدود كلها عند مالك سواء • وقال الشافعي والزهرى والثوري حدانخر اخف الحدود وقال  
 آخرون ضرب التعزير اشد ثم ضرب الزنا ثم ضرب الخمر ثم ضرب الفذف وارباز بعض اصحابنا فيه  
 الضرب بالدرقة في الظهر وراى بعض اصحابنا ان يفظ على الممنوع بالفضضة والطواف والسجين (د)  
 اجمع السماع على انه يكفي الضرب بالجريد والعمال واطراف الشباب واختاف في جواز بالسوط ولنا  
 فيه وجهان أحدهما الجواز وشذبه بعض اصحابنا فطر السوط وهو غلط فاحش لما نذر صريح هذه  
 الاحاديث واذا ضرب فليكن سوطا وسطا بين الرطب واليابس وكذلك الضرب يكون ضربا بين  
 ضربين يرفع يده دون ان يتجاوز بهاراه وفوق ان يضعها واضحا قلت • المذهب ان الحدود  
 كلها سواء • وقال ابن حبيب اشد حدانخر والمذهب ايضا انه ليس الا بالسوط قال في المدونة  
 لا بالدرقة وانما كانت مدة عمر رضى الله عنه للادب وهو يضرب الرجل فاداغ برميوط الا ان  
 يضرب اضطررا يمنع من وصول الضرب الى محله فتترك يدها يتيقهما والمذهب ايضا ان الضرب  
 مقصور على الظهر والسكتين وقال الشافعي يضرب على جميع الاعضاء الالوجه والراس ويجرد  
 الرجل ويترك على الرماق لا يصبها الضرب قال في المدونة يرفع ماله كان بعض الأمراء اذ هداه في ففة  
 فاستسنه ويجعل في الففة التراب قال بعض السيوخ يربل للمال ما عسى ان يخرج من الحديث  
 (قوله) في سند الآخر الداناج (ع) ويقال ايضا لما يدل الجرم ويجدها دون بدل ومعناه بالعارسية  
 العالم (قوله) حسين هو بالصاد المججمة (قوله) ازيدكم (قوله) قال البيهقي في تاريخه كان مما نهم  
 على عثمان رضى الله عنه ابشاره قرابة وتوليت ايام اعماله والوليد بن عتبة بن ابي معيط هذا من قرابته  
 (قوله) وعن عبد الله الداناج هو بالنال المهملة والجرم الدانام بالهاء ومعناه بالعارسية العالم (قوله)  
 حدنا حسين) بضم الحاء وقع الصاد المججمة (قوله) ازيدكم (ب) قال البيهقي في تاريخه كان مما  
 نهم على عثمان رضى الله تعالى عنه ابشاره قرابة وتوليت ايام اعماله والوليد بن عتبة بن معيط هذا من  
 قرابته وقبل انه كان اخاه • وجب فلائحة الحدان عثمان رضى الله تعالى عنه كان ولاه الكوفة  
 فبقى ايسر مع ندائه وبعثه يشرب الخمر من اول الليل الى ان امه المؤذن يؤدبه بصلاة الصبح  
 فخرج في غلالة فدخل الخمر فدخل الى الصبح ارضا وقال ازيدكم فقال بعض أهل الامم الاول  
 ما رانا في زيارته منذ ولينا وما نرى دنا لارادك الله من الخير والله لا أعجب الا من ولاك عليا وحسب  
 الناس الوليد يصبها بالمجسد فدخل النضر يبرم ويمثل بالأيام في انخر وشاع في الكوفة فله  
 وظهر فسقه ومداوه • ثم شرب الخمر فدخل عليه ابو زبابة الاسدي وابو جندب بن زهير الاسدي في  
 جماعة من أهل المسجد فجدوه مكرانا مضطرا على سريه لا يفلح فاعطوه فمسيطة وتباعا عليهم  
 ما شرب من الخمر فاحدوا عنه من اصحابه راوا المدينة فشهدوا عبد عثمان رضى الله عنه انه شرب الخمر  
 فقالوا ما يدريكم ان الذي شرب به الخمر فقالوا انا الخمر التي كنا نشرب في الخاهلية وأخرجوا عنه  
 فنفروا اليه فزجرهم ودفع في صدورهم وقال دعوا عني فأتوا عليا رضى الله عنه فرفوه القضية فأتى

وقيل انه كان اخاه لأمه وسبب جلده الحداث عثان كان لولاه الكوفة فليق يلقع بمائه ومفيه يشرب  
 الخمر من أول الليل الى أن جاءه المؤمن يؤذنه لصلاة الصبح فخرج في غلالة فدخل الخراب فبلى  
 بالناس الصبح أربما وقال أريدكم فقال بعض أهل الصف ملزنا في زيادة تسوليتنا وماز يدنا  
 لا زادك القمن الخمر والله لأذهب الأيمن ولألا علينا وحسب الناس الوليد بحسبنا للمجد فدخل  
 القصر يترجم ويقتل باليات في الخمر فشاع في الكوفة ففعل ونظر فسقوه وماوت مشرب الخمر  
 فدخل عليه أبو زبيب الأسدي وأبو جندب بن زهير الأسدي في جماعة من أهل المسجد فوجدوه  
 سكراناً متطجعا على سريره لا يعقل فاقطعوه فلم يستيقظ وتبعاً عليهم ما شرب من الخمر فأخذوا  
 خاتمه من أصبعه وخرجوا الى المدينة فاقوا عثان وشهدوا عليه أنه شرب الخمر فقال وما يبريكم أن  
 الذي شربه الخمر فقالوا انها الخمر التي كنا نشرها في الجاهلية وأخرجوا خاتمه فدفعوه اليه فزجرهم  
 ودفع في صدورهم وقال تصوا عني قالوا علينا عرفوه القضية فاق عثان فقال دفعت الشهود  
 وأبطلت الحدود فقال له عثان فأتى فقال استعصر صاحبك فان أقاموا عليه الشهادة ولم يجد  
 مدفعاً أقت عليه الحد فانضمه عثان من الكوفة فشهد عليه ولم يدل بحجة فاق عثان السوط الى  
 علي وقال قم يا علي فاقم عليه الحد فقال قم يا حسن فاقم عليه الحد فقال الحسن يكفيني بعض من  
 زرى فلما رأى علي امتناع الجماعة من إقامة الحد توخا لنصب عثان ومكان قرابته منه أخذ على  
 السوط ودنا منه فجعل الوليد يرغ فاجتنبه على وري به الى الأرض وعلاه بالسوط فقال له عثان  
 ليس لك أن تفعل بهذا فقال بلى وشرا من هذا انفسق ومنع حق الله أن يؤخذ منه وعزله عثان  
 عن الكوفة ولاها سعيد بن العاصي ( قوله فشهد حمران أنه شربها وشهد الآخر أنه فاهها  
 قال عثان ما فاهها حتى شربها ) ( قلت ) فان قبل كيف قال ذلك عثان مع إمكان أن يكون  
 شربها مكرها أو بظنها غير خير بل أجيب بان السياق ينفي ذلك وأيضاً الحسم لم يدع ذلك  
 ( ط ) أي أعمال عثان هذه الشهادة لا يقال أنه خلاف توقف حمر في منلها فانه لما شهد عهده  
 الجار ودان قدما شرب الخمر قال لأبي هريرة وأنت يا أبا هريرة على ملام تشهد قال لم أره حين

عثان وهو يقول دفعت الشهود وأبطلت الحدود فقال له عثان فأتى فقال استعصر صاحبك فان  
 أقاموا الشهادة عليه ولم يجد مدفعاً أقت عليه الحد فانضمه عثان من الكوفة فشهدوا عليه ولم يدل  
 بحجة فاق عثان السوط الى علي وقال قم يا علي فاقم عليه الحد فقال علي قم يا حسن فاقم عليه الحد فقال  
 الحسن يكفيني بعض من زرى فلما رأى امتناع الجماعة من إقامة الحد توخا لنصب عثان، رضى الله عنه  
 ومكان قرابته منه أخذ على السوط ودنا منه فجعل الوليد يرغ فاجتنبه على وري به الى الأرض  
 وعلاه بالسوط فقال له عثان ليس لك أن تفعل هذا فقال بلى وشرا من ذلك انفسق ومنع حق الله أن  
 يؤخذ منه وعزله عثان عن الكوفة ولاها سعيد بن العاصي ( قوله فشهد حمران أنه شربها وشهد  
 الآخر أنه فاهها ) ( ب ) هذان تلميح للأفعال والمشهد وعدم قبوله نعم ان الخلاف انها هو اذا لم يستأزم  
 أحد الظعن الآخر كالشهد أحدهما بقتله بسيف وشهد الآخر أنه قتل بصخرة فان القتل بالسيف  
 لاستأزم القتل بالصخرة وأما في الخبر فيستأزم شربها ( ج ) فيه حجة ثلاث أن من تقياً الخمر بعد  
 وعندنا لا يجد لاحتال أن يكون شربها جهلاً أنها حرام أو أكره على شربها أو غير ذلك من الوجوه التي  
 تسقط الحدود ودليل مالك أقوى لان الصحابة في هذه القضية اتفقوا على جلد الوليد وقد يجيب  
 أصحابنا بأن يكون عثان علم شربها الوليد فتضى بملءه وأما كان مذهبه جواز قضاء القاضي بملءه في

فشهد عليه وجعلان  
 أحدهما حمران أنه شرب  
 الخمر وشهد الآخر أنه فاهها  
 بتقياً فقال عثان أنه لم يتقياً  
 حتى شربها

قال ياعلى قم فاجله فقال

فمر به ولو كنتي رأيت فاعدا فقال قد تطلعت بالياهر مرة فاستمر مر فعادة فابكر فقال أبوهر مرة  
مهلا يا أبا المؤمنين إن شككت في شهادتنا فمثل بنت الوليد امرأته من معلنين لها فقامت على  
زوجها الشهادة فجلدها الحد وظاهر القضية أن عمر لم يسمع شهادة أبيهر مرة حين قال لم أره ثم بها  
ولكن رأيت فاعدا قيل ليس ذلك بخلاف لأن عمر إنما وقف حين رأى بالياهر مرة في أداء  
الشهادة مسلمين بخبر في تفصيل قرائن الاحوال التي تعيد العلم بالشهود فبسمه من مائة ع الشاهد  
في تفصيلها لم يحصل لسامع الشهادة الجزم بصحتها لأن القرائن لا تنضبط الحكاية عنها وإنما حق  
الشاهدان يرض عنهما ويتسم على أداء اقبال الجازم الخبر عن علم والى الجازم أبوهر مرة بالشهادة  
سعيها هم وحكم وانما جئت الى هذا على عادته في الاستظهار في الشهادة والاخبار ولا يثبت به أنه  
رد شهادة أبيهر مرة وقيل شهادة امرأته قلت لا ذكر ابن المصنف القضية قوله ذكر أن عمر  
نوقف وانما الذي نوقف أبوهر مرة قال ابن المصنف شهد أبوهر مرة أن رجلا فاجرا فقال عمر  
أنشهدا ثم بها فقال انما شهدانه فاعدا فقال عمر ما هذا التعمي بالياهر مرة فلا وربك ما فاعدا حتى  
ثم بها قال ابن المصنف قرأ عمر أن النظر الصحيح يودى الى العلم أنه ثم بها من حيث انه فاعدا  
ونوقف أبوهر مرة أن يزيد على ما رأى قال ابن المصنف ويحفل عندي أن يكون نوقف أبيهر مرة  
لاحتمال أن يكون أكره على ثم بها واضطر اليها أو غير ذلك مما لو ثبت لسقط عنه الحد ولم يثبت  
عمر الى ذلك لأن الحكم اذا وجب بشئ ظاهر لا يرفع بالتفنون المتوهم فكلما تناظر وعجند (ط)  
وفي الحديث من الفقه تليق الشهادتين اذا أدتا الى معنى واحد فان أحدهما يشهد برؤية شرب  
الخمر والآخر يشهد بما يستلزم ثم بها قلت لا هذا من تلقى الاقوال والمشهور عندهم قبوله  
ثم الخلاف فيه انما هو اذا لم يستلزم أحد المعلنين الآخر كما لو شهد أن أحدهما قتل بسيف والآخر أنه  
قتله بفضرة قل القتل بالسيف لا يستلزم القتل بفضرة وأما في الخبر يستلزم ثم بها (د) فيه حجة  
لما لك أن من تقيا بالخبر بعد وعندنا لا يجد لاحتمال أن يكون ثم بها جهلا أنها خرافة أو أنه أكره على  
ثم بها أو غير ذلك من الوجوه التي تسقط معها الحدود ودليل مالك أقوى لأن الصداقة في هذه  
القضية اتفقوا على جلد الوليد وقد يصيب أحدهما عن هذا بان يكون هذا من علم ثم بها الوليد فتضى  
بعلمه ولعله كان مذهبه جواز قضاء القاضي بعلمه في الحدود وهذا تأويل ضعيف يرده كلام عثمان  
(قوله ياعلى قم فاجله) (ع) فيه تولى أهل الفضل إقامة الحدود بأنفسهم لانهم من أفضل القربان  
ويجب تند جميع العلماء أن يختار لأقرب أهل الفضل والعدل خوف التعدي في إقامة وكذلك  
كان أجلة الصعابة يعقونها بنى الخلاء (ط) وقد وقع في زماننا خلاف في الخبر فمابين  
تعدى الضارب قتلته بها (ع) وانما آثر عثمان عليا لذلك لأنه أقرب الى الوليد من غيره  
لاجتماعهما في عبد مناف على من بنى هاشم بن عبد مناف والوليد من بنى عبد شمس بن عبد  
الحدود وهو تأويل ضعيف يرده كلام عثمان (قوله ياعلى قم فاجله) (ع) فيه تولى أهل الفضل  
الحدود بأنفسهم لانهم من أفضل القربان وانما آثر عليا لأنه أقرب الى الوليد من غيره لاجتماعهما في  
عبد مناف (ح) آثر عليا تكريمه بتفويض الامر اليه في اقامه الحد لأن المعنى قم ياعلى فأم الحد  
عليه بأن تأمر بذلك من ترى قبيل على ذلك (ب) ان كان العرف عندهم ماد كرا القاضي من أن  
جلة الصعابة رضى الله عنهم كانوا يقيمون بين بنى الخلاء وان ذلك من أفضل القربان فارجحناج الى  
تأويل ولعل كلام النووي بحسب عرف زمانه أو تولى أهل القضاء مرجوح وكذا كان الشيخ يقول انه  
مر جوح قال ولم أر من فعله وانما العادة أن يحضر القاضي على حد الخمر كبار الموقنين قال وطلب مني

مناف (د) كان الامام عثان وانما اتر عليه ذلك شكر مرة له لتقرب منه الامر اليه في اقامته لانه لان  
 المعنى ثم باعلى قائم الحجة عليه بان تامل بذلك من ترى قبيل على وامر الحسن فقبيل وامر عبد الله بن  
 جعفر ثم قلت ثم تامل كلام القاضي يعلى ان عثان انما امر بان يتولى الضرب بنفسه وكلام  
 النووي يعلى بخلاف ذلك فان كان العرف عندهم حيثما ذكر القاضي من ان جلة العصابة  
 كانوا يقيمونه بين يدي الخلفاء وان ذلك من افضل القربان فلا يحتاج الى تأويل ولعل كلام  
 النووي بحسب عرف زمانه ان يتولى الضرب اهل القربان من جرح وكذلك كان الشيخ يقول ان  
 تولى الضرب جرح قال ولم أر من فعله وانما العادة ان يحضر القاضي على حد آخر كبار الموقنين  
 قال وطلب منى ابن عبد السلام ان اقف على ضرب مخور رأيت وقلت انما العادة ان يحضر  
 الموثقون فقال لي استكشف فقلت لم استكشف وانما استندت الى العادة في ان ذلك لم يله الا  
 الموثقون وقول النووي قبيل على ذلك كان الشيخ يقول ان عليا لم يقبل ذلك اذ لو قبل لم يأمر غيره  
 لان الوكيل ليس له ان يوكلي غيره فقلت له ان عليا كما استأبنا عثان له حسابا في القاضي والحاكم  
 يستتيب غيره فقال لي ليس هذا بماكم ثم قلت بلزم اذا كان غيرا كما ان لا يستتيب غيره لقول  
 مالك واذا دعاك الامام العادل لاقامة حد فاذا علمت عدالة الينتم يسلك مخالفته او كما قال فقال انما  
 امتنع على وامر غيره لمنافسة كانت بينه وبين الوليد فاتي رضى الله عنه التهمة (قوله ثم باحسن) (ع)  
 فيها استأبنا الحاكم كما في جعل اليه لاسباب يحضر تمهلهم (قوله ولما حارها من تولى قارها) (ع) هنا من  
 أمثال العرب قال الأصمعي معناه ولما شدتها من تولى هينها والقار البارد ومعنى تمثيل الحسن يتولى الحد  
 من يتولى أمور المسلمين قال الخطابي معناه يتولى عقوبتهم يتولى المع والعدل والاول اولى  
 واين في القضية (د) الضعيف حارها على الخلافة أي كان عثان واقاربها يتولون حين الخلافة  
 ويحتملون بنفها يتولون تكبيرها وقادرواها والمعنى ليتول ذلك عثان واقاربها (قوله فكاكته وجد  
 عليه) أي غضب على الحسن في توفعه فيما امر به بوقر عنه الامراء (قوله ثم باعبد الله بن جعفر)  
 (ط) يحتمل انه امر من على لعبد الله بن جعفر ويحتمل انه امر من الحسن لعبد الله بن جعفر طلبا  
 لرضا على رضى الله عنهم (قوله وعلى بعد فلما بلغ اربعين قال أسلك) (ع) طارها انه لم يزد وود كر  
 البعاري الحديث وفي آخره ان عليا جلد الوليد عثان وهو المعروف ومن مذهبه وانه جلد المعروف  
 بالجاني عثان وكذلك المعروف والمشهور في الموطن انه الفى أشار على عمر الفخمين وجميع بين  
 القاضي ابن عبد السلام ان اقف على ضرب مخور رأيت وقلت انما العادة ان يحضر الموقنون فقال  
 لي استكشف فقلت لم استكشف وانما استندت للعادة وقول النووي قبيل على ذلك كان الشيخ يقول  
 لم يقبل على ذلك اذ لو قبل لم يأمر غيره لان الوكيل ليس له ان يوكلي غيره فقلت له ان عليا كما باستأبنا  
 عثان له حسابا في القاضي والحاكم يستتيب غيره فقال لي ليس هذا بماكم (ب) يلزم اذا كان غيرا كما  
 ان لا يستتيب غيره لقول مالك واذا دعاك الامام لاقامة الحد فاذا علمت عدالة الينتم يسلك مخالفته  
 او كما قال فقال انما امتنع على وامر غيره لمنافسة كانت بينه وبين الوليد فاتي التهمة (قوله ثم باحسن)  
 (ع) هي استأبنا الحاكم كما في جعل اليه (قوله ولما حارها من تولى قارها) (ع) هو من أمثال العرب  
 معناه ولما شدتها من تولى هينها والقار البارد (ح) الضعيف يعود على الخلافة أي كان عثان واقاربها  
 يتولون حين الخلافة ويحتملون بنفها يتولون تكبيرها وقادرواها والمعنى ليتول ذلك عثان واقاربها  
 (قوله ثم باعبد الله بن جعفر) يحتمل انه امر من على ويحتمل انه امر من الحسن لعبد الله بن جعفر طلبا

على ثم باحسن فاجلده فقال  
 الحسن ول حارها من  
 تولى قارها فكاكته وجد  
 عليه فقال يا عبد الله بن  
 جعفر قم فاجلده فجلده  
 وعلى بعد حتى بلغ  
 اربعين فقال أسلك

ثم قال جلد النسي صلى  
الله عليه وسلم أربعين  
وجلد أبو بكر أربعين  
وعمر ثمانين وكل سنة وهذا  
أحب إلى زاد علي بن حجر  
في روايته قال اسمعيل  
وقد سمعت حديث الداج  
منه ثم أحفظه وحدثني  
محمد بن مهنا الضمير ثنا  
يزيد بن زريع ثنا عفيان  
الثوري عن أبي حنيفة  
عن حمير بن سعيد عن علي  
قال ما كنت أقيم على أحد  
حديثه فاجده في نفسه  
في نفسي الأصحاب أخر  
لأنه من ماله ودينه لأن  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم لم يسهه وحدثنا  
محمد بن مني ثنا عبد  
الرحمن ثنا سفيان بهذا  
الاسناد مثله حدثنا أحمد  
ابن عيسى ثنا ابن وهب  
أخبرني عمر وعنه بكير بن  
الأنصاري قال ينادي عنده  
سلمان بن يسار ادعاه  
عبد الرحمن بن جابر فحدثه  
فاقبل علينا سلمان فقال  
ثني عبد الرحمن بن جابر  
عن أبيه عن أبي بردة  
الأنصاري أنه سمع رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
يقول

الجلد أربعين يكون مائة البصري أنه جلد بسوط لسان جاهد ثمانين كما جاهدته صلى الله عليه  
وسلم جلد ثمانين أربعين فجلد عمر كل نعل بضريرة وكما جاهد في حديث الجربتين وكان حداثا أخر  
عندهم التخييف وعلى ما يأتي من قوله وهذا أحب اليان الإشارة إلى أقرب مذكور وهو الثمانون  
وقد نحا الطبري إلى توهين خبر الوليد ذكر أنه قصور على عليه في الشهاد في تلك القضية (ط) ما في  
الموطأ من حديث المسور بن مخرمة وحديث حنبل هذا أولى لأنه حسن في سياقه ما ساق السبب  
في روايته والأقرب أن يكون بعض الروايات في حديث المسور موضع ثمانين مكان أربعين (قوله)  
جلد النسي صلى الله عليه وسلم أربعين وجلد أبو بكر أربعين وعمر ثمانين وكل سنة (ع) فيه ما كان  
على معتقدين صحة ما به الخليفتين وأما ما رواه حنبل في حديثه صلى الله عليه وسلم أنه قال لا بد من بعدي  
خلاف ما كان عليه الرافضة والشيعية (ط) وهو أعظم حجة عليهم لأنه قول الذي يتعصبون له  
ويتشدون فيه ما لا يهون (قوله) وهذا أحب إلى (ع) حله الأكرهون على أنه يعني الأربعين  
وهو خلاف ما تقدم بمعنى المدحوم من منحه من الحديث أخر ثمانون فتكون إشارة إلى الثمانين  
التي هي أقرب مذكور (ط) وعلى أن الإشارة إلى الأربعين فيكون له قولان وإن الذي دام عليه  
أنه ثمانون (قوله في الآخر فاجده في نفسي) (ع) لم يختلف في أن من ماله في حد ضرب لاديه  
فيه على الإمام ولا على بيت المال واحتلف فيه من ماله من التزوير فقال الجمهور لا شيء فيه وقال  
الشافعي دينه على عاقبة الإمام وعليه هو الكفارة وقال غيره على بيت المال (قوله) لأنه إن ماله  
ودينه (ط) هذا والله أعلم فإزاء على الأربعين وأما الألباء بعون فقدر أي على أهائمه فكيف  
خاف من ذلك (ع) وبصو قول على قال الشافعي قال إن جلد الأربعين باليدى وأطراف الثياب  
والهال فإن ماله الله فله وإن أراد على الأربعين بسوط فإب دينه على عاقبة الإمام (ع) والرواية  
لأنه ما بال كلام وفي البصري فإنه مات بالقاء قال بعضهم وهو وجه الكلام لأن دينه إياه كفارة  
استبرته وتورعه لعله لذلك وعدا بن الداء أنه إن ماله وهو قريب من هذا (قوله لم يسهه) (ع)  
أي لم يحد فيه حدا معينا وإنما كان ضربه ناه على ما تقدم ثم لما كثر الشرب في الناس اجتهد  
الله في قدره على ما تقدم وفاسوه على ما يسهه من الحدود وبقي الكلام على ما يحصل ويحرم  
من الأثرية يأتي في كتابه إن شاء الله تعالى

### أحاديث قدر الضرب في الأدب

(قوله في سدد عمرو بن المار عن عبد الرحمن بن جابر عن أبي بردة الأنصاري) (ع) قال  
الدارقطني تابع عمر وأسانة ورديد حالهما الليث وابن أبيه قد كراه عن عبد الرحمن بن أبي  
ردة بن زيدا ولا نأيه واحتلف فيه عنه لم نأى مريم فقال إن جرح عن عبد الرحمن بن جابر  
من ماله من أبي صل الله عليه وسلم ونحوه بن يصره من عبد الرحمن بن أبيه وقال  
لرضا به (قوله) فأحد من سمي لم يختلف في أن ماله في حد ضرب لاديه على الإمام ولا على  
بيت المال واحتلف فيه من ماله في التزوير فقال الجمهور لا شيء فيه وقال الشافعي دينه على عاقبة  
الإمام وعليه هو الكفارة وقال غيره على بيت المال (قوله) فيه ما كان على أهائمه فكيف  
(ط) هذا والله أعلم وقد روي عن الأربعة وأما الأربعة من ماله رأى على أهائمه فكيف ما  
من ذلك

أبو الحسن في كتاب الطل القول قول أبيه وقال في كتاب البيع وقول عمر وصح  
 (قوله عن أبي بردة) (ط) كذا لأن ما كان بالمال الميسر عند الجورى بالزنى وهو خطأ ويقال في  
 اسم أبي بردة هذا حتى بن خيار الحارثي ويقال هو رجل آخر من الأنصار (ع) لم يقله أحد بالزنى  
 وهو نصيب (قوله لا يجلد أحد فوق عشرة أسواط إلا في حتمين حدود الله) (ع) أخذ بنظر  
 الحديث أشهب في بعض الروايات عنه وقال في مؤدب الصبيان لا يضرب فوق ثلاث وإن زاد  
 اقتص من موته وقول مالك وأصحابه إن ذلك موكول إلى اجتهد الأمام بحد حرم الفاعل وشبهة  
 صفة ونحوه عن محمد بن الحسن قال وإن بلغ الألف وعن مالك أيضاً يضرب في شبهة الخمر والمعاينة  
 خمسة وسبعين ولا يبلغ به الحد ومالك إليه أصح ونحوه لأن مسألة قال ولا يبلغ به الحد وأما وقال  
 عمر لا يبلغ في تزيير أكثر من ثمانين وقال الزبير بن مني من أصحاب الشافعي تزيير كل أدب مستبطن من  
 حده لا يتجاوز به حده صلى الله عليه وسلم وقال أبو حنيفة والشافعي لا يبلغ به الأربعين وعن الشافعي  
 لا يبلغ العشرين ما إذا في حد العبد في الخمر وقال أحمد لا يراد على العشرة أحدًا بظاهر الحديث  
 وتأول أصحابنا الحديث على أن ذلك كان في زمنه صلى الله عليه وسلم حين كان ذلك يكف الجاني  
 وتأوله أئمتنا على أن معنى في حد في حق من حقوق الله أن لم يكن من المعاصي المقدرة حدودها لأن  
 الحرمان كلها من حدود الله تعالى (قوله) كان في أيام وصول أسير الحرب أبي الحسن المديني  
 نوس رجل يعرف بابن تكرر ومشيد به الجراءة والأذية وحكم بآدمه فعمل فيه مجلس في قدر ما يدنق  
 حال الشيخ ولو زيد في أدبه على الثلاثمائة سوط لكل أهل ذلك

### ﴿ أحاديث الحدود كفارات لأهلها ﴾

(قوله تباعون) (ط) كانت هذه البيعة بالبيعة خارج مكة وهي أول بيعها بالبيعة التي صلى الله عليه  
 وسلم لقبها الأنصار قبل الهجرة وقتل فرس القتال (قوله) تمت حقيقة البيعة وإن بدعته  
 صلى الله عليه وسلم كانت متعددة بحسب الحال في كتاب الإيمان (قوله) من وفي منكم (ط) هو  
 نصيب الماء وقوله الأصلي بالثبديد ومعناها واحد (ع) ما ما جعل ما أمر به وكف عما نهى عنه  
 ومعنى أخره على الله بعدد من مـ أبوه ووصله إلى الخـ (قوله) ومن أصاب شيئاً من ذلك فعوقب به فهو  
 كفارة (ط) أي من أتى حداً فقيم عليه فهو كفارة (ع) هو حجة الجمهور في أن الحدود كفارات  
 —————

### ﴿ باب قدر الضرب في الأدب ﴾

(قوله لا يجلد أحد فوق عشرة أسواط إلا في حتمين حدود الله) (ع) أخذ بظاهر الحديث  
 أشهب في بعض الروايات عنه وقال في مؤدب الصبيان لا يضرب فوق ثلاث وإن زاد اقتص منه  
 ومشهور قول مالك وأصحابه إن ذلك موكول إلى اجتهد الأمام بحد حرم الفاعل وشبهة صفة ونحوه  
 عن محمد بن الحسن قال ولا يبلغ الألف وتأول أصحابنا الحديث على أن ذلك كان في زمنه صلى الله عليه  
 وسلم كان ذلك يكف الجاني

### ﴿ باب الحدود كفارة لأهلها ﴾

(قوله تباعون) (ط) كانت البيعة خارج مكة وهي أول بيعها بالبيعة التي صلى  
 الله عليه وسلم لقبها الأنصار قبل الهجرة وقتل فرس القتال (قوله) تمت حقيقة البيعة وإن بدعته  
 صلى الله عليه وسلم كانت متعددة بحسب الحال في كتاب الإيمان (قوله) من وفي منكم (ط) هو

لا يجلد أحد فوق عشرة  
 أسواط إلا في حتمين حدود  
 الله حد ينجي من يسي  
 التبعي وأبو بكر بن أبي  
 شعبة وعمر والناسد  
 واسحق بن إبراهيم وابن  
 نجر كلهم عن ابن عينة  
 واللفظ لصمرو قال أما  
 سعيان بن عيسى عن  
 الزهري عن أبي إدريس  
 الحولاني عن عبادة بن  
 الصامت قال كنا مع  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم في مجلس فقال  
 تباعون على أن لا تشركو  
 بالله شيئاً ولا تزنا ولا  
 تفرقوا ولا تعتوا بالفس  
 التي حرم الله إلا بالحق فمن  
 وفي منكم فاجره على الله  
 ومن أصاب شيئاً من ذلك  
 فعوقب به فهو كفارة له

فمن قتل فاقص منه ليس على غيره في الآخر ثلاث الكفار ما حجة للذهب حتى كنه لم يكن ومنهم  
 من وقف الحديث في حريرة أنه صلى الله عليه وسلم قال لأعدى الحدود كفارتان وحديث عبادة هذا  
 أصح اسناداً وفي جميع بين الحديثين بل يكون حديث أبي هريرة قوله أو لعل أن يعلم ثم أعلمه الله أن  
 الحدود كفارتان وأصح من وقف بقوله تعالى ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم  
 والآية عطف في معناها فلي أتاني الكفار لأحسب فيها وعلى أنها في محاربي الإسلام فحدث  
 عبادة خصص لعمومه أو فصره (ط) وسعت بعض مشايخنا يقول القصاص إنما يسقط حق الله  
 ويبقى حق المقتول يطلب به القاتل في الآخرة وليس يصح لانه تخصيص لعموم الحديث بغير  
 دليل (قوله) ومن أصاب شيئاً من ذلك فستره الله فصره إلى الله أن شاء عباده وان شاء عباده (م) يرد  
 على الحوارج المكفرين بالذنوب وعلى المعتزلة القائلين بغضد الوعيد في ذى الكبرية إذا مات ولم  
 يتب لانه قال وان شاء غفره وان شاء عذبه ولم يقل فلا بد أن يعذبه (ح) قلت قد تقدم امتناع ذلك  
 والكلام عليه في كتاب الإيمان (قوله) أخذ علينا كما أخذ على النساء (ط) نبه بذلك على أن هذه  
 البية تزيد كرهها قتال فاستوى فيها الرجال والنساء ولذلك كانت تسمى بية النساء (قوله) ولا يعنه  
 بعضنا بعضاً (ع) كذا للجماعة يعنه وفيه ثلاثة أقوال قيل ان الله المصراى لا يصبر بعضنا بعضاً  
 والعاضه والعاضه الساهر والساهرة وقيل هو الاك آى لا يربى بكتب ولا ينسب اليه ما ينقصه  
 ويتأذى به يقال عنه الرجل وأعضه إذا أهلك وقيل هو النفقة فالعضه والمنعنه على الأول -  
 وعلى الثاني الألف وعلى الثالث النعمة (ط) والأقوال الثلاثة متقاربة لأن الجميع كذب (ع) وهو  
 عند المنرى ولا يحصى على وزن يفضى والاول آى أن الأن يفخرج على بعد من التأويل على قوله  
 تعالى جعلوا القرآن عضين أى صر على قول من فصره بذلك وهو قول المرء وجعل العنه قد قص  
 منها هاء الاصل وألحق علامة التأنيث بفصر فصره على هذا أيضاً

### حديث قوله للجماء جبار

(د) الجماء بالمد لا ينطق من الحيوان ولا يعقل وحرها جباراً أي كانت حراً أو مملوكاً  
 وجبار هو بضم الجيم ورفع الباء ومعناه هدر لا شيء فيه ولم يختلف العلماء في ذلك (م) لاز الشرع إنما  
 جاء بضمان المباشر والمقرب على سروط في المقرب بطول استعصاؤها أو ما شئى الشارع من  
 ضمان العاقلة البنية وهي نعم نجس ولم تتسبب وفصل الدابة غيره وسبب مالها إلا أن يكون لها ركب  
 أو فاد أو سائق فإلزم كلام من الثلاثة على عصيل بطول لان لكل واحد من الثلاثة مشاركة في فعلها  
 وقال الأصمبى بالتشديد (ط) معناه فعل ما نهى عنه ومعنى أخره على الله بعد من عذابه وبوصله  
 إلى حسنه (قوله) أخذ علينا كما أخذ على النساء (ط) نبه بذلك على أن هذه البية لم يذكروها  
 قتال فاستوى فيها الرجال والنساء ولذلك كانت تسمى بية النساء (قوله) ولا يعنه بعضنا بعضاً  
 والمعاد المجه (ع) وفيه ثلاثة أقوال قيل انه اله صر أى لا يربى بكتب ولا ينسب اليه ما ينقصه  
 الساهر والساهرة وقيل هو الاك آى لا يربى بكتب ولا ينسب اليه ما ينقصه ويتأذى به يقال  
 عنه الرجل وأعضه إذا أهلك وقيل هو التهمة (ط) والأقوال الثلاثة متقاربة لأن الجميع كذب

### باب قوله صلى الله عليه وسلم الجماء جرحاً جباراً

(د) الجماء بالمد لا ينطق من الحيوان ولا يعقل وحرها جباراً أي كانت حراً أو مملوكاً

ومن أصاب شيئاً من ذلك فستره الله فصره إلى الله أن شاء عباده وان شاء عباده (م) يرد  
 على الحوارج المكفرين بالذنوب وعلى المعتزلة القائلين بغضد الوعيد في ذى الكبرية إذا مات ولم  
 يتب لانه قال وان شاء غفره وان شاء عذبه ولم يقل فلا بد أن يعذبه (ح) قلت قد تقدم امتناع ذلك  
 والكلام عليه في كتاب الإيمان (قوله) أخذ علينا كما أخذ على النساء (ط) نبه بذلك على أن هذه  
 البية تزيد كرهها قتال فاستوى فيها الرجال والنساء ولذلك كانت تسمى بية النساء (قوله) ولا يعنه  
 بعضنا بعضاً (ع) كذا للجماعة يعنه وفيه ثلاثة أقوال قيل ان الله المصراى لا يصبر بعضنا بعضاً  
 والعاضه والعاضه الساهر والساهرة وقيل هو الاك آى لا يربى بكتب ولا ينسب اليه ما ينقصه  
 ويتأذى به يقال عنه الرجل وأعضه إذا أهلك وقيل هو النفقة فالعضه والمنعنه على الأول -  
 وعلى الثاني الألف وعلى الثالث النعمة (ط) والأقوال الثلاثة متقاربة لأن الجميع كذب (ع) وهو  
 عند المنرى ولا يحصى على وزن يفضى والاول آى أن الأن يفخرج على بعد من التأويل على قوله  
 تعالى جعلوا القرآن عضين أى صر على قول من فصره بذلك وهو قول المرء وجعل العنه قد قص  
 منها هاء الاصل وألحق علامة التأنيث بفصر فصره على هذا أيضاً

كان قضاءه الى الله وحده

والله صلى الله عليه وسلم قال: الرحر حياض والمعدن جرحه جبار والجماجم حياض جبار. وثنا ابن مسعود بن سلام الحنفي ما لا ريب فيه: أبي ابن مسعود وثنا عبد الله بن معاذ ثنا أبي ح وثنا أبي قالنا سمعنا كل من سمعنا يزيد بن رباح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثله

يعني بن يحيى ومحمد بن رافع  
 قالوا أخبرنا الليث \* ونا  
 قتيبة بن سعيد ثنا الليث عن  
 ابن شهاب عن سعيد بن  
 المسيب وأبي سلمة عن أبي  
 هريرة عن رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم أنه قال  
 لجهاد بن حار جبار والبئر  
 جبار والمعدن جبار  
 في الركاظ الخ \* وحدثنا  
 يحيى بن يحيى وأبو بكر بن  
 أبي شيبة وزهير بن حرب  
 وعبد الله بن أبي حاتم  
 عن ابن عيسى \* ونا محمد  
 بن رافع ثنا اسحق يعني  
 ابن عيسى ثنا مالك كلاهما  
 عن الزهري بإسناد الليث  
 مثل حديثه \* وحدثني  
 أبو الطاهر وحرملة قالوا  
 أخبرنا ابن وهب أنه يرى  
 يونس عن ابن شهاب عن  
 ابن المسيب وعبد الله بن  
 عبد الله عن أبي هريرة عن  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم مثله \* وحدثنا محمد  
 بن رافع بن المهاجر أخبرنا  
 الليث عن أيوب بن موسى  
 عن الأسود بن العلاء عن  
 أبي سلمة بن عبد الرحمن  
 عن أبي هريرة عن رسول  
 الركاظ الخ \* وحدثنا  
 بشار لنا محمد بن جعفر



في قوله عليه السلام في الحديث ان الركن من الركنين والحديث  
 في قوله عليه السلام في الحديث ان الركن من الركنين والحديث  
 في قوله عليه السلام في الحديث ان الركن من الركنين والحديث  
 في قوله عليه السلام في الحديث ان الركن من الركنين والحديث  
 في قوله عليه السلام في الحديث ان الركن من الركنين والحديث  
 في قوله عليه السلام في الحديث ان الركن من الركنين والحديث  
 في قوله عليه السلام في الحديث ان الركن من الركنين والحديث  
 في قوله عليه السلام في الحديث ان الركن من الركنين والحديث

وقالت الحنفية الركن المعلن والحديث يدل على خلافه اذ لو كان هو المعلن لكان مقتضى الظاهر  
 وفيه الخمس اذ يقع الظاهر موقع المضمحل للعائنة لا يجوز في كلام البليغ ويجعل أنه صلى الله عليه  
 وسلم نطق بذلك في أوقات متفرقة وجمعها الراوي فعلى هذا لا رد فيه على الحنفية **قلت** وبما رجح  
 به مذهب مالك وأهل الحجاز أن تفسيرهم هو الموافق لاستعمال العرب وهو المناسب لوجوب الخمس  
 اذ الخمس معهود وجوبه في أموال الكفار واشتقاق من الركن وهو مصدر ركنت الريح ويقال  
 أركن الرجل اذا وجد الركن **ولنا** مذهب الحنفية أن يقول ان حديث الأئمة في هذا المعام دخيل  
 بخلاف ما اذا فسر بالمعدن فلا يعد حديثا ذكره لأنما ذكر حكم المعدن في الهدر استتبعه حكم آخره  
 وهو وجوب الزكاة فيما حصل منه استطرادا ولا يروى أن النبي صلى الله عليه وسلم شغل فقال الذهب  
 والفضة الذي خلقه الله في الارض يوم خلقه

في الجزء الرابع وبه الجزء الخامس - وأوله كتاب الأفضية



